











# النحو الوافي

مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المجددة

الجزء الرابع

وهو آخر الأجزاء

القسم الموجز لطلبة الجامعات . والمفضل للأساندة والمختصين

بإيف

عباس حسن

الأستاذ السابق بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة  
ورئيس قسم النحو والصرف والمرويض



دار المعارف

١٩٦٣

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف ش ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.ع.م.

## الفهرس

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
	المسألة ١٢٧ :		تعريفه ، ما يلحق به —
١	النداء :	٨	أحكامه المختلفة ، البناء على الضم .
	تعريفه .	١٠	العلم والمعارف المبينة قبل النداء .
	أحرفه ، موضع استعمال كل	١١	طريقة بناء العلم المنقوص ، والمقصور
	حرف .	١٣	حكم نداء المثني والجمع .
٢	١ — حذف حرف النداء ،		صورة يجوز فيها أمران . . .
	ومواضعه .		المنادى وغير المنادى الموصوف بكلمة
٣	ب — مواضع لا يصح فيها	١٩	أين ، أو ابنة ، أو بنت ، أشياها .
	حذف الحرف : « يا »		القسم الثاني : التكررة المقصودة
	ج — مواضع يقل فيها حذفه		— تعريفها — حكمها .
	هل يصح نداء الضمير ؟	٢٢	من تبنى على الضم وجوباً ، أو جوازاً .
٥	ما تمتاز به « يا »		حكمها إذا كانت موصوفة .
	مناداة القريب بما للبعيد ،	٢٣	إذا كانت منقولة من مقصور أو
	والعكس .		منقوص .
	النداء الحقيقي وغير الحقيقي .	٢٦	حكم المعارف التي ليست أعلاماً .
	دخول حرف النداء على غير		الفرق بين التبيين في العلم وفي التكررة
	الاسم .		المقصودة .
	هل يحذف المنادى ؟	٢٤	ما إعراب الجملة بعد التكررة المقصودة
	نوع الجملة الندائية		القسم الثالث : التكررة غير
٦	نيابة حرف النداء عن العامل .		المقصودة
	أثر ذلك .		تعريفها ، وحكمها .
	المراد باسم الجنس المعين وغيره .		القسم الرابع : المضاف ،
	المسألة ١٢٨ :		تعريفه ، وحكمه .
٧	أقسام المنادى ، وحكم كل :		القسم الخامس : الشبيه بالمضاف .
	القسم الأول : المفرد العلم .	٢٧	حكم نداء الأعداد المتعاطفة .
			المسألة ١٢٩ :
			الجمع بين حرف النداء و «أل» .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٨	الكلام على : « اللهم » وهزمة « الله » . نعتة . معاني : اللهم .	٤٣	المسألة ١٣١ : المنادى المضاف إلى ياء المتكلم حكم صحيح الآخر ، وشبهه ، حكم معتل الآخر وما ألحق به .
٣٠	المسألة ١٣٠ : أحكام تابع المنادى . ١ - أحكام تابع المنادى المنصوب حكم الضمير المصاحب للتابع ، وجوب جر التابع مناقشة النحاة في حكم البدل وطف النسق . . .	٥١	حكم الأسماء الخمسة عند نداءها المسألة ١٣٢ : أسماء لا تكون إلا منادى . بيانها تفصيلا . . . أسماء لا تكون منادى .
٣١	ب - تابع المنادى المبني على الضم . ( ١ ) ما يجب نصبه - كيفية إعراب فاقد الشروط .	٥٧	نداء المخبول اسمه . . .
٣٢	( ٢ ) ما يجب رفعه ، نداء « أئ » ، « وأية » ، واسم الإشارة . . .	٥٨	المسألة ١٣٣ : الاستغاثة - تعريفها - ركنها حكم : « يا » . حكم المستغاث ولامه .
٣٤	الكلام على « أئ » ، « وأية » ، ونعتها ، والمطابقة وعنها ، والإفراد وفروعه . . . نعت اسم الإشارة المنادى .	٥٩	رأى في إعراب المستغاث العرب والمبني . حكم المستغاث له .
٣٦	المراد « بالمهم » في المنادى وغيره .	٦٣	بعض أحكام عامة .
٣٨	جواز الرفع والنصب . ( ٤ ) التابع المستقل : ( البدل وعطف النسق ) .	٦٤	المسألة ١٣٤ : النداء المقصود به التعجب ، أحكامه .
٣٩	ح - ما يصح نصبه وبتأؤه على الضم .	٦٥	المسألة ١٣٥ : الندبة : تعريفها ، ركنها ، الأحكام الخاصة بحرف النداء .
٤٢	ملخص أحكام الباب	٦٧	الأحكام الخاصة بالمندوب المنسوب المثني والجمع ، توابع المنسوب

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٧٥	المسألة ١٣٦ :	٩٧	المسألة ١٤٠ :
٧٦	المتدوب المضاف لياء المتكلم .		التحذير والإغراء .
	المتدوب المضاف لمضاف لياء المتكلم .	٩٨	تعريفه - أساليبه الاصطلاحية
٧٧	المسألة ١٣٧ :		الأول والثاني ، وحكمهما .
	الترخيم .	٩٩	الثالث والرابع ، وحكمهما .
	تعريفه - أقسامه -	١٠٠	الخامس وحكمه .
	القسم الأول : ترخيم المنادى	١٠٢	ملخص الأحكام السابقة .
	كثرة الترخيم في بعض ألفاظ معينة .	١٠٣	عامل التحذير
	شروطه .	١٠٥	الإغراء - تعريفه ، وحكمه .
٧٩	ما يحذف جوازاً من آخر المرخم .	١٠٦	بعض الأمثال المسموعة بالنصب .
٨٣	كيفية ضبطه على لغة من ينتظر ومن لا ينتظر . . .		وأشباهاها .
٨٧	أى الطريقين أفضل ؟ لماذا ؟	١٠٨	المسألة ١٤١ :
	الكلام على : يا صاح . . .		أسماء الأفعال .
٨٨	المسألة ١٣٨ :		معناها . تعريفها .
	القسم الثاني : ترخيم الضرورة .	١١٠	مزيته .
٩٠	المسألة ١٣٩ :		الرأى القائل إنها خالفة . . .
	الاختصاص .		تقسيم هذه الأسماء بحسب نوع أفعالها -
٩٢	توضيحه بالأمثلة - تعريفه .	١١٣	تقسيمها بحسب أصلاتها في الدلالة إلى مرتجل ومتقول .
٩٣	الغرض منه - حكمه -	١١١	لغتان في : لم ، - لم جرا .
	أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والنداء .	١١٢	شتان
٩٦	إعراب الجملة التي تحوى المختص .	١١٤	تفصيل الكلام على « رويد » وبه .
		١١٧	أهم أحكامها :
			السماع - البناء - التنوين وعلمه -
		١١٨	المراد من تعريفها وتنكيرها .
			العمل .
		١١٩	الكلام على : هيت ،

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٥٣	ثانياً - الأمر . جدول يشمل ما تقدم من أحوال التأكيد .	١٢٢	تأخر المعمولات - امتناع نون التوكيد .
١٥٤	المسألة ١٤٥ :		هل اسم الفعل مع فاعله جملة ؟
	ما لا ينصرف :	١٢٤	المسألة ١٤٢ :
	الاسم المعرب من حيث التنوين		أسماء الأصوات .
	قسمان :		تعريفها وتقسيمها .
	معنى الصرف ، تقسيم الاسم الذي لا ينصرف - العلامة الدالة على منعه ، والعلامتان .	١٢٥	أشهر أحكامها .
١٥٧	ما يمنع صرفه لعل واحد أو لعلتين .	١٢٨	سرد بعض أسماء الأفعال المنتثرة في الكلام العربي الفصيح
	مناقشة رأى النحاة في اللة واللتين .	١٢٩	المسألة ١٤٣ :
	أصل يمان ، وثام ، عثمان . . .		نونا التوكيد ، بيانهما - أثرهما المعنوي .
	« وانظر ص ٥٦١ باب النسب »	١٣١	الآثار اللفظية ، والأحكام المترتبة عليهما .
١٥٨	١ - للة واحدة : ألف التانيث بنوعيهما ، وحكمها .		بناء المضارع والأمر على الفتح .
	أصل الممدودة ، موازنة بين المنقوص المفرد والجمع .	١٣٢	أحوال توكيد الأمر والمضارع ،
١٦٠	صيغة تنتهي بالجمع ، تعريفها	١٣٨	المسألة ١٤٣ :
١٦١	حكمها .		الأحكام الأربعة التي تختص بها نون التوكيد الحقيقية .
١٦٣	حكم المنقوص منها	١٣٩	متى يصح التثاء الساكنين ؟
١٦٤	حكم ملحقاتها .	١٤٢	المسألة ١٤٤ :
١٦٥	ب - ما يمنع صرفه لعلتين معا .		إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد وتوكيد . . .
١٦٧	المسألة ١٤٦ :		أولاً - المضارع . دفاع عن الحذف والتقدير هنا . . .
	الكلام على الاسم المنوع من الصرف للوصفية وما ينضم إليها من إحدى العلل الثلاث .		
١٦٧	الوصفية مع الزيادة -		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
١٦٨	الوصفية مع وزن الفعل .	١٧١	الوصفية مع العدل .
١٧١	تعريف العدل ، وتقسيمة ، وفائدته . رأى فيه .	١٧٥	المسألة ١٤٧ :
١٧٥	الكلام على المنوع من الصرف العلمية وإحدى العلل السبع .	١٧٦	أسماء مصروفة مع وجود علتين .
١٧٦	الكلام على وجوب وصفر -	١٧٩	العلمية مع التركيب المزجي .
١٧٧	وزن : فَعَمَل ،	١٨١	نوع منه منقوص ينصب بالفتحة الظاهرة - حكم الأعلام المركبة تركيب إضافة ، أو إسناد ، أو عدد .
١٧٨	أَمَس .	١٨٢	العلمية مع زيادة الألف والنون العلمية مع التأنيث .
١٧٩	حكم العلم المنه إذا سمي به هو : الإعراب والصرف .	١٨٣	أشياء كأسماء القبائل والأماكن والأحياء و... و... قد تصرف أو لا تصرف .
٢٠٠	المسألة ١٤٨ :	١٨٥	العلمية مع العجمة .
٢٠١	أحكام عامة في المنوع من الصرف .	١٨٨	كيف يعرف الاسم الأعجمي ؟
٢٠٢	المنوع من الصرف لا يخله تنوين الأمكنية .	١٩٢	العلمية مع وزن الفعل وصوره المختلفة . . .
٢٠٤	المنوع من الصرف قد يمنع لسبب أو لاثنتين .	١٩٣	حكم هزة الوصل في الأعلام المنقولة .
٢٠٦	حكم المنوع من الصرف المنقوص .	١٩٤	العلمية مع ألف الإلحاق المقصورة كلمة عن الإلحاق .
٢٠٧	وزن « أُنِيل » ليس خاصاً بالوصف .	١٩٥	حكم كلمة : تَتَرَى .
٢٠٨	مَنْ يَجِبُ تَوْنِ الْمُنْعُوعِ مِنْ الصرف ، ومنه يجوز ؟	١٩٦	العلمية مع العدل .
٢٠٩	يجوز منع التنوين للضرورة .		
٢١٠	معنى الضرورة وموضعها ؟		
٢١١	الكلام على وقوع « لا » بعد « قد » في مثل : قد لا أقبل كذا .		
٢١٢	أثر التصغير والتكبير في الصرف وعلمه		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٠٩	المسألة ١٤٨ :	٢٣٣	إذن : مادتها - معناها -
	إعراب الفعل المضارع :		أحكامها - كتابتها .
	١ - نواصبه	٢٣٨	تضمنها معنى الشرط أحياناً
	إشارة إلى بناء الأفعال وإعرابها .		وما يترتب على هذا .
	حكم المضارع - النواصب .	٢٤٠	المسألة ١٤٩ :
	كلمة عن العامل . نفاسة بيهره ،		الأدوات الخمس التي ينصب
	عنه . . .		بعدها المضارع بأن مضمرة
٢١١	للمضارع المبني المجرد محل		وجوبا .
	إعرابي		أوطا : لام الجحود ، معناها
	النواصب عشرة .		وشروط عملها .
٢١٣	الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :	٢٤٥	الفرق بين لام التحليل ولام الجحود .
	الأول : أن .		هل تحذف اللام أو فعل الكون ؟
٢١٤	أحكامها : إشارة إلى المصدر	٢٤٧	ثانيها ، أو : العاطفة التي
	المؤول . . .		بمعنى : حتى ، أو : إلا .
٢١٥	حالات إظهارها وإضمارها		المراد من ذلك كله .
٢١٩	« أو » قد تكون حرف استئناف		إعراب : « أو » وما بعدها ؟
	كالواو ، والفاء ، وثم .	٢٥١	سبب الابتداء إلى : أو
٢٢٠	بقية أنواعها : المخففة من الثقلية		ونصب المضارع بعدها .
	الصالحة للمصدرية ، وللتخفيف ،	٢٥٢	ثالثها : حتى : الجارة ، معناها
	الزائدة - الجازمة - الضمير -		عملها .
	المفسرة .	٢٥٥	حكم المضارع بعدها
٢٢٥	إظهار التثنية وعدم إظهارها قبل		- الفصل بينها وبين المضارع
	« لا » .		إشارة إلى « حتى » العاطفة وحتى
٢٢٦	الثاني : أن ، معناها وأحكامها .		الابتدائية . . .
٢٢٧	الثالث : كي . معناها وأحكامها	٢٥٦	معنى : « حكاية الحال الماضية »
٢٣٠	أنواعها : المصدرية .	٢٦٤	أمثلة يمرضها النحاة « حتى » .
	التعليقية - الصالحة للأمرين -	٢٦٥	رابعها : فاء السببية الجوابية .
	الاستهائية .		معناها ، ودلالاتها ، شرط النفي
	وصل كي « بلا » وصلها .		والطلب قبلها .



الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٧	عملها ١ - معنى النى	٣٠١	جواب الأمر ، والترجى .
٢٦٩	كيفية تأويل المصدر المنسبك	٣٠٦	المسألة ١٥١ :
٢٧٠	إشارة إلى الاستفهام الحقيقي والتقريرى .		حلف « أن » فى غير المواضع
	معنى العطف على المعنى		السابقة .
	والنهم .	٣٠٧	المسألة ١٥٢ :
٢٧١	صور من تسلط النى على ما قبل		السبب فى إضمار « أن » وجوبا
	القفاء ، وما بعدها مما وصل أحدهما فقط .		وجوازاً .
٢٧٦	ب - الطلب بنوعيه المخض وغير	٣٠٩	المسألة ١٥٣ :
	المخض . الأمر - النهى -		إعراب المضارع :
	الدعاء - الاستفهام - العرض		ب - جوازمه
	التحضيض - التمنى - الترجى		عوامل جزئه ثلاثة أنواع ، وبيان سبب
	معنى كل ، وحكمه .		التسمية
٢٨٢	مسائل يجوز فيها نصب المضارع	٣١٣	الجزم بعد « لا » الثانية .
	بأن مضمرة وجوباً ، وعدم نصبـ	٣١٤	« لم ولا » ما يشتركان فيه
٢٨٣	الجواب والمجاب عنه لا يتوافقان . . .		وما تنفرد به كل .
٢٨٥	خامسها : واو المعية فائدتها ومعناها .		المراد من الاستفهام التقريرى .
٢٨٦	عملها - حكم المضارع بعدها	٣١٧	ما فى حيز الجواب لا يتقدم
	الفرق بين واو المعية والواو العاطفة . . .		على الجواب .
	صور « الواو » يختلف فيها المعنى	٣١٩	الفرق بين « لا » الجازمة والحينية ،
	والإعراب .		والى معنى « ولا » . ومن هذه : أنشدك
٢٨٨	التشابه والتخالف بين فاء السببية ،		أنت لا ضلت - كذا . . . والمراد منها .
	وواو المعية	٣٢٠	المسألة ١٥٤ :
٢٩٣	« ثم » قد تكون كواو المعية ، وقد		ب - النوع الثانى الذى يجزم
	تكون للاستئناف . . .		مضارعين .
٢٩٥	المسألة ١٥٥ :		
	حكم المضارع إذا اختفت		
	من قبله فاء السببية .		
	أداة الشرط لا تدخل على النهى .		
٢٩٧	الاستئناف البياني وغير البياني .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع	
٣٣٧	اجتماع المبتدأ وأداة الشرط. إعرابهما	٣٢٤	أدواته. الأسماء منها والحروف —	
٣٥٥ و ٣٤٥	انظر الهامش ص ٣٤٥ و ٣٥٥		الأمور التي تتفق فيها :	
٣٣٩	ثانياً — أحكام الجوابية . حذف الجواب . دخول « إذا » الفجائية على الجواب . حذف الجواب أيضاً .		دخولها على فعل ، صدارتها ، عدم حذفها .	
			معنى فعل الشرط وجوابه .	
			أحكام الجملة الشرطية .	
٣٤١	تقديم ما يدل عليه ، و شرط هذا . « هل » لا تدخل على « إن » الشرطية ولا على ما تضمن معنى « إن » بخلاف المعززة .	٣٢٤	المسألة ١٥٥ :	
	اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله إلا المضاف ، وحرف الجر .		— الأمور التي تختلف فيها تلك الأدوات .	
	مواضع يتعين فيها أن تكون بعض الأسماء موصولات ، لا شرطية . . . اسم الزمان لا يضاف لجملة شرطية .		ناحية الاسم والحرفية .	
٣٤٥	اقرآن الجواب بالفاء . قد تحل « إذا » محل الفاء .		ناحية الاتصال « بما » .	
٣٤٩	هل تجتمع « لقاء » وإذا ؟ « هل يصح الاستغناء عنهما ؟ هل يفتقر الجواب بالفاء في غير تلك المواضع ؟		ناحية المعنى . ناحية التعليق .	
٣٥١	قد يجزم المضارع بعد الصلة والصفة ...	٣٢٨	« إن » الوصلية وإشارة لباقي أنواع « إن » .	
٣٥٢	أحكام عامة تختص بجملي الشرط والجواب : نوهما وإعرابهما	٣٣٠	« إن » التفصيلية . دخول « إن » الشرطية على « لم » .	
٣٥٣	أثر الإعراب المحلى		٣٣١	إعراب أدوات الشرط الجازمة
٣٥٤	ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه		٣٣٣	المسألة ١٥٦ :
٣٥٥	جواب الشرط إذا تقدم عليه مبتدأ .		النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازماً : إذا — كيف — لو	
	( انظر الهامش في ص ٣٣٧ و ٣٤٥ )		المسألة ١٥٧ :	
			٣٣٦	الأحكام الخاصة بجملي الشرط والجواب
			أولاً — أحكام الشرطية	

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمأمش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٣٧٨	إشارة إلى أنواع أخرى من	٣٥٨	إعراب المضارع المرفوع في جملة الجواب
« لو » .		عطف مضارع على آخر في	
٣٧٩	المسألة ١٦١ :	جملة الجواب أو في جملة	
أما ( — لولا — لوما ) وأخواتهما		الشرط ، وتفصيل ذلك .	
أما — مادتها ، ومعناها وحكمها		٣٥٩	إعراب المضارع المتوسط بينهما
٣٨٥	المسألة ١٦٢ :	٣٦١	حذفهما معا .
« أدوات التحفيض ، والتوبيخ ،		٣٦٢	المسألة ١٥٨ :
والعرض ، والامتناع . لولا —		اجتماع الشرط والقسم وحاجة	
— لوما — هلا — ألا — ألا » .		كل إلى جواب .	
٣٨٩	المسألة ١٦٣ :	حذف جواب أحدهما .	
« العدد — أقسامه الاصطلاحية		القسم الاستعطائي وغير	
وكيفية إعرابها .		الاستعطائي .	
( ١ ) المفرد —		٣٦٧	المسألة ١٥٩ :
٣٩٠	ضبط « شين » عشرة	توالى شرطين أو أكثر .	
( ٢ ) المركب .		توالى الاستفهام والشرط .	
منى الصدر والسجز والنيف		٣٦٩	المسألة ١٦٠ :
٣٩٢	( ٣ ) العقد ، معناه ، وحكمه	« لو » الشرطية بنوعها .	
( ٤ ) العدد المعطوف ، معناه		١ — الشرطية الامتناعية ، معناها	
وحكمه .		وأحكامها .	
٣٩٤	المسألة ١٦٤ :	٣٧١	ب — الشرطية غير الامتناعية
الكلام على تمييز العدد .		معناها ، وأحكامها .	
١ — الأعداد المفردة .		٣٧٣	أحكام مشتركة بين النوعين .
٣٩٧	ب — تمييز بقية أقسام العدد	٣٧٦	جواب كل منهما .
٣٩٩	قد يضاف العدد إلى غير	حذف فعل الشرط .	
تمييزه		حذف الجملة الشرطية .	
٤٠٢	المسألة ١٦٥ :	حذف فعل الجواب .	
تذكير العدد وتأنيثه ، وما يراعى		حذف جملته .	
فيه .		حذف الجملتين .	
الأول : الأعداد المفردة .			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمماش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٠٣	الكلام على « ثمان » .	٤٠٣	الأول : كم .
٤٠٥	تفصيل الكلام على المفرد الذي يراعى في التذكير والتأنيث	٤٠٥	١ - معنى الاستفهامية - حكمها وحكم تمييزها .
٤٠٦	قد يكون تمييز العدد المضاف غير جمع	٤٠٦	إعرابها .
٤٠٩	مضى يجوز تأنيث العدد وتذكيره	٤٢٨	ب - الجبرية ، معناها - حكمها - وحكم تمييزها .
٤١٠	الثنائي : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها .	٤٣٠	ب - الجبرية ، معناها - حكمها - وحكم تمييزها .
٤١١	الثالث : تذكير العقود .	٤٣١	موازنة بين النوعين .
٤١١	الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها .	٤٣١	الثاني : كآين .
٤١٥	المسألة ١٦٦ :	٤٣٣	لغاتنا - أحكامها .
٤١٨	١ - صياغة العدد على وزن : وفاعله وأنواعها ، والأغراض منها ، بدون ذكر كلمة : « عشر » بعده .	٤٣٣	الثالث : كذا .
٤١٨	ب - صياغته مع ذكر كلمة « عشر » بعده .	٤٣٥	كتابات أخرى عن الحديث كيت - ذيت .
٤٢٢	ج - صياغته وبعده عقده آخر	٤٣٧	المسألة ١٦٩ :
٤٢٣	المسألة ١٦٧ :	٤٣٨	التأنيث ، المراد منه .
٤٢٤	التأنيث بالليالي والأيام .	٤٣٨	أنواعه . وحكم كل .
٤٢٤	أصل التأنيث . الرأي في مجيء نون النسوة وتاء التأنيث في مثل سبع ليال خلون أو غلت . . .	٤٤٠	علامات التأنيث ثلاث .
٤٢٤	تعريف العدد وتنكيره .	٤٤١	( ١ ) تاء التأنيث .
٤٢٥	المسألة ١٦٨ :	٤٤١	دلالتها على معان أخرى غير الفصل
٤٢٥	كتابات العدد : ( كم ، وكأى وكلما . . . ) وكتابات أخرى منها : كيت ، ذيت .	٤٤٦	الفرق بين المعرب والأعجمي ، مالا يتميز مذكوره من مؤنثه .
		٤٤٦	( ب ) ألف التأنيث .
		٤٤٨	المقصورة وأوزانها .
		٤٤٨	( ح ) المملودة وأوزانها .

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٤٥٠	المسألة ١٧٠ :	٤٦٤	٢ - اتباع عينه فاه
	المقصود والمملود .	٤٦٧	المسألة ١٧٢ :
	تعريف المقصور .		جمع التكسير . تعريفه والمراد
	( أ ) المقصور القياسي والسماعي		من التكسير .
٤٥٤	( ب ) المملود - تعريفه -	٤٦٨	قساه ( القلة والكثرة ) .
	القياسي منه .		الفرق بينه وبين جمعي التصحيح
٤٥٦	قصر المملود ، وعكسه	٤٧١	قياسية جمع التكسير بنوعيه
	السماعي منه		معنى المطرد وغير المطرد .
٤٥٧	المسألة ١٧١ :	٤٧٢	قرار المجمع القوي في ذلك .
	كيفية تثنية المقصور والمملود	٤٧٣	قيمة ابن جني والفرار .
	وجمعهما تصحيحاً .	٤٧٣	( أ ) أشهر جموع القلة أربعة :
	( أ ) تثنية المقصور		أفعلة - أفعُل - أفعال -
	المراد من المجمع الصحيح أو السالم		فَعْلَة - القول الفصل في
	وبقية الأسماء الأخرى من الصحيح .		جمع فَعْل على أفعال .
	وشبهه ، والمنقوص . حكم المثل	٤٧٧	المسألة ١٧٣ :
	الآخر بالواو		( ب ) أشهر جموع الكثرة .
٤٥٩	ب - ب - تثنية المملود		( أ ) فَعْل
	سبب قلب الهزة وعدم قلبها ،	٤٧٨	( ٢ ) فَعْل
٤٦٠	كلية عن الإلحاق .	٤٧٩	( ٣ ) فَعْل . ( ٤ ) فَعْل .
٤٦١	ج - جمع المقصور جمع	٤٨٠	( ٥ ) فَعْلَة . ( ٦ ) فَعْلَة .
	مذكر سالماً	٤٨١	( ٧ ) فَعْلَى .
٤٦٢	د - جمعه جمع مؤنث سالماً	٤٨٢	( ٨ ) فَعْلَة . ( ٩ ) فَعْل .
	هـ - جمع المملود جمع مذكر سالماً		( ١٠ ) فَعَال .
	و - جمعه جمع مؤنث سالماً	٤٨٣	( ١١ ) فَعَال .
٤٦٣	بعض أحكام عامة فيما يراد	٤٨٥	( ١٢ ) فَعُول .
	جمعه جمع مؤنث سالماً .	٤٨٦	( ١٣ ) فَعْلَان . ( ١٤ ) فَعْلَان .
	١ - حذف تائه .		

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٥٠٦ ٤ - جمع أنواع المركبات .		٤٨٧ (١٥) فُعَلَاء .	
( أ ) المركب الإضافي .		(١٦) أَفْعِلَاء .	
٥٠٧ ( ب ) المركب الإسنادي .		٤٨٨ (١٧) فَوَاعِل .	
٥٠٨ ( ج ) المركب الجزئي .		٤٩٠ (١٨) فَعَائِل .	
٥٠٩ ( د ) المركب التقييدي .		(١٩) فَعَالِي ...	
١٠٠ الفرق بين جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس الجمعي		٤٩١ (٢٠) فَعَالِي .	
٥١١ جمع التكسير لا يصغر .		٤٩٢ (٢١) فَعَالِي .	
التكسير يرد الأشياء إلى أصولها		٤٩٣ (٢٢) فَعَالِل ، معنى النسب المتجدد	
صيغة تنتهي بالجمع		٤٩٤ متى يحذف الحرف الأصلي	
المصغر لا يكسر للكثرة		الرابع أو الخامس عند الجمع على فعالل .	
٥١٢ المسألة ١٧٥ :		... معنى الحرف الشبيه بالزائد	
التصغير :		٤٩٥ معنى حرف العلة ، وحرف المد وحرف اللين	
تعريفه : الغرض منه .		٤٩٧ (٢٣) شبه فعالل .	
٥١٣ شروطه :		٤٩٨ الحرف القوي والحرف الضعيف	
أنواع مسموعة		٤٩٩ صحة جمع مفعول على مفاعيل	
٥١٥ عودة إلى أن المصغر لا يجمع تكسيرا للكثرة .		٥٠٣ المسألة ١٧٤ :	
نوعه :		أحكام عامة .	
( أ ) طريقة تصغير الثلاثي :		١ - زيادة الياء في جمع التكسير وحذفها . وزيادة تاء التأنيث .	
٥٢١ ( ب ) تصغير الرباعي		٥٠٤ حكم بعض المجموع المنقوصة التي على وزن : دَوَاعٍ . . .	
٥٢٣ أنواع من التشابه والتخالف بين التصغير وجمع التكسير .		٥٠٥ ٣ - تثنية جمع التكسير وجمعه	
( ج ) تصغير الخماسي وما جاوزه .			
٥٢٤ أسماء لا تحذف منها الزوائد .			

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٥٣٩	حذف تاء التانيث —	٥٢٦	مواضع لا يكسر فيها الحرف
٥٤٠	حكم ألف المقصور والممدود .		بعد ياء التصغير في فاعيل
٥٤١	حكم ياء المقوص .		وفاعيل .
٥٤٢	الألف لا تكون أصلية	٥٢٩	بعض أحكام عامة في التصغير
	إلا في الحرف أو ما يشبهه		( قلب الحرف الثاني ) —
٥٤٣	حكم النسب إلى معتل الآخر	٥٣٢	زيادة ياء أحياناً في الرباعي
	الشبيه بالصحيح وإلى معتل		فما فوقه .
	الآخر بالواو ، وإلى ألفاظ		
	أخرى	٥٣٣	حذف أولى ياءين بعد ياء
٥٤٤	حكم علامة التثنية .		التصغير — الحرف المشدد بعد
	حكم علامة جمع المذكر السالم		ياء التصغير — المصغر لا يكسر
٥٤٥	حكم علامة جمع المؤنث السالم		للكثرة — كما سبق —
	لرجاع المخنوف من الأصول		المصغر ملحق بالمشتق .
٥٤٦	تضعيف آخر التثاني .		التصغير يرد الأشياء إلى أصولها .
٥٤٧	التغييرات الطارئة على ما قبل	٥٣٤	المسألة ١٧٦ :
	الآخر بسبب النسب .		تصغير الترخيم معناه —
	التخفيف بقلب الكسرة فتحة		الغرض منه حكمه . . .
	التخفيف بحذف إحدى ياءين	٥٣٦	المسألة ١٧٧ :
٥٤٨	حذف ياء : فَعِيلَة . . .		النسب .
٥٤٩	حذف ياء : فَعِيل		معناه . اعتباره نوعاً من المشتق .
	حذف ياء فَعِيلَة . . .	٥٣٢	أحكامه اللفظية :
٥٥٠	حذف ياء : فُعِيل		— معناه عند سيبويه :
	حذف واو فَعُولَة . . .		الإضافة المعكوسة .
٥٥١	المسألة ١٧٨ :		( أ ) زيادة ياء النسب .
	النسب إلى ما حذف بعض		( ب ) ما يجب تغييره في آخر
	أصوله :		الاسم بسبب ياء النسب
	محذوف العين .	٥٣٧	— حذف الياء المشددة —

الموضوعات المكتوبة بحروف صغيرة هي بعض موضوعات الزيادة والتفصيل والمهامش

رقم الصفحة	الموضوع	رقم الصفحة	الموضوع
٥٥٢	محذوف القاء .	٥٧٠	ملاحظة هامة في السماع والقياس .
	محذوف اللام .	٥٧١	القلب ، الإبدال
٥٥٣	النسب إلى : « ذو » ، « و » ذات »	٥٧٢	التعويض
٥٥٥	ما يجوز فيه رد اللام وتركها .	٥٧٣	معنى كل من المعتل والمعل والمعتل
٥٥٦	المسألة ١٧٩ :		البحارى مجرى الصحيح .
	أحكام عامة في النسب .		المسألة ١٨٢ :
	النسب إلى المركب .		أحرف الإبدال وضوابطه
٥٥٨	النسب إلى جمع التكسير وما في حكمه		إبدال الهاء .
٥٦٠	صيغ أخرى للنسب .		إبدال الهزة من الواو والياء
٥٦١	بعض النسب المسموع -		إبدال الواو والياء من الهزة .
	ومنه يمان وشام ( انظر ص ١٥٧		إبدال الياء من الألف .
	صيغة منتهى الجمع ) .		إبدال الياء من الواو .
	تأنيث المنسوب . حذف ما قبل الآخر في صيغ معينة .		إبدال الواو من الألف .
٥٦٢	المسألة ١٨٠ :		إبدال الواو من الياء .
	التصريف - معناه موضوعه		إبدال الألف من الواو والياء .
٥٦٣	المجرد والمزيد -		إبدال الميم من الواو ومن النون .
	أبنية الثلاثى المجرد من الأسماء والأفعال		إبدال التاء من الواو والياء .
٥٦٤	أوزان الاسم الرباعى المجرد		إبدال الطاء من تاء الافتعال .
٥٦٥	أوزان الاسم الخماسى المجرد		- إبدال الدال من تاء الافتعال
٥٦٦	كيفية الوزن .		المسألة ١٨٣ :
	أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد .		الإعلال بالنقل . معناه ،
٥٦٩	المسألة ١٨١ :		٦٠٤ مواضعه
	الإعلال والإبدال ،		٦٠٧ المسألة ١٨٤ :
			الإعلال بالحذف . مواضعه



## المسألة ١٢٧ :

### التداء<sup>(١)</sup>

هو : توجيه الدعوة إلى المخاطب ، وتنبيهه للإصغاء ، وسماح ما يريد به المتكلم<sup>(٢)</sup>.

وأشهر حروفه ثمانية<sup>(٣)</sup> : الهزرة المفتوحة ، مقصورة أو مملودة - يا - أيا - هيّا - آى ، مفتوحة الهزرة ، المقصورة أو المملودة ، مع سكن الياء في الحالتين - وا .

ولكل منها موضع يُستعمل فيه :

١ - فالهزرة المفتوحة المقصورة لاستدعاء المخاطب القريب في المكان الحميم

أو المعنوي ؛ كالتى في قول الشاعر ينصح ابنه أُسَيْدُ :

أُسَيْدُ ، إِنْ مَلَأَ مَلَكُكَ قَسْرَ بِهِ سَيْرًا جَمِيلًا

وكالتى في قول الآخر : أَرَبَّ الْكُونِ : مَا أَعْظَمَ قَلْبُكَ ، وَأَجَلَّ شَأْنُكَ

ب - سِتة أخري ؛ هى : آ - يا - أيا - هيّا - آى ، بسكون الياء مع فتح

الهزرة مقصورة ومملودة - لاستدعاء المخاطب البعيد حساً أو معنى ، والذي في حكم

البعيد ، كالنائم ، والغافل ... فثال « يا » قول الشاعر في مدح الرسول عليه السلام :

كَيْفَ تَرْقَى رُقْيَاكَ الْأَنْبِيَاءُ يَا سَمَاءَ مَا طَوَّلَتْهَا سَمَاءُ

ومثال « أيا » قول بعضهم : أيا متوانياً وأنت سليل العرب الأبطال ، لاتنس مجدهم على الأيام .

ومن الممكن وضع حرف آخر من الأحرف الباقية موضع « أيا » في هذا المثال .

( ١ ) في هذه الكلمة لغات ؛ أشهرها : المد مع كسر التين . وهى مصدر قياسى الفعل : « نادى » ويجوز فيها التقصر أيضاً . وقد ورد السماع بضم التين مع المد أو القصر . والهزرة التى في آخر كلمة : « فداء » أصلها الواو ؛ فهى متقلبة عن أصل .

( ٢ ) ويقولون في ترميزه أيضاً : طلب الإقبال بالحرف : « يا » أو أحد أخواته . والإقبال قد يكون حقيقةً وقد يكون مجازياً يراد به الاستجابة ، كما في نحو : يا الله .

( ٣ ) منها الهزرة مقصورة ومملودة ، وبقية الأحرف مملودة - عدا : آى ، مقصورة الهزرة - والبعيد يحتاج إلى مد الصوت لسمع ، ولهذا يرى بعض النحاة أن « آى » المقصورة هى لتداء القريب .

أما تحديد القريب والبعيد ففروك للعرف الشائع؛ سواء أكانا حسيين أم معنويين...

ح - «وا» وتُستعمل لنداء المتنوب<sup>(١)</sup>؛ كقول الشاعر في الرثاء:  
وأمحسناً ملكاً النفوسَ بجرهٍ وجرى إلى الخيرات سبّاقَ الخطا  
وقول الآخر: واحرّ قلباهُ ممّن قلبه شميم<sup>(٢)</sup> . . . . .

د - وقد تستعمل: «يا» للندبة<sup>(٣)</sup> بشرط وضوح هذا المعنى في السياق، وعدم وقوع لبس فيه؛ كالأية الكرعية التي تحكي قول العاصي يوم القيامة: (يا حسرتنا على ما فرطتُ في جنب الله).

وقول الشاعر في رثاء الخليفة عمر بن عبد العزيز:  
حُمِلَتْ أُمراً عظيماً؛ فاضطربت له وقمت فيه بأمر الله يا عمراً  
فلإنشاء الشعر بعد موت «عمر» العادل دليل على أن «يا» للندبة.  
فإن التبس الأمر بين أن تكون «يا» للندبة أو لا تكون، وجب ترك «يا» ،  
والإقتصار على: «وا»؛ كأن تقول: في ندبة «عمر»: «واعمر»، ولا يصح  
يجيء «يا» إذا كان أحد الحاضرين يسمى: «عمر» . . .<sup>(٤)</sup>

حذف حرف النداء:

أ - يصح حذف حرف النداء «يا» - دون غيره - حذفاً لفظياً فقط، مع ملاحظة  
تقديره، كقول الشاعر في رثاء زعيم وطني شاب<sup>(٥)</sup>:

(١) هو: المتضجع عليه، أو المتوجع منه. فالأول: هو الذي يصاب الناس بفجعة فقده.  
والثاني: هو بلاد أو داء يكون سبباً في تألم المتكلم وتوجهه.

(٢) باريد.

(٣) نداء المتنوب؛ ولها باب خاص سيبيء في ص ٦٧.

(٤) فيما سبق من حصر أحرف النداء ومواضع استعمالها يقول ابن مالك في باب عنوانه: النداء:

وَلِلْمُنَادَى النَّاءُ، أَوْ كَالنَّاءِ: «يَا» وَ: «أَيُّ» - وَ: «آ» - كَذَا: «أَيَّا» - ثُمَّ: «هَيَا»  
وَالْهَمْزُ لِلدَّانِي، وَ: «وَ» لِمَنْ نُدِبَ أَوْ: «يَا» وَغَيْرُهَا «لَدَى اللَّبِيسِ اجْتَنِبْ

(الناء = الثاني، أي: البعيد. الداني = القريب) سرد أحرف النداء وبين أن «يا» والأربعة التي بعدها تستعمل للبعد وما يشبهه، وأن الهمزة لنداء القريب. وأن «وا» للمتنوب. وكذا: «يا» بشرط أمن اللبس. أما عند اللبس فيجتنب المشعاع «وا» وهذا هو المراد من قوله: «وغير «وا» لدى اللبس اجتنب»  
(٥) البيت من قصيدة لحافظ إبراهيم في رثاء مصطفى كامل.

زَيْنَ الشَّابِّ وَزَيْنَ طُلَّابِ الْعِلَّا هل أنتَ بِالْمُهَجِّ الحَزِينَةِ دَارِي ؟  
التَّعْدِيرُ : يَا زَيْنَ الشَّابِّ . . .

— ب — وهناك مواضع لا يصح فيها حذف الحرف « يا » ، أشهرها :

(١) المَنَادَى المُنْدَوْبُ ، كَالْأَمْثَلَةِ السَّالِفَةِ .

(٢) نداء لفظ الجلالة غير المختوم بالميم المشددة ، نحو : يَا أَفَّه .

(٣) المَنَادَى البَعِيدُ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا صَادِحًا يَسْتَلُو عَلَى فَتْنٍ رُحْمَاكَ قَدْ هِجَتَ لِي شَجَّتِي

(٤) المَنَادَى التَّكْرَرُ غير المقصودة<sup>(١)</sup> ، نحو : يَا مُحَسَّنًا لَا تَكْثُرْ إِحْسَانَكَ

بِالْمَنْ .

(٥) المَنَادَى الْمُسْتَعْتَابُ<sup>(٢)</sup> ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا لَقَوْمِي لِمَزَةٍ وَفَخْبَارٍ وَسَبَاقٍ إِلَى الْعَالِي وَسَبَقِي

(٦) المَنَادَى الْمُتَعَجِّبُ منه ؛ نحو : يَا لِقَفْضِ الْوَالِدَيْنِ ؛ لِتَعْجَبٍ مِنْ

كثرة فضلها .

(٧) المَنَادَى ضَمِيرِ الْمُخَاطَبِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

يَا أَنْتَ يَا خَيْرَ الدَّعَاةِ لِلْهَدَى لَبَّيْكَ دَاعِيَا لَنَا ، وَهَادِيَا

أَمَّا ضَمِيرُ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ فَلَا يَنَادِي مُطْلَقًا .

— ج — ويقال الحذف — مع جوازه — إن كان المَنَادَى اسم إشارة غير متصل

بِكَافِ الْخُطَابِ<sup>(٣)</sup> ، أَوْ كَانَ اسم جنس لمعين<sup>(٤)</sup> ، فثالث الأول قول

أَعْرَابِي لَابَنِهِ : هَذَا ، اسْتَمَعَ لِقَوْلِ النَّاصِحِ وَلَوْ أَغْضَبَكَ قَوْلُهُ ؛ فَمَنْ أَحْبَبَكَ

نَهَاكَ ، وَمَنْ أَبْغَضَكَ أَغْوَاكَ . وقول آخر لأولاده : «هؤلاء» ، اعلموا أن أقوى الناس

(١) سيحى شرحها في ص ١٩ .

(٢) من ينادى ليخلص من شدة ، أَوْ يَسَاعِدُ فِي دَفْعِهَا . وسيحى له باب خاص في ص ٥٨ .

(٣) يصح نداء اسم الإشارة ، بشرط ألا يتصل بآخره كاف الخطاب — إلا في التندبة فيصح —

وهذا الشرط لازم أيضاً عند حذف : « يا هـ » . لأن مدلول كاف الخطاب يخالف مدلول المنادى .

(٤) المراد باسم الجنس المعين التكررة المقصودة المبنية على التسم عند ذمها ؛ فيخرج اسم الجنس غير

المعين ، والمراد منه هنا : التكررة غير المقصودة . وسيحى تفصيل الكلام على هاتين التكررتين ، وحكمهما في

ص ١٩ و ص ٢٤ .

من قاوم هواء ، وأشجمهم من حارب الباطل . . . هـ . أى : يا هذا - يا هؤلاء ...  
ومثال الثانى قول بعض الأدباء وقد برّح به السّهر : « ليلٌ ، أمّا لك  
آخرٌ يدنو ؟ وهل للحزن آخر ؟ صبحٌ ، أمّا لك مَقدَمٌ يُرجى ؟ وهل فى  
الفجر مَطَمَعٌ ؟ » أى : يا ليل ، يا صبح ، لليل وصبح مُعيّنين . . .  
ومن هذا قول العرب : أطرق كَرّاً ؛ إن النعام فى القرى . أى : يا كروان<sup>(١)</sup> .  
وهو مثل يضرب للمتكبر ؛ وقد تواضع من هو خير منه . . .<sup>(١)</sup>

( ١ ) حذفت النون والالف لترخيم النداء ، كما سيجىء . بيانه فى باب الترخيم ، ص ٧٧ وفى حذف حرف  
النداء لفظاً لا تقديراً - ومواضع الحذف ، يقول ابن مالك :

وغيرٌ مندوبٌ ، ومضمرٌ ، ومَا جَا مُسْتَعَاثًا - قَدْ يُعْرَى . فاعْلَمَا  
( جَا = جاء . يعرى = يجرد من حرف النداء . فاعلما = فاعلم . والالف إما زائدة للشعر ، وإما أصلها  
نون التوكيد الخفيفة قلبت ألفا عند الوقف )

يقول : قد يتجرد المندوب من حرف النداء إذا كان المندوب غير مندوب ، وغير مضمر ، وغير مستغاث  
وهذا التجرد ، أى : الحذف اللفظى ، ليس قليلا فى الكلام الفصح . ثم بين أن هناك مواضع غيرها  
الحذف القليل ، وهو مع قلته جائز ، ولا داعى لثمة وطالب بتأييد مجوزيه ، ونصر من يلزمهم حل  
المنع ، وحل عدم إباحة القياس عليه . قال :

وذلك فى اسم الجَنَسِ والمُشَارِ لَهْ قَلٌّ . وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَانْصُرْ عَاذِلَهْ  
( المشار له : أى : اسم الإشارة ، وكان الأولى أن يقول : المشار به . عاذله = لثمه ) يريد : أن حذف حرف  
النداء قليل فى اسم الجنس واسم الإشارة وقد ترك شرط خلوه من ضمير المخاطب ، وطالب بتأييد من يلزم  
المانع ؛ إذ لا حجة له فى المنع ؛ ولورود أمثلة فكفى لإباحة القياس عليه .

## زيادة وتفصيل :

١ - يمتاز الحرف : « يا » بأنه أكثر أحرف النداء استعمالاً ، وأعمها ؛ لدخوله على جميع أنواع المنادى . ولهذا يتعين تقديره - دون غيره - عند الحذف . كما يتعين في نداء لفظ الجلالة ( الله )<sup>(١)</sup> وفي المستغاث ، وفي نداء « أيتها » وأيتها ؛ إذ لم يشتهر عن العرب أنهم استعملوا في نداء هذه الأشياء حرفاً آخر .

ب - يجوز مناداة القريب بما البعيد ، والعكس ، وذلك لعلة بلاغية ، كتنزيل أحدهما منزلة الآخر ، وكالتأكيد . . . . .

ج - الأصل في النداء أن يكون حقيقياً ؛ أى : يكون فيه المنادى اسماً لعاقل ؛ كى يكون في استدعائه وإسماعه فائدة .

وقد ينادى اسم غير عاقل ، لنداء بلاغى ؛ فيكون النداء مجازياً ؛ كقوله تعالى<sup>(٢)</sup> : ( وقيل يا أرضُ ابلعى ماء كـ ، ويا سماءُ اقلعى<sup>(٣)</sup> . . . )

د - وقد يقتضى السبب البلاغى دخول حرف النداء على غير الاسم ، كأن يدخل على حرف ، أو جملة فعلية أو اسمية . فنال الأول قوله تعالى : : ( يا ليت

قوى يعلمون بما غفرت لى ربى . . . ) وقول الشاعر :  
فيا ربِّما بات الفتى وهو آمنٌ وأصبح قد سُدَّتْ عليه المطالعُ  
ومثال الثانى قول الشاعر :

قل لمن حصل ما لا وقتنى أقرض الله ، فيا نعم المدين  
وقول الآخر يخاطب لى :  
فيا حيداً الأحياء ما دمت حيةً ويا حيداً الأموات ما ضمتك القبرُ

وفي الحالتين يكون حرف النداء إما داخلاً على منادى محذوف مناسب للمعنى ؛ فيقال فى الآية : يا رب ، أو يا أصحاب . . . أو نحوهما ، وهذا عند من يجيز حذف المنادى - وإما اختياره حرف تنبيه عند من لا يجيز حذف المنادى . والربان مقبولان ؛ ولكن الثانى أولى ؛ لمصلاحه لكل الحالات ، ولولم تستوف الشرط الآتى .

( ١ ) في نداء لفظ الجلالة ( الله ) جملة نفات ، مستجبة في ص ٢٧ .

( ٢ ) في قصة طوفان نوح عليه السلام . الواردة بسورة : هود ( ٣ ) امتنى وكفى عن إنزال المطر ،

غير أن كثيراً من النحاة لا يجيز حذف المتأدى قبل الفعل الذى دخل عليه حرف النداء إلا إذا كان الفعل للأمر ، أو للدعاء ، أو صيغة «جنداً» . فمثاله قبل الأمر قراءة من قرأ قوله تعالى : ( أَلَا يَا اسْمُجْدُ اللَّهُ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ . . . ) وقبل الدعاء قول الشاعر :

أَلَا يَا اسْمُجْدُ يَا هِنْدُ ، هِنْدُ بَنَى بَدْرٌ      إِذَا كَانَ حَتَّى قَاعِدَا آخِرِ الدَّهْرِ  
وقد سبق مثال «جنداً» . فإن لم يتحقق الشرط فلا متأدى محذوف ، ولانداء ، ويكون الحرف المذكور للتنبيه .

هـ - يعتبر النحاة حرف النداء مع المتأدى جملة فعلية إنشائية للطلب ، برغم أنها قبل النداء خبرية ، فهي تتحول معه إلى إنشاء طلبى جملة فعلية . فالأصل فى مثل : يا صالِح ، هو : أنادى أو أدعو صالِحاً . . . حذف الفعل مع فاعله الضمير المستتر ، ونابَ عنهما حرف النداء<sup>(١)</sup> ، وبقي المقول به ، وصار متأدى واجب الذكر - غالباً - وقيل : إن المحذوف هو الفعل وحده ، وناب عنه حرف النداء ، واستتر الفاعل فى حرف النداء . وقيل غير هذا . . .

ولا قيمة للخلاف فى أصل الجملة الندائية ؛ فالذى يعنينا هو أنها فعلية تفيد الإنشاء الطلبى ، وأنها تركت حالتها الأولى الخبرية .

و - ولا كان حرف النداء نائباً عن العامل الأصلى المحذوف صح أن يكون لهذا الحرف بعض المعمولات الخاصة التى يؤثر فيها ؛ نيابة عن ذلك المحذوف . وأشهرها شبه الجملة ، كقول الشاعر :

يَا دَارُ بَيْنَ النَّفْسِ وَالْحَزَنِ مَا صَنَعْتُ      يَدُ النَّوَى بِالْأَلَى كَانُوا أَهَالِيكَ  
وقول الآخر :

يَا كُلُّ جَالٍ لِقَوْمٍ عَزَّ جَانِبُهُمْ      وَاسْتَلْهُمْ مَجْدٌ مِنْ أَصْلٍ وَأَعْرَاقٍ  
فليس فى المثالين - وأشابههما - ما يصلح لتعلق شبه الجملة إلا : «يا» .

وجعلوا من المعمولات المصدر فى مثل قول القائل : «يا هِنْدُ دَعْوَةٌ صَبَّ دَائِمٌ دَيْفٌ»  
أى : أدعو هنداً دعوة صَب .

(١) ولذا يعتبر حرف النداء من حروف المعاني التى يتوب كل منها عن جملة محذوفة ، يذكّر بدلا منها . . . فعرف النداء يتوب عن : ( أنادى × ، أو : أدعو × ) وحرف الاستفهام يتوب عن ( استفهم × ) وحرف السلف يتوب عن ( أسلف × . . . ) وهكذا .

## المسألة ١٢٨ :

## أقسام المنادى الخمسة ، وحكم كل

القسم الأول : المفرد العكس ، ويراد بالمفرد هنا : ما ليس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف ؛ فيشمل المفرد الحقيقي ؛ بنوعيه المذكر والمؤنث ، وثنائه ، وجمعه ، ( نحو : فَضْلٌ ، عَلَمٌ رجل - الفضلان - الفضلون - الفضول - عائلة ، علم امرأة - العائدتان - العائدات - العوائد . . ) ويشمل كذلك الأعلام المركبة قبل النداء ؛ سواء أكان تركيبها مزجياً ؛ كسيبويه ، عَلَمٌ أمام النحاة المشهور - أم إسنادياً ، كَنَصَرُ اللهُ ، أو : شاء اللهُ ، عَلَمَيْنِ ، أم عددياً كخمسَةَ عشر<sup>(١)</sup> . . .

فكل هذه الأعلام - وأشباهاها - تُسَمَّى مفردة في هذا الباب ، وتعرفها بالعلمية قبل النداء يلزمها بعده - على الأصح - فلا يَرْزِله النداء ليفيدها تعريفاً جديداً أو تمييزاً . وإنما يُقَوَّى التعريف السابق ، ويزيدُ العلمية وضوحاً وبياناً . ولاحظ حذف « أل » وجوباً من صدر المنادى ؛ - علماً وغيره - إن لم يكن من المواضع المستثناة<sup>(٢)</sup> حكمه :

١ - البناء على الفصمة - يغير تنوين - أو على ما ينوب عنها . ويكون في محل نصب دائماً ، لأن المنادى في أصله مفعول به<sup>(٣)</sup> ، نحو : يا فَضْلُ ، كلُّ شَيْءٍ يحتاج إلى العقل ، والعقل يحتاج إلى التَّجَرِبَةِ - يا فَضْلان<sup>(٤)</sup> . . . يا فَضْلون . . . - يا أَفْضِلُ . . . - يا عائِلةُ . . . - يا عائِدتان . . . - يا عائِدتُ . . . - يا عوائِد . . .

(١) عند غير الكوفيين الذين يجعلون صدر المركب العددي بمنزلة المضاف ، منصوباً ، كما سيجي . في ص ١٢ ، ٢٤ . وأهم ضعيف . وأثر الخلاف يظهر في توابع المنادى .

(٢) سيجي في ص ٢٧ .

(٣) المنادى بمنزلة المفعول به لفعل مخوف ، ثابت عنه « يا » أو إحدى أحوالها . يقول النحاة في مثل : يا عل ... إن أصله - كما تقدم في ص ٩ - : أدعو أو أنادي هلياً ... ؛ حذف الفعل ، وثابت عنه « يا » وصار المفعول به منادى ، مبنياً على الضم في محل نصب . ويستدلون على أنه في محل نصب بورد كثير من توابه منصوباً في الكلام الصحيح المأثور . وليس في الجملة ما يصلح سبباً لنصبه إلا مراعاة المحل .

(٤) راجع رقم ٣ ص ١١ في الزيادة والتفصيل - ما يختص ببناء العلم المثني والجمع ؛ لأهميته .

فالمفرد العلم في هذه الأمثلة - وما شابهها - مبني على الضمة في المفرد الحقيقي ، وفي جمع التكسير ، وجمع المؤنث السالم ، ومبني على الألف في المثنى ، وعلى الواو في جمع المذكر السالم . وهو في كل أحواله مبني لفظاً على الضمة وفروعها ، منصوب محلاً<sup>(١)</sup> .

ولافرق بين أن تكون الضمة ظاهرة ، كالأمثلة السالفة ، أو مقدرة كالتى في آخر الأعلام المختومة بحرف علة ؛ كوسى في قوله تعالى : ( يا موسى ، لا تخف . إنى لا يخافُ لَدَىَّ المرسلون ) . . . وكالتى في آخر الأعلام المركبة التى ذكرناها ، وكالتى في آخر الأعلام المبنية أصالة قبل النداء (كسيويه - منذُ - كيف - قطام . . . وغيرها مما سُمى به من الأعلام البنية أصالة قبل التسمية ) فتبنى علامة البناء الأصلى السابق على حالها ، وتقدّر على الآخر علامة البناء الجديدة التى جلبها النداء ، ويكون المنادى في كل ذلك ، في محل نصب . ويُلمَحُ بالمفرد العلم في حكم البناء على الضمة المقدرة كل ما ينادى من المعارف الأخرى المبنية أصالة قبل النداء ، وليست أعلاماً ؛ كأسماء الإشارة ( نحو : هذا - هؤلاء . . . ) وأسماء الموصولات غير المبسوطة بأل ( نحو : من - ما . . . ) وضمير المخاطب ( نحو : أنت - إنيأ . . . ) أما غير المخاطب فلا ينادى كما سبق<sup>(٢)</sup> .

(١) راجع ص ٦٠ ، ورقم ٣ من هامش الصفحة السابقة .

(٢) في ص ٣ هذا ، وإلحاق الأشياء المذكورة بالمفرد العلم ، هو رأى كثير من النحاة شاع اتباعه والاختصار عليه . وقد يكون من السائغ أن نذكر - بإيجاز - للمتخصصين ما في المطولات النحوية من خلاف جدل شكل حول حكم المعارف المبنية قبل النداء وليست أعلاماً . ويدور الخلاف حول نوع تعريفها بعد النداء ؛ أوه الذى كان لها قبله ، أم هو تعريف جديد يدل السابق ، حل محله ؟ فشارح الفصل ( ج ١ ص ١٢٩ ) يمرض الرأين ، ويرجع - في وضوح وصرامة - للرأى القائل إن المعارف كلها - أعلاماً وغير أعلام - تفقد تعريفها السابق وتصير نكرات ، ويطلب لها النداء بما فيه من التقصد والإقبال على المخاطب تعريفًا جديدًا يزيل تنكيرها الجديد . ويؤيد هذا بكلام طويل ، أما غيره - كأبن بكري السراج ، ومن معه من القدامى ، وكالسباني ومن معه المتأخرين - فيؤيد الرأى الآخر ؛ بحجة أن أكثر المعارف لا يمكن أن يزول عنها تعريفها القديم مطلقاً ، ولا يمكن أن تتجرد منه ، وتصير نكرة تقبل التعريف المطلوب بالقصد والمخاطبة مع النداء ، ( كلفظ الجلالة و الله و كأسماء الإشارة . . . ) وقد وردت إشارة موجزة لهذه المسألة على هامش كتاب سيويه ( ص ٢٠٣ ) اكتفى المقرر فيها بأن أحال إرضاحها وتفصيلها وتقريرها إلى ما جاء في شرح السيراقى لها . كذلك أشار صاحب شرح التصريح ( في أول الفصل الثانى من أقسام المنادى ) إلى المنادى المعروف ؛ ما كان منه مذكراً أو مؤنثاً ، علماً وغير علم ، معرفاً قبل النداء أو بعده ..



وإنما يبنى المفرد العلم — وملحقاته — إذا لم يكن معرباً مجروراً باللام في فناء الاستغاثة والتعجب مع ذكر « يا » ؛ كما في نحو: يا لعلّي للضعيف ، للاستغاثة بعلّي في نصر الضعيف . ويا لعلّي المحسن ؛ للتعجب من كثرة إحسانه . فالمنادى فيهما ، معرب كما كان قبل النداء ، مجرور باللام في محل نصب ؛ لأنه خرج بسبب الجار من قسم المفرد العلم ، ودخل في قسم المضاف — تأويلاً — ، كما سيجيء (١) في باب الاستغاثة .

إلى غير هذا مما اشتملت عليه المطولات من تفريعات وتشعيبات لا خير في سردها الآن . ومن الممكن أن نستخلص منها نتيجتين .

الأولى : أن العلم المفرد إذا نودي ، وجب بناؤه على الفصحة أو فروعه ، وأنه بعد النداء معرفة لا شك في معرفه ، علم لا خلاف في علميته . ولا يعنيها بعد هذا أن يكون معرفه وعلميته هما السابقتان على النداء ، أو مجلويان بعد النداء ، مجددان بسببه ؛ لأنه في الحالتين علم ، بالرغم من وجود أعلام لا يفارقهما التعريف مطلقاً ؛ كلفظ الجلالة « الله » .

الثانية : أن المعارف الأخرى التي ليست أعلاماً ، والتي يغلب أن تكون قبل النداء مبنية أصالة ( كالضمير ، والإشارة . . . ) هي معارف أيضاً بعد النداء ، لا شك في معرفها ولا يعنيها — أيضاً — أن يكون هذا التعريف هو السابق على النداء وأنه استمر بعده ؛ إذ لا يمكن تنكيرها — على الأصح — أو هو تعريف جديد حل محل الأول الذي زال بالنداء ، وصارت المعرفة نكرة بعد زواله ، ثم زال تنكيرها بتعريف القصد والخطاب مع النداء . لا يعنيها ذلك ؛ لأن هذه المعارف التي ليست أعلاماً والتي هي مبنية أصالة قبل النداء — سبّيت بعده على الفصحة المقدرة أو فروعه . وتلحق بقسم المفرد العلم السالف ؛ ولا تلحق بقسم النكرة المقصودة — كما يرى بعض النحاة — لأنها معارف قبل النداء ، وليست نكرة تامة التنكير تصير بالنداء والخطاب نكرة مقصودة . ولو فرضنا أن تعريفها السابق يزول بالنداء ، ويجل محله تعريف جديد — وهذا رأى ضعيف مردود — لوجب أن يكون التعريف المتجدد ماثلاً لتعريفها السابق نوعاً ودرجة ، كما عاد للعلم نوع تعريفه السابق ودرجته وهو العلمية ، ( على رأى من يقول : إنه يفقد علميته بالنداء ، ثم تعود له بعده ) فليس بمقبول أن يقال إنها معارف في أصلها ، فقدت تعريفها السابق ، فصارت نكرة ، ثم توبّعت فاكسبت التعريف الجديد المخالف السابق ، وصارت به نكرة مقصودة ، ( مع أن أكثر تلك المعارف لا يفقد تعريفه مطلقاً في الرأى الأقوى . . . ) وإنما ألحقنا بالعلم تقرب درجة تعريفها منه ، ولم تدخل في عداده لأنها ليست علماً . . .

وهذا الخلاف شكل ؛ بالرغم مما يربطون عليه من وضع المعارف في درجات متفاوتة القوة في التعريف تفاروتاً يؤدي إلى تقديم بعضها في الكلام على بعض — لكن لا أثر له في ضبط الكلمة ، ولا معناها ، ولا إعرابها ؛ فهي على الرأيين معرفة ، ومبنية على الفصحة . سواء أكانت من قسم المفرد العلم أم من قسم النكرة المقصودة . . . ( وقد سبق تفصيل الكلام على العلم في ١٥ ص ٢٢٧٠٠ )

## زيادة وتفصيل :

(١) ما كيفية بناء المفرد العَلَم الذي كان في أصله اسماً مقوصاً ، منونا ، ثم نقل إلى العَلَمِيَّة ؛ مثل : هاد - راض - مرتض - مستكف - وغيرها . . ؟  
 إن المقوص لا بد أن يكون مَحْتَوِماً بالياء الظاهرة إلا في بضع حالات قليلة ؛ أهمها : أن يكون منوناً مرفوعاً أو مجروراً ؛ فيجب حذفها نطقاً وكتابة ؛ لأن الضمة والكسرة ثقيلتان على الياء فتحذفان ؛ طلباً للخفة . فإذا حذفنا تلاقت الياء ساكنة مع التنوين فيجب حذفها ؛ تَحَلُّصاً من التقاء الساكنين ؛ فتصير الكلمة إلى الصورة السالفة . فأصل هاد - مثلاً - في : ( أنت هاد للخير ) هو: هادِيْنٌ ؛ بكتابة التنوين نوناً ساكنة تبعاً لأصله - كما أوضحنا في بابه ج ١ -  
 ثم حذفت الضمة ؛ منعاً للثقل ؛ فصارت الكلمة : « هادِيْن » بياء ونون ساكنتين  
 ثم حذفت الياء ؛ للتخلص من الساكنين ؛ فصارت الكلمة هادِنٌ ، بإثبات التنوين على شكله الأول ، نوناً ساكنة ، ثم جرى الاصطلاح على كتابة التنوين كسرة مكورة لكسرة الحرف الأخير الذي قبل الياء المحذوفة ، فصار للحرف الأخير كسرتان ؛ إحداهما حركة أصلية هجائية ، والأخرى بدل التنوين . وانتهت الكلمة إلى صورتها الأخيرة : « هاد » . ومثلها استمعت هاد ، وأصلها : هادِيْنٌ ، حذفت كسرة الياء ، وجرى ما سبق . . .

فلماذا نوديت وجب حذف التنوين ؛ لأن المنادى هنا عَلَم مفرد ؛ فيجب بناؤه على الضم بغير تنوين . وهذا الضم مقدر على الياء . لكن أثبتت الياء محذوفة كما كانت ، والضم مقدر عليها برغم حذفها ؛ لأنها ملحوظة كالمذكورة -  
 أم تعود بعد النداء إلى مكانها ؛ فتظهر نطقاً وكتابة ؟  
 رأيان ؛ أحدهما : يوجب حذف التنوين واستمرار حذف الياء ؛ لأن الكلمة المناداة كانت منونة ومحذوفة الياء قبل المناداة فوجب حذف التنوين ، لأنه معارض لبناء المنادى ، ولا ترجع الياء لعدم وجود ما يقتضى إثباتها وإرجاعها ؛ إذ طرأ عليها النداء وهي محذوفة فتبقى على حالها .

والآخر : يوجب حذف التنوين للسبب السالف ، ويوجب إرجاع الياء وإثباتها ؛ لأن سبب حذفها - وهو تلاكها ساكنة مع التنوين - قد زال بزوال التنوين . وإذا زال السبب لم تبق بعنه آثاره . فالرأيان متفقان على حذف التنوين ، يختلفان

في إرجاع الياء وإثباتها أو عدم إرجاعها .  
 ويتفقان على إرجاعها إذا لم يكن في المنقوص إلا حرف أصلي واحد، مثل :  
 « مَرَى » ، اسم فاعل من « أَرَى » ، فتقول في نداء المسمى به : يا مَرَى .  
 وألحق أن هذه الأدلة جدلية محضة ليس فيها مقنع ، والفصيل إنما هو السماع  
 الوارد عن العرب ، ولم ينقل أحدهما منه ما يكفي لترجيح رأيه ؛ فالرأيان  
 متكافئان . وقد يكون الأنسب الرأي الداعي إلى إثبات الياء ؛ لأنه أقرب إلى الوضوح  
 وأبعد من اللبس والاختلاط .

وكل ما قيل في كلمة : « هاد » — مما أسلفناه — يقال في نظائرها من سائر  
 الأعلام المنقوصة المنونة عند نداءها . . .

( ٢ ) إذا كان المفرد العلم في أصله منقولا من اسم مقصور منون . ( نحو :  
 مرتضى — مصطفى — رضى . . . وأشباهاها ) — وجب عند نداءه حذف تنوينه ،  
 لأنه سببى على الضم ، وهذا البناء يقتضى حذف التنوين حتماً . لكن أتعود بعد  
 ذلك ألف المقصور التي حذفت من آخره نطقاً ؛ بسبب تلاقيها ساكنة مع  
 التنوين الساكن ، أم لا تعود ؟

( ذلك أن الأصل في كلمة مثل : مُرْتَضَى ، هو : مُرْتَضَيْْنٌ ، رفعا — والتنون  
 الساكنة هي التنوين — تحركت الياء ، وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفا ، وصارت  
 الكلمة : مُرْتَضَانٌ ، تلاقى ساكنان ؛ الألف وهذه النون ، فحذفت الألف لالتقاء  
 الساكنين ، وصارت الكلمة : مُرْتَضَنْ ، لكنها تكتب « مرتضى » طبقا  
 لقواعد رسم الحروف ، وهي تقتضى بأن يوضع على الحرف الذى قبل النون حركة  
 ثانية ماثلة لحركته الهجائية ، تغنى عن النون بعد حذفها ، وتكون هذه الحركة الهجائية  
 الثانية هي الرمز الدال على التنوين ) .

وبجيب النحاة : أن الظاهر في هذه المسألة هو تطبيق حكم المسألة السابقة  
 ( فى رقم ١ ) عليها ؛ فيجربى على ألف المقصور ما جرى على ياء المنقوص من  
 وجود رأيين متفقين على حذف التنوين ، غخطفين فى رجوع الألف أو عدم رجوعها  
 بالحجة التى تساق لكل . وقد يكون الأنسب إرجاع الألف . . .

( ٣ ) سبق فى باب المثنى ( ج ١ ص ٨٣ م ٩ ) أن العلم إذا ثنّى أو جُمع ،  
 زالت علميته ، وصار نكرة ، ولا يحكم له بالتعريف إلا بوسائل ؛ منها إدخال « أل »  
 المعرفة عليه ، أو نداؤه . . . أو . . . فإذا نودى العلم بعد تثنيته وجمعه حكم

... ..

له بالتعريف الناشئ من النداء؛ لامن العلمية، نحو؛ يا محمدان — يا محمدون ،  
وأشباههما . . وفي هذا الرأي تضييق وتفسير لا حاجة إليهما ، ولا ضرر — مطلقاً —  
في إهماله واعتبار العلم المتأدى باقياً على علميته بعد النداء. وفي هذا أمان من  
اللبس والخلط بين الأقسام وأحكامها ، فوق ما فيه من وضوح وتيسير نحتاج إليهما.  
وقد بسطنا القول في هذا في هامش ص ٨

(٤) إذا نُودي: «إثنا عشر» و «إثنا عشرة» علمين، جاز أن يقال:  
يا إثنا عشر، ويا إثنا عشرة، فإثنا وإثنا مبيان على الألف، لأن المثني ومثلهما  
في هذا الباب في حكم المفرد؛ فينبئ على ما يرفع به وكلمة: عشر وعشرة بعدهما  
مبنية على الفتح، لا أهمية لها، لأنها بمنزلة نون المثني. وهما مقطوع<sup>(١)</sup> ماداما علمين  
ويجوز أن يقال: يا إثني عشر، ويا إثني عشرة... بالنصب بالياء على  
اعتبار المثني مع كلمة: «عشر» أو «عشرة» بمنزلة المضاف مع المضاف إليه في الصورة  
والمندى المضاف واجب النصب<sup>(٢)</sup>

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٨٨ وهذا رأى الكوفيين الذى أشرنا إليه في هامش ص ٢٤٧ .  
وبمقتضاه تكون الأعداد المركبة كلها داخلة في قسم المندى المضاف ، فصدر كل واحد منها واجب  
النصب ، عند الكوفيين في النداء ، ويظل العجز مبنياً على الفتح ، بمنزلة النون . أما عند غيرهم فالأعداد  
المركبة كلها مبنية ، والمندى هو العدد المركب بجزأيه معاً إثنا عشر ، وإثنا عشرة ، فصدرهما .

ب - من المفرد العالم صورة يجوز فيها أمران<sup>(١)</sup> : البناء على الضم في محل نصب ، أو على الفتح في محل نصب ، . وهذه الصورة لا بد أن يكون فيها المنادى علماً غير مثنى ، ولا مجموع ، وأن يكون آخره مما يقبل الحركة ( فلا يكون معتل الآخر ، كعيسى ، ولا منبياً على السكون لزوماً ، مثل : « مَنْ » علم شخص ) وأن يوصف مباشرة - أى : بغير فاصل - بكلمة : « ابن » أو « ابنة » ، دون : « بنت » . وكلتا هاتين مفردة مضافة إلى علم آخر ، مفرد أو غير مفرد<sup>(٢)</sup> . . . مثل : يا حسنُ بن علي ، مَنْ أثنى عليك بما فعلت فقد كافأك ، ويا فاطمةُ ابنة محمد ، أنت فخر النساء ، ببناء كلمتي : « حسن » ، و « فاطمة » ، على الضم أو على الفتح ، في محل نصب في الحالتين . ولا بد أن تكون البنية حقيقية .

فإذا فقد شرط وجب الاختصار على البناء على الضم ، كأن يكون المنادى غير علم ، مثل : يا غلامُ ابنُ سعد ، أو يكون مفصلاً من المنادى ، مثل : يا سليمانُ النبي ابنُ داود ، أو تكون كلمة : « ابن » و « ابنة » ليست صفة وإنما هي بدل ، أو مفعول ، أو خبر : أو منادى جديد ، أو غير ذلك . . . . .

( ١ ) انظر الزيادة والتفصيل . ( ٢ ) ولا يشترط في العلمين ولا في أحدهما التذكير - مل الرأى الرابع ، ولا مانع أن يكون العلم اسماً ، أو كنية ، أو لقباً . أو جنسياً للأعلام المبهولة ؛ نحر : يا فلان بن فلان ، أو : يا حارث بن همام للشخص الخيال الذي تخيله الحريري دعاماً المحاورات في مقاماته ، وأدار الحديث بلسانه في كثير منها . وكذلك : يا سيد بن سيد ؛ لكثرة استعماله ، وبضع كلمات ساعدت كهنه . وبني اجتماع الشروط في فناء أو غيره وجب حذف هزة الوصل وألفها كتابة ونطقاً من « ابن » ، و « ابنة » إلا لضرورة الشعر ، أو لوقوع إحدىهما في أول السطر فتثبت كتابة . وكذلك يجب - في غير الضرورة الشعرية - حذف التنوين كتابة ونطقاً من المستوفى للشروط ؛ ولو كان غير منادى . ( وقد سبق إشارة لهذا في ص ١٣٠ م ٤ ) . غير أن هناك مسألة وقع الخلاف فيها في حذف التنوين من آخر العلم الموصوف المنادى وغير المنادى ، وفي حذف هزة الوصل مع ألفها من الصفة ( ابن وابنة ) هي : أن يكون العلم الأول ( الموصوف ) كنية أو مضافاً ، أو يكون العلم الثاني ( وهو المضاف إليه ) كنية أو مضافاً كذلك ؛ مثل : أول الخلفاء الراشدين أبو بكر بن قحافة . وشل محمد بن أبي بكر من أشهر الزهاد . . . فيرى كثير من النحاة وجوب إثبات التنوين وألف الوصل في الصورتين . ويرى آخرون يجوز حذفهما ، وإثباتهما .

وسأله أخرى ، هي التي تكون فيها الصفة كلمة ، بنت « فهل يجوز بقاء التنوين في موضعها المنادى وغير المنادى ؟ روى سيبويه الحذف والإثبات عن العرب الذين يصرفون كلمة : « هند » وأشباهها ؛ فيقولون : هذه هند بنت عاصم ؛ بتنوين « هند » وتركه لكثرة الاستعمال . هذا وقد يكون الأحسن حذف التنوين في السالتيْن ، وكذا ألف الوصل في الأولى . ليكون الحذف مطرداً في كل المسائل وقاعدته عامة .

## زيادة وتفصيل :

(١) إذا اجتمعت الشروط السابقة جاز الوجهان المذكوران ، ووجه ثالث ، هو أن يكون المنعوت معرباً منصوباً ، يغير تنوين .  
وللنجاحة في تحليل الأوجه الثلاثة آراء قائمة على التكلف ، والتأويل ، والحذف أو الزيادة ، بغير حاجة ماسة إلا لرغبتهم في إلحاق كل وجه بحالة إعرابية ثابتة ، وإدخاله تحت قاعدة أخرى مطردة ، ولا يعرف العرب شيئاً من هذه التعليقات ، ولا شأن لهم بها ، ولن يتأثر الأسلوب أو ضبط مفرداته بإغفالها ، وإهمال الوجه الثالث القائم على الإعراب مع النصب المباشر . وفيما يلي بعض تلك الآراء يليجاز يحتاج إليه الخاصة :

أ - في مثل : يا حسن بن علي - بضم المنادى - يكون بناؤه على الضم في محل نصب ؛ مراعاة للقاعدة العامة ؛ لأنه مفرد علم . وتعرب كلمة : « ابن » صفة ، منصوبة ، تبعاً لمحل المنادى الموصوف . لا لفظه . وهذا إعراب حسن لا مأخذ عليه .

ب - وفي مثل : يا حسن بن علي . . . بفتح المنادى - يكون مبنياً على الفتح في محل نصب ( فهو مبنى لفظاً ، منصوب محلاً ) ويقولون : إن حقه البناء على الضم ؛ لأنه مفرد علم ، ولكن آخره تحرك بحركة تشبه الحركة التي على آخر الصفة ، على توهم وتخيل أن الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة : إذ الفاصل بين آخر المنادى ، وآخر صفته حرف واحد ساكن ، فالفصل به كلاً فصل ؛ لأنه حاجز غير حصين ، كما يقولون . وفي هذه الحالة يذكرون في إعراب المنادى : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة <sup>(١)</sup> الإتياع في محل نصب ، وكلمة « ابن » صفة له ، منصوبة باعتبار محله .

فلم هذا اللف والالتواء في إعراب المنادى ، وإتياع حركته - وهو السابق - لصفته اللاحقة ؟ ومخالفة المؤلف الذي يجرى على أن يكون المتأخر هو التابع في حركته للمقدم . لم لا نقول : إن المنادى إذا اجتمعت فيه الشروط السالفة جاز أن يكون مبنياً على الفتح أو على الضم ، مراعاة للواقع المأثور من فصيح الكلام العربي ؟ ولا ضرر في هذا ولا إساءة بل إنه الساتر المقبول .

(١) أي : الفتحة التي جاءت في آخر المنادى متابة ومائلة للفتحة التي في آخر صفته .

ج - ويجيزون في إعراب المنادى في الصورة السالفة أنه مبنى على الفتح ، على توهم وتخيّل تركيبه مع صفته تركيباً لفظياً ، كالتركيب اللفظي الذي في الأعداد : أحد عشر ، وثلاثة عشر ، وأربعة عشر ، ... إلى آخر تسعة عشر ، فإن هذه الأعداد مبنية على فتح الجزأين دائماً في جميع الحالات الإعرابية ، بسبب تركيب الكلمتين تركيباً يلزمهما ، ويقضى أن يلزمهما فتح آخرهما .

فالداعي لهذا التكلّف ، وحمل المنادى مع صفته في هذه الصورة على تلك الأعداد المركبة مع وجود الفارق الواضح بينهما ؟ ذلك أن العدد المركب لا يؤدي معناه الأساسي المطلوب إلا مع التركيب الحتمي ، فكل جزء من الجزأين لا يستقل بنفسه ، وإنما هو بمثابة حرف من كلمة واحدة ، تؤدي معنى أصيلاً ، لا يؤديه أحد حروفها ، وليس هذا شأن التعت والمنعت كما هو معروف . ومن ثم كانت المشابهة بين الأسلوبين غير قوية ، وكان الاعتماد عليها هنا غير قوى ، وإنما القوى أن نقول في هذه الحالة ما قلناه في الحالة الثانية من إعراب المنادى مبنياً على الفتح - مباشرة - في محل نصب ، نزولاً على حكم الواقع الذي لا ضرر في اتباعه .

أما كلمة : « ابن » فإعرابها هنا كإعرابها هناك .

د - ويجيزون أيضاً في المنادى السالف ألا يكون مبنياً على الفتح في محل نصب وإنما يكون معرباً منصوباً ، مباشرة ، بغير تنوين . غير أنهم لحظوا أن حالات المنادى المعرب المنصوب لا تنطبق عليه ، فتمسكوا الوسيلة لإدخاله تحت واحدة منها ، فافترضوا أن تكون الصفة ( ابن ) في حكم الزائدة التي لا وجود لها ، وأن المنادى مضاف ، وأن المضاف إليه هو الكلمة التي بعد كلمة « ابن » وبذا يكون المنادى - في تقديرهم داخلياً في قسم المضاف الذي يجب إعرابه ونصبه ! ! ويترتب على هذا أن تكون كلمة « ابن » مقحمة بين المضاف والمضاف إليه وأنها لا توصف بإعراب ولا بناء ، وإنما هي موقوفة - كما يقولون - ولا محل لها من الإعراب ، فليست صفة ، ولا غيرها .

فما هذا ؟ وما الدافع له ؟ الخير في إهماله ، وإنما ذكرناه لتعرض شيئاً يستحق الإعراض عنه . ثم نواجه الواقع فنعرب المنادى منصوباً . وكلمة « ابن » صفة له منصوبة .

## « ملاحظة »

كل ما تقدم خاصاً بكلمة : « ابن » يسرى على كلمة : « ابنة » الواقعة صفة لمنادى مؤنث مستوف للشروط .

وإذا وصف المفرد العلم بغيرهما بقى مفرداً علماً ، ولا ينتقل بسبب الوصف إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ إذ لو انتقل إليه لوجب نصبه في جميع الأحوال ، كالشبيه بالمضاف . أما النكرة المقصودة الموصوفة فإنها تنتقل إلى قسم الشبيه بالمضاف ؛ بالتفصيل والتعليل الآتين في ص ٢٢ .

( ٢ ) المنادى النكرة الموصوف بكلمة : « ابن » ، أو « ابنة » له حكم خاص يختلف عن الحكم السابق ، فيتوقف على حال هذه النكرة ، أكانت موصوفة قبل النداء بإحدى الكلمتين السالفتين ، أم جاء الوصف بعد النداء ، وطراً بعد تحققه ؟ وسيجىء الحكم مفصلاً عند الكلام على النكرة . . . ص ١٩ ، ٢٢



جـ - وإذا كان المفرد العلم مبنياً قبل النداء بقي على بنائه القديم في اللفظ ، ولكن يطرأ عليه بناء جديد ، مقدر يجلبه النداء معه . فكلمة مثل : « سيويه » - وهي علّم - على إمام النحاة المشهور - مبنية قبل النداء على الكسر لزوماً . فإذا نودى ، وقيل : يا سيويه ، أحسن الله جزاءك - كانت كلمة « سيويه » منادى مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره البناء الأصلي على الكسر ، في محل نصب .

ولهذا البناء الجديد المقدر أثره في التوابع ، كالنعت وغيره - وستجىء الأحكام المفصلة الخاصة بتوابع المنادى <sup>(١)</sup> - ، فإذا جاء للمنادى تابع صح في هذا التابع أن يكون مرفوعاً ؛ مراعاة صورية للضم المقدر في المنادى ، وجاز أن يكون منصوباً ؛ مراعاة لخل هذا المنادى ؛ لأنه مبنى في محل نصب - كما عرفنا - ولا يجوز مراعاة علامة البناء الأصلي التي ليست طارئة مع النداء . تقول يا سيويه النحوى ؛ ببناء كلمة « النحوى » على الضم ، أو بنصبها مباشرة ؛ باعتبارها معربة . ومثل هذا يقال في كل علم مفرد لازم البناء في أصله قبل مناداته ؛ سواء أكان بناؤه الأصلي اللازم على الكسر (ومنه : حزام ، رقّاش ... علمين على امرأتين عند من بينهما) - أم على غير الكسر ؛ (مثل : حيث - أربعة عشر وأخواتها من الأعداد المركبة المبنية على فتح الجزأين ، - نَعَمْ ... أعلام أشخاص) فيقال في كل علم من هذه الأعلام : إنه مبنى على الضم المقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلي (على الضم ، أو على الفتح ، أو على الكسر ، أو على السكون) . في محل نصب في كل ذلك .

ومثل هذا يقال في العَلَمَ العرب المنقول من جملة محكية ، مثل : « صنعت خيراً » علم على شخص ، فيقال : يا صنعت خيراً الشجاع ، فالمنادى - وهو : صنعت خيراً - مبنى على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة الحكاية ، في محل نصب . ويجوز في النعت : ( الشجاع ) الرفع تبعاً للفظ المنادى ، والنصب تبعاً لخله .

د - المفرد العلم مبنى - كما عرفنا - ، فلا ينون إلا في الضرورة الشعرية ؛

فياح تنوينه مع رفعه <sup>(١)</sup>، أو نصبه <sup>(٢)</sup>. فنال الأول قول الشاعر يهدّ دُخْصِمَهُ حُمَيْدًا :  
 لَا تَهْجُنِي - يَا حُمَيْدُ\* <sup>(٣)</sup> إِنَّ لِي فَتْكَ الْبَيْتِ ، إِذَا الْبَيْتُ غَضِبَ  
 ومثال الثاني قول المادح :

حُسْبُنَا مِنْكَ - يَا عَلِيًّا - أَيَادٍ يَتَغَتَّى بِهَا الزَّمَانُ نَشِيدًا  
 وإذا كان المنادى المفرد العلم مبنياً على الضم ، ومنونا للضرورة لزم التصريح  
 بهذا عند إعرابه <sup>(١)</sup>، وجاز في تابعه الرفع مراعاة للفظه - إن لم يوجد مانع آخر -  
 والنصب مراعاة لمحلّه . أما إذا كان منوناً منصوباً فيقال في إعرابه إنه منصوب متون  
 للضرورة ، ولا يجوز في تابعه إلا النصب ، لأن النصب هو الأصل المحلّ في المبنى ،  
 وقد ظهر النصب في اللفظ ، فلا داعي لإهماله ، ومراعاة غيره . . .

(١٠١) ويقال عند إعرابه : إنه منادى مبنى على الضم ، ولحقه التنوين للضرورة .

القسم الثاني : النكرة<sup>(١)</sup> المقصودة : ويراد بها النكرة التي يزول إيهامها وشيوعها بسبب ندائها ، مع قصد فرد من أفرادها ، والاتجاه إليه بالخطاب ؛ فتصير معرفة دالة على واحد معين<sup>(٢)</sup> بعد أن كانت تدل على واحد غير معين . ولولا هذا النداء لبقيت على حالتها الأولى من غير تعريف . فكلمة مثل : « رجل » هي نكرة ، مبهمه ، لا تدل على واحد معين ، وإنما تصدق على محمود ، وحامد ، وصالح . . . وكل رجل آخر . فإذا قلنا : يا رجلُ سأساعدك على احتمال المشقة — تغير شأنها ، ودلت على واحد معين — دون غيره — هو الذي اتجه إليه النداء ، ونخصه المتكلم بالاستدعاء ، وطلب الاستماع ؛ فصارت معرفة معينة بسبب الخطاب ، لا شيوع فيها ولا إيهام .

والنكرة المقصودة هي — في الرأي الأنسب — القسم الوحيد الذي يستفيد التعريف من النداء ، دون بقية أقسام المنادى .

وحكمها : البناء<sup>(٣)</sup> على الضمة ، أو ما ينوب عنها — في محل نصب ، فهي شبيهة بالمفرد العَلَم في هذا . ومن أمثلتها قول شوقي يخاطب بلبله الحبيس :

يا طيرُ — والأمثالُ تُفَعُّ رَبُّ لَيْلِيٍّ الْأَمْثَلُ —  
دُئِيكَ مِنْ عَادَاتِهَا أَلَا تَكُونُ لَأَعَزَّلِ

ولا يصح تنوينها إلا في الضرورة الشعرية ؛ فتُنُون مرفوعةً أو منصوبة ، كقول الشاعر وهو ينظر للقمر :

يا قمرًا ، لا تُفَشِّسْ أَسْرَارَ الثَّوَرِي وَارْحَمْ فَوَادَ السَّاهِرِ الْوُلْهَانِ

ويصح : يا قمرٌ . وفي الحالتين يكون إعرابها كالمفرد العلم المُتَنَوِّن فيها .

هذا حكم النكرة بشرط أن تكون مقصودة ومفردة ( أى : غير مضافة ،

( ١ ) وتسمى — كما في ص ٣ — اسم الجنس المعين . وقد سبق الكلام على النكرة وتعريفها وما يتصل بها في ص ١٥ ص ١٣١ م ٧ .

( ٢ ) الفرق بين التحين والتعريف في النكرة المقصودة والمفرد العلم أن التحين والتعريف في الأول عرضيان طارئان بسبب النداء ؛ فهما أثران من آثاره ؛ يجتان معه ، ويزولان معه . ولكنهما أصيلان في العلم ملازمان له ، ولو لم يوجد النداء ، فلا أثر لنداء في إيجادهما أو زوالهما ؛ أو بقائهما — على الرأي الأرجح الذي سبق في هامش ص ١٥ .

( ٣ ) إلا في الصورة الشعرية كما سنعرف ، وفي صورة أخرى . ستجيء في الزيادة والتفصيل : ص ٢٢ — ١٥ .

ولا شبهة بالمضاف ) فإن كانت غير مقصودة فهي من القسم الثالث الآتي ، وإن كانت غير مفردة فهي من أحد القسمين التاليين : الرابع ، والخامس .  
 وإنما تبني التكررة المقصودة على الوجه السالف بشرط ألا تكون معربة مجرورة باللام في حالة الاستغاثة أو التعجب ، مع وجود حرف النداء : « يا » ، لأن الحار يجعلها من قسم المنادى المضاف - تأويلاً - ، دون غيره ، وهو واجب النصب - نحو : يا لَمَقَوَى لضعيف يستنصره ، ويا لَلْمَطَر الهَتُون !! في نداء منككرتين معينين . فالمنادى مجرور باللام في محل نصب ، وقد بقي له إعرابه السابق على النداء . وسيجيء البيان في باب الاستغاثة . . . (١١)

( ١ ) ص ٦٢ - ويقول ابن مالك في أحكام المنادى المبنى على القسم مطلقاً : ( أى : سواء أكان مفرداً علماً أم تكرة مقصودة ) :

وَابْنُ الْمُعَرَّفِ الْمُنَادَى الْمُفْرَدَا عَلَى الَّذِي فِي رَفْعِهِ قَدْ عُمِدَا  
 فهو مطالب ببناء المنادى المفرد المعروف ، وأن يكون بناؤه على العلامة الموهدة فيه في حالة رفعه قبل النداء ؛ لأن القسم - لا الرفع - هو علامة البناء ، في الشائع ( فالننى علامة الضمة يبنى عليها ، والننى علامة الألف ؛ كالننى ، أو الواو كجمع المذكر ، يبنى عليها . . . وهذا الحكم ينطبق على القسمين : المفرد العلم والتكرة المقصودة ؛ فكلاهما مفرد ومعرف . غير أن تعريف المفرد العلم أصيل ، سببه العلمية فهو سابق على النداء وباق معها ولو زال النداء . أما تعريف التكرة المقصودة فطارئ ؛ بسبب النداء ، ملازم له مدة وجوده ، زائل بزواله - كما سبق في الصفحة الماضية - وبناء المفرد العلم على القسم إنما يكون واجباً - في غير الضرورة - عند عدم وصفه بكلمة : وابن أو « ابنة » ، على الوجه الذى شرحناه ( في ص ١٣ ، ١٤ ) . فإن وصف بإحداها جازت فيه الأوجه التى ذكرناها . كما أن التكرة الموصوفة لا تبني - في غير الضرورة - على القسم وجوباً إلا عند عدم وصفها . فإن وصفت جرت عليها الأحكام الآتية ٢٢ . ثم بين ابن مالك أن المنادى الذى يستحق البناء إذا كان مبتدأ قبل مناداته بحسب تقدير بنائه ، وملاحظته في الثانية ، وإجراؤه مجرى المربى الذى زال إعرابه وحل محله بنام جديد ، أو مجرى اسم مبنى في أصله ، زال بناؤه القديم وحل محله بناء طارئ جديد . يقول :

وَأَبْنُو أَنْصِبَامَ مَا بَنَوْا قَبْلَ النَّدَا وَلِيَجَرَ مُجَرَى ذِي بِنَاوِ جُلْدَا  
 وأنعم بعد هذا بيتاً يتعلق بأنقسام أخرى سيجىء شرحها وشرحه في ص ٢٥ هو :

وَالْمُفْرَدُ الْمُنْكَوَّرُ ، وَالْمُضَافَا وَشَبَهُهُ أَنْصِبُ ، عَادِمًا خِلَافَا  
 وعاد بعده إلى بيان حكم المنادى العلم المفرد الموصوف بكلمة « ابن » - أو ابنة - وأنه يجوز فيه البناء على الفتح أو القسم ، ولم يذكر الشروط ؛ وإنما اكتفى في البيت الأول بأن ساق مثالا مستكمل الشروط - وقد شرحناها مفصلة في ص ١٣ ، ١٤ - واكتفى في البيت الذى يليه بالنص على أن الصفة هى كلمة : ( ابن ، وابنة ) إن لم تقع مباشرة بين علمين لم يصح البناء على الفتح ، ووجب الاختصار على البناء على القسم . يقول في اختصار معيب :

وَنَحْوُ زَيْدٍ ضُمٌّ ، وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ : أَزِيدُ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَهِنْ  
 ( - تهن : مضارع مجزوم معناه : تقصف . وماضيه : وهن ؛ بمعنى ضعف . )

.....  
**«وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِبْنُ عَلَمًا أَوَّلِي الْإِبْنِ عَلَمٌ - قَدْ حُصِمَا**  
 (الألف التي في آخر كل شطرة زائدة لوزن الشعر)

يريد : أن البناء على الضم محتوم إن لم يقع الابن بعد علم ( بشرط ألا يكون المتأدى نكرة موصوفة فإن لها حكماً خاصاً أو لم يقع علم بعد الابن . أى : إذا لم يتوسط « الابن » بين علمين مباشرة - كما قلنا - ) فقال الأول يا غلام ابن سعد - ياسليان الذي ابن داود . ومثال الثاني : ياسليان ابن الذي ثم عرض لحكم آخر من أحكام المتأدى المستحق للبناء ؛ فأوضح أنه يجوز فيه الرفع أو النصب مع التنوين في الحالتين عند الاضطراب الشعري :

**وَاضْمُ أَوْ انْصِبْ مَا اضْطَرَّارًا تَوْنًا مِمَّا لَهُ اسْتِحْقَاقُ ضَمِّ بَيْنًا**

أى : اضم أو انصب ما اضطرراً من كل ما له استحقاق ضم بين فيما سبق . والذي يستحق الضم فيما سبق هو المفرد العلم والنكرة المقصودة . . والمتأدى المبني على الضم إذا تون باق على بنائه ، وتنوينه طارئ للضرورة . أما في حالة تنوينه منصوباً فنقول - في الأحسن - إنه معرب منصوب للضرورة .

## زيادة وتفصيل :

١- تبنى النكرة المقصودة على الضم وجوباً إذا كانت غير موصوفة قبل النداء . فإن دلت قرينة - أى قرينة ، لفظية ، أو غير لفظية - على أنها كانت قبله موصوفة بنعت مفرد ، نكرة أو معرفة - أو غير مفرد ، فالأحسن نصبها مباشرة ؛ إذ قد اتصل بها شيء تسم معناها ، ولم تقتصر على لفظها وحده فدخل عليها النداء وهي متصلة به ؛ وبسببه تخرج من قسم النكرة المقصودة إلى قسم الشبيه بالمضاف ، وهو واجب النصب . . . مثال هذا أن يقول قاتل : أشاهد من بعيد رجلاً قادماً علينا ، يبدو أنه غريب ، فيا رجلاً قادماً ستكون بيننا ضيفاً عزيزاً . فالنكرة المقصودة هنا منصوبة ؛ لأنها كانت موصوفة قبل النداء ؛ بقرينة الكلام السابق عليها . ومن الأمثلة للنعت بالجملة أن تسمع : سيزورنا اليوم وقد نعه ، فتقول : يا وفداً نعه نحن في شوق لرؤيتك . ويصح : يا وفداً من بلاد عزيزة ... أو يا وفداً أمامنا - إذا كانت الصفة قبل النداء شبه جملة .

ومن الأمثلة المسموعة التي لها قرائن معنوية تدل على أن النكرة وصفت قبل النداء ما حكاه القراء : يا رجلاً كريماً أقبل . وقوله عليه السلام : يا عظيم<sup>(١)</sup> يرحى لكل عظيم ، ويا حلماً لا يعجزل . وقول الشاعر :  
أداراً بحزوي هجت للعين عبيرة فاء الهوى يرفقش أو يترقق  
فالرجاء في الله وحلمه ثابتان قبل النداء ، وكذلك قيام الدار التي يناديها الشاعر . فالنكرات المقصودة في الأمثلة السالفة وأشباهاها منصوبة . وقد اكتسبت هي وصفاتها التعريف بسبب النداء ؛ لأن النداء حين جاء كانت الصفة والموصوف متكاملين مصطحين ، فأفادهما التعريف معاً ، وإن شئت فقل : إنه أكسب المنادى التعريف ، وسرى هذا التعريف من المنادى الموصوف إلى صفته ، فالصفة هنا تمة للمنادى فهي بمنزلة المفعول من العامل ومن أجلها انتقلت النكرة<sup>(٢)</sup> إلى قسم الشبيه

(١) في هذا المثال - وأشباهه - ما يقع فيه المنادى نكرة مشتقة متحيلة الضمير وبعبارة جملة - يرى ابن هشام إعراب هذه الجملة حالاً من الضمير المستقر في المنادى المشتق ، وليست نعتاً ، ويكون المشتق هو العامل الذي نصب جملة الحال ؛ فهي من معمولاته التي تم معناها . ويرتبط على هذا عنده أن يكون المنادى من نوع الشبيه بالمضاف ، وليس من قسم النكرة المقصودة التي تنصب بشرط ألا يثبت أن الوصف متأخر عن النداء - كما سبق - .

ومخالفه ابن مالك في تلك الصورة فيرى أن الجملة نعت لا حال ، ولعل السبب عنده أن العامل في النعت هو « يا » أو ما نابت عنه ، ولا شأن للمنادى بالعمل ؛ فليست الجملة من معمولاته ولا مما يقتضى أن يكون من قسم التشبيه بالمضاف . وراي ابن مالك أوضح وأيسر ، وراي ابن هشام أدق .  
فإن كان المنادى نكرة جامدة فهي عالية من الضمير ، ولا مكان في الغالب - ليجي الجملة أو شبهها حالاً منه . ويتعين إعرابها صفة . (٢) وفي ص ٢٦ صورة أخرى تنتقل فيها النكرة الموصوفة إلى قسم الشبيه بالمضاف .

بالمضاف. وقيل إنها لا تنتقل للشبيه بالمضاف ولكن يحسن فيها النصب. والنتيجة واحدة  
أما إن وصفت النكرة المقصودة بعد النداء فإن المنادى يجب بناؤه على  
الضمّ ، ولا يصح نصبه ، بالرغم من وجود صفة له. ذلك أن النداء حين دخل  
على النكرة المقصودة لم تكن موصوفة ، فاستحقت البناء وجوباً. فإذا جاءت الصفة  
بعد ذلك فإنما تجيء بعد أن تسمّ البناء وتحقق ، فلا تكون مكملة للنكرة المقصودة  
التكميل الأصلي الذي يخرجها إلى قسم الشبيه بالمضاف ، الواجب النصب .  
والمنادى في هذه الصورة معرفٌ بسبب النداء والقصد مع أن صفة قد تكون نكرة ،  
إذ لا مانع هنا من أن يوصف بالنكرة أو بما هو في حكمها - كالجملّة وشبهها ؛ لأن  
تعريف الموصوف هنا طارئٌ غير أصيل . والتعريف الطارئ على المنعوت لا يُوجب  
في التمت المطابقة فيه. وإنما يُجيزه ، فخالفة المطابقة في التعريف مغتفّرة في  
هذه الصورة - كما سيحىء في هامش ص ٣٣ -

ولا يسرى ما سبق على العلم الموصوف فإنه حين يُوصف يظل على حاله في  
قسم المفرد العلم<sup>(١)</sup> ، ولا يتركه إلى قسم الشبيه بالمضاف ، لأن العلم ليس شديد  
الحاجة إلى الوصف شدة النكرة إليه .

فإن لم توجد قرينة تدل على أن وصف النكرة المقصودة كان قبل النداء  
أو بعده جاز الأمران : النصب ، والبناء على الضم .  
ويرى بعض النحاة أن النصب جائز مطلقاً في النكرة الموصوفة ؛ سواء أكان  
وصفها قبل النداء أم بعده ، ولا يرى حاجة للتقييد ، بغير داع ، إذ يصعب تحقيق  
التقيد . ورأيه أيسر وأخف مؤنة ، لخلوه من العناء ، وإن كان أقل دقة في أداء  
المعنى من الأول ؛ فالرأيان محمودان .

ب - إذا كانت النكرة المقصودة اسماً متقوصاً ، منوناً ، محذوف الياء للتونين ؛  
(مثل : داع - مرتض - مستهذ) - أو اسماً مقصوراً منوناً محذوف الألف (مثل :  
فهي - علا - غنى) - وينبت على الضم ، كان الشأن في وجوب حذف توينها ،  
 وإعادة حرف العلة المحذوف أو عدم إعادته ، هو ما تقدم<sup>(٢)</sup> في المفرد العلم  
في تلك الصيغتين . فكل ما قيل فيه من الأسباب والنتائج يقال هنا .

ج - هل يُعدّ من النكرة المقصودة نداء المعارف المبنية أصالة قبل النداء  
وليست أعلاماً (كالإشارة ، وضمير مخاطب ...) فتنبى على الضم المقدر ؟ راجع  
الشرح والتفصيل الذي بسطناه في رقم ٢ من هامش ص ٨ .

القسم الثالث : النكرة غير المقصودة<sup>(١)</sup> ، وهى الباقية على إيهامها وشيوعها كما كانت قبل النداء ، ولا تدل معه على فرد معين مقصود بالناداة . ولهذا لا تستفيد منها تعريفا .

وحكمها : وجوب نصبها مباشرة . نحو : يا عاقلا تذكر الآخرة ، ولاتنس نصيبك من الدنيا ، وقول الشاعر :

أيارا كيباً إماً<sup>(٢)</sup> عَرَضَتْ<sup>(٣)</sup> قَبْلَ عَن<sup>(٤)</sup> ندامى<sup>(٥)</sup> من نَجْران<sup>(٦)</sup> إلا تلاقياً

القسم الرابع : المضاف ، بشرط أن تكون إضافة لغير ضمير المخاطب<sup>(٧)</sup> ، سواء أكانت محضة ، كقول الشاعر :

فيا هَجَرَ لِمَنى قد بَلَغَتْ بى المَدَى وزدت على ما لِمَسَ يَبْلُغُهُ هَجَرُ  
ويا حُبَّها زدنى جَوَى كُلِّ لَيْلَةٍ وباسكوة الأَيَّامِ موعِدُك الحَشَرُ  
أُم غير محضة ، كقول الآخر :

يا فاشر العلم بهذى البلادَ وُقِفْتُ؛ نشر العلم مثل الجهاد

ويلحق بهذا القسم نداء : « اثنى عشر ، واثنى عشرة » فينصب

صدرهما بالياء فى أحد الرأيتين اللذين سبق شرحهما<sup>(٨)</sup> — وهو الرأى الذى يجعل الأعداد المركبة كلها من قسم المنادى المضاف —

وقد تفصل لام الجر الزائدة بين المنادى المضاف والمضاف إليه ، بشرط أن تكون زيادتها لضرورة شعرية ، كقول القائل :

• يا بؤسَ للحربِ ضِرَارِ الأقوامِ •

القسم الخامس : الشبيه بالمضاف : ويراد به كل منادى جاء بعده معمول يتم معناه ، سواء أكان هذا المعمول مرفوعاً به ، أم منصوباً ، أم مجروراً

(١) وتسمى اسم الجنس غير المعين . — كما سبق فى رقم ٤ من هامش ص ٣

(٢) « إما » هذه مركبة من « إن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة .

(٣) آتيت . . .

(٤) ندامى : جمع من مفرداته : ندمان ، وهو : المؤانس فى مجلس الشراب .

(٥) يلد فى اليمن .

(٦) مسيرة للأساليب العربية الصحيحة ؛ فإنها لا تجمع فى الجملة الواحدة التنادية التى ليست للتدبة ، خطابين لشخصين مختلفين . على حين يجب أن يكون المضاف غير المضاف إليه فى المعنى ، ومخالفاً له فى المدلول ؛ فحين مطلوب النداء ومطلوب الإضافة تعارض — وهذا فى غير التدبة — ، فلا يصح أن يقال : يا عاقلك لأن النداء خطاب المضاف ؛ مع أن المضاف إليهما ضمير المخاطب غير المضاف .

(٧) فى ص ١٢ ، وهو الرأى الكونى الذى يحتج بأن صورتها كالتضاميتين . وكذلك صور بقية الأعداد المركبة ، ويوجب نصب صمورها .



بالحرف— وإلجار والمجرور متعلقان بالنادى— لا بالإضافة<sup>(١)</sup>— أم معطوفاً على النداء قبل النداء. فمثال المعمول المرفوع قولهم: يا واسعا سلطانه لا تظلم، فإن الظلم بلاء على صاحبه، ويا عظيماً جاهه لا تغر، فإن الغرور رائد الهلاك. ومثال المنصوب قولهم: يا غاصباً ماليس لك، كيف تسعد؟ ويا آكلًا مال غيرك، كيف تنعم؟ ومثال المجرور بالحرف وهما متعلقان بالنادى قول شوقي:

يا طالباً لمعالى المُلْكِ مُجْتَهِداً خُذْهَا من العِلْمِ، أَوْ خُذْهَا من المَالِ  
وكذلك المستغاث المجرور باللام الأصلية (كما سبق في ص ٩ و ٢٠).

ومثال النداء المعطوف عليه قبل النداء ما سُمي بمجموع المتعاطفين من أسماء الأعداد المتعاطفة قبل مناداتها، نحو: يا سبعة وعشرين — يا تسعة وأربعين . . . في نداء المسمّى بهما معاً وتظل الواو عاطفة، ومنه قول الشاعر في نداء قصر يريته، يسمى: خمساً وعشرين

أخمساً وعشرين<sup>(٢)</sup> دهتك الليالي فكيف؟ وأنت الحصين المنيع<sup>(٣)</sup>  
.....

\* \* \*

(ملاحظة عامة) من كل ما سبق يتبين أن قسمين من أقسام النداء الخمسة — هما: المفرد العلم، والنكرة المقصودة — يبينان على القصة أو فروعها، وأن الثلاثة الباقية — وهي النكرة غير المقصودة، والمضاف، وشبهه — منصوبة.

(١) لأن المعمول إذا كان مجروراً بالإضافة كان النداء مضافاً؛ فيدخل في قسم المضاف لا الشبيه به.

(٢) علم على قصر فم، أتم، أقامه أحد ملوك الطوائف الأندلسية، واشتهر بهذا الرقم.

(٣) وفي الأقسام الثلاثة الأخيرة يقول ابن مالك في بيت سبقت الإشارة إليه في ص ٢٠: **وَالْمُفْرَدُ الْمَنْكُورُ، وَالْمُضَافَا، وَشَبْهَهُ، أَنْصَبُ. عَادِمًا خِلَافًا** يقول: أنصب المفرد المنكور (وهو النكرة الباقية على تنكيرها، وليست مضافة ولا شبيهة بالمضاف) وأنصب كذلك للمضاف، وشبه المضاف، بشير خلاف في نصب الثلاثة؛ إذ أنك لا تجد في نصبها خلافاً ذا قيمة. ثم انتقل بعد ذلك مباشرة إلى أبيات ثلاثة سبق شرحها وتقصيل الكلام عليها في مناسباتها الخاصة (ص ٢٠ وما بعدها) وهي:

وَنَحْوُ: زَيْدٌ ضَمٌّ وَافْتَحَنَ مِنْ نَحْوِ: أَرْزَيْدٌ بْنُ سَعِيدٍ لَا تَبْنِ  
وَالضَّمُّ إِنْ لَمْ يَلِ الْإِثْنُ عِلْمًا أَوَّلِ الْإِثْنِ عِلْمٌ، قَدْ حُتِمَا

## زيادة وتفصيل :

١- في نداء الأعداد المعطوفة المسمى بها قبل النداء - كالتى فى الأمثلة السابقة - يلاحظ أن المعطوف والمعطوف عليه يجب نصبهما معاً عند النداء بشرط أن يكونا - معاً - علماً على فرد واحد، مُسمىّ بهما قبل النداء ؛ فنصب المعطوف عليه واجب ؛ لأنه شبيه بالمضاف فى الطول ، ونصب المعطوف واجب ؛ لأنه تابع للمعطوف عليه . وفى هذه الصورة يمتنع إدخال حرف النداء على المعطوف ، لأنه جزء من العلم يشبه الجزء الأخير من الحكم : عبد شمس ، أو عبد قيس ، أو : غيرهما من الأعلام المضافة والمركبة ؛ حيث لا يصح تكرار حرف النداء بين جزأى الحكم عند مناداته .

وكذلك لو ناديت جماعة واحدة ، معينة ، مقصودة ، علمتها هذه ، وأردت المجموع فيجب نصب الجزأين ؛ لأن المنادى نكرة ، مقصودة لكنها طالت ؛ بسبب العطف عليها ، فصارت من قسم الشبيه بالمضاف ، منصوبة ، وما بعد الواو معطوف منصوب مثلها .

أما إذا كان المنادى أحد الأعداد المعطوفة ، كخمسة وعشرين ، ونظائرها ، ولكن أردت بالأول وحده - وهو المعطوف عليه - المنادى جماعة معينة عددها خمسة ، وأردت بالثانى - وهو المعطوف - جماعة معينة أخرى ، عددها عشرون - وجب بناء الأول على الضم ، لأنه نكرة مقصودة ويجب نصب الثانى أو رفعه ؛ مراعاة لحل المتبوع ، أو لفظه ، من غير مراعاة لبنائه . والأرجح فى مثل هذه الصورة إدخال « أل » على الثانى ، لأنه اسم جنس أريد به معين ؛ فتدخل عليه « أل » لتفيد التعريف ، إذ لم يدخل عليه - مباشرة - حرف نداء يفيد ذلك ، أما الحرف الموجود فهو داخل على الأول ، مقصور عليه . ولا مانع من الاستثناء عن « أل » هذه ، ويجىء حرف نداء مكانها ؛ ليفيد المعطوف تعريفاً مباشراً ، ويجب فى هذه الصورة بناؤه على الواو ؛ لأنه نكرة مقصودة ، ولا تذكر معه « أل » ؛ إذ لا تجتمع مع حرف النداء إلا على الوجه الذى سنشرحه فى الصفحة التالية .

ب - وأيضاً تُعتبر النكرة الموصوفة قبل النداء داخلة فى قسم الشبيه بالمضاف . وقد سبق شرحها وتفصيل الكلام عليها . . . (١)

## المسألة ١٢٩ :

## الجمع بين حرف النداء ، و « آل »

من أحكام النداء حكم عام تخضع له الأقسام الخمسة ، هو : أنه لا يجوز نداء المبدوء « بآل » فلا يصح الجمع بينه وبين حرف «<sup>(١)</sup>» النداء إلا في إحدى الحالات الآتية :

(الأول) : لفظ الجلالة : الله ، نحو : ( يا الله <sup>(٢)</sup> ) ، سبحانه ! أنت القادر على كل شيء ، المنعم بفيض الخيرات . والأكثر في الأساليب العالية عند نداء لفظ الجلالة أن يقال : اللهم ، وهو من الإلفاظ الملازمة للنداء <sup>(٣)</sup> .  
نحو : ( اللهم ، مالك الملك ؛ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ ، وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ ... ) . وكقول علي - رضى الله عنه - وقدملحه قوم في وجهه : ( اللهم إنك أعلم بمن في نفسي ، وأنا أعلم بنفسي منهم ، اللهم اجعلني خيراً مما يظنون ، واغفر لي ما لا يعلمون ) .

ويقال في إعرابه : «الله» منادى مبنى على الضم في محل نصب ، والميم المشددة المفتوحة عوض عن حرف النداء : « يا » . ومن الشاذ الجمع بينهما في قول القائل :  
إني إذا ما حدثتُ أَلَمْتُ أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ  
ومن الجائز أن تحذف «آل» من ، أوله ، ويكثر هذا في الشعر ، كقول القائل :  
لَا هُمْ إِنْ الْعَبْدَ يَمْسُ نَحْ رَحْلَهُ ؛ فَاْمْنَعُ رَحْلَكَ  
فتكون كلمة : « لاه » هي المنادى المبني على الضم .

ولا مانع أن يجيء بعد : « اللهم » صفة له كقوله تعالى : ( قل اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ

(١) لا فرق في المنع بين « يا » أو أغواتها . وسبب امتناع الجمع مسaire الكلام العربي الفصح ، فإنه يكاد يتخلو من اجتماع أداتين ظاهرتين للتعريف ؛ كيا ، و « آل » . أما دخول « يا » أو غيرها من أحرف النداء على العلم فلا مانع منه ، لأن العلمية ليست بأداة ظاهرة .

(٢) يجوز في هزة « آل » عند نداء لفظ الجلالة - الله ، دون غيره - بالحرف « يا » أن تكون لقطع ، فتظهر وجوباً في النطق وفي الكتابة ، وتثبت معها ألف « يا » في النطق والكتابة . ويجوز اعتبارها هزة وصل ، فتحذف مع ألفها وألف « يا » . وقد تحذف الهزة وألفها وتبقى ألف « يا » . أي : أنه يجوز حذف الألفين معاً ، وإبقاها معاً . وحذف الثانية فقط . (٣) كما سيجي في ص ٥٢

عبادك فيما كانوا فيه يختلفون . . . ) ويمنع هذا بعض النحاة ؛ بحجة أن الأسماء اللازمة للتداعي ليست في حاجة للتنع ، ويعرب الصفة إعراباً آخر ؛ كالتداء المستأنف في الآية السالفة . . . والأنسب الأخذ بالإباحة . . . (١)

(الثانية) : المتادى المشبه به ؛ بشرط أن يذكر معه وجه الشبه ؛ كقولك لغتن : يا البلبل ترنيماً وتغريداً أطربينا — يا الشافعي فقهاً وصلاحاً مسرّ على نهجيه — يا المؤمن ذكاه وبراعة أحسن محاكاته ، أى : يا مثل البلبل . . . يا مثل الشافعي يا مثل المؤمن . . . فالتدادي في الحقيقة مخفوف ، قد حل محله المضاف إليه ، فصار منادىً بعد حذفه . ولا يصح يا « القرية » على إرادة : « يا أهل القرية » لأن الشرط هنا مفقود . . .

(الثالثة) : المتادى المستغاث (٢) به ، المجرور باللام المذكورة ، نحو : يا لولود للولد فإن لم يكن مجروراً باللام المذكورة لم يصح الجمع بين « يا » و « أل » . فلا يقال : يا الولدا للولد .

(الرابعة) : اسم الموصول المبسوط « بأل » بشرط أن يكون مع صلته علماً ؛ نحو : يا الذي كتب ؛ في نداء مسمى بالموصول مع صلته . والأنسب هنا أن يقال فيه : « إنه مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الحكاية — في محل نصب . » لأنه في هذه الصورة داخل في عداد الأشياء الملحقة بالمفرد العكس .  
فإن لم توجد الصلة مع الموصول ، وكانت التسمية بالموصول وحده لم يصح نداؤه ؛ فلا بد لصحة ندائه أن تكون الصلة جزءاً من العلم .

(١) هذا ، وتستعمل صيغة : « اللهم » في النداء الحقيقي على الوجه السالف . وقد تستعمل قبل حرف من أحرف الجواب ؛ لتفيد الجواب تقوية وتمكيناً في نفس السامع ، وتأكيداً لمضمونه ؛ كأن يقال سائل : أصبح أن زكاة المال تنى صاحبها عوائى الأيام ؟ فتجيب : اللهم ، نعم . وشئ : أيجنى الحازم ركوب الأهوال لإدراك نبيل الأغراض ؟ فتجيب : اللهم ، لا . فكانك تقول : والله ، نعم ، أو : والله ، لا . وقد تستعمل لإفادة التندرة ، والدلالة على قلة الشيء أو بعد وقوعه وتحققه ، كأن يقال : سأسافر لزيارة أخى . اللهم إذا أبان يجرى ، وسأسدته في شؤنا الحامة ، اللهم إذا لم ينضب . فن النادر أو المستبعد أن يأتي الأخ زيادة أخيه ، أو الحديث معه . وترب في الصورتين الأخيرتين — في الرأي الأنسب — كما ترب في النداء الحقيقي . ولكن يزداد عند إعرابها : أن النداء غير حقيقي ، وأنه خرج عن معناه الأصل لك منى آخر ؛ هو : تقوية الجواب وتمكينه وتأكيد مضمونه . أو إفادة التندرة والبهمة . . .

(٢) سيجى باب الاستفائة وأحكامها في ص ٥٨ .

الخامسة : نداء العَلَم المنقول من جملة اسمية مبدوءة « بآل » ، نحو : الرَّجُل زَارِعٌ ؛ تقول : يا الرَّجُل<sup>(١)</sup> زَارِع ، سر على بركة الله .

السادسة : العَلَم المبدوء « بآل » إذا كانت جزءاً منه<sup>(٢)</sup> ، يؤدي حذفها إلى لَبْس لا يمكن معه تعيين العَلَم المنادى ؛ نحو : يا أَلصَّاحِب — يا أَلقَاضِي — يا أَلهَادِي ، فيمن اسمه : أَلصَّاحِب بن عَبَّاد ، وأَلقَاضِي القاضِل — وأَلهَادِي الخليفة العباسي ، وأمثالها ، ولا التفات إلى الخلاف بين النحاة في هذا .

السابعة : الضرورات الشعرية كقول الشاعر :

فِي الْغُلَامَانِ الذَّانِ فَرًّا      إِيَّاكُمَا أَنْ تُعْجِبَانَا شَرًّا

(٣) . . . .

( ١ ) الحمزة هنا المقطع ؛ فيجب إثباتها نطقاً وكتابة في كل الأحوال ؛ لأن المبدوء بهمزة وصل إذا سمى به يجب قطع همزته ؛ لا فرق بين الفعل وغيره ، ولا بين الجملة وسواها . إلا لفظ الجلالة ( الله ) فله عند النداء الأحكام الخاصة التي سبقت في هامش ص ٢٧

( ٢ ) انظر رقم ١ من هامش ص ١٨٨

( ٣ ) وفيما سبق من حكم اجتماع « آل » وحرف النداء يقول ابن مالك مقتصرأ على بعض المواضع :

وَبِاضْطِرَارٍ خُصَّ جَمْعُ « يَا » وَ« أَنْ »      إِلَّا مَعَ اللَّهِ ، وَمَحْكِي الْجَمَلِ  
وَالْأَكْثَرُ : اللَّهُمَّ ، بِالتَّعْوِيضِ      وَشَدَّ : يَا « اللَّهُمَّ » فِي قَرِيضِ

( في قريض : في شعر ) . وقد نص الناظم على امتناع الجمع بين « يا » و « آل » وهذا النص لتشيل المجرد وليس مقصوداً به التقييد بالحرف « يا » لما شرحنا من أن الجمع الممنوع يشمل يا مع « آل » كما يشمل أخوات « يا » مع « آل » أيضاً .

## المسألة ١٣٠ :

### أحكام تابع المنادى<sup>(١)</sup>

من المنادى ما يجب نصب لفظه ، ومنه ما يجب بناؤه على الضم ، ومنه ما يصلح للأمرين . وليس للمنادى حكم آخر في حالة الاختيار ، إلا في الاستغاثة - وما في حكمها - عند جر المنادى باللام ، كما سنعرف في بابها .  
١ - فإن كان المنادى منصوب اللفظ وتابعه نعت ، أو عطف بيان ، أو توكيد - وجب نصب التابع<sup>(٢)</sup> ؛ مراعاة للفظ المتبوع ؛ نحو ، يا عريباً غلصاً لا تُغفل ماكرَ قومك ، وقول الشاعر :

أيا وطني العزيزَ رعاكَ ربِّي وجَنَّبَكَ المكارهَ والشُرورَا

وقول الآخر :

ياسارياً في دُجَى الأهواء معتسفاً مألُ أُمركَ للخُسْرانِ والتندمِ  
ومثل : أجيئوا داعيَ الله يا عرباً أهلَ اللغة الواحدة ، والروابط الوثيقة . أو :  
يا عرباً كلُّكم أو كلُّهم<sup>(٣)</sup> .

وإن كان التابع بدلاً أو عطف نسق مجرداً من «أل» فالأحسن أن يكون منصوب اللفظ كالمتبوع ؛ مثل ؛ بُوركتَ يا أبا عبيدة - عامراً ؛ فلقد كنت

(١) أكثر النحاة من الخلط المرفق والتفريع الشاق في هذا الباب . وقد صفينا كل أحكامه وفروعه جهد الاستطاعة ، مع البسط الذي لا غنى عنه ، ثم عثمناه بملخص لا يتجاوز أسطرًا فيه غنية الشاذ ، ومن لا يريد بسطاً . والتتابع أربعة معروفة ، هي : النعت ، والعطف بتوحيه ، والتوكيد ، والبدل . وقد سبق لإيضاحها وتفصيل الكلام عليها في آخر الجزء الثالث .

(٢) مقروناً بأل أو غير مقرون - على الرجوع فهما - مضافاً أو غير مضاف .

(٣) الضمير المصاحب لتابع المنادى يصح أن يكون لفنائب أو المخاطب . وهذه قاعدة عامة ، قسرى على تتابع المنادى المنصوب اللفظ وغير المنصوب إلا إذا كان التابع اسم إشارة ، فلا يصح أن يتصل بأخر علامة خطاب . وتطبيقاً لهذه القاعدة العامة نقول : يا عرباً كلُّكم أو كلهم ، أجيئوا داعي الله - يا هارون نفسك أو نفسه خفيدي أعنيك - يا هذا الذي قمت أو قام ؛ أسرع السارخ .

من أمهر قواد الفتح الأول ، أو يوركشما يا أبا عُبَيْدَةَ وخالدًا . . . ولا داعي للأخذ بالرأى الذى يجعلهما فى حكم المنادى المستقل - وهو القسم الرابع الآتى<sup>(١)</sup>.  
فالنصب هو الحكم العام لجميع توابع المنادى المنصوب اللفظ ، مع اشتراط التجرد من «أل» فى : عطف النسق . غير أن نصب التوابع يكون واجباً فى بعضها ، جائزاً فى بعض آخر . . .  
وهناك حالة يجب فيها جواز التابع<sup>(٢)</sup> ، هى التى يقع فيها المتبوع (المنادى) مجروراً باللام - وهذا لا يكون إلا فى الاستغاثة ، وما فى حكمها - نحو : يا لكَوَالِدَ والوالدة للأولاد<sup>(٣)</sup> .

(١) فى ص ٣٨ .

(٢) لا يجوز عند أصحاب هذا الرأى ، إلا الجز فى التابع ؛ لأن المتبوع - المنادى - مجرور اللفظ وإذا كان المنادى المستغاث محتجباً بزيادة ألف الاستغاثة ، نحو : يا علياً ، ومحموداً ، لم يجز فى توابعه الرفع عند فريق ؛ فلا يصح : «ومحمود» لأن المتبوع مبنى على الفتح ، ويجوز عند فريق آخر الرفع والنصب لاعتبار المنادى مبنياً على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة - فى محل نصب ؛ فيجوز فى توابعه الرفع والنصب . وهذا الرأى أوضح وأنسب . وسيجىء فى باب الاستغاثة ص ٦٢ .  
(٣) يكاد النحاة يتفقون على الحالات السالفة التى يجب فيها نصب توابع المنادى . أما التى يجوز فيها النصب - وهى حالة البدل ، وعطف النسق المجرد من «أل» - فرأىهم مضطرب ، وخلافهم بعيد المدى . فجمهورهم - وهذا غريب - توجب اعتبار كل منهما بمنزلة منادى مستقل ، ينضج لحكم المنادى المستقل فيقولون فى البدل : يوركت يا أبا عبيدة عامر . . . يبناء كلمة : «عامر» على الضم ؛ لأنها مفرد علم . ويقولون : يوركت يا أمير الجيش أبا عبيدة ؛ ينصب كلمة : «أبا» لأنها فى حكم المنادى المضاف . وقد بنوا حكمهم هذا على أساس (أن البدل على نية تكرار العامل) ولا كان العامل هنا - فى رأيهم - هو حرف : «يا» أو أحد أخوته كان مقدراً وملحوظاً قبل البدل أيضاً ، فكأنما تقول : «يا عامر» ويا أبا عبيدة . فالبدل بمنزلة منادى جديد ينضج لحكم التداء كما قلنا . وهذا الكلام مردود من ناحيتين - وسنبينا تركه ، وترك الرد عليه ، والاكتفاء بالحكم السالف - :

أولاهما : أن القاعدة التى يتسكون بها ليست قاعدة مطردة ، ولا محل اتفاق ، فالتى لا يؤمن بها - لأسباب عنده قوية - لا يجده مسوغاً لإعراب المنادى مبنياً على الضم ، إذ لا وجه لهذا الإعراب عنده .  
ثانيتهما : أن اعتبار التابع منادى بحرف ملحوظ مقدر ، أو بالحرف المذكور فى صدر الجملة (عند من يرى هذا) سيفرج التابع من نطاق التسمية ويدخله فى نطاق آخر ليس موضوع البحث ؛ هو نطاق المنادى . لهذا تسامى بعض المحققين : كيف تقول فى أمثال تلك الكلمة إنها مبنية على الضم لتبعيتها المنادى ، مع أن التسمية إما أن تكون لمرعاة اللفظ أو المحل ، والمنادى هنا منصوب مباشرة ، وليس له محل . فكيف نعتبرها تسمية له ؟ . . . (راجع حاشية ياسين على شرح التوضيح فى هذا الموضوع) .

وشئ آخر أهم من الجدل السالف ؛ هو ما نص عليه سيبويه (فى الجزء الأول من كتابه ص ٣٠٤) قال الخليل : «أرأيت قول العرب : يا أخانا زيداً أقبل ؟ قال : صلفوه (أى : عطف بيان) على هذا المنصوب ؛ فصار نصباً مثله . وهو الأصل ؛ لأنه منصوب فى موضع نصب . وقال قوم : يا أخانا زيد - بالبناء على الضم - وقد زعم يؤنس أن أبا عمرو كان يقوله ، وهو قول أهل المدينة . قال هذا بمنزلة

ويجيزه فريق من النحاة أمرين : الجر مراعاة لفظ المنادى ، والنصب مراعاة لمحلّه . وهذا الرأي أحسن - كما سيبيء<sup>(١)</sup> في بابها .

\*\*\*

ب- وإن كان المنادى مبنياً على الضم - لفظاً أو تقديرًا - فتواضع إما واجبة النصب فقط ، وإما واجبة الرفع فقط ، وإما جائزة الرفع والنصب ، وإما بمنزلة المنادى المستقل . وفيما يلي بيان هذه الحالات الأربع :

(١) - يجب - على الأرجح - نصب التابع ، مراعاة لمحل المنادى ، ولا يصح مراعاة لفظه في صورة واحدة ، هي : أن يكون التابع نعتاً<sup>(٢)</sup> ، أو عطف بيان ، أو تأكيداً ، بشرط أن يضاف التابع في الثلاثة إضافة محضة - وهذه تقتضى أن يكون المضاف مجرداً من «أل» - ؛ كقولهم : يا زيادُ أميرَ العراق بالأمس ، نشرت لواء الأمن ، وطوّيت بساط الدّعة - يا أهرامُ أهرامَ الجيزة ، أنتن من عجائب الآثار - شرّ الإخوان من يسائر الزمان ؛ يُقبل معه ويُدبر معه . فاحذر يا هذا يا أصدقاءُ كلِّكم .

قولنا : يا زيد ؛ كما كان قوله : يا زيد أخانا ، بمنزلة : « يا أخانا » فيحمل وصف المضاف إذا كان مفرداً ، ( أى : الحكم على هيئته وسأله إذا كان غير مسبوق بحرف نداء مباشر ) بمنزلة إذا كان منادى . ويا أخانا زهداً أكثر في كلام العرب لأنهم يردونه إلى الأصل . . . . . ومن هذا النص الحرفي يتبين أن النصب هو الأصل ، وأنه الكثير المسوع ، وهذا هو الأهم . فلم نعدل عنه إلى غيره مما ليس له قوته ، ولا كثرته ، ولا وضوحه ، وإن قال به قوم ، أو اعتبروه عطف بيان ، برغم وضوح البدلية في المثال .

هذا شأن البدل . أما عطف النسق المجرد من «أل» فيقولون : إن حرف العطف معه بمنزلة عامل النداء فكان حرف العطف داخل على منادى مستقل تجرى عليه أحكام المستقل ، فينبى على الضم في مثل : بوركت يا أبا عبيدة وسأله ؛ لأنه مفرد علم ، وينصب في مثل : يا بوركتم يا جنيد الفتح وأبا عبيدة ، بنصب كلمة «أبا» مربية . فما معنى أن حرف العطف بمنزلة العامل ؟ إن قلنا في كلمة : «أخاله» إنها منادى ، فليست إذا بمعطوفة ؛ لأن العطف يقتضى نصبها . وإن قلنا إنها معطوفة على ما قبلها فاقبلها منصوب . فن أبن جاء البناء على الضم ؟ قد يقال : إنه على تقدير حرف النداء المحذوف : « يا » وحرف النداء مع المنادى جملة معطوفة على الجملة التندائية الأولى ، فلم يعتبر التابع هنا منادى ، مع أنه لو وصف بكلمة : « ابن » أو « ابنة » لم يعتبر . . . ؟ . وفي هذا كله من الحذف والتقدير والتقصير من بعض التواحي ما يقتضى تفصيل الرأي الذى يبيح النصب وهو رأى يؤيده السباح أيضاً . . .

(١) ص ٦٠ .

(٢) بشرط ألا يكون منعوته ( المنادى ) اسم إشارة ، ولا كلمة : «أى» أو : أية . . . وإلا وجب رفع التمت ، لمخوله في حكم الحالة الآتية الخاصة به ، وهي الثانية .



فإن لم يتحقق الشرط خرجت التوابع المذكورة من هذا القسم ودخلت في القسم الثالث الآتي ، حيث يصح فيها الرفع ، مراعاة شكلية للفظ المنادى . والنصب مراعاة شمله ، كأن يقع التابع مفرداً مقروناً بأل<sup>(١)</sup> ، مثل : يا زيادُ الأميرُ ، أو خالياً من «أل» والإضافة المحضة<sup>(٢)</sup> ، مثل : يا رجلُ محمدٌ - بالتثنية - أو محمداً ، أو يكون مضافاً لإضافة غير محضة<sup>(٣)</sup> ، نحو : يا مسافرُ راكبُ<sup>(٤)</sup> السيارة ، أو الراكبُ السيارة ، حاذر عواقب الإسراع . أو يكون عطف نسق ، أو بدلاً ، ولذين حكمهما الخالص . . . . . إلى غير هذا مما سيجيء بيانه مفصلاً<sup>(٥)</sup> . . . . .

(وتجب الإشارة إلى أن حركة التابع المرفوع على الوجه السالف ليست حركة

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ٣٨ .

(٢) سبق الكلام عليها مفصلاً أول الجزء الثالث .

(٣) لا يقال في هذا المثال وأشباهه إن التثنية نكرة ، بسبب إضافته غير المحضة مع أن المنعوت معرفة بالقصة والإقبال مع النداء ، بسبب أنه نكرة مقصودة - لا يقال هذا لما سبق في ص ٢٣ «أ» من أنه يتناسق في التثنية الطارئة كترقيها . ولهذا لا يصح أن ينتم بالمضاف المذكور إلا النكرة المقصودة (راجع السبان والخضري في هذا الموضوع) وله إشارة موضحة بمناسبة أخرى في ص ٢٤ «أ» .  
(٤) في ص ٣٨ وإلى وجوب النصب السالف أشار ابن مالك في باب مستقل عنوانه : «فضل» قائلا :

تَابِعْ ذِي الْقِسْمِ الْمَصَافَ دُونَ «أَلْ» أَلِزْمُهُ نَصْبًا ؛ كَأَزِيدُ ذَا الْحَيْلِ

(المراد : «بذئ القسم» ، هو : المنادى المبني على القصة ، وما ينوب عنها ، من كل ما يكون في آخر

المنادى العلم ، والنكرة المقصودة . ويشمل المبني قبل النداء)

يقول : إن تابعه المضاف المجرد من «أل» يلتزم النصب ، ومثل بمثال هو : «أزيد» ذا الحيل أي : صاحب الحيل . فالمنادى : زيد ، مبني على القسم ، وتابعه هو «ذا» نعت منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، وهو مضاف ، و «الحيل» مضاف إليه . وقد يفهم من ظاهر البيت أن جميع توابع المنادى المبني على القسم لازمة النصب ، بشرط الإضافة والخلو من «أل» وكذلك توابع المنادى الذي ليس مبنيًا على القسم ، وهو المنادى المنصوب القبط - لكن يمنع من هذا الفهم ويزيله قوله بعد ذلك مباشرة :

وَمَا سِوَاهُ أَرْفَعُ أَوْ أَنْصِبُ ، وَاجْتَعَلَا كَمُسْتَقِيلٍ نَسَقًا وَبَدَلَا

فقد صرح في هذا البيت بأن حكم عطف النسق والبدل حكم المنادى المستقل (يعربان في حالات ويتبينان في حالات) وما عداهما بما لا يدخل في نطاق البيت الأول واخصاصه يجوز رفعه ونصبه . ولما كان بيته الثاني يدل على أن عطف النسق مطلقاً (مجرداً من أل أو مقروناً بها) يجري عليه حكم المنادى المستقل وهذا غير صحيح إلا في المجرد - أسرع وتدارك الأمر في البيت الثالث حيث يقول :

وَلِإِنْ يَكُنْ مَصْحُوبٌ «أَلْ» مَا نَسَقًا فَفِيهِ وَجْهَانِ ، وَرَفَعُ يَنْتَقِي

(ينتق - يختار) كذلك يفهم من البيت الثاني أن الرفع والنصب جائزان في تابع المنادى إذا كان

إعراب ولا بناء؛ ولذلك ينون إذا خلا من أل والإضافة (١) و... فهي طارئة لتحقيق غرض معين، هو: المشاركة الصورية في المظهر اللفظي بين التابع والمتبوع؛ فلا تدل على شيء غير مجرد المماثلة الشكلية. ومن التسهيل في التعبير - أن يقال في ذلك التابع إنه مرفوع. أما الإعراب الدقيق فهو: أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها ضمة الإلتباع الشكلية للفظ المنادى - كما سيجيء في القسم الثالث -).

ومن الناحية من يجب النصب في صورة ثانية؛ هي التي يكون فيها المنادى المبني على الضم محتوماً بألف الاستغاثة؛ نحو: يا جُنْدِيًّا وضابطاً، أدركا المستغِيث. فلا يجوز عنده في التابع - مهما كان نوعه، ومنه كلمة: (ضابطاً) في المثال - إلا النصب مراعاة لحمل المنادى المبني على الفتح الطارئ بسبب الألف. لكن التحقيق والتبرُّج يعطمان بجواز النصب، وبجواز الرفع المباح في توابع المنادى المبني على الضم (٢).

(٢) ويجب رفع التابع مراعاة للفظ المنادى في صورتين:

إحداهما: أن يكون التابع نعتاً، ومنعوتة - المنادى - هو كلمة: «أَيُّ» في التذكير، «وَأَيَّة» في التأنيث؛ كقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبْ مَثَلٌ فاستمعوا له...)، وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ ارْجُعي إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً...)، «فَأَيُّ وَأَيَّة» مبنيتان على الضم؛ لأن كلا منهما منادى نكرة مقصودة. و «ها» حرف تنبيه زائد زيادة لازمة لا تفارقهما (٣)، وكلمتا: «الناس والنفس» - وأشباههما - نعتان متحركتان بحركة مماثلة لحركة المنادى؛ مراعاة لمظهره الشكلي مع أنه مبني، وهما صفتان معرفتان، منصوبتان - مراعاة لحمل المنادى - بفتحة مقدرة على الآخر، منع من ظهورها ضمة الممانعة للفظ المنادى في صورته الشكلية؛ فالضمة التي على آخرهما هي الحركة الطارئة للمساكلة.

المنادى «أَيُّ» أو «أَيَّة». وهذا غير صحيح كما شرحناه في القسم الثاني الواجب رفعه. ولنع هذا الفهم صرح بأن النعت بهما يجب رفعه وإقترانه «بأل» وأنها لا يوصفان إلا بمرفوع مقترن بهما. وكذلك اسم الإشارة المنادى لا يكون نعت إلا مرفوعاً مقترناً بهما (وله تفصيلات أوسعناها في الشرح) يقول:

وَأَيُّهَا مَضْحُوبٌ «أَل» يَتَعَدُّ صِفَةً يَلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ  
و «أَيُّ هَذَا» «أَيُّهَا الَّذِي» وَرَدَّ وَوَصَفَ: «أَيُّ» بِمَوْى هَذَا يُرَدُّ  
وَدُوْ إِشَارَةً كَأَنَّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرْكُهَا يُعْيِتُ الْمَعْرِفَةَ

(١) - كما سيجيء في ص ٣٨ - لأن المبني لا ينون في الغالب.

(٢) راجع ما سبق في هامش ص وما يأتي في ص ٦٢ ٣١.

(٣) ويجوز حذف ألفها وتحريكها بالضم إذا لم يقع بعدها اسم إشارة.

والتي لا توصف بإعراب ولا بناء - كما تقدم - . . . . . (١)

وكما يجب الإتيان بالرفع الشكلي الصوري في صفة «أى، وأية» يجب كذلك في صفة صفتها ؛ ففي مثل : بارك الله فيك يأبها الطبيب الرحيم - يعين الرفع في كلمة : «الرحيم» التي هي صفة للصفة ؛ لعدم ورود السماع بغيره . بالرغم من أن المنعوت في محل نصب ، وأن الأصول العامة لا تمنع النصب .

ثانيتهما : أن يكون التابع نعتاً ، والمنعوت - المنادى - اسم إشارة للمذكر أو المؤنث ، جرى به للتوصل إلى نداء المبدوء «بأل» (٢) ؛ - لأن المبدوء بها لا يجوز مناداته بغير واسطة إلا في بعض مواضع سبقت (٣) - نحو : يا هذا السائح ، لا تتعجل في حكمك ، وبها هذه السائحة لا تتعجل ... فالمنادى مبني على ضم مقدر في محل نصب ؛ فيجب رفع النعت في المثالين - وأشباههما - مراعاة شكلية للضم المقدر في اسم ، الإشارة المنعوت - المنادى - ولا يصح النصب ؛ لأن النعت هنا بمنزلة المنادى المقدر المقصود ، لا يصح نصب لفظه نصباً مباشراً .

وجود النعت على هذه الصورة ضروري ، ليدل على المشار إليه ، ويكشفه (١) ويجب مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه في الأفراد والتذكير وفروعها . أما إن كان المراد نداء اسم الإشارة فيجوز في التابع الأمران (٢) - كما سيأتي في القسم الرابع .

( ١ ) وإلى هذه الصورة يشير ابن مالك بقوله السالف :

وَأَيُّهَا مَصْحُوبٌ «أَنْ» بَعْدُصِفْ يُلْزَمُ بِالرَّفْعِ لَدَى ذِي الْمَعْرِفَةِ

(بعد ، أى ؛ بعد كلمة : «أبها» يريد : ما كان نعتاً مبدوءاً بأل بعد كلمة : أبها - يلزم بالرفع ، ويقتصر عليه . ثم بين بعد ذلك ما يصلح نعتاً لأى وأية عند النداء ، مقتصر على اسم الإشارة والموصول :

وَأَيُّ هَذَا «أَيُّهَا الَّذِي» وَرَدَّ وَوَصَفَ أَيْ بِسَوَى هَذَا يَرُدُّ

يريد : ورد عن العرب : أى هذا ، وأبها الذى ؛ فالنعت الوارد مقصور على اسم الإشارة والاسم المبدوء بأل . ونمت «أى» بغيرها يرد ، أى : يرفض ويستبعد . ( ٢ ) وفي هذا يقول ابن مالك بيتاً أحسنه له :

وَتُوْ إِشَارَةٌ كَأَيُّ فِي الصِّفَةِ إِنْ كَانَ تَرَكُّهَا يَفِيَتْ الْمَعْرِفَةُ

( ذو إشارة : المنادى الذى هو إشارة ) . يريد : أن المنادى إذا كان اسم إشارة فإنه يحتاج - كئلى - إلى نعت معرفة مرفوعة مقرونة «بأل» من اسم جنس ، أو اسم موصول . ولا يصح هنا أن يكون نعت اسم إشارة مثله . وبين أن حاجة اسم الإشارة للنعت واجبة إن أذى ترك النعت إلى عدم معرفة المشار إليه أما إذا لم يؤد لذلك فالنعت ليس واجباً .

( ٣ ) في ص ٢٧ . ( ٤ ) لأن التابع سيعرب في هذه الحالة صفة ، أو عطف بيان ، وكلاهما

مقدّر ، فيدخل في القسم الرابع الذى يجوز فيه الأمران .

## زيادة وتخصيل :

(١) يجب إفراد « أى ، وأية » عند وقوعهما منادى ، سواء أكانت صفتيهما مفردة أم غير مفردة ؛ نحو ياأيها الناصح اعمل بنصحتك أولا - ياأيها المتنافسان ترفعا عن الحقد - ياأيها الطلاب أنتم ذخيرة البلاد .  
أما من جهة التأنيث والتذكير فالأفضل الذى يحسن الاختصار عليه عند النداء - وإن كان ليس بواجب - هو أن تماثل كل منهما صفتها ، فمثال التذكير ماضى ، ومثال التأنيث : ياأيها الفتاة أنت عنوان الأسرة - ياأيها الفتاتان أنتما عنوان الأسرة - ياأيها الفتيات أنن عنوان الأسرة . ويجوز فى « أى » عدم المماثلة دون « أية » .

ولا بد من وصف « أى وأية » عند نداءهما ؛ إما باسم تابع فى حركة لحركتهما اللفظية الظاهرة وحدها<sup>(١)</sup> ، معترف بالجنسية فى أصلها ، وتصير بعد النداء للمهد الحضورى ، وإما باسم موصول مبدوء بال ، وإما باسم إشارة مجرد من كاف الخطاب ، ويتختم - فى الرأى الأشهر والأولى - أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين فى حركتهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها<sup>(٢)</sup> ؛ فيكون كل منهما فى محل رفع فقط ؛ تبعا لصورة المنعوت - المنادى - نحو : ياأيها العلم الخفاق ، تحية ، وياأيها الراية العزيزة سلمت على الأيام ، أو ياأيها الذى يخفق فوق الرموس ، تحية ، وياأيها التى ترفرفين سلمت . . . ونحو :

أيها ذا الشاكي وما بك داء كن جميلا تر الوجود جميلا

فإن كانت « أى » ليست جنسية ، بأن كانت زائدة للعهد ، أو للمعنى الأصل أو للغة . . . لم يصح التعت بما دخلت عليه ، فلا يقال : ياأيها السيف ، ولا ياأيها الحرب ، لرجلين اسمهما : سيف وحرب ، ولا ياأيها المحمدان . . . أو المحمليون وكذلك لا يقال : ياأيها . ذاك الرجل ؛ لأشتمال الإشارة على كاف الخطاب . وإذا وصفت « أى وأية » باسم الإشارة السالف فالأغلب وصفه أيضا باسم مقرون بأل كالبيت المتقدم .

(١) يجيز فيه بعض النحاة التنب ؛ مراعاة للمحل كظائره - أما الذين يمتنعون التنب فحجتهم أن نصبه لم يرد فى المسحوح .

( ٢ ) إذا اقتضى الأمر وصف اسم الإشارة المتنادى أو غير المتنادى وجب أن يكون الوصف معرفة مبلوغة بأل الجنسية بحسب أصلها ( وهى التى تصبح بعد النداء للعهد الحضورى . ) أو : باسم موصول مبلوغة « بأل » ، نحو : يا هذا المتعلم ، حصّن نفسك بالخلق الكريم ، والطبع النبيل ، فإن فى هذا التحصين كمال الغاية ، ونظام المقصد — يا هؤلاء الذين آمنوا كونوا أنصار الله ... ولا يصح أن يكون النعت اسم إشارة — كما سبق —

ومن الجائز إعراب هذا الاسم المبلوغة « بأل » عطف بيان ، سواء أكان مشتقاً كالمثال السالف ، أم غير مشتق ؛ نحو : يا هذا الرجل . . . . لكن الأحسن إعراب المشتق نعتاً ، وإعراب الجامد عطف بيان .

ويقول النحاة : ليس من اللازم أن يوصف اسم الإشارة إلا إذا كان وُصلة لنداء ما بعده ولم يكن هو المقصود بالنداء ؛ للدليل يدل على ذلك . أما إن قصد نداء اسم الإشارة ، وقُدِّر الوقف عليه ( بأن عرفه مخاطب بلون نعت ؛ كوضع اليد عليه . . . ) فلا يلزم نعته ، ولا رفع نعت نعته (١) .

( ٣ ) يتردد فى هذا الباب لفظ : « المتنادى المبهم » يريدون به : (المتنادى الذى لا يكفى فى إزالة إبهامه النداء ، ومجرد القصد والإقبال ، وإنما يحتاج معه إلى شئ آخر يكمل تعريفه . ) ويقصدون : « أى » ، و « أية » واسم الإشارة لشدة احتياج كل منها إلى الصفة بعده .

أما فى غير النداء فيريدون بالاسم المبهم : الإشارة ، واسم الموصول ( كما سبق فى أول باب الموصول ج ١ ص ٢٤٠ م ٢٦ ) وبعض الظروف التى سبق الكلام عليها فى بابها من الجزء الثانى .

( ١ ) لأن حكم نعت النعت فى هذه الحالة هو حكم النعت .

(٣) ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت، أو عطف بيان، أو توكيد، وفي النعت المضاف المقرون بأل<sup>(١)</sup>، وفي عطف النسق المقرون «أل» ، نحو: يا معاويةُ الواسعُ الحلمُ ، بلغت بالحلمِ المدى . أو: واسعُ الحلمُ ، ينصب كلمة: «الواسعُ» مراعاةً لحل المنادى ، وبضمها مراعاةً صوريةً شكليةً للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى ، فالمنادى مبنى على الضم ، أما النعت فعرب ، والحركة التي على آخره حركة عَرَضية ، لا تدل على إعراب أو بناء ، ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافة ، كما سبق - فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة . ويقال في إعراب النعت ما أشرنا به ، وهو: أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإبتاع والمشاركة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى<sup>(٢)</sup> . ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع إنه مرفوع . ومثل : يا أحمدُ المتنبئُ ، قتلَكَ غُرُورُكَ . برفع «المتنبئ» أو نصبه على التوجيه . السالف . ومثل أنتم ذخيرة الوطن يا طلابُ أجمعين ، أو أجمعين برفع كلمة : أجمعين ، أو نصبها ، ومثل : يا محزونُ والمكروبُ ، إن حمل المعلوم جنون ... وفي هذه الصورة الأخيرة . لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ، ولا ملاحظة حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع - هنا حرف النداء و «أل» .

(٤) ويعتبر التابع كالمنادى المستقل عند فريق من النحاة دون فريق<sup>(٣)</sup> إذا كان بدلاً ، أو كان عطف نسق خالياً من «أل» ، فينبى كل منهما على الضمّ إن كان مفرداً معرفة -

(١) اقتصاره «أل» يقتضى أن تكون الإضافة غير محضة ؛ لأنها هي التي تجتمع و «أل» . وتكاد تنحصر هذه الإضافة في تابع واحد هو النعت ؛ لأن الغالب عليه الاشتقاق حيث تشيع تلك الإضافة . أما عطف البيان فالأغلب أن يكون جامداً ؛ فلا تجتمع فيه الإضافة و «أل» . وإنما التوكيد المعنوي فالفاظه معارف - كما سبق في باب - فلا تقترن «أل» التي لتعريف . (٢) في ص ٣٣ .

(٣) لا ينطبق الحكم السابق على نعت المنادى التكررة المقصودة إلا بشرط أن يكون طارفاً بعد نفاها . أما النعت السابق على نفاها فيجعلها شبيهاً بالمضاف واجب النصب ( كما سبق في ص ٨ ، ١٦ ،

٢٢ ، ٣٣ ) فيعين نصب النعت .

(٤) سبق عرض الرأيين في ص ٣٢ ، ٣

بالعلمية أو بالقصد - وينصب إن كان مضافاً أو شيئاً بالمضاف ؛ فقال البناء على الضم : يا جيشُ قادة<sup>(١)</sup> وجندُ أنت حمى البلاد . ببناء كلمة : « قادة » على الضم ، كبنائها لو كانت مناداة . وكذلك لو قلنا : يا قادةُ وجنودُ أنتم حمى البلاد ؛ فتنبئ كلمة : « جنود » على الضم ما دام الخطاب لمعين في صورتين . ومثال النصب : يا جيشُ جيشِ الوطن تيقظ . أو : يا شبابُ وغير الشباب ، لا تقصروا في إنهاض البلاد . ينصب كلمتي « جند » و « غير » ، لإضافتهما ، فهما في حكم المسبوقتين بأداة النداء . . .

والأحسن عند مجازاة هذا التريق الأخذ بالرأى القائل : إن عامل البناء على الضم وعامل النصب هو حرف النداء المذكور في أول الجملة<sup>(٢)</sup> . . . .  
وأفضل من كل ما سبق الاختصار على النصب ؛ مجازاة للفريق الآخر الذي لا يوافق على اعتبار البذل وعطف النسق المجرد من « أل » في حكم المنادى المستقل للأسباب التي أسلفناها<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

٢- وإن كان المنادى<sup>(٤)</sup> مما يصح نصبه وبنائه على الضم فأمره محصور في نوعين ، لكل منهما حكمه وحكم تابعه .  
أولهما : المنادى الموصوف بكلمة « ابن » أو « ابنة » ، وقد سبق تفصيل الكلام عليه<sup>(٥)</sup> . . .

ثانيهما : المنادى المفرد الذي تكرر لفظه بشرط إضافة اللفظ الثاني المكرر ، سواء أكان المنادى المفرد علمياً ، أم اسم جنس ، أم اسماً مشتقاً<sup>(٦)</sup> فقال المكرر العلم : يا صلاحُ صلاحَ الدين الأيوبي ، ما أطيب سيرتك ! ! وقول الشاعر :

( ١ ) على اعتبار كلمة : « قادة » بدل جزء من كل ، يرغم عليها من الضمير ، لأن البذل منه قد استوفى كل أقسامه ، أو لأن الضمير الرابط محذوف ؛ أي : قادة منه وجند ( وقد سبق تفصيل هذا في ص ٣٨ ص ٤٨٧ م ٢٣ باب البذل ) .

( ٢ ) لن يترتب على الأخذ بهذا الرأي فساد ، وهو خال من كل اعتراض ينشأ عن الرأى القائل إن العامل هو الحرف : « يا » المحذوف الملحوظ ، أو عامل آخر محذوف ، كعمل أو شبهه وقد تقدم في ص ٣١ تفصيل الرأيين ، وسبب الترجيح .

( ٤ ) هذا هو القسم الأخير من الأقسام الثلاثة التي سبقت الإشارة إليها في أولى ص ٣٠ .

( ٥ ) في ص ١٣ .

( ٦ ) سبب النص على هذه الأنواع الثلاثة : أن بعض النحاة لا يوافق إلا على العلم .

يُاسَعِدُ سَعْدًا الْأَوْسَ كُنْ أَنْتَ نَاصِرًا وَيَسَعِدُ سَعْدًا الْخَزَرَاجِينَ الْفَطَارِفَ  
أَجِيئًا إِلَى دَاعِيِ الْهُدَى وَتَمَنِّيَا عَلَى اللَّهِ فِي الْفَرْدَوْسِ مُنِيَّةَ عَارِفٍ  
ومثال اسم الجنس المكرر : يا غلامُ غلامُ القوم كن\* أمينًا على أسرارهم .  
ومثال المشتق المكرر : يا راصدُ راصدُ النجوم ، ماذا رأيت من عجائب الكون ؟ ..  
وحكم المنادى في مثل هذا الأسلوب جواز النصب ، والبناء على الضم . وحكم  
التابع وجوب النصب في الحالتين ؛ طبقاً للبيان التالي .

(١) - في حالة نصب الأول - المنادى - يكون السبب راجعاً؛ إما : لاعتباره  
مضافاً للمضاف إليه المذكور في الكلام ، والاسم الثاني المكرر مقحماً<sup>(١)</sup> بين  
المتضايقين (توكيداً لفظياً للأول ، أو مهملًا زائداً) . . . وإما : لاعتباره ،  
مضافاً إلى محذوف يماثل المذكور ؛ وأصل الكلام : يا صلاح الدين صلاح الدين ...  
يُضَافَتَيْنِ فِي الْأَسْلُوبِ الْوَاحِدِ ، وَيَكُونُ الْاسْمُ الثَّانِي مَنْصُوبًا عَلَى هَذَا الرَّأْيِ -  
توكيداً لفظياً<sup>(٢)</sup> أو : بدلاً ، أو : عطف بيان ، أو : مفعول به لفعل  
محذوف ، أو : منادى بحرف « يا » المحذوف<sup>(٣)</sup> .

ومع جواز هذه الخمسة يحسن اختيار الأنسب منها للسياق ، والأوضح في  
أداء الغرض .

وجدير بالتنويه أننا إذا اعتبرنا الثاني مقحماً بين المتضايقين ، وأعربناه توكيداً

(١) أي : متوسطين شيتين متلازمين ؛ وقسوه بينهما إما لأنه توكيد لفظي للأول ، أو : لأنه زائد في رأى  
قوى يسبب زيادة الأسماء زيادة مطلقة لا توصف فيها بإعراب ولا بناء . والأول أحسن ؛ إذ لا اختلاف في صحته .

(٢) لا يقال : كيف يعرب توكيداً لفظياً مع اتصاله بما لم يتصل به الأول ، ومع اختلاف نوع  
التعريف بينهما ؛ إذ تعريف الأول بالعلمية أو بالبناء - على خلاف في ذلك - وتعريف الثاني بالإضافة ؛  
لأنه لا يضاف إلا بعد تجرده من العلمية ؟ لا يقال ذلك ؛ لأنه يمكن في التوكيد اللفظي ظاهر التعريف وإن  
اختلفت جهته ، أو اتصل به شيء ( كما سبق في باب التوكيد - ص ٣٨٨ م ١٦ ) .

(٣) ويجوز اعتبار الاسمين المذكورين بعد المنادى ، مركبين كتركيب الأعداد : ثلاثة عشر -  
أربعة عشر ، وأخواتهما ؛ فيكون المنادى مجموعهما مضافاً إلى ما بعد الثاني ، وهذا المضاف منصوب  
بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة البناء الأصل ( وهي حركة فتح الجزأين ) فالفتحة التي على  
آخر الثاني هي فتحة البناء الأصل ، وليست فتحة الإعراب الآتية للبناء . أما الفتحة التي على الاسم الأول  
فلا شأن لها بإعراب أو بناء ، لأنها حركة هجائية لقيط بنية الحرف الهجائي .



لفظياً، وجب اعتبار فتحته فتحة إعراب<sup>(١)</sup> كالمتبوع. أما إذا اعتبرناه زائداً<sup>(٢)</sup> فهو مهمل لا يعرب توكيداً، ولا بدلاً، ولا غيرهما، وفتحته هي فتحة مماثلة ومشابهة للأول؛ فلا توصف بأنها فتحة بناء أو إعراب، وإنما حركة صورية للمشكلة المجردة...

(٢) وفي حالة بناء الأول على الضم - لأنه مفرد معرفة - يكون مبنياً على الضم في محل نصب؛ فينصب الثاني إما على اعتباره توكيداً لفظياً، أو بدلاً، أو عطف بيان، مراعى في الثلاثة محلّ المنادى. وإما على اعتباره منادى مضافاً مستقلاً، أو على اعتباره مفعولاً به لفعل محذوف<sup>(٣)</sup>...

...

.....  
زيادة وتفصيل :

إذا كان الاسم الثاني غير مضاف؛ نحو: يا صلاح، صلاح، أو يا سعد، سعد...، جاز بناؤه على الضم؛ إما باعتباره منادى حذف قبله حرف النداء «يا»، وإما باعتباره توكيداً لفظياً. يساير لفظ المنادى في البناء ويجوز نصبه باعتباره توكيداً لفظياً تابعاً لمحل المنادى.

ولا يصح إعرابه بدلاً، لأن البدل والمبدل منه لا يتحدان في اللفظ إلا بشرط أن يفيد البدل زيادة في البيان والإيضاح، وكذلك لا يصح أن يكون عطف بيان، لأن الشيء لا يبين نفسه<sup>(٤)</sup>...

(١) على هذا الإعراب يصح الفصل بين المتضامين بالتوكيد اللفظي؛ لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى وتكون فتحة التوكيد فتحة إعراب. وكان سقّه أن يتون ولكن يفترض عدم تنوينه بقصد المشاكلة بين الاسمين.

(٢) وإذا كان زائداً - عند من يميز زيادة الأسماء - فالفصل به جائز بين المتضامين، ولا يختبر فصلاً، لاتحاده بالأول لفظاً ومعنى كما سبق وكان سقّه التنوين فترك المشاكلة بين الاسمين، وعلى هذا فتحته فتحة إتيان الأول؛ لا توصف بإعراب ولا بناء كما سلف.

(٣) وإلى هذا القسم «-» يشير ابن مالك في بيت غنم به هذا الفصل:  
فِي نَحْوِ: سَعْدٌ سَعْدٌ الْأَوْسُ يَنْتَصِبُ ثَانٍ، وَحُمٌّ، وَافْتَحَ أَوَّلًا تَصْبِ  
أى: في مثل: يا سعد سعد الأوس - والمنادى وتابيه علمان في المثال - يجب نصب الثاني منهما. أما أولها فقد طالب بنفسه، أو فتحه، وحكم بالإصابة في الأخذ برأيه. والقاعدة - كما تضمنها البيت غاية في الإيجاز، وتفصيلها وإيضاحها على الوجه الأنسب معروض في الشرح.

(٤) وإنما صح البدل والبيان في الحالة السابقة التي يكون فيها الثاني مضافاً لتحقق شرطهما فيه.

## ملخص موجز يتضمن ما سبق من أحكام هذا الباب

جميع أنواع المنادى يصح نصبها <sup>(١)</sup> إلا فيما يأتي :

(١) أن يكون المتبوع - المنادى - هو لفظ «أى» أو «أبنة» أو اسم إشارة . فيجب في حركة نعتها مشابهتها لحركة المتبوع (أو نقول بالعبارة التي فيها التسميح : يجب رفع النعت بقصد مماثلة حركته لحركة المنادى - بالتفصيل الذي سبق - ، نحو :

أيتها الفتاة ، من كثر كلامه كثر خطؤه . مثل : يا هذا الغلام لا تنس شكر من أحسن إليك .

(٢) أن يكون المتبوع - المنادى - مبنيًا على الضم والتابع بدلا ، أو عطف نسق مجردا من «أل» فحكمهما حكم المنادى المستقل ؛ عند فريق من النحاة وغيرهم يميز النصب وهو الأنسب نحو : جزيت خيرا يا عائشة زوج الرسول ، فلقد كنت مرجعا وثيقا في شئون الدين -

يا خديجة وعائشة كتما خير عون للنبي عليه السلام .

(٣) أن يكون المنادى مجرورا باللام في الاستغاثة وما يلحق بها ، فيجب جر التابع - وهذا هو المشهور - أونصبه <sup>(٢)</sup> ، نحو : يا لئلي الممتلىء للجائع ، ويا لئقاد القوي للعاجز .

(١) قد يكون هذا النصب واجبا في مواضع ، وجائزا في أخرى . فهو في الحالتين صحيح

(٢) كما سيجيء في ص ٦٠ .

## المسألة ١٣١ :

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم<sup>(١)</sup>

هذا المنادى قسمان : قسم صحيح الآخر ، وما يشبهه<sup>(٢)</sup> ، وقسم معتل الآخر ، وما يلحق به<sup>(٣)</sup> .

١ - فحكم صحيح الآخر وما يشبهه إذا كانت إضافتهما محضة ومباشرة<sup>(٤)</sup> ، مما يأتي :

( ١ ) وجوب النصب إن كان المنادى مفرداً<sup>(٥)</sup> ، أو جمع تكسير ، أو جمع مؤنث سالماً . ومن الأمثلة قول الشاعر يعاتب :

يا أحنى ، أين عهدُ ذاك الإخاء ؟ أين ما كان بيننا من صفاء ؟

( ١ ) لهذا الموضوع صلة قوية بموضوع : « المضاف - الذى ليس منادى - إلى ياء المتكلم » وقد سبق الكلام عليه في الجزء الثالث ص ١٣٧ م ٩٧ - ولا يكاد أحدهما يستغنى عن الآخر . ونسجى إشارة في آخر الباب إلى إضافة الأسماء الخمسة .

( ٢ ) صحيح الآخر هو : ما ليس محتوياً بأحد أحرف العلة الثلاثة ؛ ( الألف - الواو - الياء ) . ومعتل الآخر ؛ هو : ما في آخره حرف منها . فإن كان ساكناً وقبله حركة تناسب فهو حرف علة ، ومد ، ولين ، وإن لم تكن قبله حركة تناسب مع سكونه فهو حرف علة ، ولين . وإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط . والمراد هنا : حرف الله .

والمعتل الذى يشبه الصحيح ما في آخره حرف متحرك من حرفي العلة ( الواو - الياء ) مع سكون ما قبله ، مثل : صفير ، شجير ، نهي ، بغى ... أما الألف فما كان مفتوح ما قبله دائماً . ومن الشبيه أيضاً : المختوم بياء مشددة لتسب ونحوه ؛ ( ما لم يكن نتيجة إدغام يامين ) . نحو : هبقرى ، هبى ، شافعى ، كرسى ... فخرج نحو : غليلسى وصاحسى وبنيى ، وكاتسى ... فلهذا النوع - ويسمى الملحق بالمعتل الآخر كما سيجيء في الرقم التالي - حكم خاص موضع في باب المضاف إلى ياء المتكلم من الجزء الثالث وله موجز هنا آخر الباب ...

( ٣ ) الملحق به هو : المثني ، وجمع المذكر ، إذا أضيفا ، وحلفت فوثبما للإضافة ، ونتم آخرهما بالعلامة الخاصة بإعراب كل ؛ وهى : الألف والياء للمثنى ، والواو والياء لجمع المذكر السالم . فلهذه العلامات ليست من بنية الكلمة ، ولا تعد من حروفها ، وإنما هي طارئة على آخرها لفرض الإعراب ؛ بخلاف حرف العلة فإنه ممدود من حروف الكلمة ، وجزء من بنيتها ، وليس طارئاً لفرض الإعراب ؛ لهذا لا يدخل في عداد المعتل كل من المثني وجمع المذكر السالم إذا أضيفا وحلفت فوثبما للإضافة وإنما يسميان ملحقان بالمعتل ، لاشتراكهما منه في المظهر الشكلى ، وفي بعض الأحكام التى سنعرفها . ( ٤ ) أى : بغير فاصل بين المتضامنين ، وإلا تغير الحكم على الوجه الآتى في ص ٤٨ ( ٥ ) أما المثني وجمع المذكر السالم فللمعتل بالمعتل - كما قلنا - وفيها حكمهما الخاص . ويأتى في ص ٥٥ .

وقول الآخر :

سألتني عن النهار جفوني رحم الله - يا جفوني - النهارا  
ونحو : يا زميلاتي لكنّ تقديري وإكباري ، ونحو : يا سعيبي قد بلغت  
في المدى ، ويا صقوي إن أطلت الغياب ؛ فلن تهدأ نفسي ...  
فكلمة : أخ - جفون - زميلات - سعي - صفو ... وأشباهها - منادى ،  
مضاف ، منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الكسرة التي جاءت لمناسبة  
الياء . ( لأن هذه الياء تناسبها كسر ما قبلها ) والياء مضاف إليه . مبنية على  
السكون في محل جر ...

(٢) يصح في هذه الياء ست لغات ؛ بعضها أقوى وأكثر استعمالاً من  
بعض . هي<sup>(١)</sup> :

حذف الياء مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : استقبل العالمُ  
المتهرعُ أعوانه وهو يقول : أهلاً يا جنودِ ، أهلاً يا رجالِ ، أتمّ الفخر ، ومجد  
البلاد . والإعراب كالسالف ، إلا أن الياء محذوفة هنا ...

بقاؤها مع بنائها على السكون في محل جر ، للإضافة ؛ نحو : يا جنودي ...  
يا رجالي ...

بقاؤها مع بنائها على الفتح في محل جر للإضافة ؛ نحو : يا جنودي ...  
يا رجالي ...

بنائها على الفتح بعد فتح ما قبلها ، ثم قلبها ألفاً ؛ ( لتحركها وفتح ما قبلها ،  
طبقاً لقواعد الإعرال ... ) ، نحو : يا فرحاً بإنجاز ما فرض الله ، ويا حسرتي  
على التقصير ... ( والأصل<sup>(٢)</sup> : يا فرحى ، يا حسرتي ، فصار : يا فرحى ،

(١) آثرنا الترتيب الآتي على غيره ؛ مجازة لكثير من النماة اختاروه ؛ بحجة أنه المطابق للوارد  
من كلام العرب ، كثرة وقلة . ووجب المتكلم أن يتخير من هذه اللغات المتعددة ما هو أنسب للمقام ،  
وأبعد من اللبس عند عدم القرينة .

(٢) هذا الأصل - كثيره من أمثاله الكثيرة - خيالي محض ، ويجرد فرض لا يعرف عنه العرب  
الأرائل شيئاً . وإنما يراد منه ما يراد من سائر الفروض المتخيلة ؛ تيسير الوصول إلى النتائج والحقائق من  
طريق واضح مألوف . ومعلوم أن هذه الأصول والفروض - كما رددنا في مناسبات متعددة - ليست مقصورة  
على الصناعة النحوية ، فالنماة في هذا كثيرهم من المشتغلين بساتر العلوم القوية وغير القوية . وقد أحسنوا  
وأفادوا ، إلا حين يسرفون أو يتسرفون .

يا حَسْرَتِي ، ثم صار : يا فَرَحًا . . . يا حَسْرَتًا . والمنادى هنا منصوب  
— والأيسر أن يكون بالفتحة الظاهرة — وهو مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا  
مضاف إليه ، مبنية على السكون في محل جر<sup>(١)</sup> . ويجوز أن تلحقه هاء السكت  
عند الوقف ، فتقول : يا فرحاً — يا حسرتاً . .

قلب الياء ألفا على الوجه السالف ، وحذف الألف ، وترك الفتحة قبلها دليلاً  
عليها ، نحو : يا فَرَحَ . . . ، يا حَسْرَةَ . . . وفي هذه الحالة يكون المنادى  
منصوباً مضافاً ، وياء المتكلم المنقلبة ألفا المحلولة هي المضاف إليه . . .<sup>(٢)</sup>  
بقيت اللغة السادسة ، ( وهي أضعف نظائرها ، ولا تكاد تخلو من لبس في  
تبين نوعها ، ومن اضطراب في إعرابها<sup>(٣)</sup> ) ، ولهذا يجب اليوم إهمالها ، كما أهملها

---

(١) وإنما كان الأيسر والأوضح إعرابه منصوباً بالفتحة الظاهرة للقرار بما يتكلفه بعض المربين  
حين يقولون : إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة المنقلبة فتحة لمناسبة الياء المنقلبة ألفا .  
وحجبتهم : أنهم يريدون تسجيل الأخطاء كلها ، ولو أدى الأمر إلى الإطالة .  
(٢) يقول ابن مالك في حكم الصحيح وشبهه والقفات المتعددة التي في ياء المتكلم إذا كانت هي  
المضاف إليه :

وَجَعَلَ مُنَادَى صَحَّ إِنْ يَضَعُ لِيَا كَعَبْدٍ ، عَبْدِي — عَبْدُ ، عَبْدًا ، عَبِيدًا  
(صح = أي : صح آخره . عبديا = أصلها : عبدي ، وزيدت في آخرها ألف لأجل الشعر)  
يريد : إذا أضيف المنادى صحيح الآخر فاجله كعبد ، عبدي . . . أي : حل مثال واحد بما يأتي - ولم  
يلزمها مرتبة على حسب كثرة استعمالها .

يا عبدي : مثاليما حذف فيه ياء المتكلم مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها — يا عبدي لثبوت ياء المتكلم الساكنة  
المكسورة قبلها — يا عبدي . . . للمنادى التي قلبت مع ياء المتكلم ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذفت الألف —  
يا عبدا . . . كالسابق ولكن من غير حذف ياء المتكلم المنقلبة ألفا — يا عبدي : للمنادى التي أضيف  
لياء المتكلم المبنية على الفتح ، فهذه خمس لغات اكتفى بها ولم يتعرض السادسة التي يحذف فيها المضاف إليه  
ويبنى الاسم بعده على الفهم ، وقد شرحناها . وساق بعد هذا بيتاً سيجيء شرحه في مكانه المناسب ص ٤٩ - هو :

وَفُتِحَ أَوْ كَسِرَ ، وَحُذِفَ الْيَا اِمْتَرَمَ فِي يَابِنَ أَمْ ، يَا بَنَ عَمَّ لَا مَقَرَّ

(٣) سبب الاضطراب في إعرابها اختلافهم الشديد في الحكم على نوع المنادى : أيراعى أصله من  
ناحية أنه مضاف : فيكون منادى منصوباً بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمشابهته بالكسرة  
المقصودة في التعريف بالتداء وقصد الإقبال ، لا بالعلمية ، ولا بالإضافة ، ولا بال — أم يراعى حالته الحاضرة  
من ناحية بنائه على الفهم ؟

وهذا الخلاف ليس شكلياً ، وإنما له أثره في التواضع : أتركون واجبة النصب حتماً نتيجة للرأي الأول ،  
أم يكون شأنها شأن تواضع المنادى المبني على الفهم ، وله أحكام مختلفة سبق شرحها في ص ٣٠ وما بعدها ؟

بعض النحاة القدماء ، فلم يذكرها بين اللغات الجائزة .

ويتلخص في حذف « الياء » ، - مع ملاحظتها في النية - وبناء المندى على الضم ( كالاسم المفرد المعرفة ) . ويقع هذا في الكلمات التي تشيع إضافتها ، ليكون العلم بشيوع إضافتهما قرينة ودليلاً على حذف المضاف إليه ، وأنه محذوف في اللفظ لكنه ملاحظ<sup>(١)</sup> في النية . . . كالكلمات : رَبِّ ، وقوم ، وأم ، وأب . . . وأشباهاها مما يقلب استعماله مضافاً ، نحو : يا ربُّ ، وقفني إلى ما يرضيك - يا قومُ ، لا تتوانوا في العمل لما يرفع شأنكم - يا أمُّ ، أنت أكثر الناس عطفاً على ، ويا أبُّ ، أنت أشدهم عناية بي . . .

وبما سبق يتبين أن ثلاثاً من اللغات الست تقتضي حذف الياء ، وثلاثاً أخرى تقتضي إثباتها .

( ٣ ) إن كان المندى الصحيح الآخر هو كلمة « أب » ، أو « أم » جاز فيه اللغات الست السابقة ولغات أربع أخرى ، وهي :

حذف ياء المتكلم ، والإتيان بـتاء<sup>(٢)</sup> التأنيت عوضاً عنها ، مع بناء هذه التاء على الكسر - وهو الأكثر - أو على الفتح - وهو كثير - أو على الضم ، وهو قليل - نحو : يا أبتُ أنت كافلتنا ، ويا أمتُ ، أنت راعيتنا . . . والمندى في هذه الحالات الثلاث منصوب بفتحة ظاهرة<sup>(٣)</sup> دائماً ، وهو مضاف ، وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه ، وجاءت تاء التأنيت عوضاً عنها مع بقائها حرفاً للتأنيت كما كانت ، وليست المضاف إليه .

والصورة الرابعة ، وهي أقلها ، ولا يصح القياس عليها : الجمع بين تاء التأنيت السالفة التي هي العوض وألف بعدها أصلها ياء المتكلم نحو : يا أبتنا . . . يا أمتنا ،

( ١ ) لأنها إذا لم تكن مضافة إلى اسم ظاهر ، أو إلى ضمير لنير المتكلم علمنا أنها مضافة للمتكلم ، والمتكلم أول ذلك ؛ لأن ضميره الياء قد يحذف .

( ٢ ) الأكثر في هذه التاء أن تظل تاء عند النطق بها وفقاً ووصلاً ، وأن تكتب تاء مشتمة ( أي غير مربوطة ) ويموز كتابتها مربوطة ، كما يجوز الوقف عليها بالهاء . لكن الأفضل الاختصار على الرأي الأول الذي يقضي باعتبارها تاء مشتمة في جميع أحوالها .

( ٣ ) لأن تاء التأنيت توجب فتح ما قبلها دائماً . ولا داعي للإطالة بأنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة للتاء .

ومنه قول الشاعر : يا أبتَا علكَّ أو عسَّاكنا .....  
وفى هذه الصورة جمع بين العيوض - وهو التاء - والمعوض عنه ، وهو :  
الياء المنقلبة ألفا . ولذا قال بعض النحاة : إن هذه الألف ليست فى أصلها -  
ياء المتكلم ، وإنما هى حرف هجائى زائد لمدِّ الصوت . وهذا رأى أوضح وأيسر  
إعراباً .

وهناك صورة أضعف من هذه ، وأندر استعمالاً ، حتى خصها كثير من  
النحاة بالضرورة الشعرية ، نذكرها لنذكرها إذا صادفتنا فى بعض الكلام القديم ،  
هى الجمع بين هذه التاء وياء المتكلم بعدها ، أو الجمع بين ياء المتكلم المنقلبة ألفا  
ولتاء بعدها .

كقول الشاعر :

أيا أبتى<sup>(١)</sup> ، لا زلتَ فينا ؛ وإنما لنا أمل فى العيش ما دمت عائشاً

وقول الآخر :

كأنك فينا يا أبات<sup>(٢)</sup> غريب<sup>(٣)</sup> .....

هذا ، ولا تكون تاء التأنيت عوضاً عن ياء المتكلم إلا فى أسلوب النداء<sup>(٤)</sup> على  
الوجه السالف دون غيره من الأساليب .

ونشير إلى أمرين هامين :

أولهما : أن الأحكام السابقة كلها مقصورة على المنادى صحيح الآخر ،  
وشبهه إذا كانت إضافتهما محضة - كما أسلفنا - فإن كانت غير محضة فالمنادى

(١) والأيسر فى الإعراب أن تكون كلمة : « أب » منادى منصوب مضاف والتاء عوض عن الياء  
المحذوفة . أما المذكورة فعرف هجائى ناشئ من بناء التاء على الكسرة مع إشباع هذه الكسرة . أو :  
أن التاء التأنيت اللفظي ، والياء بعدها مضاف إليه وقد فصلت التاء بين المتضاميتين .

(٢) ويقال فى الإعراب : « أب » منادى ، منصوب ، مضاف إلى ياء المتكلم المنقلبة ألفا ،  
ولتاء حرف التأنيت اللفظي ، يضبط بالفتحة ، أو الكسرة ، أو القصة - كما سلف .

(٣) وإلى بعض ما سبق - فى نداء « أب » و « أم » - يقول ابن مالك باختصار :

وفى النداء : أبْتِ أُمْتِ ، عَرَضَ وَكَمِيرَ ، أو افْتَحَ ، مِن الياء التاء عَرَضَ

يريد : عرض فى النداء أسلوب خاص ، هو : يا أبتِ ، يا أُمْتِ بكسر التاء أو فتحها ،  
وقد ترك الضم - ثم صرح أن التاء عوض من ياء المتكلم المضاف إليه ، واقتصر على هذا تاركاً التفاصيل التى  
عرضناها . (٤) انظر رقم ٥١٥ من ص ٥٢ .

واجب النصب بفتحة مقدرة قبل ياء المتكلم منع من ظهورها الكسرة التي لمناسبة الياء . وهذه الياء ثابتة دائماً ومبنيّة على السكون أو الفتح ؛ كقولهم : يا رائدي للهدى وقيت الردى ، ويا مرشدي للخير صانك الله من الزلل . فالمتادى - رائد ومرشد - منصوب وجوبا بفتحة مقدرة ، والياء معهما مبنية على السكون أو على الفتح ولا يصح حذفها . ولا بد معها أن يكون المتادى المضاف مفرداً<sup>(١)</sup> .

ثانيهما : أن تلك الأحكام مقصورة على النوع السالف من المتادى المضاف إضافة محضة ، بشرط أن يكون مضافا لياء مباشرة ؛ كما تقدم<sup>(٢)</sup> . فإن كان - هو - أو غيره من سائر أنواع المتادى - مضافاً إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات الياء وبنائها على السكون ، أو على الفتح<sup>(٣)</sup> . ... كقولهم : يا طالب إنصافى ، لا أعلم لك منصفاً إلا عمك ؛ إذا أحسسته جملك ، وإذا أتقته كملك ، وقول الشاعر :

يا لطف نفسي إن كانت أموركو شتى ، وأحكم أمر الناس فاجتمعاً  
فيجوز : إنصافى ، أو : انصافى - نفسي ، أو نفسي . بإسكان الياء أو فتحها .

ويستثنى من هذا الحكم أن يكون المتادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم هو لفظ : ابن أم ، أو : ابن عم ، أو : ابنة أم ، أو ابنة عم ، أو بنت أم ، أو بنت عم - فالأفصح<sup>(٤)</sup> في هذه الصور حذف ياء المتكلم مع ترك الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو : يا بن أم كن على الخير معواناً لى ، ويا بن عم لا تقعد عن مناصرتى بالحق - يا بنت أم ... يا بنت عم ... يا بنت أم ...

(١) يفهم من كل ما سبق أن المتادى المضاف الذى إضافته غير محضة ، لا بد أن يكون - فى الغالب - وصفاً عاملاً ، ولا بد أن يكون مفرداً أيضاً ؛ لأن المثنى وجمع المذكر السالم ملحقان بالمتل فى حكمه - ويسمى فى ص ٥٥ - فإذا أضيفا عند النداء لياء المتكلم وجب بناؤها على الفتح وسده - فى الرأى الأصح - . (٢) فى ص ٤٥ . . . .

(٣) ما لم تتم الضرورة الشعرية للاقتصار على أحدها .

(٤) قلنا : الأفصح ؛ لأن هناك لفتين أخريين ؛ أولاهما : إثبات الياء ساكنة ، كقول الشاعر القديم فى الرثاء :

يا بن أُمى ، ويا شقيق نفسي أنت خلقتنى لدهر شديد  
وثانيهما : قلبها ألفاً كقول الآخر :

يا بنتَ صمّا لا تُلوى واهجى . . . . .



يا بنت عمّ... فالنمادى معرب منصوب، والمضاف إليه الأول مجرور بالكسرة الظاهرة قبل الياء المحذوفة.

ويجوز حذف الياء بعد قلبها ألفا، وقلب الكسرة قبلها فتحة؛ فنقول: يا بن أمّ... يا بن عمّ... يا بنت أمّ... يا بنت عمّ... يا بنت أمّ... يا بنت عمّ... قلبت ياء المتكلم ألفا بعد قلب الكسرة التى قبلها فتحة، ثم حذف ياء المتكلم، وبقيت الفتحة قبلها دليلا عليها. فيقال عند الإعراب: إن المضاف إليه الأول مجرور بالكسرة المقدرة التى منع من ظهورها الفتحة التى جاءت للتوصل بها إلى قلب ياء المتكلم ألفا، وحذفت هذه الألف للتخفيف.

ويصح أن يقال: إن النمادى قد ركب مع ما أضيف إليه تركيباً مزجياً وصاراً معاً بمزلة: «خمسـة عشر» أو غيرها من الأعداد والألفاظ المركبة المبنية على فتح الجزأين. وعندئذ يقال فى الإعراب: (يا بن أمّ... يا بن عمّ... يا بنت أمّ... يا بنت عمّ... يا بنت أمّ... يا بنت عمّ...) منادى مضاف، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها حركة البناء الأصلية التى هى فتح الجزأين، وياء المتكلم المحذوفة هى المضاف إليه وتكون الفتحة التى على حرفى النون والتاء (فى: ابن، وابنة، وبنت...) حركة هجائية لا توصف بإعراب ولا بناء... (١)

• • •

ب- إن كان النمادى المضاف إلى ياء المتكلم معتلاً الآخر، أو ملحقاً به فحكمه هو ما كان يجرى عليه قبل النداء وقد سبق تفصيله (٢)؛ ويتلخص فى

(١) ويجوز - فى الألفاظ السالفة - أن يجرى هو إعمال الياء المحذوفة، واعتبارها كأن لم توجد، مع اعتبار النمادى وما أضيف إليه بمزلة الاسم المركب تركيباً مزجياً، وإعرابه مبنياً على الضم المقدّر؛ كأنها كلمة واحدة مفردة معروفة. ولا يخلو هذا الوجه - على صحته - من لبس يدعو للفرار منه. وقد أشار ابن مالك إلى بعض الآراء السالفة فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٤٧، وهو:

وَفَتَحَ أَوْ كَسَرَ، وَحَذَفَ الْيَاءَ اسْتَمَرَّ فِى: يَا بَنَ أُمٍّ. يَا بَنَ عَمٍّ. لَا مَقَرَّ

يأين أم، يأين عم، أصلهما: يابن أمى - يابن عمى. ويريد بهما: النمادى المضاف إلى مضاف لياء المتكلم وأن حذف هذه الياء مستمر معها - على الأرجح - وأن الحرف الذى قبل الياء المحذوفة يصح تحريكه بالفتحة أو بالكسرة، ولم يذكر السبب، واكتفى بما سبق عن غيره ما عرفناه...

قاعدة واحدة ؛ هي : سكن آخر المضاف دائماً ، وبناء المضاف إليه على الفتح في الألفصح<sup>(١)</sup> — وهذه القاعدة تنطبق على ما يأتي :

( ١ ) المقصود المضاف إلى ياء المتكلم ؛ نحو : يا فتى أنت عوفى في السراء والضراء .

( ٢ ) المقصود المضاف إلى ياء المتكلم وتدغم الياءان ، وأولاهما ساكنة ، والأخرى مبنية على الفتح ؛ نحو يا داعي للخير ، لبئسك من داع مطاع .

( ٣ ) المثني وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر في حديقة :

خذ آ زاد يا عيني من حسن زهرها      فإ لكما دون الأزاهر من متع

( ٤ ) جمع المذكور وشبهه ؛ وتدغم ياؤه ساكنة في ياء المتكلم المبنية على الفتح ؛ كقول الشاعر :

يا سابقي إلى الغفران مكرمة      إن الكرام إلى الغفران تستيق

( ٥ ) المختوم بياء مشددة ، وليس تشديدها للإدغام ؛ ففي كلمة مثل عبقري ، يقال : أفرحتني يا عبقري ، بحذف الياء الثانية من المشددة ، وإدغام الأولى في ياء المتكلم المفتوحة ويصح حذف ياء المتكلم مع بقاء الياء مشددة قبلها مكسورة ، ويصح قلب ياء المتكلم ألفاً ، وحذفها مع فتح الياء المشددة قبلها ، نحو : يا عبقري لك إكباري وتقديري . أو : يا عبقري . . . . .

أما المعتل الآخر بالواو فشأنه ما فصلناه هناك .

( ١ ) هذا التلخيص لا يكاد يفنى عن الرجوع إلى ما سبق من تفصيل وإرشاح ، ويغرض صور هامة كثيرة .

## زيادة وتمصيل :

١- يجرى على الأسماء الخمسة : ( أب - أخ - حم - هن - فم ) عند نداءها مع إضافتها لياء المتكلم ما يجرى عليها بغير مناداتها . ذلك أن الرأي الفصيح الذى يحسن الاختصار عليه هو إضافتها بحالها الحاضرة ، دون إرجاع لامها المحذوفة ( أى : دون إرجاع حرفها الأخير ، وهو : « الواو » المحذوفة ؛ إذ الشائع أن أصلها : أبو - أخو - حمو - هنو - فوه المليم والهاء زائدتان فى : « فم » وفى « فوه » . )

فإذا أضيفت تلك الأسماء أعربت على حسب حاجة الجملة ؛ وكُسِر حرفها الأخير الحالى المناسبة لياء ؛ فنقول : يا أبى - يا أختى - يا حمى - يا هنى - يا فى - ويصح فى هذه : يا قمى<sup>(١)</sup> .

وهناك رأى مستنبط من بضعة أمثلة مروية عن بعض القبائل ، مؤداه : إرجاع الحرف المحذوف من آخر تلك الأسماء مع تسكينه قبل ياء المتكلم . وهذه يجب بناؤها على الفتح ؛ فتجتمع الواو والياء ، وتسبق إحداها بالسكون ؛ فتقلب الواو ياء ، وتدغم الياء فى الياء<sup>(٢)</sup> ؛ ويكسر ما قبلها لمناسبتها ؛ فنقول يا أبى - يا أختى . . . وفى هذه الصورة تكون الكلمة معربة بحركة مقدرة منع من ظهورها السكون الواقع على الياء الأولى لأجل الإدغام<sup>(٣)</sup> .

أما ذو التى تعرب إعراب الأسماء الخمسة فلا تضاف لضمير المتكلم .

ب- يجوز فى كلمة : « ابنم » المبدوءة بهمزة الوصل ، والمختومة بالميم الزائدة ، ومعناها : ابن - إثبات الميم عند الإضافة وحذفها ؛ نحو : يا بنمى ، أو : أو : يا بنى ؛ بإسكان الياء فى الحالتين ، وكسر ما قبلها .

( ١ ) فهى بهذا تشبه صحيح الآخر من ناحية أن آخرها الحالى صحيح ، وأنه يجب كسره لمناسبة ياء المتكلم ( وقد سبقَت إشارة لهذا فى مناسبة أخرى ) ( ٢ - باب المضاف إلى ياء المتكلم ص ١٣٨ م ١٧ ) .  
( ٢ ) إن كان أصل : « فم » هو « فية » بالياء المحذوفة رجعت الياء ساكنة ، وأدغمت فى ياء المتكلم المبنية على الفتح .

( ٣ ) وتكون الأسماء الخمسة كالمعتل ؛ فى إسكان آخرها وبناء الياء على الفتح .

## المسألة ١٣٢ :

## الأسماء التي لا تكون إلا منادى

من الألفاظ ما لا يستعمل إلا منادى ؛ فلا يكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا اسماً أو خبراً لناسخ ، ولا شيئاً آخر غير المنادى <sup>(١)</sup> . وأشهر هذه الأسماء ما يأتي :  
 ( ١ ) « أبت ، وأمت » بشرط وجود تاء التأنيث في آخرهما على الوجه الذي فصلناه <sup>(٢)</sup> ؛ نحو : يا أبت ، إني لك مطيع ، ويا أمت إني بك بار . أي : يا أجي . . . يا أمي .  
 ( ٢ ) « اللهم » ، المختومة بالهمزة المشددة - كما سلف - <sup>(٣)</sup> ، نحو : اللهم لا سعادة إلا فيما يرضيك ، ولا شقاء إلا فيما يفضلك .

( ٣ ) « قلُّ » ( بضم الفاء واللام معاً ) ؛ وهي عند النداء كناية عن مفرد معين من جنس الإنسان . و « قلَّة » ( بضم الأول وفتح الثاني ) وهي عند النداء كناية عن مفردة معينة من جنس الإنسان كذلك ؛ نحو : يا قلُّ ، عملُ المرء عنوان نفسه ، ودليل عقله - يا قلَّة ، القصدُ يُمْنٌ ، وخير الكلام أصدقُه . فالمنادى : ( قلُّ ، وقلَّة ) مبنى على الضم دائماً في محل نصب .

ولا يعني أن يكون سبب التعمين هنا في الكناية ما يقوله بعض النحاة من أنها علم على إنسان كسائر الأعلام الشخصية ( مثل : محمد . . . وفاطمة . . . ) أو : ما يقوله بعض آخر : إن سببه طارئ بالمناداة والقصد ، وأنها نكرة مقصودة ، مثل : يا رجل ؛ لِمعيّن ، أو : يا فتاة ؛ لِمعينة ، وقد عرفتُ النكرة بالنداء والإقبال . . .  
 لا يعني شيئاً من هذا كله ؛ لأن نتيجة الرأيين واحدة ؛ هي بناء الكلمة على الضم دائماً في محل نصب ، وعدم استعمالها في غير النداء إلا لضرورة شعرية ، وكذلك عدم استعمالها منادى منصوباً مباشرة ؛ لأنها لا تكون مضافة ، ولا شبه مضافة ، ولا نكرة غير مقصودة ، إذ السماع في لفظها يقتضي قصرها على المنادى المبنى على الضم . . . . .

( ١ ) ومن الأسماء ما لا يصلح أن يكون منادى ؛ كالاسم المضاف لصغير المخاطب ؛ نحو : يا صديقك ، وكصنائير غير المخاطب . وكاسم الإشارة المتصل بكاف الخطاب ؛ نحو : يا ذاك . . . . . والاسم المبدوء « بآل » في غير المواضع استثناء التي سبق ذكرها في ص ٢٧ ؛ فلا يقال : يا المكافئ متبرك مأربك . . . وقد سبقَت الإشارة للأسماء التي لا تنادى في ص ٢٤ ، ٢٧ ، ٢٨ ( ٢ ) ص ٤٦ .

... ..

### زيادة وتفصيل :

يدور الجدل حول أصل هاتين الكلمتين ، ولولا ما له من أثر يساعد عند الرجوع إلى مادتهما اللغوية في المعاجم ، وعند التصغير ، والمشتقات . . . — لأهملناه . وملخصه : أن فريقاً من النحاة يرى أصل : « فُلٌّ » و « فُلَّةٌ » هو « فلان » و « فلانة » وأنهما في النداء — كأصلهما — كنايةتان عن علمك شخص لرجل معين ، كعَلِيٍّ ، وامرأة معينة ، كزَيْنَبَ ، حذف الألف والنون ، والياء ، للترخيم <sup>(١)</sup> — برغم أن قواعد الترخيم لا تسمح في غيرهما بهذا الحذف الكثير دفعة واحدة — وأن الألف والياء زائدتان . وأما النون فأصلية ، لأن مادة فعلهما الماضي هي : « فَلَكَ » . وعند التصغير يقال فيهما « فَلَكَينِ » و « فَلَكَينَة » ، وأنهما يختلفان في الاستعمال عن أصلهما ، فلا يستعملان إلا في النداء ، أما أصلهما فيكون منادى وغير منادى . ويوافق آخرون على هذا الرأي ، إلا أنهم يعتبرون حذف تلك الحروف للتخفيف ، لا للترخيم ، والالجب أن يقال في المذكر « فُلًّا » وفي المؤنث « فُلَّانَ » ، طبقاً لقواعده . ويخالفهما كثير من البصريين فيرى أنهما كلمتان مستقلتان ، وليستا اختصار « فلان » و « فلانة » . وأن ياءهما أصلية حذفت تخفيفاً ؛ كحذفها من كلمة « يد » فأصلهما : « فُلِّيٌّ » و « فُلِّيَّة » وتصغيرهما « فُلِّيٌّ » و « فُلِّيَّة » ومادة ماضيهما « فَلَكَ » وأن كلا منهما عند النداء نكرة مقصودة بالناداة والإقبال ؛ فتدل الأولى على رجل مقصود ، وتدل الثانية على امرأة مقصودة ، ولا يرجعان في أصلهما إلى كلمتي : « فلان وفلانة » اللتين هما كنايةتان عن علمين شخصيين ، أحدهما لرجل والآخر لامرأة — كما سبق — .

فالأراء متفقة على بناء « فُلٌّ » و « فُلَّة » على الضم <sup>(٢)</sup> ، مختلفة في نوع المنادى ؛ أهو مفرد علم ، أم نكرة مقصودة ؟ متفقة كذلك على أنهما لا يستعملان بصورتها هذه إلا منادى . وأن كلمتي : « فلان » و « فلانة » تستعملان في النداء وغيره ، مع اعتبارهما ، كنيتين عن علمين شخصيين لرجل معين ، وامرأة معينة ، ونونهما أصلية ، ومادة فعلهما « فلن » تقول في استعمالهما في النداء : يا فلان ، تصيغ الغاية بين العجز والملل ، ويا فلانة ، من أعجيب بنفسه ضاعت هيئته . . . كما تقول في غيره : أسرع فلان إلى سماع محاضرة فلان . . . وبادرت فلانة للإصغاء إلى فلانة أو فلان .

(١) سيأتي بابه في ص ٧٧ (٢) ويجرى على توابعها حكم توابع المنادى المبني على الضم .

(٤) لُؤْمَانُ ، وَمَلَأَمٌ (وكلاهما وصف بمعنى : كثير اللؤم والدناءة) ، وَتَوْمَانٌ (وصف بمعنى : كثير النوم) ؛ نحو : يا لُؤْمَانُ من أساء إلى غيره حاقت به إساءته — يا تَوْمَان ، الاعتدال في كل الأمور حميد . ويجوز زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث . ولا يقاس على هذه الكلمات غيرها مما يشاركها في الوزن . فكل واحدة من هذه منادى ، مبنى على الضم في محل نصب .

(٥) مَلَأَمَانُ ، وَمَحَبَبَانُ (وصفان بمعنى : لئيم ، وخبيث) .... وغيرهما ؛ من كل وصف على وزن : مَفْعَلَان ، وأصل مادته — في الغالب — دالاً على أمر مذموم . وقد يدل على أمر محمود ، مثل : مَكْرَمَان ومُطِيبَان ؛ (وهما وصفان بمعنى : عزيز مكرم ، وطيب) ومن الأمثلة : يا مَلَأْمَانُ ، من قَبَحَتْ سيرته تقاسمته البلاء — يا مَحَبَبَانُ ، من خَبَّيْتُ نَفْسَهُ حُرِمَ صفو الحياة — يا مَكْرَمَانُ ، من كَشَفَ كُرْبَةَ غيره ، كشف الله كربه — يامُطِيبَانُ ، من طابت سريرته سالمته الليالي . ويجوز زيادة تاء التأنيث عند نداء المؤنث . والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس في هذه الصيغة ؛ لكثرة الوارد بها . أما إعرابها فكالنوع السابق...<sup>(١)</sup>

(٦) ما كان وصفاً على وزن : «فُعَلٌ» بمعنى : فاعل ؛ لدم المذكر وسببه ، نحو : غُدْرٌ ، بمعنى : غادر ، وَسُفَهٌ ؛ بمعنى : سافه ، وَشَتَمٌ ، بمعنى : شاتم . وغيرها مما هو على وزنها مع دلالة مادته في أصلها على السبِّ والذم . ومن الأمثلة : يا غُدْرُ ، لا صداقة معك ، ولا أمانة لك . . . — يا سُفَهٌ ، مَفْعَلُ الرجل بين فكيه . . . .

والأنسب الأخذ بالرأى الذى يبيح القياس في هذه الصيغة بشرط دلالة أصلها على السبِّ كما يبيح استعمالها في غير النداء . أما إعرابها عند النداء فكالنوع السابق . (٧) ما كان وصفاً على وزن «فَعَالٌ» — (بمعنى فاعل ، أو : فَعِيلَةٌ) لسبِّ الأئبى وذمها ، وهو مبنى على الكسر أصالة . وينقاس — في الرأى الأنسب — في كل

(١) اكنن ابن مالك في الكلام على : «فل» و «فلة» ولؤيان وملأم ، وتويمان بقره في باب عنوانه : «أسماء لازمت النداء» .

و «فُلٌ» بعض ما يُخَصُّ بالنداء لُؤْمَانُ ، تَوْمَانُ ، كَذَا واطَرْدَا ١-  
وعن هذا البيت بقره : «واطردا»  
وهذا الختام لا علاقة له بما سبقه ، وإنما يحصل مناه بما يأتي من حكم جديد يختص بوزن : «فَعَالٌ»  
وهذا الاتصال مريب في الشعر عامة .

ماله : فعل ، ثلاثي ، مجرد ، تام ، متصرف تصرفاً كاملاً ، ومعناه السب والشتم ، نحو : غَدَّارٌ وَسَرَّاقٌ ، بمعنى : غادِرةٌ ، وسارقةٌ ، ونحو : خَبِثَاتٌ ، وَلَكِنَّا عَجِبُكَ ؛ بمعنى : خبيثةٌ ، ولكيعةٌ ؛ أي : لثيمةٌ وخبيسةٌ . تقول : يا غَدَّارُ ؛ لاراحةٍ لحسودٍ ، ولا عهدٍ لغَدَّارٍ - يا خَبِثَاتِ ، لا هُلُوَّ مع خُبَيْثٍ ، ولا اطمئنانٍ مع سوءِ نيةٍ . . .

ومن الشروط السالفة يتضح أن وزن : «فَعَالٍ» لا يصاغ من مصدر فعل غير مستوف لتلك الشروط ؛ كالفعل : «دَحْرَجَ» ؛ لأنه غير ثلاثي ، والفعل «كان» لأنه غير تام ، والفعل «ليس» ، لأنه جامد ، والفعل يَذُرُّ ، أو : يدع ؛ لأن كلا منهما ناقص التصرف . . .

إما إعرابها : فننادي مبنًى على ضم مقلدٍ منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - في محل نصب .

وبمناسبة الكلام على صيغة : «فَعَالٍ» المبنية على الكسر أصالةً ، وأَنَّها قياسية في الموضع السالف بشروطها - يستطرد النحاة فيقولون : إنها قياسية أيضاً في موضع آخر ، إذا تحققت تلك الشروط من غير اشتراط الدلالة على السب والشتم ، ذلك الموضع هو : أنها تقع اسم فعل أمر ، مثل : تَرَكَ ؛ بمعنى اترك ما أمرك بتركه - نَزَلَ ؛ بمعنى : انزل إلى الحرب أو غيرها - شَرَبَ ؛ بمعنى : اشرب : ومن هذا قولهم : شراب من ورد التجارب ؛ فإنه خير الموارد . وقول الشاعر :

تَرَكَ - يا صاحبي - ما ليس يحمدُهُ      سرَّاةُ<sup>(١)</sup> قومِك من أهل المروءاتِ  
وقول الآخر :

نَزَلَ إلى حيثُ المكارمُ تبتغي      أليفًا يناغيها ، أمينًا بصونها  
وسيجئ<sup>(٢)</sup> تفصيل الكلام على هذه الصيغة في باب اسم الفعل . . . . (٣)

• • •

(١) أشراف وعظام ، المفرد : سرَّير .

(٢) في ص ١١١ م . . .

(٣) ويقول ابن مالك بإيجاز في فداء ما هو حل وزن : «فَعَالٍ» الخاص بالأنثى ، و «فَعَالٍ» الخاص باسم فعل الأمر ، و «فَعَلَّ» الخاص ببناء المذكر : . . . . . وأطرِّدَ - ١

في سَبِّ الْإِنْثَى وَزَنْ : يَا خَبِثَاتِ وَالْأَمْرُ هَكَذَا مِنَ الثَّلَاثِي - ٢  
أي : اطردي سب الأنثى ؛ يا خبيثات وما كان على وزنها . والأصل : «فَعَالٍ» ، وما كان على

ولمخص ما سبق في هذا الباب :

أن في اللغة ألفاظاً لا تُستعمل إلا منادى ، وهي أنواع ثلاثة :

١- نوع مقصور على السماع لا يتجاوز الحكم لفظه ونصه إلى لفظ آخر ، وأشهر ألفاظه أبت - أمت ، الملازمين لتاء التانيث - اللهم - قل - فلة - لؤمان - ملأم - نومان .

وكل هذا النوع منادى مبنى على الضم إلا أبت وأمت ، فلهما حكمهما التفصيلي في الباب السابق .

ب- نوع قياسي ، وهو ما كان على وزن : « فَعَال » لسبب الأثني وزمها وله شروط . . . مثل : يا خَبَّاث - يا غَدَاك . . .

وهذا النوع منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره كسرة البناء الأصلي - في محل نصب .

ج- نوع في قياسيته خلاف ، والأحسن الأخذ برأى القائلين بقياسيته ، ومن ألفاظه ما كان على وزن ، « مَفْعَلان » للزم غالباً ، أو للمدح ، ومنه : مَلَأْمَان ، مَحْبَبَان - مَكْرَمَان - مَطْطَبَان .

ومن ألفاظه أيضاً ما كان على وزن : « فَعْل » لنم المذكر وسببه ، نحو : غَدَر ، وسفته . . . . . وهذا النوع منادى مبنى على الضم في محل نصب

وزنها . وهذا الوزن مطرد في الأمر أيضاً ، ومقصده اسم فعل الأمر ثم قال :

وَشَاعَ فِي سَبِّ الذُّكُورِ : فَعْلٌ وَلَا تَقِمَسْ . وَجُرَّ فِي الشِّعْرِ « فُلٌ » - ٣ -

فهو يقرر أن فداء ما كان على وزن : « فعل » خاصاً بسبب المذكر ، أمر شائع ، ومع شيوحه نهي على القياس عليه . ومنع القياس عليه مناقض للحكم بأنه شائع ؛ إذ الشيوخ في الكلام الفصح يبيح القياس - كما بيناه من قبل - لهذا كان الأخذ بالرأى المجيز أنسب ما دام المعنى المراد واضحاً . ونعم البيت بإباحة جر « فل » في الشعر لفروية ؛ لأن كلمة : « فل » ، و « فلة » ملازمان لفداء ، كما عرفنا ؛ فلا يصح جرهما بحال إلا في تلك الضرورة ؛ كالبيت الذي يردونه :

قَصِلَ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ فِي لَحْجَةِ أَمْسِكَ فَلَانًا عَنْ قُلِي  
(الهوَجَل هنا : الصعراء التي لا أعلام فيها . الحجة - بفتح اللام - : الأصوات المختلفة)

والبيت متصل بما قبله في وصف الإبل المتزاحمة في الصعراء مثيرة للفتار ، يدفع بعضها بعضاً . وقد شبهها بقوم في لحجة - وهي اختلاط الأصوات في الحرب - يدفع بعضهم بعضاً ؛ فيقال : أسلك فلاناً عن فل ، أي : احجز بينهما . . . ويقول بعض النحاة إن « فل » الواردة في البيت ليست المختصة بالنداء وإنما هي اختصار لكلمة « فلان » التي تكون منادى وغير منادى ؛ فلا شاهد في البيت . ويرى غيرهم العكس ولا قيمة لهذا الجدل لوضوح الرأى القائل بأنها ليست منادى .



فالأنواع الثلاثة عند النداء تنبئ على الضم الظاهر في محل نصب إلا وزن :  
« فَعَمَالٍ » فينبئ على ضم مقدر ، وإلاَّ أَبَتْ وَأُمَّتْ .

• • •

### نداء المجهول اسمه

إذا أردنا نداء المجهول الاسم وجدنا في اللغة أساليب تختلف باختلاف ذاته ومكانته ؛ فقد نقول له : يا رجل — يا شاب — يا فتى — يا غلام — يا هذا — أيها السيد — أيها الأخ — يا زميل . . . . . كما نقول : يا فتاة — يا شابة ، يا سيدة أيتها الأخت — يا زميلة ... ، إلى غير هذا من الكلمات الصالحة للنداء . والتي يترك اختيارها لذوق المتكلم ، وبراعته في حسن الاختيار الملائم للمقام ، كما اختار العرب قديماً ، ويختار المتعلمون اليوم . . .

وبما اختاره العرب أحياناً كلمة : « هَنُ » لنداء المذكر المجهول ، و « هِنَةٌ » ( بسكون النون ) للمؤنثة المجهولة ، نقول : يا هَنُ ، لا تستشعر الوحشة في بلدنا ، فالغريب بيننا قريب — يا هِنَةٌ ماذا تبتغين ؟ . . . ويقولون في الثانية : يا هَنَانِ . . . ، ويا هِنْتَانِ ... وفي جمعى السلامة : يا هَنُونُ<sup>(١)</sup> يا هَنَاتُ .

وربما ختموا هذه الكلمات عند نداءها بالأحرف الزائدة التي قد تختص بها في الندبة<sup>(٢)</sup> ؛ فيقولون في الإفراد : يا هَنَاهُ ، ويا هِنْتَاهُ ، وفي الثانية : يا هَنَانِيهِ ويا هِنْتَانِيهِ ، وفي الجمع : يا هَنُونَاهُ ، ويا هَنَاتُوهُ ؛ بسكون الهاء الأخيرة في كل ذلك عند الوقف ، وحذفها وصلًا . وقد ثبتت وصلًا في الشعر أو غيره ، فتتحرك بالضم أو بالكسر .

ولا كانت كلمة « هن » و « هنة » متعددة المعاني اللغوية ، ومن معانيها ما هو محمود وما هو مذموم — كان الأنسب اليوم أن تختار سواها عند نداء المجهول الاسم ، وأن نهجرها بصورها وفروعها المختلفة .

(١) يجمعونه جمع مذكر ، مع أن شرط جمع المذكر لا تنطبق عليه .

(٢) سمي : بأبها في ص ٦٧ .

## المسألة ١٣٣ :

### الاستغاثة

إذا وقع إنسان في شدة لا يستطيع - وحده - التغلب عليها ، أو توقعَ مكروها لا يقدر على دفعه - فقد ينادى غيره لينقذه مما وقع فيه ، أو ليدفع عنه المكروه الذي يتوقعه ... من ذلك مناداة الفريق حين يشرف على الموت ؛ فيصرخ : « يا لکناس للفريق » . ومناداة الحارس زملاءه حين يرى جمعاً من الأعداء مقبلاً ؛ فيرفع صوته : « يا لکحراس للأعداء » . فهذه المناداة لطلب العون والمساعدة هي التي تسمى : « الاستغاثة » ؛ ويقال في تعريفها إنها :

نداء من يُخَلِّص من شدة واقعة ، أو يُعين على دفعها قبل وقوعها .

وأسلوب الاستغاثة على الوجه السالف - أحد أساليب النداء . ولا يتحقق الغرض منه إلا بتحقيق أركانه الثلاثة الأساسية ؛ وهي : حرف النداء « يا » ، وبعده - في الأغلب - : « المستغاث به » ؛ وهو الذي يُطلَبُ منه العون والمساعدة . . . . ، ويسمى أيضاً : « المستغاث »<sup>(١)</sup> ، وهذا الاسم أكثر شيوعاً هنا . ثم : « المستغاث له » وهو الذي يُطلَبُ بسببه العون ؛ إما لنصرته وتأييده ، وإما للتغلب عليه ، كالمثاليين السالفين ، فهو الدافع للاستغاثة ؛ لمعاونته ، أو لمقاومته . من هذه الأركان الثلاثة مجتمعة ، يتألف الأسلوب الخاص بالاستغاثة الاصطلاحية<sup>(٢)</sup> ، مع مراعاة الأحكام الخاصة بكل ركن منها . وتتركز هذه الأحكام فيما يأتي :

١- ما يختص بحرف النداء :

يتعين أن يكون : « يا » دون غيره من أخواته ، وأن يكون مذكوراً دائماً ؛ نحو : يا لتأحرار للمستضعفين . . .

(١) يقال : استغاث الصبي بوالده ، أو استغاث الصبي بوالده ؛ فالفاعل يتعدى بنفسه تارة - وهذا هو الأكثر - . وبالباء تارة أخرى ، وهذا صحيح أيضاً . فالولد مُستغاث أو : مستغاث به .

(٢) هناك أساليب غير اصطلاحية ، كأن يقول الخائف مثلاً : إني أستغيث بك يا ولدي - أدركني يا صديق وغاصني - أيها التبيل ادفع هي السوء الذي ينتظرن .



يا لَقَوِي ، ويا لَأَمثال قَوِي لَأَناس عَتَوْهُمْ فِي أَرْدِيادٍ<sup>(١)</sup>  
وإذا لم تذكر «يا» مع المخطوف صحّ ذكر لام الجر معه وحذفها ؛ نحو :  
يا للطبيب والمُسْتَرَضِّ للجريح ، أو : للمريض . . .

٢ - جميع أنواع المنادى المستغاث ، المجرور بهذه اللام الأصلية ، المسبوق بالحرف :  
«يا» - معرّب<sup>(٢)</sup> منصوب ؛ فهو مجرور لفظاً ، منصوب محلاً . حتّى المفرد العلم  
والنكرة المقصودة ، فكأنهما يعتبران<sup>(٣)</sup> - بسبب هذه اللام - من قسم المنادى  
المضاف ، الواجب النصب ، فكل منهما مجرور اللفظ ، منصوب المحل ،  
( كغيره من بقية أنواع المنادى المستغاث ، المسبوق بالحرف «يا» والمجرور  
باللام لأصلية ) . لهذا يقال في إعراب المستغاث في الأمثلة السابقة (وهي : يا للطبيب . . .  
يا للرجال . . . وأشباهاها ) - اللام حرف جرّ أصل ، والطبيب . . . أو الرجال . . .  
منادى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التي جلبها حرف الجرّ .  
والجار والمجرور متعلقان «يا» ؛ لأنها نائبة عن الفعل «أدعو» أو ما بمنعاه ،  
كما عرفنا<sup>(٤)</sup> .

وإذا جاء لهذا المنادى تابع فإنه يجوز فيه الجر ، مراعاة لفظ المنادى ،  
والنصب مراعاة لمحلّه ، وهذا هو الرأى الأنسب الذي يحسن الأخذ به كما سبق<sup>(٥)</sup> .  
تقول : يا للطبيب الرحيم . . . يا للرجال الشجعان ، بجر كلمتي : الرحيم  
والشجعان ، أو نصبهما .

ولا يعتبر المنادى المستغاث معرباً منصوباً إلا بشرط أن يكون معرباً في  
أصله ، وأن تكون لام الجر مذكورة وقبلها : «يا» . أما إن كان المستغاث مبنيّاً في  
أصله ؛ نحو : يا لهذا اللصائح . . . فالواجب إبقاؤه على حاله بنائه الأصلي ويكون في

(١) يقول ابن مالك في هذا :

وافتَحْ مَعَ الْمُعْطُوفِ إِنْ كَرَّرْتَ «يا» وَفِي سَوَى ذَلِكَ بِالْكَسْرِ أَثْبِتَا

إذا تكررت «يا» بأن ذكرت مع المخطوف وجب فتح لام الجر الداخلة عليه . وفي غير هذه  
الصورة يجب كسر اللام معه . وهذا يشمل ألا تذكر «يا» مع المخطوف ، كما يشمل اللام الداخلة على  
المستغاث له إن كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً هوياً المتكلم . ولم يتعرض لوجوب فتح اللام مع الضمائر  
الأخرى . كما ستعرف

(٢) بالشرطين المذكورين به . (٣) كما سبق في ص ٩ ، ٢٠ .

(٤) في ص ٦ ، ٧ . (٥) في ص ٣١ ، ٣٢ . . .

محل نصب<sup>(١)</sup>. فكلمة: « هذا » في المثال السالف منادى ، مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره سكون البناء الأصلي في محل نصب .

وأما إن كانت اللام مخلوطة فينجوز أن تجيء ألف في آخر المستغاث ، عوضاً عنها ، فيبقى المنادى دالاً على الاستغاثه كما كان ( مع وجود قيرينه ) ولكنه لا يعتبر في هذه الصورة ملحقاً بالمنادى المضاف ، بالرغم من وجود الألف التي هي عوض عن اللام ، وإنما هو مبنى على الضم المقدر في<sup>(٢)</sup> ، محل نصب ؛ لأن اعتباره ملحقاً بالمضاف واجب النصب متوقف على وجود اللام نفسها ، لا وجود عوض عنها بعد حذفها<sup>(٣)</sup> . ولا يصح الجمع بين اللام والألف . ومن الأمثلة : يا عالمًا للجاهل . وقول الشاعر :

يا يَرْبِدَا لآملٍ نَيْلٌ حَيْرٌ      وَغِنَى بَعْدَ فِاقَةٍ وَهَوَانٍ

( ١ ) الرأى الأقوى - بين آراء متعددة - أن المستغاث المجرور باللام الأصلية ، المعرب قبل النداء - معرب مجرور باللام في محل نصب . وأن حرف الجر أصل ، وهو مع مجروره متعلقان بحرف النداء « يا » ؛ لثباته من الفعل : أدعو ، أو ما يشبهه - كما عرفنا أول الباب -

لكن كيف يكون مربياً مع أن له محلاً ؟ والإعراب المحل لا يكون المعرب الأصل في الصحيح - ؟ وإذا كان له محل فاحمله ؟ أهو الجر باللام ، أم النصب بالنداء ؟ إذ لا يمكن أن يكون له محلان . ولا يفيد في إزالة الاعتراض اعتبار اللام حرف جر زائد لاحتياج مع مجروره إلى تعلق ؛ وبخاصة حين يكون المستغاث المجرور باللام مبنياً في أصله قبل النداء ؛ ( مثل : يا لهذا الصائغ - أو : يا لكه للداعي ... ) إذ المنادى هنا مبنى أصالة قبل النداء ؛ فيثبت أن يقال في إعرابه إنه مبنى على ضم مقدر ، منع من ظهوره علامة البناء الأصلي ، وأنه في محل كذا ؟ فاحمله هنا ؟ أهو الجر ، أم النصب ؟ ولا يمكن أن يكون له محلان . وإذا تخيرنا أحدهما هنا وهناك فاجبه الترجيح ؟ . . . . .

وبالرغم من هذا ، لا مفر من الأخذ بأحد الرأيين : ١ - إما الرأى السجح الذي يعرب المستغاث المجرور باللام الأصلية الذي ليس مبنياً قبل النداء - منادى مجرور باللام في محل نصب - مع أنه معرب - وأن المبنى أصالة مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون البناء الأصلي أو حركة البناء الأصلي - في محل نصب . ولا يحتاج هذا الرأى بشرطيه من ضعف ؛ بسبب مخالفته بعض قواعدهم العامة . ولكنه أهون مخالفة من غيره . ب - وإما الرأى الذي يعتبر اللام حرف جر زائد ، وما بعدها مجرور فقط ، له محل عربي آخر ، وهما لا يتصلقان . فالمستغاث المرب أصالة مجرور بها في محل نصب ، وهي مبنية على الفتح لإعراع المستغاث المحطوف الذي لم يسبقه « يا » فتبقى على الكسر . والمستغاث المبنى أصالة - أي قبل النداء - ( مثل : إهدا ) . يكون مجروراً بكسرة مقدرة منع من ظهورها علامة البناء الأصلي - في محل نصب فزيادة « اللام » - لا أصلها - هي التي تجعل المنادى إعراباً لفظياً ، وآخر محلياً . أما أصلها فتقتضى اللفظي وجوده . ( ٢ ) بسبب الفتحة الطارئة لمناسبة الألف . ( ٣ ) يقول ابن مالك :

وَلَا مَ مَا اسْتَعِثَّ عَاقَبَتْ أَلِفٌ وَمَثَلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ  
( أي : عاقبتها ألف ، بمعنى : جاءت عقبها ، وحلت في مكانها بعد حذفها ) وبين هذا التصاق موضعين هما ما استعِثَّ به ( أي : المستغاث ) والاسم المتعجب منه في أسلوب التعجب الآتي ص : ٦٥

ف عند إعراب المنادى في المثالين المذكورين : (عالمًا . . . يزيدًا . . .)  
يقال : منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة التي جاءت  
للمناسبة الألف ، - في محل نصب<sup>(١)</sup> . ويجوز في توابعه - على الرأي الأصح -  
إما الرفع بالخاطر في توابع المنادى المبني على الضم<sup>(٢)</sup> ، مراعاة للفظه ، وإما النصب  
مراعاة لمحله . ولا يصح مراعاة الفتحة الطارئة المناسبة الألف<sup>(٣)</sup> .

وإذا وقف على المستغاث المختوم بالألف فالأحسن مجيء هاء السكت  
الساکنة . . . ؛ نحو يا عالمًا . . . وتحذف عند الوصل .

وإن كانت لام الجر محذوفة بغير تعريض كان حكم المستغاث حكم غيره  
من أنواع المنادى التي ليست للاستغاثة ، كقول الشاعر :

ألا يا قومٌ للعجب العجيب وللفحلات تعرضُ للأريب  
فيصح في كلمة : « قومٌ » أن تكون منادى منصوباً ؛ لإضافته إلى ياء  
المتكلم المحذوفة وبقيت الكسرة المناسبة لها دليلاً عليها . ويصح أن تكون مبنية على  
الضم ( باعتبارها نكرة مقصودة ) في محل نصب . ولا بد من قرينة تدل على أن  
التداء للاستغاثة .

(٣) كل ما يصلح أن يكون منادى يصلح أن يكون مستغاثاً ؛ غير أنه يجوز  
- هنا - الجمع بين « يا » و « أل » التي في صدر المستغاث ، بشرط أن يكون  
مجروراً باللام المذكورة ؛ لفصل بينهما ؛ كما في الأمثلة المتقدمة ( وقد مرّت  
الإشارة<sup>(٤)</sup> لهذا ) .

(٤) من الجائز - مع قلته - حذف المستغاث ، ووقوع المستغاث له بعد  
« يا » . وذلك في موضعين :

(١) فإن كان المستغاث مثنى أو جمع مذكر سالماً وحلفت لأيهما فإنها يبنيان على مايرتبان به  
من ألف أو واو . ويصح مجيء الألف بعد لونهما لتعويض فيقال : يا محمودانا - ويا محمودنا . وإذا كان  
المستغاث المجرور باللام مضافاً ؛ مثل : يا أعوان محمد لسمود - جاز حذف اللام من المضاف  
وزيادة الألف في آخر المضاف إليه ؛ عوضاً عنها ؛ فيقال : يا أعوان محمداه ، فالمضاف منادى  
منصوب مباشرة ، والمضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف ،  
( وهي فتحة طارئة لا تلاحظ في التوابع ولا غيرها ) وإلغاء السكت .

(٢) سبق بيان أحكامها في ص ٣١ (٢) راجع هامش ص ٣١ ، ٣٤

(٤) ص ٢٨

أحدهما : أسلوب مسموع يلتزم فيه الحلف - على الرأى الصحيح - وهو : « يالى » فى كلّ مواقفه يكون المستغاث به محذوفاً ، والمذكور هو المستغاث له ؛ نحو : عرفت الأحقق فاكثرت بحمقه ؛ فيالى . وصاحب العاقل ، فأمنت أذاه ؛ فيالى ؛ ما أنفع العقل الرجيع . والأصل : - مثلاً - يالللأنصار لى ، ويا للناخوان لى .

ثانيهما : كل أسلوب يكون اللبس مأموناً فيه عند الحذف كقول الشاعر :  
يَا . . . لَأَناسٍ أَبَوًا إِلَّا مُشَابِرَةً عَلَى التَّوَعُّلِ فِي بَغْيٍ وَعُدْوَانٍ  
والأصل : - مثلاً - يا لَأَنصاري لَأَناسٍ أَبَوًا . . . ذُو الْأَناسِ هُم  
المستغاث لهم . ولا لبس فى هذا ؛ لأن ضبط اللام بالكسر - نطقاً وكتابة - يمنعه ، وإذا لم تضبط فالمنى يمنعه أيضاً ؛ إذ لا يعقل أن يكون الأناسُ مستغاثاً بهم ، مع اتهامهم بالتوغل الدائب فى البغى والعدوان ؛ فَمَنْ شَأْنُهُمْ هذا التوغل لا يستغيث بهم أحد .

• • •

١- ما يختص بالمستغاث له :

( ١ ) يجب تأخيرهُ عن المستغاث .

( ٢ ) ويجب جره بلام أصلية مكسورة دائماً . وهما متعلقان بيا - كالأمثلة السابقة - إلا فى حالة واحدة ؛ هى : أن يكون المستغاث له ضميراً لغير ياء المتكلم فتفتح لام الجر ؛ نحو : يا لناصيح لنا ، ويا للمخلص لكم ... بخلاف : يا لكراندلى ؛ لأن الضمير ياء المتكلم .

( ٣ ) يجوز حذفه إن كان معلوماً واللبس مأموناً ؛ كقول الشاعر :

فهلْ من خالِدٍ إمّا <sup>(١)</sup> هلكنا وهلْ بالموت يا لئناس عارٌ

والأصل : يا لئناس للشّامتين ، أو نحو ذلك . وقول الآخر :

يا الْقَوْمِي... مَنْ لِلْعَلَا وَالْمَسَاعِي؟ يا الْقَوْمِي... مَنْ لِلنَّدَى وَالسَّمَاح؟

( ٤ ) يجوز - عند قيام قرينة - الاستغناء عن هذه اللام ، والإتيان بكلمة :

مين <sup>(٢)</sup> عوضاً عنها ؛ بشرط أن يكون المستغاث له مستتصراً عليه ، ( أى :

( ١ ) هى : « إن » المدغمة فى : « ما » الزائدة .

( ٢ ) يصح وقوع « من » التعليلية بـ « يالى » بشرط أن يكون ما بعدها غير مستغاث به .

أن يكون التقصد من الاستغاثۃ التغلب عليه ، وإضعاف أمره . . . ) نحو :  
يا للأحرار من الخادعين المنافقين ، وقول الشاعر :  
يَا لِكِرْجَالِ ذَوِي الْأَسْبَابِ مِنْ نَقَرٍ لَا يَبْسُرُ السَّقَمُ الْمُرْدِيَّ (١) لِمِ دِينَا  
فإن لم يكن مستصراً عليه بأن كان مستصراً له لم يصح مجيء « مِنْ »  
وتعينت اللام .

• • •

بقيت بعض أحكام عامة أهمها :  
( ١ ) جواز وقوع المستغاث به والمستغاث له ضميرين ، نحو : يالك لى ؛  
يقولها من يستغيث المخاطب لنفسه .  
( ٢ ) جواز أن يكون المستغاث هو المستغاث له فى المعنى ؛ كقولك فى النصيح  
الرفيق لمن يهمل ، واسمه على \* — مثلاً — : يالْعَلِيَّ ، لِعَلَّى ، تريد أدعوك  
لتنصف نفسك من نفسك .  
( ٣ ) إذا وقع بعد « يا » اسم مجرور باللام ، لا يُنادى إلا مجازاً ، — لأنه  
لا يعقل — وليس بعده ما يصلح أن يكون مستغاثاً به ، جاز فتح اللام وكسرها ،  
نحو : يا لِعَجَب — يا لِمَرُوءة — يا لِكِرَارَةٍ . . . فالفتح على اعتبار الاسم  
مستغاثاً به ، مجازاً ، لتشبيهه بمن يستغاث به حقيقة ، أى : يا عجب ،  
أو : يامرؤة . . . أو : ياكارثة . . . احضر ، أو : احضرى ، فهذا وقتك . والكسر على اعتبار  
الاسم مستغاثاً له . والمستغاث محذوف . فكأنك دعوت غيره تنبيه على هذا الشيء  
والأصل — مثلاً — يا لِقَوَى لِعَجَب (٢) ، أو : لِمَرُوءة ، أو لِكِرَارَةٍ . . .  
أما فى مثل : « يالك » — لخطاب العقل وغيره — فاللام واجبة الفتح (٣) ولكن  
الكاف تصلح أن تكون مستغاثاً أو مستغاثاً له على الاعتبارين السالفين .

( ١ ) المهلك .

( ٢ ) وكل هذين الاعتبارين يجوز فتح اللام وكسرها فى النداء المقصود منه التعجب وهو الموضوع  
الآن بعد هذا مباشرة .

( ٣ ) لجوب فتحها دائماً إذا دخلت على ضمير لغير التكلم ، سواء أكان ما بعدها مستغاثاً أم  
غير مستغاث .



## النداء المقصود به التَّعَجُّبُ :

أُسلوبه :

راقبَ أحدَ الشعراءِ البدرَ في ليلةٍ صافيةٍ ، فبهره جماله ، وتماّم استدارته .  
ولُطِنَتْ حركته . . . فأعلن إعجابه وإكباره بقصيدةٍ مطلعها :

يا للكبُورِ ، ويا للْحُسْنِ ، قلسكبا منى الفؤاد ؛ فأسمى أمره عَجَبًا  
وراقب آخرَ الشمسِ ساعةَ غروبها ، وما يتابها من صُفْرةٍ ، وتغير ،  
واختفاء ، فامتألتَ نفسه بفيضٍ من الخواطرِ سجله في قصيدةٍ منها :

يا للكَرُوبِ ، وما به من عِبرةٍ للمستهام ، وعِبرةٍ للرّاءِى  
أو ليس زرعاً للنهار ، وصِرةً للشمسِ بين جنازةِ الأضواءِ ؟ . . .  
وتكتشف يوم من أيام الربيعِ الباسمةِ عن صباحٍ عاصفٍ ، متجهّمٍ ، قارسٍ ؛  
فقال أحدُ الشعراءِ أرجوزةً مطلعها :

يا لَصَبَاحِ اغْبِرِ الأديمِ قد طَمَعَنَ الربيعُ في الصميمِ  
فهذه الأساليبُ : ( يا للبلورِ - يا للْحُسْنِ - يا للكَرُوبِ - يا لَصَبَاحِ . .  
وأشباهها ) قد تُوهِمُ في مظهرها اللفظي وهيتها الشكلية أنها أساليب استغاثة ؛  
لاشتمالها على حرفِ النداء : « يا » ، وعلى منادى مجرورٍ باللام المفتوحة . ولكنها  
في حقيقتها ليست باستغاثة ؛ لخلوها - في الغالب - من المستغاث الذى يوجه له  
النداء حقيقة ، لا مجازاً ، وما يصلح أن يكون مستغاثاً حقيقياً ، ولأنّ المتكلم  
لا يطلب التخلص من شدة ، ولا دفع مكروه . وإنما هى أساليب نداء ؛ أريد بها  
التعجب من ذات شيء ، أو كثرته ، أو شدته ، أو أمر غريب فيه ، فهى نداء خرج  
عن معناه إلى هذا الغرض ، وجاءت صورته الشكلية على صورة الاستغاثة ، دون  
أن يكون منها فى المعنى والمراد .

وقد ينادى العَجَبُ نفسه - مجازاً - للمبالغة فى التَّعَجُّبِ ؛ فيقال : يا عجبُ -  
يا للتعجب - يا عجباً للعاق - .

حكمه :

يجوز أن يشتمل المنادى المقصود به التعجب ، على لام الجر ، كما يجوز أن

يخلو منها؛ فنجىء الألف في آخره عوضاً<sup>(١)</sup> عنها؛ فيقال عند القرينة<sup>(٢)</sup> «يا عجب... يا بدوراً... يا حُسناً... يا عجباً، ولا يجوز اجتماعهما. ويجوز عند الوقف على المخنوم بالألف مجيء هاء السكت الساكنة؛ نحو: يا بدوراه. يا حسناً...»

٢ - يجوز في المنادى المقصود منه التعجب فتح اللام الداخلة عليه وكسرها، على الاعتبارين اللذين سبق لإيضاحهما في الحكم الثالث من الأحكام العامة التي وردت في آخر الاستغاثة<sup>(٣)</sup>.

٣ - جميع الأحكام النحوية الأخرى التي ثبتت للمنادى المستغاث - ومنها: الإعراب والبنية، ووجود الحرف: «يا» دون غيره - ثبتت للمنادى المتعجب منه، برغم اختلافهما غرضاً ودلالة.

أما الباعث إلى التعجب بأسلوب النداء فأحد أمرين؛ أن يرى المرء شيئاً عظيماً يتميز بذاته، أو بكثرته، أو شدته، أو غرابته... فينادى جنسه؛ إعلاناً بإعجابه، وإذاعة به، كالأمثلة السالفة. أو: ينادى من له صلة وثيقة به، وتخصيص فيه، ويمكن منه؛ حمداً له؛ وتقديراً؛ أو: طلباً لكشف السر فيه، ومواطن العجب؛ كأن يسمع عن غزو الفضاء، واختراق الغلاف الجوي، والدوران حول الأرض في دقائق، وإرسال راية إلى سطح القمر... - فيقول:

يا لكلماء، أو: يا لسباعرة. وكقول شوقي: (في قيصر الرومان الذي فتنته كليباً بآلة وقضت على ملكه وعليه...):

ضَيَّعْتُ قَيْصَرَ الْبَرِيَّةِ أَنَّى يَا لَرَبِّ عَمَّا تَجُرُّ النِّسَاءَ...

هذا، والتعجب هنا - كما سبق في بابه - ليس مقصوراً على الأمر الحميد أو المحبوب، فقد يكون فيهما وفي النعم أو البغيض.

(١) وإلى هذا أشار ابن مالك في النصف الثاني من البيت الذي سبق في ص ٦١، ونصه:

وَلَا مَآ اسْتَحْيَيْتَ عَاقِبَتُ أَلِفٌ وَمِثْلُهُ اسْمٌ ذُو تَعَجُّبٍ أَلِفٌ

(٢) لا بد أن تكون القرينة دالة على التعجب، وعلى أن الألف التي في آخر المنادى هي العرض وحده وليست منقلبة عن ياء المتكلم، أو غيرها.

(٣) ص ٦٤.

## المسألة ١٣٥ :

## النَّدْبَةُ

يُتَضَمُّعُ مَعْنَاهَا مِمَّا يَأْتِي :

(١) قيل لأعرابي : « مات عثمانُ بنُ عفان . . . » فصرخ : واعمره ،  
واعثمانُ . أثابك الله وأرضاك ، فلقد كنت عامر القلب بالإيمان ، شديد الحرص  
على دينك ، باراً بالفقراء ، مُقْنَعاً بالحياة . . .

(٢) وقيل لعمر : أصابنا جَدَبٌ شديد . . . فصاح : واعمره ، واعمره .

(٣) وقيل لفتى يتأوه : ما بك ؟ فأمسك رأسه ، وقال : ورأسى .

وقيل لآخر : مالك تضع يلك على كيكك ؟ فردد قول الشاعر :

فواكيداً من حبٍّ من لا يحبني ومن عبرات ما لمن فناء

(٤) وسئل غنى افتقر : أين أعوانك وخدامك والمحيطون بك ؟ فقال في

أسف وحرارة : واققره .

ففي الأمثلة السابقة أساليب نوع من النداء يُسمى : النَّدْبَةُ ؛ ومنه : واعثمان -  
واعمره - ورأسى - واكبد - واققره . . . ويقولون في تعريفها : ( إنها  
نداء موجّه للمتوجّع عليه ، أو للمتوجّع منه ) . ويريدون بالمتضجع عليه : من  
أصابتهُ المنية ، فحملت الناس على إظهار الحزن ، وقلة الصبر ، سواء أكانت  
الفجعة حقيقية كالتى في المثال الأول : « واعثمان » ، أم حُكْمِيَّة كالتى في  
المثال الثانى : « واعمره » فإن عُمَرَحِينَ قال ذلك كان حياً ، ولكنه بمنزلة  
مَنْ أصابه الموت .

ويريدون بالمتوجّع منه : الموضِع الذى يستقر فيه الألم ، وينزل به ؛ كالمثال  
الثالث : ورأسى - واكبد ، أو : السبب الذى أدّى للألم وأحدثه ؛ كالمثال  
الرابع : واققره .

وللنادى في هذه الأساليب - وأشباهاها - يسمى : المنسوب ؛ فهو المتضجع  
عليه ، أو المتوجّع منه .

والغرض من النَّدْبَةُ الإعلام بعظمة المنسوب ، وإظهار أهميته ، أو شدته .

ومن المنسوب وحرف النداء يتألف أسلوب التندبة الاصطلاحية<sup>(١)</sup> فهما ركناه .  
ولكل منهما أحكامه التي تتلخص فيما يأتي :

#### ١- حرف النداء :

(١) لا يستخدم في التندبة إلا أحد حرفين من أحرف النداء :

أحدهما : أصيل ، وهو : « وا » ؛ لأنه مختص بالتندبة ، لا يدخل على غير المنسوب ؛ كالذي في الأمثلة السابقة .

والآخر غير أصيل ؛ وهو : « يا » لأنه غير مختص بالتندبة ، وإنما يدخل على المنادى المنسوب وعلى سواه . واستعمال « يا » قليل ، وهو - على قلته - جائز ؛ بشرط أمن اللبس ؛ بوجود القرينة الدالة على أن الأسلوب للتندبة ، لا نوع آخر من أساليب النداء .

ومن الأمثلة ما جاء في خطبة أحد الأدباء يرى زعيماً<sup>(٢)</sup> وطنياً فوق قبره :  
« لقد أفتيت عمرك في الجهاد ، واستترفت مالك - وما أكثره - في طلب الحرية ، واسترجاع الحق المقصوب ، والاستقلال المسلوب ، حتى ذاب جسمك وانطفأ مصباح حياتك ؛ فأه آه يا محمداه . . . »

فلا مجال للالتباس هنا ؛ لأن المقام مقام رثاء ، والمنادى الذي دخلت عليه « يا » ميت . . .

(٢) ولا بد في أسلوب التندبة من أن يذكّر أحد هذين الحرفين ؛ فلا يصح حذفه ، ولا الاستغناء عنه بعوض أو بغير عوض . . .

ب- المنادى ، وهو المنسوب<sup>(٣)</sup> هنا :

(١) كل اسم يصلح أن يكون مندوباً ، إلا نوعين من الأسماء :

(١) تعريف التندبة وأسلوبها الاصطلاحى ، هو ما ورد هنا . وهناك أساليب غير اصطلاحية لا شأن لها بالضوابط والأحكام الآتية كأن يقال : ما أشد القبيحة في فلان ، أو فقدنا فلاناً ، أو كانت المصيبة فيه فوق الاحتمال . . . أو . . .

(٢) هو محمد فريد رئيس الحزب الوطنى المصرى المتوفى سنة ١٩١٩ في منفاه ببرلين .

(٣) يقول بعض النحاة : إن المنسوب ليس منادى حقيقة ؛ وإنما هو على صورة المنادى . وحجته : أنك لا تريد منه أن يجيبك ، ويقبل عليك ، وأنت متعزى النداء . « يا غلامك » ، ونحوه ما يكون فيه المنادى مضافاً إلى مخاطب ؛ لأن خطاب المضاف المنادى يناقض في مدلوله المراد من المضاف إليه ، فلا يجمع بين خطابين في جملة واحدة ( كما سبق في هامش ص ٣ و ٤ ) مع أن هذا واقع في أسلوب التندبة مثل : واغلامك . وقال آخرون إنه منادى . وتصدى آخرون للتوفيق بين الرأيين بما صرح به الرضى من أنه منادى مجازاً لا حقيقة ، فإذا قلت في التندبة : « وا محمداه » فكأنك تقول له : أقبل ؛ فإنى مشتاق إليك - مثلاً - وإذا قلت : و « احزنه » ؛ فكأنك تقول : احضر حتى يعرك الناس فيعترفون بك . ورأى الرضى هو الجدير بالأخذ به ؛ والاقتصار عليه .

أحدهما : التكرات العامة ؛ ( وهى الباقية على أصلها من الإيهام والشيوع ، مثل : رجل - فتاة - عالم - طيبة .. ) وهذه التكرات العامة لا تصلح أن تكون مندوباً إذا كان متوجعاً عليه ، أما إن كان متوجعاً منه فتصلح ، نحو : وامصيته ؛ فى مصيبة غير معينة .

والآخر : بعض المعارف <sup>(١)</sup> . وينحصر فى اسم الإشارة الخالى من علاقته خطاب فى آخره ، وفى الضمير ، وفى الموصولات المبدوءة بـ «أى» وفى «أى» الموصولة ، وفى «أى» التى تكون منادى . فلا يصلح شئ من هذه المعارف لأن يكون مندوباً ؛ فلا يقال - مثلاً : - وأهذا - وأنت ، ولا : وأإياك - والذى ابتكر دواء شافياً - وأأيهم مخترع - وأأيها الرجاله . أما الموصولات المجردة من «أل» فبرى فريق صلاحها للتدبة بشرط أن تكون صلتها شائعة الارتباط بالموصول ، معروفة بذلك بين المتخاطبين ؛ نحو : وأ من بنى هـرم مصر <sup>(٢)</sup> - وأ من أنشأ مدينة القاهرة <sup>(٣)</sup> ، لأن هذا يمتزلة قولك : وأ «خوفو» - وأ ميعز ؛ بل أقوى ، لما فيه من الإشادة بالمندوب ؛ يذكر شئ هام ينسب له . ويرى آخرون المنع ؛ بحجة أن شيوع الصلة ، وإدراك المراد منها ، عسير فى أغلب الأحيان . وربما شاعت عند قوم وتخفيت على غيرهم . والأخذ بالرأى الأول أنسب . واسم الموصول : «مَنْ» فى المثاليين السالفين مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى - فى محل نصب . وهذا على اعتبار اسم الموصول - فى الرأى الأصح - من قسم المنادى المفرد . فإن جعل من قسم الشبيه بالمضاف - كما يرى بعض النحاة - فهو منصوب بفتحة مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى . وأثر كل رأى يظهر فى توابعه ، فهى إما توابع منادى مبنى على الضم ، لما أحكامها التى سبقت <sup>(٤)</sup> وإما توابع منادى منصوب ؛ فتنصب على الوجه المشروح هناك ، ومثل هذا يقال فى بقية الموصولات المبنية قبل النداء . فليس بين المعارف كلها ما يصلح للتدبة إلا العلم ، وإلا المضاف لمعرفة

(١) وحجتهم أنه لا يغلو من إيهام كاسبق فى أبوابه . والمندوب لا بد أن يكون معيناً لا إيهام فيه ، ليتحقق الفرض من التدبة ، وسيأتى .

(٢) يأتى الحرم الأكبر ببيضة القاهرة هو فرعون مصرى قديم ، اسمه : «خوفو» .

(٣) هو : الخز لدنن إله الفاطمى ، أنشأها حول ٣٦٠ هـ .

(٤) فى ص ٣٠ .

يكتسب منها التعريف وإلا الموصول المجرد من « أَل » عند بعض النحاة ، بشرط اشتهار الصلة بين المتخاطبين . وإلا بعض المقرن « بَال » مما يصلح للتداء .  
 (٢) حكم المتنوب من ناحيتي الإعراب والبناء حكم غيره من أنواع المنادى فيجب بناؤه على الضم إن كان علماً مفرداً ، أو نكرة مقصودة . نحو :  
 وأعمرُ - وأعيانُ ، وأرأسُ - واكبدُ . . . وأشباهها مما عرضناه في الأمثلة الأولى وما لم نعرضه .

ويجب نصبه إن كان مضافاً أو شبيها بالمضاف<sup>(١)</sup> ؛ فنال المضاف قول الشاعر في قصيدة يرثي بها الأستاذ محمد عبده :  
 وانحادمَ الدينَ والقصحى وأهلهمَا وحارسَ « الفقه » من زيف وبتان  
 ومثال الشبيه به ما قيل في رثاء الإمام علي :  
 وإماماً خاض أرجاء الوغسى بصرعُ الشركَ بسيف لا يُفكَلُ  
 أما النكرة غير المقصودة فلا تصلح متنوبة ؛ إذا كانت للمتجمع عايمه - كما سبق<sup>(٢)</sup> - فلا يقال : « وأرجلَاه » لغير معين .  
 وإذا اضطر شاعر لتكوين المتنوب المفرد جاز رفعه ونصبه كالمنادى . . . . (٣)  
 (٣) الذلب في المتنوب أن يتعم - جوازاً - بألف زائدة تصل بآخره حقيقة ؛ نحو : وأعمَّره ، أو حكماً ؛ كالتى تزداد في آخر المضاف إليه لغير باء التكلم<sup>(٤)</sup> إن كان المتنوب مضافاً ؛ نحو : وأعيد الملكاه

(١) سبق إيضاح شامل المفرد العلم والنكرة المقصودة ، والمضاف وشبيهه . في أول باب المنادى ص ٧ ، ١٩ ، ٢٤ .

(٢) في ص ٦٩ .

(٣) يقول ابن مالك في بيان ماسبق من أن حكم المتنوب هو حكم المنادى المحض ، وبيان ما لا يتنوب ، وأن الموصول يتنوب بما اشتهر به :

ما لِلْمَنَادَى اجْعَلْ لِمَتَنُوبٍ . وَمَا نُكَّرَ لَمْ يُتَدَبْ ، وَلَا مَا أُبْهِمَا  
 وَيَتَدَبُ الْمَوْصُولُ بِالَّذِي اشْتَهَرَ كَثِيرُ زَمَزَمَ ؛ يَلِي : وَأَمَّنْ حَفَرُ  
 (يل وأمن حفر ، أى يقع بعد قولك : وأمن حفر بهر نيزم) .

يريد : أن الموصول يصح أن يكون متنوباً بسبب اشتغاره بصلته . وضرب لهذا مثلاً هو : وأمن حفر بهر نيزم . والذى حفرها هو عبد المطلبه وشاع بين الناس هذا ، فكأنك قلت : وأعيد المطلب .

(٤) لأن المتنوب المضاف إلياء له حكم مستقل (سبحي) في ص ٧٥ . ومن اتصالها سكناً

والفرض من زيادة الألف مدّة الصوت ليكون أقوى بنبراته على إعلان ما في النفس .

وزيادتها ليست واجبة ، وإنما هي غالبية — كما قلنا — لكنها إن زيدت وجب لها أمران . فأما أحدهما : فحذف التنوين إن وجد قبل مجيئها في آخر المندوب المبني ، أو في آخر المضاف إليه ونحوه ؛ فمثال حذفه من المبني ندبة العلم المحكي حكاية إسناد<sup>(١)</sup> ؛ نحو : وأزادَ محموداً ؛ فيمن اسمه : زاد محمودٌ . ومثال المضاف إليه : وإحارس بيتاه . في ندبة : « حارس بيت » .

وأما الآخر : فإن يتحرك ما قبلها بالفتحة — بشرط أمن اللبس — إن كان غير مفتوح ، لأن الفتحة هي التي تناسبها ؛ كالأمثلة السالفة . فإن أوقعت الفتحة في لبس وجب تركها ، وإبقاء الحركة الموجودة على حالها مع زيادة حرف بعدها يناسبها : فتبقى الكسرة وتجيء بعدها ياء ، وتبقى الضمة وتجيء بعدها واو ؛ ففي مثل : وكتابتك — بكسر الكاف — نقول : وكتابتكي ، ولا يصح مجيء الألف ؛ فلا يقال : وكتابتكا ؛ إذ لا يتبين مع الألف حال المضاف إليه ؛ وهو خطاط المذكور أم لمؤنث ؟

وفي مثل : وكتابتهم ، يقال : وكتابتهموه ، ولا يصح وكتابتهماء ، بزيادة الألف ، إذ لا يتضح معها نوع الضمير ؛ أهو لثنى أم لجمع ؟

زيادتها في آخر بعض التوابع وزيادتها في صلة الموصول المجرد من واءه عند من يبيع نذبه ، فيقول : وأمن بني هرم مصر — وأمن أنشأ مدينة القاهرة . ويصح : مصره ، والقاهرته ؛ بزيادة هاء السكت الساكنة كما سيبيء هنا . وإنما كانت الزيادة التي في آخر المضاف إليه وفي آخر الصلة — وأشباههما ؛ كالتابع — حكية ، لأنها لم تتصل بآخر المندوب مباشرة . وإنما اتصلت بآخر شيء وثيق الارتباط به ؛ إذ المضاف والمضاف إليه متلازمان لا يستغنى أحدهما عن الآخر ؛ فالزيادة المتصلة بآخر المضاف إليه تعتبر حكماً وتأويلاً بمنزلة المتصلة بآخر المضاف . وكذلك الشأن في الزيادة المتصلة بآخر الصلة ، والتابع . هذا لتعليل النحاة . والعللة الحققة هي استعمال العرب .

( ١ ) اشتغل المثال على ندبة العلم المحكي إسناداً ؛ لأنه الذي يوجد فيه التنوين مع النداء ؛ تحقيقاً للحكاية . ولا يحذف هذا التنوين إلا مع زيادة ألف الندبة . أما المتأخر المفرد فينبى على الصم ؛ فالتنوين فيه اختياراً — كما عرفنا — وإنما يوجد التنوين فيما يضمه ، كصلة الموصول عند من يبتخره مفرداً ، وفي المضاف إليه ، وفي الجزء الثاني المنتم لشبه المضاف . أما الجزء الأول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه ، لأن ألف الندبة لا تتصل به ، وأما المضاف فلا يدخله تنوين مطلقاً وأما النكرة المقصودة فقد تنون إذا وصفت ؛ طبقاً لما سلف في ص ١٢ .

ويجب أن يحذف للألف الزائدة ما قد يكون في آخر المنتوب من ألف أخرى نحو: مصطفي ، فيقال : وامصطفاً<sup>(١)</sup> . . .

هذا والأحرف الثلاثة السابقة (الألف - الواو - الياء) ، زائدة ، لا تعرب شيئاً ، ولا يقال فيها إلا أنها زائدة للتدبة ، ولا تأثير لها فيما اتصلت بآخره إلا باحتياجها إلى حركة تناسبها ؛ فالفتحة قبل الألف ، والضمّة قبل الواو ، والكسرة قبل الياء<sup>(٢)</sup> . . .

ويصح في حالة الوقف زيادة هاء السكت الساكنة بعد الثلاثة ، أو عدم زيادتها ، فيقال : وعُمره - واكبده - وإمامه - واخادم وطنه - واكتابكه - واكتابهوه . . . كما يقال : وأعمره - واكبده ، وإماما . . . ولا تزداد الهاء ، إلا

(١) وعند إعرابه يقال : « مصطفي » منادى مبني على ضم مقدر للتعذر - كما كان قبل التدبة - على الألف المحذوفة لالتقاء الألفين الساكنين والألف الموجودة زائدة للتدبة ، والهاء السكت . وهذا هو الرأي الأقوى بالنسبة للرأي الآخر الذي يقول إن المنتوب المحترم بالألف مبني على الفتح . وإذا حذفت الألف من آخر المنتوب بسبب مجيء ألف التدبة وجب - في الأرجح - مجيء هاء السكت معها لتدل على أن الألف المذكورة هي الزائدة للتدبة ، وليست من حروف المنتوب - كما أشرنا . (٢) يقول ابن مالك في زيادة ألف التدبة وحذف ما قد يكون في آخر المنتوب من ألف أو تنوين

لأجلها :

وَمُنْتَهَى الْمُنْتَوِبِ صِلَةٌ بِالْأَلِفِ مَتْلُوهَا إِنْ كَانَ مِثْلَهَا حُذِفَ  
(متلوهأ أي : الذي تليه وتقع بعده) يقصد : أن آخر المنتوب مجيء بعده ألف التدبة ، فإن وقعت ألف التدبة بعد مثل هاء ، (أي : بعد ألف) وجب حذف المثل ؛ لالتقاء الساكنين ، دون ألف التدبة لأنها جاءت لغرض . ثم قال :

كَذَلِكَ تَنْوِينُ الَّذِي بِهِ كَمَلٌ مِنْ صِلَةٍ أَوْ غَيْرِهَا . نِلْتَ الْأَمَلِ  
يريد : كذلك يحذف التنوين من الشيء الذي أكمل المنتوب ، وجاء بعد المنتوب ليشتمه ؛ كالصلة بعد اسم الموصول والمضاف إليه بعد المضاف ، وبعض التوابع بعد متبوعاتها . . . وبقيّة البيت دعاء المخاطب سبق بتكملة الشعرية . . .

ثم قال بعد ذلك فيما يختص بشكل المنتوب وضبطه بالفتحة عند مجيء الألف ، وهل يحدث لبس بسببها؟ وكيف فتواه ؟

وَالشَّكْلُ حَتْمًا ، أَوَّلُهُ مُجَانِسًا إِنْ يَكُنُ الْفَتْحُ بِهِمْ لَا يَسَا  
(لا يسأ بهم = خاطفًا المقصود بغيره ؛ بسبب وهم ، أي : ذهاب الظن لغير المراد)

يقول : إن كان الفتح قبل ألف التدبة يحدث لبساً ، بسبب وهم فالواجب العلول عن الفتحة وعن الألف ، والمجيء بحرف مجانس للشكل الموجود ، بدل الألف ، فالكسرة يجانسها الياء ، فتجىء بعدها والضمّة يجانسها الواو فتجىء بعدها . وهذا معنى : أول الشكل مجانساً له ، أي : اذكر بعده الحرف الذي يجانسها.



بعد حرف المد . والأفصح حذف الهاء في وصل الكلام إلا في الضرورة الشعرية  
فتبقى ، وتحرك بالكسر أو بالضم . ومن القليل الذي يحسن إهماله أن تبقى في  
الاختيار ، وأن تتحرك فيه بالكسر أو بالضم <sup>(١)</sup> . . . ! !

---

( ١ ) وفي هاء السكت ( وتسمى هاء الاستراحة ) يقول ابن مالك :

وواقفًا زِدْ هَاءً سَكَتٍ إِنْ تُرِدْ وَإِنْ تُرِدْ فَالْمَدُّ وَالْهَاءُ لَا تَزِيدُ  
أى : إن شئت عند الوقف أن تزيد على المنتوب بعد ألفه هاء السكت فزدها ، وإن شئت ألا تزيدها  
فأنت حر - إلا في الصورة التي عرضناها عند الشرح في رقم ١ من هامش الصفحة السابقة - . وإن شئت  
الاستغناء عنهما فلا تزيد حرف المد ، ولا الهاء ( وحرف المد هو الألف ، والواو ، والياء ) ولا تزداد الهاء إلا  
جمع واحد منها .

## زيادة وتفصيل :

١- إذا كان المطلوب مبنى أو جمع مذكر سالماً فإن نونهما لا تحذف عند مجيء ألف الندبة ، فيقال : وا إبراهيمانا - وا إبراهيمونا ، فيستيان على الألف والواو ؛ كالتداء المجرد .

ب- إذا نذب المقرد ولم تلحقه ألف الندبة ، كان كالمنادى المحض مبنياً على الضم في محل نصب - كما سبق - نحو : واجعفرُ . أما في مثل : سيبويه ، وقام محمود - عامين - فيقال : واسيبويه - وقام محمود (في ندبة من اسمه هذا) ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلية في سيبويه ، وحركة الحكاية في الثاني المتون . فإذا جاءت ألف الندبة ؛ قلنا : واجعفرأ ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر على آخره ، منع من ظهوره الفتحة التي جاءت لمناسبة الألف - في محل نصب . وإذا قلنا : واسيبويها ، فهو منادى مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره علامة البناء الأصلية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة ، في محل نصب ، أو : أنه مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة - في محل نصب وهذا أوضح ؛ لأن اعتبار الألف الظاهرة أولى من اعتبار المحلوف وإذا قلنا : وا قام محمودأ ، بزيادة ألف الندبة ، فالمنادى مبنى على ضم مقدر منع ظهوره حركة الحكاية التي حذفت لأجل فتحة المناسبة - في محل نصب . أو مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره فتحة المناسبة - مباشرة في محل نصب . والأفضل أن يكون الضم مقدرأ لفتحة المناسبة ، مراعاة للناحية القظية المذكورة .

أما المضاف وشبهه ، نحو : وا كتاب جعفره - وا قارئاً كتاباه - فالجزء الأول منصوب دائماً كالتداء المحض ، والجزء الثاني يقدر إعرابه ، وسبب التقدير مجيء الفتحة ، لمناسبة الألف .

ج- إذا كان للمندوب تابع فإن كان بدلاً ، أو عطف بيان ، أو توكيداً معنوياً - فالأحسن ألا تدخل ألف الندبة على التابع ، ويكتفى بدخولها على المتبوع . وإن كان عطف نسق دخلت على المعطوف ، نحو : وا عظمر وعماناه ويجيز بعضهم دخولها على المعطوف والمعطوف عليه . وهذا حسن .

وإن كان توكيداً لفظياً دخلت عليهما ، نحو : وا عظمراه وا عظمراه . . .

أما إن كان نعتاً لفظه كلمة : « ابن » المضافة لعظمر فإن الألف تدخل على المضاف إليه ؛ نحو : وا حسين بن عليآه . فإن كان لفظاً آخر فالإحسن إدخاله على المنعوت وحده .

## المسألة ١٣٦ :

## المتدوب المضاف لياء المتكلم

عرفنا <sup>(١)</sup> أن المتدوب المضاف قد تكون إضافته إلى ياء المتكلم، كقول الشاعر  
وقد عاد إلى وطنه من مفناه :

فيا وطني لقيتُك بعد يأسٍ      كأتى قد لقيتُ بك الشباب  
وعرفنا ما يجوز فيه - اختياراً - من لغات أشهرها ست ، منها ثلاث ثبتت  
فيها الياء ، وثلاث تحذف فيها . فالثلاث الأولى : إثباتها ساكنة ؛ نحو : يا وطني ---  
إثباتها متحركة بالفتحة ، نحو : يا وطني --- قلبها ألفاً بعد فتحة ؛ نحو : يا وطننا .  
والتي تحذف فيها . هي : حذفها مع بقاء الكسرة قبلها دليلاً عليها ؛ نحو :  
يا وطن . --- قلبها ألفاً مفتوحاً ما قبلها ، وحذف الألف مع بقاء الفتحة قبلها ؛  
نحو : يا وطن --- حذفها ، وتحريك ما قبلها بالضم ؛ نحو : يا وطن .

( ١ ) فإذا نذب المضاف لياء المتكلم الساكنة الثابتة جاز حذفها ويحيى ألف  
التدبة مفتوحاً ما قبلها ، وجاز تحريك الياء بالفتحة مع زيادة ألف التدبة بعدها  
فنى . نحو : يا مآلى ، يقال : وَا مآلاً ، أو : وَا مآلياً <sup>(٢)</sup> . ويصح عند الوقف  
زيادة هاء السكت الساكنة على الوجه الذى أوضحناه .

( ١ ) فى ص ٤٣

( ٢ ) يقال فى إعراب : « وَا مآلى » « مآلى » ، متدوب مضاف منصوب بفتحة مقدرة على اللام ؛ منع  
من ظهورها الكسرة العارضة لمناسبة الياء --- فى محل نصب . والياء مضاف إليه ، مبنى على سكون مقدر منع من  
ظهوره الفتحة التى جاءت لمناسبة الألف فى محل نصب . ويقال فى إعراب : « وَا مآلى » ، « مآلى » متدوب مضاف ،  
منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الكسرة التى جاءت لمناسبة الياء المحذوفة --- أو : منع من ظهورها  
الفتحة الحالية التى جاءت لمناسبة ألف التدبة . ورواها الفتحة الحالية أوضح .  
وفى المتدوب المضاف إلى ياء المتكلم الساكنة وجوز تحريكها بالفتح ، أو حذفها مع زيادة ألف  
التدبة فى الحالتين وفتح ما قبلها --- يقول ابن مالك :

وَقَاتِلْ وَأَعْبِدْ يَا ، وَأَعْبِدْ مَنْ فِي النَّدَا ، يَا ، ذَا سُكُونٍ أَبْنَى

( تقدير البيت : من أبدى فى النداء حرف الياء ذَا سُكُونٍ - قائل الواعديا ، وأعبدا ) . ويريد أن من  
لغته فى المتدوب المضاف لياء المتكلم هو إسكانها ، فإنه يقول عند التدبة : وأعبدا --- أو وأعبدا ، بتحريك  
الياء بالفتح ، ثم زيادة ألف التدبة ، أو بحذف الياء مع زيادة ألف التدبة وفتح ما قبلها .

(٢) وإذا نذب المضاف لياء المتكلم الثابتة المفتوحة لم يجز إلا زيادة ألف التندبة بعدها ، ففي مثل : يا مَالِيَّ ، يقال : وا مَالِيَّا . ويصح زيادة هاء السكت وقفًا . . .

(٣) وإذا نذب المضاف لياء المتكلم المنقلبة ألفًا ، حذفت ، وحل محلها ألف أخرى للتندبة ؛ فيقال في : يَا مَالًا - وا مَالًا . ويصح وقفًا زيادة هاء السكت الساكنة . . .

أما إذا نذب المضاف لياء المتكلم المحذوفة فيزداد ألف التندبة مع فتح ما قبلها إن لم يكن مفتوحًا ، ففي مثل : يا مَالٍ - يا مَالٍ - يا مَالٌ - يا مَالٌ . . . يقال فيها جميعاً : وا مَالًا . ويصح وقفًا زيادة هاء السكت الساكنة .

وقد يؤدي بعض الصور السالفة إلى اللبس ، فيجب العدول عنه إلى ما لا لبس فيه ، أو إقامة قرينة تزيله .

وإذا أضيف المتأدى المنسوب إلى اسم ظاهر مضاف لياء المتكلم ؛ نحو : وا مَالٌ أَهْلٌ . . . وجب إثبات الياء ؛ لأن المنسوب لم يصف إليها مباشرة ؛ فلا تسرى عليه أحكام المتأدى المضاف لياء المتكلم . ومع إثباتها يجوز زيادة ألف التندبة بعدها وعدم زيادتها ؛ تقول وا مَالٌ أَهْلٌ - وا مالٌ أَهْلِيًّا<sup>(١)</sup> .

(١) نص على هذا سيبويه (في الجزء الثاني من كتابه ، باب التندبة ص ٣٢٢) . ويجوز غيره حذف

الياء في هذا النوع عند مجيء ألف التندبة ، وليس بشيء . . .

## المسألة ١٣٧ :

### الترخيم

الترخيم الاصطلاحي: حذف آخر اللفظ بطريقة معينة ؛ لداع بلاغي<sup>(١)</sup> .  
وهو ثلاثة أقسام :

ترخيم اللفظ للنداء ، وترخيمه للضرورة الشعرية ، وترخيمه للتصغير . والباب  
الحالي معقود للكلام على القسمين الأولين ، أما الثالث فوضع الكلام عليه : باب التصغير

#### القسم الأول : ترخيم المنادى

نصح أعرابي لابنه « عامر » ؛ فكان مما قال : يا عامر ، صداقة اللئيم ندامة ،  
ومداراته سلامة . . . فحذفَ الراء من آخر العلم المنادى .

وممع آخرُ أعرابيةٍ تنفخُ بمزايها ؛ فقال لها : يا أعرابي ، من حدّث الناس  
عن نفسه بما يَرْضَى ، تحدثوا عنه بما يكره . فحذفَ التاء<sup>(٢)</sup> من آخر المنادى  
النكرة المقصودة . . .

فالحذف على الوجه السالف يسمى : ترخيم نداء ، وهو حذف آخر  
المنادى العلم ، أو النكرة المقصودة .

#### شروطه :

لا يصح إجراء هذا النوع من الترخيم إلا بعد أن تجتمع في المنادى شروط  
عامة لا بد من تحققها فيه ؛ سواء أكان مجرداً من تاء التأنيث أم كان محتوماً بها .

#### وهي :

( ١ ) أن يكون معرفة ( إما بالعلمية ، وإما بالقصد والإقبال<sup>(٣)</sup> ) . . . فإن كان مجرداً  
من التاء . فتعريفه بالعلمية . وإن كانت مقروناً بها فتعريفه بالعلمية ، أو بالنداء مع  
الإقبال ) ولا يصح ترخيم النكرة المخصصة ، وهي : غير المقصودة .

( ١ ) هو التخفيف - غالباً - أو : التخليج ، أو : الاستهزاء .

( ٢ ) نداء الترخيم عديم كثير في المنادى المختوم بتاء التأنيث ، وفي بعض كلمات أخرى ؛ منها :  
مالك - عامر - حارث - صاحب .

( ٣ ) فسيب تعريفه أنه مفرد علم ، أو نكرة مقصودة .

(٢) ألا يكون مستغاثاً مجروراً؛ فلا يصح الترخيم في مثل: يا لصالح لمحمود - يا لقاطمة لأخيها. فإن حذف اللام الداخلة عليه جاز ترخيمه؛ نحو: يا صالحاً لمحمود - يا قاطمةً لأخيها .

(٣) ألا يكون مندوباً؛ فلا يصح الترخيم في مثل: يا معصم<sup>١</sup>، أين أنت؟ وعبلة<sup>٢</sup> ما صنعت بك الأيام !

(٤) ألا يكون مضافاً، ولا شبيهه؛ كالمضاف في قولهم: يا أهل العلم، علم ذو همة يحسب أمة . - يا فتاتي أنت عنوان بلادى . وشبهه في مثل: يا بخيلاً بماله، أنت تشقى، وغيرك يسعد .

(٥) ألا يكون مركباً تركيب إسناد - على الأرجح - فلا يصح الترخيم في عكس كالذي في قولهم: «يا فتح الله»، الجاه يفنى، والجهد يبقى - يا زينب فاضلة<sup>٣</sup>؛ لا تقابلي الإحسان بالبحود .

(٦) ألا يكون من الألفاظ المقصورة على النداء<sup>(١)</sup>، فلا يصح في مثل: يا فل، ويا فلة . . .

تلك هي الشروط العامة التي يجب تحققها في المنادى المرخم بنوعيه: المختوم بئاء التانيث، والمجرد منها .

وبقي بعد ذلك شروط خاصة لا بد من تحققها في المجرد من تاء التانيث، دون المختوم بها . . . . أهمها:

(١) أن يكون تعريفه بالعلمية - كما سبق - نحو: «سالم» علم رجل؛ تقول: يا سالم: أذلّ الحرص أعناق الرجال . فلا يصح في المجرد من التاء أن يكون نكرة مقصورة (لأن تعريفها بالقصد والإقبال، نحو: يا صاحب، لمعين). أما المختوم بها فيصح أن يكون علماً وأن يكون نكرة مقصورة؛ كأن تقول في نداء فتاة اسمها عائشة: يا عائشة: آفة النصح أن يكون جهازاً . وفي نداء مسافرة معينة: يا مسافراً، تيقظي في رحلتك؛ فإن السلامة في اليقظة .

(٢) أن يكون العلم المجرد أربعة أحرف أو أكثر؛ فلا يصح ترخيم الثلاثي مطلقاً<sup>(٢)</sup> في مثل: يا سعد، من أحسن إلى لثيم أساء إلى نفسه - يا رجب، النفس الصغيرة مولعة بالصغائر .

(١) وقد سبقت في ص ٥٢

(٢) أى: سواء أكان ساكن الوسط أم متحرك، ولا قيمة للفرقة بين الاثنين كما يرى بعض النحاة .

أما المختوم بالتاء فيصح ترخيجه ولو كان ثلاثياً ، تقول في نداء فتاة اسمها «هبة» نداء ترخيم : يا هبة ، إن الأمانى والأحلام كالأزهار ، ما تراكم منها قتل . وفي أخرى اسمها : «ماجدة» ، يا ماجدة ، إن الله لا ينظر إلى الصور وإنما ينظر إلى الأعمال<sup>(١)</sup> . . .

ما يحذف جوازاً من آخر المنادى المرخم :

يصح أن يحذف من آخر المنادى المرخم حرف - وهو الأغلب - أو حرفان ، أو كلمة ، أو كلمة وحرف . وفيما يلي البيان :

أولاً - يحذف منه الحرف الأخير وحده بغير شروط إلا التي سلفت .

ثانياً - يحذف منه الحرفان الأخيران<sup>(٢)</sup> معاً بشرط أن يكون المنادى مجرداً من تاء التأنيث ، وأن يكون الحرف الذى قبل الأخير حرف مد<sup>(٣)</sup> .  
وأن يكون زائداً لا أصلياً ، وأن يكون رابعاً فصاعداً .

( ١ ) فيها سبق يثرب ابن مالك :

تَرْخِيماً أَحْدَفَ آخِرَ الْمُنَادَى كَيْبَا «سَعَا» فِيمَنْ دَعَا «سَعَادَا»  
أى : أحذف آخر المنادى حذف ترخيم كمن يقول : يا سعا ، وهو ينادى : سعاد .  
ثم قال :

وَجَوَزْنَهُ مُطْلَقاً فِي كُلِّ مَا أَنْتَ بِأَلْهَا . وَالَّذِي قَدْ رُخِّمًا:  
يَحْدِفُهَا وَقَرُّهُ بَعْدَ . وَاحْظَلَا تَرْخِيمَ مَا مِنْ هَذِهِ أَلْهَا قَدْ خَلَا  
إِلَّا الرَّبَاعِيَّ فَمَا فَوْقَ . الْعَلَمَ دُونَ إِضَافَةٍ ، وَإِسْنَادٍ مُتَمِّمٍ

يقول : يجوز ترخيم فى المنادى المؤنث بالهاء ، ( أى : بتاء التأنيث التى تصير « هاء » فى اللفظ ) إجازة مطلقة ، يتساوى فيها كل منادى مختوم بالتاء ، علماً أو غير علم ، ثلاثياً أو زائداً على الثلاثة . ثم قال : إن المنادى المرخم يحذفها يوفى بعد ذلك ، فلا يجوز حذف شيء من حروفه بعد التاء . وعرض بعد هذا لترخيم الحالى منها ، فقال : احظ ( أى : امتنع ) ترخيم المنادى الحالى منها إلا إذا كان رابعاً فافقوه ، وكان علماً غير مضاف ، ولا مركباً تركيب إسناد متم ، ( أى : تركيب إسناد تام كامل ) .

ويلاحظ فى هذه العبارات القصور والخلط ، لأن بعض الأشياء المحظورة السابقة كالمنادى المضاف والمركب تركيب إسناد ليس محظوراً فى المنادى المختوم بالتاء وحده وإنما حظره يشمل المجرد منها أيضاً كما شرحنا . ( ٢ ) يدخل فى هذا الحذف جميع المذكر السالم .

( ٣ ) لا يسمى حرف مد إلا إذا كان حرف علة ساكناً . والحركة التى قبله تناسبه ، وهى الفتحة قبل الألف ، النبرة قبل الراء ، والكسرة قبل الياء . نحو : قام - يقوم - مقم . وهو فى هذه الحالة حرف علة ، ومد ، ولوين . فإن كان ساكناً وقبله حركة لا تناسبه سمى : حرف علة ولين ، نحو : فرعون ، وغيره . فإن كان متحركاً فهو حرف علة فقط ؛ نحو : حور ، وصيف . . .

وبعبارة أخرى: يجوز أن يحذف من المنادى المرخم المجرد من تاء التأنيث الحرفان الأخيران ، بشرط أن يكون السابق منهما حرف مدّ ، زائداً ، رابعاً فأكثر . . .  
مثل : عِمْران - خلدون - إسماعيل . . . تقول : يا عِمْرَ ، من ساء قوله  
ساعت معاملته الناس له - يا خلدُ ، النصح أغلى ما يباع ويوهب - يا إسماعُ ،  
من خاف الله حرصه عنايته .

أما الحرف الأخير فقد يكون بمنزلة الأصلي ( بأن يكون متقلماً عنه ) .  
كهمزة « أسماء » في المنادى المرخم من قول الشاعر :  
يا أَسْمُ ، صبراً على ما كان منْ حَدَثَ    إنَّ الحوادثَ مَلْقِيَّ<sup>(١)</sup>    وَنُنْتَظَرُ  
فكلمة : « أَسْمُ » ، أصلها : أسماء ، وهمزتها منقلبة عن واو أصلية . وقد يكون  
زائداً كالنون في « مَرْوان » من قول الشاعر :

يا مَرْوُ    إنَّ مطيقيَّ محبوسٌ    تَرْجُو الحِباءَ ، وربُّها لم يَبْسُوسِ  
ولا يصح في هذا النوع المستوفى للشروط الاقتصار على حذف الآخر وحده ، وإنما  
يجب أن يحذف معه الحرف الذي قبله أيضاً . إلا إن كان المنادى المرخم مختماً  
بتاء التأنيث ؛ فإنها تحذف وحدها دون الحرف الذي قبلها . ففي مثل : « عَقْنَبَاة »<sup>(٢)</sup>  
وسُلْحَفَاة ، علمين يقال : يا عَقْنَبَا ، يا سُلْحَفَا بالالف فيهما .

فالترخيم يحذف آخر المنادى أمر اختياري ، لا واجب ، لكن إذا اخترنا الحذف  
في هذا النوع المستوفى للشروط وجب أن يحذف مع الآخر الحرف الذي قبله ،  
لأنهما متلازمان وجوداً وحذفاً في غير المختوم بالتاء .  
وبمراعاة الشروط السالفة يتبين أنه لا يصح في الأمثلة الآتية وأشباهها ،  
حذف الحرفين الأخيرين معاً في نداء الترخيم :  
يا مرتجاة ، علماً ، لا يقال : يا مرتجَجَ ، لوجود تاء التأنيث .

( ١ ) يريد : أصبر على ما يحدث ؛ لأن الحوادث محتوية ؛ بعضها ملق ( أى : واقع حاصل ) ،  
وبعضها منتظر وقوعه .

( ٢ ) هى في الأصل سفة العقاب ، إحدى الطيور الجارحة . يقال : هذه عقاب عَقْنَبَاة ، أى : ذات  
غالب قوية .



يا جعفر، يا ثمود - يا سعيد - يا عمار... أعلاماً، لا يقال : يا جَع -  
 يا ثَم - يا سَع - يا عِم ... لأن الحرف الذي قبل الأخير ليس حرف مدّ  
 أو حرف مدّ لكنه ليس رابعاً فأكثُر .  
 يا رُحَيْم ، يا هَبَيْخ <sup>(١)</sup> - علمين - لا يقال : يا رُحَي -  
 - يا هَبَي ... لأن حرف العلة (الياء) قبل الآخر ليس ساكناً؛ فلا يصح حذف  
 الياء مشددة ؛ لأنها ليست للمدّ .  
 يا قَنَوْر <sup>(٢)</sup> - علماً - لا يقال : يَأ قَنَوْ ؛ لأن حرف العلة (الواو) قبل الآخر  
 ليس ساكناً ؛ فلا يصح حذفه . لأنه ليس حرف مد  
 يا فرعونَ علماً - لا يقال : يا فِرْع ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة (الواو)  
 لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الواو . لأنها ليست للمد  
 يا غُرَيْثِي <sup>(٣)</sup> - علماً - لا يقال : يا غُرْن ؛ لأن الحركة التي قبل حرف العلة  
 (الياء) لا تناسبه ؛ فلا بد من بقاء الياء . لما سبق  
 يا مختارَ علماً - لا يقال : يا مُخْتْ ؛ لأن حرف العلة ليس زائداً ، فأصله  
 الياء ؛ فلا بد من بقاء الألف .  
 يا منقادَ علماً - لا يقال : يا مُنْقِي ؛ لأن حرف العلة ليس زائداً ، فأصله  
 الواو ؛ فلا بد من بقاء الألف .  
 ..... (٤)

(١) أصل معناه : الفلام السمين ، المنلى .

(٢) أصل معناه : الصعب اليايس من كل شيء .

(٣) أصله اسم لطائر طويل المنق من طيور الماء .

(٤) وفي حذف الحرف الأخير معه الحرف الذي قبله ( وهو الحرف الذي تلاه الأخير ) يقول ابن

مالك :

ومع الآخر احذف الذى تلا إن زيد ، لَيْتَا ساكناً ، مُكَمَّلًا ..

أربعة فصاعداً . والخلفُ فى واو وياء هما فتَح قُفَى

( تلا : أى : تلاه الآخر - ولينا ساكناً = يقصد به حرف الله وقد شرحناه . الخلف = الحلاف

بين النحاة . قُفَى - تبع ، أى : جاء بعده حرف ) . يريد : يحذف مع الحرف الأخير ما قبله من حرف

مد رابعي فإن كان قبل الواو والياء فتحة فقد وقع خلاف فى جواز حذفهما .

### زيادة وتفصيل :

الحركة المجانسة لحرف العلة قد تكون ظاهرة ؛ كالأعلام التي في الأمثلة السالفة ، وقد تكون مقدّرة في بعض الأعلام الأخرى ؛ كما في جمع المقصور جمع مذكر سالماً ؛ نحو : يامصطفون ، ويامصطفين ، علكمين... فنقول عند الترخيم : يا مصطف ، بحذف الواو والنون من الأول ، والياء والنون من الثاني ، لأن أصلهما ؛ مصطفين ومصطفين ، بضم الياء في الأول ، وكسرها في الثاني . تحركت الياء فيهما ، وانفتح ما قبلها ؛ فقلبت ألفاً . وحذفت الألف لالتقاء الساكنين . فالحركة مجانسة ؛ لأنها الضمة قبل الواو في اللفظ الأول ، والكسرة قبل الياء في الثاني . فلا يضر أن تكون المجانسة تقديرًا ؛ لأن المجانسة التقديرية كالمجانسة اللفظية . ولهذا يجب حذف الواو والياء عند حذف الحرف الأخير من الكلمتين السالفتين وأشباههما ؛ بشرط أن تكون أعلاما .

ثالثاً- يحذف من آخره كلمة كانت في أصلها مستقلة، ثم ركبت مع أخرى تركيب مزج<sup>(١١)</sup>، وصارتا بمنزلة الكلمة الواحدة؛ نحو حَمْدَوَيْه - خَالَوَيْه - دامهرمز - تسعة عشر... إذا جعلت هذه المركبات أعلاماً؛ فنقول في نداءها ترخيماً، يا حمد - يا خال - يا رام - يا تسعة. ولا بد عند ترخيجهما من وجود قرينة قوية تدل على أصلها، إذ ترخيجهما لا يخلو من لبس، ولا سيما المركبات العددية المبنية على فتح الجزأين؛ نحو: تسعة عشر، وقد منع كثير من النحاة ترخيخ المركب المزجي؛ بحجة أنه لم يسمع، وأنه موضع إلباس. والأخذ برأيه أحسن.

رابعاً- يحذف من آخره كلمة، وحرف قبلها. ويقع هذا في لفظين من المركبات العددية؛ هما: إثنا عشر، وإثنا عشرة، إذا جعلنا علمين<sup>(١٢)</sup>، فيقال: يا إثن... يا إثن... يحذف كلمة: «عشر» أو «عشرة» والألف التي قبلها - كما يقال هذا في ترخيجهما من غير تركيب - لأن كلمة: عشر، وعشرة، بمنزلة التون في الاسم المفرد؛ فصارت هي والألف بمنزلة الحرفين الزائدين في آخر الأصل المثنى؛ وهو: إثنان، وإثنتان، إذا كان علماً.

...

### كيفية ضبط المنادى بعد ترخيجه :

المنادى المرخم لا يكون لإمفرداً علماً أو نكرة مقصودة - بالتفصيل الذي عرضناه - فحكمه الأسماءى هو البناء على الضم. ولضبطه طريقتان بعد ترخيجه. الأولى: أن يلاحظ المحدث، ويعتبر كأنه باق ويظل ما قبله على حركته

(١) تفصيل الكلام على المركب المزجي في ص ١٠٠ م ٢١٩ ص ٢٣. وفي حذف حيزه؛ أى :

آخره، يقول ابن مالك :

وَالْمَجْزُؤُ احْدَيْفٌ مِنْ مَرْكَبٍ، وَقَلُّ تَرْخِيمٌ جُمْلَةٌ، وَذَا عَمْرُو نَقْلٌ

يريد : حذف العجز من المركب الجائز أمان مركب الجملة وهو الإسنادى قليل، وقد نقله عن العرب

عمرو، المشهور باسم سيبويه.

(٢) هذا شرط حتى؛ لكيلا يلتبسا ببناء المثنى، وهو: إثنان وإثنتان، وظلها في فناء المرخم بقية الأعداد المركبة ثلاثة عشر وأربعة عشر وخمسة عشر... إلخ، فلا يحذف حيزها للترخيخ إلا إذا كانت علماً، منبأً للالتباس بثلاثة وأربعة وبقية الأعداد المفردة.

هذا. وإذا صار الاسم الملبوس همزة وصل - مثل: إلهي... وإثنى - علماً فإن همزه تصير همزة قطع؛ يجب كتابتها والتلفظ بها. (راجع رقم ١ من هامش ص ١٨٨).

أو سكونه قبل الحذف<sup>(١)</sup>، ويستمر البناء على الضم واقعاً على الحرف الأخير المحذوف، كما كان قبل حذفه، من غير نظراً طراً عليه؛ ففي مثل: يا عامِرُ... يا سيدةُ... يكون المنادى قبل الترخيم (عامِرُ - سيدةُ) مبنياً على الضم في محل نصب، ويصير بعد الترخيم: يا عامِر - يا سيدة، منادى مبنياً على الضم في محل نصب أيضاً، بالرغم من كسر الميم وفتح الدال؛ لأن كلامهما لا يعدّ - بحسب هذه الطريقة - حرفاً أخيراً في كلمته، يختصّ بعلامة البناء.

كذلك في مثل: يا سالمُ - يامسافرةُ، فالمنادى من غير ترخيم مبنى على الضم في محل نصب. فإذا رُخِّم قيل: يا سالٍ - يامسافِر، والمنادى مبنى على الضم في محل نصب، كما كان من غير حذف... وهكذا يظل آخر اللفظ الحالي على ما كان عليه من حركة أو سكون قبل الحذف.

وتسمّى هذه الطريقة: لغة: «من ينوي المحذوف». وتشتهر باسم «لغة من ينتظر». ويجب الاقتصاد عليها في ترخيم المنادى المحتوم بناء التأنيث عند خوف اللبس - كما سيبيح - مثل: يا على، مرخم «علية»، علم أنني؛ لتكون هذه الفتحة - في الاسم المفرد الذي يجب بناء آخره على الضم - دليلاً على أن هناك حرفاً محذوفاً ملحوظاً، إذ لو لم نلاحظه لقلنا: «يا على» فيلتبس نداء المؤنث بالمذكر<sup>(٢)</sup>.

الثانية: مراعاة الأمر الواقع؛ وذلك باعتبار أن ما حذف من اللفظ قد انفصل

(١) يستثنى من هذا مسألتان يقع فيها تغيير؛ الأول: ما كان مدغماً في المحذوف مع وقوعه بعد ألف، فإنه إن كان له حركة في الأصل حركته بها؛ نحو: «مِصَار» و«حِج» علمين؛ فيقال فيهما «يا مصار»، و«يا حجاج» بالكسر على اعتبارهما اسمي فاعل أصله: مضار - محاجج، أو بالفتح على اعتبارهما اسمي مفعول ونحو «حجاج» مضارع «حاج» في الأصل. فصاره قبل الإدغام هو: تما - حجج. وإن كان أصل السكون فالأحسن تمريره بالفتحة؛ نحو «حجاج» بتشديد الراء اسم لبقلة. فيقال عند التسمية به وترخيمه «يا حجاج» فحذف الراء الثانية لترخيم وفتح الأول التي كانت مدغمة فيها وبقيت بعدها.

الثانية: ما حذف لواء الجمع، كما إذا سمى بنحو: قاضين ومصطفون من جموع معتل اللام فإنه يقال في ترخيمه: يا قاضي، ويا مصطفي؛ يرد الياء في الأول، والألف في الثاني؛ لزوال سبب الحذف. (حاشية الصبان - وغيرها - هذا الموضوع).

(٢) والأوضح عند ترخيم المؤنث بالتاء وحذفها على لغة من ينتظر أن يزداد على آخره عند الوقت هام للسكر. بل جعلها سيبويه لازمة عند طوائف العرب التي ترخم هذا النوع. (راجع كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٣٠).

بقي شيء هام هو أن أكثر النحاة يوجب طريقة من ينتظر في المرخم المؤنث عند خوف اللبس. فلم يقصروها على المؤنث وحده؟ إن القرار من اللبس يجب أن يعم كل الحالات؛ ترخياً وغير ترخيم.

نهائياً، وانقطعت الصلة بينهما ، وكأنها لم تكن ، وصار آخره الخالى — بحذف ما حذف — هو الذى يقع عليه البناء . فى المثالين السابقين يقال فى نداء الترخيم : يا سالُ — يا مسافُ . فالنمادى مبنى على الضم فى محل نصب . وتُسمَّى هذه الطريقة : « لغة من لا ينوى المحلوف » — أو : « من لا ينتظر » .

أما فى مثل : « عنتر » و « عبل » فى قول الشاعر عنترَة :

ولقد شفَى نفسى وأبرأ سقمها قيلُ الفوارسِ ويكـعنترـ أقدم  
وقوله :

يا عبلُ لا أخشى الحِمام وإنما أخشى على عينيكِ وقت بُكَاكِ

فأصل الكلمتين قبل النداء : عنترَة وعيلة ، ثم ناداهما نداء ترخيم ؛ فحذف آخرهما . فالواجب أن نترك آخرهما الخالى على ما كان عليه قبل الحذف فيُظَل مفتوحاً كما كان — على لغة من ينتظر — ويقع البناء على الضم على الحرف المحلوف فنقول : عنترـ عبلـ . . . وهكذا فى كل النظائر الأخرى المحتومة ببناء التأنيث ، لأن المرخم المحتوم ببناء التأنيث لا تصلح له إلا طريقة : « من ينتظر » عند خوف اللبس — كما أسلفنا — فإذا أُمن اللبس جاز اختيار هذه الطريقة أو تلك ، نحو : يا فاطمـ — بضم الميم أو فتحها — وهى ترخيم : فاطمة ، ومثلها همزة ، لمن يقتاب الناس ، ومسَلَمَة علم رجل . . .

( ١ ) وفى الطريقتين المذكورتين لصيغ المندى المرخم يقول ابن مالك فى الأول التى ينوى فيها المحلوف :

وَإِنْ نَوَيْتَ بَعْدَ حَذْفٍ مَا حُذِفَ فَالْبَاقِي اسْتَعْمِلْ بِمَا فِيهِ أَلِفٌ

( استعمل : استعمله ) يريد : إن نويت ما حذُفَ بعد حذفه ، فاستعمل الباقي بعد الحذف بما ألفت فيه وعرف عنه قبل الحذف . أى : أترك الباقي على حاله المألوف فيه قبل الحذف . ويقول فى الثانية التى لا ينوى فيها المحلوف :

وَاجْعَلْهُ إِنْ لَمْ تَنْوِ مَحْذُوفًا كَمَا لَوْ كَانَ بِالْآخِرِ وَضْعًا تَمَمًا

أى : أجعل الباقي من المندى المرخم بعد حذف ما حذف وعدم ملاحظته فى النية — أجيله كما لو كان قد تمم بالآخر فى الوضع ، فكلمة : « وضعا » منصوبة على نزع الخافض . والمقصود من هذا كثره : إن لم تنو المحلوف فاجعل الآخر الخالى بعد الحذف كأنه آخر وضى ، أى : أصل من وضع العرب وكانه لم يحذف شيء . وعلى الأول الذى ينتظر يقال فى « محمد » علماً « يا مُحمَّد » بحذف الدال وترك

## زيادة وتفصيل :

١ - الأخذ بطريقة « من لا ينتظر » على الوجه المشروح يقتضى - كما عرفنا - إهمال الحرف المحذوف ، واعتباره كأنه لم يوجد ؛ فيجرى على الآخر الحالى كل الأحوال النحوية والصرفية المختصة بآخر الكلمة . فى مثل : ثمود - علاوة - كروان ... وأشباهها من الأعلام التى تنادى ترخيماً فيختم آخرها بحرف علة فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو . . . فى مثل هذه الكلمات يبقى الآخر على ما هو عليه عند من ينتظر ؛ فيبنى على الضم على الدال ، والتاء ، والنون المحذوفات - فى محل نصب ولا يقع تغيير على الأحرف الباقية بعد الحذف . أما على لغة من لا ينتظر فيقع على الآخر الحالى تغييرات لا مناص منها ؛ أهمها أنه سيتغير ضبطه ؛ فيصير مبنياً على الضم المقدر أو الظاهر فيقال : يا ثمو - يا علاو - يا كرو ، وأن توابعه ستخضع لحكم توابع المنادى المبني على ضم آخره المذكور فى الكلام ، وأنه سيتغير تغيراً صرفياً على حسب ما تقتضى به الضوابط الصرفية من الاعلال ، والصحة ، والأبدال . . . وغير هذا ، كرجوع حرف محذوف ؛ فيقال - يائسى ، بقلب ضمة الميم كسرة ، لتقلب الواو ياء ، كى لا يكون آخر الاسم العرب وأولاً لازمة ساكنة قبلها ضمة ، لأن هذا نادر

ما عداها على حاله . أما الثانى الذى لا ينتظر فتقلب الواو ياء ويقال : يائسى ؛ السبب المبين فى الشرح . وفى هذا يقول ابن مالك :

فَقُلْ عَلَى الْأَوَّلِ فِي ثُمُودَ: يَا ثُمُودَ، وَيَا ثَمِي، عَلَى الثَّانِي يَبَا

ويجب الاختصار على الرأى الأول فى المرحم المختوم بالتاء إذا أوقع الأخذ بالرأى الثانى فى لبس كا فى ترخيم « مسلمة » علم امرأة ؛ فيقال : يائسى ؛ ليكون فتح الميم فى هذا المنادى الواجب بناؤه على الضم - دليلاً على الحذف . أما لو قلنا : « يا مسلم » بغير انتظار المحذوف فإن اللبس يقع بين نداء مسلم ومسلمة والحق أنه يجب للفرار من اللبس ، سواء أكان موضعه المنادى المختوم بتاء التانيث ، أم المجرد منها ، أم غيرها ولا معنى لقصره على المختوم بالتاء . فإن لم يكن هناك احتمال لبس جاز اختيار إحدى الطريقتين كما فى مسلمة ( علم ) قائلة مشهور ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَالثَّامِرِ الْأَوَّلِ فِي كَمْسِلِمَةَ وَجَوَزِ الْوَجْهَيْنِ فِي كَمْسَلِمَةَ

في العربية<sup>(١)</sup> ، وتقلب الواو في آخر الكلمتين الأخيرتين همزة ؛ لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة في « يا علاو » ولتحركها وانفتاح ما قبلها في « يا كرو » فيقال : يا علاء - يا كرا<sup>(٢)</sup> . . . ولا يقع شيء من هذا عند اتباع الطريقة الأخرى .

ب - مع أن الطريقتين صحيحتان فصيحتان ، والأمر في تقديم إحداهما على الأخرى متروك للمتكلم ومراعاته المقام - قد تكون الأولى أنسب ؛ لبعدها عن اللبس - غالباً - إذ حركة آخرها الحالي في أكثر الصور ، لا تكون ضمة - برغم استحقاق المنادى في موضعه هذا البناء على الضم وجوباً - فعدم وجود الضمة يوحي أن في اللفظ الحالي حذفاً ، ويرشد إلى أن الحرف الأخير الحالي ليس هو الأخير في الأصل ، وإلا فأين علامة البناء ؟ نعم يقع اللبس في هذه الطريقة حين يكون الحرف الذي قبل المحلوف مباشرة مضموماً هجائياً نحو : قنْضُ - فالفاء - علساً - فعند نداءه نداء ترخيم على لغة من ينتظر يقول : يا « قُنْضُ » فالفاء مضمومة ضمّاً يختلط الأمر فيه ؛ أهو ضمة بناء ، أم ضمة حرف هجائي ليس آخر الأحرف .

وللمتكلم أن يتخير ما يزيل به هذا اللبس أو يعدل عن هذه الطريقة إلى الأولى . . .

> - يرد في النصيب كثيراً نداء لفظ « صاحب » كقول الشاعر :  
هَلُمَّ « يا صاحب » إلى روضة يجلو بها العاني صلباً همه  
فأصل الكلمة : « صاحب » نوديت نداء ترخيم بمحلف الباء وهذا الرأي يسائر قواعد الترخيم ، فهو أنسب من الرأي الذي يقول إن أصلها « صاحبي » ورخمت شنوذاً بمحلف ياء المتكلم والباء ، إذ لا داعي للأخذ بالشاذ ما دام المطرد ممكناً .

(١) كان هذا رأياً مقبولاً قبل انتشار الأسماء المعربة المحتوية بواو لازمة ساكنة ، قبلها ضمة . أما الآن فقد شاعت كثيرها من الأسماء المقصورة والمقتوصة ؛ فوجب اتخاذ حكم لها ؛ كتناظرها . ولعله في الترخيم يكون يليقائها . أما في غير الترخيم فقد وضعتها في الجزء الأول ، في المسألة الخامسة عشرة . كما وضعتها في باب التنثية والجمع ، والنسب . . .

(٢) اى : يا كروان ، ومنه المثل العربي الذي يقال لمن يتكبر وسوله من هو أشرف منه يتواضع : أطرق كرا ، إن التمام في القرى . وقد أشرنا له ص ٤

## المسألة ١٣٨ :

## القسم الثاني ترخيم الضرورة الشعرية

هذا النوع مقصور على غير المنادى ، ولا يصح إجراؤه إلا بعد أن تتحقق شروط ثلاثة مجتمعة :

أولاً : أن يكون في شعر .

ثانياً : أن يكون المرخم غير منادى ، ولكنه صالح للنداء ، فلا يصح ترخيم لفظ : « الغلام » ، لأنه لا يصلح للنداء ، بسبب وجود « أل » . . . (١)

ثالثاً : أن يكون المرخم إما زائداً على ثلاثة ، وإما مخموماً بناء التأنيث . فقال الأول :

لنعم الفتى - عشو إلى ضوءِ نارِهِ - طريفُ ابنِ مُالٍ ليلةَ الجوعِ والمُخَصَّرِ (٢)  
أراد : ابن مالك ؛ فرخمه ترخيم الضرورة . ومثال الثاني :

وهذا ردائي عنده يستعيره ليَسْلُبْنِي حَيَّ ، أمالِ بنِ حُضْنَلِ

أراد : يا مالك بن حنظلة ؛ فحذف التاء في غير المنادى للضرورة .

وإذا وقع ترخيم الضرورة في لفظ جاز ضبط آخره بإحدى الطريقتين السالفتين طريقة من لا ينتظر - كالييتين السالفتين (٣) أو من ينتظر ، كقول الشاعر :

ألا أضحتْ جبالِكمو رِماماً (٤) وأضحتْ منك شاسعة (٥) - أماماً (٦)

وبمقتضى الأول يضبط آخر اللفظ المرخم على حسب ما تقتضيه الجملة من إعلال وصحة وإبدال ، وقد ينون أو لا ينون إن اقتضى الأمر شيئاً مما سبق مع عدم اختلال الوزن ؛ ككلمة « مالك » المنونة في البيت الأول والمجرورة بالإضافة ،

(١) وقد سبق في ص ٢٩

(٢) المختصر : شدة البرد .

(٣) بدليل وجود التنوين في الأول ، وكسر اللام في الثاني . فلو جرى على الانتظار لوجب أن يراعى الأصل بجلف التنوين وفتح اللام .

(٤) جمع رمة (بضم الزاء غالباً) ويصح الكسر (قطعة جبل بالية .

(٥) بهيمة .

(٦) علم امرأة .



وكلمة : حنظل المحرورة بالإضافة في البيت الثاني بالإضافة وعدم التنوين . وبمقتضى الثانية يبقى اللفظ على حاله بعد حذف آخره ، ككلمة « أُمَامَ » في البيت الأخير . هذا ، ولا يشترط في المرخم للضرورة أن يكون معرفة ، ولا شروطاً أخرى غير التى سبقت . ومن ترخيم النكرة قول الشاعر — في بعض الروايات — :  
 ليس حى على المنون بحال  
 أى : بخالد<sup>(١)</sup> . . .

---

(١) وقد اكتفى ابن مالك في الكلام على ترخيم الضرورة ببيت واحد هو:  
 وَلَا ضَيْطَرَّارَ رَخِمُوا دُونَ نِدَا مَا لِلنَّدَا يَصْلَحُ ؛ نَحْوُ : أَحْمَدَا  
 فلم يتعرض لشيء إلا اشتراط أن يكون المرخم للضرورة صالحاً للتداء ؛ نحو : أحمد .

## المسألة ١٣٩ :

## الاختصاص

نسوق الأمثلة الآتية لإيضاحه :

(١) قال أحد الشعراء :

قلّ للحوادث أقدمي ، أو أحجمي      إنّا بنو الإقدام والإحجام  
نحن النيام إذا الليالي سالت      فإذا وكبت فنحن غير نيام

من يسمع : « نا » أو : « نحن » يتردد في خاطره السؤال عن المقصود من هذا الضمير ، وعن مدلوله ، وحقيقة التكلم به وجنسه ؛ أيكون مدلوله والمقصود منه : العرب ، أم : أهل العلم ، أم : الأبطال ، أم : أبناء الشرق . . . أم . . . أم ؟ أم غير هؤلاء ممن لا يحصون جنسا ، ولا نوعا ، ولا عددا .

أيكون المراد مثلا :- (إنّا - العرب ، - بنو الإقدام . . . ونحن - الأبطال ، - النيام) . . . و . . . فالضائرات المذكورة يشوبها عيب واضح ، هو : عموم يخالطه إبهام تحتاج معه إلى تخصيص وتوضيح . فإذا جاء بعد كل منهما اسم ظاهر ، معرفة ، يتفق مع الضمير في المدلول ، ويختلف عنه في التحديد والوضوح - زال العيب ، وتحقق الغرض . كالذي تحقق بزيادة كلمة : «العرب» وكلمة : «الأبطال» . فيما سبق ؛ إذ المراد منها هو المراد من الضمير قبلها ؛ ولكن بغير عموم ولا غموض كالذي في تلك الضمائر ، برغم أنها للمتكلم <sup>(١)</sup> .

(٢) يقول الشاعر :

وأنا ابنُ الرياض ، والظلّ ، والماء      ودادى ما زال خير وداد  
فن هذا المتكلم ؟ وما مدلول هذا الضمير ؟ أهو شاعر ، أم نائر ، أم عالم ، أم زاهد ؟ ما جنسه . . . ؟ إن الضمير : «أنا» لا يسلم من غموض يحتاج معه إلى اسم يزيل هذا العيب : كأن يقال :- (أنا - الشاعر - ابن الرياض) أو : (أنا -

(١) سبق في ص ١٨١ م ٢٠ (باب الضائرات) إبهام الضمير وطريقة إيضاحه .

الشرق - ابن الرياض ) . . . فجاء هذا الاسم الظاهر المعرفة المعين الواضح الذى معناه معنى الضمير قبله - قد أزال عيب العموم المهم .

( ٣ ) وكذلك الضمير « أنت » فى قول الشاعر :

أنت فى القول كله أجمل الناس مذهباً

فما الذى يظنه سامع الضمير : « أنت » ؟ أى يكون المراد : ( أنت - الشاعر - أجمل الناس مذهباً ) ، أم : ( أنت - الناثر - . . . ) أم ( أنت - الأديب - ... ) أم محمداً - أم عليا . . . ؟ لا بد من اسم كالإسماء التى وصفناها لإزالة العموم والإبهام .

( ٤ ) نشهد فى عصرنا كثيراً من المتعاقدين يلبسون عقود البيع ، والشراء ، والمداينة ، وغيرها بجملته شاعت بينهم حتى ابتدلت ؛ هى : « نحن - الموقعين - على هذا ، نقر ونعترف بكذا وكذا .. » وكلمة : « الموقعين » هى الاسم الظاهر المعرفة الذى جاء لإزالة ما فى الضمير قبله من عموم وإبهام مع اتفاقهما فى المدلول ، وتسميته الثانى بما فيه من تحديد وإيضاح .

بالأمل فى الأمثلة السابقة - وأشباهها - نلاحظ فى كل أسلوب منها بعد إزالة ما فى الضمير من عيب العموم والإبهام - أربعة أمور مجتمعة ، تتصل بموضوعنا اتصالاً أصيلاً قوياً .

أولها : ضمير لغير الغائب ؛ يشوبه عموم وإبهام .

ثانيها : اسم ظاهر معرفة ، مدلوله هو مدلول الضمير ، ولكنه يُحدّد المراد من ذلك الضمير ، ويخصّصه ، ويوضحه ؛ فيزيل ما فيه من عموم وإبهام .

ثالثها : حكم معنى وقع على ذلك الضمير .

رابعها : امتداد ذلك الحكم إلى الاسم الظاهر المعرفة ( لأنه شريك الضمير فى الدلالة ؛ فيقع عليه ما يقع على الضمير من حكم معنى ) واختصاصه به واقتضاره عليه ، فيكون هذا اختصاصاً واقتضاراً على بعض معين مما يشمله الضمير أى : أن الضمير بعمومه يشمل أفراداً كثيرة ، منها أفراد الاسم الظاهر المعرفة الذى يعتبر أقل أفراداً منه ، وإن شئت فقل : إن هذا الاسم أخص من الضمير الذى بمعناه .

ففى مثل : نحن - العرب - بنو الإقدام والإحجام . الضمير هو : « نحن »

والاسم الظاهر المعرفة هو : « العرب » ، والحكم المعنوي الذي وقع على  
المبتدأ هو : « البنية للإقدام والإحجام . وقد خصص هذا الحكم لبعض أفراد  
الضمير ، وهم : « العرب » ، وصار خاصاً بهم ، مقصوراً عليهم . وهكذا يقال في  
سائر الأمثلة ونظائرها . . .

فالاسم الظاهر المعرفة هو الذي يسميه النحاة : « المختص » ، أو :  
« المخصوص » ؛ لاختصاص المعنى به ، ولأنه يُعرب مفعولاً به لفعل واجب الحذف  
مع فاعله ، تقديره الشائع<sup>(١)</sup> عندهم ، هو : « أخص » ويعبرون عن هذه  
المسألة بالفرض منها : وهو : « الاختصاص » .

ويقولون في تعريفه : إنه إصدار حكم على ضمير لغير الغائب ، بعده اسم  
ظاهر ، معرفة ، بمعناه ، وتخصيص هذا الحكم بالمعرفة ، وقصره عليها .

الغرض منه :

الغرض الأصلي هو التخصيص والقصر ، وقد يكون القصر نحو : (إني  
— العربي — لا أستكين لطاغية) . (إني — الرحالة — أعلم من الرحلة مالا  
أعلمه من الكتاب) . أو التواضع : كقول أحد الخلفاء : (أنا — الضعيف العاجز —  
أحطمُ البغي ، وأهدمُ قلاعَ الظالمين . وأنا — البائس الفقير — لا أستريح  
وبجاني متأوه ، أو محتاج) . . . أو : تفصيل ما يتضمنه الضمير من جنس ،  
أو نوع أو عدد . . . ، نحو : (نحن — الناس — نخطئ ونصيب ؛  
والعاقل من يتترع من خطئه تجزية تعصمه من الزلل مرة أخرى) ، (نحن —  
المتقين — قُدوة لسوانا ، فإن ساءت القلوة فالبلاء فادح) . (نحن — الأربعة —  
نجوم الهداية ، ومصابيحُ العرفان) .

• • •

حكم الاسم<sup>(٢)</sup> الواقع عليه الاختصاص ، (وهو : المختص ، أو المخصوص) :  
يجب نصبه دائماً على التفصيل الآتي :

(١) لا مانع أن يكون تقديره : أخص ، أو : أقصد ، أو : أريد . . . أو ما شاكل هذا — إلا  
أن الفعل : « أخص » هو المشهور ، ومن مادته جاء الاصطلاح الشائع : « الاختصاص » ولا بد من  
حذف هذا الفعل مع فاعله — كما أشرنا — ولهذا يعتبرون « المخصوص » هنا نوعاً من المفعول به الذي ينصب  
بعامل واجب الحذف .

(٢) هذا الاسم أربعة أنواع يحى بيانها في الزيادة ص ٩٦ .

(١) إن كان الاسم هو لفظ «أى» في التذكير أو «أية» في التأنيث وجب بناؤه على الضم في محل نصب<sup>(١)</sup> ؛ على المفعولية ، ويجب أن يتصل بآخرهما كلمة : «ها» التي للتنبيه ، وأن يلتزما هذه الصيغة التي لا تتغير إفراداً ، ولا تنية ، ولا جمعاً ، ولا بد أن يكون لكل منهما نعت لازم الرفع — بغير بناء — تبعاً للفظهما المبني ، مبدوء بأل التي للمهد الحضورى نحو : (أنا — أيها الجندى — فداءً وطني) . (نحن — أيها الجنديان — نقضى الليل ساهرين) . (نحن — أيها الجندود — حماة الأوطان) . (أنا — أيها الصانعة — حريصة على الإتقان) . (نحن — أيها الصانعتان — حريصتان على الإتقان) . (نحن — أيها الصانعات — حريصات على الإتقان . . .)

فالضمير في كل ما سبق ، مبتدأ . وكلمة «أى، أو : أية» مفعول به لفعل محذوف مع فاعله تقديره : «أخص» وهى مبنية على الضم في محل نصب . و «ها» حرف تنبيه مبنى على السكون . والاسم المعرفة المقرون بأل نعت مرفوع رفعاً اتباعاً للناحية الشكلية اللفظية وحدها . وليس له محل<sup>(٢)</sup> لإعراب — في الشائع — ؛ لأنه تابع للفظ كلفى : «أى وأية» المبنيين على الضم لفظاً ، وإن كانتا منصوبتين محلاً — كما سبق .

ويصح تأخيرهما في نهاية الجملة ؛ مثل : نحن أنصار الحق — أيها الطلاب نحن أنصار الفضيلة — أيها الفتيات . . .

(٢) إن كان الاسم المختص لفظاً آخر غير : «أى وأية» وجب نصبه ، سواء أكان مضافاً أم غير مضاف ، نحو : (أنا — طالب العلم — لا تمترُ رغبتي فيه) . (أنا — الطبيب — لا أتواني في إجابة الداعي . . .)

أوجه التشابه والتخالف بين الاختصاص والتداء :

بين الاختصاص والتداء تشابهٌ في أمور ، وتخالف في أخرى . فيتشابهان في ثلاثة أمور<sup>(٣)</sup> :

- (١) يقول النحاة إنهما بنيا هنا محلاً على التداء ، لأن أسباب البناء لا تنطبق عليهما . والحق أن علة بنائهما على الضم هنا وفي باب التداء هي الاستعمال العربي وحده .
- (٢) التحقيق أن ضمته غمة إتياع لفظي كما سبق في باب التداء ص ٣٦ ؛ إذ لا مقتضى الرفع الإعرابي .
- (٣) يردد النحاة هذه الأوجه لإجابات المشابهة . والحق أن هذه المشابهة واهية ، ولا يكاد أسرها يقوى إلا في «أى وأية» بسبب بنائهما على الضم في محل نصب . ووجود حرف التنبيه والتبسم بهما ، وكل هذا مع الأمور الثلاثة السابقة .

أولاً : إفادة كلّ منهما الاختصاص . وهو في هذا الباب خاص بالتكلم أو الخطاب ، وفي باب النداء خاص بالخطاب .

ثانيها : أن كلا منهما للحاضر ( أى المتكلم أو الخطاب )<sup>(١)</sup> .

ثالثها : أن الاختصاص هنا مراد منه تقوية المعنى وتوكيده ، وقد يكون في النداء كذلك أحياناً ؛ كقولك لمن هو مصغى إليك مقبل على حديثك : إن الأمر — يا فلان — هو ما فصلته لك . . .

ويختلفان في أمور ؛ بعضها لفظي ، والآخر معنوي ، فاللفظية أشهرها :

( ١ ) أن الاسم المختص لا يذكر معه حرف نداء مطلقاً ؛ لا لفظاً ، ولا تقديرًا ، ولا « يا » ، أو غيرها .

( ٢ ) أنه لا يكون في صدر الجملة وإنما يكون بين طياتها — كالأمثلة السالفة — أو في آخرها : نحو : اللهم ساعدنا على النصر — أيها الجنودُ ، أو أيتها الكتيبةُ .

( ٣ ) أنه لا بد أن يسبقه ضمير بمعناه في التكلم أو الخطاب — سواء أكان ضمير المتكلم خاصاً به وحده . أم شاركه فيه غيره . فالخاصّ مثل أنا ، والآخر مثل : نحن . والغالب أن يكون ضمير تكلم . ولا يصح أن يكون السابق ضمير غيبية ولا اسماً ظاهراً . ومن أمثلة ضمير الخطاب قولهم في الدعاء : سبحانه الله العظيم بك — الله — نرجو الفضل . ينصب : « الله » فيهما .

( ٤ ) أن الاسم المختص منصوب دائماً في لفظه ، علماً كان أو غير علم إلا « أى » وأية « فلهما مبيان لفظاً ، منصوبان محلاً . . . أما المنادى فإن العلم والنكرة المقصودة مبيان فيه على — في الأغلب — الضم ، وكذا أى ، وأية . . . ( ٥ ) أنه يقل أن يكون علماً — ومع قلته جائز — نحو : أنا — خالد — حطمت أصنام الجاهلية .

( ٦ ) أنه يكثر تصديره « بأل » بخلاف المنادى فلا يجوز اقترانه بأل إلا في بعض حالات سبق سردهما<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) يلاحظ أن النداء — كما سبق في باب — لا يكون للتكلم . ( ٢ ) في ص ٢٧ .

- (٧) أنه لا يكون نكرة ، ولا اسم إشارة ، ولا ضميراً ، ولا اسم موصول .  
 (٨) أن « آياً وأيّة » هنا لا توصفان باسم إشارة . بخلافهما في النداء ، وأن صفتها واجبة الرفع اتفاقاً ، بخلافهما في النداء .  
 (٩) أنه لا يَرَحَّم اختياراً ، ولا يستغاث به ، ولا يندب . . .

(١٠) أن العامل هنا محذوف وجوباً مع قاعه بغير تعويض ، أما في النداء فحرف النداء عوض عنهما . وأن الفعل المحذوف هنا تقديره — غالباً — أخصص<sup>٩</sup> ، أو ما : بمعناه . أما في النداء فالفعل تقديره : أدعو : أو : أنادى ، أو : ما بمعناها .

والمعنوية أشهرها :

- (١) أن الكلام مع الاختصاص خبر ، ومع النداء إنشاء .

(٢) أن الغرض الأصلي من الاختصاص هو قصر المعنى على الاسم المعرفة ، وتخصيصه من بين أمثاله بما نسب إليه . وقد يكون الغرض هو : القبح ، أو التواضع ، أو : زيادة البيان : — كما شرحنا — أما الغرض من النداء الأصيل فطلب الإقبال ... بالتفصيل الذي سردناه<sup>(١)</sup> في بابه<sup>(٢)</sup> . . .

(١) ص ٥ وما بعدها

(٢) وقد اختصر ابن مالك في بيان ما سبق كله ، على بيتين دولهما في باب مستقل عنوانه : الاختصاص ، قال :

الإِخْتِصَاصُ : كُنْدَاؤُ دُونِ «يَا» كَأَيِّهَا الْفَتَى بِإِثْرٍ : ارْجُونِيَا  
 أى : كقولك ارجوني أيها الفتى ، بقولك : « أيها الفتى » إثر : « ارجوني » ، أى : على إثرها ، وبهذا . ثم قال :

وَقَدْ يَرَى ذَا دُونِ «أَيُّ» تَلَوَ «أَلْ» كَمِثْلِ: نَحْنُ الْعَرَبُ أَسْحَى مِنْ بَذَلْ

أى : قد يرى الاختصاص مستملاً من غير كلمة « أى » ، وأية ، فيه ، يريد : من غير أن يكون الاسم المختص هولفظ : « أى » ، أو : أية » وإنما يكون اسماً مشتقاً على « أَلْ » كالمثال الذى ساقه ، وهو : نحن — العرب — أسحى من بَذَلْ ، أى : أكرم من أعطى ماله . فكل ما يفهم من البيتين هو أن الاختصاص كالنداء لكن من غير حرف نداء مطلقاً ، وأن لفظه قد يكون : « أى وأية » ، وأن الاختصاص قد يستغنى عنهما باسم ظاهر فيه : « أَلْ » وهذا كلام مبدع .

## زيادة وتفصيل :

- ١- يفهم مما سبق أن الاسم المختص (المختص) أربعة أنواع .  
 الأول منها مبنى على الضم وجوباً ، في محل نصب وهو : « أئى » للمذكر  
 و « أئىة » للمؤنث ؛ مع التزام هذه الصيغة في جميع أحوالهما ، ووقع « ها »  
 التى للتنبيه بعدهما ، ويجيء نعت لهما مقرون بأل التى للعهد الحضورى .  
 أما الثلاثة الباقية فواجبة النصب ، وهى : المقرون بأل نحو : نحن -  
 الشرفاء - نرفع عن الدنيا . والمضاف نحو : أنا - صانع المعروف - لأرجو  
 عليه جزاء . والعلم - وهو أقل الأربعة استعمالاً - نحو : أنا - علياً - لأهاب  
 في سبيل الحق شيئاً .  
 ب - الاسم المختص منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، والحملة - في الغالب -  
 تكون في محل نصب ، حالاً من الضمير الصالح قبلها لأن يكون صاحب حال ؛  
 - فلا يكون مبتدأ مثلاً - كالتى في مثل : ارجونى أيها الفتى . وفى مثل : ربنا  
 اغفر لنا أيها الجماعة<sup>(١)</sup> .  
 وقد تكون أحياناً معترضة ؛ مثل : نحن - الحكام - خدُ أمُ الوطن .  
 أى : أخص الحكام . فهذه معترضة بين المبتدأ وخبره ، ومثلها : إنا - معاشر  
 الأنبياء - لا نورث<sup>(٢)</sup> .

(١) التقدير : ارجونى حال كونى مخصوصاً من بين القتيان - اغفر لنا حال كوننا مخصوصين  
 بين الجماعات . وقد نص النحاة على إعراب جملة الاختصاص في المثالين حالين من الياء ، ونا .

(٢) كانت الجملة هنا معترضة لتوسطها بين شيئين متلازمين ؛ قبل أن يستوفى أولها ما يلزم له .  
 وقد نص النحاة على أنها معترضة ، ولم يربوها هنا حالاً من الضمير الذى قبلها - كما أربوها في  
 المثالين السابقين - فراراً من مجيء الحال من المبتدأ ، إذ الشائع بين كثيرهم ألا يكون صاحب الحال مبتدأ ،  
 وقد عرضنا - في الجزء الثالث ، باب الحال - لهذا الشائع واذنبنا إلى تمسكته بالحجة القوية . وإذا لا مانع  
 أن تكون جملة الاختصاص الفعلية في المثالين الأخيرين وأشباهها جملة حالية أو معترضة ، بل إنها في  
 الحالية أنسب للفرض وأوضح .



## المسألة ١٤٠ :

## التحذير والإغراء

١- التحذير: « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ؛ ليجنبه »<sup>(١)</sup> . والأصل في أسلوب التحذير أن يشتمل على ثلاثة أمور مجتمعة :  
أولها : « المحذّر » ، وهو المتكلم الذى يُوجّه التنبيه لغيره .  
ثانيها : « المحذّر » وهو الذى يتجه إليه التنبيه .  
ثالثها : « المحذور ، أو : المحذّر منه » وهو : الأمر المكروه الذى يصدر بسببه التنبيه .

ولكن هذا الأصل قد يُعدل عنه أحياناً كثيرة ، فيقتصر الأسلوب على بعض تلك الأمور ، كما سنعرف .  
ولأسلوب التحذير صور مختلفة ؛ منها : صورة الأمر ؛ كالذى فى قول الشاعر :  
احذر مصاحبة اللئيم ؛ فإنها تُعدى كما يُعدى السلم الأجربُ  
ومنها : صورة النهى ؛ كقول الأعرابي فى لغته ، وقد فتنته :  
لا تَكْمَنِي فى هواها ليس يرضينى صواها . . .

ومنها : المبدوءة بالضمير « إِيَّاكَ » وفروعه الخاصة بالمخاطب<sup>(٢)</sup> ؛ كالذى فى قول أعرابية لابنها : إِيَّاكَ وَالتَّمِيمَةَ<sup>(٣)</sup> . فإنها تزرع الضغينة<sup>(٤)</sup> ، وتُفرّق بين المحبين . وإِيَّاكَ وَالتَّعَرُّضَ لِلْعُيُوبِ ؛ فَتُتَّخَذُ غَرَضاً<sup>(٥)</sup> ، وخلق<sup>(٦)</sup> إلاّ يثبت الغرض على كثرة السهام . . . إلى غير هذا من العبارات والصور المتعددة التى تحقق المعنى السالف فى التحذير .

(١) هذا تعريف لغويّ ، ويفضل بعضهم أن يقال « إنه اسم منصوب مميل لأحذر المحذوف ، ونحوه . » لأن هذا يناسب مهمة النحو التى هى البحث فى أسوال الكلم إعراباً وبناءً .

(٢) هى : إِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ وإِيَّاكَ .

(٣) التمسى بين الناس بالإقصاد .

(٤) الحقد والمداوة .

(٥) هدفًا تصوب إليه السهام .

(٦) جدير ، أمر محقق . .

غير أن الكثير من الصور السالفة لا يخضع لأحكام هذا الباب . ولا تنطبق عليها ضوابطه وقواعده ؛ لأن هذه الضوابط والقواعد ، والأحكام لا تنطبق إلا على خمسة أنواع « اصطلاحية » ؛ يسمونها : « صور التحذير » ، هي - وحدها - المقصودة من هذا الباب بكل ما يحويه ، ولا سيما اشتغال كل منها على اسم منصوب يُعرب مفعولاً به لفعل محذوف مع مرفوعه . وفيما يلي بيانها .  
الأول : صورة تقتصر على ذكر « المحذَر منه » ( وهو : الأمر المكروه ) اسما ظاهراً دون تكرار ولا عطف مثيل له عليه . - والمراد بالمثل هنا ؛ مُحذَر منه ، آخر - كتحذير الطفل من النار ؛ بأن يقال له : النار ، وتحذيره من سيارة ؛ بأن يقال له : السيارة .

وحكم هذا النوع جواز نصبه بفعل محذوف جوازاً هو ومرفوعه . فكلمة : « النار » أو « السيارة » يجوز نصبها على اعتبارها مفعولاً به لفعل محذوف ؛ تقديره - مثلاً - احذر النار - احذر السيارة . والفاعل ضمير ؛ تقديره : أنت . ويجوز تقدير فعل آخر يناسب المعنى والسياق من غير تفيد بشيء في اختياره إلا موافقة المعنى ، وصحة التركيب ، مثل : اجتنب النار - اجتنب السيارة . . . أو : حاذر . . . أو جانب . . . .

وفي كل هذه الأمثلة يصبح حذف الفعل مع فاعله أو ذكرهما ؛ يقال : النار ، أو اجتنب النار . . . . كما يصبح ضبط « المحذَر منه » ضبطاً آخر غير النصب ؛ كالرفع ؛ يقال : النار ، على اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف . لكنه في حالة التصريح بفعله لا يدخل في عداد الأساليب الاصطلاحية الخمسة ، وكذلك في حالة ضبطه بغير النصب ، إذ الشرط الأساسي في التحذير الاصطلاحى أن يكون الاسم منصوباً على أنه مفعول به ، وناصبه محذوف<sup>(١)</sup> .

الثاني : صورة تقتصر على ذكر « المحذَر منه » اسماً ظاهراً إماً مكرراً ، وإما معطوفاً عليه مثله بالواو ؛ نحو : البرد البرد - البرد والمطر .

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم في الصورتين بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً<sup>(٢)</sup> . ويراعى في تقديره موافقته للمعنى وصحة التركيب ؛ نحو : احذر البرد البرد -

( ١ ) والداعى البلاغى الحذف هو ضيق الوقت ، لأن أكثر حالات التحذير تتطلب الإسراع ؛ لئلا يتعب المخاطب قبل فوات الفرصة ، كى لا يصيبه المكروه بقواتها .

( ٢ ) لهذا الإفصاح آخر يسمى في « ج » من الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ .

احذر البرد والمطر ، أو : تجنب . . . أو اتق . . . فحكم هذا النوع وجوب  
النصب وجوب حذف العامل ومرفوعه . ويتعين في صورة التكرار أن يكون الاسم  
الثاني تأكيداً لفظياً ، وفي حالة المطف أن يكون حرف العطف هو : «الواو» - دون  
غيرها - وما بعدها معطوف على الاسم قبلها عطف مفردات ، لا عطف جملة .

الثالث : صورة تقتصر على ذكر اسم ظاهر مختوم بكاف خطاب للمحذّر بحيث  
يكون هذا الاسم هو الموضع أو الشيء الذي يخاف عليه ، سواء أكان مكرراً أم  
غير مكرر ، معطوفاً عليه نظير له ، أم غير معطوف . كأن يقال لمن يحاول لمس  
طلاء سائل : يدك - أو : يدك يدك - أو : يدك وملابسك : والتقدير :  
أبعد يدك . . . - أبعد يدك وملابسك . . . أو صن يدك . . . صن يدك  
وملابسك . . . ويصح اختيار عامل محذوف آخر يناسب السياق والتركيب . . .

وحكم هذا النوع وجوب نصب المكرر والمعطوف عليه . والنائب عامل  
محذوف مع مرفوعه وجوباً<sup>(١)</sup> وما بعد الواو معطوف على ما قبلها عطف مفردات .

أما الاسم المنفرد ( أى : الذى ليس مكرراً ولا معطوفاً عليه ) فحكمه حكم  
النوع الأول الذى يجوز نصبه بعامل محذوف جوازاً - لا وجوباً - فيصح إظهار  
عامله وحذفه كما يصح ضبطه بغير النصب فإذا ظهر عامله أو ضبط بغير النصب  
فلن يكون من أساليب التحذير الاصطلاحي كما أوضحنا في ذلك النوع .

الرابع : صورة تشتمل على اسم مختوم بكاف خطاب للمحذّر ، ويكون هذا الاسم  
موضع الخوف عليه ، وقد عطف عليه بالواو المحذّر منه<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : يدك  
والسكين - رأسك وحرارة الشمس - مواعيدك والخلف .

وحكم هذا النوع وجوب نصب الاسم الظاهر والمعطوف وأن يكون عامل  
النصب محذوفاً مع مرفوعه وجوباً<sup>(١)</sup> . والأيسر والأسهل اختيار عاملين مناسبين<sup>(٢)</sup> .  
أحدهما : للمعطوف عليه ، والآخر للمعطوف . ولا يراعى في اختيارهما

(١) لهذا الحكم إيضاح بجيّد في « - » من الزيادة ص ١٥٤ .

(٢) الفرق بين هذا النوع وسابقه . أن هذا النوع لا بد فيه من معطوف يكون محذّراً منه . أما  
السابق فقد يوجد معطوف أو لا يوجد ، وإن وجد وجب أن يكون اسماً ظاهراً موضعاً للخوف عليه  
وليس محذّراً منه .

(٢) وقد يمكن اختيار عامل واحد يستقيم معه المعنى ، ويساير القوايط العامة .

إلا مناسبتها للسياق والتركيب ؛ كأن يقال : صُنْ بِدُكْ وَأَبْعِدِ السَّكِينِ - احفظ رأسك ، واحذر حرارة الشمس - تذكر مواعيدك ، وتجنب الخلف . . . وأمثال هذا مما هو مناسب . وعلى هذا التقدير يكون أسلوب التحذير جملتين تشتمل السابقة منهما على الموضع أو الشيء الذي يُخاف عليه ، ويتجه إليه التحذير ، وتشتمل المتأخرة على « عذر منه » وبين الجملتين واو العطف ؛ تعطف الثانية على الأولى ؛ فيكون العطف عطف جُمْلٍ ، لا مفردات .

وهناك تقديرات وإعرابات أخرى لا تسلم من تعقيد ، أو صعوبة ، ولا حاجة لنا بها ، بعد أن تلاقت الآراء المختلفة عند وجوب نصب المتعاطفين ووجوب حذف عامل النصب . أما الخلاف العنيف في غير هاتين الناحيتين فغير يحتمل منه الالتجاء إلى الطريقة التي تخبرناها .

الخامس : صورة تشتمل على ذكر المحذر ضميراً منصوباً للمخاطب ، هو : « إياك » <sup>(١)</sup> وفروعه . وبعده « المحذر منه » ، اسماً ظاهراً مسبوقاً بالواو ، أو غير مسبوق بها ، أو مجروراً بالحرف « من » . فلا بد من ذكر المحذر ، والمحذر منه في هذا النوع . فنال المسبوق بالواو قول الأعرابية لابنها : إياك والحدود بدينك ، والبخل بمالك . . . ومثال غير المسبوق بها قولهم : إياكم تحكيم الأهواء ؛ فإن عاجلها ذم ، وأجلها وخيم . ومن أمات هواء أحيا كرامته . وقول الشاعر :

إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ ، فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ ، وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

ومثال المجرور بمن : إياك من مؤاخذة الأحقق ؛ فإنه يريد أن يتفعل فيضرك .

وحكم هذا النوع وجوب ذكر المحذر منه بعد الضمير « إياك » وفروعه ، ووجوب نصب هذا الضمير ؛ باعتباره مفعولاً به لفعل واجب الحذف <sup>(٢)</sup> مع مرفوعة تقديره « أهدر » والأصل : « أهدرك » . ثم أريد تقديم الكاف لداع بلاغي ؛ هو : إفادة الحصر ؛ ففتح من تقديمها أنها ضمير متصل لا يستقل بنفسه ، ولا يوجد إلا في

(١) الأحسن اعتبار « إيا » مع علامة الخطاب التي بعدها هما - ماً - الضمير المنصوب ، ولا داعي لاعتبار الضمير هو « إيا » ، واعتبار ما بعده علامة خطاب ( وقد سبق لإيضاح هذا في موضعه من باب الضمير ج ١ ص ١٦٣ م ١٩ ) .

(٢) الحكم لإيضاح معنى « من » من الزيادة والتفصيل ص ١٠٤ .

ختام كلمة أخرى . فلم يكن بدّ - عند إرادة تقديمه - من الاستغناء عنه ،  
والإتيان بضمير آخر منصوب ، له معناه ، ويمتاز بأنه يستقل بنفسه ، وهو :  
الضمير : « إياك » فصار الكلام : « إياك أحذّر » ثم حذف الفعل والفاعل ،  
مجازة للمأثور من الكلام الفصيح الذى يطرد فيه هذا الحذف .

أما الاسم الظاهر المذكور بعد « إياك » وفروعها فإن سبقته واو العطف وجب  
نصبه بفعل محذوف مع مرفوعه وجوباً . والأحسن الأيسر - اختيار فعل خاص به يناسبه  
ويساير المقام ، ويكون غير الفعل الناصب للضمير « إياك » فيجتمع في الأساوب  
فعلان محذوفان مع مرفوعهما . ففى المثال السابق : إياك والتميمة - إياك والتعرض  
للعيوب . . . يكون التقدير : إياك أحذّر وأبغضُ التيممة - إياك أحذّر ،  
وأقبّحُ التعرّض للعيوب . بمعنى : أحذرك وأبغض . . . وأقبّح . . .

ويصح أن يكون التقدير : إياك احفظ واحذر التيممة<sup>(١)</sup> - إياك احفظ ،  
واترك التعرّض للعيوب . . . وهكذا من غير تقييد بشيء إلا نصب الاسم بعد  
الواو ، واختيار فعل - أى فعل - يناسب المقام ، ويساير الأساوب الصحيح .

وعلى هذا تكون الواو حرف عطف ، والجملة بعدها معطوفة على الجملة التى  
قبلها ، وبالرغم من حذف الفعل ومرفوعه فى كل جملة ، فإن المحذوف هنا يراعى  
فى العطف كأنه مذكور .

فإن لم تكن الواو مذكورة فالأسهل إعراب المنصوب بعدها مفعولاً به للفعل :  
« أحذّر » المحذوف ، لأنه قد ينصب مفعولين بنفسه مباشرة . فأول المفعولين هو :  
« إياك » وفروعه ، وثانى المفعولين هو الاسم الظاهر الواقع بعد الضمير « إياك » ،  
وفروعه .

أما إذا قلنا : « إياك من التيممة » « إياك من التعرّض للعيوب » . فإن الجار

(١) والأصل : احفظ نفسك واحذر التيممة ، أو : باعد نفسك ... أو ... حذف الفعل وفاعله  
فصار الكلام : نفسك واحذر التيممة ، ثم حذف المضاف (نفس) وأقيم المضاف إليه ( وهو : الكاف )  
مقامه ؛ فصار منصوباً مثله ؛ وأتينا بدله بضمير منفصل ؛ هو : « إياك » ، السبب الذى بيناه . ونعود  
فنكرر هنا ما رددناه ؛ وهو : أن تقدير الفعل المحذوف فى جميع مسائل هذا الباب متروك للتكلم بختاره  
بغير قيد إلا قيدة المناسبة للسياق ، وسأيزته التركيب الصحيح . ومن المسألة التركيب الصحيح ألا تعطف  
الجملة الثانية على الأولى إذا كانت إحدىاهما خبراً أو الأخرى إنشاء ، طبقاً لرأى الأقوى .

مع مجروره متعلقان بالفعل المحذوف وجوباً وهو : «أحذر» ؛ لأنه قد يتعدى - أيضاً - للمفعولين ؛ ينصب أحدهما بنفسه مباشرة ويتعدى للآخر بحرف الجر : «مين» .

وفي جميع الصور السابقة يجوز تكرار الضمير «إياك» وعدم تكراره ؛ فلا يتغير شيء من الأحكام المتقدمة ، ويعرب «إياك» الثاني توكيداً لفظياً للأول . ولا يصح أن يكون الضمير «إيا» المَحذَر محتوماً بغير علامة الخطاب ، - كعلامة التكلم ، أو الغياب - فلا يقال : إياى ومعاونة الظالم ، ولا إياه ومعاونة الظالم ؛ لأن المتكلم لا يحذر نفسه ، ولا يحذر الغائب . وقد وردت من هذا النوع الممنوع أمثلة نادرة لا يصح القياس عليها .

لكن يصح أن يكون المحذَر منه ضميراً غائباً معطوفاً على المحذَر ؛ نحو : لا تصاحب الأحق ، وإياك وإياه

فالضمير «إياه» فى حكم كلمة «النسيمة» فى مثال : إياك والنسيمة . . . وعلى هذا لا يكون التحذير بضميرى الغائب والمتكلم شاذاً إلا إذا كان محذَراً لا محذَراً منه .

• • •

يمكن تلخيص الأحكام السابقة كلها فيما يأتى :

(١) إن كان أسلوب التحذير مصدراً بالضمير «إياك» وفروعه - وجب فى كل الأحوال نصب هذا الضمير بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً . سواء فى هذا أن يكون الضمير مكرراً أم غير مكرر ، عطف عليه ، أم لم يعطف عليه ، جر بعده المحذَر منه أم نصب . . .

(٢) إن كان أسلوب التحذير غير مصدر بالضمير «إياك» وفروعه وجب نصب الاسم بعامل محذوف مع مرفوعه وجوباً بشرط العطف أو التكرار<sup>(١)</sup> ، فإن لم يوجد عطف ولا تكرار جاز النصب بعامل محذوف جوازاً أيضاً . فيصح إظهاره كما يصح ضبط الاسم بغير النصب . وفى هاتين الحالتين - حيث لا عطف ولا تكرار - لا يتعين الأسلوب للتحذير . . .

(١) انظر «-» فى الزيادة والتفصيل التالين ، حيث ترى إضاحاً وتكليلاً .

## زيادة وتفصيل :

١- تضمنت المراجع المطولة جـدلاً يصدِّع الرأس في تقدير عامل النصب المحذوف في التحذير - ولا سيما ناصب الضمير «إياك وفروعه» . أهو الفعل : أَحَذَرَ ، أم بَاعَدَ ، أم اجْتَنَبَ ، أم أَحْذَرَ . . . . . ؟ أينصب مباشرة أم لا ينصب إلا على تأويل آخر . . . . . والأمر لا يحتاج لكل هذا ولا لبعضه وخير ما يقال في شأن المحذوف هو ما سجله بعض المحققين ، ونصه (الحق أن يقال : لا يقتصر على تقدير : «باعد» ، ولا على تقدير : «أحذر» ، بل الواجب تقدير ما يؤدي الغرض ؛ إذ المقدّر ليس أمراً متعبداً به لا يُعَدَّلُ عنه<sup>(١)</sup>) وهذا رأى نفيس ، صادق ، يجب اتخاذه دستوراً عند تقدير المحذوف في التحذير وفي الإغراء وفي غيرهما من كل ما يحتاج لتقدير .

ب- يقول بعض النحاة إن الضمير «إياك» وفروعه منصوب بفعل محذوف مع فاعله ، وأن فاعله الضمير عاد فاستتر في الضمير «إياك» وصار «إياك» مغنياً عن التلطف بالفعل المحذوف ، فإذا قلت : «إياك» فعندنا ضميران : أحدهما : هذا البارز المنفصل المنصوب ، وهو : «إياك»

والآخر : ضمير رفع ، مستكن فيه ، منتقل إليه من الفعل الناصب له . ويرتب على هذا أنك إذا أكدت : «إياك» قلت : إياك نفسك ، أو إياك أنت نفسك بفصل أو بغير فصل - طبقاً لقواعد التوكيد المعنوي بالنفس والعين - أما إذا أكدت ضمير الرفع المستكن فيه فإنتك تقول مراعاة لتلك القواعد : إياك أنت نفسك ، بالفصل بالضمير المرفوع المنفصل دون ترك الفاصل . ومثل هذا يراعى عند العطف ؛ فتقول في العطف على الضمير المنصوب «إياك» : إياك والصدّيق ، والسفهاء . أو إياك أنت والصدّيق ، والسفهاء ؛ بفصل أو بغير فصل . وتقول عند العطف على الضمير المرفوع وحده : إياك أنت والصدّيق ، بالفصل . وكل هذا مبني على أن الضمير الفاعل ينتقل من الفعل المحذوف ، ويستتر في «إياك» وإخواته . وهو رأى لا يأخذ به فريق آخر يقدر أن الفعل وفاعله حذفاً معاً ، ولم يرجع الفاعل المحذوف ليستكن في «إياك» وفروعه ، فليس معنا إلا ضمير واحد هو الضمير المنصوب البارز

(١) راجع حاشية الصبان - ٣ أول باب التحذير . . .

(إياك وفروعه) . والأخذ بهذا الرأي أولى ؛ لبعده من التكلف والتعقيد ؛ ولأن الفريق الأول لم يؤيد رأيه — فيما رجعت إليه — بأمثلة من الكلام الفصيح يكون لها وحدها القول الفصل .

جـ — يقول الرضى : ( إن المحذور منه المكرر قد يكون ظاهراً ؛ نحو : سيفك سيفك . وقد يكون مضمراً ؛ كإياك إياك ، أو : إياى إياى ، أو إياه إياه ) .  
والأحسن العلول عن المضمّر لندرة الأمثلة ندرة لا تبيح القياس عليه .  
د — قد يرفع ، المكرر والمعطوف في أسلوب التحذير — وفي أسلوب الإغراء ، شيئاً قريباً — وفي هذه الحالة لا يكون الأسلوب تحذيراً . قال الفراء في قوله تعالى : « ناقة الله وسقياها » : نصبت كلمة : « الناقة » على التحذير . ولو رفعت على إضمار مبتدأ مثل كلمة : « هذه » لجاز ، وكان التقدير : هذه ناقة الله ؛ لأن العرب قد ترفع ما فيه معنى التحذير .

هـ — يصح في كثير من أمثلة التحذير المشتبهة على الواو أن تكون هذه الواو للمعية إذا استقام المعنى عليها ؛ نحو : يلك والسيف ، أصابعك والخبر ... فلا مانع هنا أن تكون الواو للمعية ، والمراد : راقب يدك مع السيف — باعد أصابعك مع الخبر ... أو نحو هذا ؛ فالاعتبار الأول دائماً هو للمعنى وصحة التركيب . فإن اقتضى العطف وحده ، أو المعية وحدها ، أو جوازهما نزلنا على حكمه كما سبق (١) .  
و — ألحق بالتحذير والإغراء ألفاظ سنعرضها في آخر الإغراء في قسم الزيادة .  
ز — الأغلب في أساليب التحذير أن تكون من نوع الإنشاء الطلبى ؛ تبعاً لعاملها الدال على الطلب . فإن لم يكن دالاً على الطلب فهي خبرية ...

• • •



## ب - الإغراء :

هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله<sup>(١)</sup> ؛ نحو : العمل العمل ،  
فإنه مفتاح الغنى ، والطريق إلى الخلد . فالتكلم . هو المغرّى . والمخاطب  
هو المغرّى ... والأمر المحبوب هو المغرّى به

وحكم الاسم المحبوب وجوب نصبه باعتباره مفعولا به لعامل مناسب للسياق  
مخوف مع مرفوعه وجوبا ، بشرط أن يكون هذا الاسم مكررا كالمثال السابق أو  
معطوفا عليه مثله ، ( أى : أمر محبوب آخر ) كقولهم : الفرار والحرب من اللثم  
الأحقق ؛ فإنه كالحية لا يكون منها غير اللدغ . أى : الزم الفرار والحرب .  
فإن لم يكن مكررا ولا معطوفاً عليه مثله جاز نصبه مفعولا به لعامل مذكور  
أو محذوف ، وجاز أيضاً أن يضبط ضبطاً آخر غير النصب - كالرفع - ؛ تقول :  
« الاعتدال » ، فإنه أمان من سوء العاقبة . أى : الزم الاعتدال ، فيصح حذف  
العامل ويصح ذكره . ويصح الرفع - مثلاً - فيقال « الاعتدال » ... على  
اعتباره - مثلاً - مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : الاعتدال مطلوب ، فإنه ...  
وفي حالتي ظهور العامل ، أو ضبط الاسم ضبطاً غير النصب على المفعول به ،  
لا يكون الأسلوب<sup>(٢)</sup> إغراء اصطلاحياً .....<sup>(٣)</sup>

والأكثر في أساليب الإغراء أنها إنشائية طلبية . تبعاً لنوع عاملها الدال  
على الطلب .

( ١ ) يقال في هذا التعريف ما قيل في التحذير ص ٩٧ .

( ٢ ) سميت الإشارة في - د - من الزيادة والتفصيل إلى أن المكرر والمخوف في الإغراء قد يرفع  
فلا يسمى إغراء . ومن أمثلة الإغراء .

إن قوما منهم : عَمِيرٌ ، وَأَشْبَا هُ عُمَيْرٌ ، ومنهم : السفاح...  
لجديرون بالوفاء إذا قا ل أخو النجدة السلاح السلاح

وأما كلمة : « ناقة » فقولته تعالى : « ناقة الله وسقياها » فتصاح إغراء وتحذير .

( ٣ ) فيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : التحذير والإغراء

إِيَّاكَ وَالشَّرَّ وَنَحْوَهُ نَصَبٌ مُحْذَرٌ بِمَا اسْتَتَارَهُ وَجَبَّ

## زيادة وتفصيل :

١ - ليس من اللازم أن تكون الواو في الاغراء للعطف ؛ فقد يقتضى المعنى أن تكون للمعية ، نحو : الإجابة والمثابرة . كى تفوز بما تهوى . وقد يقتضى المعنى العطف وحده ؛ أو يتسع للأمرين فيراعى دائماً ما يقتضيه كما سبق .

ب - الخلق - بالتحذير والإغراء في وجوب التَّصَبُّب ، وجوب إضمار الناصب في بعض الأمثال الماثورة المسموعة بالنصب ، وبعض العبارات الأخرى المسموعة أيضاً والتي يسمونها « شبه الأمثال » ؛ لأنها لا تبلغ مبلغ المثل في الشهرة ، وكثرة الاستعمال والتعميم وقد تشتمل على قيد مخاطب أو حالة معينة .  
١ - فن الأمثال :

( ١ ) كليهما وتمرا - وهو مثل يقال لمن مُخِير بين شيئين ، فطلبهما معاً ، وطلب الزيادة عليهما . التقدير : أعطنى كليهما وزدنى تمرا .

يقول : المحذر - وهو المتكلم - نصَّب أسلوب : « إياك والشر » ونحو هذا الأسلوب . . . نصبه بما وجب استناره ؛ أى : بماعل عذوف وجوياً . هذا إن اشتمل الأسلوب على عاطف ؛ كالمثال الذى عرضه . فإن لم يكن مشتمل على عاطف فقد قال فيه :

وَدَرْزَ عَطْفٍ ذَا لِيَا أَنْسَبَ ، وَمَا سِوَاهُ سَتَرُ فَعْلِهِ لَنْ يَلْزَمَا  
إِلَّا مَعَ الْعَطْفِ أَوْ التَّكْرَارِ كَالضَّيْغَمِ الضَّيْغَمِ ، يَا ذَا السَّارَى  
( الضيغم = الأسد . السارى : المسافر ليلاً ) .

يريد : أنسب هذا الحكم لى وإيا ، أيضاً عند عدم العطف عليهما . أما جميع الحالات الأخرى - غير السالفتين - فمهدف الفعل الناصب ليس واجباً إلا مع العطف أو التكرار . ثم بين بعد ذلك أن اشتغال أسلوب التحذير على محذر منه يكون هو الضمير : إياك وإياه وفروعهما المتكلم ، أمر شاذ . ولغات أكثر شذوذاً ومن قاس عليه فقد انتبه ، أى : اجتمع عن الصواب يقول :

وَشَذُّ لِيَايَ وَإِيَاهُ أَشَدُّ وَعَنْ سَبِيلِ الْقَصْدِ مَنْ قَاسَ انْتَبَهَ  
ثم انتقل إلى الإغراء واكتفى فيه ببيت واحد هو :

وَكَمْحَلَّرَ يَلَا إِيَا ، اجْعَلَا مُغْرَى فِي كُلِّ مَا قَدْ فُصِّلَا  
أى : أن حكم الاسم المغرى به كحكم المحذر الذى يغير « إياك » في كل الأحكام .

(٢) الكلاب على البقر ؛ مثل يضرب حين يريد المرء ترك الخير والشر يصطرعان ، وأن يغتنم السلامة لنفسه . والتقدير : اترك الكلاب على البقر ، يتصرف كل منهما مع الآخر كما يشاء ، وانج بنفسك ..  
(٣) أحششاً<sup>(١)</sup> وسوء كيلة ، يضرب لمن يجمع بين ساعتين لغيره ، ويظلم الناس من ناحيتين . والتقدير : أتبيع حششاً ، وتزيد سوء كيلة .  
ب - وما يشبه المثل :

- (١) قوله تعالى : «انتهوها» . خيراً لكم . أى انتهوا واصنعوا خيراً لكم  
(٢) من أنت ؟ علياً . التقدير : من أنت ؟ تذكر علياً . يقال لمن يذكر عظيماً جليل القدر بسوء .  
(٣) كل شيء ولا هذا . التقدير : اصنع كل شيء ، ولا تصنع هذا .  
(٤) هذا ولا زعماتك . التقدير : أرتضى هذا ، ولا أتوهم زعماتك .  
(٥) إن تأت فأهل الليل وأهل النهار . التقدير : إن تأت تجد أهل الليل وأهل النهار في خدمتك بدل أهلك .  
(٦) مرحباً ، وأهلاً ، وسهلاً . التقدير : وجدت مرحباً وأتيت أهلاً ، ونزلت سهلاً .  
(٧) عذيرك . أى : أظهر عذرك ، أو أظهر عاذرك ( عذير : بمعنى : عذر أو عاذر . )  
(٨) ديار الأحباب . أى : اذكر ديار الأحباب . . . .  
وهكذا

ويصح - كما عرفنا - تقدير أفعال مناسبة غير التي عرضناها ، ويصح اعتبار الواو للمعية في كثير مما سلف . والمهم استقامة المعنى .

(١) الحشش : أردأ النمر .. وسوء الكيلة : قبح الطريقة التي تستخدم في الكيل ..

## المسألة ١٤١ :

## أسماء الأفعال

## تعريفها :

في اللغة ألفاظ يدل الواحد منها على فعل معين ، — أى : محدد بزمنه ، ومعناه ، وعمله — لكنه لا يقبل العلامة التي يقبلها هذا الفعل ، والتي تبيّن نوعه كاللفظ : « هيات » في قول الشاعر يخاطب عزيزاً راحل عنه :

بَعُدْتُ دياراً ، واحتوتك ديارُ هياتَ للنجم الرفيع ، قرارُ  
فإنه يدل على الفعل الماضي : « بَعُدَ » ويقوم مقامه في أداء معناه ، وفي عمله ، وزمنه ، من غير أن يقبل العلامة الخاصة بالفعل الماضي ؛ مثل : إحدى التّأمين (تاء التّأنيث الساكنة ، أو تاء الفاعل ) ، إذ لم يَرِدْ عن العرب وجود علامة للماضى في : هيات .

وكاللفظ : « آه » في قول الشاعر :

آهًا لما من ليالٍ !! هل تعودُ كما كانت . ؟ وأى ليالٍ عادَ ماضيهما ؟  
فإنه يدل على الفعل المضارع : « أتوجع » . ولكنه لا يقبل علامة من العلامات الخاصة بالمضارع ؛ لأن العرب لم تدخلها على « آه » قط .

وكاللفظ « حذّار » في قول المادح :

سلّ عن شجاعته ، وزرّه مسالماً وحذّارٍ ، ثم حذّارٍ منه ، مُحذّارٍ  
فإنه يدل على فعل الأمر : « احذّر » من غير أن يقبل علامة الأمر ؛ لأن العرب لم تدخلها على « حذّار » مطلقاً . . .

والمراد من أن كل لفظ من هذه الألفاظ يدل على فعل معين محدّد ؛ هو : أنك لو سألت المراجع اللغوية عن المقصود من لفظ : « هيات » لكان الجواب : (هيات ، معناه : بَعُدَ) — (آها ، معناه : أتوجع) — (حذّار ، معناه : احذّر) وهكذا نظرنا . فكل لفظ مما سبق — ونظائره — يسمى : « اسم فعل » . وهو<sup>(١)</sup> :

(١) التعريف الآتي صفوة تعريفات متعددة جاوزت سعة ، ولم تخل من قصور أو غموض . وهو أقرب إلى التعريف الشيق الذي اختاره جيهوديم لاسم الفعل . وزيده بياناً ووضوحاً بما يأتي : لو وضعنا فاكهة معينة أمام إنسان لا يعرفها : فسأل : ما هذه ؟ فأجبنا : رمان — مثلاً — لكانت كلمة « رمان » هي الرمز ، أو العلامة ، أو اللفظ اللدال على تلك الفاكهة ، وإن شئت قل : إنها « اسم »

## اسم يدل على فعل معين ، ويتضمن معناه ، وعمله ، وزمنه ، من غير

يفهم منه السامع تلك الفاكهة المعينة دون غيرها . فمثلاً شيطان ؛ فاكهة لها أوصاف حسية خاصة بها ولغز معين ، إذا نطقنا به انتصرت اللحن مباشرة إلى تلك الفاكهة الخاصة . فلهذا اللفظ معنى ، أو مدلول ، أو مراد ؛ وما معناه ، أو مدلوله ، أو المراد منه . . . إلا هذه الفاكهة ، وإن شئت فقل : إنه اسم ، هي معناه وسماه . وأن هذا المعنى والمسمى له اسم ؛ هو : التفاح . فالاسم ليس إلا رمزاً ، أو علامة ، أو شارة يراد بها أن تدل على شيء آخر ، وأن تعينه ، وتميزه من غيره . وهذا الشيء الآخر هو : المراد من تلك الشارة ، والفرض من اتخاذها . فهو مدلولها ومرماها . أى : هو المسمى بها . وبقي ثبت أن الاسم هو الرمز والعلامة ، وأن المسمى هو : المرموز له ، المطلوب إدراكه بالعقل - كان الاسم متضمناً في ذاته كل أوصاف المسمى ، كالصورة التي يكتب لإزادها اسمها ؛ فإذا قرئ الاسم أولاً دل على الصورة وضمونها كاملة .

مثال آخر : هيك رأيت طائراً صغير الجسم ، جميل الشكل ، سافر الفناء ، يتميز بأوصاف خاصة ، فسألت : ما هذا الطائر ؟ فقلت : بلبل . فإن كلمة : « بلبل » رمز ، أو : شارة ، أو : علامة على هذا الطائر المعين . فإذا سمعته بعد ذلك ، أو قرأتها فهمت ما ترمز إليه ، وما تشير له ، وإن شئت فقل : فهمت معناها وما تدل عليه ، أى : فهمت مدلولها وسماها ، لأنها الاسم الدال عليه . فالبلبل مدلوله الطائر المعين ، وهذا الطائر المعين له اسم هو البلبل ، فلكل اسم معنى ، ولكل معنى اسم ، ولا يفصل أحدهما عن صاحبه ، مهما كثرت ألفاظ كل ، وتمددت الكلمات الدالة عليه .

قياساً على ما سبق ، ما الذى نفهمه حين نسمع كلمة مثل : هيات ؟ نفهم أن مدلولها ومرماها هو الفعل : « يهيه » بكل خصائصه ؛ من الدلالة على معنى البعد ، والمضى والعمل ، وعدم التأثير بالعوامل فاللفظ : « هيات » رمز ، أو شارة أو علامة - تدل على الفعل : « يهيه » أى : أن اللفظ : « هيات » اسم ، معناه الفعل : « يهيه » . والفعل : « يهيه » مسمى ، له اسم ؛ هو : هيات .

وإذا سئلت : ما المراد من : « آه » ؟ كان الجواب : « أتوجع » . فكلمة : « آه » هي الرمز ، أو : العلامة ، أو : الاسم . أما المرموز له ، أو : المسمى - فهو الفعل المضارع : « أتوجع » بكل خصائص المضارع ؛ من معنى ، وزمن ، وعمل ، مع سلامته من التأثير بالعوامل التي يتأثر بها المضارع ؛ كالنواصب أو الجوازم والتي لا يتأثر بها . . . وكذلك : « سدار » فإنه اسم ، معناه فعل الأمر : « اسذر » بما هو مختص به .

بما تقدم يتبين المراد - عند جمهورهم - من أسماء الأفعال ، وأن المقصود أنها أسماء للأفعال ، كما أن لفظ : « الزمان » اسم للكفاكة المعينة ، و « البلبل » اسم للطائر الخاص ، و « القوس » اسم للحيوان المعروف . . . فلكل هذه الأسماء ؛ كل واحد منها اسم ؛ لفعل بعينه . . . ولما كان الاسم - كما شرعناه - يدل دلالة كاملة على معناه ، ويتضمن كل خصائص المسمى تبعاً لذلك ؛ لا بالأصالة - كان اسم الفعل متضمناً بالتبعية لا بالأصالة معنى فعله وزمنه ، وكذا عمله - في الغالب - مع عدم التأثير . وكذلك يتبين أن المراد هنا من كلمة : « اسم » هو المراد منها في كل موضع آخر ، ولكنه اسم ؛ لفظة فقط بدليل قبوله التثنية حيناً ، والإسناد إليه حيناً ، وكلاماً من علامة الاسم ، وأنه ليس فعلاً في لفظه بدليل أنه لا يقبل علامة من علامات الأفعال الحقيقية : أنه اسم في لفظه ، فعل في معناه ( وسيجي في من تصريح التحداه هذا وما يتروى عليه من آثار . . . ) .

وبالرغم من هذا البيان الذى عرضناه لإيضاح الرأى القالب - لا يزال يشوبه - بحث - بنقض للتصنف ؟

أن يقبل علامته . أو يتأثر بالعوامل <sup>(١)</sup> .

ما يمتاز به اسم الفعل :

بالرغم من أن شأنه هو ما وصفنا فقد اكتسب بالاستعمال العربى القديم مزيتين ليست للفعل الذى بمعناه .

الأولى : أن اسم الفعل أقوى من الفعل الذى بمعناه فى أداء المعنى ، وأقندر على إبرازه كاملاً مع المبالغة فيه . فالفعل : « بَعْدَ » - مثلاً - يفيد : مجرد « البعد » ، ولكن اسم الفعل الذى بمعناه ؛ وهو : هيهات ، يفيد البعد البعيد ، أو : الشديد ؛ لأن معناه الدقيق هو : بَعْدَ جداً . والفعل : « افترق » يفيد : « الافتراق » المخرد ؛ ولكن اسم الفعل : « شَتَّانَ » وهو بمعناه - يفيد الافتراق الشديد ؛ لأن معناه الحقيقى هو : « افترق جداً » . . . وهكذا .

الثانية : أنه يؤدى المعنى على الوجه السالف ، مع إيجاز اللفظ واختصاره ، لا لزامه - فى الأغلب - صورة واحدة لا تتغير بتغير المفرد ، أو المثني ، أو الجمع أو للتذكير ، أو التأنيث ؛ إلا ما كان منه متصلاً بعلامة تدل على نوع معين دون غيره <sup>(٢)</sup> ، نقول : صه يا غلامُ ، أو يا غلامان ، أو يا غلمان ، أو يا فتاة ، أو يا فتاتان ، أو يا فتيات . ولو أتيت مكانه بالفعل الذى بمعناه لقلت : اسكت يا غلام - اسكتا يا غلامان - اسكتوا يا غلمان - اسكنى يا فتاة ، اسكتا يا فتاتان - اسكنن يا فتيات . . .

وبسبب هاتين المزيتين كان استعمال اسم الفعل هو الأنسب حين يقتضى المقام إيجاز اللفظ واختصاره ، مع وفاء المعنى ، والمبالغة فيه .

أقسامها :

١ - تنقسم بحسب نوع الأفعال التى تدل عليها ، إلى ثلاثة أقسام :

كاعتبار هذه الألفاظ أسماء عاملة مع أنها لا موضع لها من الإعراب ؛ فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مضافاً ، ولا مضافاً إليه . . .

ويخفى الاعتراض ، ويكاد الضعف يخفى - لو أخذنا بالرأى القائل : إنها قسم رابع مستقل من أقسام للكلمة . وأصحاب هذا الرأى يسمونه : « خالفة » بمعنى : خليفة الفعل ، ونائبه ، فى معناه ، وعمله وزمته ، وكل ما يتضمنه على الوجه المشروح هنا .

( ١ ) قلنا هذا : لأن المضارع يتأثر بعوامل التنصب والجرم . وهذا القيد يخرج المصدر النائب عن فعله ؛ لأنه يتأثر بالعوامل ، وتخرج كذلك المشتقات . . .

( ٢ ) كإسماء الأفعال المنقولة عن شبيهها لملحق ببعض المصادر ، مثل : عليك ، أمانك ، رويدك . . . وسأق .

أولاً : اسم فعل أمر ، وهو أكثرها وروداً في الكلام الماثور ، نحو : آمين ، بمعنى : استجب وصّه - بالسكون - بمعنى : اترك ما أنت فيه الآن من قول أو فعل . وصّه - بالسكون - بمعنى : اسكت عن الموضوع المعين الذي تتكلم فيه وحتى - بفتح الياء المشددة - في مثل : حتى على الصلاة - حتى على الفلاح ، بمعنى : أقبل ، أو : عجل . ... وجميع هذه الألفاظ سماعية .

ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد - على الأصح - هو : ما كان على وزن « فَعَالٍ »<sup>(١)</sup> بشرط أن يكون له فعل ثلاثي - تَامٌ - متصرف ، نحو : حَكَأَ ، - في البيت السالف - بمعنى : احذر ، ونحو : نَزَالَ إلى ميدان الجهاد ، وزَحَامَ في مجال الإصلاح ؛ بمعنى انزَل ، وإزْحَمَ . ولا يصح صوغ « فَعَالٍ » إذا كان فعله غير ثلاثي ، كدَحرج ، وشَدَّ : دَرَاكَ ، من أدْرَكَ ، أو : كان فعله ناقصاً ، مثل : كان ، وظل ، وبات ، الناسخات ، أو كان غير متصرف ، نحو : عسى ، وليس .

وإسم فعل الأمر مبني دائماً ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوباً . وقد يتعدى للمفعول به أو لا يتعدى على حسب فعله .

ومن أسماء فعل الأمر : هَيَّا ، بمعنى : أسرِعْ - وصّه ؛ بمعنى : انكفِ عما أنت فيه - وتَيْدَخْ ، وتَيْدَحْ ، وهما بمعنى : أمْهَلْ - وَوَيْهًا ، بمعنى : حَرِّضْ وأغْرِ<sup>(٢)</sup> - وحيَّهْل<sup>(٣)</sup> ؛ بمعنى : أقْبِلْ ، أو عَجِّلْ . . . وهَلِّمْ<sup>(٤)</sup> ، بمعنى : أقْبِلْ ، وتَعَالَ .

(١) سبق عند الكلام على الأسماء الملازمة للنداء (ص ٥٢ م ١٣٢) أن منها ما يكون على وزن « فَعَالٍ » بشروط خاصة . (٢) فعل أمر ، ماضيه : أغْرَى .

(٣) يجوز في اللام عدة لغات ، منها السكون ، ومنها الفتح بتثوين أو غير تثوين . والأشهر فتح هائه في كل أسوأها .

(٤) الحجازيون وبعض العرب يلزمونه صورة لا تتغير مطلقاً في الأفراد والتذكير وفروهما . وغيرهم يملونه اسم فعل ولكن يتغير القصير الفاعل في آخره بحسب المعنى .

وتجرى على الألسنة عبارة : « هلم جرا » ويقول بعض النحاة في توجيهها : إن « هلم » بمعنى : « أقبل وأئت » وليس المراد الإقبال والتهيء الحسيني ؛ وإنما المراد الاستمرار على الشيء وبلاذته . وأيضاً : ليس المراد الطلب حقيقة ، وإنما المراد الخبر ؛ كالذي في قوله تعالى « فَكَلِمَةً دُونَ ذَلِكَ » (الرحمن مدا) « وأما كلمة : « جرا » فهي مصدر جره ، يجره ، جرا ، إذا سحبه . وليس

ثانيها : اسم فعل مضارع — وهو قليل — نحو : أَوْهَ ، بمعنى : أنالَمَ ، وأُفَتْ ، بمعنى : أنفضَجَ ، كقوله تعالى : ( فلا تقل لها أَيْ ) أى : للوالدين وَوَيْ ، بمعنى : أَعْجَبَ ، كقوله تعالى : ( وَئِىْ ، كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ) — وقد يكون اسم الفعل : « وَئِىْ » مختوماً بكاف الخطاب ، ومنه قول عنترة :

ولقد شَفَى نَفْسِي وأبرأ سَقَمَهَا      قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَكْ — عَنترَ — أَقْدِمَ  
واسم الفعل المضارع مبنى حتمًا ، ولا بد له من فاعل مستتر وجوبًا ، وهو مثل فعله في التعدى والملزوم .

ثالثها : اسم فعل ماضٍ — وهو قليل ، كالسابق — ، ومنه : « هِيَهَاتَ » ، التي ذكرناها : « وَشَتَّانَ » . والصحيح الفصيح أن يكون الانفراق خاصًا بالأمور المعنوية ، كالعلم والفهم ، والصَّلَاحُ ، تقول : شَتَّانَ<sup>(١)</sup> على معاوية في الشجاعة ، وشَتَّانَ المأمون والأمين في الذكاء ، وشَتَّانَ الإيثار ، والأثرة<sup>(٢)</sup> ، فلا يقال : شَتَّانَ المتخاصمان عن مجلس الحكم ، ولا شَتَّانَ المتعاقدان عن مكان التعاقد<sup>(٣)</sup> . . .

واسم الفعل الماضي مبنى في كل أحواله ، ويحتاج إلى فاعل ظاهر أو ضمير مستتر جوازًا ، للغائب في الأعم الأغلب كما سيجيء — وهو بهذين يخالف النوعين

المراد البحر الحسى ، بل التميم الذي يشمله وغيره ؛ فإذا قيل : كان ذلك عام كلنا وعلم جرا ، فكأنه قيل : واستمر ذلك في بقية الأعوام استمرارًا . أو استمر مستمرًا ( على الحال المؤكدة ) وهذا يزول إشكال عطف الخبر على الطلب وغيره من الاعتراضات ( الصبان في هذا المرضع ) .

( ١ ) ولا يكون فاعله إلا متعدياً يروا بالطفه دين غيرها ؛ كالشأن في فاعل فعله ( وستجيء إشارة لهذا عند

الكلام على الأحكام في ص ١٢١ ) .

( ٢ ) الإيثار تقديم المره غيره على نفسه في الانفضاح ، والأثرة العكس .

( ٣ ) وقد انقصر ابن مالك في باب عنوانه : « أسماء الأفعال والأصوات » على الإشارة العابرة لما مرشدها ،

بقوله :

ما نَابَ عَنْ فِعْلٍ ، كَشَتَّانَ وَصَهْ      هُوَ اسْمُ فِعْلٍ ، وَكَذَا : أَوْهَ ، وَمَهْ  
والمراد من عنوان الباب هو : أسماء الأفعال ، وأسماء الأصوات ، لا أن الأسماء لها معاً .  
وقد أوضحنا معنى أسماء الأفعال التي عرضها . ثم قال :

وَمَا بِمَعْنَى : « أَفْعَلْ » ؛ كَأَمِينَ — كَثُرَ وَغَيْرُهُ ، كَوَيْ وَهِيَهَاتَ — نَزُرُ  
( المراد من : « أَفْعَلْ » ، هو فعل الأمر . نَزُر = قل . ) أى : أن اسم الفعل الذى بمعنى فعل الأمر كثير . أما الذى بمعنى غيره — كالذى بمعنى الماضى أو المضارع — فقليل .



السالفين ، فوق مخالفتها أيضاً في المعنى والزمن . أما تعديته ولزومه فيجترى فيهما كغيره على نظام فعله .

ب - وتنقسم إلى قسمين : بحسب أصالتها في الدلالة على الفعل وعدم دلالتها .  
أولهما : المَرْتَجِلُ ؛ وهو : ما وُضِعَ من أول أمره اسم فعل ، ولم يستعمل في غيره من قبل . مثل : شتان - وى - مه . . .

ثانيهما : المنقول ؛ وهو الذي وضع أول الأمر لمعنى ، ثم انتقل منه إلى اسم الفعل .

والمنقول أقسام ؛ فهو :

١ - إما منقول من جار مع مجروره ، مثل : عليك ، بمعنى : تَمَسَّكَ وبمعنى : الزم ؛ كَقَوْلِهِمْ : عليك بالعلم ؛ فإنه جاءهُ من لاجاءَ له ؛ وعلبك بالخلق الكريم ؛ فإنه الغنى الحق . وقوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ، لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ . . . ) ، أى : الزموا شأن أنفسكم . ومن الأول : من نزل به مكروه فعليه بالصبر ؛ فهو أبعدُ للألم ، وأجلبُ للأجر أى : فليتمسك بالصبر . . . ومن الجائز أن يقال : على بالكفاح لبلوغ الأمانى . أى : اعتصم بالكفاح .

ومن المنقول من الجار والمجرور : إليك ؛ بمعنى : ابتعد وتَسَحَّ ، مثل : إليك عني - أيها المنافق - ؛ فلو الوجهين لا مكان له عندي ، ولا منزلة له في نفسي . . .  
ومنه : إلى ، بمعنى : أقبل ، نحو : إلى - أيها الوفي - فإني أخوك الصادق العهد .  
والأحسن في الأمثلة السالفة - وأشباهها - إعراب الجار ومجروره معا ، اسم اسم فعل مبنى ، لا محل له من الإعراب<sup>(١)</sup> .

٢ - وإما منقول من ظرف مكان ؛ مثل : أمامك ؛ بمعنى : تقدم . ووراءك ؛ بمعنى : تأخر ، تقول : أمامك إن وانتك الفرصة ، وساعتك القوة . ووراءك إن كان في إدراك الفرصة غصبة ، وفي نيلها حسرة وندامة . ومثل : مكانك ،

(١) وهذا الإعراب الذي أشار به بعض النحاة نأمن كثيراً من الاعتراضات والمغاز التي في غيره . ولن يترتب على الأخذ به إساءة للمعنى ، أو لصحة التركيب . وإذا جاء تابع بعد اسم الفعل فتبعه هو قائل اسم الفعل .

بمعنى اثبتت، تقول لمن يحاول الحرب من أمر يمارسه : مكانك تحمداً وتترك غايتك .

والأيسر اعتبار الظرف كله ( بما اتصل بآخره من علامة تكلم أو خطاب أو غيبة ) هو اسم الفعل .

٣- ولما منقول من مصدر له فعل مستعمل من لفظه ؛ مثل ؛ «رُوَيْدَ» - بغير تنوين - بمعنى : تَسَهَّلَ ، وبمعنى : أَسْهَلَ ؛ نحو : «رُوَيْدَ - أيها العالم- لقوم يتعلمون؛ فإن التمهّل داعية الفهم، والفهم داعية الاستجابة . رُوَيْدَ مدينتنا ؛ فإن الإمهال مروءة . . . (١) فكلمة : «رويد» في المثالين اسم فعل أمر مبنى غير منون .

وأصل المصدر : «رُوَيْدَ» هو : «إرواد» ، مصدر القعل الرباعي : «أَرَوَدَ» ، ثم صُغِرَ المصدر : «إرواد» تصغير ترخيم ؛ بحذف حروفه الزائدة ؛ فصار : «رُوَيْدَ» (٢) ، ثم نقل بغير تنوين إلى اسم الفعل .

وقد يكون اسم القعل منقولاً من مصدر ليس له فعل من لفظه ، لكن له فعل من معناه ، مثل كلمة : «بَلَّهَ» - بغير تنوين - بمعنى : اتركك ؛ تقول : بلَّهَ مسيحاً ، واغفر له إساءته ، أى : اترك . . .

(١) وهذا المصدر المصغر يتعصب للمفعول به جوازاً ولو لم ينقل إلى اسم الفعل ، بالرغم من أن شرط إعمال المصدر ألا يكون مصغراً ( كما تقدم في بابه ٣ ص ١٦٧ م ٩٩ ) لأن هذا الشرط حتى في غير المصدر : «رويد» الذى ورد به السماع عاملاً وغير عامل .

(٢) لكلمة : «رويد» - ذلتان ؛ أولاهما : أن تكون مصدراً معرباً باقياً على مصدريته وإعرابه ، والآخرى أن تترك المصدرية والتنوين وتنقل إلى حالة جديدة هي «اسم فعل الأمر» على الوجه الذى شرحناه . وفى حالته الأولى التى يظل فيها مصدراً معرباً قد يكون مصدراً معرباً نائباً عن فعل الأمر المخفوف . إما متوقفاً نائباً مفعولاً به ، نحو : رويداً عليا ، وإسماً مضافاً إلى المفعول به ، نحو : رويد على ، فلفظ : «رويد» فهما مصدر منصوب بفعل الأمر المخفوف ، بمعنى : أروء ، وفاعله مستتر فيه وجوباً . وكلمة : «على» مفعول به منصوب فى الأول ، ومضاف إليه مجرور فى الثانى . ولما متوقفاً غير ناصب مفعوله ، نحو : رويداً يا سائق ؛ فيكون نائباً عن فعل الأمر المخفوف أيضاً . ويصح استعماله مصدراً غير نائب عن فعل الأمر فينصب متوقفاً إما حالاً ؛ نحو قرأت الكتاب رويداً ؛ بمعنى : مُرِيداً ، أى : متهلاً ، وإما نائباً لمصدر مذكور - فى الغالب - نحو : سارت الوفود سيراً رويداً ، أى : سيراً متهلاً ؛ أو لمصدر مقدر ، نحو : تحركت سيارة رويداً ، أى : سيرا رويداً (وكان المصدر هنا نائباً لمخفوف لا حالاً ؛ فراراً من أن يكون صاحب الحال نكرة) .

والأصل : بَلَّهَ المَسِيءَ ، بمعنى : تَرَكَّ المَسِيءَ ، من إضافة المصدر لمفعوله ، ومن الجائز أن يكون الأصل : يَكْلَهُ مَسِيئًا . . . باستعمال كلمة : « يَكْلَهُ »<sup>(١)</sup> مصدرًا ناصبًا معموله ؛ قياساً على : تَرَكَّ مَسِيئًا ، بمعنى اترك تركاً مَسِيئًا ، ومن هذا المصدر الناصب لمفعوله انتقل لفظ « يَكْلَهُ » ولكن بغير تنوينه — إلى اسم فعل بمعنىناه . . .<sup>(٢)</sup>

(١) ورد في حاشية الخفزي تنوين « بلها » ولا أدري أهذا التنوين مسموع ، أم هو افتراضى حملاً على المصدر : تركًا ، كما أظن ؟ .

(٢) إذا كان الاسم بعد : « يله » منصوباً منوئاً جاز أن تكون مصدرًا عاملاً معرباً كصدر فعلها المنوئى : « ترك » ( وهو مصدر : ترك ) وجاز أن تكون فعل أمر منوئاً بمعنى : اترك ، والقارئ — إن وجدت — هي التي تحدد أحد الأمرين ؛ فإن كان الاسم بعدها مجروراً وجب أن تكون مصدرًا مضافاً ، والاسم المجرور هو المضاف إليه . فكلمة : « يله » مثل كلمة : « رويد » كلتاهما تنوين مصدرًا إذا جرت الاسم بعدها ، وتصلح مصدرًا أو اسم فعل إذا نصبت . وتكون فتحة فتحة بناء إذا كانا اسمي فعل ، وفتحة إعراب في غيرها .

وفي الكلام على اسم الفعل المنقول من جاز مع مجروره ، مثل : عليك — إليك ، أو من ظرف مكان ، مثل : دونك ، أو من مصدر له فعل من لفظه ؛ نحو : رويد ، أو ليس له فعل إلا من معناه ؛ مثل : يله — يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ أَسْمَائِهِ عَلَيْهِمَا وَهَكَذَا دُونَكَ ، مَعَ إِلَيْكَ  
كَذَا رُويَدَ ، بَلَّهَ ، نَاصِبِينَ وَتَعْمَلَانِ الْخَفْضَ مَصْدَرَيْنِ

وقد بين في البيت الثاني : أن « رويد » و « يله » قد يكونان اسمي فعل إذا نصبا ما بعدها وترك التفصيل الضروري لهذا النصب . وأنهما يعملان الخفض فيما بعدها إذا بقيتا على أصلهما مصدرين مضافين فيجران بعدها الاسم باعتبار مضافاً إليه . فهذا الجرح دليل على بقاءهما مصدرين حياً . أما نصبه فلا يكفي وسده للقطع بأنهما مصدران أو اسمان لفعلين إنما عدم التنوين في « رويد » هو القاطع في أنها اسم فعل عنه نصب الاسم بها .

## زيادة وتفصيل :

١ - قد تفصيل « ما » الزائدة بين اسم الفعل : « رويد » ومفعوله ، قال  
أعرابي لشاعر يمدحه : والله لو أردت الدراهم لأعطيتك ، رويداً ما الشعر .  
فالمراد : أروِد الشعر ؛ كأنه قال : دع الشعر ، لا حاجة بك إليه .

ب - قد تكون « به » اسم استفهام مبنية على الفتح ، بمعنى : « كيف » .  
وتعرب خبراً مقملاً عن مبتدأ مؤخر . نحو : به المريض ؟ بمعنى : كيف المريض ؟  
ومما يحتمل الاستفهام ، والمصدر المضاف ؛ واسم فعل الأمر - « به » في قول الشاعر :  
تَلَرُ الجُمَاجِمَ ضاحِياً هَامَاتُهَا      بهِ الأَكْفُ ؛ كأنها لم تخلق

فيجوز في « به » أن تكون اسم فعل أمر مبني على الفتح ، و « الأكف »  
بعده منصوب ، مفعول به . ويجوز أن تكون : « به » مصدراً منصوباً على  
المصدرية نائباً عن فعل الأمر ، مضافاً ، و « الأكف » مضاف إليه ، مجرور  
كما يجوز أن تكون « به » اسم استفهام مبني على الفتح ، خبراً مقملاً وما بعده  
مبتدأ مؤخر .

وقد تقع « به » اسماً معرباً بمعنى : « غير » كالذي في الحديث القدسي  
منسوباً للمولى جل شأنه : أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ، ولا أذن سمعت  
ولا خطر على قلب بشر ، من به ما أطلعتم عليه ، أي : من غير ما أطلعتم عليه .  
فهى مجرورة بمن .

## أهم أحكامها :

(١) أنها سماعية جامدة ؛ فيجب الاختصار على الوارد منها ، دون تصرف فيها بزيادة في عددها ، أو إدخال تغيير على لفظها ، فلفظها المسموع واجب البقاء على حاله ؛ لا يجوز زيادة حروفه ، أو نقصها ، أو استبدال حرف بآخر ، أو تغيير ضبطه . . .

إلا أن هناك نوعاً واحداً قياسياً ؛ هو صوغ « فَعَالٍ » بالشروط التي سبق الكلام عليها في اسم فعل الأمر . وما عدا هذا النوع يجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد من العرب ؛ فيلزم الصورة الواردة لا يختلف فيها باختلاف الأفراد ، وفروعه ، أو التذكير والتأنيث ، أو الخطاب وغير الخطاب . أما الذي يختلف بحسب الحالات فهو فاعلها ؛ فيكون مطابقاً للمراد منه . فاسم الفعل : « صه » مثلاً يلزم صورة واحدة ، ولكن فاعله الضمير المستتر قد يكون : أنت - أنت - أنتم - أنن - على حسب الحالات .

(٢) أنها - في الرأي الشائع - أسماء مبنية<sup>(١)</sup> ليس فيها معرب ، حتى ما كان منها أسماء لأفعال مضارعة . ويجب التزام حركة البناء المسموعة - طبقاً لما مر في الحكم الأول - فنها المبنية على الفتح ؛ كالشائع في شَتَانٍ ، وهِمَاهَاتٍ ، عند كثير من القبائل . ومنها : المبنية على الكسر ، مثل : كِتَابٍ - حِمَادٍ - قِرَاءٍ ، بمعنى اكتب - احمد - اقرأ . . .

ومنها المبنية على الضم مثل : آه ؛ بمعنى أتوجع . . .  
ومنها المبنية على السكون ؛ مثل مَهْ ، بمعنى : انكفئ ، وقد يجوز في بعضها ضبطان أو أكثر ، نَحْوُ : وَى ؛ بمعنى : أعجب ، فيصح « وا » ؛ كما يصح : « واهاً » بالتونين . ومثل : آه ؛ فلإنها يصح فيها أيضاً : آه ، وآهاً ، بالتونين فيهما . وغاية القول أنه يجب الاختصار على نص اللفظ المسموع ، وعلى حركة بنائه الواردة معه ؛ سواء أكانت واحدة أم أكثر ، معها تنوين أو لا . فعند إعراب واحد

(١) يقول النحاة في تحليل بنائها : إنه شبه لبعض الحروف التي تحمل ، (مثل : ليت وأعوها) في أنها عاملة ولا تكون مفعولة . وهذا تحليل يحتاج إلى تحليل أيضاً . . وكلاهما يرفض ما دام غير مطابق للواقع الحق ؛ وهو : مجرد استعمال العرب ؛ إذ لا علة غير هذا . وقد أفضنا الكلام في علل البناء وبيان السبب في رفضها في مكانها من الجزء الأول ص ٥٥ م ٦ .

منها يقال : اسم فعل ، ماض ، أو مضارع ، أو أمر ، — على حسب نوعه —  
مبنى على الكسر أو الفتح أو غيرهما — لا محل له من الإعراب .

(٣) أن بعضها لا يدخله التنوين مطلقاً ، مثل : أمين ، وشَّان ، وباب  
« فَعَال » وبعضها لا يتجرد من تنوين التذكير<sup>(١)</sup> ، مثل « واهَّ » بمعنى « أتعجب »  
وبعضها يدخله تنوين التذكير حيناً ؛ لغرض معين ، وقد يخلو من هذا التنوين  
لغرض آخر . مثل : « صَه » فلأنها اسم فعل أمر بمعنى : اسكت . فحين يكون  
المراد طلب السكوت عن كلام خاص معين ، نقول : « صَه » ، بسكون الهاء ،  
ومنع التنوين . وحين يكون المراد طلب الصمت عن كل كلام — تتحرك الهاء  
بالكسر — وجوباً — مع التنوين . فنقول : « صَه » . فعدم التنوين في « صَه »  
بمثابة قولنا : اترك الكلام في هذا الموضوع الخاص المعروف لنا ، وتكلم في غيره .  
ومجيء التنوين معناه : اترك الكلام مطلقاً في الموضوع الخاص وغيره الخاص . . . .  
ومثل : « إيه » اسم فعل أمر ، بمعنى : زدني ، فإن كان مبنياً على الكسر  
بغير تنوين فعناه : زدني من حديث خاص معروف لنا ، أما مع التنوين  
فالمراد : زدني من حديث أيِّ حديث ، بغير تقييد بنوع معين .

من ثَمَّ كان اسم الفعل المنوّن نكرة ، والخالى من التنوين معرفة ، وما يُنَوّن  
حيناً ولا ينون حيناً آخر يجري عليه في كل حالة حكمها المناسب لها .  
(٤) أنها تعمل غالباً — عمل الفعل الذي تدل عليه ؛ فترفع مثله الفاعل حتماً ،  
وتسايره في التعدى وال لزوم وباقي المكملات . . . . فإن كان فعلها متعدّياً فهي

(٢) وجوب التنوين فيها دليل على أنها اسم من جهة لفظها ، أما من جهة معناها فهي فعل — كما  
شرحنا ، وكما صرح الناطم في شرح الكافية ؛ حيث قال : « لما كانت هذه الكلمات من قبل المعنى  
أفعالاً ومن قبل اللفظ أسماء جعل لها تعريف وتذكير ؛ فعلامة تعريف المعرفة منها تجرده من التنوين ،  
وظامة تذكير النكرة منها استعماله منكراً . . . راجع حاشية الصبان في هذا الموضوع . ( وقد سبق تفصيل  
الكلام على تنوين التذكير وأنه خاص — في القالب — بالأسماء المبنية = ١ ص ٢٠ م ٣ ) .  
وإذا كان معناها معنى الفعل فكيف يُلحقها بالتعريف والتذكير وما لا يلحقان الفعل مباشرة ؟  
أجابوا : إن تعريفها وتذكيرها راجع إلى المصدر الذي هو أصل ذلك الفعل ؛ فلفظ : « صَه » — بالتنوين —  
معناه : « اسكت سكوتاً مطلقاً ؛ أي : أفضل مطلق السكوت عن كل كلام ، إذ لا تعيين في اللفظ يدل على  
نوع خاص محدد من السكوت . أما لفظ : « صَه » المجرد من التنوين فعناه : اسكت السكوت المهود للمعين  
عن الحديث الخاص المعروف لنا مع جواز تكلمك في غيره إن شئت .

مثله ، وإن كان لازماً يتعدى بحرف جر معيّن ، فهي مثله أيضاً . وفي الحالتين لا بد أن ترفع فاعلاً . وإن احتاجت لمكملات أخرى استوف حاجتها . فن المتعدية كأفعالها : ما سبق من : « رُويَد ، وبِلَه ، ومن دَرَاكِ » بمعنى : أدرك . . . ومن اللازمة : هيهات - أف - صه . . .

فإن كان اسم الفعل مشتركاً بين أفعال مختلفة ، بعضها لازم وبعضها متعد ، فإنه يساير في التعدى وال لزوم الفعل الذى يؤدي معناه ، نحو : حيّهل المائدة ، بمعنى : ايت المائدة ، وحيهل على فعل الخير ، بمعنى : أقبل على فعل الخير ، ومنه قولهم : إذا ذكر الصالحون فحيهلاً بضمر ، أى : فأسرعوا بذكر عمر بن الخطّاب ، ومثل : هكّم ؛ فإنها تكون متعدية كقوله تعالى : ( هكّم شهداءكم ) بمعنى : قربوا وأحضروا . وتكون لازمة نحو قوله تعالى : ( هكّم إلينا ) بمعنى : اقرب وتعال .

ومن غير الغالب أن يخالف اسم الفعل فعله في التعدية وال لزوم مثل : آمين ؛ فإنه لم يسمع من العرب متعدياً بنفسه . مع أن فعله الذى بمعناه ، وهو : « استجب » قد ورد متعدياً ولزماً ؛ فقالوا : اللهم استجب دعائى ، أو استجب لدعائى . . . ومثل : « إيه » من حديثك ، بمعنى زدنى من حديثك ؛ فاسم الفعل : « إيه » لازم ، مع أن فعله متعد .

أما فاعل أسماء الأفعال : فقد يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، ويكاد<sup>(١)</sup> هذان يختصان باسم الفعل الماضى وحده . نحو : هيهات تحقيق الآمال

(١) قلنا : « يكاد » لأن هناك حالة نادرة عرضها بعض النحاة في قوله تعالى في سورة يوسف : ( وَفُتِحَتِ الْأَبْوَابُ ، وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ) فأعرب : هَيْتَ . اسم فعل ماضى بمعنى : « هَيَّأت » . ويرتّب على هذا أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً تقديره : « أنا » والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل كما يتصلقان بفعله . ( راجع للمفنى في الكلام على لام التبيين )

وقيل : إن « هيت » اسم فعل أمر بمعنى : « أقبل » أو « تماك » والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت ، والمراد : إرادك لك ، أو : أقول لك ، فالجار والمجرور ليسا متعلقين باسم الفعل ، وعلى هذا الرأى لا يكون فاعل اسم للفعل الماضى ضميراً للتمكّل ، لأن هذا غير مأمود فيه ؛ إنما للمأمود فيه أن يكون اسماً ظاهراً أو ضميراً للغائب مع استناره جوازاً . ( راجع للمفنى في الموضوع السابق وحاشية ياسين على التصريح - ٢ عند الكلام على تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومثقل ) .

بغير الأعمال، وقوله : (هيات هيات<sup>(١)</sup>) نوحلون) ونحو : السفر هيات ، أى : هو — عمرو ومعاوية في الدهاء شتان ، أى هما . . . .

وقد يكون ضميراً للمخاطب مستتراً وجوباً ، وهذا هو الأعم الأغلب<sup>(٢)</sup> في اسم الفعل المضارع واسم فعل الأمر . ويشترط في هذا الضمير أن يكون مناسباً للمضارع أو للأمر الذى يقوم اسم الفعل مقامه ، نحو : أف من عمل الحق ؛ بمعنى أنضجر . ففاعل اسم الفعل هو ضمير مستتر وجوباً تقديره : وأنا وهذا الضمير وحده هو الذى يصلح فاعلاً للمضارع : أنضجر . ونحو : صه ، بمعنى : اسكت . ففاعل اسم الفعل ضمير مستتر وجوباً تقديره : أنت . وهذا الضمير وحده هو الذى يلائم فعل : الأمر : « اسكت » .

ومن الأمثلة السالفة يتبين أن فاعل اسم الفعل محتم<sup>(٣)</sup> ، وأنه يماثل فاعل فعله — وأنه — فى الأعم الأغلب ، — يكون فى اسم الفعل الماضى اسماً ظاهراً ، أو ضميراً للغائب مستتراً جوازاً ، وفى اسم الفعل المضارع والأمر ضميراً مستتراً وجوباً للمتكلم أو لغيره ، وللمفرد أو غيره<sup>(٤)</sup> على حسب فعله ، ولا يكاد يصح فى هذا الباب كله أن يكون الفاعل ضميراً بارزاً<sup>(٥)</sup> .

(١) « لا » اللام حرف جر زائد . « ما » موصولة ، فاعل مجرورة بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكوت البناء الأصل ، فى محل رفع ، لأنها فاعل : « هيات » .  
(٢) قلنا : « الأعم الأغلب » ، لأن هناك حالة نادرة فى مثل قولنا : من طلب إدراك غاية فعلية بالسعى الدائب لها ، وهو أسلوب مسوع قديماً ، ومنه قولهم : « فعلية بالصوم » . أى فليستك بالصوم فالضمير هنا لغائب وهو أيضاً مستتر جوازاً وقد قال بعض النحاة : إن « عليه » هنا ليست اسم فعل ، بل الجار والمجرور على حالها خبر مقدم ، والياء بعدها زائدة ، داخلة على المبتدأ المجرور لفظاً بها ، المرفوع محلاً . ولو أخذنا بهذا الرأى لصارت القاعدة مطردة ، وهى أن فاعل اسم الفعل المضارع والأمر لا يكون إلا ضميراً مستتراً وجوباً . فإن شئنا أخذنا بهذا وإن شئنا استثنينا من القاعدة المطردة الحالة النادرة .

(٣) حاجة اسم الفعل إلى فاعل محترم دليل على اسميته ، لأن الاسم الذى بعده (وهو الفاعل) يسمى : المسند إليه ؛ فهو محتاج حتماً إلى « مسنده » يكون فعلاً أو اسماً . ولا ثالث لها . واسم الفعل لا يقبل علامة الفعل ، فلا يصلح أن يكون فعلاً مستنداً . فلم يبق إلا أنه اسم مستند .  
(٤) الأمثلة للفاعل المستتر المفرد كثيرة . أما غيره فالمفردة مثل : أيها الفتاة ، عليك بالخزم فى كل أمورك . ولنبرها عليكما بالخزم . . . عليكم بالخزم . . . عليكن بالخزم . . . وتقدير الفاعل : أنت — أنتما — أنتم — أفتن .

(٥) قد يكون فى آخر اسم الفعل ما يدل على الإفراد والتذكير أو فروعهما . ومثل المخاطب أو غيره



والضابط الذي يجب الاعتماد عليه في هذا الشأن هو أن يوضع في مكان اسم الفعل ، الفعل الذي بمعناه ؛ فإي يصح أن يكون فاعلهذا الفعل يصح أن يكون فاعلا لاسم الفعل الذي يدل عليه ، ويقوم مقامه ، وما لا يصلح للفعل لا يصلح لاسمه أيضاً .

وعتماداً على هذا الضابط يتعين أن يكون فاعل اسم الفعل دالاً على المفرد المذكر ، أو المؤنث أو المثنى ، أو الجمع بنوعيهما - على حسب ما يناسب السياق ، ففي مثل : « صه » - كما سبق - قد يكون الفاعل : أنت - أنت - أنتم - أنتم - أنتن ، على حسب المخاطب . وقد يكون الفاعل متعدداً إذا كان الفعل يحتاج لفاعل متعدد ، نحو : شتان السابقي واللاحق في البراعة كما تقول افترق السابقي واللاحق في البراعة ، لأن الافتراق أحد الأمور المعنوية التي لا تتحقق إلا من اشتراك اثنين معاً ، أو أكثر في تحقيقها ؛ فيجىء له اسمان مرفوعان به ، أحدهما فاعل بغير واسطة ، وبعبارة الآخر مسبوقاً بواو العطف - دون غيرها - واسطة بين الفاعل المعطوف ، والفاعل المعطوف عليه<sup>(١)</sup> .

ومن الأمثلة : رويدك - رويدك - رويدكا - رويدكم - رويدكن . على اعتبار : « رويد » اسم فعل أمر ، والفصير بعده مفعوله . والمثنى أمهل نفسك - نفساكا - أنفسكم - أنفسكن . ومثل : عليك الجذ في كل أمرك - عليك - عليكم - عليكن . ومثل : « ها » و « هاه » ( بالذ والقصر ) بمعنى غداً تقول في الأولى : هاه - هاكا - هاكم - هاكن . والفاعل في كل ماسبق ضمير مستتر ضمناً . أما : « هاه » فقد تلزم صورة واحدة للجميع ؛ فتقول : هاه يا علي الكتاب ، أو يا فاطمة ، أو يا عليان أو يا فاطمتان ، أو يا عليون ، أو يا فاطمات . ويصح أن يتصل بأخرها علامة الإفراد والتذكير وفروضهما ؛ فتقول : هاه يا علي ( بالبناء على الفتح ) و « هاه يا فاطمة ( بالبناء على الكسر ) و « هاهيا » في المثنى ، و « هاهين » في جمع المذكر ، و « هاهين » في خطاب جميع المؤنث فالضمير « ما » و « الميم » و « النون » هو الفاعل ، وهو ضمير بارز في هذه الصورة التي هي أفصح من سابقتها وعلينا قوله تعالى ( هاهم أقرءوا كتابي ) - راجع - ص ٤٣ من شرح المفصل .

( ١ ) وقد تقع « ما » الزائدة بعد « شتان » مباشرة وقبل الفاعل ؛ كقول الشاعر :

شتان ما يومى على كورها ويوم حيان أخى جابر

فكلمة : « ما » زائدة ، و « يوم » الأولى : فاعل ، والثانية معطوفة عليها بالواو ، فهي فاعل في المعنى كالأول . وقد ورد في الفصح وقوع : ( ما بين ) بعدها ؛ ومنه قولهم : شتان ما بين يزيدين في الندى . والأسهل في هذه الصورة أن تكون « شتان » بمعنى : « بعد » ، وما اسم موصول . أى : بدت المسافة بين يزيدين ، والشرط - وهو أن التفرق لا يحصل إلا من اثنين فأكثر متحقق ، لأنه إذا تباعد ما بينهما فقد تباعد كل واحد منهما عن الآخر .

(٥) جميع أسماء الأفعال ليس لها محل إعرابي مطلقاً — مع أنها أسماء مبنية ، عاملة ، كما تقدم — فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً به ، ولا مضافاً ولا مضافاً إليه . . . ولا شيئاً آخر يقتضى أن تكون مبنية في محل رفع ، أو في محل نصب ، أو في محل جر . ، فهي مبنية لا محل لها من الإعراب .

(٦) أن معمولاتها — في الأعم الأغلب — لا تتقدم عليها ، مثل : عليك بالحق ، بمعنى : تَمَسَّكْ بالحق ، وعليك نفسك ، بمعنى : الزم شأنك . . . ولا يصح — بناء على الأعم الأغلب — أن يقال : بالحق عليك ، ولا نفسك عليك . . . (١)

(٧) أنها لا تلحقها نون التوكيد مطلقاً . ويتساوى في هذا المنع أن تكون أسماء الأفعال دالة على طلب أو على خبر ، فالأولى كأسماء فعل الأمر ( صه — مه — آمين ) والثانية كأسماء الفعل الماضي أو المضارع ( هيهات — شتان — أف — وإها ) . .

(٨) أن اسم الفعل مع فاعله بمنزلة الجملة الفعلية ، فلهما كل الأحكام التي تخص بالجملة الفعلية ؛ كوقوعها خبراً أو صفة ، أو صلة ، وحالاً . . . وكاعتبارها جملة إنشائية طلبية إن دلت على طلب ، ( كاسم فعل الأمر ، وما كان على وزن فَعَّال . . . ) وخبرية إن لم تدل على إنشاء ( كاسم الفعل

(١) وفيما يل كلام ابن مالك في أنها تعمل عمل الفعل الذي تنوب عنه ، وفي أن بعضها نكرة — وهو المتنون التنوين — وبعضها معرفة ، وهو غير المتنون ، وفي أن معمولاتها لا تتقدم عليها :

وَمَا لِمَا تَنْوِبُ عَنْهُ مِنْ عَمَلٍ لَهَا وَأَخَّرَ مَا لِيَذِي فِيهِ الْعَمَلُ

( تقدير البيت نحوياً : وأخر ما العمل فيه لفي . . . أي : لهذه الأسماء . وما من عمل لما تنوب عنه — لها . أي : وشيء هو عمل لفي تنوب عنه — لها . فا يثبت من عمل للفعل الناقبة عنه يثبت لها . فكلية « ما » الأولى بمعنى شيء ، مبتدأ ، وشبهه الجار مع المجرور : « لها » والبيت مع تنقيده اللفظي يتضمن أمرين : أولها : إعمالها كعملها ، وثانيهما : تأخير معمولاتها عنها . ثم قال :

وَأَحْكُمُ بِتَنْكِيرِ الَّذِي يُنَوَّنُ مِنْهَا ، وَتَعْرِيفِ سِوَاهُ بَيْنَ

( بين = واضح . وبسبب وضوح تجرده من التنوين الذي يدل وجوده على التثنية وعلمه على التعريف . )

الماضي ، أو المضارع . . . ) وغير هذا من كل ما تصلح له الجملة الفعلية بالصوابط والشروط الخاصة بكل حالة<sup>(١)</sup> . . .

(١) خالفت في هذا شارح المفصل فقد قال ( في ج ٤ ص ٢٥ باب أسماء الأفعال ) ما نصه : « اعلم أن هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تستقل به فليس ذلك على حدة في الفعل . ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملة ، وليست هذه الأسماء كذلك بل هي مع فيها من الضمير أسماء مفردة على حدة في اسم الفاعل واسم المفعول والنظرف . والذي يدل على أن هذه الألفاظ أسماء مفردة إسناد الفعل إليها قال زهير :

وَلِنْهَمُ حَسَوُ الدَّرْعَ أَنْتَ إِذَا دُعِيَتْ « نَزَالِ » وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ

فلو كانت « نزال » بما فيها من الضمير جملة ما جاز إسناد « دعيت » إليها من حيث كانت الجمل لا يصح كون شيء متبعا فاعلا<sup>(٢)</sup> وكلامه هذا يخالف لما تقرر في باب المبتدأ والخبر من قولهم : إن الجملة الاسمية هي ما تركبت من مبتدأ وخبر ، أو من مبتدأ هو وصف ، له مرفوع يفتى عن الخبر ؛ كاسم الفاعل المبتدأ مع فاعله ، وكاسم المفعول المبتدأ مع خبره . . . فكيف يعتبر كلا منهما مع ضميره ليس جملة مطلقا ؟ لعله يرى إلى حالتهما حين يكون أحدهما معمولا ؛ فاعلا أو مفعولا - مثلا - وهذا غير ما نحن فيه . على أن الأعلام قال في البيت السابق ما نصه : ( إنما أخبر عن « نزال » على طريق الحكاية . وإلا فالفعل وما كان اسما له لا ينبغي أن يتغير عنه . . . ) .

## المسألة ١٤٢ :

## أسماء الأصوات

يراد منها نوعان :

أولهما : ألفاظ يُخاطَب بها الحيوانُ الأعجم ، وما في حكمه ، — كالأطفال —  
إما للزجر والتخويف ؛ رغبة في ترك شيء ، وإما للحث على أداء أمر معين بمجرد سماعه  
أحد هذه الألفاظ ، دون حاجة إلى مزيد .

ولأنما يتحقق الأداء بعد مدة يسبقها تكرار المخاطبة باللفظ ، وتدريب الحيوان على  
إنفاذ المطلوب منه عند سماعه ؛ فيترك — بعد التكرار الذي يصاحبه التدريب — المراد  
من توجيه اللفظ إليه ، ومن مخاطبته به ، ويكتفى في إدراك الغرض بسماع هذا اللفظ  
دون زيادة عليه . فمن أمثلة الزجر ما كان يوجهه العرب لبعض الحيوانات — وأشباهاها —  
بسبب أمر بغض يراد العلول عنه ، كزجرهم الإبل على البطء والتأخر ، فيقولون  
لها أَحَدَ الألفاظ الآتية :

هَيْدَ - هاد - دَه - جَه - عاه - عيه ... وقولهم لزجر الناقة : عاج - هَيْج -  
حَلْ ... وكقولهم لزجر الغنم : إَسْ - هِسْ - هُسْ - هَجْ - وللكلب :  
هَجَا - هَجْ ... وللضأن : سَعْ - وَحْ - عَزْ - عَيْزْ ... وللخيل : هَلَا - هال .  
وللطفل - كَيْخْ ، كَنْخْ ... وللشبع : جَاهْ - وللبغل : عَدَسْ ... إلى غير  
هذا من ألفاظ الزجر ، وهي كثيرة في عددها ، وضبط حروف كل منها .

ومن أمثلة ما يوجه للحيوانات وأشباهاها ، لا بقصد زجرها ؛ وإنما بقصد  
تكليفها أمرًا كى تؤديه وتقوم بإنفاذه - قول العرب للإبل : « جُوتْ » ، أو :  
« جِيءْ » ، إذا أرادوا منها الذهاب للماء لتشرب : « وَزِخْ » ، إذا طلبوا منها  
الإتاخة . « وَهَدَحْ » ، إذا أرادوا منها الملهو والسكون من التنفاز . « وَسَا ، وَتَشُوْ » ،  
إذا أرادوا من الحمار الذهاب للماء ، ليشرب . « وَدَجْ ، وَقُوسْ » لدعوة النجاج إلى  
الطعام والشراب . . . . « وَحَاكَا » للضأن ، « وَعَاكَا » للمعز ليحضّر الطعام . . .  
ثانيهما : ألفاظ صادرة من الحيوان الأعجم <sup>(١)</sup> ، أو ما يشبهه كالجناد ونحوه ،

(١) أما الحيوان الناطق فألفاظه ذات معان وإلا كان كغيره .

فيردها الإنسان ويعيدها كما سمعها ؛ فقليلاً منه محاكاة لأصحابها . فقد كان العربي يسمع صوت الغراب ، فيقلده قائلا : غاق ، أو : صوت الضرب ، فيقول محاكياً : طاق ، أو صوت وقوع الحجارة ، فيحاكيه : طق ، أو صوت ضربة السيف فيرده : قَب ، أو صوت طي القماش ، فيقول : قاش . ماش<sup>(١)</sup> . . . إلى غير هذا من الأصوات التي يسمعها فيحاكيها<sup>(٢)</sup> . . .

### أشهر أحكامها :

( ١ ) أنها أسماء مبنية<sup>(٣)</sup> ، لا محل لها من الإعراب ، ما دامت أسماء تدل على مجرد الصوت ، ولم تخرج عن هذه الدلالة إلى تأدية معنى آخر . وما كان مسموعاً عن العرب يجب إبقاؤه على صيغته ، وحالته الواردة عنهم من غير إدخال تغيير عليه في عدد حروفه ، أو في نوعها ، أو ترتيبها . أو ضبطها ، أو علامة بنائها . . . كالأمثلة

( ١ ) قاش ماش ( بكسر الشين فهما ) مركب مزجي مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب ، وهو من المركبات المزجية المتعددة التي تكون اسم صوت مع تركيبها المزجي .  
( ٢ ) وفي الترتيب السابقين يقول ابن مالك في الباب الذي عنوانه : أسماء الأفعال والأصوات :

وَمَا بِهِ خَوِطِبَ مَالًا يَعْقِلُ مِنْ مِثْلِهِ اسْمُ الْفِعْلِ صَوْتًا يُجْعَلُ

( التفسير : ما به خوطب ما لا يعقل . . . يجعل صوتاً ) يريد : أن ما يشبه اسم الفعل - في أنه لا يحتاج في أداء المراد منه إلى لفظ آخر - يسمى : اسم صوت . وهذا تعريف قاصر ميتور ، فوق أن تشبيه اسم الصوت باسم الفعل فيما سبق غير صحيح . لأن اسم الفعل لا يدل على فاعل ظاهر أو ضمير ، ولا يمكن أن ينفرد بنفسه ، وقد يحتاج لمعولات أخرى . . . كما سبق في بابهِ ، ثم اقتصر في بيان أنواعه وأحكامه على بيت واحد ختم به الموضوع هو :

كَذَا الَّذِي أَجْدَى حِكَايَةً كَقَبٍ وَالزَّمَّ يَنَا التَّوَعَيْنَ ؛ فَهَوْ قَدْ وَجِبَ

المراد : حكاية صوت الجناد وغيره . وقب : صوت السيف . واسم الصوت بتوعيته مبنى وجوباً كما يقول في بيته . . .

( ٣ ) يُعْتَرَضُ ببعض النحاة على اسميتها ؛ بحجة أن الاسم لا بد أن يكون له معنى مفرد ، مفهوم . وهذه الألفاظ لا تدل على معنى مفهوم ؛ لأنها توجه إلى من لا يفهم ، ويخاطب بها غير الناقل . وقد دفع هذا الاعتراض بأن المقصود بدلالة الاسم على معنى مفرد مفهوم أنه إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع اللغوي معناه . وهذا ينطبق على أسماء الأصوات . فليس الشرط في الاسم أن يخاطب به من يعقل ليفهم معناه . وقيل إنها ملحقة بالأسماء وليست أسماء . . . ولا أهمية للخلاف إذ الأهمية لأحكامها الآتية .

ويقولون إن سبب بنائها هو : شبهها بالحروف المبهمة ( مثل : لا ، وما ، النافيتين ) في أنها غير عاملة ، ولا معمولة . والسبب الحق هو : مجرد استعجال العرب الأوائل - كما كررنا -

الساقفة . أما المتحدث بعدهم فيلزم ما شاع فيه ، لأن إنشاء الأصوات واستحداثها — جائر في كل عصر <sup>(١)</sup> ، ويجرى على الجديده المتحدث ما يجرى من الأحكام على المسموع الوارد عن العرب ؛ فيعتبر اسماً واجب البناء بالعلامة التي يشيع بها النطق في عصره ، وتسرى عليه بقية الأحكام الأخرى الخاصة بأسماء الأصوات . لكن هناك حالتان ؛ إحداهما : يجب فيها إعراب أسماء الأصوات — بتوحيها المسموعة عن العرب والموضوعة — والأخرى يجوز فيها الإعراب والبناء .

١ — فيجب إعرابها إذا خرجت عن معانيها الأصلية ، وصارت اسماً متمكناً يدل : إما على صاحب الصوت ، الذي يصدر عنه الصوت والصياح ، وينسبان له أصالة دون غيره . وإما على شيء آخر ليس هو الصاحب الأصل للصوت ، وإنما يوجه له الصوت والصياح توجيهها يقصد منه الزجر ، أو التهديد أو غيرهما . . .

فثال الأول : أزعجتنا : غاق ، وفزعنا من غاق . . . فكلمة : « غاق » ، بالتونين ، لا يبراد منها هنا أصلها وهو : صوت الغراب ، وإنما يبراد أنها اسم يدل على صاحب هذا الصوت نفسه ؛ أى : على الذى ينسب له الصوت ويشتهر به ، وهو : « الغراب » ذاته ، لاصوته الصادر منه . فالغراب هو المسمى و « غاق » فى الجملة اسم معرب متمكن ، فاعل فى الجملة الأولى ، ويجرور « بمن » فى الجملة الثانية .

ومثل : ما أقسى قَبًا . فكلمة : « قَبًا » — بالتونين — اسم معرب متمكن منصوب فى هذه الجملة ، لأن المراد بها هنا : « السيف » مع أنها فى الأصل اسم صوت للسيف ، مبنية . لكنها تركت أصلها هذا وصارت معربة تدل على مسمى هو : السيف ، بعد أن كانت اسماً لصورته ، مبنية . فالمراد فى الأمثلة السابقة وأشباهاها أزعجتنا الغراب — فزعنا من الغراب — ما أقسى السيف .

ومثال الثانى : أردت هالاً ؛ فصادفت عدساً . وأصل كلمة : « هال » اسم صوت صادر من الإنسان ، يوجه إلى الفرس لزجره . وأصل كلمة : « عدس » اسم صوت صادر من الإنسان يوجهه إلى البغل لزجره ، فكلتا الكلمتين تركت أصلها ، والبناء ، وصارت اسماً معرباً مراداً منه الحيوان الأعجم — وشبهه — مما

(١) ومنها أصوات الحيوانات والطيور التى لم يعرفها العرب ، والأصوات التى وجدت بعدهم ، كأصوات السيارات ، والليارات والبواخر والآلات المختلفة ؛ ما جسد منها وما سيجد .

لا يصدر عنه ذلك الصوت ، وإنما يوجه إليه من غيره <sup>(١)</sup> .

ب - ويجوز إعرابها وبنائها إذا قصد لفظها نصاً ؛ مثل : فلان لا يرفع يداً إلا بالزجر . كالبطل لا يرفع يداً إلا إذا سمع : « عَدَسٌ » أو : « عَدَسَا » بالبناء على السكون أو بالإعراب ، والمراد : إلا إذا سمع هذه الكلمة نفسها

( ٢ ) أنها - في أصلها - أسماء مفردة مفعلة ، والمراد من إفرادها : أنها لا تحدث ضميراً ، وهذا نوع من أنواع الاختلاف بينها وبين أسماء الأفعال .

والمراد من إعمالها أنها لا تتأثر بالعوامل المختلفة ولا تتأثر في غيرها ، فلا تكون مبتدأ ، ولا خبراً ، ولا فعلاً ، ولا فاعلاً ، ولا مفعولاً . . . ولا شيئاً آخر يكون عاملاً أو معمولاً - إلا في الحالتين السالفتين : ١ ب ، بصورها الثلاث . ومن تسمي تختلف أيضاً عن أسماء الأفعال ؛ فهذه لا بد أن تعمل .

وإنما تكون أسماء الأصوات مفعلة إذا بقيت على وضعها الأصلي اسم صوت بالطريقة التي شرحناها . أما إذا قصد لفظها ، أو استعملت استعمال الأسماء المتمكنة ، بأن انتقلت من معناها الأصلي إلى الدلالة على من يصيح بها أو على من يتجه إليه النطق بها - فإنها في هذه الصور الثلاث تكون مفعلة إما وجوباً كما في : « ا » وإما جوازاً - كما في : « ب » فالشرط في إعمالها ، وفي بنائها لزوماً - أن تبقى على حالتها الأولى اسم صوت مجرد لا محل لها من الإعراب ؛ فلا تكون في محل رفع ، ولا نصب ، ولا جر ، وإنما يقال فيها : اسم صوت مبني على الضم ، أو الفتح ، أو الكسر أو السكون على حسب حالة آخره .

( ١ ) بعض النحاة يميز بنائها في الصور السالفة مراعاة لأصلها . ولكن الإعراب أوضح وأقهر على أداء المعنى ؛ فيحسن الاختصار عليه .

## زيادة وتفصيل :

نعم الباب يسرد بعض آخر من أسماء الأفعال يكثر ترداده في الكلام العربي القديم ، واكتفينا بضبط واحد مما له أكثر من ضبط .

اسم الفعل	معناه	اسم الفعل	معناه
هَيْتَ ، هَلْ مَلَا	أَسْرَعَ ، وَتَعَالَ إِلَى	حَذَرَكَ بِرْدَا بَعْدَكَ	احْذَرِ بِرْدَا تَأَخَّرْ ، أَوْ احْذَرِ شَيْئًا خَلْفَكَ
قَدْكَ - قَطَّكَ بَسَّ	اِكْتَفَى بِمَا كَانَ وَاتَه وَانْقَطَعَ عَمَّا أَنْتَ فِيهِ	أَمَامَكَ وَرَاءَكَ فَرَطَكَ	احْذَرِ شَيْئًا بَيْنَ يَدَيْكَ
هَيْتَكَ - هَيْتِكَ هَيَّا	أَسْرَعَ فِيمَا أَنْتَ فِيهِ	حَيَّ ( بَيَاءٌ مُشَدَّدَةٌ مَفْتُوحَةٌ ) عِنْدَكَ	بَادِرٌ وَأَسْرَعَ ، وَمِنْهُ حَيَّ عَلَى الصَّلَاةِ عِنْدَكَ الشَّرِيف :
إِلَيْكَ	تَسَنَّحَ	مَكَانَكَ	الزَّمَنُ مِنْ قَرَبٍ اثْبَتَ
دَعُ - دَعْدَعُ	قَمَ فَاِنتَعَشَ ، وَاسْلَمَ مَا أَصَابَكَ مِنَ السُّوءِ . ( فَالْفِعْلُ يَتَضَمَّنُ دَعَاءً لَهُ بِالِانْتِعَاشِ وَالسَّلَامَةِ .		
وَشَكَانَ	اسْمُ فِعْلٍ مَاضٍ ( وَيَجُوزُ فِي الْوَاوِ الْحُرُكَاتُ الثَّلَاثُ ) قُرْبٌ أَوْ : عَجِلَ وَأَسْرَعَ . وَمِنْهُ وَشَكَانَ ذَا خُرُوجًا فَذَا فَاعِلٌ ، وَخُرُوجًا تَمْيِيزَ		
سَرَعَانَ	( يَجُوزُ فِي السَّيْنِ الْحُرُكَاتُ الثَّلَاثُ ) عَجَلَ وَأَسْرَعَ . وَقَدْ يَتَضَمَّنُ فِي الْوَقْتِ نَفْسَهُ التَّعَجُّبَ مِنَ السَّرْعَةِ ، فَكَأَنَّكَ تَقُولُ مَا أَسْرَعَهُ !		
لَعَا	انْتَعَشَ مِنْ مَكْرُوهِ أَصَابِهِ وَنَهَضَ مِنْ عَثَرَةٍ . وَهُوَ يَتَضَمَّنُ الدَّعَاءَ بِالسَّلَامَةِ		
دَعْدَعَا	انْتَعَشَ مِنْ مَكْرُوهِ أَصَابِهِ وَنَهَضَ مِنْ عَثَرَةٍ ، وَهُوَ يَتَضَمَّنُ الدَّعَاءَ بِالسَّلَامَةِ .		
هَمَّاهُمَ بَنَحَ	تَفَدَّلَ وَلَمْ يَبْقَ مِنَ الشَّيْءِ بَقِيَّةٌ إِنِّي وَأَمْدَحُ وَأُبْدِي إعْظَامِي وَتَقْدِيرِي لِمَا أَرَى		



## المسألة ١٤٣ :

## نونا التوكيد

يراد بهما : نونان ، إحداهما مشددة مفتوحة الآخر ، والثانية مخففة ساكنة .  
وتتصل كل واحدة منهما بآخر المضارع المتجرد للزمن المستقبل ؛ أو بآخر الأمر ،  
فلا تتصل بالمضارع الدال على الحال ، أو على الماضي <sup>(١)</sup> ، ولا بالماضي ، ولا بأسماء  
الأفعال مطلقاً ؛ ( سواء أكانت طلبية أم خبرية ) ولا بغيرها من أنواع الكلمات  
الأخرى ؛ نحو : لا تحملنَّ حَقْدًا على من ينافسك في الخير ، وابدلنَّ  
جهدك الحميد في سبقه ، وإدراك الغاية قبله . فالنون في آخر الفعلين للتوكيد ويصح  
تشديدهما مع الفتح ، أو تخفيفهما مع التسكين . وقد اجتماعا في قوله تعالى في  
قصة يوسف : ( لَيْسُ سَجْنٌ ، وَلَيْسَ كُنُوسٌ مِنَ الصَّاغِرِينَ ) .

أنهرهما المعنوي :

لو سمعت من يقول : لا تنفع النصيحةُ الأحق ، ولا يفيد التأديب ،  
فقد تردد في تصديق الكلام ، ويداخلك الشك في صحته . ولك العذر في هذا ؛  
لأن المتكلم لم يحسن التقدير ؛ إذ كان عليه أن يدرك بخبرته وذكاؤه أن مثل هذا  
الكلام قد يقابل بالتردد والشك ؛ فيعمل على أن يدفعهما ، ويمنع تسربهما إلى  
ذهن القارئ ، بإحدى الوسائل الكلامية التي عرض لها البلاغيون — ومنها : نون  
التوكيد . . . فلو أنه قال : لا تنفعن . . . ولا يفيدن . . . لكان مجيء نون  
التوكيد ، بمثابة القسم على صحة الكلام وصدقه ، أو بمنزلة تكراره وإعادته بقصد  
تأكيد مضمونه ، وصحة ما حواه ، فلا يكون هناك مجال للشك والتردد عند من  
هو مستعد للاقتناع .

ومثل هذا أن يقال لك : ( أكثر من الحساد بفضلك ) ، ( ولا تكثر من  
الأعداء بجهالك ) . أو : ( تجنب شرَّ القتلة ؛ شاهد الزور ) ، ( وهل يبرئُ  
القاتل ، وهل يقتل البريء سواء ؟ ) . . . . فقد تزعم أن المتكلم يعرض عليك

( ١ ) قد يدل المضارع على الزمن الماضي في مواضع سبق بيانها في صدر الجزء الأول .

كل مسألة من هذه المسائل عَرَضًا مجرداً، (أى: خالياً من رغبته وتشدده في مطالبتك بالتفويض أو بالتترك، خالياً من الحرص على تأديتك ما تَحَدَّثَ بشأنه أو عدم تأديتك، وتصديقك به أو عدم التصديق .)

وقد يكون لك الحق في هذا الزعم ؛ فليس في الكلام ما يبعده . فلو رغب المتكلم أن يبعده ، ويشعر السامعين بتمسكه بمضمون كلامه ، وتشدده في التنفيذ والتأدية ، وحرصه على تصديق ما قال — لزاد في الكلام ما يدل على رغبته ؛ كزيادة نون التوكيد ، على آخر الفعل المضارع أو الأمر ؛ فإن زيادتها تفيد معنى الجملة قوة ، وتكسبه تأكيداً ؛ إذ تبعد عنه الاحتمال السابق ، وتجعله مقصوداً على الحقيقة الواضحة من الألفاظ ، دون ما وراءها من احتمالات . فلو قيل في الأمثلة السالفة : أَكْثُرُنَ . . . — لا تُكْثِرُنَ . . . — تَجْنِبُنَ . . . — يَبْرُنَ . . . يقتلن . . . لكان مجيء نون التوكيد — برغم اختصارها البالغ — بمنزلة قول المتكلم : إني أؤكد كلامي ، وأتشدد في أن تنفذ مضمونه في المستقبل ، وأحرصُ على أن تُصدقَه ، أو : بمنزلة تكرار ذلك الكلام ، وإعادته لتحقيق الغرض السالف . لهذا سميت : «نون التوكيد» . والمشددة أقوى في تأدية الغرض من المخففة ، وفوق هذا فكلناهما تُخْلِصُ المضارع للزمن المستقبل ، سواء أكان اتصافاً به مباشراً أم غير مباشر<sup>(١)</sup> . ومن ثَمَّ يمتنع دخولها على المضارع إذا كان للحال ، أو للمضى ؛ منعاً للتعارض بينهما . أما الأمر فزمنه مستقبل — في الأغلب —، فتقوى فيه الاستقبال . وقد يفيدان — مع التوكيد — الدلالة على الإحاطة والشمول إذا كان الكلام لغير الواحد، ففي مثل : يا قومنا احذَرُنْ مكايد الأعداء . . . يكون المراد : يا قومنا كلكم أو جميعكم فرداً فرداً . . .

وخلاصة ما تقدم : أنهما يُلْحَقَانِ بآخر المضارع وآخر الأمر ، بشرط تجردهما للزمن المستقبل ، ولا يلحقان بغيرهما من الأفعال ، ولا أسماء الأفعال مطلقاً ، ولا سائر الأسماء ، والحروف . وأن فائدتهما المعنوية : هي تأكيد المعنى وتقويته بأقصر لفظ ، وتخليص المضارع للزمن المستقبل ، وأنهما قد يفيدان — مع التوكيد — الشمول والعموم في بعض الصور .

(١) يكون غير مباشر ؛ لوجود فاصل بينهما ؛ كالفسير .

آثارهما اللفظية والأحكام المترتبة على وجودهما :

لهما آثار لفظية مشتركة تحدث من اتصال إحداهما بآخر المضارع ، أو بآخر الأمر . وتمتاز الخفيفة بأحكام خاصة تنفرد بها دون الثقيلة . وأهم الآثار المشتركة هو :

( ١ ) بناء المضارع على الفتح — إذا كان مجرداً من ضمير رفع بارز<sup>(١)</sup> ؛ ذلك أن المضارع معرب دائماً ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوة ؛ فيبنى على السكون . كقول شوقي في وصف الدنيا :

لا تحفلنَ ببؤسها ونعيمها      نُعمى الحياة وبؤسها تَصْلِلُ  
وكقوله في الأمهات المصريات المجاهدات :

يَفْشَنَ في الفتيان من رُوح الشجاعة والثبات  
يَهْوِينَ تَقِيلَ الله نَد ، أو معاينة الفتاة<sup>(٢)</sup>

ويدخل فيما سبق المضارع المسبوق بلام الأمر ؛ كقولك المهمل : لَتَحْتَرِمَنَّ عَمَلَك ، وَلَتُكْرِمَنَّ نَفْسُكَ بِإِنْجَازِهِ عَلَى خَيْرِ الْوَجْهِ . . . فالفعلان : تَحْتَرِم ، وَتُكْرِم ، مبنيان على الفتح ؛ لاتصالهما بنون التوكيد ، في عمل جزم بلام الأمر .

( ٢ ) بناء فعل الأمر على الفتح ، إذا لم يكن متصلاً بضمير رفع بارز<sup>(١)</sup> ؛ نحو : اشكرن من أحسن إليك ، وكافئنه بالإحسان إحساناً ، واعلمن أن كلمة حمد وثناء قد تكون خير جزاء<sup>(٣)</sup> .

فلأن كان فعل الأمر متصلاً بضمير رفع بارز فإنه يجرى عليه ما يجرى على المضارع المسند لذلك الضمير من غير اختلاف في الأحكام ولا في التغيرات ؛

( ١ ) ضائرت الرفع البارزة التي تتصل بآخر المضارع والأمر هي : الف الاثنين ، واولو الجماعة، وياء مخاطبة ونون النسوة . وقد سبق ( في ص ٥٣ م ٦ ) تفصيل الكلام على بناء المضارع ، والسبب في أن يكون اتصال نون التوكيد به مباشراً عند بنائه على الفتح . أما نون النسوة فاتصالها به لا يكون إلا مباشراً دائماً ، ويبني معها على السكون .

( ٢ ) الرفع .

( ٣ ) ولا داعي لأن نقول : فعل أمر مبني على سكون مقدّر من ظهوره الفتح الآتية لمناسبة النون . وإنما نقول بغير تلك الإطالة فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد .

فالمضارع والأمر سيان فيما يجرى عليهما عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ؛ سواء أكان آخرهما صحيحاً أم معطلاً ، مؤكّدين أم غير مؤكّدين مع ملاحظة الاختلاف بينهما في ناحيتين هامتين

أولاهما : أن الأمر مبنى دائماً في كل الأساليب : وثانيتهما أنه لا تلحقه نون الرفع مطلقاً . وسيجيء تفصيل الكلام عليه مع المضارع آخر الباب .

( ٣ ) أن توكيد فعل الأمر بها جائز في كل أحواله <sup>(١)</sup> ، بغير قيد ولا شرط ، وكذلك المضارع المبدوء بلام الأمر .

أما المضارع الجرد من هذه اللام فلتوكيده أحوال أربعة هي : وجوب التوكيد ، وامتناعه ، واستحسانه ، وقيلته . وإليك البيان :

الأولى والثانية : فوجوب توكيده ، حين يكون مثبتاً ، مستقبلاً ، جواب قسم ، مبدوءاً باللام التي تدخل على جواب القسم ولا يفصل بينه وبين هذه اللام فاصل ، نحو . والله لأعملن الخير جهدي — بالله لأجتنبن قول السوء قدر استطاعتي — تالله لتسحاربن الشر ما وسعتنا المحاربة <sup>(٢)</sup> . . . فالأفعال المضارعة : أعمل — أجتنب — تسحارب . . . واجبة التوكيد بالنون ، لاستيفائها الشروط كلها ؛ فهي مثبتة ، مستقبلية الزمن <sup>(٣)</sup> ، وقبلها قسم وقعت في جوابه ، مصدرة بلام الجواب ، بغير فاصل بينهما .

فلذا فقد بعض الشروط نشأت صورة جديدة قد يمتنع فيها توكيده ، وقد يصح إذا انطبقت عليها أوصاف المنع أو أوصاف الجواز التالية :

فن الصور التي يمتنع فيها توكيد المضارع بالنون أن يفقد شرط الثبوت في الحالة السالفة فيكون منفيّاً ، إمّا لفظاً ؛ نحو : إن دعيت للمهادنة فوالله لا أكّم الحق ، وإما تقديرّاً

( ١ ) فتدخل الحالات التي يخرج فيها عن معنى الأمر الخالص إلى فرض آخر مع بقاء صيغته هل حالماً ؛ كخروجه إلى الدعاء في شعر لأحد الأنصار كان يردده النبي عليه السلام يوم غزوة الخندق ، ومنه :

فَقَبَسَ الْأَقْدَامَ إِنْ لَا قَيْنَا وَأَنْزَلَنُ مَكِينَةً عَلَيْنَا

( ٢ ) أي : مدة اتساع المحاربة لنا ، واقتدارنا عليها .

( ٣ ) لأن نون التوكيد تخلص زمن المضارع للمستقبل ( كما أوضحنا هنا ، وفي ج ١ ص ٣٨ م ٤ )

نحو : قوله تعالى : ( تَلَقَّاهُ تَلَقُّاً تَذَكُّراً يوصف . . . ) أى : لا تلتقأ ، لأن حذف « لا » التافية كثير فى جواب القسم عند أمن اللبس .

ومن الصور التى يمتنع فيها توكيده أيضاً أن يفقد شرط الاستقبال ، فى تلك الحالة أيضاً ؛ فيكون زمنه للحال بقريته تدل على هذا ، كقول الشاعر :

لَسْتُ تَكُ قَدْ ضَاقَتْ عَلَيْكُمْ يَبُوتَكُمْ لَسَيَعْلَمُ رَبِّي أَن يَبْنَى وَاسِعُ  
وقول الآخر :

يَمِيناً لَأُبْغِضُ كُلَّ امْرِئٍ يَزْخَرِفُ قَوْلًا ، ولا يفعلُ

لأن لام جواب القسم الداخلة على المضارع تخلص زمنه للحال — عند فريق من النحاة<sup>(١)</sup> — ونون التوكيد تخلصه للمستقبل ؛ فيتعارضان .

ومن الصور المنوعة أيضاً أن يكون فى تلك الحالة السالفة مفصولاً من لام الجواب ؛ إما بمعموله ، وإما بغيره ؛ كالسين أو سوف ، أو قد ؛ نحو : والله لَغَرَضُكُمْ تُدْرِكُونَ بالسعى الدائب ، والعمل الحميد ، ونحو قوله تعالى : ( ولسوف يعطيك ربك فترضى . ) والأصل والله لسوف . .

الثالثة : أن يكون توكيده هو الكثير المستحسن ؛ لكنه — مع كثرة واستحصانه — لا يبلغ درجة الواجب . وأمارته : أن يكون المضارع فعل شرط للأداة : « إن » الشرطية المدغم فيها « ما » الزائدة للتوكيد ( أى : إمّا ) ، أو : يكون مسبوقاً بأداة طلب تفيد الأمر ، أو النهى ، أو الدعاء ، أو العَرَضُ<sup>(٢)</sup> ، أو التحضيض أو التمنى ، أو الاستفهام . . .

فثال المضارع المسبوق « إمّا » : إمّا تَحْلَرْنَ من العلو تأمنْ أذاه ، وإما تُهْمَلْنَ الحذر تتعرض للخطر . والأصل : إن تحلر . . . وإن تهمل . . . زيدت « ما » على « إن » الجازمة ، وأدغمت فيها . ولا يحسن فى النثر ترك التوكيد

( ١ ) غير البصريين . ومعلوم أن الذى يعين المضارع للحال أمور ؛ منها : كلمة : الآن ، أو : الساعة . . . ومنها : النفي بليس ، ومنها : لام الابتداء . . . إلى غير هذا مما سردناه فى موضعه الأتعب ( ١ ص ٣٦ م ٤ ) فن يريه الدلالة على الحال بغير لام القسم فى مثل البيتين السالفين فله وسائل ؛ منها : أن يقول فى النثر : ليمُ الآن . . . ويميّتاً لأبغض الساعة . . .

( ٢ ) العرض : طلب فيه لين ورفق ( ويظهران فى اختيار الكلمات الرقيقة ، وفى ذبرات الصوت ) والتحضيض : طلب فيه عنف وشدّة ، يظهران فيها سبق أيضاً . والأداة الغالبة فى العرض هى : « ألا » المخففة . وقد تستعمل قليلاً التحضيض . وأدواته الغالبة هى : لولا — لئما — هلا — وسيجيئ الكلام على هذه الأدوات فى بابها الخاص .

لكنه يصح في الشعر للضرورة ، كقول القائل :

يا صاح ، إِمَّا تَجِدُنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ <sup>(١)</sup> فَا تَخْطِي عَنِ الْإِخْوَانِ مِنْ شَيْئِي  
ومثال المسبوق بأداة تفيد الأمر : لَتَحْذَرَنَّ مَدِيحَ نَفْسِكَ ، وَلَتَدَّعَنَّ  
الثناء عليها ، وإلا كُنْتَ هَدَفًا لِلْخَرِيقِ وَالْمِهَانَةِ .

ومثال المسبوق بالنهي قوله تعالى : ( وَلَا تَحْسِبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا عَمَّا يَعْمَلُ  
الظَّالِمُونَ ) ، وقول الشاعر :

لَا يَخْدَعُنَّكَ مِنْ عَدُوٍّ دَمْعُهُ      وَارْحَمْ شَبَابَكَ مِنْ عَدُوٍّ تَرَحَّمُ

ومثال المسبوق بالدعاء قول القائل :

لَا يَبْجُودَنَّ <sup>(٢)</sup> قَوْمِي الَّذِينَ هُمُو      سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجُرُورِ . . .  
وبالعرض قولهم : أَلَا تَنْسَى إِسَاءَةَ مَنْ أَعْتَبَكَ <sup>(٣)</sup> ، وبالتحضيض :

قول الشاعر :

هَلَّا تَمْنُنْ بَعْدَ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ      كَمَا عَهَدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَكَمٍ

وبالتمنى قول الشاعر :

فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلْتَقَى تَسْرِينِي      لَكِي تَعْلَمِي أَنِّي أَمْرُؤُ بِكَ هَامٌ

وبالاستفهام قول الشاعر :

أَتَهْجُرُنَّ خَلِيلًا صَانَ عَهْدَكُمْ      وَأَخْلَصَ الْوَدَّ فِي سِرِّ وَإِعْلَانِ ؟

الرابعة : أن يكون توكيده قليلا ، وهو — مع قلته — جائز ، لكنه لا يرفع في قوته ودرجته البلاغية مَرَفَى النوعين السابقين .

وعلامته : أن يكون بعد : « لا » النافية ؛ كقوله تعالى : « وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمْتُمْ مِنْكُمْ خَاصَّةً » . أو بعد : « ما » الزائدة التي لم

(١) مال وفي .

(٢) لا يبعدن ؛ أي : لا يملكن ( القبل : بيد يمد ، بمعنى : عليك عليك ) . دعاء لقومه ألا يصيبهم الملاك ، ويصفهم بأنهم سم لأعدائهم ، آفة لجزوم ( جمع : جزور . والجزور مؤنثة في لفظها . ومنهاما الغالب : الناقة ، وقد يراد منها الجمل ) وإنما كانوا آفة لما لكثرة ذنبهم إياها لأنفسهم ، والسيوف . وهذه كناية عن الكرم .

(٣) أزال سبب عتابك .

تدغم في « إن » الشرطية ؛ كقولهم في المثل : بعينٍ ما أرينك<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر في المال :

قليلاً به<sup>(٢)</sup> ، ما يحمد نك وارث إذا نال مما كنت تجمع مخنماً  
ويدخل في هذا « ما » الزائدة بعد « رب » ؛ نحو : ربما يُقيلن الخير وراء  
المكروه<sup>(٣)</sup> .

أو بعد : « لَمْ » كقول الشاعر :

من جحد الفضل ولم يذكُرْ بالحمد صاحبه فقد أجرم  
أو بعد أداة شرط غير « إن » المدغمة في : « ما » الزائدة ؛ كقول الشاعر :  
من تشققن<sup>(٤)</sup> منهم فليس بأبي أبدا ، وقتل بني قتيبة شافي

---

(١) هذا مثل تقوله لمن يخفى عليك أمراً أنت به بصير ، تريد : إنى أراك بعين بصيرة  
« فاه زائدة . وجاء في الأساس : تقول هذا لمن أرسلته واستعملته فكانك تقول له : لا تكلم على شيء فإنى  
أنظر إليك ، أى : لا تقف — لا تنتظر .  
(٢) الضمير عائدة على المال في بيت قبله هو :

أهن للذي تهوى التلاد فإنه إذ مت كان المال نها مقسماً

(٣) منع بعض النحاة التوكيد بعد : « ربما » بحجة أنها لا تدخل على الزمن المستقبل أو ما هو في  
حكمه . ويرى سيبويه صحة التوكيد بحجة وروده في المأثور . وقد يكون الأفضل الأخذ بالرأى الأول ليكون  
حكم « رب » مطرداً . (٤) تصادف وتقابل .

(٤) عدم تقديم معمول فعلها على هذا الفعل . إلا إن كان معمول شبه جملة ؛ فيصح التقديم ؛ ففي مثل : اسمعن النصيح . . . لا يصح أن يقال : النصيح اسمعن . بخلاف لا تثقن بمنافق ؛ واحذرته عند قلب الأيام ، فيصح أن يقال : بمنافق لا تثقن ، وعند قلب الأيام احذرته .

(٥) وقوع تغيرات أخرى تلحق المضارع صحيح الآخر ومعتله ، وكذا الأمر ، عند إسنادهما لضمائر الرفع البارزة ؛ فقد يحذف حرف العلة عند الإسناد أو يُقلب . وقد يحذف الضمير إذا كان ولو جماعة أو ياء مخاطبة ، وقد يتحرك بحركة مناسبة له من غير أن يحذف . وقد تحذف نون الرفع ، أو تدغم بغير حذف . . . إلى غير هذا من التغيرات المختلفة المترتبة على التوكيد ، والتي سندكرها آخر الباب تفصيلاً - كما قلنا<sup>(١)</sup> .

• • •

(١) وفيما سبق يقول ابن مالك في باب عنوانه : « فوذا التوكيد »

( وستضع جهة اليسار رقماً لكل بيت كما ورد في ترتيب بابها )

لِلْفِعْلِ تَوْكِيدٌ بِنُونَيْنِ ، هُمَا كَتَوْنِي أَذْهَبَنَّ ، وَاقْصِدْنَهُمَا - ١

يريد بالمثال الأول المشددة ، وبالثاني المخففة .

ثم قال :

يُوكِّدَانِ «أَفْعَلٌ» وَيُفْعَلُ «آتِيَا» ذَا طَلْبٍ ، أَوْ شَرْطاً أَمَّا تَالِيَا - ٢

المراد « يافعل » : الأمر . و « ييفعل » آتيا ، المضارع الآتي ، أي : الذي زمنه مستقبل ، حالة كونه ذا طلب ، أو : كونه شرطاً تالياً إما . ( في الجملة تقديم وتأخير ) :

أَوْ : مُثَبِّتٌ فِي قَعَمٍ مُسْتَقْبَلًا وَقُلْ بَعْدَ «مَا» وَ «لَمْ» يَوْعَدُ : «لَا» - ٣

وغير «إِذَا» مِنْ طَوَالِبِ الْجَزَا وَآخِرَ الْمُؤَكِّدِ افْتَحَ كَابِرُزَا - ٤

يريد : أن توكيد المضارع قليل بعد : « ما » و « لم » ، و « لا » وبعد غير « إن » الشرطية المدخمة في « ما » ، من باقي طرالب الجزاء ، أي : باقي الأعداد الشرطية التي تتطلب جزاء .

ويفهم من كلامه السالف أن توكيد المضارع كثير في غير هذه المواضع التي مردها . ومن الكثير ما ذكره أولاً مجملًا . ثم قال : إن آخر الفعل المؤكدة يبنى على الفتح ؛ « كابيرزا » وأصله : « ابرزن » بنون التوكيد الخفيفة المنقلة ألفاً لأجل الوقف . وسرد بعد هذا أبياتاً أربعة في أنوع من التغيرات التي تصيب الفعل عند إسنادها لضمائر الرفع البارزة ، وسنعود إليها عند الكلام على تلك التغيرات ، ثم بين الأحكام التي تختص بها الخفيفة ، وصرحها في خمسة أبيات غم بها الباب وسندكرها فيما يلي .



## زيادة وتفصيل :

١- يرى بعض النحاة - ورأيه شديد - أن تأكيد المضارع المنق بالحرف : « لم » قليل ، قلة ذاتية تدخله في حكم النادر الذي لا يصح القياس عليه ، وليست قلة نسبية ؛ ( أى : بالنسبة لغيره حيث يشترك القليل والكثير معا في الكثرة التي تبيح القياس عليهما ، ويمتاز الكثير بزيادة الدرجة فيها . ) وحجته أن « لم » حرف يقلب زمن المضارع للمضى ، ونون التوكيد حرف يخلص زمنه للمستقبل ، فيتعارضان . وهذا رأى يحسن الاختصار عليه .  
ب- جرى بعض النحاة على تقسيم حالات المضارع - من ناحية توكيده بالنون - خمسة أقسام .

الأولى : وجوب توكيده ... وهي الحالة التي أوضحناها ، والثانية : أن يكون توكيده قريباً من الواجب ، وذلك حين يكون مسوقاً « بإن » الشرطية المدغم فيها : « ما » الزائدة . والثالثة : أن يكون توكيده كثيراً ؛ وذلك إذا وقع بعد أداة طلب : ( أمر نهي - دعاء - عرض - حض - تمن - استفهام ) . والرابعة : أن يكون توكيده قليلاً . وذلك بعد : « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة غير المسبوقة بإن الشرطية . والخامسة : أن يكون توكيده أقل ، وذلك بعد : « لم » الجازمة ، أو أداة شرط أخرى . وذكرنا لهذا التقسيم تعليلات مصنوعة لا يعرفها العرب ، ولم تخطر ببالهم ، والتعليل الحق في التقسيم يجب أن يقتصر على كثرة الاستعمال وقلته بين العرب .  
فما الحاجة إلى هذا التقسيم الخماسي ، مع أن القسم الثاني والثالث لا يختلفان في الأثر ؟ فحكمها واحد ؛ هو : شدة الحاجة معهما إلى التوكيد . وإن كانت هذه الحاجة لا تبلغ مرتبة الوجوب ؛ إذ لا أهمية لزيادة أحدهما على الآخر في درجة الكثرة والتنوع ؛ لأنهما - معا - مشتركان عند العرب في الكثرة التي تفيد شدة الحاجة للتوكيد ، وتجعل استعماله قياسياً قوياً ، وما زاد على هذا القدر المشترك فهو زيادة في الدرجة البلاغية ؛ لا في صحة الاستعمال وقوته ، وهذه الزيادة مروكة لتقدير المتكلمين في العصور المختلفة ؛ يمنحونها هذا أو ذاك على حسب مقتضيات الأحوال . فهي متقلبة بينهما فإن أهملوها في أحدهما وشاع الاستعمال الأدبي على إهمالها فيه ، اكتسبها الشائع الصحيح - لغرض بلاغي - فكلاهما بليغ صحيح يقاس عليه ، وكلاهما قد يحتفظ لنفسه دون الآخر بمرتبة الزيادة زمناً . ومثل هذا يقال في القليل والأقل . فما الحاجة إلى تفريقهما ، وعدم إدماجهما في قسم واحد مادامت قلتهما ليست مانعة من القياس عليهما ؛ لأنها قلة نسبية عددية ( أى : على حسب نسبة أحدهما للآخر . ) وليست قلة ذاتية تمنع القياس .

## المسألة ١٤٣ :

## الأحكام التي تختص بها نون التوكيد الخفيفة دون الثقيلة

تتفرّد الخفيفة بأُمور أربعة :

الأول : عدم وقوعها— في الرأى الأرجح— بعد ألف اثنين ، أو غيرها من أنواع الألف — نحو : أيها الشابان ، عاملاًنَ زملاء كما بكرم المعاملة ، واجتنبانَ كثرة العتاب ؛ فإنه يفضى إلى القطعية . فتتبعين المشددة هنا ، ولا يصح مجيء الخفيفة ، مسايرة للأعم الأغلب في الكلام المأثور .

ويجيز بعض النحاة مجيء الخفيفة ساكنة ، أو متحركة بالكسر ؛ متابعة لبعض العرب ، والأنسب الاقتصاد على الأغلب ؛ منعاً للتشعب ، وابتعاداً عما فيه من الإلباس وخفاء<sup>(١)</sup> . . .

الثاني : عدم وقوعها بعد نون النسوة مباشرة . فإذا كان الفعل المضارع أو الأمر مستنداً لنون النسوة وأريد توكيده بالنون ، وجب أن تكون نون التوكيد مشددة ، ووجب أن يفصل بينهما وبين نون النسوة ألف زائدة ، لا مهمة لها إلا الفصل بينهما ؛ نحو : أيتها السيدات : لا تُقَصِّرْنَانَ في واجبنك القوى ، وفي مقدمته حسن تربية الأولاد ، والإشراف على شئون البيت ، واعلمنَّانَ ما في تقصيركن من ضرر شامل ، وإساءة عامة . فلا يصح مجيء الخفيفة هنا — في الرأى الأحسن الذي يحتمُّ الاقتصاد على المشددة ، بعد الألف الفاصلة ؛ كهذا المثال ، وبعد ألف الاثنين ؛ كالمثال السابق في الأمر الأول ، وبعد غيرهما من كل أنواع الألف<sup>(٢)</sup> :

(١) في هذا الأمر يقول ابن مالك :

وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةٌ بَعْدَ الْأَلْفِ لَكِنْ شَدِيدَةٌ كَسَرُهَا أَلِفٌ—١٠

(٢) وفيها ابتعاد أيضاً عن اللبس ، ومن صور خيالية تنشأ عند الوقف ومن هذه الصور المتعددة قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف بعد ألف الاثنين أو الألف الفاصلة بين التوئين ... في مثل : يا لآيمان دَحْرَجَانْ كَرْتَكَا ، يا لآعبات دَحْرَجَتَانْ كَرْتَكْنِ ؛ فنصير : دَحْرَجَا أ — ودَحْرَجَا إ . ثم نقلب الألف الثانية همزة ؛ فيقال فيها : دَحْرَجَاء ، ودَحْرَجَاء ؛ لوقوع الألف الثانية متطرفة بعد ألف فتقلب همزة .

وفي الاكتفاء بهذا الرأي، ابتعاد عن اللبس والخفاء<sup>(١)</sup>.  
 الثالث : وجوب حذفها - في الرأي الشائع - لفظاً لا خطاً إذا وليها ،  
 مباشرة ، ساكن ، ولم يُوقَفْ عليها . وسبب حذفها الفرار من أن يتلاقى ساكنان  
 في غير الموضع الذي يصح فيه تلاقيهما<sup>(٢)</sup> - ؛ نحو : لا تتعدون الحلف ،  
 ولا تصدقن الحلاف ، فتحذف النون الخفيفة عند النطق ، وتبقى الفتحة التي  
 قبلها دليلاً عليها ؛ فلا يلتبس الأمر على السامع ، إذ لا مسوغ لوجود الفتحة  
 هنا إلا وجود نون التوكيد بعدها ، مذكورة أو محذوفة .  
 ولا داعي لحذفها كتابة كما يرى بعض النحاة ، وحجته الاكتفاء بوجود الفتحة  
 الدالة عليها . . لأن هذا الحذف ؛ الخطي قد يقع في لبس أو احتمال ، يحسن  
 الفرار منهما .

وأفضل من كل ما سبق تحريكها بالكسر إذا وليها ساكن . وهذا رأى فريق  
 آخر من النحاة ، وحجته : أن الأصل في التخص من التقاء الساكنين هو الكسر<sup>(٣)</sup> ،

( ١ ) وفي الأمر الثاني الذي تنفرد به الخفيفة يقول ابن مالك :

وَأَلْفًا زِدْ قَبْلَهَا مُوَكَّدًا فِعْلًا إِلَى نُونِ الْإِنَاثِ أَسْنِدًا - ١١  
 أي : زد قبلها مباشرة ألفاً حين يكون الفعل المؤكّد مسنداً إلى نون النسوة .

( ٢ ) يصح تلاقى الساكنين عند الوقف ، وعند قصد التعلق ببعض الألفاظ وذكر أسماؤها ؛ نحو :  
 كاف - جيم - لام ، وفي غير هذين لا يصح تلاقى الساكنين إلا إذا تحققت شروط ثلاثة ، فلي تحققت  
 جاز الالتقاء ، ووصف بأنه « على حده » أي : على النمط المشروع المحدّد لصحة التلاقى .  
 أولاً : أن يكون الساكن الأول حرف لين ( أي : حرف علة ساكناً ) ثانياً : أن يكون بعده حرف  
 صحيح ساكن ، مدغم في مثله . ثالثاً : أن يكون التلاقى في كلمة واحدة ؛  
 ومن الأمثلة للألف : شابة - عامة - ضالون - صادقون والواو : تُسَوِّدُ الثوب ( الأصل :  
 ما ددت البائع الثوب : أي : مدكلمنا الثوب ؛ فبدأ الثوب ، وهذه التاء هي تاء المطاوعة . فإذا بنى الفعل  
 « تماد » السجھول صار : تمود ) وإلياه : حَوَيْصَةٌ ؛ تصغير : « خاصة » ، و « أَسِيْدٌ » تصغير : « اسم » .  
 وبناء على الشرط الثالث لا يكون التقاء الساكنين مع نون التوكيد الخفيفة جارياً على حده ، وبالرغم  
 من هذا يحذف أول الساكنين معه كما شرف .

ويرى بعض النحاة : - ورأيه أسن - أن التلاقى ليس مقصوراً على كلمة واحدة ، فقد يكون فيها  
 وفيها يشبه الكلمة الواحدة أيضاً ، كالكلمات التي يتصل بآخرها فاجعلها التي هو وار الجساعة ، أو ياء  
 المخاطبة ، أو ألف الاثنين ، وبعد كل ضمير من هذه الضائير نون التوكيد ( كما سبق في ص ٣٣ ،  
 ٦٣ م ٤ و ٧ ) وكما يتضح في هذا الباب .

( ٣ ) قال شارح المفصل ( ص ١٢٧ ) ما نصه : ( « أعلم أن الأصل في كل ساكنين التثنية  
 أن يحرّك الأول منهما بالكسر ؛ نحو : بنت الأمة ، وقامت الجارية ، ولا يعدل من هذا الأصل إلا  
 حلة . . . ) ولم يذكر هو ولا غيره من المتتبعين بحذفها تعليلاً مقبولاً لحذف نون التوكيد الخفيفة التي  
 يليها ساكن .

وأن الكسر هنا مسموع في بعض أمثلة قليلة ؛ لكنها على قلتها مسيطرة للأصل العام السالف .

وهذا الرأي — على قلة أنصاره — أفضل كما قلنا ، لبعده عن شائبة اللبس والغموض وخلوه من التضيق بين حائى النطق والكتابة ، فإن وُجِدَ من يعارض في أنه الأفضل فلا أقل أن يكون في منزلة الرأي الشائع الذى يوجب الحذف .  
أما عند الوقف عليها فلها حكم خاص يذكر في الأمر الرابع التالى :

الرابع: وجوب قلبها ألفاً عند الوقف عليها ؛ بشرط أن تكون النون الخفيفة بعد فتحة فى مثل : احلَرَنْ قول السوء ، وتعودَنْ حبس اللسان عن منكر القول — نقول عند الوقف على الفعلين المؤكَّدين ؛ احلَرَا — تعودَا . . . والقارئ كفيلة بأن تدل على نوع هذه الألف ، وأن أصلها نون التوكيد الخفيفة . . .

فلأن لم تكن النون الخفيفة بعد فتحة ، بأن كانت بعد ضمة ، أو كسرة — وجب أمران : حذف النون ، وإرجاع ما حذف من آخر الفعل بسبب وجودها عند وصل الكلام وعدم الوقف ، فى مثل : أيها الشباب ، لا تَهَابُنْ مقابلة الشدائد ، ولا تَخَافُنْ ملاقات الصعاب فى سبيل إدراك الغايات النبيلة . وفى مثل : يا فتاتى : لا تُحْجِمِينَ عن احتمال العناء فى شريف المقاصد ، وسنِّ الأغراض . . . نقول عند الوقوف على الأفعال المؤكدة : لا تَهَابُوا — لا تَخَافُوا . . . لا تُحْجِمِي . . . بحذف نون التوكيد الخفيفة ، وإرجاع واو الجماعة وياء مخاطبة اللتين حذفنا عند وجود النون الخفيفة للتخلص من التقاء الساكنين . أما عند حذفها فلا التقاء لساكنين فلا يحذف الضمير ، ويعود إن كان مخلوفاً بسبب وجودها .

ومن الأمرين الثالث والرابع يتبين أنها تحذف وجوباً فى حالتين

الأولى : حذفها فى النطق إن وقع بعدها ساكن ، ولم يُوقَفَ عليها ، — وهذا الرأي هو الشائع — والأخرى حذفها فى النطق إن وُقِفَ عليها بعد ضم أو كسر . وكل ما سبق جارٍ على أشهر الآراء المستنبطة من أكثر اللغات شيعاً ، وقد

أهملنا الآراء الضعيفة المتعددة التي لا خير في نقلها ، وليس من ورائها اليوم إلا  
البلبلة والاضطراب<sup>(١)</sup> . . . .

### زيادة وتفصيل :

ارتضى بعض النحاة تسمية الأمور الأربعة السالفة : « خصائص تمتاز بها  
نون التوكيد الخفيفة » ، أو : « أمور تنفرد بها » . ولا مانع من هذا على اعتبار تلك  
الخصائص أو الأمور أحكاماً بعضها على ( سلب ) كالأول والثاني ، وبعضها  
حذف ، كالثالث ، أو : قلب ، كالرابع .

ولا مانع في الوقت نفسه من اعتبار تلك الأمور الأربعة خصائص تمتاز بها  
نون التوكيد الشديدة دون الخفيفة ولكن على أساس آخر ، هو أنها أمور إيجابية  
لا عدم ، أو لا سلب فيها ولا تغيير .

فالأول : وقوعها بعد ألف الاثنين ، والثاني : وقوعها بعد ألف الفاصلة ،  
والثالث : بقاؤها لفظاً إذا وليها ساكن . والرابع : بقاؤها على حالها عند  
الوقف . . .

( ١ ) ون الأمرين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَأَحْذَرُ خَفِيفَةً لِسَاكِنٍ رَدِفَ      وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةٍ إِذَا تَقِفَ - ١٢ -

أى : احذف نون التوكيد الخفيفة إذا ردفها (وليها وجاء بعدها) ساكن . وكذلك إذا وقعت  
عند الوقف عليها - بعد غير فتحة - وغير الفتحة هو : الكسرة والضم - ثم قال :

وَأَرْدَدُ إِذَا حَذَفْتُهَا فِي الْوَقْفِ مَا      مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عِدَمًا - ١٣ -

يريد : إذا وقفت عليها وجب أن ترجع إلى الفعل ما عدم منه (أى : حذف منه) في وصل الكلام  
عند وجوبها وختم الباب بقوله :

وَأَبْدَلْنَاهَا بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفًا      وَقَفًا كَمَا تَقُولُ فِي قَفَنَ : قَفًا - ١٤ -

أى : أن نون التوكيد إذا وقف عليها بعد حرف مفتوح وجب قلبها ألفاً . وماق لهذا مثلاً هو :  
« قفن » حيث وقعت النون بعد الفاء المفتوحة فتند الوقف يقال : قفا .

## المسألة ١٤٤ :

إسناد المضارع والأمر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير  
توكيدهما، ومع التوكيد

## أولاً : المضارع :

عرفنا أن المضارع معرب في كل أحواله ، إلا إذا اتصل بآخره نون النسوة ؛  
فبني على السكون ، كالأمثلة السالفة ، أو اتصل بآخره نون التوكيد اتصالاً  
مباشراً ؛ فبني على الفتح ، سواء أكان صحيح الآخر ؛ نحو : أنا مُرَن بالمعروف ،  
وأنت لا تأمُرَن به ؟ أم معتل الآخر مطلقاً ؛ ( بالالف ، أو الواو ، أو الياء ) ؛  
كقول ناصح لأخيه : لا تنهين عن الأذى ، وأنت تمارسه ، ولا ترجون من  
لثيم خيراً وإن تودد إليك ، ولا تفرين حديثاً ، ولو توهمت أن الناس به  
— مصدقون — فالأفعال المضارعة : تأمر — تتأمر — تنهى — ترجو —  
تفري . . . مبنية على الفتح لاتصالها — مباشرة — بنون التوكيد .

وما تجب ملاحظته أن حرف العلة : « الألف » لا بد أن يتقلب ياء مفتوحة  
قبل : « نون التوكيد » كما في المثال السالف وأشباهه . أما « واو » العلة و « ياؤها »  
فيعنيان على صورتها مع تحريكهما بفتحة البناء ؛ لأجل نون التوكيد .

فلئن لم يكن اتصال هذه النون بآخر المضارع اتصالاً مباشراً لم يصح بناؤه  
على الفتح ، وذلك حين يفصل بينهما ضمير رفع بارز ( ألف اثنين ، أو واو  
جماعة ، أو ياء مخاطبة ، أو نون نسوة ) فلئن أريد توكيده مع وجود فاصل من  
هذه الضمائر البارزة جاز ولكن من غير بناء على الفتح . ويتربط على هذا التوكيد  
وقوع تغييرات حتمية تختلف باختلاف آخر المضارع ؛ أهو صحيح الآخر  
أم معتل ؟ وفيما يلي بيان هذه التغييرات الحتمية<sup>(١)</sup> :

( ١ ) سندكرها بتفصيل وإسهاب وجلاء ؛ لنقتها ونفاتها على كثير ، مع شدة الحاجة إليها في  
غالب الأساليب الهامة . هذا إلى أن فهمها واستيعاب صورها يساعد أيما مساعدة على فهم أحوال فعل الأمر  
حتى إسناده لهذه الضمائر ؛ مؤكداً وغير مؤكد .

وهذه المناسبة تذكر ما يردده بعض المتصرحين بشأن الحذف والتقدير والتأويل في هذا الباب من أنه  
نحوالي محض لا يعرف عنه العرب الأوائل شيئاً . وهذا صحيح . ولكنه خيال بارع نافع هنا . وحذف وتقدير  
يوصلان إلى ضبط ما لا يمكن ضبطه بغيرهما ، وتيسير ما يصعب « بل ما يستحيل إدراكه بدونهما . فن  
بلمحد إنكار فضل مبتكره ،

١- إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة بغير توكيد ،  
وبتوكيد :

١- إذا كان المضارع صحيح الآخر ؛ مثل : « تَفْهَمُ » ، وأردنا إسناده  
لألف الاثنين من غير توكيد - قلنا : أنتما تفهما . والإعراب : « تفهما » ،  
مضارع مرفوع بثبوت النون ، والألف فاعل . فهو معرب حتما .  
أما عند التوكيد ، وقبل إحداث التغيير فنقول : « أنتما تفهماين » بنون  
التوكيد الثقيلة المفتوحة ، ولا يصح مجيء الخفيفة بعد ألف الاثنين<sup>(١)</sup> . والمضارع هنا  
معرب أيضاً ؛ لوجود الضمير : ( ألف الاثنين ) فاصلا بينه وبين نون التوكيد المشددة .  
غير أنه اجتمع في الكلام ثلاث نونات متواليات<sup>(٢)</sup> ، وهذا لا يقع - غالباً - في  
لغتنا إلا سماعاً . فوجب حذف « نون الرفع » لوجود قرينة تدل عليها ؛ ( هي : أن  
المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يسبقه ناصب أو جازم ؛ فوجب أن يكون  
مرفوعاً بثبوت النون . فإذا لم تكن مذكورة ، فلا بد أن تكون محلولة لعل ،  
( والحذف لعل كالثابت ) . ولا يصح هنا حذف نون التوكيد الثقيلة ، أو تخفيفها ؛  
لأن الحذف أو التخفيف يناق الفرض البلاغي من الإتيان بها ، ومن تشديدها .  
فصار الكلام بعد الحذف : « تفهما » ، ثم كسرت نون التوكيد المشددة ، مراعاة  
للمأثور عن العرب في هذا الموضع

وعند الإعراب يقال في : « تفهما » : « تفهما » ، فعل مضارع  
مرفوع بالنون المحذوفة لتوالي النونات . و « الألف » فاعل ، و « نون التوكيد »  
حرف لا محل له من الإعراب . وإن شئت قلت : « تفهما » : فعل مضارع  
مرفوع بثبوت النون ، وحذفت لتوالي النونات ، والألف : فاعل ، والنون : للتوكيد .  
فالصورة النهائية بعد إجراء التغييرات السالفة هي : « تفهماين » ، بتشديد  
نون التوكيد وجوباً بعد ألف الاثنين ، وحذف نون الرفع . ولا مانع هنا من

( ١ ) نون التوكيد الخفيفة لا تقع - في الأربع - بعد ألف الاثنين مطلقاً ، وإنما تقع الشديدة - كما  
سبق في ص ١٣٨ .

( ٢ ) أولاً : نون الرفع ، والثانيتان نون التوكيد المشددة ؛ والحرف المشد يمتد حرفين .  
فوجب حذف أحد الثلاثة ؛ فحذفت نون الرفع للاستغناء عنها ، ولوجود القرينة التي تدل عليها . والنونات  
الثلاثة زائدة فإن كانت إحداها أصلية وجب بقاء الأصلية كقوله تعالى : ( لَيْسَ بِجَنَّتَيْنِ وَلَيْسَ كَوْنَيْنِ  
من الصاغرين ) .

التقاء « ألف الاثنين » ساكنة مع النون الأولى الساكنة من نون التوكيد المشددة ، لأن التقاء الساكنين هنا جائز — كما أوضحنا من قبل (١) .

٢ — ونقول عند إسناده لواو الجماعة من غير توكيد: أنتم تفهمون . ( فالمضارع مرفوع بثبوت النون؛ والواو فاعل) . ونقول عند توكيده بالنون المشددة وقبل التغيرات : أنتم تفهمون<sup>٢</sup> ؛ بثلاث نونات ، تحذف نون الرفع ، لتوالى ثلاثة أحرف من نوع واحد ، فيصير الكلام : « تفهمون<sup>٢</sup> » فيلتقي ساكتان ؛ هما : واو الجماعة ، والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها تدل عليها عند حذفها ، ولعلم الاستغناء عن تشديد نون التوكيد ؛ لأنها جاءت مشددة لغرض بلاغي — يقتضيه المعنى ؛ فيصير الكلام : أنتم تفهمون<sup>٢</sup> . وعند الإعراب نقول بعد الحذف: « تفهم » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال ، وواو الجماعة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف لا محل له من الإعراب . ولا تتغير الفتحة الذي على آخره .

« ملاحظة » : ليس من اللازم لحذف واو الجماعة في هذه الصورة وأمثالها مما يُستند فيها المضارع الصحيح الآخر لواو الجماعة أن تكون نون التوكيد مشددة ، فن الجائز أن تكون مخففة . ومع تخفيفها تحذف لأجلها نون الرفع كما تحذف مع المشددة ، ويترتب على هذا الحذف أن يتلاقى الساكتان السالفان ؛ وهما : واو الجماعة ونون التوكيد المخففة ؛ فتحذف واو الجماعة هنا كما حذفت هناك .

أما سبب حذف نون الرفع إذا كانت نون التوكيد مخففة فهو اتباع العرب في المأثور عنهم ، ومحاكاتهم في حذفها بالرغم من عدم اجتماع ثلاث نونات في هذه الصورة ، ويقول النحاة : إن نون الرفع تحذف من الفعل المسند لواو الجماعة ، وباء مخاطبة ، إذا أكد بالنون المشددة أو المخففة ، فتحذف مع المشددة متعاً لتوالى ثلاثة أحرف متماثلة ، وتحذف مع المخففة أيضاً طلباً للتخفيف ، ومجازاة للحذف مع المشددة .

٣ — ونقول عند إسناده لباء مخاطبة بغير توكيد: أنت تفهمين يا زميلتي . فالمضارع « تفهمين » مرفوع بثبوت النون ، وباء مخاطبة فاعل . ونقول عند



التوكيد من غير تغيرات : تفهمين<sup>١</sup> ، بحذف النون الأولى ( علامة الرفع ) لتوالى الأمثال . فيصير الكلام : تفهمين<sup>٢</sup> ، فإلتقى ساكنان ياء المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة للسبب السالف ، وتبقى الكسرة قبلها لتدُل عليها ؛ فيصير الكلام : تفهمين<sup>٣</sup> .

ويقال في إعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، والفاعل هو : « ياء » المخاطبة المحذوفة لالتقاء الساكنين . ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، وتظل الفتحة باقية عليه مع تشديده . ولو أتينا بنون التوكيد الحقيقية مكان الثقبلة لوقعت التغيرات السالفة كلها تماماً ؛ طبقاً لما تضمنته الملاحظة القرية ، من أن نون الرفع تحذف هنا للخفة وللحمل على الثقبلة ، لا لتوالى الأمثال .

٤- ونقول عند إسناده لنون النسوة بغير توكيده : أنتن - يا زميلاتى - تفهمن . . فالفعل « تفهمن » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة ، وهى ضمير فاعل . ونقول مع التوكيد : أنتن تفهمنان<sup>١</sup> بمعنى نون التوكيد المشددة المكسورة ؛ دون المخففة ؛ فانها لا تجيء هنا - ثم زيادة « ألف » فاصلة<sup>(١)</sup> بين نون النسوة ونون التوكيد . والإعراب بعد التوكيد لا يتغير، ولكن نزيد على ما سلف أن النون الأخيرة المشددة المكسورة . حرف للتوكيد لا عمل له ، والألف التى بين النونين حرف زائد لا عمل له .

\* \* \*

يستخلص مما سلف أن إسناد المضارع الصحيح الآخر إلى ضمائر الرفع البارزة ، بغير توكيد - يستلزم ما يأتى :

١- إن كان الضمير ألف الاثنين ، أو واو الجماعة ، أو ياء مخاطبة ، لزمت فى حالة الرفع النون التى هى علامة الرفع ، فيكون معرباً مرفوعاً بثبوت النون ، والضمير فاعلاً . وهذه النون مكسورة بعد ألف الاثنين فقط ، أما بعد واو الجماعة ، وياء المخاطبة ففتوحة

٢- وإن كان الضمير نون النسوة وجب بناء المضارع على السكون ونون النسوة هى الفاعل<sup>(٢)</sup> . . .

( ١ ) إذا أكد الفعل المضارع المستند إلى نون النسوة وجب الإتيان بألف زائدة تفصل بينهما ويكون المضارع مبنيًا على السكون لاتصاله بنون النسوة .

( ٢ ) ونون توكيد المضارع صحيح الآخر يقول ابن مالك بعد أبياته التى عرض فيها حالات توكيد :

ويستخلص كذلك أن إسناده لتلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :

١ - عدم بناء المضارع مطلقاً ، فيجب إعرابه مع تلك الضمائر إلا مع نون النسوة فينبى على السكون .

٢ - وجوب حذف نون الرفع - إن كانت موجودة من قبل - إذا كان ضمير الرفع ألف الاثنين ، أو واو جماعة ، أو ياء مخاطبة ، ويتساوى في وجوب حذفها مع الواو والياء أن تكون نون التوكيد بعدهما مشددة وخفيفة . أما بعد الألف فنون التوكيد مشددة حتماً .

٣ - وجوب حذف واو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الضمة قبل واو الجماعة لتدل عليها ، والكسرة قبل ياء المخاطبة ؛ لتدل عليها .

٤ - زيادة ألف بين نون النسوة ونون التوكيد ؛ لفصل بينهما .

٥ - وجوب تشديد نون التوكيد ، وكسرها بعد ألف الاثنين ، وبعد الألف الزائدة للفصل بين نون النسوة ونون التوكيد .

أما بعد واو الجماعة وياء المخاطبة فقد تكون مشددة مفتوحة الآخر ، أو خفيفة ساكنة .

• • •

ب - إسناد المضارع المعتل الآخر ، لضمائر الرفع البارزة<sup>(١)</sup> ، من غير توكيد ، ويتوكيد :

المضارع المعتل الآخر إما أن يكون معتل الآخر بالألف ، أو بالواو ، أو

واشكَّله قبلَ مُضْمَرٍ لَيْنٍ بِمَا جَانَسَ مِنْ تَحْرُكٍ قَدْ عَلِمَا - ٥  
وَالْمُضْمَرُ اخْتِصَرَتْهُ إِلَّا الْأَلْفُ

( المراد بالضمير اللين هنا : الضمير الساكن الذي أسند إليه المضارع ؛ ويقصد به : ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة - جانس : مائل وسائر . )

في آخر البيت السابق على هذا قال الناطم : « وأغر المؤكدة افتح ؛ كابرزا » واستثنى من هذه القاعدة ما ذكره الآن ؛ خاصاً بالمضارع صحيح الآخر المتصل بالضمير اللين ، فإنه يحرك بحركة تجانس هذا الضمير ، وهي الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء ، والفتحة قبل الألف . والذي يدل على أنه قصد صحيح الآخر دون معطه كلامه الاق - نياشرة - على المعتل الآخر .

( ١ ) سقت الإشارة لهذا في موضع آخر مناسب لها ؛ وهو حكم المضارع ( - ١ ص ٥٣ م ٢٦ ص ٦٢

بالياء ؛ نحو : أنت ترضى الإنصاف ، وتدعو إليه ، وتجري وراء تحقيقه .

أولا : ١- إن كان معتلا بالألف (مثل ترضى) وجب قلبها ياء مفتوحة عند إسناده لألف الاثنين ، تقول بغير التوكيد بالنون : أأنتما ترضيان . والإعراب : « تَرْضِيَانِ » فعل مضارع معرب ، مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعل . وتقول عند التوكيد قبل التغيير : تَرْضِيَانِنِ ، والمضارع معرب لوجود الضمير فاصلا بينه وبين نون التوكيد ، ويجب هنا ما وجب هناك من حذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، وبقاء ألف الاثنين برغم التقائها ساكنة مع النون الأولى من النون المشددة . كما يجب بناء نون التوكيد على الكسر في هذه الحالة . فيصير الكلام « تَرْضِيَانِنِ » . فالفعل المضارع « ترضيا » معرب مرفوع بالنون المحلقة والألف فاعل . والنون المذكورة المشددة حرف للتوكيد .

٢- فإن كان معتلا بالألف وأريد إسناده لواو الجماعة من غير توكيد ولا تغيير ، قيل فيه : « تَرْضَوْنَ » بقلب ألفه ياء مضمومة ، وزيادة واو الجماعة ؛ فتحرك الياء ، ويفتح ما قبلها ؛ فتقلب ألفا . ويصير الكلام : « تَرْضَوْنَ » فيلتقى ساكتان ألف العلة وواو الجماعة ؛ فتحذف الألف ؛ لأنها حرف هجائي ، وقبله الفتححة تدلّ عليه بعد الحذف ، ويصير الكلام « تَرْضَوْنَ » . والإعراب : مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو فاعل .

وعند التوكيد يقال بغير التغيير « تَرْضَوْنِنِ » ، تحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ؛ فيصير الكلام : « تَرْضَوْنِنِ » فيلتقى ساكتان ؛ واو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن أحدهما<sup>(١)</sup> ، فتحرك واو الجماعة بحركة تناسبها ؛ وهى الضمة ، ويصير الكلام : « تَرْضَوْنِنِ » .

والإعراب : مضارع مرفوع بالنون المحلقة لتوالي الأمثال ، وواو الجماعة فاعل . ونون التوكيد المشددة حرف مبنى على الفتح هنا . وقد فصلت واو الجماعة بينه وبين المضارع ، ولهذا بقى معربا .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة ؛ فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع مع

( ١ ) لأن الفاعل شرط جملة ، والنون المشددة مقصودة التشديد لغرض بلاغي .

عدم تعدد الأمثال - ؛ للتخفيف ، والحمل على المشددة ، كما سبق اليان<sup>(١)</sup> - ؛  
فيتلاقى الساكنان ، فتتحرك واو الجماعة ، بالضم للتخلص منه .

٣- وإن كان معتلا بالألف أيضاً وأريد إسناده لياء المخاطبة من غير توكيد ،  
قبل بغير التغير : « تَرْضَايَن »<sup>(٢)</sup> ، التقي ساكنان ألف العلة وياء المخاطبة ، حذفت  
الألف لأنها حرف هجائي<sup>(٣)</sup> وقبله الفتحة التي تدل عليه بعد حذفه ، وبقيت الياء ؛  
لأنها شطر جملة ( فاعل ) فصار الكلام : « تَرْضَيْنَ » وهو فعل مضارع مرفوع  
بشوب النون ، والياء فاعل . وعند التوكيد قبل التغير يقال : تَرْضَيْنَنَّ ؛ فتحذف  
نون الرفع لتوالي الأمثال ؛ فيصير الكلام : « تَرْضَيْنَنَّ » فيلتقي ساكنان ؛ ياء  
المخاطبة والنون الأولى من النون المشددة ، ولا يمكن الاستغناء عن إحداهما ،  
فتحرك ياء المخاطبة بالكسرة ، لأنها هي المناسبة لها ، ويصير الكلام : « تَرْضَيْنَنَّ » .  
وإعرابه : مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والياء فاعل ، ونون التوكيد حرف  
لا محل له . وقد فصل بينه وبين المضارع ياء المخاطبة ، وبسبب هذا الفصل بقي  
المضارع معرباً .

هذا إن كانت نون التوكيد مشددة فإن كانت مخففة حذفت نون الرفع أيضاً  
بالرغم من علم تعدد الأمثال - لما سبق - ؛ فيتلاقى الساكنان ؛ فتتحرك ياء  
ياء المخاطبة بالكسرة للتخلص منه .

٤- وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد وجب قلب الألف ياء ،  
فنقول : أأَنْتَن تَرْضَيْنَن . فالمضارع : « تَرْضَيْنَن » مبنى على السكون لاتصاله بنون  
النسوة ، وهي فاعل .

أما عند التوكيد فنقول : تَرْضَيْنَنَّ ، بزيادة ألف فاصلة بين النونين .  
والإعراب كما سبق<sup>(٤)</sup> في صحيح الآخر .

• • •

ثانياً - إن كان معتل الآخر بالواو ( مثل : ترجو ) وأريد إسناده :

( ١ ) في ص ١٤٤ .

( ٢ ) والأصل : « تَرْضَيْنَن » بقلب الألف ياء مفتوحة ، تحركت الياء وانفتح ما قبلها فلبت ألفاً .

( ٣ ) فليس شطر جملة بخلاف ضمير الرفع .

( ٤ ) ص ١٤٥ .

١ - لألف الاثنين وجب تحريك الواو بالفتحة المناسبة للألف ؛ فنقول بغير توكيد : أنما ترجوآن - مثلا - والمضارع مرفوع بثبوت النون والألف فاعل . ونقول مع التوكيد : « أنما تَرْجَوَانِ » ، وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، وتكسر نون التوكيد المشددة ، مراعاة للنسق العربي الذي يقتضى كسرها دائما بعد ألف الاثنين ، وتشديدها ، ولا تجيء المخففة بعد الألف مطلقا ، كما كررنا .

٢ - وإن أريد إسناده لواو الجماعة بغير توكيد قيل : « أنتم ترجوون » - مثلا - فلتقى واوان ساكتان ، فتحذف واو العلة للسبب الذى عرفناه ؛ فيصير الكلام : « تَرْجُونِ » مرفوع بثبوت النون وواو الجماعة فاعل .

فإذا أريد التوكيد ، قيل بغير التغير : « تَرْجُونُ » وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيصير : تَرْجُونُ ؛ فلتقى ساكتان ، واو الجماعة والنون الأولى من المشددة ، فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها تدل عليها ، ولعدم استغناء المعنى عن تشديد النون ، فيصير الكلام : « تَرْجُنُ » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، والفاعل : واو الجماعة المحذوفة ، والنون المذكورة للتوكيد ، وهى مفصولة من المضارع بالواو المحذوفة . ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من المشددة ، فيتلقى الساكتان<sup>(١)</sup> ؛ فتحذف الواو للتخلص منه وتبقى الضمة قبلها لتدل عليها .

٣ - وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : « أنتِ ترجوين » فلتقى ساكتان ؛ واو العلة وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ، ويصير الكلام : ترجين ، ثم تقلب الضمة التى قبل الياء كسرة ، لأن الكسرة هى المناسبة للياء ؛ فيصير : ترجين .

وعند التوكيد قبل التغير نقول « أنتِ تَرْجِينَ » ، تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال ، فيصير : « تَرْجِينَ » . فلتقى ساكتان ياء المخاطبة والنون الأولى ؛ فتحذف الياء للتخلص من التقاء الساكتين ، ( برغم أن الياء شطر جملة « فاعل » لوجود الكسرة

(١) يطلق الساكتان هنا ؛ إما بسبب ما قلناه من حذف نون الرفع وهذا هو الأحسن بل قيل إنه واجب للحقة والحمل ؛ ؛ فتكون نون التوكيد بعد ذلك واضعة للتخفيف فى القلق . . . وإما لإدغام نون الرفع فى نون التوكيد فتسكن الأولى . وفى هذه لیس لا يثبت من أن نون التوكيد خفيفة .

الدالة عليها، وعدم الاستغناء عن تشديد النون ( فيصير : تَرْجِنُ مع تشديد النون وفتحها . والإعراب : فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وياء المحاطبة المحذوفة فاعل ، والنون المذكورة حرف للتوكيد

فلن كانت نون التوكيد مخففة — لا مشددة — حذفت لما نون الرفع أيضاً ؛ فيتلاقى الساكتان ؛ فتحذف الياء ، وتبقى الكسرة قبلها .

٤ — وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد قيل : أأنتن ترجون الله . بزيادة نون النسوة . فالمضارع : « ترجو » مبنى على السكون ؛ بسببها . وهي الفاعل . وعند التوكيد نقول : أنتن ترضينان بزيادة ألف فاصلة بين النونين . وعند الإعراب نقول : « تَرْضَيْنَ » مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة . ونون النسوة فاعل ، والألف بعدها زائدة ، ونون التوكيد حرف مشدد مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب .

• • •

ثالثاً — إن كان المضارع معتل الآخر بالياء ، وأريد إسناده :

١ — إلى ألف الاثنين بغير توكيد ، وجب تحريك الياء بالفتحة — لوجوب فتح ما قبل الألف — فنقول : أنتما تجربان . فالمضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف التثنية فاعل . ونقول عند التوكيد قبل التغيير : « تجربانن » تحذف نون الرفع ؛ لتوالى النونات ، وتحرك نون التوكيد المشددة بالكسرة ؛ — لما ذكرناه من وجوب تشديدها ، وكسرها بعد ألف الاثنين — فيصير الكلام : « تجربانن » . ويقال في الإعراب : « تجربن » مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ؛ لتوالى الأمثال ، والألف فاعل ، والنون المشددة حرف للتوكيد لا محل له .

٢ — وإن أريد إسناده إلى واو الجماعة بغير التوكيد قلنا قبل التغيير : أنتم « تجربون » التثنية ساكتان ؛ ياء العلة ، وواو الجماعة ، حذفت ياء العلة — لما عرفناه — فصار الكلام : تجربون ، قلبت الكسرة قبل الواو ضمة ؛ لتناسب الواو ؛ فصار الكلام : « تجربون »

وعند التوكيد قبل التغيير نقول : « تجربونن » تحذف النون لتوالى النونات ؛ فيصير : « تجربون » فيلتقي ساكتان ، وواو الجماعة والنون الأولى من النون المشددة ،

فتحذف واو الجماعة ؛ لوجود الضمة قبلها دليلا عليها ؛ ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ؛ فيصير الكلام تجرُنْ . مضارع معرب مرفوع بالنون المحذوفة ، وواو الجماعة المحذوفة فاعل ، والنون المشددة المذكورة حرف للتوكيد واجب الفتح . وقد انفصل عن المضارع واو الجماعة المحذوفة التي هي في حكم المذكورة كما سبق .

ويصح أن تجيء نون التوكيد الخفيفة بدلا من الثقيلة . فتحذف نون الرفع أيضا ، فيلتي الساكتان ؛ فتحذف واو الجماعة .

٣ - وإن أريد إسناده لياء المخاطبة بغير توكيد قيل : أنت تجريتنَ ؛ فيلتي ساكتان ؛ ياء العلة ، وياء المخاطبة ؛ فيحذف حرف العلة ، لأنه حرف هجائي وقبله ما يدل عليه عند حذفه ؛ فيصير الكلام : « تجرين » ، مضارع مرفوع بثبوت النون وياء المخاطبة فاعل . وعند التوكيد : « تجريتنَ » وتحذف نون الرفع لتوالي الأمثال ، فيصير الكلام : « تجرينَ » فيلتي ساكتان ياء المخاطبة والنون الأولى من المشددة ؛ فتحذف ياء المخاطبة - برغم أنها شطر جملة - لوجود الكسرة قبلها تدل عليها ، ولعدم الاستغناء عن تشديد النون ، فيصير : « تجرينَ » . مضارع مرفوع بالنون المحذوفة ، وفاعله ياء المخاطبة المحذوفة أيضا . والنون المشددة للتوكيد . . . وقد فصلت من المضارع ياء المخاطبة المحذوفة والتي تعد كالمذكورة . ولو كانت نون التوكيد مخففة لحذفت لها نون الرفع أيضا . فيتلاقى الساكتان ، فتحذف ياء المخاطبة .

٤ - وإن أريد إسناده لنون النسوة بغير توكيد ، قيل : أنتن تجرينَ . فالمضارع : « تجرى » مبنى على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة ( الفاعل ) وعند التوكيد : « تجرينَ » فالمضارع « تجرى » مبنى على السكون ، ونون النسوة بعده فاعل ، والألف زائدة للفصل ، ونون التوكيد المشددة حرف ، ويجب تشديده وتحريكه بالكسر ، ولا تجيء المخففة هنا .

• • •

١ - يستخلص مما سلف أن المضارع المعتل الآخر تلحقه التغيرات الآتية عند إسناده لضمائر الرفع البارزة بغير توكيد .

( ١ ) إن كان مُعتَلا بالألف قلبت ياء عند إسناده لألف الاثنين ونون

النسوة. وحذفت هذه الألف عند إسناده لواو الجماعة وياء المخاطبة ، مع بقاء الفتحة التي قبلها في الخاليتين لتدل عليها بعد الحذف .

زيادة نون الرفع بعد ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ؛ لتكون علامة لرفع المضارع المعرب .

أما نون النسوة فالمضارع معها مبنى على السكون دائماً فلا توجد معها نون الرفع .

( ٢ ) وإن كان معتلا بالواو أو بالياء بقيا عند الإسناد لألف الاثنين ، وتحركا بالفتحة لمناسبة الألف ، وتجيء بعد الألف نون الرفع التي هي علامة لرفع المضارع . وبقي كذلك عند الإسناد لنون النسوة ولكنهما لا يتحركان ؛ لأن المضارع يبنى على السكون عند إسناده لنون النسوة .

ويجب حذفهما مع واو الجماعة وياء المخاطبة مع ضم ما قبل واو الجماعة وكسر ما قبل ياء المخاطبة ، وزيادة نون الرفع بعدهما في حالة رفع المضارع .

ب- ويستخلص كذلك أن إسناده إلى تلك الضمائر مع توكيده يستلزم ما يأتي :  
( ١ ) حذف ألف العلة عند الإسناد لواو الجماعة وياء المخاطبة مع تحريك الواو بالضم والياء بالكسر

وقلب ألف العلة ياء عند الإسناد لألف الاثنين ، أو نون النسوة . مع مجيء نون التوكيد مشددة فيهما ومع إحياد ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد المشددة .  
( ٢ ) ترك الواو والياء مع فتحهما ، عند الإسناد لألف الاثنين ، ويجب أن تكون نون التوكيد مكسورة مشددة بعد الضمير . والمضارع معرب في هذه الصورة

ويتركبان على حالهما من السكون عند الإسناد لنون النسوة ( إذ المضارع معها مبنى على السكون ) وبعدها ألف فاصلة فنون التوكيد الثقيلة المكسورة . أما عند الإسناد إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة فيجب حذف حرفي العلة كما يجب حذف الضميرين ( الواو والياء مع ترك الضمة قبل الواو والكسرة قبل الياء ) .

( ٣ ) حذف نون الرفع في جميع الحالات وهي لا توجد مع وجود نون النسوة .

( ٤ ) ذكر نون التوكيد مشددة مفتوحة أو مخففة ساكنة في جميع الحالات ،

إلا مع ألف الاثنين ونون النسوة فيجب تشديدها وكسرها في الحالتين ، كما يجب







زيادة ألف فاصلة بين نون النسوة ونون التوكيد . . (١)

(٥) المضارع في جميع الحالات السالفة معرب ؛ لوجود الضمير فاصلاً بينه وبين نون التوكيد . إلا عند الإسناد لنون النسوة فيكون مبنياً على السكون .

• • •

ثانياً : الأمر :

الأمر صحيح الآخر ومعتله ، كضارعه عند الإسناد لضمائر الرفع البارزة ، بتوكيد ، وبغير توكيد ؛ بلا فرق بينهما إلا من ناحية أن الأمر مبنى دائماً ، ولا اتصل بآخره نون رفع مطلقاً ، — كما أشرنا سابقاً — .

(١) يقول ابن مالك في حكم المضارع المعتل الآخر المستند لضائر الرفع :

..... وَإِنْ يَكُنْ فِي آخِرِ الْفِعْلِ أَلِفٌ — ٦

فاجعله منه رافعاً غيرَ الياء والواو — ياء ؛ كاسْعَيْنَ سَعِيًّا — ٧

( اجعله منه ياء . أى : اجعل الألف ياء حالة كون الألف من الفعل ، ومن حره ، وليست ضميراً فالضمير في : « اجعله » راجع للألف . وفي : « منه » راجع للفعل ، والجار والمجرور حال من الماه التي هي المفعول الأول للفعل : اجعل . أما مفعوله الثاني فهو كلمة : « ياء » المتأخرة . )

والمنع : اجعل حرف العلة الألف يتقلب ياء ، إذا رفع الفعل ضميراً غير واو الجساعة ، أو ياء المخاطبة ، بأن رفع ألف الاثنين أو الضمير المستتر ؛ نحو : أنرضينَ يا أختي ... أنرضيان يا أخرى ... وإقتصر الناظم على مثال للأمر المستند للمخاطب الواحد ؛ هو : اسمين سعيًا .

أما إن رفع المضارع واو الجساعة ، أو ياء المخاطبة فقد طالب ابن مالك بحذف حرف العلة الألف ، مع تحريك الضمير بحركة تناسبه ؛ وهي الغنة للواو والكسرة للياء ، وترك الفتحة قبل الألف المحذوفة . يقول :

واخْلِفْهُ مِنْ رَافِعِ هَاتَيْنِ ، وَفِي وَاوٍ وَيَاءٍ شَكْلٌ مُجَانِسٌ قُنِي — ٨

نحو ؛ اخْشَيْنَ يَا هُنْدُ ، بالكسر يَوْيَا قومُ اخْشَوْنَ ، واضْمُمْ مَوْشًى مَسْوِيًّا — ٩

( مجانس : مناسب للضمير ، ولاتق به . قن . قن . أى : توبع فيه كلام العرب وحكي الوارد ضميم . )

وإنما تحذف الألف ، وتبقى الفتحة التي قبلها ، وتضم الواو ، وتكسر الياء — إذا أكد الفعل بالنون . فإن لم يؤكد بها لم تضم الواو ، ولم تكسر الياء ، وإنما يجب تسكينها ، نحو : يا قوم هل تَرْضَوْنَ مَعِيرَ النِّجْمِ مَقْعِدًا ؟ يا بنت يلدئى : هل تَرْضَيْنِ بَنِيَّ الْقَنْعَارِ مَقْعِدًا ؟

ثم انتقل بعد ذلك إلى الأبيات الخمسة الخاصة بنون التوكيد الخفيفة ونظم بها الباب . وقد شرحناها في مكانها المناسب من ص ١٣٨ ، ١٣٩ ، ١٤١ وأول كل منها : ولم تقع خفيفة ... ، وألفاً زد ... ، واحذف خفيفة . . . وورد إذا حذفها . . . وأبدلتها . وأرقامها ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤

## المسألة ١٤٥ :

ما لا ينصرف <sup>(١)</sup>

معنى الصرف :

الاسم المعرب قسيان :

(١) قسم يدخله نوع أصيل <sup>(٢)</sup> من التثنية ، لا يدخل غيره ، ولا يفارقه في حالات إعرابه المختلفة . — إلا عند وجود طارئٍ معارض — كإضافة الاسم ، أو اقترانه « بال » ، أو وقوعه منادى معرباً ، أو اسماً مفرداً « للاء النافية للجنس .. — ويدل وجوده على أن الاسم المعرب الذى يحويه أشد تمكناً فى الاسمى من سواه ؛ ولهذا يسمى : « تنوين الأمكنية <sup>(٣)</sup> » ، أى : التثنية الدال على أن هذا الاسم المعرب أمكن <sup>(٤)</sup> وأقوى درجة فى الاسمى من غيره . ويسمى أيضاً : « تنوين الصِّرف <sup>(٥)</sup> » ، وبهذا الاسم يشتهر عند أكثر النحاة <sup>(٦)</sup> . ووجوده فى الاسم

(١) الحروف كلها جنية ، وكذلك الأفعال إلا المضارع المجرد من ثبوت التوكيد ، ومن نون الإناث فإن اتصل بإحداهما كان مبنياً . أما الأسماء ففها المعرب ، ومنها المبنى . ومن المعرب : المتكسر الأمكن ، وهو : المنصرف ، والمتكسر غير الأمكن ، وهو غير المنصرف ويقول النحاة : إن الاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف . وقد سبق فى الجزء الأول ( ص ٤٤ م ٦ ) تفصيل الكلام على هذا كله ، ويبان أحكامه ، وحقيقة الرأى فى كل .

(٢) من التثنية ما هو أصيل ، وينحصر فى أربعة أنواع سبق بيانها وإيضاح أحكامها ( فى ١ ص ١٧ م ٣ ) . وهى : تنوين الأمكنية — تنوين التنكير — تنوين المقابلة — تنوين العوض . وما هو غير أصيل ؛ كتنوين الضرورة الشعرية ، وتنوين التثنية ، والتنوين القالى . . .

(٣) لا بد من فهم هذا النوع من التثنية فهماً دقيقاً ؛ كى يتيسر إدراك « المنوع من الصرف » على وجهه الحق . ولئن يتأتى الفهم الدقيق إلا بالإلمام التام بالأنواع الأربعة الأصلية ، وتفهيمها عند تفهم « تنوين الأمكنية » ليمتيز بعضها من بعض ، ولا يختلط أمرها .

(٤) « أمكن » ، أفعل تفصيل من الفعل الثلاثى : « مَكَّنَ مَكَاتَةً » ، إذا بلغ الغاية فى التمكن ، ومن هنا جاء تنوين الأمكنية ولا يصح أن يكون من الفعل : « مَكَّنَ » لأن هذا غير ثلاثى . والثلاثى موجود .

(٥) من معانى الصرف فى اللغة — التصويت — البين الخالص — الانصراف عن شيء إلى آخر . ومن أحد هذه المعانى أخذ معنى الصرف النحوى . فالتثنية تصويت فى آخر الاسم المنصرف — أو الاسم المنصرف خالص من مشابهة الحرف والفعل ؛ أو منصرف عن طريقتهما إلى غيره ؛ إلى طريق الاسمى المحضة (٦) . وآخرون — كابن مالك — يسمون التثنية كله : صرفاً ، وفى هذا يقول ابن مالك فى أول

الباب الذى عقده بعنوان : « ما لا ينصرف » : — وسنذكر على يسار كل بيت رقم ترتيبه فى بابه .

الصِّرفُ : تنوينٌ أتى مَبِينًا مَعْنَى بِهِ يَكُونُ الإِسْمُ أَمْكَنًا —

المعرب يفيد خفة في النطق ، فوق الدلال على الأمكنية .

وإذا ذكرت كلمة « التنوين » خالية من التقييد الذي يبين نوعه كان المقصود :  
« تنوين الأمكنية » ، أى : « الصِّرف » . ومن أمثلة الأسماء المشتمة عليه ، أو التي  
تستحقه لولا الطوارئ المعارض ما جاء في قول شوقي :

إنما الشرقُ منزلٌ لم يُفَرِّقْ أهله إن تفرقت أصقاعه  
وطنٌ واحدٌ على الشمس والقمر حتى ، وفي الدَّمع والجراح أجتماعه

وإنما كان وجود هذا التنوين دليلاً على « الأمكنية » لأن انضمامه إلى الإعراب  
في اسم واحد جعل هذا الاسم مشتملاً على علامتين بدلاً من واحدة ، يعبدانه كل  
البعد عن الحروف وعن الأفعال ؛ هما : « التنوين » ، و « الإعراب » ؛ إذ  
التنوين لا يدخل الحروف ولا الأفعال . وكذلك الإعراب ، لا يدخل الحروف  
ولا أكثر الأفعال . فبهذا التنوين صار الاسم القوي المتمكن بالإعراب أقوى وأمكن  
باجتماع الإعراب والتنوين معاً . كما صار أضعف نطقاً .

وليس من هذا القسم تنوين جمع المؤنث السالم الباقي في دلالاته على جمعيته ، نحو :  
هؤلاء متعلمات ؛ فاضلات ؛ لأنه هذا تنوين للمقابلة ، ولأنه قد يوجد في الاسم غير  
المصرف ؛ كالعلم المؤنث المنقول من جمع مؤنث سالم ؛ مثل : سعادات — عطيات —  
زينات ، فإن هذا العلم ، يجوز صرفه ، مراعاة لأصله الذي نقل منه ، فيكون  
تنوينه — كتنوين أصله — للمقابلة لا للأمكنية . ويجوز عدم صرفه ، مراعاة  
للحالة التي هو عليها الآن ؛ وهي أنه : علم على مؤنث فيكون غير أمكن أيضاً .  
وليس من تنوين « الأمكنية » ، أيضاً تنوين « العوض » ولا تنوين « التنكير » ؛  
لأنهما يدخلان الأسماء المنصرفة وغير المنصرفة (١) . . .

(٢) قسم لا يدخله هذا النوع الأصل من التنوين ، ويمتنع وجوده فيه ؛ فيكون  
امتناعه دليلاً على أن الاسم المعرب متمكن في الاسمية ، ولكنه غير أمكن ، إذ لا يبلغ

(١) يدخل تنوين العوض الأسماء غير المنصرفة ؛ نحو : ليال — سواع — غرادر — هراد .  
وقد يدخل الأسماء المنصرفة أيضاً ، نحو : « كل » ، و « بعض » ؛ فيكون العوض والصرف معاً ؛  
لا أحدهما . أما تنوين التنكير فالغالب دخوله على المبتنيات لإفادة تنكيرها . وقد يدخل على الاسم المعرب  
لهذا الغرض — كما سبق في باب ( ج ١ ) ، وكما سيبي — هنا .

في درجة التمكن ، وقوته يبلغ القسم السالف ، كالأسماء : عمر - عثمان - مريم - علة . . . وغيرها من الأسماء المنوعة من الصرف ، أى : المنوعة من أن يدخل عليها تنوين : « الصرف » الدال على « الأمكنة » ، والمؤدى إلى خفة النطق ، لأن هذا التنوين يرمز إلى الأمرين المذكورين ويدل عليهما ، كما أسلفنا . . . وسيكرر في هذا الباب - وغيره - كلمة « الصرف » مراداً منها تنوين « الأمكنة » جزياً على الشائع <sup>(١)</sup>

وإنما كان هذا القسم متمكناً غير أمكن لاشتماله على علامة واحدة ، هي الإعراب ، أما تنوين « الأمكنة » فلا يدخله ، وبسبب حرمانه هذا التنوين . وامتناع دخوله عليه ، اقترن من الفعل والحرف إذ صار شبيهاً بهما في حرمانيهما التنوين ، وامتناع دخوله عليهما .

وإذا امتنع دخول تنوين « الأمكنة » على الاسم الذى لا ينصرف ، امتنع - تبعاً لذلك - جره بالكسرة ، فيجر بالفتحة نيابة عنها <sup>(٢)</sup> ، بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقترناً « يأك » . فإن أضيف أو اقترن « يأك » وجب جره بالكسرة . - وهذا هو حكم المنوع من « الصرف » ، وسيجىء الكلام عليه .

لكن كيف يمكن التمييز بين القسمين ، والحكم على الاسم العرب المتكهن بأنه من القسم الأول : الأمكن ، أو من القسم الثانى : المتكهن ؟

لقد اقتصر النحاة على وضع علامات مضبوطة تميز الاسم العرب المتكهن ، وهو « المنوع من الصرف » ، وتدل عليه بغير خفاء ولا غموض ، واكتفوا بها ، لعلمهم أنها متى وجدت فى اسم عرب كانت دليلاً على أنه ، « لا ينصرف » ، ومتى خلا منها كان فقدما دليلاً على أنه من القسم الأول : وهو : العرب الأمكن ، أى : العرب المنصرف . « المنصرف » فعلمة الاسم العرب الذى « لا ينصرف » وجودية ، وعلامة العرب « المنصرف » ، عدمية « سلبية » .

غير أن العلامة الدالة على منع الاسم من الصرف قد تكون واحدة ، وقد تكون

(١) حذو غير ابن مالك ومن وافقه

(٢) إلا السلم الذى أصله جمع مؤنث سالم ثم صار علماً منقولاً ؛ فإنه يجوز إعرابه كاملاً ، ربما ، ونصباً ، وجراً ، ويجوز إعرابه كالممنوع - كما عرفنا فى ص ١٥٥ -

اثنين معاً ، لهذا كانت الأسماء المنوطة من الصرف نوحان :

نوع يُمنع صرفه في كل استعمالاته حين توجد فيه علامة واحدة ، ونوع يُمنع صرفه بشرط أن توجد فيه علامتان معاً<sup>(١)</sup> من بين علامات تسع :

( ١ ) يمر النعمة عن هذا بقولهم : إن الاسم يمنع من الصرف لوجود عتين فيه ، أو علة واحدة تقوم مقام العتين . والتصيير بعنتين ليس دقيقاً ؛ لأن كل علة واحدة لا بد لها من معلول واحد ، فالعلتان لا بد لها من معلولين حتماً . فكيف يجتمع علتان على معلول واحد ؟ فإن كانا قد اشتركا معاً في إيجاد المعلول الواحد لم يكونا عتين ، وإنما هما علة واحدة ذات جزأين اشتركا معاً في إيجاد هذا المعلول الواحد . ويقولون في تحليل منع الاسم من الصرف كلاماً لا تطمئن إليه النفس ، ولا يحتاج إليه العقل . ملخصه : أن التثنتين الأصل خاصة من خواص الأسماء ، لا وجود له في الأفعال ولا الحروف . وأن الحروف كلها مبنية ، وكذلك الأفعال ، إلا المضارع في بعض حالاته . فالاسم إذا أشبه الحرف بنى ، وإذا أشبه الفعل منع من الصرف ؛ لأن الفعل أقل استعمالاً من الاسم وأضعف شأناً منه ؛ فحرم - لذلك - التثنتين الذي هو علامة القوة ، والوسيلة لجملة النطق . فإذا اقترب الاسم من الفعل وشابه في الضعف فقد استحق مثله امتناع التثنتين . أما سبب ضعف الفعل عندهم دون الاسم - فأمران : أحدهما : لفظي ، وهو : أن الفعل مشتق من المصدر ؛ فالفعل فرع ، والاسم أصله ، والفرع أضعف من الأصل .

ثانيهما : معنوي ؛ وهو : أن الفعل محتاج - دائماً - إلى الاسم في الإستاذ ، وليس كذلك الاسم ، فإنه قد يستند إلى اسم مثله - ولهذا كان الاسم أخف لكثرة استعماله ، والفعل أثقل ؛ لقلة استعماله - والحاجة ضعف . فإذا وجد في الاسم الضعف بنوحيه ، أو بنوع واحد آخر يقوم مقامهما فقد شابه الفعل ، واستحق منع التثنتين ، كما في مثل : « فاطمة » فقد وجد في هذا الاسم الضعف اللفظي ، وهو علامة التأنيث ، إذ التأنيث فرع التذكير ، ووجد فيه الضعف المعنوي ؛ وهو : العلمية التي هي فرع التنكير . أما النوع الواحد من الضعف الذي يقوم مقام الاثنين فمصور في ألف التأنيث بنوحيه : ( المقصورة والممدودة ) ، وفي صيغة منتهى الجموع . فوجد ألف التأنيث في آخر الاسم علة لفظية ، وبلازمتها إياه في كل حالاته علة معنوية . وخروج صيغة منتهى الجموع عن أوزان الأحاد العربية علة لفظية ، إذ ليس في تلك الأحاد مفرد ثالث ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم ، كمذاخر الجبل القوي والأسد ، أو تكون ألفه عوضاً عن إحدى ياءي النسب كيان وشأم ، وأصلهما يني ، وشأى ؛ بإياه المشددة حذفت إحدى الياءين تخفيفاً ، وجاءت الألف عوضاً عنها ، وضحت حمزة شأى بعد سكنها يندت في فصار يمان وشأى . ثم أعمل إبدال المتقوس ( كوال ، وراح ) فصار يمان وشأم ويظلهما ثمان ، فأصله ثُسي ، نسبة إلى الثمن ، فتح أوله تخفيفاً ثم حذفت إحدى اليامين . . . إلى آخر ما مر ، وغير ذلك مما لا تجاوزه ولا توافقه صيغة منتهى الجموع . . . أما العلة المعنوية في صيغة منتهى الجموع فدلتها على الجمع . . . إلى غير هذا مما يقولون . وقولهم بآدى التكلف والصنعة ، لا يقوى على النقص ، وقد انزلت لإعماله نهاية ، ولأنه لا يجب أمام الاعتراضات التي تنجبه إليه . ومنها ما يوجهه إليه بعض النحاة القدي .

وقد عرضنا ملخص رأيهم في الجزء الأول ( ص ٢٠ م ٣ ) عند الكلام على التثنتين ) ثم أوضحنا بعده أن التحليل الحق في « الصرف » وفي منه هو : كلام العرب الأوائل ، واستعمالهم الصحيح للوارد إلينا ، والذي نحاكيه .

١- فالذى يُسَمَّعُ صرفه لوجود علامة واحدة هو ما يكون مشتملا على ألف التانيث المقصورة أو المملودة . وكذلك ما يكون على وزن صيغة متتهى الجموع .  
 (١) فالمقصورة ألف تجيء فى نهاية الاسم العربى ، لتدل على تأنيثه ، ومثلها المملودة ، إلا أن المملودة لابد أن يسبقها - مباشرة - ألف زائدة للمد ؛ فتقلب ألف التانيث همزة<sup>(١)</sup> . . . ومن أمثلة المقصورة : « ذِكْرَى » مصدر نكرة للفعل : ذَكَرَ ، بمعنى . تذكَّرَ و « رَضْوَى » علم على جبل بالحجاز ( بالمدينة ) ، وجَرَحَى ، جمع : جريح ، وحُبْلَى ، وصف للمرأة الحامل . . .

وعند إعراب هذه الكلمات نقول فى حالة الرفع : إنها مرفوعة بضمه مقدرة على الألف ، وفى حالة النصب منصوبة بفتحة مقدرة على الألف ، ونقول فى حالة الجر : إنها مجرورة بفتحة مقدرة على الألف ، نيابة عن الكسرة . والتثوين ممتنع فى كل الحالات كما عرفنا .

وإنما تجر هذه الأسماء وأشباهاها ، بالفتحة نيابة عن الكسرة بشرط خلو الاسم من « أل » ومن الإضافة وإلا وجب جرّه بالكسرة كما سلف .

ومن أمثلة المملودة : صحراء ، وهى اسم نكرة ، وذكرياء ، علم إنسان ، وأصدقاء جمع صديق . . . وحمراء ، وصف للشئ الأحمر المؤنث . . .  
 وعند إعراب هذه الكلمات نقول : إنها مرفوعة بالضممة الظاهرة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بالفتحة الظاهرة نيابة عن الكسرة ، بشرط خلو الاسم من « أل » ومن الإضافة ، وإلا وجب جرّه بالكسرة .

ومن هذه الأمثلة - وأشباهاها - يتبين أن ألف التانيث بتوحيها قد تكون فى اسم نكرة ؛ كذِكْرَى وصحراء ، وقد تكون فى معرفة ؛ كَرَضْوَى وذكرياء - كما تكون فى اسم مفرد كالأمثلة السالفة ، وفى جمع ؛ كجرحى وأصدقاء ، وقد تكون فى اسم خالص الاسمى ؛ كرضوى وذكرياء ؛ علمين ، أو فى وصف ؛ كحبللى وحمراء . . . وهى بتوحيها تمنع الاسم فى كل حالاته من التثوين ما دام الاسم

(١) لألف التانيث بتوحيها أوزان مشهورة ، تضمنها الباب الخامس بالتانيث . وسيأتى . وألف التانيث المملودة ليست فى الحقيقة هى المملودة ، كما يتبين من التشرح السالف ، إنما المملود ما قبلها فوصفت بالمد للاسكتها له كما سيبيىء فى الزيادة .



مجرداً من «أل» ومن الإضافة . . . - ولا يمكن أن يكون منوئاً مع وجودها فيه<sup>(١)</sup> . . .

.....

### زيادة وتفصيل :

١ - يقول النحاة إن ألف التانيث المملودة ؛ كحمراء ، وخضراء - وغيرها - كانت في أصلها مقصورة ( أى : حمرى - خضرى . . . ) فلما أريد المدّ زيدت قبلها ألف أخرى ، والجمع في النطق بين ألفين ساكتتين محال ، وحذف إحداهما ينافي في الغرض من ذكرها ؛ إذ لو حذفت الأولى لصاع الغرض من المدّ ، ولو حذفت الثانية لصاع الغرض من التانيث ، وقلب الأولى حرفاً قريباً منها - وهو الهمزة - يفيت الغرض من المد ، فلم يبق إلا قلب الثانية همزة تدل على التانيث ؛ كما كانت هذه الألف تدل عليه قبل انقلابها .

ب - يمنع الاسم من الصرف بشرط ألا يكون مضافاً ، ولا مقروئاً « بأل » - كما عرفنا - ومثل « أل » ما يحل محلها عند بعض القبائل العربية ومنه : « أم » التي هي بمنزلة « أل » .

( ١ ) وفي هذه الألف بدلاتها المختلفة يقول ابن مالك :

فَالِئُ التَّانِيثِ مُطْلَقًا مَنَعَ صَرَفَ الَّذِي حَوَاهُ ، كَيْفَمَا وَقَعَ<sup>(٢)</sup>

( مطلقاً : أى : بنيتها ، في جميع حالاتها ؛ من ناسية أن كل واحدة تكون خاتمة في معرفة ، أو نكرة ، في مفرد أو جمع ، اسم أو صفة - ومعنى صرف : تنوين . . . ) يريد : أن ألف التانيث تمنع صرف الاسم الذي يشتمل عليها كيفما وقع هذا الاسم ، أى : عل أى حال كان عليه من التصريف ، أو التنكير ، أو الاسمية ، أو الوصفية ، أو الإفراد ، أو الجمع . . .

(٢) وصيغة منتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرقان<sup>(١)</sup> ، أو ثلاثة أحرف<sup>(٢)</sup> ، بشرط أن يكون أو سطر هذه الثلاثة حرفاً ساكناً ، نحو : ( أقارب - معابد - طبائع - جواهر - تجارب - دواب ) ، وكذلك ( عصفائر - أحاديث - كرامى - مناديل - تهاويل - )

ومن هذه الأمثلة - وأشباهها - يتضح أن صيغة منتهى الجموع قد تكون على وزن : « مفاعل » ، و « مفاعيل » - كمعابد ومناديل - وقد تكون على أوزان أخرى ينطبق عليها وصف تلك الصيغة كبقاى الأمثلة السالفة .

ويجرى على السنة كثير من النحاة أن صيغة منتهى الجموع هي : جمع التكسير المائل لصيغة « مفاعل ، ومفاعيل » . لكنهم يريدون بالمائلة : أن الكلمة خماسية أو سداسية ، والحرف الأول مفتوح في الحالتين - سواء أكان ميماً أم غير مي - وأن الثالث ألف زائدة يليها كسر الحرف الأول من حرفين بعدها أو من ثلاثة أحرف أوسطها ساكن . . . . فليس المراد بالمائلة أن تكون جارية على أسس الميزان الصرفي الأصل الذى يُراعى فيه عدد الحروف الأصلية والزائدة وترتيبها ، وحركاتها ، وسكناتها ، مع النطق بالحروف الزائدة كما وردت بنصها فى الموزون . وإنما المراد عندهم : المائلة فى عدد الحروف ، وحركاتها ، وسكناتها ، دون اعتبار لمقابلة الحرف الأصل بمثلته ودون تمسك بالنطق بالحروف الزائدة نصاً ؛ فيقولون فى « جواهر » إنها على وزن « مفاعل » - مثلاً - وفى : « الأعيب » إنها على وزن : « مفاعيل » - مثلاً - مع أن الوزن الصرفي الأصل يوجب أن تكون الأولى على وزن : « فواعل » ، والثانية على وزن : « أفاعيل » . فالأمر هنا مجرد اصطلاح يراعى فى العمل به ما وضع له . والأحسن الاقتصار على التعريف الأول ؛ لعدم معارضته . . . الميزان الصرفي الأصل<sup>(٣)</sup> .

(١) وقد يكون أحد الحرفين مدغماً فى الآخر ؛ نحو : خواص - حوام - دواب . . .

(٢) وقد يكون الثانى الساكن مدغماً فى مثله ، نحو : كرامى - قمارى لنوع من الطيور ،

المفرد : قمرى ، وبقاق ، لنوع من الإبل ، المفرد : مجنى .

(٣) اعترض بعض النحاة على التعريف السابق لصيغة منتهى الجموع ، واعتراض على أنها الصيغة المائلة لصيغة : « مفاعل » ومفاعيل ، ووضع تعريفاً آخر يحوى شروطاً سبعة . واعتراضه ضعيف ، وتريفه طويل معقد ، ولا حاجة تدعو إلى تسجيله كما سجله بعض النحاة وشرح غامضه ، ومنهم المنخرى فى حاشيته ، والعبان .

### حكمُ صيغةٍ منتهى الجموع :

هو حكمٌ غيرها من الأسماء المتنوعة من الصرف ، فيجب تجزئتها من تنوين « الأمكنية<sup>(١)</sup> » ، كما يجب جرّها بالفتحة نيابة عن الكسرة ، بشرط ألا تكون مقترنة « بآل » ، وألا تكون مضافة . فترفع بالضمّة وتنصب بالفتحة ، وتجر بالفتحة أيضاً ، نيابة عن الكسرة ، إلا إذا كانت مضافة أو مقترنة بآل ؛ فتجر بالكسرة مباشرة . . .

ومن أحكامها : أنها إذا تجردت من « آل » و « الإضافة » ، وكانت اسماً منقوصاً<sup>(٢)</sup> (مثل : دواعي ، جمع : داعية ، وثوان ، جمع : ثانية . وأصلهما : دواعي ، وثواني) . كان الأغلب هتافاً تحذف باؤها ويحذف التنوين عوضاً عنها . وتنوين « العوض » غير تنوين « الأمكنية » ، كما سبق في بابها ، وتبقى الكسرة قبلها في حالتي الرفع والجر . أما في حالة النصب فتبقى الياء ، وتظهر الفتحة عليها بغير تنوين ؛ نحو : للرحلات دواعي تحتمها . وما عرفت لإغفالها من دواعي . فعل أهل النشاط ، والرغبة في المعرفة والتجربة — أن يجيبوا دواعي الارتحال ؛ والتنقل بين مشارق الأرض ومغاربها . . . فتكون مرفوعة بضمّة مقدّرة على الياء المحذوفة ، ومنصوبة بالفتحة الظاهرة ، ومجرورة بفتحة مقدّرة على الياء المحذوفة ، نيابة عن الكسرة . والتنوين المذكور في حالتي الرفع والجر عوض عن حرف الياء .

فإن كانت اسماً منقوصاً مقترناً بآل ، أو مضافاً وجب أن تبقى باؤها ساكنة في حالتي الرفع والجر ، متحركة بالفتحة الظاهرة في حالة النصب . نحو : من الثواني تكون الساعات والأيام ؛ فليس العمر إلا الثواني التي نستعين بها ، وليست الثواني إلا قطعا من الحياة نفقدها ، ونحن عنها غافلون .

ومثل : دواعي الخير والشر كثيرة ، تكاد تختلط إلا على العاقل الأريب ؛

(١) وكذلك لا يدخلها تنوين التنكير كما سيبيء في ص ١٦٢ وقد يدخلها تنوين العوض كما أوضحنا ولكنه نوع يخالف التوئين السابقين .

(٢) هو الاسم المعرب الذي آخره ياء لازمة ، غير مشددة ، قبلها كسرة ، مثل : هاد — راض — مستقص — متعال . . . وقد سبق إرفاضه وتفصيل الكلام على أحكامه المختلفة في ص ١٠٤ م ١٥ .

فإنه يميز دَوَاعِيَّ، الخير، ويستجيب لها سريعاً، ويدرك دَوَاعِيَّ الشرِّ، ويفر منها<sup>(١)</sup> . . . .

(١) مما تقدم يتبين أن المنقوص الذي هو صيغة منتهى جموع، والمنقوص المفرد، يتشابهان عند تجردهما من «أل والإضافة» في وجوب حذف الياء رفعاً وجراً، وبقائها مع ظهور الفتحة عليها في حالة النصب، ورفضهما بقسمة مقدرة على الياء المحذوفة كما يتشابهان في وجود التنوين رفعاً وجراً. ويختلفان بعد ذلك في أن المنقوص المفرد المجرد من «أل» والإضافة يلحقه التنوين في حالة النصب أيضاً. وتنوينه في حالاته الثلاث تنوين «أمكنية» وليس تنوين عوض. أما المنقوص الذي هو صيغة منتهى الجمع فيجب تنوينه عند حذف يائه رفعاً وجراً فقط — كما سبق — وتنوينه عوض «عن الياء المحذوفة» وليس تنوين «أمكنية» ولا يجوز تنوينه في حالة النصب. ويختلفان كذلك في الجر؛ فالمفرد يمر بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة أما الآخر فيجر بفتحة على الياء المحذوفة؛ لأنه ممنوع من الصرف.

ويختلفان كذلك في أن حذف الياء في صيغة منتهى الجموع هو اللغفة، أو للتخلص من التقاء الساكنين — على خلاف ذلك — أما في المفرد فلتخلص من التقاء الساكنين، بيان هذا ما يقوله في كلمة منقوصة للمفرد، مثل: «داع»، وأن أصلها: «داعى» (دَاعِيْنٌ) استقلت القسمة على الياء فحذفت القسمة؛ فصارت الكلمة: (دَاعِيْنٌ)، التقي ساكنان لا يصح التقاءهما؛ الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة حذفت الياء لتخلص من التقاء الساكنين، فصارت: داع (دَاعِيْنٌ). أما في كلمة هي منتهى الجموع؛ مثل: «دواع» فأصلها: دَوَاعِيٌّ (دَوَاعِيْنٌ) فعل، نعتبر أن حذف الياء سابق على منع الصرف، استقلت القسمة على الياء فحذفت؛ فصارت: دَوَاعِيْنٌ؛ التقي ساكنان، الياء والتنوين المرموز له بالنون الساكنة؛ فحذفت الياء لتخلص من التقاء الساكنين، فصارت الكلمة: دواع (دَوَاعِيْنٌ). ثم حذف التنوين؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف، وحل محله تنوين آخر؛ ليكون عوضاً عن الياء المحذوفة، ويمنع رجوعها عند النطق، فصارت: «دواع». أما على اعتبار أن الحذف متأخر من منع الصرف فالأصل: «دواعي» (دَوَاعِيْنٌ) حذف التنوين لمنع الصرف؛ فصارت الكلمة: «دواعي» حذفت الياء طلباً للغفة، وجاء تنوين آخر العوض لمنع رجوعها (هكذا يقولون). وقد أوضحنا ما فيه بإسهاب في ج ١ ص ٢٤ م ٣ كما أوضحنا هناك ما يحسن الأخذ به). وكل ما سبق فهو في المنقوص الحال من «أل والإضافة».

فإن كان المنقوص بنوعه — المفرد والجمع المتناهي — مضافاً أو مقروناً بأل، فالحكم واحد؛ هو منع تنوينه وعدم حذف يائه ويرفع بقسمة مقدرة على الياء، وينصب بفتحة ظاهرة عليها، ويمر بكسرة مقدرة عليها.

## زيادة وتفصيل :

١ - قلنا إن حكم المنقوص من صيغ منتهى الجموع إذا كان مجرداً من «أل» والإضافة هو - في الأغلب الذي يحسن الاختصار عليه - حذف يائه رفعاً وجراً ، مع بقاء الكسرة قبلها ، ويجيء التنوين عوضاً عنها .... وإنما كان هذا هو الأغلب لأن بعض العرب يقلب الكسرة قبل الياء فتحة ؛ فتقلب الياء ألفاً بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزن إحدى الصيغ الأصلية لمنتهى الجموع ، وأن يكون مفردة اسماً محضاً على وزن : « فَعَلَاء » الدالة على مؤنث ليس له - في الغالب - مذكر ، كصحراء وصحار ؛ فيقول فيها : صحارى . . . ، رفعاً ونصباً وجراً بغير تنوين ؛ نحو : في بلادنا صحارى واسعة - إن صحارى واسعة تحيط ببلادنا ، نحوى كنوزاً نفيسة من المعادن المختلفة - وقد اتجهت الزايم إلى تعمير صحارى لا حدود لها على جانبي وادينا الخصيب ... فكلمة «صحارى» اسم مقصور ، ممنوع من الصرف وفى بعض اللهجات العربية تثبت ياء المنقوص فى كل أحواله ، وتكون ساكنة رفعاً وجراً ، وتظهر عليها الفتحة نصباً .

ب - صيغة منتهى الجموع لا تكون فى اللغة العربية إلا جمع تكسير بالوصف السالف ، أو منقولة عنه . ولا تكون لمفرد بالأصالة .

أما كلمة «سراويل» مراداً بها : الإزار المفرد ، فهى أعجمية الأصل كما سنعرف . وهى اسم مؤنث فى جميع استعمالاتها ؛ تقول : هذه سراويل قصيرة لبسها السباح .  
ج - وصيغة منتهى الجموع - فى كل الاستعمالات - تمنع الاسم من تنوين «الأمكنية» وتنوين «التذكير» سواء أكان الاسم علماً أم غير علم ، فلو سُمى إنسان باسم على وزن صيغة من صيغها فإنه يمنع من الصرف ، لشبه منتهى الجموع ، لأن مدلولها هنا مفرد لا جمع تكسير .

د - عرفنا<sup>(١)</sup> أن مثل : كراسى - قمارى - بخاتى . . . ممنوعة من الصرف . فإذا نسب إليها حذفت هذه الياء المشددة (التي هى فى الجمع وفى مفردة) وحل محلها ياء أخرى مشددة ، من نوع آخر ؛ هى ياء النسب ، ولا يمنع الاسم من الصرف مع ياء النسب . . .

هـ - تسمى صيغة منتهى الجموع : بالجمع المتناهى أيضاً ، لانتهاه الجمع إليها ، فلا يجوز أن يجمع بعدها مرة أخرى بخلاف كثير غيرها من جموع التكسير فإنه قد يجمع ، نحو : أنعام ، وأكلب ، يجمعان على : أنعام ، وأكالب .

حكم ملحقاتها :

ليس الحكم السابق خاصاً بصيغة متنى الجموع - وهى نوع من جمع التكسير كما عرفنا - مقصوراً عليها وحدها ، وإنما يشملها ويشمل ما ألحق بها<sup>(١)</sup> . والملحق بها هو : كل اسم جاء وزنه مماثلاً لوزان صيغة من الصيغ الخاصة بها مع دلالة على مفرد ، سواء أكان هذا الاسم عربياً أصيلاً ، أم غير أصيل ، علماً مرتجلاً أم منقولاً . فثال العلم العربى المرتجل<sup>(٢)</sup> : «الأصيل» : «هوازن» ؛ اسم قبيلة عربية ، ومثال العلم المعرب : «شراحيل» وقد استعمله العرب علماً سمي به عدة رجال . . .

ومن الأعجمى العرب الذى ليس علماً «سراويل» - بصورة الجمع - اسم ، نكرة ، مؤنث للإزار المفرد .

ومثال الأعلام المرتجلة فى العصور الحديثة : كشـأجـيم<sup>(٣)</sup> علم رجل و «بنهار» علم مهندس هندى ، و «صنافير» ، علم قرية مصرية ، وكذا «أعانيب» .

(١) اثنى ابن مالك فى الكلام على صيغة متنى الجموع بقوله :

وَكُنْ لَجْمَعٍ مُشَبِّهٍ : «مَقَاعِلًا» أَوْ ، «مَفَاعِيلٍ» بِمَنْعِ كَافِلًا - ١٠  
التقدير : كن كافلاً - أى : قائماً منفذاً - لجمع مشبه «مفاعل ومفاعيل» ، بمنع الصرف وليس من اللازم أن يكون جمعاً حقيقة ؛ فقد يكون اسماً على وزن الجمع . وإنما ذكر الجمع لتمثيل وليته قال : لفظ - والذى يشبه «مفاعل ومفاعيل» هو ما كان مثلهما فى عدد الحروف وحركاتها وسكناتها ، سواء أكان مبدئياً بالهمز أم بغيرها فليس المراد : الميزان الشرقى الحقيق كما شرحنا ، ثم تكلم على حكم صيغة متنى الجموع إذا كانت اسماً منقوصاً ، كالجوارى ؛ فقال :

وَذَا اغْتِيلَالٍ مِنْهُ كَالْجَوَارِى رَفْعًا وَجَرًّا أَجْرُهُ كَسَارِى - ١١

أى ، أجر عليه ما تجريه على سار ، (وأصله : سارى ، اسم فاعل منقوص من سرى : إذا سافر ليلاً) . من حذف يائه رفعاً وجراً عند تنوينه ، وبقياتها فى حالة النصب ، وترك التفصيل الضرورى لهذا ، وقد عرضناه .

(٢) العلم المرتجل : ما وضع أول أمره علماً ، ولم يستعمل من قبل فى معنى آخر ، (وقد سبق تفصيل الكلام عليه فى باب العلم ج ١ ص ٢١٢ م ٢٢) .

(٣) يفتح الكاف . ويموز فيها الضم ، فينرجها عن أوزان صيغة متنى الجموع بالضم يشتهر شاعر عباسى .

فكل اسم من هذه الأسماء - ونظائرها - يعتبر ملحقاتاً بصيغة منتهى الجموع يجرى عليه حكمها ، بشرط أن يكون دالاً على مفرد وجارياً على وزن من أوزانها<sup>(١)</sup> - كما سبق - لا فرق في هذا بين العلم ، وهو الأكثر ، وغير العلم . ويقال في إعرابه : إنه ممنوع من الصرف ؛ لأنه مفرد على وزن صيغة منتهى الجموع ، أو لأنه مفرد ملحق بها<sup>(٢)</sup> . . . أما هي فمنوعة أصالة ، كما أسلفنا ؛ لدالاتها على الجمع حقيقة .

وإنما كانت تلك الألفاظ - ومنها سراويل - ملحقاتاً لأنها تدل على مفرد ، مع أن صيغتها صيغة منتهى الجموع ، وهذه لا تكون في العربية إلا لجمع أو منقول من جمع . فاجاء على وزنها يمنع من الصرف للمشابهة وإن دل على مفرد .

• • •

ب- الذى يُمنع صرفه لوجود علتين معاً :  
لا بد أن تكون إحدى العلتين معنوية ، والأخرى لفظية . وتنحصر العلة

(١) وفي هذا يقول ابن مالك :

و « لسراويل » بهذا الجمع - شبه اقتضى عموم المنع - ١٢  
وإن به سُمى أو بما لحق به - فالانصراف منه يَحَقُّ - ١٣

يريد : أن لكلمة « سراويل » وهى على صورة الجمع شيئاً بصيغة منتهى الجموع ؛ لأن « سراويل » - مع دلالتها على اسم مفرد مؤنث - جارية على وزن أحد الجموع ، فاقضى هذا الشبه منها من الصرف منعاً عاماً ( أى : يشمل كل حالاتها التى تكون فيها دالة بصيغتها على المفرد وحده كما يرى بعض القنويين ، أو عليه حينئذ وعلى الجمع الذى مفرده « سروالة » حينئذ آخر ؛ كما يرى غيرهم ، ثم قال بعد ذلك : إن به سُمى أى : بصيغة الجمع المتناهى ، فإذا سُمى به شيء وصار علماً عليه يحق منع المسمى الانصراف ، أى : من الصرف . . . يريد أن كل ما سُمى بالجمع المتناهى أو بما ألحق بالجمع المتناهى يمنع من الصرف سواء أكان علماً مرتجلاً أم منقولاً ، هربياً أم أصحياً . . .

( ٢ ) إذا كانت صيغة منتهى الجموع الأصلية ، ( نحو : مكارم ) ، أو ما ألحق بها ، ( نحو : شراجيل ) - علماً على مفرد ، فما سبب منعها من الصرف ؟ أهو مجيء العلم على وزن مائل لأوزان صيغة منتهى الجموع ، أم هو العلمية وشبه المجبة ، لأن هذا الاسم علم ، ولأنه ليس بين أوزان المفرد العربى الأصل ما يكون على هذا الوزن . . . ؟ رأيان ..

ويقول سيبويه : إذا طرأ على العلم الموازن صيغة منتهى الجموع ما يقتضى تنكيره ، وزوال علمية - فإنه يظل ممنوعاً من الصرف ، لبقاء صورة الجمعية ، وشكلها . ويقول غيره : لا يمنع من الصرف ، لأنه كان ممنوعاً منه للعلمية القائمة مقام الجمعية ، أو للعلمية وشبه المجبة . والصواب والأيسر رأى سيبويه ومن معه . بهذا تكون صيغة منتهى الجموع وما ألحق بها ممنوعة من الصرف دائماً باطراد ، في جميع حالاتها حتى الحالة التى تكون فيها علماً لمفرد ثم زالت علميته . . .

المعنوية في « الوصفية » وفي « العلمية » وينضم لكل واحدة منهما علة أخرى لفظية تكون من بين العلل السبع الآتية - دون غيرها<sup>(١)</sup> - وهي : زيادة الألف والنون - وزن الفعل - العدل - التركيب - التأنيث - العجمة - ألف الإلحاق . فينضم للوصفية إما زيادة الألف والنون ، وإما وزن الفعل ، وإما العدل . وينضم إلى العلمية إما واحدة من هذه الثلاث ، وإما التركيب ، أو التأنيث ، أو العجمة ، أو ألف الإلحاق .

فالعدل ( كما يسميها النحاة ) تسع ليس فيها علامة معنوية إلا الوصفية والعلمية ، أما السبعة الباقية فلفظية<sup>(٢)</sup> . والاسم يمنع من الصرف : للوصفية مع زيادة الألف والنون ، أو الوصفية مع وزن الفعل - أو الوصفية مع العدل . وكذلك يمنع للعلمية مع الزيادة ، أو العلمية مع وزن الفعل ، أو العلمية مع العدل ، أو العلمية مع التركيب ، أو العلمية مع التأنيث ، أو العلمية مع العجمة ، أو العلمية مع ألف الإلحاق . وفيما يلي البيان :

( ١ ) اشترطنا أن تكون الملائتان محصورتين فيما سيذكر هنا ؛ لأنه قد يوجد في الاسم المعرب ملائتان إحداها لفظية والأخرى معنوية ويجب صرفه مع وجودها . وسبب صرفه أن إحداها ليست معتبرة في منع الصرف ، ولا معفودة من أسبابه ، كما في كلمة : « أجبال » تصغير : « أجبال » جمع تكسير لجبل . فإن أجبالاً مصروفة بالرغم من اشتغالها على علتين ، إحداها : معنوية ، وهي : التصغير الذي يعد فرعاً للتكبير ، والأخرى لفظية ، وهي الجمع الذي يعتبر قرعاً للإفراد . وبمثل هذا يقال في حائض وطامث فإنهما مصروفان حتماً . والسبب في الصرف استعمال العرب ليس غير ؛ فإنهم قصروا المنوع من الصرف على ما صدقناه . أما ما يذكره النحاة غير هذا من التحليلات فرفوض .

( ٢ ) حتى التأنيث المعنوي في مثل : سعاد - زينب - ع . . . يعتبر في هذا الباب علة لفظية ؛ لظهور أثره في اللفظ ؛ بتأنيث الفعل له ، وعودة الضمير عليه مؤنثاً ، كما سيجيء في ص ١٨١ .



## المسألة ١٤٦ :

الكلام على الاسم المنوع من الصرف للوصفية<sup>(١)</sup> ،  
وما ينضم إليها من إحدى العلل الثلاث

(١) يمنع الاسم من الصرف للوصفية مع زيادة الألف والتون إذا كان على وزن «فَعْلَان» - بفتح الفاء وسكون العين - بشرط أن تكون صفيته أصيلة (غير طارئة) وأن يكون تأنيثه بغير التاء ، إما لأنه لا مؤنث له ؛ لاختصاصه بالذكور - وإما لأن علامة تأنيثه الشائعة ليست تاء التأنيث - كأن يكون ، بألف التأنيث . . . فنال ما ليس له مؤنث : «لَسْحِيَان» لطويل اللحية . ومثال الآخر : عطشان - غضبان - سكران . . . فإن أشهر مؤنثاتها : عطشى - غضبى - سكرى<sup>(٢)</sup> . ومن الأمثلة قولهم : كان أبو بكر لحيان ، تزيد له حية وقاراً ، وهيبة . كثير الصمت ، وافر الحلم . ما رآه الناس غضباناً إلا حين يُحَمَّد الغضب .

فإن كان الغالب على مؤنثه وجود تاء التأنيث في آخره لم يمنع من الصرف ؛ نحو : سَيْفَان ، للرجل الطويل المشوق القامة - وَصَيَان ، للرجل اللثيم ، فإن مؤنثهما : سيفانة وصيانة وكذلك إن كانت صفيته غير أصيلة ؛ فإنه لا يمنع من الصرف ؛ ككلمة : «صفوان» في قولهم : يش رجل صفوان<sup>٣</sup> قلبه . وأصل الصفوان : الحجر وإذا زالت الوصفية وحدها ؛ بأن صار الاسم علماً مزيداً بالألف والتون - فإنه يظل على حاله ممنوعاً من الصرف ؛ لأن الوصفية التي زالت حل محلها العلمية الجديدة ؛ وبانضمام العلمية إلى الزيادة يجتمع في

(١) المراد بالصفة أو الوصف هنا بعض الأسماء المشتقة التي ليست أعلاماً . وقد سبق تعريف الاسم المشتق ، وبيان مدلوله (في - ٣ ص ١٤٤ م ٩٨) .

(٢) يشترط أكثر النحاة ألا يكون المؤنث على : «فعلانة» ويعطون المستوفى الشرط : بمطشان وغضبان ، وسكران . . . مع أن كتب اللغة تأتي الثلاثة بمؤنث مخنوم بالناء ، ومؤنث آخر ليس مخنوماً بها . فلا مناس من حمل الشرط النحوي على الأكثر الأغلب في : «فعلان» ؛ بأن يتجرّد مؤنثه من التاء في المشهور إن تعددت مؤنثاته .

الاسم العلتان المؤديتان إلى منعه من الصرف ؛ كتسمية رجل : غضبان ،  
أو عطشان<sup>(١)</sup> . . .

(٢) ويمنع الاسم من الصرف للوصفية مع وزن الفعل<sup>(٢)</sup> بالشرطين السالفين  
(وهما : ألا يكون مؤنثه بالتاء ، وألا تكون وصفيته طارئة غير أصيلة) . ويتحقق  
الشرطان في الوصف الذي على وزن « أَفْعَل » ، ومؤنثه فَعْلَاءُ أو فَعْلَى ، نحو :  
أحمر وحمرأ - أبيض وبيضاء - أجمل وجَمَلَاءُ<sup>(٣)</sup> ، ونحو : أفضل وفُضِّل ،  
وأحسن وحُسُنَى - أدنى ودُنْيَا . . .

فهذه الألفاظ - وأشباهاها - ممنوعة من الصرف ، لتحقيق الشرطين ، فإن  
كان مؤنثه بالتاء لم يُمنع الوصف من الصرف ، نحو : عطفت على رجل أرملٍ  
( بالكسرة مع التنوين ) ، أى : فقير ؛ لأن مؤنثه أرملة . وكذلك ينصرف الوصف  
إذا كانت وصفيته طارئة ، ليست أصيلة ، نحو : مررت برجل أرنبٍ ( بالكسرة  
مع التنوين ، أى : جبان ) . فالوصف منصرف - بالرغم من أن مؤنثه لا يكون  
بالتاء - لأن وصفيته طارئة سبقتها الاسمية الأصيلة ، للحيوان المعروف .

(١) وفي الكلام على الوصفية مع زيادة الألف والتنوين يقول ابن مالك بعد كلامه على ألف التأنيث  
أول الباب :

وَزَائِدًا « فَعْلَانُ » فِي وَصْفِ سَلِيمٍ مِنْ أَنْ يُرَى بِنَاءُ تَائِيثٍ خُتِمَ - ٣

( المراد بزائدي « فعلان » : الألف والتنوين الزائدتان في آخره ) . يقول : إن الاسم يمنع من الصرف  
إذا اشتمل على الألف والتنوين الزائدتين بشرط أن يكون وصفاً لا يختم آخره ببناء التأنيث عند تأنيثه ؛  
فلا بد أن يسلم آخره عند التأنيث من هذه التاء ، إما لأنه وصف خاص بالرجال ، فلا مؤنث له ، وإما  
لأن الغالب على مؤنثه أن يكون بألف التأنيث .

(٢) سواء أكان الوزن خاصاً بالفعل ، نحو : أجمل - أشرف - . . - أم على وزن مشترك بين  
الأسماء والأفعال ولكن الفعل به أول لفظية في الفعل ، أو لدلالته على معنى في الفعل دون الاسم ؛ نحو :  
أحيمر ، وأبيضل ، ( تصغير : أحمر ، وأفضل ) فهما على وزن : « أبيضر » وهو وزن في الأفعال  
أكثر . والهمزة في أفعالها لا تدل على شيء مع أنها في الفعل : « أبيضر » تدل على المتكلم . لما سبق وجب منع  
« أحيمر » وأبيضل من الصرف . بخلاف بَيْضَلٍ ، وبيضاء ( تصلب الشديد ) وزد من ( لقوى السمع ) فلها  
أوصاف أصالية على وزن الفعل ولكنه وزن مشترك بين الأسماء والأفعال لا يتطلب فيه جانب الفعل .

(٣) قال الكسائي مستدلاً :

فَهِيَ جَمَلَاءُ كَبَلُو طَالِمٍ بَذَّتِ الْخُلُقَ جَمِيعًا بِالْجَمَالِ

وبما فقد الشرطين معاً كلمة : « أربع » في مثل : قضيت في التزهة ساعات أربعاً ؛ لأن مؤنثها يكون بالناء ؛ فتقول : سافرت أياماً أربعاً ؛ ولأن وصفيتها طارئة عارضة ؛ إذ الأصل فيها أن تستعمل اسماً للعدد المخصوص<sup>(١)</sup> في نحو : الخلفاء الراشدون أربعاً . ولكن العرب استعملتها بعد ذلك وصفاً ؛ فوصفيتها ليست أصيلة ، وبسبب فقد الشرطين وجب صرف الكلمة .

ومن أمثلة الوصفية الطارئة التي لا يعتد بها في منع الاسم من الصرف كلمات أخرى ؛ مثل : أجدل ، للصقر - وأخيل ، لطائر ذي خيлян (جمع : خيال) وهي النقط المخالفة في لونها سائر البدن - وأقمى ، للحية . فكل هذه - وما شابهها - أسماء بحسب وضعها الأصلي لتلك الأشياء ولهذا تُصرف . وقد يجوز منعها من الصرف على اعتبار أن معنى الصفة يلاحظ فيها ، ويمكن تخيله مع الاسم ، وقد وردت ممنوعة من الصرف في بعض الكلام القصيص ؛ فالأجدل : يُلاحظ فيه القوة ؛ لأنه مشتق من الجدل (بسكون الدال) بهذا المعنى . والأخيل : يُلاحظ فيه التلون ؛ لأنه من الخيَلان ، بهذا المعنى . والأقمى : يلاحظ فيها الإيذاء الذي اشتهرت به ، واقرن باسمها<sup>(٢)</sup> ، وعلى أساس التخيّل والملاحظة المعنوية يجوز منع الصرف . ولكن الأنسب الاقتصاد على صرف هذه الأسماء ؛ لغلبة الاسمية عليها .

وهناك ألفاظ وُضعت أول نشأتها أوصافاً أصيلة ، ثم انتقلت بعد ذلك إلى الاسمية المجردة<sup>(٣)</sup> ، وبقيت فيها ، فاستحقت منع الصرف بحسب أصلها الأول الذي وضعت عليه ؛ لا بحسب حالتها الجديدة التي انتقلت إليها ؛ مثل : « أدْهم » ، للقيد<sup>(٤)</sup> ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشئ الذي فيه دُهْمَة ، أى : سواد ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً مجرداً للقيد ؛ ومثل : « أرقم » ؛ فإنه في أصل وضعه وصف للشئ المرقوم ، (أى : المنقط) ثم انتقل منه فصار اسماً للثعبان الذي ينتشر على جلده النقط

(١) إذا كانت كلمة : « أربع » مستعملة في الوصفية العارضة ، فمتناها يشمل أمرين ذات واحد أى : ذات معناه العدد المخصوص والكية المخصوصة ؛ كما هو الشأن في المشتقات ؛ كفسارب ، فإنه يفيد أمرين : الذات والمسمى الذي هو الضرب . أما إذا كانت مستعملة في مجرد العدد فمتناها الكية العددية المخصوصة ، دون دلالة على ذات وقد شرحنا دلالة المشتق على الذات والصفة في الجزء الثالث .

(٢) يرى بعض النحاة أن « أقمى » لا مادة لها في الاشتقاق . ويرى آخرون - بحق - أنها مشتقة من قَرَمَة السم أى شدته . (٣) الخالية من الوصفية والعلمية . (٤) المصنوع من الحديد .

البيض والسود . ومثل : « أسود » فأصله وصف لكل شيء أسود ، ثم انتقل منه ؛ فصار اسماً للثعبان المنقط بنقط بيض وسود . ومثل : « أبطح » وأصله وصف للشيء المرتجى على وجهه ؛ ثم صار اسماً للمكان الواسع الذي يجري فيه الماء بين الحصى الدقيق ، ومثل : أبيض ، وأصله وصف لكل شيء لامع براق ، ثم صار اسماً للأرض الخشنة التي تختلط فيها الحجارة والرمل والطين .

وقد يجوز صرف هذه الأسماء على اعتبار أن وصفيتها الأصلية قد زالت بسبب الإسمية الطارئة . ولكن الاختصار على الرأي الأول أنسب .

وفهم مما سبق أن الوصفية الأصلية الباقية لا يصح إغفالها في منع الصرف . أما الوصفية الطارئة القائمة ، أو الوصفية الأصلية التي زالت وحل محلها الإسمية الطارئة المجردة ؛ فيصح أن يلاحظ كل منهما عند منع الصرف ، أو لا يلاحظ ؛ بمعنى أنه يجوز عند وجود إحداهما مع العلة الثانية صرف الاسم ومنعه من الصرف . وأن الأفضل الاختصار على حالة واحدة ؛ فالصرف أفضل إن كانت الإسمية هي الأصلية ، والوصفية هي الطارئة . والمنع أولى ؛ إن كانت الوصفية هي الأصلية والإسمية هي الطارئة . وفي مراعاة هذه الأفضلية مسأرة للسبب العام في منع الصفة من الصرف ، وتيسير في الاستعمال (١) . . .

وإذا سُمي بهذا الوصف زالت عنه الوصفية ، وحل محلها العلمية ؛

( ١ ) وفي الوصفية الأصلية والطارئة وما يتبع هذا يقول ابن مالك :

ووصفٌ أصليٌّ ووزنٌ أَفْعَلًا مَمْنُونٌ تَأْنِيثٌ يَتَا ؛ كَأَشْهَلًا -

يريد : أن الاسم يمنع من الصرف للوصف الأصل مع وزن « أفعل » - وهو وزن الفعل - المنوع تأنيثه بالفاء . ومثل المستوفى الشرط بلفظ : « أشهل » ؛ تقول طفل أشهل ، وطفلة شهلاء . ( والشهول : تغير لون بياض العين فيختلط بالحمرة ، أو الزرق ) ثم انتقل بعد ذلك للكلام على الوصفية الطارئة والإسمية الطارئة وحكمها والتجويل لها ، فقال :

وَأَلْفَيْنَ عَارِضَ الْوَصْفِيَّةِ كَأَرْبَعٍ ، وَعَارِضَ الْإِسْمِيَّةِ -  
فَالْأَدَمُ : ( الْقَيْدُ ) لِكُونِهِ وَضِعٌ فِي الْأَصْلِ وَضِعًا - انْصِرَافُهُ مُنْعٍ -  
وَأَجْدَلُ ، وَأَخْيَلُ ، وَأَفْقَى مَصْرُوفَةٌ ، وَقَدْ يَنْلَنُ الْمَنْعَا -

يقول : ألغ الوصفية العارضة كالتى في أربع ، ولا تعتد بها في منع الصرف . وكذلك ألغ الإسمية العارضة . وساق أمثلة للماليتين ؛ منها : الأدم ( وهو : اسم القيد ) فإنه ممنوع من الصرف مراعاة لوضعه الأول وصفاً للشيء الأسود لا مراعاة لإسميته الحالية . ثم ضرب أمثلة لأنفاط وضعت في أول أمرها أسماء

فيمجتمع فيه العلمية ووزن الفعل وهما علتان يؤدي اجتماعها لمنع صرفه ؛ كتسمية رجل : أرقم - أو : أسود .

(٣) وينح الاسم من الصرف للوصفية مع العدل<sup>(١)</sup> في حالتين :

الأولى : أن يكون أحد الأعداد العشرة الأولى . وصيغته على وزن : « فُعَال »  
 أو : « مَفْعَل » ، نحو : أَحَادٌ وَمَوْحِدٌ - ثَنَاءٌ وَمَثْنَى - ثَلَاثٌ ، وَمَثَلَتُ .  
 - رُبَاعٌ وَمَرْتَبِعٌ - خُمَاسٌ وَمَخْمَسٌ - سُدَاسٌ ، وَمَسْدَسٌ - سَبَاعٌ ،  
 وَمَسْبَعٌ - ثَمَانٌ وَمِثْمَنٌ - ثُسَاعٌ وَمِثْسَعٌ - عَشَارٌ وَعِشْرٌ .

خالية من الوصفية فصرفت ويجوز تخيل معنى الوصفية فيها ، وملاحظة هذه الوصفية يرغم أن تلك الألفاظ لا تزال باقية على اسميتها ، ومنها أجدل - أخيل - أقي . . .

(١) يقولون في تعريفه : إنه تحويل الاسم من حالة لفظية إلى أخرى مع بقاء المعنى الأصل ، بشرط ألا يكون التحويل للقلب ، أو لتخفيف ، أو لإلحاق ، أو لزيادة معنى ، فليس من المدلول « أيس » مقلوب « يس » ، ولا « فخذ » بسكون الحاء ؛ تخفيف « فخذ » بكسر « هـ » ، ولا « كثر » بزيادة اللام ؛ لإلحاق الكلمة ؛ بجعفر ، ولا « رجيل » بالتصغير ؛ لإفادة معنى التصغير أو غيره . . .  
 والمدلول يكون في الصفات وله حالتان ذكرناهما . ويكون في الأعلام ، وله صورتان : « فُعَل » والمدلول عن فاعل . وكذا « فَعَال » بالشرط والتفصيلات الآتية عند الكلام على منع الاسم من الصرف العلمية والمدل . ( ص ١٩٤ ) .

والمدل تسمان : « أ » تحقيق : وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف ؛ بحيث لو صرف هذا الاسم لم يكن صرفه عائقاً عن فهم ما فيه من المدل وملاحظة وجوده ؛ كالمدل في : سحر ، وأخر ، ومثني ، فإن الدليل على العدل فيها ورود كل لفظ منها مسموعاً عن العرب بصيغة تخالف الصيغة المسموعة من الصرف مع اتحاد المعنى في الصيغتين ، فسحر بمعنى السحر ، وأخر بمعنى آخر ، ومثني بمعنى اثنين اثنين ، . وهكذا . .  
 فالذي دل على أن كل واحد من هذه الألفاظ - وأشباهها - مدلول ، ليس الصرف أو عمله ، وإنما هو وروده عن العرب بصيغة أخرى تخالف صيغته المسموعة بعض المخالفة مع اتحاد معناه في الحالتين يرغم هذه المخالفة .  
 ب - تقديرى ، هو الذي يمنع فيه العلم من الصرف ، سماعاً من العرب ، من غير أن يكون مع العلمية علة أخرى تنضم إليها في منع الصرف . فيقدر فيه المدل لثلاث يكون المنع بالعلمية وسدحاً مثل : عمر - زفر . . . فلو سمع مصروقاً لم يحكم بمدله ، مثل : « أَد » ( وهو جد إحدى القبايل العربية ) . وهذا النوع التقديرى خاص بالأعلام ومنها عمر - زفر - جشم - جمع . . . ولا دليل يدل عليه إلا منع العلم من الصرف ، وعدم وجود علة أخرى تنضم إلى العلمية في منع صرفه .

وفائدة المدل : إما تخفيف اللفظ باختصاره - غالباً - كما في مثني وأخر ، و عمر . . . وإما تخفيفه مع تفرقه وتحضنه للعلمية كما في عمر وزفر والمدلولين عن عامر وزافر ، لاحتياهما قبل المدل الوصفية . وكل ما قيل في المدل وتعريفه وتقسيمه مصنوع متكلف . ولا مرد لشيء فيه إلا السماع وخير ما يقال عند الإعراب في سبب المنع إنه العلمية وصيغة فُعَال - أو مَفْعَل ، أو فُعَل ، أو غيرها من الصيغ المسموعة نصاً عن العرب .

ويقول النحاة : إن كل لفظ من هذه الألفاظ معلول عن لفظ العدد الأصلي المكرر مرتين للتوكيد ، فكلمة : «أحاد» في مثل : صافحت الأضياف أحاد ، معلولة عن الكلمة العددية الأصلية المكررة : «واحدًا واحدًا» والأصل : صافحت الأضياف واحدًا واحدًا ، فعدلنا عن الكلمتين ، واستغنيا عنهما بكلمة واحدة — للتخفيف — تؤدي معناها ؛ هي : أحاد ، ومثلها موحد<sup>(١)</sup> وكلتا الكلمتين ممنوعة من الصرف مع أن أصلهما المعلوم عنه منصرف ، ولا ينظر لهذا الأصل هنا ، ولهذا كانت محتمة المنع من الصرف .

وكلمة : ثناء ، في مثل : سار الجند ثناء ، معلولة عن أصلها العددي المكرر للتوكيد : «اثنين اثنين» والأصل : سار الجند اثنين اثنين ، فعدلنا عن الكلمتين ، وأتينا بلهما بكلمة واحدة — للتخفيف — تؤدي معناها ؛ هي : ثناء ، ومثلها : «مثنى» وهاتان ممنوعتان من الصرف مع أن أصلهما منصروف .

ومثل هذا يقال في بقية الأعداد العشرة الأولى المعدولة . والأغلب في هذه الأعداد العشرة المعدولة أن تكون حالاً ، كالأثلة السالفة ، أو تكون نعتاً ؛ نحو : شاهدت حول الماء طيوراً مثنى ، وطيوراً ثلاثاً . . . أو تكون خبراً ؛ نحو : أصابع الديدن والرجلين خماسٌ . . . ومن القليل أن تكون مضافاً ، ومن الممنوع أن تكون مقرونة بآل .

وبجوز أن يتكرر اللفظ المعلوم فيكون المتكرر توكيداً لفظياً للأول فنقول : مثنى مثنى — ثلاث ثلاث . . . وهكذا .

ومن العرب من يجيز صرف تلك الألفاظ ، فيقول : ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثاً ثلاثاً . . . وهكذا . وعند صرفها يعدها أسماء مجردة من الوصفية . والرأى الأول أكثر وأشهر .

الثانية : كلمة أخسر ؛ في مثل سجل التاريخ لعائشة أم المؤمنين ، ولنساء أخسر أثرهن في السياسة والثقافة ونشر العلم . فهي جمع ، مفردة : «أخرى» ،

(١) التعليل النحوي السابق ضعيف ؛ فالدليل على أن العرب الأوائل عدلوا عن استعمال اسم العدد الأصل المكرر ، إلى استعمال الاسم المعلوم ؟ لا دليل ولا ما يشبهه . والحق أن العرب استعملوا التوعين ، وأحدهما منصروف ، والآخر ممنوع من الصرف ، ولا داعي لذلك التعليل .

و « أخرى » مؤنث للفظ مذكر ، هو : « آخر » . . . بفتح الحاء ، على وزن : « أفعل » ، ومعناه : أكثر مغايرة ومخالفة — فلفظ : « آخر » هنا : « أفعل تفضيل » ، مجرد من « أل » والإضافة ؛ فحقه أن يكون مفرداً مذكراً في جميع استعمالاته ولو كان المراد منه مثنى ، أو جمعاً ، أو مؤنثاً ، وهذا ما تقتضيه أحكامه العامة ، نحو : المتعلم والمتعلمة أقدر على نفع الوطن من غيرهما — الإخوان والأصدقاء أنفع في الشدة ، وأبعد عن التقصير — ليس بين النساء أفضل ، ولا أحسن من الساهرات على تربية أولادهن . . . .

وبناء على هذا الحكم العام يكون القياس في المثال السابق وأشباهه أن نقول : لعائشة أم المؤمنين ونساء آخر — بمد الميزة وفتح الحاء — أثرهن . . . لكن العرب عدلوا عنه وقالوا نساء « آخر » بصيغة الجمع ومنعوه من الصرف ، فكان منعه من الصرف دليلاً على وجود المدل فيه (١) .

وإذا زالت الوصفية وحل محلها العلمية بقي على منع الصرف كسمية إنسان : « مثنى » أو « ثلاث » أو نحوهما مما كان في أصله وصفاً معلولاً ، ثم صار علماً باقياً على حاله .

ويتبين مما سبق في الصور الثلاث الخاصة بالوصفية ومعها العلامة الأخرى ، أن الوصفية إذا اختضت وحلها بسبب أن الاسم صار علماً مزيدياً ، أو علماً على وزن الفعل ، أو علماً معلولاً — بقي الاسم ممنوعاً من الصرف كما كان ولكن العلمية ومعها العلامة الأخرى (٢) . . .

(١) المدل هنا : تحقيق ، سبقت الإشارة له في رقم ١ من هامش ص ١٧١ — وفي هذا التعليل ما في سابقه من ضعف . والعلامة الصحيحة هي مجرد الاستعمال العربي الصحيح وقد بسطنا تعليل النحاة كاملاً ، وحرصنا رأبهم في « آخر » ومنعها من الصرف ، وفي أنها لتفضيل أو ليست له . . . ثم الرد عليه في الجزء الثالث ( باب أفعل التفضيل ص ٣١٠ م ١١٢ ) فلا داعي للتكرار والإطالة ؛ علماً بأن المعروض في باب التفضيل هام وبغيد .

(٢) وفي الصورة الثالثة وفي صورة الوصفية مع المدل يقول ابن مالك :

وَمَنْعُ عَدَلٍ مَعَ وَصْفٍ مُعْتَبَرٍ فِي لَفْظٍ مَثْنٍ وَثَلَاثٍ بِوَآخِرِ ٨—

يقول إن الاسم بمنع من الصرف إذا كان لفظه هو : « مثنى » أو : « ثلاث » ، أو « آخر » ولم يذكر إيفاساً ولا تفصيلاً إلا ما ذكره في البيت التالي من أن مثنى وثلاث يشبههما ما جاء على وزنها من أفعال الأعداد الأربعة الأولى قال :

ووزنٌ مثنى وثلاثٌ كهُمَا مِنْ وَاحِدٍ لِأَرْبَعٍ فَلْيُعْلَمَا—٩

.....

## زيادة وتفصيل :

١- لم يحكم النحاة على « أخرى » بأنها معدولة لاشتمالها على ألف التأنيث المقصورة وهي أقوى في منع الصرف من العدل . وأما آخران وآخرين فحربان بالحروف فلا دخل لهما في منع الصرف .

ب- قد تكون : « أخرى » بمعنى : « آخرة » - بكسر الخاء - وهي التي تقابل كلمة : « أولى » كالتي في مثل : قالت أخراهم لأولاهم . . . وقالت أولاهم لأخراهم . . . وفي هذه الصورة تجمع كلمة : « أخرى » على آخر المصروفة لأنها غير معدولة ، لأن مذكرها هو : « آخر » - بكسر الخاء - الذي يقابل « أول » بدليل قوله تعالى : ( وأن عليه النشأة الآخرة ) ، أي : الآخرة ، يؤيد هذا قوله تعالى : ( ثم الله ينشئ النشأة الآخرة ) ، والقصة واحدة ، فليست أخرى التي هي بمعنى : آخرة من باب أفعل التفضيل . والفرق أن أنثى المفتوح لا تتدل على انتهاء ، كما لا يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليه مثلها من جنس واحد ؛ كقولك : عندي رجل ، وآخر وآخر ، وعندي سيدة وأخرى وأخرى أما أنثى المكسور فتدل على الانتهاء ، ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن مذكرها كذلك . . . .

= وأهل ما زاد على الأربعة .

ثم انتقل بعد هذا مباشرة إلى ذكر الأبيات الأربعة الخاصة بصيغة منتهى الجموع والتي أول كل منها .

١٠ ..... ولكن لجمع مشبه مفاعلا

١١ ..... وإذا اعتلال منه كالجواري

١٢ ..... ولسراويل بهذا الجمع

١٧ ..... وإن يو سعى أو ينما لحق

وقد شرعنا الأبيات الأربعة في مكانها الأتسب (ص ١٦٤، ١٦٥) حيث يكون الموضوع متصلا به ببعض وبهذا الأبيات الخاصة بمنع الاسم من الصرف العلمية وسبب آخر معها وسيجيء شرحها في موضعها .



## المسألة ١٤٧ :

## الكلام على الاسم المنوع من الصرف للعلمية مع إحدى العلل السبع

(١) يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مركباً تركيب مزج. والمراد بالتركيب المزجى<sup>(٢)</sup> : كل كلمتين امتزجتا (أى : اختلطتا) بأن اتصلت ثانيهما بنهاية الأولى حتى صارتا كالكلمة الواحدة ؛ من جهة أن الإعراب أو البناء يكون على آخر الثانية - في الرأى الأشهر - وآخر الكلمة الأولى قد يكون ساكناً نحو ، بُرْسَعِيد<sup>(٣)</sup> - نِيُويرك<sup>(٤)</sup> - جَرْدِ نِسْتِي<sup>(٥)</sup> - وقد يكون متحركاً بالفتحة وهذا هو الأكثر ؛ نحو : طَبَرَمَسْتَان<sup>(٦)</sup> - خَالَوَيْه<sup>(٧)</sup> - سِيبُوِه<sup>(٨)</sup> في لغة من يُعربهما ولا بينهما) - حَضَرَمَوْت<sup>(٩)</sup> - بَعْلَبَسْكَ<sup>(١٠)</sup>.

وأشهر أحكام العلم المركب تركيب مزج أن يُترك آخر جزئه الأول على حاله من السكون أو الحركة، ونوعها. فلا يتغير ضبطه مطلقاً، ولا يجرى عليه إعراب ولا بناء، ولا ينظر إليه إلا على اعتباره جزءاً من كلمة، وليس كلمة مستقلة ولهذا يتصل بالثاني كتابة إن

(١) ملاحظة هامة : المنوع من الصرف العلمية مع شيء آخر لا يدخله تنوين « الأمكنية » فلو زالت العلمية لوجب تنوينه تنوين تنكير - كما ستعرف في هامش ص ١٧٨ - إن لم يوجه سبب آخر للفتح .

(٢) سبق الكلام على المركب المزجى في باب العلم ( ص ١٢٢ م ٢٢ ) .

(٣) اسم مدينة مصرية على الساحل الشمالى . ويصح نطقها وكتابتها بواو بعد الباء ولكن تتحرك الراء بعدها لتخلص من الساكنين .

(٤) مدينة في الولايات المتحدة الأمريكية .

(٥) اسم حى مشهور في القاهرة ، على الساحل الشرقى للنيل .

(٦) اسم مدينة فارسية مركبة من طبر ، وستان ، ومعنى ستان : مكان .

(٧) عالم لغوى ، نحوى ، في القرن الرابع الهجرى .

(٨) اسم إمام النجاة ، عمرو بن عثمان المتوفى حول سنة ١٨٠ هـ ، ومعنى سيب باللغة الفارسية : التفاح ومعنى «ويه» : رائحة . وتقدم المضاف على المضاف إليه كالمألوف في اللغة الفارسية . فعناه رائحة التفاح

(٩) اسم بلد في اليمن .

(١٠) اسم بلد في لبنان . وأصله مركب من كلمتين : « يعل » ( اسم صم ) و « بك » اسم رجل اشتهر بمبادئه .

أمكن وصل حروفهما المجاثية - ويجرى الإعراب على آخر الجزء الثاني وحده ؛ فيعرب إعراب الممنوع من الصرف ، فيرفع بالضممة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع امتناع التنوين في الحالات الثلاث ؛ كالأشأن في كل اسم ممنوع من الصرف ، مجرد من أل والإضافة . ومن الأمثلة : غادرنا ينُوبِرْكَ في طائرة قاصدين إلى بَعَلَبَكْ ؛ فوصلناها بعد عشرين ساعة ولا نزلنا في مطارها قال المذيع : من كانت برُسعيدُ غابته فليستعد ؛ فهذه الطائرة متجهة إليها .

ومن العرب من يجعل الجزء الأول مضافاً تجرى عليه جميع حركات الإعراب على حسب حاجة الجملة - ولا يمنع من الصرف ما دام مضافاً - ويكون الثاني هو المضاف إليه المجرور دائماً<sup>(١)</sup> فإن كان الأول ( المضاف ) مختموماً بحرف علّة قدّر على هذا الحرف جميع حركات الإعراب ، رفعا ونصباً وجرّاً من غير منع صرف ، ولا فرق في هذا بين الألف ، والواو ، والياء - ثم يجرى بعده القسم الثاني ( المضاف إليه ) فيكون ممنوعاً من الصرف إن استحق المنع ؛ وإلا فينصرف<sup>(٢)</sup> . وعلى هذا الرأي يفصل الجزءان في الكتابة . ومن الأمثلة التي يكون فيها آخر الجزء الأول حرفاً صحيحاً وآخر الثاني غير ممنوع من الصرف : هذه بَعْلُ بَكْ - زرت بَعْلَ بَكْ - تمتعت ببَعْلِ بَكْ . ومثال ما يكون فيه الأول ( المضاف ) صحيح الآخر معرباً ويكون المضاف إليه ممنوعاً من الصرف : من أشهر المدن الفارسية القديمة رامٌ هُ مَزَ - عرفت أن رامٌ هومزَ مدينة أثرية - في رامٍ هومزَ صناعات

( ١ ) وهذه الإضافة لفظية ، لأن كل جزء من الجزأين بمنزلة حرف الهجاء في الكلمة الواحدة من مثل : معدن . . . فهو يتم الآخر . وإنما فالتخفيف التركيب والتثنية إلى شدة الاعتراج .

( ٢ ) هناك أحكام إعرابية أخرى تسهلها لقلة الواو بها ، وعدم أهميتها ، ومنها بناء الجزأين على الفتح رفعا ، ونصباً ، وجرّاً ؛ كبناء خسة عشر وأشباهها - وسنجد لها إشارة في الزيادة - ؛ فيكون في آخر كل جزء فتحة لا تتغير مطلقاً في جميع حالات الإعراب ؛ بشرط أن يكون آخر الجزء الأول صحيحاً ، فإن كان متعلاً ( ألفاً ، أو واواً أو ياء ) وجب إبقاء الأول على سكونه ، ويقتصر البناء على الفتح على الثاني في جميع أحواله . وعلى هذا فالتركيب المزجي إذا كان جزؤه الأول متعلاً - يظل ساكناً . في كل اللغات السالفة وفي منع الاسم من الصرف العلمية والتركيب المزجي يقول ابن مالك مقتصر على بيت واحد :

والعلمَ ائْنَعْ صَرْفُهُ مُرَكَّبًا      تَرْكِيْبُ مَزْجٍ ؛ نحو : مُعْلِيْدُ كَرْبَا - ١٤

بدوية دقيقة . فكلمة : « رام » معربة على حسب الجملة ؛ وهي مضاف ، وكلمة : « هرمز » مضاف إليه مجرورة بالفتحة بدل الكسرة في كل الاستعمالات ؛ لأنها<sup>(١)</sup> علم أعجمي يمنع من الصرف لهذا . . .

ومثال المضاف الذى آخره حرف علة تقدر عليه جميع الحركات وبعده الجزء الثانى ( المضاف إليه ) غير ممنوع من الصرف : « صافى ورود » اسم قرية مصرية . تقول : صافى ورود فى الصحراء الغربية — أرغب أن أشاهد صافى ورود ، بسكون الياء<sup>(٢)</sup> — لم أذهب إلى صافى ورود .

فكلمة : « صافى » مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، ومنصوبة بفتحة مقدرة عليها ، ومجرورة بكسرة مقدرة أيضاً . وهي مضافة ، وكلمة : ورود ، مضاف إليه مجرورة منونة ؛ لأنها غير ممنوعة من الصرف ؛ لعدم وجود ما يقتضى المنع . ومثلها : « متعدي كريب » اسم رجل ( وهو مركب من جزأين . . . )<sup>(٣)</sup> .

ومثال معتل الجزء الأول الذى يليه الجزء الثانى ممنوعاً من الصرف : — رضا عائشة ، اسم امرأة فارسية — حادى شمر ، ونيويزك ، اسم مدينتين . . .

( ١ ) هي وحدها يغير صدرها علم أعجمي في الأصل .

( ٢ ) وهذا النوع من المتقوس ينصب بفتحة مقدرة كما سبق في هامش الصفحة الماضية ، وفي

١٥ ص ١٢٧ م ١٥ .

( ٣ ) ويقال إن أصلها : « معدى » ؛ على وزن مفعِل ؛ اسم مكان أو زمان من « عدا » بمعنى : جاوز ، وكان القياس فتح الدال . وكرب بمعنى : « فساد » . وقيل : أصله : معدى ، بفتح الدال ، ثم حذفت الياء وجاءت ياء النسب ونغفقت هذه الياء ؛ فصار غير مشددة فوزنه : مفعى . ، وكل هذا لا أهمية له بعد التركيب .

## زيادة وتفصيل :

١- إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع التركيب المزجيّ - نحو : خالويه - وفقدهما ، أو أحدهما - وجب تنوينه إن لم يوجد داع آخر للمنع . فثال فقدهما معاً . زارنا خال ( وهو أخو الأم ) - استقبلت خالاً - فرحت بخال .

ومثال فقد التركيب . هذا خال ( علّم رجل ) - إن خالاً مقبل - سميت إلى خال . . . ومثال فقد العلمية : من أشهر خالويه في اللغة وفروعها بين أصحاب هذا الاسم ؟ بتوين كلمة : « خالويه » تنوين تنكير<sup>(١)</sup> .

ب- إذا كان المركب إضافياً وجب أن يكون الإعراب على جزئه الأول المضاف . أما الثاني فمضاف إليه ينون أو لا ينون على حسب ما ينطبق عليه من الأحكام . وإذا كان المركب إسنادياً وجب أن يحكى على ما هو عليه من غير تغيير والصحيح أنه معرب لا مبني . أما المركب العددي مثل : ثلاثة عشر وأخواته المركبة فبني على فتح الجزأين عند البصريين - إلا اثني عشر واثنتي عشر فعربان إعراب المثني كما سبق في باب المثني - والكوفيون يجوزون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتي البيان في باب العدد . فإن سمي بالعدد المركب جاز إبقاؤه على بناء طرفيه ، وجاز إعرابه إعراب مالا ينصرف ، وجاز إضافة صدره إلى عجزه أما المركب من الأحوال نحو : « أنت جاري بيت بيت » ، ومن الظروف نحو : صباح مساء ، فيجوز فيه الإضافة أو البناء للتركيب .

(١) انظر رقم ١ من هامش ص ١٧٥ وقد سبق الكلام على تنوين التنكير مفصلاً ( في ص ٢٣٢ ) وأنه يلحق بمض الأسماء ليكون وجوه دليلاً على أنها نكرة ، وحذف دليلاً على أنها معرفة . والأغلب دخوله على الأسماء المبنية . ولكنه قد يلحق الأسماء المعربة غير المنصرفة ، لفرض أرضعتاه هناك وهو الدلالة على تنكيرها ؟ كقولك : مرت بأحمد - بالتثنية - إذا كنت تريد الإخبار عن واحد غير معين من أشخاص متعددين ، اسم كل منهم : أحمد .

(٢) و يمتنع الاسم من الصرف إذا كان علماً مختوماً بألف وفون زائدتين ، سواء أكان العلم للإنسان أم لغيره ؛ نحو : يدْران — حيَّان — مروان — قَحْطَان — غَطْطَان ... أسماء أشخاص ، ونحو : شعبان — رمضان — من أسماء الشهور العربية ، ونحو : « عَمَّان » اسم بلد في الأُرْدُنَّ ، و « رَغْدَان » اسم قصر بها .

وحكم هذا النوع المنع من الصرف بشرطيه ؛ العلمية والزيادة ؛ تقول : عَمَّانُ حاضرة البلاد الأُرْدُنِّيَّة ، وفي أحد أطرافها قصر فخم حديث يسمى : « رَغْدَان » بينه وبين عَمَّان بضعة أميال . . .

فإن كان الحرفان : الألف والنون أصليين ، معاً ، أو النون<sup>(١)</sup> وحدها ، لم يمنع الاسم من الصرف ؛ فثال الأصليين : بان<sup>(٢)</sup> — خان<sup>(٣)</sup> .  
ومثال أصالة النون : أمان<sup>(٤)</sup> — لسان<sup>(٥)</sup> — ضَمَان<sup>(٦)</sup> .

وإن كانا صالحين للأصالة ، ولزيادة ، أو أحدهما — جاز في الاسم الصرف وعلمه ؛ نحو : حَسَّان ، علم على رجل<sup>(٧)</sup> ، فيجوز أن يكون مشتقاً من الحِسن ، بمعنى : الشعور ، فيمنع من الصرف ، أو : من الحسن ؛ فلا يمنع . وكذلك « غَسَّان » ؛ قد يكون من الغَسَس ؛ بمعنى : دخول البلاد ؛ فيمنع من الصرف ، أو : من الغَسَسن ؛ بمعنى : المضجع ؛ فلا يمنع . وودَّان ، قد يكون من الودَّ ؛ بمعنى : الحب ؛ فيمنع ، أو : من الودَّان ؛ بمعنى : نفع الشيء في الماء ونحوه ؛ فلا يمنع<sup>(٨)</sup> . . .

(١) الأم الأغلب أن تكون النون هي الأصلية . وقبلها الألف زائفة . أما العكس فلا يكاد يوجد .

(٢) اسم جبل بالجواز ، واسم الشجر المعروف بشجر : « البان » .

(٣) دكان ، أو فتق . (٤) واسم شاعر الرسول .

(٥) وفي منع الاسم من الصرف العلمية مع الزيادة يقتصر ابن مالك على قوله :

كذلك حاوى زائدتى فعلاًتا كغَطْطَان ، وكأَصْبَهَانَا

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إذا كان علماً حاوياً الحرفين الزائدين في « فعلاًن » و « أَلَف » والنون . وليس من اللازم أن يكون على وزن « فعلاًن » وإنما اللازم احتواؤه على الحرفين الزائدين نحو : عمران — وسفيان و « غَطْطَان » ( اسم فرع من فروع قبيلة « قيس » العربية . واللفظ : اتساع النعمة ) و « أصبان » ( وفي هذه الكلمة لغات كثيرة : منها كسر الحزنة ، ومنها : إبدال بائها فاء . . . ) ولا تكون الألف والنون زائدتان إلا على اعتبار أن أصل الكلمة : عربي ؛ أما على الرأي القائل إنها أعجمية — وهو الصواب — فلا تمنع العلمية مع الزيادة ، وإنما تمنع العلمية مع شيء آخر سيجيء ؛ هو : العجمة . . .

## زيادة وتفصيل :

١ - يقول الصرفيون : إن علامة زيادة الألف والنون هي سقوطهما في بعض التصريفات ؛ - كما في « حمدان » و « فرحان » ، علمين ؛ حيث يمكن ردهما إلى : حمد ، وفرح . . . - بشرط أن يكون قبلهما أكثر من حرفين أصليين بغير تضعيف الثاني ؛ نحو : عثمان - مروان - رشدان . . . فإن كان قبلهما حرفان أصليان تانيهما مضعف جاز أمران ؛ إما اعتبار الحرف الذي حصل به التضعيف أصيلاً ؛ فيؤدى هذا إلى الحكم بزيادة الألف والنون ؛ لوقوعهما بعد ثلاثة أحرف أصلية ، وإما عدم اعتباره أصيلاً فيؤدى إلى الحكم بأصالة النون .

ومن الأمثلة : حسان - عفان - حيان . . . فتتبع من الصرف على اعتبارها من الحس ؛ بمعنى : الإحساس - مثلاً - ومن العفة - ومن الحياة . ويكون وزنها « فَعْلَان » . وتنصرف على اعتبارها من الحسن ، والعفن والحين ( بمعنى الملاك ) ، وتكون على وزن « فَعَال » لأن نونها أصلية .

ومن الأمثلة : شيطان ؛ فهو إما من شطن بمعنى : ابتعد ، وإما من شاط بمعنى : احترق . . . .

وإذا كان العلم ذو الزياتين مسموعاً عن العرب القصباء بصورة واحدة هي المنع أو علمه فالأولى اتباع المسموع كما في « حسان » شاعر الرسول فالمسموع عنهم منعه في الحالات المختلفة ، ولهذا يحتم أكثر النحاة منعه ولكن هذا التحتم تحكم وتشدد بغير حق .

ب - لو أبدلت النون الزائدة لاماً - كما يجرى في بعض اللهجات القديمة - منع الاسم من الصرف إذا كان مستوفياً شروط المنع . كقولهم : أصيلاً ، في « أُصَيْلَان » ، التي هي تصغير شاذ لكلمة : « أُصَيْل »<sup>(١)</sup> فإذا سمى إنساناً : أصيلاً منع الصرف ؛ إعطاء للحرف المبدل ، حكم الحرف المبدل منه .

ولو أبدل الحرف الأصلي نوناً ، لم يمنع من الصرف كقول بعض العرب حنَّان ، وهي الحنَّاء ، فأبدلوا المهزة الأصلية نوناً ؛ فلو سمى رجل : « حنَّاناً » لم يمنع من الصرف .

ج - إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف العلمية مع الزيادة وفقدهما أو أحدهما - وجب تنوينه ، إن لم يوجد داع آخر للمنع ؛ فمثال ما فقد العلمية ، كلمة : « بدران » في مثل : ادعُ « بدرانا » واحداً من بين أصحاب هذا الاسم ، والتنوين هنا للتذكير الذي أشرنا إليه<sup>(٢)</sup> . ومثال ما فقد الزيادة : « بدر » علم رجل ، تقول فرحت ببقاء بدر . ومثال ما فقدتهما : بدر بمعنى : قمر ، أحد البدر السماوية . . .

(٣) ويمتنع الاسم من الصرف العلمية مع التأنيث<sup>(١)</sup> ومنعه إما واجب وإما جائز .

١- فالواجب يتحقق في صور ؛ منها : أن يكون العلم مختوماً بالتاء الدالة على التأنيث ، لا فرق بين العلم المذكور ؛ نحو : عنبرة - معاوية - طلحة - حمزة . . . والعلم المؤنث ؛ نحو : فاطمة - عبل - مية - بثينة . . . ولا بين الثلاثى كأمة ، وهبة ، وعظة . . . أسماء نساء ، وغير الثلاثى كالأعلام السالفة ولا بين ساكن الوسط ، ومتحركه . . . فجميع الأعلام المختومة بالتاء الدالة على التأنيث ممنوع من الصرف حتماً<sup>(٢)</sup> . . .

ومنها أن يكون غير مختوم بتاء التأنيث ولكنه علم ، لمؤنث وأحرقه تزيد على ثلاثة ؛ نحو : زينب - سعاد - سوسن - رباب . . .

ومنها أن يكون غير مختوم بها وغير زائد على ثلاثة ، ولكنه علم مؤنث ، محرك الوسط نحو : قمر - تحف - أمل . . . أعلام فتيات .

ومنها أن يكون غير مختوم بها وغير زائد على ثلاثة ، وغير محرك الوسط ، ولكنه علم أعجمي لمؤنث نحو : رام ، علم فتاة . . . وجور<sup>(٣)</sup> ، علم بلد ، ومو<sup>(٤)</sup> ، علم قصر ، وسيب ، علم فاكهة .

(١) سبق (في ص ١٦٦) أن التأنيث ولو كان معنوياً - يعتبر علة لفظية من علل منع الصرف . وبشأن المعنوي : زينب ، سعاد ، سوسن . فإن هذه الأعلام مؤنثة تأنيثاً معنوياً لعدم وجود علامة تأنيث ظاهرة في لفظها ، ولكنها تعتبر في هذا الباب ممنوعة من الصرف العلمية والتأنيث اللفظي لظهور آثاره في اللفظ . بتأنيث الضمير المائدة على المؤنث ، وبتأنيث الفعل له . . .

(٢) وليس من هذا النوع التاء في مثل : «أخت وينت» فإنها - في الراجح - ليست لتأنيث ، وإنما هي من أصول الكلمة ، ككناه : «نحيت» فلو سمى بما هي فيه مذكر لم يجر منه من الصرف . وإلى هذا أشار ابن مالك بالشرط الأول من بيت . نفسه :

كَذَا مُؤنَّثٌ بِهَا مُطْلَقًا . . . . . ١٦

أى يمتنع الاسم من الصرف كالأى منع سابقاً ولكن السبب هنا هو العلمية والتأنيث اللفظي الذى تدل عليه تاء التأنيث . (وسمائها) : «الماء» نظراً لأنه يوظف عليها بالهاء . وكان الأول أن يقول : «بناء» أما الشرط الثانى لبيت فبأن في رقم : (١) من الصفحة التالية

(٣٠٣) قد يقال : كيف تمتنع كلمة : «جور» وكلمة : «مو» من الصرف وجوباً مع أنهما من أسماء الأماكن ، وأسماء الأماكن يجوز منها وعدم منها كما سيجىء في التزيادة ؟ أجابوا : أن جواز الأمرين يكون حيث لا توجد العجمة - أو علة أخرى - في العلم المؤنث ، فإن وجدت معها رجح جانب المنع وحده ، تبطل المسموع عن العرب في هذا .

ومنها أن يكون ثلاثياً مخالفاً لكل ماسبق ولكنه علم منقول من المذكر الذى اشتهر به إلى مؤنث ؛ نحو : سعد ، صخر - قيس . . . ، أعلام نساء<sup>(١)</sup> . . .

ب - وإلخائر حين يكون العلم الذى للمؤنث ثلاثياً ، ساكن الوسط ، غير أعجمى ، ولا منقول من مذكر ؛ نحو : هند - مى - دعد - جمل - من أسماء النساء ، فيجوز فيها الصرف وعلمه ؛ تبعا للفصيح المأثور .  
أو يكون العلم المؤنث ثنائى الحروف ؛ كيد ، علم فتاة ؛ فيجوز الأمران . . .  
وملخص ما سبق :

أن العلم المؤنث يجب منعه من الصرف فى جميع حالاته إلا أن كان ثنائياً ، أو كان ثلاثياً ساكن الوسط ، غير أعجمى ، وغير منقول من مذكر . ففى هاتين الحالتين يصح المنع وعلمه

( ١ ) وفى هذا يقول ابن مالك فى العلم المؤنث الخالى من تاء التأنيث ( مع ملاحظة أن صدر البيت الأول قد سبق فى رقم ( ٢ ) من الصفحة السابقة :

..... وشرط منع العار كونه ارتقى - ١٦ .

فوق الثلاث . أو : كجور ، أو سقر أو زيد أم امرأة : لا أم ذكر - ١٧

يريد : أن العلم المؤنث العارى من تاء التأنيث إنما يمنع من الصرف بشرط ارتقاء أحرفه على الثلاثة ، ( أى : زيادتها على الثلاثة ) وإلا فيشرط أن يكون أعجمياً ؛ مثل : جور ، أو أن يكون ثلاثياً محرك الوسط ، نحو : سقر ، أو أن يكون علماً متغولاً من مذكر المؤنث ، ومثل له : يزيد علم امرأة ثم قال :

وجهان فى العادى تذكيرا سبق وعجمة ؛ كهند ، والمنع آحق - ١٨

وجهان فى العادى أى يصح وجهان فى العلم الذى عدم وفقد التذكير السابق وصفه كما عدم وفقد العجمة - ولا بد أن يكون ساكن الوسط . مثل : هند . . . ومنه أول .



## زيادة وتفصيل :

١- ما سبق هو الأصل العام الذى يراعى تطبيقه فى الاستعمال مع ملاحظة أن بجانبه أصلاً آخر يصح تطبيقه أيضاً وهو خاص بأسماء الأرضين والقبائل والأحياء وأسماء الكلمات ؛ ومنها حروف الهجاء، وحروف المعاني، مثل : إن - لم . . . والأفعال . . . فيصح فى كل ما سبق الصرف على إرادة تأويلها بشيء مذكر المعنى ؛ كتأويل الأرض بالمكان ، والقبيلة بالجد الأول لها ، والحي بالخط ، أو بالمكان . . . وحرف الهجاء وحرف المعنى والفعل ، بإرادة اللفظ وهكذا . كما يصح منع الصرف على إرادة تأويلها بشيء مؤنث المعنى ؛ كتأويل الأرض والحي بالبقعة ، وكذا القبيلة . (ولفظها) مؤنث أيضاً ، والحي على إرادة البقعة أو الجهة . وأسماء حروف الهجاء وحروف المعاني والأفعال على إرادة الكلمة . . . فأمثال تلك الأعلام يجوز فيها الصرف وعلمه بمراعاة أحد الاعتبارين السالفين . إلا إن وجد سبب آخر للمنع غير التأنث المعنوى ؛ فعند ذلك يراعى السبب الآخر - على الأرجح - ، كتغلب ، علم قبيلة ؛ فيمنع من الصرف العلمية ووزن الفعل وكذا « تعز » علم بلد بمعنى . . . و « بَغْدَان » علم على « بَغْدَاد » ؛ فيمنع من الصرف العلمية والزيادة . . . وهكذا . . . ( انظر رقم ٣ من هامش ص (١٨١) ).

ب- إذا سُمى المذكر باسم مؤنث خال من التاء فإن كان ثلاثياً صرف مطلقاً ، وإلا وجب منعه من الصرف بشروط أربعة :

أولاً : أن يكون رباعياً فأكثر ؛ حقيقة ؛ كزئب ، أو تقديريراً ؛ كجيسل ، مخفف ؛ جيسل<sup>(١)</sup> .

ثانياً : ألا يكون التذكير هو الأصل فيه قبل استعماله علماً مؤنثاً ولا يُعرف استعماله بغير التذكير قبل العلمية ، مثل : « دلال » علم امرأة ؛ فإنها منقولة من التذكير وحده ؛ إذ أصلها مصدر ، ولم تستعمل مؤنثة فإن سُمى بها بعد ذلك مذكر وجب صرفها .

ثالثاً : ألا يكون من الأسماء التى تستعمل مذكورة ومؤنثة قبل استعمالها علماً للمذكر ؛ نحو : ذراع ؛ فإنها مذكورة ومؤنثة فإن سُمى بها مذكر وجب صرفها<sup>(٢)</sup> . . .

(١) الضج .

(٢) هذا الشرط إيضاح للتأني الذى يشملُه ضمناً .

رابعها : ألا يكون تأنيثه مبنياً على تأويل خاص يجعله غير لازم ؛ كـتأنيث أكثر جموع التكسير ؛ مثل كلمة « رجال » ، فإن تأنيث « رجال » - وأشباهها - مبنى على تأويله بالجماعة <sup>(١)</sup> وهذا التأويل غير لازم ؛ إذ يصح تأويله بالجمع . والجمع مذكر . فإذا سمي مذكر بكلمة : « رجال » وجب صرفه .

ج - إذا سمي مذكر أو مؤنث بعلم منقول عن جمع المؤنث السالم - نحو : فاطمات - زينبات - عطيات - ثمرات - مهجات . جاز في هذا العلم المنقول عدة لغات أشهرها : بقاؤه مصروفاً ؛ مراعاة للحالة التي نقل منها ، وكان فيها التنوين ، ويصح منعه من الصرف ، مراعاة لمفرد ذلك الجمع بشرط أن يكون مفردة مؤنثاً <sup>(٢)</sup> .

د - إذا امتنع صرف الاسم العلمية مع التأنيث وزال أحدهما ، أو زالوا معا - وجب تنوينه تنوين تنكير . إن لم يوجد داع آخر للمنع ، فثال زوال العلمية : لم أتحدث إلى زينب من الزينبات ، ولا إلى فاطمة من الفاطمات اللاتي لا أعرفهن . ومثال ما فقد التأنيث : محمد - علي . . . .

ومثال ما فقدهما : رجل ، غلام .

هـ - التأنيث الذي يلاحظ عند منع الصرف قد يكون لفظياً فقط بوجود علامة تأنيث ظاهرة في علم يرد به مذكر ؛ نحو : معاوية . وقد يكون معنوياً فقط . كـزينب . وقد يكون لفظياً ومعنوياً معا ؛ كعائشة . . .

(١) كما سبق في باب الفاعل ج ٢ ص ٦٥ م ٦٦ .

(٢) سبقت الإشارة لهذا في ج ١ ص ١٠٩ م ١٢ .

(٤) يُمنَح الاسم من الصرف للعلمية مع العجمة بشرطين :

أولهما : أن يكون علماً في أصله الأعجمي<sup>١</sup> : ( أى : الأجنبي مطلقاً ، وهو : غير العربي ، فيشمل كل لغة أجنبية ) ، ثم ينتقل إلى اللغة العربية علماً<sup>(١)</sup> فيها ، ثانيهما : أن يكون رباعياً فأكثر ، مثل : يوسف - إبراهيم - إسماعيل . . .

فإن لم يتحقق الشرط الأول بأن كان الاسم غير مستعمل في أصله الأعجمي ( الأجنبي ) علماً ، فإن نقله العرب إلى لغتهم واستعملوه أول استعماله علماً ، فإنه يمنع من الصرف ، وإن لم يستعملوه أول استعماله علماً وإنما نقلوه إلى لغتهم نكرة أول الأمر ، ثم جعلوه علماً بعد ذلك - لم يمنع من الصرف فثالث ما ليس علماً في اللغة الأعجمية ولكن نقله العرب إلى لغتهم علماً أول الأمر الكلمة الفارسية : « بُندار » - وهى اسم جنس لتاجر المعادن ، وللتاجر الذى يخزن البضائع إلى زمن الغلاء - والكلمة الرومية : « قالون » - وهى اسم جنس للشئ الجيد - والكلمتان في اللغة الأجنبية اسم جنس وليستا علمين . وقد نقلهما العرب إلى لغتهم علمين في أول استعمالهما ولهذا امتنع صرفهما ، في الرأى الشائع .

ومثال ما ليس علماً في اللغة الأعجمية ونقله العرب إلى لغتهم نكرة أول الأمر - لا علماً - « ديباج » و « بلّام » و « فيروز » فكل منها في اللغة الأجنبية اسم جنس يدل على المعنى المعروف . وقد نقله العرب إلى لغتهم اسم جنس كذلك في أول الأمر ، فلا يجوز منعه من الصرف ويظل حكم الصرف باقياً بعد أن يصير علماً .

وعلى الأساس السابق لا بد لمنع العلم الأجنبي من الصرف أن يكون إما علماً في اللغة الأجنبية ثم ينتقل منها علماً في العربية ، وإما أن يكون غير علم في اللغة الأجنبية ، ولكنه ينتقل إلى العربية فيستعمل فيها أول استعماله علماً .

ويرى بعض النحاة أنه لا داعى لاشتراط علميته في لسان الأعاجم قبل نقله علماً إلى لغتنا . وهذا أحق بالاتباع والتفضيل ، لأنه على<sup>٢</sup> ، فيه نفع وتيسير بغير

(١) وقد يدخل عليه بعض تغيير يسير في الحروف ، وضبطها ، إما لتخفيف النطق به ؛ وإما لتقريبه من الصيغ العربية .

إساءة للغتنا ؛ فن الصير اليوم - بل من المستحيل - أن ننتدى إلى أصل كل علم أجنبي نريد التسمية به ونعرف : أهو علم في اللغة الأجنبية فمنعه من الصرف ، أم غير علم فلا نمنعه .

هذا والأعلام الأجنبية التي انتقلت إلى العربية قد يكون الناقل لما هم العرب القاصحاء الأوائل ؛ أخذوها عن الأجانب ، ونقلوها إلى اللسان العربي . وقد يكون الناقل لما من جاء بعد العرب القاصحاء من المحدثين وهذا جائز ، وحق مستديم لهم . ولا يزالون على نقلها واستعمالها أعلاماً ، وسيستمرّون على هذا . ومن الأمثلة إبراهيم وإسماعيل ، وهما من الأعلام في لغة الأعاجم ونقلهما العرب علمين أيضاً . ومن الأمثلة الأخرى التي اتخذوها أعلاماً أول الأمر وليست في اللغة الأجنبية أعلاماً كلمة فُرُتَج ، ومعناها الفارسي : عريض الجناح . وكلمة : طَسُوج ، ومعناها : الناحية . وكلمة : فَنَزَج ، ومعناها : رقص . وكلمة : سادَج ، ومعناها : غض طرى . . . . فهذه الكلمات ونظائرها ليست أعلاماً في اللغة الفارسية ولكن العرب الأوائل نقلوها إلى لغتهم ، واتخذوها أعلاماً - ثم غير أعلام - ومن الأعلام المنقولة حديثاً إلى لغتنا : مُرْقَص - جوزيف - فكتور . . . فكل ما سبق ممنوع من الصرف وجوباً للعلمية والعجمة .

وإن لم يتحقق الشرط الثاني بأن كان العلم الأعجمي ثلاثياً فإنه لا يمنع من الصرف (سواء أكان ساكن الوسط ، أم متحرك الوسط . . . ؛ مثل : نُوح - ومثل : شَتَر ، علم على قلعة . وكذلك إن كان رباعياً قد اشتمل على باء التصغير فإنه في حكم الثلاثي ، لا يمنع من الصرف . ويرى بعض النحاة أن الثلاثي ساكن الوسط يجوز صرفه ومنعه من الصرف ، وأن المتحرك الوسط واجب المنع من الصرف . والأحسن الأخذ بالرأي الأول<sup>(١)</sup> . . .

(١) وفي منع الصرف العلمية مع العجمة يقول ابن مالك :

وَالْعَجَمِيُّ الْوَضِيعُ وَالتَّعْرِيفُ مَعَزٌ زَيْدٌ عَلَى الثَّلَاثِ صَرْفُهُ امْتِنَعُ (٩)

(زيد = زيادة . العجمي الوضع والتعريف = أى العجمي وضعه وتعرفه ؛ بأن يكون اسماً أعجمياً معروفاً - بالعلمية في لغة العجم ، فإن لم يكن معروفاً بأن كان في أصله وصفاً لشيء - لم يجوز في رأى ابن مالك منعه من الصرف . وهو بهذا يسير على الرأى الذى يشترط أن يكون الاسم أعجمياً وطلياً عند الأعاجم .

## زيادة وتفصل :

١ - أسماء الملائكة ممنوعة من الصرف للعلمية والعجمة إلا : مالكاً ومنكراً ونكراً ،  
فصروفاً وأما «رضوان» فمنوع من الصرف للعلمية والزيادة . وأسماء الأنبياء ممنوعة من الصرف  
إلا محمداً وصالحاً وشعيباً ، وهوداً ، ولوطاً ، ونوحاً وشيثاً . وسبب المنع العلمية  
والعجمة وأما «موسى» فيجوز منه وعلم منه إذا لم يكن اسماً للنبي وكان اسماً للأداة  
التي للحلق ، فيصرف إن كان من أوسيت رأسه إذا حلقته ، فالرأس موسى ، كعطى  
ويكون ممنوعاً إن كان فعله ماس يمس فهو فُعِّلَى منها . قلبت الياء واواً لوقوعها  
بعد ضمة ( كما قلبت في : موقن - من أيقن ) ومنع الصرف لألف التانيث .

وأما «موسى» اسم النبي فمنوع من الصرف . وأما «إيليس» فمنوع من الصرف  
للعلمية والعجمة ، على اعتباره أعجمي الأصل . وأما على اعتباره عربي الأصل  
مشتق من الإبلان ، وهو الإبعاد فمنوع من الصرف أيضاً ، ولكن للعلمية  
وشبه العجمة ؛ لأن الـ ب لم تسم به أصلاً ، فكأنه من غير لغتها بالرغم من أن  
صيفته لها نظائر أصيلة في العربية ؛ مثل : إكليل ، إقليم . . .

ب - وضع النحاة علامات غالية ، يعرف بها الاسم الأعجمي .

منها : أن يكون وزنه خارجاً عن الأوزان العربية ؛ مثل : إبراهيم ، وإبريسم .  
ومنها : أن يكون رباعياً أو خماسياً مع خلوه من حروف الذلاقة ، وهي ستة ،  
جمعها بعضهم في : «مُر بنقل» .

ومنها : أن يجتمع في الاسم من أنواع الحروف ما لا يجتمع في الكلمة العربية  
الصبيمية ؛ كاجتماع الجيم والقاف بغير فاصل بينهما مثل «قَجَقَجَجَة» (١) ،  
واجتماع الصاد والجيم في مثل : الصولجان ، والكاف والجيم في نحو : سَكْرَجِه ،  
والراء بعد النون في أول الكلمة ؛ نحو : نرجس ، ولزاي بعد الدال في مهنتز .  
ومنها : أن ينص الأئمة الثقات على أن الكلمة أعجمية الأصل .

ج - إذا فقد الاسم المنوع من الصرف علميته أو عجمته ، أو هما معا -  
وجب تنوينه تنوين تذكير إن لم يكن هناك داع آخر للمنع . فمثال فاقد العلمية :  
تكلم إبراهيم واحد في الحفل وناب عن غيره ممن يشاركونه في الاسم . ومثال فاقد  
العجمة : مصطفي - مأمون - أمين . . . ومثال فاقدهما : إنسان - صبي . . .

(٥) يمنع الاسم من الصرف للعلمية مع وزن الفعل - سواء أكان الفعل ماضياً ، أم مضارعاً ، أم أمراً - إذا تحققت صورة من ثلاث :

الأولى : أن يكون العلم على وزن خاص ، إما بالفعل الماضى وحده - دون سائر أقسام الكلمة - كالماضى الذى على وزن فَعَلَ بالتشديد - نحو : صَرَّحَ ، وكَلَّمَ ، وكالماضى المبني للمجهول فى مثل : حَوَّكِمَ - عَوَّفَى - كَرَّمَ . وكالماضى المبني بهمزة وصل ، أو بقاء زائدة للمطاوعة أو غير المطاوعة ، نحو : انضَحَّ - استضمَّه - تسابَقَ - تقاتَلَ - تَبَيَّنَ ، فإذا صارت هذه الأفعال وحدها ، دون فاعلها - أعلاماً منقولة يجب منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل . ويجب أن تصير همزة الوصل التى فى أولها همزة قطع ، تظهر فى النطق وفى الكتابة ، - كما هو الشأن فى كل همزة وصل فى أول اللفظ ، ثم قد صار علما منقولا ، سواء أكان منقولا من فعل أم غير فعل ، فإنها تصير للقطع<sup>(١)</sup> - فإذا نقلت الأفعال هى وفاعلها فلا تمنع من الصرف ، لأن العلم صار جملة محكية .

وإما على وزن خاص بالمضارع ، أو بالأمر إذا كان من غير الثلاثى ، نحو : يلحرج - ينطلق - يستخرج . ونحو : دحرج - انطلق - استخرج . إلا الأمر من الفعل الدال على المفاعلة ؛ فإنه ليس خاصا بالفعل ولا غالبا فيه ، نحو : قاوم - قاتل - عارض . . . فنظائره من الأسماء كثيرة على هذا الوزن ، نحو : ركب - فاضل - صاحب . . .

ولا يُخرجُ الصيغة عن اختصاصها بالفعل أن يكون العرب قد استعمالوها قليلا فى غيره ، كاستعمالهم صيغة الماضى الذى على وزن : « فَعَلَ » علما نحو : « خَضَمَ » علم رجل تيمى ، و « شَمَرَ » علم فرس ، أو استعمالوها نادرا بصيغة المبني للمجهول ، نحو : « دَبِلَ » علم قبيلة ، أو بصيغة المضارع ، نحو : « يَنْجَلِبُ » ، نحرزة ، و « تُبَشِّرُ » لظائر . . . و « تَعَزَّزَ » المدينة من فى اليمن .

وكل ذلك لا يخرجها عن اختصاصها أن يكون لها نظير فى لغة الأعاجم ( أى : الأجانب غير العرب ) مثل « رَتَدَ » علم فتاة و « طُسِجَ » علم نبات ، و « بَقَمَ » علم صيغ ، و « يَجَقَّتِبَ » علم رجل رسام . . .

( ١ ) تصير همزة الوصل التى فى أول الفعل وغيره همزة قطع إذا صار الفعل أو غيره علما منقولا ، يساوى فى هذا الأسماء بأنواعها المختلفة وغير الأسماء ( وقد نص على هذا الصبان والتصريح فى آخر باب النداء عند قول ابن مالك : « وباضطرار خص جميع « يا » و « أل » ويحمله المخبرى أيضا فى الموضع نفسه وزاده إرفاسا وتعليلًا سائما يجب الاكتفاء به لكن الصبان مها فنقل عن بعضهم شرطا يخرج بعض الأسماء من هذا الحكم . والصواب أن الحكم عام مطلق .

الثانية : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل ، ولكنه أكثر في الفعل ؛ كصيغة « افعل » ، نحو : إثمَد<sup>(١)</sup> - اجلس - وكصيغة : « افعل » ، نحو : « ابلثم<sup>(٢)</sup> » - اكتب . وكصيغة : افعل ، نحو : اصبع - استمع . فإذا سمى بعلم منقول من هذه الصيغ وجب منه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، لأن وزنه هو الأغلب استعمالاً ، والأكثر بين هذه الأوزان .

الثالثة : أن يكون العلم على وزن مشترك بين الاسم والفعل . شائع فيهما معا ، ولكنه أنسب وأليق بالفعل ؛ لاشتغاله على زيادة تدل على معنى في الفعل ، ولا تدل على معنى في الاسم ، نحو : أفكَل<sup>(٣)</sup> ، وأكلَب ، وتَتَفَل<sup>(٤)</sup> ، فلَها على وزن : أفهَم ، وأكتب ، وتَنصُر . . . لكن الهزئة والتاء في الأسماء الثلاثة لا تدل على معنى في حين أن الهزئة في « أفهم وأكتب » تدل على المتكلم ، والتاء في « تنصر » تدل على المخاطب أو على المؤنثة الغائبة . فالفعل المبدوء بالزيادة التي لها معنى أقوى من الاسم المبدوء بها ، من غير أن تدل على معنى فيه . فإذا جاء العلم على الوزن المشترك بينهما كان أقرب إلى الفعل ؛ فيمنع من الصرف للعلمية ووزن الفعل . ويفهم مما تقدم أن العلم إذا كان على وزن مشترك بين الأسماء والأفعال على السواء من غير ترجيح لاحية الفعل - لا يجوز منه من الصرف ، كشجر ؛ فإنه يوازن ؛ وضرب ؛ وكجففر ؛ فإنه يوازن ؛ دَحْرَج .

ويرى بعض النحاة أن مثل هذا العلم يمنع من الصرف مادام منقولاً من فعل : نحو : صَابِر ، منقولاً من فعل أمر ، و « ظَفِر » منقولاً من الماضي وإجمال هذا الرأي أحسن<sup>(٥)</sup> . . .

(١) كمل .

(٢) نوع من البقل .

(٣) هي الرعدة والرمدة .

(٤) ثعلب .

(٥) وقد منع الاسم من الصرف للعلمية ووزن الفعل يقول ابن مالك مقتصراً على التبيين الأولين من

وزن الفعل :

كَذَاكَ ذُو وَزْنٍ يَخْصُ الْأَفْعَالُ أَوْ غَالِبٌ ، كَأَحْمَدٍ وَيَعْلَى - ٢٠

أى : كذلك يمنع الاسم من الصرف إن كان علماً على وزن يختص بالفعل ، أو يظلم في الفعل فالمنع بالفعل ؛ نحو : « يعلى » ، علماً . والغالب ، نحو : « أحمد » ؛ وهو علم منقول من المضارع وقد يكون منقولاً من أفعل التفضيل الذي فعله : « حمد » فيكون منقولاً من وصف لا من فعل مضارع .

## زيادة وتفصيل :

١ - لا يُمنع العلم من الصرف إذا كان على وزن الفعل إلا بشرط أن يكون هذا العلم ملازماً بصورة ثابتة لا تتغير في كل أحواله ، وأن تكون صيغة الفعل أصلية لم يخلها تغيير ، وألا يخالف العلم الطريقة السائدة في الفعل . فكلمة : « امرئ » - مثلاً - يجوز في « رائها » أن تكون مضمومة ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ، تماماً للهمزة ومسايرة لها ، فإذا كانت الهمزة مضمومة جاز أن تتبعها الراء ، وإذا كانت مفتوحة أو مكسورة جاز أن تتبعها في الحالتين كذلك ؛ تقول : جاء امرؤ نابه - كرمتم امرأ نابها - أثبتت على امرئ نابه ، فإذا كانت الراء مضمومة . فالكلمة على وزن الفعل : « أنصُرْ » ، وإذا كانت مفتوحة . فهي على وزن الفعل : « استمع » . وإذا كانت مكسورة فهي على وزن الفعل : « اجلس » . فهذه الموازنة في الصور الثلاث لا يُعتمد بها في منع الصرف . فإذا صارت كلمة : « امرئ » علماً ، لم تمنع من الصرف ؛ لأنها لا تثبت على حال واحدة في استعمالاتها المختلفة ، ولا تلازم وزناً واحداً . تقتصر معه على وزن فعل واحد وكذلك الاسم : « قُتل » فإنه على وزن الفعل الماضي المبني للمجهول : « رُد » . والاسم « ديك » على وزن الفعل المبني للمجهول : « قِيل » و « بيع » وبالرغم من هذا فإن الأسمين « قتل وديك » - وما يشبههما - لا يمتنعان من الصرف ؛ لأن وزن الفعل هنا ليس أصلية خالياً من تغيير سابق ؛ فالفعل : « رُد » أصله رُدَدَ ، - بضم فكسر ، وأدغمت الدالان ؛ فصار : « رُد » ، فهذه الصيغة جاءت متأخرة عن صيغة أصلية سابقة . . .

وصيغة الفعل « قيل » المبنية للمجهول : ليست أصلية ، في هذا الوزن ؛ وإنما أصلها : « قول » نقلت حركة الواو للقاف بعد حذف الضمة <sup>(١)</sup> ، ثم قلبت الواو ياء ، لوقوعها بعد الكسرة المنقولة للقاف ، فصارت الكلمة : « قيل » بصيغة طارئة ؛ بسبب نقل حركة الواو ، وقلب هذه الواو ياء .

وكذلك صيغة الفعل : « بيع » ليست أصلية ؛ لأن أصلها : « بُيع »

(١) وذلك يمكن قلب الواو ياء ، والوصول إلى بناء الماضي المعتل العين - المجهول ، ( طبقاً لقاعدة البناء للمجهول وقد سبق في ٢٠ ص ٨٦ م ٦٧ ، وهي تبين أن تكون فاء هذا المعتل إما خالصة الكسر وإما خالصة الفم . . . إلخ ) .



نقلت حركة الياء إلى ما قبلها<sup>(١)</sup> بعد حذف الضمة ؛ فصارت : « بيع » ، بصيغة جديدة ، نشأت من نقل الحركة وحذف الأخرى .

فصيغة الفعلين — وأشباههما — عند بنائهما للمجهول ليست هي الصيغة الأصلية ، وإنما هي صيغة مستحدثة ؛ لا يعتد بها في منع العلم من الصرف ، فلو صارت كلمة : « قفل » أو : « ديك » علماً لم يجز منعها من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن شرط وزن الفعل لم يتحقق . . .

أما مخالفة العلم للطريقة السائدة ، في الفعل فتظهر في كلمة مثل : « أَلْبَب »<sup>(٢)</sup> فلها على وزن المضارع : أنصُر ، أو : أكتُب . فإذا صارت علماً فلها لا تمنع من الصرف للعلمية مع وزن الفعل ، لأن المضارع المماثل لها يغلب على عينه وإلامه الإدغام إذا كانا من نوع واحد ، نحو : أعد وأصد ؛ فأصلهما أعدد ، وأصدد ثم وقع الإدغام . فإذا صار « أَلْبَب » وما شابه علماً لم يصح منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل ؛ بسبب مخالفته الفعل في الإدغام . وهذا رأى فريق من النحاة . ويرى سيبويه ومن معه منعه من الصرف ؛ لأن الفك ( عدم الإدغام ) ، قد يدخل الفعل لزوماً كما في التعجب مثل : أشدد بفلان وجواراً في مثل : اردد ، ولم يردد ، وفي بعض ألفاظ مسموعة . . . والأفضل الاختصار على رأى سيبويه لأنه أنسب .

ب — إذا كان الاسم ممنوعاً من الصرف للعلمية مع وزن الفعل وزالا معاً أو أحدهما وجب تنوينه تنوين تنكير إن لم يوجد مانع آخر ؛ فقال ما فقد العلمية : لقد أثبت على أحمد<sup>(٣)</sup> واحد من حملة هذا الاسم ، فاز بالسبق ؛ بتثوين كلمة : « أحمد » . ومثال ما فقد وزن الفعل : على . . . ومثال فاقدهما : شجاع — نبات وقد تزول العلمية ويبقى الاسم ممنوعاً من الصرف . وهذا حين يكون العلم في أصله وصفاً قبل العلمية ، كأحمر ، وأشرف ؛ علمين فلها ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل وقد اختفت الوصفية . فإن زالت العلمية لم ينصرف ، لأن الوصفية ستعود ؛ فيمنعان لها مع الزيادة .

( ١ ) عملاً بالحكم السالف في : ( ١ ) .

( ٢ ) جميع : لب ، بمعنى : عقل .

( ٣ ) كان حقه إذا زالت علميته أن يعود إلى وصفية الأولى ؛ كما عرفنا في : « أحمر » وأمثاله .

إلا أن « أحمد » أوّل في العلمية وأقوى ؛ حتى نسبت وصفية أو كادت .

(٦) ويمنع الاسم من الصرف للعلمية مع ألف الإلحاق المقصورة . وبيان هذا أن العرب كانوا يُلحقون بآخر بعض الأسماء ألفا مقصورة أو ممدودة زائدة ، لازمة ، ليصير الاسم على وزن اسم آخر <sup>(١)</sup> ، ويخضع لبعض الأحكام اللغوية التي يخضع لها ذلك الاسم الآخر - ومنها : الصرف ، وعلمه - وتسمى هذه الألف : « ألف الإلحاق » ومن أمثلتها : « عِلَّتِي » ، علم نبت ، و « أَرْضِي » ، علم لشجر ، وهما ملحقان بجعفر . وصحّ منعهما <sup>(٢)</sup> من الصرف للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ؛ لأن ألف الإلحاق المقصورة في الكلمتين زائدة لازمة ، وزايدتها اللازمة في آخرهما جعلتهما على وزن « فَعَلَّتِي » المختومة بألف التانيث المقصورة اللازمة التي يمتنع صرف الاسم بسبب وجودها - فلما أشبهت ألف الإلحاق في زيادتها ولزومها ألف التانيث ، وجعلت وزن الاسم جاريا على الوزن الخاص بهذه - امتنع صرفه معها كما يمتنع مع ألف التانيث ؛ إلا أن الألف التانيث أصيلة في المنع ، فيكفي وجودها للمنع ، دون أن ينضم إليها سبب آخر . أما ألف الإلحاق فلا بد أن أن ينضم لها العلمية <sup>(٣)</sup> . . . تقول : هذا عِلَّتِي يتكلم - عرفت

(١) قال السيوطي (في معجم المصنفين ج ١ ص ٣٢) ما نصه : « الإلحاق أن تبنى - مثلا - من ذوات الثلاثة كلمة على بناء يكون رباعي الأصول ؛ فتجعل كل حرف مقابل حرف . فتبنى ( أى : تنبنى ) أصول الثلاث ؛ فتأتى بحرف زائد للثلاث ؛ ليقابل الحرف الرابع من الرباعي الأصول ، فيسمى ذلك الحرف - الذي زاد - حرف الإلحاق . »

وعلى هذا الكلام مأخذ متعددة . يفئنا عن عرضها وتأييدها أن ألف الإلحاق تكاد تنحصر في كلمات قليلة معدودة ، وليس لها أحكام هامة ، وأن الإلحاق خاص بالعرب أنفسهم ، وقد انتهى بانتهاء مصور الاحتجاج بكتابتهم ، وقد حشدوا المجمع القوي القاهري بآخر القرن الثاني الهجري في المحدث ، وآخر الرابع في البواقي . (٢) في الرأي الشائع .

(٣) هذا تعليل كثير من النحاة ، وهو تعليل مرفوض ؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب ليس غير . ومثل هذا يحكم على ما يقولونه في تعليل صرف الاسم المختوم بألف الإلحاق الممدودة ، وأنها لا تشبه ألف التانيث الممدودة في منع الصرف . والمالة - عندهم - أن همزة ألف التانيث الممدودة كانت ألفا في الأصل ، ثم انتقلت همزة حين وقعت بعد ألف زائدة لهد - كما سبق عند الكلام عليها في ص ١٥٩ . أما ألف الإلحاق الممدودة ، كملباء ، اسم لقصة العنق - وهي مزيدة للإلحاق بكلمة : « قرطاس » ، وليست على أوزان الممدودة - فنقلية عن « ياء » ؛ فليس بين الهمزتين تشابه في أصلهما . . هكذا يملكون . والصواب ما عرضناه . وفي منع الصرف للعلمية وألف الإلحاق يقول ابن مالك :

وما يصيرُ علماً من ذى ألف زِيدَتْ لِإِلْحَاقِ فَلَيْسَ بِنَصْرِفٍ

علقى يحسن الخطابة ، استمعت إلى علقي ، فهو ممنوع من الصرف العلمية وألف الإلحاق المقصورة . أما المملوذة - مثل : علباء - فلا تمنع من الصرف . ومن أمثلة المقصورة : رجل عزهى ( أى : لا يلهو ) : ووزنها « فَعِلَى » ولا تكون المقصورة على وزن فُعِلَى .

.....

### زيادة وتفصيل :

أ - إذا فقد هذا الاسم المنوع من الصرف علميته أو ألف الإلحاق أو هما معاً دخله التنوين للتذكير ، فثالث فاقد العلمية : رأيت أرطى كثيراً ، ثمرة كالعُنَاب يُفَسَدَى الإبل ( بتنوين « أرطى » للتذكير ) .  
أما استعماله بغير ألف الإلحاق فليس معروفاً .

ب - لا تكون ألف الإلحاق المقصورة - دون المملوذة - إلا في وزن خاص بألف التأنيث . وكلاهما حرف زائد لازم غير مبدل من شيء آخر ، ويجوز في الاسم المختوم بألف الإلحاق أن تلحقه تاء التأنيث مع التنوين بشرط أن يكون غير علم ، مثل : هذه أرطاة ، أو علقاة . . . ولكنهما لا يلحقان الاسم المختوم بألف التأنيث ، ولهذا لم تجعل الألف في « أرطى » وعلقى - وأشباههما - للتأنيث .

أما كلمة : « تَشْرَى » وبعض أسماء أخرى فقد سمعت منونة وغير منونة على اعتبار الألف للتأنيث فتمنع من الصرف ، أو للإلحاق فلا تمنع .

(٧) ويمنع الاسم من الصرف العلمية مع العدل ، ويتحقق هذا في عدة صور أهمها خمس :

الأولى : ما كان من ألفاظ التوكيد المنوى جمعاً على وزن : « فَعْلٌ <sup>(١)</sup> » ؛ وهو : جُمِعَ - كُتِبَ <sup>(٢)</sup> - بُصِعَ <sup>(٣)</sup> - بُتِعَ <sup>(٤)</sup> . مثل : احتضيت بالنايغات كَلِهْنِ جمع - كَع - بَصَع - بَتَعَ ؛ فالألفاظ الأربعة التي على وزن : « فَعْلٌ » توكيدٌ للكلمة : « النايغات » ، مجرورة بالكسرة بدل الفتحة ؛ لأنها ممنوعة من الصرف للعلمية مع وزن : « فَعْلٌ » ، المجموع سماعاً <sup>(٥)</sup> . وهو الوزن الذي يقول النحاة في سبب منعه من الصرف : إنه العلمية مع العدل .

الثانية : ما كان على وزن « فَعْلٌ » أيضاً ، ولكنه علم لمفرد ، مذكر ،

(١) سبق الكلام عليها في باب التوكيد (ص ٣٨٢ م ١١٦) .

(٢) من كتَبَ الجِلد ، بمعنى : ترجمه .

(٣) من بَصَعَ العرق ، بمعنى : ترجمه .

(٤) من البَتَعَ ، وهو : طوي العنق مع قوة تماسك أجزائه .

(٥) أما العلمية فلما سبق (في الجزء الثالث ص ٣٨٤ م ١١٦) من أن هذه الألفاظ معارف بالعلمية ؛ إذ كل واحد منها علم جنس على الإحاطة والشمول . . . أما التعبير بوزن « فَعْلٌ » السباعي فتعبير أصح وأدق وأقرب للحقيقة من التعبير « بالعدل » الذي ارتضاه كثير من النحاة ، وسأولوا جاهدتين تأييده ، والدفاع عنه أمام المعارضين فلم ينجحوا في دفاعهم . يقولون إن هذه الصيغة الأربع التي على وزن : « فَعْلٌ » جموع تكسير ، مفرداتها : جَمَعَاء - كَتَبَاء - بَصَعَاء - بَتَعَاء . فالمفرد على وزن « فَعْلَاء » والمفرد إذا كان اسماً على وزن « فَعْلَاء » يكون قياس جمعه « فعلاوات » لا « فُعُتَاء » . وأيضاً : فإن تلك المفردات هي المؤنث للألفاظ المذكورة : أجمع - أكتب - أبصع - أبتع . وهذه المفردات المذكورة تجمع جمع مذكر سالماً . فحق مؤنثاتها أن تجمع جمع مؤنث سالماً لا جمع تكسير ؛ لتساير نظائرها المذكورة في الجمع المناسب لكل . ثم يقولون : إن العرب لم تفعل هذا وعدلت عن الجمع المناسب لتلك الألفاظ إلى جمع آخر لا يناسبها ، وضعت الجمع غير المناسب من الصرف ؛ إلا ليكون دليلاً على عدولها . وكلام غير هذا كثير والاعتراض عليه أكثر وأقوى . فلو صح أن العرب عدلت عن جمع إلى آخر ، فما حكمة عدولها ؟ وما حكمة منع الصرف للدلالة على جمع أهلته وعدلت عنه ؟ وهل يعرف العرب الأوائل القياس وغير القياس كما اصطلاح النحاة عليه ؟ وأن الجمع القياسي لفعلاء هو : الجمع بالألف والهاء ، وبقية مخالفت للقياس ؛ ولم لا يكون التنبؤ أن ينطق بالعرب في هذه الألفاظ ؟ وهل يفكر العربي وبطيل التفكير المنطوق على هذا الوجه قبل أن ينطق بالكلمة وجمعها ؟ . . . وكل هذا غير مقبول ولا واقعي . وقد أشرنا إليه كثيراً في ثنايا الأجزاء المختلفة وأوضحنا وجه الخطأ فيه ، وأن بعض النحاة أرادوا أن تكون القاعدة مطردة فتكفلوا وتجاوزوا إلى المقبول . ولما كان مرد الأمر كله لنطق العربي الفصحى كانت اللمة الحقيقية هي السباع عنه ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل علة من علل منع صرفه .

ممنوع من الصرف سماعاً<sup>(١)</sup> وأشبه المسموع من الأعلام : عُمَر - مُضَر - زُفَر -  
زُحَل - جُمَح - قُزَح - عَصَم - دَلَف هُذَل - تُعَل - جُثَم - قُم .

وأما "أَدَد" (جِد قَبيلة عربية) فلم يسمع فيه إلا الصرف . وأما : « طَوَى »  
( اسم واد بالشام ) فيجوز منعه من الصرف للعلمية والتأنيث ، بإرادة أنه علم على  
بقعة معينة ، ويجوز صرفه على إرادة أنه علم على مكان وقد ورد السماع بصرفه ،  
وعدم صرفه . فإن لم يعرف السَّماع في : « فَعَل » فالأحسن صرفه ويجب الصرف  
إن كان « فَعَل » جمعاً ؛ كخُرِف وقُرِب . أو اسم جنس كصُرَد<sup>(٢)</sup> ونُخِر<sup>(٣)</sup> ،  
أو صفة كحُطَم ولُبِد ، أو مصدر كهُدَى ، وتُقَى . . .

فوزن « فَعَل » هذا قد يجب منعه من الصرف إذا كان علماً مفرداً ، مذكراً  
مسموعاً بالنع . وقد يجب صرفه إذا كان جمعاً . وقد يجوز فيه الأمران والأحسن  
الصرف إذا كان السَّماع مجهولاً . فله ثلاث حالات . . .

الثالثة : لفظ « سَحَر » ( وهو : الثلث الأخير من الليل ) بشرط استعماله  
ظرف زمان ، وأن يراد به سحريوم معين ، مع تجريدة من « أل » والإضافة ، نحو :  
غردت الابلال يوم الخميس سَحَر ، فكلمة : « سَحَر » ظرف منصوب على الظرفية ،  
ممنوع من التثنية للعلمية والعدل<sup>(٤)</sup> ، سماعاً في هذه الكلمة المنصوبة . وهذا هو

( ١ ) إذ ليس مع العلمية سبب آخر لمنع الصرف فلجأ النحاة إلى ما يسمونه العدل ، قالوا إن ذلك  
العلم ممنوع من الصرف لأنه مدلول عن كلمة أخرى على وزن : « فاعل » ، وأن العرب أرادوا أن يدلوا على  
هذا المدلول ، ويرشدوا إليه فتعوا العلم السالط من الصرف ؛ ليكون هذا المنع دليلاً ومرشداً للعدل  
وكل هذا مرفوض لما كررناه هنا وفي أمكنة أخرى . وقد آن الوقت لإجماله . . .  
ومثل هذا يقال في كل ما كان العدل علة من علل صرفه .

( ٢ ) نوع من الثريان .

( ٣ ) نوع من اللابل .

( ٤ ) سبق الكلام على العدل وأقسامه وفائده ، وسَحَر ، وأَشَر . وفي المنوع من الصرف للعلمية  
والعدل يقول ابن مالك :

وَالْعَلَمَ امْنَعُ صَرْفَهُ إِنْ عُدِلَ كَفَعَلَ التَّوَكُّيدِ ، أَوْ : كَنَعَلَا

امنع صرف العلم إن كان مدلولاً عن كلمة أخرى . ومثل العلم المدلول بمثلين أولهما فعل إلى التوكيد ،  
أي : يصيغ التوكيد إلى هي جمع على وزن : « فَعَل » وثانيهما : ثَمَل علم رجل . ( والألف التي في آخر :  
« ثَمَل » زائدة للشم ) .

التعليل الصحيح . . . أمّا أكثر النحاة فيقول : إنه ظرف ممنوع من الصرف العلمية والعدل<sup>(١)</sup> .

فإن لم يكن لفظ « سحر » ظرف زمان ، بأن كان اسماً محضاً ، معناه الوقت المعين دون دلالة على ظرفية شيء وقع فيه — وجب تعريفه « بال » ، أو « بالإضافة » إذا أريد منه أن يدل على التعيين ، ولا تصح العلمية ، تقول : السحر أنسب الأوقات للتفكير الهادئ ، وصفاء الذهن . وعجيب أن يغفل الناس عن سحرهم وأن يقضوا سحرهم تأمّين . . .

وإن كان ظرفاً لكنه غير معين ( بأن كان ظرفاً مبهماً ، لا يدل على سحر يوم معين ، خاص — ) وجب صرفه ، نحو : يحرص الزراع على الحصاد في سحر — سائداً رحلي القادمة بسحر . فالمراد في المثالين : سحر غير معين من الأسفار المتعددة .

وإن كان ظرفاً معيناً لكنه غير مجرد من « أل » و « بالإضافة » وجب صرفه كذلك ؛ نحو : سأسافر يوم الخميس من السحر إلى العصر ، أو أعود يوم السبت سحره<sup>(٢)</sup> .

« ملاحظة » : بمناسبة الكلام على : « سحر » ، ومنعه من الصرف وعدم منعه — يعرض النحاة للكلام على : رجب وصفر . وهما من أسماء الشهور العربية . فإن أريد بهما معين فهما غير منصرفين ، وإلا فهما منصرفان . ووجه ذلك — عندهم — أن المعين معلول عن « الرجب » ، و « الصفر » كما قالوا في « السحر » إنه معلول عن « السحر » إذا أريد به سحر بعينه ؛ ففيهما العلمية والعدل . ويمكن أن يكون المانع هو العلمية والتأنيث باعتبار أن المراد : المدة<sup>(٣)</sup> .

(١) فهو — عندهم — علم على الوقت المعين الخاص ، وهو معلول عن « السحر » المقرونة بال التي التحريف ؛ لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يكون معرفة « بال » ؛ فعند العرب عن التناقض « بال » وقصدوا تعريفه بغير ذكرها . . . وهناك عدة أقوال أخرى في سبب منعه واعتراضات كثيرة على كل منها . وما أغنانا عنها جميعاً لو جعلنا السبب هو السماع .

(٢) وفي « سحر » يقول ابن مالك :

والعدل والتحريف مانعا سحر إذا به التعيين قصداً يُعْتَبَرُ

أي : أن العدل والتحريف بالعلمية يمنعان — معاً — « سحر » من الصرف بشرط أن يكون لفظ « سحر » مقصوداً به تعيين سحر معين . وقد ترك بقية الشروط التي سردناها .

(٣) راجع حاشية ياسين على التصريح = ٢ باب للتوكيد عند الكلام على توكيد النكرة . والخمصري — وغيره ، في آخر باب المنوع من الصرف ، عند الكلام على العلمية والعدل في سحر — ينهى إلى ما قرره ياسين في حاشيته .

الرابعة: ما كان علماً مؤنثاً، على وزن : « فَعَال » مثل : رَقَّاشٌ - حَذَامٌ - قَطَّامٌ . . . أعلام : نساء ؛ فلقرب فيه طريقتان :

إحداهما : أن بعضهم - كقبيلة تميم - يمنعه من الصرف بشرط ألا يكون مختوماً بالراء . ويقول النحاة إن سبب المنع هو العلمية والعدل ، لأن الأصل : راقشة - حاذمة قاطمة ، فعُدِلَ عن هذا الأصل إلى وزن : « فَعَال » ، مع منعه من الصرف . وفي هذا التعليل ما في غيره مما سبق . وقيل إن سبب المنع ، هو : العلمية والتأنيث المعنوي كالشأن في زينب ، وسعاد . . . وهذا التعليل أصح ؛ نحو : رقاشٌ شاعرة جاهلية - ضرب المثل بحذام ، في قوة الإبصار . . .

فإن كانت صيغة : « فَعَال » مختومة بالراء مثل : « وَبَارِ » علم قبيلة عربية ، و « ظَفَّارِ » علم بلد يمنى ، و « سَفَّارِ » علم بئر معينة - فأكثر التميميين يبنيه على الكسر في كل الحالات ، نحو : « وَبَارِ » بلاد عربية على حدود اليمن - أفنى الزمان وبارٍ القديمة - لم يبق من وبارٍ القديمة إلا الأطلال . فكلمة : « وبار » في الأمثلة السالفة مبنية على الكسر في محل رفع أو نصب أو جر على حسب الجملة ، ومثلها : « ظَفَّارِ » ، و « سَفَّارِ » ، ونظائرهما -

والأخرى : أن الحجازيين يبنون ذلك كله على الكسر ، سواء أكان « فَعَالِ » علماً مؤنثاً مختوماً بالراء أم غير مختوم (١) . . .

فتبين أن المنع من الصرف للعلمية والعدل في وزن « فَعَالِ » المؤنث مقصور على

(١) وزن « فعال » قد يكون مفعولاً ، وقد يكون غير مفعول . « أ » فالمفعول - كما يؤخذ من هذا الباب وما سبقه في أبواب أخرى - خمسة أنواع ، علم مؤنث ، كحذام . واسم فعل أمر ؛ كزائل . ومصدر كجاء المفعول عن المحمدة ( بكسر الميم الثانية وفتحها ) وسأل مثل كلمة : « بداد » في قولهم : الخيل تملو في الصبيد « بداد » ، وصفة إما مسموعة جارية مجرى الأعلام من ناحية استعمالها غير ثابتة لموصوف نحو : « حلاق » المنجية ، وهو مفعول عن « حالقة » وإما صفة ملازمة للتداء نحو : لكاع في ذم الأثني فهذه خمسة أنواع كلها مبنية على الكسر مفعولة من مؤنث . فإن صارت علماً لمذكر جاز إعرابها مع منعه من الصرف - وهذا هو الأغلب - وجاز إعرابها مع تنوينها ، ولا يصح البناء في الحالتين : وإن صار علماً لمؤنث جرى عليه ما سبق تفصيله عند التمييزين والحجازيين .

« ب » - وغير المفعول يكون اسماً ؛ كجناح ، ومصدر ؛ كغهاب ، ووصفاً ( أى : مشتقاً ) نحو : جواد ، أى : كريم ، وجنساً نحو : صحاب . فهذه أربعة أنواع لو صار أحدُها علماً لمذكر وجب إعرابه وتنوينه إلا إن كان « فعال » في أصله مؤنثاً ، كمنافق ؛ للأثني من أولاد المنز ، فإذن جعل عناق المؤنث - وأشباهه - علماً منع صرفه للعلمية والتأنيث .

بعض تميم بشرط ألا يكون العلم المؤنث مخموساً بالراء (١) . . .

الخامسة : أمس . وأشهر لغات العرب فيه لغتان ؛ إحداهما : منعه من الصرف ، رفعاً ، ونصباً ، وجرّاً . وهذه لغة بعض التميميين ، بشرط أن يكون مراداً به اليوم الذى قبل يومك مباشرة ، وأن يكون خالياً من « أل » والإضافة ، وأن يكون غير مصغر ، وغير مجموع جمع تكسير ، وغير ظرف ؛ فيقولون انقضى أمس على خير حال — وقضيت أمس فى انجاز عملى — وقد استرحت مذ أمس . فكلمة أمس مرفوعة بالضممة بغير تنوين ، ومنصوبة ويجرورة بالفتحة من غير تنوين فيهما .

ويقول النحاة فى تعليل منعه من الصرف : إنه العلمية والعدل ؛ لأنه علم على الوقت المعين من غير أن يكون فيه علامة تدل على التعيين ؛ فهو لهذا معلول عن الأمس المعروف بأل ؛ فصار معرفة بغيرها (٢) .

أما أكثر التميميين فيمنعه من التنوين فى حالة الرفع وحدها ، ويبنيه على الكسر فى حالتي النصب والجر فلا يخلطه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقول فى الأمثلة السالفة : انقضى أمس . . . قضيت أمس . . . وقد استرحت مذ أمس . . . والأخرى ؛ بناؤه على الكسر فى جميع استعمالاته (٣) إذا استوفى الشروط السالفة . وهذه لغة الحجازيين لا يخلطونه فى باب الممنوع من الصرف ؛ فيقولون مضى أمس بأحدائه ؛ فتهياً للغد — عرفت أمس فإذا يكون اليوم — لم أهم بأمس . . . فكلمة : « أمس » مبنية على الكسر فى محل رفع أو نصب أو جر على حسب حاله بالجملة .

( ١ ) وبما سبق يقول ابن مالك فى بيت واحد وكلمتين من أول البيت الذى يليه :

وَابْنُ عَلَى الْكَسْرِ «فَعَالٍ» عَلَمًا مُوتِثًا . وَهُوَ نَفْطِيرٌ جُشْمًا — ٢٤

عند تميم . . . . . ٢٥

يقول : ابن على الكسر العلم المؤنث الذى على وزان : «فعال» فى كل أحواله عند غير تميم أما عند تميم فهو نظير : «جُشْم» فى أنه علم ممنوع من الصرف للعلمية والعدل . وثمة البيت الأخير تختص بحكم مستقل منذ كرمه .

( ٢ ) وهذا التعليل مرفوض كتنظيره السالفة ؛ لما أوضحناه من قبل .

( ٣ ) ويقول النحاة فى سبب بنائه هو تضمينه معنى الحرف « فى » ( وقد تكلمنا على هذا التضمين

تفصيلاً فى الجزء الأول ص ٢٥٥ فى موضوع الإعراب والبناء وسبها ) .



فإن أريد بكلمة : أمس يوماً مبهماً ( أى : يوماً ماضياً غير معين ، بأن أريد به أمس " من الأموس من غير تخصيص ) كان معرباً منصرفاً عند التمييز والحجازيين . وكذلك إن كان مضافاً ، نحو : انقضى أمس " من الأموس الطيبة سقطيناً أمساً من الأموس في رحلة — لم نأسف على أمس من الأموس . . . أمسنا كان جميلاً — إن أمسنا كان جميلاً — سررت بأمسنا . وكذلك إن كان معرفاً « بآل » نحو : الأمس كان جميلاً . . . إن الأمس كان جميلاً . . . سررت بانقضاء الأمس .

أو كان مصغراً ؛ نحو " أميس كان جميلاً . . . إن أميس . . . سررت بأميس .

أو كان مجموعاً جمع تكسير ؛ نحو : أموس كانت جميلة . . . إن أموسا . . . سررت بأموس .

أما إن كان لفظ : « أمس » ظرفاً مجرداً من « آل » والإضافة — وليس اسماً — فهو مبنى على الكسر عند الفريقين أيضاً ؛ نحو : سرتنى زيارتك أمس وسأزورك قريباً — خرجت أمس مبكراً لرحلة نهريه<sup>(١)</sup> . . .

.....

### زيادة وتفصيل :

١ — إذا زالت علمية « أمس » دخلها تنوين التذكير ، نحو : سأزورك في أمس الأموس . وإذا زال العدل بأن استعملت مقرونة « بآل » فهي معربة ، يمتنع تنوينها بسبب « آل » — كما هو معروف — لا بسبب منع الصرف . وكذلك عند الإضافة .

ب — إذا سميت رجلاً « بأمس » وجب صرفه على لغة الحجازيين كما تصرف « غاق » إذا سميت بها ؛ لأن كل مفرد مبنى إذا صار علماً فإنه يجب فيه الإعراب مع الصرف .

وإن سميت « بأمس » على لغة تميم صرفته أيضاً في الأحوال كلها ؛ لأنه لا بد

( ١ ) راجع حاشية ياسين عل التصريح في هذا الموضع .

## المسألة ١٤٨ :

## أحكام عامة في الممنوع من الصرف

كثير من هذه الأحكام العامة منشور في مواضع متفرقة من الباب أو غيره من الأبواب الأخرى . ونعرضه هنا في جمع وتركيز :

( ١ ) الممنوع من الصرف لا يدخله تنوين « الأمكنة » مطلقاً . وحكمه : أنه يرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالفتحة أيضاً نيابة عن الكسرة . ولكن يشترط لجره بالفتحة ألا يكون مضافاً ، ولا مقروناً « بأل » — أو ما ينوب عنها ، مثل : « وأم » في بعض اللهجات — فإن فقد الشرط وجب جره بالكسرة ، مثل : لا تكن بأعجل الحصين استجابة للشر ، فما أضمر أن توصف بالأعجل .  
...و...

وإذا كان الممنوع من الصرف علماً منقولاً من جمع مؤنث سالم (١) — مثل : عطيات — عليات — زينات . . . ، — جاز لإعرابه إعراب ما لا ينصرف ، وجاز إعرابه كالمصرف ؛ فيرفع بالضمة ، وينصب بالفتحة ، ويجر بالكسرة ؛ مع تنوينه في الحالات الثلاث .

( ٢ ) الممنوع من الصرف أحد عشر نوعاً . منها ما يكون ممنوعاً ( لعلته ) واحدة ، ومنها ما يكون ممنوعاً لاثنتين . فالممنوع لواحدة هو : صيغة متبهي الجموع ، وانحتموم بألف التأنيث . وكلاهما لا ينصرف مطلقاً مهما اختلفت استعمالاته ؛ لأن علامته لا تفارقه مطلقاً .

والممنوع لعلامتين قد تكون إحداهما الوصفية مع شيء آخر ، وقد تكون العلمية مع شيء آخر أيضاً .

فالممنوع للوصفية مع شريكها ثلاثة أنواع لا تنصرف مطلقاً مهما اختلفت استعمالاتها ؛ لأن هذه الوصفية مع شريكها ملازمة للاسم ، لا تفارقه إلا إذا حلت محلها العلمية وعندئذ يتمتع صرفه للعلمية وما يكون معها فهذا النوع الممنوع للوصفية وشريكها كسابقه لا ينصرف مطلقاً .

( ١ ) تفصيل هذا في الجزء الأول ص ١٠٩ م ١٢ عند الكلام على جمع المؤنث السالم . وكما سبقت الإشارة هنا في ص ١٨٤ .

والممنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر مبيعة أنواع ويظل ممنوعاً ما دام مشتقاً على العلتين فإن فقد إحداها أو كلاهما دخله التنوين وجوباً - إن لم يوجد داع آخر للمنع - فإن فقد العلمية دخله تنوين التنكير - لا تنوين الأمكنية - وإن فقد العلامة الأخرى دخله التنوين المناسب . وقد أوضحنا تفصيل هذا في مواضعه . . . وستأتى له إشارة أخرى قريبة<sup>(١)</sup> . . .

ويستثنى من هذا الحكم ما كان صفة قبل العلمية ؛ كأحمر ، وأفضل علمين ، فإنهما يمتنعان من الصرف للعلمية الطارئة مع وزن الفعل مع أنهما في الأصل وصفين ، وقد اختفت الوصفية الأصلية أمام العلمية الجديدة . فإذا زالت العلمية لم يجز تنوين الاسميين لأن زوالها سيؤدي إلى رجوع الوصفية التي زالت بسببها . فيظل الاسمان ممنوعين من الصرف بعد زوالها ، ويصير المنع بسبب الوصفية مع وزن الفعل .

(٣) إذا كان ممنوع من الصرف اسماً منقوصاً<sup>(٢)</sup> - علماً أو غير علم كالوصف وصيغة منتهى الجموع - فإن ياءه تحذف رفعاً وجراً ، وينون<sup>(٣)</sup> . وتبقى في حالة النصب مفتوحة بغير تنوين . مثل : (دواع ، جمع : داعية . أعْيِلْ ، تصغير : أعْلَى) . راع ، علم فتاة ، وكذلك : تَقْدِرْ (علم فتاة منقول من المضارع تَقْدِرِي) .

(١) وقد أشار ابن مالك إلى حكم المنوع من الصرف للعلمية مع شيء آخر ، إذا فقد العلمية فقال :

..... واضْرَفْنَ مَا نَكُرًا من كل ما التَّعْرِيفُ فِيهِ أَثَرٌ-٢٥

أى : يجب صرف كل اسم ذكر به أن كان معرفة وكان التعريف أثر في منع صرفه . وهو يريد بالتعريف هنا : تعريف « العلمية » ، دون غيرها كما يريد بالصرف أحياناً كثيرة التنوين مطلقاً وكان الأنسب هنا أن يقول : و « نون » ، بدلاً من : « اصرفن » ؛ لأن « الصرف » الذى يشيع استعماله في هذا الباب يراد به : « تنوين الأمكنية » في الأغلب . أما التنوين الذى يلحق العلم المنوع من الصرف إذا فقد علميته فتتوين التنكير هنا وصدر البيت هو : (عند جمع ، واصرفن ما نكرا) سبق وهو خاص بحكم ينسب لجمع ورد ذكره قبله .

(٢) سبقت الإشارة إليه في هذا الباب ص ١٦١ . أما تفصيل الكلام عليه في الجزء الأول ص ١٢٤

١٥٢ .

(٣) وهذا التنوين الموضع ( كما أضرفنا في هذا الباب وفي ص ٢٥ - ٣١ م وأبدينا ملاحظات عليه حين يكون في المنوع من الصرف ) .

تقول : ( ظهرت للخير دواع - عرفت دواعي الخير - استجبت لدواع كريمة ) فكلمة : « دواع » ، الأولى منونة ، وهي فاعل مرفوع بضمه على الياء المحذوفة . والأصل ( دَوَاعِي - دَوَاعِيْن ) دخلها أنواع من التغير سبق شرحها لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع . . .

وكلمة : « دواعي » ، مفعول منصوب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين .

وكلمة : « دَوَاعٍ » الأخيرة - منونة مجرورة باللام ، وعلامة جرهما الفتحة على الياء المحذوفة ، بدل الكسرة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف لصيغة منتهى الجموع ، وأصلها : دَوَاعِي ( دَوَاعِيْن ) دخلتها التغيرات التي سبق إيضاحها .

وتقول : ( أُعْيِلْ خير من الأسفل - إنَّ أُعْيِلِيَّ خير من الأسفل - لا تقنع بأُعْيِلْ واطلب المزيد ) . فكلمة : « أُعْيِلْ » الأولى منونة : مبتدأ مرفوع بالضمة على الياء المحذوفة ، والأصل : « أُعْيِلِيَّ » ( أُعْيِلِيْن ) دخلتها التغيرات التي عرفناها لأن هذه الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل فهي على وزن المضارع : أَسَيْطِرُ ، وَأَبَيْطِرُ . . .

وكلمة : « أُعْيِلِيَّ » اسم « إن » منصوب بالفتحة الظاهرة على الياء بغير تنوين .

وكلمة : « أُعْيِلْ » الأخيرة ، منونة مجرورة بالياء وعلامة جرهما الفتحة بدل الكسرة على الياء المحذوفة ، لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للوصفية ووزن الفعل . وقد دخلها التغير المعروف .

وتقول : ( سمعت قصيدة لشاعرة اسمها « راع » ) ( وقد صاغت راعيَّ بعد سماعها ) - ( وسوف أستمع إلى راعٍ . . . ) ، فكلمة : « راعٍ » الأولى منونة ، خبر مرفوع بضمه على الياء المحذوفة ، وأصلها : راعيَّ ( راعِيْن ) طرأ عليها التغير السالف .

وكلمة : راعيَّ مفعول منصوب بغير تنوين .

وكلمة : « راعٍ » الأخيرة منونة ، مجرورة بالياء ، وعلامة جرهما الفتحة على

( ١ ) وهذا على الرأي الأرجح الذي لا يجعل وزن : « أُعْيِلْ » خاصاً بالوصف ، إذ يوجد في الفعل نحو أَيْطِر .

الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث . وقد طرأ عليها التغير الذى قدمنا .

ونقول : « تَقْدَى » طيبة مشهورة — إن « تَقْدَى » طيبة مشهورة — يثنى المرضى على « تَقْدَى » فكلمة « تقد » الأولى منونة ، مبتدأ مرفوع بضمة على الياء المحذوفة ، وكلمة : « تَقْدَى » ( بغير تنوين ) اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة . وكلمة : « تقد » الأخيرة منونة ، مجرورة بعل ، وعلامة جرهما الفتحة على الياء المحذوفة بدل الكسرة ؛ لأن الكلمة ممنوعة من الصرف للعلمية ووزن الفعل ... وهكذا .

ويرى جماعة من النحاة أن المنقوص الممنوع من الصرف على الوجه السالف ، ثبتت ياءؤه بغير تنوين فى جميع حالاته ( رفعاً ونصباً وجرّاً ) ، فيرفع بضمة مقدرة على الياء بغير تنوين ، وينصب بالفتحة الظاهرة بغير تنوين . ويجر بالفتحة الظاهرة بغير تنوين بدل الكسرة ، لأنه ممنوع من الصرف ، فيقولون فى الأمثلة السالفة ظهرت دواعى للخير ، — اتبعت دواعى للخير — اهتديت بدواعى للخير . ويقولون : أعبلى خير ... — إن أعبلى خير ... — لا تقنع بأعبلى ... . ويقولون : الشاعرة اسمها : ساعى ... — صافحت ساعى ... — إلى ساعى ... — وكذلك : « تَقْدَى » طيبة مشهورة ... — إن تَقْدَى طيبة ... . يثنى المرضى على تَقْدَى ... .

ولكن هذا رأى ضعيف لندرة شواهد القصيدة ، وضعف الاستدال بها ، فيحسن إهماله (١) ... .

وهناك رأى آخر فى المنقوص الذى على وزن الصيغة الأصلية لمتهى المجموع

( ١ ) وإنما ذكرناه — كما نذكر الضمير من أشباهه — لنتطى به فى فهم الوارد منه فى الكلام القديم وفى المنوع من الصرف المنقوص يقول ابن مالك .

وما يكون منه منقوصاً فى إعرابه نهج جوار يقتنى

( منه : أى : من المنوع من الصرف . يقتنى = يتبع ) . وتقدير البيت : ما يكون من المنوع من الصرف منقوصاً ، فإنه يقتنى ( أى : يتبع ويسير ) فى إعرابه نهج جوار ، وطريق جوار ( تجميع تكسير جارية ) فى حذف يائه وضمها وجرها مع التثنية ، وإثبات الياء وإظهار الفتحة عليها بغير تنوين فى حالة النصب . وهذا حكم مجمل مختصر . وقد وفيناه فى الشرح .

وملخصة<sup>(١)</sup> : أن بعض العرب يقلب الكسرة قبل ياء المنقوص فتحة؛ فتقلب الياء ألفا بشرط أن يكون وزن المنقوص كوزان إحدى الصيغ الأصلية لمتنهي الجموع ، وأن يكون مفردهما إما محصفاً على وزن « فعلاء » الثلاثة على مؤنث، ليس له - في الغالب - مذكر؛ كصحراء وصحاري، فيقول فيها . « صحاري » بغير تنوين في الحالات الثلاث .

( ٤ ) المنوع من الصرف . قد يجب تنوينه وقد يجوز :

فيجب تنوينه في حالتين :

١ - أن يكون أحد السببين المانعين له هو العلمية ، ثم زالت بسبب تنكيره وبقي بعد زوالها العلة الثانية وهي التأنيث ، أو : الزيادة ، أو : العدل ، أو : الوزن أو : العجمة ، أو : التركيب ، أو : ألف الإلحاق المقصورة ، وهذه العلة الثانية الباقية لا تكن وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية؛ فيجب تنكير الاسم ولذا تلخل عليه « رب » وهي لا تلخل إلا على النكرات في الأعم الأغلب ، فتقول : رب فاطمة ، وعثمان ، وعُمَيْر ، ويزيد ، وإبراهيم ، ومعديكرب وأرطى ، - لقبتهُم ؛ بالجر بالكسرة مع التنوين في هذه الأنواع السبعة ؛ لذهاب أحد موجبي المنع ، وهو العلمية . ويستثنى من هذا الحكم ما أشرنا إليه من قبل<sup>(٢)</sup> وهو الاسم الذي زالت علميته الطارئة وكان في أصله وصفاً ، نحو : « أحمر » ، فإن زوال علميته لا يبيح تنوينه ولكنه يقتضى رجوعه إلى الوصفية الأصلية التي سبق أن تركت مكانها للعلمية الطارئة فإذا زال الطارئ عاد الاسم إلى أصله ممنوعاً من الصرف كما كان . أما في غير هذه الحالة فيتون في حالاته الثلاثة ولا يعجز بالفتحة .

ب - أن يكون الاسم مصغراً ، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه ؛ كتصغير « عُمَيْر » على : « عُمَيْر » ، كتصغير : « أحمد » تصغير ترخيم على : « حُمَيْد » ، فإن هذا التّصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منها من الصرف فكلمة : « عمير » ليست كعمر الممنوعة من الصرف ؛ للسمع ( أو لما يسميه النحاة : العلمية والعدل ) فلا سماع في عمير ، ولا عدل فيها .

وكلمة : « حميد » ليست على وزن الفعل ؛ فهي فاقلة السبب الثاني الذى لا بد منه مع العلمية . بخلاف « أحمد » فيه السببان (١) .

وهذه الحالة الثانية : « ب » راجعة للأولى . وفي الحالتين يجر الاسم بالكسرة . وجوباً إذ يجرى عليه حكم المنصرف كاملاً بعد زوال التنوين .

ويجوز تنوينه ومنعه من التنوين في حالتين :

الأولى : مراعاة التماسك في آخر الكلمات المتجاورة ، أو في آخر الجُمْلِ لتتشابه في التنوين ، من غير أن يكون له داع إلا هذا ؛ لأن التماسك إيقاعاً عذباً على الأذن ، وأثراً في تقوية المعنى ، وتمكينه في نفس السامع والقارئ . ومن الأمثلة كلمة : « سلاسل » بالتنوين في قراءة من قرأ قوله تعالى : ( إنا اعتدنا للكافرين سلاسلًا وأغلالًا ، وصعيراً . . . ) ، فقد نونت الكلمة لمراعاة التي تليها وتجاورها . وكذلك كلمة : « قوارير » في قراءة من قرأها بالتنوين في قوله تعالى يصف أهل الجنة : ( مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ ، لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمَهْرِيرًا . وذَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا ، وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذَلُّلًا وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآيَاتٍ مِنْ فَيْضَةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ، قَوَارِيرًا مِنْ فَيْضَةٍ (٢) قَدَرُوهَا تَقْدِيرًا . . . ) فقد نونت كلمة « قَوَارِير » ، الأولى لمراعاة آخر الجملة التي قبلها ، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها . . . ونونت كلمة : « قوارير » الثانية لمراعاة الأولى . . . ومراعاة نهاية الآية السابقة ، فإنه منون أيضاً .

ومن الأمثلة قراءة من قرأ : « يغوث » ، و « يعقوب » منونتين في قوله

(١) قد يكون الاسم منوناً وهو مكبر ، فإذا صغر امتنع صرفه لوجود السببين إما . ويمثلون لهذا بكلمة : « تحل » ، علماً ، ( وهو في أصله : القشر الذى يظهر حول منابت الشجر (فهو غير ممنوعة من الصرف إلا إذا كانت لهلاً مصغراً ، نحو : « تحيل » ) فلها تمنع العلمية ووزن الفعل ، إذ تكون على وزن تـهـجـرج ويبيطر .

(٢) السجدة : وجود حرف متشابه متماثل في نهاية جملتين أو أكثر . . . كقوله تعالى : ( إنا نخاف من ربنا يوماً عبوجاً قمطيرياً ) ؛ فقام الله شر ذلك اليوم ، ولقاهم نفرة وسروراً . . . ) والفاصلة . . . وقوع كلمة في آخر الجملة على وزن كلمة أخرى في جملة قبلها أو بعدها من غير أن تتشابه الكلمتان في الحرف الأخير منهما . وليس من اللازم أن يكون التشابه في الوزن كاملاً صرفياً ، وإنما يكفي أن يكون متقارباً . ومن الأمثلة الآية الآية بعد في أهل الجنة : ( متكئين فيها . . . ) .

تعالى عن المشركين ومخاطبة بعضهم بعضاً بالتمسك بأصنامهم : ( وقالوا : لا تَدْرُونَ آلِهَتَكُمْ ، ولا تَدْرُونَ وُدًّا ، ولا سَوَاءً ، ولا يَنْفَعُ ، ولا يَعْزُقُ ، ونَسْرًا <sup>(١)</sup> ) فقد نُوتت الكلمتان مراعاة لما حوّلتهما من كلمات أخرى منونة .

الثانية : الضرورة الشعرية فيضطر الشاعر ببسبها إلى تنوين الاسم ، ويتبع هذا جره - حتماً - بالكسرة بدل الفتحة في حالة الجر ككلمة « عُنَيْزَة » في قول امرئ القيس :

ويوم دخلتُ الخلدَ خلرتَ عُنَيْزَة فقالت لك الويلاتُ إنك مُرْجِلِي <sup>(٢)</sup>  
فقد دخل الجر والتنوين في كلمة « عُنَيْزَة » لضرورة الشعر ومثل كلمة : « فاطمة » في قول الشاعر يمدح علياً زين العابدين بأنه من نسلها وهي بنت الرسول عليه السلام :

هذا ابنُ فاطمةٍ إن كنتَ جاهله بجَدِّه أنبياءُ الله قد ختموا  
وقد يضطر الشاعر إلى جر الاسم بالكسرة دون تنوينه ، مثل كلمة : « المصائب » في قول المادح :

إذا ما غزا بالجيـش حلقى فوقه عصابُ طير تهتدى بعصابِ  
ولما كان التنوين جائزاً - لا واجباً - في الحالتين السالفتين ، لأن التكلم يستطيع في الحالة الأولى أن ينون أو لا ينون ، فله الخيار ، كما يستطيع في الحالة الثانية أن يختار كلمة أخرى تلائم القافية والوزن الشعري من غير حاجة ، لمنع الصرف ويترك التي تلغغه إلى التنوين قهراً واضطراً <sup>(٣)</sup> .

وفي كلتا الحالتين السالفتين تعرب الكلمة على حسب موقعها من الجملة ، ويزاد على إعرابها وحين تكون منونة أن تنوينها للضرورة ، وتجر بالكسرة - لا بالفتحة - على الألفصل .

(١) كل هذه أسماء صنم اتخذها المشركون من أهل الجاهلية آلهة لم يعبدوا .

(٢) الخلد : المودج . « مرجل : متجمل راجلة ، أى : ماشية ، لأن المودج لا يحملها ماعاً .

(٣) أى : أن تنوين الضرورة يعتبر ضرورياً محتوماً إذا حرص الشاعر على كلمة معينة لا يريد تركها إلى أخرى لا تستوجب التنوين . ويعتبر اختيارياً جائزاً إن لاحظنا أن الشاعر حر يستطيع أن يختار كلمة أخرى لا توجب عليه التنوين . والصحيح أن الضرورة هي التي تباع في الشعر دون النثر ولو اصطاح الشاعر أن يتخطاها ، إذ تمد في النثر مخالفة غير جائزة .



( ٥ ) يجوز في الضرورة الشعرية أن يُمنع الاسم من التثنية الذي استحقه قبل هذه الضرورة سواء أكان الاسم علماً أم غير علم ، فثال العلم كلمة : « شيب » في قول الشاعر :

طلب الأزارق بالكتاب إذ هوت بشيب<sup>(١)</sup> غائلة النفوس غلور  
فقد منع التثنية من كلمة : « شيب » ، للضرورة ، إذ لا يوجد مع العلمية السبب الذي يجب أن ينضم إليها عند منع الصرف ومثال غير العلم كلمة : « مولى » في قول الشاعر :

فلو كان عبد الله مولى هجوت<sup>(٢)</sup> ولكن عبد الله مولى مواليا  
والأصل الغالب أن يقول : مولى موال ، فترك هذا الأصل وأثبت الياء وجبر الاسم بالفتحة الظاهرة عليها . . .

لكن إذا منع الاسم من التثنية بسبب الضرورة الشعرية فما حكمه في حالة الجر ؟ أيجر بالكسرة كالأسماء المنصرفة الممكنة . ولكن بغير تثنية ، أم يجز بالفتحة بغير تثنية كالممنوع من الصرف ؟ الأمران جائزان والأحسن جره بالكسرة كأصله ، والاقتصار في الضرورة على منع تثنيته<sup>(٣)</sup> .

وعبر الاسم الممنوع من التثنية للضرورة على حسب موقعه من الجملة ، ويزاد في كل حالة إنه ممنوع من التثنية للضرورة . وإذا كان مجزوراً بالفتحة زيد أيضاً : أنه مجزور بالفتحة ؛ لأنه ممنوع من الصرف للضرورة<sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) مجزور بالفتحة بدل الكسرة لما تقرر : أن المنصرف الذي يمنع صرفه للضرورة يجز بالكسرة بدل الفتحة .

( ٢ ) ليكون في هذا تقدير للضرورة بقدرها الذي لا بد منه وحده ، وترك ما لا شأن له بها .

( ٣ ) وفي تثنية الممنوع ، ومنع التثنية من الاسم الذي يستحقه . . يقول ابن مالك في ختام الباب

ولأخطار أو تناسب صرف ذو المنع والمصرف وقد لا ينصرف - ٢٧

يريد : أن الممنوع من الصرف قد يصرف بسبب الضرورة أو التناسب الكلامي ، وأن المنصرف قد يثن . وقد أوضحنا الحكمين وسردنا تفاصيلهما .

وبمناسبة قول ابن مالك : ( والمنصرف قد لا ينصرف ) فذكر أن فريقاً من النحاة - ومنهم ابن هشام في المفتي في مبحث « قد » - يمنع وقوع « لا » النافية بعدها ، فاصلة بينها وبين المضارع ، ومشتراً أن يكون المضارع بعدها شيئاً . وهذا الرأي يقول بعض القويين كصاحب القاموس ، وتبعهم فيه أحد الباحثين من أعضاء الجمعية القوي القاهري مسجلاً بحثه في الجزء الأول من مجلة الجميع ( ص ١٣٨ ) لكن صاحب لسان العرب نقل في مادة : « ذام » مثلاً عربياً فصيحاً نعه : « قد لا تدم الحساء ذاماً » كما نقل أبو هلال العسكري في كتابه الأمثال المطبوع على هامش كتاب الأمثال للميداني ( في ص ١١٧ - ٢ ) مثلاً آخر نعه « قد لا يقاد في الجمل » ورأيت في بعض الشعر الجاهل المضارع المنفي بالحرف « لا » المبني بقده فورده هذه النصوص الصحيحة الصريحة كاف في الحكم بصحة ما ممنوع . وإن كان لا يبلغ في كثرته وقوته مبلغ الممنوع .

## زيادة وتفصيل :

للتصغير والتكبير أثر في الصرف ومنعه . ولهذا أربع حالات .  
الاولى : أسماء تمنع من الصرف وهي مصغرة أو مكبرة ، لوجود سبب المنع في حالتها ؛ نحو : معديكرب - طلحة - زينب - حمراء - غضبان - إسحاق - أحمر - يزيد .

الثانية : أسماء تمنع من الصرف وهي مكبرة ، وتصرف وهي مصغرة ، نحو : عُمَر - شَمْر - مِرْحَان - أَرْطَى - جَنَادِل . . . . . أعلاماً . فإن تصغيرها على عُمَيْر - شَمِير<sup>(١)</sup> - سَرِيحِينَ - أَرَيْطَ<sup>(٢)</sup> - وَجَنَيْدِل<sup>(٣)</sup> - يزيل سبباً لازماً لمنعها من الصرف ؛ هو العدل في عمير ، ووزن الفعل في شَمِير ، وعدم وجود الألف الزائدة في سَرِيحِينَ وعدم وجود ألف الإلحاق في أَرَيْطَ ، وعدم وجود صيغة مستهية الجموع في جَنَيْدِل .

الثالثة : أسماء تمنع من الصرف مصغرة ، وتصرف مكبرة . ومنها : تُحَلِي<sup>(٤)</sup> ، - تَوَسَّطَ<sup>(٥)</sup> - تَهَيَّطَ<sup>(٦)</sup> . - تُرْتَبُ فتصغيرها : تُحَيِّلُ - تَوَيْسَطَ - تَرْتَبُ - تَهَيَّطَ وكل هذه الأسماء المصغرة جارية على وزن المضارع : «تَهَيَّطَ» ولم تكن قبل التصغير مستحقة ليمنع فكفله لها . وهذا بشرط ألا تجيء بياء عوضاً عن حرف حذف في بعضها ؛ فإن جيء بها وجب التنوين نحو : تويسيط وَهَيَّط ، لفقد وزن الفعل .

الرابعة : أسماء يجوز صرفها ومنعها من الصرف وهي مكبرة ، فإذا صُغِرَتْ تخم المنع ، نحو : دُعْدُ - جَمَلٌ وهما علمان لفتاتين . فيجوز فيهما المنع وعدمه قبل التصغير أما بعده ( دُعِيد - جَمِيل . . . ) فيجب منعهما .

(١) تصغير ترجم .

(٢) الشعر المترك على الجلد بعد الدباغة ، ووسخ الجلد وسواده .

(٣) مصدر توسط .

(٤) اسم طائر .

(٥) الشيء المقيم الثابت .

## إعراب الفعل المضارع

## ١ - نواصبه

الأفعال ثلاثة : ماض وأمر ، وهما مبنيان دائماً . ومضارع ، وهو معرب ، إلا إذا اتصلت به اتصالاً مباشراً نون التوكيد ؛ فيبنى على الفتح ، أو نون النسوة ، فيبنى على السكون . وفي غير هاتين الحالتين يكون معرباً <sup>(١)</sup> .

وهذا الإعراب يقتضى أن تتغير علامة آخره ؛ رفعاً ، ونصباً ، وجزماً ، على حسب أحواله ؛ فتكون العلامة ضمة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة رفعه ، وتكون فتحة ، أو ما ينوب عنها ، في حالة نصبه بناصب قبله ، وتكون سكوناً ، أو ما ينوب عنه في حالة جزمه بجازم قبله . وعلى هذا لا يرفع المضارع إلا في حالة واحدة ؛ هى التى يتجرد فيها من الناصب ، والجازم ؛ فلا يسبقه شئٌ منهما ؛ سواء

(١) سبق ( فى ج ١ ص ٤٤ ، ٥٠ م ٦ ) تفصيل الكلام على معنى الإعراب والبناء ، وأثرهما فى الأفعال . . . كما سبق هنا ( فى ص ١٢٩ م ١٤٣ ) الكلام على نون التوكيد وأحكامهما وآثارهما .  
والتصالح المباشر وغير المباشر ، ونتيجة كل . . .

(٢) الحاجة جدل عنيف فى سبب رفع المضارع ؛ أمو التجرد -- والتجرد علامة عدمية -- أم هو حلوله محل الاسم ، أم الزيادة التى فى أوله . . . أم . . . ؟ إلى غير ذلك من آراء متعددة ، لا يسلم واحد منها من اعتراضات مختلفة ، ولا يقوى اعتراض منها على الثبات أمام الردود التى توجه إليه . . . وهذه الحركة الجدلية الشاقة لا طائل ورائها . ومن إضاعة الوقت والجهد الوقوف عندها ، أما حقيقة الأمر فهى أن العرب رفع المضارع الذى لم يسبقه فاصب ولا جازم ، ونصبه أو جزمه إذا تقدمت الأداة الخاصة بهذا أو بذاك . وأن المحدثين تابعوا العرب فى مسلكتهم وسلكهم فيه ، من غير أن يفكر العرب ولا المحدثون فى عامل الرفع ؛ أمو عدى أم غير عدى ؟ ويقتضينا الجدل ومتابعة ركب الحياة الحضارية بعلومها وفنونها أن توجه الجهد -- ولو كان يسيراً -- إلى جلائل الأمور .

إن نظرية العامل التى ابتكرها النحاة نظرية بارعة عظيمة ، ودليل نبوغ وعبقرية ؛ وطلما استدعناها ، ولم ننكر من أمرها إلا التنسّف -- بنجر داح -- فى تطبيقها . وهذا هو السرّ المصّب فى جوهرها النفيس ( كما أشرنا فى ص ٦٤٥ م ١٦ . وفصلنا للكلام فيها ) . ونحن نكشف عنها هذا الغرض فى مناسبات مختلفة ليصفو جوهرها ، ويخلص مدخلها المصنّف . . . ولهذا ندع الجدل فى سبب رفع المضارع .

أكان رفعه ظاهراً أم مقدرًا ؟ كالفعلين : « يُسَيِّءُ وَيُتَلَّى » في قول الشاعر :  
وَأَقْتُلْ دَائِمَ رُؤْيَا الْعَيْنِ ظَالِمًا يَمِيءُ ، وَيُتَلَّى فِي الْحَافِلِ حَمْدُهُ  
فإن سبقه ناصب وجب نصبه ، أو جازم وجب جزمه <sup>(١)</sup> . وهذا الباب معقود  
للكلام على الأدوات التي تنصب وكلها حروف ، وهي تسعة :

( أنْ - لنْ - إذنْ - كَي ) - ( لام الجحود - أو - حتى - فاء السببية -  
وإو المعية ) . وزاد بعض النحاة حرفان هما : « لام التعليل » ، و « واء التمام » ؛ والملحقة <sup>(٢)</sup>  
بإو المعية ؛ وبهما يكمل عدد النواصب أحد عشر حرفاً .

والأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف آخر ظاهر  
أو مقدر . أما بقية الأحرف فلا تنصب بنفسها ، وإنما الذي ينصبه هو « أن »  
المضمرة وجوباً بين تلك الأحرف والمضارع .

والمذهب الكوفي يبيح توسط « كي » مضمرة أو مظهرة بين لام التعليل والمضارع  
ويجعل هذا المضارع منصوباً بها ، لا « بأن » المضمرة ، وسيجيء <sup>(٣)</sup> بيان هذا كله  
في موضعه المناسب من الباب .

( ١ ) يقول ابن مالك في رفع المضارع في باب عنوانه : « إعراب الفعل » :

ارْفَعْ مُضَارِعاً إِذَا يُجَرَّدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ ؛ كَتَشَعَّدَ - ١

( ٢ ) في المذهب الكوفي .

( ٣ ) في ص ٢٢٨ .

## زيادة وتفصيل :

إذا بنى المضارع المجرد من الناصب والجازم على الفتح ، أو على السكون - فهل يكون له محل من الإعراب ، فيقال عنه : مبنى في محل رفع ؛ لأن الرفع هو الأصل الثابت قبل أن تطرأ عليه فتحة البناء وسكونه ؟

الأحسن الأخذ بالرأى القائل إنه مبنى على الفتح أو على السكون في محل رفع ؛ لأنه الأصل الذى تجب مراعاته عند مجيء مضارع آخر بعد الأول تابع له (كأن يكون الثانى معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً) ؛ فيجب رفع الثانى المجرد ؛ تبعاً لمحل الأول من غير أن يتأثر ببناء الأول ؛ إذ التابع لا يكتسب البناء من المتبوع ؛ أما إذا كان المضارع المبنى غير مجرد ؛ لوقوعه بعد ناصب أو جازم - فإنه

يبنى على الفتح أو على السكون ، على حسب نوع النون المتصلة بآخره ، ويكون في محل نصب إن سبقه ناصب ، وفي محل جزم إن سبقه جازم . ويراعى هذا المحل في المضارع الذى يجىء بعده ، تابعاً له ؛ (معطوفاً ، أو توكيداً لفظياً ، أو بدلاً . . . ) لأن مراعاة المحل واجبة في هذه الصورة . ويتعين فيها أن تكون الحركة الإعرابية في التابع مماثلة للحركة الإعرابية المحلية في المتبوع . فمثال المضارع المبنى على الفتح في محل نصب : ... إذنْ لا أصحابَ الخائن ، ولا أرافقه . فالفعل : « أصحاب » مبنى على الفتح في محل نصب بالحرف : « إذنْ » والفعل « أرافق » معطوف عليه ، معرب منصوب ؛ تبعاً لمحل المعطوف عليه ...

ومثال المبنى على الفتح في محل جزم : لا تخافنْ إلا ذنبك ، ولا ترجونْ إلا ربك وقول الشاعر :

لا تحسبنَ المجدَ والى علياء في كذب المظاهر  
فالأمعال : تخاف - ترجو - تحسب - مبنية على الفتح في محل جزم ؛ « لا » النامية .

ومثال المضارع المبنى على السكون ، لاتصاله بنون النسوة - إما في محل نصب وإما في محل جزم على حسب الأداة التى قبله - قول بعض المؤرخين في وصف الأعرابيات :

اشترك كثيرات منهن في الحروب ، كما تشترك فرق المتطوعات اليوم . ومع

اشتراكهن لم يهملن التصون والتحفظ . وأنتى هن أن يركنه ، والدين والنشأة العربية الأصلية خير عاصم للحرائر ؟

فالمضارع « يهمل » - مبنى على السكون في محل جزم بالحرف « لم » . والمضارع « يترك » مبنى على السكون في محل نصب بالحرف : « أن »

ويجب مراعاة هذا المحل في التوابع - كما سلف - ؛ فيجب نصب المضارع المعطوف - مثلا - إن كان المعطوف عليه مضارعا مبنيًا في محل نصب ، كما يجب جزم المضارع المعطوف - مثلا - إن كان المعطوف عليه مضارعا مبنيًا في محل جزم .... وهكذا بقية التوابع . فلإعراب المضارع إعرابًا محليًا أثر في توابعه وفي المعنى

ح - لا يعتبر المضارع ساكنًا إذا كان سكون آخره عارضا بسبب الوقف عليه ، أو التخفيف من توالى ثلاث حركات في آخره ، أو فيه مع ما يتصل به ويعتبر جزءًا منه ، كالضمير . وهذا التخفيف لغة بعض القبائل ، وأوضح صوره تسكين الحرف الثاني من الأحرف الثلاثة المتحركة . فيقولون : - يستمع - بسكون الميم في المضارع : « يستمع » مكسور الميم ، ويقولون : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) ؛ بسكون الراء في آخر المضارع : « يأمر » وهذا هو ما يعنينا الآن . فعند الإعراب نقول : إن المضارع مرفوع أو منصوب على حسب حالته الأصلية ، ونزيد أنه سكن للوقف ، أو للتخفيف . . . ومثل هذا السكون لا يراعى في التوابع

الأحرف الأربعة الناصبة بنفسها :

الأول : « أن » المصدرية <sup>(١)</sup> الناصبة المضارع . وعلامتها : أن تقع في كلام يدل على الشك ، أو على الرجاء والطمع ( الأمل ) وأن يقع بعدها فعل . فهي لا تقع في كلام يدل على اليقين والتحقق . وإن وقعت في كلام يدل على الرجحان والظن الغالب <sup>(٢)</sup> : كانت صالحة للمصدرية الناصبة للمضارع والمخففة <sup>(٣)</sup> من الثقيلة . فمثال وقوعها بعد الشك : أئى الأمرين أجدرُ بالعاقل ؛ أن يدارى السفية أو أن يقاطعه ؟ فلقد اضطرب الرأى في هذا . . .

ومثال الرجاء والطمع قوله تعالى : ( والذى أطمعُ أن يغفرَ لى خطيئى يوم الدين ) وقول الشاعر :

المروُ يأملُ أن يعي شَ وطولُ عيشٍ قد يضره

فأما التى تقع في كلام يدل على اليقين فهي المخففة من الثقيلة <sup>(٣)</sup> نحو : أعتقد أن سيبتصرُ الحق ، ولو تأخر انتصاره . . . أى : أنه سيبتصر . . . وأما التى تقع في كلام يدل على الظن الغالب فيصح - كما سبق - أن تكون مصدرية ناصبة وأن تكون مخففة من الثقيلة ، نحو : من غره شبابيه ، أو ماله ، أو جابه ، وظن أن يسأله الدهر - فقد عرض نفسه للمهالك ،

وإن لم يقع بعدها فعل فليست بالمصدرية التى تنصب المضارع .

كقول الشاعر :

أأنت أئى ما لم تكن لى حاجة ؟ فإن عرضتُ أيقنتُ أن لا أخاليا  
أى : أنه لا أخاليا

( ١ ) يصح أن يقال : « أن » المصدرى ، أى : الحرف المصدرى . وأن يقال « أن » المصدرية ، أى : الكلمة المصدرية ؛ فالتذكير على اعتبار الحرف ، والتأنيث على اعتبار الكلمة . وهذا يصدق على جميع الحروف الناصبة وغيرها . ( انظر هامش ص ٢١٩ ، ٢٨١ .

( ٢ ) اليقين : هو قطع التكلم بثبوت أمر ، وتحقيقه ، سواء كان هذا اليقين صحيحاً في الواقع م غير صحيح . والشك : استواء التصديق والتكذيب في نفس المتكلم ؛ بحيث لا يستطيع أن يقطع بثبوت الشيء أو بنفيه ؛ لعدم وجود مرجع لأحدهما . والظن أو الرجحان : هو تطلب أحد الأمرين على الآخر في قوة الدليل .

( ٣ ) سبق البيان الشافى عنها في المكان الأنسب ( ج ١ ص ٥١٥ م ٥٥ باب : « إن وأخواتها » ) لأنها من أخوات « إن » تنصب الاسم وترفع الخبر ؛ فلا تنصب المضارع .

## أهم أحكامها :

(١) أنها تدخل على الماضي والمضارع باتفاق <sup>(١)</sup>. وإذا دخلت على الماضي لاتنصبه لفظاً ولا تقديرًا، ولا عملاً—لأن الماضي لا ينصب مطلقاً—ولا تُغَيَّر من زمنه. وإنما تركه على حاله؛ نحو : فرحت بأن عاد الحق إلى أهله. وإذا دخلت على المضارع نصبته لفظاً، أو تقديرًا، أو عملاً، وخلّصت زمنه للاستقبال—كالشأن في كل التواصب والجوازم—كقولهم: خير لك أن تقبل ما لا يد منه مختارًا، بدل أن ترضى به قهرًا واضطرارًا. فلا تجمعن على نفسك ضعف المضطر، وذلة المغلوب على الأمر.

(٢) أنها لا بد أن تسبك مع الجملة الفعلية—المضارعية وغير المضارعية—التي تدخل عليها سبكًا خاصًا يؤدي إلى إيجاد مصدر مؤول، يعني عن «أن» وما دخلت عليه، ويعرب على حسب حاجة الكلام قبلها: فقد يكون فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأ، أو خبرًا... أو غير ذلك مما يقتضيه السياق <sup>(٢)</sup>...

(٣) أنها تتصل بالفعل الذي تدخل عليه مباشرة <sup>(٣)</sup>؛ فلا يجوز الفصل بينهما بغير «لا» النافية، أو الزائدة. فالأولى، نحو:

وإن افتقادي واحدًا بعد واحد دليلٌ على ألاّ يَدوم <sup>(٤)</sup> خليلٌ  
ونحو: ما أعجبَ ألاّ يرتدعَ الظالمُ بمصير من سبقوه. والثانية نحو: قوله تعالى: (لثلاث يعلم أهل الكتاب ألاّ يقدرون على شيء من فضل الله...) أي: لأن يعلم أهل الكتاب <sup>(٥)</sup>... لأن المعنى هنا على زيادتها وإلّا فسدت. وكذلك لا يجوز الفصل بأجنبي بين أجزاء الجملة الفعلية التي دخلت عليها وأن<sup>٦</sup> المذكورة <sup>(٥)</sup>. فإذا دخلت على جملة فعلية <sup>(٦)</sup> تشتمل على مضارع—ثلاث—

(١) أما دعوا على الأمر والتي فيجىء الكلام عليه في الزيادة والتفصيل ص ٢٢٤.

(٢) سبق (في ج ١ ص ٢٩٩ م ٢٩) عند الكلام على الموصولات الحرفية) كيفية سبك المصدر المؤول، وطرائقه المختلفة، وفوائده التي لا تتحقق في المصدر الصريح، وأوضحنا كل هذا بما فيه غنى ركناية.  
(٣) فلا يصح الفصل بينهما بالسين (كما نص التصريح عند الكلام على لام الجحود) ولا بسواها إلا كلمة «لا» النافية أو الزائدة.

(٤) هنا: «أن» مدغمة في «لا» طبقاً لقواعد رسم الحروف. والأصل: أن لا—وسيجيء الكلام على كتابتها في ص ٢٢٥ قسم «ب» من الزيادة.

(٥) وأجاز بعضهم الفصل بينهما بالظرف أو بالجار مع مجروره؛ لأن شبه الجملة موضع التوسع.

(٦) الجملة التي تدخل عليها «أن» تسمى: صلة «أن» كما عرفنا في الجزء الأول عند الكلام على

الموصولات الحرفية.



وفاعله ، أو عليهما وما يكملهما من مفعولات أو غيرها — وجب أن تتصل أجزاء الجملة بعضها ببعض من غير أن يفصل بينهما أجنبي يجيء من جملة أخرى .  
ففي مثل: سررت أن أراك نصير الفضيلة ؛ لا ينبغي بها بدلا ، ولو احتملت في سبيلها المتاعب ) ، ولا قيت المشقات — لا يصح في كلمة أو أكثر من الكلمات التي جاءت بعد: « لو » أن تنتقل من مكانها لتفصل بين كلمتين مما دخلت عليه « أن » السالفة (١) .  
( ٤ ) أن معمول فعلها لا يتقدم عليها — في الرأي السديد — سواء أكان المعمول مفعولا أم غير مفعول ، كقول شوقي : عليك أن تلبس الناس على أخلاقها وليس عليك تركيع أخلاقها . (٢) فلا يصح : عليك — الناس — أن تلبس على أخلاقها ، كما لا يصح : عليك — على أخلاقها — أن تلبس الناس . . .

( ٥ ) أن بعض القبائل العربية يهملها ؛ فلا ينصب بها المضارع ، برغم استيفائها شروط نصبه ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( والوالداتُ يرضعنَ أولادَهن حولينَ كاملينَ لمن أرادَ أنْ يُنمَّ الرضاعة ) برفع المضارع : « يُنمُّ » على اعتبار « أن » مصدرية مهملة . والأنسب اليوم ترك هذه اللغة لأهلها ، والاقتصار على الإعمال ؛ حرصاً على الإبانة ، وبُعْداً عن الإلباس .

( ٦ ) أنها تمتاز — ومثلها : كى عند الكوفيين — بنصب المضارع ظاهرة ، أو مضمومة (٣) بخلاف بقية الأدوات الأخرى التي تنصبه بنفسها فإنها لا تنصبه إلا ظاهرة .

وبهذه المناسبة يذكر النحاة مواضع لإظهارها وجوباً ، ومواضع لإضمارها وجوباً ومواضع لجواز الأمرين .

١ — فيجب إظهارها في موضع واحد ، هو أن تقع بين « لام الجر » و « لا » النافية ، أو بين

( ١ ) لهذا يمتنع في مثل : عسى أن يعرف الولد فضل والديه — إعراب : « الولد » اسماً لمسى ؛ لأن اسم « عسى » أجنبي عن الجملة التي دخلت عليها « أن » إذ ليس منها ، ولا من مكملاتها . ونظير هذا كلمة : « رب » في قوله تعالى : « عسى أن يبعثَ ربُّكُمُ مقاماً محموداً » فلا يصح إعرابها اسم « عسى » مع إعراب « مقاماً » منصوباً على الظرفية أو غيرها بالفعل : « يبعث » .  
أما مع إعراب : « مقاماً » مصدرأً لفعل محذوف ( أى : تقوم مقاماً ) فيجوز الأمران ( وقد أوضحنا هذا في الجزء الأول ص ٢٩٤ م ٢٩ في باب الموصولات الحرفية ، وفي باب عسى وأغواتها ص ٢٧٠ م ٥٠٠ من ذلك الجزء ) .

( ٢ ) جمع : غسكتى ، وهو : الثوب البالي القديم .  
( ٣ ) في ص ٣٠٧ م ١٥٣ السبب في إضمار « أن » وجوباً جوازاً .

«لام الجر» و «لا» الزائدة ؛ نحو : إني أنتصر للعرب ؛ لنلا يطعمَ فينا أعداؤنا ، ونحو قول الله تعالى : ( لنلا يعلمَ أهلُ الكتابِ ألاَّ يَقْدِرُونَ على شيءٍ من فضل الله ) أى : ليعلم أهل الكتاب . . . . كما سبق -

ب - ويجب إضمارها بعد ستة أحرف : ( لام الجحود - أو - حتى - فاء السبية - واو المعية ) ، وكذا بعد : «ثُمَّ» الملحقه بواو المعية ، عند من يرى إلحاقها . وإلضمارها بعد هذه الأحرف تفصيلات وشروط تجيء عند الكلام على كل منها .

«- ويجوز إظهارها وإضمارها في موضعين :

أولها : أن يسبقها لام الجر ، ويقع بعدها المضارع مباشرة من غير أن تفصله : «لا» النافية ، أو الزائدة ، نحو : أقرأ التاريخ لِيَسْتَفْتَحَ بَعْبِرَهُ ومواعظه ، أو : لأن تنضع <sup>(١)</sup> .

ولام الجر هذه قد تكون أصلية لإفادة التعليل <sup>(٢)</sup> وهي التي بمعنى : «لأجل : كذا : . . . » فإ بعدها علة لما قبلها في الأغلب <sup>(٣)</sup> ، كالأمثلة السابقة . وقد تكون أصلية لبيان العاقبة ( وتسمى : «لام الصيرورة» ، أو : «لام المآل» ، وهي التي يكون ما بعدها نتيجة مترتبة على ما قبلها ، ونهاية له ) . كقوله تعالى عن موسى عليه السلام : ( فَاتَّخَذَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا . . ) ، فإن فرعون وآله لم يعتنوا بموسى وترتيبه في القصر الفرعوني ليكون لهم بعد ذلك سبب عداوة وحزن . . . وإنما اعتنوا بترتيبه لينفعهم ، أو يكون لهم بمنزلة الولد . فلم تتحقق هذه الأمنية ، وتحقق بدلها أمر آخر ؛ هو العداوة والحزن ، فالعداوة والحزن هما اللذان انتهى إليهما أمر التربية ، وهما العاقبة أو المآل الذي صار إليه أمر العناية .

وقد تكون زائدة لتقوية المعنى ، وهي الواقعة بين فعل متعد ، ومفعوله ، كقول الشاعر في الحديث عن ليلاه :

أريدُ لَأَتَسَى ذِكْرَهَا ؛ فكأنما تَمَثَّلُ لى ليلتى بكل مسيل

( ١ ) وكل هذا بشرط ألا يسبقها كون متنى فإن سبقها وجب إظهار «أن» كما سيجيء في مواضع الجواب ص ٢٤٠ .

( ٢ ) تختلف لام التعليل في معناها وحكمها عن الجحود . وسيأتى الكلام على هذا في ص ٢٤٠ ، ص ٢٤٣ .

( ٣ ) وقد تسمى : «لام كى» ، لصحة إحلال : كى الدالة على التعليل محلها . ( انظر ص ٢٢٨ ، ٢٤٣ ) .

فالمضارع : «أريد» متعد ، ومفعوله المناسب هو المصدر المنسبك من «أن» المقدره جوازاً بعد اللام، ومن الجملة المضارعية بعدها، وهذه اللام زائدة بينهما .  
والتقدير : أريد نسياني ذكرها <sup>(١)</sup> ، والأصل أريد لأن أنسى .

ويجيز الكوفيون إضمار : «كى» في كل موضع يجوز فيه إضمار : «أن» كالحالة السالفة بأمثلتها المختلفة فالموضع الصالح لأظهار «أن» وإلضمارها صالح للأمرين عندهم في «كى» جوازاً . ويسمى لام البحر التي قبلها : «لام التعليل» والخلاف لا أهمية له بالرغم من كثرة استعمال «أن» الناصبة في أفصح الأساليب ظاهرة ومضمرة . . .

ثانيهما : أن تقع بعد حرف عطف من حروف أربعة ؛ هي : الواو — الفاء — ثم — أو . . . بشرط ألا يدل هذا الحرف على معنى من المعاني التي توجب إضمار «أن» ؛ كالسببية مع : «الفاء» ، والمعية مع : «الواو» و«ثم» ؛ وكالتعليل أو الغاية أو الاستثناء مع : «أو» <sup>(٢)</sup> . . . وبشرط أن يكون المعطوف عليه اسماً مذكوراً ، جامداً محضاً ( أى : اسماً خالفاً من معنى الفعل ) سواء أكان هذا الاسم المذكور الجامد مصدراً صريحاً <sup>(٣)</sup> أم غير مصدر . أما المعطوف فهو المصدر المؤول من «أن» والجملة المضارعية بعدها .

( ١ ) والنائب أن يكون المفعول مصدراً مؤولاً ، وقد يكون اسماً صريحاً . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر في الرثاء :

أرادوا ليخفوا قبره عن عدوه      فطيب تراب القبر ثم عل القبر  
أى : أرادوا إخفاهم قبره ؛ فلام الجر زائدة بين الماضي ومفعوله المصدر المؤول . ومثله :  
أراد الطاعنون ليحزنوني      فهاجوا صدع قلبي ؛ فاستلوا  
ومثله :

ومن يك ذا عظم صليب رحابيه      ليكر عبود الدهر فالدهر كاسره  
أى : رجا كسر عبود الدهر به . . . ومثله :  
وبلست ما بين العراق ويشرب      ملسكا أجار لمسلم وبماهد

أى : أجار مسلماً وبماهد . . . فاللام في هذه الأمثلة وأشباهها — زائدة بين الفعل المتعدي ومفعوله الاسم الصريح كالمثال الأخير أو المصدر المؤول كبقية الأمثلة واعتبار هذه اللام زائدة داخلية على المفعول أفضل من اعتبار المفعول اسماً محذوفاً قبلها . ( ٢ ) انظر ص ٢٤٨ ، ٢٥١ .  
( ٣ ) غير مؤول ولا متعدي .

فثال « الواو » إذا كان المعطوف عليه مصدرا صريحا : تَعَبٌ وأَحْصَلَ - رَزَقَ خَيْرَ من راحة وأَمُدَّ يَدِي للسؤال .

وقول القائل :

وَلُبَّسَ عِبَادَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبَّسِ الشُّفُوفِ (١)  
ومثالها إذا كان جامداً غير مصدر : لَوَلَا النُّخْلَ فِي الصَّحْرَاءِ وَيَغْذَى الْبُلْدَى  
لم يجد قوته ، ولولا الآبار وتسقيته لم يجد شربه .

ومثال الفاء والمعطوف عليه مصدر صريح : إِنْ اقْتَنَانِي الْكُتُبَ وَأَتْرَكَ الْإِسْتِفَادَةَ  
بِهَا ، كَأَقْتَنَانِي الْحَدِيقَةَ الْيَانِعَةَ وَأَتْرَكَ الْإِنْتِفَاعَ بِبَارِهَا وَرِيَا حِينَهَا . . .

ومثالها وهو جامد غير مصدر إِنْ الْبَحْرَ وَأَفْكَرَ فِي عَجَابِهِ كَأَلْقَمَرٍ وَأَطْلَقَ  
خَوَاطِرِي وَرَاءَ أَسْرَارِهِ .

ومثال « ثَم » والمعطوف عليه مصدر صريح : إِنْ التَّسَرَّعَ فِي الْأَمْرِ ثَمَّ بِصَلَاحٍ ،  
كالإهمال فيه ثَمَّ يُتَدَارَكُ ؛ كلاهما معيب يضاعف الجهد والعناء ويضعف الأثر .  
ومثالها وهو اسم جامد غير مصدر : إِنْ الزَّرَاعَةَ ثَمَّ اعْتَمَدَ عَلَى نَفْسِي  
فِي رِعَايَتِهَا لَمْ يَمُنْ خَيْرَ الْوَسَائِلِ لِلْفَنَى ، وَإِنْ التَّجَارَةَ ثَمَّ يَسَاءَ التَّصَرُّفُ فِي مَزَاولَتِهَا  
لَمْ يَأْتِ اقْرَبَ الْوَسَائِلِ لِلْفَقْرِ . . .

ومثال « أَوْ » والمعطوف عليه مصدر صريح : لَا يَرْضَى النَّابِهُ بِالتَّقْصِيرِ أَوْ يَصْلِحَ  
وإِنَّمَا رِضَاهُ بِالْكَمَالِ أَوْ يَقْتَرِبَ مِنْهُ .

ومثالها وهو جامد غير مصدر قولك للمسافر : لَنْ يَحُولَ الْبَعْدُ دُونَ اتِّصَالِنَا .  
فعندنا البريد والبرق أو يبادر أحدا بزيارة أخيه . . . . . وهكذا .  
فكل مضارع بعد حرف من الحروف الأربعة السالفة منصوب بأن مضمره  
جوازاً ، ويصح إظهارها ، وكل مصدر مؤول من أن المضمره جوازاً أو الظاهرة معطوف  
على اسم خالص قبلها ، قد يكون مصدراً صريحاً ، أو اسماً جامداً غير مصدر . ولا بد أن  
يكون المعطوف عليه مذكوراً في الكلام ، فلا يصح أن يكون محذوفاً أو متصديداً متوهماً .  
فإن كان المعطوف عليه اسماً غير صريح بأن كان فيه معنى الفعل -  
كالاشتقاق العاملة - لم يصح التنبص ؛ نحو الصارخة فيتألم العاقل ، النادبة

(١) جمع : شَف ، وهو الثوب الرقيق الذي يكشف ما تحته ، كالحرير النال ونحوه .

فالقعل يغضب واجب الرفع ؛ لأنه معطوف على كلمة : « الصارخة » وهي اسم غير صريح ؛ إذ هي من المشتقات العاملة ؛ ف فيها معنى القعل ، ورائحته ، وواقعة موقعه ، من جهة أنها صلة « أل » الموصولة . والأصل في الصلة أن تكون جملة ، فكلمة صارخة بمنزلة : « تصرخ » فكأن التقدير : « التي تصرخ » فلما جاءت « أل » الموصولة اقتضت العدول عن الفعل إلى اسم الفاعل : لأنها لا تدخل إلا على بعض المشتقات التي تصلح أن تكون صلة لها .

وإذا لم يصح العطف في المواضع السالفة لم يصح نصب المضارع تبعاً لذلك ، فيجب رفعه على اعتبار الواو ، والفاء ، وثم ، حروف استئناف ، والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها . وعلى اعتبار « أو » في هذا الموضع — خاصة — للاستئناف كذلك <sup>(١)</sup> .

(١) وفي موضع الإظهار الواجب والحائز والإظهار الواجب يقول ابن مالك في البيتين السابق والثامن :

وبينَ « لا » ، « ولَمْ جَرَّ التَّنْزِيمِ      إِظْهَارُ « أَنْ » نَاصِبَةً ، وَإِنْ عُدِمَ : ٧  
« لا » فَإِنْ أَعْمِلَ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً ٨

أى : يلزم إظهار « أَنْ » الناصبة المضارع إذا وقعت متوسطة بين « لا » بنوعها ولام الجر . فإن عدت « لا » فاعمل « أَنْ » مظهرة أو مضمرة ؛ لأن الأمرين جائزان . ثم انتقل في الشطر الأخير إلى الكلام على مواضع إظهارها وجوباً وساقى .

وفي الموضع الثاني من مواضع إظهار « أَنْ » الناصبة وإظهارها — جوازاً — يقول ابن مالك في بيت واحد قبل البيت الذى ختم به الباب :

وإِنْ عَلَى أَسْمٍ خَالِصٍ فَعِلٌ عَطِفٌ      تَنْصِبُهُ « أَنْ » ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفٌ ١٨

— وسجى له إشارة أخرى في ص ٣٠٤ حيث مكانه الذى ارتضاه ابن مالك — يقول : إذا عطف المضارع على اسم خالص من رائحة للفعل . — ومعنى أنه خالص : جموده على الوجه الذى شرحناه — نصبه « أَنْ » ثابتة في الكلام أو محذوفة ( بمعنى : مقدرة ) ولم يذكر شيئاً عن حروف العطف التي تستعمل هنا ، ولا شيئاً من الشروط والتفصيلات . ويلاحظ أنه قال : تنصبه « أَنْ » فأراد بأن الكلمة ثم عاد فقال : ثابتاً أو منحنف ، يريد : منحنفاً ؛ على إرادة الحرف « أَنْ » . ( انظر رقم ١٦ من هامش ص ٢١٣ ؛ ٢٨ ) .

## زيادة وتفصيل :

١- من المفيد سرد بقية أنواع : « أن » بإيجاز مناسب ؛ لشدة الحاجة إلى فهمها ، ولأنها تزيد « المصدرية الناصبة للمضارع وضوحاً لا يكاد يتحقق إلا بعرض الأنواع المختلفة ؛ عرضاً تشبيهاً به وجوه المشابهة والمخالفة .  
والأنواع خمسة :

( ١ ) المصدرية الناصبة وقد سبق الكلام عليها .

( ٢ ) المخففة<sup>(١)</sup> من الثقلة - وهي من أخوات « إن » - وتعرف بعلامة من أربع : أن تدخل مباشرة على فعل جامد ، أو على حرف غير « لا » ، كقوله تعالى : ( وأن ليس للإنسان إلا ما سعى ) ، وقول الشاعر :  
أجِدْكَ ، ما تَدْرِينْ أنْ رُبَّ لَيْلَةٍ      كَانَتْ دَجَاهَا مِنْ قُرُونِكَ يُنْشَرُ  
أو : تَقَعُ في كَلَامٍ يَدُلُّ عَلَى الْيَقِينِ      وَالتَّحَقُّقِ وَالْإِعْتِقَادِ الثَّابِتِ ( ويدخل في هذا : كل الأفعال - وغيرها - مما يدل على اليقين والقطع ، مثل : « علم » و « رأى » إذا كانا للتحقق والتأكيد ، ومثل : خَافَ وحَذَرَ - وما بمعناها - عند سيبويه ، ومن معه ، إذا كان الشيء المَخُوفُ أو المَحْذُورُ مَتَقِنًا . . . ) ،  
نحو : أَعْلَمُ أنْ سَيَكُونُ الْجَزَاءُ بِقَدْرِ الْعَمَلِ .

أو : تكون داخلة على جملة اسمية مسبوقة بجزء من جملة ، لا بجملة كاملة فيكون المصدر المؤول من « أن » المخففة وما دخلت عليه متمماً للسابقة ؛ كقوله تعالى : ( وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ) ، فالمصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه خير المبتدأ : « آخر » . وكقول الشاعر :  
كُنْ حَزَنًا أنْ لَا حَيَاةَ هَنِيئَةً      وَلَا عَمَلٌ يَرْضَى بِهِ اللهُ ، صَالِحٌ...  
فالمصدر المؤول فاعل .

أو تكون داخلة على فعل مقصود به الدعاء ؛ نحو : صَانِكُ اللهِ وَرَعَاكَ ، وأنْ هِيَ لَكَ حَيَاةٌ سَعِيدَةٌ .

وأهم أحكامها : أنها من أخوات « إن » ؛ فتتصب المبتدأ وترفع الخبر ، واسمها ضمير الشأن ، وخبرها جملة قد تحتاج إلى فاصل في أغلب الأحوال .

( ١ ) المخففة من الثقلة ثنائية لفظاً ، ثلاثية بحسب أصلها قبل التخفيف . أما المصدرية فتنائية أصلاً وسالاً . . .

( ٢ ) إذا وقعت « لا » بعد أن المخففة وجب فصلها كتابة كما سيجي في ص ٢٢٥ .

ومن الشذوذ أن تنصب المضارع<sup>(١)</sup>  
ومن أحكامها أنها تُسبِّك مع معموليها فينشأ من السبك مصدر يعرب على  
حسب الجملة . . .  
إلى غير هذا من الأحكام والتفصيلات الهامة التي عرضناها بأمثلتها في مكانها  
الأنسب<sup>(٢)</sup>.

(٣) الصالحة لأن تكون مصدرية ناصبة للمضارع ولأن تكون مخففة ؛  
وهي الواقعة في كلام يدل على الرجحان ؛ كأن يسبقها الفعل : ظن - خال - علم  
التي بمعنى : ظن - حسب - حجا . . . فيرفع أو ينصب المضارع بعد كل  
هذه الأفعال - وما شابهها - .

أما « أن » الواقعة في كلام يدل على الشك ، أو على الطمع والرجاء والأمل -  
فليست إلا المصدرية الناصبة للمضارع ، كما سلف . فإن أجرى الظن مجرى اليقين  
تأويلا . جاز الأمران . وبالنصب والرفع قرئ قوله تعالى : ( أحسب الناس أن  
يستركوا ) أو يتركوا . . .

(٤) الزائدة : وهي التي يتساوى وجودها وعدمها ، من ناحية العمل ، إذ  
لا عمل لها على الأصح . وإنما أثرها معنى محض ؛ هو تقوية المعنى وتأكيده ؛  
( كالشأن في الحروف الزائدة المهمة ) .

وتقع - في الغالب - بعد « لَمَّا » الحينية<sup>(٣)</sup> كالتي في قوله تعالى : ( فَلَمَّا  
أَنَّ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَارْتَدَّ بَصِيرًا ) . والتي في نحو : أجب  
الصارخ لما أن يكون مظلوماً . برفع : يكون<sup>(٤)</sup> .

أو بين الكاف ومجروها ، كقول الشاعر يصف امرأة :  
ويوما توافينا<sup>(٥)</sup> بوجه مفسم<sup>(٦)</sup> كأن ظبية تعطو<sup>(٧)</sup> إلى وارق<sup>(٨)</sup> السلم<sup>(٩)</sup>

(١) إذا نصبه خلصت زمة المستقبل وصارت مصدرية ناصبة للمضارع . أما الخففة فلا تخلص  
زمنه المستقبل ، ولا تؤثر فيه ، لأن التخليص من شأن الأول .

(٢) ١ - ص ٥١٥ م ٥٦ ، ص ٢٩٦ م ٢٩ ، ص ٤٨٤ م ٥٢ .

(٣) « لما » الحينية ، هي التي بمعنى : حين ، ووقت .

(٤) وقوع المضارع بعد « لما » الحينية جائز ولكنه قليل .

(٥) تأتينا .

(٦) جميل حسن .

(٧) تمد حنقها وتميله .

(٨ ، ٩) السلم شجر . ولم وارق ، أي : به أوواقه .

.....  
 أو بين فعل مذكور للقسم ولو ؛ كقول الشاعر :  
 فأنقسمُ أنْ لو التَّقَيْنَا وأنتمُ لكان لكم يوم من الشر مظلم  
 أو بين فعل للقسم مخلوف ولو ؛ كقول الشاعر :  
 أمّا والله أنْ لو كنت حراً وما بالحرّ أنت ولا العتيق (١)  
 ومن الزائدة أيضاً - في رأى بعض النحاة - الواقعة بعد جملة مشتملة على  
 القول وحروفه نصّاً ؛ مثل : قلت للمتردد : أن أقدم ... عنمن يصوب هذا التركيب ،  
 كما سيحيى ؛ في الكلام على المفسرة (٢) .

(٥) الجازمة . وهي لغة لإحدى القبائل العربية (٣) . نحو : أواصل العمل  
 إلى أن ينته وقته . والأفضل إهمال هذه اللغة ؛ منعا للمخلط والإلباس .

(٦) الضمير :  
 تكون « أن » ضميراً للمتكلم عند بعض العرب - بمعنى : « أنا » ؛ فيقول :  
 أنْ جاهدت في الله حتى الجهاد ؛ بمعنى : أنا جاهدت . . . أما مجيئها للمخاطب  
 بفروعه المختلفة فهو الشائع بين القبائل ، نحو : أنت - أنت - أنت . . .  
 (٧) المفسرة :

وهي حرف مهمل ( لا عمل له ) . والغرض منه : إفادة التبيين والتفسير ،  
 مثل : « أى » المفسرة . فكلاهما حرف تفسير ولهذا يصح إحلال « أى » محل  
 « أن » .

ولا تكون « أن » مفسرة إلا بثلاثة شروط مجتمعة :  
 أولاً : أن تسبقها جملة مستقلة كاملة ، فيها معنى القول دون حروفه .  
 ثانياً : أن يتأخر عنها جملة أخرى مستقلة ، تتضمن معنى الأولى ، وتوضح  
 المراد منها .

ثالثاً : ألا تقترن « أن » بحرف جر ظاهر أو مقدر .  
 (ومن الشرط الثانى يتبين أن الذى يقع به التفسير هو الجملة المتأخرة : أما  
 الحرف « أن » فمجرد أداة أو آلة أو رمز ، ففي الكلام مجاز مرسل ، علاقته الآلية ) .

---

(١) الشريف كريمة الأصل . (٢) انظر هامش الصفحة الآتية  
 (٣) عرض بعض النحاة لما أمثلة شعرية . وصفها غيره بأنها لا تصلح للاستشهاد لأسباب معيبة  
 قوية . ولكن صحتها وفساد تلك الأمثلة لا يقدحان في وجود قبيلة عربية تجزم بأن .



فإذا استوفت الشروط الثلاثة كانت مفسرةً للمفعول الفعل الذى قبلها ؛ إن كان متعدداً ، سواء أكان المفعول ظاهراً أم مقترناً . فالظاهر كالذى فى قوله تعالى ؛ يخاطب موسى : ( . . . إذ أوحينا إلى أمك ما يوحي ؛ أن أقذفه فى اليم . . . ) . فما « يوحي » هو عين « أقذفه فى اليم » معنى . . . والمقدر كالذى فى قوله تعالى فى قصة نوح : ( فأوحينا إليه أن اصنع الفلک . . . ) على تقدير : أوحينا إليه شيئاً ؛ هو : اصنع . ويصح أن تكون « أن » هنا زائدة ، والمعنى <sup>(١)</sup> : أوحينا إليه لفظ : « اصنع »

وإن لم يكن الفعل متعدداً فالجملة التفسيرية لا محل لها — كما سيجىء — فإن لم يسبقها جملة كاملة كانت — فى الغالب — مخففة من الثقلية كالتى فى قوله تعالى : ( وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ) لأن ما قبلها مبتدأ لا خير له إلا « أن » وما دخلت عليه . وهذا يتأنى التفسيرية ؛ لأنها محض التفسير — لا للتكميل — فتقتضى أن يكون قبلها جملة تامة ؛ كما سلف .

وإن كان قبلها جملة تامة ولكنها مشتملة على حروف القول وجب اعتبار « أن » زائدة لا مفسرة ؛ نحو : قلت له : أن افعل <sup>(٢)</sup> — كما سبق عند الكلام على « أن » الزائدة — .

وإن لم يتأخر عنها جملة امتنع مجيء « أن » ؛ فلا يقال : أرسلت إليك ما يليق ؛ « أن » مدحاً . فيجب حذف « أن » أو الإتيان بكلمة : « أى » المفسرة . وإن اقترنت بحرف جر ظاهر أو مقدر فهي مصلوبة ، لاختصاص حرف الجر بالدخول على الاسم ولو كان الاسم مصلباً مؤولاً ، كالمثال السابق وهو : ( وأوحينا إليه أن اصنع الفلک . . . ) إن جعلنا التقدير : وأوحينا إليه بصنع الفلک . . . على معنى : وأشرنا إليه ( أى : عليه ) بصنع الفلک . ولم نجعله على تقدير حذف المفعول والاستغناء بتقديره عن تقدير حرف جر محذوف .

(١) انظر ص ٢٢٤ .

(٢) جاء فى حاشية الصبان فى هذا الموضع عند الكلام على « أن » الناصبة ما نصه : « قلت له : أن افعل — ليست مفسرة ؛ لوجود حروف القول — ولا يقال مثل هذا التركيب لعدم وجوده فى كلامهم ؛ لأن الجملة تقع مفعولاً لصريح القول ( يريد : من غير « أن » ) وعلى تسليم أنه يقال — لا تجعل « أن » فيه تفسيرية ، بل زائدة . وجوز الزخشرى فى قوله تعالى : « ما قلت لم إلا ما أمرتني به أن أميدوا الله ) اعتبار « أن » مفسرة على تأويل : « قلت » بأمرت . واستحسنه فى المنفى . قال : وعلى هذا فعنى شرطهم ألا يكون فى الجملة التى قبلها حروف القول ، أى : باتياً — هذا القول — على حقيقته ، غير مؤول بغيره . »

بقى شيء هام ؛ هو : إعراب الجملة الواقعة بعد «أن» المفسرة. قال صاحب المغنى :  
الجملة المفسرة لأجل لما مطلقاً . ولكن الصبان في حاشيته ناقش هذا عند الكلام  
على «أن» المفسرة . وقال : إن الجملة المفسرة التي لا عمل لها من الإعراب هي  
الجملة التي ليست في محل المفرد ، كالتى في مثل : محمد أكرمته . أما التى فى  
محل المفرد - كالواقعة بعد «أن» المفسرة - وهى التى تفسر المفعول - فالظاهر  
أنها في محل نصب ، تبعاً لما فسرته ؛ لأنها في معنى هذا اللفظ ، فيحل المفرد  
محلها . وإذا كان لما عمل من الإعراب كالمفرد الذى تفسره فاموقعها ؟ أ تكون  
مفعولاً مثله ، أم بدلاً أو عطفاً بيان ؟

تكون بدلاً أو عطفاً بيان ؛ لأن البدل والبيان هما اللذان يسيران التفسير  
ويناسبانه ؛ كما سبق في بابهما (جـ ٣ ص ٣٩٩ ١١٧ ... وص ٤٨٦ م ١٢٣ ... ) .  
وشيء آخر هام أيضاً :

إذا جاء بعد «أن» الصالحة للتفسير مضارع مسبوق بكلمة : «لا» نحو :  
أشرت إليه أن لا يفعل - جاز رفعه على اعتبار «لا» نافية . وجزمه على اعتباره  
ناهية ، وهى في الحالتين مفسرة<sup>(١)</sup> وجاز نصبه على اعتبار «لا» نافية ، و «أن»  
مصدرية<sup>(٢)</sup> . فإن حذفت «لا» امتنع الجزم وصح الرفع أو النصب . لكن صرح  
الصبان بأنه يصح على الجزم بلا الناهية اعتبار «أن» مصدرية ؛ اعتماداً على رأى الأصح  
الذى يبيح دخولها على الأمر والنهى . وقد جاء في حاشية الخضرى ما نصه<sup>(٣)</sup> ؛  
"وصل «أن» بالماضى اتفاق ، وبالأمر<sup>(٤)</sup> عند سيبويه ، بدليل دخول الجار  
عليها في نحو : كتبت إليه بأن قم أو لا تقعد . إذ لا يدخل إلا على الاسم ؛

(١) في هذا المثال - وأشباهه - تكون الجملة بعدها مفسرة للجملة قبلها ، لعدم وجود مفعول  
ظاهر أو مقدر تفسره ؛ لأن الفعل قبلها لازم ، فالجملة التي بعدها لا عمل لها من الإعراب بناء على ما  
سبق من كلام المغنى والصبان .

(٢) وتكون مصدرية مع انطباق شروط المفسرة عليها على اعتبار آخر : هو أن الفعل الذى قبلها لازم  
يتمى بحرف الجر ، وأن الحرف الجار محذوف ، وبهذا التأويل تخرج من عداد المفسرة وتدخل في عداد  
المصدرية ، وليس في هذا التأويل تكلف ، لأن حذف حرف الجر قياسى قبل «أن» وإن «إذا» كان الفعل  
قبلها لازماً .

(٣) - أول باب الموصول .

(٤) والمراد به ما يشمل النهى أيضاً ؛ لأن النهى أمر بالكف وطلب الامتناع .

فتقول بمصدر طلبي أي : كتبت إليه بالأمر بالقيام كما قدر الزمخشري في قوله تعالى : ( إنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أنذر قومك ) ، أي : بالأمر بالإندار ، فلا يفوت معنى الطلب . وردة الدماميني بأن كل موضع وقع فيه الأمر هو محتمل لكون « أن » فيه تفسيرية ؛ بمعنى : أي ؛ كهذه الآية ، ونحو : ( فأوحينا إليه أن<sup>(١)</sup> اصنع الفلك . . . ) ونحو ( وإذ أوحيت إلى الحواريين أن آمنوا بي وبرسولي ) . ونحو : ( وانطلق الملائم منهم أن امشوا . . . ) ، أي : انطلقت ألسنتهم<sup>(٢)</sup> فكل ذلك — إن لم يقدر فيه الجار — هي فيه إمّا تفسيرية ؛ — لسبقها بجملة فيها معنى القول دون حروفه ، ووقوع جملة بعدها ، وخلوها من الجار لفظاً ، ولا حاجة إلى تقديره كما يقول سيويه ، — وإما زائدة ؛ كالمثال : ( أي : كتبت بأن قم ) ، أي : بهذا اللفظ . زيدت « أن » كراهة دخول الجار على الفعل ظاهراً ، وإن كان في الواقع اسماً ؛ لقصد لفظه<sup>(٣)</sup> .

وإذا دخلت « أن » على الماضي والأمر باعتبارها مصدرية فلها لا تغير زمنهما ، ولا يكون لهما محل تنصبه ؛ كما جاء في المغني عند الكلام عليها . خلافاً لرأى ضعيف آخر .

ب — انتهينا من الكلام على « أن » من وجهتها النحوية واللفظية وبقيت ناحية تتصل بإظهارها أو عدم إظهارها في النطق وفي الكتابة إذا وقعت بعدها ، « لا » أما مع غير « لا » فتظهر في الحالين .

( ١ ) فيجب حذف النون إن كانت « أن » مصدرية ناصبة للمضارع المسبوق « بلاء » النائية ، أو : « لا » الزائدة ، نحو : شاع ألا يخفق الإنسان في الوصول للقمر — ( ما منك ألا تسجد إذ أمرتك ) والخلف هنا معناه عدم ظهورها في الكتابة وفي النطق ؛ فهي مدغمة في « لا » وإدغامها يمنع ظهورها خطأ ونطقاً . . .

( ٢ ) ويجب إظهارها في الكتابة وإبرازها خطأ لا نطقاً إن كانت غير ناصبة سواء أكان بعدها اسم أم فعل نحو : تيقنت أن لا أسافر — أشهد أن لا إله إلا الله ، فتظهر فيهما خطأ ، وتدغم في « لا » عند النطق

( ١ ) انظر ص ٢٢٣ .

( ٢ ) ليس المراد بالانطلاق المثني ، وإنما المراد : انطلاق الألسنة كما أن المراد بالشيء هنا هو الاستمرار على الشيء وليس المثني المعروف .

الثاني : لَنَ :

وهو حرف غير مركب<sup>(١)</sup>، يفيد النفي بغير دوام ولا تأييد إلا بقرينة. فإذا دخل على المضارع نفى معناه في الزمن المستقبل نفياً مؤقتاً يقصر أو يطول من غير أن يلوم ويستمر، فمن يقول : لن أسافر أو : لن أشرب أو : لن أقرأ غداً، أو نحو هذا...، فإنما يريد نفي السفر— أو غيره — في قابل الأزمنة مدة معينة، يعود بعدها إلى السفر — ونحوه — إن شاء ، ولا يريد النفي الدائم المستمر<sup>(٢)</sup> إلا أن وجدت قرينة أخرى .

وأشهر أحكامه :

( ١ ) أنه مختص بالمضارع ، ينصبه بنفسه ، ويخلص زمنه للمستقبل غالباً<sup>(٣)</sup> ولهذا كان نفيه لمعنى المضارع مقصوراً على المستقبل — غالباً — نحو قوله تعالى : ( لن تأكلوا البرّ حتى تُنفقوا مما تُحِبُّون ) .

( ٢ ) جواز تقديم معمول مضارعه عليه ( أى : على « لن » ) ؛ كقول الشاعر :

مَهْ — عاذلى — ؛ فهائمًا لن أبرحًا      بمثل أو أحسن من شمس الضحا  
فكلمة : « هائمًا » خبر للمضارع المنصوب « بلن » ، وقد تقدمت على الناصب .

( ٣ ) علم الفصل بينه وبين مضارعه ، إلا للضرورة الشعرية ؛ كالتى في قول القائل :

( ١ ) أما ما يعرض له بعض النحاة من الكلام على أصل مادته وبنيته ، ( وأن أصله « لا أن » أو . . . أو . . . ) فلا يصح الوقوف عنده ، ولا الالتفات إليه . . .  
( ٢ ) يدل على هذا قوله تعالى : ( فلن أكلم اليوم إنسيا ) فلو كانت « لن » تفيد تأييد النفي ليقع التمازس بينها وبين كلمة : « اليوم » في الآية ، لأن اليوم محدد معين ، وهى غير محددة ولا معينة . ولوقع التكرار في قوله تعالى : ( . . . فتمنوا الموت إن كنتم صادقين ، ولن يتمنوه أبداً . . . ) لما فائدة كلمة : « أبداً » التى تدل على التأييد إن كانت « لن » تدل عليه ؟ أما التأييد في قول الشاعر :

إن العرائن تلقاها محسنةً      ولن ترى للشام الناس حسادا

رفى قوله تعالى : ( إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له . . . ) فسبب قرينة خارجية ، هى العلم للقاطع المستند من المشاهدة الصادقة الدائمة .

( ٣ ) لأنه قد ينفى زمنه المستقبل المتصل بالحال كآية ( فلن أكلم اليوم إنسيا ) أى : ينفى الحال الممتد إلى المستقبل .

لن — ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً — أدع القتال وأشهد<sup>(١)</sup> الهيجاء  
والأصل : لن أدع القتال . . . ما رأيت أبا يزيد . . . وأجاز بعضهم الفصل  
بالظرف أو بالجار والمجرور ، لأن شبه الجملة يتوسّع فيه . . .  
(٤) أنه قد يتضمن مع النفي الدعاء أحياناً ؛ كقول الشاعر :

لن ترأوا كذلككم ، ثم لازلتم لكم خالداً خلود الجبال  
ومنه قوله تعالى : ( فلن أكون ظهيراً للمجرمين ) لأن أدب المتكلم مع ربه ، وجهله  
بالغيب يقتضيان أن يكون الكلام متضمناً الدعاء ، لا النفي القاطع الأمر يكون في  
المستقبل لا يدري المتكلم عنه شيئاً ؛ فكيف يقطع فيه برأى حاسم ، وأنه سيظل خالداً  
لأعدائه خلود الجبال ؟

(٥) أنه — بمعناه السابق — حرف جزم عند بعض العرب القدامى ؛ فيقول قائلهم :  
لن أنطق لغوا ، ولن أشهد زوراً . . . بجزم الفعلين . وليس من المناسب اليوم  
محاكاة هذه اللغة ؛ حرصاً على الإبانة ، وإبعاداً للخلط واللبس .

\*\*\*

الثالث : كى .

وهو حرف متعدّد الأنواع ؛ يعيننا منه النوع المصدرى المحض ، المختص بالدخول  
على المضارع وينصبه وجوباً بنفسه مباشرة ، لا « بأن » المضمرة وجوباً كما يرى  
بعض النحاة .

وعلامة مصدريته وقوعه بعد لام الجر مع عدم وقوع « أن » المصدرية بعده  
ظاهرة أو مضمرة ؛ نحو : منحنا الله الخواص لكى نستخدمها في تحصيل العلم ،  
وإنجاز مطالب العيش . وزودنا بالأمل الكبير لكيلا<sup>(٢)</sup> يستبد بنا اليأس فيحرقنا بناره .  
ويشتهر هذا النوع باسم : « كى المصدرية » . وهو مثل : « أن » المصدرية

(١) المضارع : « أشهد » ، إما مرفوع على الاستثناف . وإما منصوب بأن المضمرة جوازاً لطفه  
على اسم صريح ؛ هو المصدر : « قتال » — طبقاً للقاعدة الخاصة بهذا ، وقسمت في ص ٢١٧ —  
والتقدير : لن أدع القتال ، وأن أشهد الهيجاء . أى : لن أدع القتال ، وشهد الهيجاء . . . ولا يجوز  
عطف أشهد على المضارع المنصوب قبلها وهو : « أدع » ، لثلا يفسد المعنى ؛ إذ يكون المطفون منفياً  
كالمطفون عليه ، فيكون التقدير : لن أدع القتال ، ولن أشهد الهيجاء . وهذا غير المراد .  
(٢) إذا توصلت كى بين لام الجر ولا النافية وجب وصل الثلاثة في الكتابة . وإن لم توجد لام  
الجر فصلت « كى » عن « لا » .

معنى وعملا وسبكا . وتشتهر لام الجر قبله باسم : «لام التعليل» ، لأن ما بعدها علة لما قبلها من كلام مثبت<sup>(١)</sup> . وأهم أحكام «كى» الملهامية .

(١) وجوب نصبها المضارع بنفسها وتخليص زمنه للمستقبل فهي كسائر النواصب في هذا التخليص

(٢) وجوب انه الها بالمضارع مباشرة وعدم الفصل بينهما ، بغير ، «لا» النافية وحدها — كالتى في المثال السالف — أو «ما» الزائدة وحدها أو هما معا بشرط تقديم «ما» ومثال الفصل «بما» الزائدة : امنح نفسك قنطها من الراحة لكى — ما — تنشط وتقوى . ومثال الفصل بهما معا : لا تتعرض للشبهات لكى — ما — لا يصيبك التجريح بحق وغير حتى . . . والفصل «بلا» النافية لا يمنع النصب — باتفاق — أما الفصل بـ «ما» الزائدة ، أو بهما معا فالراجع أنه لا يمنع أيضاً .

(٣) وجوب سبكها مع الجملة المضارعية التى بعدها مصدراً مؤولاً يعرب على حسب حاجة الجملة ؛ لأن «كى» حرف مصدرى ، مثل «أن» المصدرية معنى وعملا وسبكا — كما سبق — ، ولهذا لا يصح وقوع «أن» بعده لغير توكيد لفظى أو لفروية شعرية ، وبالرغم من هذا فدخلوه فى هاتين الحالتين غير مستحسن

ونشير هنا إلى أسلوب فحيح شائع يقع فيه المضارع المسبوق بلام التعليل منصوباً ، كقوله تعالى : ( إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ؛ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ . . . ) فإلى الذى نصب المضارع : «يغفر» ؟ قيل منصوب «بأن» مضمره جوازاً بعد اللام ، وقيل منصوب بـ «كى» مضمره جوازاً بعدها عند الكوفيين وقد يكون الرأى الأول هو الأنسب ؛ لأن الأكثر هو إضمار «أن» ، ويشيع عملها ظاهرة ، ومضمره ، وجوباً أو جوازاً<sup>(٢)</sup> . . .

(١) فإن كان الكلام قبلها منفياً فقد تكون علة لما قبلها أو لا تكون على حسب البيان الآتى عند عودة الكلام عليها ، والموازنة بينها وبين لام الحميد ، فى ص ٢٤٣ .

(٢) انظر ص ٢١٦ وص ٣٠٧ — وفى : لن ، كى ، وأن — يقول ابن مالك :

وَبَلْنَ أَنْصِبُهُ وَ«كَيُّ» ، كَذَا «بِأَنَّ» لَا بَعْدَ عِلْمٍ . وَالَّتِى مِنْ بَعْدِ ظَنٍّ — ٢

### فَانصَبَ بِهَا، وَالرَّفْعُ صَحِيحٌ، وَاعْتَقِدَ تَخْفِيفَهَا مِنْ «أَنْ»؛ فَهُوَ مُطَرِّدٌ-٣

يقول : انصب المضارع بالحرف : « لن » ، والحرف : « كى » وكذا بالحرف « أن » بشرط ألا يكون الحرف : « أن » واقما بعد ما يفيد العلم واليقين ، أما إن كانت الأداة « أن » واقمة بعد ما يفيد الظن فانصب بها المضارع إن شئت ، وصحح الرفع إن شئت ، أى : اعتبره صحيحا ، واعتقد أنها فى صورة الرفع خفيفة من الثقيلة التى هى من أخوات « إن » . ثم بين بعد ذلك أن بعض القبايل يحمل « أن » الناصبة المضارع وجوبا حملا على أختها ما المصدرية . . قال :

### وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلُ : أَنْ ، حَمَلًا عَلَى : وَمَا أَخْتَهَا- حَيْثُ اسْتَحَقَّتْ عَمَلًا-٤

( تقدير البيت : وبعضهم أهمل « أن » حيث استحققت عملا ، حملا على أختها : « ما » المصدرية فلأنها لا تعمل ) .

يريد أن بعض العرب أو النحاة - يحمل « أن » فى كل موضع تستحق فيه أن تنصب المضارع وسبب إهمالها حملا على « ما » المصدرية التى لا تعمل بالرفع من مشابقتها « أن » فى المعنى .

والإهمال مقصور على « أن » المصدرية التى تستحق العمل فى المضارع كما سبق أما غيرها من بقية أنواع « أن » كالتخفة من الثقيلة وغيرها فلا دخل لها بهذا ، فلكل نوع حكمه الخاص به . وعلى هذا الأساس يجب - فى بيت ابن مالك تعليق للظرف : « حيث » بالفعل الماضى : « أهمل » ؛ ليستقيم المعنى المراد . وقيل أن يتم الكلام على : « أن » المصدرية الناصبة ، انتقل إلى : « إذن » الناصبة ، ثم عاد إلى إتمام الكلام على « أن » فردد حالات إظهارها وإظهارها جوازًا وجوبًا فى الحالتين فقال :

### وَبَيْنَ «لَا» وَلَمْ جَرُّ التَّنْزِيمِ ..... ٧-

وقد شرحنا هذا البيت ونصف الذى يليه ما له علاقة بالبحث فى المكان المناسب من ٢١٩ .

## زيادة وتفصيل :

— قلنا : إن «كى» حرف متعدد الأنواع...، أشهرها النوع المصدرى السالف الذى أوضحناه ، وما يزيد هـ بياناً وجلاء ويتمم القائمة عرض بقية الأنواع فى إيجاز مناسب . الأنواع كلها أربعة :

أ — « كى المصدرية » المحضة المختصة بالمضارع ونصبه وجوباً . وقد سبقت .  
ب — « كى التعليلية المحضة » وهى حرف جريفيد التعليل ( أى : يفيد أن ما بعده  
علة لما قبله من كلام مثبت<sup>(١)</sup> غالباً ) ؛ فهى بمنزلة « لام التعليل » السابقة معنى وعملاً .  
ولها أربع صور :

الأولى : أن تدخل على « ما » الاستفهامية ، — للسؤال عن العلة — فتجرها ؛  
نحو : كيتم تكثر الغابات فى المناطق الاستوائية ؟ بمعنى : لم تكثر الغابات ؟  
ولا يصح أن تكون هنا مصدرية ؛ لوجود فاصل قوى بينها وبين المضارع ،  
ولفساد التركيب والمعنى على المصدرية ؛

الثانية : أن تدخل على : « ما » المصدرية فتجر المصدر المؤول : كقول  
الشاعر :

إذا أنت لم تنفع فضرّ ، فإنما يُرجى القى كى ما يضر وينفع  
أى : يُرجى القى « كى » الضرّ والنفع ؛ بمعنى للضر والنفع<sup>(٢)</sup> . فلا يصح — فى  
الراجع — اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل ، ولأن الحرف المصدرى لا يدخل  
على نظيره فى القصيح إلا لتوكيد لفظى فى بعض الحالات ، أو لضرورة  
شعرية ، وكلاهما غير مستحسن هنا . . .

الثالثة : الداخلة على : « لام الجر » كقول الشاعر يفتخر بكرمه :

فأوقدتُ نارى كى ليُبصّر ضوءها وأخرجتْ كلّى وهو فى البيت داخله  
ولا يصح اعتبارها مصدرية ؛ لوجود الفاصل . أما هذا المضارع المنصوب بعدها  
فناصبه : « أن » المضمره جوازاً .

الرابعة : الداخلة على « أن » المضمره وجوباً ؛ نحو : أخلصُ فى عملى  
كى أرفع شأن وطنى . وهذا على اعتبار الناصب للمضارع هو : « أن » المصدرية

( ١ ) انظر ص ٢٤٤ :

( ٢ ) وقيل إنه « ما » زائدة ، كفتحها عن العمل وليست مصدرية ، والمصدر منبسط من كى المفاة وصلها .  
وعلى هذا تكون لام الجر مقدّم عليها . وتدخل « كى » فى عداد المصدرية لئلا تصاب ، ولكنها لم تنصب بسبب « ما » .



المضمرة وجوباً ، وليس « كى » ؛ لأن الحرف المصدرى ، لا يدخل على نظيره ولو كان مقدراً - فى فصيح الكلام إلا على الوجه السالف . وظهر « أن » هذه أحياناً بعد « كى » ضرورة على هذا الرأى البصرى ، كقول الشاعر :  
 فقالت أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك كى ما أن تغرّ وتخدعا<sup>(١)</sup>  
 والكوفيون يجيزون وقوع أن الظاهرة - بعد « كى » فى الاختيار ويجعلون الناصب عند اجتماعهما هو : كى ؛ مثل اسمع الموسيقى ؛ كى أن تبدأ أعصابك ، واستمتع بالغناء كى أن تتعش . . . ورأىهم هو السليد الذى يحسن الأخذ به ، ويؤيد ظهور « أن » المصدرية أن إضمارها بعد « لام التعليل » جائز لا واجب عند القريين . . .

فالخرف « كى » فى الصور الأربعة السالفة بمنزلة لام الجر معنى وعملاً . فإن وقعت بعده لام الجر كانت مؤكدة له وكان النصب عند البصريين بأن مضمرة وجوباً كما سبق وإضمار « أن » هنا وجوباً عندهم هو موضع سادس يزداد على المواضع الخمسة الآتية ( فى ص ٢٤٠ ) التى يجب فيها الإضمار .

٢- « كى » الصالحة للمصدرية والتعليلية « ولما صورتان .

الأولى : « كى » المجردة من « لام الجر » قبلها ، ومن « أن » المصدرية بعدها ؛ نحو : صن لسانك كى تسلم من ألسنة الناس ، وأدخر بعض مالك كى يفعلك عند قلب الأيام . . . فإن قدرنا اللام قبلها « فكى » مصدرية ، وإن قدرنا « أن » بعدها « فكى » تعليلية بمعنى لام الجر . والمضارع فى الحالتين منصوب .

الثانية « كى » المتوسطة بينهما ؛ نحو : يُغفرُ للصديق هفوته ، لكى أن تدوم مودته ، فيصح أن تكون اللام للتعليل وهى جارة ، و« كى » تعليلية مؤكدة لها توكيداً لفظياً ، و« أن » مصدرية ناصبة للمضارع . والمصدر المنسبك مجرور باللام .

كما يصح أن تكون « اللام » للتعليل وهى جارة أيضاً ، و« كى » مصدرية مؤكدة توكيداً لفظياً « بأن » المصدرية . والمضارع منصوب ؛ « كى » ، والمصدر المؤول من « كى » وصلتها مجرور باللام . ويفضل النحاة الإعراب الأول لالتصاق

( ١ ) البيت بحسب بن ممر وفيه رواية أخرى تغلظ من للشاهد ، هى :

فقالت : أكل الناس أصبحت مانحاً لسانك هذا كى تغرّ وتخدعا

« أن » بالمضارع مباشرة ، ولأنها أقوى في نصبه ، وأكثر استعمالاً من « كى » .  
ومن المغتفر هنا دخول حرف الجر أو الحرف المصدرى على نظيره لأنه للتوكيد اللفظي  
وفي صورتين السالفتين يجوز فصلها من المضارع « بلا » النافية فلا تمنع عملها  
النصب أو : « ما » الزائدة فتكفها عن العمل . وقيل : لا تكفها ، أو بهما معاً مع  
تقديم « ما » ؛ نحو : اتق الأذى كى لا تؤذى ، واحذر العلوى كيما تسلم .  
د - كى الاستفهامية فتكون اسماً مختصراً من كلمة : « كيف » الاستفهامية  
وتؤدى معناها ، وتعرب اسم استفهام مثلها . نحو : كى أنت ؟ بمعنى :  
كيف أنت ؟ ومنه قول الشاعر :  
كى تجنحون لى سلم وما ثيرت قتلاكمو ، ولظى الهيجاء تضطرم ؟  
أى : كيف تجنحون وتعلمون . . . ولا يمكن أن تكون هذه مصدرية ، لعدم  
وجود العلامة الخاصة بها ، ولفساد المعنى على تأويل المصدر المنسبك ، ولأن هذه  
لها الصدارة الحتمية في جملتها ( مثل كيف ) مع أن الله لم يقل قد يكون صدراً  
وقد يكون عجزاً . . .  
وإلى هنا انتهى الكلام على أنواع « كى » الأربعة .

\*\*\*

( ٢ ) ما الذى نصب المضارع : « يحسبوا » فى البيت القديم ( المنسوب لـ لبسيد  
العامري على لسان محبوبته ) . وهو :  
وطرفك إماً جئتنا فاحبسكنا كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر  
( أى : إن زرتنا فاجعل بصرك لغيرنا ؛ ليحسب الناس أنك تنظر إلى من تهواها  
هناك ، فلا تتجه الشبهة إلينا . ولا يبحى بنا المكروه . أو : امنع نظرك عنا ؛  
لحسان الناس - إن نظرت إلينا - أن هواك عندنا . . . )

فقبل أصل الكلام : « كيما » حذفت الباء تخفيفاً ، واتصلت بها « ما »  
الزائدة ، ونصب المضارع ، لأنها مصدرية قبلها لام الجر مقدرة . وقيل : إن  
« كما » تنصب أحياناً بنفسها ومعناها « كيما » وقيل الكاف للتعليل و « ما »  
مصدرية ناصبة ، كما تنصب أن . . . وكل هذه آراء ضعيفة . وأخفها الأول .

\*\*\*

الرابع : إذن .

الكلام على هذه الأداة يتركز في أربعة أمور :

مادتها — معناها — أحكامها — كتابتها .

١ — فأما مادتها فكلمة واحدة « بسيطة » ، ثلاثية الحروف المهيائية ، وليست مركبة من كلمتين هما : « إذن » و « أن » ولا من غيرهما مما يتوهمه القائلون بتركيبها وبأنها تحوّل من أصلها المركب إلى أصلها الحالى <sup>(١)</sup> . . .

ب — وأما معناها : فالدلالة على أمرين هما : الجواب — وهذا يلزمها دائماً في كل استعمالاتها — والجزاء ، وهذا يلزمها في الأغلب . والمراد من دلالتها على الجواب : وقوعها في صدر كلام يكون مرتباً على كلام قبله ترتّب الجواب على السؤال ، سواء أكان السّابق مشتملاً على استفهام أم غير مشتمل ، فليس من اللازم أن يكون مشتملاً على استفهام يحتاج إلى جواب ، وإنما اللازم أن يرتّب ويتوقف عليه كلام يجرى بعده في الجملة المشتملة على « إذن » ، ومن الأمثلة قول الصديق لصديقه . سأغضى عن هفوتك . فيقول الآخر : إذن أعتذر عنها ، مخلصاً شاكراً . فهذه الجملة ليست ردّاً على سؤال سابق ، وإنما هي جملة مترتبة على كلام خال من الاستفهام ، ونحال من طلب الجواب ، ولكنها بمنزلة الجواب وكلمة : « إذن » فيها بمثابة الرمز الذي يحمل إلى الذهن سريعاً الدلالة على مجيء الإجابة ، ويوحى أنها ستذكر مباشرة .

ومثال اشتغال الكلام السّابق على استفهام قول القائل : ماذا فعل لو صادفت

يائسا ؟

فتجيب : إذن أبذل طاقتي في تخفيف بؤسه . فهذه الجملة جواب عن سابقةها . ووجود « إذن » رمز سوّى أن الإجابة آتية بعدها مباشرة ولا فرق في وقوعها جواباً بين أن تكون في أول جملتها ، ووسطها ، وآخرها — فنقول : إذن أعتذر لك مخلصاً — أو أعتذر — إذّا — لك مخلصاً — أو : أعتذر لك مخلصاً — إذّا .

( ١ ) وقد انطوت بطون المراجع على أنواع من دعاوى التركيب ، يرفضها العقل ؛ لحرمانها الدليل على صحتها ، أو علم العرب بشيء منها . ولا داعي للاعتقال برفضها هنا . والواجب تناسها كأن لم تكن . . . ومن شاء الإطلاع على شيء منها فأمامه المطولات كحاشية الصبان ، وشرح المفصل ، وشروح سيويه .

والمراد من أنها الجزاء - غالباً - دلالتها على مجيء جملة بعدها تكون في الغالب مسببة عما قبلها وتعد أثراً من آثاره التي توجد بوجوده ، وترتبط به عادة ؛ كالمثالين السالفين وفيهما تبدو السببية واضحة بين الاعتذار ، والإغضاء عن الهفوة ، وبين التخفيف عن البائس ومصادفته ، فكأن المحيب يقول : إن كان الأمر كما ذكرت فلنأى أعتذر . . . أو : لنأى أبذل طاقى<sup>(١)</sup> ، أى : فبالجزاء

فإن لم يوجد بين الجملتين جزاء لم يصح - في الغالب - مجيء « إذن » كأن يقول الصديق : سأغضى عن الهفوة ؛ فتجيب : إذاً ينزل المطر ، وكأن يقول قائل : سأقرأ الصحف ؛ فيجاب : إذاً تغرب الشمس ، إذ لا علاقة ولا ارتباط بين المعنى في الجملتين ، فالكلام لغو .

وإنما كانت دلالتها على « الجزاء » غالبية ، لأنها - أحياناً - لا تدل عليه إذا استغنى المقام عنه ، فتستحضر للجواب وحده ، كأن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب : إذاً أظنك صادقاً ؛ لأن الصديق لا يصلح جزاء مناسباً للمحبة ، وأيضاً فهذا الظن حالى الزمن والجزاء لا يكون إلامستقبلاً . وبسبب الحالية في هذا المثال لم تنصب المضارع .

٢- وأما عملها فنصب المضارع بنفسها مباشرة ، وتخليص زمنه للاستقبال ؛ كسائر الأدوات الناصبة . وإنما تنصبه وجوباً إذا اجتمعت شروط أربعة<sup>(٢)</sup> : أولاً : دلالتها على جواب حقيقى بعدها ، أو ما هو بمنزلة الجواب - كما شرحنا - .

ثانيها : أن يكون زمن المضارع بعدها مستقبلاً محضاً ؛ فلا يوجد في الجملة ما يدل على أن زمنه للحال ؛ لثلا يقع التعارض بين الحال ، وبين ما يدل عليه . الناصب من تخليص زمن المضارع بعدها للمستقبل . فإن وجد ما يدل على الحالية المضارع لم تكن : « إذاً » ناصبة ويجب رفع المضارع واعتبارها ملغاة العمل ؛ كالمثال الذى سلف ، وهو : أن يقول الشريك لشريكه : أنا أحبك . فيجيب : إذاً أظنك صادقاً ؛ لأن هذا الظن قائم حاصل وقت الإجابة فزمنه حالى .

(١) راجع شرح المفصل (ج ٧ ص ١٥ و ٩٢ ص ١٤ في الكلام على : « إذن ») .

(٢) شرح المفصل - ٩ ص ١٤ فقد جعل الشروط أربعة لا ثلاثة . ورأيه سديد .

ثالثها : اتصّالها بالمضارع مباشرة بغير فاصل بينهما ، إلا بالقسم إن وجد ، أو « لا » . الثانية فإن وجد فاصل آخر ألقى إعمالها ، وارتفع المضارع بعدها ، مثل : . . . إذا - أنا - أدركُ غاييَ بسلكِ أنجع الوسائل لتحقيقها . ومثال الفصل بالقسم مع إعمالها : إذن - والله - أرضى ربي برضاء الوالدين . ومثال الفصل « بلا » الثانية مع الإعمال أيضاً . . . إذن - لا أخافُ في الله لومة لائم ، وقد ورد في النصوص أمثلة قليلة وقع فيها الفصل مع الإعمال - بالنداء ، أو الدعاء ، أو الظرف . ولكنها لقلتها مقصورة على السماع ؛ لا يباح القياس عليها .

رابعها : أن تقع في صدر جملتها ؛ فلا يرتبط ما بعدها بما قبلها في الإعراب - بالرغم من ارتباطهما في المعنى - فلأن تأخرت عن صدر جملتها إلى آخرها أهملتُ وكذلك إن وقعت حشواً بين كلماتها . فمثال التي فقدت صدارتها ووقعت في آخر الجملة : . . . أنصفكُ إذا . ومثال التي وقعت في ثانيا جملتها : إن تسرف في الملاينة إذا تُشهم بالضعف . . . ويكثر وقوعها حشواً في ثلاث مواضع :

١ - بين المبتدأ وخبره المفرد أو غير المفرد نحو : أنا - إذا - أنصرُ المظلوم . والخبر هنا جملة مضارعية .

ب - بين جملي الشرط والجواب ؛ سواء أكانت أداة الشرط جازمة ، أم غير جازمة ، نحو : إن يكثرُ كلامك - إذا - يسأمُ سامعوك . ونحو : إذا أنصف الناس بعضهم بعضاً - إذا - يسعلون .

ج - القسم وجوابه ؛ سواء أكان القسم مذكوراً ؛ نحو : والله - إذا - أتركُ عملاً لا أحسنه ، وقولاً لا خير فيه . أو مقدراً ؛ نحو : لئن يضمن المرء نفسه عن مواقف الهوان - إذا - لا يفقدُ إكبارَ الناس ، واحترامهم لياه<sup>(١)</sup> .

(١) كان القسم هنا مقدراً ، لوجود اللام الدالة عليه بعد حذفه والأصل : والله إن يضمن . . . وقد وقع بعدها أداة الشرط : « إن » . وإذا اجتمع الشرط والقسم - وكلاهما لا بد له من جملة جوابية - يكون الجواب في الثالب المتقدم منهما ، ويختلف جواب المتأخر جوازاً ، للاستغناء بجواب المتقدم ، فإنه يدل على الجواب المتخلف . لهذا كانت الجملة من « يفقد وفاعله » جواباً لقسم لا الشرط وقد « إذن » وأحكامها السابقة يقول ابن مالك :

وَصَبَّوْا « بِإِذْنِ » الْمُسْتَعْبِلَا      إِنْ صُلِّرَتْ ، وَالْفِعْلُ يُعَدُّ مُوَصَّلًا ٥

أَوْ قَبْلَهُ الْيَمِينَ . وَانْصَبْ وَارْقَعَا      إِذَا « إِذَنْ » مِنْ بَعْدِ عَطْفٍ وَقَعَا ٦

يريد : أن الحرب نصبت المضارع « بإذن » ، إن كان المضارع مستقبلاً للذين وكانت « إذن »

د - وأما طريقة كتابتها فالأكثر من القداى يكتبونها ثلاثية مختومة بالنون هكذا : ( إذن ) سواء أكانت عاملة أم مهملة .  
 أمّا خاصّة المحدثين فيكتبون العاملة . ثلاثية مختومة بالنون ، والمهملة مختومة بالألف ، لا بالنون ؛ للفرقة بين النوعين .  
 وهذا حسن جدير بالاعتصار عليه . والاتفاق على الأخذ به .

• • •

إلى هنا انتهى الكلام على القسم الأول ؛ وهو الأدوات الأربعة التي تنصب المضارع بنفسها ظاهرة . ومن بينها « أن » تنصب ظاهرة ومضمرة . وكذا « كى » عند الكوفيين . وننتقل إلى القسم الثانى وهو الأدوات التي ينصب بعدها المضارع « بأن » مضمرة وجوباً .

مصدرية في أول جملتها ، والفعل المضارع متصلاً بها بغير فاصل بينهما ، أو بفواصل هو القسم . واقتصر في الفاصل على القسم وحده ، ولم يذكر : « لا » النافية .  
 ثم قال : انصب المضارع أو ارفعه ، إذا كانت « إذن » واقعة بعد حرف عطف ، ولم يقيد هذا بالعطف . ولكن النحاة يقيموه بالواو أو الفاء وترك التفاصيل الهامة في كل ما سبق .  
 ثم انتقل بعد ذلك إلى بيّتين ذكرناهما في مكانهما الأنسب ( ص ٢١٩ ) هما :

وبينَ «لَا» و «لَا مَجْرَ» التَّنْزِيمُ      لِظَهَارِ «أَنْ» نَاصِبَةً . وَإِنْ عُدِمَ - ٧  
 «لَا» فَأَنْ «أَعْمِلْ مُظْهِراً أَوْ مُضْمِراً» ..... - ٨

## زيادة وتفصيل :

١ - هل تفقد : « إذن » صلاتها بسبب تقدم ولو العطف أوفائه عليها ؟  
إذا تقدم أحد الحرفين المذكورين جاز إعمال « إذن » ، فتنصب المضارع بعدها ، وجاز إهمالها ، فلا تنصبه ، فمن اعتبرهما للاستئناف كانت عنده : « إذن » في الصدر ، فتنصب المضارع . ومن اعتبرهما للعطف كانت حشواً ، فلا تنصب المضارع . وقد قرئ بهما قوله تعالى : ( وإن كادوا لَيَسْتَفِزُّوكَ مِنَ الْأَرْضِ ، لَيُخْرِجُوكَ مِنْهَا ، وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ إِلَّا قَلِيلًا ) ، أو : ( وَإِذَنْ لَا يَلْبِثُونَ إِلَّا قَلِيلًا ) . واعتبارهما للاستئناف أو للحشو خاضع للسياق ، ولا يقتضيه المعنى فلا بد من ملاحظة هذا .

وجدير بالتنبيه أن عطف الفعل المضارع على الفعل المضارع يختلف عن عطف الجملة المضارعية على نظيرتها المضارعية<sup>(١)</sup> وغير المضارعية من ناحية الإعمال والإهمال . فعطف المضارع على المضارع يجب الإهمال ، لأن المعطوف لا يستقل بنفسه ، فلا بد أن يتبع المعطوف عليه في إعرابه فهو تابع له ، فلا تكون « إذن » واقعة في صدر جملة مستقلة في إعرابها ، نحو : لم يحضر الغائب ، وإذا « يَسْتَرْخِ » أهله . أي : لم يحضر الغائب ولم يسترخ أهله ، فعجز المضارع « يسترخ » دليل على أنه معطوف وحده على : « يحضر » عطف فعل على فعل ، لا عطف جملة على جملة ، إذ لو كان المعطوف جملة لم يصح جزم « يسترخ » لعدم وجود ما يقتضى جزمه .

أما عطف الجملة المضارعية على جملة قبلها ( مضارعية أو غير مضارعية ، كالماضوية والاسمية ) فيتوقف الحكم فيه على حالة السابقة ، ألها محل من الإعراب أم ليس لها محل ؟ فإن كان لها محل من الإعراب وجب إهمال : « إذن » ، لوقوعها في صدر جملة تابعة في إعرابها لجملة أخرى سبقتها ، وهذه التبعية لا تكون في صدر جملة مستقلة بنفسها في الإعراب ، نحو إن للطيور المهاجرة رائداً يتقدمها ، وإذا « يرشدها إلى غايتها ، ويهديها السبيل . فجملة : « يتقدمها » مضارعية في محل نصب صفة للكلمة : « رائداً » ، وجملة : « يرشدها » مضارعية معطوفة عليها ، فهي في محل نصب كالمعطوف عليه ، ويجب إهمال « إذن » فلا تنصب المضارع

(١) سبق (ق ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ - إيضاح الفروق الدقيقة بين عطف الفعل على الفعل وعطف الجملة على الجملة .

بعدها ؛ لعدم وقوعها في صدر جملة مستقلة بنفسها .  
 وإن لم يكن للجملة الأولى محل من الإعراب — كالجملية الشرطية : مثلا —  
 جاز الإعمال والإهمال ؛ نحو : إن يشتهر نايغ وإذا أعبأه — بفرح خاصته —  
 فجملته : « يشتهر نايغ » جملة شرطية لا محل لها من الإعراب وقد عطف عليها  
 بآمها جملة « تزداد أعبأه » ، وليس لها محل من الإعراب أيضاً ؛ لأنها  
 كالمعطوف ؛ فيصح نصب المضارع : « تزداد » باعتبار « إذن » في صدر جملة  
 لا محل لها من الإعراب ؛ فهي بمنزلة الجملة المستقلة ، ولأن المعطوف على الأول أول  
 مثله . ويصح الرفع على اعتبار أن الجملة بعد حرف العطف معطوفة على ما قبلها  
 فهي مرتبطة بها ارتباطاً معنوياً يجعلها في حكم غير المستقلة ويجعل « إذن »  
 في غير الصدارة الكاملة .

ولما تقدم يصح الاعتباران في مثل : عجائب الاختراع تزداد كل يوم ،  
 وإذا تسعد بها الناس أو تشقى . فإن عطفنا الجملة المضارعية : ( تسعد وفاعله )  
 على المضارعية : ( تزداد وفاعله ) الواقعة في محل رفع خبر المبتدأ — وجب إهمال  
 « إذن » ورفع « تسعد » ، وإن عطفناها ، على الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ :  
 « عجائب » وخبره ، وهي جملة لا محل لها من الإعراب — جاز الإعمال والإهمال ،  
 فينصب المضارع أو يرفع . . .

ب — قد تكون « إذا » متضمنة معنى الشرط في الماضي فيجوز إجرؤها  
 مجرى « لو » في قرن جوابها باللام ، كقوله تعالى : ( ولولا أن نبشأنك لقد كبدت  
 تركن إليهم شيئاً قليلاً ، إذا لأدقنك ضعف الحياة ، وضعف المات ، ثم  
 لا تجد لك علينا نصيراً . ) ، أى : لو ركنت شيئاً قليلاً لأدقنك . . . وقد  
 تتضمن معنى الشرط في المستقبل ؛ فيجوز قرن جوابها بالفاء ؛ كقول الشاعر :

ما<sup>(١)</sup> إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذا فلا رفعت سوطاً إلى يدي  
 إذا فعاقتني ربي معاقبةً قررت بها عين من يأتيك بالحسد  
 أى : إن أتيت — في المستقبل — بشيء أنت تكرهه فلا رفعت . . . فعاقتني  
 ربي . . . وما بعد الفاء في المثالين ، جملة دعائية ، فرضها مستقبل  
 وقد تدخل على جواب : « لو » وجواب « إن » الشرطيتين ؛ لتوكيده وتقويته ،



.....

نحو : لو زاملتني إذا لأرضيتك .  
وقول الشاعر :

فلو خلد الكرام إذا - خلدنا ولو بقى الكرام إذا - بقينا  
- ونحو : إن تصف أخاك - إذا تسلم لك مودته ...

ويقول القراء في الآية الكريمة: ( ما اتَّخَذَ اللهُ مِنْ وَلَدٍ وما كانَ معه منْ  
إِلَهِ ، إذاً لذهبَ كلُّ إلهٍ بما خَلَقَ ... ) ، إن مجيء اللام بعد :  
« إذا » يقتضى وجود : « لو » قبلها مقلدة كالأية المذكورة ، أو ظاهرة كقوله  
تعالى في آية أخرى: ( قل لو أنتم تعلمون خزانَ رحمةِ ربى ، إذاً لأمسكنَّ خشيةَ  
الإنفاق ) .

## المسألة ١٤٩ :

الأدوات الخمس التي ينصب بعدها

المضارع «بأن» مضمرة وجوبا<sup>(١)</sup>

أولاً : لام الجحود (أى : النفي) ونمهد لها بالأمثلة التالية :

ما كان الحرُّ لِيَقْبَلَ الضمير .  
 ما كان الطبيبُ لِيَتَوَاتَى عن المريض .  
 ما كان العاقلُ لِيُسَارِعَ في الاتهام .  
 لم يكن ربيب السوء لينسى نشأته .  
 لم يكن المتقن ليرضى بالتقص .  
 لم يكن الأديب ليعزأ نأفه الكلام .

ما المعنى الدقيق الذى قصده  
 الناطق بإحدى هذه الجمل ؟

إن من نطق بالأولى نَفَى عن الحرُّ نفياً قاطعاً أنه قَبِيلَ الضمير ، أو سكت عليه ؛ فكأنه قال : ما كان الحرُّ مريداً<sup>(٢)</sup> قبول الضمير ، أو مستعداً ، أو مستيقظاً قبوله : ... فالنفي واقع على ما قبل «اللام» وما بعدها . أى : أنه واقع على الكلام كله . . . ومن نطقى بالثانية نفي عن الطبيب نفياً باتاً أنه تباطأ فى إيقاظ مريضه ، وأنه رضى أو أراد ذلك ؛ فكأنما قال : ما كان الطبيب مريداً التواني ، ولا راضياً به . فعنى الكلام كله منقوً سواء أ كان قبل اللام أم بعدها . والغرض الضمنى الذى يرى إليه الأسلوب من وراء ظاهره أن الحرَّ لم يخلق ولم يوجد لما نفي عنه ، وكذلك الطبيب . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى وما يشاكلها . فكل منها يرى إلى نفي شيء ، نفياً قوياً قاطعاً ، وأن الذى نَفَى عنه ذلك الشيء لم يرض به ولم يقبله ؛ ولم يهيناً

(١) يزداد على هذه الخمسة : «ثم» عند نفاة الكوفة - كما صيغ - ، وكى «التعليقية» المحضة عند من يرى أنها لا تنصب بنفسها ، وإنما تنصب بأن مضمرة وجوبا ، ولا داعى للأخذ بهذا الرأي . كما سبق عند الكلام عليها فى ص ٢٣١ . هذا ويغور الجدل - ولا سيما اليوم - حول إضمار «أن» جوازاً وجوباً ، وأثرها فى نصب المضارع ، وصيغته فى ص ٣٠٧ م ١٥٣ الاعتراض ودفعه ، بعد أن ففرغ من مواضع الإضمار ، وتفهم حقيقته ، وما يتصل به من تأويل المصدر .

(٢) إنما قفروا هنا الخبر «مريداً» أو مهياً أو مستعداً . . . فراراً من تقدير الكلمة الشائكة ؛ وهى : «موجود» ؛ لتكثير يتسرب منها الهم إلى أن «كان» هنا بمعنى : «وجد» وهى «كان» التامة التى لا تصلح قبل «لام الجحود» أما التى تصلح فلا بد أن تكون ناعمة ، كما صيغ . . . ولا مانع من تقدير الخبر المخطوف كلمة : «موجود» مع إدراك أن فعل «الكون» قبلها لا بد أن يكون ناعماً لا تاماً .

لقبوله ، وإنما خلق وهبى لدفعه ورفضه . فهذا أسلوب يبلغ الغاية في قوة الجحد ؛ إذا أريد به الاتجاه المعنوي السالف .

وبملاحظة كل جملة — بما سلف — نجد أنها تشتمل على أربعة أمور مجتمعة :  
أولها : الفعل الناسخ : « كان » أو « يكون » — دون غيرها من سائر الأفعال  
الناسخة أو التامة . وكلاهما يسمى : « فعل كَوْن » ، لاشتقاقه من المصدر  
« كَوْن » الذى يدل على الوجود العام . المطلق .

ثانيهما : وجود حرف نى قبل فعل « الكون » الناسخ . وهذا النافى المسموع هو : « ما »  
وتختص بالدخول على : « كان » ، و « لم » — الجازمة ، وتختص بالدخول على  
المضارع المجزوم : « يكن » ولا يصلح للدخول عليه غيرها<sup>(١)</sup> .

ثالثها : أن فعل « الكون » إما ماض لفظاً ومعنى ؛ كالأمثلة الثلاثة الأولى ،  
وإما ماض معنى فقط ؛ كالثلاثة الأخيرة التى وقع فيها فعل « الكون » مضارعاً  
مسبوقة بالحرف : « لم » — الجازمة ، وهذا الحرف إذا دخل على المضارع قلب زمنه  
ماضياً ، مع ترك صورته اللفظية المجزومة على حالها ؛ فيصير مضارعاً ، فى لفظه ،  
ماضياً فى زمنه ومعناه .

رابعها : أن فعل الكون الناسخ يليه — مباشرة — اسمه ظاهراً ، لا ضميراً ،  
ثم مضارع منصوب ، مبلوه بلام مكسورة . أما خبره فقام محذوف يجب أن  
يتعلق به الجار مع مجروره ، والجار هو « اللام » التى اشتهرت باسم : « لام<sup>(٢)</sup> »  
الوجود ، والى تتصل بالمضارع — كما قلنا — والمضارع بعدها منصوب « بأن »  
مضمرة وجوباً ، والمصدر المكون من « أن » وما دخلت عليه من المضارع وفاعله فى  
محل جر « بلام الوجود » . والجار والمجرور متعلقان بالمحذوف العام فى محل نصب ،  
لأنه خبر الناسخ . والتقدير ما كان الحر مهياً أو مربداً لقبول الضيم . . . أو  
ما شابه هذا .

(١) فلا تصلح : « لن » ؛ لأنها لنى زمن المضارع المستقبل . والمطلوب هنا أن يكون زمنه ماضياً .  
ولا تصلح : « لا » ؛ لكثرة استعمالها فى نفي المستقبل . ولا تصلح : « لا » — الجازمة ؛ لأنها لنى معنى  
المضارع بعد أن تقلب زمنه للماضى مع اتصاله بالزمن الحال ؛ فلا يكون زمنه للماضى الخالص المطلوب هنا .  
(٢) المجزوم ، أى : النى — كما تقدم — لأنها تقرى معنى النى فى الجملة كلها ؛ ( قبلها وبعدها )  
إذ لا تقع إلا بعد كَوْن متى عام ، والمعنى بعدها متى أيضاً ؛ لتعلقها مع مجرورها بالتعريف أمام المحذوف  
الذى ؛ فيسمى النى منه إلى المصدر المؤول الذى يليها مباشرة ، وهو مجرورها .

ف عند إعراب المثال الأول نقول : ( ما ) نافية - ( كان ) : فعل ماض ناقص -  
 ( الحر ) اسمها مرفوع - ( لِيَقْبَل ) : اللام لام الجحود ، حرف جر أصلى -  
 ( يقبل ) : مضارع منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره :  
 هو - ( الضمير ) مفعول به . والمصدر المؤول من المضارع وفاعله مجرور باللام ،  
 والتقدير : لِيَقْبَل . . . . . والجار مع مجروره متعلقان بمحذوف منصوب خبر « كان »  
 والتقدير : ما كان الحر مهياً أو مريداً لقبول الضمير . . . . .

ولا يختلف إعراب « إن » النافية عن إعراب « ما » ، في شيء مطلقاً  
 - عند ما يبيح دخولها فكلاهما يصح أن يحل محل الآخر بغير تفاوت بينهما .

ومثل هذا يقال في بقية الأمثلة مع ملاحظة أن : « لم » حرف نفي جازم ، ولا بد  
 بعده من المضارع : « يَكُنْ » المجزوم به .

من كل ما سبق يتبين معنى : « لام الجحود » ، وعملها ، وأن المضارع ينصب  
 بعدها « بأن » مضمرة وجوباً ، بشرط اجتماع الشروط الأربعة السالفة : ( أن يسبقها  
 فعل كَوْن عام ناسخ دون غيره من الأفعال - منى - ماض لفظاً ومعنى أو معنى فقط -  
 بعده اسم ظاهر ، يليه المضارع المنصوب المسبوق باللام . . . ) ، فإن قيد شرط  
 من الأربعة لم تكن اللام لام الجحود ، ولم يكن الأسلوب داخلاً فيما نحن  
 فيه . . . . .

وجدير بالتنويه أن فاعل المضارع الذي تدخل عليه لام الجحود لا يكون اسماً  
 ظاهراً - في الأعم الأغلب - بل يكون ضميراً مستتراً جوازاً ، يعود على اسم  
 الناسخ السابق ومنع أكثر النحاة أن يكون اسماً ظاهراً<sup>(١)</sup> . . . . .

( ١ ) اقتصر ابن مالك في الكلام على لام الجحود ، وكل ما يتصل بها - بالشرط الثاني من البيت  
 الثامن ونصه :

وَيَعْدَ نَفْيِ « كَانَ » حَتَّى أَصْغَرَ . . . . .

يريد : أصغر الحرف الناصب وهو : « أن » إذا وقع بعد الفعل المنى : « كان » . ولم يوضع  
 شروط هذا القفل ، ولا مضارعه ، ولا شيئاً من الأحكام والتفصيلات الهامة التي لا تصلح للقاعدة إلا  
 بذكرها . وقد عرضناها وافية . أما الشرط الأول من البيت فيتملك بحكم آخر أوضحنه وذكرنا البيت معه

## زيادة وتفصيل :

١ - اختلف النحاة في الحكم على نوع «لام الجحود» . فمن قائل إنها حرف زائد، وزيادته غير محضة ؛ إذ لا يمكن الاستغناء عنه ؛ لأنها تفيد الاختصاص وتقوية النفي الذي قبلها ويشمل ما بعدها <sup>(١)</sup> أيضاً، ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها ، والفعل وفاعله خبر الكون . وقيل هي زائدة غير محضة أيضاً ولكن المضارع منصوب بأن مضمرة بعدها ، والمصدر المؤول خبر . وقيل . . . وقيل . . . وهذه الآراء ضعيفة ، أكثرها يعارض ويتناقض القواعد النحوية العامة وأقرب الآراء إلى القبول هو الرأي البصري ، الذي يجعل لام الجحود حرف جر أصلي يفيد تقوية معنى النفي قبلها وبعدها والمضارع منصوب بعدها «بأن» المضمرة وجوبا ، والمصدر المؤول مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف عام ، وهذا الإعراب هو الشائع بين أكثر النحاة ، وهو أقل عيوباً من سواء ، ويؤيده بعض الأمثلة الفصيحة التي وردت مشتملة على خبر «الكون» مذكوراً كقول القائل : سموت ولم تكن أهلاً لتسمو ولكن المضجع قد يصاب فذكر الخبر «أهلاً» بمنع أن تكون اللام في هذه الأساليب زائدة محضة أو غير محضة ، كما يمنع أن يكون المضارع وفاعله هما الخبر فيها . . . أو المصدر المؤول هو الخبر . . . ب - إذا لم يكن الفعل المنفي قبل اللام «فعل كون» لم يصح اعتبارها «لام جحود» . وجب اعتبارها شيئاً آخر يناسب السياق ، ويساير معنى الأساليب ؛ كأن تكون زائدة ، أو للتعليل <sup>(٢)</sup> . . . والأغلب أن تصلح للتعليل في كثير من الأساليب المنفية ؛ فتدل على أن ما بعدها علة لما قبلها ، وقد تسمى «لام كى» كما سبق <sup>(٣)</sup> ، نحو : لم يكذب الشاهد ليساعد المتهم ؛ فعلم مساعدة المتهم هو العلة في عدم كذب الشاهد ؛ أى : لم يكذب الشاهد كذباً يكون سببه علة حدوثه هو مساعدة المتهم . ومساعدة المتهم هنا لم تتحقق ؛ فهي منفية ؛ وأساس نفيها وعدم تحققها ما قرره <sup>(٤)</sup> من أن النفي الذي قبل لام التعليل ينصب على ما بعدها ، دون أن يشمل معه ما قبلها إلا بقرينة ، كما في المثال . وتفسير هذا ما قرره أيضاً من أن الجار والمجرور بعد «لام التعليل» المسبوقة بفعل منفي يتعلقان بذلك الفعل المنفي ، ويكوّنان قيداً فيه ؛ فليس نفيه مطلقاً خالياً من

(١) حاشية الخضرى والسبان في هذا الموضع من باب إعراب الفعل .

(٢) انظر «ح» من ص ٢٤٥ .

(٣) (٤) راجع السبان في هذا الموضع .

(٢) في ص ٢١٦ .

التقيد ، ولكنه مقيد بهما ، فالنقي ينصب عليه في حالة تقيد بهما دون بقية أحواله المطلقة التي لا تخضع للتقيد . وفي هذه الحالة يسري النقي إلى التقيد فيشمله أيضاً ( أى : يسرى على الجار مع مجروره ) ، ففي المثال السالف يكون الكذب المنفي هو الكذب المقيد بأنه لمساعدة المتهم ، أما الكذب لغير هذه المساعدة فسكوت عنه ؛ فقد يكون منفيًا أو غير منفي بقرينة أخرى خارجة عن الجملة . والتقيد نفسه ( وهو : المساعدة ) منفي حتمًا . . .

مثال آخر : ما صلّى العابد ليتافق . أى : ما صلّى العابد صلاة سببها ، وعلّة أدائها هو : النفاق . فالجار والمجرور المكونان من لام التعليل وما دخلت عليه قد انصبّ عليهما النقي حتمًا . وأما ما قبلهما فسكوت عنه وإن شئت فقل : هما متعلقان بالفعل المنفي : « صلّى » فهما قيد له ، وصار بهما مقيدًا ، فالصلاة المنفية هي الصلاة المقيدة بأنها للنفاق وليست مطلقة صلاة . أما الصلاة المطلقة التي ليست للنفاق فسكوت عنها لا يفهم أمرها من هذا التركيب ؛ فقد تكون للنفاق أو لا تكون ، وتوجيهها لأحد الأمرين يحتاج إلى قرينة خارجة ؛ تميزها لهذا أو لذلك ، والتقيد في الحالين منفي حتمًا . . .

وإذا كان الفعل المنفي قبل اللام فعل « كون » غير ناقص لم يصبح اعتبارها لام وجود ، ووجب توجيهها لشيء آخر ، ويكثر أن يكون هو « التعليل » أيضًا على الوجه السالف ؛ نحو : ما كان الحاكم ليظلم ؛ بمعنى : ما وجد الحاكم ليظلم . فالشأن في « كان » هنا كالشأن في كل فعل غير ناسخ يحمل محلها من ناحية أن الجار والمجرور منفيان حتمًا ، أو متعلقان به ؛ فيه ير مقيدًا بهما ؛ ويصير مناه سبب النقي الواقع عليه غير مطلق ، وإنما هو مقيد بحالة معينة دون غيرها . أما غيرها فسكوت عنه يحتاج لقرينه خارجة عن الجملة ، تبين أمره نفيًا وعدم نفي ، والتقيد ( الجار والمجرور المتعلقان به ) منفي حتمًا . فكأن الناطق بهذا المثال يقول : ما كان الحاكم ( أى : ما وجد وظهر الحاكم ) الذي يكون سبب وجوده ، وعلّة ظهوره : الظلم . فسبب الوجود وعامته هو : الظلم ، والظلم منفي ، فالسبب عنه منفي لا بحالة . أو الجار والمجرور متعلقان بالفعل فهما قيد له . . . و . . .

وفي هذا المثال لا يصبح اعتبار اللام « للوجود » ؛ لأن هذا يؤدي إلى مخالفة الواقع الذي يدل على أن كثيرًا من الحكام ظالمون .

ومن الأمثلة السالفة وأشباهها يتبين أن النقي قبل لام التعليل ينصب على الفعل

الذى قبلها في حالة واحدة ؛ هي التى يكون فيها مقيداً باللام وبمجرورها وليس مطلقاً من التقيد ، وأن هذا الذى ينصب على ما بعدها دائماً .

وإذا كان الفعل غير منى لم تكن اللام للجحود . .

وإذا كان الفعل ناسخاً غير « كون » لم تصلح اللام للجحود — في أصبح الآراء فلا يقال : ما أصبح محمد ليهمل عمله ، ولم يصبح محمود ليهين غيره . . . وما ظننت الأمة الناهضة لتسىء إلى علمائها ، ولم أظن الشعوب القوية لتركن إلى الراحة . . . قال أبو حيان : كل هذه التراكيب فاسدة ( إذ لم يسمع لها نظير في كلام العرب فوجب منعها وردّها ) .

٢ — يردد هنا — وفي الأبواب الأخرى — اسم « لام التعليل » ، و « لام الجحود » فما الفارق الدقيق بينهما ؛ بحيث تتميز إحداها من الأخرى بغير غموض ولا خفاء ؟

الفارق بينهما ما أسلفناه ؛ من ، أن الننى مع لام الجحود مسلط على ما قبلها وما بعدها معا ؛ فهو منصب على الكلام كله ؛ لأن ما قبلها كون عام منى ، وخبره المحذوف أمر عام أيضاً ، ومنى تبعاً له ، ويتعلق به الجار والمجرور ، فهما متعلقان بأمر عام منى ، فيتسرب إليهما الننى منه حتماً ؛ لدخولهما فيما يشتمل عليه ، ويؤثر فيه بالننى كالأمثلة التى فى أول البحث ؛ حيث يعم ما قبل لام الجحود وما بعدها ، ويكون شاملاً غير مقيد بقيد يخرج بعض الحالات .

أما لام التعليل فالتنى قبلها داخل على فعل خاص ، ليس كوناً عاماً ؛ وإنما هو فعل مقيد بالجار والمجرور ( وهما لام التعليل وما دخلت عليه ) ؛ فالتنى منصب على هذا الفعل المقيد ؛ أى : عليه في حالة تقييده — وهى حالة واحدة — دون غيرها من الحالات الأخرى الكثيرة التى لا تدخل فى التقيد ؛ والتنى هى مسكوت عنها — كما قدمنا — فلا يحكم عليها بالننى أو بعلمه إلا بقرينة خارجة عن الجملة . والتقيد — وهو لام التعليل ومجرورها — متفیان حتماً ، لتعلقهما بالفعل الخاص المنى . فالمعنى بعد لام التعليل منى أما قبلها فلا يتعين الننى إلا فى صورة واحدة منه ، هى معنى الفعل فى حالة تقييده بالجار والمجرور (١) . . .

(١) يقول الصبان : إن الننى مع « لام التعليل » منصب على ما بعدها فقط ، فهل هذا يوافق ما

يقوله أكثر النحاة من أن ما بعد « لام التعليل » علة لما قبلها وإذا انتفت العلة انتفت المعلول ؟

يبدو أنه لا يوافق إلا إذا كان مراده أنه لا يشمل ما قبلها من الصور المتصلة التى لا تدخل فى التقيد .

.....

وبناء على ما سبق اشترطوا لصحة «لام الجحود» ألا يستقضى النفي بعدها إلا الاستثنائية - أو إحدى أخواتها - فلا يقال : ما كان الحر إلا ليقبل الضيم لأن «إلا» هذه تنقض النفي السابق عليها ؛ وتجعل ما بعدها مثبتاً . وهذا مُحْكَلف لما تتطلبه لام الجحود من نفي ما قبلها وما بعدها معاً بالحرف النافي المذكور في صدر جماتها . ولم يشترطوا هذا في لام التعليل فأجازوا : ما حضر المتعلم إلا ليستفيد ، فصدر الجملة ينفي الحضور عن المتعلم ، وعجزها الواقع بعد «إلا» ينفي ذلك النفي وينقصه ، ويثبت الحضور . . . وأنه لاستفادة المتعلم . فكان الجملة : حضر المتعلم ليستفيد

د - هل يصح حذف «لام الجحود» وهل يصح حذف فعل «الكون» قبلها ؟  
يجوز الحذف بعض النحاة ، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب ، وقد تصدى لبعضها بعض المحققين ، وانتهى منها إلى أن المحذوف لا يتعين أن يكون أحدهما ، بل يستقيم المعنى على تقديره ، أو تقدير غيره . فلا داعي لإباحة حذف واحد منهما .



ثانيها : « أو » العاطفة التي بمعنى : « حتى » ، أو « إلا » الاستثنائية :

ينصب المضارع بأن مضمرة وجوباً بعد « أو » العاطفة في موضعين ، أحدهما : أن تكون « أو » العاطفة صالحة للحذف ، ووضع « حتى » في مكانها من غير أن يتغير المعنى ؛ سواء أكانت : « حتى » دالة على الغاية ، أم دالة على التعليل .

١ - فالدالة على الغاية : ( ويسمونها : « الغائية » أو : التي بمعنى : « إلى » ) هي التي ينقضى المعنى قبلها شيئاً فشيئاً ، لا دفعة واحدة ، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها ، وتحقق معناه ؛ فإذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائياً . وذلك بأن يكون لما قبلها نوع امتداد زمني ، واستمرار معنوي متلاحق ، لا ينقطع ولا يتوقف نهائياً إلا بتحقيق ما بعدها وحصوله ، فإذا تحقق ما بعدها وحصل انقطع المعنى قبلها بمجرد هذا التحقق والحد ول ؛ نحو : أقرأ الكتاب ، أو أتعب ، أى : حتى أتعب ، أو : إلى أن أتعب ، فقراءة الكتاب تتطلب وقتاً ، يتبع بعضها بعضاً فيه ، ولا تتم دفعة واحدة بغير استمرار زمني ، فإذا حصل التعب - وهو المعنى الذي بعد « أو » - انتهت القراءة وانقضت بمجرد حصوله ول هذا . ونحو : أتناول الطعام أو أشبع . ( بمعنى : حتى أشبع أى : إلى أن أشبع ) فتناول الطعام لا يتم دفعة واحدة وإنما يستغرق وقتاً يتوالى فيه بعضه وراء بعض ، ويستمر هذا حتى يحصل الشبع ويتحقق - وهو المعنى الذي بعد : « أو » فإذا حصل وتحقق انقطع تناول الطعام ، ومثل : أنام الليل أو يطلعُ الفجر ، وأصليُ الصبح وأتعبد أو تشرق الشمس . . .

فالخرف « أو » فيها سبق حرف عطف بمعنى « حتى » الغائية . ولكنه لا يعرب حرف جر مثلها .

ب - والدالة على التعليل : ( ويسمونها : « أو التعليلية » ) أى : التي بمعنى : « كى » التعليلية أو « لام التعليل » ، فما بعدها علة لما قبلها ؛ نحو : لأرضين الله أو يخر لي ، بمعنى : حتى يخر ، أو : كى يخر لي ، فما بعد « أو » - وهو : المغفرة - علة في ما قبلها ، وهو : لإرضائي الله . ولا تصح أن تكون « أو » هنا بمعنى : « حتى » الغائية ؛ لفساد المعنى ؛ إذ يكون : سأرضي الله إلى أن يخر لي ، فإذا تحقق الغفران انقطع لإرضائي له وأغضبته . . .

ومن الأمثلة : أحاذر العَدُوَّ أو أسلمَ وأحرصُ على التَّوَقُّي أو أنجوَ من المرض . فـأو بمعنى : « حتى التعليلية » ، ولا تصلح الغائية ، لفساد المعنى معها . . .  
و « أو » تعرب هنا حرف عطف ولا يصح إعرابها حرف جر أو شيئاً غير العطف بالرغم من أنها بمعنى « حتى » التعليلية البخارة .

\*\*\*

والآخر : أن تكون « أو » بمعنى : « إلا » الاستثنائية ؛ وهذا حين لا يصلح في موضعها « حتى » بنوعها السالفين وهما ( الغائية ، والتعليلية ) . فلا بد من الالتجاء أول الأمر إلى : « حتَّى » ووضعها في مكان : « أو » ، فإن لم يستقم المعنى معها قصدنا : « إلا » الاستثنائية . نحو : تهوى الطائفة أو تسلم من الخلل ، وتسقطُ أو تبرأ من الفساد . . . أى : إلا أن تسلم — إلا أن تبرأ . . . ونحو : يُقتلُ النمرُ بالرصاص أو تُخطئهُ الرصاصة . . . ويحرصُ الله ياد على بجلده أو يعجزَ عن سلخه .

فلفظ « أو » في الأمثلة السالفة بمعنى : « إلا » ولا يصلح غيرها . ومع أنه بمعناها — يعرب حرف عطف ولا يصح اعتباره حرف استثناء .

فإن لم تصلح « أو » العاطفة لأن تكون بمعنى : « حتى » أو : « إلا » لفساد المعنى بوضع إحدهما موضعها ، كانت مجرد العطف ؛ فلا ينصب المضارع بعدها ، إلا أن اقتضى المعنى بعدها نصب المضارع لسبب آخر غير السالف<sup>(١)</sup> . . . فإن اقتضى المعنى نصب المضارع لسبب غير ما تقدم : وجب نصبه « بأن » أيضاً ، ولكن يجوز إظهارها وإضمارها ، كقول أحد الولاة لشاعر هجاء : لولا شعرك الجليد أو يحرم أولادك عائلهم لقطعت لسانك . فلا عفو بعد اليوم ، أو أقبل شفاعه . ويصح إظهاره « أن » فنقول : أو أن يحرم أولادك . . . أو أن أقبل شفاعه . وفي كلتا الحالتين يعرب المصدر المنسبك من « أن » الظاهرة أو المضمرة جوازاً مع ما دخلت عليه ، معطوفاً . أما المعطوف عليه فلا بد أن يكون اسماً صريحاً قبل « أو »<sup>(٢)</sup> ؛

(١) سيجىء في الزيادة والتفصيل ( ص ٢٥١ ) ، بيان السبب الذي يقتضى نصب المضارع بعد « أو » العاطفة .

(٢) عملاً بقاعدة نصب المضارع بأن مضمرة جوازاً بشروط ، منها أن يكون المصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه مطوقاً على اسم صريح خالص . . . . . — وقد سبق في ص ٢١٧ .

وهو هنا . شِعْر ، وعضو . والتقدير : لولا شعرك ، أو حرمان أولادك . . . فلا عفو أو قبول شفاعه . . . ومن هنا قوله تعالى : ( وما كان ليشركنَّ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلَّا وَحْيًا ، أو مِنْ وراء حِجَاب ، أو يُرْسِلَ رَسُولًا . . . ) بمعنى : أو أن يرسل رسولاً . فالمضارع « يرسل » منه وب « بأن » مضرة جوازاً ، وفاعله مستتر جوازاً تقديره : هو ، والمصدر المؤول معطوف على الاسم الصريح : « وحياً » والتقدير : إلهاً وحياً أو إرساله رسولاً . . .

ولما كانت « أو » التي ينصب بعدها المضارع بأن المضمرة وجوباً أو جوازاً ، حرف عطف — وجب أن يكون المصدر المؤول بعدها معطوفاً على شيء قبلها يناسبه ؛ ( كمصدر صريح ، أو مؤول ، وكاسم جامد ليس بمصدر . . . ) فإن وُجد في الكلام السابق معطوف عليه مذكور ، عطفنا عليه المصدر المؤول الذي بعد « أو » كما في الأمثلة الأولى ، وكما في الأمثلة الأخيرة ( وهي : لولا شعرك الجيد أو أن يُحَرِّمَ . . . — فلا عفو أو أقبل شفاعه . . . إلهاً وحياً أو يرسل رسولاً . . . ) وإن لم يذكر في الكلام السابق معطوف عليه تَصَيَّدْنَا من ذلك الكلام اسماً جامداً ، مصدرًا كان أم غير مصدر ، وجعلناه المعطوف عليه . والأنسب أن يكون مصدرًا — لا اسماً جامداً محضاً ؛ — ليكون المعطوف والمعطوف عليه متناسبين ، في المصدرية<sup>(١)</sup> . . .

ويقول النحاة : إن تصيد المصدر — المعطوف عليه — من الكلام الذي قبل « أو » لا يحتاج إلى تلمسه إلى ضابط معين ، ولا إلى طريقة خاصة . وكل ما يشترط

(١) لا يصح في حالة نصب المضارع أن يكون المعطوف عليه فعلاً أو مشتقاً يشبهه ؛ إذ لو كان المصدر المؤول — وهو بدء التأويل اسم صريح — معطوفاً على فعل أو ما يشبهه لاختلف الأمر بين التامع والتبوع في أمور ؛ أهمها الزين ، والذات ، ذلك لأن المصدر المؤول يدل على المعنى المجرد الخالي من الزين ومن الذات ، في حين يدل الفعل على الزين ، وتدل المشتقات العاملة على الزين وبمع صاحب المعنى ( الذات ) . وقد أشرنا إلى صحة وقوع المعطوف عليه اسماً جامداً محضاً ( أي اسماً جامداً غير مصدر ) نحو : لولا شعرك الجيد أو يحرم أولادك عائلهم . . . فالمصدر المؤول من أن المضرة بعد « أو » ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : « شر » وهو اسم جامد محض . والتقدير : لولا الشر ، أو حرمان أولادك . . . ومثله قول الشاعر :

ولولا رجالٌ من رزام أعزة وآل صُبَيْع ، أو أمويك علقما

( رزام : اسم قبيلة ، وعلقم منادى مرغم ، وأصله يا علقمة . . . ) فالمصدر المؤول من أن المضرة بعد « أو » ومن الجملة المضارعية بعدها معطوف على : « رجال » ورجال اسم جامد محض . والتقدير : لولا رجال أو إسمائك .

فيه أن يكون ملائماً المعنى مسائراً السياق . وفيما يلي بعض الأمثلة السالفة الخالية من ذكر المعطوف عليه ، صراحة ثم اشتغالها عليه بعد تصديده :

المثال أولاً بغير المعطوف عليه صراحة	المثال بعد تصيد المصدر المعطوف عليه	ملاحظة
أقرأ الكتاب أو أتعب أتناول الطعام أو أشبع أنام الليل أو يطلع الفجر أصلي وأتعبداً وتشرق الشمس لأرضين الله أو يغفر لي أحاذر العدو أو أسلم	سيكون منى قراءة أو تعب سيكون منى تناول للطعام أو شبع . . يكون منى النوم واستمراره أو طلوع الفجر . تكون منى صلاة وتعب أو شروق الشمس . . ليكن منى إرضاء الله أو غفرانه لي تكون منى محاذرة للعدوى أو سلامة . .	ليس من اللازم أن نقول : « سيكون » أو : « لتكن » ... وإنما اللازم هو مسابقة المعنى

(١) اكتب ابن مالك بيت واحد في الكلام على « أو » السالفة ؛ هو :

كَذَاكَ بَعْدَ «أَوْ» ، إِذَا بَصُلِحَ فِي مَوْضِعَيْهَا : «حَتَّى» ، «أَوْ» ، «أَلَّا» ، «أَنْ» خَفِيَ

وفي البيت تقديم وتأخير . والأصل : « أن » خفي كذلك بعد « أو » إذا يصلح . . .

يرد : الحرف المصدرى « أن » خفي - بمعنى : أخسر ولم يظهر - خفاء بعد « أو » مثل ذلك الذي وقع بعد لام المحمدي ؛ من ناحية أنه خفاء وإشهار وأنبأ ؛ فلا يصح ظهور « أن » فيه بعد « أو » كما لا يصح ظهورها بعد لام الحميدي . بشرط أن تكون : « أو » بمعنى : « حتى » أو « إلا » ؛ فيصح إحلال أحد هذين الحرفين في موضعها .

## زيادة وتفصيل :

١- يجرى على المضارع المنصوب بأن المضمر بعد : «أو» جميع الأحكام الخاصة بالمضارع المنصوب بأن المصدرية من السبك ولتفصيل وعلمه<sup>(١)</sup>

ب- صرحنا فيما سبق أن : «أو» التي بمعنى : «حتى» أو : «إلا» - هي حرف عطف، ولا يصح إعرابها حرف جر، أو حرف استثناء تبعاً للحرف الذي يصلح في موضعها ؛ فهي بمعنى فقط ، وليست بمائلة له في إعرابه ؛ فلذلك منهما إعرابه الخاص به . وهو يخالف إعراب الآخر. ولهذا السبب وجب إعراب المصدر المؤول بعد «أو» معطوفاً على شيء قبلها، ولا يصح إعرابه مجروراً ، أو مستثنى ، بزم أن «أو» بمعنى : «حتى» الجارة أو «إلا» الاستثنائية .

ج- قد تصلح «أو» السالفة لأن تكون بمعنى : «حتى» أو «إلا» عند عدم قرينة تعينها لأحدهما ؛ ولكن يختلف المعنى في كل صورة ؛ نحو : لألازمتك أو تسدد دلى ديني . فيصح أن تكون «أو» هنا بمعنى «حتى» ، أو «إلا» . والمعنيان مختلفان .

د- من الملاحظ أن «أو» السالفة تقع بين معنيين مختلفين ؛ أحدهما قبلها ، والآخر بعدها ؛ (والأول محقق الوقوع أو مرجحه حتى يقع ما بعدها ؛ فحصول الأول ثابت أو بمترلة الثابت ، حتى يحصل ويقع ما بعدها ، وحصول الثاني ووقوعه مشكوك فيه غالباً ؛ فقد يقع أو لا يقع فإذا أريد الدلالة على أن ما قبلها وما بعدها متساويان في الشك وجب توجيهها للعطف المحرّد ، وجب رفع المضارع بعدها ؛ ليكون الرفع شارة وعلامة على هذه المساواة في الشك لا بخلاف ما لو أريد الدلالة على أن الأول محقق الوقوع أو مرجحه ، وأن الثاني وحده هو المشكوك في حصوله فيجب نصب المضارع حتماً بأن مضمره وجوباً بعد «أو» ؛ ففي مثل : أسافر يوم الجمعة أو أسريح . . . - يصح رفع المضارع : «أسريح» على إرادة أن السفر والراحة متساويان من ناحية وقوعهما أو عدم وقوعهما ؛ فكلاهما مشكوك في حصوله . غير مقطوع بواحد منهما . وبصح نصب المضارع . «أسريح» على إرادة أن الأول ؛ وهو : السفر ؛ محقق الوقوع والحصول ، وأن الراحة مشكوك فيها ؛ فقد تحصل أولاً تحصل ، وأن المعنى أسافر حتى أسريح ، أو إلا أن أسريح . فالسفر ليس موضع شك ؛ وإنما الشك في الراحة ؛ إذ لا يدري المتكلم أتتحقق أو لا تتحقق ؟ . لهذا كان استعمال : «أو» في معناها الصحيح محتاجاً إلى يقظة ودقة فهم . . . ومثل المساواة في الشك المساواة في غيرها من المعاني الأخرى التي تدل عليها «أو» المتجردة للعطف المحض .

### ثالثها : « حتى » الجارة .

( ١ ) لا تنصح « حتى » الجارة على الوجه المحمود إلا بعرضها مع بقية أنواع « حتى » عرضاً مناسباً ؛ يمكن تمييز بعضها من بعض . وأنواع « حتى » ثلاثة أولاً : العاطفة ؛ وهي حرف عطف يفيد الغاية في غسة أو شرف . . . ولا يدخل على الحروف ، ولا يعطف المصادر المؤولة ، ولا الإضاف ، ولا الحمل الفعلية ولا الاسمية وإنما يعطف الاسم الظاهر المربيع . . . ( وقد سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أحكامه في باب العطف ج ٣ ص ٢٩٩ م ١٨ ) .

ثانياً : « حتى » الابتدائية ؛ وتفيد الدلالة على : « الغاية » ولو بتأويل أو تقدير - ، ولكنها لا تدخل إلا على جملة جديدة ؛ مستقلة عن الجملة التي قبلها في الإعراب ، مع اتصالها معنى بنوع من الاتصال . تدخل على الجملة الاسمية نحو : الصناعة مفيدة ؛ حتى فائدتها الخلقية كبيرة . وتدخل على الجملة الفعلية الماضية ؛ نحو قول الشاعر :

وضاقت الأرض ؛ حتى ظن هاربهم إذا رأى غير شيء ظنه رجلاً

ونحو : ارتفع صوت الحرية في القرن العشرين حتى ملأ الأصماع ، ودوى في المشارة والمناظر حتى زلزل حصون الاستبداد . . . وتدخل على الجملة المضارعة بشرط أن يكون زمن المضارع حالاً حقيقية ، أو مؤولة بالحال .

فالحقيقية : ( هي التي يكون زمنها هو زمن التكلم . ) وفي أثناءها يتحقق معنى المضارع ؛ بحيث يكون الوقت الذي يجري فيه الكلام هو الوقت الذي يقع فيه - أول مرة - معنى المضارع . أي : أن الزين الحال يجمع بين كلام التكلم ، وحصول معنى المضارع أول مرة . والمؤولة إما عن ماض ؛ وهي التي يكون زمنها قد فات قبل التكلم ومعنى المضارع قد وقع ، وانتهى ، وتم كل هذا قبل النطق بالجملة المشتعلة على « حتى » ولكن المتكلم يتخيل أن ذلك الزين بما يحويه من معنى المضارع لم ينته ، وأنه موجود قائم حين النطق بالجملة - وهذه الطريقة تسمى : « حكاية الحال الماضية » وسيجيء تفصيل الكلام عليها هنا ، وفي ص ٢٥٥ .

وإما عن مستقبل وهي التي لم يأت زمنها وزين مضارعها بعد ولكن المتكلم يتخيل أنه قائم وقت الكلام وعلى هذا لا يصح اعتبار : « حتى » ابتدائية إذا كان معنى المضارع الذي بعدها قد تحقق في زين انتهى حقيقة ، أو أنه مستحق في زمن مستقبل حقيقة ، بغير تخيل الحال وحكايتها في كل واحدة منهما . . . فقال حكاية الحال الماضية التي يتخيل فيها المتكلم وقوعها وقت كلامه : أقام المصريون القديما مسلات ضخمة ، حتى يكتسبون على جوانبها تاريتهم ، وما ثريم . وشال الحال الحقيقية - : أقف الآن على شاطئ البحر والشمس تجري إلى مفرجها حتى أتابع غروبها . . . هذه الورد في يدى أرقبها وأشبهها حتى أتمتع بلونها ، وبطيب رائحتها - فتابعة الغروب تتحقق في الزين الذي ينطق فيه المتكلم بالجملة المشتعلة على « حتى » ؛ فزمنها واحد ؛ هو : الحال . كذلك أتمتع بطيب الورد ولونها ؛ يقع في الزين الذي يقع فيه النطق بالجملة المشتعلة على « حتى » وهو الزين الحال . وفي هذه الأمثلة وأشبهها تهرب « حتى » حرف ابتداء . الدلالة على « الغاية » كما سبق - والجملة بعدها مستقلة في إعرابها لا في معناها .

وثالثها : « حتى » الجارة ؛ وهي نونان ؛ نوع يمر الاسم الظاهر المربيع ( والظاهر : ما ليس ضميراً ، والمربيع - : ما ليس مصدرأ مؤولاً ) ومعناها الدلالة على الغاية ؛ نحو : قرأت الكتاب حتى الخاتمة . ولا شأن لتأنيذا النون هنا - فقد سبق الكلام عليه في الجز الثاني ، باب حروف الجر - . ونوع يمر المصدر المؤول من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه . ومعناها : إما الدلالة على الغاية ، وإما الدلالة على التعليل ، وإما الدلالة على الاستثناء . والنوع الجار المصدر المؤول هو موضوع كلامنا الآن

والكلام عليها — هنا — يتجه إلى ناحية معناها ، وعملها ، وحكم المضارع بعدها .

١ — فأما معناها فالدلالة على الغاية ، أو : على التعليل ، أو : على الاستثناء فتدل على الغاية إذا كان المعنى بعدها نهاية لمعنى قبلها ينقضى تدريجاً ، لا دفعة واحدة ، ولا سريعاً ، ويترتب على تحقق المعنى الذى بعدها أن ينقطع المعنى السابق فوراً ، ويتوقف بمجرد تحقق اللاحق وحصوله ؛ نحو : يمتد الليل حتى يطلع الفجر — يزداد الحر نهار الصيف حتى تغيب الشمس ، ويزداد البرد ليل الشتاء حتى تشرق — يسرع القطار حتى يدخل المحطة ، والطائرة حتى تدخل الحظيرة . . . . فامتداد الليل يستمر تدريجاً إلى أن يظهر الفجر ، وعند ظهوره ينقطع الامتداد ويختفي . وازدياد الحر يلوم إلى أن تختفي الشمس ، متى اختفت انقطع الازدياد وتوقف . . . وهكذا بقية الأمثلة ونظائرها مما تقع فيه : « حتى » دالة على الغاية ، ولذا يسمونها : « حتى الغاية » أو : « حتى التى بمعنى : إلى » ؛ للدلالة كل واحدة منهما على انتهاء ما قبلها بمجرد حصول ما بعدها . ولا بد أن يكون المعنى السابق من الأمور التى تنقضى شيئاً فشيئاً — كما نرى — فلا ينقضى مرة واحدة ، ولا ينقطع بغير تمهل .

وتدل على « التعليل » إذا كان ما قبلها سبباً وعلة فيها بعدها ؛ نحو : نقرأ الصحف حتى نعرف الشؤون الداخلية والخارجية ، ونستمع إلى الإذاعة حتى نعلم ما يدور فى البلاد المختلفة ؛ فقراءة الصحف هى السبب فى معرفة الشؤون الداخلية والخارجية ، والاستماع إلى الإذاعة هو السبب فى العلم بما يدور فى البلاد المختلفة . فما قبل « حتى » هو العلة والسبب فيها بعدها<sup>(١)</sup> ؛ ولهذا ، تسمى : « التعليلية » ومن الأمثلة أيضاً ؛ تحرص الأمم على نشر التعاليم حتى تنهض وتقوى ، وتتنافس فى ميادين الصناعة حتى تفوز بأكبر قسط من مزاياها ، وتتسابق إلى كشف الكواكب حتى تستأثر بما فيها . . . . .

وتدل على « الاستثناء » — كإلا — إذا لم تصلح للدلالة على الغاية أو على التعليل ؛ فلا بد من القطع بعدم صلاحيتها « للغاية » ، والتعليل « قبل جعلها

(١) لأن السبب متقدم فى زمنه على المسبب حتماً .

للاستثناء الخالص . نحو : لا يصلح الوالى للحكم حتى يلتزم العدل ، ويحرص عليه . . . والتقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلا أن يلتزم العدل . « فحتى » هنا بمعنى : « إلا » - وعند التقدير نقول معناها : « إلا أن » ، فظهر « أن » بعد « إلا » ، ولا يصح إظهارها بعد « حتى » - ولا تصح أن تكون « غائية » ولا « تعليلية » ؛ إذ لو كانت « غائية » لوجب أن ينقضى المعنى قبلها تدريجاً - كما سبق - والنقطة من المعانى التى تنقضى دفعة واحدة ؛ لأنه حكم بالسلب على أمر ، والحكم بالسلب ينصب سريعا ، دفعة واحدة ؛ لا تدريجاً - فى الصحيح (١) ... ولو كانت « تعليلية » لوجب أن يكون ما قبلها سببا وعلة فيها بعدها . وهذا لا ينطبق على ما نحن فيه ؛ إذ ليس عدم صلاحية الوالى للحكم هو السبب فى أنه يلتزم العدل . ومن أمثلة « حتى » التى بمعنى : « إلا » قول شوقي :

وما السلاح لقوم كلَّ عُدَّتْهم حتى يكونوا من الأخلاق فى «أهْب» (٢)

. . .

(١) وهنا اعتبار آخر ؛ هو : أن الكلام قبل « حتى » منقضى ؛ والمنقضى لا يزول نفيه إذا كانت الغاية ، وتحققت الغاية ، فمقد تحققها يظل ما قبل « حتى » منقضا كما كان ، ويترتب على بقاءه منقضا فساد المعنى ، إذ يكون التقدير : لا يصلح الوالى للحكم إلى أن يلتزم العدل ؛ فإذا تحقق التزام العدل لا يصلح للحكم . . .

وهذه المناسبة تشير إلى أهم الأحكام الخاصة « بحتى الاستثنائية » ؛ وهى أربعة نبه العلماء إليها ؛ لنقها ، وغناها على كثير :

« أولا » أن « حتى » الاستثنائية تبنى - كثيرا - بنى . ثانيا - أن هذا النقي يظل على حاله عند التقدير ؛ فلا يتقلب إثباتا إذا تحقق ما بعد « إلا » بل يظل ما قبلها مستمرا منقضا لا يتقطع استمراره ونفيه بوقوع ما بعدها ، مهما كانت الأحوال . ثالثا - أن الاستثناء الذى تتضمن معناه ، وتدل عليه - هو استثناء منقطع ( أى ليس من جنس المستثنى منه ، فهى بمعنى : ولكن « ما كنه النون » ) . كالذى هنا ، وقد يكون متصلا أحيانا كالذى فى قوله تعالى : ( لن تنازوا البر حتى تنفقوا ما تحبون ) فهى للاستثناء المتصل من عموم الأحوال . رابعا : أن « حتى » تتضمن معنى « إلا » الحالية من « أن » بعدها . أما « أن » التى تظهر فى تأويل الجملة فهى « أن » المصدرية المضمرة وجوبا بعد « حتى » . فإذا وضعنا « إلا » مكان « حتى » ظهرت « أن » المضمرة ؛ إذ لو كانت « حتى » بمعنى : « إلا » و « أن » معا لتكررت « أن » عند التأويل ، وصار الكلام : لا يصلح الوالى للحكم : « إلا أن أن » يلتزم العدل ، يذكر « أن » مرتين ؛ إحداهما التى كانت مضمرة وجوبا مع « حتى » والأخرى هى المزعومة خطأ بعد « إلا » .

(٢) جميع : إهاب ؛ معنى : جلد .



ب- وأما عملها : فالجرّ - متى كان المضارع بعدها منصوباً - باعتبارها حرف جر أصلي . وهذا النوع الذي يعني ، لا يجر إلا المصدر المنسبك من « أن » المصدرية - المضمره وجوباً - مع صلتها الجملة المضارعية . ففي مثل : الصبر يحمى النفس الحزينة ، حتى تفيء إلى السكينة - يكون الإعراب : ( حتى حرف جر - ( تفيء ) فعل مضارع ، منصوب « بأن » مضمره وجوباً بعد ، « حتى » . والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره : هي . والمصدر المؤول من « أن » وما دخلت عليه من الجملة المضارعية مجرور « بحتى » . والتقدير : حتى إفاء تها . . . وهذا الجار ومجروره متعلقان بالمضارع : « يحمى » . . . وهي تعمل الجر دائماً ولو كان معناها : الاستثناء ؛ فشأنها شأن : خلا ، وهذا وحاشا ، والثلاثة حروف جر . ومعناها : الاستثناء .

• • •

ج- وأما حكم المضارع بعدها : فتارة يجب رفعه ، وتكون ابتدائية ، وتارة يجب نصبه بأن مضمره وجوباً ، وتكون جارة للمصدر المؤول ، وتارة يجوز فيه الأمران ؛ فتكون ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه وجوباً وفي كل أحواله لا يجوز أن يفصل بينه وبينها فاصل مذكور أو مقلّر ، إلا « أن » المضمره وجوباً <sup>(١)</sup> : ( ١ ) فيجب رفعه في كل حالة تستوفى ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن يكون زمنه للحال حقيقة أو تأويلاً ، والحال الحقيقية - كما سلف - هي التي يقع فيها الكلام ؛ فزمنها زمن النطق بالكلام المشتمل على « حتى » . أي أن الزمن الذي يحصل فيه الكلام هو نفسه الزمن الذي يجري فيه - أول مرة - معنى المضارع الثاني لها . فلا بد أن تجمع الحال الحقيقية بين الأمرين ، وهما : الكلام المشتمل على « حتى » ، وحصول معنى المضارع الذي يتلوها ؛ بحيث يتكلم الناطق بها وبجملتها في وقت تحقق معنى المضارع وحصوله أول مرة ؛ نحو : هذا الماء ينساب بين الزروع حتى تشرب . فالشرب - وهو معنى المضارع التالي ، « حتى » - يتحقق ويحصل فعلاً أول مرة في الوقت الذي يتكلم فيه المتكلم بالجملة فزمن النطق والشرب واحد ؛ هو : الزمن الحالي ؛ وهو الذي يجمع بينهما . ومثل :

( ١ ) ويميز بعض النحاة الفصل بينهما بالنظرف ، أو بالجار مع مجروره ، أو بالتقسيم ، أو بالمفعول ، أو بالشرط الذي فعله ماض . وهذا الرأي حسن ؛ إذ فيه تيسير .

يسمع الطبيب دقات القلب الآن حتى يعرف أمره ، ويجس نبض المريض حتى يستشده في معرفة الداء . بشرط أن يقال هذا في وقت استماع الطبيب للقلب ، وجس النبض . ومثل : أشاهد المواصف تشتد الساعة حتى تقتلع الأشجار ، وتزداد شدة وعنفاً حتى تهدم البيوت ، وتفرق السفن ، وتسقط الطائرات . . . بشرط أن يكون الزمن الذي يتحقق فيه معنى الأفعال المضارعة التالية « حتى » في كل ما سبق هو زمن النطق بالكلام ، فكان الناطق بالمضارع الحالي الزمن يقول : الأمر الآن كذا وكذا ، أى : شأنه في الحال القائمة كذا وكذا . . .

فالمضارع في الأمثلة السالفة — وأشباهاها — مرفوع وجوباً . و « حتى » حرف ابتداء ، يدل على أن الجملة بعده جديدة مستقلة عما قبلها في الإعراب دون المعنى ، إذ لا بد من اتصالهما فيه — كما عرفنا .

ولا مانع أن يستمر معنى المضارع الحالي الزمن ؛ فيمتد وقته بعد انتهاء النطق بالجملة المشتتة على « حتى » وإنما المنوع أن ينقضى معناه قبل النطق بها ؛ فيكون ماضى المعنى . أو أن يتأخر بدء تحققه إلى ما بعد النطق بها والفرغ منها ؛ فيكون تحققه في زمن مستقبل حقيقى بالنسبة لها ؛ إذ يتحقق بعد الانتهاء من التكلم بجملة لها .

أما الزمن الماضى المؤول بالحال — فهو الذى يكون فيه معنى المضارع قد تحقق وانتهى فعلاً قبل النطق بالجملة ، وكان المناسب أن يذكر الفعل بصيغة الماضى ، ولكنه يعاد ذكره بصيغة المضارع بقصد حكاية الحال<sup>(١)</sup> الماضية التى ترشد إليها القرينة — بالطريقة التى شرحناها<sup>(٢)</sup> . . .

وفى هذه الصورة التى يكون فيها زمن المضارع حالاً ماضية مؤولة — يجب رفعه وتكون « حتى » ابتدائية ؛ كما وجب رفعه فى الزمن الحالى حقيقة وكانت فيه « حتى » ابتدائية أيضاً . . . ومثال الحالى تأويلاً : هذا زهير الشاعر الجاهلى ، يراجع قصيدته حتى تجود بعد حول على مراجعتها ؛ فيذيعها ، ولذا تسمى قصائده : « الحوليات » . . . فعنى المضارع — وهو الجودة بعد الحول — أمر فات حقاً قبل النطق بكلمة : « حتى » ويحملها . كفوات المراجعة . وزمن الأمرين فى حقيقته ماضى ، ولكن التحدث عنهما بصورة المضارع — قصيدته به حكاية

(١) أى : الحالة ، أو : الحادثة . (٢) فى هامش ص ٢٥٢ .

ماضى ، وإرجاع ما فات ، على تخيل أنه يقع الآن — فى وقت الكلام — أو على تخيل المتكلم قد ترك زمانه الذى يعيش فيه ، ورجع إلى الزمن السالف الذى يتحقق فيه المعنى أمامه ، وكأنه من أهل ذلك العصر .

ويسمى هذا : « حكاية الحال الماضية » ، أى : إعادة حالة سبقت وحادثة وقعت وترديد قصتها وقت الكلام ، وكأنها تحصل أول مرة ساعة حكايتها ، مع أنها — فى حقيقة الأمر — قد حصلت من قبل ، وانتهى أمرها قبل ترديدها . وهذه هى الصورة الغالبة فى الحكاية .

وهناك صورة أخرى أقل استعمالاً ، هى حكاية الحال المستقبلية التى لم تقع بعد ، وتصوير أمرها بصورة ما يقع الساعة ، ويحصل الآن . مع أنها لم تقع ، ولم تتحقق قبل الكلام ، ولا فى أثنائه . والفرض منها : إفادة القطع بمجيئها وأنها آتية ، لا محالة ، فهى بمنزلة ما وقع وتحقق .

أما الفرض من « حكاية الحال الماضية » فهو الإشعار بأهمية القصة ، وصحتها ، وإثارة الشوق إلى سماعها بمترج السامع يمجوها ، ومن الأمثلة : كان الفراعين يبنون قبورهم فى حياتهم منحوتة فى الصخر الأصم حتى تضم رؤسهم بعد موتهم ، وربما أخفوها حتى يأمنون الأيدى العابثة بها . . .

فزمن بناء القبور قد انتهى وانقضى ، وكذلك الدفن فيها والإخفاء والأمن ... فكان المناسب ذكر هذه المعانى بصيغة الماضى لا المضارع . ولكن جىء بالمضارع على سبيل « حكاية الحال الماضية » ؛ ليكون من وراء ذلك توجيه الأنظار إلى القصة العجيبة ، وأنها صحيحة كأنها تقع أمامنا بما يلبسها من غرائب وكان المتكلم يطلب إلى السامع التنبيه إلى ما يحيط بها ، وأن يستعيد صورتها كاملة ويعيش — ساعة سماعها — فى جو يشابه الجو الحقيقى الذى ولدت فيه أول أمرها . دون الاكتفاء بالسماع المجرد .

فالتعبير عن القصة الماضية بصيغة المضارع و « الحال الحكيمة » يجعل القصة الماضية بمنزلة ما يحصل أمامنا الآن أو ، يجعلنا بمنزلة من تقدم بهم الزمان فشاهدوها فى وقتها الحقيقى السالف . والأمران على سبيل التخييل المخفض

ولهذا يعتبر زمن المضارع حالياً تأويلاً<sup>(١)</sup>، لا حقيقة. ولا بد في حكاية الحال بنوعها من قرينة تدل على الحكاية.

ثانيها : أن يكون ما بعد « حتى » مسبباً عما قبلها ، كالأمثلة السالفة — ليقع الربط بين ما قبلها وما بعدها — فإن لم يكن مسبباً عما قبلها لم يصح رفع المضارع ووجب اعتبارها جارة ينصب بعدها « بأن » مضمرة ، وجوباً — نحو : يتقضى هؤلاء الزراع نهارهم في العمل حتى تغرب الشمس . فغروب الشمس ليس مسبباً عن قضاء النهار في العمل ، فيجب نصب المضارع : « تغرب » ، ولا يجوز رفعه ... ونحو : يحرص هذا البخيل على ماله حتى يموت ، فالموت ليس مسبباً عن البخل ؛ ولهذا يجب نصب المضارع ...

ثالثها : أن يكون ما بعد « حتى » فضلة — كالأمثلة المتقدمة — لا جزءاً

( ١ ) وزيد « حكاية الحال الماضية » وشرحاً ؛ فنقول ؛ إذا كان المعنى الذي بعد « حتى » قد وقع وانتهى زمنه قبل النطق بالجملة التي تشمل عليها ، وأريد التعبير عنه فالتعبير بالفعل الماضي هو المناسب له ، والأولى . غير أن هناك بعض دواع بلاغية تدعو — أحياناً — إلى ترك التعبير بالماضي ، وإلى العود عنه للمضارع الذي يقوم — مع القرينة — مقامه تأويلاً وتنزيلاً . وهذا ما يسمى : « حكاية الحال الماضية » . وتقوم على أحد اعتبارين ؛ أولها : تخيل المتكلم أن المعنى الماضي الذي حصل وتحقق قبل النطق بالكلام — لم يحصل ولم يتحقق إلا وقت الكلام ، أي : في الزمن الحالي ؛ فكان هذا المعنى يحصل ويتحقق أمامه الآن ؛ لهذا يعبر عنه بفعل مضارع يدل على الحال .

وثانيها : أن يتخيل — أيضاً — أنه لا يعيش في الزمن الذي يتكلم فيه ، وإنما رجع به زمنه إلى الوراء ؛ ونقله من عصره الحاضر القائم إلى عصر مضى ، ووقع فيه ذلك المعنى ، فكان المعنى يقع أمامه ويتحقق في الزمن الذي ينطق ويتكلم فيه بذلك المعنى ؛ وهو : « الحال » ويحى بالمضارع ليبر من هذا المعنى وزمنه ، بدلاً من الماضي .

فحكاية الحال الماضية قائمة إما على تقديم المتكلم ونقله إلى زمن سبق ، وتحقق فيه المعنى ، وإما على تأخير زمن المعنى إلى عصر المتكلم . وفي الحالتين يستعمل المضارع بدل الماضي ؛ للدلالة على أن زمن المعنى وزمن التكلم واحد ؛ هو : الزمن الحالي وكل هذا على سبيل التخييل والتأويل والحكاية ... ويوضح الاعتبارين السالفين المثال الآتي بقوله أحدنا اليوم :

دعا الرسول عليه السلام قومه إلى طاعة ربه ، وإلى ترك المردول من عادات الجاهلية ، فبذل الجهد في هذا السبيل ، واحتمل الأذى من قومه ، وصبر على ما لقيه من العنت والاضطهاد ...

فهذه قصة وقع معناها ، وتحقق فعلاً قبل النطق هنا ؛ فالتعبير عنها بالفعل الماضي هو المناسب لها . لكن المتكلم قد يدل على التخييل بالمضارع ؛ لسبب بلاغي — كما أشرنا — فيقول : ( وهو يتخيل أن الزمن تقدم به إلى عصر النبي فهو يشاهدها ، أو أنها تأخرت إلى عصره فهو يشاهدها كذلك ، وفي الحالتين يكون زمن مشاهدتها والتكلم بها واحداً ، هو : الزمن الحالي ) ؛ إن رسولنا يدعو قومه ... ويدل الجهد ... ويحتمل الأذى ... ويصبر ...

أساسياً في جملة ؛ فلا يكون خبراً<sup>(١)</sup> مبتدأ ، أو خبراً لناسخ<sup>(٢)</sup> . فإن لم يكن فضلة لم يصح الرفع ، ووجب النصب بأن مضمرة وجوباً بعد « حتى » ، نحو :  
عملى حتى تغرب الشمس - كان عملى حتى تغرب الشمس - إن عملى حتى تغرب ... فالمصدر المنسبك من « أن » وما دخلت عليه مجرور بـ « حتى » والجار والمجرور خبر المبتدأ أو خبر الناسخ .

• • •

(٢) ويجب نصبه في كل حالة من الحالات الثلاث السالفة التي لا تصلح للرفع الواجب ؛ وهى :

١- أن يكون زمنه غير حال حقيقة ولا تأويلاً . بأن يكون ماضياً خالصاً ، أو مستقبلاً خالصاً ، فثال الماضى المحض : في سنة عشرين من الهجرة تم فتح مصر على يد العرب حتى يتقنوها من ظلم الرومان . . . فالتفتح والإنقاذ وقعا في زمن خالص المضى ، وبقيتا هنا على حالهما من غير تأويل زمنهما بالحال . ومثل : بنى العباسيون مقياساً للنيل بجزيرة الروضة<sup>(٣)</sup> حتى يعرفوا زيادته ونقصه .

ومثال المستقبل الحقيقى : في الشهر القادم يزور بلادنا وفود من العلماء الأجانب حتى يطلعوا على مظاهر الحضارة والتقدم عندنا ، وسنتنزه فرصتهم لاجتماع بعلمهم وتجربتهم حتى تقوم مشروعاتنا العمرانية الجديدة على أسس علمية وفنية صحيحة . . . وقول الشاعر :

يا ليت من يمنع المعروف بمنه حتى ينوق رجال غيب ما صنعوا  
ب - أن يكون ما بعد « حتى » غير مسبب عما قبلها ؛ فينصب المضارع

(١) لأن الخبر مع مجروره ( كتحى مع مجرورها ) لا يكون جزءاً أساسياً في جملة إلا حين يكون خبر المبتدأ ، أو الناسخ أو يكون نائب فاعل في غيرهما .  
(٢) الناسخ يشمل ظن وأخواتها ما ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر وإنما وجب أن يكون ما بعدها فضلة ؛ لأن « حتى » الابتدائية لا تدخل إلا على جملة مستقلة في إعرابها عما قبلها - كما أوضحنا - فإذا جاء ما بعدها غير فضلة كان جزءاً أساسياً عما قبلها فلا تكون ابتدائية .  
(٣) في الجنوب الغربي من مدينة القاهرة الحالية .

وجوباً في هذه الصورة؛ نحو: أصوم يومى هذا حتى يبعث المغرب، فبعث  
المغرب ليس مسيباً عن الصيام. ونحو: يتسابق السباحون حتى ينتهى الوقت؛  
فانتهاه الوقت ليس مسيباً عن التسابق . . .

حـ أن يكون ما بعد «حتى» غير فضلة. فينصب المضارع وجوباً إذا كان  
ما بعدها جزءاً أساسياً من جملة قبلها . . . ؛ نحو: سهرى حتى أنجزَ عملى .  
أو: كان سهرى حتى أنجزَ عملى . . . أو: إن سهرى حتى أنجزَ عملى . . .

فكلمة: «حتى» في الحالات الثلاث السالفة حرف جرّ أصلى، والمضارع  
بعدها واجب النصب «بأن» مضمره وجوباً. و«أن» وما دخلت عليه من المضارع  
وفاعله في تأويل مصدر مجرور «بحتى»، والجار والمجرور متعلقان بعامل مناسب  
قبلها.

أما معناها في هذه الحالات فخاضع لما يناسب كل حالة؛ فقد يكون الدلالة  
على الغاية، أو الدلالة على التعليل. أو على الاستثناء، طبقاً لما شرحناه<sup>(١)</sup>.  
ولا مانع أن تبيء «حتى» صالحة للدلالة على أكثر من معنى واحد، عند فقد  
القرينة التي تعين معنى دون غيره.

• • •

(٣) ويجوز رفعه ونصبه إذا كان معناه مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذى قبله  
حتى بأن يكون المعنى بعدها قد تحقق قبل الزمن الحالى كما تحقق المعنى قبلها؛  
فكلاهما قد تحقق فعلاً وحصل قبل النطق بالكلام الذى قبلها والذى بعدها.  
غير أن تحقق معنى المضارع تأخر عن تحقق المعنى السابق عليها؛ فهو  
مستقبل بالنسبة للسابق، أى: أن المعنيين قد وقعا وحصلا قبل الكلام. ولكن  
أحدهما وهو الذى قبل «حتى» — أسبق في زمن تحققه وحصوله من المتأخر عنها  
ولذا يعتبر المتأخر في زمنه (وهو ما يلى «حتى») مستقبلاً بالنسبة لما قبلها؛ لتحقق  
معناه بعد ذلك المتقدم عليها. وكل هذا بغير: «حكاية الحال الماضية» وبغير  
تخيل أنها قائمة الآن<sup>(٢)</sup>.

(١) في ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) لأن تخيل الحال الماضية وسكايتها، يجعل زمن المضارع لحال تأويلاً كما سبق. فبرعل

ومن الأمثلة ما قاله أحد المؤرخين : بنى المعز لدين الله الفاطمي مدينة القاهرة حتى تكون مقراً لحكمه ، وماوئى يتسع لأعوانه وجنده . ولاتمّ بناؤها عرضت عليه أسماء كثيرة حتى يختار منها ما يريد ؛ فاختار لها : « القاهرة » . . .

فالمعنى قبل « حتى » - وهو بناء القاهرة - قد تحقق وفات . وكذلك اتخاذها مقراً للحكم وماوئى . إلا أن البناء تحقق أولاً ، ثم تحقق بعده المقر . فالمقر معنى متأخر في زمن حصوله عن زمن البناء ، ولهذا يعتبر مستقبلاً بالنسبة لزمن البناء . . . وكذلك تمام بنائها أمر فات وانتهى ، ومثله اختيار اسم لها . فالمعنيان قد فاتا وانقضى زمنهما . غير أن اختيار الاسم متأخر عن تمام البناء ، فهو مستقبل بالنسبة لتمام البناء ، بالرغم من أن كلا منهما قد انتهى وانقضى . ولكن أحدهما ( وهو ما يلى « حتى » ) متأخر في زمنه عما سبقها . . . وبسبب هذا التأخر كان مستقبلاً بالنسبة له من غير حكاية حال ماضية ، ولا تخيل لإرجاعها .

ومن الأمثلة أيضاً قول مؤرخ آخر : استطاع المسلمون الأوائل فتح فارس والشام ومصر في شهور قليلة ؛ لأن سلطان العقيدة غلب كل سلطان آخر ؛ فوهب الرجل منهم نفسه للقتال حتى يتصر أو يموت شهيداً لا يعرف التردد ، ولا القرار ، ولا الخيانة ؛ وخاض المعركة حتى يبلغ أمنيته ، في النصر أو الاستشهاد . . .

فالمعنى قبل « حتى » - وهو : الهبة للقتال - قد مضى وانتهى . وكذلك المعنى بعدها ، وهو : النصر ، أو الموت . إلا أن الهبة أسبق في مضيّ زمنها ؛ ولذا يعد الثاني - وهو المتأخر في زمن انقضائه - مستقبلاً بالنسبة للأسبق .

ومثل هذا يقال في خوض المعركة ، وفي بلوغ الأمنية ؛ فكلاهما ماضى المعنى هذات وقته بحقاً ، إلا أن خوض المعركة أسبق في المضيّ من بلوغ الأمنية ؛ فكان بلوغ الأمنية - بسبب تأخر زمنه - مستقبلاً بالنسبة لخوض المعركة .

وجواز الرفع والنصب في هذه الحالة وأشباهاها قائم على أساس التأويل ؛ فالرفع على اعتبار زمن المضارع حالاً مؤولة ، والنصب إما على اعتباره مستقبلاً بالنسبة للمعنى الذى قبل « حتى » ، لا بالنسبة لزمن التكلم . وإما على اعتبار العزم والنية على تحقيق معنى المضارع قبل وقوع معناه .

وفي صورة رفعه تكون «حتى» ابتدائية ، وفي صورة نصبه تكون جارة والمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً - كما أسلفنا<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فلخص الحالات الثلاث الخاصة بالمضارع الواقع بعد «حتى» ، هي :  
 ١ - وجوب رفعه واعتبار «حتى» ابتدائية - إذا كان زمنه للحال حقيقة أو تأويلاً<sup>(٢)</sup> ، وكان مسيئاً عما قبله ، وفضله . فوجوب الرفع لا يتحقق إلا باجتماع هذه الشروط الثلاثة .

ب - وجوب نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد «حتى» مع اعتبار «حتى» حرف جر ، إذا كان زمن المضارع ماضياً حقاً ، أو مستقبلاً استقبالا حقيقياً . بغير تأويل فيهما أو كان زمنه للحال ولكن فقد شرط «السبية» ، أو شرط «الفضلة» . . .<sup>(٣)</sup>

ج - جواز رفعه ونصبه إن كان زمنه مستقبلاً بالنسبة لزمن المعنى الذي قبل «حتى» - لا بالنسبة لزمن الكلام - وكلا الزمنين ماضٍ حقيقة وتكون «حتى» ابتدائية عند رفعه ، وجارة عند نصبه . . . والأحسن عدم محاكاة هذا النوع .

\*\*\*

بقيت أمور جديرة بالتنويه :

أولها : علامة المضارع بعد «حتى» إذا كان معناه ماضياً حقاً ، ولكن زمنه إما للحال تأويلاً ، وإما للمستقبل بالنسبة للمعنى الذي قبل «حتى» - هي صحة الاستغناء عنه ؛ بوضع فعله الماضي موضعه فيظل المعنى مستقيماً .  
 ثانيها : أن الرفع - بالشروط التي توجبه بعد «حتى» - يُفيد الإخبار بوقوع معنى الكلام وحصوله قبل «حتى» وبعدها ، كما يفيد أن الثاني مسبب عن الأول .  
 أما النصب في الحالات التي ينصب فيها المضارع بعدها فيفيد الإخبار بوقوع شيء

(١) التفرقة دقيقة بين هذه الصورة والحال المؤولة ؛ ولهذا اعتبرهما كثير من النحاة شيئاً واحداً ، وشال بعض المحققين : بأن حكاية الحال المؤولة تفيد معنى هاماً لا يستفاد من غيرها - وقد شرحناه في الصفحات الماضية . . .

(٢) وكلاهما بمعنى : الآن .

(٣) لم يذكر ابن مالك في الكلام على «حتى» التي ينصب بعدها المضارع «بأن» مضمرة وجوباً -

إلا البيتين التاليين :

وَبَعْدَ : «حَتَّى» هَكَذَا إِضْهَارُ «أَنْ» حَتْمٌ ؛ كَجَدَّ حَتَّى تَسُرَّ ذَا حَزَنٍ -<sup>(١٠)</sup>



واحد وحصوله ، هو معنى الكلام الذى قبل « حتى » وأن المعنى الذى بعدها مُتَرَقَّبُ الحصول فى المستقبل ، ينتظر تحققه ولا يفيد وقوعه ، ولو كان وقوعه معلوماً من قرينة أخرى . . .

ثالثها : أن وجوب رفع المضارع الحالى الزمن حقيقة أو تأويلاً - هو لمنع التعارض بين دلالاته على الحالية وما تدل عليه « أن » الناصبة ؛ إذ لو نصبته لجعلت زمنه للمستقبل المخض ، كشأن كل النواصب ، مع أن زمنه للحال الحقيقية أو المؤولة ، ومن ثم يقع التعارض الذى لا وجود له مع الرفع .

---

( تقدير البيت : وإضمار « أن » ضم بعد « حتى » هكذا ، بمعنى : « كذا » ، أى : كالإضمار السابق الواجب ، فى المشار إليه . . . ) وصاق مثلاً لما تضمنته هذا البيت - وهو مثال لتعليقية - ثم قال بعده :

وَنَلَوْ « حَتَّى » حَالاً ، أَوْ مُوَوَّلًا بِوِ ارْقَعَنَّ ، وَأَنْصَبَ الْمُسْتَقْبَلَا

يريد : أن المضارع التالى : « حتى » إن كان معناه حالاً أو مؤولاً بالحال - يرفع . وإن كان مستقبل المعنى ينصب . ولم ينص على بقية الحالات المختلفة .

## زيادة وتفصيل :

١ - من الأحكام السابقة يسهل ضبط المضارع في الأمثلة الآتية التي عرضها النحاة لبيان ضبطه . ومنها : سرت حتى تطلع الشمس ، فيجب النصب ؛ لعدم تسبب الطلوع عن السير . وكذلك : ما سرت حتى أدخل البلد ؛ لعدم وقوع شيء يصلح أن يكون سبباً في الدخول ؛ إذ أن الدخول لا يتسبب عن عدم السير . ومثله : قلما سرت حتى أدخلتها ، إذا كان معنى « قلما » هو النفي . . .

وكذلك في : أسرت حتى تدخلها ؛ لأن السبب لم يتحقق ؛ بسبب الاستفهام عنه ؛ فلو رفع الفعل لزم تحقق وقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب ؛ وهذا لا يصح . . . في الأمثلة السالفة - وظايرها يجب النصب ، ولا يصح الرفع . بخلاف : أيم سار حتى يدخلها الآن ؟ ومتى سرت حتى تدخلها الآن ؟ فيجوز الرفع ؛ لأن السير محقق . وإنما الشك في معرفة من فعل الفعل ، أو في زمن الفعل .

ب - يرى الكوفيون أن « حتى » حرف ناصب بنفسه ، ويجوز وقوع « أن » المصدرية بعده فتكون مؤكدة تؤكداً لفظياً حتى . أما البصريون فيوجبون أن يكون الناصب هو « أن » المضمرة وجوباً بعد « حتى » الجارة ، ولا يجوزون ظهور « أن » بعدها . ويجوزون ظهور « أن » بعد التابع ، مستدلين بقول القائل بمدح بني شيبان : ومن تكتمهم في المحل<sup>(١)</sup> أنهم لا يعرف الجار فيهم أنه جار حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو أن يبين جميعاً وهو مختار موضع الشاهد ظهور « أن » قبل المضارع : « يبين » وبعد « حتى » الملحوظة المعطوفة على أخرى قبلها . والتقدير عند البصريين : حتى يكون عزيزاً من نفوسهم أو حتى أن يبين . . .

ج - يتساءل بعض النحاة عن معنى « حتى » في قول العرب : « ما سلم فلان حتى ودّع » ، فقيل إنها ابتدائية تفيد الاستثناء هنا ( فهي بمعنى : « إلا » التي تليها « أن » ) والاستثناء مفرغ في الظرف . والتقدير : ما سلم في وقت إلا وقت ودع الناس فيه . وقيل إنها ابتدائية ؛ بمعنى : لكن - ساكنة النون كالألف الكثير فيها - ومن شأن الابتدائية ألا تقطع الصلة المعنوية بين ما بعدها وما قبلها برغم أن ما بعدها لا بد أن يكون جملة مستقلة في إعرابها كما عرفنا - فيكون المعنى ما سلم في وقت لكن ودع فيه . والمعنيان متقاربان .

• • •

رابعها : فاء السببية الجوابية :

معناها : يتضح من الأمثلة التالية :

- (١) لا يغضب العاقل فيفقد صواب الرأى، ولا يتبلد كرم الشعور.
- (٢) لست أنكر الفضل ؛ فأتهّم بالحدود أو بالحد، ولست أبالغ في الثناء ؛ فأتهّم بالغفلة ، أو الرياء ؟
- (٣) لا تصاحب غادراً ، فينالكَ غدره ، ولا تأمن خائناً فتُصيبك خيانه.
- (٤) أتعرف لنفسك حقها ؛ فتصونها عن الهوان ؟ وهل تدرك أن الكبير كالضعة ؛ كلاهما بلاء ، فتحدّره ؟

إن الناطق بمثل : « لا يغضب العاقل ؛ فيفقد صواب الرأى » . . . يريد أمرين معاً . هما :

نفى الغضب عن العاقل ، وبيان ما يترتب على نفيه من عدم فقد الرأى الصائب ، فكأنه يقول : العاقل لا يغضب ؛ فيترتب على عدم غضبه أنه لا يفقد صواب الرأى ، أى : لا يغضب ، فلا يفقد سديد الرأى . فما بعد « الفاء » مسبب عما قبلها ، وكلاهما منى هنا <sup>(١)</sup>.

والناطق بمثل : لا يتبلد فيفقد كرم الشعور ، يريد أمرين معاً ؛ هما : عدم التبلد ، وما يترتب عليه من عدم فقد الشعور الكريم ؛ فكأنه يقول : لا يتبلد ، وعدم تبلده يؤدي إلى عدم فقد الشعور الكريم ، أى : لا يتبلد فلا يفقد كرم الشعور . . . فما بعد الفاء مسبب عما قبلها . وكلاهما منى هنا <sup>(١)</sup>.

والناطق بمثل : لست أنكر الفضل فأتهّم بالحدود . . . يريد الأمرين ، عدم إنكار الفضل ، وما يؤدي إليه من عدم الاتهام بالحدود . ومثل هذا يقال في الشطر الثاني من المثال .

والناطق بمثل : لا تصاحب غادراً فينالكَ غدره . . . يريد أمرين ؛ النهى عن مصاحبة الغادر ، وبيان ما يترتب على مصاحبته من الإصابة بغدره . ومثل هذا يقال في بقية المثال .

(١٠١) ربي بعض مواضع أخرى - سترفها في الزيادة والتفصيل من ٢٧١ - قد ينصبّ النني على أحدهما فقط .

والناطق مثل : أتعرف لنفسك حقها ، فتصونها عن الهوان ؟ يريد أمرين ؛ سؤال المخاطب عن معرفته بحق نفسه ، وبيان ما تؤدي إليه هذه المعرفة . كما يسأله عن إدراكه حقيقة الكبر والضعفة ، وبيان ما يترتب على هذا الإدراك . . .

فلنلحظ في كل الأمثلة السالفة - وأشباهاها - أن « الفاء » تتوسط أمرين السابق منهما ، هو « العلة » أو « السبب » في المتأخر الذي يليها ؛ ولهذا سميت : « فاء السببية » ، أى : « الفاء » التى معناها الدلالة على أن ما بعدها مسبب عما قبلها ، ولا بد - هنا - أن يليها مضارع منصوب .

كما نلاحظ شيئاً آخر . هو : دلالتها على « الجواب » . والمراد من دلالتها على الجواب أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال ؛ سواء أكان ما قبلها مشتملاً على استفهام ، كالمثال الرابع ، أم غير مشتمل عليه ؛ كبقية الأمثلة (١) ولهذا توصف بأنها : « الجوابية » أى : التى تدل على أن ما بعدها بمنزلة الجواب لما قبلها فمعناها هو . الدلالة على السببية والجوابية معاً .

ولا كان معناها الدلالة على « السببية والجوابية » معاً سميت : « فاء السببية الجوابية » . لكن شاع الاكتفاء بتسميتها : « فاء السببية » ؛ اختصاراً ، مع إرادة أنها تدل « على الجواب » أيضاً ، فهى عند الاختصار اللفظى أو علمه يراد منها الدلالة على الأمرين مجتمعين . وبهذا جرى العرف بين النحاة - وغيرهم - فإذا ذكرت « فاء السببية » مطلقاً من التقييد كان المراد منها : « فاء السببية الجوابية » التى ينصب بعدها المضارع . « بأن » مضمرة وجوباً بالشرط الذى سنعرفه . . . وقد صار هذا الاسم المختصر خاصاً بها مقصوراً عليها (٢) . . .

(١) سبق الإيضاح الواضح للمنى : « الجواب » ، وتحديد الغرض منه عند الكلام على « إذن » الناصبة ص ٢٣٣ ؛ فأمر الجواب هنا وهناك واحد . أما المنى والعمل فمختلفان من فواح متعددة . ويزيد النحاة هنا : أن « فاء السببية » لا بد أن يسبقها نفي محض أو طلب ( كما هو مبين فى عملها فى الصفة التالية ) وكلاهما يشبه الشرط فى أن مضمونه غير محقق الوقوع ، ولا مقطوع بمحصوله ، وما بعد الفاء مسبب عما قبلها ؛ كتسبب جواب الشرط على قبل الشرط . هذا والمعلول عن العطف المحض بالفاء إلى العطف مع نصب المضارع بأن المضمرة وجوباً يدل على التسبب .

(٢) قد تدل الفاء التى العطف المحض ( وهى : التى لا ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً ) على السببية ، ونفيع ترتب أمر على أمر ، ولكنها - بالرغم من هذا - لا تسمى اصطلاحاً « فاء السببية » ؛ نحو : يتخلى النبات فينمو - يشرب المريض الدواء فيبرأ - عطش الزرع جف - اشتدت الريح فأسقطت الثمار الناضجة . . .

وعلى هذا ، كل « فاء » ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً لا بد أن تكون « سببية » ، ولا عكس .

ومع دلالتها على السببية الجوابية تدل معهما على الترتيب والتعقيب ، فبا بعدها  
لا بد أن يتأخر عما قبلها في زمن تحققه ، إذ المسبب متأخر في الوجود عن السبب  
حتماً ، ولكن زمن التأخر قصير يقتضى التعقيب ، أى : عدم التمهّل .

• • •

عملها :

فأ السببية حروف عطف يفيد الترتيب والتعقيب — مع دلالاته على «السببية»  
الجوابية «التي شرحناها» — ويختص بالادخول على المضارع المنصوب «بأن» «المضمرة  
وجوباً» . وهو يعطف المصدر المؤول من «أن» «وما دخلت عليه من الجملة المضارعية ،  
على مصدر قبله — كما سنعرف — وعملها مقصور على هذا العطف . ولا يجوز  
الفصل بين فاء السببية والمضارع بغير «لا» النافية إن اقتضى المعنى وجودها .  
ولا تكون «الفاء» للسببية الجوابية إلا بشرط<sup>(١)</sup> أن يسبقها — في الأغلب —  
أحد شيئين ؛ إما النفي المحض ، أو ما ألحق به ، وإما الطلب المحض ، أو ما ألحق  
به . فإن لم يسبقها شيء مما تقدم لم يصح — في الأغلب — اعتبارها سببية جوابية .  
وفيما يلي التفصيل الخاص بهذا :

النفي المحض ، وما ألحق به :

١ — المراد من النفي : سلب الحكم عن شيء بأداة معينة<sup>(٢)</sup> . وهذه الأداة النافية  
قد تكون حرفاً ؛ مثل : لا — ما — لم — لن . . . وقد تكون فعلاً ؛ مثل : ليس —  
زال . . . وقد تكون اسماً ؛ مثل : غير . . . نحو : لا يهملُ الصانعُ فيقبلُ  
على صناعته الناس — ليس الأحققُ مأموئاً فتصاحبه — الأديبُ الظريف غير  
حاضر فيؤنسنا .

(١) هذا الشرط واجب في أغلب الحالات وهناك ست حالات . أخرى يجوز في كل منها اعتبار الفاء  
سببية مع فقد الشرط وسجىء في ص ٢٨٢ .

(٢) المراد من النفي معروف شائع . ولكن الشراح يتناولونه بالتعريف والتعديد ؛ فيقولون عنه :  
إنه سلب الحكم عن الشيء ، أو : رفع النسبة الثابتة بين شيئين ، أو إزالة الإسناد المرجب بينهما . . . أو .  
وكل هذه التعريفات — وغيرها — يرى إلى غرض واحد ؛ هو سلب الحكم المرجب ، ويوضحونها بما يأتي :  
من قال : « محمود عادل » ، فقد أثبت له العدل ، أو : نسب له العدل ، أو : أسند إليه العدل ، أو  
حكم عليه بالعدل . . . وكلها عبارات متحدة المدلول . فإذا قال : ما محمود عادل . فقد سلب عنه ما أثبت  
له ، أو أزال ما نسب إليه ، أى : أزال النسبة السابقة ، أو ما أسند إليه ، أو رفع الحكم السابق . . .

ويلحق بالنفي: التشبيه المراد به النفي بقرينة دالة عليه ، كقول الجندى لزميله  
التكبر : كأنك القائد فطيمك . . . وكذا التقليل المراد به النفي - أحياناً -  
بقرينة ؛ ومن ألفاظه : « قلّمَا » و « قدّ » ؛ نحو : قلّمَا يَشيع الظلم والخلاف في  
أمة فتنهضَ . . . ، بهذا خبرنا التاريخ ، وقطع به - أيها المتحدث عن الشجاعة في  
الحروب ، وما حملت سيفاً ، ولا اقتحمت معركة ؛ قد كنت في معركة  
فتنهضها . . . فالعنى : ما أنت بالقائد فطيمك - لا يشيع الظلم والخلاف في أمة  
فتنهض . . . ما كنت في معركة فتنهضها .

ب - والمراد بالمحض ؛ الخالص من معنى الإثبات ؛ فلا يوجد في الكلام  
ما ينقض معناه ، مثل : « إلا » الاستثنائية التي تنقض النفي<sup>(١)</sup> ومثل نفي آخر  
بعده يزيل أثره ، ويجعل الكلام مثبتاً ؛ لأن نفي النفي إثبات كما هو معروف .  
ومن أمثلة النفي المحض : لا يسقط المطر في الصحراء فينبت الكلأ . . .  
وكذا الأمثلة التي تقدمت في أول البحث .

فإن نقض النفي بإلا الاستثنائية ، وكانت قبل فاء السببية - لم يصبح نصب  
المضارع ووجب رفعه ، على اعتبار هذه الفاء للاستئناف أو لاطلف المجرد<sup>(٢)</sup> ، وليست  
للسببية ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً إلا المشروعات العظيمة ؛ فيعلن رأيه فيها -  
لم أشر مطبوعات إلا الكتب النافعة ؛ فأستوعبها - ما اكتسبت غنى إلا المال  
الحلال فأنفقته .

أمّا إن نقض النفي « إلا » الاستثنائية ، وكانت بعد الفاء والمضارع . . .  
فيجوز في المضارع الرفع والنصب<sup>(٣)</sup> ؛ نحو : لا يشاهد الخبير أعمالاً فيعلنُ  
رأيه فيها إلا المشروعات العظيمة - لم أشر مطبوعات فأستوعبها إلا الكتب النافعة -  
ما اكتسبتُ مالا فأنفقته إلا المال الحلال . وقول الشاعر :  
وما قام منا قائمٌ في نَدِينَنَا فينطقُ إلا بالتي هي أعرفُ<sup>(٤)</sup>

(١) وهي تنقض النهي أيضاً - كما سيحىء عند الكلام عليه في ص ٢٧٥ و ٢٧٨

(٢) وكلاهما يمين المقام ، وما يقتضيه المعنى .

(٣) هذا عند سيبويه ومن وافقه . أما ابن مالك وموافقوه ، فيوجبون الرفع . وفي رأى سيبويه تيسر  
يدعو لتفضيله .

(٤) أحسن وأفضل .

فيجوز في كل هذه الأفعال المضارعة — ونظائرهما — الرفع والنصب <sup>(١)</sup> . . .  
ومثال نقض التني بنى آخر يتلوه فيزيل أثره : ما تزال تحسن المعاملة فتكسب  
حب الناس .

فقد وقع بعد «ما» النافية تني آخر هو «تزال» فانقلب المعنى مثبتاً بسببه ، وفي  
هذه الصورة يجب رفع المضارع ، ولا يصح نصبه .

وهل من التني المحض التني الواقع بعد : « الاستفهام التقريرى » <sup>(٢)</sup> ؟ كقول الوالد  
يعاتب ابنه العاق : ألم أتمهد شئونك صغيراً ؟ فتذكر فضلى ؟ — ألم أجاهد فى  
سبيل إسعادك فتحمد جهادى ؟

الصحيح جواز الأمرين ، النصب على اعتبار التني محضاً ، والرفع على اعتباره  
منقوضاً وغير قائم ؛ بسبب همزة التقرير ، وبهما جاء القرآن . قال تعالى عن  
الكافرين : ( أفلم يسيرا فى الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها . . . ) ينصب  
المضارع : « تكون » . ثم قال بعد ذلك فى آية أخرى : ( ألم تر أن الله أنزل من  
السماء ماء فتصبغ الأرض فخررة ) ، برفع المضارع : « تصبغ » <sup>(٣)</sup> . . .

( ١ ) ويتبنى على نقض التني « يلا » قبل « الفاء » ، أو بعدها ما يأتى : إذا قلت : ما زارنى أحد  
إلا الولد فأكرمه . . . — فإن كان التفسير ( الماء ) عائداً على : « أحد » جاز رفع المضارع أو نصبه ؛  
لوقوع النقض بعد « الفاء » وما دخلت عليه ، والأصل : ما زارنى أحد فأكرمه إلا الولد .  
وإن كان التفسير عائداً على : « الولد » وجب الرفع ؛ لوقوع النقض قبل « الفاء » وما دخلت عليه .  
( ٢ ) الاستفهام الحقيقى هو : طلب معرفة شئ مجهول — حقاً — للتكلم . فهو يريد أن يعرفه .  
أما الاستفهام التقريرى فيراد به — غالباً — ثبوت مدلول الشئ المستدل عنه ، المعلوم للتكلم ؛ وتقديره فى  
نفس المخاطب ، والسامع ، أى طلب الاعتراف بوقوعه والموافقة على حصول مدلوله . فإن كان الاستفهام عن  
شئ منى صار المعنى سؤالياً — مثبتاً — يسبب الاستفهام المراد منه التقرير ؛ نحو : ألم تحضر فأحسن إليك .  
فالمنى : أنك حضرت فعلا ، فأحسن إليك . ومنه ( ألم نشرح لك صدرك . . ) وبسبب أنه يتضمن  
ثبوت المعنى المنى ، غالباً ، وتقدير حصوله بشئ نفي — قال بعض النحاة : إن المضارع  
لا ينصب معه بعد الفاء ، وأن ماورد منه منصوباً — كالأية الأولى ( أفلم يسيرا فى الأرض فتكون . . )  
فلمرعاة صورة التني ، ومظهره القضى ، لا معناه ، أو لمرعاة الاستفهام فى الكلام ، فابعد الفاء — فى  
هذه الصورة التى يراعى فيها الاستفهام — يكون جواباً للاستفهام ؛ لا لتني . ولا يعنى هذا الخلاف وما  
تفرع عنه من فروع كثيرة . إنما الذى يعنىها هو جواز الرفع والنصب مع ملاحظة أن المعنى على أحدهما  
يخالف المعنى على الآخر حتماً .

( ٣ ) وقيل : إن كان ما بعد الفاء مسياً عما قبلها نصب المضارع ؛ كالأية الأولى . وإلا رفع  
كالثانية ؛ لأن رؤية نزول الماء ليست سبب الخفرة .

وإذا كانت فاء السببية حرف عطف ، والمعطوف بها هو المصدر المؤول  
بعدها — فأين المعطوف عليه ؟

يقول النحاة لا بدّ أن يكون المعطوف عليه مصدرًا أيضًا ، ليشابه المعطوف  
والمعطوف عليه في المعنى المجرد<sup>(١)</sup> . وفي هذه الحالة يكون العطف عطف مفردات  
لا عطف جمل . فإن وجد مصدر في الكلام قبلها فهو المعطوف عليه ، وإن لم  
يوجد وجب تصيده من ذلك الكلام السابق ، وليس لهذا التصيد ضابط أو قاعدة  
إلا الوصول إلى مصدر لا يفسد به المعنى مع العطف . فنال المصدر الصريح المذكور  
قبل الفاء ، الصالح لأن يكون معطوفًا عليه — ما هذا إسرافًا ، فتخاف الفقر —  
ما الشجاعة تهوّرًا فتهمّل الحذر . والتقدير : ما هذا إسرافًا فخوفك الفقر ،  
وما الشجاعة تهوّرًا فلهمالك الحذر ، أى : ما هذا إسرافًا يترتب عليه خوفك  
الفقر . وما هذه شجاعة يترتب عليها إهمالك الحذر . . .

ونال المصدر المتصيد : لا يتوانى المجيد فتفوت الفرصة — لا تزهّد في  
المعروف فتخسر أنفس الذخائر . . . . . التقدير : لا يكون من المجيد تَوَانُ فُتُوتِ  
الفرصة إياه — لا يكن منك زهد في المعروف فخسارتك أنفس الذخائر . أى :  
لا يكون من المجيد تَوَانُ يترتب عليه فُتُوتِ الفرصة إياه — لا يكن منك زهد في  
المعروف يترتب عليه خسارتك أنفس الذخائر .

فإن لم يوجد قبلها مصدر صريح ، ولا ما يصلح أن يتصيّد منه المصدر — كالجملة  
الاسمية التي يكون فيها الخبر جامدًا — نحو : ما أنت عُمَرُ فنهائلك ، فنصب  
المضارع ممنوع عند بعض النحاة ؛ لفقد المعطوف عليه . وتكون الفاء للاستئناف  
والجملة بعدها مستقلة في إعرابها عما قبلها أو الفاء مجرد العطف الخالي من « السببية »  
والجملة بعدها معطوفة على الجملة قبلها ، ويكون الكلام عطف جملة على جملة .  
ويجوز آخرون تصيد مصدر من مضمون الجملة الحاملة ، ومن لازم  
معناها ، كأن يقال في المثال السالف : ما يثبت كونك عمرُ فهيئتنا إِيَّاكَ . . .  
أى : ما يثبت كونك عمرُ ثبوتًا يترتب عليه أن نهايك . والأخذ بهذا الرأي أنسب ؛  
لتكون القاعدة مطردة .

والنحاة يسمون العطف على المصدر المتصيد : العطف على المعنى والتوهم .

(١) ما يوضح هذا ما سبق في رقم ١ من هامش ص ٢٤٩ .



## زيادة وتفصيل

١- يعرض النحاة هنا لمسألة هامة دقيقة ، ويعطونها من العناية والتوفية ما يناسبها ، وهي مسألة النفي الذي قبل الفاء ؛ أينصب على ما قبلها وما بعدها معاً ، أم ينصب على أحدهما فقط . . . ؟ ويجيبون : إن الأمر يتوقف على المعنى ، وما يقتضيه السياق ؛ فقد يستدعيان تسليط النفي على ما قبلها وما بعدها معاً ، وقد يستدعيان تسليطه على أحدهما دون الآخر . . . وفيما يلي البيان :

. . . إذا قلت : « ما تحضر فتحادثنا » . . . جاز رفع الفعل : « تحدثت » على أحد اعتبارات ثلاثة ؛ وجاز نصبه على أحد اعتبارين ، ولكل واحد من الخمسة أثره الإعرابي والمعنوي الذي يخالف الآخر واختيار واحد منها دون غيره متوقف على مناسبه المعنى والسياق ، ولا يصح اختيار واحد دون التقييد بهذه المناسبة . وإلا كانت اللغة عبثاً وفوضى فأوجه الرفع الثلاثة هي :

( ١ ) الرفع ؛ على اعتبار الأولى منفية ، و« الفاء » للاستئناف ؛ فما بعدها جملة مستقلة في إعرابها عن الأولى ، فلا تتأثر بنفي الأولى . فكأنك تقول : أنت لا تحضر في المستقبل . . . ، ولهذا فأنت تحدثنا الآن . إنما قلنا في « المستقبل » مع أن المضارع يصلح للحال والاستقبال إن لم يوجد مانع — لوجود ما يمنع الاستقبال هنا وهو التخاطب مع شخص معين ؛ فلا يصح أن تنفي عنه الحضور في الزمن الحالي مع أنك تخاطبه فيه خلال حضوره . وقلنا : « الآن » ، لأن الزيارة في المستقبل منفية ؛ فلا يقع في المستقبل حديث ، إذ هو منفي تبعاً لها ؛ فلم يبق إلا أن الحديث حاصل الآن .

ومثله قولك للمسافر : لن أراك عدة أشهر ؛ فأودعك داعياً لك ، حزيناً لفياك . تريد : لن أراك في المستقبل . . . فأنا أودعك الآن . فالتنفي في المثالين مقصور على الأولى وحدها .

( ٢ ) الرفع على اعتبار « الفاء » متجردة للمطف المحض ؛ تعطف المضارع بعدها على المضارع المنفي قبلها ، وفي هذه الصورة يكون المعطوف كالمعطوف عليه في الإعراب ( رفعاً ، ونصباً ، وجزماً ) كما يكون مثله في النفي . ففي المثال السابق يكون التقدير : ما يحصل منك حضور في المستقبل ، فما يحصل منك تحدث فيه ، فالفاعلان مرفوعان ، ومنفيان . ولو قلنا : لن تحضر فتحادثنا — لكان المضارعان منصوبين ومنفيين . ولو قلنا : لم تحضر فتحادثنا لكانا مجزومين ومنفيين

أيضاً ؛ فالثاني تابع للأول في إعرابه ، وفي نفيه كما نرى<sup>(١)</sup> . والعطف هنا عطف الفعل المضارع وحده - دون فاعله - على مضارع وحده دون فاعله ؛ فالعطف عطف مفردات ، لا عطف جُمْل .

(٣) الرفع على اعتبار الأولى منفية و « الفاء » متجردة للعطف المحض - كما سبق - ولكنها تَعَطَّف الجملة المضارعية على الجملة المضارعية السابقة - ولا تعطف المضارع وحده على نظيره السابق - وفي هذه الصورة يستقل المضارع بعد الفاء بإعرابه ، ولا يتبع فيه الأول . وتكون الجملة الثانية معطوفة على الأولى ، منفية مثلها أو غير منفية على حسب ما يقتضيه المعنى ، وتدل عليه القرائن . فيصح أن يكون المعنى في المثال السالف : ما تحضر في المستقبل فما تحدثنا في المستقبل ؛ لأن الحضور لن يحصل ، فلن يحصل تحديث . ويصح أن يكون المراد : ما تحضر في المستقبل ، فأنت تحدثنا الآن ؛ ليكون تحديثك الحالي تعويضاً عن فقدته في المستقبل .

أما الوجهان الخاصان بالنصب فهما :

(١) النصب على اعتبار « الفاء » سببية جوابية ؛ فالمضارع بعدها منصوب بأن المضمرة وجوباً ، وما بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي - كما شرحنه آنفاً - وهي في الوقت نفسه عاطفة ؛ فالمصدر المؤول بعدها مني ؛ لأنه معطوف على مصدر قبلها مني أيضاً ؛ فالنفي مسلط على ما قبلها وما بعدها ، فعني المثال السابق لا يكون منك حضور في المستقبل ؛ فلا يكون منك تحديث فيه ، أي : لا يكون منك في المستقبل حضور يترتب عليه ويقع بسببه تحديث . . . فالثاني مني بنى الأول (لأن زوال السبب مؤذن بزوال المسبب) أي : أن المعنيين متفيان .

وقد يخطر بالبال السؤال التالي : أليس المعنى في هذه الصورة كالمعنى في صورتين الثانية والثالثة من المضارع المرفوع ؛ حين يعطف وحده على الفعل السابق أو تعطف جملة على الجملة السابقة ؟

(١) سبق (في ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١) للكلام على عطف الفعل على الفعل ، وصفت الجملة على الجملة والفرق بينهما ، وآثار كل .

الجواب : لا . فإن المضارع حين يكون منصوباً بأن المضمرة وجوباً بعد الفاء ، — تكون هذه الفاء « للسببية الجوابية » فتدل على أن المعنى بعدها مسبب عما قبلها وجواب للنفي ، مع دلالتها — فوق ذلك — على العطف وإفادتها الترتيب والتعقيب — أما في حالة عطف الفعل المضارع على المضارع أو عطف جملة على الجملة التي قبل الفاء — فإن الفاء تكون للعطف المجرد الذي تدل معه على الترتيب والتعقيب ، فلا سببية ، ولا جوابية . هذا إلى أن عطف الجملة الفعلية على أخرى منفية لا يوجب أن تكون المعطوفة منفية كالمعطوف عليها ، فقد تتبعها في النفي أو لا تتبعها على حسب القرائن )

( ٢ ) النصب على اعتبار أن ما بعد الفاء « قيد » فيها قبلها ، وأن النفي مُنْصَبٌ على « القيد » حتماً ، أما « المقيد » ففي الرأي الراجح قد يقع عليه النفي أو لا يقع ، تبعاً للسباق والقرينة ، فليس من اللازم أن يشملها النفي الذي يقع على « القيد » لا محالة<sup>(١)</sup> ، فإذا قلت : ما جاء محمد راكباً . « فالركوب » « قيد » في المحيىء . وهذا القيد ( الركوب ) مني قطعاً . أما المقيد وهو المحيىء المطلق فقد يكون منفياً ( أى : لم يقع ) ، وقد يكون غير مني . فعلم الركوب مقطوع به ؛ سواء أوقع المحيىء أم لم يقع . والحكم بوقوع المحيىء أو عدم وقوعه محتاج إلى قرينة أخرى تعينه .. وعلى هذا الأساس يقال في المثال الأسبق ، ( وهو : ما تحضر فتحدثنا ) ، فالتحديث « قيد » للحضور . والقيد مني — لا محالة — في حالتي الحضور وعلمه . أما الحضور نفسه فقد يكون منفياً أو غير مني . فهو مسكوت عنه ، يحتاج إلى ما يعين أحد الأمرين ؛ شأنه شأن التقييد بالحال ؛ فكأنك تقول : ما تحضر متحدثاً . فالتحديث هو القيد المنفي دائماً ، والحضور هو المقيد المسكوت عنه . أو : كأنك تقول : ما يكون منك حضور يعقبه ويرتب عليه تحديث . فالتحديث هو المقطوع بنفيه . أما الحضور وعلمه فأمرهما للقرينة ؛ تعين أحدهما دون الآخر . وعلى هذا فالفاء للسببية والمصدر المؤول بعدها معطوف على مصدر قبلها . والنفي منصوب على القيد وحده ، كما شرحنا .

ب — ويقول النحاة : إن المعنى قبل « فاء السببية » قد يكون مثبتاً ؛ بأن يتخطاه النفي إلى ما بعدها . بالرغم من وجود النفي قبلها — كما يفهم من بعض الحالات

( ١ ) قد يبرهن عما سبق بقول أدق ؛ هو : أن المقيد لا ينصب عليه النفي إلا في حالة واحدة هي التي يتقيد فيها ، ويتحقق فيها وجود القيد دون غيرها من بقية الحالات ؛ فقد يشملها النفي أو لا يشملها على حسب القرائن . ويزيد الأمر وضوحاً إذ رجعنا إلى « ب » ص ٢٤٣ .

السابقة — فإن تسلط النني على ما قبلها فالفاء تفيد معنى التسبب الذى ينصب بعده المضارع بأن مضمرة وجوباً . وإن لم يتسلط على ما قبلها ، وبقي معناه مثبتاً ، ومدلوله حاصلًا موجباً — فالفاء لا تفيد التسبب<sup>(١)</sup> وإنما ينصب المضارع بعدها تشبيهاً لها بفاء السببية .

ح — عرفنا أن الرفع جائز في ثلاث حالات ، وأن النصب جائز في حالتين . وهذا الجواز في الحالات الخمس مشروط بالألا يكون المضارع قبل فاء السببية مجزوماً ، مثل : ألم تحضر فأكرمك ؟ فإن وجد جازم واقتضى المعنى عطف المضارع الذى بعد الفاء على المضارع الذى قبلها وجب أن يكون المعطوف مجزوماً ومنفياً كالمعطوف عليه وهذا ما يقتضيه عطف المضارع على المضارع عطف مفردات ، ولا يصح إلا الجزم مع نني المعنى عن المعطوف ما دام السياق يقتضى هذا العطف الذى يؤدى إلى النني وإلى الجزم معاً .

وربما لا يوجد قبل الفاء فعل ، مثل : غير موجود أخوك فأكرمه . . وفي هذه الصورة يتمتع عطف الفعل على الفعل لعدم وجود فعل معطوف عليه . . . د — تطبيقاً على ما سبق من تسلط النني على ما قبل الفاء وما بعدها معا ، أو على أحدهما وحده — يتعين تسليطه عليهما معا في قوله تعالى : ( والذين كفروا لم نار جهنم ، لا يقضى عليهم فيموتوا ... ) . ولا يصح تسليطه على القيد وحده ؛ لاستحالة أن يقضى الله عليهم بالموت فلا يموتوا ؛ فلا بد أن يكون الأول منفياً كذلك ، والفاء للسببية . ويصح : ( لا يقضى عليهم فيموتون ... ) فتكون الفاء للعطف المجرد ، والمضارع بعدها مرفوع ( إذ ليست للسببية ) فالفعل الثانى معطوف على الأول تابع له في إعرابه وفي نفيه — كما قدمنا أول البحث — فالتقدير : لا يقضى عليهم ؛ فلا يموتون . والمعنى في الحالتين واحد . مع ملاحظة ما أشرنا إليه من الفرق بين فاء السببية والفاء المتجردة للعطف المحض ولا مانع أن يكون عطف جمل .

ومثل الآية قولهم : « ما يليق بالله الظلم فيظلمنا » فيصح اعتبار « الفاء » للسببية ينصب النني على ما قبلها ، وما بعدها ، والمضارع منصوب . أو : للعطف الخالص بدون نسبة فيرفع والنني عام أيضاً . بخلاف نحو : « ما يحكم الله بحكم فيجور » حيث يتعين أن يكون النني منصباً على الثانى وحده باعتباره قيداً للأول ، أى : ما يكون منه حكم يترتب عليه جور . ولا يصح نني الأول لما يترتب عليه من أن

(١) سماها النحاة — كالحضري — فاء المعية .

.....  
 يكون معناه : ما يحكم الله بحكم . . . وهذا فاسد ؛ لأن الله يحكم في كل وقت . . .  
 ومن الأمثلة لنفى الفعلين معاً : لا يحب الرقيق الأسفار ؛ فيشاهد عجائب  
 البلاد الأجنبية — ما ينظم فلان الشعر البليغ ؛ فيستضع به الأديب — لم يتنبه السائق فينجو  
 من الخطر — لا يسرف العربي في الطعام ؛ فيشكو البطنة<sup>(١)</sup> ، ولا يهمله ؛  
 فيشكو المحمصة<sup>(٢)</sup> . . .

ومن الأمثلة لنفى الثانى وحده : ( أى : لنفى القيد ) :  
 ما يسرق اللص فيسلم — لا يطول السهر فيسريح الجسم — لا يمسىء التاجر  
 المعاملة فينجح . . . — هذا لا يهمل التعلم فيستغنى ، ولا يترك العلماء فيستفيد .  
 هـ — يجرى مع أداة النهى ما جرى مع أداة النى من ناحية عطف الفعل على  
 الفعل ، وعطف الجملة على الجملة ، وتسلط النهى على ما قبل الفاء وما بعدها معاً ،  
 أو على أحدهما فقط . . . و . . . مع ملاحظة أن « لا » الناهية تجزم المضارع حتماً  
 أما حروف النى فلا تجزئمه<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) امتلاء البطن .

( ٢ ) الجوع .

( ٣ ) انظر ص ٢٦٨ ، ٢٧٨ .

ب - الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض .

الطلب المقصود هنا ثمانية أنواع ؛ لكل منها معناه وحكمه ، ويكفي وجود واحد منها قبل « الفاء » ؛ فتكون مسببة ، ينصب بعدها المضارع بأن مضمرة وجوباً إن لم يوجد مانع آخر ، وهذه الثمانية هي :

- |                   |                    |
|-------------------|--------------------|
| ( ١ ) الأمر .     | ( ٥ ) العَرَض .    |
| ( ٢ ) النهي .     | ( ٦ ) التحضيض .    |
| ( ٣ ) الدعاء .    | ( ٧ ) التمني .     |
| ( ٤ ) الاستفهام . | ( ٨ ) الترجى . . . |

ولا خلاف في أن السبعة الأولى هي من أنواع الطلب المقصود ؛ وإنما الخلاف في الثامن : ( الترجى ) والصحيح أنه منها .

وهذه الأنواع الثمانية قسمان : قسم يدل على الطلب المحض ، بأن يدل بلفظه نصاً وصراحة على الطلب مباشرة ، من غير أن تجيء دلالة على الطلب تابعة لمعنى آخر يتضمنه ، ومن غير أن يكون محمولاً في أدائه على غيره . وينحصر هذا في الأنواع الثلاثة الأولى : ( الأمر - النهي - الدعاء . )<sup>(١)</sup>

وقسم يدل على الطلب دلالة غير محضة ، بأن يجيء معنى الطلب تابعاً لمعنى آخر يتضمنه<sup>(٢)</sup> . ويلحق في هذا القسم بقية الأنواع الطليبية ؛ فإنها محمولة على الثلاثة المحضة . وفيها يلي معنى كل واحد من الثمانية ، وحكمه :

( ١ ) الأمر ، ومعناه : طلب فعل شيء . ولا يسمى أمراً إلا إن كان صادراً من هو أعلى درجة إلى من هو أقل منه . فإن كان من أدنى لأعلى سمي : دعاء . وإن كان من مساوٍ إلى نظيره سمي : التماس .

وله صيغتان : صيغة فعل الأمر الصريح ؛ وهذه هي الأصلية ، وصيغة : « لام الطلب » إلحازمة المختصة بالدخول على المضارع ، وهذه ملحقة بتلك ، وتسمى : « لام الأمر » إن كان الأمر بها من أعلى لأدنى ، و« لام الدعاء » إن كان من أدنى

( ١ ) ومثل هذا يجري على المضارع بعد واو المعية المسبوقة بطلب كما سيجيء عند الكلام عليها في ص ٢٨٥ .

( ٢ ) كما سيجيء في ٢٨٠ .

لأعلى ، و « لام الالتباس » إن كان من مساوٍ لنظيره . فسميتها « لام الطلب » أدق من تسميتها : « لام الأمر » لأن الطلب — والمقصود به هنا : طلب فعل شيء — يشمل الصور الثلاث .

فقال الأمر الصريح : اغفر هفوة الصديق فيحمدك ، وانصحه في السرّ فيقبل نصحك ، وجامل الناس فيها لا يضر ، فتستريح ، ويدوم لك ودم .  
ومثل : خذوها في قول الشاعر :

من لي بسوق في الحياة يقال فيها خذ ومات  
فأبيع عمراً في المصوم ساعة في الطيات  
ومثال لام الطلب : لتكن طاعة الله أولى بالأمور لديك فتسعد ، ولكن حرصك على أداء الواجب عقيلة فتتهضر وينهض وطنك ، ولتبتعد عن مواطن الشبهات فيرتفع قدرك .

فإن كان الأمر بصيغة اسم الفعل فالأحسن التيسير بقبول الرأي الذي يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو : صه فيهدأ النائم ، وتراك الشر ؛ فتأمن عواقبه ، ونزك إلى ميدان الإصلاح فتحب . والمعنى : اترك وانزل . . . وكذلك إن كان الأمر بصيغة المصدر الواقع بدلاً من التلطف بفعله ؛ نحو : سكوتاً فنسمع الخطباء .<sup>(١)</sup> .  
ولكن الأبلغ والأشهر في الحالتين ألا تكون للسببية .

( ٢ ) النهي ومعناه : طلب الكفّ عن شيء . وأداته واحدة ؛ هي : « لا » الطلبيه ، وتسمى « لا ، الناهية » إن كان النهي صادراً من أعلى لأدنى ؛ فإن كان من أدنى لأعلى سميت « لا ، الدعائية » . وإن كان مساوٍ سميت : « لا ، التلالياس »

( ١ ) ومن الجمل الخبرية الدالة على الأمر — قوله تعالى : ( هل أدلكم على تجارة تنجيكم من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله ، وتجاهدون في سبيل الله بأموالكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفر لكم ذنوبكم ، ويدخلكم . . . ) يجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » في جواب الجملة الخبرية المقصود بها الأمر ، والتقدير : آمنوا بالله . . . وجاهدوا . . . يغفر لكم . . . وليس الجزم واجباً لوقوعهما جواباً للاستفهام : ( هل أدلكم ) . . . لفساد المعنى على هذا ؛ لأن السؤال عن مجرد الدلالة والإرشاد بدون عمل آخر ، لا يؤدي إلى مغفرة الله والدخول في الجنة ؛ فغفران الغنوب لا يكون سبباً عن مجرد الدلالة ، وإنما يتسبب عن الإيمان نفسه وعن الجهاد . وكثير من الأساليب الناصحة يحمر على نسق الآية ولا يزال الناس يقول أحدهم للآخر : تهتم بمسلك وتبيده وتحرس عليه ، تفرح ، ويكثر دقك . وينصح الولد ابنه الطالب فيقول : تذكر وتلفت إلى دروسك تنجح . التقدير : اهتم بمسلك وأجده . واسررس عليه ، تفلح — ذاكر وتلفت تنجح . . . وهكذا ( وسجى لهذا إشارة أخرى لمناسبة جديدة في ص ٣٠٣ )

تقسميتها « لا الطلية » أولى ؛ لأن طلب الكف بها يشمل حالاتها الثلاث . وإنما ينصب المضارع بعد فاء السببية في جواب النهي بشرط ألا ينتقض النهي بالإلا الاستثنائية على الوجه الذي سبق إيضاحه في النفي ونقضه<sup>(١)</sup> . ومن الأمثلة : لا تقل الخطأ فيشتهر جهلك ، ولا تُخف العلم ؛ فتهم في مروءتك . ومثل قوله تعالى : ( لا تفتروا على الله كذباً فيُسْحَتَكُمْ ... )<sup>(٢)</sup> وقولهم : لا تكثر مقاطعة الإخوان فيهدون عليهم سخطك .

فإن كان النهي بصيغة الاسم فالأنسب الأخذ بالرأى الذي يجعل الفاء بعده للسببية ؛ نحو سيراً لا تعوداً فتكسل ، وعملاً لا بطالة ، فتفقد رزقك .  
( ٣ ) الدعاء . ومعناه : طلب فعل شيء أو الكف عنه ، بشرط أن يكون في الحالتين من أدنى لأعلى . وإلا فهو أمر أو نهى إن كان من أعلى لأدنى ، والتماس إن كان بين متساويين . — كما سبق —

وصيغته فعل الأمر الأصيل المراد منه الدعاء ، وكذا المضارع المسبوق بلام الأمر ، أو بلا الناهية مع إرادة الدعاء بهما . . . ومن الأمثلة قول الشاعر :  
رب ، وفقني فلا أعدلّ عن سنن الساعين في خير سنن  
وقول الآخر :

فيا ربّ عجّل ما أمّول منهمو فيد فاقمرو<sup>(٣)</sup> ويشيع مرّمل<sup>(٤)</sup>  
ومثل : ربّ : ليتكن طاعتي لك على قدر فضلك ؛ فأفوز فوزاً عظيماً ،  
ولتكن أعمالي مقهورة على مايرضيك ؛ فأنال أسمى الغايات ، ولا تركتني  
لنفسى فأضلّ ضلالاً عظيماً . . .  
فإن كان الدعاء بصيغة أخرى . لم ينصب المضارع — إلا في الرأى الذي قصد

( ١ ) سبقت الإشارة في ص ٢٦٨ و ٢٧٥ إلى أن النهي يجري عليه ما يجري على النفي عند نقضه « وإلا » .  
وعمل هذا إن كان نقض النهي قبل الفاء فلا ينصب المضارع بعدها . أما إن كان النقض بعدها فالرفع والنصب جائزان . . .

( ٢ ) فيستأصلكم ويبيدكم .

( ٣ ) من أمابه القرد الشديد .

( ٤ ) شديد الفقر .



به التيسير؛ - كصيغة الاسم في قولهم : سَقِيًّا لَكَ فَتَسْلُمُ ، وَرَعِيًّا لِمَنْ مَعَكَ فتجنبُهم المخاوف . . . وكصيغة الخبر المراد منه الدعاء - أو غير الدعاء نحو : يرزقني الله الغنى فأنتفق المال في سبيل الخير . وبعض الكوفيين يجيز النصب في هذه الصور ، ورأيه مقبول وفيه التوسعة التي أشرنا إليها ، وإن كان الأبلغ متابعة الأكثر .

(٤) الاستفهام (حقيقياً كان وهو طلب معرفة شيء مجهول للمتكلم حقيقة ، أم إنكارياً ، أم توبيخياً) ويشترط هنا ألا يكون عن معنى قد وقع قبل الكلام<sup>(١)</sup> . ومن أمثلته قوله تعالى بلسان أصحاب النار : ( . . . فَهَلْ لَنَا مِنْ شِفَاعَةٍ ، فَيُشَفِّعُوا لَنَا . . . ) ، وقول الشاعر :

هل تعرفون لبانآتي ؟ فأرجو أن تُقَصِّي ، فيردَّ بعض الروح للجسد (٥) (العرض<sup>(٢)</sup>) ، وهو الطلب برفق ولين . ويظهران - غالباً - في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته رقيقة دالة على الرفق ، ومن أدواته : « ألّا » ؛ كقول الشاعر :

يا بْنَ الْكَرَامِ - أَلَّا تَدْنُو فَتُبْصِرَ مَا قَدْ حَدَثُوكَ . فإِذَا رَأَى كُنَّ سَمْعَهَا مِنْ أَدَوَاتِهِ - أحياناً - « لو » ؛ نحو : لو أوفى للكمال المستطاع فأبلغ غاية المنى . . .

(٦) التحضيض<sup>(٣)</sup> ، وهو الطلب بشدة وعنف ويظهران - غالباً - في صوت المتكلم ، وفي اختيار كلماته جزلة قوية . ومن أدواته : « هلاً » ؛ نحو : هلاً حطمت قيود الاستبداد فتعزَّ ، وهلاً قَوَّضْتَ حصون الاستعداد فتسود . ومن أدواته أيضاً : « لولا » ؛ نحو : لولا تدفع الظلم فيخاف الظالم . . . وقول الشاعر :

لَوْلا تَعْوِجِينَ يَا سَلَمَى عَلَى دَنِيفٍ فَتُخْضَمْدَى نَارَ وَجْدٍ كَادَ يُغْنِيهِ مِنْ أَدَوَاتِهِ - أحياناً - « لو » ؛ نحو : لو تحترم القانون فتأمن العقوبة .

(١) سبق إيضاح الاستفهام الإنكاري والتوبيخي في ج ٢ ص ٢٢٥ م ٨١ هذا وشروط علم المضى يتصلك به أكثر النحاة ، ولا يتصلك به آخرون . وسيجيء البيان في الزيادة والتفصيل ص ٢٨٣ ومن التيسير المقبول عدم التمسك به . ويتصلك الأولون أيضاً بشرط آخر هو : ألا يكون الاستفهام بمجمل اسمية فيها الخبر جامد . وقد سبق أنه لا داعي للتمسك به .

(٢) سيجيء تفصيل الكلام على المرض والتحضيض في باب : « لولا ولولا . . . » ص ٣٧٧ .

(٧) التمني ، وهو الرغبة في تحقق أمر محبوب ؛ سواء أكان تحققه ممكناً ، أم غير ممكن ولا يصح أن يكون في أمر محتوم الوقوع <sup>(١)</sup> . وأشهر أدواته : « ليت » وهي الأصل ؛ كقوله تعالى : ( يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً ) ، ونحو : يا ليت من يمنع المعروف يُحرمُ المعروف ؛ فيلحق مرارة الحرمان . وكقول الشاعر :

يا ليت أمَّ خُلَيْدٍ واعدتْ فوفَّتْ      ودام لي ولها عمرٌ فنصطحباً  
ومن أدواته - أحياناً - « لو » كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( فلو أن لنا كرةً  
فكنون من المؤمنين ) بنصب المضارع .  
وكذا « ألا » <sup>(٢)</sup> نحو : ألا صديقٌ مخلصاً فينصحننا .

(٨) الترجي ، وهو : انتظار حصول شيء مرغوب فيه ، ميسور التحقق . ولا يكون إلا في الأمر الممكن ، ومثله التوقع <sup>(٣)</sup> والكوفيون هم الذي يعتبرون القاء بعده للسببية ، والشواهد - ومنها القرآن - تؤيدهم <sup>(٤)</sup> . نحو : لعلك تحسن اختيار الكلام ، ففوزٌ بإعجاب السامعين ، ولعل إعجابهم ؛ يبرأ من التزيد والتحيف فتترك مبلغ توفيقك ، وحقيقة أمرك . . .

تلك هي أنواع الطلب بنوعيه ؛ المحض وغير المحض . وقد عرفنا <sup>(٥)</sup> أن المحض منها ثلاثة ، وأنها سميت محضة لدلالة صيغها اللفظية - نصاً وأصالة - على الطلب الصريح مباشرة ؛ لا عن طريق تبعية أو ضمنية ، غير مباشر ؛ كدلالة التمني على الطلب ، فإن الطلب يبغي من طريق تبعية ؛ أي : من طريق غير مباشر ، إذ يلزم من تمنى الشيء طلبٌ مجبته . . . وكذلك العرض والمحض وغيرهما من

(١) فلا يصح أن يقال : ليت غداً ينجي . . . وقد سبق للكلام على التمني في ١٥ ص ٤٧٣ م ٥١  
ثم انظر رقم ٣ من هامش ص ٢٩٥  
(٢) سبق الكلام على « ألا » المفيدة للتني وإعرابها وحاجتها لإيتمام حاجتها للغير في ١٥ ص ٥٤٠ م ٥٨ .

(٣) سبق الكلام على الترجي والتوقع والإشفاق ومعني كل في الجزء الأول ص ٤٧٣ م ٥١ .  
(٤) ومنها قوله تعالى : « (لعله يتر كنى ، أو يترك كنى ، فتنتفع الذكري . ) بنصب » تنفع » ومنه قوله تعالى (يا ها مان ابن لي صرحاً . لعل أبلغ الأسباب ، أسباب السموات ، فأطلع إلى إله موسى) بنصب : « أطلع » ولا داعي للتأويل .  
(٥) في ص ٢٧٦ .

بقية أنواع الطلب غير المحض ؛ فلنأخذ نذل على الطلب من ذلك الطريق الضمى ،  
غير المباشر بخلاف الثلاثة المحضة : ( الأمر والنهى والدعاء ) فإن صيغها صريحة  
فيه كما أسلفنا<sup>(١)</sup> . . .

( ١ ) وفى الكلام على « فاء السببية » يكتفى ابن مالك ببيت واحد هو :

وبعدَ « فَا » جَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَخْضِينَ - « أَنْ » . وَسَتْهُ هَا حَتْمٌ نَصَبٌ

وتقدير البيت : « وأن » ، نصب بعد « فا » جواب نفي أو طلب محضين . وسَتْهُ هَا حَتْمٌ . ( ويلاحظ أنه  
- كما دته - استعمل « أَنْ » بمعنى « الحرف » أولاً ، ثم هاد فاستعملها بمعنى الكلمة ، وأعاد الضمير عليها  
فى الأول مذكراً وفى الثانية مؤنثاً . والأمران صحيحان - ) ( انظر هامش ص ٢١٣ و ٢١٩ ) .

والمعنى : « أَنْ » مستترة ( مقدرة ) حتماً بعد فاء السببية الواقعة فى صدر كلام يقع جواباً لنفي محض ،  
أو طلب محض . وفى الكلام نقص واضح ؛ إذ لم يتعرض لأنواع النفي ، وأحكامها ، وشبه النفي . واقتصر  
فى الطلب على المحض من غير تفصيل ولا إيالة . ثم عرض أبياتاً تتعلق بحرف آخر غير فاء السببية ؛ هو :  
« وأو المية » ثم رجع للكلام على فاء السببية بعد الرجاء فقال البيت السابع عشر :

والفعلُ بعدَ « أَلْغَاءِ » فى الرَّجَاءِ نَصَبٌ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمْنَى يَنْتَسِبُ - ١٧

يريد أنه المضارع بعد فاء السببية الواقعة فى جواب الرجاء - ينصب بأن مفسرة وجوباً ؛ كنصب  
المضارع بها إذا كان منتسباً لتمنى ، أى : جواباً للتنى ؛ بأن كان بعد إلغاء المسبقة بالتنى ، فكما ينصب  
بعد هذا ينصب بعد ذلك . ومعنى « إشارة لهذا البيت بمناسبة أخرى فى ص ٣٠٤ .

## زيادة وتفصيل :

١- تقدم أن الفاء لا تكون سببية ينصب بعدها المضارع « بأن » المضمرة وجوباً إلا بشرط أن يسبقها إما النفي المحض أو شبهه، وإما الطلب المحض أو غير المحض . . . لكن هذا الشرط هو الأغلب في أكثر الحالات، فهناك حالات ست يصح اعتبار الفاء في كل منها سببية مع فقد هذا الشرط، فعند اعتبارها سببية ينصب المضارع حتماً، بأن مضمرة وجوباً، وعند عدم اعتبارها لا ينصب . والأربعة الأولى تكون في حالتي الاختيار والضرورة الشعرية ، والأخيرتان خاصتان بالضرورة الشعرية .

( ١ ) الفاء الواقعة بعد نفي مسبق باستفهام تَقْرِيْرِي، نحو : ألم تشهد بدائع الأزاهير في مطلع الربيع فتتعم بها ؟ فيجوز رفع المضارع : « تنعم » ، ونصبه على أحد الاعتبارين ( وقد سبق الكلام على هذا في موضعه المناسب ص ٢٦٩ ) .  
( ٢ ) الفاء الواقعة بعد نفي قد نقض « إلا » الاستثنائية ، وكان النقض بعد الفاء والمضارع نحو : ما تزورنا فتحدثنا إلا أتحدثنا بطرائفك الأدبية . . . وقد سبق هذا (١) .

( ٣ ) الفاء الداخلة على المضارع المتوسط بين فعل الشرط وجواب الشرط ، أو بعدهما . نحو : من يَهْنِ فيَقْبِلَ يَسْهَلُ الهوان عليه ، ومن يَسْهَلُ الهوان عليه يفقد كرامته ؛ فيُحْرَمُ سعادة الحياة . فالفعلان : يصبر ، ويحرم ، يجوز نصبهما على اعتبار الفاء للسببية ، ويجوز عدم النصب على اعتبارها ليست سببية (٢) . . .

ويقول النحاة : إن السبب في جواز النصب هنا - حيث لا نفي ولا طلب - أن فاء السببية تعطف المصدر بعدها على مصدر قبلها ، وفعل الشرط قبلها غير محتمل الوقوع ؛ فأشبه الاستفهام والأمر وغيرهما من أنواع الطلب التي ليست محققة الوقوع . وأن علة جواز نصبه بعد فعل الشرط والجواب معا هو أن الجزاء غير محقق الوقوع ، ولا يحتم الحصول ، فالواقع بعده كالواقع بعد الاستفهام ونحوه . . .

( ١ ) وقد سبق شرح هذا عند الكلام على النفي في ص ٢٦٨ .

( ٢ ) سيجي في الجوازم ( ص ٣٥٧ ) الأوجه الأخرى الجائزة . فهناك الموضع المناسب .

هذا كلامهم . وكأنهم يرجعون هاتين الصورتين إلى « الطلب » تقديرًا . ولا محل للتقدير ، فالعلة الصحيحة هي عاكاة كلام العرب واستعمالهم ليس غير . . . . .  
( ٤ ) الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إنما » ، نحو :  
إنما أنت العالم فتقيد ، فيجوز نصب المضارع : « تقيد » على اعتبار الفاء سببية ،  
وعدم نصبه على اعتبارها غير سببية<sup>(١)</sup> .

والى هنا انتهت الحالات الأربع التى تقع فى النثر والشعر ، أى : فى حالتى الاختيار والضرورة .

ويليهما الحالتان المقصورتان على الضرورة وهما :

( ٥ ) الفاء الداخلة على المضارع المسبوق بأداة الحصر : « إلا » ، نحو :  
ما تتكلم إلا فتحسن الكلام<sup>(٢)</sup> .

( ٦ ) الخبر المثبت الخالى من النفي ومن الطلب ومن الحصر ، « بلا » ، كقول الشاعر :  
سأترك منزلى لبنى تميم وألحق بالحبـاز فأسـترجـحا  
فالمضارع : « أستريج » منصوب على اعتبار الفاء — للضرورة — سببية ،  
كما يقول كثير من النحاة<sup>(٣)</sup> .

ب — قلنا إن أكثر النحاة يشترط فى فاء السببية بعد الاستفهام ألا يكون  
الاستفهام عن أمر قد حصل فى الزمن الماضى حقيقة ، فيخرج نحو : لم أسأت

( ١ ) يذكر النحاة لهذه الحالة مثالا هو قوله تعالى ( إذا قضى أمرا فإنما يقول له كن فيكون )  
فى قراءة من نصب : « يكون » باعتبار الحصر منزلا منزلة الطلب تأويلا . ولم يعمل المضارع منصوبا فى  
جواب « كن » لعدم وجود قول : « كن » حقيقة ؛ إذ لا ينطق بها الله حين يريد خلق شئ من العدم ،  
وإنما هى كناية عما يسمى « القدرة تنجيذا » بوجود شئ » . هذا إلى أنه لا يجوز توافق الجواب والمجاب  
عنه فى صيغة الفعل والفاعل ؛ فلا بد من اختلافهما فيها ، أو فى أحدهما ؛ فلا يقال قم قم . ويقول ابن  
هشام والصبيان : إن الجواب لا بد أن يخالف المجاب ؛ إما فى الفعل والفاعل ؛ نحو : جئى أكرمك ،  
أو فى الفعل ، نحو : أحسن إلى الناس تستعبد قلوبهم ، أو فى الفاعل ؛ نحو : قم أنتم . ولا يجوز أن  
يتوافقا فيها .

( ٢ ) لم أبج فبما رأيته من المراجع النحوية مثالا من الشعر ؛ كى تتحقق فيه الضرورة . فأنتظم  
المعرضة ثرية . ولعلمهم يريون ما يكون مثلها فى التنظيم .

( ٣ ) لا داعى لهذا فغير أنه أن تكون العطف المجرد والمضارع بعدها مرفوع ، لطفه على مثله  
المرفوع ، وإنما حرك بالفتحة للضرورة ؛ وهى مراعاة القافية .

... ..

إلى الصديق فيقاطمك ؟ فلا ينصب المضارع :لأن الإساءة وقعت فعلا . وحجته أنه إذا سبك المصدر المؤول بعد الفاء كان هذا المصدر المؤول مستقبلا ، يجب عطفه على مصدر قبل الفاء ويجب أن يكون مستقبلا أيضا ؛ ليتحد المعطوف والمعطوف عليه في الزمن – عملا بالرأى الراجح – فلو كان ما قبل الفاء ماضى الزمن لجاء المصدر المعطوف عليه ماضى الزمن أيضا فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل .

اما الذين لم يشترطوا عدم المضى فحجتهم ما ورد من مثل : أين ذهب الرسول فتبعه ، ينصب : « نتبع » مع أن المعنى في ذلك قد وقع في زمن ماضى . ثم قالوا : إن لم يمكن الوصول إلى مصدر مستقبل من الكلام الذى قبل « الفاء » مباشرة فن الممكن تصيده والوصول إليه من مضمون ذلك الكلام ولازمه ؛ كأن نقول : ليكن منك إعلام يذهب الرسول ، فاتبعنا منا .

ومع أن رأى الأول دقيق محكم ، وله الاعتبار الأقوى – فالأنسب الأخذ بالرأى الثانى ليكون الحكم مطردا ؛ فيقل التشعيب والتفريع ، ولأن التقدير فيه روعى مثله في أحوال أخرى مع فاء السببية كما يتبين مما سبق . . .

خامسها : واو المعية :

فألتها :

الدلالة على أن المعنى الذى قبلها والذى بعدها مصطلحان معاً عند حصول مدلولهما وتحققه ، لا يسبق أحدهما الآخر ، أى : أنهما متلازمان عند التحقق ، ويحصلان معاً فى زمن واحد يجمعهما ، فى مثل : أبتسم ونصافح الزائر ؟ ينصب المضارع : « نصافح » يكون الاستفهام مُنْتَبِهاً على تحقق الابتسام والمصافحة معاً فى وقت واحد للزائر ، ولا يتجه إلى تحقق أحدهما دون الآخر ، ولا يتجه كذلك إلى تحققهما فى زمنين مختلفين . فكان من ينطق بهذه العبارة ، وينصب فيها المضارع بعد الواو - يقول : أنا أسأل عن تحقق الأمرين معاً فى وقت واحد ، ولا أسأل عن غير هذا .

ومثل : لا يتكلم الخطيب ويقعد . ينصب المضارع : « يقعد » فإن التنى مسكط على اجتماع القعود والتكلم ووقوعهما فى وقت واحد ؛ فكان التكلم يقول : إنهما لا يحصلان معاً فى وقت واحد . أما نى حصول أحدهما فقط أو نى حصولهما فى زمنين مختلفين فلا يفهم من هذه الجملة . ومثله : لا يهمل العاقل عمله ويلعب ، ولا يقعد عن السعى ويتنظر الرزق ؛ ينصب : « يلعب » ، و « ينتظر » فيكون المراد نى الجمع فى وقت واحد بين الترك واللعب ، وكذا نى اجتماع القعود عن السعى وانتظار الرزق فى زمن واحد . ونحو : لا تأكل وتتكلم . ينصب المضارع « تتكلم » إذا كان الغرض النهى عن الجمع بين الأكل والتكلم فى وقت واحد .

ولما كانت هذه الواو دالة على اجتماع المعنيين واصطلاحهما معاً وقت تحققهما - سميت لذلك : « واو المعية » أى : « الواو » التى بمعنى : « مع »<sup>(١)</sup> ، فهى تدل دلالتها على الجمع والمصاحبة بين أمرين فى وقت واحد .

(١) المعنى لا يتغير مع كل منهما ، ولكن الإعراب يختلف . فواو المعية حرف عطف ، والمضارع بعدها منصوب بأن مضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول معطوف على مصدر سابق . . . أما كلمة : « مع » ظرف منصوب وهو مضاف - غالباً - فيجده اسم مضاف إليه ولا يقع بعده المضارع مباشرة . وواو المعية التى هنا تختلف عن واو المعية التى يليها المفعول به ؛ فإن التى يليها المفعول به حرف مجرد للدلالة على المعية وليس عاطفاً أو غير عاطف . أما التى هنا فعرف عطف ، مع دلالة على المعية نصاً ، ولا يليه إلا المضارع بالشرط التى سنعرفها . وإنما قلنا مع دلالة الدائمة على المعية نصاً ؛ لأن الواو العاطفة لا تدل على المعية

عملها :

واو المعية -- هنا -- حرف عطف -- في المشهور -- مع إفادته المصاحبة<sup>(١)</sup> والاجتماع -- والمضارع بعده منصوب بأن المضمره وجوباً، وزمنه -- كما عرفنا -- خالص متجرد للاستقبال ، والمصدر المؤول بعده معطوف بالواو على مصدر مذكور في الكلام السابق . فإن لم يوجد في الكلام السابق مصدر وجب تصيده بالطريقة التي سلفت في العطف بفاء السببية<sup>(٢)</sup> .

ويشترط لتنصب المضارع بأن المضمره وجوباً بعد « واو المعية » أن تكون واو المعية لمسبوقة إماماً بنى محض ، أو بما يلحق به ، وإما بنوع من أنواع الطلب الثانية التي سبق بيانها في « فاء السببية »<sup>(٣)</sup> -- غير أن بعض النحاة يمنع وقوع « واو المعية » بعد أربعة أنواع من الطلب ؛ هي الدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والترجى : وحجته : أن السماع الكثير لم يرد بواحد منها . والسماع الكثير هو الأساس للقياس ؛ فلا يصح الإقدام على نصب المضارع بعدها ما دام هذا الأساس مفقوداً ، ولا يصح عنده التنصب ، حملاً لواو المعية على « فاء السببية » ؛ لأن الحمل -- برغم التشابه بينهما في كثير من الأمور -- لا داعي له . ورأيه وجيه .

ويخالفه فريق آخر ، بحجة التشابه القوي بين الحرفين في نواح متعددة فلا ضرر من حمل واو المعية على فاء السببية . وفي هذا الرأي تيسير ، ولكن فيه إهدار

نصاً ، وإنما تدل عليها بقرينة أخرى خارجة عنها ؛ فن يقول : دعوت الضيف والشرىك لزيارتي -- قد يقصد أنه دعاهما معاً في وقت واحد ، وقد يقصد أنه دعاهما في وقتين مختلفين ؛ فليس في الكلام ما يبين أحدهما ؛ لأن الواو العاطفة تدل على مجرد الشريك في المعنى ، ولا تدل على المصاحبة والاجتماع في أثناء تحققه إلا بقرينة . وهذا هو المراد من قولهم : إنها مجرد الجمع ، أي : للشريك في المعنى من غير دلالة على ترتيب أو تعقيب أو مصاحبة . . . بخلاف الدالة على العطف والمعية معاً فإنها تجمع بين الأمرين في وقت واحد ، ووقوع المضارع بعدها منصوباً دليل على أن المتكلم يريد الأمرين معاً . وقد سبق بيان هذا في باب العطف ( ج ٣ ص ٤١٢ م ١١٨ ) وفي باب المقول معه ج ٢ ص ٢٢٦ م ٨٠ ) .

( ١ ) والكوفيون يمنون العطف بها .

( ٢ ) ص ٢٧٠ .

( ٣ ) ويلحق بالطلب أداة الشرط إذا وقع المضارع المسبوق بالواو متصلاً بين شرطها وجوابها ، أو متأخراً عنها ، ففي حالة التوسط أو التأخر يجوز اعتبار الواو للمعية ، ونصب المضارع بعدها بأن المضمره وجوباً ، كما يجوز علم اعتبارها للمعية فلا تنصب المضارع وكل هذا على حسب الاعتبارات المنوية التي تقدمت في فاء السببية والتي ستجىء في الجزم .



لأهم الأسس التي تراعى، ولذا يحسن عدم الأخذ بهِ قدر الاستطاعة: احتراماً  
للأساس الأهم السابق .

فمن أمثلة واو المعية بعد النفي قول أعزاني يجرى إلى ساحة القتال : لا أزم  
داري وأشهد الأبطال يَمْضُونَ للجهاد سراعاً ، ولا أموتُ على فراشي كالبعير  
المهزول ، وأبصرَ الرجالَ في حِوْمَةِ الوغى شهداء .  
ومن أمثلتها بعد أنواع الطلب ما يأتي<sup>(١)</sup> :

(١) بعد الأمر : أيها الصديق : اغفرْ هَفْوِيْ وأغفرْ هَفْوَتَكَ ؛ لتدومَ  
صداقتنا ، وساعدني وأساعذك لتتغلبَ على المشقات .

ولا خلاف في نصب المضارع « بأن » المضمره وجوبا بعد واو المعية إذا كانت  
الواو مسبوقه بإحدى صيغتي الأمر المخض. أما الدلالة على الأمر بغيرهما ( كالدلالة  
عليه باسم الفعل ، أو بصيغة اسم ، أو بجملة خبرية . . . . ) فالحكم هنا  
كالحكم في فاء السبيبة<sup>(٢)</sup> .

(٢) بعد النهي :

لأنه عن خلْقٍ وثاقٍ مثله عارٌ عليك - إذا فعلتَ - عظيمٌ

(٣) بعد الاستفهام :

ألم أكُ جارِكمُ ويكونَ بيني وبينكمو المودة والإخاءُ

ومثل :

أتيتُ رِيَّانَ الجفونِ من الكَرَى وأيتَ منك بلبلة المسوعِ

(٤) بعد التخي : قوله تعالى حكاية لقول الكفار يوم القيامة : ( يا ليتنا نردُّ  
ولا نُكَدِّبَ بآياتِ رَبِّنا . . . )

وقول الشاعر :

ألا ليتَ الجوابَ يكونُ خيراً ويُطْفِئَ ما أحاط من الجوى بي

(١) مع ملاحظة ان المطوف يولو المعية والمطوف عليه مصدران - كما شرحنا - فليس في الكلام  
عطف جملة خبرية بعد الواو على جملة طلبية قبلها كما يمنه النحاة ، ولا عطف فعل على فعل . وكل هذا  
بشرط نصب المضارع بعد الواو .

( ٥ ) بعد الدعاء ( على الرأى القائل به ... ) : رباه ، ما أسعدنى بطاعتك ؛ فوجهتى إليها ، ويعينتى فضلك على ملازمتها . وما أشد حاجتى إلى بركك ؛ فأسبغ على ثوب العافية ، وتحرسه برحمتك ، وأغدى على النعم ، وتوفقتى إلى صيانتها . رباه ، لتدخلتنى فى عداد المقربين ، وترفع مقامى بينهم ، ولا تدع للتوانى سبيلا إلى وتتركتنى بعيداً عن المدى الذى يرضيك .

( ٦ ) بعد العرض ( على الرأى القائل به .. ) : ألاّ تزور المريض وتقدم له هدية . ألاّ تسأله عن حاله وتدعوه له بالشفاء .

( ٧ ) بعد التحفيض ( على الرأى القائل به . . . ) : هلاّ تتعرض لأشعة الشمس وقت الضحا أو قبل الغروب وتحذر حرارتها ، وطول التعرض لها . وهلاّ تعرف رأى الأطباء فى فائدة التعرض وضرره ؛ وتعمل برأيهم . . .

( ٨ ) التمنى ( على الرأى القائل به . . . ) : ليت العالم يدرك أنه قلدوة ، وينزك مالا يليق به ، وليته يعرف أن فسادَه أشد ضرراً وأعظم خطراً من كل فساد آخر ، ويُجنب الناس أثره . . .

يتبين مما سبق أن بين فاء السببية وواو المعية تشابها واختلافاً ؛ فيتشابهان فى أمرين أولهما : نصب المضارع بعدهما بأن مضمرة وجوباً ؛ بشرط أن يسبقهما - غالباً - نى أو طلب ، وما يلحق بهما بالتفصيل الذى عرفناه .

ثانيهما : اعتبار كل منهما حرف عطف أيضاً فوق دلالاته الخاصة ( وهى : دلالة الفاء على « السببية » فوق دلالتها على الترتيب والتعقيب . ودلالة الواو على « المعية » ) . والمصدر المنسبك بعدهما من « أن » المضمرة وجوباً وما دخلت عليه من الجملة المضارعية - معطوف على مصدر مذكور أو متصيد قبلهما . وهذا على الرأى الشائع الذى يخالف فيه بعض المحققين <sup>(١)</sup> ويقول : إن هذه الواو التى تفيد المعية ليست عاطفة ، وهو بهذا يوافق الكوفيين ( ويسمونها : واو الصِّرف ) وحجته أن العرب إذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوباً

ليصرفوه عن المألوف فيكون صرفه هذا دليلاً على أنها للمعية والمصاحبة ومرشداً من أول الأمر إلى أنها لإفادة اجتماع أمرين في زمن واحد ، وليست للعطف (١) .  
ويختلفان في خمسة أمور :

أولاً : أن نصب المضارع بعد فاء السببية متفق عليه بعد أنواع الطلب السبعة ؛  
لورود السماع بأمثلة كثيرة لكل نوع تبيح القياس عليها .

وأما الثامن ( وهو « التَّرجِي » ) فيقع فيه وحده الخلاف ، والصحيح أنه كبقية الأنواع في وجوب نصب المضارع الواقع في جوابه بعد فاء السببية ، وأن ناصبه هو « أن » المضرة وجوباً .

في حين يخالف بعض المحققين وقوع الدعاء ، والعرض والتخصيص والترجي قبل واو المعية ، ويمنع اعتبارها للمعية كما يمنع نصب المضارع إذا سبقه واحد من الأربعة المذكورة ؛ بحجة عدم ورود السماع بأمثلة لكل منها تكفي للقياس عليها .

ثانياً : الأصح في فاء السببية أنها حرف عطف يفيد الترتيب والتعقيب مع دلالتها - في الغالب - على السببية الجوابية في الوقت نفسه . على حين يشتد الخلاف في جعل الواو - هنا - للأمرين مجتمعين ؛ وهما : العطف والمعية ؛ (إذا رأى القوي أنها تنفيذ المعية دائماً بغير أن تكون عاطفة)

ثالثاً : - وهذا مهم - أن فاء السببية لا بد أن تقع - غالباً - في جواب نفي أو طلب أو ملحقاتها . . . ، فما بعدها مسبب عما قبلها وجواب له . أما واو المعية فتقتضي مصاحبة ما قبلها وما بعدها مصاحبة حقيقية عند وقوعهما ؛ أي : تستلزم تلاقيهما

---

( ١ ) ومع أنها عنده المعية وليست للعطف - يعتبرها إما واو الحال ، وأكثر دوطاً على الجملة الاسمية ؛ فالصدر المؤول بعدها في تقدير مبتدأ خبره محذوف وجوباً ، فني : تم وأقوم - تم وقياي ثابت . أي : قم في حال ثبوت قياي . وإما بمعنى « مع » ، أي : قم مع قياي . وذلك كما قصداً في المقول مع مصاحبة الاسم للاسم فتصيرا ما بعد الواو . ولو جعلت الواو عاطفة المصدر على مصدر سابق نزال التنصيص على معنى الجمع . . . وقد قامت على هذا الرأي اعتراضات كثيرة وأجبتها ردود كثيرة أيضاً . ولا حاجة بنا إلى شيء من هذه أو تلك ؛ لاعتادهما - في الغالب - على الجدل المجرد . وغاية ما نقوله إن اعتبار الواو مجرد المعية هنا يريح من اللطف وما يقتضيه - أحياناً - من تصيد المصدر المحذوف عليه حين لا يكون في الكلام السابق مصدر مذكور . ولولا اعتبارات أخرى قوية لكان هذا الرأي وسده هو المستحسن في جميع حالات فاء السببية أيضاً فلا ندمها حرف عطف ؛ طبقاً للمذهب الكوفي الذي يقصرها على السببية ويمنع أن تكون عاطفة .

واجتماعهما في زمن واحد عند تحقق معناهما وحصوله ، وهذه المصاحبة تمنع أن يكون ما بعد الواو مسبباً عما قبلها ، وجواباً له ؛ لأن المسبب والجواب لا بد أن يتأخرا - حتماً - في وجودهما عن السبب ، وعما يحتاج إلى إجابة . وهذا التأخر يناقض المصاحبة ويعارضها . ولهذا يقول النحاة : إن صحة الفهم ودقة التعبير يقضيان بتخطئة من يقول عند الإعراب : ( واو المعية الواقعة في جواب النفي ، أو الأمر ، أو النهي ، أو غيرهما من بقية الأنواع السالفة . . . ) وبتصويب من يقول : « واو المعية » الواقعة بعد النفي أو الطلب من غير ذكر لكلمة : جواب . . .

رابعها : أن « واو المعية » هنا - لا بد أن يسبقها نفي محض ، أو طلب أو ملحقاً بهما ، ولا بد كذلك أن تدل على المصاحبة الحقيقية وهذه تقتضي أن ينصبّ النفي والنهي - وغيرهما من بقية الأنواع - على ما قبل الواو وما بعدها معاً ، أي : أن النفي والنهي - ونظائريهما - يشملان ما قبل الواو وما بعدها لا محالة ، ولا يقتصران على أحدهما دون الآخر - بشرط أن تكون الواو للمعية ، والمضارع بعدها منصوباً - فن يقول لا أكلُ وأتكلّم . ينصب « أتكلّم » فلئما ينفي اجتماع الأمرين ( الأكل والكلام ) في وقت واحد ؛ فالنفي مسلّط على ما قبل الواو وما بعدها مجتمعين أما شأبهما عند علم مصاحبتيهما فسكوت عنه والحكم عليه مترك ؛ لا دخل للنفي به ؛ فقد يقع الأكل وحده أو لا يقع ، وقد يحصل التكلم وحده أو لا يحصل ، وقد يقع الأكل والتكلم ولكن في وقتين مختلفين ، أولاً يقعان مطلقاً . . . فلا يمكن القطع بأحد هذه الأشياء إلا بقرينة خارجة عن الجملة .

ومن يقول : لا أكتبُ وألوثُ أصابعي ( ينصب : « ألوث » ) فلئما ينفي اجتماع الأمرين معاً في وقت واحد ، وهما : الكتابة ، وتلويث الأصابع ، فالنفي شامل ما قبل الواو المعية وما بعدها مجتمعين ، يُسلّط عليهما في زمن اصطحابهما وتلاقيهما ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر . أما المعنى عند علم اصطحابهما فسكوت عنه ، مترك حكمه ، لا صلة للنفي به ، فقد تكون الكتابة وحدها منفية أو غير منفية ، وقد يكون تلوث الأصابع وحده حاصل أو غير حاصل . . . وقد يكون الاثنان غير متاصلين ، وقد يحصلان في زمنين مختلفين . فكل هذه أمور يعرض لها الاحتمال ، ولا سبيل للقطع بأحدها إلا بقرينة أخرى .

وكذلك من يقول : لآتمش وتكتب . . . أو : لا تخطب وتجلس . . .  
 أو : لا تظلم الضعيف وتخاف القوى . . . بنصب المضارع بعد الواو المسبوقة  
 بالنهي في هذه الأمثلة وأشباهها - فإن النهي فيها مسلط على ما قبل الواو وما بعدها  
 مجتمعين في وقت واحد ، ولا ينصبّ على أحدهما دون الآخر ، فكلاهما وحده  
 مسكوت عنه ، مهمل أمره ؛ لا دليل للقطع بأنه منهي عنه وحده أو غير منهي  
 عنه ، ولا منهي عنه مع الآخر في زمنين مختلفين . . . فالقطع بأحد هذه الأمور  
 متوقف على قرينة خارجة عن الجملة ؛ توجه لأحدها دون الآخر .  
 أما النفي والنهي قبل فاء السببية فقد يسقطان على ما قبلها وما بعدها معا ، أو  
 على ثانيهما فقط كما سلف .

هذا ، وما قيل عن النفي والنهي يقال في ملحقات النفي وفي سائر أنواع الطلب  
 بنوعيه حيث يسرى - في وقت واحد - على ما قبل الواو وما بعدها معنى النفي  
 أو الطلب ، ويشملهما هذا المعنى مصطحيين مجتمعين في زمن واحد <sup>(١)</sup> . . .  
 خامسها : أن فاء السببية قد تسقط جوازاً بعد الطلب - لا النفي - أو لا توجد  
 من الأصل فيصح في المضارع بعدها الجزم في جواب الطلب ؛ ففي مثل : شارك  
 في ميادين الإصلاح ؛ فينهض<sup>٢</sup> بذلك . . . ، يصبح أن يقال : شارك في ميادين  
 الإصلاح ينهض<sup>٣</sup> بذلك . . . بجزم المضارع : « ينهض » . ولا يصح هذا في  
 في واو المعية ؛ كما سيجيء قريباً <sup>(٢)</sup> .

(١) في الكلام على واو المعية يكتفى ابن مالك ببيت واحد ؛ هو :

والواو كالفا ، إن تَفِدَ مَفْهُومَ مَعَ كَلَّا تَكُنْ جَلْدًا ، وَتُظْهِرَ الْجَزَعَ - ٣

يريد : أن « الواو » كفاء السببية في كثير من الأحكام ؛ وفي مقننتها وتوقعها بعد النفي وما  
 الحق به ، وبعد الطلب بنوعيه . . . مع نصب المضارع بعدها بأن المضرة وجوباً ، وعطف المصدر  
 المقول بعدها على مصدر قبلها . . . وقد اشترطوا في هذه الواو أن تكون بمعنى « مع » أي : دالة على المعية ،  
 وبصاحبة ما قبلها وما بعدها في زمن وقوع النهي - وغيره - وتحققه . وساق مثالا معناه : لا تكن جلد .  
 وقت إظهار الجزع . وفي المثال عيب ممنوي ؛ إذ كيف يكون جلدًا مع إظهاره الجزع .

(٢) لهذا الحكم مسألة مستقلة تشمل تفصيله وشروطه تجيء في ص ٢٩٤ .

## زيادة وتفصيل .

١- لبعض النحاة كلام مفيد في « واو المعية » ، يتضمن ما قلناه . وملخص كلامه : أن المضارع ينصب بعد واو المعية في سائر المواضع التي ينصب فيها بعد فاء السببية ؛ وهي المواضع التي تكون مسبقة فيها بالنفي وملحقاته ، والطلب المحض وما حمل عليه .

وإنما يصح النصب إذا أردت المصاحبة الحقيقية والاجتماع وقت حصول المعنى الذي قبل الواو والمعنى الذي بعدها) . ولم ترد مجرد الاشتراك المطلق بين المعنيين اشتراكاً لا مصاحبة فيه ولا اجتماع عند وقوعهما . وإذا نصبت المضارع بعد الواو فهي للعطف أيضاً ؛ فتمطف المصدر المنسبك بعدها على مصدر قبلها ، لأنها للعطف مع إفادتها المعية ، والمصاحبة ؛ وليست مقصورة على مجرد التشريك بين المعنيين كالذي تقتضيه واو العطف ، وإنما تقتضى التشريك والمصاحبة الحتمية معاً ، وهما من خصائصها دون الواو المجردة للعطف وحده .

ثم يقول : نعم إن الواو العاطفة قد تحتل المصاحبة أحياناً كما في قولك : جاء محمد وعلى ، ويتكلم محمود ، ويصرخ ، وينظر . . . ولكن هذا مجرد احتمال وليس أمراً مقطوعاً به ، ولا منصوباً عليه ؛ إذ معنى العطف بالواو الدلالة على مجرد الاشتراك ، دون زيادة على ذلك ؛ من ترتيب ، أو تعقيب ، أو إمهال ، أو مصاحبة ، أو غيرها . وهذه هي مهمتها الأصلية ، وما عداها يسكون - أمراً محتملاً ؛ يحتاج في القطع به إلى قرينة أخرى حالية ، أو مقالية ، فإن لم توجد القرينة بقي الاشتراك المجرد على حاله مقطوعاً به ، وما عداه فوضع الاحتمال ، بخلاف الواو الدالة على المعية والمضارع بعدها منصوب ؛ فإنها للأمرين للعطف ، وللمعية ولا مجال للاحتال في أحدهما ؛ إذ المعية مقطوع بها هنا كالعطف - في الرأي الشائع - .

ومتي ثبت أن المضارع لا ينصب إلا بعد الواو التي للمعية ثبت كذلك أنه لا يصح نصبه بعد الواو إذا كانت للاستئناف والجملة المضارعية بعدها مستأنفة . كما لا يصح نصبه إن كانت الواو للحال والجملة المضارعية بعدها خبر المبتدأ محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال . وعلى أساس الاعتبارات السالفة يجوز في الأمثلة التالية - وأشباهها - ضبط

المضارع بعد الواو ضبوطاً مختلفة ؛ كل ضبط منها يؤدي معنى غير الذى يؤديه الآخر ؛ فالضبط خاضع للاعتبار ، وإن شئت فالضبط خاضع للمعنى ، ومتى تمّ الضبط كان هو المرشد للمعنى :

لا تقرأ وتأكل - لا تمش وتكتب - لا تغضب وتترك الحاضرين - لا تنتقل في الحديقة وتأكل ثمارها . . . فيجوز في المضارع بعد الواو ما يأتي :

( ١ ) نصبه على اعتبار الواو للمعية ؛ فيتعين أن يكون النهى مسلطاً على الأمرين مصطحبين معاً فكلام نصّ في النهى عن علم الجمع بين هذين الأمرين فهو بمعنى : لا تجمع في وقت واحد بين هذين الأمرين .

( ٢ ) جزمه على اعتبار الواو لمجرد العطف وحده ، من غير معية . ويكون النهى منصّباً على الأمرين أيضاً ، ولكن على سبيل التشريك الذى لا دلالة معه على مصاحبة ، أو عدم مصاحبة . فالنهي مسلط على هذا وذلك سواء أكانا مصطحبين أم غير مصطحبين ؛ فالاصطحاب وعلمه أمران مختلفان ؛ لا سنيل للقطع بأحدهما إلا بقرينة .

( ٣ ) رفعه على اعتبار الواو للاستئناف فالمضارع بعدها مرفوع والجملة المضارعية مستقلة في إعرابها عما قبلها . ولذا يتعين أن يكون النهى منصّباً على ما قبل الواو دون ما بعدها ، فما بعدها مباح لا يسرى إليه النهى .

( ٤ ) رفعه على اعتبار الواو للحال والجملة المضارعية بعدها في محل رفع خبر مبتدأ محذوف - في رأى الأرجح (١) والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال والنهى في هذه الصورة منصب على ما قبل الواو بشرط تقييده بما بعدها ، أى : أنه ينصب على ما قبل الواو في صورة واحدة ؛ هى التى يكون فيها مقيداً بالحال ، ويتحقق فيها حصول التقييد ؛ ففى مثل : لا تقرأ وتأكل يكون المراد لا تقرأ وأنت تأكل . . . أى : لا تقرأ في الحالة التى تأكل فيها . أما في غير هذه الحالة فالأمر مسكوت عنه لا دليل في الكلام على النهى عنه أو إباحته ، فلا بد من قرينة أخرى تعين أحدهما ، وتزيل الاحتمال .

ب - ألحق الكوفيين « ثم » العاطفة بواو المعية في المعنى بشرط استقامة المعنى على المعية ، وأن يسبقها النى والطلب كما يسبقان واو المعية - فكلما

( ١ ) الذى لا يبيح ربط الجملة الحالية المكتبة بالواو وحدها .

.....

الحرفين عندهم يؤدي العطف والمعية معاً بالشرط السالف—مستلدين بقوله عليه السلام : ( لا يبولن أحدكم في الماء الدائم <sup>(١)</sup> ثم يغتسل منه ) ؛ بنصب : « يغتسل على اعتبار » ثم « للعطف والمعية » معاً ، والمضارع بعدها منصوب « بأن » المضمرة وجوباً . وقد عارض رأيهم بأنه يلزم عليه أن يصير معنى الحديث — في حالة النصب — انتهى عن الجمع بين البول في الماء والاعتسال منه ، أى : انتهى عن اجتماع الأمرين ومصاحبتهما . ويرتب على هذا أن البول في الماء الدائم من غير اغتسال منه مباح ؛ كما هو مفهوم الكلام السابق ، مع أن هذا المفهوم يخالف للمراد من الحديث ؛ إذ المراد منه — كما تدل قرائن متعددة — انتهى عن البول في الماء الدائم مطلقاً ، سواء أصبح اغتسال أم لم يصحبه .

وكيف تدل على المعية والعطف معاً ومعناها في العطف هو الترتيب والتسلسل وهما يتأنيان المعية ؟ فهل المراد مطلق الاشتراك ولو بغير معية . قال بعض المحققين يناقش الكلام السابق كله ومعناه : إن الإشكال نشأ من قول بعض النحاة : ( « الفعل » : يغتسل في الحديث السابق يجوز نصبه بإعطاء : « ثم » حكماً ولو الجمع . . . ) ، فوقع في الوهم أن المراد إعطاؤها حكمها في المعية ، مع أن النحاة لم يقصروا . أما المفهوم والأخذ بما يقتضيه فلأنما يكون حين لا يمنع منه مانع : ولا يصد عنه دليل ، كالتشأن في هذا الحديث الشريف فإن الأخذ بمفهومه غير جائز ؛ لوجود ما يعارضه ويمنع الأخذ به .

وبناء على ما تقدم ( من المذهب الكوفي وغيره . . . ) يكون نصب المضارع ؛ « يغتسل » قائماً على أساس إلحاق « ثم » بأو المعية — مطلقاً سواء اقتضى المعنى انتهى عن المصاحبة والاجتماع أم لم يقتض .

ويصحّ جزمه على إرادة العطف المجرد الذى يفيد مطلق التشريك دون إفادة المصاحبة والمعية . ويجب رفعه عند ابن مالك وآخرين على اعتبار « ثم » حرف استئناف يرفع بعدها المضارع ، كما يرفع بعد الواو والفاء الاستثنائيتين . ولا يجيز ابن مالك ومن معه العطف ، لما يترتب عليه من عطف الخبر على الإنشاء وهذا ممنوع على الأرجح . ( وإلى هنا انتهى كلامه ملخصاً ) .

والأنسب ترك المذهب الكوفي لقلة شواهد، ولما فيه من تكلف وتعقيد، والاقتصار على المسموع الذى وردت فيه « ثم » بمعنى « وأو » التشريك المفيد للمعية أو غير المفيد لها .



## المسألة ١٥٠ :

## حكم المضارع إذا لم توجد قبله « فاء السببية »

عرفنا<sup>(١)</sup> أن « فاء السببية » تخالف : « واو المعية » في أمور ؛ منها : أن فاء السببية قد تسقط من الكلام ؛ فلا يصح نصب المضارع بعدها ، وإنما يصح جزمه إن استقام المعنى المراد على الجزم . ومعنى سقوطها : غيابها واختفاؤها عن موضعها ، وخلو مكانها منها ؛ سواء أوجلت أولاً ثم سقطت ؛ أم لم توجد من أول الأمر ؛ ففي مثل : خذ من الحضارة باللباب الحميد ؛ فتسعد ، وتجنب الزائف البراق ؛ فتسلم — يصح أن يقال : تخلف من الحضارة باللباب الحميد ؛ تسعد ، وتجنب الزائف البراق ؛ تسلم . بجزم المضارعين : تسعد ، وتسلم ، بعد سقوط فاء السببية ، وقد كانا منصوبين عند وجودها . ويشترط لجزم المضارع بعد سقوطها ثلاثة شروط مجتمعة :

أولها : أن تكون مسبقة بنوع من أنواع الطلب المحض أو ملحقاته — لا بنوع من النفي وملحقاته — وقد عرفنا أنواع الطلب الثانية<sup>(٢)</sup> ( وهي : الأمر — النهي — الدعاء — التمني<sup>(٣)</sup> — الترجي — العرض — التحضيض — الاستفهام ) .

ثانيها : أن تكون الجملة المضارعية بعدها جواباً<sup>(٤)</sup> جزاء للطلب الذي قبلها ، ( أى : مسببة عنه كتسبب جزاء الشرط على فعل الشرط ) .

ثالثها : أن يستقيم المعنى بحذف « لا » الناهية ووضع « إن » الشرطية وبعدها « لا »<sup>(٥)</sup> النافية محل « لا » الناهية التي حذفت وحل محلها الحرفان . وهذا إن كانت أداة الطلب « لا » الناهية فإن كانت الأداة نوعاً آخر — كفعل الأمر ، أو الدعاء

(١) في ص ٢٨٩ .

(٢) سبق تفصيل الكلام عليها في ص ٢٧٥ .

(٣) ينحصر الحق هنا في النوع الأصيل ، وهو الذي أداته : « ليت » ، دون الأنواع الأخرى المحمولة عليه بأدواتها المعارضة في معناه ، ومنها « لو » و « ألا » وقد سبق إيضاحها في ص ٢٨٠ لأن الجزم غير مسموح بهد انتهى البارز وأدواته الطارئة في معناه .

(٤) سبق شرح الجواب والجزاء في ص ٢٢٣ .

(٥) لأن أداة الشرط لا تدخل على « لا » الناهية . ( انظر ص ٣٠٥ ) .

أو غيرها من الأدوات الاسمية والفعلية والحرفية - يجب أن يستقيم المعنى بالاستغناء عن أداة الطلب وإحلال «إن» الشرطية هذه محلها ، فتدخل على المضارع الذى دخلت عليه الأداة السابقة، إن وجد مضارع مذكور . وإن لم يوجد فعلى آخر تنصيده فى مكانه ، ويوافق المراءد . وليس الغرض من مجيء «إن - بالصورة السالفة قبل «لا» الناهية أو قبل غيرها من باقى أنواع الطلب - بقاءها واستمرارها ، وإحداث أسلوب جديد يبقى ويستمر مع إهمال الأول - وإنما المراد استخدامها بصورة مؤقتة أو تخيلية ؛ لترشدنا إلى صحة الجزم أو عدم صحته تبعاً لسلامة المعنى أو فسادة ؛ فليست إلا مجرد أداة للاختبار المؤدى لغرض خاص، من غير أن يكون لها أثر نحوى أو معنى آخر، فإذا ما تحقق الغرض زالت وبقي الأسلوب الأول ( الذى كان قبل مجيئها ) على حالته اللفظية والمعنوية ، ولا اعتبار لغيره .

ففى اجتمعت الشروط الثلاثة صح الجزم . فنال الجزم بعد الأمر قولهم : أفضل على من شئت تكن أميره ، واستغن عن شئت تكن نظيره - واحتج إلى من شئت تكن أسيره . والتأويل : إن تفضل على من شئت تكن أميره ، وإن تستغن تكن ... وإن تحتاج تكن ...

ومثال الجزم بعد النهى : لا تكن عبد هواك ، تأمن سوء العواقب ، ولا تهمل مشورة الناصح الخبير ، تدرك حميد الغابات . والتأويل : إلا تكن عبد هواك تأمن سوء العواقب ولا تهمل مشورة الناصح تدرك ...

وبعد الدعاء : ربه . وفقى ، أهد لما يرضيك ، ولا تدعنى بغير تأييدك أجد خير ناصر معين . والتأويل : إن توقفت أهد ... وإلا تدعنى

وبعد الاستفهام : أتجامل الناس بالحق تكسب رضاهم ؟ وهل تلائهم فى غير ضعف تأمن إذاهم ؟ والتأويل : إن تجامل ... تكسب ... إن تلائن تأمن ...

وبعد التمنى : ليت إخوان الصفاء كثير ؛ يقو بهم جانبي ، وليت صفاءهم دائم أعش به سعيداً . والتأويل : إن تتحقق أمنيتي بكثرة إخوان الصفاء يقو بهم جانبي ... و ...

وبعد الترجى : لعلك تساعد المحتاج ، تخرج ، ولعلك تحاذر المن عليه . بضاعف أجرك . والتأويل : إن تساعد المحتاج تخرج ... و ...

وبعد الحضي : هلاً تستيق إلى الخير تُذكرُ به ، وهلاً تدعو إليه تشتهرُ بالفضل . والتأويل : إن تستيق إلى الخير تذكر به . . . و . . .

وبعد العرض : ألا تعرف الفضل لأهله تكن منهم ، ألا تنكر وجود المغرورين تخرج لمن زمرهم . والتأويل : إن تعرف الفضل لأهله تكن منهم . . . و . . . فإن فقد شرط ، أو أكثر ، لم يصح الجزم ، ووجب رفع المضارع وإعرابه على حسب ما يقتضيه السياق .

١ - فعند فقد الشرط الأول - بسبب وجود نفي لا طلب - لا يصح جزم المضارع وإنما يجب رفعه ؛ ففي مثل : ما يُحسن العبيُّ الكلامَ يملك به أفئدة السامعين ، لا يصح جزم « يملك » في جواب النفي عند غياب فاء السببية<sup>(١)</sup> إلا عند الكوفيين الذين يجيزون جزمه على اعتباره جواباً للنفي . أما غيرهم فلا يبيحه ويوجب رفع المضارع « يملك » على اعتباره في هذا المثال بدل مضارع من مضارع قبله ، أو على اعتباره شيئاً آخر في أمثلة تخالف السالف ، وتقضي معانيها لإعراباً غير البديلة . . . كرفعه ، على اعتبار الجملة المضارعية مستأنفة<sup>(٢)</sup> ، أو صفة ، أو حالا أو غير هذا مما تصلح له في موضعها . . .

(١) النحاة في منع الجزم بعد النفي تعليل غريب يجب رفعه ، والاعتصاف عنه . فهم يقولون : إن النفي يقتضي عدم وقوع المنفي ، ويستلزم عدم حصوله . والإثبات على نقيضه ، يستلزم تحقق شيء . ويقتضي وقوعه . فكل منهما يقتضي تحقق أمر حتمياً . برغم أن التحقق يختلف ؛ إذ النفي يقتضي تحقق عدم الوقوع ، والإثبات يقتضي تحقق الوقوع ، فهما مشتركان في أمر واحد هو التحقق ، وإن كانت جهة التحقق مختلفة وبسبب هذا الاشتراك حمل المضارع الواقع في جواب النفي على المضارع الواقع في جواب الإثبات ؛ والمضارع في جواب الإثبات لا يصح جزمه فكذلك ما حصل عليه لا يصح جزمه . حملاً للشيء على نقيضه . وهذا تعليل فاسد ، ولو أخذنا به وتكلفناه في مسائل أخرى - وهذا يمكن - كما تكلفناه هنا لفدت اللغة ، وانهارت دعائمها وأسفلها . ومثله التعليل الآخر الذي يرى أن عدم الجزم بعد النفي سببه أن النفي خبر محض فليس فيه شبه بالشرط . . .

أما التعليل الصحيح الذي يجب الاعتصاف عليه فهو : « السماع » وأن العرب لم تجزم المضارع بعد النفي إذا سقطت منه فاء السببية ، وكل تعليل غير هذا فيه مضيق للوقت والجهد ، وإفساد للمنطق الصحيح . (٢) سواء أكان الاستئناف بيانياً أم غير بيانى و « البيان » هو الذى تنقطع بسببه الصلة الإعرابية بين الجملة المستأنفة والجملة التى قبلها ، دون الصلة المعنوية بينهما ؛ فكلماتها مستقلة بنفسها في الإعراب وحده ، أما في المعنى فلا يده بينهما من نوع ارتباط . وغير البيانى تنقطع فيه الصلة الإعرابية والمعنوية بين الجملتين فتكون الجملة المستأنفة مستقلة بإعرابها ومعناها الجديد .

ب - وعند فقد الشرط الثاني - بسبب أن المضارع بعد الفاء المحذوفة ليس واقعا  
جواب الطلب - لا يصح جزؤه ، وإنما يجب رفعه ؛ مراعاة لاعتبار أو أكثر مما  
يقتضى رفعه . ومن تلك الاعتبارات :

( ١ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صفة لنكرة محضة (١) ؛ نحو :  
استمع إلى خطيب يملك ناصية القول .

( ٢ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية حالا من معرفة محضة ، نحو :  
تمتع بعذاب حسادك ؛ ينظرون نعم الله عليك ، محترقين بنار الحسد .

( ٣ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية استئنافية ؛ نحو أقيم عندنا اليوم ؟  
يسافر غداً زملائك . ونحو : قم للصلاة ؛ يغفر الله لنا ولك .

( ٤ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة للحال والوصف ؛ لوقوعها  
موقعا يؤهلها لها ، وعدم وجود قرينة تعينها لأحدهما - كوقوعها بعد نكرة موصوفة  
أو غيرها مما ليس محضاً من المعارف والنكرات - نحو : كرم عالماً نابهاً يعترم الرجول  
( ٤ ) رفعه على اعتبار الجملة المضارعية صالحة للحال ، والوصف ،  
والاستئناف ، مع عدم وجود قرينة تعينها لواحد دون الآخر ؛ كقوله تعالى : ( خذ من  
أموالهم صدقة تطهرهم وتزكّيهم بها ) ، فيصح في الجملة المضارعية : « تطهرهم »  
الأمر الثلاثة . . . وهكذا (٢) . . .

( ١ ) النكرة المحضة : هي الكاملة الإبهام والشيوخ الحالية ، من التحديد والتعيين الذي ينشأ من إضافتها  
أو من تقييدها بنعت أو غيره من القيود التي تفيد لها نوعاً من التخصص .

والمعرفة المحضة هي الغالصة من شائبة التكثير ؛ فلا يتصل بها ما يقر بها من النكرة ؛ كآل الجنسية ،  
وفيها مما سبق إيضاحه وتفصيله في موضعه الأنسب ( - ص ١٤٥ م ١٧ باب النكرة والمعرفة .  
وفي ج ٢ باب الحال ص ٢٩٤ م ٨٤ وفي ٣ باب التمت ص ٣٤٩ م ١١٤ ) .

( ٢ ) تطبيقاً على ما فات من الأخذ باعتبار أو أكثر تبعاً للمعنى يتبين جزم المضارع جواباً وجزاء  
الطلب في مثل : افتح صنوبر الماء ينهر مائه - أوقد المصباح تنور الحجرة - أغلق النافذة تحجب الريح  
الباردة - أزرع الحقل ينبت ثمراً طيباً .

ويتبين رفعه وإعراب جملة وصفائي مثل : أكرم مهاجراً يلتبس من يكرمه - أحسن إلى بائس يضيغ  
بالشكوى - تمتع بحديقة تمتلئ بالأزهار - صاحب رجلاً يؤثر البعد عن الشر .

ويتبين رفعه وإعراب جملة حالا في مثل : أكرم المهاجر يلتبس من يكرمه - أحسن إلى البائس  
يضيغ بالشكوى - تمتع بحديقتك تمتلئ بالأزهار - عاون الحر ينزل به الضر

ويتبين رفعه واعتبار جملة مستأنفة في مثل : ( ليتك تزورني . ينزل المطر ) - ( أتساعد المحتاج ؟ -

حـ - وعند فقد الشرط الثالث<sup>(١)</sup> - لا يصح الجزم ؛ ففي مثل : لا تقرب من النار تحترق ، لا يصح جزم المضارع : « تحترق » ؛ لعدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية محل « لا » الناهية ؛ إذ يفسد المعنى حين نقول : إلا<sup>(٢)</sup> تقرب من النار تحترق . بخلاف : لا تقرب من النار تسلم ، فيصح جزم المضارع ؛ لصحة قولنا : إلا<sup>(٣)</sup> تقرب من النار تسلم . ومن الأمثلة : لا تهمل الرياضة تضعف ؛ فلا يصح جزم المضارع للسبب السالف ؛ بخلاف : لا تهمل الرياضة تأمن الضعف .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية : أحسن معاملي أحسن معاملك ، فيصح جزم المضارع : « أحسن » ؛ لصحة قولنا : إن تحسن معاملي أحسن معاملك ؛ بوضع « إن » الشرطية وبعدها مضارع مناسب موضع فعل الأمر « أحسن » . بخلاف : أحسن إلى لا أحسن إليك ؛ فيجب رفعه ؛ إذ لا يصح قولنا : إن تحسن إلى لا أحسن إليك ؛ لفساد المعنى .

ومن أمثلة الطلب بغير « لا » الناهية أيضاً : أين بيتك أزرُك ؟ بجزم المضارع ؛ لصحة جيء « إن » الشرطية وبعدها مضارع متصيد . والتقدير : إن تعرفى بيتك أزرُك . بخلاف أين بيتك أقف في السوق ؛ إذ لا يصح : إن تعرفى بيتك أقف في السوق ؛ لعدم استقامة المعنى ؛ بسبب عدم ارتباط أجزائه ، وفقد المناسبة بينها . . .

---

== يجب الناس الغنى == ( لا تهمل شراء الكتب النافعة . فسافر غداً لزيارة بعض الأتارب ) - ( اجتنب الصباح ورفع الصوت خلال الكلام . يقبل الخقف على كتب الأدب الرقيق ) . . .

ويصلح لأكثر من حالة في مثل قوله تعالى : ( هبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا ) وقوله تعالى لموسى : ( وَأَنْتَ مَا فِي يَمِينِكَ تَتْلُوهُمْ مَا صُنِعُوا . . . ) وقوله تعالى له : ( وَاعْرَبْ لَهُمْ طَرِيقًا إِلَى الْبَحْرِ يَسَّى ) لا تخاف دُرَّكَ ولا نخشى ) وأما قوله تعالى : ( خذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ . . . ) - فيصح في المضارع : « تطهر » أن يكون مجزوماً في جواب الأمر أو مرفوعاً إما على اعتبار جملته متأنفة ، أو صفة للفكرة المحضة التي قبلها أو حالاً من فاعل فعل الأمر : « خذ » وكذلك كل أسلوب على شاكلة .

( ١ ) وأما فقده كما عرفنا - هي عدم استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية و « لا » النافية محل « لا » الناهية ، وحدها يحدقها حين تكون أداة الطلب « لا » الناهية ، أو عند إدخال « إن » الشرطية على مضارع مناسب أداة طلب أخرى .

( ٢ ) أصلها : « إن لا » وتقدم « التثنية » في : « لا » فلا تظهر في الكتابة ولا في النطق ، ويرمز لوجودها في الخط بكتابة « شدة » فوق : « لا » .

وهكذا بقية أنواع الطلب الأخرى - ومنها: الأمر والترجي بالتفصيل الآتي (١) -  
فيجوز على بقية الأنواع (٢) ما جرى على نظائرها .

وبعض الكوفيين - وفي مقدمتهم زعيمهم الكسائي - لا يشترط إحلال  
« إن » مع « لا » النافية محل « لا » الناهية ، ولا إحلال « إن » قبل بقية أدوات  
الطلب ، ولا ما يترتب على هذا الإحلال من استقامة المعنى أو عدم استقامته .  
قائلان إحدراك المراد من الجملة الأصلية ، والتفريق بين الغرض المقصود منها وغير  
المقصود - مرجعه القرائن وحدها ، فعليها - دون غيرها - المَعْوَل . ففي مثل  
قولك للمشارك : « أَسْلِمَ تدخل النار » يجزى المضارع « تدخل » على معنى :  
إن لم تسلم تدخل النار ، فهو يقلر وجود النفي ، بشرط وجود قرينة توجه ذهن  
إليه . في حين يستبعد النفي ويجهل إن كان الطلب نهيًا ، ويجعل الجملة المضارعية  
جوابًا جزاء للنهي مباشرة ، معتمدًا في فهم المراد وتعيينه على القرائن ؛ مثل : لا تقرب  
من النار تحترق . . . بجزم المضارع : « تحترق » واعتبار الجملة المضارعية  
هي الجواب والجزء بغير تأويل ولا تقدير (٣) . وقد مال بعض النحاة القدامى إلى هذا

(١) في ص ٣٠١ .

(٢) إلا اتفق على أداته : « لو » ، فإنه كالتنبي ؛ لا يجزم المضارع في جوابه عند غيبة الفاء .  
(٣) ويؤيد رأيه أيضاً بقراءة من قرأ قوله تعالى : « (ولا تمنن تستكثر) » بجزم المضارع  
« تستكثر » على معنى : تظهر كثرة نعمك على غيرك . . . وقوله عليه السلام في شجرة الثوم : (من أكل  
من هذه الشجرة فلا يقربن مسجدنا هذا ؛ يؤذنا) بجزم المضارع « يؤذ » بجلف الياء من آخره . وقول أحد  
الصحابية يخاطب الرسول في أثناء موقعة : (يا رسول الله لا تشرف ، يصيبك سهم) . بجزم المضارع  
« يصيب » . فالأفعال المضارعة في النصوص السابقة مجزومة مع عدم استقامة المعنى بوضع « إن » الشرطية  
عليها « لا » النافية ، بدلاً من « لا » الناهية .

أما الذين يتسكبون (بأن . . .) فيعربون تلك الأفعال المجزومة إعراباً آخر ؛ فيقولون :  
« تستكثر » مجزومة في جواب الطلب ؛ على اعتبار أن المعنى : لا تمنن ؛ فيترتب على عدم المن  
أنك تطلب من الله كثرة النعم وزيادة الثواب . أو أن الفعل تستكثر مجزوماً لأنه بدل من الفعل : تمنن .  
فالمنى لا تمنن . . . أى : لا تستكثر ما أئمت به . . . وكذلك يقولون في المضارع : « يؤذ » ،  
إنه بدل من المضارع : يقرب ، أى : لا يؤذنا . أما المثال الأخير : (يصيب) فيمكنون عليه بالشاذ إذ  
لا يحسن له تأويل سائفاً .

ولما لبس بعض أمثلة القسبي يستقيم فيها المعنى على تخيل « إن » وإحلالها مع « لا » النافية بالطريقة  
التي سلفت على « لا » الناهية ، وجزم المضارع في الجواب . وأمثلة أخرى لا يستقيم فيها المعنى على تخيلها .

الرأى وإلى الأخذ به في أنواع الطلب المختلفة (نهما وغير نهي) ولعل الدافع له هو التيسير ، وأن الناس يستعملونه فلا يحق المراد منه عند قيام القرينة الحاسمة . ولكن الرأى الأول هو الأحسن ، والأجدر بالاعتصار عليه ؛ لأنه أكثر وروداً في فصيح الكلام ، وأوضح معنى ، وأبعد من اللبس والخفاء<sup>(١)</sup> . . .

• • •

## جواب الأمر والترجى

كل ما تقدم يمسرى على المضارع الخالى من الفاء ، الواقع في جواب نوع من الطلب كالأمر ، أو الترجى ، أو غيرهما . . . ونخص هذين بشيء من البيان

١- فن الأول :

لا تهمل يشتهر أمرك بالإجادة - إلا تهمل يشتهر أمرك . . .

لا تفش أسرار الناس تكتسب ودم - إلا تفش تكتسب . . .

لا تسرق تحترم - إلا تسرق تحترم .

لا ترفع صوتك تحسن - إلا ترفع صوتك تحسن .

لا تصانع المريض تسلم - إلا تصانع المريض تسلم .

ب- ومن الثانية :

لا تهمل يحمل شأنك - إلا تهمل يحمل شأنك .

لا تفش أسرار الناس تفقد ودم - إلا تفش أسرار الناس تفقد ودم .

لا تسرق تعاقب - إلا تسرق تعاقب

لا ترفع صوتك يزعج السامعين - إلا ترفع صوتك يزعج السامعين

لا تصانع المريض تنتقل إليك عدواه - إلا تصانع المريض تنتقل إليك عدواه .

(١) وفيما سبق من جزم المضارع جوازاً عند سقوط الفاء بعد غير النفي - أى بعد الطلب يقول ابن

مالك :

وبعد غير النفي جزءاً - اعتُخذَ      إِنَّ تَسْقُطِ. «الفا» والجزءُ قَدْ قَصِدَ - ١٤

وشرطُ جزمِ بعدِ نهي أَنْ تَضَعُ      «إِنْ» قَبِيلُ: «لا» ، دونَ تخالفِ يَقَعُ - ١٥

التقدير : ( واعتد جزءاً بعد غير النفي إِنَّ تَسْقُطِ الفاء والجزء قد قصد ) . . . دون تخالف يقع ، أى : بشرط ألا يقع اختلاف في المعنى قبل مجيء «إِنْ» سابقة «لا» وبعد مجيئها وترك الشروط والتفصيلات الأخرى التي أومضناها .

١- من أنواع الطلب المحض : الأمر- كما عرفنا<sup>(١)</sup> - والمضارع في جوابه - إذا كان مقرونًا بفاء السببية ، يجب نصبه بأن مضمرة وجوبًا . وكثرة النحاة تشترط لنصبه هذا أن يكون بالصيغة الصريحة الدالة على فعل الأمر مباشرة ؛ نحو ؛ ارحم من هو أضعف منك ؛ فيرحمك من هو أقوى منك ، أو بالصيغة التي تشبهها ؛ وهي لام الأمر الجازمة للمضارع ؛ نحو : لترحم من هو أضعف منك فيرحمك من هو أقوى ...

فلأن لم تكن الدلالة على الأمر بإحدى هاتين الصيغتين فالقاء بعدها ليست للسببية . كالدلالة باسم فعل الأمر في مثل : صه عن اللغو ؛ فيرتفع قدرك ، ومثل : مكانك فتحملين أو تستريحين . أو بالمصدر الواقع بدلًا من التلطف بفعله في مثل : سعيًا في الخير ، فتجتمع القلوب حولك . أو بصيغة الدعاء بالاسم في مثل : سقيًا لوطن الأحرار فيسعدون به . أو بصيغة الجملة الخبرية بقصد الدعاء<sup>(٢)</sup> نحو : يعينني الله فأحتمل أعباء الجهاد . فالقاء في كل هذه المواضع ليست للسببية في رأى الكثرة وقد سبق<sup>(٣)</sup> أن الأفضل الأخذ بالرأى الذى يجعلها سببية .

واتفق رأى الكثرة والقلّة على صحة جزم المضارع بعد هذه الفاء إذا سقطت ، وخلا الكلام منها ؛ فيصير المضارع بعد غيابها واقعا في جواب الأمر فيجزم ؛ سواء أكانت الدلالة على الأمر بالصيغتين الأصليتين أم بغيرهما من باقى الصيغ التي عرضناها ؛ بشرط استقامة المعنى عند إحلال « إن » الشرطية ، والمضارع المناسب محل الأمر<sup>(٤)</sup> فتقول : ارحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى - لترحم من هو أضعف منك يرحمك من هو أقوى . كما تقول : صه عن اللغو يرتفع قدرك - ومكانك تحملى أو تستريحى - سعيًا في الخير تجتمع حولك القلوب - سقيًا لوطن الأحرار يسعدوا به - يعينني الله أحتمل أعباء الجهاد ...

( ١ ، ١ ) في ص ٢٧٧ .

( ٢ ) أو بقصد غير الدعاء كالأمركا سيجىء أول المصنعة الآتية .

( ٣ ) وبه يتم تحقق الشروط الثلاثة اللازمة ، وهي : ( الطلب - وقوع المضارع جوابًا له - صحة إحلال « إن » ... )



ومثل الحملة الخيرية المقصود منها الأمر كقوله تعالى : ( هل أدلكم على تجارةٍ تُنَجِّبكمُ من عذاب أليم ، تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله الله يُمَوِّلكم وأنفسكم ، ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون . يغفرُ لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات . . . ) بجزم المضارعين « يغفر » و « يدخل » في جواب الأمر : إذ الأصل : آمنوا بالله ورسوله ، وجاهدوا في سبيل الله . . . يغفرُ لكم . . . ويدخلكم . . . ومثل الآية الكريمة كثير من فصيح الأساليب التي يحاكيها الناس حتى يومنا هذا - وقد أشرنا لبعضها في مناسبة سابقة<sup>(١)</sup> - ومنها قول الزارع ينصح زميله : تزرعُ حقلك وتعني به تحصدُ كثيراً . وتهملُ أمرَ زرعهِ ، وتنصرفُ عنه تحزنُ يوم الحصاد : التقدير ازرع حقلك واعن به تحصدُ كثيراً . وأهمل أمره وانصرف عنه تحزنُ . ومن الأمثلة الماثورة : اتقى الله امرؤ فعل خيراً يُثَبِّ عليه . . . التقدير : ليتق الله امرؤ ، وليفعل خيراً . . . يُثَبِّ عليه<sup>(٢)</sup> . . .

\*\*\*

ب - ومن أنواع الطلب - في الرأي الراجح - الترسى وقد سبق تعريفه والكلام عليه<sup>(٣)</sup> فإذا وقع في جوابه المضارع مرفوعاً بقاء السببية وجب نصبه بأن مضمره وجوباً ومن الأمثلة : لعلك مزود بالجد والصبر فتبلغُ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة فيديمها الله عليك . فإذا سقطت هذه الفاء وخلت مكانها ، صار المضارع بعدها - في ذلك الرأي الراجح - جواباً للترسى مجزوماً إن تحققت شروط الجزم التي عرفناها ، ففي الأمثلة السالفة نقول : لعلك مزود بالجد والصبر ، تبلغُ أسمى الغايات ، ولعلك تحفظ حق النعمة يديمها الله عليك . ومثل قول الشاعر :

لعلَّ التفاتك منك نحوى مُيسَّرٌ يحملُ بك من بعد القساوة اليسر

(١) في ص ٢٧٧ . (٢) في ص ٢٨٠ .

(٣) وفي جزم المضارع في جواب الأمر يقول ابن مالك :

والأمرُ إن كانَ بغيرِ : « أَفْعَلْ » فلا تنصبُ جوابه . وجزمه اقْبَلْ - ١٦

( اقْبَلْ ، أصلها : اقبل ، بنون التوكيد الخفيفة ، قلبت ألفاً لألفٍ ) يريد الأمر - وهو من أنواع الطلب - إن كانت صيغته ليست الصيغة الصريحة فيه - وهي صيغة « افعل » - لا يجوز اعتبار الفاء بعده سببية ما دامت الصيغة ليست صريحة أصيلة فيه وبالرغم من هذا يصح جزم المضارع في جواب هذا الأمر عند سقوط تلك الفاء . وهذا الكلام متور غير واف .

(١) . . . . .

\* \* \*

(١) وقد اكتفى في الكلام على فاء السببية بعد الترجى وحل سقوطها وجزم المضارع بعد غيابها جواباً  
لترجى - يبيت واحد ( سبق شرحه في ص ٢٨١ لمناسبة أقوى وأليق ، ) هو :

والفعل بَعَدَ «الفاء» في الرَّجَا نُنْصِبُ كَنُصِبِ مَا إِلَى التَّمَنَّى يَنْتَسِبُ ١٧

يريد : أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء المسبوقة بالرجاء ينصب ، كما ينصب المضارع الواقع بعد  
التمنى على اعتبار الفاء سببية في كل منهما . ولم يذكر شرطاً ولا فروغاً لنصبهما ، ولم يتعرض لحكم  
المضارع إذا سقطت الفاء بعد الترجى . وقد تداركنا هذا كله . ثم انتقل من هذا البيت إلى آخر يتضمن حكم  
المضارع المسطوف على اسم صريح فقال :

وإن عَلَى اسمٍ خَالِصٍ فِعْلٌ عَطِيفٌ تَنْصِبُهُ «أَنْ» ثَابِتاً أَوْ مُنْحَذِفٌ

وقد سبق تفصيل الكلام على هذا المعنى وافيّاً شاملاً في موضع أنصب ( ص ٢١٩ ) . . .

## زيادة وتفصيل :

١- إذا دخلت « إن » الشرطية على « لا » الناهية فقدت دلالتها على النهي وصارت للنفي ؛ لأنّ أداة الشرط لا تدخل على النهي . وعلى هذا كيف نعرب : « لا » الناهية التي فقدت الدلالة على النهي ؟ بسبب وقوعها بعد « إن » ؟  
أقول إنّها حرف نهي باعتبار أصلها السابق ، أم نقول إنّها حرف نفي باعتبار الواقع الذي انتهت إليه ؟ رأيان قد يكون خيرهما مراعاة الواقع .

ب- إذا جزم المضارع ، في جواب الطلب وقد اختضت فاء السببية - فما العامل الذي جزمه ؟

للنحاة في هذا ميدان جدل فسيح يملثونه كراً وفرّاً بغير ضرورة لشيء منه . ولستنا في حاجة لعرض تلك المساجلات<sup>(١)</sup> وحسبنا الإشارة العابرة إليها ، والاكتفاء بان نقول في المضارع المجزوم : إنه مجزوم لوقوعه في جواب الطلب :  
( ١ ) فمن قائل إن أداة الطلب تضمنت معنى أداة الشرط فجزمت ، كما أن أسماء الشرط تضمنت معنى الشرط فجزمت . وقد دفع هذا باعتراضات كثيرة يصلحها ردود كثيرة أيضاً .

( ٢ ) ومن قائل إن أداة الطلب وحملته ثابت في العمل عن أداة الشرط وحملته بعد حذفهما فجزمت ؛ كما أن النصب بالمصدر في نحو : ضربا اللص ؛ لثباته عن اضرب ، لا لتضمنه معناه . ونصيب هذا من الكر والقر نصيب سابقه ... وكلاهما يرمي إلى أن العامل المذكور

( ٣ ) ومن قائل إن عامل الجزم ليس مذكوراً في الكلام تضمناً أو إنابة كما يقول أصحاب الرأيين السالقين ، وإنما هو شرط مقدر دل عليه الطلب المذكور فن يقول : أكرمني أحسن إليك - يريد : أكرمني ؛ فإن تكرمني أحسن إليك . وهذا أشهر الآراء مع ما يتناوره من معارضات مختلفة .

( ٤ ) ومن قائل إن العامل ليس مذكوراً - كما هو الرأي الثالث - ولكنّه مقدر ينحصر في « لام الأمر » المقدرة - دون غيرها - فأصل : ألا تنزل عندنا نصب خيراً . . . هو : ألا تنزل عندنا . لتصبّ خيراً . . . وهذا أضعف الآراء عندهم والاعتراضات عليه كثيرة وقوية .

( ١ ) من شاء الاطلاع عليها فليرجع إلى المطولات ، ومنها الأعصاف وحاشية الصبان عليه .

## المسألة ١٥١ :

حذف <sup>(١)</sup> « أن » في غير المواضع السابقة

عرفنا المواضع التي يُضَبُّ فيها المضارع بأن المضمره وجوباً أو جوازاً . وقد سمع من العرب نصبه في غير تلك المواضع أحياناً ، فمن الوارد عنهم : خذ اللص قبل يأخذك - تسمع بالمُعْتَدِي خير من أن تراه . وقول الشاعر :

ألا أيهاذا الزاجري - أحضر الوغي وأن أشهد اللذات - هل أنت مُخَلِّدِي  
 . . . والأصل : خذ اللص قبل أن يأخذك - أن تسمع بالمُعْتَدِي . . . -  
 أن أحضر الوغي . . .

وقد دار الجدل حول هذه الحالات ؛ أصبح القياس عليها أم لا يصح ؟ وكيف تضبط المضارع في الأمثلة المسموعة ؛ بعد حذف « أن » ؟ أنكره منصوباً كما كان عند وجودها ؛ مراعاة للأصل الأول ، أم يصح رفعه مراعاة للأمر الواقع <sup>(٢)</sup> ؟ وصفة ما يقال ، وما يجب الاختصار عليه - حرصاً على سلامة اللغة ، وبعداً عن اللبس والاضطراب في فهمها - هو : الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحت روايته من تلك الأمثلة ، وعدم محاکاتها أو القياس عليها .

أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة فيصح رفعها أو تركها منصوبة كما وردت من غير تغيير في ضبطها ؛ وقد تحذف « أن » سماعاً ، ويرفع المضارع مرفوعاً ، كالفعل « يريكم » في قوله تعالى : ( ومن آياته يُريكم البرق خوفاً وطمعاً . . . ) عند من يرى الأصل : ( أن يريكم . . . ) ثم حذفت « أن » ورفع المضارع بعد حذفها مع حاجة المعنى إليها . . . <sup>(٣)</sup>

(١) الحذف غير الإضمار ؛ لأن المحذوف غير موجود في الكلام مطلقاً ، لا ظاهراً ولا خفياً أما المضمرة فموجود غير ظاهر . (٢) حاشاك حول صحة النقل في بعض الأمثلة القديمة ، وأنه غير مسموع على الوجه الذي نقل به (٣) وفي هذا يقول ابن مالك خاتماً الباب .

وَشَذَّ حَذَفُ « أَنْ » وَنَصَبُ فِي سَوَى مَا مَرَّ . فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدَلَ رَوَى - ١٩  
 ومعنى البيت : أن حذف أن - لا إضمارها في المواضع السابقة - سمع إعمالها النصب في المضارع بعد حذفها أمر شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، وأن ما روى منه على لسان الراوي العدل - الأمين - يقبل منصوباً كما روى .

## المسألة ١٥٢ :

## السبب في إضمار « أن » وجوباً وجوازاً

تقدمت المواضع التي تضر في « أن » الناصبة بنفسها للمضارع ؛ بالغم من إضمارها ، ولا ترضى جمهرة النحاة أن يكون الناصب فيها عاملاً آخر . وتتلخص الحجة فيما يأتي :

نصب المضارع لا بد أن يكون أثراً لعامل إن لم يظهر في الكلام فلا مناص من تقديره تخفياً ، يعمل عمله وهو مضمر . إذ لا يستقيم المعنى بغير إضماره .

١ - يتضح هذا من مواضع الإضمار الجائز ؛ كالمضارع المسبوق بلام التعليل في مثل : يتداوى المريض ليبراً - تعلم الناشئ ليسعد - أجاد الصانع ليشتهر . . . فسبب الإضمار هنا أن التعليل أمر معنوي محض ؛ فهو متجرد من الدلالة على الزمان أو المكان ، أو الذات أو غيرها ، مقتصر على الناحية العقلية الخالصة ؛ ( ومنها : يتداوى - البرء - السعادة - الاشتهار - القيام - القعود - الحصد - الأكل - الشرب - السفر . . ) على حين يتضمن المضارع الذي يعد لام التعليل الدلالة على الزمان حتماً . فهو مخالف لذلك القانون اللغوي الثابت ؛ ويناقض له . فلا بد من البحث عن وسيلة تخضعه للقانون العام المطرد . وقد وجدنا النحاة فيما يسمونه : « المصدر المؤول » . وزاد اطمئنانهم إليه حين رأوا العرب يعطفون عليه المصدر الصريح عطفاً يدل على اشتراكهما في الدلالة المعنوية المحضة . ولم يبق بعد هذا إلا اهتمامهم إلى الحرف المصدرى السابق . فهل يكون لام التعليل ؟

قالوا : لا . إذ هي حرف جر ، والمضارع لا يقبل الجر ، ولو تركت الجر ، وتجردت للنصب والسبك - كان - لوجب حذفها بعد إتمام السبك وقيام المصدر المؤول . غير أن حذفها أو ذكرها مع وجود المصدر المؤول يؤدي إلى فساد المعنى والتركيب في الحالتين . يظهر هذا جلياً في الأمثلة السالفة - ونظائرها - كأن نقول في المثال الأول : « يتداوى المريض لبرئه » أو : « يتداوى المريض برئه » - بلام أو غير لام - فلو ارتضينا : « لبرئه » لوقعنا في لبس ؛ إذ لا ندري أصل الكلام .

والفرق واسع في المعنى بين ذلك الأصل من غير تأويل ، وما انتهى إليه <sup>(١)</sup> ولو ارتضينا حذف اللام لكان التركيب فاسداً إلا على وجه ذم من التأويل والتقدير . والتصنف فلم يبق إلا القول بإضمار : « أن » دون غيرها . وأساس اختيارها : استقرار الكلام العربي في أفصح أساليبه ، فقد دل على أن العرب يعملون في الأسلوب الواحد إلى إظهار « أن » بعد لام التعليل وإلى إضمارها مع نصب المضارع في الحالتين ، دون أن يختلف في التركيب شيء من لفظه أو معناه .

ب - وأما إضمارها وجوباً بعد أحرف أخرى معينة ؛ ( كالفاء ، والواو ، وحتى . . . و . . . ) فلأن كلا منها يؤدي معنى خاصاً محتملاً ؛ كالسببية ، والمعينة والتعليل ، والغائية . . . و . . . وكل هذه معان مجردة ، لا مجال فيها لزمان ، أو مكان أو ذات ، أو غيرها . . . على الوجه الذي شرحناه - فلا توافق بينها وبين المضارع ، لاقتضائه الزمان حتماً . فلا مفر من البحث عن وسيلة تجعل الجملة المضارعية بعد لام التعليل في عداد ما يدل على الأمر المعنوي المحض ، وهذه الوسيلة هي المصدر المؤول . والحرف السابك هو : « أن » دون غيرها من الأحرف السالفة التي تسبق المضارع ؛ لأن اختيار واحد من تلك الأحرف يؤدي إلى فساد المعنى ، وإلى خلو التركيب من الأثر النحوي الهام الذي يقوم به ذلك الحرف ؛ كالعطف ، والجرو . . . و . . . وهذا الأثر ضروري في ربط شطري الكلام ( قبل الحرف وبعده ) ومنع تفكك أجزائه ، وفي الوصول إلى ضبط الأفعال المضارعة . ضبطاً صحيحاً ولذا تمسك النحاة بأن تعمل هذه الأحرف العطف أو غيره مما يخص كلا منها ومن أوضح الأمثلة لهذا : فاء السببية حيث ينصب النفي على ما قبلها وما بعدها معا أو على ما بعدها وحده . وحيث يختلف ضبط المضارع من رفع واجب في مواضع ، إلى نصب واجب في أخرى وإلى جواز الأمرين أو وجوب الجزم في غيرها . . . ويترب على كل ضبط معنى يخالف الآخر - كما سبق عند الكلام عليها . وما يقال في فاء السببية يقال في غيرها من باقي الأدوات التي تفسر بعدها « أن » وجوباً .

هذا ملخص ما تحتج به الجمهرة المستمسكة بإضمار « أن » وهو يشهد لها بالخلق ، والبراعة ، وسداد الرأي . فمن التسرع أو جتنت الهوى اتهامها بالتشديد ، أو بالجمود ، أو الاستسكان بما لا داعي له ، أو ما لا خير فيه .

( ١ ) أوضحنا الفوارق بين المصدر الصريح والمؤول في الجزء الأول باب المصدر .

## المسألة ١٥٣ :

## إعراب المضارع

« ب » جوازمه<sup>(١)</sup>

عوامل جزمه ثلاثة أنواع : نوع يقتصر على جزم مضارع واحد . في النثر وفي النظم ، بلا خلاف ، وهو أربعة أحرف : « اللام الطلية » - « لا ، الطلية » - لم - لمّا - .

ونوع لا بد أن يجزم مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما أو محل أحدهما وهو عشر أدوات ، منها : إن - إذا - من - ما - متى . . . . . وبعضها أسماء وبعضها أحرف وسيجيء بيانها وتفصيل الكلام عليها<sup>(٢)</sup> ولا يكاد يوجد خلاف في أن هذا النوع يجازم .

ونوع ثالث يختلف النحاة في اعتباره جازماً ، وقليل منهم يُعده جازماً ويُقتصر جزمه على الشعر دون النثر . وأدواته ثلاثة : إذا - كيفما - لو . . . .

والجوازم بأنواعها الثلاثة لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً ، أو مقدراً . وفيها على البيان :

النوع الأول : الأربعة التي تجزم مضارعاً واحداً . معانيها ، وأحكامها :  
أولاً : لام الطلب . وهي التي يُطلب بها عمل شيء وفعله - لا تركه ، ولا الكف عنه - فإن كان الطلب من أعلى لأدنى سميت : « لام الأمر » ، وإن كان

(١) لم سميت هذه العوامل « جوازم » ؟ يذل الشراح وأصحاب المطولات جهداً عظيماً في عقد الصلة بين الجزم بمعناه القوي ؛ وهو : القطع ، ومعناه النحوي الاصطلاحي : قائلين إن الجوازم سميت بهذا ، لأنّ قطع من المضارع ( أى : تمحذف ) حركة آخره إن كان آخره صحيحاً ، وقطع الحرف كله ( أى : تمحذفه ) إن كان الآخر حرف علة . وطال الجدل واشتد حول هذا التعليل ؛ كما طال واشتد حول بعض العوامل ؛ أ « بسيطة هي أم مركبة قبل استخدامها في الجزم ؟ وما الأطوار التي مرت بها حتى وصلت إلى صورتها الأخيرة الجازمة ؟ وأتوا في هذا بالترائب التي تستحق اليوم الرضخ السريع ، والإهمال ؛ لما في أكثرها من وهمة بحوث لا تتصل بالواقع بصلة حقّة . نقلوها عن شيخهم القديم « السيرافي » أحد شراح : « كتاب سيبويه » وزادوها على الأيام حتى وصلت إلينا بصورتها الغريبة وحسبنا هذه الإشارة العابرة دون الاهتمام بتسجيلها ، إنما المهم أن نعلم آثار الجوازم ، وأحكامها الخاطفة ، وفي مقدمتها أنها لا تدخل إلا على الفعل فإن ظهر بعدها فيها وإلا وجب تقديره - كما ستعرف -

(٢) في ص ٣١٩ الكلام على النوع الثاني ، وفي ص ٣٣٢ الكلام على النوع الثالث .

من أدنى لأعلى سميت : «لام الدعاء» . وإن كان من مساو سميت : «لام الالتباس» . وبسبب دلالتها على المعاني الثلاثة كانت تسميتها «لام الطلب» أنسب - كما عرفنا<sup>(١)</sup> . ومن أمثلتها : لتكن حقوق الوالدين عندك مرعية ، وتكن صلة القرابة لديك مصونة . وأشهر أحكامها :

(١) أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل .

(٢) أن الجزم بها يختلف في درجة القوة والكثرة ؛ فيكثر دخولها على المضارع المبذوء بعلامة الغياب ( وهي الياء للمذكر ، والتاء للمؤنث ) ، ويقل - مع صحته - دخولها على المضارع المبذوء بحرف الخطاب ، لأن فعل الأمر هو المختص بالأصيل في هذا ، أو المبذوء بحرف التكلم ( وهو : الهزرة أو النون ) لأن المتكلم لا يأمر نفسه إلا مجازاً ، وهذا - مع قلته - قياسى فصيح ، كسابقه . ومن الأمثلة قوله تعالى : لينفق ذو سعة من سعته . وقوله تعالى : وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولننجحهم خطاياكم ) ، وقوله عليه السلام : « قوموا فلأصل لكم<sup>(٢)</sup> » . ومثل : لا تترك من أساء ولا صاحب من أحسن .

(٣) أنها قد تحذف ويبقى عملها ، وحذفها إما كثير مطرد . وذلك إذا وقعت بعد فعل الأمر : « قل » كآلاية الكريمة : ( قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة ) أى : ليقموا . . .

وإما قليل ، ولكنه جائز في الاختيار ، وفي الضرورة . وهو حذفها بعلمشتقات القول الأخرى ، التي ليست فعل الأمر : « قل » ، نحو : قلت لبواب لديه دارها تأذن ؛ فأئني حموها<sup>(٤)</sup> وجارها يريد : لتأذن<sup>(٥)</sup> .

(١) في ص ٢٧٧ عند الكلام على أنواع الطلب . هذا ولا يمنع من تسميتها طلبية خروجها عنه مع مضارعها إلى معنى آخر ؛ كالتهديد في قوله تعالى : ( قل : الحق من ربكم ؛ فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر ؛ إنا أعتدنا للظالمين نارا أحاط بهم سرادقها . . . ) وكالتجريد في قوله تعالى : ( قل من كان في الصلاة فأيما صنعة له الرحمن مدا . . . )

(٢) إلغاء زائدة . أو عاطفة ، عطفت جملة طلبية على طلبية .

(٣) الأصل : ليقموا . وسجة القائلين بجحفها هنا وبأن المضارع ليس مجزواً في جواب الأمر : « قل » - هو : أن مجرد الأمر بالقول لا يترتب عليه إقامتهم الصلاة فلا ؛ إذ لا يلزم من القول المجرد ، والنطق به بصيغة فعل الأمر حصول الفعل حقيقة ، وتحقيق الأمور به ..

(٤) أبو زوجها . (٥) وليس المضارع هنا سائلاً لضرورة الشعر ، في استطاعة الشاعر أن يقول : إيلن من غير أن ينكر البيت ، وفي استطاعته أيضاً أن يقول ولا ينكر البيت : تأذن إني حموها وجارها . بضم النون وسلف إلغاء بعدها . . . والضرورة الشعرية تفسر آخر ، سبق عند الكلام عليها في ص ٢٠٦ .



وإما قليل مقصور على حالة الضرورة الشرعية؛ وهذا حين لا يسبقها شيء من مادة القول: نحو:

عَمْدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ تَبَالًا<sup>(١)</sup>  
وقول الآخر<sup>(٢)</sup>:

فَلَا تَسْتَطِيعُ مِنِّي بَقَائِي وَمَلَنِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ  
وَالْأَصْلُ فِيهِمَا: لَتَقْدِرْ - لِيَكُنْ . . . فحذفت اللام للضرورة الشرعية .

(٤) أن تحريكها بالكسر هو الأكثر؛ إذا لم يسبقها الواو، أو الفاء، أو ثم. وفتحها لغة إن فتح تاليها. فإن سبقها أحد الأحرف الثلاثة المذكورة جاز تسكينها وتحريكها على الوجه السالف، ولكن التسكين أكثر، نحو قولهم: من وكبي من أمور الناس شيئاً فليراقب ربه فيها وليه، وليذكر أنه محاسب على ما يكون منه، ثم ليستظر عاقبة ما قلمت يده .

ثانيها: « لا » الطلية .

وهي التي يطلب بها الكف عن شيء وعن فعله . فإن كان الطلب موجهاً من أعلى لأدنى سميت: « لا الناهية » وإن كان من أدنى لأعلى سميت: « لا الدعائية »، وإن كان من مساوٍ إلى نظيره سميت: « لا التي للالتباس »<sup>(٣)</sup> . . .

ومن الأمثلة قوله تعالى: (وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه: يَا بُنَيَّ لَا تَشْرِكْ بِاللَّهِ . . . )، وقوله تعالى: (رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا . . . )، ومثل: لا تنهات على اللثم فتتهم في مروءتك، ولا على الجاهل فتتهم في فطنتك .

وأشهر أحكامها:

(١) أنها تجزم المضارع بشرط ألا يفصل بينهما فاصل، إلا عند الضرورة الشرعية كالتي في مثل:

وقالوا: أحنأنا - لا تَخْشَعْ لظالم عزيز، ولا إذا حقَّ قومك تَظْلِم<sup>(٤)</sup>

(١) هلاكاً . (٢) يخاطب ابنه العاق الذي يتنص لهذا الرائد الموت .

(٣) وقد سبقَت الإشارة لهذا في التراسب عند الكلام على الطلب ص ٢٧٧

(٤) حرك المضارع بالكسر لأجل القافية .

والأصل : ولا تَظَلِمَ ذا حق قومك<sup>(١)</sup> . وأجاز بعضهم الفصل بالظرف أو بالجار مع محروره ؛ — لأن التوسع يشبه الجملة كثير في ألسنة العرب . ورأيه حسن — مثل قولك للطائش لا — اليوم — تعبث والقوم يجدون ، ولا — عن النافع — تنصرف والعقلاء يقولون .

(٢) صحة حذف مضارعها للدليل يدل عليه ؛ نحو : انصح زميلك ما وجدته مستريحاً للنصح ، منشرحاً له . وإلا فلا . . . أى : فلا تنصحه .

(٣) كثرة جزمها المضارع المبني للمعلوم إذا كان مبدوءاً بالياء أو الياء ، نحو قوله تعالى : ( لا تحزنْ إن الله معنا ) . وقول الشاعر :

لا تَسْأَلِ الناسَ عن مالى وكثرته      وسألت الناسَ عن حزمي وعن خلقي  
وقولم : لا يقعدْ أحدكم عن طلب الرزق ؛ فإن الرزق لا يسمى للقاعد عن طلبه  
فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم ( الهزمة أو التثنية ) فن التادر الذى لا يقاس  
عليه أن تجزمه — في رأى المختار — لأن المتكلم لا ينهى نفسه إلا مجازاً . ومن القليل  
المسموع قول الشاعر :

لا أعرفن زبرياً<sup>(٢)</sup> حوراً مدامعها      مردفات<sup>(٣)</sup> على أعقاب<sup>(٤)</sup> إسكوار<sup>(٥)</sup>  
وقول الآخر :

إذا ما خرجنا من دمشقَ فلا نَعُدْ      لهما أبداً ما دام فيها الجُرْأصم<sup>(٦)</sup>  
أى : لا يكن ربيب أعرفه — لا تكن منا عودة بعد خروجنا .

فإن كان مبدوءاً بعلامة التكلم مع بنائه للمجهول جزمته بكثرة ؛ نحو :  
لا أُخْرِجْ من وطني إلا تحت ظلال السيوف . أو لا نُخْرِجْ من وطننا . . . وإنما  
كثر هذا لأن النهى متجه إلى غير المتكلم ؛ فأصل الكلام . لا يخرجني أحد ،  
أو لا يخرجنا أحد .. فالتنهي منصرف للفاعل وهو غير المتكلم . ثم حذف الفاعل ،  
وناب عنه ضمير المتكلم ؛ فصار الكلام : لا أُخْرِجْ ، ولا نُخْرِجْ<sup>(٧)</sup> . . .

(١) أى : يا أخانا لا تنفع ؛ بمعنى : لا تخضع . ويقول العتي : « ذا حق » مفعولان فصل  
جما بين « لا والمضارع » . وقد تعبه الصبيان ؛ فقال : ( ذا مفعول ، وحق منصوب على نزع الخافض ،  
والتقدير : لا تظلم هذا في أخذ حق قومك منك ) . وقد يكون أوضح من هذا اعتبار كلمة « ذا » مفعولاً بمعنى :  
« صاحب » ، مضافاً إلى كلمة : « حق » . والمضى : ولا تظلم صاحب حق قومك .

(٢) قطعياً من الغباء أو البقر الوحشية ، والمراد : جماعة من النساء جميلات الميول كالربيب .

(٣) متاعبات ؛ بعضها وراء بعض . (٤) جمع ؛ عقب ، وهو آخر كل شيء .

(٥) جمع ؛ كور ، وهو : الرسل بأدواته .

(٦) كبير الأكل ، كبير البطن ، ويريد الشاعر به : معاوية بن أبي سفيان .

(٧) هذا تعليل جمل . والتعليل الحق مجرد استعمال العزب .

### زيادة وتفصيل :

لم يشترط الكوفيون للجزم « بلا » أن تكون لطلب الكف ؛ فهم يصححون الجزم بعد « لا » النافية أيضاً ؛ بشرط أن يصح وقوع « كى » التعليلية قبلها مع استقامة المعنى ؛ كالذى حكى من قول بعض العرب : « ربطتُ الفرس لا ينفلت » بجزم المضارع ورفعه ، فالجزم على توهم وتقدير جملة شرطية ؛ أى : لأننى إن لم أربطه ينفلت . وهنا يمكن وضع : « كى » قبل : « لا » من غير أن يفسد المعنى ، بأن يقال : ربطت الفرس كى لا ينفلت . ومن الخير عدم الأخذ بهذه اللغة وعدم القياس على القليل الوارد بها .  
أما الرفع فعلى الاستئناف .

ثالثاً واربعتها : لم ، ولمّا .

ويشتركان في أمور ، منها : أن كلا منهما حرف نفي . يخصص بجزم مضارع واحد ، وينفي معناه ، ويقلب زمنه من الحال والاستقبال إلى الزمن الماضي<sup>(١)</sup> وبصفة دخول همزة الاستفهام - ولا سيما التقريرية<sup>(٢)</sup> - عليه ( أى : على هذا الحرف ) دون أن تغير عمله .

ومن الأمثلة قوله تعالى : ( قل هو الله أحدٌ الله الصمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحدٌ ) ، وقوله تعالى : ( ألم نشرح لك صدرك ؟ ) ، وقوله تعالى : ( ألم يجدك يتيماً فآوى ؟ . . . ) .

ومثل : حضر الرحالة ولمّا تحضر رفاقه ، وأقبل الناس على تهنته ، ولا يسمعون منه وصف رحلته . ومثل : أيتها الفتى ، ألمّا تركت عبث الغلمان وقد كبرت ؟ ألمّا تقبل على عمك والوطن ينتظر منك الجدل والإخلاص ؟

لما سبق يقول عنهما المبرون ؛ إنيما حرف نفي ، وجزم ، وقلب ؛ وإن المضارع بعدهما مضارع في لفظه وفي إعرابه ، لكنه ماضٍ في معناه ، سواء أكان مضيه متصلًا بالحال أم غير متصل .

وتتعدد كل أداة منهما بأمور ؛ فما تتفرّد به « لم » :

( ١ ) صحة دخول بعض أدوات الشرط عليها ( مثل : إن - إذا - من - لو . . . ) كقوله تعالى : ( يأيتها الرسولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ . وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ<sup>(٣)</sup> فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ . . . ) وقول الشاعر :

( ١ ) فيكون الفعل مضارعاً في صورته وفي إعرابه ، ولكن زمنه ماضٍ . كما سيبي .

( ٢ ) وهو : حمل المخاطب على الإقرار ( أى : على الاعتراف ) بالحكم الذي يبرره فيجاءى بشأنه الاستفهام . وقد يكون إيجاباً ؛ كما في قوله تعالى ( ألم نشرح لك صدرك ) أو نفياً ، كقوله تعالى يخاطب عيسى : ( أأنت قلت الناس اتخلفى وأى إلين من دون الله . . . ) فليس المراد حمله في كل الأحوال على الإقرار والموافقة على ما جاء متفياً به الهمزة ؛ وإنما المراد حمله على الإقرار بإثبات ما بعدها حين يقتضى المعنى الإثبات وفيه حيناً آخر تبساً للمعنى أيضاً . وقد يكون المراد من الاستفهام هنا : إظهار الاستعطاء ، والحث على الإسراع ؛ كقوله تعالى : ( ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ) أو التوبيخ ؛ نحو قوله تعالى يخاطب الكفار يوم القيامة ، ( ألم نمركم . . . ؟ ) وقد سبقت الإشارة للاستفهام التقريرى في نواصب المضارع عند الكلام على فاء السببية . ص ٢٧٩ ، ٢٨٢ ( ٣ ) وفي إعراب قوله تعالى : ( فإن لم تفعلوا . . . ) يقول الخضرى ( - ١ آخر باب المغرب والمبني ) عند الكلام على بيت ابن مالك : « وأجل لنمو يعلنان التنا . . . ما نمه : ( « فإن لم تفعلوا » قيل تنازع الحرفان الفعل ، فأعمل -

إذا لم يكن فيمكن ظيل ولا جنى فابعدكن الله من شجرات  
وقول الآخر :

من لم يؤدبه الجيب ل في عقوبته صلاحه  
وقول المتنبي يرى جده ته :

ولو لم تكن بنت أكرم والد لكان أباك الضخم كوثك لي أما  
وإذا دخلت أداة الشرط على «لم» صار المضارع بعدهما متجردا للزمن  
المستقبل المحض ، وبطل تأثير «لم» في قلب زمنه للماضي . ومعنى هذا : أن  
«لم» تقلب زمن المضارع من الحال والاستقبال إلى الماضي بشرط ألا تسبقها  
أداة شرط ، فإن سبقتها أداة شرط لم تقلب زمنه للماضي ، وصار التأثير في زمنه  
مقصورا على أداة الشرط — وحدها ، فتخلصه للمستقبل المحض ، كالتأني في  
جميع أدوات الشرط الآتية .

لكن ما الذي يجزمه إذا اجتمعت قبله أداة الشرط و «لم» ، وكانت أداة  
الشرط جازمة ؟

اختلف النحاة ، فقالوا : إنها «لم» لاتصالها به مباشرة ، وأداة الشرط مهملة  
داخلة على جملة ، وقالوا : إنها أداة الشرط ؛ لسبقها ولقوتها ، فكما تؤثر في  
زمنه فتجعله للمستقبل الخالص — تؤثر في لفظه فتجزمه كما جازمت جوابه ؛  
وخلصت زمنه للمستقبل . وفي هذه الحالة تقتصر «لم» على نفي معناه دون جزمه .  
والأخذ بهذا الرأي أحسن بالرغم من أن الخلاف لا قيمة له ؛ لأن المضارع مجزوم  
على الحالين والمعنى لا يتأثر .

(٢) صحة الفصل بينها وبين مجزومها في الضرورة الشعرية فقط كقول

الشاعر :

فأضحت مغانيها قفارا رسوما كان لم سوى أهل من الوحش — تؤهل  
(٣) جواز أن يكون معنى المضارع المنفي بها قد انتهى وانقطع قبل الكلام

= الثاني ، وحذف نظيره من الأول . وقيل الأصل : إن ثبت أنكم لم تفعلوا ...

ففي «لم» في عدم الفعل واستقبال «إن» في إثبات ذلك عدم ، على حد قوله تعالى : «إن كان قميصه قد  
من دبر» — فإن الملحق عليه إثبات القصد ، لا هو نفسه ؛ لسبقه على وقت المحاكمة . وقيل «لم» علمت في  
الفعل ، وهي معه في محل جزم بيان ، وجواب الشرط على كل محذوف تقديره : فأتروا العباد . . . .  
وسمى إشارة عابرة لهذا في ص ٣٢٩ بمناسبة أخرى . والأنسب الأخذ بما عرضناه .

بوقت قصير أو طويل<sup>(١)</sup> ، وأن يكون مستمراً متصلاً بالحال ؛ أى : بوقت الكلام ؛ فقال انقطاعه قبل الكلام وعدم امتداده للحال ؛ لم يتزل المطر — لم يتزل المطر منذ شهرنا. ومثال استمراره واتصاله بالحال وعدم انقطاعه قوله تعالى : ( قل هو الله أحد<sup>٢</sup> الله الصمد ، لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد<sup>٣</sup> ) ، وقول الشاعر :  
غاية البؤس والتعيم زوال<sup>٤</sup> لم يدم في التعيم والبؤس حتى<sup>٥</sup>  
وقول الآخر في مفضية :

غَنَّتْ فلم تَسْتَبِقْ جَارِحَةً إِلَّا تَمَنَّتْ أنها أذُن<sup>(٦)</sup>

(٤) صحة وقوع الاسم بعدها معمولاً لفعل محذوف يفرضه شيء مذكور

كقول الشاعر :

ظَنَنْتُ فقيراً — ذاغني ، ثم نِلْتُهُ فَلَئِمَ — ذا رَجاء — أَلْقَهُ غير واهب  
والتقدير : فَلَمْ أَلْقِ ذا رَجاء — أَلْقَهُ — غير واهب إياه ما يريد ، وما يحتاج إليه<sup>(٣)</sup> . والأحسن الرأي الذى يَقْصِرُ هذه الحالة على الضرورة الشعرية ويمنع القياس عليها في الشعر .

(٥) امتناع حذف مضارعها إلا في الضرورة الشعرية كقول القائل :  
احفظْ وديعتك التى استودِعْتَهَا يومَ الأحازبِ<sup>(٤)</sup> ، إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ

(١) والثالب في هذا الزمن الماضى المنقطع أن يكون طويلاً ؛ سواء أكان انقطاعه قبل الكلام قصيراً أم طويلاً أى : أن الثالب على هذا الزمن الماضى أن يكون أوله قديماً بعيداً عن نهايته ؛ فالاتساع عظيم بين أوله ونهايته أما نهايته المنتظمة فقد تكون قريبة أو بعيدة من بداية الزمن الحال .

(٢) قد يكون اتصاله بالحال واجباً ، لأمر عقلى يقتضى ذلك كما في قوله تعالى : ( لم يلد ، ولم يولد ، ولم يكن له كفواً أحد . ) أو لأمر لفظى ( لفظى ) كقوع كلمة تَقْيِد بانضمامها إلى « لم » معنى اللوام والاستمرار ؛ كما في مثل : لم يرح — لم يزل — لم ينفك — لم يفتأ . وعلى كل حال : المحول عليه في الاستمرار ودمه هو : القرائن .

(٣) معنى البيت كان الناس يظنونى — في حال فقرى — غنياً مع إني لم أكن غنياً في الواقع . فلما منحني الله الفنى لم ألقِ ذا رجاء في مروق وأمل في معلوفى ، إلا حققت رجاء وأمله ؛ فنتحه من المال ما يرضيه . فكلمة « فقيراً » حال .

(٤) يوم الأحازب ، أو يوم الأغارب : يوم مهود من أيام العرب ويقول صاحب : اللدرو الواضع في جمع المواضع ( ٢ ص ٧٢ ) لم ألق عليه في كتب أيام العرب . والبيت منسوب للشاعر ابن هرة . . .

أبى : وإن لم تصل . . .

(٦) أن بعض العرب قد ينصب بها ، وبعضاً آخر قد يهملها فلا تنصب ولا تجزم ، وإنما تجرد للنق الحض ؛ كقراءة من قرأ ( ألم نشرح لك صدرك ) .

وقول الشاعر :

لولا فوارس من ذهل وأسرتهم<sup>(١)</sup> الصليفاء لم يؤفون بالجهم

• • •

وما تنفرد به « لا » :

(١) صفة حلف المضارع المجزوم بها ، والوقوف عليها بعد حذفه ، في النثر وفي الشعر ؛ كقول أحد القواد الرحالين : « ولما دخلت دمشق عزمت على زيارة قبر صلاح الدين الأيوبي . فما كنت أقرب منه حتى امتلأت نفسي هيبة ، وسرت في جسدي رهبة لم أستطع منها خلاصاً إلا على صوت رائدتي يقول : " تقدم للدخول " . . . فتقدمت ولما . . . وبقيت في غمرة من جلال الموت ، وعبر التاريخ ؛ أردد قول الشاعر :

فجئت قبورهم بدءاً<sup>(٢)</sup> ولما . . . فتأديت القبور فلم يُجيبن<sup>(٣)</sup> أئى : ولما أكن سيداً قبل ذلك . . . أما المضارع المجزوم « لم » فلا يصح حذفه إلا في الضرورة كما سبق .

(٢) وجوب امتداد الزمن المنفي بها إلى الزمن الحالى امتداداً يشملهما معاً ، وذلك بأن يكون المنفى منفياً في الزمن الماضى وفي الزمن الحالى أيضاً من غير اقتصار على أحدهما ، نحو : بهرنى ورد الحديقة ، وأغراني بقطفه ، ولما أقطفه ، أئى : ولما أقطفه ، لا في الزمن الماضى ( قبل الكلام ) ، ولا في الحال ( وقت الكلام ) ومثل قول الشاعر يستفيث بمن يحميه من أعدائه :

(١) الظرف : « يوم » متعلق بمحذوف تقديره : لولا وجود فوارس يوم الصليفاء . ولا يصح تعليقه بالفعل الذى بعده ، لأن ما في حيز جواب « لولا » - وغيرها مما يحتاج لجواب - لا يتقدم على الجواب و « الصليفاء » في الأصل : الأرض الصلبة . وهى هنا موقفة من أشهر مواقع العرب .

(٢) البدء : البدء .

(٣) الهاء التي في آخر هذا المضارع هى : « هاء السكت » الساكنة . والبيت لشاعر يتحسر على من مات من قومه ، وأن موت عظمائهم قد أغفل له الطريق ، كى يكون سيداً بعد موتهم ، مع أنه لم يكن كذلك في حياتهم . وهو معنى قريب من قول الآخر :

خلعت الديار فسمدت غير مسود ومن الشقاء تفردى بالسود  
وفى ذلك البيت الأسبق عمالة لما تقدم من وجوب اتصال فى منفىها بالزمن الحالى . وقد تكلفوا التأويل لإبعاد المخالفة .

فلانُ أَكْ ما كولا فكنْ. أَنْتَ أَكِلِي وإلا فاذرِكْنِي ، وَلَمَّا أُمَزَّقَ يريد : أُنِي لم أُمَزَّقَ في الماضي ولا في الزمن الحالي .

أما «لم» فليست ملازمة هذا - كما عرفنا - ومن ثَمَّ يصح : لم يحضر الغائب ثم حضر الآن ولا يصح : لمَّا يحضر الغائب ثم حضر الآن ، لأن الأولى معناها لم يحضر في الزمن الماضي قبل التكلم ثم حضر الآن في وقت التكلم ، فلا تعارض بين الزمنين . أما الثانية فمعناها : لم يحضر في الماضي ولا في الحال ثم حضر الآن ، أي : في الحال ، وهذا تناقض واضح ، إذ من المحال أن يَثْبُتَ الحضور وَيُسْفَى في زمن واحد هو الحال<sup>(١)</sup> . . .

(٣) أن التكلم بالمعنى المنفي بها يتوقع رفع النفي - غالباً - عن ذلك المعنى وحصوله مثبتاً ، أي : يستظر تحقق المعنى ووقوعه - في الغالب - على الوجه الخالي من النفي ، فالذي يقول ، لما تشرق الشمس ، ... يريد : أنها لم تشرق قبل الكلام ولا في أثناها ، لكن من المنتظر أن تشرق . ومن يقول لما تُمطر السماء ، يقصد : أنها لم تمطر قبل التكلم ، ولا في خلاله ، ومن المتوقع أن تمطر<sup>(٢)</sup> . أمَّا التكلم بالمعنى المنفي بالحرف «لم» فلا يتوقع رفع النفي عنه ، ولا ينتظر حصوله مثبتاً<sup>(٣)</sup> . . .

إلى هنا انتهت أوجه التشابه والتخالف بين «لم» و«لما» وهي أوجه دقيقة تتطلب بقلّة وسلامة إدراكاً عند استعمال هذين الحرفين ، وعند تفهم الأساليب التي تحويهما<sup>(٤)</sup> -

(١) وما يختلف فيه الحرفان أيضاً أن الزمن الماضي المنفي بالحرف : «لم» ، طويل - على الوجه المشروح هناك - أما الماضي المنفي بالحرف «لما» فقصر غالباً ، أي : ليس قديم المبدأ ، فأرله - في الغالب - ليس بعيداً من آخره المتصل بالحال ؛ فلا يصح أن يقال : لما يكن الرحلة مقرباً هنا في العام الماضي ، ويصح : لم يكن للرحلة . . . على أن تقدير القصر ، والطول ، والقدم ، والجدّة - متروك للعرف ، والمناسبة بين شيئين والموازاة بينهما . ومن السير وضع تحديد دقيق لهذه الأزمنة . . .

(٢) قلنا إن التوقع هو الغالب . ومن غير الغالب مثلاً : فم إيليس ولما ينغمه نومه . واستشفع المحكوم عليه بالقتل قصاصاً ولما تنغمه شفاعته .

(٣) والانتظار وعنده ما بالنسبة للمعنى المستقبل بعدهما . أما المعنى الماضي فهما سيان في التوقع وعنده نسو : «ما لي قست ولم تقم» أو : لما تقم «والمراد : لم تقم أو لما تقم مع أني كنت متوقفاً منك فيما مضى القيام . وهذا هو ما يشر به التصجب من «م قيام الخطاب . ومثال عدم التوقع أن تقول ابتداء : لم يقم الرجل ،

(٤) وقد عقد ابن مالك الجوازم باباً مستقلاً عنوانه : «عوامل الجزم» بدءاً بالكلام على الجوازم الأربعة المختصة بجزم مضارع واحد واكتفى في الكلام عليها ببيت واحد هو :

يَلا . ولازم - طَالِباً - بَصَحَ جِزْماً في الفِعْلِ ، هكذا بـ «لم» و«لما» يريد : اجزم الفعل المضارع يلا وباللام إذا كنت طالباً هما . أي : إذا استخسهما أدانك طلب ، واجزمه أيضاً بلم ولما .



## زيادة وتفصيل :

« لا » الجازمة تختلف اختلافاً واسعاً عن : « لا » الظرفية التي هي ظرف — في المشهور<sup>(١)</sup> — بمعنى : حين ، أو : إذ ، وتفيد وجود شيء لوجود آخر ، فالثاني منهما مترتب على الأول ، ومسبب عنه ولهذا تدخل على جملتين ثانيتهما هي المترتبة على الأولى . والغالب أن تكونا ماضيتين . نحو قوله تعالى : ( فلما نجأكم إلى البر أعرضتم ) وقد تكونان غير ماضيتين بالتفصيل الذي عرفناه في الظروف<sup>(٢)</sup> . . .

وكذلك تختلف : « لا » الجازمة عن : « لا » التي بمعنى « إلا » كالتى في قوله تعالى : ( إن كل نفس لـمأ عليها حافظ ) ، أى : إلا عليها حافظ ( في أحد المعاني . . . ) وهذه لا تدخل — في الغالب — إلا على الجملة الاسمية . . . أو على الماضى لفظاً لا معنى ، نحو : أنشدك الله لمأ فعلت كذا . إلا فعلت . والمعنى : ما أسألك إلا فعل كذا ، أى : إلا أن فعل كذا . فالماضى هنا صورى فقط ؛ لأن لفظه ماض ومعناه معنى المضارع المستقبل . . .

( ١ ٤ ١ ) وبعض النسخة يبدلها حرفاً وقد سبق تفصيل الكلام عليها في باب الظرف ( ج ٢ ص

٧٩٢٢٣ ) وفي باب الإضافة ( ج ٣ ص ٧٥٤٩٤ ) .

## المسألة ١٥٤ :

النوع الثاني الذى يعجز مضارعين معاً ، أو ما يحل محل كل منهما ، أو محل أحدهما

أدواته إحدى عشرة<sup>(١)</sup> ، (إن - إذ ما) - من - ما - مهما - متى - أين - أين - أتى - حيناً - أى . . . وكلها أسماء ، ما عدا : «إن» ، وإذ ما ، فهما حرفان<sup>(٢)</sup> .

وتتفق الأدوات السالفة كلها ، فى أمور وتختلف فى أخرى .

أشهر الأمور التى تتفق فيها :

(١) أن كل أداة منها لا تدخل على اسم ، وإنما تحتاج : إماً إلى فعلين مضارعين تجزم لفظهما<sup>(٣)</sup> مباشرة ، إن كانا معربين ، ومحلّهما إن كانا مبنيين . وأولهما يسمى : «فعل الشرط» . وثانيهما يسمى : «جواب الشرط وجزأه»<sup>(٤)</sup> .

(١) أما «إذا» و«كيفما» و«لو» فالصحيح اعتبار الثلاثة أدوات غير جازمة كأيى عند الكلام عليها فى القسم الثالث الخاص بها (ص ٣٣٢) .  
(٢) وكل الأدوات التى تجزم فعلين لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . وفى بيانها وبيان الأسماء والحروف منها يقول ابن مالك :

وأعجز بلن ، ومن ، وما ، ومهما أى ، متى ، أين ، أين ، إذ ما  
وحيثما ، أتى ، وحرف «إذ ما» «كإن» وباقى الأدوات أسماء

أسماء : أى أسماء .  
(٣) فائدة الشرط - فى الرأى الذى يجب الاختصار عليه - هى الجازمة لفعل الشرط ، وفعل الجواب وجملة الجواب .

(٤) سعى فعل شرط ، لأن المتكلم يعتبر تحقق مدلوله ووقوع معناه - شرط لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه ، ولا يمكن - عنده - أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله ، إذ لا يتحقق المشرط إلا بعد تحقق شرطه ؛ سواء أكان الشرط سبباً فى وجود الجواب والجزاء ، نحو : إن تطلع الشمس يخفت الليل ، أم غير سبب ؛ نحو : إن كان النهار موجوداً كانت الشمس طالعة . فوجود النهار ليس سبباً فى طلوع الشمس وإنما هو ملزوم ، والجواب لا زمل له ؛ ولهذا يقولون : إن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم ؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب . ويقول ابن الحاجب أيضاً : إن الجزاء قهلاً ، أحدهما : يكون مضموناً سبباً عن مضمون الشرط ؛ نحو إن تجنى أكرمك . والثاني لا يكون مضموناً سبباً عن مضمون الشرط ، وإنما يكون الإخبار به هو السبب عن الشرط ، نحو : إن تكرمنى فقد أكرمتك أمس . والمضى : إذا اعتدلت على بكرامتك إني فأنا أعتد أيضاً عليك بكرامتي إليك . فالإكرام

وإما إلى فعلين ماضيين ، يحلّان محل المضارعين ، وتجزئهما محلاً<sup>(١)</sup> . وإما إلى فعلين مختلفين ، تجزم لفظ المضارع منهما ، وتجزم محل الماضى . وإما إلى جملة اسمية ، تحل محل المضارع الثانى ، وتجزئهما محلاً<sup>(٢)</sup> . ولا يمكن أن يحل محل الأول شيء ، لأن الأول لا بد أن يكون فعلاً مضارعاً ، أو ماضياً .

ومهما كانت صيغة فعل الشرط أو جوابه فإن زمنهما يتخلص للمستقبل المحض بسبب وجود أداة الشرط الجازمة بالرغم من أن صورتها أو صورة أحدهما قد تكون غير فعل مضارع ، إذ من المقرر أن أداة الشرط الجازمة تجعل زمن شرطها وجوابها مستقبلاً خالصاً<sup>(٣)</sup> ومن المقرر كذلك أن "تحقق" الجواب ووقوعه متوقف على تحقق الشرط ووقوعه ، ومعلّق عليه ؛ فإذا حصل الشرط حصل ما تعلق عليه وهو الجواب . لا فرق في هذا بين أن تكون الأداة مقتصرة في معناها على التعليق — مثل : "إن" — أم متضمنة معه معنى آخر : كالزمانية ، أو المكانية ، أو غيرها مما يتضمنه بعض الأكواد الأخرى ( وسنعرّفه بعد<sup>(٤)</sup> ) ، كما نعرف المراد من التعليق وما يقوم مقامه ، وتفصيل الكلام فيه ) .

فقال تجزئها المضارعين لفظاً قول الشاعر :

إن يفتقر فسبب يؤلف بيتنا أدب أقمتاه مقام الوالد

وقول الآخر :

رُدّوا السيف إلى الأعماد واتّشدوا من يشعل الحرب يُصبح من ضحاياها

ومثال جزئها الماضيين جزئاً محلياً<sup>(٥)</sup> قول الشاعر في حساده :

صم إذا سمعوا خيراً ذُكرتُ به وإن ذُكرتُ بسوء عندهم آذِنُوا<sup>(٦)</sup>

بالأسم ليس مسبباً عن الإكرام في المستقبل وإنما الحديث والإخبار عن إكرام الأس هو السبب عن إكرام المستقبل ( ثم انظر ١٠٥ من ص ٣٢٧ وما بعدها ) وهامش ص ٣٤٢ فيها تعليقات أخرى نافعة مهمة . وهذا سبق شرح معنى الجواب والجزاء تفصيلاً في التواصب عند الكلام على ١٠٥ و ٢٥٠ وحل فاء السببية ص ٢٦٦

( ١٤١ ) لأن لفظ الماضى لا يجزم ، وإنما يكون في محل جزم وشله الجملة الاسمية والفعلية . ( انظر ٣٤٥ )

( ٢ ) قد تشمل إحدى الجملتين على كلمة صريحة الدلالة على الماضى الحقيقى كالمثال الذى سبق

( فى رقم ٤ من هامش الصفحة السابقة ) وهو : إن تكررتى فقد أكرمك أس . وفى هذه الصورة يتبين أن يكون المراد الإخبار فى المستقبل على الوجه الذى سلف ، وشله : إن أكرمتى أس فأنا أكرمك غداً . أى :

إن تتحدث عما يقع من إكرامك لى بالأس فأنا أكرمك غداً . وفى هاتين الصورتين دقة توجب اليقظة

والتنبيه ؛ كى لا يقع الخطأ فى استعمالهما على الوجه الصحيح الذى يؤدى إلى اعتبار زمن الشرط والجواب

فيهما مستقبلاً كليهما . ( ٣ ) فى ص ٢٢٣ ( ٤ ) مع ملاحظة ما يأتى فى ص ٣٥١ خاصاً

بالفعل الماضى الواقع جواباً . ( ٥ ) استعمل له بإعجاب .

ومثال جزمها فعلين مختلفين : قول الآخر فيهم :  
 إن يَعْلَمُوا الخير أَخَفُّوهُ ، وإن علموا شرّاً أذاعوا ، وإن لم يَعْلَمُوا كَتَبُوا  
 ومثال جزمها الجملة الاسمية التي تحل محل الثاني جزءاً محلياً - قول الشاعر :  
 إن كنتَ عن خير الأنام سائلاً فخيرُهم أكثرُهم فضائلاً  
 ويسمى فعل الشرط مع مرفوعه<sup>(١)</sup> : « الجملة الشرطية » . ولا بد أن يتأخر  
 عنها « الجملة الفعلية » أو « الاسمية » الواقعة جواباً وجزاء للشرط ، وتسمى : « جملة  
 جواب الشرط » ، أو « الجملة الجوابية للشرط »<sup>(٢)</sup> .  
 وما سبق يبين أن الشرط لا بد أن يكون فعلاً فقط ولا يصح أن يكون جملة .  
 أما الجواب فقد يكون فعلاً فقط ، وقد يكون جملة . ولكل من الجملة الشرطية  
 والجوابية أحكام سنعرّفها<sup>(٣)</sup> .

(٢) أدوات الشرط لا تدخل على الأسماء ، وإنما تحتاج إلى مضارعين ، أو  
 إلى ما يحل محلها ، أو محل أحدهما ، كما عرفنا . فإذا وقع بعدها اسم - والغالب  
 أن تكون الأداة إن - أو إذا - وجب تقدير فعل مناسب يفصل بينهما ، بحيث تكون  
 الأداة داخلة على الفعل المقدر ، لا على الاسم الظاهر<sup>(٤)</sup> .

(١) مرفوعه هو : الفاعل ، أو نائبه . . .

(٢) وفي محل تلك الأدوات ، وما تنفق فيه جسيماً يقول ابن مالك :

فَعَلَيْنِ يَحْتَضِينَ شَرْطُ قَدْماً يَتَلَوُ الْجَزَاءُ ، وَجَوَابُ وَسَمَا

(قدما) أصله : قدم ، والألف زائدة للشر . ويتلو : « وسما » ؛ أصله : « وسم » والألف زائدة  
 للشر (فعلين : ) مفعول به للفعل : « اجزم » في البيت الأسبق . يريد : اجزم فعلين بكل أداة ،  
 مع ملاحظة أن جزمها الفعلين معاً هو الأصل الفالب . وقد تجزم فعلاً واحداً ومع جملة . والذي لا بد أن  
 يكون فعلاً وأن يكون مجزوماً لفظاً أو محلاً هو : « فعل الشرط » . أما الجواب فقد يكون فعلاً أو جملة .  
 ثم بين أن فعل الشرط هو المتقدم منهما . و « يتلو الجزء » أي : يتلو ويحمله بهذه الجزاء . يريد : يقع  
 بهذه الفعل الذي يكون في صدر جملة الجزاء إن كانت فعلية . ( وجواباً وسما ) أي : وسم جزء بمعنى : أنه  
 يسمى فعل الجزاء ، لوقوعه في صدر الجملة الجزائية - كما سبق - ثم بين نوع الفعلين فقال :

وَمَضَارِعَيْنِ ، أَوْ مُضَارِعَيْنِ تُلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

ثم أورد هنا بيتاً آخر سيجي شرحه في المكان الأنسب ( ص ٣٥٧ ) . قال :

وَيَعِدُ مَا ضَرَفَكَ الْجَزَاءُ حَسَنٌ وَوَقَعَهُ بَعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنٌ

أي : ضعیف . (٢) في ص ٣٣٦ (٤) انظر رقم ٧ من ص ٣٢٧

ومن الأمثلة: إن امرؤ<sup>(١)</sup> أننى عليك بما فعلت فقد كافأك - إن جائع<sup>(٢)</sup> عاجز  
ووجد فمن حوله آثمون إن لم يطعموه - وقال الشاعر:  
إذا أنت أكرمت الكريم ملكته وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا  
وقول الآخر:

إذا أنت لم تعرف لنفسك حقها هواناً بها كانت على الناس أهوناً  
والتقدير: إن أننى امرؤ أننى عليك... - إن وُجد جائع عاجز وجد... - إذا  
أكرمت أكرمت... وإن أكرمت أكرمت... - وإذا لم تعرف لم تعرف...  
والأصل في هذا التقدير وأشباهه أن الفعل قد حذف وحده بعد أداة الشرط،  
وبقى فاعله، فإن كان الفاعل اسماً ظاهراً قدر قبله فعل مناسب له، وإن كان ضميراً  
مرفوعاً متصلاً كالتاء - ويدخل في حكم المتصل، الضمير المرفوع المستتر؛  
كالضمير: «هى» المستتر، فاعل المضارع: «تعرف» - وجب الإتيان بضمير  
مرفوع بارز؛ ليحل محل المتصل الذى لا يمكن أن ينفصل من فعله، وليقوم مقامه  
في إعرابه وفي معناه، وهو: «أنت»<sup>(١)</sup>...

(٣) لأداة الشرط الصدارة في جملتها؛ فلا يصح أن يسبقها شيء من جملة  
الشرط، ولا من جملة الجواب، ولا من متعلقاتها، إلا في صورة واحدة، ستجىء<sup>(٢)</sup>  
(هى التى يكون فيها جواب الشرط مضارعاً مرفوعاً - كما يحصل أحياناً - فيصح في  
معموله أن يتقدم على الأداة؛ نحو: طعامنا إن تزونا تأكل - بنصب كلمة:  
«طعام» باعتبارها مفعولاً للمضارع تأكل المرفوع على الأساس الذى سنعرفه عند  
الكلام على جواب الشرط).

وكذلك لا يجوز أن تكون أداة الشرط معمولة لعامل قبلها، إلا إن كانت  
الأداة الشرطية اسماً، والعامل السابق عليها حرف جر، أو مضافاً؛ نحو: إلى  
من تذهب أذهب، عند من تجلس أجلس.

(٤) لا يصح حذف أداة الشرط في الرأى الأرجح الذى يجب الاختصار عليه

(١) سبق في الجزء الثانى (ص ١٠٦ م ٦٩ باب الاشتغال) بيان حكم هذا الاسم، وتقصير  
إعرابه وتأنيده النحاة في تقدير الفعل وأن هذا الاسم الذى يمد الأداة ليس مبتدأ.

## المسألة ١٥٥ :

## الأُمُور الَّتِي تَخْتَلِفُ فِيهَا الْأَدَوَاتُ الْجَازِمَةُ

الأُمُور الَّتِي تَخْتَلِفُ فِيهَا مُتَعَدَّةُ النَوَاحِي ؛ مِنْهَا الْاِخْتِلَافُ فِي نَاحِيَةِ الْاِسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ ، ( وَلَيْسَ فِيهَا أَعْمَالٌ ) ، وَفِي نَاحِيَةِ اتِّصَالِهَا بِمَا « الزَّائِدَةُ » وَعَدَمِ اتِّصَالِهَا ، وَفِي نَاحِيَةِ مَعْنَاهَا ، وَإِعْرَابِهَا .

فِي نَاحِيَةِ الْاِسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ : مِنْهَا الْأَسْمَاءُ بِاتِّفَاقٍ ؛ وَهِيَ : مِنْ - مَتَى - أَيْ -  
- أَيْنَ - أَيَّانَ - أُنْتَى - حَيْثَا .

وَمِنْهَا اسْمٌ عَلَى الْأَرْجَحِ ، وَهُوَ « مَهْمَا » بِدَلِيلِ عَوْدَةِ الضَّمِيرِ عَلَيْهِ مَذْكُورًا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى عَنْ قَوْمٍ مَوْسَى : ( وَقَالُوا مَهْمَا تَأْتَانَا بِهِ مِنْ آيَةٍ لِيَتَسَحَّرَنَا بِهَا فَإِنَّا نَكُونُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ) .

وَمِنْهَا الْحَرْفُ بِاتِّفَاقٍ ، وَهُوَ : « إِنْ » ، وَالْحَرْفُ عَلَى الْأَرْجَحِ ؛ وَهُوَ : « إِذَا مَا » <sup>(١)</sup> .

وَفِي نَاحِيَةِ اتِّصَالِهَا بِمَا « الزَّائِدَةُ » - مِنْهَا : مَا لَا يَجُزِّمُ إِلَّا بِاتِّصَالِهَا بِمَا الزَّائِدَةُ ، وَهُوَ : حَيْثُ ، وَإِذَا ، فَلَا يَدُ أَنْ يُقَالَ فِيهِمَا عِنْدَ الْجَزْمِ بِمَا : حَيْثَا ، إِذَا مَا .

وَمِنْهَا مَا يَمْتَنِعُ اتِّصَالُهُ بِهَا عِنْدَ اسْتِخْدَامِهِ أَدَاةَ شَرْطٍ جَازِمَةٍ ، وَهُوَ : مِنْ - مَا - مَهْمَا . وَمِنْهَا مَا يَجُوزُ فِيهِ الْأَمْرَانِ ، وَهُوَ : إِنْ - أَيْ - مَتَى - أَيْنَ - وَيَزَادُ عَلَيْهَا أَيَّانَ - فِي الرَّأْيِ الْأَصَحِّ .

وَفِي نَاحِيَةِ اخْتِلَافِ الْمَعْنَى - مَعَ اتِّفَاقِهَا جَمِيعًا فِي تَعْلِيْقِ وَقُوعِ الْجَوَابِ عَلَى وَقُوعِ الشَّرْطِ :

( ١ ) مِنْهَا : مَا وَضِعَ فِي أَصْلِهِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى شَيْءٍ يَعْقِلُ - غَالِبًا - فَلِذَا تَضْمَنَ مَعْنَى الشَّرْطِ - صَارَ أَدَاةَ شَرْطِيَّةٍ ، لِلْعَاقِلِ ، جَازِمَةٍ . وَالْغَالِبُ أَيْضًا أَنَّهُ بِذَاتِهِ لَا يَدُلُّ عَلَى زَمَنِ <sup>(٢)</sup> ، وَهُوَ : « مِنْ » ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( مَنْ يَعْمَلْ سُوًّا يُجْزَ بِهِ - وَلَا يُجْزَى لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ) .

( ١ ) غَيْرِ الْأَرْجَحِ وَبِمَتَبَرُّهَا غَرَفَ زَمَانٍ بِمَعْنَى : « مَتَى » . فَلِذَا قُلْنَا : « إِذَا مَا تَمْتَنِعُ الْمَوْصُوفُ تَهْدَأُ نَفْسُكَ » كَانَ الْمَعْنَى عَلَى الرَّأْيِ الْأَرْجَحِ : إِنْ تَمْتَنِعُ . . . وَعَلَى الرَّأْيِ الْآخَرِ : مَتَى تَمْتَنِعُ . . . وَانْظُرْ رَقْمَ ٣ مِنْ هَامِشِ ص ٣٢٥ ( ٢ ) انْظُرْ هَامِشَ الصَّفْحَةِ الْآتِيَةِ .

وقول الشاعر يمدح قوماً :

من تلقَ منهم تَمَلَّ لا قِيْتُ سيدهمُ مثل النجوم التي يَسْرَى بها السَّارَى  
(٢) ومنها ما وضع في أصله للدلالة على شيء لا يعقل — غالباً — فإذا  
تضمن معنى الشرط صار أداة شرطية لغير العاقل ، جازمة . والغالب أنه لا يدل  
بذاته على زمن<sup>(١)</sup> . وهو « ما » ، و « مهما » . كقوله تعالى : ( وما تفعلوا من خير يعلمه

(١) ولتحاط رأى دولود في باب الموصول : ملخصه : أن « من » لعاقل ، وتستعمل في غيره مجازاً  
سواء أكان المجاز علاقته التشبيه فيكون استمارة ، أم كانت علاقته شيئاً آخر غير التشبيه فيكون  
مجازاً مرصلاً ، كقول الشاعر :

أَسْرَبَ القَطَا هل من يُعِيرُ جناحَه ؟ لَعَلِّي إلى من قد هويتَ أطيرُ  
وقول الآخر :

أَلَا عِمَّ صباحاً أيُّها الظللُ البالي وهل يَعِمَّنْ من كان في العَصْرِ الخالي  
ومن المجاز تغطية على غير العاقل في اختلاط معه ؛ نحو : وقف يسجد من في السموات ومن في الأرض ) ،  
أو اقترانه به في عموم فصل بمن ؛ نحو قوله تعالى : ( والله خلق كل دابة من ماء ؛ فهم من يمشي على  
بطنه ، ومنهم من يمشي على رجلين ، ومنهم من يمشي على أربع . . . ) لاقتراحه بالعاقل المتدرج تمت  
قوله : « كل دابة » .

وأما « ما » فلأنها لغير العاقل ؛ كقوله تعالى : ( ما عندكم ينفذ ) وتستعمل قليلاً في العاقل إذا  
اختلط به ؛ كقوله تعالى : ( يسبح لله ما في السموات وما في الأرض . . . ) وتستعمل في صفات العاقل ؛  
نحو : تزوجوا ما طاب من النساء ، وامتاز بالفضل . وتستعمل في المجهول ؛ كأن ترى شيئاً من بعد ،  
فتقول : تعال وشاهد ما أرى ( راجع الأشمونى والعصيان في باب الموصول ، والجواز م . وقه وفيها الكلام  
على « من وما » الموصولين في ج ١ ص ٢٤٧ م ٢٦ ) .

ويرتضى بعض النحاة أن يقال « من » العالم بدلا من العاقل ؛ لأن الله يوصف بأنه عالم ولا يقال  
له عاقل . ولم يتمسك بهذا فريق آخر . . . وإذا لم تتضمن « من » و « ما » معنى الشرط فليستا بشرطيتين ،  
فقد تكونان موصولتين ، أو استفهاميتين . . . أو . . . أو . . .

ويرى أكثر النحاة أن الشرطيتين مبهتان من ناحية الزمن ، بمعنى : أنهما لا يدلان على زمن معين يربط  
الجواب بالشرط ؛ فكل واحدة منهما لاتدل بذاتها على وقت محدد لهذا الربط ؛ ففى مثل : من يحسن إلى أشكر  
له . . . أو : ما تزرع تحصد لا تدل « من » على مبدأ زمن الشكر ، ولا على تحديد مدته ، أو تقيدها .  
وكذلك : « ما » فلأنها لا تدل على مبدأ زمن الحصد ، ولا على تحديد مدته أو تقيدها وقال فريق آخر :  
إن كل واحدة منهما قد تقيده مع الشرط الزين المؤقت المعين من غير أن تحصر ولا أن تحرب بسببه ظرف  
زمان — وكل هذا بشرط . ويجوز قرينة تدل على الزمن مثل : من يلمس ناراً تحرقه ؛ أى : مدة لمسه النار  
تحرقه ، وقول الشاعر يمدح :

فما تحيَ لا تُسَامُ حياةً ، وإن تَمَتْ فلا خيرَ في الدنيا ولا العيش أجمعاً  
أى : مدة حياتك لا تسام الحياة . . . وقول الشاعر :

نَبِئْتُ أَنْ أَبَا شُتَيْمٍ يَدْعِي مَهْمَا يَعْشُ يَسْمَعُ بِمَا لَمْ يَسْمَعِ

الله) ، وقوله تعالى : ( وما تُقَدِّمُوا لأنفسكم من خيرٍ تجدوه عند الله هو خيراً وأعظم أجراً ) ، وقول الشاعر :

ومهما تَكُنَّ عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ (١) وإن خالها (٢) تخفى على الناس تعلُّم (٣)

(٣) ومنها ما وضع في أصله الزمان المجرد (٤) ؛ فإذا تضمن معه معنى الشرط جَزَمَ ؛ وهو : « متى » و « أيان » ؛ فكلاهما ظرف زمان جازم . ومن الأمثلة قول الشاعر في الورد :

متى تَزَرُّهُ تَلْقَ من عَرَفَه (٥) ما شئتَ من طيب ومن عِطْرِ  
وقول الآخر يصف عظيماً :

متى ما (٦) يَقلُّ لا يكذب القول فعله سريع إلى الخيرات غير قَطُوب (٧)  
وقول الآخر يفتخر :

أَيَّانَ نُوْمِنُكَ تَأْمَنُ غيرنا ، وإذا لم تُدرك الأمان منا لم تزل خائفا  
ولا أهمية الرأي الذي يجيز إهمال : « متى » الشرطية فيجعلها شرطية غير جازمة ؛ لأنه رأى تعوُّذه الشواهد المتعددة ، والحجة القوية .

(٤) ومنها ما وضع في أصله للمكان - غالباً - فإذا تضمن معه معنى الشرط صار أداة شرطية جازمة ، وهو : أين - حيثما - أنى . كقوله تعالى : ( وضرب الله مثلاً رجلين ؛ أحدهما أبكمٌ ؛ لا يَقْدِرُ على شيء ، وهو كفلٌ على (٨)

وأمثلة أخرى متعددة يؤيدون بها رأيهم ، وتشهد بصحته وقوته . أما الكثرة فتزول تلك الشواهد تأويلاً لا داعي له ، ولا فائدة منه إلا الرغبة في اطراد قاعدتهم ، بل إنهم يتركبون بعض الشواهد بغير تأويل ، إذ لا يعمون لها تأويلاً مقبولاً ويحكون عليها بالشفوذ . وخير من هذا التكلف الأخذ برأى الأقلية هنا .

(١) عادة وخلق . (٢) ظنّها . (٣) يستدل بعض النحاة بهذا البيت على أن : « مهما » حرف ؛ إذ لا محل لها من الإعراب ، ولم يحد عليها ضمير . وردوا كلامه بأنها : إما خبر للفعل : « تكن » ، و « خليفة » اسمها و « من » زائدة - وإما مبتدأ . وأسم « تكن » ضمير يعود عليها ؛ أي : على « مهما » ، و « عند امرئ » خبر « تكن » على اعتبارها ناقصة . أو الضمير المستتر في « تكن » فاعلها باعتبارها تامة ، و « عند امرئ » ظرف متعلق بالفعل « تكن » التامة ، « من » بيان « لهما » على وجهي اعتبارها مبتدأ .

(٤) الذي لا دلالة معه على استقبال أو غيره . فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلاً

(٥) رائحة . (٦) « ما » زائدة .

(٧) القلوب : العايس . (٨) حمل ثقيل .



مَوْلَاهُ ، أَيْنَمَا يُوجِّهُهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ؛ هل يستوى هو ، ومن يأمر بالعدل ... )  
 وقولهم : أين يتزل العدل يتبعه الأمن والرخاء . وقولهم : حيثما تجد صديقاً وفيّاً  
 تجد كثرًا نفساً . وقول الشاعر :

خليلي ، أنتى تقصيدانيّ تقصيداً أنحاً غير ما يرضيكما لا يحاول  
 ( ٥ ) ومنها المضاف الذى يصلح للأمور الأربعة السالفة ؛ فيكون للعاقل  
 أو لغيره ، وللزمان ، أو للمكان ؛ تبعاً للمضاف إليه فى ذلك كله فأداة الشرط  
 مضافة ، وتدل على أحد المعانى السالفة على حسب دلالة المضاف إليه ، وهى :  
 أى . فثالها للعاقل : أى إنسان تستقيم خطته تأتلف حوله القلوب . وثالها لغير  
 العاقل : أى عمل صالح تمارسه أمارس نظيره . وللزمان : أى يوم تسافر  
 أسافر معك . وللمكان : أى بقعة جميلة تقصد أقصد .

( ٦ ) ومنها : ما يختص إما بالأمر المتيقن منه أو المظنون ، ولكن الأول هو  
 الأغلب - ، وهو « إذا » الشرطية .

وإما بالمشكوك فيه أو بالمتحيز ، وهو باقى الأدوات الشرطية . ومن  
 المستحيل قوله تعالى : ( قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين ) ، وأما نحو  
 قوله تعالى : ( وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد ، أفإن مِت فهم الخالدون ) ،  
 فلتتريله منزلة المشكوك فيه ؛ لإبهام زمن الموت <sup>(١)</sup> . . .

والقرائن وحدها هى التى تعين اليقين ، أو الظن ، أو الشك ، أو الاستحالة . . .  
 مع الدلالة على الشرطية فى كل حالة .

( ٧ ) ومنها ما وضع - فى الأكثر - لتعليق الجواب على الشرط تعليقاً مجرداً  
 يراد منه الدلالة على وقوع الجواب وتحقيقه ، بوقوع الشرط وتحقيقه ، من غير ولالة على  
 زمان ، أو مكان ، أو عاقل ، أو غير عاقل ؛ وهو : « إن » <sup>(٢)</sup> و « إذ ما » مع دلالتها  
 على الشك و الاستحالة اللتين تدل عليهما الأدوات الشرطية الأخرى غير « إذا »  
 - كما سبقت الإشارة فى الأمر السادس - فثال « إن » قوله تعالى : ( وإن تبذروا  
 ما فى أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ) ، ومثال « إذ ما » قول الشاعر :  
 وإنك إذ ما تأت ما أنت أمير به تلّف من إياه تأمر آتيا

( ١ ) راجع الخضرى - ٢ باب الإضافة عند الكلام على إضافة « إذا » .

( ٢ ) انظر الزيادة والتفصيل فى الصفحة الآتية .

## زيادة وتفصيل :

١- تقع « إن » زائدة - وتسمى : وصلية ؛ أى : زائدة لوصل الكلام ببعضه ببعض وتقوية معناه ؛ فلا تعمل شيئاً ، ويمكن الاستغناء عنها - ويكثر هذا بعد « ما » النافية ؛ كقول الشاعر يصف وجه غادة :  
ما - إن - رأيت ولا سمعت بمثله دُرّاً يعود من الحياء عقيقاً  
وقول الآخر يلتم قوما :

بَسَى عِنْدَ أَنَّةٍ ، ما - إن - أنتموذَهْبُ ولا صَرِيفُ<sup>(١)</sup> ، ولكن أنتمُ الخُرْفُ  
كما يكثر وقوع « ما » الزائدة بعد « إن » الشرطية فتدغم فيها نطقاً وكتابة ؛ كقوله تعالى في الولدين : ( إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْ . . . ) ، وقوله تعالى : ( فَلَمَّا تَثَقَّفَتَهُمْ<sup>(٢)</sup> فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ مَنَ خَلَسَتْهُمْ . . . ) وتسمى في هذه الصورة : « إن » المؤكدة « بما » .

وهناك « إن » المخففة من الثقيلة ، و« إن » النافية الناسخة ، وقد سبقنا في النواسخ ، و« إن » النافية التي لا تعمل ، وقد سبقنا في هذا الباب - وغيره -  
وهناك « إن » الشرطية التي لا تجزم . وهذه أضعف الأنواع ، وأقلها دوراناً في فصيح الكلام . ومن الواجب إغفالها ، وعدم استعمالها<sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف النحاة اختلافاً مرهقاً - نذكره لأنه لا يخلو من فائدة - في نوع « إن » في مثل : الحريص - وإن كثر ماله - بخيل . فقيل : وصلية<sup>(٤)</sup> ، والواو للحال ، أى : الحريص بخيل ، والحال أنه كثر ماله . وقيل شرطية ، حذف جوابها . لوجود ما يدل عليه ، والواو للعطف على جملة مقدرة ، أى : إن لم يكثر ماله وإن كثر فهو بخيل . لكن

(١) فحصة خالصة .

(٢) تجدنهم .

(٣) إلا ما كان منها دالاً على تفصيل ، وسيجيء في قسم « ب » من ص ٣٣٠ .

(٤) جاء في حاشية ياسين على التصريح أول باب المغرب والمضى ( ج ١ ) بشأن « إن » الوصلية :  
أهي مجرد الوصل والربط فلا جواب لها ؛ لا في اللفظ ولا في التقدير ، أم هي مع ذلك شرطية فيقدر جوابها ؟  
أم هي شرطية ولكن لا جواب لها ؟ ثم قال : ( إن السد فيها كلاماً مضطرباً بيته في حواشي المختصر في بحث تقييد المسند بالشرط ) .

ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق ؛ لأنه لا تعليق حقيقياً على الشيء وتقييدهما ؛ لما في ذلك من المنافة العقلية ؛ إذ كيف يحدث الجواب الذي هو بمثابة المسبب عن الشرط حين يوجد الشرط حين يُعَدَم ؟ وبعبارة أوضح : كيف ينتج الشرط — وهو بمثابة السبب نتيجة واحدة لا تختلف باختلاف وجوده وعدمه ؟ من أجل ذلك قيل إن معنى « إن » في الجملة السالفة هو : « التعميم » ، لا « التعليق » . ويقولون : إن المخوف أحياناً قد يكون الواو مع المعطوف — لا المعطوف عليه — كقوله تعالى : ( قَدْ كَثُرَ إِنْ نَفَعْتَ الذَّكَرَى ) ، أى : وإن لم تنفع . وقيل « إن » في هذا المثال بمعنى : قد ، وإنها للتعليل في قوله تعالى : ( وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ) ، وفي قوله تعالى : ( لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمَنِينَ ) ، وقوله عليه السلام للمؤمنين الأبرار : « وإنا — إن شاء الله بكم لاحقون » . . . . .  
وحجة القائلين بأنها بمعنى « إذ » التعليلية أن التعليق غير صحيح في الأمثلة المذكورة ؛ لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر . فالأمر الثانى ( المسبب ) غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام . إذ لو كان متحققاً حاصلًا وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق . في حين : الإيمان وعدمه في الآية الأولى معلوم قطعاً لله الذى لا يخفى عليه شيء مما كان ، أو هو كائن الآن ، أو سيكون في المستقبل ، فهو محقق الوجود وقت الكلام . وكذلك مشيئته في الآية الثانية معلومة له حين أخبرهم بدخول المسجد الحرام إن شاء الله . وكذلك الحديث فإن الرسول عليه السلام : يعلم مشيئة الله التى تقضى بأن كل فرد لا بد أن يموت ، ويلحق السابق ، ولا ينجو من ذلك أحد . فلا مجال للتعليق في الأمثلة السالفة وأشباهاها ، إذ ليس فيها مجهول يستنظر حصوله ومعرفة .

وأجيب هنا بأن كلمة : « إن » قد يؤخذ بها للشرط المحقق ؛ لنكتة بلاغية ؛ كالتهميص في الآية الأولى ، كما يقول الوالد لابنته : إن كنت ابني فافعل كذا . وكتعليم الناس التأدب والحيلة عند ما يخبرون عن أعمالهم المستقبلية ، وأمورهم المقبلة ، وكالتبرك كما في الحديث ( أى : سنلحق بكم فيصيبنا الخير والبركة من جواركم ) . . . . . وهكذا . . . . .

وقيل : كل شيء يقع فيه التردد عادة بين الناس ويدخله الشك عندهم ، يجوز تعليقه « بأن » ؛ سواء أكان معلوماً للسامع ، أو للمتكلم ، أم غير معلوم ، وسواء أكان التعليق من الله أم من غيره . ( راجع حاشية الصبان عند الكلام على « إن » وحاشية السيوطى على المغنى ) .

وبانضمام هذه الاعتراضات والرد عليها إلى ما سبق من نظائرها في بعض نواحي

الكتاب<sup>(١)</sup> يمكن الوقوف على الغرض من الجواب في كثير من الأساليب الناصحة البليغة ، لا يكون الجواب فيها مترتباً وقوعه على الشرط .

ب - من أنواع « إن » الشرطية نوع يسمى : « إن » التفصيلية ( وقد سبقَت الإشارة إليها في باب البديل من الجزء الثالث ص ٤٩٧ م ١٢٥ ) ، وملخص الكلام عليها : أن المبدل منه قد يكون متضمناً معنى حرف الشرط : « إن » من غير ذكر صريح لهذا الحرف<sup>(٢)</sup> . فإذا اقتضى الأمر بدلاً يُفَصِّلُ بمجمل المبدل منه ظهر مع البديل حرف الشرط : « إن » ليوافق البديل المبدل منه في تأدية المعنى . بشرط ألا تظهر أداة الشرط مع المبدل عنه .

والشرط الذي يتضمنه المتبوع قد يكون للعاقل أو غيره ، والزمأن أو المكان . فثال الشرط للعاقل : من يجاملني إن صديق<sup>٣</sup> وإن عدو أجامله . فكلمة : « صديق » بدل تفصيل من كلمة : « مَنْ » الشرطية . و « إن » الشرطية الظاهرة في الكلام ليس لها من الشرط إلا اسمها ؛ فلا تجزم ولا تعمل شيئاً ، وإنما تفيد مجرد التفصيل . ومثال الشرط لغير العاقل : ما تقرأ إن جيداً وإن رديئاً تتأثر به نفسك . فكلمة : « جيداً » بدل من كلمة : « ما » و « إن » المذكورة في الجملة لا أثر لها إلا في إفادة التفصيل — كما سبق — ، ومثال الشرط الدال على الزمان : متى تزرنى إن غدا وإن بعد غد أسعد بلقائك . فكلمة : « غدا » بدل من : « متى » وكلمة « إن » للتفصيل . ومثال الشرط الدال على المكان : حينما تجلس إن فوق الكرسي ، وإن فوق الأريكة — تجد راحة . فكلمة : « فوق » بدل من : « حينما » وكلمة : « إن » للتفصيل . وإنما قرن البديل في كل ماسبق بالحرف « إن » ليكون موافقاً للمتبوع الذي يتضمن هذا الحرف من غير أن يذكر معه صريحاً . — هذا ملخص ما سبق في الموضع السالف .

ج - قد تلخل : « إن » الشرطية على : « لم » الجازمة في مثل : إن لم تحسن إلى المحتاج فلا تمنع عنه الإحسان . وقد سبق الكلام على هذا ، وإعرابه<sup>(٤)</sup> .

( ١ ) كاتبي في رقم ٤ من هامش ص ٣٢٠ ، ورقم ١ من هامش ص ٣٤٣

( ٢ ) لأن من يقول : ( من يجاملني أجامله ) يريد : إن يجاملني صديق ، أجامله ، وإن يجاملني عدو أجامله ، وإن يجاملني محمد أجامله ، أو محمود أو . . . فكلمة « من » وهي لفظة واحدة يتضمن هذا كله .

( ٣ ) في رقم ٣ من هامش ص ٣١٥ . . . عند الكلام على : « لم » .

وفي ناحية إعرابها : ما كان منها حرف شرط فلا محل له من الإعراب ، وما كان اسم شرط<sup>(١)</sup> في إعرابه ما يأتي :

( ١ ) إن كان اسم الشرط بالجازم ( أى : أداة الشرط الاسمية ) بعد حرف جر أو مضاف فهي مجرورة بالحرف أو بالمضاف ، نحو : عَمَنْ تَعْلَمُ أَنْتَ ، وعما تسأل أسأل . وكتاب من تقرأ أقرأ ، وصفحة ما تكتب أكتب .

ولا تكاد أداة الشرط الاسمية تجرّ في غير هاتين الحالتين . كما سيبيء في « ب » من هامش ص ٣٤٠

( ٢ ) إن كانت الأداة ظرفاً للزمان أو للمكان ، وفعل الشرط بعدها غير ناسخ – فهي ظرف لفعل<sup>(٢)</sup> الشرط ؛ نحو : متى يقبلُ فصل الربيع يعتدلُ جوتنا ، وأنسى يعتدلُ يزدِدُ النشاط . فإن كان فعل الشرط ناسخاً فهي – غالباً – ظرف لخبر فعل الشرط الناسخ ، نحو : أينما تكنُ تصادِفُ عملاً يناسبك ، وأينما تكنُ تجدُ لعمرك تقديرًا . فأينما ظرف متعلق بمحذوف خبر « تكنُ »

ولما كانت الأداة هنا ظرفاً للخبر لافعل الشرط . لأن فعل الشرط الناسخ إن احتاج إلى اسم فالظرف لا يصلح له ، إذ الظرف لا يكون مبتدأ ولا اسم ناسخ . . . وإن كان الناسخ غير محتاج لاسم فالظرف لا يتعلق بالناسخ ولا يكون معمولاً له في أشهر الآراء .

( ٣ ) إن دلت الأداة على حدث محض ( أى : على معنى مجرد خالص ) ، فهي مفعول مطلق لفعل الشرط ؛ مثل : أى إخلاص تُقدمُ لبلدك تُحمد عليه .

( ٤ ) إن لم تدل على الحدث المحض وإنما دلت على ذات وكان فعل الشرط بعدها لازماً ، فهي مبتدأ<sup>(٣)</sup> ، مثل : من يهاجر في سبيل الله أهاجر معه . وكذلك إن كان فعل الشرط متعدياً ومفعوله أجنبي منها ، من يعمل سوءاً يُجزَّ به .

فإن كان فعل الشرط متعدياً مسلطاً على الأداة نفسها فهي مفعوله ، مثل : وما تفعلوا من خير يُوفَّ إليكم ، ومن يَسْتَصِرْ أنصره .

( ١ ) ومثله ما كان اسم استفهام متجرّداً للاستفهام المحض ولا شأن له بالشرط ، .

( ٢ ) انظر رقم « ١٥ » من هامش ص ٣٣٤

( ٣ ) خبره فعل الشرط وفيه ضميرها . وقيل جملة جواب الشرط ، وقيل جملة الفعل والجواب معاً . وسيبيء ما ارتضوه في هذه المسألة بهم التحرير والتفتيح في ص ٣٣٧ .

وإن كان مسلطاً على ضميرها أو على ملابس الضمير فاشتغال<sup>(١)</sup> ، نحو : من يصاحبه ، أو من يصاحب أخاه على أصحابه ، فيجوز في الأداة وهي : « من » — مثلاً — أن تكون مبتدأ ، وأن تكون مفعولاً لفعل محذوف يفسره فعل الشرط .

فالعامل في كل الأدوات الشرطية هو فعل الشرط إلا إن كانت أداة الشرط هي « إذا » ، أو كان فعل الشرط ناسخاً ، فيكون الجواب هو العامل في هاتين الحالتين .

ولما كان العامل هو فعل الشرط — بشرط ألا يكون ناسخاً وألا تكون الأداة « إذا » ، لأن الجواب مع متعلقاته مؤخر وجوباً عن فعل الشرط ، فلا يعمل في المتقدم على فعل الشرط . ولأن الجواب قد يقترن « بالفاء » أو « إذا » النجائية في بعض الحالات . وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما . وكان هذا مفترقاً في « إذا » لأنها — في الرأي الشائع — مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها ، إذ المضاف إليه لا يعمل في المضاف .

### النوع الثالث الذي يقع الخلاف في اعتباره جازماً

وأظهر أدواته ثلاث ؛ هي : إذا<sup>(١)</sup> - كيف - لو . . . ولم يقتصر الخلاف على أنها تجزم ، أو لا تجزم ؛ وإنما امتد إلى ميلان جزمها ؛ أهو النثر والشعر ، أم الشعر فقط ؟ وإلى شروط جزمها . . . وصفة كلامهم ما يلي :

إذا : ظرف زمان مستقبل<sup>(٢)</sup> وهي شرطية في أكثر استعمالها ، ولكن

( ١ ) سبق الكلام وإفياً على معناها في ص ٢٢٧ .

( ٢ ) يفضل المحققون هذا التعبير ، حل التعبير الثالث ؛ وهو : « ظرف لما يستقبل من الزمان » لما يرميه التعبير الثالث من أن « إذا » ظرف زمان ، ومظروفه هو ما يستقبل من الزمان ، فالظرف والمظروف شيء واحد ، وهذا لا يكون . ثم قالوا : إن التعبير الثالث قد يقبل إما على اعتبار اللام زائدة ، وإما على اعتبارها مع مجرورها متعلقين بكون خاص محذوف - وحذف الكون الخاص قليل - والتقدير : ظرف موضوع لما يستقبل من الزمان . . . أما التعبير الأول فلا حذف فيه ولا تقدير . . . ( راجع المفنى في الكلام حل : « إذا » ) .

ودلالة « إذا » على الشرطية غريب عند النحاة ؛ لأن « إذا » ظرف زمان مستقبل ، والزمان المستقبل لا بد أن يبيىء ويتحقق معه ما يقع فيه من أحداث . وكل هذا مقطوع به مع أن الشرط المقصود الجزم لا يكون في أمور محققة الوقوع ، وإنما يكون فيها يحتمل الوقوع وعنده . ومن أجل ذلك رفض أكثر النحاة الجزم بها مطلقاً ( في النثر وفي الشعر ) وحججه - على قوتها - مدفوعة بالنصوص الصريحة المأثورة التي وردت فيها جازمة . لكنها نصوص فادرة لا تكن للمحاكاة والقياس ، وبغضها لا يساير إلا لغات ضعيفة . فن الخير الأخذ بالرأى للفتائل إنها تجزم في الشعر ؛ لا لأن النصوص الشعرية المجزومة بها كثيرة تكن للمحاكاة والقياس ، ولكن لأن الشعر محل التساهل في مثل هذا ، ويباح فيه ما لا يباح في النثر ، فيمنع الشاعر هذه الرخصة ؛ ليستعملها متى شاء ، ولو لم يكن مضطراً لاستخدامها .

وإذا كانت ظرفاً جازماً فهل تكون مضافة ؟ وما العامل فيها ؟ رأيان . فالقائل بإضافتها الجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها هو الجواب - كالثالث الآن - والقائل بامتناع إضافتها الجملة الشرطية بعدها يرى العامل فيها فعل الشرط الذي يليها ، وأنها في هذا كثيرها من أدوات الشرط حيث تكون معمولة لفعل الشرط غير التاسع الجواب - كما سبق في ص ٣٣١ - ولكل أدلته الجدلية المستفيضة التي احتوتها المطولات ، ووردت خلاصتها في : « المفنى » .

وجاء في حاشية المفنى ( ٢ - باب الإضافة عند الكلام على « إذا » ) ما خلاصته : أنها قد تتجرد عن الشرط نحو قوله تعالى : ( وإذا ما غضبوا هم يغفرون ) بدليل غلو الجملة الاسمية ( هم يغفرون ) من الغاء ! ! ومن ذلك الواقعة في القسم ، نحو : ( والليل إذا يشئ ) ونحو « ( والنجم إذا هوى ) . . . وهي ظرف المستقبل ، وقد تبيىء لماضى كقوله تعالى : ( وإذا رآه تجارة أو طعناً أقفوا إليها واركعوا قائماً ) لأن الآية خطاب للرسول عليه السلام في سادته مفتت وقت نزول الآية الكريمة . وقد تكون الحال كالواقعة في

الحزم بها . مقصور على الشعر وحده ، ومن الأمثلة الماثورة به قول الشاعر :  
استغن - ما أغناك ربك - بالفنى وإذا تصبكت خصاصة فتحمّل ..  
( أو فتجمل ، أى : اظهر أمام الناس بالأجمل والأحسن الذى يناسب الرجال المتجلدين <sup>(١)</sup> ) وقول الآخر :  
ترفع لى خندف ، والله يرفع لى نارا إذا خملت نير أنهم تقيد  
ومن الأمثلة النثرية قوله عليه السلام : « إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعاً وثلاثين . » وقيل إن هذا الحديث قد يكون بلغة من يحذف النون من آخر الأفعال الخمسة ، بغير نصب ولا جزم . . .

و « إذا » الشرطية كغيرها من أدوات الشرط ، تحتاج إلى جملة شرطية ، وأخرى جوابية ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملى الشرط والجواب ، سواء أكانت جازمة أم غير جازمة  
وهي أيضاً مثل : « إن » الشرطية ؛ فى كثرة دخولها على الأسماء فى الظاهر - كما سبق <sup>(٢)</sup> - أما فى الحقيقة فهما داخلان على فعل مقدر ؛ لأن أداة الشرط لا تدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر ؛ كما عرفنا .

ويكثر وقوع : « ما » الزائدة بعد : « إذا » ، كقول الشاعر :  
إذا ما بدت ليلتى فكلتى أعين وإن هى ناجتني فكلتى مسمع  
وقول الآخر :

ولست - إذا ما صاحب خان عهد - وعندى له سر - مديماً له سرا  
وأما : « كيف » فأصل معناها السؤال عن الحالة ، والهيئة ( الكيفية ) ، نحو :  
كيف أنت ؟ كيف غرسك ؟ وقد ترك الاستفهام وحده فتكون أداة شرط لبيان الكيفية وتقتضى جملة شرطية وأخرى جوابية ولكنها لا تجزم - على الأرجح - ولا بد

التسم عند جماعة ، بناء على أن عاملها فعل القسم وهو حالى . ولا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور .  
فأما قوله عليه السلام لماتشة : ( إني لأعلم إذا كنت عني راضية . . . ) فهو فيه ظرف للمفعول المحذوف ، لا مفعول كما يقع فى اليوم ، والتقدير : إني لأعلم شأنك إذا كنت راضية . ثم قال الخضرى : وهي منصوبة بجوابها عند الأكثر ، لا بشرطها ، لأن المضاف إليه لا يعمل فى المضاف ، واقتراح جوابها بالغاء أو « إذا » الفجائية لا يمنع عنه فيها ؛ لتوصيهم فى الظروف . أو يقال : محل عمل جوابها إذا لم يقتصر بها وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب . ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية قال إنها غير مضافة إليه كما أن بقية الأدوات الشرطية لا تضاف إليه . واتفق الجميع أنها لا تضاف إليه إذا جزمت .  
( ١ ) اسم امرأة . ( ٢ ) فى ٣٣٠ ، ٣٢٢



أن ينطبق على جمليتها كل الشروط والأحكام الخاصة بجمليتي الشرط والجواب. ويزاد على هذا وجوب موافقة فعل الجواب لفعل الشرط في مادة اشتقاقه وفي المعنى ، فلا يد من اشتراكهما<sup>(١)</sup> لفظاً ومعنى ، نحو : كيف تمشى أمشي ، وكيف يتكلم الحاذق أتكلم ، وقد يتصل بآخرها « ما » الزائدة فلا يتغير من أحكامها شيء ، كقول الشاعر :

ما الناس إلا مع الدنيا وصاحبها فكيفما انقلبت يوماً به انقلبوا

وأما « لو » الشرطية فخير الآراء أنها لا تجزم مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، لا في النثر ولا في الشعر وسيجيء لها باب خاص يحوى أحكامها المختلفة<sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) لهذا كان من الأمثلة المشكلة قوله تعالى : ( وقالت اليهود يد الله مظلومة . غيرت أيديهم ، ولمنوا بما قالوا . بل يدها مبسوطة ، يتفق كيف يشاء . . . ) وقوله تعالى : ( هو الذي يصوركم في الأرحام كيف يشاء ) فجوابهما محذوف يدل عليه ما قبله . وليس بين فعل الشرط والجواب المشاركة اللفظية والمنوية المطلوبتان معاً . وقد دفع الاعتراض بأن : كيف ليست شرطية هنا ، أو بأن المقصود بالمشاركة ما يكون في غير المشيئة والإرادة — كما جاء في حاشية الصبان في هذا الموضع من الباب . ( ٢ ) والأمثلة التي استشهدوا بها للدلالة على جزمها — أمثلة قليلة جداً لا تكفي للقياس عليها ، ومع قلتها تحتمل أموراً تخرجها عن صلاحية الاستشهاد بها : وهي منوطة في الأشموني وحاشيته وفي غيره من المطولات ، ولا داعي لمرضاها هنا .

( ٣ ) في ص ٣٦٩ .

## المسألة ١٥٧ :

## الأحكام الخاصة بجملة الشرط ، وجملة الجواب

## إذا كانت الأداة شرطية جازمة

أولاً : أحكام الجملة الشرطية ، ( ومنها حذفها ، وحذف فعلها وحده ) :  
( ١ ) لا بد أن تكون فعلية ، ويلاحظ ما سبق<sup>(١)</sup> ، وهو أن فعلها وحده هو الشرط ؛ إذ لا يصح أن يكون الشرط جملة .

( ٢ ) وجوب الترتيب بين أجزائها ، فلا يتقدم فعلها ، ولا شيء من معمولاتها على أداة الشرط . ولا يتقدم - في الغالب - شيء من هذه معمولات على فعل الشرط<sup>(٢)</sup> .  
( ٣ ) امتناع وقوع فعلها ماضى المعنى حقيقة ، فلا يصح إن هطل المطر أمس يشرب النبات ، وأما قوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام : ( إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ . . . ) ، فالقارئ تدل على أن المراد : إن ثبت أنى قلته فقد علمته ؛ كما يدل على هذا سياق الكلام ، ونصه : ( وإذ قال الله يا عيسى بن مريم أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ آلِهَتَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ ؟ قَالَ : سُبْحَانَكَ ! ما يكون لى أن أقول ما ليس لى بحق . إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ؛ تعلم ما فى نفسي ، ولا أعلم ما فى نفسك ؛ إنك أنت علام الغيوب . . . ) .

( ٤ ) امتناع أن يكون طلبياً أو جامداً ، فلا يصح : إن اصفح عن المسمى يجتنب الإساءة ، ولا : إن ليس الهواء هادئاً نرغب فيه .  
( ٥ ) امتناع أن يكون مبدوءاً بحرف تنفيس<sup>(٣)</sup> ، أو بقسم - عند كثرة النحاة - أو بشيء له الصدارة ؛ كأدوات الاستفهام ، والشرط ، أو بحرف من حروف النفي ؛ مثل : ( ما - لن - إن - ) ويجوز اقترانه بـ « بلى » ، أو « لا » إن كان مضارعاً واقتضى المعنى فقيه بأحدهما .

( ١ ) فى ص ٣٢٢ .

( ٢ ) إلا فى بعض صور تكون فيها أداة الشرط معمولة لفعله وقد سبق فى ص ٣٣١ .

( ٣ ) السين أو : سوف . وتسمى « سوف » : حرف تنويف أيضاً .

(٦) وجوب جزمه لفظاً إن كان مضارعاً ، ومجلاً<sup>(١)</sup> إن كان ماضياً .  
وجازمته في الحالتين أداة الشرط — على الصحيح .

أما الجملة الشرطية كاملة فلا محل لها من الإعراب إلا في حالتين :  
الأولى : أن تكون أداة الشرط هي : « إذا » الجازمة أو غير الجازمة : فتكون ظرفاً مضافاً ، والجملة الشرطية بعدها في محل جر هي المضاف إليه .

الثانية : أن تكون أداة الشرط هي المبتدأ ، والجملة الشرطية هي الخبر — عند من يجعلها خبراً وهو الأرجح<sup>(٢)</sup> . مثل : إذا انصرفت الولاة عن العدل انصرفت الرعية عن الطاعة ، والطاعة إن تخفت تخفت معها دعائم الملك ، وأسباب السكينة والرفاهة . ومثل قول الشاعر :

فمن يلقَ خيراً يحمد الناسُ أمرُهُ ومن يلقَ لا يَعدُمُ على الغنى لاثمًا  
(٧) عدم حذفه بعد أداة شرطية مع بقاء فاعله<sup>(٣)</sup> ظاهراً ، وبعده الفعل المفسر للمحذوف ، إلا إن كانت أداة الشرط هي « إن » أو « إذا » — وهذه الصورة هي التي يكثر فيها حذفه ، حتى قيل إن حذفه فيها واجب ولكن الأول<sup>(٤)</sup> أنسب — ومن الشذوذ حذفه بعد أداة شرطية غيرهما<sup>(٥)</sup> والأحسن أن يكون المفسر فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً مسبوقةً بالحرف « لم » فن أمثلة الحذف بعد « إن » قوله تعالى : ( وإن أحدٌ من المشركين استجارك فأَجِرْهُ حتى يسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ<sup>(٦)</sup> )

(١) انظر ص ٣٤٦ . ويظهر أثر الإعراب المحلى في التوابع فلا إذا عطف على الماضى المحذوم محلاً فعل مضارع مائل له في الزمن — ، جزم . وقد سبق تفصيل هذا في باب المناسبات ( ج ٣ ص ٤٧٤ م ١٢١ باب العطف ) .  
(٢) وقيل : جملة الجواب هي الخبر ، وقيل هما معاً . كما سبق في ص ٣٢٠ هذا إن كانت أداة الشرط هي المبتدأ ، فإن كان المبتدأ اسماً قبلها فقد نصوا على أن ( المبتدأ إذا تقدم على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو : إذا ، التي تنفى عنها أو صلح لمباشرة الأداة كان جواباً ، والخبر محذوفاً يدل عليه الجواب المذكور ، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً ) . ( راجع الصبان وتقيب الخضرى عليه في باب « الكلام وما يتألف منه » عند بيت ابن مالك : « والأمر إن لم يك لتون محل . . . » وانظر رقم ١ - من هاشم ص ٣٤٥ فله ارتباط بهذه المسألة .

(٣) أو نائبه . هذا إن كان الفعل تاماً ، فإن كان ناقصاً ( لأنه من التواسخ ) . لم يرفع فاعل ولا نائب فاعل ، وإنما يرفع اسماً . ( ٤ ) لكثرة النصوص الواردة به والتي لا تحتاج إلى تأويل .  
( ٥ ) سبقت إشارة لهذا في ص ٣٢٢ .

( ٦ ) يتروى على ألسنة بعض المتصرعين الاعتراض على حذف هذا الفعل ، وعلى إعراب الاسم المرفوع بعد إن ، وإذا فاعلاً — كالأسماء المرفوعة في الأمثلة المذكورة . قائلين : لم لا تكون هذه الأسماء مبتدأ ولنستريح من التقدير ؟ وقد أوضحنا خطأ هذا في ج ٢ ص ١٢٢ م ٦٩ .

وقولهم :، إنَّ أحدَ نال ما يستحق فاعطيه ، وإنَّ أحدَ نال ما لا يستحق فترقب  
أنَّ تسلبه الأيام ما نال . وقول أحد الخلفاء لقائد جيشه المنتصر : اتقوا الله في  
الأمرى ؛ عاملوهم برقى ، وانزلوا معهم على حكم الدين . وإنَّ فتية منهم أضلَّهُم  
الموى فاهلوه سوا الصراط ، وإنَّ شيوخ استبد بهم ما أَلَفوه فترفقوا بهم إلى  
حين ، وإنَّ نساء لم يَسَلَّمن من الفرع فأدخلوا السكينة على قلوبهن . . .

ومن أمثلة الخذف بعد «إذا» الشرطية قوله تعالى في وصف يوم القيامة : (إذا  
السياء انقطرت ، وإذا الكواكب انتثرت ، وإذا البحار فجرت ، وإذا القبور  
بُعثرت - علمت نفس ما قدَّمت وأخَّرت ) ، وقول الشاعر :

إذا الملك الجبار صعر خدَّه مشينا إليه بالسيوف نعباته  
وقول الآخر :

إذا أنت عابت الوضع فلأعسا تخطُ على صحف من الماء أحرفا  
ومن أمثلة الخذف قول الشاعر يصف عادة هيفاء :

صَعْدَةٌ<sup>(١)</sup> نَابِتَةٌ في حائِر<sup>(٢)</sup> أَيْنَمَا الرِّيحُ تُمِيلُهَا تَمِيلُ  
(٨) امتناع تصدير الجملة الشرطية بالحرف : «قد» ؛ فلا يصح : إن  
- قد - يعدل الراعى تسعد رعيته . لأنَّ مجيء «قد» بعد فعل الشرط يقتضى وقوع  
فعل الشرط وتقريبه من الحال مع أنَّ فعل الشرط يقتضى احتمال أمرين ؛ وقوع معناه  
وعدم وقوعه ، كما يقتضى أنَّ زمنه مستقبل<sup>(٣)</sup> .

(٩) جواز حذف الجملة الشرطية (فعلها ومرفوعه)<sup>(٤)</sup> بشرط وجود قرينة  
تدل عليها ، وألا يذكر في الكلام بعدها ما يفسرها . وقد يبقى بعد حذفها شيء  
قليل منها مثل «لا» النافية . وقد تبقى الأداة أو تحذف مع الجملة الشرطية المحذوفة .  
ومن الأمثلة قول الشاعر :

متى ... تُوْخِلُوا<sup>(٥)</sup> قَسْرًا بِظَنَّةِ<sup>(٦)</sup> عامر ولا ينبجُ إلا في الصِّفَادِ<sup>(٧)</sup> أسيرُ

(١) ربح مستو ، وقناة لا هوج فيها . (٢) مجتمع الماء .

(٣) راجع شرح التصريح ج ٢ باب الجواز من عند الكلام على «لا» .

(٤) مرفوع الفعل يشمل الفاعل ، ونائبه ، واسم الناسخ ، إن كان الفعل ناسخاً ، كما سبق .

(٥) قهراً . (٦) ظنمة .

(٧) القيد ، ونحوه ، بما يقيد به الأسير ، ويريط .

يريد : متى تجعلوا تُؤخذوا<sup>(١)</sup> . . .

ومن أمثلة حذفها مع بقاء « لا » النافية الداخلة عليها ، قول الشاعر :

فطلقها فليست لها بكفء وإلاّ يعلىٰ مفركك الحُسامُ  
والأصل : وإلا تطلقها ؛ فحذفت الجملة الشرطية وحدها مع بقاء الأداة ،  
و « لا » النافية . ومثله قوله عليه السلام في اللَّقْطَةِ<sup>(٢)</sup> . . . فإن جاء صاحبها ،  
وإلاّ استمتع بها . والأصل : فإن جاء صاحبها أخذها ، وإلاّ يجزىٰ فاستمتع بها .  
وقولهم : المرء مجزىٰ بعمله ، إن خيراً فخير ، أى : إن كان عمله خيراً فجزاؤه  
خير . فقد حذف فعل الشرط واسمه وبقي خبره . وجعلوا مما يصلح لأمثلة حذف الأداة  
وجملة الشرط قوله تعالىٰ يخاطب المؤمنين ، ويذكر انتصارهم على الكفار : ( فلم  
تقتلوهمْ ، ولكن الله قتلهم ) ، والأصل : إن اقتصرتم بقتلهم فلم تقتلوه . . .  
— وقد دخلت الفاء على « لم » هنا — ومثله قوله تعالىٰ في المشركين : ( أم اتخذوا  
من دونه أولياء . قاله هو الوليٰ ) ، التقدير : إن أرادوا الوليٰ الحق قاله هو الوليٰ  
الحق وحده . وقوله تعالىٰ : ( يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة ) ، فإياي  
فاعبدون ) ، والتقدير : إن لم يتيسر أن تعبّدوني في أرض فلاي في غيرها فاعبدون .  
هذه هي أهم الأحكام الخاصة بالجملة الشرطية . وستجىء<sup>(٣)</sup> أحكام عامة  
تختص بها وبالجملة الجوابية .

• • •

ثانياً : أحكام الجملة الجوابية للشرط ، ومنها الحذف :

( ١ ) أن تكون فعلية . ويصح أن تكون اسمية مقترنة « بالفاء » الزائدة للربط  
أو « بإذا » الفعائية التي تحل محلها في بعض الحالات للربط — كما سيجيء —<sup>(٤)</sup> ومن  
أمثلة الفعلية قول الشاعر :

لا يذهب الخيرُ سُدًى ومن يُعِنْ يوماً يُعِنْ  
ومن أمثلة الاسمية :

فإن تنقوا شراً فتلکمو اتقىٰ وإن تفعلوا خيراً فتلکمو فعل  
ونحو : إن يسير المرء على سنن الهدى إذا التوفيق حليفه .

( ١ ) هذا البيت هو من الشواهد التي تؤيد القائلين بأن الجملة الشرطية قد تحذف ولو كانت أداة  
الشرط غير « إن » ولا يشترطون أن تكون « إن » وعدم شواهد ثورية ونظمية تؤيدهم فهم إن الحذف بعد  
« وإن » هو الأكثر . ( ٢ ) الشيء الذي يفسح من صاحبه ويحده بعض الناس في الطريق . ( انظر هامش ص ٣٤٩ )  
( ٣ ) يل . . . ( ٤ ) في ص ٣٥٢ . ( ٥ ) في ص ٢٤٥

(٢) لا بد من إفادتها معنى جديداً لا يفهم من جملة الشرط - كالمثلة اسالفة - ، فلا يصح : إن تسأل عن الغائب تسأل ، لأن ألفاظ الجملة الجوابية هي ألفاظ الشرطية ، فلا جديدي في معنى الجواب ، فإن تضمنت معنى جديداً جاز وقوعها جواباً ؛ كقوله عليه السلام : ( . . . لكل امرئ ما نوى ؛ فن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله . . . ) ، أى : فهجرته مقبولة ، أو مباركة . . . فالجملة الجوابية أفادت جديداً بالرغم مما بينها وبين الجملة الشرطية من اشتراك لفظي . . .

(٣) وجوب تأخيرها ؛ فلا يجوز تقديمها ولا تقديم شيء من أجزائها ومعمولاتها على أداة الشرط ولا على الجملة الشرطية . إلا في حالتين :

الأولى : أن يكون الجواب جملة مضارعية ، مضارعها مرفوع ، فيجوز تقديم معمول الجواب على الأداة ( كما في ص ٣٥٦ ) .

الثانية : أن يكون معمول هو : « إذا » الشرطية عند من يعربها ظرفاً للجوابها ، وكذا غيرها من الأسماء الشرطية الأخرى التي تكون معمولاً للجواب حين يكون فعل الشرط ناسخاً لا تصلح معمول له وقد سبق أيضاً بيان هذه الحالة بصورتها ( في ص ٣٣٠ ) نحو : خيراً إن تستمع تستفيد .

وسوغ التقديم في هذه الصورة أن المضارع المرفوع ليس هو الجواب في الحقيقة ، لأن الجواب مخدوف <sup>(١)</sup> ، وتسمية المذكور جواباً تاساهل لوحظ فيه الأصل <sup>(٢)</sup> .

(١) وفي « ج » من ص ٣٥٥ حكم المضارع المرفوع في جواب الشرط .

(٢) بمناسبة حذف الجواب يمرض النحاة لحالة فعل الشرط ، ولتقديم دليل الجواب عليه وثلاثت يتعين أن تكون فيها بعض الأدوات موصولة لا شرطية فيقولون : « إن تقدم على أداة الشرط شبهه بالجواب فهو - في الأرجح - دليل الجواب وليس بالجواب » وجاء في التسهيل والهمع ما ملخصه : إذا حذف الجواب في السمة وتقدم دليله على أداة الشرط فلا يكون فعل الشرط - في الأسح - إلا ماضياً لفظاً ومضى بحسب أصله ، أو معنى فقط كالمضارع المسبق بالحرف « لم » - مع ملاحظة ما يأتي في الحكم الرابع - . قال سيويه : ( هذا هو الوارد من كلام العرب . ) وإذا لا يصح الأخذ بالرأى الكوني الذي يقيس المضارع على الماضي ؛ فيجيز : أنت كريم إن تصنع ؛ لأن في هذا قياساً لشيء على آخر يخالفه في علة القياس وسببه . . . وما سبق مقصور على السمة أما في الضرورة الشعرية فيصح حذف الجواب مطلقاً وفعل الشرط مضارع ، ومته :

يشنى عليك وأنت أهل ثنائك ولديك - إن هو يستزدك - مزبد

فإن كان فعل الشرط المسبق بدليل الجواب غير ماضٍ وأداة الشرط : « ما » ، أو : « من » ، أو « هـ » - وجب في السمة ( أى : في غير الضرورة الشعرية ) جعلها موصولة وإعلاقها حكم الموصول ، فتقول : أصط من يعطى محمداً ؛ وأحب ما يحبه . . . وأكرم أيم يحبك . . . ؛ برفع المضارع والمجهوم بالعائد ؛ واعتبار الجملة صلة لا محل لها من الإعراب وصحة عمل العوامل التي قبل الموصول فيه . أما في

## (٤) امتناع حذفها إلا بشرطين :

أولهما : أن يدل دليل عليها بعد حذفها ، ولا يصلح جواباً ؛ بأن يسبقها أو يكتنفها ( أى : يحيط بها ) ما يدل على الجواب المَحذوف<sup>(١)</sup> ، مثل : أنت الشجاع إن قلت الحق في وجه الظالم ، أو : أنت — إن تلطفت في القول — محبوب . فالجملة الجوابية في المثالين محذوفة ؛ لوجود ما يدل عليها ؛ وهو الجملة التي قبلها ، أو التي تحيط بها وكلاهما لا تصلح جواباً ، والأصل : أنت الشجاع ، إن قلت الحق في وجه الظالم فأنت الشجاع — أنت محبوب ، إن تلطفت في القول فأنت محبوب . وقد يكون الدال عليها متأخراً بشرط ألا يصلح جواباً ، كقوله تعالى : (وإن يكذبوك فقد

الضرورة فيجوز بقاء الشرطية بالجزم . وكذلك يجب جعل تلك الأدوات موصولة إذا وقعت مع جملتها مضافاً إليه . والمضاف اسم زمان ؛ نحو : أتذكر إذ من يرضينا فرضيه ، لأن أسماء الزمان لا تصاف إلى جملة مصدرة « إن الشرطية » فكذا المصدرة بما تضمن معنى « إن الشرطية » كن ؛ خلافاً لزيادة حيث يجوز في هذه الصورة الجزم اختياريّاً . أما عند غيره فقد خرجت تلك الأدوات عن الشرطية . وصارت موصولة ينطبق عليها ما ينطبق على الموصول من أحكام ، ولا دخل لها بالشرط .

وكذلك يجب ما ذكر لمن مطلقاً — أى : في السمة وفي الضرورة ، سواء أ كان بعدهن ماض أو مضارع فيها يأتي .  
 ١ - إذا قدسنت « هل » مباشرة ؛ لأن « هل » لا تدخل على « إن الشرطية » فكذا ما تضمن معنى « إن » بخلاف الهزئة ؛ فيجوز معها الجزم على الأصح ؛ نحو : أمن يرضك ترضه ؛ لدخولها على « إن » الشرطية .  
 ب - إذا وقعت بعد تاسع من باب « كان » أو « إن » ؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه عامل قبله إلا حرف الجر أو المضاف فإنهما قد يحمرن بعض أسماء الشرط ( كما سبق في ص ٣٣١ ) وغير هذين العاملين لا يعمل فيه . ومن الأمثلة : كان من يرضينا فرضيه — إن من يرضينا فرضيه . وأما قول الأعشى :

لئن من يخلخل الكنيسة يوماً يلقى فيها جآذراً وظبَاء

فعل تقدير ضمير الشأن ، أى : إنه من يدخل .

٢ - إذا وقعت بعد « ما » النافية ؛ لأن « ما » النافية لا تنفي الجملة الشرطية . نحو : ما من يرمينا فرضيه .  
 د - إذا وقعت بعد « لكن » — ساكنة النون — أو « إذا » العجائية ، نحو : لا أذهب لمن يقاطعي ولكن من يزورني أزوره — مررت بالبحسن فإذا من يستعين به يمنه . وسبب المنع هو أن أداة الشرط ( إنما كانت أم حرفاً ) لا بد أن تكون في صدر جملة جديدة مستقلة بمعناها وبإعرابها . أما « لكن وإذا » فلا بد أن يسبقهما كلام يرتبط به ما بعدهما ارتباطاً متوالياً بحيث يتصل المعنيان اتصالاً وثيقاً .

وجاء في حاشية الصبيان أن سريان الحكم على تلك الأدوات بعد « لكن وإذا » العجائية مشروط بشرط ألا ينضم بعدها مبتدأ ، فإن أضمر بعدها مبتدأ جاز جزم المضارع ، تقول : رأيت الشريف فإذا من يزوره يكرمه — وعلى كرم الملقى لكن من يزوره يمنه . والتقدير فيهما : فإذا هو من ... — لكن هو من .. ولم يرد لهذا الشرط ذكر في بعض المراجع الأخرى ، كالمعجم ... ولم أجد فيما رأيت أمثلة مسموعة تؤيد الأخذ به . ولهذا يحسن إهماله ، وإبعد عن التأويلات والتقديرية بغير ضرورة . (راجع في كل ما سبق : المعجم ج ٢ ص ٦١ وما بعدها . وحاشية الصبيان عند بدء الكلام على الأدوات التي تجزم فطين ... ) .  
 (١) قال غالب أن تسيقه جملة أو تكتشفه ، بأن يقع بين ركنتي الأساسين .

كذبت رسل من قبلك ... ) ، أى : فلا تحزن فقد كذبت رسل من قبلك . فالدال عليها قد يكون قبلها ، أو بعدها ، أو محيطاً بها . وهو في كل حالاته لا يصلح جواباً . ومن أمثلة حذفه لدلالة جملة سابقة قول الشاعر :

عش وحيداً إن كنت لا تقبل العُدَّ ر ، وإن كنت لا تغفر زلَّة  
ومما يدل عليها مع سبقه : « القسم » ، نحو : والله إن رعبت اليتيم ليرعبنك الله . فالقسم محتاج لجواب ، وكذلك أداة الشرط ؛ فحذف جواب المتأخر منهما وهو الشرط ؛ لدلالة جواب المتقدم ، وهو القسم على المحذوف . ولهذا تعتبر اللام في المثال داخلة على جواب القسم ؛ كخبطها عليه في قوله تعالى : ( ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ، وسخر الشمس والقمر - ليقولن الله ) وفي قوله تعالى بلسان الكفار يهدون الرسل : ( لئن لم تنتهوا لنرجمنكن ) فاللام السابقة على أداة الشرط : ( إن ) هي أداة القسم ، واللام المتأخرة داخلة على جوابه . أما جواب الشرط في الآيتين فمحذوف : لتأخر أداة الشرط . ويدل عليه في كل منهما جواب القسم المذكور .

ثانيهما : أن يكون فعل الشرط - في غير الضرورة الشعرية ، وعند غير الكوفيين - ماضياً لفظاً ومعنى بحسب أصله ، أو معنى فقط ، كالمضارع المسبوق بالحرف : « لم » فنال الماضي لفظاً ومعنى : أنت عزيز إن ترفعت عن الدنيا ، أو أنت - إن ترفعت عن الدنيا - عزيز . وقول الشاعر :

ونحن أولو المآثر من قديم وإن جحدت مآثرنا اللثام  
ومثال الماضي معنى لا لفظاً قول الشاعر :

لمن تطلب الدنيا إذا لم تُرد بها سرور محب أو إساءة مُجرم ؟  
ومتى اجتمع الشرطان فالحذف غالب ، بل قيل إنه واجب والأول أنسب . فإن لم يكن فعل الشرط ماضياً بأن كان مضارعاً لفظاً ومعنى لم يصح - في الأرجح - حذف الجملة الجوابية <sup>(١)</sup> إلا أن سلمسدها جملة أخرى بعدها <sup>(٢)</sup> تدل عليها ، ولا يستقيم المعنى يجعلها هي الجواب ؛ كقوله تعالى : ( وإن تجهر بالقول فإنه يعلم السر وأخفى ) ، والأصل : وإن تجهر بالقول فإنه غنى عن جهرك ، فحذف الجواب الأصلي ، وسد مسدده جملة : ( فإنه يعلم السر ) ، وهي جملة بعده شغلت مكانه ولا يستقيم

(١) لاحظ سابق في رقم ٢ من هامش ص ٣٤٠ (٢) فهي متأخرة في مكانها عن الجواب المحذوف ، ووضعا الأصل بعده ، بالرغم من أنها تشغل مكانه ظاهراً ، لا حقيقة إذ مكانه خال في الواقع



المعنى على اعتبارها الجواب الحقيقي؛ لأن الجهر بالقول لا يترتب عليه أن الله يعلم السر؛ إذ الله يعلم السر دائماً؛ سواء أوجد جهر بالقول أم لم يوجد<sup>(١)</sup>. ومثل هذه الآية قوله تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك...)، والأصل وإن يكذبوك فلا تحزن؛ فقد كذبت رسل من قبلك. ولا يصح أن تكون الجملة المذكورة هي الجواب؛ لأنها ليست مترتبة على ما قبلها. وكذلك قوله تعالى: (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت...)، فالجواب المحذوف تقديره فليبادر للعمل الصالح.

والكوفيون لا يشترطون لحذف الجواب أن يكون فعل الشرط ماضياً، بل يجوزون أن يكون مضارعاً؛ ولذا يقولون فيها سد مسدّد: إنه الجواب الحقيقي؛ وليس بالدليل ولا بالسأّد مسدّد. مستدلين بأمثلة كثيرة تؤيدهم كالآيتين السالفتين، وكقول الشاعر:

لئن تلك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن يبقى واسع

فقد حذف جواب الشرط «إن» مع أن فعله مضارع وهو «تلك»، أما جملة «ليعلم» فهي جواب القسم الذي تدل عليه اللام الداخلة على «إن»، ولا يصح أن تكون هذه الجملة جواباً للشرط، لأنه متأخر، ولأن جوابه لا يكون مبدوءاً باللام. وكذلك قول الشاعر:

يثنى عليك، وأنت أهل ثنائيه ولدك إن هو يستزرك مزيد

(١) ومن الأمثلة أيضاً قوله تعالى: (من كان يرجو لقاء الله فإن أجل الله لآت...) فالجواب محذوف؛ تقديره: فليبادر للعمل... والتي دعا لهذا التقدير أن أجل الله آت على كل حال فليس الجواب مترتباً على الشرط. فهو كقوله تعالى: «(وإن تجهروا بالقرآن فانه يعلم السر...)» ومثل قوله تعالى: (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك...) فالجواب في كل هذه الأمثلة محذوف وقد وجد ما يسد مسده، فجاز حذفه بالرغم من أن فعل الشرط مضارع. والسبب في اعتباره محذوفاً واعتبار المذكور في مكانه ساداً مسدداً، أن هذا المذكور ليس مترتباً على الشرط ولا مسبباً عنه؛ كما هو الشائع في أغلب الأساليب. أما على غير هذا الاعتبار فلا حذف والمذكور هو الجواب؛ كما سبق تفصيله (في هامش ص ٣١٩ رقم ٤) من أن الشرط ملزوم والجزاء لازم له؛ سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب. وكذلك ما قاله ابن الحاجب من أن الجزء قسبان أرضهما هناك... ويكاد الخلاف يكون لفظياً؛ ولا تجاهه إلى مجرد التنسية؛ أنسى المذكور جواباً أم ساداً مسدداً الجواب حين لا يكون مسبباً عن الشرط مباشرة؟ وما يلاحظ أن هذا الخلاف في التنسية مقصور على الحالة التي يكون فيها فعل الشرط مضارعاً بعده جملة ليست مسببة عنه مباشرة. وسيجيء في ص ٣٤٤ إشارة لما سبق لداع هناك. كما أن في ص ٣٦١ إشارة أخرى خاصة بأداة الشرط «إن».

والأصل : إن يستردك - هو - يستردك فليدك مزيد .

والأخذ برأى الكوفيين أنسب وأيسر ؛ بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم وبسبب ما يراه أكثر المحققين ، وهو : أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط كما أوضحناه من قبل <sup>(١)</sup> .

هذا حكم الجملة الجوابية من ناحية حذفها حذفاً غالباً ، أو واجباً . أما حذفها جوازاً فأشهر صورته ثتان :

الأولى : أن تقع جملة الشرط جواباً لسؤال ، نحو : أترشد الغريب ؟ فتجيب إن رأيته .

الثانية : أن تشعر الجملة الشرطية نفسها - دون سواها - بالجواب المخوف ؛ كقوله تعالى يخاطب الرسول في شأن المعارضين : ( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفْسًا فِي الْأَرْضِ أَوْ سَلَمًا فِي السَّمَاءِ فَأَتِيهِمْ بِآيَةٍ ... وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ ) والتقدير : فافعل .

( ٥ ) امتناع تكرار مدلولها إذا كان مدلول الجملة الشرطية يقتضى التكرار إلا إن اقتضى العرف التكرار ، أو قامت قرينة تدل عليه . ففى مثل : إن أسافر أركب طائرة - لا يكون المراد أن ركوب الطائرة يتكرر بتكرار السفر ، وإنما المراد أن سفرى سيقضى ركوبى الطائرة مرة واحدة . فإذا تكرر السفر فقد يكون فى الطائرة أو فى غيرها . . . بخلاف قوله تعالى : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ ... ) ، فإن الجواب وهو : الأمر بغسل الوجه والأيدى وغيرها مما يحتمه الوضوء يقتضى التكرار كل مرة ؛ لدليل شرعى يوجب الوضوء قبل كل صلاة على من ليس متوضئاً .

( ٦ ) جزم فعلها لفظاً إن كان مضارعاً ، ومجلاً إن كان ماضياً <sup>(٢)</sup> ؛ بشرط ألا تقترن به « الفاء » أو « إذا » الفجائية - وهما مجرد الربط - كقول الشاعر يصف الحساد :

إِنْ يَعْلَمُوا بِالْخَيْرِ يُخْفَوهُ . وَإِنْ عِلِمُوا شَرًّا أَذَاعُوا . وَإِنْ لَمْ يَعْلَمُوا كَلَبُوا

( ١ ) فى ص ٣١٩ على أنَّ الخلاف بين الفريقين يكاد يكون لفظياً فى تسمية المذكور ؛ أهو جواب أم ساد سده . كما قلنا فى هامش الصفحة السالفة . ( ٢ ) انظر « ج » رقم ٢ من ص ٣٥٠

فالمضارع : « يسخنوا » مجزوم بحذف النون . والماضي : « أذاع » مبنى على الضم لمناسبة الواو في محل جزم . ومثله الماضي : « كذب » ولا محل للجملة كله منهما ؛ لأن الجازم قد عمل عمله في الفعل ؛ فلا يؤثر في محل الجملة بعد هذا .

فلن كان الجواب مقترناً « بالفاء » أو « إذا » الفجائية التي قد تحل محلها أحياناً - فلن الجازم يؤثر في مجموع الجملة ، لا في الفعل وحده ، ولا في غيره من أجزائها . فتأثيره مسلط عليها كلها مجتمعة متماسكة الأجزاء - ومن بين أجزائها الفاء وإذا الفجائية . - فتصيرُ الجملة المجتمعة في محل جزم بأداة الشرط <sup>(١)</sup> . ويظهر أثر هذا الإعراب المحلى في توابعها - كما سلف وكما سيحىء هنا .

(٧) جواز اقترانه - لداع بلاغى - بكلمة : « إذا » الجوابية ؛ لتفيدة توكيداً وتقوية ، بشرط أن تكون أداة الجزم ، هى : « إن » ؛ نحو : إن تنصر أهل البغي إذا يصيبك بغيهم <sup>(٢)</sup> .

(٨) وجوب اقتران الجواب « بالفاء » - أو « إذا » الفجائية التي تخلقُها في بعض المواضع - إذا كان الجواب نوعاً من الأنواع التي لا تصلح فعل شرط . وهذه « الفاء » زائدة محضة ؛ ليست للعطف ولا لغيره <sup>(٣)</sup> ، ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوى ، بين جملة الجواب وجملة الشرط ، كى لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى . وتعرب « الفاء » و « إذا » مع الجملة التي بعدها في محل جزم جواباً للشرط كما تقدم . وأشهر هذه الأنواع ما يأتى :

الأول : الجملة الطلبية . وتشمل الأمر ، والنهى ، والدعاء - ولو بصيغة الخبر -

(١) قالوا : لأنه لو وقع في هذا الموضع فعل يقبل الجزم . يلزم هذا لا يتسلط الجازم على جزء من أجزاء الجملة ؛ كما في المعنى والكشاف . وقال السامى وأقره الشئى : ( الحق أن جملة الجواب لا محل لها مطلقاً ، إذ كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها . ولا يقال إنها واقعة هنا موقع المفرد - وهو الفعل القابل للجزم - ؛ لأنها لم تقع موقعه وحده ؛ بل موقعه مع فاعله الذى يتم به الكلام كما يتم بهذه الجملة ... ) فعل الرأى الأول : لو كان اسم الشرط مبتدأ لكانت جملة الجواب في نحو : ( من يتم فإني أكرمه ) في محل جزم ورفع باعتبارين ؛ هما الشرطية والتبعية ؛ بناء على أن الجواب هو الخبر ، وعلى الثانى في محل رفع على الخبرية فقط ؛ كحالها في نحو : من يتم أكرمه اتفاقاً ؛ لظهور أثر أداة الشرط في المضارع الثانى . (راجع المخبرى أول الباب) ثم الصبان أيضاً .

ولا يتخلو هذان الرأيان من غموض واضطراب ، ونوع معارضة الحكم الذى قرره وحققوه خاصة باجتماع المبتدأ والشرط - وقد سبق في ص ٣٣١ في رقم ٢ من هامش ص ٣٣٧ .

فاتبعاداً عن هذا كله ، وفراراً من اللبس - يحسن الاختصار على الرأى الثانى عند اقتران الجواب بالفاء « أو إذا » ، والاستثناء عن الخبر . (٢) سبق لإيضاح هذا في ص ٢٣٨ .

(٣) فليست فاء السببية الجوابية التي ينصب بعدها المضارع « بأن » والمضرة وجوبا .

والاستسْهام ، وغيره من بقية أنواع الطلب التي سبقت (١) . فمثال الأمر :  
 إن ملكْتَ النفوسَ فابغِرْ رضاها فلها ثورة ، وفيها مضاء  
 ومثال النهي : مَنْ يَشْتَرِكْ فلا تَكَمْ (٢) عنه صادق المشورة ، ومن يستصحبك  
 فلا تحجب (٣) عنه خالص النصيح .

ومثال الدعاء : رَبِّ : إن أدْعُكَ لما يرضيك فاستجب ، وإن أُنْجِهْ لما  
 يغضبُكَ فلترشدني للسَّداد . رَبِّ . إن هفوت فلا تحرمني المغفرة ، وإن ضللت  
 فلا تتركني ضالاً . . . ونحو : إن يمُتَّ المجاهد فيرحمهُ الله ، أو : فرحمه الله ،  
 ومثال الاستسْهام قوله تعالى : (إنْ ينصركم الله فلا غالب لكم ، وإنْ ينخذلكم فَنُذَا  
 الذي ينصركم من بعده ؟ ) ، ومثل : من تَسْنَحْ له الفرصة فهل يتركها تفر؟ ومن  
 تلوح له الآمال أيقعد عن السعي وراءها ؟

ومن الواجب أن تتقدم الفاء على أداة الاستسْهام إن كانت الأداة غير  
 الهمزة . مثل : : هل ، أين — متى . . . فإن كانت الأداة هي الهمزة وجب  
 تقديمها على الفاء ، وقد سبقت الأمثلة .

ومثال التمني : العافية أغلى ما في الحياة ، إن وهبها الله لإنسان فليته يرعى  
 حقها . ومثل : الربيع شباب الزمان وجماله ، إن يُقْصِل فليت الناس يهتمون لإقباله  
 ويسارعون إلى التمتع بمباهجه ومفاته . . .  
 وهكذا بقية أنواع الطلب . . .

الثاني : الجملة الفعلية التي فعلها جامد ؛ نحو : من يطلق لسانه بدم الناس  
 فليس له واق من أَلْسْتَهُمْ .

الثالث : الجملة الفعلية المصدرة بالحرف : « قد » (٤) ؛ نحو : من يُحكم أمره  
 فقد ضمن إصابة الهدف . ومن أساء الوسيلة فقد ضل السبيل إلى الغاية . وقول الشاعر :  
 فإن تكن الأيام أحسن مرةً إلى فقد عادت لمن ذنوبُ  
 الرابع : الجملة الفعلية المصدرة بأحد حرفي التنفيس ( وهما : السين وسوف ) ؛

نحو : من يحسن فسبُحْزَى على الإحسان لإحسانا ، ومن يسي فسيلقى على  
 الإساءة شرّاً وخسرانا . ونحو : إن يعدل الحاكم فسوف تستقيم له الأمور ، وإن

( ١ ) في ص ٢٧٦ .

( ٢ ) المضارع مجزوم « بلا » الناهية ، وليس جواباً مجزوماً لأن الجواب هو الجملة المضارعية . كلها

( ٣ ) انظر السبب في رقم ٨ من ص ٣٣٨ .

يظلم فسوف تنهار دَعَائِمُ حكمه ، وتلدوم بعدها حَسَرَاتِهِ وآلَامُهُ .

الخامس : الجملة المصدرية بأحد أحرف النفي الثلاثة (وهي يَمْلِكُنْ - إِنْ) ؛ نحو من يُقَصِّرْ فَمَا يَنْتَظِرُ حَسَنَ الْجَزَاءِ ، ونحو قوله تعالى : ( وما تفعلوا من خير فلن نُكْفِرْوه ) ، ونحو : من يَسْتَسْلِمُ الْغَضَبَ إِنْ يَلُومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ عَلَى مَا يَصِيبُهُ . أَيْ : فلا يَلُومُنْ إِلَّا نَفْسَهُ . . . فلن كانت أداة الشرط هي « إذا » والثاني هو « إِنْ » ، جاز مجيء الفاء وعدم مجيئها . ومن الثاني قوله تعالى : ( وإذا رَأَى الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَتَّخِذُوكَ إِلَّا هُزُوءًا ) ، أَيْ : ما يتخلونك<sup>(١)</sup> . . .

السادس : الجملة المصدرية بكلمة لها الصدارة ؛ مثل : رَبِّ - كَانَ - أدوات الشرط - أداة القسم عند كثير من النحاة . . . نحو :

إِنْ كَانَ عَادِكُمْ عِيدٌ فَرَبِّ فَقِي بالشوق قد عاده من ذكركم حَزَنٌ ونحو قوله تعالى : ( من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل : أنه من قَتَلَ نفساً بغيرِ نفس ، أو فساد في الأرض ، فكأنما قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا ) ، وقيل : من يأكل مال اليتيم فكأنه يأكل نَارًا . ومثل قوله تعالى يخاطب الرسول في أمر المعارضين : ( وَإِنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ، أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ فَتَأْتِيَهُمْ بَأْيَةٌ . . . ) ، ومثل : متى تعتمد الدولة على أسباب القوة فوالله يخافها أعداؤها .

السابع : الجملة الاسمية كقول الشاعر :

إِنْ يَحْسِلُوكَ عَلَى فَضْلٍ تُخْصَصَتْ بِهِ فَكُلُّ مُفْرِدٍ بِالْفَضْلِ مُحْسُودٌ  
وقول الآخر :

وَمَنْ كَانَ مُنْجَلٍ الْعَزَائِمُ تَابِعًا هَوَاهُ فَإِنَّ الرُّشْدَ مِنْهُ بَعِيدٌ  
وقد تغيى « إذا » الصَّحَابِيَّةُ<sup>(٢)</sup> عن الفاء في اللخول على الجملة الاسمية

( ١ ) انظر رقم « ب » في الزيادة الآتية والتفصيل ( ص ٣٤٩ ) . فقد جعل بعض النحاة « ما » و « لا » التانيئين مثل « إِنْ » التانيية .

( ٢ ) معناها الدلالة على المفاجأة في الحال ، ولا بد أن يسبقها كلام . والأحسن اعتبارها في كل الأساليب حرفاً وقد سبق الكلام عليها ( في ج ١ ص ٤٩٢ م ٥٢ ) وفي الجزء الثاني باب الظرف . . . وبالرغم من أنها المفاجأة في الحال - لا تتخلو هنا - بعد أداة الشرط - من دلالة تعقيب لجواب الشرط بعد فعل الشرط .

بشرطين ؛ أحدهما : متفق عليه ، وهو أن تكون الحملة اسمية غير دالة على طلب ، ولا مسبقة بنى ، ولا بناسخ ؛ ومن الأمثلة : البيت الأول السالف ، بخلاف : إن يطلع الولد أبويه فويح له ، وإن يعصهما فويل له <sup>(١)</sup> . أو : إن يعصهما فإله حظ من التوفيق ، أو إن يعصهما فإن خسارته مبین ، وكالبيت الثانى السالف . فالقاء واجبة فى هذه الأمثلة وأشباهها ولا يصح : « إذا » .

والآخر غير متفق عليه . وهو أن تكون أداة الشرط « إن » دون غيرها من أحوالها الشرطية . ففكرة النحاة تشترطها . نحو : إن تخلص إذا الإخلاص ينفعك . وقلة النحاة لا تشترطها بعينها ، وإنما تجعل مثلها « إذا » الشرطية ؛ مستبدلين بقوله تعالى فى المطر : ( فإذا أصاب به من يشاء من عباده ، إذا هم يستبشرون ) وقوله تعالى : ( إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون ) والأحسن الأخذ برأى القلة ؛ إذ تؤيدها الشواهد ، ولا سيما الآية القرآنية ، ولا داعى للتأويل .

هذا وقد اجتمع فى البيت الآتى أكثر الأمور السابقة التى لا يصلح فيها الجواب أن يكون شرطاً ، ويجب فى كل منها اقترانه بالفاء ، والبيت هو : اسمية ، طلبية ، وجمامدٍ . وبما ، وقد ، وبلن ، وبالتنفيس . . . . . (٢) .

إلى هنا انتهت الأحكام الخاصة بالحملة الجوابية، وستجىء (٣) أحكام عامة تتصل بها وبالحملة الشرطية .

( ١ ) الدعاء نوع من الطلب — كما عرفنا فى ص ٢٧٦ .

( ٢ ) وفى اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية التى تخلفها يقول ابن مالك : ( وسنذكر البيتين فى ص ٣٥٧ مناسبة أخرى هناك ) .

واقرن « بفا » حتماً جواباً لو جُويلَ شرطاً « لأن » أو غيرها لم يَنْجَعِلْ وتخلّف « الفاء » « إذا » المُفَاجَاة كَإِنْ تَجَدُّ إِذَا لَنَسَا مُكَافَاةً

( بفا ، أى : بالفاء ) يريد : اقرن بالفاء حتماً كل جواب لو جعلته فعل شرط للأداة « إن » أو لغيرها من أحوالها— لم ينتجمن . أى : لم يصلح فعلاً للشرط ؛ لعدم انطباق الشروط عليه . ثم قال : إن هذه « قد تختن ويحل محلها » « إذا » وساق لها مثلاً ، ولم يتعرض للتفصيلات والشروط المختلفة .

## زيادة وتفصيل :

١ - أيجوز الجمع بين الفاء وإذا - السالفتين - ؟ صرح النحاة بأنه لا يجوز وتأولوه قوله تعالى : ( حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج وهم من كل حدب ينسلون ، واقرب الوعد الحق ) - فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا . . . ) ، فقالوا إن « إذا » مجرد التأكيد هنا ، وليست للربط ، والمنوع أن تكون للربط عوضاً عن الفاء . وهذا تأويل بادى الضعف ؛ لأن المهم الذى يراد معرفته هو الجمع بين الحرفين أحياناً ؛ أصحح هو - على قلته - مانع الاستعمال ، أم غير صحيح وغير مانع ؟ والقرآن قد استعمله ؛ فلم يبق مجال لمنع الجمع وإن كان قليلاً . أما التعليل بالتأكيد أو بالربط فأمر لا أهمية له بعد الحكم بصحة الاستعمال ، محاكاة للقرآن الكريم . إذ لا شك أن محاكاته جائزة بالصورة والمعنى الواردين به ، وإن كان أحد الاستعمالين أكثر فيه من الآخر بل هي اختيار موفق لأسمى الأساليب التى تحاكي .

ب - هل يصح - أحياناً - الاستغناء عن هذه الفاء ، وعما يخلّفها بعد حذفها ، وهو : « إذا » الفجائية ؟  
أجابوا : لا يصح الاستغناء إلا فى الضرورة الشعرية ؛ كقول القائل :  
من يفعل الحسنات الله يشكرها      والشر بالشر عند الناس مثلاً  
وقول الآخر :

ومن لم يزل يقاد للفنى      والعصبا      سيلفتى على طول السلامة نادماً  
ومن النادر الذى لا يقاس عليه عندهم قوله عليه السلام فى حديث اللقطة (١)  
( . . . ) فإن جاء صاحبها ، وإلا استمتع بها . . . ) ويؤولون قوله تعالى : ( وإن الشياطين لیسئرون إلى أوليائهم ليجتاد لؤكهم . وإن أطعتموهم إنكم لمشركون . . )  
على تقدير « قسم » قبل الشرط ؛ فيكون الجواب للسابق وهو القسم ؛ والأصل عندهم : لئن أطعتموهم إنكم لمشركون . فجملة : إنكم لمشركون ، جواب للقسم لا للشرط ، ولم تذكر لام القسم مع أن القسم نفسه محذوف - ( والأصل : والله لئن أطعتموهم . . . ) لأن ذكر اللام بعد حذفه ليس واجباً ، وإنما هو أقوى

(١) سبق معناها فى رقم ٢ من هامش ص ٣٣٩ لمناسبة أخرى .

وأكثر . ( وسيجيء بيان لهذا في ص ٣٦٥ ) . ولتتمحل ظاهر في تأويل الآية وفي الحكم على الحديث بالندرة لوجود شواهد أخرى نثرية لا تخضع للضرورة ، وغير نثرية فالأفضل أن يقال : إن الأعم الأغلب هو علم حذف « الفاء » و « إذا » التي تنوب عنها . ويقول أبو حيان وفريق من النحاة إن « إذا » الشرطية تنفرد بخلو جوابها منهما إذا كان الجواب منفيًا بأن : أو ، ما ، أو : لا ، وجعل منه قوله تعالى : ( وإذا رأك الذين كفروا إن يتخلفوك إلا هزواً ) كما سبقت الإشارة لهذا ( في ص ٣٤٧ ) .

— هل يصح اقتران الجواب بالفاء في غير تلك المواضع التي لا يصلح فيها أن يكون فعل شرط ؟ أجبوا :

( ١ ) إن كان المضارع يصلح فعلاً للشرط جاز اقترانه « بالفاء » ، بشرط أن يكون مثبتاً أو منفيًا بـ « لا » ، أو « لم » ، ومتى اقترنت به « الفاء » وجب رفعه على اعتباره خبر مبتدأ مخفوف ، والجملة الاسمية جواب الشرط . ولا يصح أن يكون المضارع المرفوع وحده هو الجواب ؛ إذ لو كان الجواب لوجب جزمه ، والحكم بزيادة الفاء . لكن العرب التزمت رفعه معها ؛ فدلّ هذا على أصالة الفاء ، وأنها داخلة على مبتدأ مقدر ، وليست زائدة للربط : ومن أمثلته قوله تعالى : ( فمن يؤمن بربه فلا يخاف بخسًا ولا رهقًا ) ، وقوله ( ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن فلا يخاف ظلماً ولا هضماً ) ، أى : فهو لا يخاف . . . فإن لم يوجد في الكلام ما يعود عليه المبتدأ الضمير كان الضمير للشأن أو للقصة ، كقراءة من قرأ قوله تعالى في حكمة شهادة المرأتين : ( إنَّ تَصْلَاحَهُمَا فَتَدَكْرُ إِحْدَاهُمَا ( الأخرى ) بكسر همزة : « إن » ورفع المضارع : « وتذكر » . والتقدير : فهي — أى : القصة — تذكر ، ونحو : « إنَّ قام المسافر فتيحه صديقه . أى : فهو — الحال والشأن — يتبعه صديقه . ( وفي هذه القراءة تكلف لا داعي له )

( ٢ ) إن كان فعل الجواب ماضياً لفظاً ومعنى فالواجب اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » قبله إن لم تكن ظاهرة ؛ لتقريبه من الحال القريب من الاستقبال كقوله تعالى في سورة يوسف : ( إن كان قميصه قد من قبَل فصدقت ) ( ١ ) أى : فقد صدقت .

( ١ ) المنفى حقيق هنا وهو مؤول بمثل التأويل الذي جرى على آية أخرى سبقت في ص ٣٣٥ وفي قوله تعالى ( إن كنت قلته فقد علمته ) . إذ المراد فهما : إن ثبت في المستقبل أنى قلته فقد علمته ، وإن ثبت في المستقبل أن قميصه قد . . . ( كما في رقم ٣ من هامش ص ٣١٢ ) .



وإن كان ماضياً في لفظه مستقبلاً في معناه ، غير مقصود به وعد أو وعيد — امتنع اقترانه بالفاء ؛ نحو : إن قام المسافر قام زميله .

وإن قصد بالماضي الذي معناه المستقبل ، وعد أو وعيد ، جاز اقترانه بالفاء على تقدير : « قد » ؛ إجراء له مجرى الماضي لفظاً ومعنى للمبالغة في تحقق وقوعه ، وأنه بمنزلة ما وقع . ومنه قوله تعالى : ( ومن جاء بالسَّيِّئَةِ فَكَيْتَبَتْ وَجُوهُهُمْ . . . ) وجاز عدم اقترانه مراعاة للواقع وأنه مستقبل في حقيقته وليس ماضياً .

د — بمناسبة الكلام على جواب الشرط وجزمه نذكر ما يجيزه الكوفيون من جواز جزم المضارع الواقع في جملة بعد جملة الصلة ، أو في جملة بعد الجملة الواقعة صفة لنكرة ، بشرط أن تكون الجملة المشتملة على المضارع المراد جزمه بمنزلة الجواب والخزاء بجملة الصلة ، أو الصفة . ففي مثل : الذي يكرمنى أكرمه — وكل رجل يقول الحق أحقرمه — يجيزون جزم المضارعين : « أكرم » ، « وأحقرم » ؛ لأن جملة كل منهما على اعتبارهما بمنزلة جوابين للصلة والصفة ، شبيهة بجملة الجواب الشرطية ؛ كالتأنيدهما مترتبة على الجملة التي قبلها . فلا مانع عندهم من جزم المضارع هنا كجزمه هناك .

وهذا قياس مرفوض ؛ إنما الحجة القوية هو السماع عن العرب . وما عرضه الكوفيون من أمثلة قليلة غير صالحة لتأييد دعواهم . فوجب الاقتصار على المسموع القليل ، دون القياس عليه .

## أحكام عامة تختص بعجمتى الشرط والجواب معا .

ما يختص بهما من ناحية نوعهما ، وكيفية إعراب فعلهما :

جملة الشرط لا بد أن تكون فعلية ، - وفعلها ، وحده ، هو فعل الشرط كما عرفنا - ؛ سواء أكانت ماضوية أم مضارعية . فلها من هذه الناحية حالتان . أما جملة الجواب فقد تكون فعلية - ماضوية<sup>(١)</sup> أو مضارعية - وقد تكون اسمية . والصور السالفة كلها صحيحة . ولكنها - مع صحتها - مختلفة الدرجة في قوة القساحة والسمو البلاغى ، فبعضها أقوى وأسمى من الآخر ؛ تبعاً لنصيبه من كثرة الاستعمال الوارد فى الأساليب العالية الماثورة . كما يختلف فى إعراب أفعاله . هذا ، ويلاحظ : أن الماضى قد يكون ماضياً لفظاً ومعنى ؛ بحسب أصله ؛ فإذا دخلت عليه أداة الشرط الجازمة جعلته ماضياً لفظاً ، لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه مستقبلاً<sup>(٢)</sup> ؛ فيظل ماضياً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير فصار بسببها مستقبلاً . كما يلاحظ أن المضارع قد يكون مضارعاً لفظاً ومعنى بحسب أصله فإذا دخلت عليه «لم» الجازمة تركته مضارعاً لفظاً ؛ لا معنى ؛ لأنها تجعل زمنه ماضياً ؛ فيظل مضارعاً بلفظه وصورته ، دون زمنه الذى تغير وصار زمناً ماضياً . وإذا سبقتهما معاً أداة شرط جازمة خلصت زمنه للمستقبل المحض ، بالرغم من وجود : «لم» ، ذلك أن أداة الشرط الجازمة لا بد أن تخلص زمن الفعل فى الجملة الشرطية ، وفى الجملة الجوابية - للمستقبل المحض ؛ سواء أكان هذا الفعل مضارعاً أصيلاً ، أم كان ماضياً أصيلاً ( أى : ماضياً لفظاً ومعنى ) أم ماضياً معنى فقط دون لفظ - كالمضارع المسبوق بالحرف «لم» فإن صورته صورة المضارع ولكن زمنه ماضى بسبب «لم» - فهذه الأفعال تتجرد للزمن المستقبل وحده ؛ بسبب أداة الشرط .<sup>(٣)</sup> وفيما يلى ترتيب درجاتها :

الأولى : أن يكون الفعلان مضارعين أصيلين مجزوين ، لفظاً<sup>(٤)</sup> ، بأداة الشرط ؛ لأن أحدهما فعل الشرط ، والثانى هو فعل الجواب المباشر<sup>(٥)</sup> ؛ كقوله تعالى :

(١) مع مراعاة ما سبق فى رقم ٢ من ص ٣٥٠ . (٢) راجع ما سبق خاصاً بهذا فى رقم ٣ من هامش ص ٣١٣ . (٣) هذا إن لم يتصل بالمضارع إحدى التثنيين ، فإن اتصلت بهما أحدهما كانا ميتين فى محل جزم . كإلى ص ٢١١ (٤) أى : الذى يعتبر وحده فعل الجواب مجزواً وهو مع قاعله جملة فعلية هى جملة الجواب ؛ فلا يهرب مع قاعله شيئاً آخر ؛ بخلاف ما لو كان المضارع مع قاعله خيراً لابتدأ بحلوف ، والجملة من المبتدأ المحلوف وبخيره هى الجملة الجوابية ، فى محل جزم - كما سيبنى . فى هامش ص ٣٥٥ - فى هذه الصورة وأمثالها لا يكون المضارع هو فعل الجملة الجوابية ؛ إذ الجملة المضارعية هنا خبر لمحلوف ، وليست هى الجواب ، وليس المضارع فيها مجزواً .

( قل ما في السموات وما في الأرض ؛ وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله ) ، وقوله تعالى : ( وإن تعدوا نعد<sup>(١)</sup> ) ، وقوله تعالى : ( وما تنفقوا من شيء في سبيل الله يوف إليكم ) .

الثانية : أن يكون الفعلان ماضيين لفظاً فيبينان لفظاً وبجزمان محلاً — أى : أن كلا منهما مبنى — كالشأن في الأفعال الماضية كلها — ولكنه في محل جزم ، لأنه فعل الشرط ، أو فعل الجواب والأصل في فعل الشرط والجواب أن يكونا مضارعين مجزومين لفظاً ، فكذاك يجزم ما يحل محلها . ولا كان الماضي لا يجزم لفظاً وجب جزمه محلاً<sup>(٢)</sup> . ومن الأمثلة : من أسرف في الأمل . قصر في العمل ، وقول الشاعر :

ومن دعا الناس إلى ذمه ذموه بإلحقي وبالباطل  
وقول الآخر :

إن اللثام إذا أذللتهم صلتحوا على الهوان ، وإن أكرمتهم فسدوا  
ويدخل في هذه الدرجة الماضي معنى دون لفظ — وهو المضارع المسبوق بالحرف « لم » ، نحو : إن لم تأهب للأعداء لم تنقلب عليهم — من لم يهني للفاية وسألها عوب بالخفية في إدراكها — من قصر في الوسيلة لم يفز بتحقيق الأمل — وقد سبق<sup>(٣)</sup> الكلام على إعراب المضارع المسبوق « بلم » .

الثالثة : أن يكون فعل الشرط ماضياً — ولو معنى — وفعل الجواب مضارعاً أصيلاً كقوله تعالى : ( من كان يريد حرث الآخرة ننزله في حرثه ، ومن كان يريد حرث الدنيا نؤتيه منها ، وما له في الآخرة من نصيب ) . فالماضي مبنى في محل جزم ، والمضارع المجرد مجزوم مباشرة . ومثل : من لم يفتن القرصة يعاقب بالحرمان ، ويجوز رفع المضارع وهذا حسن ، ولكن الجزم أحسن كما سيحكي .  
الرابعة : أن يكون فعل الشرط مضارعاً أصيلاً مجزوماً ، وفعل الجواب ماضياً

( ١ ) أول الآية : ( إن تستفتحوا فقد جاءكم الفتح ، وإن تنهوا فهو خير لكم ، إن تعودوا

نعد . . . )

( ٢ ) لهذا الجزم محل آثاره في التوابع ؛ كالعطف والبدل وغيرها . فإذا عطف عليه مضارع متحد معه في الزمن وجب جزم المضارع . وإن أبدل منه مضارع جزم أيضاً ، وهكذا . وإن عطف عليه ماض كان مبنياً في اللفظ مجزوم المحل .

( ٣ ) في هامش ص ٣١٤ .

— ولو معنى وهذه الصورة أضعف الصور — كما يتضح من الترتيب السالف — حتى خصتها بعض النحاة بالضرورة الشعرية . ولكن الصحيح أنها ليست مقصورة على الشعر ، وإنما تجوز في الترمع قلتها . ومن أمثلتها ثراً قول النبي عليه السلام من يقيم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غُفِرَ له . وقول عائشة عن أبيها وهي تحدث الرسول عليه السلام : « إن أبا بكر رجلٌ أَسِيفٌ <sup>(١)</sup> ، متى يَقُمُ مَعَكُمْ <sup>(٢)</sup> رَقٌّ » . ومن أمثلتها شعراً قول القائل يمدح ناصره :

مَنْ يَكِدْ نِي <sup>(٣)</sup> بِسَيْفِي كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَايَيْنِ حَلَفِهِ وَالْوَرِيدِ  
وقول الآخر في أعدائه :

إِنْ يَسْمَعُوا سَبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحاً مَنِي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا... <sup>(٤)</sup>  
ما يختص بهما من ناحية رفع المضارع في الجواب وجزمه :

الأصل أن يكون المضارع في الجواب مجزوماً . لكن يصح جزمه ورفعهُ إن كان فعلُ الشرط ماضياً — لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ؛ كالمضارع المجزوم بلم — فكلا الضبطين حسن ، ولكن الجزم أحسن . — كما أشرنا — وقد سبقت أمثلة الجزم . ومن أمثلة الرفع قول الشاعر يمدح :

وَلِنْ أَنَا خَلِيلُ يَوْمِ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي ، وَلَا حَرِيمٌ <sup>(٥)</sup>  
وقول المتنزل : أَسَدُ سَوْقٍ

إِنْ رَأَيْتَنِي تَمِيلُ عَنِّي كَأَنْ لَمْ يَلِكُ بَيْنِي وَبَيْنَهَا أَشْيَاءُ  
وقول : من لم يتعود الصبر تُودِي به العوادي

فإن كان فعلاً الشرط والجزاء مضارعين لفظاً ومعنى وجب جزمهما إلا على رأى ضعيف يجيز رفع المضارع الواقع جواباً في النثر وفي النظم ؛ مستنداً بقراءة

(١) كبير الأسف والحزن والبكاء ؛ غوطاً من الله .

(٢) تريد : متى يقيم مقامك في الصلاة إيماناً بالناس وقت تخلفك عن الإمامة .

(٣) كاد ، يكيد ، كيدا — خدع وبكر .

(٤) وفي نسخة القطلين يقول ابن مالك في بيت أشرنا إليه في ص ٣٢١ :

وَمَا ضَيْيَيْنِ أَوْ مُضَارِعَيْنِ تَلْفِيهِمَا ، أَوْ مُتَخَالِفَيْنِ

(٥) لا حريم « لا ممنوع » . أي يقول : مالي غير ممنوع .

من قرأ قوله تعالى : ( أَيْنَا تَكُونُوا يَدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ، وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشَيَّدَةٍ )  
 برفع المضارع « يدرِكُ » وبقول الشاعر :  
 يَا أَقْرَعُ بَنَ حَابِسٍ يَا أَقْرَعُ إِنَّكَ إِنِّ يَصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ  
 وقول الآخر يخاطب جملة :

فقلت : تحمل فوق طوقك إنها مطبَّعة\* ، من يأتها لا يصيرها<sup>(١)</sup>  
 والأفضل إهمال هذا الرأي قدر الاستطاعة ، منعا للخلط واللبس ، ولأن ذلك  
 الاستدلال واه . فرواية القراءة المذكورة موضع شك . وبقية الأمثلة قليلة ، فوق أنها  
 مقصورة على الشعر ولذا قال بعض النحاة : إنه لا يصح الرفع مطلقاً إلا في  
 الضرورة الشعرية .

لكن كيف نعرب المضارع المرفوع في جملة الجواب كالحالتين السالفتين ؟  
 الأخير : أن نواجه الحقيقة والأمر الواقع : فنقول عند وقوعه مرفوعاً في الشعر  
 وليس له معمول متقدم على الأداة ؛ : إنه جواب الشرط ، مرفوع للضرورة  
 أو على لغة ضعيفة . وعند وقوعه في النثر : إنه مرفوع ؛ محاكاة لتلك اللغة .  
 ولا داعي للتأويل المرهق ، والتقدير ، وافترض الحذف أو التقديم ، أو التأخير ، رغبة  
 في الوصول إلى وسيلة تخرجه من نطاق جواب الشرط المرفوع بضعف ، إلى نطاق  
 شيء آخر يبيح رفعه بغير ضعف وبغير أن يكون جواب شرط . وفي هذا ما فيه  
 من التكلف الذي لا يطابق الواقع . فوق ما يوجه إليه من اعتراضات أخرى<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) يقال إن الشاعر : أراد أن يضع فوق جملة رربة أو رقرة كبيرة مملوءة طعاماً ، وأن يشجعه  
 على أكلها حينها التثليل فقال له هذا . ( إنها مطبوعة . . . أي : إن القرية أو القرارة مملوءة ، من يأخذ  
 منها شيئاً لا ينقصها ) .

( ٢ ) من أمثلة هذا التكلف والإرهاق ما يقوله : سيبويه وبعض أئمة النحاة .  
 « ١ » يقول سيبويه : إن المضارع المرفوع يرفع للشرط الماضي - مثل : إن رأيتي تميل عنى ... -  
 ليس هو جواب الشرط وإنما هو دليل على الجواب ، وتسميته بالجواب : تساهل أو مجاز لدلالته على  
 الجواب . والجواب الحقيقي مخوف وهذا المضارع المرفوع قد تأخر عن فاعله عن مضمعها الأصل الذي  
 يسبق أداة الشرط . والأصل عنده : تميل عنى إن رأيتي تميل . فالجواب مخوف دل عليه جملة ؛  
 ( تميل عنى ) . وهذه الجملة المتقدمة على أداة الشرط قد تركت مضمعها وجاءت متأخرة عن الجملة  
 الشرطية فلو الكلام حذف الجواب ، وتأخير ما يدل عليه . وعلى هذا لا يجوز جزم ما عطف  
 على هذا المضارع ، ويجوز أن يفسر قاصباً للاسم الذي قد يكون قبل الأداة مثل : محمداً إن جاء  
 أكرمته وأوعاه . وقال الكوفيون والمبرد : إن المضارع وما يتصل به هو الجواب . ولكن على  
 تقدير « الفاء » التي تدخل على الجواب أحياناً ؛ فنقوم - في إفادة الربط بين جملي الشرط والجواب -

فإن كان له معمول متقدم على الأداة فأكثر النحاة يميل إلى رفعه ، وفي هذه الصورة يكون المضارع دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً ؛ نحو : طعامنا إن تزرتنا تأكلُ ، طعامَ - بالنصب - مفعول مقدم للمضارع : « تأكل » الذي يعتبر دليل الجواب ، ولا يصح أن يكون جواباً حقيقياً ، لأن الجواب الحقيقي لا يتقدم هو ولا شيء من معمولاته على الجملة الشرطية ، ولا الأداة كما سلف - (١)

أما لو جعلنا كلمة « طعام » مرفوعة على اعتبارها مبتدأً فالأحسن الأخذ بالرأى

مقام جزم الفعل ، ولا يجزم معها الفعل ؛ استثناء في الربط عن الجزم - كما سبق - . ويعرب هذا المضارع المرفوع مع فاعله خبراً لمبتدأ مخفوف ، والجملة من المبتدأ المخفوف وخبره هي جواب الشرط في محل جزم . ويجب عندهم رفع المضارع في هذه الصورة ؛ لأن المضارع الواقع في حيز « فاء » الربط على الصورة السالفة واجب الرفع - بالرغم من أن القاء مقدرة - سواء أكان فعل الشرط ماضياً ، نحو قوله تعالى : (ونعاد فينتقم الله منه ) أم مضارعاً كقوله تعالى ( فن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً ولا رهقاً ) . ففي الكلام - عندهم حذف القاء وتقدير وجهها ، وحذف المبتدأ ، وتكوين جملة منه ومن خبره تعرب جواب الشرط ، وجملة الجواب في محل جزم ، فيجوز للعطف عليها بالجزم ، ولا يصح أن يكون لها معمول مقدم ولا أن تفسر عاملاً . وهذا الرأي - برغم ما فيه - أقرب من رأى سيبويه إلى القبول .

وهناك رأى ثالث قد يكون أقربها إلى السداد - برغم ما فيه أيضاً - وملخصه : أن المضارع مرفوع لا لسبب مما ذكر ، ولكن لأن أداة الشرط لم يظهر لها تأثير في لفظه ؛ لأنها صيغت عن التأثير في لفظ فعل الشرط الماضي فضعفت عن الوصول إلى المضارع لتؤثر في لفظه أيضاً ! وهذا التعليل واضح الفساد . فإلى السبب في عجزها هنا وعدم عجزها حين تجزم المضارع مع فعل الشرط الماضي مع أن فعل الشرط ماضٍ في الحالتين ؟ ومن ثم يظهر فساد التعليل ؛ - برغم ما سجله من أن الأداة صيغت عن التأثير في لفظ المضارع وهذا نوافقه عليه - وهو فوق ذلك مقصور على إحدى الحالتين . فلا يشمل على الآتية :

« ب » ويقول سيبويه : فإن كان المضارع مرفوعاً بعد فعل شرط مضارع فإن تقدم على أداة الشرط عامل يطلب المضارع المتأخر المرفوع فالأفضل اعتبار هذا المضارع المتأخر متقولاً من مكان سابق على أداة الشرط وأنه ترك مكانه الأصلي وتأخر عنه إلى المكان الذي حل فيه بعد الجملة الشرطية فهو دليل الجواب وليس جواباً حقيقياً إلا من باب التساهل أو المجاوزة ويجب عنده اعتبار هذا المضارع الذي تأخر من تقديم معمولاً هو مفاعله للعامل المحتاج إليها قبل أداة الشرط . ففي المثال السالف : (إنك إن يصرع أخوك تصرع) . يكون المضارع « تصرع » مع فاعله خبر « إن » وتكون هذه الجملة الفعلية قد تأخرت من مكانها الأصلي كما سبق . وإن لم يوجد قبل أداة الشرط عامل يحتاج للمضارع المرفوع وجب تقدير القاء والمضارع بعدها مع فاعله خبر لمبتدأ مخفوف والجملة من المبتدأ المخفوف وخبره في محل جزم ، جواب الشرط . . .

ويرى الكوفيون والمبرد ومن معهم تقدير القاء هنا كما قدروها هناك (ق « ا ») ويتساوى عندهم أن يكون فعل الشرط ماضياً وأن يكون مضارعاً . وهذا خير من رأى سيبويه .

الأقوى الذى استخلصناه من عدة آراء، وشرحناه فيما سبق<sup>(١)</sup> ...

---

(١) كما فى ص ٣٤٠ وثىما سبق من رفع المضارع فى الجزاء يكتفى ابن مالك ببيت واحد لا إضاح فيه ولا تفصيل - وقد تقدم فى ص ٣٢١ - ٤ هو :

وبعدَ ماضٍ رَفَعْتَ الْجَزَاءَ حَسَنٌ وَرَفَعَهُ بَعْدَ مضارعٍ وَهَنٌ...٦  
ثم أردفه يبين سبق شرحهما فى مكانهما الأنسب من ص ٣٤٨ ، وهما :

واقْرُنْ «بِهَا» حِكْمًا جَوَابًا لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لِـ «إِنْ» ، أَوْ غَيْرِهَا لَمْ يَنْجَبِلْ-٧  
وتخلف «الفا» «إذا المفاجأة» كإِنْ تَجِدْ إِذَا لَنَا مُكَافَأَةٌ-٨

ما يختص بهما من ناحية عطف مضارع على أحدهما :

١- إذا وقع بعد جملة الجواب - ولو كانت اسمية ، لأنها في محل جزم - مضارع مقرون بالواو أو الفاء ، جاز فيه ثلاثة أوجه إعرابية ؛ يختار منها التكلم والمعرّب ما يناسب السياق ويساير معنى التركيب <sup>(١)</sup> .

أولها : اعتبار « الواو » و « الفاء » حرفي استئناف ؛ فالجملة بعدهما استئنافية مستقلة في إعرابها عما قبلها ، والمضارع فيها مرفوع - إن كان مجرداً من ناصب وجازم ومن نوني التوكيد ومن الأمثلة قوله تعالى : ( وَإِنْ تَبُلُّوْا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوْهُ ، يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ ، فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ ) ، برفع المضارع « يغفر » بعد فاء الاستئناف ، وقوله تعالى : ( وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا هَادِيَ لَهُ وَيَنْدَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ) ، برفع المضارع : « يذر » بعد واو الاستئناف وقول الشاعر يمتلح :

فَإِنْ يَهْلِكَ أَبُو قَابُوسَ <sup>(٢)</sup> يَهْلِكَ رِبْعُ النَّاسِ وَالْبَلَدُ الْحَرَامُ  
وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ يَذْنَابِ <sup>(٣)</sup> عَيْشٍ أَجَبَ <sup>(٤)</sup> الظَّهْرَ ، لَيْسَ لَهُ سَنَامُ  
برفع المضارع : « نأخذ » بعد واو الاستئناف .

ثانيها : اعتبار الفاء للسببية والواو للمعية ، - وهما عاطفتان - والمضارع بعدهما منصوب « بأن » مضمرة وجوباً ( بالتفصيل الذي سبق إيضاحه عند الكلام على فاء السببية ، وواو المعية <sup>(٥)</sup> ) . كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد نصب الأفعال المضارعة : يغفر - يذر - نأخذ .

( ١ ) كل وجه من هذه الثلاثة يقوم على اعتبار معنى خاص به ، يخالف الآخر . وواجب التكلم والمعرّب اختيار الوجه الإعرابي الذي يقوم على الاعتبار المناسب للسياق ولما يقتضيه المعنى . ومن الخطأ الزعم أن هذه الأوجه الثلاثة تصلح لكل أسلوب ، وتباح في كل تركيب بغیر تقيد بهذا الاعتبار المعين الخاص ، وإلا صارت الفقه فوضى بسبب عمو القيد ، وإهمال الاعتبارات التي تميز المعاني بعضها من بعض .

( ٢ ) هو النعمان بن الحارث الأسفر .

( ٣ ) ذنب - عقب .

( ٤ ) مقطوع ، يريد لا ظهر له ولا سنام ، لضفقه وهزاله . فلا غير فيه .

( ٥ ) في ص ٢٦٥ ، ٢٨٥ . وقالوا في سببه : إن الذي سوغ وقوعهما السببية والمعية هنا - دون أن يتحقق شرط إظهار « أنه يندما وجوباً » - وهو النفي المحض والطلب المحض وما ألحق بهما مما شرحناه في مكانه - أن جواب الشرط قبلهما غير متحقق للوقوع ؛ فقله مثل النفي أو الطلب ولمحقتهما . فهم يريدون إرجاع



ثالثها : اعتبارهما حرفي عطف مجردين له - فلا يفيدان سببية ولا معية - والمضارع بعدهما مجزوم ؛ لأنه معطوف على جواب الشرط ؛ فإن كان جواب الشرط مضارعاً مجزوماً مباشرة ، فالمضارع المعطوف مجزوم مثله ، وإن كان فعل الجواب ماضياً فهو مجزوم محلاً ، والمضارع المعطوف مجزوم لفظاً ؛ مراعاة لخل المعطوف عليه . وكذلك إن كان الجواب جملة اسمية أوفعلية ؛ فلأنها تكون في محل جزم . والمضارع المعطوف عليها مجزوم لفظاً تبعاً لخلها . كالأمثلة التي سبقت في الوجه الأول ، ولكن بعد جزم الأفعال المضارعة : يفتقر - يلز - تأخذ . والكوفيين يحملون « ثم » كالواو والفاء في الأوجه الثلاثة السالفة (١) .

ب - وإذا وقع المضارع المسبوق بأحد الأحرف السالفة بعد الجملة الشرطية مباشرة ، متوسطاً بينها وبين الجملة الجوابية ، فأكثر النحاة يعجز فيه وجهين ؛ يختار منهما : المتكلم والمعرب ما يتناسب السياق .

أحدهما : اعتبار هذه الأحرف للعطف المجرد ، والمضارع بعدها معطوف بها على فعل الشرط المجزوم لفظاً أو محلاً ؛ كقوله تعالى : ( إنه من يَسْتَقِرْ ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين ) ، ومثل : من يتكلم فيُسرفْ يكنْ عرضةً للزلل . أو يسرفْ . ومثل : من تكلم فيكثرْ ، أو ويكثرْ - كان عرضةً للزلل ... بجزم الأفعال المضارعة : ( يصبرْ - يسرفْ - يكثرْ . . . لأنها معطوفة والمعطوف عليه مجزوم لفظاً أو محلاً ؛ فهي تابعة له في الجزم فتجزم لفظاً .

والآخر : النصب . على اعتبار الفاء للسببية مع العطف ، والواو للمعية مع العطف ، و« ثم » - عند الكوفيين - للعطف والمعية . والمضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعده الثلاثة . ومن الأمثلة نصب الأفعال المضارعة السابقة كلها . وكذا نصب المضارع : « يخضع » في قول الشاعر :

ومن يقرب منا ويخضع نُؤُوهِ فلا يخشَ ظُلماً ما أقام ولا هضمًا

النصب هنا إلى استيفائها شرطهما من الوقوع بعد النى أو الطلب تأويلاً ، ولكن السبب الحق هو الاستمرار العرري الذي نصب المضارع بعدهما مع عدم تحقق الشرط الأصل .

وما تجب ملاحظته أن الأغذ بهذا الوجه وجعلها المعية والسببية - إنما هو اختياري محض متروك أمره للمتكلم يختاره ، أو يختار غيره على حسب الاعتبار المناسب للسياق لكن إذا اختارها السببية والمعية وجب نصب المضارع بأن ، ووجب أن تكون مضمرة . فالاختيار جائز ، ولكن النتيجة المترتبة عليه حتمية . ( ١ ) وفريق آخر يزيد على أحرف العطف السالفة حرف العطف : « أو » ، ورأيه ضعيف كركى الكوفيين ؛ لضعف الشواهد التي تؤيده ، والتي يحسن عدم القياس عليها .

أما الاستئناف فيمنعه أكثر النحاة ؛ بحجة أنه لا يصح الاستئناف قبل أن تستوفى أداة الشرط جملتها ؛ الشرطية والجوابية معاً ؛ كي يتم المعنى المرتبط بأداة الشرط ووضع الجملة الاستئنافية بين جملي الشرط والجواب إنما هو إقحام جملة أجنبية بين جملتين متلازمتين في المعنى .

ويرى المحققون أن هذه الحجة واهية ، إذ لا يمنع مانع من اعتبار تلك الجملة الأجنبية جملة معترضة . وإيهم صحيح<sup>(١)</sup> ، ولا ضرر في الأخذ به إن اقتضاه المعنى . وعلى هذا يجوز في المضارع المسبوق بأحد أحرف العطف السابقة والذي تتوسط جملة بين جملي الشرط والجواب - الأوجه الثلاثة - وهي الرفع على الاستئناف مع اعتبار الجملة اعتراضية ، والحزم بالعطف على فعل الشرط المحزوم لفظاً أو محلاً ، والنصب على اعتبار «الواو» وثم للعطف مع المعية و «الفاء» للعطف مع السببية ، وأن المضارع منصوب بأن مضمرة . وجوباً بعد الثلاثة ، وبهذا يكون حكمه واحداً ، لا يختلف باختلاف وقوعه بعد الجملة الجوابية ، أو توسطه بينها وبين الجملة الشرطية<sup>(٢)</sup> . . .

« ملاحظة » : إذا توسط المضارع بين جملي الشرط والجواب ، ولم يسبقه أحد أحرف العطف السابقة أعرب « بدلاً » ، إن كان مجزوماً ، وأعربت جملة «حالا» - في الغالب - إن كان مرفوعاً . فثال الأول :

مَتَى تَأْتَانَا - تَلْسِمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطَبًا جَزْلاً ، وَنَارًا تَأْجَجًا  
والثاني :

مَتَى تَأْتَهُ - تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرَ مَوْقَدٍ

( ١ ) لأنه تطبيق على ما قرره النحاة من جواز وقوع الجملة المعترضة بين جملي الشرط والجواب ، واستدلوا بأنظمة من القرآن الكريم . ( راجع الجزء الثامن من المعنى ، باب الجمل التي لا محل لها من الإعراب )  
( ٢ ) وفي المضارع المسبوق بالواو أو الفاء مع وقوعه بعد الجملة الجوابية يقول ابن مالك :

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَفْتَرِنَ بِالْأَوْ «الواو» ، بِثَلَاثِ قَوْنٍ  
( قمن ، أى : جدير ) . والمراد بالثلاث الأوجه الثلاثة التي ذكرناها باعتبارها المختلفة ولم يذكر «ثم» . وانتقل إلى حكم هذا المضارع إذا توسط بين جملي الشرط والجواب فقال :

وَجَزْمٌ أَوْ نَصْبٌ لِفِعْلِ إِثْرًا أَوْ وَاوٍ أَنْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتِفَاءً

( إثر : بعد - اكتنف : أحيط ) يريد : أن المضارع المسبوق بأحد هذين الحرفين يتعين نصبه أو جزمه إن اكتنفته الجملتان ، أى : أحاطت به جملة الشرط والجواب . واقتصر على ما سبق دون بيان الشروط والأوجه والاعتبارات .

ما يختص بهما من ناحية حذفهما معاً :

يصح حذف الجملتين معاً - في النثر والنظم - بشرط أن تقوم قرينة تدل عليهما . والأغلب عند حذفهما أن تكون أداة الشرط هي : « إن » مثل قول الشاعر في فتيات ينصحن أخرى اسمها سلمى - برفض الزواج من رجل فقير مُعْدِم : قالت بنات العم : يا سَلْمَى وإنَّ كان فقيراً مُعْدِماً قالت : وإنَّ (١) التقدير : يا سلمى : أنتِ زوجتي وإن كان فقيراً مُعْدِماً ؟ قالت : وإن كان فقيراً مُعْدِماً أزوجنه . . . ومن أمثلة حذفهما بعد أداة غير « إن » قوله عليه السلام : من فعل فقد أحسن ، ومن لا فلا . التقدير ومن لا يفعل فلا حسن منه . وكذا قول العرب : من يسلم عليك فسلم عليه ، ومن لا فلا ، أى : ومن لا يسلم عليك فلا تسلم عليه ، وقول الشاعر :

فإن النية من يخشها فسوف تصادفه أينما . . .

أى : أينما يلعب تصادفه . . . (٢)

(١) الأصل : « وإن . . . » زيد عليه نون ساكنة جاءت لفرورة الشعر . وتسمى هذه النون بتنون الفرورة كما تسمى بالتونين الثال ؛ إما نطو ؛ أى : زيادته ، وإما نطو ؛ أى : فقاسته ؛ بسبب قلته . . .

(٢) فيما سبق من حذف جملة الشرط ، أو جملة الجواب ، أو هما معاً ، أو فعل الشرط وحده . اكتب ابن مالك بالبيت الآتي :

والشرطُ يُغْنِي عن جواب قد عَلِمَ والعكسُ قد يَأْتِي ، إن المعنى فهِمَ يريد : أن الجملة الشرطية قد تفي عن الجملة الجوابية ، وتدل عليها عند حذفها . فلا مانع - في هذه الحالة - من حذف الجوابية . كما أن العكس قد يقع ، - وهو حذف الجملة الشرطية لدلالة الجوابية عليها ، وإغنائها عنها عند حذفها . فالجذف في الصورتين جائز ؛ بشرط القرينة الدالة ، وأن يكون المعنى المراد مفهوماً بعد الحذف : فلا ليس ولا اضطراب فيه .

## المسألة ١٥٨ :

## اجتماع الشرط والقسم ، وحذف جواب أحدهما

تمهيد - جواب الشرط ، وجواب القسم :

كل واحد من الشرط والقسم يستدعي جواباً خاصاً به ، يتميز بعلامة أو أكثر بفردية ، دون الآخر . فعجواب الشرط الجازم لا بد أن يكون مجزوماً إمّا لفظاً ؛ لأنه «فعل» مضارع ، وإما محلاً لأنه فعل ماضٍ ، أو لأنه من النوع الذى يجب اقترانه بالقاء أو «إذا» الفجائية ، وقد سبق بيان هذا كله ، وتفصيله<sup>(١)</sup> .

أما جواب القسم فيختلف باختلاف نوعي<sup>(٢)</sup> القسم ؛ وهما : «الاستعطائي» ، و «غير الاستعطائي» . فإن كان القسم استعطائياً - وهو جملة طلبية يراد بها تأكيد معنى جملة طلبية أخرى مشتملة على ما يثير الشعور والعاطفة - فلا بد أن يكون جوابه جملة طلبية كقول الشاعر : بعينك يا سلمى ارحمى ذا صباية . . .

وقول الآخر :

بربك هل نصرت الحق يوماً ؟ وذقت حلاوة النصر المين ؟

فالقسم هو : بعينك وبربك ، وكلاهما مع متعلقه - المحذوف هنا - جملة طلبية ، نراها في المثال الأول تؤكد الجملة الطلبية التى بعدها والتى تشتمل على ما يحرك الوجدان ، وهى : ارحمى . ونراها في المثال الثانى تؤكد الجملة الطلبية التى تليها والتى تشتمل كذلك على ما يحرك الوجدان ؛ وهى : «هل نصرت» . ولا يكون جواب هذا النوع من القسم إلا جملة لإنشائية

وإن كان القسم غير استعطائي - وهو ما جرى به لتوكيد معنى جملة خبرية ،

(١) في ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ .

(٢) سبق تفصيل الكلام على جواب القسم من نواحيه المختلفة في المبحث الخاص به عند الكلام على أحرف القسم وجوابه ، وكل ما يتصل به مما لا غنى عنه - وذلك في الجزء الثانى ص ٣٦٣ م ٩٠ وفيه أن الجواب قد يكون شبه جملة .

وتقوية المراد منها<sup>(١)</sup> - فلا بدّ له من جواب يكون جملة خبرية تختلف صورتها على النحو الآتي :

( ١ ) إن كانت الجملة الجوابية مضارعية مثبتة أكملت<sup>(٢)</sup> باللام والنون معا ، نحو : والله لأبذلّ كن جهدي في مساعدة المحتاج .

( ٢ ) إن كانت الجملة الجوابية ماضوية مثبتة واضيها متصرف . فالغالب تصديرها « باللام » و « قد » معا ، نحو : والله لقد فاز أهل المروءة والكرامة .

فإن كان فعلها جامداً ، غير « ليس » فالأكثر تصديرها باللام فقط ، نحو والله لعسى التوفيق يصحب المخلص - أو : والله لنعم رجلاً المخلص . فإن كان الماضي الجامد « ليس » لم يقترن بشيء ، نحو : والله ليس طول العمر بالسنوات ولكن بجلائل الأعمال .

( ٣ ) إن كانت الجملة فعلية منفية بالحرف : « ما » ، أو : « لا » ، أو : « إن » وجب تجريدتها من اللام سواء أكانت ماضوية أم مضارعية ، نحو : والله ما يحتمل العزيز الضيم - والله لا يحجب ثوب الرياء ما تحته - بالله إن تحيا الأمة وأفرادها حياة العزة والقوة إلا بكرائم الأخلاق - ومثل : والله ما احتمل عزيز ضيماً - والله لا حجب ثوب الرياء ما تحته ولا دفع عن صاحبه السوء ، أو : والله ما حجب ثوب الرياء ما تحته ، ولا دفع<sup>(٣)</sup> عن صاحبه السوء - والله إن أوجد الكون العجيب إلا الله ، وإن أمسك السموات والأرض وما فيهما إلا المولى جل شأنه .

ومن الشاذ الذي لا يقاس عليه أن يكون جواب القسم جملة فعلية منفية مصدرية باللام ، أو أن تكون أداة النفي فيها « لم » أو : لن .

( ٤ ) إن كانت الجملة الجوابية جملة اسمية مثبتة فالأغلب تأكيدها « باللام » و « إن » معا ويصح الاكتفاء بأحدهما ، ولكن الأول أبلغ ، نحو : تالله إن

( ١ ) ذلك أن من يقول : والله إنك لشريف المقصد - يتبر عن شرف مقصدك ، ويؤكد خبره هذا بما يقويه ؛ وهو : القسم .

( ٢ ) وجوباً عند البصريين ، وكثيراً عند الكوفيين . والأحسن الاختصار على الرأي البصري .

( ٣ ) هذه الجملة الماضوية مطلقة على السابقة للواقعة جواباً ؛ فهي جواب مثلها .

الخِداع لمعقوت ، وإن صاحبه لَشَقٌّ - تالله إن الخِداع ممقوت ، وإن صاحبه شَقٌّ - تالله لكِخِداع ممقوت ، ولصاحبه شَقٌّ .

ومن النادر تجردها منهما إن لم يطل الكلام بعد القسم ؛ كقول أبي بكر في نزاع بينه وبين عمر رضى الله عنهما ؛ والله أنا كنت أظلم منه . فإن استطال الكلام بعد القسم حسن التجرد ؛ كقول ابن مسعود : والله الذى لا إله غيره هذا مقام الذى أنزلت عليه سورة البقرة .

فإن كانت الجملة الاسميّة منفية فحكمها حكم الجملة الفعلية المنفية « بما » ، أو « لا » ، أو « إن » من وجوب تجردها من اللام والاقتصار في نفيها على أحد هذه الحروف الثلاثة دون غيرها - كما سبق .

• • •

والآن نعود إلى الكلام على اجتماع الشرط والقسم والاستغناء بجواب أحدهما عن الآخر :

١- إذا اجتمع شرط غير امتناعي<sup>(١)</sup> ، وقسم فالأصل أن يكون لكل منهما جواب . غير أن جواب أحدهما قد يحذف اكتفاء بجواب الآخر الذى يفي عنه ، ويدل عليه . ولهذا الحذف صور منها :

(١) أن يجتمع الشرط غير الامتناعى والقسم مع تأخر الشرط ، وعدم وجود شيء قبلهما يحتاج إلى خبر<sup>(٢)</sup> وفي هذه الصورة يحذف - في الأرجح - جواب المتأخر منهما - وهو الشرط - نحو : والله من يراقب ربّه في عمله يخشاه الناس . فالضمار « يخشاه » مرفوع ؛ لأنه في جملة جوابية للقسم المتقدم ، وليس جواباً للشرط المتأخر ، المحذوف الجواب . وبمثل قول الشاعر :

لئن ساعنى أن نلتقى بَمَسَامَةٍ لقد سرّنى أنى خطرت ببالكا  
فالجملة الفعلية ( سرّنى ) جواب للقسم وهو « اللام » لتصدير هذه الجملة باللام وقد « معا » ، وليست جواباً للشرط المتأخر عن « لام » القسم ؛ لأن الشرط لا يكون جوابه مقترناً باللام وقد . فجوابه هنا محذوف .

(١) الشرط الامتناعى : ما كانت أداته دالة على الامتناع ؛ وهى : لو ، ولولا ولوما .

(٢) كالمتبداً ، وكانناش ؛ فكلاهما يحتاج إلى خبر ، أو ما يسد مسد الخبر . . .

أما عند تقديم الشرط فالأرجح أن يكون الجواب له وجواب القسم محذوف  
فنعول : من يراقب ربه والله يحشيه الناس . وقول أحدهم : إن يكن<sup>١</sup> والله لي نصف  
وجه ونصف لسان - على ما بهما من قبح منظر ، وسوء غير - يكن هذا أحب من  
من أن أكون ذا وجهين.

وما وصفناه بأنه الأرجح في الحالتين يراه كثير من النحاة واجباً لا يصح  
مخالفته<sup>(١)</sup> ...

ويستثنى مما سبق أن يتأخر القسم وقبله الفاء الداخلة عليه مباشرة ، فإن الجواب  
يكون له برغم تأخره عن الشرط ، فنقول في المثال السالف : من يراقب ربه في  
عمله فوالله يحشاه الناس . فالمضارع : « يحشاه » مرفوع ، وهو مع فاعله جملة  
لا عمل لها من الإعراب جواب القسم وجملة القسم في عمل جزم جواب الشرط .

(٢) إن اجماع الشرط غير الامتناع والقسم وسبقهما ما يحتاج إلى خبر ،  
فالأرجح أن يكون الجواب للشرط مطلقاً ، سواء أكان متقدماً على القسم أم  
متأخراً ؛ نحو : القوانين والله من يحترمها تحرسه ، أو : القوانين من يحترمها  
والله تحرسه ، بجزم المضارع : « تحرس » في الصورتين ، لأنه جواب للشرط ،  
وجواب القسم محذوف فيهما .

أما غير الأرجح في كل ما تقدم (من ١، ٢- ما عدا القسم المقرون بالفاء-)  
فاعتبار الجواب للشرط غير الامتناع في كل الحالات ، سواء أكان متقدماً  
على القسم أم متأخراً ؛ سواء أكان قبلهما ما يحتاج إلى خبر أم لم يكن . ومن الأمثلة :  
لئن منيت بنا عن غيب معركة لا تلقينا عن دماء القوم ننتقل<sup>(٢)</sup>

(١) ويقولون لا فرق في القسم بين أن يكون مذكوراً ، أو مفترأ ويستدلون للمقرر بقوله تعالى :  
( وإن أطعتم إنكم لمشركون ) لأن سقوط الفاء من صدر الجملة الاسمية ( إنكم لمشركون ) دليل على  
أنها ليست جواباً للشرط ؛ إذ لو كانت جواباً له لوجب اقترانها بالفاء ، طبقاً لقاعدة الخاصة بهذا الاقتران  
( وقد سبق الكلام عليها في «ب» من ص ٣٤٩ ) وهو تعليل واهن أمام التعليل الآخر الذي يقول إن الفاء قد  
تسقط قبل الجملة الاسمية وغيرها مما يحتاج إلى اقترانه بالفاء أو بما يتوب عنها . وقد سبق الإشارة لهذا في  
الموضع السالف .

(٢) ( منيت بنا ) : أصببت بنا وقدر عليك أن تلقانا . ( غب ) : بعد . عقب ( لا تلقنا ) : لا  
تجدنا . ( ننتقل ) : نتبرأ ونفصل . يقول لعمري . لو أصببت بنا بعد المعركة - حين يشتد التنب والإرهاق  
عادة ، فلن ترى منا تمياً ، ولا إرهاقاً ، ولا تبرأً وانفصالاً من قتلنا - نجعلنا ننصرف ، ونترك الإخذ  
بأمرهم ، والانتقام من أعدائهم .

وقول الآخر :

لَيْتَ كَانَ مَا حُدِّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا أَصُمُّ<sup>(١)</sup> فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيَا  
فَالْمُضَارِعَانِ : « تُلْفِ » و « أَصُمُّ » مجزومان مباشرة في جواب « إن » الشرطية  
برغم تأخرها وتقدم لام القسم عليها<sup>(٢)</sup> . . ومن الأمثلة أيضاً قول الشاعر :  
أما والذي لو شاء لم يخلق السَّوَى لئن غبت عن عيني فما غبت عن قلبي  
لأن وجود الفاء في الجواب دليل على أنه للشرط ؛ إذ جواب القسم لا تدخله الفاء .  
وما سبق نستخلص أن اجتماع الشرط غير الامتناعي والقسم يقتضى الاكتفاء  
بجواب واحد يكون - على الأرجح - للسابق منهما . أما المتأخر فجوابه محذوف  
يدل عليه المذكور . وأنه يستثنى من هذه القاعدة حالتان

إحدهما : يكون الجواب فيها للقسم مع تأخره وهي التي يكون فيها مبدوءاً بالفاء  
والأخرى : يكون الجواب فيها للشرط مع تأخره عن القسم وهي التي يكونان  
فيها مسبوقين بما يحتاج إلى خير . . .

ب - فإن كان الشرط امتناعياً ( وهو : لو - لولا - لوماً ) وتقدم ، فيتعين أن  
يكون الجواب له ، وأن يحذف جواب القسم للدلالة على جواب الشرط عليه . نحو : لولا  
رحمة المولى بعباده ، والله لأهلكهم بذنوبهم<sup>(٣)</sup> . وإن كان القسم هو المتقدم على الشرط  
الامتناعي ، فالصحيح أن الجواب المذكور هو للشرط ، وأن الشرط وجوابه جواب  
للقسم ولم يغن شيء عن شيء ، والجوابان المذكوران ، لم يحذف أحدهما للدلالة  
الآخر عليه ، نحو : والله لولا الله ما اهتدينا ؛ فجملته : « ما اهتدينا » هي جواب  
« لولا » . وهذه مع جوابها جواب القسم .

( ١ ) أى : إن كان ما بلغك عنى صادقاً فإني أعاقب نفسي عليه بالصوم وبالوقوف بادياً للشمس  
( أى : كشعراً لها ) في يوم القَيْظِ ؛ وهو اليوم الشديد الحر ( وصادقاً : حال من الماء في حذته .  
وبادياً حال من فاعل : أصم ) . ( ٢ ) والبصريون يحكون على هذا وأمثاله بالفتوى ، أو بزيادة اللام  
وأنها ليست بالقسم فلا تحتاج لجواب . وكل هذا تكلف وإبتعاد عن الواقع . وغير منه ما قاله الحفصى :  
من أن اللام لقسم وجوابه هو أداة الشرط وما دخلت عليه من جعلتها وأن لهذا نظائر .  
( ٣ ) وفي أحكام الحذف السابقة يقول ابن مالك :

وحذف لَدَى اجتماعِ شرطٍ وقسمٍ جوابَ ما أخرتَ ؛ فهو مُلتزمٌ  
وإن تَوَالًيا وقَبْلَ ذُو خَبَرٍ فالشرطَ رَجَعَ مطلقاً بلا حَذَرٍ  
وَرُبَّمَا رَجَعَ بَعْدَ قَسَمٍ شرطٌ سَلَا ذِي خَبَرٍ مُقَدَّمٌ



## المسألة ١٥٩ :

## توالى شرطين ، أو أكثر . وتوالى شرط واستفهام

١- يصح أن يتوالى أداتان - أو أكثر - من أدوات الشرط . فتكون لكل أداة جملتها الفعلية الشرطية التي تليها مباشرة ، وتفصل بينها وبين الأداة الأخرى . وتحتاج كل أداة بعد هذا إلى جملة جوابية تخضع للأحكام الآتية :

( ١ ) إن كان التوالى بغير عطف <sup>(١)</sup> فالجواب للأداة الأولى وحدها ، ما لم تقع قرينة تعيّن غيرها . أما باقى الأدوات التالية فجوابه محذوف لدلالة جواب الأولى عليه . ومن الأمثلة ؛ مَنْ يعتدل في شبابه ، مَنْ يحرص على سلامة جوارحه وحواسه - يَسْلَم . من متاعب الكهولة ، ووثيلات الشيخوخة . التقدير : من يعتدل في شبابه يسلم ... من يحرص على سلامة حواسه يسلم . . . ومثل قول الشاعر :  
إن تستغيثوا بنا ، إن تَدْعُوا - تَجِدُوا مَنَّا معاقلَ عزٍّ زانها كَرَمُ  
التقدير : إن تستغيثوا بنا تجدوا . . . إن تَدْعُوا تجدوا . . .

( ٢ ) إن كان التوالى بعطف بالواو فالجواب لهما ؛ لأن الواو للجمع . مثل :  
مَنْ يُحْجِمَ عن نداء الخير ، ومن ينأ عن داعي المروءة - يعيش يغيضا منبذاً .

( ٣ ) إن كان التوالى بعطف بـ « أو » ، فالجواب لأحدهما - لأن « أو » - في الغالب - لأحد الشيئين أو الأشياء . وجواب الآخر محذوف يدل عليه المذكور ومن الأمثلة : إن تغب عن عيني أو إن تحضر . . . فلست عن خاطري بغائب - من يُكَبِّرْهُ الناس لعلمه ، أو من يرفعوه لسمو خلقه - يعيش بينهم سعيداً . . .

( ٤ ) إن كان التوالى بعطف بـ « بالفاء » فالجواب للثاني ؛ لأن الفاء تفيد الترتيب . والثاني وجوابه جواب للأول ، نحو إن تمارس عملاً فإن تخلص فيه يحالفك الفوز والتوفيق .

( ١ ) بغير عطف مذكور أو ملحوظ كاللى سيجيء في رقم ٢ .

وليس من اللازم أن تكون الفاء مذكورة ، فقد تكون ملحوظة يقتضيهما السياق وتدل قرينة على تقديرها . وفي هذه الحالة لا تكون عاطفة ولا تعرب شيئاً ، وإنما يقتصر أثرها على الفائدة المعنوية الملحوظة .

ب - إذا توالى الاستفهام والشرط ففيل الجواب للاستفهام ، لتقدمه ؛ نحو  
 «إِنْ تُدْعَ لأداء الشهادة على وجهها تسجيب ؟ برفع المضارع : تسجيبُ» .  
 وقيل : « لا » ؛ بدليل قوله تعالى : ( أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمْ الْخَالِدُونَ ) ؛ إذ لو كانت  
 الجملة الإسمية : ( هم الخالدون ) ، جواباً للاستفهام ما دخلتها الفاء ؛ لأن الفاء  
 لا تدخل في جواب الاستفهام وإنما تدخل في جواب الشرط إذا كان جملة اسمية  
 أو غيرها مما لم يستوف شروط الجواب - كما عرفنا<sup>(١)</sup> - .

والصحيح أن تعيين الجواب لأحدهما خاضع للقرينة التي تتحكم فيه  
 فتجعله لهذا أو لذاك ، دون أن يختص به واحد منهما في كل الأساليب ما لم يمنع  
 مانع كالفاء السابقة .

## « لو » الشرطية

هى نوعان : شرطية امتناعية ، وشرطية غير امتناعية ، وكلا النوعين حرف .  
١- الشرطية الامتناعية ، معناها وأحكامها النحوية :

فأما معناها فأمران مجتمعان ؛ هما إفادة الشرطية ، وأن هذه الشرطية لم تتحقق فى الزمن الماضى بل امتنع وقوعها فيه . إفادتها الشرطية تقتضى تعليق شىء على آخر ؛ فلا بد أن يقع بعدها جملةتان ، بينهما نوع ترابط واتصال معنى ؛ يغلب أن يكون هو « السببية » فى الجملة الأولى ، و« المسببية » فى الجملة الثانية ؛ نحو : لو تعلم الجاهل أنهضت بلاده - لوعف السارق لنجا من العقوبة - لو أتقن الصانع ما بارت صناعته . فالجملة الأولى من المثال الأول هى ( تعلم الجاهل ) ، والثانية هى ( أنهضت بلاده ) . وبين الجملتين ذلك الارتباط المعنوى ؛ لأن نهضة البلاد مسببة عن تعلم الجاهل ؛ ولذا تسمى الأولى : « جملة الشرط » ، وتسمى الثانية : « جملة الجواب » . ومثل هذا يقال فى الأمثلة الأخرى .

وإفادتها امتناع المعنى الشرطى فى الزمن الماضى يقتضى أن شرطها لم يقع فيما مضى ، ولم يتحقق معناه فى الزمن السابق على الكلام . فهى تفيد القطع بأن معناه لم يحصل<sup>(١)</sup> . كما تفيد أن تعليق الجواب عليه كان فى الزمن الماضى أيضاً ، على خلاف المجهود فى التعليق بالأدوات الشرطية الجازمة حيث يتعين الاستقبال فيها - غالباً - ويترتب على امتناعه هنا امتناع جوابه تبعاً له ، إذا كان فعل الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه ، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقق لأن امتناع السبب الوحيد الموجد للشىء يؤدى حتماً إلى امتناع المسبب عنه ، المترتب عليه ؛ نحو : لو طلعت الشمس لظهر النهار ؛ فقد امتنع فعل الشرط وهو السبب الوحيد ؛ فامتنع له الجواب - وهو المسبب عنه - ؛ إذ ظهور النهار متوقف على طلوع الشمس دون شىء آخر ؛ فلا يمكن أن يظهر إلا بطلوعها ما دام طلوعها هو السبب القدر فى إيجادها .

(١) فكأنها معه بمنزلة حرف نفي ؛ ينفى معنى الجملة التى يدخل عليها . مع أنها ليست حرف نفي ، ولا يصح إعرابها حرف نفي ؛ بالرغم من أنها فى هذا الموضع توكى ما يؤيد حرف النفي من سلب المعنى فى الزمن الماضى .

فلأن كان للجواب سبب آخر فلا يتحتم الامتناع بامتناع الشرط ، بلجواز أن يؤدي السبب الآخر<sup>(١)</sup> إلى إيجاد الجواب ، وتحقيق معناه ؛ نحو: لو طلعت الشمس لكان النور موجوداً . فطلوع الشمس هنا ممتنع ، أما الجواب فيصح أن يكون غير ممتنع - برغم امتناع الشرط - إذا وجد سبب آخر - غير الشمس - يحدثه ؛ كصباح ، أو برق ، أو نار . . . فالشرط في هذا المثال ليس السبب القرين في إحداث الجواب ؛ فامتناعه لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه ؛ فقد يمتنع الجواب حيناً ، ولا يمتنع حيناً آخر ؛ على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات .

ومن الأمثلة لامتناع الجواب امتناعاً حتمياً تبعاً للشرط : لو توقفت الأرض عن الدوران لهلك الأحياء جميعاً من شدة البرد أو الحر - لو سكنت الأرض ما تعاقب الليل والنهار في المكان الواحد - لو امتنع الغذاء مات الحي - لو اختلت الجاذبية الكونية لانقرض عقد الكواكب والنجوم - لو توقف القلب عن النبض نهائياً مات الحيوان . . .

ومن أمثلة امتناع الشرط دون أن يستلزم امتناع الجواب استلزاماً محتماً : لو تعلم الفقير لا غنى - لو استقل المسافر الطائرة ليبلغ غايته - لو قرأ الرقيق الصحف لعلم أهم الأخبار العالمية - لو واظب الغلام على السباحة لقوى جسمه - لو استشار المريض طبيبه لشفى . . .

وبما تقدم يتبين خطأ التعمير الشائع على ألسنة المعربين وهو : « أنها حرف امتناع لامتناع » ؛ يريدون أنها حرف يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط . وإنما كان هذا خطأ لما قدمناه من أن امتناع الشرط لا يستلزم امتناع الجواب ؛ فقد يستلزمه ، أو لا يستلزمه . إلا إن كان غرضهم أن ذلك الامتناع هو الكثير الغالب .

والصواب ما رده سيبويه من أنها : حرف يدل على ما كان سيقع لوقوع غيره ، أى : لما كان سيقع في الماضي ؛ لوقوع غيره في الماضي أيضاً وهذه العبارة صحيحة دقيقة ، لا تحتاج إلى تأويل ، أو تقدير ، أو زيادة .

(١) وهذا الضابط تدخل صور كثيرة بغير حاجة إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه النحاة في مثل : فلان لو لم يخف ربه لم يصبه .

وأما أحكامها النحوية ، فلإنها أداة شرطية ؛ لا تجزم على الرأى الأرجح ، ولا بد لها — كما سبق — من جملتين بعدها ؛ أولاهما الشرطية ، تليها الجوابية والخرائية . والأغلب أن تكون الجملتان فعليتين ، ماضويتين لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط ( بأن يكون الفعل مضارعاً مسبوقة بالحرف « لم » ) .

والفعل الماضى فيهما باق على مضيه ؛ فلا يتغير زمنه بوجود « لو » الامتناعية ومن الأمثلة : لو تراحم الناس لعاشوا إخواناً ، لا يعرفهم البؤس ، ولا الشقاء ، ولا العدا . وقول الشاعر :

إن أرضاً تسرى<sup>(١)</sup> إليها لو أسطا<sup>(٢)</sup> عت لسارت إليك قبل مسيرك  
وقولم : لو لم يبق المرء بعدل الخالق لعاش معذباً باليأس ، ولو لم يطمئن إلى حكمته لأحترق بنار الشك .

فإن جاء بعدها مضارع لفظاً ومعنى قلبت زمنه للمضى مع بقاء لفظه على حاله ومن الأمثلة : لو يجىء الضيف أمس لأكرمه . وقول الشاعر :

رُهبانٌ مدّين ، والذين عهدتهم<sup>١</sup> يكون من حدّر العذاب قعودا  
لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا لعزة ركعاً وسجودا  
والمراد : لو جاء الضيف . . . لو سمعوا .

ولخواياها أحكام أخرى — غير المضى — يشترك في أكثرها « لو » غير الامتناعية وسنعرّفها .

• • •

ب — الشرطية غير الامتناعية . معناها وأحكامها النحوية :

هي قليلة الاستعمال — ومن أمثلتها : لو يشتد الحر في العطلة الصيفية المقبلة أصطاف في جهات معتدلة . . .

فأما معناها فالدلالة على الشرطية الحقيقية التي تقتضى تعليق أمر على آخر وجوداً وعدمياً في المستقبل ، ولا بد لها من جملتين ، ترتبط الثانية ؛ منهما بالأولى ارتباط السبب بالسبب — غالباً — بحيث لا يتحقق في المستقبل معنى الثانية ، ولا يحصل إلا بعد تحقق معنى الأولى وحصوله في المستقبل ؛ فكلاهما لا يتحقق معناه إلا في المستقبل . غير أن معنى الثانية مترتب على معنى الأولى الذي لا يمتنع هنا

(٢) استطاعت .

(١) تسافر إليها ليلاً .

وبهذين تختلف « لو » غير الامتناعية عن « لو » الامتناعية التي تقتضى أن يكون ارتباط جملتيها في زمن ماض فقط ، وأن شرطها ممتنع ، فيمتنع له الجواب . ومن ثم قال النحاة : إن « لو » الشرطية غير الامتناعية شبيهة « بإن » الشرطية ؛ فهما يفيدان — غالباً<sup>(١)</sup> — تعليق الجواب على الشرط ، ويوجبان أن يكون زمن الفعل في جملتي الشرط والجواب مستقبلا ، مهما كان نوع الفعل وصيغته ، كما يوجبان أن يكون زمن الجواب مستقبلا .

وأما حكمها النحوى فمقصود على أنها أداة شرطية حقيقية ، ولكنها لا تجزم — على الرأى الأرجح — ولا بد لها من الجملتين بعدها أولاها جملة الشرط ، والأخرى جملة الجواب . والأغلب أن يكون فعل الشرط وفعل الجواب مضارعين لفظاً ومعنى . وإذا كان أحدهما ماضى اللفظ وجب أن يكون زمنه مستقبلا ، فيكون ماضى الصورة دون الزمن . ومن الأمثلة قول الشاعر :

ولو تَلَكَّتْني أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا      وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا<sup>(٢)</sup> مِنَ الْأَرْضِ سَبَسَبُ<sup>(٣)</sup>  
لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَةً      لَصَوْتُ صَدَى لَيْلَى يَهَشُّ وَيَطْرُبُ  
وقول الآخر :

لَا يُلْفِكَ الرَّاجِيكَ إِلَّا مُظْهِرًا      خَلَقَ الْكَرَامَ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيمًا<sup>(٤)</sup>  
ومثال الماضى الذى يصير زمنه مستقبلا خالصاً مع بقاء صورته اللفظية على حالها — قوله تعالى : ( وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافاً خافوا عليهم ) ، أى : لو يتركون ؛ إذ لو كان الفعل باقياً على زمنه الماضى لفسد المعنى ؛ لاستحالة الخوف بعد موتهم . ومثله قول الشاعر :

ولو أن لَيْلَى الْأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمْتُ      عَلَى وَدُونِ جَنْدَلٍ<sup>(٥)</sup> وَصَفَائِحُ<sup>(٦)</sup>  
لَسَلَّمْتُ تَسْلِيمَ الْبِشَاشَةِ ، أَوْ : زَقَمًا<sup>(٧)</sup> إِلَيْهَا صَدَى مِنْ جَانِبِ الْقَبْرِ ضَائِح  
فالماضى هنا ( وهو محذوف بعد : « لو » على الرأى المشهور الذى سيأتى<sup>(٨)</sup> .  
وتقديره — مثلاً — : لو سَلَّمْتُ مؤول بالمضارع . أى : لو تسلم ؛ لاستحالة المعنى

(١) قلنا : « غالباً » لأن التعلق قد يراد به معان أخرى غير « السببية والمسببية » كما فصلناه فى ص ٣٢١ ، ٣٢٢ حده الكلام على المراد من جواب الشرط الجازم .

(٢) قبرينا . (٣) صرراء . (٤) فقيرا .

(٥) صخر . (٦) أحجار عريضة . (كناية عنه الموت) . (٧) صاح .

(٨) فى رقم ١ من ص ٣٧٣ و ٢ من ص ٣٧٥ .

على المضي الحقيقي ؛ إذ يترتب عليه أنه قال هذا الكلام بعد موته . ومثل هذا قولهم :  
مسيكين ابن آدم ؛ لو خاف النار كما يخاف الفقر لنجا منهما جميعاً . ولو رغب  
في الجنة كما يرغب في الدنيا لفاز بهما جميعاً .

• • •

أحكام مشتركة بين النوعين :

( ١ ) كلاهما مختص بالدخول على الفعل من غير أن يعمل فيه الجزم — على  
الرأى الأرجح — لكن النوع الأول مختص بالدخول على الماضي غالباً ؛ والثاني  
مختص بالدخول على المضارع غالباً — كما عرفنا — فلا بد أن يقع بعدهما الفعل  
مباشرة . فإن لم يقع الفعل ظاهراً بعدهما وكان الظاهر اسماً ، فالفعل مقدر بينهما ،  
يفسره مفسر مذكور بعد الاسم الظاهر<sup>(١)</sup> . نحو : لو ذاتُ سيوار<sup>(٢)</sup> لطمت  
الرجل الحر لسان الأمر . وقول الشاعر :

أخلاقى<sup>(٣)</sup> ، لو غيرُ الحِمام أصابكم عتبتُ ، ولكن ما على الدهر معتبُ  
والتقدير : لو لطمتُ ذاتُ سيوار لطمت ... — لو أصابكم غير الحِمام  
أصابكم ... وقد يكون المفسر جملة ، والفعلُ المحذوف هو « كان الشائبة » ،  
كقول الشاعر :

لو بغير الماء حلقني شسرقُ كنتُ كالقصان<sup>(٤)</sup> ؛ بالماء اعتصاري<sup>(٥)</sup>  
والتقدير : لو كان ( الحال والشأن حلقى شرق بغير الماء ، كنتُ  
كالقصان ...

( ٢ ) كلاهما لا بد له من جواب مذكور أو محذوف .  
١ — فإن وقع جواب أحدهما فعلاً ماضياً لفظاً ومعنى ، أو لفظاً فقط —

( ١ ) أسأل هذا الاسم الظاهر وضبطه ، وإعرابه — سبقت في الجزء الأول ، في كتاب الخاص به ،  
وهو باب الاشتغال .

( ٢ ) المراد بذات السوار : المرأة الحرة ، لا الأمة . وأصله مثل نطق به حاتم الطائي حين لطمت  
جارية ؛ فقال : لو ذات سوار لطمتني ... أي : لسان الأمر . وقد كان عندهم لبس السوار مقصوداً  
على الحرائر .

( ٣ ) أصله : أخلاق . ثم قصر بحذف الحزمة ، لفروقة الشعر ، وأغيف لياه المتكلم . ويجوز  
قراءته : « أخلاء » ، باللام وحذف ياء المتكلم ، وكسر ما قبلها ، أو عدم كسره على حسب الأوجه  
الحائزة فيه بعد حذفها ( وقد سبقت في ص ٤٣ ) .

( ٤ ) المصائب بقصة في حلقه . ( ٥ ) نجاك وصلاح .

جاء اقترانه « باللام » وعدم اقترانه ؛ سواء أكان الماضي مثبتاً أم منفيّاً بما . إلا أن اقتران المثبت بها أكثر من تجرده منها والمنفى بعكسه . فمن أمثلة اقتران المثبت وتجرده قوله تعالى في الصمّ البكم الذي لا يعقلون : ( . . . ولو عليم الله فيهم خيراً لأسمعهم . ولو أسمعهم لتولّوا وهم معرضون ) ، وقوله تعالى في الزرع : ( لو نشاء لجعلناه حطّاماً ) . . . وقوله تعالى في الماء الذي نشربه : ( لو نشاء لجعلناه جحاًجاً<sup>(١)</sup> ، فلو لا تشكرون ! ! ) .

ومن أمثلة تجرد المنفى بما واقترانه قوله تعالى : ( ولو شاء ربك ما فعلوه . . . ) وقول الشاعر :

ولو نعطى الخيار لَمَّا افترقنا ولكن لا خيارَ مع الليالى  
ولا تخل هذه اللام على حرف نفي غير « ما » .

وليعض النحاة رأى حسن في مجيء هذه اللام حيناً ، وعدم مجيئها حيناً آخر ؛ يقول : هذه اللام تسمى : « لام التسويف » ، أى : التأجيل والتأخير والتمهل ؛ لأنها تدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمناً طويلاً نوعاً ، وعدم مجيئها يدل على أن تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط تحققاً يسيراً ، قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة : فتحقق الجواب في الحالتين متأخر عن تحقق الشرط — كالشان في الجواب دائماً — إلا أن مجيء اللام معه دليل على أنه سيتأخر كثيراً ، وأن مهلته ستطول ، بالنسبة له حين يكون خالياً منها .

ب — وقد يكون الجواب جملة اسمية مقرونة باللام ومنه — في رأى بعض النحاة — قوله تعالى : ( ولو أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ من عند الله خيرٌ . . . ) ، والأصل : لو ثبت أنهم آمنوا واتَّقَوْا لمَثُوبَةٌ من عند الله خير . فاللام داخلة على المبتدأ : « مثوبة » وخبره كلمة : « خير » والجملة الاسمية هي الجواب .

ج — وقد يكون الجواب مسبوقةً بكلمة « إذا »<sup>(٢)</sup> نحو : لو قصدتني — إذا — لعاونتك .

ومن النادر الذى لا يقاس عليه أن يكون فعل الجواب « أفعل » ، للتعجب مقرونًا باللام<sup>(٣)</sup> أو أن يكون الجواب مسبوقةً بالفاء ، أو رب ، أو قد .

(١) مر ، شديد اللوعة .

(٢) سبق الكلام عليها وعلى دخولها في جواب « لو » حتى ص ٢٣٨ ومن أمثلتها في القرآن الكريم : قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى — إذا لأسكنكم ؛ خشية الإنفاق ) .

(٣) نحو : لو مات الجنى شهيداً لأكرم بها من ميتة . ( راجع المجمع ج ٢ ص ٦٦ ) .



(٣) كلاهما صالح للدخول على : « أن » - مفتوحة الهزمة - ومعمولها :  
 - وهذا أحد مواضع الاختلاف بين « أو » و « إن » الشرطيتين - ومن الأمثلة  
 قوله تعالى : ( ولو أنهم آمنوا واتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ ) ، وقوله تعالى :  
 ( ولو أنهم صبرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْرًا لَمْ ) ، وقول الشاعر :  
 ولو أن ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي - ولم أطلب - قليلٌ من المال  
 وإذا دخلت « لو » على « أن » ومعمولها « فَنَهْلٌ تَفْقَدُ اخْتِصَاصَهَا الَّذِي عَرَفْنَاهُ  
 وَهُوَ دُخُولُهَا عَلَى الْأَفْعَالِ فِي الْأَمْرِ الْأَغْلَبِ ؟

يرى فريق من النحاة أنها فقدت اختصاصها ، وأن المصدر المنسبك بعدها  
 من أن مع معمولها مبتدأ ، خبره محذوف ، تقديره : ثابت ، . . . أو نحو هذا  
 مما يناسب السياق . ففي مثل : لو أن التاجر أمين لراحت تجارته - يكون التقدير :  
 لو أمانة التاجر ثابتة لراحت تجارته . . . وفي مثل : لو أن الحارس غافل لاجترأ  
 اللص - يكون التقدير : لو غفلة الحارس ثابتة لاجترأ اللص .  
 ويرى فريق آخر أنها لم تفقد اختصاصها ، وأنها في الحقيقة لم تدخل على « أن »  
 ومعمولها « مباشرة وإنما دخلت على فعل مقدر هو : ثبت - ونحوه - والمصدر  
 المؤول من : « أن ومعمولها » فاعل للفعل المقدر . فتقدير الفعل في الأمثلة السابقة  
 هو :

ولو ثبت أنهم آمنوا . . .

ولو ثبت أنهم صبروا . . .

ولو ثبت أن ما أسعى . . .

ولو ثبت أن التاجر . . .

ولو ثبت أن الحارس . . . وهكذا .

وتقدير الفعل مع فاعله المصدر المنسبك من أن معمولها - هو : ولو ثبت  
 لإيمانهم - ولو ثبت صبرهم . . . - ولو ثبت سعي . . . - ولو ثبت أمانة  
 التاجر . . . - ولو ثبت غفلة الحارس . . . -

والرأيان صحيحان وثانيهما أولى بالترجيح ، إذ يحقق حكماً أصيلاً غالباً ،

من أحكام «لو» بنوعها ؛ هو : اختصاصها بالدخول على الفعل ، ولكيلا يدخل الحرف المصدرى على مثله .

( ٤ ) يجب الترتيب بين «لو» وجملتها . فلا يصح تقديم شيء منهما ، ولا من معمولاتهما على «لو» . ولا يصح تقديم شيء من الجملة الجوابية أو معمولاتها على الشرطية .

• • •

حذف فعل شرطها وحده ، وحذف الجملة الشرطية كاملة :

يصح هنا حذف فعل الشرط وحده إذا دل عليه دليل ؛ كوجود مفسر له بعد فاعله المذكور في الكلام . نحو : لو مطرٌ نزل لاعتدل الجو . والأصل لو نزل مطر نزل . . . ومن أمثلة حذفه بغير المفسر أن يكون فاعله مصدرًا مؤولا من أن ومعموليهما كالأمثلة التي مرّت ( في ٣ ) .

أما حذف الجملة الشرطية كلها فنادر لا يصح القياس عليه ؛ كأن يقال : أيعتدل الجو لو نزل المطر ؟ فيجاب : نعم لو . . . لاعتدل الجو . وقد يحذف فعل الشرط : « كان » ومع اسم أو خبره ؛ نحو : اقرأ كل يوم ولو صفحةً أو صفحةً . على تقدير : ولو كان المقروءُ صفحةً ، أو : ولو كانت المقروءةُ صفحةً — كما تقدم في باب كان —

حذف فعل الجواب ، وحذف جملة الجواب كاملة :

لا يصح هنا حذف فعل الجواب وحده . لكن يكثر حذف الجملة الجوابية كاملة للدليل ، كقوله تعالى : ( ولو أن قرآنًا سُبُوتٌ به الجبالُ ، أو قُطِعت به الأرضُ ، أو كُلِّم به الموق . . . بل لله الأمرُ جميعًا ) ، وتقدير الحذف : ما نفعهم . . . أو : لكان هذا القرآن . . . ومثل : تتمزق الأمة باختلاف زعمائها ؛ فلو اتفقوا .. التقدير : لو اتفقوا لبقيت سليمة ، أو قوية . . .

حذف جملي الشرط والجواب معاً :

ورد في المسنوع أمثلة قليلة لحذفهما معاً ، ولا يصح القياس عليها ؛ لقلتها ؛ ولأنها في الشعر . ومنها :

إن يكن طبعك الدلالُ فلو . . . في سالف الدهر والسنين الخوالى . . .

التقدير : فلو كان في سالف الدهر والستين الخوالى لكان مقبولا ، أو نحو هذا<sup>(١)</sup> . . .

(١) عقد ابن مالك باباً خاصاً عنوانه : ( فصل « لو » ) اقتصر فيه على ثلاثة أبيات موجزة الأحكام غامضة الدلالات . ونصها :

« لو » حرف شرط في مضي ، وَيَقُلْ لِبِلَاوُهَا مَسْتَقْبَلًا . لكن قِيلَ  
يرى- بهذا : « لو » انشراطية الامتناعية ؛ فإنها هي التي يكون بها التعليق في الزمن الماضي . أما التي  
يكون التعليق بها مستقبلا فالشرطية غير الامتناعية . والتعليق بها - مع قلته - مقبول ، أي : جائز يصح  
القياس عليه . ثم قال :

ومضى في الاختصاص بالفعل كَلَنْ لكن « لو » - « وأن » بها قد تقترن  
يصرح بأن « لو » الشرطية ينوبها غنصة بالدخول على الفعل ، شأنها في هذا شأن « إن » الشرطية ،  
لا تدخل إلا على الفعل ظاهراً أو مقدراً . ثم بين بعد هذا ما تمتاز به « لو » من دعوها على : « أن »  
ومعولها « وهذا الدخول لا تشاركها فيه « إن » الشرطية ، إذ لا يصح أن تقترن « بأن » مع معولها ،  
أي : لا يصح أن تدخل عليها . . . وانتقل بعد هذا إلى البيت الثالث خاتماً به الفصل :

وإن مضارع تلاها صُرِفَا إلى المضي ، نحو : لَوْ يَمْنَى كَفَى  
يقرر : أن المضارع الواقع بعد « لو » الامتناعية يكون زينه ماضياً حتماً فهو مضارع في صورته  
وشكله ، ماضٍ في زينه ؛ نحو : « لو يَمْنَى كَفَى » . أي : لو وى كفى « وهذا خاص بالمضارع بعد « لو »  
الامتناعية . أما غير الامتناعية فيبقى على حاله صورة وزناً .

### زيادة وتفصيل :

عرفنا « لو الشرطية » ، بنوعيتها . وهناك أنواع أخرى عرضت لها المطولات النحوية ؛ ( كالمغنى ، وشرح المفصل ) واللغوية ؛ كلسان العرب وتاج العروس . وسنشير إلى كثير من هذه الأنواع إشارة عابرة وكلها حروف .  
( ١ ) « لو » المصدرية وقد سبق الكلام عليها في الجزء الأول باب الموصول ( ص ٢٩٨ م ٢٩ ) .

( ٢ ) « لو » الزائدة ، أو : « الوصلية » ولا تحتاج لجواب فهي كإِنْ الوصلية التي سبق الكلام عليها هنا في ص . ٣٢٧ وتعرب كإعرابها ؛ ونحو : الدناء ولو كثر ماله ، بهيكل .

( ٣ ) « لو » التي تفيد التقليل المجرد ، وهي حروف لا عمل له ؛ نحو : من ضروب البرِّ الإحسان ، ولو بالكلمة الطيبة .  
( ٤ ) « لو » التي تفيد التحضيض كأن ترى بهيلا في مستشفى ؛ فتقول : لو تبرع لهذا المستشفى فتالَ خَيْرَ الجزاء . ينصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية ( ٥ ) « لو » التي للعرض ؛ مثل : لو تُسْهِم في الخير فتتأبَّ ، ينصب المضارع بعد فاء السببية الجوابية .

( ٦ ) « لو » التي للتنهى ؛ — ولا تكون للتنهى إلا حيث يكون الأمر مستحيلا أو في حكم المستحيل — نحو : لو يستجيب لى حكام الدول فأحولَ بينهم وبين إشعال الحروب . ينصب المضارع « أحول » بعد فاء السببية الجوابية .  
وقد سبق الكلام على « لو » التي بمعنى العرض أو التحضيض أو التنهى -- عند الكلام على فاء السببية الجوابية ( ص ٢٧٩ م )

## المسألة ١٦١ :

## أما للشرطية

صيفتها - معناها - أحكامها النحوية :

١ - صيفتها في الرأي الأرجح : بسيطة<sup>(١)</sup> ، رباعية الأحرف المجانية .  
ومن العرب من يقلب ميمها الأولى ياء ، فيقول في مثل : أما الرياء فخلق اللثام ،  
وصفة الضعفاء . . أيماء الرياء . . . ومن هذا قول الشاعر يصف نفسه بالترف  
البالغ والنعمة السابغة :

رأت رجلاً يئماً إذا الشمس عارضت<sup>(٢)</sup> فيتضحى . وأيماء العشي فيحصر<sup>(٣)</sup>  
وقول الآخر :

مُبْتَلَةٌ<sup>(٤)</sup> ، هيفاء . أيماء وشاحها فيجري ، وأيماء الحِجْل<sup>(٥)</sup> منها فلا يجري<sup>(٦)</sup>  
ب - ومعناها : الدلالة على الشرطية<sup>(٧)</sup> والتوكيد<sup>(٨)</sup> دائماً ، فلا يخلو من  
هذه الشرطية والتوكيد استعمالها . وقد تقتصر عليهما - كما في مثل : أما على  
فاسفر ، وكما في المثال الأول<sup>(٩)</sup> - ، أو لا تقتصر وهو الغالب الكثير ؛ فتدل معها  
على التفصيل<sup>(١٠)</sup> ؛ نحو : الناس طبقات . . فأما الشريف فن شرفت  
أعماله ، وكملت خصاله ، وإن كان فقيراً . وأما الدنيء فن قبّح صنعه ،  
وساء طبعه ، وإن كان غنياً . وأما العزيز فن ترفع عن الدنيا ، وأيماء المهانة وإن كان  
قليل الأهل والأتباع . وأما الذليل فن رضى الهوان وإن كان كثير الأهل والأعوان .  
فكلمة «أما» في هذا الكلام وأشباهه دالة على الشرطية والتوكيد معاً ؛ إذ المراد : (مهما

(١) أي ليست مركبة من كلمتين ، أو أكثر . (٢) ارتفعت . ويضحى يخرج من بيته ،  
ولا يخرج قبل ذلك خوف البرد ، ولا استغاثته عن السحر . (٣) يشمر بالبرد . (٤) منسقة الجسم .  
(٥) الخلل . (٦) لأنها سمينة منعمة . (٧) تعليق أمر على آخر وجوداً وعلماً ، وأرباطه  
به بنوع ارتباط ؛ يغلب أن يكون السببية والمسببية ؛ على الوجه الذي سبق تفصيله عند الكلام على  
جواب الشرط في البابين السابقين ص ٢٣٣ ، ٢٦٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ . (٨) المراد بالتوكيد  
هنا : تحقق الجواب والقطع بأنه حاصل وأنه لا محالة واقع ولو إدعاء . (٩) لأن المراد : مهما يكن  
من شيء فالرياء خلق اللثام . فقد علقنا أمراً - هو الحكم بنسبة الرياء إلى خلق اللثام - على وجود شيء  
آخر أي شيء . . . كما سيحى هنا . (١٠) تبين الأمور والأفراد المحتمة تحت لفظ واحد يتضمنها  
إجمالاً وقد سبق الكلام عليه ( في ج٣ ص ٤٤٧ م ١١٨ ) وعن الصلة بينه وبين التقسيم والتفريق . . .

يكن من شيء فالشريف من شرفت أفعاله . . . — مهما يكن من شيء فالدنيء من قبح صنته . . . — مهما يكن من شيء فالعزیز من ترفع . . . وهكذا وهي دالة على التفصيل فيه أيضاً ؛ يذكر الأقسام ، والأفراد المتعددة المختلفة لشيء مجمل<sup>(١)</sup> وهي دالة فيه على التوكيد أيضاً .

ولإيضاح التوكيد نذكر أن من يقول : « محمد عالم » يقصد إثبات العلم لمحمد ، ونسبته إليه ، بغير تأكيد ولا تقوية . فإذا أراد أن يمنح المعنى فضل تأكيد ، ومزيداً من التقوية — أتى بكلمة : « أمّا » قائلاً : أما محمد فعالم . وسبب التأكيد والتقوية في هذا أنه يريد : ( مهما يكن من شيء فمحمد عالم ) فقد علّق وجود علمه على وجود شيء أي شيء آخر ، بمعنى أن وجود ذلك العلم مرتب ومتوقف على وجود شيء يقع في الكون . ولا كان من المحقق المؤكد وقوع شيء في الكون حقاً ، كان من المحقق المؤكد — ادعاء — كذلك وقوع ما يترتب عليه ؛ وهو : « العلم » لأن تحقق السبب وحصوله لا بد أن يتبعه تحقق المسبب وحصوله على سبيل التحتم . . . وقد تدل على التفصيل تقديراً : أي : بغير ذكرها وذكر شيء معها ، وإنما يدل عليهما السياق والقرائن ؛ نحو : الناس معادن ؛ فأما أنفُسُها وأغلاها فالأخيار . . . التقدير : وأما أحسنُها وأرخصها فالأشرار . ونحو : الأصدقاء ضروب . فأما أحسنهم فالوقى الأمين . . . التقدير : وأما أقربهم فالغادر الخائن . . .

ح — وأحكامها النحوية تنحصر فيما يأتي :

( ١ ) أنها أداة شرط بسبب قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » الواجب حذف جملته الشرطية هنا ؛ فكأنها قائمة مقام : ( مهما يكن شيء ، أو من شيء ) بحيث يصبح حذف « أما » ووضع ( مهما يكن من شيء ) موضعها فلا يفسد المعنى ولا التركيب مطلقاً . وليس المراد من قيامها مقام اسم الشرط : « مهما » المحذوف شرطه وجوباً ، أنها تعرب اسم شرط ، أو فعل شرط ، أوهما معاً ، — ولا أن تؤدي معناهما تأدية حقيقية ، يمكن بمقتضاها وضع « أمّا » في كل موضع تشغله « مهما » مع فعل شرطها . . .

( ١ ) هو : الناس .

ليس المراد هذا ؛ لأن «أما» حرفٌ ، والحرف لا يؤدي معنى اسم وفعل معاً ،  
ولأن كثيراً من الأساليب يفسد تركيبه ومعناه إن حلت فيه : «أما» محل :  
«مهما» الشرطية - وإنما المراد هو : صحة حذف «أما» الشرطية دائماً ووضع :  
(مهما يكن من شيء) موضعها . لأن في هذا رجوعاً إلى الأصل ، واستغناء  
عن النائب عنه الذي ليست شرطية أصيلة ، وإنما هي مكتسبة بسبب نيابته .

وإعراب الجملة المشتملة على «أما» في مثل : (أما المخترع فعالم) هو :  
(أما) نائبة عن . «مهما يكن شيء» ، أو من شيء . (المخترع) مبتدأ مرفوع  
(فعالم) (الفاء) داخلة على جواب اسم الشرط المحذوف الذي نابت عنه «أما»  
- وكان الأصل أن تدخل على المبتدأ ولكنها تتأخر عنه إلى الخبر إذا لم يفصل  
بينها وبين الشرط فاصل - كما في هذه الصورة - و «عالم» خبر المبتدأ . والجملة  
الاسمية في محل جزم جواب : «مهما» .

وإعراب : «مهما يكن من شيء» ، أو شيء - فالمخترع عالم ، هو :  
(مهما) ، اسم شرط جازم مبتدأ ، (يكن) مضارع مجزوم ؛ لأنه فعل الشرط .  
(من شيء) (من) حرف جر زائد ، و «شيء» فاعل مرفوع بضمه مقدرة منع  
من ظهورها حركة حرف الجر الزائد . هذا إن وجد الحرف : «من» . فإن لم يوجد  
فالفاعل مرفوع مباشرة ، على اعتبار : «يكن» فعلاً تاماً . أما على اعتباره ناسخاً  
فكلمة : «شيء» اسمه ، وخبره محذوف تقديره ؛ «موجوداً» ، والجملة الشرطية  
خبر «مهما»<sup>(١)</sup> . (فالمخترع) (الفاء) داخلة على جواب الشرط ، و (المخترع)  
مبتدأ و «عالم» خبره والجملة من المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط «مهما»  
وهناك إعرابات أخرى نكتفي بالتلميح إليها دون الإطالة بذكرها ؛ لسهولة جريانها  
على مقتضى القواعد العامة .

وليس من اللازم أن تكون : «أما» الشرطية في كل استعمالها قائمة مقام  
«مهما يكن شيء» ، أو من شيء . بهذا التعبير الحرفي ؛ فمن الجائز - في أساليب  
أخرى - أن تقوم مقام تعبير شرطي آخر مناسب للسياق ، والمعنى المراد ؛ كتعليم في الرد  
على من يشك في علم شخص أو شجاعته : أما العلم فعالم ، وأما الشجاعة فشجاع . بنصب

(١) على الرأي القائل إنها الخبر ، أو الجملة الجوابية ، أو هما معاً على الرأي القائل بذلك .

كلمتي : « العلم ، والشجاعة » على تقدير : مهما ذكرت العلم ففلان عالم . . .  
 مهما ذكرت الشجاعة ففلان شجاع . بل إن هذا التقدير أحسن على اعتبار هذه  
 الأسماء المنصوبة مفعولاً به للفعل : ذكرت ونحوه<sup>(١)</sup> .

(٢) وجوب اقتران جوابها بالقاء الزائدة للربط المجرد ؛ فليست للعطف ولا  
 لغيره . ومع أنها زائدة للربط لا يجوز حذفها إلا إذا دخلت على مفعول محذوف ؛  
 فيغلب حذفها معه ، حتى قيل إنه واجب كقوله تعالى : ( فأما الذين أسودت وجوههم  
 أكفرتم . . . ) والأصل : فيقال لهم : أكفرتم . . . وقد سمع حذفها نادراً في  
 النثر وفي الضرورة الشعرية ، وهذان لا يقاس عليهما اختياراً .

ويجب تأخير القاء إلى الخبر إن كان الجواب جملة اسمية مبتدؤها غير  
 مفصول من « أما » بفواصل — كما أسلفنا —

(٣) وجوب الفصل بينها وبين جوابها بشرط أن يكون الفاصل أحد الأمور  
 الآتية :

١- المبتدأ<sup>(٢)</sup> ؛ كبعض الأمثلة السابقة .

ب- الخبر ؛ نحو : أما كريم فالعربي . وأما في البداية فالشجاعة .

ج- الجملة الشرطية وحدها دون جوابها ؛ نحو : قوله تعالى في الميت :  
 ( فأما إن كان من المقربين فروح وريحان وجنة نعيم . وأما إن كان من أصحاب  
 اليمين فسلام لك من أصحاب اليمين . . . ) ويجب أن يكون جواب الجملة  
 الشرطية محلوفاً استغناءً بجواب « أما » .

د- الاسم المنصوب لفظاً أو محلاً بجوابها — ولا مانع هنا من أن يعمل  
 ما بعد القاء فيما قبلها<sup>(٣)</sup> — ، فالأول كقوله تعالى : ( فأما اليتيم فلا تقهر ) . والثاني

(١) هذا الإعراب أحسن من إعرابهم إياها مفعولاً مطلقاً معمولاً المشتق الذي يعد القاء في الجملة  
 الجوابية ، أو مفعولاً لأجله لفعل الشرط المحذوف إن كان الاسم معرفة ، وحالاً من مفعول الفعل  
 المحذوف إن كان نكرة . وإنما كان أحسن لأن تقدير هذا الفعل مطرد في كل موضع ، ولا يترتب عليه أن  
 يكون ما بعده القاء عاملاً فيما قبلها وهذا منوع عندهم وإن كان أكثرهم يميزه بعد هذه القاء الداخلة في  
 جواب « أما » الشرطية . ( وانظر رقم ٣ في هذا المامش ) .

(٢) وقد يكون المبتدأ مستلزماً شيئاً آخر يذكر معه ؛ كالمبتدأ اسم الموصول في قوله تعالى :  
 ( فأما الذين آمنوا فاعملوا الصالحات ) . وأما الذين كفروا فيقولون ماذا أراد الله بهذا مثلاً . . . )  
 واسم الموصول يستلزم بعده صلة حتمية .

(٣) قال الرضي يصح أن يتقدم على القاء من معمولات الجواب : المفعول به والمفعول المطلق ،  
 والمفعول لأجله والظرف ، والحال .



كقوله تعالى : ( وأما بنعمة ربك فحدث ) ، لأن الجار مع مجروره في حكم المفعول به ؛ فكأنه منصوب محلا . والفصل في الصورتين واجب ؛ إذ لا يصح دخول « أما » على الطلب مباشرة .

هـ - الاسم المفعول مخنوف يفسره ما بعد « الفاء » ، نحو : أما المخترع فأعظمه<sup>(١)</sup> .

و - شبه الجملة المفعول « أما » ؛ - إذا لم يوجد عامل غيرها - لما فيها من معنى الفعل الذي ثابت عنه ، ويصح اعتباره معمولا لفعل الشرط المخنوف . نحو أما اليوم فالخارب أسد . أو : أما في القتال فالخارب أسد .

ز - الجملة الدعائية بشرط أن يسبقها شبه جملة ، نحو : أما الآن - حفظك الله - فأنا مسافر . أو : أما في بلدنا - صانها المولى - فالأحوال طيبة . . .

(٣) بجواز حذفها للدليل ؛ ويكثر هذا قبل الأمر والنهي ؛ كقوله تعالى : ( وربك فكبر ) ، وثيابك فطهر ، والرجز فاهجر ) ، والدليل على حذفها فيما سبق هو « الفاء » التي لا مسوغ لها إلا دخولها في الجواب . كما أن التنوين في السياق يدل على حذفها<sup>(٢)</sup> . . .

(١) ومنه قوله تعالى : ( وأما ثمود فهديناهم ) ويقول كثير من النحاة : إن تقدير العامل واجب بعد الفاء وقبل ما دخلت عليه ؛ بحجة أن « أما » نائبة عن الفعل ، فكأنها فعل ، والفعل لا يل الفعل . وهذا كلام لا يحسن الأخذ به هنا .

(٢) وفي الكلام على « أما » الشرطية يقول ابن مالك في باب مستقل عنونه : « أما ، ولولا ، ولوما » :

أَمَّا كَهَمَا يَكُ مِنْ شَيْءٍ « فَا » لِيَلُو تِلْوَاهَا وَجُوبًا أَلِفَا

( « فا » أي : فاه - فاه - فاه ، بمعنى التالى )

الأصل : أما كهما يكن من شيء . و « فاه » ألف وجوباً - تالى تاليتها ؛ أي : للجواب ؛ لأن تاليتها مباشرة هو : الشرط ، وتالى التالى هو الجواب . فيجب اقترانه بالفاء تبعاً لمألوف في الكلام التصحيح . ويفهم من هذا أن حذفها غير مألوف فيه ؛ كما وضعه بقوله بعد هذا مباشرة :

وحذف ذى « ألفا » قل في نشر إذا لم يك قول ممتها قد نبذا

( ذى : هذه ) يريه أن حذف هذه الفاء قليل في النشر لا يقاس عليه إلا إذا حذفت مع القول كما شرحنا وقد اكتفى باليتين السابقتين في الكلام على « أما » وكل ما يختص بها .

## زيادة وتفصيل :

تختلف «أما» الشرطية السالفة في صيغتها، ومعناها، وأحكامها — عن «أما» مفتوحة الهزة، المركبة من «أن» المصدرية ، و «ما» التي جاءت عوضاً عن «كان» المحلوفة وقد سبق بيانها تفصيلاً<sup>(١)</sup> .

كما أنها تختلف عن «أما» التي أصلها : «أم» و «ما» المدغمتين — عند من يكتبهما متصلتين — وليس هذا بالمستحسن — نحو : أسقيت الحقل أمّاذا ؟ والفرق أوسع بينها وبين «إمّا» مكسورة الهزة التي لاشروطية معها . قال الفخر الرازي في تفسيره<sup>(٢)</sup> وقد عرض لهما :

إذا كنت آمراً ، أو ناهياً ، أو مخبراً فالهزة مفتوحة، نحو : أما الله فاعبده وأما الخمر فلا تشربها ، وأما الضيف فقد خرج . وإن كنت مشروطاً<sup>(٣)</sup> أو شاكاً أو مخبراً — فالهزة مكسورة . فمثال الاشتراط : إمّا تعطين المحتاج فإنه يشكرك . وقوله تعالى : ( فلإنما تتقنهم في الحرب فشرّد بهم من خلفهم ) ، ومثال الشك : لا أدرى من قام ؛ إما محمد وإما عليّ ، ومثال التخيير : لي في المدينة دار فلإما أن أسكنها وإمّا أن أبيعها .

(١) ج ١ ص ٤٣١ م ٤٥ باب كان .

(٢) - ١٤ ص ٢١٢ .

(٣) مستعلاً أداة الشرط .

## المسألة ١٦٢ :

أدوات التحضيض ، والتوبيخ ، والعرض ، والامتناع :

لولا - لو ما - هلا - ألا - ألا

صيغها - معانيها - أحكامها النحوية :

١- أما صيغها فالشائع أن كل أداة مركبة من كلمتين : (لو ، ولا) - (لو ، وما - هل ، ولا) - (أل ، ولا) - (الهمزة ، ولا) ولا يعني هذا البحث في أصلها وتاريخها القديم ، وإنما يعني أمرها الآن ، وما انتهت إليه كل أداة منها ، بعد أن صارت كلمة واحدة ؛ تؤدي معنى جديداً ، وتختص بأحكام جديدة لم تكن لها قبل التركيب ، ولو زال عنها هذا التركيب لتغيرت معانيها وأحكامها تغيراً أصيلاً واسعاً .  
ب- معانيها : هذه الحروف الخمسة تشترك جميعاً في أنها تدل على التحضيض<sup>(١)</sup> تارة ، وعلى التوبيخ تارة أخرى . ولذا يسميها اللغويون : « حروف التحضيض والتوبيخ » .

وتمتاز « ألا » - وحدها - بأنها تكون أحياناً أداة للعرض<sup>(٢)</sup> . كما تمتاز « لولا - ولو ما » بأنهما ينفردان بالدلالة على امتناع شيء بسبب وجود شيء آخر ، ويسميان لهذا أداتى شرط امتناعي<sup>(٣)</sup> .

فاللعانى التى تؤديها هذه الحروف ثلاثة أنواع :

- (١) التحضيض والتوبيخ وتؤديه الحروف الخمسة .
- (٢) العرض . وتنفرد به : « ألا » ، وهو الأكثر في استعمالها .
- (٣) الامتناع . وتنفرد به « لولا ولو ما » .

(١) الترغيب القوي في فعل شيء أو تركه . وتظهر القوة في اختيار الكلمات الجزلة القوية ، وفي نبرات الصوت .

(٢) الترغيب في فعل شيء أو تركه ترغيباً مقروناً بالطف والملاينة . ويظهر هذا في اختيار الكلمات وفي نغم الصوت .

(٣) ومن الأمثلة : لولا الهواء لمات الأحياء - لولا حرارة الشمس لمك الأحياء برداً - لولا الساعة لم نعرف الوقت - لولا التعلم لم نهض الأمة ؛ فقد امتنع موت الأحياء بسبب وجود الهواء - وبسبب وجود الشمس - وامتنع عدم معرفتنا الوقت بسبب وجود الساعة - وامتنع عدم نهضة الأمة بسبب وجود التعليم .

### ٢ - أحكامها النحوية :

(١) إذا كانت الأداة للتحضيض أو للعرض وجب أن يليها المضارع ظاهراً أو مقدراً ؛ بشرط استقبال زمنه فيها ؛ لأن أداة الحضي والعرض تخلص زمن المضارع للمستقبل ؛ إذ معناه لا يتحقق إلا فيه .

فثال الظاهر المباشر لما ( أى : غير المفضول منها ) . لولا تؤدي الشهادة على وجهها - لو ما تغيرَ المنكر بيلك ، أو بلسانك ، أو بقلبك - هلاً نحى الضعيف . ألا تصاحب النبل الوديع ، أو ألا . . . ؛ ومثال المتأخر المفضول منها : لولا الشهادة تؤدي على وجهها - لوما المنكر تغير بيلك . . . هلاً الضعيف تحمى . . . وكذا الباقي ومثال المضارع المقدر دخلاً على اسم ظاهر يكون معمولاً للمضارع مقدر بينه وبين الأداة ؛ نحو : لولا الشهادة تؤديها على وجهها - لو ما المنكر تغيره - هلاً الضعيف تحميه ، ألا ، أو : ألا النبل الوديع تصاحبه . والتقدير : لولا تؤدي الشهادة تؤديها . - لوما تغير المنكر تغيره - هلاً تحمى الضعيف تحميه . . . ويدخل في المضارع المقدر الفعل : « تكون » الثانية ( أى : الدالة على الحال والشأن كاضياها « كان » الثانية ) إذا كانت أداة التحضيض داخلة على جملة اسمية ؛ كقول الشاعر :

وبئسُ لَيْلَى أرسلت بشفاعه إلى ، فهلاً نفسُ لَيْلَى شفيحها  
التقدير : فهلاً تكون . . . ( نفس ليلي شفيحها ) فالجملة الاسمية خبر « تكون » المقدر . أما اسمها فضمير الشأن ، أى : هلاً تكون الحالة والهيئة والشأن<sup>(١)</sup> : نفسُ ليلي شفيحها .

فإن دخلت الأدوات السالفة على ماضٍ خلصت زمنه للمستقبل بشرط أن تكون للمعنى الذى ذكرناه ؛ كقوله تعالى : ( فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليضعفوا في الدين ) . أى : فلولا ينقر . . .

وأداة التحضيض والعرض قد تحتاج إلى جواب ، أو لا تحتاج ، على حسب ما يقتضيه المقام ؛ فحقيقته جائزٌ . فإن جاء بعدها جواب وجب أن يكون مضارعاً إما مقروناً بفاء السببية وإماً خالياً منها . وفي الحالتين تجرى عليه الأحكام الخاصة بكل حالة . وقد عرفناها عند الكلام على فاء السببية المذكورة أو التى لم تذكر<sup>(٢)</sup> .

(١) سبق الكلام على ضمير الشأن تفصيلاً في ١ ص ١٧٧ م ٢٠ .

(٢) في ص ٢٧٩ م ١٤٩ ، ٢٩٥ م ١٥٠ .

(٢) إن كانت الأداة للتوبيخ وجب أن يليها الماضي<sup>(١)</sup> لفظاً ومعنى معاً ،  
 ظاهراً ، أو مقدّراً يدل عليه دليل ، فمثال الظاهر غير المقبول من الأداة :  
 هلاً دافع الجبان عن وطنه فانتصر أو استشهد . ألا قاومت بغى الطاغى .  
 ومثال الظاهر المقبول : هلاً الطائر رحمت — ألا الضيف صافحت . والأصل :  
 هلاً رحمت الطائر — هلاً صافحت الضيف ومثال المقدر قول الشاعر :  
 أتيت بعبء الله في القيد موثقاً فهلاً سعيداً ذا الحليانة والغدر  
 والأصل : فهلاً أحضرت سعيداً . . . وكذا الباقي .  
 (٣) إن كانت الأداة دالة على امتناع<sup>(٢)</sup> شيء بسبب وجود شيء آخر  
 وكلاهما في الزمن الماضي حيناً — فلا بد في هذه الحالة من أمرين .  
 أولهما : دخولهما على مبتدأ ، محذوف الخبر وجوباً ( كما سبق في باب المبتدأ  
 والخبر ) .

وثانيهما : جواب مصدّر بفعل ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو معنى فقط ( كالمضارع  
 المسبوق بالحرف « لم » ) ، وقد سبقت الأمثلة للحالتين<sup>(٣)</sup> . ويجوز في هذا الماضي  
 أن يكون مقترناً باللام أو مجرداً منها ، سواء أكان مثبتاً أم منفيّاً « بما » دون  
 سواها . غير أن اقتران المثبت ، وخلو المنى — هو الأكثر . فمثال المثبت المقترن  
 بها ( غير ما تقدم ) قوله تعالى : ( يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا  
 أنتم لكنا مؤمنين ) ، وقول الشاعر :

لولا الإصاحبة للوشاة لكان لي من بعد سُخْطِك في الرِّضاء رجاء  
 ومثال المجرد منها :

لولا المشقة ساد الناس كلهمو الجود يُقْصِر والإقدام قتال  
 وقول الآخر يرد على من عابه بالقصر :

لولا الحياء ولولا الدين عبتكما ببعض ما فيكما ؛ إذ عبتما قِصْرِي

(١) لأن التوبيخ لا يكون إلا على شيء حصل .

(٢) هذه الدلالة خاصة بالحرفين : « لولا ، ولو » وبسببها يمتيزان الأداتان الخاصتان « بالشرط  
 الامتناعي » وتغرب كل منهما حرف امتناع لوجود أي : امتناع شيء بسبب وجود غيره . أما « لو » فتدل على  
 امتناع أيضاً ولكن من نوع آخر تقدم في بابها .

(٣) في رقم ٣ من هامش ص ٣٨٥ .

ومثال المنفى بما « المجرد من اللام قوله تعالى : ( ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته ما زكا منكم من أحد أبداً ) ، وقول الشاعر :

لولا مفارقةُ الأحباب ما وجدت لها المنيا إلى أرواحنا سُبُلاً  
ومثال المنى المقرون بها قول الشاعر :

لولا رجاء لقاء الظاعنين لما أبقت فواهم لنا روحا ولا جسدا  
ويصح حذف الجواب إذا دل عليه دليل ؛ كقوله تعالى : ( ولولا فضلُ الله عليكم ورحمته .... وأن الله تواب حكيم ) . التقدير : ولولا فضل الله ورحمته لمهلكتم ...<sup>(١)</sup>

---

( ١ ) في تادية « لولا ولما » معنى الامتناع ودخولها على المبتدأ لزوماً - يقول ابن مالك في الباب السابق الذى عنوانه : ( أما ، ولولا ، ولما ) :

لولا ولو ما يلزمان الابتداء إذا امتناعاً بوجود عقداً

يريد : أنهما يلزمان الدخول على المبتدأ إذا عقدا الامتناع بالوجود ، أى ربطا الامتناع بالوجود ؛ بحيث يمنع شيء بسبب وجود آخر . فإذا وجد هذا الآخر تمم امتناع ذلك . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان معناها الآخر ؛ وهو : الدلالة على التحضيض ؛ فنفس عليه وأشركه معها فيه حرفاً آخرى ؛ هى : هلا - ألا - ألا . وصرح بأن هذه الأدوات التحضيضية تختص بالدخول على الفعل - ولم يبين نوعه - وأن الاسم قد يقع بعدها فى الظاهر ولكنه فى الحقيقة يكون معلقاً - ، أى : متعلقاً وممضلاً - بفعل مقدر بعد الأداة مباشرة - أو بفعل متأخر عن هذا الاسم . يقول :

وبهما التحضيض يز . وملاً ، ألا ، وآوليتها الفعل

وقد يليها اسمٌ بفعل مُضمر علق ، أو بظاهر مؤخر

( مز : مَيَّز - أوليتها : أتبعها واذكر بعدها ... )

## المسألة ١٦٣ :

العدد<sup>(١)</sup>

يشمل الكلام عليه ما يأتي :

أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها - تمييزه - تذكيره وتأنينه - صوغه على وزن : « فاعل » ، وإعرابه بعد هذه الصياغة - تعريفه وتنكيره - التأنيخ بالأيام والليالي . . .

الكلام على أقسامه الاصطلاحية ، وكيفية إعرابها .

أقسامه أربعة : مفرد<sup>(٢)</sup> ومركب ، وعقد ، ومعطوف .

(١) فالعدد المفرد ، يشمل الواحد والعشرة وما بينهما : ويلحق به : لفظه : « مائة وألف » ، ولو اتصلت بهما علامة ثنية أو جمع ؛ كاثنتين وألفين ، ومئات ، وألوف . . . ؛ لأن معنى إفراد هذا القسم أنه ليس من الأقسام

(١) أحكام هذا الباب كثيرة ، والخلاف والتضارب فيها كثير كذلك . وما استخلصناه منها فهو - في تقديرنا - أقوالها حجة ، وأوفرها شيوها . ولم نعرضها مرتبة على حسب ترتيب أبيات ابن مالك ، وإنما اخترنا ترتيباً آخر ، لعله أنسب وأحسن . وقد اقتضى هذا ألا نذكر أبيات ابن مالك التي نسوقها لتأييد القاعدة - مرتبة كما أوردها في « باب العدد » . وتداركنا الأمر فذكرنا بجانب كل بيت رقمه الدال على ترتيبه الأصل في الباب ؛ ليعرف ترتيب التناظم لأبياته .

ولم يترك القدماء كلمة : « العدد » من غير تعريف ، مع وضوح معناها ، وبداهة مدلولها ؛ فجاء تعريفهم حاملاً من القموص والخفاء والإيهام ما يحمله كل تعريف للبدية ، وكل توضيح للواضح . وقد يكون من المقبول أن نذكره . قالوا : ( هو ما وضع لكيفية الأحاد - أي : الأفراد - وأن من خواصه مساواته لتصف مجموع حاشيته المتقابلتين ! ) .

يريدون بالمساواة : أن كل عدد ، يحيط به طرفان ؛ هما : عدد قبله ، وعدد بعده ، ويسميان : « الحاشيتين » . وأن مقدار العدد يساوي نصف مجموع الحاشيتين . ذلك لأن الحاشية التي قبله تنقص عنه بمقدار ما تزيد عليه الحاشية التي بعده . وهذا معنى التقابل بينهما . فالعدد « ثمانية » - مثلاً - حاشيته العليا : تسعة ، وحاشيته السفلى : سبعة ، فمجموعهما ستة عشر ، وهما يحيطان به ؛ فقدره يساوي نصف مجموعهما . أي : أن ثمانية يساوي نصف مجموع السبعة والتسعة :  $8 = \frac{9+7}{2}$  . والعدد « ستة » له حاشيتان ؛ العليا : سبعة ، والسفلى : خمسة ، ومقداره يساوي نصف مجموعهما معاً . أي : أن ستة يساوي نصف مجموع السبعة والخمسة ،  $6 = \frac{7+5}{2}$  . وهكذا . . . ولا حاجة بنا لشيء من هذا التعريف .

(٢) ويسميه بعض النحاة « العدد المضاف » . وهي تسمية شائعة ، لكنها غير دقيقة لأنها لا تشمل إلا ثلاثة وعشرة وما بينهما دون ١ و ٢ كما قد يسمى العقد : « بالمفرد » والعقد أحسن .

الثلاثة الأخرى ؛ وليس المراد أنه غير مثنى ، وغير جمع . .

أما إعرابه فبالحركات الظاهرة على آخره . إلا ما كان داخلًا في حكم المثنى أو الجمع ؛ فيعرب إعرابهما ؛ كائنين ، ومائتين ، وألفين ، ومئات ، وكذا : مئتين ، في بعض الحالات ومن الأمثلة : العصا رجل الدنيا وواحدُها - إن اثنين لا يشبعان ؛ طالب علم ، وطالب مال - يقوم المجد الحق على ثلاث دعائم ؛ العلم ، والعمل ، والخلق النبيل - ما أعجب تاريخ الخلفاء الراشدين الأربعة !! - . . . وكقوله تعالى : ( فإن يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وإن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين بإذن الله ، والله مع الصابرين ) - أقام العرب في الأندلس مئآت السنين ، قاربت تسعة قرون - وقوله تعالى : ( ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم آلافٌ فحذر الموت . . . ) .

أما ضبط « الشين » من « عشرة » ففيه لغات ؛ أشهرها : أن العشرة إذا كانت دالة على معلود مذكور « الشين » مفتوحة وإن كانت دالة على معلود مؤنث فهي ساكنة ، وقليل من العرب يكسرها في هذه الصورة .

( ٢ ) والعدد المركب ، هو : ما تركب تركيباً مزجياً<sup>(١)</sup> من عددين لا فاصل بينهما ، يؤديان معاً - بعد تركيبهما وامتزاجهما - معنى واحداً جديداً لم يكن لواحدة منهما قبل هذا التركيب والأولى تسمى : صدر المركب ، والثانية تسمى : عَجْزُهُ<sup>(٢)</sup> وينحصر هذا القسم في الأعداد : أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما ( أى : ١١ - ١٢ - ١٣ - ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ ) . وحكمه : بناء آخر الكلمتين على الفتح<sup>(٣)</sup> في الألفصح ، مهما كانت حاجة

( ١ ) سبق الكلام على كل ما يختص بالمركب المزجي في الجزء الأول ( ص ٢١٢ م ٢٢ - باب العلم ) وفي الجزء الرابع ( ص ١٧٥ باب المنوع من الصرف ) ( ٢ ) سيجي أيضاً - في ص ٣٩٢ - وأن صدر العدد المركب يسمى : « التيف » ومثناه هنا : العدد المحصور بين عقدين ؛ فيشمل الواحد التسعة وما بينهما مما ينحصر موضعه بين العقدين . كما أن عجز المركب يسمى : عقداً ، ومن المقود كلمة عشرة . وسيجي الباقي ( انظر هامش ص ٣٩٢ ) . ( ٣ ) مما يجب التنبيه له أن المركب المزجي المسمى لا بد أن يكون مفتوح الجزأين - في الأشهر - وقد يكون معرباً مضافاً على الوجه المبين في صفحتي ٣٩١ ، ٤٠٠ أما غير المسمى فقد يكون مفتوحاً أو لا يكون ، على حسب فوهه المبين في موضعه المشار إليه في رقم ١ . ومن المركب المزجي المسمى : « إحدى عشرة » المعلوم المؤنث والكلمات مبنيتان على فتح الجزأين - أيضاً - في آخرهما . إلا أن الفتح مقدر على آخر الأول . - كما سيجي في ص ٤١٠ - هذا وأصل المركب المسمى كلمتان بينهما واو اللطف أى : أحد وعشر - اثنا وعشر - ثلاثة وعشر وهكذا . ثم حذفت الواو وركبت الكلمتان - لإيهاد معنى اللطف تركيباً مزجياً وليؤدياً معاً معنى واحداً جديداً .



الجملة إلى مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ ولذا يقال في إعرابهما: إنهما مبيتان معا على فتح الجزأين في محل رفع، أو نصب، أو جر على حسب حاجة الجملة. ويستثنى من هذا الحكم حالتان.

الأولى أن يكون العدد المركب هو اثنا عشر واثنا عشرة؛ فإن صدرهما يعرب لإعراب المثنى، وعجزهما بدل نون المثنى؛ مبنى على الفتح لا محل له. ومن الأمثلة: المتسابقون أحد عشر سيّاحاً - إني رأيت أحد عشر كوكباً - أثبتت على أحد عشر محسناً. «فأحد عشر» في المثال الأول مبنى على فتح الجزأين في محل رفع خبر، وفي المثال الثاني مبنى على فتح الجزأين في محل نصب مفعول به، وفي الثالث مبنى على فتح الجزأين في محل جر بعلى. وهكذا.

ولو وضعنا عدداً مركباً آخر مكان: «أحد عشر» لم يتغير الإعراب. ما عدا اثني عشر، واثني عشرة، فلهما حكم خاص بهما في الإعراب - كما قلنا -؛ إذ تعرب: «اثنا واثنا» لإعراب المثنى، وتعرب كلمة: «عشر وعشرة» بدل نون المثنى، ففي مثل: السنة اثنا عشر شهراً، واليوم اثنا عشرة ساعة - نقول: «اثنا واثنا»: خبر مرفوع بالالف فيهما. وكلمة: عشر وعشرة بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي وهما مبيتان على الفتح لا محل لهما. وفي مثل قضيت اثني عشر شهراً واثني عشرة ساعة في رحلة علمية - نقول: «اثني واثني»، مفعول منصوب بالياء. وعشر، وعشرة مبيتان على الفتح لا محل لهما؛ لأنهما بدل النون التي تكون في المثنى الأصلي... وفي مثل: انضعت باثني عشر كتاباً، واستمعت إلى اثني عشرة محاضرة... تعرب: «اثني واثني» مجرورة وعلامة جرهما الياء. وعشر وعشرة بدل النون. مبيتان على الفتح ولا محل لهما.

وتضبط «الشين» في كلمة: «عشرة» المركبة كضبطها في المفردة؛ فتفتح في أشهر اللغات - إن كان المعلوم مذكراً، وتسكن إن كان مؤنثاً. فـ «الشين» لا يختلف في أفراد ولا تركيب، إن اقتصرنا على الأشهر بين لغات متعددة. الثانية: أن يكون العدد المركب غير اثني واثني - مضافاً؛ فيصح بناؤه على فتح الجزأين مع إضافته، كما يصح إعراب عجزه على حسب حالة الجملة مع ترك صدره مفتوحاً في كل الحالات - وسيجيء هذا موضحاً - (في ص ٤٠٠).

(٣) العدد العقيد<sup>(١)</sup> : ينحصر اصطلاحاً في الألفاظ : عشرين - ثلاثين - أربعين - خمسين - ستين - سبعين - ثمانين - تسعين .

وحكم هذه العقود أنها تعرب إعراب جمع المذكر السالم في جميع أحوالها ؛ لأنها ملحقة به ؛ إذ هي اسم جمع ، وليست جمع مذكر حقيقياً . ومن الأمثلة قوله تعالى : ( إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتِينَ ) ، وقوله تعالى : ( وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ، وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ ) فَتَسَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ) ، وقوله تعالى : ( وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ ، إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا . . . ) . . . وهكذا . . . فحيثما توجد كلمة من ألفاظ العقود فإنه يتحتم إعرابها إعراب جمع المذكر ، مهما اختلف موقعها الإعرابي .

(٤) العدد المعطوف : وينحصر بين عقدين من العقود الاصطلاحية السالفة ؛ كالأعداد المحصورة بين عشرين وثلاثين ، أو : بين ثلاثين وأربعين ، أو : بين أربعين وخمسين . . . وكل عدد محصور بين عقدين على الوجه السالف لا بد أن يشتمل على معطوف ، ومعطوف عليه ، وأداة عطف ( واو ) ، ومنه : واحد وعشرون - اثنان وعشرون ، ثلاثة وعشرون . . . أربعة وثلاثون . . . خمسة وأربعون . . . ستة وخمسون . . . سبعة وستون . . . ثمانية وسبعون . . . ومن هذه الأمثلة يتبين أن المعطوف لا بد أن يكون من نوع العقود ، وأن المعطوف عليه - ويسمى النِّيف - لا بد أن يكون من نوع المفرد ( أى : المضاف ) وأن أداة العطف هي الواو دون غيرها . وحكم هذا القسم أن المعطوف عليه ، ( وهو المفرد المسمى بالنِّيف ) لا بد أن يتقدم

(١) ويسمى بعض النحاة بالعدد المفرد ؛ أى : الخالي من الإضافة والتركيب . ولكن تسميته بالعقد أفضل . والأصل القوى العام للعقد الحسابى هو : العدد يكون على رأس تسعة أعداد قبله من نوع واحد ؛ مفردة أو غير مفردة ، أى : العدد الذى يكمل به ما قبله عشرة . فيصدق على ١٠ ، ٢٠ ، ٣٠ و . . . كما يصدق على ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ ، ٤٠٠ ، ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ . . . وهكذا من كل ما يتم عشرة . غير أن المقصود بالعقد هنا معنى اصطلاحى ، يقتصر على أعداد محصورة ، لما حكم خاص بها ؛ هي تلك العقود التى تبدأ بعشرة وتنتهى بتسعين ، ( أى : ١٠ - ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ - ٩٠ ) ، ولكن العقد «عشرة» لا يشترك مع البواقي في شكلها النحوى . ولهذا لا يدف فيها من هذه الناحية ولا يذكر معها برغم تسميته عقداً ، وكل واحد من البواقي يدخل في هذا النوع المسمى بنحويًا : « باسم الجمع » . ولكنه يعرب إعراب جمع المذكر السالم ، ويلحق به في ناحية الإعراب ، دون أن يكون جمع مذكر سالماً حقيقياً .

(٢) النيف هنا : العدد الذى بين عقدين . كما في رقم «٢» من هامش ص ٣٩٠

دائماً ، وأن يعرب على حسب الجملة مع خضوعه لحكم إعراب المفرد الذى سبق في القسم الأول - فيعرب فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأً أو خبراً أو غير هذا على حسب السياق ، ويكون إعرابه بحركات ظاهرة على آخره ، إلا ما كان منه دالاً على ثنية ؛ فيعرب إعراب المثني . وأن المعطوف - ويكون بالواو خاصة - يتبعه في الإعراب ، ولكن بالحروف التى يعرب بها جمع المذكر السالم . ففى مثل : الحاضرون واحد وعشرون . . . تعرب كلمة « واحد » خبراً مرفوعاً ، والواو حرف عطف - ( عشرون ) معطوف على : « واحد » ، مرفوعة بالواو . ونقول : كان الحاضرون واحداً وعشرين . . . وأنست بواحد وعشرين . . . وهكذا سائر الأعداد المعطوفة . إلا إن كان المعطوف عليه هو ، « اثنان واثنتان » ؛ فيعربان كالمثني ؛ نحو : الحاضرون اثنان وعشرون رجلاً - كان الحاضرون اثنين وعشرين رجلاً - أنست باثنين وعشرين رجلاً - أو : كانت الحاضرات اثنتين وعشرين ؛ فاثنتان واثنتان إما مرفوعة بالالف ، وإما منصوبة أو مجرورة بالياء . . . فى جميع حالات الأعداد المعطوفة . . .

## الكلام على تمييز العدد

العدد لفظ مبهم، لا يوضح بنفسه المراد منه، ولا يبين نوع مدلوله ومعلوده؛ فنسمع كلمة مثل: ثلاثة، أو أربعة، أو خمسة... أو غيرها من ألفاظ العدد — لا يمكن أن يترك النوع المقصود من هذا العدد، ولا أن يميزه من بين الأنواع الكثيرة المحتملة. أهو ثلاثة كتب، أم أقلام، أم أيام، أم دراهم، أم دنائير... أم غيرها من مئات الأشياء الأخرى... فلو قلنا: ثلاثة كتب، أو أربعة أيام، أو خمسة شهور... أو... لزال الإبهام، وانكشف الغموض عن مدلول العدد، وصار المراد واضحاً؛ بفضل الكلمة التي جاءت بعده؛ فبينت نوعه، وميزته من غيره، وعينت المعلوم بعد أن كان مبهماً مجهولاً، ولذا يسميها النحاة: «تمييز العدد» — سواء أكانت منصوبة أم مجرورة، على التفصيل الذي سنعرفه — وهذا معنى قولهم: العدد مبهم يزيل إبهامه التمييز، (أي: المعلوم).

ولهذا التمييز أحكام تختلف باختلاف أقسام العدد:

١ — فالأعداد المقردة<sup>(١)</sup> التي عرفناها ثلاثة أنواع، نوع لا يستعمل مع تمييز له — وهو واحد، واثنان، فلاقال: جاء واحدٌ ضيف، ولا أقبل اثنان ضيفين، ولا نحو هذا؛ لأن ذكر التمييز (ضيف... ضيفين...) مباشرة يغني عن ذكر العدد قبله، إذ يبين النوع مع الدلالة على الوحدة أو على الزوجية، فلا حاجة إلى العدد، ولا فائدة منه. وقد يضاف هذا النوع لغرض آخر سنعرفه<sup>(٢)</sup>.

ونوع يحتاج إلى تمييز مفرد مجرور بالإضافة؛ وهو لفظ: مائة، وألف، ومثناهما وجمعهما. فالمراد هو جنس المائة والألف. ومن الأمثلة قوله تعالى: (مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله كمثل حبة أنبئت سبع سنابل، في كل سنبلة مائة حبة. والله يضاعف لمن يشاء) — يبلغ ارتفاع هرم الحيزة الأكبر نحو مائتي ذراع<sup>(٣)</sup> — وكقولهم عند رؤية أشباح بعيدة: هذه مثل رجل، أو مئات رجل — وقوله تعالى: (وإن يوماً عند ربك كألف سنة مما تعدون) — حراس المدينة ألفا حارس، وجيشها تسعة آلاف جندي.

(١) والتي قد تسمى مضافة على اعتبار أن أكثرها مضاف وهو ثلاثة بعشرة وما بينهما دون العددين: ٢٠١ كما سبق في هامش ص ٣٨٩ والتمية غير دقيقة. (٢) في ص ٣٩٩. (٣) أي: نحو (١٣٦ مترًا) بعد النقص الذي أصاب قسمة، ويقدر، بنحو: سبعة أمتار تقريباً...

فروع يحتاج إلى تمييز مجرور بالإضافة - أيضاً - ولكنه في الأغلب جمع تكسير للقلّة<sup>(١)</sup>، وهو: ثلاثة، عشرة، وما بينهما؛ نحو الصيف ثلاثة أشهر - قضيت خمسة أيام في الريف - وقوله تعالى: (وَأَمَّا عَادٌ فَأَهْلِكُوهَا بِرِيحٍ صَرْصَرٍ<sup>(٢)</sup> عاتية. سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا<sup>(٣)</sup>).  
فالأصل في تمييز القسم المفرد أن يستوفى أربعة أمور مجتمعة؛ هي: أن يكون جمعاً - للتكسير - مفيداً للقلّة - مجروراً. وكل واحد من هذه الأربعة يحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل:

(١) فأما كونه جمعاً فهو الأعم الأغلب؛ ليتطابق المعلوم والعدد في الدلالة على التعدد الكثير. ويجوز إضافته إلى مفرد إن كان التمييز هو لفظ: «مائة»، نحو: ثلاثمائة رجل - أربع مائة كتاب - خمسمائة قلم... أو كان العدد مضافاً إلى مستحقه ملكاً أو انتساباً على أيّ حالة من الحالات؛ فتكون بالإضافة لبيان أن العدد مملوك للمعلوم، أو منسوب إليه بوجه من وجوه التملك أو النسبة التي تستفاد من بالإضافة<sup>(٤)</sup>؛ نحو: هذه خمسة محمود، وتلك سبعة علي... فقد تعرف المضاف بالمضاف إليه، وتميز به؛ فلا يحتاج إلى تمييز ولهذا لا يعتبر المضاف إليه المذكور تمييزاً؛ لأن العدد استغنى عن التمييز واحتاج لمضاف إليه يحقق غرضاً آخر وقد يغني عن الجمع ما يبدل على الجمعية ولو لم يسمّ جمعاً في اصطلاح النحاة؛ كقوم، ورهط<sup>(٥)</sup>، وغيرهما من أسماء الجموع؛ وكنحل وبقر، من أسماء الأجناس. والغالب في هذين النوعين أن يكونا مجرورين بالحرف «من» نحو: ثلاثة من القوم فازوا، وأربعة من الرهط تقلعوا، وخمسة من النحل جمعت العسل، وستة من البقر جلبت الغنى لصاحبها. أما جرهما بالإضافة فالأحسن الاقتصار فيه على المسموع ومنه قوله تعالى: (وكان في المدينة تسعة رهط) وقوله عليه السلام: «ليس فيما دون خمس ذود صدقة»<sup>(٦)</sup>.

(١) جمع التكسير - كما سيأتي في باب ص ٤٦٧ - نون، جمع تكسير للقلّة، وهو ما كان دالاً على أفراد لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد على عشرة. وله أوزان خاصة، ومنها أفلة، وأفانل، وفلة، وأفنل. نحو: أجهزة، وأنهار، وصبية، وأعين. وجمع تكسير للكثرة ويدل على أكثر من عشرة وأوزانه كثيرة... (٢) شديدة الصوت، أو شديدة البرد. (٣) متتابعة. (٤) كما سيبي في الترياق ص ٣٩٩ وص ٤١٣ (٥) عدد من الرجال - خاصة - لا يزيد على عشرة في الغالب، وهو اسم جمع، فلا واحد له من لفظه. (٦) النود: مؤنث، وهو عدد من الإبل لا يقل عن ثلاث، ولا يزيد على عشرة. ولفظه اسم جمع، لا يحى منه واحد. (٧) انظر ص ٤٠٠ من ص ٤٠٦

(٢) وأما كونه للتكسير فهو الأكثر وروداً في الكلام النصيح. ويجوز أن يكون جمعاً للتصحیح<sup>(١)</sup> إذا لم يكن للكلمة جمع مستعمل للتكسير ، نحو : خمس صلوات ، سبع سنين . أو كان لها جمع تكسير مستعمل ولكن يعدل عنه إلى التصحيح لمجاورته ما أهمل تكسيه في الكلام ؛ نحو : سبع سنبلات ؛ فإنه مجاور في الآية الكريمة لسبع بقرات ، في قوله تعالى : ( وقال الملكُ إني أرى سبعَ بقرات سيمَنُ بأكلهن سبعَ عجافٍ<sup>(٢)</sup> ، سبعَ سنبلات خضر ، وأخرَ يابسات ) ، فقال لمراعاة التنسيق : « سبع سنبلات » ، بدل « سنابل » ؛ لمناسبة « بقرات » التي ترك جمع تكسيه في الآية . أو يكون لها جمع تكسير ولكنه قليل الاستعمال ، نحو ثلاث سعادات فهو أحسن من ثلاث سعالد .

ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يقع جمع التصحيح المشتق تمييزاً للعدد في مثل : هنا ثلاثةٌ صالحين وأربعةٌ زاهدين ؛ بالإضافة . والأحسن إعراب هذا الجمع نعتاً ، ويجوز نصبه على الحال إن كان نكرة ، وبذا يسلم من الضعف . ومع أن مدلول جمع التكسير الذي للقلة هو مدلول جمعي التصحيح عند سيويه — نجد كثرة النحاة لا ترضى التمييز بجمعي التصحيح .

(٣) وأما أنه للقلة فمراعاة للمأثور الأنصيح الذي يدل على أن الكلمة التي لها جمعان ؛ جمع كثرة وجمع قلة — يكون تمييز العدد بجمع قلتها في الأم الأغلب ، فإن لم يوجد لها إلا جمع كثرة صح التمييز به بغير ضعف .

(٤) وأما جره بالإضافة فهو الأكثر أيضاً ، ويحدث تخفيفاً في العدد بخلف التثنية منه ؛ لإضافته . ولا يصح الفصل بينه وبين العدد إلا بما يصح الفصل به بين المتضايقين .

وإنما يجب جرت التمييز بشرط تأخره وإعرابه تمييزاً . فلو تقدم التمييز على العدد لوجب إعرابه على حسب حاجة الجملة ، وإعراب العدد نعتاً مؤولاً<sup>(٣)</sup> له ، في مثل : عندي ثلاثة كتب ، بجر « كتب » ، بالإضافة — نقول : عندي كتبٌ ثلاثةٌ ؛ برفعها . ولو تأخر وأريد — لداع معنوي — إعرابه عطف بيان إن كان جامداً — كالأغلب

(١) هو جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

(٢) نحيفات ، مزيلات . ( المفرد : أعجف ، وصغفاء . يقال ثور أعجف ، وثيران عجاف ، وبقرة عجفاء ، وبقرات عجاف ) . (٣) ويقول الثمت هنا لجموده . ويجوز إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المنصيح عليهما دون الثمت ؛ كما سيبي . في ص ٤٠٩ .

أو نعتاً مؤولاً بالمشق أيضاً — لوجب أن يكون تابعاً في إعرابه للعدد نحو عندى ثلاثة أنواب<sup>١</sup> ، فأنواب<sup>٢</sup> : عطف بيان ، أو نعت مؤول بمعنى : مسماة بأنواب .

ب — وباقي أقسام العدد ( وهو : المركب ، والعقد الاصطلاحية ، والمعطوف ) يحتاج إلى تمييز<sup>(١)</sup> مفرد ، منصوب غير مفصول من العدد بفصل ، نحو : (إني رأيت أحد عشر كوكباً) — (إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهراً) — (إن يكن منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) — (ووصينا الإنسان بوالديه إحساناً حملته أمه كرهاً ، ووضعه كرهاً . وحمله وفصاله ثلاثون شهراً . حتى إذا بلغ أشده ، وبلغ أربعين سنة<sup>٢</sup> ، قال رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي . . . ) — قال أحد الشعراء : هاجني منظر شائق ، فلم أغادر مكاني حتى فاض خاطري بخمسة وأربعين بيتاً في وصفه ، لم أقض فيها أكثر من ضحوة . وأزعجني نيمي صديق لي ، فأنهر لساني برثائه ، وأنشأت قصيدة بلغت اثنين وخمسين بيتاً لم أقطع فيها أكثر من بضع ساعات ، ثم أكلتها بعد ذلك تسعة وسبعين بيتاً . . .

« ملاحظة » إذا نعت تمييز العدد المركب ، أو العقد ، أو المعطوف ، جاز في هذا النعت أن يكون مفرداً مراعاة للفظ المنعوت ( وهو التمييز ) وجاز أن يكون جمعاً مراعاة للمعناه ، نحو : هنا أربعة عشر خبيراً عالماً ، أو علماء — وعشرون طالباً ذكياً ، أو أذكاء — وخمسة وعشرون كاتباً ماهراً ، أو ماهرين . . . وهكذا . ومراعاة اللفظ أكثر ومثل النعت غيره من بقية التوابع ، كما سيجيء<sup>(٢)</sup>

فلخص الكلام على العدد من ناحية تمييزه هو — في الأغلب — :

واحد واثنان : لا يحتاجان لتمييز — ثلاثة وعشرة وما بينهما : تحتاج لجمع تكبير للقلة ، مجرور — جنس المائة . والألف : يحتاج إلى مفرد مجرور — ما عدا ذلك : يحتاج لمفرد منصوب . . .<sup>(٣)</sup>

( ١ ) وقد يستغنى عن التمييز مطلقاً لداع بلاغي كما سيجيء في ص ٣٩٩ و ٤٠٠ .

( ٢ ) في ص ٣٩٩ .

( ٣ ) في تأنيث العدد المركب يقول ابن مالك :

وَأَحَدٌ أَذْكَرُ وَصَلْتُهُ بِعَشْرٍ مُرَكَّبًا ؛ قَاصِدٌ مَعْلُودٌ ذَكَرٌ ؛

وَقُلٌّ لَدَى الثَّانِيَةِ إِحْدَى عَشْرَةٍ وَالثَّانِيَةُ فِيهَا عَنْ تَعَمُّرٍ كَثْرَةٌ - هـ

يريد : أن . عشرة ، إذا ركبت مع « إحدى » وجب مطابقة « العشرة » لها في التأنيث ، وأن

عشرة المؤنثة ، تسكن « شينها » في أشهر القنات ، وتميز السكون أيضاً . ثم أراد أن يبين عموم الحكم الخاص « بعشرة » من ناحية تأنيثها لمطابقة المعدود وأن هذا ليس مقصوداً على « إحدى » ، فقال :

وَمَعَ غَيْرِ أَحَدٍ وَإِحْدَى مَا مَعَهُمَا فَعَلْتُ فافعل قَصْداً - ٦

( الفاء التي في صدر « افعل » زائدة ) . والتقدير : وافعل قصداً مع غير أحد وإحدى ما فعلت معهما ، حيث أشتت عشرة مع إحدى المؤنثة وذكرتها مع أحد المذكر . أى : راع المطابقة في التكثير والتأنيث مع غيرها من الأعداد التي تتركب مع العشرة كما راعيتها مع : أحد وإحدى . وزاد الأمر إيضاحاً بالنص عليه مع ثلاثة وتسعة وما بينهما ؛ فقال :

وَلثَلَاثَةٍ وَتِسْعَةٍ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ رُكْبًا مَا قُدَّ مَا - ٧

وبالنص عليه أيضاً في اثني واثني حيث يقول :

وَأَوَّلُ عَشْرَةٍ اثْنَتَيْنِ ، وَعَشْرًا اثْنَتَيْنِ إِذَا أَتَيْنِي تَشَا ، أَوْ ذَكَرًا - ٨

يريد أرفع المؤنثة ( لى : اذكر بعدها ) كلمة : « عشرة » المؤنثة . واذكر كلمة : « عشر » المذكرة بعد « اثني » المذكرة ، ثم بين : أن « اثني واثني » يمران إعراب المثني عند تركيبهما كما كانا قبل التركيب ؛ فيرفضان بالآلف ، وينصبان ويمران بالياء . وأما غيرهما فالجزءان المركبان مبنيان على الفتح في القولين بالآلف ؛ أى الشائع . يقول :

وَالْيَا « لغير الرفع » ، وَارْفَعْ بِالْأَلِفِ وَالْفَتْحِ فِي جَزَائِ سِوَاهُمَا أَلِفٌ - ٩

ثم انتقل إلى حكم تمييز المقود فقال :

وَيُمَيِّزُ الْعَشْرَيْنِ لِلتَّسْعَيْنَا بِوَاحِدٍ كَأَرْبَعَيْنِ حِينَا - ١٠

( الحين : الوقت - ) ثم إلى تمييز المركب مباشرة وأنه يثل تمييز العشرين . فقال :

وَيُمَيِّزُ زَوْءَ سُرُكْبًا بِمِثْلِ مَا مُيِّزُ : « عَشْرُونَ » ؛ فَمُسَوِّئُهُمَا - ١١



## زيادة وتفصيل :

١- قد يضاف العدد المفرد إلى غير تمييزه المبين لنوع المعلوم ، وحقيقته الذاتية ؛ فيضاف إلى مستحق المعلوم ( ومن المفرد : واحد ، ومؤنثه : واحدة وحادية ، وإحدى ... ومنه : اثنان ، ومؤنثها : اثنتان واثنان ، ومنه ثلاثة وتسعة وما بينهما ويلحق به جنس المائة والألف ... ) لعدم الحاجة إلى ذكر التمييز استغناء عنه ، وطلباً لمضاف إليه يحقق غرضاً لا يحققه التمييز ؛ هو الدلالة على أن العدد مملوك أو متسبب للمضاف إليه ، أو مرتبط به بنوع من أنواع الصلة والارتباط التي تحدثها الإضافة الجديدة ، والتي لا تبين نوعاً ، ولا ذاتاً ، وإنما تبين استحقاق المضاف إليه للمضاف بوجه من وجوه الاستحقاق<sup>(١)</sup> ومن الأمثلة : واحد قومه من لا يعول في الدنيا على أحد - واحدة قومها من رفعت شأن بلدها في مجال التربية والأمومة . وكان يقال في كتابين لمحمد : هذان اثنان محمد . وفي فتاين من القاهرة : هاتان اثنتا القاهرة ، أو اثنتا القاهرة . وفي دراهم محمود على هذه سبعة محمود ، وتسعة على ... . أما بقية أقسام العدد فيستغنى عن التمييز نوعاً منها : كما سيجيء في « ٥ » ب - قلنا : إن المراد بالمائة والألف هو جنسهما الشامل للمفرد هما ، ولثنائهما ، ولجميعهما ... هذه الدلالة على الجمعية قد تكون بصيغة الجمع المباشر المتحقق في لفظهما ؛ نحو : هذه مئو رجل تقود أربعة آلاف جندي . وقد تكون « الجمعية » غير مباشرة ؛ بأن تكون صيغة المائة والألف « مضافاً إليه » يكتسب معنى الجمعية من « المضاف » بشرط أن يكون هذا المضاف ثلاثة ، أو تسعة ، أو عدداً بينهما نحو : قضى الرحالة ثلاثمائة يوم في الصحراء ، قطع فيها تسعمائة ميل . وقد تكون بوقوع المائة والألف تمييزاً منصوباً مضافاً ، والعدد هو : أحد عشر أو غيره من الأعداد المركبة ، نحو : في المكتبة أحد عشر مائة كتاب ، واثنان عشرة ألف مخطوطة ومن الجائز في النوعين الأخيرين اعتبارهما مفردين ، اعتماداً على أن لفظهما الصريح مفرد مجرد من علامة تثنية أو جمع ، وأن اعتبارهما غير مفردين راجع للعدد المذكور قبلهما ، وهو لفظ مستقل عنهما ، ولكنه احتاج إليهما ليكونا تمييزين له . فاعتبارهما مفردين راجع لمراعاة مادتهما وصيغتهما اللفظية وحدها ، واعتبارهما غير مفردين راجع لمراعاتهما مع اسم العدد . ولن يترتب على الاعتبارين خلاف يمس التمييز مباشرة وإنما الخلاف في توابع هذا التمييز ؛ كالتعت مثلاً ؛ أيكون مفرداً

(١) لأن من يقبل : هذه « خمسة محمد » يكون عارفاً « محمداً وخمسة » حتماً ؛ فلا يحتاج تمييز وإذا قلت : « هذه عشرون » فقد خاطبت من يعرف العشرين المنسوبة إليك ، ولا تقول إلا لمن يعرف هذا ؛ كما أنك لا تقبل : « كتاب حامد » إلا لمن يعرفها .

تبعا للفظ التمييز المنعوت أم جمعا تبعا لمعناه ؟ الأمران جائزان ولكن الأحسن والأكثر هو مراعاة اللفظ ؛ بأن يكون تابع التمييز مطابقا له في إفراده . ويسرى الحكم السالف أيضا على تمييز العقود والأعداد المعطوفة كما سبق <sup>(١)</sup>

ح - يصلح الألف تمييزا لكل أقسام العدد الأربعة (المفرد - غير الواحد - الاثنين - والركب - والعقد - والمعطوف .) ، أما المائة فلا تصلح تمييزا إلا للثلاث التسعة وما بينهما ، وإلا للأعداد المركبة ، مثل : ثلاثمائة . . . خمسمائة . . . إحدى عشرة مائة . . . خمس عشرة مائة . . . ولا تكون تمييزا للعقود ، ولا للأعداد المعطوفة . وإذا وقع لفظ « مائة » تمييزا للثلاثة أو التسعة أو ما بينهما فالأغلب إفراده .  
د - من الشاذ تمييز المائة - وجنسا - بمفرد منصوب ؛ كقول الشاعر :

إذا عاش الفتي مائتين عاماً فقد ذهب اللذذة والقضاء  
ومن القليل تمييزها بجمع مجرور ؛ كقراءة من قرأ قوله تعالى : ( وليثروا في كهفهم ثلاثمائة سنين ) على اعتبار « مائة » مضاف و « سنين » مضاف إليه . أما من بنى : « مائة » فإنه يجعل كلمة : « سنين » بدلا أو عطف بيان من « ثلاث » المضافة إلى مائة . لا تمييزا - لتلا يكون التمييز شاذاً من وجهين ؛ هما : وقوعه جمعا ، ونصبه .  
هـ - ما صح في الأعداد المفردة من استغنائها عن التمييز أحيانا - كما تقدم في « ا » - يصح في قسمين آخرين ؛ هما : المركب - ما عدا اثني عشر وائتي عشرة - والعقود ، فيصح حذف التمييز حين لا يتعلق الغرض بذكره . ومن حالات الاستغناء عنه أن يضاف العدد إلى شيء يستحقه ؛ بأن يكون العدد مملوكا للمضاف إليه ، أو متسببا له بصلة من الصلات المستفادة من الإضافة الدالة على الاستحقاق لا على بيان نوع المعلوم . كأن يكون لمحمود خمسة عشر درهما فنقول : خمسة عشر محمود ، وكان يكون لعرف البيت عشرين مفتاحا ؛ فنقول : هذه عشرو البيت . . . وإذا أضيف العدد المركب - غير اثني عشر وائتي عشرة - ففي إعرابه لغات أشهرها وأحقها بالاقصاء عليه لغتان <sup>(٢)</sup> : - أما إعراب العقود فكجمع المذكر السالم فلا تتأثر عند إضافتها إلا بحذف نونها - .

الأولى : أن يبقى على ما كان عليه من فتح الجزأين في جميع مواقفه الإعرابية ، ولا مانع من اجتماع البناء والإضافة هنا ؛ تقول خمسة عشر محمد عندي - إن خمسة عشر محمد عندي حافظت على خمسة عشر محمد ؛ بالبناء ، على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر على حسب حالة الجملة .

الثانية : ترك الجزء الأول مفتوحاً كما كان ، وإجراء الحركات الإعرابية على الثاني ، فيكون معرباً ، مرفوعاً ، أو منصوباً ، أو مجروراً على حسب موقعه من الجملة ؛ ولا يكون مبنياً ؛ تقول : خمسة عشر محمد عندي . إن خمسة عشر محمد عندي — و « خمسة عشر » هنا : اسم « إن » ، منصوبة مباشرة ، وليست مبنية على فتح الجزأين — حافظت على خمسة عشر محمد . فخمسة عشر في الأمثلة الثلاثة غير مبنية ؛ فعجزها في الأول مبتدأ مرفوع مباشرة ، وفي الثاني اسم « إن » منصوب مباشرة — وفي الثالث مجرور مباشرة . وما عدا هذين الرأيين ضعيف بحسن إهماله ؛ ومنه : إضافة صدر المركب إلى عجزه المضاف إلى مستحق المعلوم ، نحو : هذه خمسة عشر محمد ... ، ومنه إضافة صدر المركب إلى عجزه من غير إضافة العجز إلى شيء ؛ نحو : هذه سبعة عشر . . . (١)

(١) وإلى بعض هذه الآراء يشير ابن مالك بقوله :

وإن أضيف عددٌ مركبٌ يَبْقَى النِّبَأُ . وعَجَزٌ «قد يُعربُ» ١٢-

## المسألة ١٦٥ :

## تذكير العدد وتأنيته

عرفنا الأقسام الاصطلاحية للعدد ؛ وأنها أربعة : ( مفرد - مركب - عقد - معطوف ) .

الأول : تذكير الأعداد المفردة وتأنيثها ، ويتلخص في :

( ١ ) أن الواحد والاثنين يُذكّران مباشرة بغير حاجة إلى معلود بعدهما ، أى : أن صيغتهما العددية تذكّر أو تؤنث ؛ طبقاً للدلوها والمقصود منها . دون أن يكون معهما معلود ، ( تمييز ) إذ لا يصح ذكر تمييز لهما - كما عرفنا<sup>(١)</sup> - ومن الأمثلة قوله تعالى : ( قل الله خالق كل شيء . وهو الواحد القهار ) ، وقوله تعالى : ( يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة ) ، وقوله تعالى : ( إلا تنصروه فقد نصره الله ) ؛ إذ أخرجهم الذين كفروا ثنائى اثنين . . . ) وقوله تعالى : ( قالوا : ربنا أمتننا اثنتين ، وأحييتنا اثنتين ) .

( ٢ ) وأن «مئة» و «ألف» وجنسهما ثابتة على حالتها اللفظية ؛ تأنيثاً في «مئة» ، وتذكيراً في «ألف» مع أنهما يَحْتَاجَانِ إلى تمييز مفرد مجرور غالباً . وهذا التمييز قد يكون مذكراً أو مؤنثاً على حسب الدواعى المعنوية ؛ نحو : جاء مئة رجل - جاءت مئة فتاة - حضر ألف جندي - حضر ألف طالبة . أى : أن صيغة لفظهما لا تخرج عما وضعت له في الأصل ؛ فكلمة : «مئة» ملازمة للتأنيث اللفظي في كل استعمالها هي ومضاعفاتها ، وكلمة «ألف» ملازمة للتذكير اللفظي دائماً هي ومضاعفاتها ، فادّتهما الهجائية ثابتة لا يدخل عليها تغيير من هذه الناحية إلا عند إلحاق المائة بجمع<sup>(٢)</sup> المذكر السالم .

( ٣ ) وأن ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما - تلحقها تاء التأنيث إن كان المعلوم

( ١ ) في ص ٣٩٤

( ٢ ) عند إلحاق المائة بجمع المذكر السالم يقال فيها : «مئتين ومئتين» .

( التمييز ) مذكراً ، وتتجرد من تاء التأنيث إن كان المعلوم ( التمييز ) مؤنثاً . فالعدد مخالف للمعلوم تذكراً وتأنثاً . ويشترط لتحقيق هذه المخالفة شرطان ؛ أن يكون المعلوم مذكوراً في الكلام ، وأن يكون متأخراً عن اسم العدد ، نحو : ثلاث عيون - أربعة قلوب - خمس أصابع - ستة رموس - سبع رقاب - ثمانية<sup>(١)</sup> جلود - تسع أقدام - عشرة ظهور . . . فإن لم يتحقق الشرطان معاً ؛ بأن كان المعلوم متقدماً ، أو كان غير مذكور في الكلام ولكنه ملحوظ في المعنى يتجه الغرض إليه - جاز في اسم العدد التذكير والتأنيث ؛ نحو ؛ كتبت صحفاً ثلاثاً ، أو ثلاثة - صافحت أربعة . . . أو أربعاً<sup>(٢)</sup> . . .

والحكم على المعلوم الدال على الجمع بأنه دال على التأنيث أو التذكير

( ١ ) للعدد : « ثمان » المفرد حكم خاص بصيغته وإعرابه ، حين يكون مؤنثاً أو غير مؤنث ويتلخص هذا الحكم فيما يأتي :

أ - إذا كان « ثمان » عدداً مفرداً مضافاً مذكراً بسبب إضافته إلى تمييزه المؤنث - فالأصح إثبات الياء في آخره في جميع حالاته ، مع إعرابه إعراب المنقوص ؛ فتقدر على يائه الضمة والكسرة ، وتظهر الفتحة ؛ نحو : ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى قتيات يعزفن - سمعت ثمانى غوان ينشدن ، وثمانى قتيات يعزفن - طربت ثمانى غوان ينشدن وثمانى قتيات يعزفن . فكلية : « ثمانى . . . » في المثال الأول مرفوعة بضمة مقدرة على الياء ، وفي الثاني منصوبة بالفتحة الظاهرة ، وفي الثالث مجرورة بكسرة مقدرة .

فإن كان مؤنثاً - بسبب إضافته إلى تمييزه المذكور - لزمته « الياء » وبمدها - « التاء » الدالة على التأنيث ، وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة ، نحو : فرقة الإنشاد ثمانية رجال - شاهدت ثمانية رجال - استمعت إلى ثمانية رجال .

ب - إذا كان : « ثمان » عدداً مفرداً ، غير مضاف والمعلوم مذكر - لزمته الياء والتاء - أيضاً - وأعرب إعراب الأسماء الصحيحة في كل أحواله . نحو : المسافرين من الرجال ثمانية - كان المسافرون من الرجال ثمانية - أنست بثمانية . . .

فإن كان المعلوم مؤنثاً فالأكثر إعرابه إعراب المنقوص ؛ نحو : اشتهر من الشعراء ثمان - اكتفيت من الشعراء بثمان عرفت من الشعراء ثمانياً ، أو ثمانى . بالتثنية وعدمه فالتثنية على اعتبار كلمة : « ثمانياً » اسم منقوص منصرف ، وعدم التثنية على اعتبارها اسماً ممنوعاً من الصرف يشبه . « غوان » وجوار في وزنها المقطعي وفي دلالتها المعنوية على المؤنث . ومن التثنية في هذه الصورة إعرابها بالحركات الظاهرة على التثنية مباشرة عند حذف الياء ؛ كقول الشاعر :

لها ثنانياً أربع حسان وأربع ، فعلتها ثمان

يريد ثنانياً ثمان . أما العدد ثمانية عند تركيبه مع العشرة فيجىء الكلام عليه في تأنيث الأعداد المركبة

ص ٤١٠ ؟

( ٢ ) انظر « ٥٥ من ص ٤٠٩ .

لا يكون بالنظر إلى لفظه الدال على الجمعية ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفردة ؛ لمعرفة حال المفرد من ناحية التذكير والتأنيث ، ومراعاة هذه الناحية وحدها ، دون التفتت إلى تأنيث المعلوم وتذكيره<sup>(١)</sup> . . .

وإذا مُيز العدد المفرد بتمييزين أحدهما مذكر والآخر مؤنث ، روعي في تأنيث العدد وتذكيره السابق منهما ؛ نحو أقبل سبعة رجال وفتيات ، وأقبل سبع وفتيات ورجال<sup>(٢)</sup> . . .

• • •

---

(١) كاسميجي البيان في ص ٤٠٥ إلا عند الكسائي وبعض البغداديين ؛ فيجوز أن الرجوع إلى المفرد ، أو مراعاة الجمع بلفظه الذي هو عليه . ورأهم يخالف للأهم الأغلب .  
(٢) في تأنيث العدد المفرد وتذكيره يقول ابن مالك في باب مستقل عنوانه : « العدد » - ولم يسلك فيه الترتيب الذي سلكناه ، كما أشرنا في هامش ص ٣٨٩ ، وأوضحنا الأمر :

ثَلَاثَةٌ بِالتَّاءِ قُلُّ لِلْعَشْرَةِ فِي عَدِّ مَا أَحَادُهُ مُذَكَّرَةٌ-١

فِي الضُّدِّ جَرَّدٌ . . . . . -٢

( التقدير : قل ثلاثة بالتاء إلى العشرة . وأحاده : جمع أحد ، بمعنى : المفرد الجمع . وتكلمة البيت الثاني لا علاقة لها بهذه القاعدة وإنما تتصل بحكم آخر سميجي . )  
يريد : أثنى العدد . ثلاثة ، وعشرة ، وما بينهما - إن كنت تعد جمعا مفرداته مذكورة . فالدبرة بمعرفة التذكير والتأنيث في المعلوم المجموع إنما تكون بالرجوع إلى مفردة بنير فطر إلى لفظ المعلوم من هذه الناحية . أما في الضد - حيث يكون مفرد المعلوم مؤنثا فيجب تذكير العدد . ثم انتقل بعد ذلك الكلام على تمييز العدد فقال :

(في الضد جرّد). وَالْمُمَيِّزُ اجْرُرْ جَمْعاً بِلَفْظِ قُلَّةٍ فِي الْأَشْهُرِ-٣

وهذا الحكم خاص بالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما ، أما المائة والألف فقال فيه :

وَمِائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضِفْ وَمِائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رُدِفَ-٤

( نزرا = قليلا جدا . ردف = جاء بعده ) يقول : أضف مائة والألف المفرد ، ليكون هذا المفرد المضاف إليها هو المميّز . ثم قال : إن العدد « مائة » قد يردفه ( أي : يقع بعده ) جمع فيكون المضاف إليه جمعا ، ووقع الجمع مميّزا لمائة نزرا لا يقاس عليه .

## زيادة وتفصيل :

١ - قلنا<sup>(١)</sup> : إن الحكم على المعلوم بالتذكير أو التأنيث لا يكون بمراعاة لفظه إذا كان جمعاً ، وإنما يكون بالرجوع إلى مفرده ، وملاحظة هذا المفرد أهو مذكر أم مؤنث - حقيقى أم مجازى<sup>(٢)</sup> فى الحالتين ؛ فعلى المفرد وحده يكون الاعتماد فى هذه الناحية ، ولا عبرة بالمعلوم المجموع . تقول : سمعنا غنساء ثلاث غوان ، بحذف التاء من العدد « ثلاث » ؛ لأن المعلوم جمع ، مفردُه : « غانية » و« غانية مؤنثة حقيقية . ومثلاً : سهرنا سبع ليال ؛ بحذف التاء من العدد : « سبع » ؛ لأن المعلوم جمع مفردُه : ليلة ، وهى مؤنثة مجازية . وتقول : ثلاثة أدوية ، بإثبات التاء فى العدد ؛ لأن المعلوم جمع ، مفردُه : دواء ؛ وهذا مذكر . ولا عبرة بتأنيث جمعه المذكور . وتقول : خمسة غلصة ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، لأن المعلوم وإن كان جمعاً للتكسیر مؤنثاً بالتاء - مفرده مذكر ، وهو : غلام . ومثلها : خمسة فتية ؛ بإثبات التاء فى اسم العدد ، بالرغم من أن معلوده جمع تكسیر مؤنث بالتاء - لأن مفرده مذكر ، وهو : فتى ، والعبرة بالمفرد وحده كما سلف .

ب - هذا المفرد الذى يجب الرجوع إليه عند الأكثرين لمعرفة حاله من التذكير أو التأنيث الحقيقيين أو المجازيين ؛ للتوصل منه إلى تأنيث اسم العدد ، أو تذكيره - هذا المفرد يختلف الصور ؛ فقد يكون مؤنثاً لفظاً ومعنى معاً ، مثل فاطمة - مية - عائشة - لىلى - سلمى - زرقاء ( علم ، ومنه : زرقاء اليمامة ) حمراء ( علم أيضاً ) وغيرها من أعلام النساء المختومة بعلامة تأنيث .

وقد يكون مؤنثاً معنى لاللفظاً ( وهو ما يلد ويتناسل ، مع خلو لفظه من علامة تأنيث ) ، مثل : زنب - سعاد - هند . . . وغيرها من أعلام النساء الخالية من علامة تأنيث وقد يكون مؤنثاً مجازياً . مثل : أرض و« بطن » بمعنى قبيلة وغيرها من الأسماء الدالة على مؤنث غير حقيقى<sup>(٣)</sup> .

وقد يكون مؤنثاً لفظاً لا معنى ، مثل : طلحة ، عنترة - معاوية ، حمزة ، وغيرها من أعلام الذكور المشتملة على علامة تأنيث . فلفظها مؤنث ، ومعناها مذكر . . .

(١) فى ص ٤٠٣ (٢) سبق الكلام مفصلاً على أنواع المؤنث (وهى : الحقيقى - المجازى - المنزى - اللفظى - التأويل - الحكى) فى ص ٢٨ ص ٦٦ م ٦٧ - باب الفاعل . وسيجىء هنا التكلفة فى باب التأنيث ص ٤٢٧ (٣) المؤنث الحقيقى هو الذى يلد ويتناسل ، ولو من طريق البيض . ولا بد أن يشتمل على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة كما سيجىء فى ص ٤٢٧

.....

وقد يكون مذكراً لفظاً ومعنى ؛ ( كرجل ، وعلى ) .

وقد يكون صالحاً للدلالة على المؤنث أو المذكر ، مثل : شخص - نفس -

حال . . .

فلذا كان المفرد مؤنثاً تأنيثاً حقيقياً وجب مراعاة هذا التأنيث بتذكير اسم العدد ، سواء أكان التأنيث الحقيقي لفظاً ومعنى معاً ، أو معنى فقط . ( مثل : فاطمة - زينب ) .

وإن كان المفرد مذكراً لفظاً ومعنى وجب مراعاة هذا التذكير بتأنيث اسم العدد وفي غير هاتين الحالتين يصح اعتبار المفرد مذكراً أو مؤنثاً ؛ كأن يكون مذكراً لفظاً ومعناه مؤنث تأنيثاً مجازياً ، مثل « حرف » المراد به : كلمة . و « بطن » : المراد به : « قبيلة » ، و « كتاب » المراد به : ورقاته . . . .

وكان يكون مؤنثاً لفظاً ومعناه مذكر ؛ مثل : طلحة - حمزة - معاوية - وكان يكون لفظاً يصلح للدلالة على المؤنث حيناً والمذكر حيناً آخر ؛ مثل : شخص - نفس - حال وغيرها مما يصلح للأمرين<sup>(١)</sup> . . .

بالرغم من أن هذه الصور يجوز فيها اعتبار المفرد مؤنثاً أو مذكراً فالأحسن في المفرد إن كان علماً مراعاة لفظه ، وكذلك إن وجد في السياق ما يقوى جانب اللفظ . فنقول : ثلاث طلحات ، أو ثلاثة طلحات ، والأول أحسن ؛ مراعاة لفظ المفرد « طلحة » لأنه علم . ونقول : ممن اشتهروا في صدر الإسلام بأعمال جليلة باقية على الزمان سجلها التاريخ لهم : أربعة أشخاص ، عرفوا بالخلفاء الراشدين ، ويصح أربع أشخاص ؛ ولكن التأنيث هنا أحسن ، لأن نسق الكلام جاز على التذكير فقيه : اشتهروا - لهم - عرفوا - الراشدين ، وهذا الاتجاه يقوى في المفرد ( وهو : شخص ) ناحية التذكير ، ويغلبها على ناحية التأنيث ، فيستحسن تبعاً لهذا تأنيث العدد .

ح - ليس من اللازم أن يكون التمييز الخاص بالأعداد : « ثلاثة ، وعشرة » وما بينهما - جمعاً في كل الحالات ، وإنما اللازم - كما سبق<sup>(٢)</sup> - أن يكون دالا على معنى الجمعية ، فيشمل الجمع الحقيقي ، كما يشمل اسم الجمع ؛ كقوم ،

(١) انظر في ص ٤٢٩ . (٢) في ص ٣٩٥ .



وربط وناس وأناس ، ونساء ، وعشرون ، وثلاثون ، وباقي العقود . . . وكذلك يشمل ؛ اسم الجنس الجمعي <sup>(١)</sup> ، كتحل ، ونخل ، وبطّ ، وبقر ، وكليم . . . وقد عرفنا أن المعلوم الجمع لا يراعى لفظه في ناحية التذكير والتأنيث ، وإنما الذي يراعى هو مفرد فقط . فما الذي يراعى إن كان المعلوم اسم جمع . أو اسم جنس جمعي ؟

يراعى أمرهما مباشرة ، ( أى : صيغتهما ) وماهما عليه من تأنيث ، أو تذكير ، أو صلاح للأمرين ، ولا يراعى مفردهما إن وجد .

ويعرف أمرهما من هذه الناحية بوسائل متعددة ؛ منها : نوع الضمير العائد على كل منهما : أهو مذكر أم مؤنث ؟ ومنها اسم الإشارة المستعمل مع كلٍّ ؛ أهوما يستعمل مع المذكر أم مع المؤنث ؟ ومنها التعت ، وكذلك تأنيث الفعل . . . ، فكل وسيلة من هذه — وأشباهها — صالحة للدلالة على تأنيث اسم الجمع واسم الجنس الجمعي أو تذكيرهما أو صلاحيتهما للأمرين على حسب الوارد في الكلام الصحيح المأثور . فإذا أردنا أن نتيين أمر اسم جمع : « قوم » أو ربط . . . أهو مذكر أم مؤنث ؛ نرجع إلى الكلام الصحيح فنجد العرب يقولون — مثلاً — القوم سافروا والربط أقبل — وهنا قوم من خير الأقوام ، وهذا الربط المقبل من قريش سيكون له شأن . . . — ولا يقولون على الحقيقة الحالية من التأويل والحجاز : القوم سافروا ، ولا الربط أقبلت ، ولا هذه قوم من خير الأقوام — ولا هذه الربط المقبلة . . .

ويقولون : كان قومنا المجاهدون أصبر الناس على الجهاد ، وكان ربهنا الرواد أسرع الجنود إلى الفداء والتضحية . ولا يقولون : كانت قومنا المجاهدات . . . ولا كانت ربهنا الرائدات . . . أى : أنهم يذكرون : قومنا وربطنا ، من أسماء الجموع . فيتبع هذا تأنيث العدد ، فنقول : ثلاثة من القوم ، وأربعة من الربط <sup>(٢)</sup> .

وهم يؤنثون من أسماء الجمع : « رَجُلَةٌ » ( بمعنى بضعة رجال لا تزيد على عشرة ) فيقولون : أقبلت رَجُلَةٌ تكشف المجاهل . . . ويتبع هذا تذكير العدد ، فيقال : ثلاث من رجلة . . . . .

( ١ ) سبق تفصيل الكلام عليه وعلى أقسام اسم الجنس في الجزء الأول ( ص ١٣ م ٢ ) .

( ٢ ) مع مجيء حرف الجر « من » ؛ طبقاً لما تقدم في حكم تمييز الورد الذي معنونه اسم

جنس ، أو اسم جمع . . . ص ٣٩٥ .

وهم — في أغلب النصيح — يذكرون من أسماء الأجناس الجمعية : « البنان »  
« والكلم » ، فيقولون : بنان مخضب . ويقول الله تعالى : (إليه يصعد الكلمُ  
الطيب ) ، كما يقول ، ( يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ) ويرتب على هذا تأنيث اسم  
العدد ؛ نحو : خمس من البنان المخضب ، وسبع من الكلم الطيب . . . . .

وهم — في الأغلب أيضاً — يؤنثون ويذكرون من تلك الأجناس الجمعية :  
البط والنخل ؛ فيقولون البط سابح في الماء ، والبط سابحة في الماء . ويقولون الله  
تعالى : ( . . . ) والنخل باسقات<sup>(١)</sup> لها طلع نضيد<sup>(٢)</sup> كما يقول في وصف الريح  
التي أهلكت عاداً ( . . . ) تنزعُ الناسَ ، كأنهم أعجازُ نخلٍ مِثْقَر<sup>(٣)</sup> .  
ويرتب على هذا صحة التذكير والتأنيث في اسم العدد ؛ نحو : سبع أو سبعة  
من البط ، وتسع ، أو تسعة من النخل . . .

فشأن هذا شأن المعلوم الذي يدل على المذكر وعلى المؤنث حيث يصح معه  
في اسم العدد مراعاة هذا أو ذاك .

ويشترط لتطبيق الحكم السالف الخاص باسم الجمع واسم الجنس الجمعي في  
صورهما المختلفة ألا يتوسط بين المعلوم واسم العدد نعت يدل على التأنيث فقط ،  
أو التذكير فقط أو يكون لفظه من الألفاظ التي تصلح نعتاً للمؤنث والمذكر ، فإن  
توسط هذا النعت وجب مراعاة المعنى الذي يقتضيه ، ويدل عليه ؛ فيذكر اسم  
العدد أو يؤنث تبعاً له ؛ نحو : في الماء خمس إناث من البط ، وعلى مقربة منها  
خمس ذكور من البط أيضاً<sup>(٤)</sup> . ولو تأخر هذا النعت عن المعلوم ، أو كان لفظه  
مما يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ — ككلمة : حسان ، مثلاً — لم يكن له  
أثر في تأنيث العدد ، وتذكيره ؛ فوجوده من هذه الناحية كلا وجود . فنقول :  
في : الماء خمس من البط إناث — أو خمس من البط إناث . وخمس من البط  
ذكور ، أو خمس من البط ذكور . كما نقول خمس حسان من البط ، أو خمس  
حسان من البط ، لأن لفظ : « حسان » يصلح نعتاً للمذكر والمؤنث ؛ فيقال :  
رجال حسان ، ونساء حسان .

(١) حالات . (٢) مقطوع من أسله . وأعجاز النخل أسوله . والمراد هنا : النخل نفسه .

(٣) إناث وذكور ، فنان ، مؤنثان المشتق ؛ أي : مذكورة ومؤنثة .

(٤) منق .

د - يشترط لتطبيق الحكم العام الخاص بتأنيث الأعداد المفردة السالفة (٣، ١٠، وما بينهما) وتذكيرها - أن يكون المعلوم المفرد مذكوراً ومتأخراً عن اسم العدد، كما<sup>(١)</sup> عرفنا. ولطائين الحالتين صور، منها: أن يكون المعلوم مخلوقاً مع ملاحظته في المعنى وتعلق الغرض به، فيصح في اسم العدد التذكير والتأنيث؛ نحو: ثلاث من كن فيه فهو متافق أثيم؛ الخيانة وخلف الوعد، والكذب، فيصح في اسم العدد هنا: التذكير والتأنيث؛ فيقال: ثلاث، أو ثلاثة؛ إماً على اعتبار أن المعلوم المخوف مقدم في الأصل على العدد، والأصل: صفات ثلاث. أو صفات ثلاثة، ويعرب المعلوم المخوف على حسب حاجة الجملة ويعرب اسم العدد بعده نعتاً<sup>(٢)</sup> في الغالب حين يكون المخوف مذكوراً، فإذا حذف حلّ النعت عمله في إعرابه؛ فصار مبتدأ، أو خبراً، أو غير ذلك مما كان يؤديه المعلوم المخوف.

وإماً على اعتبار المعلوم المخوف متأخراً في الأصل على العدد والأصل هو ثلاث صفات؛ وهذا الاعتبار يقضى بتطبيق الحكم الخاص بتذكير العدد أو تأنيثه حين يكون المعلوم مذكوراً ومتأخراً عنه.

فإن كان المعلوم المخوف غير ملاحظ في التقدير مطلقاً، ولا يتعلق الغرض به بتاتاً، وإنما المقصود هو ذكر اسم العدد المجرد فالأفصح في هذه الصورة تأنيث العدد بالتاء على اعتباره علم جنس مؤنثاً؛ ويمنع من الصرف ولا تدخل عليه «أل» المعرفة - في الأرجح -؛ نحو ثلاثة نصف ستة، وأربعة نصف ثمانية... فالعدد في المثالين - وأشباههما - علم جنس مؤنث، ممنوع من الصرف، لا تلاحقه - في الأرجح - «أل» المعرفة، كما قلنا؛ لأنها لا تدخل على المعارف وقد تدخل عليه «أل» التي للمع الأصل؛ وهو: الوصفية العارضة، كما دخلت في كلمة: إلهة، علم للشمس، وكلمة: شعوب، علم للمنية فقالوا فيهما الإلهة، والشعوب.

(١) في ص ٤٠٣

(٢) سبق في (ص ٣٩٦) أنه لا مانع في هذه الحالة من إعرابه بدلا أو عطف بيان إن كان المعنى عليها. ولا مانع هنا من عدم مطابقة النعت للمعروف في التذكير والتأنيث؛ لأن هذه الصورة بما يجوز فيه المطابقة ومنها، فيجوز فيها أن يكون المعلوم المخوف مذكراً واسم العدد مؤنثاً، ويجوز العكس؛ كما يجوز المطابقة؛ وهي الأحسن عند إمكانها، لموافقها القاعدة العامة في حكم النعت الحقيقي. أما عدم المطابقة فسائرة مخالفة العدد المعلوم.

### الثاني : تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها :

سبق أنّ الأعداد المركبة تنحصر في : (أحد عشر ، وتسعة عشر ، وما بينهما) وأنها سميت مركبة لتركبها من جزأين امتزجاً واتّصلاً حتى صارا بمنزلة كلمة واحدة؛ تؤدي معنى جديداً لا يؤديه واحد منهما منفرداً . والجزء الأول منهما يسمى : « صدر المركب » أو : النِيف ( وهو يشمل ١ ، ٩ وما بينهما ) والجزء الثاني يسمى : « عجز المركب » أو العقد، ويقتصر على كلمة : « عشرة » ولا بد للمركبات من تمييز يكون مفرداً منصوباً ، وتعرب مبنية على فتح الجزأين في كل أحوالها<sup>(١)</sup>، في عمل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب الجملة . ما عدا اثنين واثنين فيعربان إعراب المثني . . .

أما حكم الأعداد المركبة من ناحية التأنيث والتذكير فيتلخص : في أن عجزها ( وهو : عشرة ) يطابق المعدود دائماً ، أي : يسايره في تذكيره وتانيثه بغير تخالف . وأن صدرها : إن كان لفظه كلمة : أحد ، أو اثني ، أو اثنتي . . . يجب مطابقتها للمعدود ، وإن كان ثلاثة وتسعة وما بينهما وجب مخالفتها للمعدود كخالفته له وهو مفرد (أي : مضاف) فالأعداد «ثلاثة وتسعة» وما بينهما يجب مخالفتها للمعدود في التذكير والتأنيث ؛ سواء أكانت تلك الأعداد مفردة أم مركبة<sup>(٢)</sup> . . . ومن الأمثلة : دخلت حديقة بها أحد عشر رجلاً — زرعت إحدى عشرة شجرة — الشهور اثنا عشر شهراً — سنوات الدراسة ، نحو : اثنتي عشرة سنة — اشترك في تمثيل المسرحية ثمانية عشر رجلاً وأربع عشرة فتاة . . . وهكذا<sup>(٣)</sup> . . .

(١) مع ملاحظة ما سبق الإشارة إليه — في ص ٣٩٠ — وهو : أن المركز المزدج العددي يجب بناؤه على فتح الجزأين — في أشهر انفات ، وأكثر الصور أو إضافته — أما غير المبني فيكون مبنيًا على فتحهما أو غير مبني . ومن المزدج العددي . «إحدى عشرة» ، وهي مبنية على فتح الجزأين أيضاً ، ولكن الفتح مقدر على آخر الأول . (٢) العدد : «ثمانية» عند تركيبه مع العشرة يكون — من ناحية تذكيره وتانيثه — كحال قبل التركيب — وقد سبق في ص ٤٠٣ — ؛ يؤخذ بالتاء مع إثبات الياء إن كان المعدود مذكراً ؛ نحو : ثمانية عشر رجلاً ، ويجرد من التاء إن كان المعدود مؤنثاً ، نحو : ثمان عشرة سيدة . وفي هذه الحالة التي يتجرد فيها من التاء مع تركيبه يجوز فيه أربع لغات ، إثبات الياء ساكنة أو مفتوحة وحذفها مع فتح النون أو كسرهما . وعند إثبات الياء ساكنة يكون الفتح عليها مقدراً ، وعند إثبات النون مكسورة تكون الياء بملها مخلوقة للتخفيف مفتوحة بفتحة ظاهرة أو مقدرة .

أما «ثمان» المفردة فقد تقدم الكلام على حكمها في ص ٤٠٣ . مع الأعداد المفردة . (٣) عرض ابن مالك تأنيث الأعداد المركبة وتذكيرها جملة مختلطة بغيرها من الأقسام الأخرى .

وقد سجلنا آياتها في ص ٣٩٧ ، ٣٩٨ .

وإن كان للعدد المركب تمييزان أحدهما مذكر والآخر مؤنث كان الاعتبار للمذكر ؛ فيجب تأنيث صدر العدد المركب ؛ مراعاة للتمييز المذكر ولو كان متأخراً بشرط أن يكون من نوع العقلاء ؛ نحو : هاجر أربعة عشر رجلاً وفتاة ، أو : هاجر أربعة عشر فتاة ورجلاً . فإن لم يكن من العقلاء روى السابق منهما ، نحو : في الحديقة خمس عشرة عصفورة ولبلاً ، أو خمسة عشر لبلاً وعصفورة . وهذا بشرط ألا يفصل بين العدد والتمييز فاصل فإن فصل بينهما روى المؤنث ، نحو الحديقة خمس عشرة ما بين لبلى وعصفورة .

الثالث : تذكير العقود<sup>(١)</sup> : ( ٢٠ - ٣٠ - ٤٠ - ٥٠ - ٦٠ - ٧٠ - ٨٠ -

- ٩٠ ) .

العقود ملحقة في إعرابها بجمع المذكر السالم ؛ فلا يصح أن يتصل بلفظها علامة تأنيث ؛ منعاً للتعارض ؛ إذ يلزمها دائماً علامتا جمع المذكر السالم ؛ سواء أكان معلودها مذكراً أم مؤنثاً ، ومن الأمثلة : أقبل وفد السجّاح ؛ فيه ثلاثون رجلاً وعشرون امرأة ، وسيقضى الوفد أربعين يوماً أو خمسين في الصعيد ؛ حيث ينم بدفء الشتاء ويتمتع بروائع الآثار . . .

ومع أن لفظها اسم جمع ملحق بإعرابه بجمع المذكر السالم - فلدلها ( المعلوم ، أى : التميز ) لا بد أن يكون مفرداً مذكراً أو مؤنثاً على حسب الحالة .

الرابع : تأنيث الأعداد المعطوفة وتذكيرها :

الأعداد المعطوفة تستلزم ثلاثة أمور مجتمعة :

أولها : أن تكون صيغها مقصورة على ألفاظ العقود .

والثاني : أن يكون صيغة المعطوف عليه - وهو النيف - مقصورة على لفظ من ألفاظ الأعداد المفردة الأصلية ويتعين أن يكون هذا اللفظ هو : واحد أو تسعة أو عدد محصور بينهما .

والثالث : أن تكون أداة العطف : « الواو » دون غيرها . وقد سلفت الأمثلة المختلفة لهذا القسم . فأما من ناحية تذكيره وتأنيثه ، فالمعطوف - أى : العقد -

(١) سبق - في ص ٣٩٢ - أنها تمد من أسماء الجموع وليست جميعاً حقيقية ، بالرغم من إلحاقها بجمع المذكر السالم في إعرابه .

مذكر دائماً ، لأن صيغته تعرب إعراب جمع المذكر السالم وفيها علاماته فلا يصح مجيء علامة تانيث معها ، منعاً للتعارض والتناقض كما سلف .

وأما المعطوف عليه ( أى : التَّيْف ) فإن كانت صيغته هي لفظ « واحد » أو اثنين ، وجب مطابقتها للمعلود في تذكيره وتأنيثه . وإن كانت صيغته هي لفظ ثلاثة أو تسعة أو عدد بينهما — وجب مخالفتها للمعلود ، فتؤنث حين يكون المعلود مذكراً ، وتذكر حين يكون مؤنثاً . فحكم المعطوف عليه هنا — من ناحية تذكيره وتأنيثه — كحكمه في الأعداد المفردة والمركبة . . . ومن الأمثلة : في المتجر واحد وثلاثون رجلاً وإحدى وعشرون فتاة ، وفي المصنع اثنان وخمسون عاملاً وثمانان وثلاثون عاملة . وفيه من الغلمان أربعة وثمانون غلاماً وسبع وثلاثون فتاة<sup>(١)</sup> . . .

( ١ ) عرض ابن مالك الأبيات الخامسة بهذا القسم مختلطة بما يخص غيره . وقد عرضناها في ص ٣٩٧ و ٣٩٨ .

.....

## زيادة وتفصيل :

١- مؤنث « واحد » و « أحد » الذى بمعناه ؛ وكلذا الحادى ، هو : واحدة وإحدى ، وحادية . وتختلف مواضع استعمال الكلمات الستة « فالواحد » : يدخل فى قسم الأعداد المفردة كما يدخل فى قسم الأعداد المعطوفة باعتباره هو المعطوف عليه . ولا يدخل فى غيرهما غالباً

و « الأحد » يركَّب مع العشرة فيصير : أحد عشر ، ويقتصر على هذا الاستعمال العدديّ ، فلا يستعمل استعمال الأعداد المفردة ، ولا يكون - فى القصيح - معطوفاً عليه فى الأعداد المعطوفة فلا يقال : جاء أحد ، ولا سافر أحد وعشرون .

و « واحدة » تستعمل عدداً مفرداً ، وتكون أيضاً معطوفاً عليه فى الأعداد المعطوفة ، ولا تركَّب مع العشرة إلا نادراً لا يقاس عليه ، ومن الأمثلة : هذه واحدة ، وهذه واحدة وعشرون .

والحادى ، والحادية - يكونان مركبتين مع العشرة ، أو معطوفاً عليهما فى الأعداد المعطوفة ؛ نحو : انقضت الليلة الحادية عشرة - أو الحادية والعشرون وكلذا اليوم الحادى عشر والحادى والعشرون . ولا يكونان فى غير هذين القسمين .

و « إحدى » تكون - فى الأكثر - مركبة مع العشرة ، أو معطوفاً عليها فى الأعداد المعطوفة ، ومن النادر أن تكون مفردة بنفسها ؛ نحو : فى البيت إحدى عشرة غرفة ، أو إحدى وعشرون غرفة .

ويقول اللغويون : إن أصل الحادى والحادية : هو : الواحد والواحدة . نقلت « الواو » إلى آخر الكلمة وتأخرت الألف بعد الحاء ؛ فصارت : « حادو » ، و « حادوة » ، ثم قلبت الواو ياء على حسب مقتضيات القواعد الصرفية ؛ فصارت : « حادى ، وحادية » ، على وزن « عَالِفٌ وعالفة » . وكلاهما منقوص والأول تحذف يائه عند التنوين دون الثانى .

أما العدد : « اثنان » فؤنثه : اثنتان ، أو ثنتان . والألفاظ الثلاثة قد تكون مفردة أو مركبة مع عشرة ، أو معطوفاً عليها .

وقد سبق<sup>(١)</sup> أن لفظ « واحد » و « اثنين » وفروعهما لا يحتاجان إلى تمييز ، ولكنهما قد يضافان لغرض آخر من أغراض الإضافة - وهو الاستحقاق -<sup>(٢)</sup> فلا يسمى المضاف إليه تمييزاً لهما لأنه لم يجرى بقصد إزالة الإبهام والغموض عن

(١) فى ص ٣٩٤ ، ٣٩٧

(٢) الدلالة على أن المضاف إليه يستحق المضاف - كاسبق -

نوع معلودهما . فليس شأنه معهما كشأنه مع غيرهما من الأعداد التي تحتاج لتمييز مجرور أو منصوب يجرى لإزالة الإبهام عن العدد قصداً ، فن الخطأ : واحد رجل ، وواحدة فتاة ، واثنان رجلين ، واثنان فتاتين إذ يجب أن نستغنى عن العدد فنقول : حضر رجل ، أو رجلان — حضرت فتاة ، أو فتاتان . فإن أريد بالمضاف إليهم معنى من المعاني التي تجلبها الإضافة — كالاستحقاق — ولا شأن لها بالتمييز — جاز ، نحو : رجل الدنيا وواحدنا من يعتمد على نفسه — واحدة البيت نشيطة — لكل إنسان رجلان ، واثنان المقعد عاجزان ... فإن الغرض من الإضافة في هذه الأمثلة وأشباهها هو الملكية أو التخصيص أو شيء آخر مناسب غير إزالة الإبهام<sup>(١)</sup> .

• • •

- ب — تلخيص ما سبق من تأنيث العدد — بأقسامه المختلفة — وتذكيره ، هو :
- (١) أن « الواحد » و « الاثنان » يذكran ويؤنثان تبعاً لدلليهما ؛ لافرق في هذا بين وجودهما في الأعداد المفردة ، والمركبة ، والمعطوفة . وأن المائة والألف لا تتغير صيغتهما النطقية مطلقاً فالأولى مؤنثة والأخرى مذكرة دائماً<sup>(١)</sup> .
- (٢) وأن « ثلاثة » و « تسعة » وما بينهما تخالف المعلوم دائماً ؛ سواء أكانت من قسم المفرد أم قسم المركب ، أم قسم المعطوف .
- (٣) وأن « عشرة » المفردة تخالف معلودها دائماً فهي كثلاثة وتسعة وما بينهما أما « عشرة » المركبة فتوافق معلودها تذكيراً وتأنثاً . . .

(١) إلا إذا ألحقت المائة بجميع المذكر سالم رنحت بملحقه .



## المسألة ١٦٦ :

## صياغة العدد على وزن : « فاعِل »

يصح أن يصاغ من مصدر كل فعل ثلاثي ، متصرف ، صيغة على وزن : « فاعِل » ؛ لتدل على ذات ، ومعنى معين . وتسمى هذه الصيغة : « اسم فاعِل »<sup>(١)</sup> وكذلك يجوز اشتقاق هذه الصيغة من العدد « اثنين » ، أو عشرة ، أو أحد الأعداد التي بينهما — برغم أن هذا العدد ليس بمصدر<sup>(٢)</sup> — لتحقيق غرض لا يمكن تحقيقه إلا بهذه الصيغة ، ولا يستفاد من العدد الجامد الذي سيكون منه الاشتقاق فيقال : ثان — ثالث — رابع — خامس — سادس — سابع — ثامن — تاسع — عاشر . وقد تجيء بعد صيغة : « فاعِل » المشتقة من أحد الأعداد السالفة — كلمة : « عشرة » فتستفيد منها الصيغة معنى جديداً لا يستفاد إلا بوجودها ؛ فيقال : ثالث عشر — رابع عشر — خامس عشر . . . وهكذا إلى نهاية الأعداد المركبة . وقد يجيء بعدها كلمة معطوفة تدل على عقد من العقود العددية غير « عشرة » كأن يليها العقد : عشرون ، أو ثلاثون ، أو أربعون . . . أو أخوات هذه العقود ؛ فيقال الخامس والعشرون — السادس والثلاثون — السابع والأربعون — الثامنة والستون — التاسعة والسبعون . . . وهكذا . وفيما يلي البيان :

١ — اشتقاق صيغة فاعل من غير أن يليها العقد : « عشرة » :

(١) قد يكون الغرض من صوغ « فاعِل » من أحد الأعداد السالفة بدون أن تذكر بعده كلمة : « عشرة » : هو استعماله منفرداً عن الإضافة ؛ ليفيد

(١) سبق الكلام عليه تفصيلاً في ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

(٢) الأصل العام في الاشتقاق أن يكون — على الرأي الأرجح — من المصدر . فالاشتقاق من هذه الأعداد مخالف للأصل العام ، ولكنه ساعى يراعى فيه الاختصار على المسحوق ، ولم يكن قياسياً ، لأن هذه الأعداد أسماء أجناس جامدة مبنوية ليست بمصادر ، ولا أفعال لما تشترك معها في أداء معانيها الآتية بعد . ما عد المعنى الثالث الذي يراد به التحويل والتصيير فله مصادر وأفعال ؛ فالصيغة فيه مشتقة من المصدر — وظله اثنان وثلاثان — ( كما سيحىء في هامش ص ٤١٧ ) .

وقد أباغ المجمع القفوي القاهري الاشتقاق المباشر من الأسماء الجامدة نفسها عند الحاجة . كما أوضحنا هذا تفصيلاً في موضعه عند الكلام على الاشتقاق ( ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ ) .

الاتصاف بمعنى العدد الذى كان أصلاً للاشتقاق . فحين نقول : هذا ثالث ، أو رابع ، أو خامس . . . يكون المراد : أنه واحد موصوف بهذه الصفة ، وهى : كونه ثالثاً ، أو رابعاً أو خامساً . . . حون زيادة على هذا المعنى . ويقال فى المؤنثة : هذه ثالثة ، أو رابعة ، أو خامسة . . . على المعنى السالف .

وحكم صيغة : « فاعل » فى الأمثلة السالفة وأشباهها هو الإعراب بالحركات الظاهرة على حسب ما يقتضيه الكلام ، مع مطابقة الصيغة فى التذكير والتأنيث للمدلول<sup>(١)</sup> . . .

(٢) وقد يكون الغرض من صوغ : « فاعل » استعماله مضاعفاً إلى العدد الأصلي الذى اشتق منه ، للدلالة على أن : « فاعلا » هذا هو بعض من العدد الأصلي المحدد ، مثل : فلان خامس خمسة نهضوا يبلدهم . تريد أنه بعض جماعة منحصرة فى خمسة محددة ، أى : أنه واحد من خمسة لا زيادة عليها . ومن الأمثلة قوله تعالى عن رسوله الكريم : ( إلاً تنصروه فقد نصره الله ، إذ أخرجه الذين كفروا ثاى اثنين . . . ) ، وقوله تعالى : ( لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة . . . ) ، فالفرق بين دلالة الصيغة هنا ودلالاتها فيها سبق أنها هنا تدل على الاتصاف بالعدد مزيداً عليه للدلالة على أنها فردته وبعض من كله . أما الأولى فتدل على مجرد الاتصاف بمعناه .

وحكم الصيغة هنا : إعرابها بالحركات على حسب حاجة الكلام ، مع مطابقتها للمدلول فى التذكير والتأنيث ، ووجوب إضافتها إلى العدد الأصلي الذى اشتقت منه . ( فتكون هى المضاف ، والعدد الأصلي هو المضاف إليه ) . وهى بهذه الإضافة تكون من إضافة الشئ إلى جزئه ، مثل يدُ على ، وعين محمود ،

(١) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك بقوله :

وصُغَّ من اثنينِ فما فوقُ .. إلى عشرة : « كفاعل » مِنْ فَعَلًا — ١٣  
أى : صغوزناً على مثال : « فاعل » كما تصوغه من الفعل الثلاثى : « فَعَلَ » على أن تكون الصيغة مأخوذة من العدد : « اثنين » ، أو ما « فيه » إلى : « عشرة » ، ( أى : صغ كفاعل . . . والكاف هنا اسم بمعنى : مثل ) ثم قال :

واختِمْهُ فى التَّائِثِ بِالتَّاءِ . متى ذَكُرْتُ فاذْكُرْهُ فاعلاً بغيرنا — ١٤  
يريد : أنت « فاعلا » بزيادة تاء التائث فى آخره حين يكون المعنى على التائث . فإن لم يكن المعنى على التائث فلا تأت بها .

وتتأز صيغة ثان وثانية - دون غيرهما - بشيء آخر ، وهو إعراب العدد الأصلي بعدهما مفعولا به منصوبا ، فوق صحة إعرابه مضافا إليه . فيصح أن يقال كان فلان<sup>(٢)</sup> ثاني اثنين قادا جيشهما للنصر ، بإضافة الصيغة إلى أصلها العددي ، وأن يقال : كان فلان<sup>(٣)</sup> ثانيًا اثنين على اعتبار كلمة : « اثنين » مفعولا به . وإذا نصبت المفعول به وجب أن تكون معتمدة على نفي أو غيره مما يعتمد عليه اسم الفاعل عند إعماله . . . (١)

(٣) وقد يكون الغرض من صوغ « فاعل » استعماله مع العدد الأقل مباشرة<sup>(٢)</sup> من عدده الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل<sup>(٣)</sup> نحو : عثمان ثالث اثنين من الخلفاء الراشدين . وعلى رابع<sup>(٤)</sup> ثلاثة منهم . أى : عثمان هو الذى جعل الاثنين بنفسه ثلاثة ، وصيرهم بانضمامه إليهم ثلاثة . وعلى هو الذى جعل الثلاثة بنفسه أربعة ، وصيرهم بانضمامه إليهم أربعة . ومن هنا قوله تعالى : ( ما يكون من نجوى<sup>(٥)</sup> ثلاثة إلا هو رابعهم<sup>(٦)</sup> ) ، ولا خمسة إلا هو سادسهم<sup>(٧)</sup> ) ، أى هو الذى يصيرهم - بانضمامه إليهم - أربعة ، ولا يصيرهم خمسة ، ويصيرهم بانضمامه إليهم ستة لا خمسة ؛ فهو يجعل العدد الأقل مساويا

(١) وفي هذا الاستعمال السابق يقول ابن مالك :

وإن تُردَّ بَعْضُ الَّذِي مِنْهُ بَيْنِي تُضِفُ إِلَيْهِ مِثْلَ بَعْضٍ بَيْنِي  
أى : إن أردت «بفاعل» المذكور الدلالة على أنه بعض مما بين منه وجب أن تضيفه ، مثل بعض ، أى : كما تضيف بعضاً إلى كل . ( يمين : واضح ) .

(٢) العدد الأقل - مباشرة - من العدد الأصلي ، هو العدد الذى قبله ، وينقص عنه درجة واحدة ؛ كمتة بالنسبة لسبعة ؛ فإنها قبل السبعة مباشرة . وتنقص عنها درجة واحدة - أى ، رقماً واحداً وكالمتة بالنسبة لستة . واثنان بالنسبة لثلاثة . . . وعلى هذا لا يصح : خامس ثلاثة ، ولا تاسع سبعة . . . (٣) سبق إشارة في هامش ص ٤١٥ إلى حكم الاشتقاق من اسم العدد . فإذا كانت صيغة « فاعل » دالة على التحويل والتصيير فإنها تكون مشتقة من مصدر فعل ثلاثى يدل على هذا المعنى . ففى اللغة ؛ ثلثت القوم ثلثاً صيرتهم بسبب ثلاثة - وربعت القوم ربعا صيرتهم بانضمام إليهم أربعة ، وكذلك خستهم خسا ، وسدستهم سدسا ، وصبتهم صبّا ، وثمانتهم ثمنا ، وتسعتهم تسعا . والماضى والمصدر فى كل ذلك على وزن : ضرب ضرباً ، أما المضارع فعل وزن « يضرب » إلا ما كان مخفياً بحرف الحلق ( الين ) فصاره على وزن : يفتح . وهو : أربعهم - أسبعتهم - أنسعتهم بناء على ما تقدم يكون اشتقاق صيغة « فاعل » بهذا المعنى جارياً على الأصل فى الاشتقاق ؛ وهو أنه من مصدر الفعل ؛ فهو قياسى ومثله اثنان واثنان . (٤) محادثة سرية .

(٥) لأن كلمة : « رابع » مضافة إلى الضمير البائد إلى ثلاثة فكأنها مضافة إلى ثلاثة ، وكان الأصل : رابع ثلاثة . (٦) أى : سادس خمسة . فالضمير بمنزلة مرجعه . . . .

للعدد فوقه بدرجة واحدة ؛ إذ يُصَيَّرُ الثلاثة أربعة والأربعة خمسة ، والخمسة ستة كما ذكرنا<sup>(١)</sup> . . . وهكذا<sup>(٢)</sup> .

وحكم صيغة : « فاعل » هنا : هو إعرابها بالحركات على حسب موقعها من الكلام ، مع تذكرها أو تأنيثها على حسب مدلولها ، وجواز إضافتها إلى العدد الذي بعدها — وهو العدد الأقل مباشرة من عدده الأصلي ، كما في الأمثلة السالفة . ويجوز شيء آخر ، هو : علم إضافة الصيغة إلى العدد الأقل الذي بعدها . وإنما تنصبه على اعتباره مفعولاً به ؛ بشرط أن تكون معتمدة على شيء مما يعتمد عليه اسم الفاعل حين إعماله ؛ كالنفي والاستفهام وغيرهما ؛ فنقول : عيانُ ثالثُ اثنين ، وعلى رابعُ ثلاثة ؛ بنصب : اثنين ، وثلاثة على أنهما مفعولين لصيغة « فاعل » قبلهما .

بقيت الإشارة إلى ما ارتضوه في مثل : ثاني واحد ؛ فقد قالوا : لا مانع — في الأحسن — من قبول هذا التركيب ويجب التنبيه إلى أن كل معنى من الثلاث السالفة يخالف الآخر ؛ فلا يصح إغفال هذا عند اختيار واحد منها ، ليراعى في اختياره مناسبه للسياق .

ب — اشتقاق صيغة : « فاعل » وتليها كلمة : عشرة ، ظاهرة أو ملحوظة .  
( ١ ) إذا قلنا هذا اليوم الحادى عشر من الشهر ، وهذه الليلة الرابعة عشرة منه — فقد يكون المراد من اشتقاق صيغة « فاعل » من العدد الذي بمعناها وزيادة كلمة : « عشرة » بعدها — هو إفادة الاتصاف بمعنى العدد مقيداً بملازمة العشرة ؛ فليس المراد إفادة الاتصاف المطلق ، وإنما المراد أنه واحد أو رابع موصوف بهذه الصفة ، ( وهي : كونه واحداً ورابعاً ) مع تقييد هذا الوصف بأنه مرتبط بالعشرة ، ومنسوب إليها ، ارتباط زيادة عليها وانضمام إليها ، فهو واحد مزيد على العشرة ، أو رابع

( ١ ) راجع بيان هذا في باب اسم الفاعل ج ٣ ص ١٨٢ م ١٠٢ .

( ٢ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وإن تُردَّ جَعَلَ الأقلُ مثلُ ما فوقُ ، فحكمُ جَاعِلٍ له حكمُما ١٦

يريد : إذا أردت أن يكون العدد الأقل مساوياً لما فوقه بدرجة واحدة فاجبكم له بحكم : « جاعل » ويقصد « بجعل » اسم الفاعل من الفعل « جَعَلَ » التنييفيد التصيير والتحويل حيث يصح أن ينصب بعده المفعول به ما دام شرط إعماله متحققاً .

مزيد عليها . . . ومثل هذا يقال في : ثالثَ عشرَ ، وخامسَ عشرَ وتساعَ عشرَ وما بينهما . . .

وحكم هذا النوع وجوب فتح الجزأين معا ( وهما فاعل وعشرة ) في محل رفع ، أو نصب أو جر على حسب حاجة الجملة ، مع مطابقة الجزأين للدلولها تذكيراً وتأنيثاً . ومن الأمثلة : هذا هو الكتاب السابعَ عشرَ ، وهذه هي المذكرة السابعةَ عشرةَ — إن الكتاب السابعَ عشرَ نفيس ، وإن المذكرة السابعةَ عشرةَ نفيسة — سأحرص على الكتاب السابعَ عشرَ وعلى المذكرة السابعةَ عشرةَ . فكل من السابعَ عشرَ ، والسابعةَ عشرةَ ، مبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب ، أو جر . على حسب موقعه من الجملة وكل منهما مذكر أو مؤنث طبقاً لدلوله .

( ٢ ) وقد يكون المراد من صوغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » هو الدلالة على أنه فرد من العدد الأصلي الذي صيغ منه . وأن « فاعلا » هذا بعض جماعة منحصرة في العدد الأصلي ، وواحد من تلك الجماعة المحددة العدد ، ولتحقيق هذا الغرض يصاغ « فاعل » وبعده كلمة : « عشرة » بصورت متعددة ، منها : هذا خامس عشرَ خمسةَ عشرَ ، فنجىء بصيغة « فاعل » وبعدها كلمة « عشرة » مبينتين على الفتح ، ونجىء بعدهما بالعدد الأصلي ( وهو خمسة ) الذي اشتقت منه الصيغة وبعده كلمة : « عشرة » أيضاً . والجزءان الأخيران مبنيان على الفتح ، كالأولين . فعندنا مركبان عدديان ، كل منهما مبنى على فتح الجزأين . فأما الأول منهما فبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب أو جر ؛ على حسب حاجة الجملة . ثم هو — مع بنائه على فتح الجزأين — مضاف ، والمركب الثاني كله هو : المضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين في محل جر ، ويجرى على صيغة « فاعل » من التذكير والتأنيث ما تطابق به مدلولها ، وهي لا توجد إلا في صدر المركب الأول . وتطابقها في الحالتين كلمة : عشر

ومن أمثلة الصور المتعددة التي أشرنا إليها : هذا خامسٌ . . . خمسةَ عشرَ . بذكر صيغة « فاعل » وحدها دون ذكر كلمة : « عشرة » بعدهما ، استثناء عنها بذكرها في المركب الثاني الذي صدره العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ، وعجزه هو كلمة « عشرة » .

فهذه الصورة مشتملة على صيغة فاعل وحدها وعلى مركب كامل بعدها ؛  
فمنذنا صدر التركيب الأول دون عجزه ، ويليه التركيب الثانى كاملاً . وهذه  
الصورة أكثر من غيرها استعمالاً ، وتقوم على ثلاث كلمات .

فأما صدر التركيب الأول فيعرب على حسب حاجة الكلام ؛ ولا يصح بناؤه  
إذ لا مقتضى للبناء بعد زوال التركيب . وهو أيضاً مضاف ، والتركيب الثانى  
— كاملاً — مضاف إليه ، مبنى على فتح الجزأين فى محل جر<sup>(١)</sup> . . . . . والصيغة  
هنا وهى : فاعل مطابقة فى التذكير والتأنيث للدولها .

ومن أمثلة الصور المتعددة أيضاً : هنا خامس . . . — . . . عشر ، بذكر  
صيغة فاعل وحدها دون كلمة : « عشرة » التى تصاحبها عند التركيب ، ودون  
ذكر العدد الأصلى الذى يكون منه الاشتقاق ؛ فالمركب الأول حذف عجزه ،  
والمركب الثانى حذف صدره ؛ فزال من كل مركب جزء ، وبقي جزء

وصيغة فاعل هنا مطابقة للدولها تأنيثاً وتذكيراً والأحسن إعرابها على حسب حاجة  
الجملة ؛ فتكون فى محل رفع أو نصب أو جر ، وهى — فى الوقت نفسه مضاف والجزء الباقي  
من المركب الثانى ( أى : العِقد «عشر» ) مضاف إليه مجرور . ومن الناحية من يجيز فى هذه  
الصورة إعراب « فاعل » على حسب العوامل — كما سبق ؛ لزوال تركيبه — مع اعتباره  
مضافاً . واعتبار كلمة : « عشرة » هى المضاف إليه مع بنائها على الفتح فى محل

( ١ ) وفى هذه الصورة والتى قبلها يقول ابن مالك :

وإن أردتَ مثلَ ثانِيِ اثْنَيْنِ مُرَكَّباً فجِئْ بتركيبَيْنِ ١٧

وهذا خاص بالصورة الأولى أما التى تليها فقال فيها بعد البيت السابق مباشرة :

أو فاعِلاً بحالَتَيْهِ أَضِفْ إِلَى مُرَكَّبٍ بِمَا تَنَوَّى يَفِ ١٨

( يف ، وأصلها : يئ — مقارع مجزوم فى جواب الأمر : أضف ) .

التقدير : أضف فاعلاً بحالتيه — وهما : حالة التذكير أو التأنيث — إلى المركب الثانى كاملاً  
بعد حذف كلمة : « عشرة » من المركب الأول . ويفهم من هنا أن المركب الثانى فى محل جر  
مضاف إليه .

جر ، بتقدير ملاحظة صدرها المخلوف واعتباره كالموجود<sup>(١)</sup> وهذا شاذ لا يقاس عليه .

(٣) وقد يكون المراد من صوغ : « فاعل » وبعده « عشرة » استعماله مع العدد الأكل - مباشرة - من العدد الأصلي الذي اشتقت منه الصيغة ؛ ليفيد معنى التصيير والتحويل - فنقول : هذا رابع عشر ثلاثة عشر ، وهذه خامسة عشرة أربع عشرة . . . فهنا أربعة ألف يتألف منها مركبان عدديان ، والمركب الأول منهما مبنى على فتح الجزأين في محل رفع ، أو نصب أو جر ؛ وهو في حالاته الثلاث مضاف ، والمركب الثاني مبنى على الفتح دائماً في محل جر ، مضاف إليه .

وبالرغم من أن صيغة : « فاعل » في هذا الأسلوب هي اسم فاعل ؛ بمعنى : جاعل كذا ؛ أى : أنها تفيد التحويل والتصيير وكان حقها أن تنصب الاسم بعدها جوازاً على أنه مفعول به لها ، أو تجر على أنه مضاف إليه - على الرغم من هذا لا يصح أن تنصب مفعولاً به هنا ، لأن اسم الفاعل الذي ينصب المفعول به لا يد أن يكون مونواً أو مبدوءاً بآل . والأمران ممتنعان هنا ؛ إذا العدد المركب لا يتون ، وهو هنا مضاف فلا تدخله مع إضافته

والنحاة يقررون أن هذه الصورة لم يسمع لها نظير في كلام العرب . وأكثرهم يمنع استعمالها لهذا . إلا أن سيبويه وبعض النحاة يجيزونها ويرون في إجازتها توسعة وتيسيراً .

ويتبين مما سبق أن كل معنى من الثلاثة يخالف الآخر فلا يصح استعمال واحد مكان غيره وإلا كان خلطاً معيياً .

ح - اشتقاق صيغة « فاعل » وبعدها عشرون ، أو عقد آخر من العقود التي بعد العشرين :-

يصح اشتقاق صيغة « فاعل » من أحد الأعداد المفردة المحصورة في واحد

(١) وفي الصورة الأخيرة بحالتها يقول ابن مالك بعد البيت السالف :

وشاع الاستغناء بحادى عشرًا ونحوه . . . . . ١٩ -

المراد بنحو : « حادى عشر » ثاني عشر ، وثالث عشر ، إلى تسعة عشر . والاستغناء الذي يريده هو ما أوضحنه من حذف المقدم من التركيب الأول مع حذف النيف من التركيب الثاني فينتهي الأمر ببقاء جزأين . وفي إعرابهما الوجهان اللذان شرحنهما . والثاني منهما شاذ لا يقاس عليه . أما بقية البيت فتصلق بمحكم آخر .

وتسعة وما بينهما ويُذكر بعد الصيغة «العقد» معطوفاً عليها بالواو خاصة : نحو الواحد والعشرون ، والحادى والعشرون ، والواحدة والعشرون ، والحادية والعشرون . . . والثانى والثلاثون ، والثانية والثلاثون ، والرابع والخمسون والرابعة والخمسون . . . وهكذا<sup>(١)</sup> . . .

وحكم هذا النوع وجوب تقديم الصيغة ، وهى المعطوف عليها (أى: النيف) ، وتأخير المعطوف ، وهو : «العقد» . وأن يكون العاطف هو الواو دون غيرها . والمعطوف عليه يطابق مدلوله فى تذكره وتأنيته ؛ ويعرب بالحركات على حسب حاجة الجملة ، والمعطوف يتبعه فى إعرابه ، فيكون مثله مرفوعاً ، أو منصوباً أو مجروراً ولكنه معرب بالحروف كجمع المذكر السالم ، ولا يعرب بالحركات كالـمعطوف<sup>(٢)</sup> وإذا كان من الخطأ استعمال عاطف غير الواو ، فن الخطأ أيضاً حذفها ؛ فلا يصح مثل : حادى عشرين ، أو ثانى عشرين ، أو ثالث أربعين . . . أما الغرض المعنوى من هذه الصياغة فهو الغرض من صياغتها من الأعداد المفردة التى تليها كلمة : «عشرة» ولا يصح الخلط بين غرض وآخر عند الاستعمال .

---

(١) والاشتقاق فى هذه الصورة يكون من اسم العدد نفسه ، فهو اشتقاق من اسم جنس معنى ليس بمصدر . ماعدا اثنين كما تقدم فى هامش ص ٤١٥  
(٢) وفى هذه الصورة يقول ابن مالك فى آخر بيت سبق فى ص ٤٢١ لمناسبة أخرى والبيت هو :

(وشاع الاستغناء بحادى عشرًا ونحوه .) وقبل عشرين اذكرا -  
الذى يعنينا هو الجملة الأخيرة منه: ونصبا : وقبل عشرين اذكرا . . . وبهذا بيت يتم المراد ونصه :

وبابه الفاعل من لفظ العدد بحالتيه قبل واو يعتمد -  
(واو يعتمد : أى حرف واو يعتمد عليه فى اللفظ دون غيره من أغواته) .  
والتقدير : واذكر قبل عشرين . بابه وهو باق المقيد الذى يعمد - صيغة فاعل بحالتيه من التكثير أو التأنيث على حسب مدلوله بشرط أن يكون متقدماً على واو المطف) ويلها العقد المعطوف .



## التاريخ<sup>(١)</sup> بالليالي والأيام

تأريخ الحوادث والأمور الجارية ضرورى لضبط شئون الفرد ، وتنظيم حياته الخاصة والعامة ، وهو ضرورى كذلك لضبط شئون الجماعات (دُولا وأما) وما يكون بينهما من معاملات . ومنذ وجد الإنسان وهو يستعين بالتأريخ ، ليرشده ، ويدكره ، ويعينه على كشف أكثر الحقائق والوقائع التى يبغي الاهتداء إلى زمنها . ولكل فرد طريقته التى يختارها لنفسه خاصة ، ويراها أنسب له ، وأكثر ملاءمة . غير أن الجماعات قد اتفقت كلمتها على اختيار كل منها مبدأ زمنيا تؤرخ به شئونها العامة ، ويرجع إليه أفرادها فى شئونهم المشتركة بينهم ، ولكل فرد بعد ذلك أن يرجع إليه أو إلى غيره فى شئونه الخاصة به . والعرب من هؤلاء فقد اختاروا حادث الهجرة مبدأ زمنيا لتسجيل الحوادث وتاريخها . وسماوا هذا : « التاريخ المجرى »<sup>(٢)</sup> وساروا فيه على أسلوب مأثور عنهم ، فإذا وقع حادث ما سجلوه بطريقتهم قولاً أو كتابة ، وأرخوه بالليالي لسبقها فى حسابهم ؛ إذ الشهور عندهم قمرية ، وأول الشهر القمري ليلة ، وآخره نهار ، فإذا أراد أحدهم أن يؤرخ للحدث الذى وقع أول الشهر المجرى ككتابة رسالة — مثلا — قال : كتبت لأول ليلة منه ، (أى : فى أول ليلة) أول غرته ، أو مستهلته . فإذا انتهت الليلة الأولى قال : كتبت لليلة خلت ، ثم لليلتين خلتا ، ثم لثلاث خلتن إلى أن

(١) يقال : أتاريخ — بالهجرة — والتاريخ بنونها والتورخ ، وهذا مصدر الفعل ورخ . تورخاً ، أما الأولان فصيذان لأرخ .

(٢) يقول الصبان فى آخر باب العدد ، ما نصه ؛ ( كانت العرب تؤرخ بالخصب ، وبالعامل (أى : الولي الحاكم عليهم) وبالأمر المشهور . ولم يزالوا كذلك حتى فتح عمر بلاد العجم فذكر له أمر التاريخ — وكان شائماً عند الفرس ، فاستحسنه هو وغيره . ثم اختلفوا (فى بدته) فقال بعضهم : من البهتة . وقال قوم من وفاة الرسول ثم أجمعوا على الهجرة ، ثم اختلفوا بأى شهر يبدأون ؟ فقال بعضهم رمضان ، وبعضهم : رجب ، وبعضهم : ذى الحجة . ثم أجمعوا على المحرم ؛ لأنه شهر حرام ، وينصرف الناس من الحج . فرأس التاريخ قبل الهجرة بشهرين . واثنتى عشرة ليلة ؛ لأن قدومه عليه السلام المدينة كان يوم الاثنين لاثنتى عشرة ليلة . « خلت من ربيع الأول ؛ وقيل المؤرخ بالمهجرة هو رسول الله صلى الله عليه وسلم كما بسط ذلك السيوطى . فى كتابه التواريخ فى علم التاريخ ) .

تنتهى عشر ليال فيقول: لإحدى عشرة خَلَّتْ ، أو للثانية عشرة . . . إلى أن تجيء ليلة النصف فيقول: كُتِبَتْ للنصف منه، أو لمتصفه، أو لانتصافه . ويصح أن يقول : لخمس عشرة خَلَّتْ أو بَقِيَتْ، (أى : عند خمس عشرة) والأول أكثر شيوعاً في كلام الفصحاء. ثم لأربع عشرة بَقِيَتْ، إلى أول العشرين فيقول: لعشر بَقِيْنَ، أو لثمان بَقِيْنَ . . . وهكذا إلى أن تبقى ليلة واحدة فيقول : الليلة بَقِيَتْ ، أو لسراوه ، أو سرّره . فإن مضت وبقى نهار اليوم الأخير فيقول : كُتِبَتْ لآخر يوم منه ، أو لسلكه أو انسلخه. وقد يستعمل السَّلَخُ والانسلخ ليلة الأخيرة أيضاً وإذا قال لآخر ليلة منه أو آخر يوم منه كان هذا دليلاً على أن الشهر القمري كاملاً؛ أى: ثلاثين يوماً، وليس من الشهور التي تنقص .

هذا ويصح وضع تاء التأنيث مكان نون النسوة والعكس في كل موضع يراد فيه التحدث عن عدد مدلوله جمع لا يعقل ؛ بأن يكون المعبود ثلاثة أو أكثر مما لا يعقل ولكن اتباع الوضع الذي سردناه أفضل<sup>(١)</sup>.

تعريف العدد وتنكيره :

سبق الكلام عليه وافيّاً في (ج ١ ص ٣٢٠ م ٣٢) .

(١) سبب الأفضلية أن أكثر المسموع يكون بنون النسوة مع الثلاث والعشر ، وما بينهما ؛ فيقال : ثلاث خلون ؛ أو أربع خلون . . . وهكذا إلى عشر خلون . أما ما زاد على عشر إلى خمسة عشر فيقال فيه غلّت . وكل ما سبق فعل سبيل الأولوية ، وبغير ملاحظتها يصح وضع تاء التأنيث مكان النون . على أن تفصيل نون النسوة على الوجه السالف في الأساليب المبدية هو الذي يباير مجيئها في جمع التكسير الدال على القلة كما أن مجيء تاء التأنيث فيما زاد على العشر هو الذي يلائم مجيئها في جمع التكسير الدال على الكثرة ، فالمعروف أن نون النسوة أنسب مع جمع القلة للمؤنث نحو : رأيت أذرعاً استندت في الهواء ، وهذا أفضل من : استندت . كما أن المعروف أن تاء التأنيث أنسب في جمع التكسير الدال على الكثرة للمؤنث ؛ نحو : لولله أياذ غسرت أبنائه ، وهذا أفضل من غسرن . فانطبق حكم كل جمع للتكسير على العدد الذي يدل دلالة على القلة أو الكثرة ؛ فالعدد ثلاثة وعشرة وما بينهما يدل على القلة فالأنسب له نون النسوة وهي - فوق ذلك - علامة تمييزه الذي يكون في الأغلب جمعاً . والعدد المركب يدل على الكثرة فالأنسب له تاء التأنيث (راجع الصبان في هذا الموضوع) .

## المسألة ١٦٨ :

كنايات العدد <sup>(١)</sup> :

( كم : - كائى - كذا ... ) وكنايات أخرى ، منها : كيت و دت

الأولى : كم . وهى نوعان : « كم الاستفهامية » و « كم الخبرية » .

١ - معنى الاستفهامية : أداة استفهام يُسأل بها عن معلود ، مجهول الجنس والكمية معاً . ذلك أن من يسمع : « كم » وحدها لا يدري حقيقة مدلولها ، أى : جنسه ؛ أهو كتاب ، أم دينار ، أم رجل ، أم قلم . . . ولا يدري أيضاً عدد أفراد تلك الحقيقة ، ولا مقدارها ؛ أكتابان أم أكثر ؟ أدناران أم دنانير ؟ أرجلان أم رجال ؟ أقلمان أم أقلام ؟ فكلمة : « كم » وحدها مبهمة للمدلول ( المعلوم ) عند السامع فى هاتين الناحيتين .

لكنه إذا سمع كم كتابا قرأت ؟ - كم ديناراً أفقت ؟ - كم رجلاً صافحت ؟ ثلاثة أم أربعة ؟ - كم قلماً اشتريت ؟ أقلمين أم ثلاثة ؟ . . . - إذا سمع هذا فإن الإبهام يزول عنها فى الناحيتين السالفتين ، وتتكشف له حقيقة المعلوم ( المستول عنه ) ومقداره ؛ بسبب الاسم الذى جاء بعد : « كم » - ويسميه النحاة : تمييزاً - وبسبب ما وكيه من بدل مقرون بالهمزة . وهذا معنى قولهم : « كم » الاستفهامية أداة استفهام مبهمة عند سامعها ، لا بدلها من تمييز بعدها يزيل الإبهام عن إحدى ناحيتي المعلوم . وقد يليه ما يزيل الإبهام عن الناحية الأخرى . فالتمييز محتم ، أما ما يليه فليس محتم . أشهر أحكامها :

( ١ ) أنها اسم استفهام له الصدارة فى جملة دائماً إلا إن كان مجروراً

( ١ ) أصل الكناية : التورية عن الشيء بأن يعبر عنه بغير اسمه ، لسبب بلاغى . وهذه الألفاظ سميت كنايات لأن كل واحدة منها يكفى بها عن معلود ، أى : يبرز بها إلى معلود ، ويراد منها ذلك المعلوم ؛ فهو مدلولها ، وهى الرمز الدال عليه . فكأن كلمة : عدد ، أو حل ، أو صالح . . . هى الدالة ومدلولها هو الذات المعينة المشخصة لكل - كذلك هذه الكنايات ؛ هى الدالة ، ومدلولها معلود ، ولكنه معلود مبهم - كما سنعرف - فليس معيناً ولا مشخصاً كدلالات الأعلام السابقة . . .

بحرف جر أو بإضافة ؛ نحو : بكم دينار تبرعت ؟ ومرضى كم مستشفى ساعدت ؟ والاستفهام بها قد يكون عن شيء مضي أو لم يمض . . .

(٢) أنها مبنية على السكون دائماً في محل رفع ، أو نصب ، أو جر ، على حسب موقعها من الإعراب<sup>(١)</sup> ، نحو : كم نوبتاً في هذه الباخرة ؟ - وكم بحاراً فنيأ بها ؟ وإلى كم ربان تحتاج إدارتها ؟

(٣) يجوز عودة الضمير عليها مفرداً مذكراً أو مطابقاً لما يدل عليه ، أى : بحسب لفظها ، أو بحسب ما يحتمله معناها) ، نحو : كم أخاً جاءك ، أو جاءك أو جاءوك ، أو . . .

(٤) لا بدّ لها من تمييز بعدها والغالب أن يكون مفرداً<sup>(٢)</sup> منصوباً بها نحو : كم طالباً يتعلمون في جامعاتنا ؟ وكم بلداً عندنا يضم بجامعة أو أكثر ؟ ويصح أن يكون تمييزها مفرداً مجروراً بمن بشرط أن

(١) وضع بعض النحاة لإعرابها محل ثابتاً حسناً ؛ فقال ما ملخصه :

إذا وقعت . « كم » على زمان أو مكان فهي ظرف مبنية على السكون في محل نصب . نحو : كم يوماً صمت ؟ - كم ميلاً مشيت ؟ . وإن وقعت على معنى مجرد (أى : حدث) فهي مفعول مطلق ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم زيارة زرت المريض ؟ وإن وقعت على ذات ، وكان الفعل بعدها متعدياً - ، لواحد أو أكثر ولم يستوف مفعوله فهي مفعول به ، مبنية على السكون في محل نصب ؛ نحو : كم درهما بذلت لقاتل المحتاج ؟ وإن سبقها حرف جر ، أو مضاف - فهي مبنية على السكون في محل جر ؛ نحو : في كم ساعة تطوف الطائرة حول الأرض ؟ وفوق كم خط من خطوط الطول تمر ؟ وما عدا ذلك تكون مبتدأ - غالباً - مبنية على السكون في محل رفع ؛ نحو : كم مهاجراً حضر ؟ وكم مهاجراً سيحضر ؟ وقد تكون معمولاً لناسخ يعمل فيها قبله مثل : « كان » و« كان » (دو- « إن ») نحو : كم كان ماك . وقد تصلح مبتدأ أو خبراً في مثل : كم ماك ؟ إن كانت استفهامية .

وما يوضح عليها الإعرابي ، ويسهل إعرابها - أن نفترض عدم وجودها ، ونجعل التمييز محل في مكانها ونعرف موقعه الإعرابي ونجرى عليها حكمه ؛ ففي مثل : كم يوماً صمت . نفترض أن أصل الكلام : صمت يوماً . « فيوماً » ظرف زمان . وإذا نمرها ظرف زمان . مبنية - على السكون في محل نصب . وفي مثل : كم ميلاً مشيت . . . نتخيل أن الأصل : مشيت ميلاً . فكلمة : ميل ، ظرف مكان . وإذا نمرها ظرف مكان مبنى على السكون في محل نصب . . . وهكذا :

(٢) وردت أمثلة تارة وقع فيها التمييز جمعاً منصوباً ، واستشهد بها الكوفيون على صحة وقوعه جمعاً . وأغلب النحاة يرددها أو يؤولها ويرفض جميعه . والأحسن الحكم على تلك الأمثلة بالنكرة التي لا يصح معها القياس . ولا داعي لتكلف التأويل .

تكون « كم » مجرورة بحرف جر ظاهر<sup>(١)</sup>؛ نحو: بكم طبيب نعالج المرضى في الريف؟ وإلى كم مهندس يحتاج؟ وعلى كم خبير زراعى يعتمد في زراعته؟ .  
ويصح، من طبيب - من مهندس - من خير . . .

فإن وجدت « من » الجارة ظاهرة، فهي ويجرورها (التمييز) متعلقان « بكم » .  
وإن لم توجد « من » ظاهرة فهي مقدرة تجر التمييز، أو ليست مقدرة و « كم » هي التي تجره، على اعتبارها مضافة (مع بنائها) والتمييز بعدها مضاف إليه مجرور . ويجوز أن يعقب التمييز بدل مقرون بالهمزة والمبدل منه هو: « كم »؛ فيزول ما بقى من غموضها، وتتكشف الناحية الأخرى من إيهامها - كما أشرنا - نحو: كم بحاراً في الباقية؟ عشرة أم عشرون؟ .

(٥) وإذا كانت « كم » مضافة لتمييزها فلا يصح الفصل بينهما بجملة؛ لأن المتضامين لا يفصل بينهما جملة . لكن يصح الفصل بأحد شبه الجملة؛ لأنها محل التوسع والتيسير . فإن كان التمييز مجروراً بـ « من » الظاهرة جاز الفصل بالجملة أو بغيرها . وكذا إن كان التمييز منصوباً لكن يجب جر هذا التمييز بمن إن كان الفاصل بينهما فعلاً متعدياً لم يستوف مفعوله؛ لكيلا يقع في الوهم أن هذا التمييز المنصوب ليس بتمييز، وأنه مفعول الفعل المتعدي، فلازالة الوهم واللبس يجب جره بمن، نحو: كم ترى من عصفور على الشجرة؟ وكم ترى من صياد يحوم حولها؟

-٦- وتميز « كم » الاستفهامية في كل أحواله يصح حذفه إن دل عليه دليل ولم يترتب على حذفه لبس<sup>(٢)</sup> . . .

---

(١) لا يشترط بعض النحاة بلر تمييزها جرماً مستدلاً بقوله تعالى: (سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة) ورأيه ضعيف .  
(٢) فيما سبق من أحوال الاستفهامية يقول ابن مالك في باب عنوانه: ( كم ، وكأين ، وكذا ) . . . ما نصه:

مَيَّزَ فِي الاسْتِفْهَامِ « كَمْ » بِمِثْلِ مَا مَيَّزَتْ عَشْرِينَ ، كَكَمْ شَخْصًا سَأَلْنَا وَأَجْزَأَ أَنْ تَجْرَهُ « مِنْ » مُضْمَرًا إِنْ وَلِيَتْ « كَمْ » حَرْفَ جَرٍّ مُظْهِرًا (والأصل: أجزأ . حلفت الهمزة للشر ، وانطلقت حركتها إلى الراء الساكنة قبلها . مضمرًا ، أى : مفسرة . وجعلها مذكرة على فيه الحرف : من ، غيرريد بالكسرة : من ) يريد : أنه يصح جر التمييز « من » المفسرة جوازاً إن وقعت « كم » بعد حرف جر ظاهر .

ب - التجربة : هي أداة للإخبار عن معلود كثير ، ولكنه مجهول الجنس والكمية<sup>(١)</sup> . ومن أمثلتها ما جاء في عتاب صديق لصديقه : ( إلى أحفظ ودك ، وأرعى عهدك ، وأرسم طريقى على الوفاء لك ، والصفح عن بؤادك . فكم مرة هفوت فأغضيت ، وكم إساءة نالتنى فغفرت ، وكم إخوان أبعدتهم عنك فقربتهم منك ، وأرجعتهم إليك . . . قهل تنسى هذا أو تنساها ؟ ) .

فكلمة : « كم » وحدها - قبل وضعها فى شيء من الكلام السابق ، مبهمه لا تدل على حقيقة المعلوم وحسنه ، ولا على مقداره وكميته ؛ إذ لا يدرى السامع المراد : أهو : كم يوم ، أم كم رجل ، أم كم إساءة . . . فلما ذكر الاسم المجرور بعدها أزال عنها الإبهام وكشف الغموض عن المعلوم ، وبَيَّنَ حقيقته وكميته وأن هذه الكمية كثيرة ، ومثله قول الشاعر :

وكم ذنب مُؤَلَّدُهُ دلالٌ وكم بُعدُ مُؤَلَّدُهُ اقترابُ .  
ويسبب أن الإخبار بها يرمى إلى كثرة المعلوم وجب أن يكون هذا الإخبار عن شيء مضمي لأن الذى مضى بآنت كيته ومقدار أفراده ؛ فيمكن الحكم عليها بالكثرة ، والإخبار بهذا الحكم ، أما الذى لم يمحض فجعله المقدار . ومن ثم كان الدافع على استعمالها هو الافتخار والمدح بالكثرة أو الذم بكثرة شيء معيب .  
أحكامها :

( ١ ) وجوب صدارتها فى جملتها ، إلا حين تكون مجرورة بحرف جر ، أو بإضافة ، نحو : لله أنت ! ! فإلى كم مشروعٍ نافع سارعت ؛ فحمد الناس لإسراعك . وعندكم عقبة فى طريقه وقفت لتذليلها . فأكبر العارفون شأنك .

( ٢ ) صحة عودة الضمير إليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها أو مطابقاً لمعناها مراعاة لما يحتمله مدلولها . والأفصح مراعاة تمييزها ، نحو : كم رفاق نفع أو نفعا . . .

( ٣ ) وجوب بنائها على السكون فى محل رفع أو نصب ، أو جر على حسب الجملة<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) ما سبق من ٤٢٥ عن هذين فى « كم الاستهائية » يزيد الأمر وضوحاً هنا .

( ٢ ) لا تختلف « كم » التجربة فى إعرابها المحل عن « كم » الاستهائية فى إعرابها السابق ؛ فى رقم ١٥٠ من هـ ص ٤٢٦ . برغم اختلاف معانها وتمييزها .

(٤) وجوب الإتيان بتمييز لما يكون مفرداً مجروراً ، أو جمعا مجروراً<sup>(١)</sup> بشرط أن يكون في الحالتين غير مفصول منها بشيء . والأفصح إفراده . ومن الأمثلة قول الشاعر :

فكم نزهة فيك للحاضرين وكم راحة فيك للأنفس  
وقول النائر : الأريب لا ينخدع بالمظهر الزائف ، فكم رجال حسنت  
مناظرهم وصامت محابريهم ، وكم رجال تفتحهم العين وفي أنوابعهم أبطال عظام ...  
ويصح فصل التمييز منها : فإن كان مفصولا بجملة وهو مجرور وجب نصبه ، ولا  
يجوز جره إلا في ضرورة الشعر ، نحو : ما أنفس نصائح الحكماء ، وأغلى  
أقوالهم ؛ فكم أرشدنا منهم - نصيحاً ، وكم صاننا منهم - قولاً . وقول الآخر في مدح قوم :  
« كم نالني منهم فضلاً على عديم ... » ( وفاعل الفعل في الأمثلة السابقة  
ضمير يعود على « كم » ويجوز جعل التمييز : فاعلاً بعد رفعه<sup>(٢)</sup> ) .

وكذلك يجب نصبه ولا يجوز جره إلا في ضرورة الشعر إن كان مفصولا  
بظرف ، ومعه جار ومجرور ؛ نحو : كم دون الوصول إلى الشهرة - كفاحاً ،  
وكم لما بعد إدراكها تعباً .

فإن كان الفصل بالظرف فقط ، أو بالجار مع مجروره فقط - جاز الأمران ،  
والنصب هو الأرجح . نحو : كم دون الشهرة كفاحاً ، وكم لما تعباً ...  
ولا يصح الفصل بغير ما سبق - على الصحيح -

وإذا فصل بين « كم » الخبرية وتمييزها بجملة فعلية فعلها متعد ، لم يستوف  
مفعوله وجب جر التمييز بالحرف : « من » ؛ لمنع اللبس ؛ إذ قد يقع في الوهم أن التمييز  
المنصوب ليس تمييزاً ، وإنما هو مفعول به للفعل المتعدي . فلإبعاد هذا الوهم يجب جر

(١) والجر في الحالتين لأنه مضاف إليه ، و « كم » هي المضاف أو « من » المقدرة . ويجوز  
دائماً - إظهار « من » .

(٢) وفي « كم » الخبرية يقتصر ابن مالك على بيت واحد ، يبين فيه معناها ، وأن تمييزها يكون  
كتمييز العدد « عشرة » ، أي : جمعا مجروراً - في الغالب - أو كتمييز المائة يكون مفرداً مجروراً .  
يقول :

واستعملتها مخبراً كعشرة أو مائة ، ككم رجالاً ، أو مرة

التمييز بمن لا بالاضافة اذ لا يصح الفصل بالجملة بين المتضيقين . كقوله تعالى :  
( كم تركوا من جنّاتٍ وعيون . . . ) ، وقوله تعالى : ( . . . كم أنبئنا فيها من  
كلّ زوج كريم ) ، و « كم » في الآيتين مبنية على السكون في محل نصب مفعول به .  
ومن الجائز حذف تمييزها إذا دل عليه ولم يقع حذفه في لبس . ولكن حذفه  
وهو « مضاف إليه » قليل غير قياسي ؛ لما يترتب عليه من حذف « المضاف إليه » مع  
وجود المضاف وحده .

— ٥ — من كل ما تقدم نستطيع أن ندرك الموازنة التي عقدها النحاة بين نوعي  
« كم » ؛ ليان أوجه الاتفاق والاختلاف بينهما . وملخصها : أنهما يشابهان في  
خمس أمور .

( ١ ) أنهما كتايتان مبهمتان عن معلود ، مجهول الجنس ، والمقدار . ( أى :  
مجهول الحقيقة والكمية ) .

( ٢ ) مبنيتان .

( ٣ ) بتأنيهما على السكون في محل رفع ؛ أو نصب ، أو جر ، على حسب  
موقعهما من جملتهما فهما متاثلتان في إعرابهما المحلي .

( ٤ ) ملازمتان للصدارة في جملتهما . إلا إن سبقها حرف جر أو مضاف .

( ٥ ) وجوب تمييزهما .

وفترقان في خمسة أمور كذلك :

( ١ ) أن الخبرية تتضمن الإخبار بكثرة شيء معلود ؛ فتختص بالزمن الماضي  
وحده . ولهذا لا يصح على الإخبار أن تقول : كم رحلة سأقوم بها أيام العطلة  
القبلية ! لأن الكثير والتقليل — كما سبق — لا يكونان إلا فيما أعرف مقداره . وهذه  
المعرفة لا تتحقق إلا في شيء قد مضى وانتهى . ويصح على الاستفهام أن نقول ما سبق .  
( ٢ ) أن المتكلم بالخبرية لا يتطلب جواباً من السامع ؛ لأنه مُخْبِر ، غير  
مستخير ؛ بخلاف الاستفهامية .

( ٣ ) أن المتكلم بالخبرية ، يتعرض للتصديق والتكذيب ، لأنه مخبر ، والخبر  
عرضة لأن يصدقه السامع أو يكذبه .

( ٤ ) أن الأغلب في تمييز الاستفهامية أن يكون مفرداً منصوباً بها ، أو



مجروراً بالإضافة . أو بمن إن جُرَّت بحرف جر ظاهر . أما تمييز الخبرية فيكون مفرداً مجروراً ، أو جمعا مجروراً . ولا يكون منصوباً إلا في بعض حالات الفصل (٥) أن البدل من « كم » الخبرية لا يصح أن يقترن بهمة الاستفهام ، لأن هذا البدل خبري كالبدل منه (وهو : كم الخبرية) والخبر لا يصح أن يتضمن معنى الاستفهام . يقال : كم رجال حضروا الحفل ! ! ثمانين بل تسعين . . . أما الاستفهامية فيجب اقتران البدل منها بهمة الاستفهام ، لأن الاستفهامية تتضمن معنى الاستفهام . فيقال : كم رجال حضروا ؟ أثمانين أم تسعين ؟ إذا كان العدد مجهولاً يريد أن يعرفه السائل .

الثاني : كَأَيِّنُ<sup>(١)</sup> - وأشهر لغاتها : كَأَيِّنُ\* - بتشديد الياء مكسورة فنون ساكنة - ثم : كَائِنٌ بسكون النون . ثم : كَأَيِّنُ\* ؛ بهمة ساكنة بعد الكاف - تليها ياء مكسورة ، فنون ساكنة<sup>(٢)</sup> - وهي بمثولة « كم » الخبرية ، وتشاركها في خمسة أمور :

(١) الإبهام . (٢) الدلالة على تكثير المعلوم .

(٣) الملازمة للصدارة .

(٤) البناء على السكون في محل رفع ، أو نصب على حسب موقعها . ومن الممكن وضعها في كل مكان توضع فيه : « كم » إلا الجر .

(٥) الحاجة إلى تمييز مجرور ولكنه يجزّ هنا « بمن » ظاهرة لا بالإضافة ، والجار مع مجروره متعلقان بكأَيِّنُ .

وقد ينصب التمييز . ومن الأمثلة للمجرور قوله تعالى : (وكَأَيِّنُ من دابةٍ لا تحصيل رزقها . الله يرزقها وإياكم . . .) ، وقوله تعالى : (وكَأَيِّنُ من قريةٍ أنسلت لها وهي ظالمة ، ثم أخذتها ، وإلى المصير) .

(١) الأحسن : إثبات نونها خطأ ونطقاً في جميع لغاتها ، حتى عند الوقف ؛ عليها مناً للإلباس ، وأصل هذه « النون » ، هو : التثنية فيصح الرجوع إلى أصلها ، عند الكتابة والوقف . ولكن الأول هو الأحسن كما قلنا .

(٢) ثم كَيِّنٌ - بكاف مفتوحة ، فياء ساكنة ههزة مكسورة ، فنون ساكنة - ثم : كَيِّنٌ\* ، كالسابقة مع حذف الياء وقد أطال النحاة في إثبات أنها مركبة في الأصل . . . ولا حاجة بنا إلى احتمال البناء في معرفة ذلك الأصل المزعوم المتكلف لأن الذي يميننا الآن أنها وهي بمعنى « كم » كلمة واحدة في إعرابها وفي معناها وكل أحكامها .

وقول الشاعر :

وكأئن<sup>١</sup> رأينا من فروع طويلة تموت إذا لم<sup>٢</sup> نُحْيِهْن<sup>٣</sup> أُصُولُ  
ومن التمييز المنصوب قول الشاعر :  
أُطْرِدُ اليأس بالرجاء فكأئن<sup>٤</sup> أَلِمَّا<sup>(١)</sup> حُمَّ<sup>(٢)</sup> يُسْرُهُ بَعْدَ عُسْرِهِ  
وقول الآخر :

وكأئن<sup>٥</sup> لنا فضلا عليكم ومنة<sup>٦</sup> قديما . ولا تدرون ما من<sup>٧</sup> منعم<sup>٨</sup>  
ويجوز الفصل بينها وبين تمييزها مطلقا - كما في بعض الأمثلة السالفة -  
فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوفِ مفعوله يجب جرّ التمييز « بمن » منعاً لتوهم  
أنه مفعول به في حالة نصبه ومن الأمثلة قول الشاعر :  
وكأئن<sup>٩</sup> ترى من صامت لك مُعْجِبٍ زيادته أو نقصه في التكلم  
وقول الآخر :

وكأئن<sup>١٠</sup> ترى من حال<sup>١١</sup> دنيا تغيرت<sup>١٢</sup> وحال<sup>١٣</sup> صفا بعد اكْثَرَارٍ - غَدِيرُها  
وتخالف كم<sup>١٤</sup> الخيرية في أربعة :

(١) « كم » كلمة « بسيطة » على الأرجح أما « كأئن » فركبة - على  
الأرجح عندهم - من كاف التشبيه ، و « أئى » المنونة . ولا أثر للتركيب ولا لمعنى  
جزأيه في حالتها القائمة الآن ، بعد أن صارت كلمة واحدة تؤدي معنى جديداً .  
(٢) « كأئن » لا تكون مجرورة بحرف ، ولا بإضافة ، ولا بغيرهما . بخلاف  
« كم » فإنها تجر بالحرف وبالإضافة .

(٣) إذا وقعت « كأئن » مبتدأ فخيرها لا يكون إلا جملة . كالأمثلة السالفة  
أما « كم » فلا يلزم أن يكون جملة .

(٤) ليس لها نوع آخر يستعمل في الاستفهام أو في غير الإخبار . . .

(٥) تمييزها في الغالب مجرور بمن<sup>١٥</sup> الظاهرة . بخلاف « كم » فإنه يجز  
بالإضافة أو بمن<sup>١٦</sup> المضمرة أو الظاهرة .

• • •

(١) اسم فاعل من أَلَمَ يَأْمُ ؛ بمعنى : تألم يتألم . . .

(٢) فدر مهي .

الثالث : كذا وصيغتها ثابتة في كل الحالات ، ولا يطرأ على حروفها تغيير ما دامت من كتابات العدد . وهى مركبة من « كاف » التشبيه ، و « ذا » الإشارية ، وصارت بعد التركيب كلمة واحدة ثابتة تؤدى معنى جليداً مستقلاً ، لا صلة له بالتشبيه ولا الإشارة . وهو الإخبار عن شيء معدود قليل أو كثير ، فهى من كتابات العدد المهمة .

وتشبه « كم » الخبرية فيما يأتى :

(١) فى الإخبار (٢) وفى الإيهام

(٣) وفى البناء على السكون فى عمل رفع أو نصب أو جر (٤) وفى الحاجة إلى تمييز .  
وتخالقها فى :

(١) أنها لا تلازم الدلالة على الكثرة ، فقد يكون « كذا » كناية عن معدود كثير أو قليل ، نحو : أنفقت . كذا ديناراً فى رحلاتى ، وركبت خلالها كذا سيارة وطيارة ، وباخرة وقطاراً

(٢) وفى أن تمييزها واجب النصب بها على الأرجح<sup>(١)</sup> سواء أكان مفرداً أم جمعاً  
(٣) وأنها لا تكون فى المصدر (٤) وأنها تتكرر — غالباً — مع عطف بالواو كقول الشاعر :

عِدِ النفسَ نعمتى بعد يؤسك ذاكرًا      كذا وكذا ؛ لطفًا به نُسيَ الجهد

(١) قلنا على الأرجح لأن للكوفيين يميزون جره إذا كان غير مكرر بعطف ، فيقولون : فى المتجر كذا ثوب ، وفى المصنع كذا عامل . فيكون التمييز مضافاً إليها مجروراً ، أو مجروراً بمن مقدرة . أو بدلا فى رأى ثالث . والأفضل هنا عدم الأخذ بالرأى الكوفى ؛ لأنه مبنى على مجرد القياس على تمييز « كم » ، دون عرض أسئلة تزيده من الكلام المرعى للفصح . ويجرد القياس فى مثل هذا ضعيف مردود . وبعض النحاة ومنهم ابن مالك يميز جره بمن كما سيأتى فى البيت التالى :

وفى الكلام حل : « كآين » ، وكذا « يكنى ابن مالك بيت واحد » هو :

ككم : « كآين » و « كذا » ، وينتصب تمييزُ ذينى ، أو : به صِل : « ومن » تنصب

يقول ابن « كآين » و « كذا » مثل : « كم » — يريد : « كم » الخبرية — ولم يبين أوجه الشبه . وقد أوضحناها ، ثم بين أن تمييز « كآين » وكذا « منصوب . ومن الجائز عنده جره بمن ، ويرى فى جره صابة وسداداً . وهو يخالف أكثر النحاة فى جر تمييز « كذا » « بمن » كما سلف . إلا إن كان التفسير فى : ( به ) مائلاً على تمييز : « كآين » فقط كما يرى بعض المربين .

## زيادة وتفصيل :

تأتى « كذا » المكررة المعطوفة بالواو ، وغير المكررة — كناية عن غير العدد ، فيكنى بها عن اللفظ الواقع فى التحديث عن شىء حصل أو عن قول . سواء أكان ذلك اللفظ معرفة أم نكرة ؛ كالحديث : يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا<sup>(١)</sup> . . .

ويجوز أن تبقى على أصلها من التركيب من كاف التشبيه وذا الإشارية حين يقتضى المعنى بقاءها على أصلها ، نحو : عرفت الأخ نافعاً ، والصديق كذا . ورأيت الغنى وأقياً من ذلّ السؤال والعمل كذا .

وفى هذه الصورة قد تدخل عليها « هاء التنبيه » فيقال : والصديق هكذا . . . والعمل هكذا . . . أو : وهكذا الصديق — وهكذا العمل .

---

(١) قال السيوطى فى الأشباه والنظائر : الذى شهد به الاستقراء ، وقضى به الفرق الصحيح أن : « كذا » المكنى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ؛ فتكون من كلامه ، لا من كلام المخبر عنه ؛ فلا تقول اجتهد : مررت بدار كذا ، ولا بدار كذا وكذا ، بل تقول بالدار الفلانية . ويقول من يخبر عنك : قال فلان : مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا .

الرابع : كُنَايَاتُ أُخْرَى ، مِنْهَا : كَيْتٌ . . . وَذَيْتٌ .  
هَاتَانِ لَيْسَتَا مِنْ كُنَايَاتِ الْعَدَدِ ، وَإِنَّمَا يَذْكُرُهُمَا النَّحَاةُ بَعْدَ تِلْكَ الْكُنَايَاتِ  
لِلتَّنَاسُبِ بَيْنَ النُّوعَيْنِ فِي مَجْرَدِ الْكُنَايَةِ عَنْ شَيْءٍ .  
وَكَيْتٌ وَكَيْتٌ - بَفَتْحِ التَّاءَيْنِ مَعًا ، وَهُوَ الْأَكْثَرُ ، أَوْ كَسْرُهُمَا مَعًا ،  
أَوْ ضَمُّهُمَا كَذَلِكَ - يُكْنَى بِهِمَا عَنِ الْقِصَّةِ وَالْخَبَرِ ، أَيْ : الْحَدِيثِ عَنْ شَيْءٍ .  
حَصَلَ أَوْ عَنْ قَوْلٍ وَقَعَ ؛ مِثْلُ : صَنَعَ الْعَامِلُ كَيْتَ وَكَيْتَ ، وَقَالَ كَيْتَ  
وَكَيْتِ . وَلَا بَدَّ مِنْ تَكَرُّرِهِمَا مَعَ الْعَطْفِ بِالْوَاوِ ، وَاعْتِبَارِهِمَا مَعًا مَرْكَبًا مُزْجِيًّا  
بِمَنْزِلَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ذَاتِ جُزْأَيْنِ ، وَالْجُزْأَانِ مَبْنِيَانِ مَعًا ؛ إِمَّا عَلَى الْفَتْحِ ، وَإِمَّا عَلَى  
الْكَسْرِ ، وَإِمَّا عَلَى الضَّمِّ ، فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، أَوْ نَصْبٍ ، أَوْ جَرٍّ ، عَلَى حَسَبِ حَاجَةِ  
الْجُمْلَةِ . وَهَذَا الْمَرْكَبُ الْمُزْجِيُّ نَائِبٌ فِي الْحَقِيقَةِ عَنْ جُمْلَةٍ ، وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ  
الْقَوْلُ فِي نَحْوِ : أَنْتَ : قُلْتَ كَيْتٌ وَكَيْتِ ؛ فَيَكُونُ الْمَرْكَبُ الْمُزْجِيُّ هُنَا فِي مَحَلِّ  
نَصْبٍ مَفْعُولًا بِهِ لِلْفِعْلِ : قَالَ .  
وَكُلُّ مَا تَقْدَمُ فِي : كَيْتَ وَكَيْتِ ، يُقَالُ كَامِلًا فِي : ذَيْتَ وَذَيْتِ ، مِنْ غَيْرِ  
تَفْرِيقٍ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي الْحَرْفِ الْأَوَّلِ الْمُهْجَانِيِّ ؛ فَهُوَ « كَافٌ » فِي أَحَدِ الْمُرَكَّبَيْنِ ،  
و « ذَالٌ » فِي الْمَرْكَبِ الْآخَرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي شَيْءٍ بَعْدَ هَذَا .

## زيادة وتفصيل :

١ - يقول اللغويون : إن أصل : « كيت وكيت » و « ذيت وذيت » هو : « كَيْتٌ وَكَيْتٌ » و « ذَبَّةٌ وَذَبَّةٌ » بتشديد الياء في كل لفظة ، وبعدها تاء التانيث المربوطة . ثم حصل تخفيف بحذف التاء المربوطة وبقلب الياء الثانية ( من كل ياء مشددة ) تاء واسعة ( أى : غير مربوطة ) فهذه التاء ليست للتانيث وإنما هي منقلبة عن حرف أصلي . ولا مانع عندهم من استعمال الأصل بدون تخفيفه . ويتعين عند استعماله تركيب كل جزأين تركيباً مزجياً مع بنائهما على الفتح دائماً في كل المواقع الإعرابية .

ب - ويقول الصبان : ( يتعين في مثل : كان من الأمر « كيت وكيت » . . . أو « ذيت وذيت » - اعتبار « كان » للشأن ، وخبرها : كيت وكيت ، - أو ذيت وذيت - لأن هذا المركب المزجي نائب عن الجملة ، ولا يكون اسماً لكان ؛ كما لا يكون اسمها جملة . قاله الفارسي واستحسنه ابن هشام . لكن يلزم عليه تفسير ضمير الشأن<sup>(١)</sup> ، بغير جملة مصرح بجزأها . والظاهر أن : « من الأمر » تبين يتعلق « بأعنى » مقدراً ) هذا كلامه .

وفيه حذف وتقدير لا داعي لهما . ولو جعلنا كيت وكيت ، اسماً لكان على اعتبار المركب المزجي الحالي ليس جملة في ظاهره الحقيقي لاستغنيا عن الحذف والتقدير ، ولسايرنا الأيسر الواضح بغير ضرر ولا خروج على الأصول العامة .

## المسألة ١٦٩ :

## التأنيث

الاسم نوعان ؛ مذكر : مثل : حاتم - قيس - جعفر - نهر - قمر - كتاب . . . ولا يحتاج إلى علامة لفظية تزداد على صيغته لتدل على تذكيرها وتذكير صاحبها ؛ لأن الذى يدل على تذكيرهما هو الشهرة ، وشيوع الاستعمال .

ومؤنث ؛ مثل : سنية - عزيزة - ليلي - لمياء - أرض - أذن . . . ويحتاج إلى علامة لفظية ظاهرة أو مقدرة ( أى : ملحوظة ) تزداد على صيغته ؛ لتدل على تأنيثها ، وتأنيث صاحبها فالعلامة الظاهرة فى الأسماء المعربة هي : « تاء التأنيث » المتحركة ، أو : « ألف التأنيث » بنوعيتها ، المقصورة ، والمحدودة ؛ مثل : عزيزة - ليلي - لمياء . والعلامة المقدرة فى الأسماء المعربة الثلاثية هي تاء التأنيث الملحوظة فى مثل : أرض - أذن - عين - قدّم - كتف . والذى يدل على أن هذه الكلمات الثلاثية - وأشباهاها - مؤنثة بتاء مقدرة ( أى : ملحوظة ) ظهور هذه التاء عند التصغير ؛ إذ يقال : أُرَيْضَةُ - أُذَيْنَةُ - عُيَيْنَةُ قَدِيمَةٌ - كَيْفَةُ<sup>(١)</sup> - وعود الضمير عليها مؤنثاً ، وهذه العود هي الناللة على تأنيث الاسم غير الثلاثي أيضاً - كعقرب - فى مثل : الأرض زرعتهما ، والعقرب قتلتهما ، ونعتهما ، أو الإشارة إليهما بالمؤنث ، فى مثل هذه الأرض المتحركة واحدة من أرضين كثيرة - : هذه العقرب السامة قتالة ، ولا تكون ألف التأنيث مقدرة<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) بمناسبة الكلام على أعضاء الإنسان يقول الفونون : إن تذكيرها وتأنيثها مؤوق على السماع وحده ، لكن الأعضاء المزدوجة مؤنثة فى الغالب تبعاً للوارد فيها كعين ، وأذن ، ورجل ، وغير المزدوجة مذكرة فى الغالب ، نحو : رأس ، أنف ، ظهر . . . ومن المزدوج المذكور : الحاجب - الصدغ - اليد - اللحم ( علم الفلك ) - المرقق - الزنذ - الكوع - الكرسي . . . ومن المزدوج الذى يذكر ويؤنث : العفد ، الإبط - الفرس . ومن المنفرد المؤنث : الكرش ، ومن المنفرد الذى يصح تذكيره وتأنيثه : المنق - اللسان - القفا - المتر - المعى . . . فالقاعدة أغلبية .

( ٢ ) وفى هذا يقول ابن مالك فى باب عنوانه : « التأنيث » :

عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ تَاءٌ أَوْ أَلْفٌ وَفِي أَسْمَاءٍ قَدَرُوا « تَاءً » ، كَالْكَيْفِ

معنى كلمة : « مؤنث » :

هذه الكلمة إحدى المصطلحات التي يتردد ذكرها كثيراً في الاستعمال اللغوي. ويختلف معناها باختلاف ما تدل عليه من أنواع ؛ تقضى الفائدة بالإشارة إليها هنا ؛ لأن هذا الباب هو الأنسب لذكرها<sup>(١)</sup> . وأشهرها :

( ١ ) المؤنث الحقيقي : وهو الذي يلد ، ويتناسل ، ولو كان تناسله من طريق البيض والتطريخ ؛ ولا بد في لفظ المؤنث الحقيقي من علامة تأنيث ظاهرة ، أو مقدرة ، مثل : ولادة - سعدة - هند - عصفورة - عقاب<sup>(٢)</sup> .

وله أحكام مختلفة ؛ يتصل فيها بموضوعنا : وجوب تأنيث فعله ، ونحته ، وخبره وإشارته ، وضميره . . . ، بالشروط والتفصيلات الخاصة بكل واحد من هذه الأمور نحو : كانت ولادة أديبة أندلسية ذائعة الصيت. وقد نقل التاريخ الأدبي إلينا كثيراً من أخبار هذه الأديبة ، ومجالسها وفنونها . . .

( ٢ ) المؤنث المجازي . وهو الذي لا يلد ولا يتناسل ؛ سواء أكان لفظه مخوفاً بعلامة تأنيث ظاهرة ؛ كورقة ، وسفينة . . . أم مقدرة ؛ مثل : دار ، وشمس . ولا سبيل لمعرفة المؤنث المجازي إلا من طريق السماع الوارد عن العرب ، ولا يمكن الحكم على كلمة مؤنثة بأنها تدل على التأنيث مجازاً إلا من هذا الطريق اللغوي. والنوع المجازي يخضع في استعماله لكثير من أحكام المؤنث الحقيقي ؛ خصوصاً واجباً في مواضع ، وجائزاً في أخرى ؛ كوجوب تأنيث الضمير العائد عليه في مثل : الدار اتسعت . وجوازه في مثل : اتسعت الدار ، أو : اتسع الدار . . .

( ٣ ) ومنه المؤنث اللفظي فقط ؛ وهو الذي تشتمل صيغته على علامة تأنيث مع أن مدلوله (معناه) مذكر ؛ نحو : أسامة - زكرياء . . . وله أحكام مختلفة ملونة في الأبواب المناسبة لها ؛ فقد يراعى معناه فلا يؤنث له الفعل ؛ فلا يقال : اشتهرت حمزة بالشجاعة والإقدام ، ولا يجمع جمع مذكر سالماً . . . وقد يراعى = ( اسم : جمع جمع ، مفردة : أسماء . ومفرد الأسماء : اسم ) ، ثم قال بعد ذلك في بيان التأنيث المقدر :

ويعرّف التقدير بالضمير ونحوه ؛ كالرّد في التصغير

( ١ ) سبقت الإشارة إليها في ٢ ص ٦٦ م ٦٦ باب الفاعل .

( ٢ ) إحدى نظائر الجارية .



لفظه - وهو الأغلب في كثير من حالاته - فيمنع من الصرف ، ويُذكر له اسم العدد<sup>(١)</sup> ؛ فيقال ثلاث حمزات . . .

(٤) المؤنث المعنوي فقط ، وهو ما كان مدلوله مؤنثاً حقيقياً أو مجازياً ولفظه خالياً من علامة تأنيث ظاهرة ؛ فيشمل المؤنث الحقيقي الخالي من علامة تأنيث ، مثل : زينب - سعاد - عُنَّاب . . . كما يشمل المؤنث المجازي الخالي منها ، مثل : عين - رجل - بئر . . .

ويجوز عليه كثير من أحكام المؤنث الحقيقي والمجازي ، كـتأنيث الفعل له ، وتأنيث ضميره ، ونعته ، والإشارة إليه . . . وكنهه من الصرف أو عدم منعه على حسب حالته .

(٥) المؤنث اللفظي المعنوي ، وهو ما كانت صيغته مشتملة على علامة تأنيث ظاهرة ، ومدلوله مؤنثاً ؛ مثل : فاطمة - عليّة - ريا - سعدى - حسناء - هيفاء - نحلة - أسدة - شجرة - دنيا ويخضع لكل أحكام المؤنث اللفظي والمعنوي . والمعاني الخمسة السابقة قد يجتمع منها معنيان أو أكثر ، ويسميان باسم يشمل المعنيين ، كأن يقال : لفظي مجازي ؛ مثل : دنيا . . .

(٦) المؤنث التأويلي ؛ وهو ما كانت صيغته مذكورة في أصلها ولكن يراد لسبب بلاغي - تأويلها بكلمة مؤنثة ؛ تؤدي معناها ؛ فقد كان العرب يقولون : أتتني كتاب أسرّ بها ، يريلون رسالة . خذ الكتاب واقرأ ما فيها . يريلون الأوراق . وكذلك الحرف ؛ يريلون : الكلمة ، وأمثال هذا كثير في كلامهم . وحكم هذا النوع أنه يصح - مراعاة صيغته اللفظية ، من ناحية عدم تأنيث فعلها المستند إليه ، وكذلك مراعاة تذكيرها اللفظي عند نعتها ، والإشارة إليها . . . كما يصح مراعاة معناها الذي تؤول به عند قيام قرينة جلية ، وهذا هو الأحسن نحو : امتلأت الكتاب بالسطور ؛ تريد : الورقة التي في يديك - مثلاً - هذه الكتاب نافعة ، تريد : الورقة . ومن الخير الاختصار على الأول قدر الاستطاعة .

(٧) ومنه المؤنث الحكمي ؛ وهو ما كانت صيغته مذكورة ولكنها أضيفت إلى مؤنث فاكسبت التأنيث ؛ بسبب الإضافة ؛ كقوله تعالى : ( وجاءت كل نفس

(١) وهذا في الأحسن كما سبق ص ٤٠٦ .

معها سابق وشهيد) . فكلمة « كل » مذكورة في أصلها ولكنها في الآية اكتسبت التأنيث من المضاف إليه المؤنث وهو « نفس »<sup>(١)</sup> .

تلك أشهر أنواع المؤنث . ويعتينا منها ، النوعان الأساسيان ؛ وهما الأول والثاني أما سواهما فتنزع منهما ، راجع إليهما في أكثر أحكامه . . .

والنوعان الأساسيان ( أى : الحقيقى والمجازى ) لا بد من اشتغالهما على علامة تأنيث ظاهرة أو مقدرة ( أى : ملحوظة ) ، كما فى بعض الأمثلة الأولى .

وعلامات التأنيث الثلاثة على تأنيث الأسماء المعربة<sup>(٢)</sup> ثلاث زوائد ، ولا يصح أن يوجد منها فى الاسم لإعلامه واحدة<sup>(٣)</sup> لتأنيثه . ولثلاث هي : تاء التأنيث المتحركة المربوطة<sup>(٤)</sup> ، وألف التأنيث المقصورة ، وألف التأنيث المملودة ، وفيما يلي تفصيل الكلام على كل علامة :

١ - فأما تاء التأنيث المربوطة فمختصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة<sup>(٥)</sup> ، مذكرها ومؤنثها ؛ نحو : عابد وعابدة - عراف وعرافة - فرح وفرحة - مأمون ومأمونة - ولا تدخل على أسماء الأجناس الجالمة ، وقد سمعت فى بعض ألفاظ قليلة لا يقاس عليها ؛ مثل : أسد وأسدة - رجل ورجلة - فتى وفتاة - غلام وغلامة امرأة وامرأة - إنسان وإنسانة ، فى لغة - . . . ونظائرها مما تنص عليه المراجع اللغوية ، ويجب الوقوف فيه عند حد السماع الوارد .

وإنما كانت تاء التأنيث مخصصة بالدخول على أكثر الأسماء المشتقة دون

( ١ ) إيضاح هذا ملعون فى موضعه من باب الإضافة ( ج ٣ ص ٥١ م ٩٢ ) .

( ٢ ) أما الأسماء المبنية فلا تكون علامة تأنيثها تاء المربوطة ، ولا الألف ، وإنما لها علامات أخرى ؛ منها : كسر التاء فى مثل : أنت ، ولثون المشددة فى مثل : هن . وأما بعض الحروف فقد تدخلها التاء المفتوحة عاماً ، نحو : ربت .

وأما الأفعال فتؤنث بالتاء لتأنيث فاعلها ؛ فتدخل تاء التأنيث الساكنة على آخر الماضى ، نحو : برعت الطيبة ، وتدخل التاء المتحركة على أول المضارع ، نحو تبرع الطيبة . . .

( ٣ ) وأما : حلقة ، اسم نبت ، وأوطاة ، اسم شجر - فألفهما مع وجود التاء معها ألف إلحاق ليست التأنيث .

( ٤ ) ويسمى بعض النحاة ، « هاء التأنيث » ؛ لأنها تصير عند الوقف عليها ، بالسكون « هاء » أما فى غير الوقف فتحركة .

( ٥ ) يطلق - غالباً - على الاسم المشتق : « الوصف » ، أو : « الصفة » ، وهو غير النعت ، كما عرفنا .

جميعها لأن بعض المشتقات لا تدخله مطلقاً وبعضها تدخله قليلاً . وأشهر الأوزان التي لا تدخلها <sup>(١)</sup> أربعة :

( ١ ) فَعُولٌ بمعنى : فاعل ( وهو الدال على الذى فعل الفعل ) ، نحو : صَبَّور - نَفَّور - حَقَّودٌ .. بمعنى : صابر - نافر - حاقد - مثل : رجل أومرأة صبور ، ونفور ، وحقوق . . .

أما قولهم : امرأة ملولة وفروقة ؛ بمعنى : خوافة ... فالتاء للمبالغة مع التانيث وليست لمحض التانيث وحده <sup>(٢)</sup> وأما « علوة » مؤنث : « علو » فقصورة هي وأشباهها - على السماع .

فإن كان « فَعُولٌ » بمعنى : « مفعول » ( وهو الدال على الذى وقع عليه الفعل ) جاز تأنيثه بالتاء الفارقة بين المذكور والمؤنث ؛ نحو : قطارٌ ركوبٌ ،

( ١ ) انظر الزيادة في ص ٤٤٥ : لأهميتها .

( ٢ ) ذلك أن تاء التانيث قد تكون دالة على التانيث المجرد ، وقد تفيد معنى آخر من المعاني الآتية ؛ دون أن تفيد الفصل بين مذكر ومؤنث بالرغم من أن الكلمة المشتقة عليها تعتبر مؤنثة تأنيثاً لفظياً مجازياً ، وتجرى عليها أحكامه . فن تلك المعاني : أنها تكون لفصل الواحد من جنسه الجامد ؛ كشمرة ، وتمر ولينة ولبن ، والمكس ، أى : فصل الجنس الجامد من واحد ؛ كحبيبة وكمة ( يفتح أولها وسكون ثانيها ، وهما اسمان لنوع واحد من الثياب . يقال للمفردة : حبيبة ، أو كمه ) . وأنها تكون عوضاً عن فاء الكلمة ، مثل : عدة ، مصدر ، وعدة ، أو عوضاً من لام الكلمة ، مثل : سنة ، وأصلها فيما يقال : سنة ، أو سنة بدليل . الجمع : سنوات وسنوات . أو عوضاً من حرف زائد لمعنى ؛ كياء النسب في قولهم . هو أشعي ، وهم أشاعة ، وهو أزرق ، وهم أزارقة ، وهو بكى وهم مهالبة . يقولون هذا في جموع التكسير المنسوب مفرداً إلى : أشعث ، وأزرق ومهلب . . . ويدل على هذا قولهم : أشعثون وأشاعة ، وأزرقون . وأزارقة ، ومهلبون ومهالبة . فلا يجمعون بين الياء والتاء - وسيجيء البيان في ص ٥٠٣ - أو عوضاً من حرف زائد لغير معنى كزندق وزنادقة . فالتاء عوض عن الياء المفرد إذ كان الأصل في تكسرها : زناديق ، ولا يجمعان ، أو عوضاً عن ياء التفعيل في مثل : زكى تزكية . وقد تأتى للدلالة على التعريب ؛ أى : للدلالة على أن الكلمة في أصلها غير عربية ، وعربها العرب أنفسهم بإدخال شيء من التغيير على صيغتها ، واستعمالها بعد ذلك . مثل : كياجة ( جمع : كيلجة لكيال . والقياس كياليج . فجماعت التاء بدلا من الياء للدلالة على تعريبه . ومثل مسواجة ( جمع : مسوارج ، يفتح الميم ، وسكون الواو ، وفتح الزاي ، الجورب أو الخف ) والقياس . موازج ؛ فدخلت « التاء هنا وهناك للدلالة على أن الأصل أعجمي فغرب . والفرق بين المغرب وغيره : أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن مخالفت بين ألفاظه - بأن أدخلت عليها نوع تغيير - فقد عربت . وإلا فلا وهو الباقى على أعجميته . وقد تأتى للمبالغة في الوصف كرجل راوية ؛ لكثير الرواية .

وقد تأتى لتأكيد المبالغة ؛ نحو : رجل « نسابة » ، لكثير العلم بالأنساب ؛ ذلك أن كلمة « نساب » صيغة مغالبة ينفعها ، فإذا زيدت عليها التاء أفادت تأكيد المبالغة . . .

وقد تكون التاء ثابتة في بعض أسماء لا يمكن تمييز مذكرها من مؤنثها ، نحو : حلة . فيجب اعتبار الاسم مؤنثاً دائماً . وبعض ما لا يمكن تمييزه يتجرد منها دائماً فينبى مذكراً في كل استعماله ، نحو : يرفوث . ( راجع التصريح والصبان ) .

وسيارة ركوبة ؛ بمعنى مركوب ومركوبة ، ونحو : أكلة ، وحلوبة ، بمعنى : مأكلة ومحلوبة .

(٢) مِفْعَال ، نحو : مِفْتَاح ، لكثيرة الفتح وكثيره - معلام ، لكثيرة العلم وكثيره - مِفْرَاح ؛ لكثيرة الفرح وكثيره . . . فهذه الصيغة - بغير تاء - صالحة للمذكر والمؤنث . ومن الشاذ مِيقَان ومِيقَانَة . لمن يكثر اليقين والتصديق بما يسمعه .

(٣) مِفْعِيل ، نحو : مِنتَظِق - للرجل البالغ ، والمرأة البليغة . ومِعْطِيط ؛ لكثير العطر وكثيرته . ومن الشاذ مسكينة ، بناء التأنيث .

(٤) مِفْعَل ، كِمِغْشَم ، للمذكر والمؤنث ، بمعنى جرى ، شجاع ، لا يثنى عن إدراك ما يريد . يقال رجل أو امرأة مِغْشَم .  
ومما سبق يتبين أن التاء لا تدخل على الصيغ الأربع السالفة للإشذوذ<sup>(١)</sup> يراعى فيه المسموع وحده .

أما أشهر المشتقات التي تدخلها قليلا فنوعان ؛ ودخولها فيهما - مع قلته - مقبس . ولكن الأحسن عدم إدخالها :

أحدهما : المشتقات الدالة على معنى خاص بالأنثى ، يناسب طبيعتها وحدها ، وتفرد به دون المذكر ؛ كالحمل والولادة ، والإرضاع ، والحيض . . . وغيره مما هو من خصائص الأنثى ؛ نحو : امرأة حامل أو حاملة (ومعناها : حَبْلِي) ومرضع ومرضعة . فدخل التاء وعدمه ميان والأمران قياسيان ، كما أسلفنا ، والحذف أحسن<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر الزيادة الآتية في ص ٣٤٥ .

(٢) إنما يجوز الأمران والحذف أحسن إذا كان معنى الاسم المشتق خاصاً بالأنثى ، يلائم طبيعتها وحدها ، ووصفاً ثابتاً لها وليس مقيداً بحالة طارئة ؛ كوصف المرأة بأنها «مرضع» ؛ أى : بأن طبيعتها ، وأهليتها التي خلقت منها - هي «الإرضاع» ولو لم تكن وقت الكلام ترضع طفلاً ، أو تضع ثدياً في فم ، وبثل وصفها بأنها : «حامل» ؛ في نحو : هذه المرأة من النوع الحامل لا العاقر ، أى : من شأنها ومن طبيعتها أن تحبل ، ولو لم تكن وقت الكلام حبل ، بل يقال هذا ولو لم تكن قد تزوجت . فإن كانت الصفة طارئة ، ولقصد منها الحدوث لا الثبوت ، وجب الإتيان بالتاء ؛ نحو : هذه مرضعة الآن أو غداً ، وحاملة اليوم أو غداً . ومن هذا قوله تعالى في هولي القنينة : (يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت . . .) ، أى : التي هي في حالة إرضاع طارئ ، تلقم صبيها ثدياً (انظر «ب» من الزيادة في ص ٤٤٥) . ولو قال : «مرضع» بـ الحذف التاء لكان المراد : التي من شأنها ومن غرائزها الإرضاع لا أنها تمارسه وقت التكلم ، أو في وقت محدد معين . وما سبق يفهم المراد من قول اللغويين : إن الصفات المختصة بالمؤنث - كمرضع - إن قصد بها الحدوث . . . في أحد الأوزنة لحقها التاء ؛ فيقال مرضعة وإن لم يقصد بها هذا لم تلحقها فإن كان المعنى ليس خاصاً بطبيعة المرأة وجب إثبات التاء

والآخر : ما كان على وزن « فَعِيل » بمعنى : مفعول ، بشرط أن يُعرَف المتصف بمعناه ؛ ( أى : بشرط ألا يستعمل استعمال الأسماء غير المشتقة ) ومن أمثله : قتيل وجريح في مثل : انجَلت المصادمة عن فتاة قتيل وفتاة جريح ، بحذف التاء جوازاً لعدم الحاجة إليها . إذاً ليس مأمون في هذه الصورة . فإن شاع استعماله استعمال الأسماء المجردة — بأن لم يُعرَف الموصوف<sup>(١)</sup> — وجب ذكرها لمنع اللبس ، نحو : حزنْتُ لقتيلة المصادمة . ومثل : رأيت في المحزر ذبيحة ، أو نطيحة ، أو أكيلة الذئب ؛ بمعنى : مذبوحة ومنطوحة ومأكولة .

فإن كان « فَعِيل » بمعنى « فاعل » فالأكثر مجيئها ؛ كقول شوق :

قطي جيدٌ أليفٌ      وهى للبيت حليفةٌ  
هى ما لم تتحرك      دمية البيت الظريفه

ومن حذفها قول الآخر :

فديتك !! أعدائى كثير ، وشَقَّتْنى<sup>(٢)</sup> بعيدٌ وأشياعى لديك قليلٌ  
وما تقدم يتبين أن التاء الفارقة مع المشتق ثلاثة أحوال ؛ فتارة تكون ممنوعة الدخول عليه ، وتارة تكون قليلة مقيسة ، وفى غير النوعين السالفين كثيرة غالبية .  
أما مع غير المشتق — وهو الأجناس الجامدة — فقصورة على السماع الوارد فى بعض الألفاظ ، ولا يصح القياس عليها<sup>(٣)</sup> . . .

كقولنا : شاهدت حاملة ؛ تريد : امرأة تحمل على رأسها أو كنفها شيئاً ، لأن الحمل على الرأس أو الكتف ليس من خصائصها وحدها ، وإنما يشاركها فيه الرجل . ومن ثم كان حذف التاء ممنوعاً إذا أوقع فى لبس ؛ فلا يقال : فى الحقل ضامر ، وتحت الشجرة عانس ، لأن الضامر والعانس يقال للمذكر والمؤنث ؛ فإذا حذفت التاء عند إرادة المؤنث ، لم يتبين المراد .

( ١ ) ليس المراد بالموصوف هنا الموصوف الصناعى المعروف بالمنوت ، وإنما المراد الموصوف المعنوى الذى يتصل به معنى المشتق . فيشمل : الفتاة قتيل بحذف التاء ، مع أن الفتاة مبتدأ ، وليست موصوفاً صناعياً ( أى : ليست : ممنوعاً ) ولا فرق فى الموصوف المعنوى بين الملفوظ ، أو الملمحوظ فى الكلام وهو المخلوف اكتفاء بما يدل عليه من قرينة ؛ كإشارة إليه ، أو ضمير يعود عليه ؛ وبين نوعه ، أو شيء آخر يوضح أمره ، نحو : قتيل من النساء ؛ فلا تنجى التاء فى هذه الحالات ، مجازة للأحسن . فالمعمل عليه فى الموصوف هو العلم بنوعه وإن لم يكن المشتق نعتاً تابعاً له حقيقة . سواء أذكر موصوف أم لا .

( ٢ ) من معانى الشقة ( بضم الشين المشددة وكسرهما ) : التناحية التى يقصدها المسافر .

( ٣ ) وقد عرض ابن مالك المشتقات التى لا تدخلها التاء الفارقة ؛ فقال :

وَلَا تَلِي - فَارَقَهُ - فَعُولًا أَضْلًا . وَلَا الْمِفْعَالُ ، وَالْمَفْعِلَا  
كَذَاكَ : مِفْعَلٌ . وَمَا تَلِيهِ «تَا» الْفَرْقُ مِنْ ذِي ، فَشَلُوْذُ فِيهِ  
( ذى : هذه . يريد : ما تلتحقه التاء لفارقة من هذه الأوزان ففيه شلوذ . أى : أنه شاذ ) . ثم انتقل  
إلى حكم فَعِيل ، فقال :

وَمِنْ «فَعِيل» كَقَتِيلٍ إِنْ تَبِعَ مَوْصُوفَهُ - غَالِبًا «تَا» تَمْتَنِعُ  
«تَبِعَ مَوْصُوفَهُ» ، أى : جاء بعده تابعاً له . والترض أن يكون له موصوف معروف ، سواء أكان  
الموصوف منبوذاً ، صناعياً أم غير منبوذ ، مذكوراً أم غير مذكور على الوجه السابق فى الرقم الخامس  
وقالوا إن بيت ابن مالك يخالف من التقصير لو كان :

وَمِنْ فَعِيلٍ كَقَتِيلٍ إِنْ عُرِفَ مَوْصُوفُهُ - غَالِبًا التَا تَمْتَنِعُ .

## زيادة وتفصيل :

١ - صرح بعض أئمة النحاة الأقدمين ( كصاحب المفصل وشارحه ابن يعيش في ص ١٠٢ ح ٥٥ ) بأن الأربعة الأولى للسألقة يشترط لحذف التاء منها ما يشترط في «فعليل» ونصبوا على أنك تقول: صبورة، ومطارة، إذا لم يُعرف الموصوف؛ فيقول ابن يعيش: ( «إن هذه الأسماء إذا جرت على موصوفها لم يأتوا فيها بالهاء، وإذا لم يذكروا الموصوف أثبتوا الهاء خوف اللبس؛ نحو: رأيت صورة، ومطارة وقتيلة بنى فلان...» ) .

ب - وفي الكلام على: «فعليل» يقول سيبويه في كتابه (ج ٢ ص ٢١٣) مانصه: «(وأما «فعليل» إذا كان في معنى مفعول فهو في المؤنث، والمذكر سواء، وهو بمنزلة: «فعل» ولا تجمع بالواو والنون كما لا تجمع صيغة: فعل... و... وتقول: شاة ذبيح، كما تقول: ناقة كسير، وتقول: هذه ذبيحة فلان وذبيحتك. ذلك أنك لم ترد أن تخبر أنها قد ذبحت. ألا ترى أنك تقول ذلك وهي حية؟ وإنما هي بمنزلة ضحية. وتقول: شاة رعى، إذا أردت أن تخبر أنها قد رُميت. وقالوا: بشس الرمية الأرب، وإنما تريد: بشس الشيء مما يرى. فهذه بمنزلة: الذبيحة. وقالوا: نعجة نطيج، ويقال: نطيحة. شبهوها بسمين وممينة... وقالوا: رجل حميد، وامرأة حميدة. يشبه بسعيد وصعيدة، ورشيد ورشيدة حيث كان نحوهما في المعنى، واتفق في البناء..» قال شارحه أبو سعيد السيرافي تعليقا على «هذه ذبيحة فلان وذبيحتك» ما نصه: ( «لم أر أحداً علل في كتاب إلحاق التاء. والعلة فيه عندي أن ما قل حصل فيه الفعل يذهب به مذهب الأسماء، وما لم يحصل فيه ذهب به مذهب الفعل، لأنه كالفعل المستقبل؛ ألا ترى أنك تقول: امرأة حاقض. فإذا قلت حاقضة غدا لم يحسن فيه غير الهاء (التاء). وتقول: فلان ميت إذا حصل فيه الموت. ولا تقل: مائت. وإذا أردت المستقبل قلت: مائت غدا؛ فتجعل فاعلا جاريًا على فعله. » )

من كل ما سبق يتبين تأويلهم لما ورد من «فعليل» بمعنى مفعول محتوماً بالتاء. وفي هذه التأويلات تكلف واضح. ومن اليسير كشف ما فيها من الخطأ الذي يمنع قبولها. هذا إلى أن كتب اللغة ومفاجمها تحوى أمثلة أخرى متعددة محتومة بالتاء، ولا تحتمل تأويلا سائغا. فالخير الاقتصار على ما نقلناه عن المحققين من أن الأكثر هو حذف التاء مع الموصوف وهذا رأى شديد يجب الأخذ به، بالرغم من أن أكثر النحاة لم يذكروه.

ب - وأما ألف التانيث المقصورة فتزاد في آخر الأسماء المعربة ، سواء أكانت جامدة أم مشقة ؛ تبعاً للمسموع عن العرب ولا تلخل في غيره ، فما أدخلوها عليه فهو وحده مؤنث بها . وللأسماء التي تلخلها أوزان مختلفة ؛ بعضها نادر مبعرٌ في المراجع اللغوية ، يصعب معرفته والاهتداء إلى أنه مؤنث إلا بمعونتها وإرشادها . وبعضها شائع في الكلام الفصيح ، مشهور الصيغة بالتانيث فتى عُرِفَت صيغته دلت - في الأعم الأغلب - على أنها لمؤنث ، دون حاجة إلى مرشد أو معين . وصيغ هذا النوع تكاد تنحصر في الأوزان الآتية التي يدل كل وزن منها على أن الكلمة مؤنثة وهي أوزان سماعية لا يجوز زيادة وزن على الوارد المسموع منها عن العرب :

( ١ ) فَعَلَى (بضم ففتح ، ففتح ) كُشَعْبَى ، وَأُدْمَى ... اسمين لموضعين ، وأرَبَى ، اسم للذاهية .

( ٢ ) فَعَلَى (بضم فسكون) ، مثل : بُهْمَى ؛ اسم نبت ، وطُولَى ، أنثى للوصف<sup>(١)</sup> : أطول . وحِيلَى ، وصف للحامل ، وَرُجْمَى ، مصدر الفعل : رجع .

( ٣ ) فَعَلَى (بفتحات) ، مثل : بَرَدَى ، اسم نهر بالشام ، وَحَيْدَى ، وصف في مثل : ناقة حيدى ، أى : تحيد عن ظلها وتحاول الفرار منه ، وَمَرَطَى وبشكى ، وَجَمَزَى . . . والثلاثة مصادر ، ومعناها واحد هو المشية السريعة . وأفعالها : مَرَطَ ، وبشك ، وَجَمَزَ ، ثلاثية مفتوحة الوسط .

( ٤ ) فَعَلَى (بفتح فسكون) جمعاً ؛ كقَتَلَى وجرجَى وصرجَى ، أو مصدرًا كدعوى ، مصدر : دعا ، أو وصفا كسكرَى ، وسيفَى وشعبَى ، وكسَلَى ... مؤنث سكران ، وسيفان (بمعنى : طويل) ، وشعبان ، وكسلان . فإن كان «فَعَلَى» اسماً - كأرطى<sup>(٢)</sup> وعلقى<sup>(٣)</sup> - فقيل أنه للتانيث فيمنع للصرف ، وقيل للإلحاق فلا يمنع .

( ٥ ) فَعَلَى (بضم أوله وفتح ثانيه بغير تشديد) ، مثل : حَبَارَى وَسُمَانَى اسمين لطائرين وسكارَى جمع سكران ، وعَلَادَى ، وصفا ، بمعنى : شديد ، يُقال : جملٌ عَلَادَى : أى : قوى شديد .

( ٦ ) فَعَلَى (بضم أوله وفتح ثانيه مع تشديد) ، مثل : سُمَهَى ، اسم للباطل والكلب ، واسم الهواء المرتفع .

( ١ ) ويعبر عن المشتق من الأسماء بالوصف أو الصفة كما قلنا ، وهو غير الوصف أو الصفة

بمعنى : لانت . ( ٢ ) شجر . ( ٣ ) نبت .



(٧) فَعَلَّى (بكسر أوله) ، وفتح ثانيه ، وسكون ثالثة المدغم في مثله) ،  
 مثل: سَبَطَرَى ؛ اسم لِمَشِيَةٍ فيها تَخَرُّ ، ودَفَقَى ، اسم لِمَشِيَةٍ فيها تَلَقُّقٌ وإِسْرَاعٌ .  
 (٨) فَعَلَى (بكَسْر فَسْكَون) جمعاً ، كَحَجَلَى الذى مفردة: حَجَل (بفتح  
 ح) (بفتح ح) اسم طائر. أو مصدرًا كَذَكَّرَى ؛ (مصدر الفعل ذَكَرَ ، يَذْكَرُ ،  
 ذِكْرًا وَذِكْرَى) .

(٩) فَعِيَّيَ (بكسر أوله فكسر ثانيه مع تشديده) ، مثل: حَشَّيَ اسم  
 مصدر للفعل: حَشَّ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا حَضَّ عَلَيْهِ ، وَخَلَّيَ ، اسم بمعنى الخَلَاة .  
 (١٠) فَعَلَّى (بضمين فتشديد ثالثه) ، مثل: كَفَّرَى ، اسم لوعاء يوضع فيه  
 طلع النخل ، واسم للطلع نفسه . وَبَذَرَى وَحَذَرَى ، اسمين بمعنى التذير والحذر .  
 (١١) فَعِيَّيَ (بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً) ، مثل: خَلَّيَ ، اسم  
 للاختلاط . يقال: اختلف القوم ووقعوا في خَلَّيَ . أى: اختلف عليهم  
 أمرهم ، ومثل: قَبَّيَّطَى ، اسم لنوع من الخلوى ، وَلَغِيَّزَى ، اسم للفر .  
 (١٢) فَعَالَى (بضم أوله وتشديد ثانيه) ، مثل: شَقَّارَى ، وَخُبَّارَى  
 اسم نبتين ، وَخُصَّارَى اسم طائر . . .

« ملحوظة : ومن الأوزان النادرة :

فَعِيَّيَ : مثل خَيْسَرَى اسم للخسارة . — فَعَلَوَى : مثل هَرَبَوَى ،  
 اسم نبت . — فَعَوَلَى : اسم نوع من المشي . — فَعِيَّوَى : مثل فَيَّوَوَى ،  
 اسم للمفاوضة ، أى: الاشتراك فى الشَّيْءِ . — فَوَّعَوَلَى : مثل فَوَّضَوَى :  
 اسم بمعنى المفاوضة . — فَعَلَّأَى ، مثل: بَرَحَايَا ؛ كلمة تقال عند التعجب من شئ .  
 . . . . .

• • •

(١) يقول ابن مالك فى قسى ألف التانيث :

وَأَلَفُ التَّانِيثِ ذَاتُ قَصْرِ وَذَاتُ مَدٍّ ؛ كَأَنَّى الْفَرْ

« الفر » جمع مفردة المذكر : أفر ، والمؤنث : غراء ، ثم انتقل يهد هذا إلى سرد الأوزان المشهورة  
 للآلف المقصورة فقال :

والإشتهارُ فى مباني الأولى يُبْلِيهِ وزن أَرَبَى ، وَالطُّلَى  
 وَمَرَطَى ، ووزنُ فَعَلَى جمعاً أو مصدرًا أو صفة ، كَشَبَعَى  
 وَكُحْبَارَى ، سُمِّىَ ، سَبَطَرَى ذَكَّرَى ، وَحَشَّيَ مع الكَفَّرَى  
 كَذَاكَ : خَلَّيَ مع الشَّقَّارَى وَأَعَزَّ لغير هذه استندارا

(اعز: انصب استندارا ، فذرة) أى: انصب كل صيغة خالفت هذه الأوزان إلى القلة القليلة ، والذرة .

ح- وأما ألف التانيث الممدودة . فكأختها المقصورة<sup>(١)</sup> زادها العرب في آخر بعض الأسماء العربية الجامدة ، أو المشتقة ؛ وأوزان الأسماء التي تحتربها مختلفة ؛ بعضها نادر مفرق في المظان اللغوية وهي التي ترشد إليه ؛ وبعضها شائع مشهور يُعرف بمجرد سماع صيغته ، ومنه الأوزان الآتية :

(١) فَعَلَاء (بفتح فسكون) ، كصحراء ، اسم للبقعة القفرة . ورغباء ، مصدر للفعل : رَغِبَ ، وحمراء ، وصف للمذكر الأحمر ... وطَرَفَاء ، جمع\* ، مفردة : طَرْفَاء في الأكثر وهي نوع من شجر الأثل .

(٢ ، ٣ ، ٤) فَعْلَاء (بفتح الهزة ، مع كسر العين ، أو فتحها ، أو ضمها) ، اسم لليوم المعروف . ومن معانيه إذا كان مفتوح الهزة مضموم الباء : عمود الخيمة ، ومن معانيه بضمهما اسم لموضع مُعَيَّن .

(٥) فَعْلَاء (بفتح ، فسكون ، ففتح) ، مثل : عَقْرَبَاء اسم لمكان . واسم لأثني العُرب .

(٦) فَعْلَاء (بكسر ، ففتح) ، مثل : قِصَاصَاء ، اسم للقصاص .

(٧) فَعْلَاء (بضم فسكون ، فضم) ، مثل : قُرُفْصَاء ، اسم لنوع من القعود .

(٨) فاعولاء ، مثل : عاشوراء ، اسم لليوم العاشر من المحرم .

(٩) فاعيلاء ، (بكسر العين ، بعدها لام مفتوحة غير مشددة) ، نحو :

قاصِصَاء ، وغائباء ، وناقفاء وكلها اسم لجحور<sup>(٢)</sup> اليربوع . . .

(١٠) فَعْلِيَاء (بكسر ، فسكون ، فكسر ، فياء مفتوحة مخففة . . .) ،

نحو : كبرياء اسم للتكبر .

(١١) مفعولاء (بفتح ، فسكون ، فضم) ، نحو : مشيخوا ، اسم

لجماعة الشيوخ ، اسم للأمر المختلط .

(١٢) فَعْلَاء (بفتح أوله وثانيه) ، نحو : بَرَأَسَاء ، اسم للناس ، وبرَأَكَاء .

اسم لمعظم الشيء وشدته . ومنه قول الشاعر :

(١) يرى البصريون : أن ألف التانيث الممدودة هي ألف في آخر الاسم زائدة لتانيث وقبلها ألف .

زائدة أخرى ؛ فتقلب الثانية الدالة على التانيث هزة كافي الأوزان التي سندها .

(٢) حيوان أكبر قليلا من القنار ، يدها أقصر من رجله .

ولا يُنْجى من الغَمَرَات إلا بِرَأْكَاءُ القتال ، أو الفرار  
يقال : وقعوا في براكاء الأمر ، أو القبال ، أى : في شدته وأكثره .  
( ١٣ ) فَعِيلَاء ( بفتح فكسر ) ، نحو : قَرِيَاء ، وكَرِيَاء اسمين لنوعين  
من التمر .

( ١٤ ) فَعُولَاء ( بفتح فضم ) ، نحو : جَلُولَاء<sup>(١)</sup> .  
( ١٥ ) فَعَلَاء ( بفتح أوله وثانيه ) ، نحو : جَسَفَاء اسم لموضع ، وقَرَمَاء اسم  
لموضع أيضاً .

( ١٦ ) فِعَلَاء ( بكسر أوله ، وفتح ثانيه ) ، نحو : سِيرَاء اسم لنوب  
مخطط مخلوط بالحرير ، واسم لنبت ، وللذهب .

( ١٧ ) فُعَلَاء ( بضم ففتح فلام مفتوحة ) ، نحو : خَيْلَاء اسم  
للأكبر والاختيال . . . (٢)

( ١ ) بلدة بالعراق . . .

( ٢ ) سرد ابن مالك الأوزان المشهورة لألف التأنيت الممدودة في ثلاثة أبيات غنم بها  
الباب ، هي :

لِمَدَّهَا فَعَلَاءُ أَفْعَلَاءُ مُثَلَّثَ العين وَفَعَلَاءُ  
ثم فِعَالًا ، فُعَلَلًا ، فاعُولًا وفَاعِلَاءُ ، فُعَلِيلًا ، مفعُولًا  
ومطلقَ العين : « فَعَالِي » . وكذا مطلق « فاع » فَعَلَاءُ أخذاً

وما تجدر ملاحظته أن كل وزن ما سبق لا بد أن يكون محتوياً « بالهمزة » وإما تركها لوزن الشعر  
وأن المراد بمطلق العين « فعال » ، هو : ما كان على وزن : « فَعَالَاء » مضموم العين نحو جَلُولَاء ،  
أو مفتوحها نحو : برساء ، أو مكسورها نحو : قَرِيَاء ، فعلى إطلاق العين أنها غير مقيدة بحركة من  
الثلاث ، وكذا مطلق « الفاء » أن أوله غير مقيد بحركة فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً . في نحو :  
جَنَفَاء وسِرَاء وشِيَاء وهى الأوزان الثلاثة الأخيرة فيها عرشناه

## المسألة ١٧٠ :

المقصور والمملود<sup>(١)</sup>

١ - المقصور هو : الاسم العرب الذى آخره ألف لازمة ؛ مثل : الهدى - الهوى - المولى - فى قول أحد الزهاد : كلما جنحت نفسى إلى الهوى تذكرت غضب المولى ؛ فيرجعنى التذكير إلى الهدى .  
فليس من المقصور الأفعال المختومة بالألف ، مثل : دعا - ارتضى - يخشى .  
ولا الحروف المختومة بالألف ؛ مثل : لا - إلى - على ، ولا الأسماء المبنية المختومة بألف ؛ مثل : إذا ، أو : ما الموصولة ، ونحوهما . ولا الأسماء المعربة المختومة بحرف علة غير الألف ؛ مثل : اغادى - أدكو ، طوكيو... ولا المثني فى حالة رفعه ، ولا الأسماء الستة فى حالة نصبها ؛ لأن الألف فى هاتين الحالتين غير ثابتة ، إذ ألف المثني لا توجد فى حالة نصبه أو جره ، وألف الأسماء الستة لا توجد فى حالة رفعها أو جرها .  
وحكم المقصور الإعراب بالحركات المقدرة على آخره فى جميع حالاته .  
وإذا جاء بعد ألفه تاء التانيث - نحو : فتاة - زال عنه اسمه وحكمه ، وصار الإعراب على هذه التاء وقد سبق إيضاح هذا كله ، وبيان كثير من تفصيلاته<sup>(٢)</sup> .  
كيفية صوغ المقصور :

المقصور نوعان قياسي يخضع للقواعد النحوية ، ويصوغه - فى العصور المختلفة - الخبير بها . وسماعى تختص به اللغة ويعرفه المطلع على مفرداتها الواردة عن العرب .

والقياسى يصاغ على صور متعددة ؛ منها :

- (١) أن يصاغ مصلراً على وزن « فَعَلَ » (يفتح أوله وثانيه) ، بشرط أن يكون فعله الماضى ثلاثياً ، لازماً ، معتلاً الآخر بالياء ، على وزن : « فَعِلَ » (يفتح فكسر) وبشرط أن يكون لهذا المصطلح المعتل الآخر وفعله المعتل الآخر

(١) وما من أقسام الاسم المعتل الآخر . والنحاة لا يطلقونها على اسم إلا إذا كان معرباً . أما القنوين والقراء ، فيطلقونها سلفاً عليه ، سواء أكان معرباً أم مبنياً ، فيقولون : فى «أولاء» اسم إشارة : إنه معمد ، وفى : «أول» اسم إشارة أيضاً إنه مقصور . مع أنها مبنيان .

كذلك - نظائر على وزنهما من الفعل الصحيح الآخر مصدره صحيح الآخر أيضاً ، بحيث يتفق الفعلان والمصدران في وزنهما ؛ نحو : غَنِيَ الرجل غَنًى - ثَرَى ثَرًى - رَضِيَ رَضاً - هَوَى<sup>(١)</sup> هَوًى - شَقِيَ شَقاً - جَوَى جَوًى<sup>(٢)</sup> .. ونظائرها من الصحيح الآخر ، فرح فرحاً - أشر أشراً - بطّر بطراً - ورم رماً ... ؛ لأن « فَعِلَ » اللازم قياس مصدره - في الغالب - « فَعَلَ » ، كما عرفنا<sup>(٣)</sup> - فالصادر : ( غَنَى - ثَرَى - رَضاً - هَوًى - شَقِيَ - جَوًى ) هي وأشباهها ، نوع من المقصور القياسي .

( ٢ ) ومنها : أن يصاغ جمعاً للتكسير على وزن : فَعِلَ ( بكسر ، ففتح ) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فَعْلَه » المختومة بتاء التانيث التي قبلها حرف علة ؛ وبشرط أن يكون لهذا المفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : حِلْيَةٌ وحِلًى - بِنْيَةٌ<sup>(٤)</sup> وبنًى - رِشْوَةٌ ورِشاً - فِرْيَةٌ<sup>(٥)</sup> وفِرًى - مِرْيَةٌ<sup>(٦)</sup> ومِرًى - فجموع التكسير السابقة هي وأشباهها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : قِرْبَةٌ وقِرب - فِكْرَةٌ وفِكر - نِعمَةٌ ونِعم - حِكْمَةٌ وحكم ... ؛ لأن « فَعْلَه » السالفة يكثر جمعها على : « فَعِلَ » ...

( ٣ ) ومنها : أن يصاغ جمعاً للتكسير على وزن : « فَعَلَ » ( بضم ففتح ) بشرط أن يكون المفرد على وزن : « فَعْلَه » المختومة بتاء التانيث التي قبلها حرف علة . وبشرط أن يكون للمفرد وجمعه نظائر من المفرد الصحيح وجمعه على وزنهما - ، نحو : دُمِيَّة ودُمًى - رُقِيَّة ورُقًى - قُدْوَةٌ وقُدًى - قُوَّة وقُوًى - كُوَّة وكُوًى ... فجموع التكسير السالفة هي - وأمثالها - نوع من المقصور القياسي . ونظائرها من الصحيح : غُرْفَةٌ وغُرَف -

( ١ ) أحب . ( ٢ ) أحب ، لو : حزن .

( ٣ ) وهذا إن لم يكن دالاً على لُين ، أو معالجة ، أو شيء ثابت . وتفصيل هذا كله في الباب

الخاص ؛ وهو باب : أبنية المصادر ( ج ٣ ص ١٤٤ م ٩٨ ) .

( ٤ ) الثَّوْمُ المُنَى . ( ٥ ) كَلَب . ( ٦ ) كَلَب .

— رَكْبَةٌ وَرُكْبٌ — طَرَفَةٌ وَطُرْفٌ — قُرْبَةٌ وَقُرْبٌ ؛ لِأَنَّ « فُعْلَةً » يَكْثُرُ جَمْعُهَا لِلتَّكْسِيرِ عَلَى : فَعَلٌ .

( ٤ ) وَمِنْهَا : أَنْ يَصَاحُ اسْمُ مَفْعُولٍ وَفَعْلُهُ الْمَاضِي مَعْتَلُ الْآخِرِ ، يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ لاسِمُ الْمَفْعُولِ وَفَعْلُهُ نِظَائِرُ مِنْ صَحِيحِ الْآخِرِ ، عَلَى وَزْنِهَا ؛ نَحْوُ : مُعْطَى ، وَفَعْلُهُ : أَعْطَى — مُصْنَعَى ، وَفَعْلُهُ : أَعْصَى — . . . وَنَحْوُ — مُرْتَقَى ، وَفَعْلُهُ : ارْتَقَى — مُسْتَوَى ، وَفَعْلُهُ : اسْتَوَى . . . — وَنَحْوُ : مُسْتَقْصَى ، وَفَعْلُهُ : اسْتَقْصَى — مُسْتَبْقَى ، وَفَعْلُهُ : اسْتَبَقَى — مُسْتَدْعَى ، وَفَعْلُهُ : اسْتَدْعَى .

فَأَسْمَاءُ الْمَفْعُولِ السَّابِقَةِ هِيَ — وَأَمثالُها — ضَرْبٌ مِنَ الْمَقْصُورِ الْقِيَاسِيِّ . وَنِظَائِرُهَا مِنَ الصَّحِيحِ الْآخِرِ : أَكْرَمْتُ فَلَانًا فَهُوَ مَكْرَمٌ ، وَأَخْبَرْتَهُ فَهُوَ مُخْبَرٌ . احْتَرَمْتُ الْعَالِمَ الْعَامِلَ ؛ فَهُوَ مُحْتَرَمٌ ، وَاجْتَلَيْتُ الرِّزْقَ بِالْعَمَلِ ؛ فَهُوَ مُجْتَلَبٌ ، — اسْتَغْفَرْتُ اللَّهَ ؛ فَهُوَ مُسْتَغْفَرٌ ، وَاسْتَخْلَصْتُ الْأَمْرَ ؛ فَهُوَ مُسْتَخْلَصٌ . . . لِأَنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ الْقِيَاسِيِّ لِلْفَعْلَيْنِ السَّالِفَيْنِ يَجِيءُ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ <sup>(١)</sup> .

( ١ ) وَفِي الْمَقْصُورِ الْقِيَاسِيِّ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ فِي بَابِ عِوَانِهِ : « الْمَقْصُورُ وَالْمُدْرَدُ » :

إِذَا اسْمُ اسْتَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرْفِ فَتَحًا ، وَكَانَ ذَانِظِيرٍ ، كَالْأَسْفِ  
فَلنَظِيرُهُ الْمَعْلُ الْآخِرُ ثُبُوتُ قَصْرِ ، بِقِيَاسِ ظَاهِرِ  
كَفَعَلٍ ، وَفَعَلٍ ، فِي جَمْعِ مَا كَفَعْلَةٌ ، وَفَعْلَةٌ ؛ نَحْوُ : الدُّي

يَقُولُ : إِنْ الْاسْمُ الصَّحِيحُ الْآخِرُ إِذَا اسْتَحَقَّ فَتْحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ وَجُوبًا — مَثَلُ : « أَمْتُ » مَصْدَرُ الْقَعْلِ : أَرِيفٌ — وَكَانَ لِهَذَا الْاسْمِ الصَّحِيحِ نَظِيرٌ مَعْتَلٌ ، مَفْتُوحٌ قَبْلَ آخِرِهِ ، فَإِنَّ هَذَا النَّظِيرَ يَثْبِتُ لَهُ الْقَصْرَ ؛ يَعْتَقِضُ قِيَاسُ ظَاهِرِ ، أَيْ : قِيَاسُ لَا خِفَاءَ فِيهِ ؛ فَلَا يَكُونُ مَوْضِعَ اخْتِلَافٍ . وَسَاقُ لِهَذَا الْاسْمِ الْمَقْصُورِ وَزْنَيْنِ يَكُونُ عَلَيْهِمَا ؛ هُمَا وَزْنٌ : فِعْلٌ وَفَعْلٌ ، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا جَمْعٌ مَفْرَدٌ : فِعْلَةٌ ، الثَّانِي مِنْهُمَا جَمْعٌ مَفْرَدٌ فَعْلَةٌ ؛ كَالدُّي ، مَفْرَدٌ : دُمِيَّةٌ .

### زيادة وتفصيل :

هناك أشياء أخرى غير ما سلف ، منها : ما كان جمعاً لفعل ، أنى الأفعال كاللنيا والدنا ، والقصى والقصا ، ونظيرهما من الصحيح : الكبرى والكبر ، والأخرى والأخر . . .

وكذلك ما كان من أسماء الأجناس دالا على الجمعية بالتجرد من التاء وهو على وزن «فعل» وعلى الوحدة بوجود التاء ؛ كحصاة وحصى ، وقطاة وقطأ ، ونظيرهما من الصحيح ؛ شجرة وشجر ، ومدرة ومدّر .

وكذلك : « المفعّل » مدلولاً به على مصدر ميمي أو على اسم زمان أو اسم مكان ؛ نحو مكتهى ، ومسعى ؛ فإن نظيرهما من الصحيح مذهب ، ومسرح . وكذلك : « المفعّل » مدلولاً به على آلة ؛ نحو : مرى ، ومهدى (لوعاء الهدية) ونظيرهما من الصحيح : مخصف وميقل . إلى غير هذا مما أشارت إليه المطولات . . .

أما المقصور السماعي فينطبق عليه تعريف المقصور ؛ ولكنه لا يخضع للضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح .  
والأمر فيه راجع إلى الوارد المسموع دون غيره . ومن أمثله : قى - ثرى - سنًا - حيجًا .

ب - الممدود : هو الاسم العرب الذي آخره همزة قبلها ألف زائدة<sup>(١)</sup> . . .  
نحو : قرأ - بدء - مماء - بناء - حوراء - خضراء . فإذا كانت الهمزة بعد ألف أصلية فليس بممدود، نحو : ماء . وكذلك إن وقع بعدها تاء التانيث ؛ نحو : هناة ؛ إذ يجري الإعراب على هذه التاء .  
وهو قسمان ؛ قياسي ، وهو من اختصاص النحوي ، وسماعي ، وهو من اختصاص اللغوي ؛ فالقياسي يصاغ على أشكال متنوعة منها :

( ١ ) أن يصاغ مصدرًا لفعل ماض معتل الآخر بالألف على وزن : «أفعل - بشرط أن يكون لهما نظير في الصحيح الآخر على وزنهما . في الفعل ومصدره . . .  
- كما شرحنا - ؛ نحو : أعطى إعطاء - أربى إرباء - أفنى إفناء - أغنى إغناء . . . فالمصادر السالفة ( إعطاء - إرباء - إفناء - إغناء . . . ) ، وأشباهاها نوع من الممدود القياسي . ونظائرها من الصحيح : أقدم وإقدام - أعلن وإعلان - أخبر وإخبار - أبرم وإبرام ، لأن مصدر الماضي الرباعي السالف يكون على هذا الوزن قياسًا .

( ٢ ) أن يصاغ مصدرًا لفعل ماض خماسي أو سداسي بشرط أن يكون معتل الآخر ، في الحالتين ، وأن يكون مبداً بهمزة وصل فيهما ، وله ولمصدره نظائر من الفعل الصحيح الآخر ومصدره على وزنهما ، نحو : اعتلى واعتلاء - ارتقى وارتقاء - انتهى وانتهاء - استوى واستواء . ونحو : استعلى واستعلاء - استقصى واستقصاء - استجدى واستجداء . . . فالمصادر المذكورة : ( اعتلاء - ارتقاء - انتهاء - استواء . . . وكذا استعلاء - استقصاء - استجداء . . . ) هي

( ١ ) ويقولون في تعريفه أيضاً : إنه الاسم العرب الذي في آخره ألف قبلها ألف زائدة فتقلب الثانية منها همزة . ( انظر رقم ١ من هامش ص ٤٤٨ )



مصادر من نوع : المملود . ونظائرها من الصحيح : اكتسب واكتساب - اتخذ واتخاذ - انهمر وانهمار - اقتبل واقتبال . . . وكذا : استغفر واستغفار - استعلم واستعلام - استظهر واستظهار . . . وهذا الوزن هو القياسي لمصدر الفعلين الماضيين السالفين .

( ٣ ) أن يصاغ مصدرًا على وزن « فَعَال » بشرط أن يكون ماضيه ثلاثيًا معتل الآخر على وزن : فَعَلَ ( بفتح أوله وثانيه ) ، الدال على صوت ، أو داء وبشرط أن يكون له نظير من الفعل الصحيح الآخر ومصدره على وزنهما . نحو : عوى وعواء - رغا ورُغَاء<sup>(١)</sup> - ثغا وثَغَاء<sup>(٢)</sup> ونحو : مشى بطنه مشاء . ونظيرهما من الصحيح الآخر : صرخ وصُراخ - دار رأسه ودَوَار - لأنَّ « فَعَالًا » مصدر قياسي للثلاثي الدال على صوت أو داء .

( ٤ ) أن يكون مفردًا لجمع تكسير على وزن : « أَفْعَلَة » المختومة بالتاء المسبوقة بحرف العلة « الياء » بشرط أن يكون هذا المفرد محتومًا بالهمزة المسبوقة بحرف علة ، وأن يكون لهما نظائر من الصحيح الآخر ، نحو : كساء وأكسية - رداء وأردية - بناء وأبنية - دعاء وأدعية - دواء وأدوية . . . فالأسماء المفردة السابقة ( كساء - رداء - بناء - دعاء - دواء - كساء - دواء - . . . ) وأمثالها نوع من المملود القياسي .

ونظائرها من الصحيح الآخر : سلاح وأسلحة - حِجَاب وأحجية - شِفَاء ، ولُشْفِيَة ، ( بمعنى دواء وأدوية ) لأنَّ « أَفْعَلَة » تكون جمع تكسير للمفرد الرباعي الذي قبل آخره مدة . . . (٣)

( ١ ) الرغاء . صوت الحيوانات ذات الخف ؛ كالإبل .

( ٢ ) الثغاء : صوت النعم والمزمز .

( ٣ ) وفي المملود يقول ابن مالك :

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرِ أَلِفٍ فَالْمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمًا عُرِفَ

أى : ما استحق - بحسب القواعد العامة - من الأسماء الصحيحة أن يكون قبل آخره ألف ( وهذا يتحقق في مصدر الماضي الرباعي الذى على وزن : « أَفْعَل » وفى الخماسى والسداسى المبدئيين همزة وصل ) ، =

(٥) أن يصاغ مصلراً على وزن : « تَعَال » ، أو صيغة مبالغة على وزن « فَعَالٍ أو مِفْعَالٍ . نحو : التَّعْدَاء ، والعَدَاء ، والمُعْطَاء ونظائرهما من الصحيح تَدَكُّار - زَرَّاع - مشراب .

أما المملود السماعي فينتطبق عليه اسم المملود ، ولا تنطبق عليه الضوابط السالفة التي من أهمها وجود نظير له من الصحيح ؛ كالتَّعْدَاء ، بمعنى حادثة السن - والثَّرَاء ، بمعنى : الغنى - والسَّيَاء ، بمعنى : الشرف<sup>(١)</sup> . . .

قصر المملود ، ومدّ المقصور :

يكاد يقع الاتفاق على صحة قصر المملود في الضرورة الشعرية وحدها ، وانه قول المادح يصف من مدحهم بأنهم المثل الأعلى الذي يعرفه الناس للفضائل : وأنهم أهل الوفاء :

فهم مثلُ الناس الذي يعرفونه وأهلُ الوفا من حادثٍ وقديمٍ  
وقول الآخر في الخمر :

قلبت : لو باكرت مشمولة<sup>(٢)</sup> صفراً ، كلون الفرس الأشقر  
أي : صفراء .

أما مد المقصور فاختلاف فيه متشعب ، والأحسن الأخذ بالرأى الذي يبيحه في الضرورة الشعرية وحدها ، لأن الشعر محل التيسير . بشرط ألا يؤدي المد إلى خفاء المعنى أو لبسه ؛ فيصح غناء في غنى - نُهَاء في نهى - بِلَاء في في بِلَى . . . ولا يصح هنا في النثر<sup>(٣)</sup> . . .

== فإن نظيره من مصادر الماضي المتل الآخر الذي عل وزان وأقله أو الذي يكون خماسياً أو سداسياً - مملود . ووضوح هذا بمثال هو :

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِي قَدْ بُلِيْنَا بِهِمْ وَصُلِّ : كَارَعَوَى وَكَارَتَايَ

(١) أشار ابن مالك إلى المقصور والمملود السماعيين بيت واحد هو :

وَالْعَادِمُ النَّظِيرُ : ذَا قَصْرٍ وَذَا مَدٍّ ، بِنَقْلِ : كَالْحِجَا ، وَكَالْحِذَا

المراد بالنقل السماع الخفا : الخفاء .

(٢) خمرأ . (٣) وفي التوسيع يقول ابن مالك :

وَقَصْرُ ذِي الْمَدِّ اضْطِرَاراً مُجْمَعٌ عَلَيْهِ . وَالْعَكْسُ بِخُلْفٍ يَقَعُ

(ذو المد : صاحب المد ، وهو المملود . اضطراراً ، أي : للضرورة الشعرية . خلف : خلاف)

يقول : قصر المملود لضرورة الشعر متفق عليه إجماعاً . أما العكس - وهو : مد المقصور - فيقع بخلف ، أي : فيجوز وقوعه مع الخلاف في أمر صحته . ولرأى الأربيع رفضه كما بينا .

## المسألة ١٧١ :

كيفية تثنية المقصور ، والمملود ، وجمعهما تصحيحاً <sup>(١)</sup>

١- تثنية المقصور : المقصور مختوم بالألف دائماً ، فلا يمكن أن تزداد في آخره علامة التثنية مع بقاء الألف على حالها ، لذا يجب قلبها حرفاً آخر يقبل العلامتين ؛ فعند التثنية تُقلب ياء في ثلاث حالات ، وتقلب واواً في حالتين :

(١) المراد بجمعي التصحيح : جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم ؛ لأن مفردهما يصح ويسم - غالباً - عند جمعه على أحدهما ؛ فلا يدخل على حروفه تغيير في نوعها ، أو عددها ، أو ضبطها ، إلا عند الإعلال أحياناً . بخلاف جمع التكسير ؛ فإن مفردة لا بد أن يتغير عند التكسير .  
والاسم الذي يراد تثنيته إما أن يكون صحيح الآخر وهو الذي لا تكون لامه حرف علة ؛ مثل : محمود . وإما أن يكون بمنزلة صحيح الآخر ، ( وهو المختوم بواو ، أو ياء ، وقليلها سكني : سواء أكانتا مخففتين ، أم مشددتين ، مثل : ظبي ، وضوء ، ويرى ، ومغزو ) وإما أن يكون منقوصاً ، ( أي : اسماً معرباً في آخره ياء لازمة غير مشددة قبلها كسرة ؛ مثل : المال - المستعمل ) - ( وقد سبق تفصيل الكلام عليه في ص ١٢٤ م ١٥ ) . وإما أن يكون مقصوراً ، وإما أن يكون ممدوداً . وكلهما لا يتم بناء التانيث فأما الصحيح وشبهه فلا يلحقهما تغيير عند تثنيتهما وجمعتهما تصحيحاً إلا زيادة علامات التثنية والجمع .

وأما المنقوص فيجب إثبات يائه في التثنية وجمع المؤنث السالم ، كما يجب إثباتها عند إضافته أو تصديره بال ، ( وكذا في فداؤه ، على حسب التفصيل السابق في ص ١٥ ) في مثل : هاد - داع - يقال : هاديان - داعيان ، كما يقال : الهادي والداعي . . . والذين هاديان وداعيان إلى ما يسعدنا ، وبين المتعلقات هاديات الرشاد ، داعيات السداد .

ويجب حذف ياء المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالماً ويقسم ما قبل الواو ويكسر ما قبل الياء ، نحو : الهاديون الرشاد ، والداعون إلى الخير خلفاء الأنبياء - إن الهاديين الرشاد والداعين للخير أحق الناس بالإكبار . . .

وأما المقصور والمملود فيلحقهما التغيير الذي سيجي مفصلاً في هذا الباب . وقد سبق تعريفهما وشي من الأحكام الأخرى في الباب السابق . وما سبق خاص بتثنية تلك الأنواع وجمعها جمعي تصحيح . أما جمع التكسير فله باب مستقل يجيء في أول ص ٤٦٧ م ١٧٢ .

يق نوع من الأسماء المخلطة الآخر لم أر من تعرض للكلام على تثنيته وجمعه ، وهو المختل الآخر بالواو . بل إنهم حين يقسمون المختل الآخر إلى مقصور ومنقوص لا يذكر ونوعه ، وحكمه ؛ بحجة أن للكلام العربي الأصل لا يعرف اسماً مختوماً بالواو إلا نحو ثلاث كلمات معربة ؛ منها : يسمتو وقسمتو . . . وقد ناقشنا هذا الرأي ( في الجزء الأول ص ١٢٥ م ١٥ ) وانتهينا إلى أن الحاجة اليوم تدعو لاتخاذ ضابط عام في إعرابه ؛ لكثرة دورانه ، وشيوع استعماله علماً للأشخاص والبلدان وغيرها . ومن أمثله : أرسطو - منطرو - غوفو - أدفو - أوكو - طوكيو - كتفو . . .

(١) فإن كانت الألف ثالثة وأصلها ياء<sup>(١)</sup> — وجب قلبها عند الثنية ياء ؛ فيقال في ثنية : ندَى ، وهُدَى ، وغَنَى . . . نَدَيَان ، وهُدَيَان ، وغَنَيَان .

(٢) وكذلك إن كانت ثالثة مجهولة الأصل — لأنها جامدة — وأمِلت<sup>(٢)</sup> ، نحو : متى ، وإذا — علمين ؛ فيقال في تثنيتهما : مَتَيَان وإذَيَان .

(٣) وكذلك يجب قلبها ياء إن كانت رابعة فأكثر — بغير نظر إلى أصلها — فيقال في ثنية : نُعِمَى ، ومُرْفَضَى ، ومستعلَى . . . نُعِمَيَان ومُرْفَضَيَان ومستعلَيَان . وإذا قلبت الزائدة على الثلاثة ياء ، وأدّى قلبها إلى اجتماع ثلاث ياءات في آخر كلمة واحدة — وجب حذف التي قبلها مباشرة ؛ نحو : ثُرَيَّا وثُرَيَّان ؛ لكيلا يجتمع في الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف<sup>(٣)</sup> من نوع واحد .

والحكم الذي ارتضيناه هناك هو إعرابه بحركات مقدرة في جميع حالاته إعراب المتنوع من الصرف للعلمية والصحة ، فيرفع بضمة مقدرة على آخره . وينصب بفتحة مقدرة ، ويجر بفتحة مقدرة أيضاً . وقد يكون المناسب له عند تثنيته وجمعه جمع مؤنث سالماً — بقاء الواو مع تحريكها بالفتحة وزيادة علامتي الثنية ؛ فيقال : أرسطان وأرسطوين — سفروان وسفروين . . . وهكذا الباقي . كما يقال في روميو وجوليوس ، وسنبو ، وبمبيو وأشباهها من أعلام الإناث ، روميوات وجوليوات — صنبيوات وبمبيوات أما إذا كان علماً للذكر ، وأريد جمعه جمع مذكر سالماً فالأحسن حذف حرف العلة ( الواو ) مع ضم ما قبلها في حالة الرفع ، وكسره في حالتي النصب والجر .

(١) يدل على الأصل أشياء ، ترجع فيها الألف إلى أصلها الياء ، أو الواو ، ومنها : المصدر ، والمشتقات ، والتصغير . . .

(٢) أى : لم تظهر عند التثنية « ألفا » خالصة . وإنما كانت « ألفا » فيها رابعة « الياء » . فلهذا كانت الياء أحق بها عند القلب .

(٣) أصل « ثريا » : ثُرَوَى . ( بمعنى : ثروة ) ثم صغرت ؛ فصارت . « ثُرَيَوَى » ، ثم قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء قبلها ، فصارت : « ثُرَيَّا » . فلو قلبت ألفها ياء في الثنية ، قلنا : « ثُرَيَّيَّان » لاجتماع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف هجائية من نوع واحد ، وهذا ممنوع — غالباً — تبعاً لما نص عليه صاحب المزهري ( في الجزء الثاني ، ص ٥٢ ) حيث قال : ( ليس في كلامهم ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وليس ذلك من أبنيتهم ، استقلاً ، إلا في كلمتين : غلام بيَّنة ، أى : سمين ، وقول عمر : لمن بقيت إلى قابل لأحملن الناس على بيَّتان واحد ، أى : أسوي بينهم في الرزق والأعطيات ) .

وجاء في الجزء الثاني من المسح باب التصغير ( ص ١٨٦ ) ما نصه : ( إذا ولى ياء التصغير ياءان حذفت أولاهما ؛ لتوالي الأفعال . . . ) ، وجاء في الصبيان أول باب التصغير ، ما نصه : ( قال في التسهيل : يحذف لأجل ياء التصغير أول ياء بين ولياها ) ، ثم قال بعد ذلك عند بيت ابن مالك :

و "ئد عن القياس كل ما خالف . . . . .

مانعه في تصغير «مما» : ( إنه سُمِّية ، والأصل سمى . بثلاث ياءات ؛ الأولى ياء التصغير ، والثانية

(٤) وتقلب واولاً إن كانت ثالثة وأصلها الواو ؛ نحو : علّا ، وشذّا ؛  
(وهو : المسك ، أو : رائحته ) ، وعصا . . . فيقال في الثنية : علّوّان ،  
وشذّوّان ، وعصوّان .

(٥) وأيضاً إن كانت ثالثة مجهولة الأصل — لأنها جامدة — ولم تطرأ عليها  
الإمالة ، نحو : إلّى — ألّا — علمين — فيقال في ثنيتيهما : إلّوّان ، وألّوّان . . .  
وغير ماسبق شاذ ، لا يقاس عليه . وطريق معرفته المراجع اللغوية (١) . . . وإذا ختم  
المقصور بتاء التأنيث — نحو : فتاة — زال عنه اسمه وحكمه ؛ للمسيحية في ص ٤٦١ .

• • •

#### ب — ثنية الممدود :

الممدود مخموم — دائماً — بهمزة قبلها ألف زائدة (٢) . فإذا أريد ثنيتيه  
فقد تبقى الهمزة حتماً ، وقد تقلب واولاً حتماً ، وقد يجوز فيها الأمران ؛ فلها ثلاث  
حالات . فيتختم بقاؤها إن كانت حرفاً أصلياً من أصول كلمتها ؛ نحو : قرّاء ،  
وبدّاء ، وخبيّاء . . . فيقال في ثنيتيهما : قرّاءان ، وبدّاءان ، وخبيّاءان ، بإثبات  
الهمزة وجوباً ؛ لأنها من بنية الكلمة الأصلية ؛ إذ الأصل : قرأ ، وبدأ ، وخبأ .  
ويجب قلبها واولاً إن كانت زائدة للتأنيث ؛ نحو : بيضاء ، وصفراء  
وخضراء ؛ فيقال في ثنيتيهما ؛ بيضاوان ، وصفراوان ، وخضراوان .

بدل المدة ، والثالثة بدل لام الكلمة فحذفت إحدى اليامين الأخيرتين على القياس المقرر في هذا الباب ، فيبقى  
الاسم ثلاثياً ؛ فلحقته التاء . هذا كلامهم — انظر ص ١٩٥ وكذا ص ٢٣٣ وفي هذه الصفحة شروط حذفها —  
لكن يفهم من صريح كلام الصبيان والخفري في باب : « المدرّب والمبني » ( عند الكلام على المضارع المستند  
لضمير الرفع : ألف الاثنين ، أو أوأوالجماعة ، أو ياء المخاطبة ويبدء فون التوكيد ) — أن فون الرفع تحذف لتوالي  
التنوين وأن التوالى الممنوع إذا كانت الحروف المتوالية كلها زوائد فلا يرد ، فهو : القاتلات جنّ ، أو يمين  
لأن الزائد هو المثل الأخير فقط . . . فكلامهما يمارض ماسية . والظاهر أن التوالى ممنوع في غير « جنّ »  
و « يمين » وما يماثلها مما حروفه المتوالية أصيلة بذاتها وليست منقلبة . ولا زائدة .

(١) في ثنية المقصور يقول ابن مالك في باب عنوانه كالمنون الذي هنا :

آخَرُ مَقْصُورٌ تُثْنَى أَجْعَلُهُ يَا إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثَةٍ مُرْتَقِيَةً  
كَذَا الَّذِي « أَلِيا » أَصْلُهُ ؛ نَحْوُ : الْقَتَى وَالْجَامِدُ الَّذِي أُمِيلُ ؛ كَمَقَى  
(مرتقياً ، أي : زائداً) .

فجمع في هذين البيتين الأحوال الثلاثة التي تقلب فيها ألف المقصور « ياء » . وهي أن تكون زائدة  
على ثلاثة ، أو ثالثة وأصلها الياء ، أو ثالثة جامدة ( مجهولة الأصل ) قد أميلت . ثم قال في قلبها واولاً :

فِي غَيْرِ ذَا ثَقُلْبٍ « وَاوًا » الْأَلْفُ وَأَوَّلُهَا مَا كَانَ قَبْلُ قَدْ أَلِفَ  
أَي : أُنْعِمَ الْكَلِمَةُ الْمَأْنُونِ مِنْ عَلَاقِ الثَّنِيَةِ . (٢) إذا لحقت تاء التأنيث زال عنه اسمه وحكمه كما في ص ٤٦٤ .

ويجوز بقاؤها وقلبها وأوإن كانت مبدلة من حرف أصلي<sup>(١)</sup> (نحو : صفاء ودُعاء، وبناء، وفداء، وماء؛ لأن الأصل : صفاو- دعاو- بناى - فداى- ماء) أو كانت مبدلة من حرف زائد للإلحاق (نحو : علباء<sup>(٢)</sup> وقوباء<sup>(٣)</sup>) ، فيقال فى التثنية : صفاءان ، أو صففاوان - دعاءان أو دعاوان - بناءان ، أو بناوان - فداءان أو فداوان - ماعان، أو : ماوان؛ كما يقال : علباءان أو علباوان - قوباءان أو قوباوان . . . وهكذا . . . والأحسن إبقاء المبدلة من حرف أصلى ، وقلب المبدلة من حرف زائد للإلحاق .

وما جاء مخالفا لما سبق فهو شاذ ، لا يقاس عليه ؛ كقولهم : قُراوان فى تثنية : قُراء : ( بضم القاف وتشديد الراء المفتوحة - ومن معانيه : القارئ - مع أن همزته أصلية ) ، وكحمرابان ، تثنية : حمراء ، وعاشوران ، تثنية : عاشوراء ، بقلب همزة التانيث ياء فى حمراء، وحذفها فى عاشوراء . ومثل : كسابان، تثنية ، كِسَاء ، الذى همزته مبدلة من حرف أصلى هو الواو . . . وهكذا<sup>(٤)</sup> . . .

(١) قاعدة الإعلال تقضى بقلب حرف اللمة همزة إذا كان متطرفا بعد ألف زائدة - فبقاء الواو هو مراعاة الواقع ، إذ أنها لم تقع طرفا حقيقيا ، فبعدمها علامتا التثنية ؛ فتبقى على اعتبارها ليست متطرفة بسبب علامتى التثنية . وتقلب همزة على اعتبار علامتى التثنية طارئتين لا يلتفت إليهما . هكذا يقولون . والتعليل الصحيح هو : استعمال العرب ليس غير .

(٢) اسم لبعض أعصاب المتق . وأصل الكلمة : علباى ، بزيادة ياء الإلحاق لتكون كقيرطاس ، فى وزنها ، وأحكامها . ثم انقلبت الياء همزة ؛ ليرتبطها متطرفة بعد ألف زائدة . وما يلاحظ أن الإلحاق خاص بالعرب ، مقصور عليهم ، وكانوا يستخسفونه غالبا لفروقات شعرية أو ما يشبهها .

(٣) مرض جلدى يظهر على شكل بقع مستديرة ، صغيرة ، ثم تتسع . . . وأصل الكلمة : « قوباي » ، بزيادة ياء الإلحاق ؛ لتكون كقُرناس ( وهو الأنتف البارز من الجبل ) ، ثم انقلبت الياء همزة . لما سبق ( فى رقم : ٢ ) . (٤) وفى تثنية الممنود يقول ابن مالك :

وَمَا « كَصَحْرَاء » بِوَاوٍ تُثْنِيَا وَنَحْو « عِلْبَاء » ، كِسَاء وَحِيَا :  
بِوَاوٍ أَوْ هَمْزٍ . وَغَيْرُ مَا ذَكَرْ صَحَّحَ . وَمَا شَذَّ عَلَى ثَقَلٍ قَصِيرُ

يريد : أن الممنود الذى همزته كههمزة حمراء - لتأنيث - تقلب همزته واوا عند التثنية . أما علباء وهو الذى همزته للإلحاق . و « كساء » وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الواو ، وكذا « حياء » - ولكنه قصرها لفروقة الشعر فقال : « وحيا » - وهمزته مبدلة من أصل ؛ هو الياء ، - . . . أما الذى همزته من نوع هذه الأشياء فيجوز قلبها واوا فى التثنية ، أو إبقاؤها همزة على حالها . وغير هذه الأنواع الثلاثة التى تكون فيها الهمزة لتأنيث ، أو مبدلة من أصل ، أو للإلحاق - تبقى همزته على حالها . وما خالف الأحكام السابقة فهو شاذ ؛ ويقتضيه منه حد السماع .

وإذا حُتِمَ المقصور الثلاثي وغير الثلاثي، بقاء التانيث فقد زال عنه اسم المقصور وأحكامه ؛ إذ يشترط في المقصور أن يكون محتوماً بألف لازمة تجري عليها حركات الإعراب مقدرة، وهذا الشرط الأساسي لا يتحقق بمجرد تاء التانيث بعد ألفه؛ مثل: فتاة، مباراة. فقد صارت الألف حشواً (أى: غير متطرفة) وصارت حركات الإعراب ظاهرة على تاء التانيث وحدها. وتبقى الألف ثابتة معها في حالة التنية فلا تنقلب شيئاً. أما التاء فتثبت أيضاً في حالة التنية، كى تدل على التانيث؛ فيقال: فتاتان، مباراتان...

• • •

٢- جمع المقصور جمع مذكر سالماً<sup>(١)</sup>:

إذا جمع المقصور جمع مذكر سالماً وجب حذف آخره (وهو: ألف العلة) في كل الحالات، مع ترك الفتحة قبلها دليلاً عليها؛ تقول في: رَضاً، وعِلاً، ومرْتَضَى... وأمثالها من أعلام الرجال: الرَضَوْنَ والرَضِيَيْن - المُلُوتَ والعُلَيْن - والمرْتَضَوْنَ والمرْتَضِيَيْن... ومثل هذا يقال في المشتقات وسائر الأسماء المقصورة التي يصح جمعها جمع مذكر سالماً، نحو: المَبْتَغَى، والأَسْمَى، والمَعْلَى... في قولهم: صادفت الشجاع المبتغى، وهؤلاء هم الشجعان المبتغون - وأكبرُ العالم الأسمى، والعلماء الأسمين - وفدوت العظيم المعلى قدره بين نظرائه من المعلىين... ومن هذا قوله تعالى: (وَلَا تَهِنُوا، وَلَا تَحْزَنُوا، وَأَنْتُمُ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ)، وقوله تعالى في إبراهيم وأولاده عليهم السلام: (وَأَنْتُمْ عَنْدَنَا مِنَ الْمُسْتَظْفَيْنِ الْآخِيَارِ)...

(١) سبق الكلام على تعريف جمع المذكر السالم وشروطه وما يتصل به (في ج ١ ص ١٠٢٨١) وهو يسمى: الجمع على حد المثنى؛ ليوשב تحقق شروط المثنى فيه. أما جمع المؤنث ففى ج ١ ص ٢١٠٠.

(٢) وفي جمع المقصور وحده - وترك جمع المنقوص والمندود - يقول ابن مالك:

وَأَخَذْتُ مِنَ الْقَصُورِ فِي جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الْمَثْنِيِّ مَا بِهِ تَكْمَلًا...

(ما به تكل المقصور، أى: ما اكتملت به صيغة المقصور)، يريد: الألف التي يتم بها؛ فيجب حذفها قبل مجيء علامتي التنية. ثم أشار إلى فتح ما قبلها بعد حذفها بالشرط الأول من البيت التالي، قائلا:

وَالْفَتْحُ أَبْقَى مُشْعِراً بِمَا حُلِفَ .....

د - جمعه جمع مؤنث سالماً<sup>(١)</sup> :

يراعى فى 'جمعه جمع مؤنث سالماً ما روى فيه عند تثنيته ؛ فتقلب ألفه ياء فى ثلاثة مواضع ، وتقلب واواً فى موضعين . فالثلاثة الأولى : حين تكون رابعة فأكثر ؛ أو ثلاثة أصلها الياء ، أو ثلاثة مجهولة الأصل - لأن الاسم جامد - وأميلت ؛ ( نحو : سعدى وسعديات - وهدى وهديات - متى ومتيات . والثلاثة أعلام إناث ) .

والموضعان الآخران : حين تكون الألف ثلاثة أصلها الواو ، أو ثلاثة مجهولة الأصل - ؛ لأن الاسم جامد - ولم تلحقها إمالة ؛ ( نحو : رضا ورضوات - والى والوات - وهما علمان لمؤنثين . . . )

وإذا أدى جمع المقصور إلى اجتماع ثلاث ياءات - كما فى جمع : ثرياً على « ثرييات » . وجب الاختصار على اثنتين فقط ، فيقال : ثرييات - بحذف الياء التى بعد ياء التصغير . لا سبق إيضاحه عند الكلام على تنية المقصور<sup>(١)</sup> .

• • •

هـ - جمع المملود جمع مذكر سالماً :

يسرى على همزته فى هذه الحالة ما سرى عليها عند تثنيته ؛ فتبقى على حالها إن كانت أصلية ؛ نحو : قترآمون ، وبدآمون ، وخبآمون . . . فى جمع : قترآء ، وبدآء وخبآء . وتقلب واواً إن كانت فى أول استعمالها زائدة فى المفرد للتأنيث ، ثم صار هذا المفرد علماً للمذكر . ومن الأمثلة : حمراء ، وجمعه : حمراون ، وخضراء ، وجمعه : خضراون ، وبيضاء ، وجمعه : بيضاون . ويجوز إيقاظها وقلبها واواً إن كانت مبدلة من حرف أصلى ، أو للإلحاق . ومن هذا رضاء - علم مذكر - وجمعه : رضاعون أو رضاون - وعلباء - علم مذكر أيضاً - وجمعه : علباعون أو علباون . . .

• • •

و - جمعه جمع مؤنث سالماً : يجرى على الهمزة ما جرى فى التثنية ، نحو : قراءات - حمراوات - رضاعات وعلباءات ، أو : رضאות وعلباوات



بعض الأحكام العامة فيما يجمع جمع مؤنث سالماً :

(١) إذا كان المفرد المراد جمعه جمع مؤنث سالماً مختوماً بتاء التأنيث وجب حذفها قبل جمعه ؛ سواء أكان المفرد بغيرها صحيح الآخر أم غير صحيح ، ففى مثل : كاتبة يقال : كاتبات ؛ بجذف التاء التى كانت فى المفرد ؛ لئلا تجتمع علامتان للتأنيث ، وفى مثل : ظبية وصفوة ، ومهدبة ، ومجلوة ... من أعلام النساء ( وكلها من معتل الآخر ، الشبيه بالصحيح الآخر <sup>(١)</sup> ) يقال : ظليات - صفوات - مهديات - مجلوبات .

وإن كان قبل التاء ألف وجب حذف التاء وقلب الألف هنا قلبها فى التنية ، فالثالثة ترد إلى الواو أو الياء ؛ طبقاً للتفصيل المذكور هناك ؛ نحو : فتاة وفتيات ، وقناة وقنوات .. و .. والرابعة فأكثر تقلب ياء كمُعْطاة ومُعْطيات ، ومصطفاة ومصطفيات . مع ملاحظة أن المفرد المختوم بتاء التأنيث وقلبها ألف ، لا يسمى مقصوراً ، ولا يخضع لأحكامه ؛ إذ لا بد أن تكون ألف المقصور آخرًا وسيجى عليها الإعراب لاعلى التاء كما قلنا <sup>(٢)</sup> .

وإن كان قبلها همزة مسبوقه بألف زائدة وجب حذف التاء أيضاً ، وإخضاع الهمزة لحكم همزة المملود عند تثنيته ؛ فتبقى إن كانت أصلية ، نحو : قرأة وبدأة وخبَاءة فيقال : قرّاءات ، وبدّاءات ، وخبّاءات ... ، ويجوز إبقاؤها وقلبها وأوإن كانت مبدلة من أصل ؛ نحو : نبّاءة ( للبقعة المرتفعة ) . ونباوات ، كما يقال فى التنية . ولا تقع الهمزة هنا للتأنيث قبل تائه ؛ لأنها لا تجتمع مع تاء التأنيث ، وكذلك لا تقع الهمزة للإلحاق قبل تاء التأنيث لأن همزة الإلحاق لا بد أن تكون فى آخر الكلمة <sup>(٣)</sup> .

(١) راجع ١٠ ص ١٢١ م ١٠٠ . (٢) فى ص ٤٥٩ و ٤٦١ .

(٣) أشار ابن مالك إلى ما سبق : ( من جمع المقصور جمع مؤنث سالماً ، وأن ألفه تقلب فى هذا الجمع كقلبها فى التنية ، وأن مفرد هذا الجمع يجب حذف ما فيه من تاء للتأنيث إن وجدت قبل جمعه ) ، فقال بيتاً نصفه الأول لا علاقة له بهذه المسألة ، وإنما علاقته بمسألة أخرى سبقت ، وسبق معها الشطر . والبيت هو :

(والفتح أبى مُشْعِراً يَمّا حُذِفَ) وإن جمعته بتاء وألِف.. =

وإذا كان المفرد مختوماً ببناء التأنيث وقبلها همزة مسبقة بألف زائدة — فإنه لا يسمى في هذه الصورة مملوداً ، ولا يخضع لأحكام المملود ، لأن المملود لا بد أن يكون مختوماً بالهمزة ويجزى عليها حركات إعرابه .

(٢) تتحرك عين جمع المؤنث السالم بحركة فائه ، فيمتثلان في حركتهما ، إذا استوفى مفرده شروطاً ستة<sup>(١)</sup> .

أولها : أن يكون هذا المفرد اسماً ؛ نحو : هند — مجد — صلح . . . أسماء إناث ؛ فخرج المفرد الوصف (أى : المشتق) نحو : ضخمة وحلوة . . .

ثانيها : أن يكون ثلاثياً ، فخرج ما زاد على الثلاثة ، نحو : درهم ، وسكّهب<sup>(٢)</sup> ، وبرقع . . . أسماء إناث .

ثالثها ، ورابعها : أن يكون غير معتل العين ، ولا مضعفاً ؛ فخرج ما كان مثل : هالة ، ودولة ، وديمة ، وجنّة ، وميّنة ، وقبة .

خامسها : أن يكون ساكن العين ، فخرج ما كان متحركها ، نحو : لينة ، وسمرّة<sup>(٣)</sup> . . .

سادسها : أن يكون لمؤنث ، فخرج ما هو للمذكر ؛ نحو : سعد ، وقفل ، وحلف . . . فإن هذه الأسماء لا تجمع جمع مؤنث سالماً ، فلا إتياع فيها .

فإذا استوفى المفرد — المختوم بالتاء أو غير المختوم بها — الشروط الستة تحركت في الجمع عينه الساكنة بحركة تماثل حركة الفاء ؛ فيقال في هند : هندات ، وفي مسجد : مسجّدت ، وفي صلح : صلّحات وفي حكمة : حِكِمَات ، وفي

ثم تم القاعدة فقال :

فَالْأَلِفَ أَقْلِبْ قَلْبَهَا فِي التَّثْنِيَةِ وَتَاءَ ذِي التَّاءِ أَلْزِمَنَّ تَنْحِيَةَ

(أى : ألزمن التاء تنحية وإيماداً من المفرد الذى يحتويها) ، يريد : احذف التاء من المفرد المشتل عينا قبل جمعه مؤنثاً سالماً .

ولم يتعرض ابن مالك — كما أشرنا من قبل — لحكم المملود والمقصور إذا أريد جمعهما هذا الجمع ؛ لأن حكمهما معه كحكمهما عنه فتشبهما .

(١) سبقَت الإشارة لها في ص ١١٤ م ١٢ المناسبة هناك .

(٢) طوليل . . . (٣) اسم نوع من الفجر .

نَحْلَةٌ : نَحَلَات ، وَفِي غُرْفَةٍ : غُرُفَات . فَمَنْ كَلَّ ذَلِكَ حَذَفَ مَكُونُ الْعَيْنِ ، وَتَبِعَتْ الْعَيْنُ فِي حَرَكَتِهَا حَرَكَةَ الْفَاءِ .

غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْإِتْبَاعَ قَدْ يَكُونُ وَاجِبًا ، وَقَدْ يَكُونُ جَائِزًا . فَيَجِبُ إِذَا كَانَ الْمَفْرَدُ الْمُسْتَوِيُّ لِلشَّرْطِ مَفْتُوحَ الْفَاءِ ، فَيَتَعَيَّنُ إِتْبَاعَ حَرَكَةِ عَيْنِهِ فِي الْجَمْعِ لِحَرَكَةِ فَائِهِ ، نَحْوُ : رَحْمَةٍ ، وَفَتْحَةٍ . . . فَيَقَالُ فِيهِمَا : رَحِمَاتٌ ، وَفَتْحَاتٌ . وَنَحْوُ : نَهْرٍ وَحَمْدٍ (لِأُثْنَتَيْنِ) فَيَقَالُ : نَهَرَاتٌ وَحَمْدَاتٌ . يَفْتَحُ الثَّانِي وَجُوبًا فِي كُلِّ ذَلِكَ ؛ تَبَعًا لِفَتْحَةِ الْأَوَّلِ .

أَمَّا فِي غَيْرِ الْحَالَةِ السَّابِقَةِ فَيَجُوزُ فِي الْعَيْنِ : إِمَّا إِبْقَاؤُهَا سَاكِنَةً ، وَإِمَّا تَخْفِيفُهَا بِحَذْفِ السَّكُونِ وَتَحْرِيكُهَا بِالْفَتْحَةِ ، وَإِمَّا حَذْفَ سَكُونِهَا ، وَإِتْبَاعُهَا فِي حَرَكَتِهَا لِحَرَكَةِ الْفَاءِ ، فَتَكُونُ مَضْمُومَةً مِثْلَهَا ، أَوْ مَكْسُورَةً . فَمِنْ نَحْوِ الْأَسْمَاءِ الْآتِيَةِ إِذَا كَانَتْ أَعْلَامًا لِإِنَاثٍ ، وَهِيَ : صُنْعٌ ، وَدُمْيَةٌ ، وَحِلْيَةٌ ، وَحِكْمَةٌ . . . يُقَالُ : صُنْعَاتٌ ، أَوْ صُنْعَاتٌ ، أَوْ : صُنْعَاتٌ بِضَمِّ الثَّانِي أَوْ تَسْكِينِهِ ، أَوْ فَتْحِهِ وَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَقَالُ فِي بَقِيَةِ الْأَسْمَاءِ . . .

وَمِنْ نَحْوِ : فَتْنَةٍ ، وَسِحْرٍ ، وَتَحْفَةٍ ، وَلُطْفٍ ، مِنْ أَعْلَامِ النِّسَاءِ ، يُقَالُ فِي جَمْعِهَا : فَتَنَاتٌ ، أَوْ فَتْنَاتٌ ، أَوْ فَتَنَاتٌ . . . بِإِسْكَانِ التَّاءِ الْأُولَى أَوْ كَسْرِهَا ، أَوْ فَتْحِهَا . وَهَكَذَا يُقَالُ فِي الْأَعْلَامِ الْأُخْرَى ؛ حَيْثُ يَصِحُّ فِيهَا ضَبْطُ الْعَيْنِ بِأَحَدِ الضُّبُوطِ الثَّلَاثَةِ الْجَائِزَةِ .

وَيَسْتَنَى مِنْ هَذَا الْحُكْمِ حَالَتَانِ : لَا يَجُوزُ فِيهِمَا الْإِتْبَاعُ ، الْأُولَى : الْأَسْمَاءُ الْمَكْسُورَةُ الْفَاءَ إِذَا كَانَتْ لَامَةً وَأَوَّلًا ، نَحْوُ : ذَرَّةٌ ، وَقَيْنَةٌ<sup>(١)</sup> ، وَجِنَّةٌ<sup>(٢)</sup> ، فَلَا يَجُوزُ فِيهَا : ذَرَوَاتٌ ، وَلَا قَيْنَوَاتٌ ، وَلَا جِنِّيَّاتٌ ، بِكَسْرِ ثَانِيهِ إِتْبَاعًا لِأَوَّلِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَسْرَ ثَقِيلَةً قَبْلَ الْوَاوِ يَتَحَاشَاهَا الْعَرَبُ فِي أَغْلَبِ كَلَامِهِمْ ، وَلِهَذَا لَا يَصِحُّ الْإِتْبَاعُ ، وَيَصِحُّ السَّكُونُ أَوْ الْفَتْحُ . . .

(١) لُثَى الْمَكْتَبِ .

(٢) الْحَبَابَةُ الْمُجْتَمِعَةُ .

الثانية : الاسم المضموم الفاء إذا كانت لامه ياء ، مثل : دُمِيَّة ، قُنِيَّة<sup>(١)</sup> ، غُنِيَّة ؛ فلا يجوز فيها دُمِيَّات ، ولا قُنِيَّات ، ولا غُنِيَّات . . . بضم ثانية تبعاً لأوله ؛ لأن الضمة ثقيلة قبل الياء يتحاشاها العرب في أغلب كلامهم ، ولهذا لا يصح الإتيان ويصح السكون أو الفتح .

وما خالف الأحكام السابقة فنادر ، أو شاذ ، - وكلاهما لا يقاس عليهما - ضرورة شعرية ، أو لغة قوم من العرب عددهم قليل . . . ومن الأمثلة : جمع كهلة على كهلات ، مع أنها وصف . وظببات ؛ بسكون الباء والواجب فتحها . وزفرات بالسكون لضرورة الشعر في قول الشاعر :

وَحُمِلْتُ زُفْرَاتِ الضَّحَا فَاطْقَنْتُهَا وَمَالِي بِزُفْرَاتِ الْعِشِيِّ يَدَانِ  
وقيلة هذيل لا تشترط الصحة في عين الاسم ، فتجيز أن تكون معتلة فتقول : يَيْضَةُ وَيَيْضَات ، وجوزة وجوزات ؛ بفتح الثاني إتياعاً للأول . . .

( ١ ) في الأحكام الخاصة بعين المفرد المؤنث الذي يراد جمعه جمع مؤنث سالماً يقول ابن مالك :

وَالسَّالِمُ الْعَيْنِ ، الثَّلَاثِي ، اسْمًا أَزِلُ  
إِتْبَاعَ عَيْنِي فَأَعَهُ بِمَا شَكِلُ  
إِنْ سَاكَنَ الْعَيْنِ مَوْثًا بَدَأَ مُخْتَمًا بِالتَّاءِ أَوْ مُجَرَّدًا

( الثلاثي : أصلها الثلاثي بتشديد الياء ، خففت للشعر . في البيت تقديم وتأخير . والتقدير : وأزل السالم العين الثلاثي الاسم - إتياع عين فاه . أي امنح السالم . . . إتياع عينه الساكنة الحركة التي شكلت بها الفاء . ثم انتقل بعد ذلك لبيان ما يجوز في العين الساكنة من فتح أو سكون إن كانت العين بعد فاه غير مفتوحة ؛ ( حيث يجوز في العين الساكنة . إما تركها على سكونها ، وإما تخفيفها بالفتحة ، وإما إتياعها لحركة الفاء قبلها من ضم أو كسر ) - قال :

وَسَكَنَ التَّالِيَّ غَيْرَ الْفَتْحِ ، أَوْ خَفَّفَهُ بِالْفَتْحِ فَكَلَّا قَدْ رَوَّوَا  
ثم عرض بعد ذلك للحالين اللتين لا يجوز فيهما الإتياع فقال :

وَمَنْعُوا إِتْبَاعَ نَحْوِ : « ذِرْوَةٌ » وَنَحْوِ : « زُبْيَةٌ » . وَشَذَّ كَسْرُ جِرْوَةٍ  
( الزبية : حفرة تحفر للأسد ليقيم فيها ؛ فيصاد . والجروة الأثني من الكلاب والسباع ) . ثم بين أن ما خالف الأحكام السابقة فهو نادر أو ضرورة أو لغة ، فقال :

وَنَادِرٌ ، أَوْ : ذُو اضْطِرَارٍ غَيْرُ مَا قَسَمْتُهُ ، أَوْ ، لِلْأَنَاسِ انْتَمَى

### جمع التكسير

معناه : في الأبيات الآتية التي يصف بها الشاعر (١) أسباب العظمة ، وخلود السيرة - أمثلة مختلفة مما يسميه النحاة : جمع التكسير ، قال :

وليس الخُلْدُ مرتبةً تُلَقَّى (٢) وتُؤْخَذُ من شَفَاهِ الجَاهِلِيْنَا  
ولكنْ مُتَهَيِّ هِمَمٍ كِبَارٍ إِذَا ذَهَبَتْ مَصَادِرُهَا (٣) بِقَيْنَا  
وسِرُّ العَبْقَرِيَّةِ حِينَ يَسْرَى فَيَنْتَظِمُ الصَّنَائِعُ وَالْفَنُونَا  
وَأَثَارُ الرِّجَالِ إِذَا تَنَاهَتْ إِلَى التَّارِيخِ خَيْرَ الْحَاكِمِنَا  
وأخْذُكَ مِنْ فَمِ الدُّنْيَا ثَنَاءً وَتَرْكُكَ فِي مَسَامِعِهَا طَنِينَا (٤)

فالكلمات ؛ ( شَفَاه - هِمَم - كِبَار - مَصَادِر - صَنَائِع - فَنُون - آثَار - رِجَال - مَسَامِع ) . . . ، هي مما يسمونه : جمع التكسير . يريلون : أن كل واحدة منها تتضمن أمرين معاً ، هما : معنى ينصب على أفراد لا تقل عن ثلاثة . ووجود مفرد لكل واحدة ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية مع اختلاف بطراً على صيغته عند جمعهما .

فكلمة : « شَفَاه » - مثلاً - تدل على شَفَاه ثلاث على الأقل . ولها مفرد هو : « شَفَاة » ، يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية ، مع اختلاف طراً عليه عند الجمع ؛ إذ صارت « الشين » مكسورة بعد أن كانت مفتوحة ، وزيدت « ألف » قبل الآخر لم يكن لها وجود قبل الجمع .

وكلمة : « هِمَم » - مثلاً - تدل على ثلاثة فأكثر من هذا النوع ، وفردتها « همة » يشاركها في معناها ، وفي حروفها الأصلية . وقد تغيرت صيغته عند جمعه للتكسير بعض تغير ؛ فحذفت التاء من آخره ، وانفك الإدغام الذي كان في ثانيه .

(١) أحمد شوقي المتوفى سنة ١٩٣٢ م . (٢) المراد : تؤخذ تلقيناً ، أو وراثة مجردة .  
(٣) أصولها وأصحابها . (٤) صوتاً معنوياً ، كصوت النحاس أو الطبل .

وكلمة : « كِبَار » تَدُلُّ على عدد من هذا النوع لا يقل عن ثلاثة ، ومفردا :  
 « كبير » يشاركها في المعنى ، وفي الحروف الأصلية ؛ وقد طرأ على صيغته بعض  
 تغير عند الجمع ؛ فحذف من آخره الياء ، وكسر أوله المفتوح ، وقبح ثانية  
 المكسور ، وزيدت « ألف » قبل في آخره . فتناول التغير ضبط بعض الحروف  
 وحذف بعض منها ، والزيادة عليها ... وهكذا بقية الجموع السالفة ونظائرها ...  
 مما سبق يتضح تعريفهم جمع التكسير بأنه « ما يدل على ثلاثة فأكثر ،  
 وله مفرد<sup>(١)</sup> يشاركه في معناه ، وفي أصوله ، مع تغير يطرأ على صيغته عند الجمع » .  
 وهذا التغير الطارئ على المفرد عند جمعه جمع التكسير قد يكون مقصوراً  
 على ضبط بعض الحروف فقط ؛ نحو : أَسَدٌ وَأَسَدٌ ، وقد يشمل على الزيادة وتغيير  
 الضبط معا ؛ نحو : رجل ورجال ، وقد يشمل على تغيير الضبط مع نقص  
 بعض الأحرف ؛ نحو : كتاب وكتب . وقد يشمل على تغيير الضبط مع نقص  
 الأحرف وزيادتها ؛ نحو : كبير وكبيرة وجمعهما للتكسير هو : كِبَار ...  
 وهكذا ، فلا بد من تغيير يصيب المفرد عند جمعه تكسيراً .

• • •

قسماه ؛ والفرق بينه وبين جمعي التصحيح . :

استقصى اللغويون جموع التكسير في الكلام العربي — جهد طاقتهم — فتيقنوا  
 أن العرب يستعملون صيغاً معينة إذا أرادوا من التكسير عدداً محدداً لا يقل عن ثلاثة ،  
 ولا يزيد على عشرة . ويستعملون صيغاً أخرى إذا أرادوا عدداً يزيد على عشرة .  
 وأشهر الصيغ الأولى أربعة ، تُسَمَّى : « صيغ جموع القِلَّة » . وتُسَمَّى  
 الصيغ الأخرى : « صيغ جموع الكثرة » . فالأربعة الخاصة بجموع القلة ، هي :  
 (١) أَفْعِلَة ؛ نحو : أغذية ، وأدوية ، وأبنية — جمع : غذاء ، ودواء ، وبناء ...  
 (٢) أَفْعَل ؛ نحو : ألسن ، وأرجل ، وأعين ؛ جمع : لسان ،  
 ورجل ، وعين ...

(١) وهذا المفرد قد يكون حقيقياً ، أو تقديرياً بالتفصيل المأم بالإيضاح الضروري الوارد

(٣) فِعْلَةٌ ؛ نحو : صِيَّةٌ ، وَفِيتَةٌ ، وَوَلْدَةٌ ؛ جمع : صَبِيٌّ ، وَفَتَى ، وَوَلَدٌ .

(٤) أفعال ؛ نحو : أَبْطَالَ ، وَأَسِيفَ ، وَأَنْهَارَ ؛ جمع : بَطْلٌ ، وَسِيفٌ وَنَهْرٌ . . .

وأشبه الصيغ الثانية المختصة بجموع الكثرة يزيد على ثلاثين ، وسنعرّف الكثير منها ؛ مثل : فُعْلٌ ، وفواعلٌ ، ومفاعِلٌ ، وفَعَالِيٌّ ، وفُعْلٌ . . . و . . . نحو : حُمْرٌ ، وجواهرٌ ، ومعابدٌ ، وصحارىٌ ، وكُتُبٌ . . .

وتبيّن اللغويون أمرين آخرين :

أولهما : أن العرب قد يضعون جمعا على وزن صيغة لأحد النوعين ولكنهم يستعملون هذا الجمع في القلة حيناً ، وفي الكثرة حيناً آخر ، استعمالاً حقيقياً ، لا مجازياً . والقرائن وحدها في السياق هي التي تعينه لأحد النوعين — بالرغم من أن صيغته خاصة بأحدهما فقط ، وأن وزنه يشيع استعماله في نوع منهما دون الآخر ، فيكتفون بوزنه الغالب الشائع في أحد النوعين ويستعملونه فيه ، وفي الآخر أيضاً من غير أن يجمعوا المفرد جمع تكسير على وزن من الأوزان التي تشيع في هذا النوع الآخر . ومن الأمثلة استعمالهم في القلة ، والكثرة معا : أرجلٌ ، وأعناقٌ ، وأفئدةٌ ( وهي جمع : رَجُلٌ ، وعُنُقٌ ، وفؤادٌ ) مع أن صيغة : أفعُلٌ ، وأفعالٌ وأفعِلَةٌ — هي من الصيغ الغالبة في القلة ، فاكتفوا بها في النوعين عند تكسير هذه الكلمات ، ولم يجمعوا كلمة : رجلٌ ولا عُنُقٌ ولا فؤادٌ ، على صيغة من صيغ الكثرة .

ومن الأمثلة أيضاً عند تكسير المفردات ؛ استعمالهم : رجالٌ وقلوبٌ ( جمع : رَجُلٌ ، وَقَلْبٌ ) في القلة والكثرة ، مع أن صيغة : « فِعَالٌ » و « فُعُولٌ » من الصيغ الغالبة في الكثرة . فاكتفوا بها في الدلالة على النوعين عند تكسير الكلمتين ، ولم يجمعوا رَجُلًا ، وَقَلْبًا على صيغة للقلة .

وثانيهما : أن العرب قد يستعملون صيغة شائعة في نوع مكان صيغة وضموها للنوع الآخر وشاعت فيه . فكلتا الصيغتين موجودة فعلا ، وتشيع في أحدهما <sup>(١)</sup> ،

(١) في صيغ جمع القلة وأنها قد تستعمل للكثرة والعكس — يقول ابن مالك في أول باب عزائه : جمع التكسير :

أَفْعَلَةٌ ، أَفْعُلٌ ، ثُمَّ : فِعْلَةٌ ثُمَّتَ : أَفْعَالٌ — جُمُوعٌ قِلَّةٌ

وحده، ولكنهم يستعملونها في معنى الآخر؛ بقرينة في الكلام خارجة عن الصيغة وعن وزنها، تدل على هذا النقل والتبادل. وبغير القرينة لا يصح الحكم على الصيغة بأنها مستعملة في غير نوعها<sup>(١)</sup>.

والفرق بين هذه الحالة والى سبقتها: أن المفرد هنا لعنوعان من التكسير؛ أحدهما: بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على القلة، والآخر بصيغة مستقلة تختص بجمع التكسير الدال على الكثرة، فتستعمل إحداهما في معنى الأخرى. أما الحالة السابقة فالمفرد فيها له جمع تكسير على وزن خاص بأحدهما فقط، فصيغة جمعه مقصورة على نوع منهما وحده؛ فلم يضع العرب لهذا المفرد نوعين للتكسير، تكون صيغة أحدهما مستقلة للدلالة على القلة، وصيغة الآخر مستقلة للدلالة على الكثرة، وإنما وضعوا له جمعاً من نوع واحد، بصيغة تختص بهذا النوع ولكنها مشتركة للدلالة فتدل على الكثرة حيناً، وعلى القلة حيناً

= (تُمت هي هـ ثم هـ الماطفة زيت في آخرها تاء التانيث المفتوحة)، تلك صيغة القلة. وانتقل بعدها مباشرة إلى استعمالها في الكثرة وصيغ الكثرة في القلة، فقال:

وبعض ذى بكثرة وضعاً يقي؛ كـأزجل، والعكس جاء؛ كالصفي  
يقول: إن بعض هذه الأوزان يئى بالكثرة، أى: يدل عليها، ويئى فيها، كأزجل، جمع رجل، فإنها تكون لكثرة كما تكون قلة. وهذا بالوضع العربي: أى: أن العرب وضعوا الجمع العكس: وأزجله لكثرة كما وضعوه لقلته وصالح للمعنيين، ولم يعرف جمع: «رجل» صيغة خاصة بالكثرة؛ فالوضع في المعنيين أصيل وسقيم. ولكن صيغته في أحدهما أكثر شيوعاً منه في الآخر. والعكس صحيح كذلك، فقد جمعوا بعض الألفاظ لتدل على القلة، مع أنها مصوغة على وزن بعض الصيغ الشائعة في الكثرة. — كما قلنا — وضرب مثالا هو: «الصفي» جمع صفاة (يعنى الصغرة المساء وأصله: صُفري، اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء — مما بقواعد الإعلال — وأدغمت الياء والياء، فصارت صُفري، ثم قلبت الفسة قبل الياء كسرة؛ لأن الكسرة هي التي تناسبها؛ فصارت: صُفري ياء مشددة، ولم يشدها الناظم لضرورة الوزن.

(١) وقد كثُر هذا النقل والتبادل في بعض الصيغ؛ كصيغة «أضال» التي قللة؛ فقد أشاعوها في المعنيين؛ وإن كانت قللة أوفر شيوعاً. ومن الجائز لنا في كل وقت أن نستعملها في المعنيين مثلهم فيكون الاتصال حقيقياً لا مجازياً؛ بسبب شيوعه عندهم. أما غير الشائع عندهم فتستعمل مجازاً؛ لأن احتمال التقليل في موضع الكثير أو العكس — جائز بلاغة؛ ويكون من قبيل المجاز المرسل الذي علاقه التلكية أو الجزئية، واستعماله مطرد، ما دامت شروط المجاز متحققة، ولا يتوقف على استعمال العرب للكلمة أو الكلمات المجازية ذاتها، — وأنهم استعملوها مجازاً؛ إذ لا أهمية مطلقاً لاستبانة أمرهم في هذه الكلمة أو الكلمات؛ لأن استخدام المجاز قياسي بنير قيد، إلا قيد تحقق شروطه. غير أن العرب إذا استعملوا صيغة الكثرة في القلة أو العكس وكان هذا الاستعمال كثيراً شائعاً فإنه يكون من قبيل الاستعمال الحقيقي لا المجازي، ويكون استعمالنا إياه حقيقياً، كذلك؛ كاستعمالهم صيغة: «أضال» في الكثرة؛ فهو حقيقى لنا أيضاً. بخلاف استعمال «فُعل» مثلاً — في القلة فإنه مجازي.



آخر على حسب القرائن ، وبرغم أنها من الصيغ الخاصة بأحدهما دون الآخر .. كما قلنا - يستعملونها في النوعين .

(١) وهذه الدلالة العددية هي إحدى نواحي الفرق بين جمع التكسير وجمعي التصحيح ؛ ذلك بأن جمع التكسير قد يكون مدلوله عدداً محدوداً لا يقل عن ثلاثة ، ولا يزيد على عشرة . وقد يكون مدلوله عدداً كثيراً يزيد على العشرة ، ولكل دلالة صيغ خاصة . أما جمعا التصحيح ، فمدلولهما الغالب عند «سيوبه» عدد محدود لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد على عشرة . فهما يدلان عنده على القلة التي يدل عليها أحدنوعى جمع التكسير ، ولا يدلان على الكثرة إلا بقرينة أخرى خارجة عن صيغتهما ؛ فليس لهما صيغ تدل على القلة أو على الكثرة كالصيغ التي لجمع التكسير في هذين النوعين .

والرأى الأرجح أن جمعي التصحيح لا يختصان بالقلة وإنما يصلحان<sup>(١)</sup> للقلة والكثرة . بشرط ألا توجد القرائن التي تعين الجمع لأحدهما دون الآخر .

(٢) ولفرق آخرهام ؛ هو : أن جمع التكسير لا بد أن يتغير ، فيه صيغة مفردة ؛ بخلاف جمعي التصحيح ؛ فإن مفردهما لا يتغير - في الغالب - عند جمعه على أحدهما ، بل يظل حافظاً صورته الأصلية .

• • •

### قياسية جمع التكسير :

صيغ جمع التكسير - بنوعيه - متعددة ، وأوزانه كثيرة تتجاوز ؛ الثلاثين ؛ منها الصيغُ المطردة ، ويتصدى علم النحو لبيانها ، وعرض أحكامها . ومنها غير المطردة ، والسبيل إلى معرفتها مقصور على المراجع اللغوية الأخرى .

والمراد بالصيغة المطردة ما تتطلب مفرداً مشتملاً على أوصاف معينة ، إذا تحققت فيه جاز جمعه تكسيراً على تلك الصيغة بدون تردد ، ولا رجوع إلى كتب اللغة ، أو غيرها ، ومثل هذا الجمع يكون صحيحاً فصيحاً ؛ لا يصح رفضه ولا الحكم عليه بالضعف اللغوي ، أو بشيء يعيبه من ناحية صياغته ، أو وزنه ، أو فصاحته ، فصيغة «فَعُلَ» - مثلاً تكون جمعاً مطرداً لكل مفرد مذكر

(١) راجع خاتمة المصباح المنير ص ٩٥٤ بنون : ( فصل : الجمع قسبان ، قلة وكثرة . . . ) حيث صرح بالرأى الأرجح وبأدلته . . .

على وزن: «أَفْعَلَ» أو: مؤنث على وزن ، «فَعْلَلَه» بشرط أن يكون المفرد في الحالين مشتقاً دالا على لون أو عيب . . . نحو : هذا أحمر ، وهؤلاء حُمْرٌ - وهذه حمراء ، وهنَّ حُمْرٌ . وذلك أخرس ، وهم خُرُسٌ - وتلك خرساء ، وهن خُرُسٌ . . . وهكذا كل صيغة أخرى من جموع القلة أو الكثرة فإن المفرد يطرّد جمعه عليها إذا كان مستوفياً للشروط التي يجب توافرها فيه ؛ ليصلح أن يجمع على وزنها . فتي تحققت تلك الشروط ساغ جمعه عليها من غير استشارة المراجع اللغوية، وساغ استعمال هذا الجمع بغير توقف لمعرفة رأيها فيه، أهو موافق لما تحتويه أم يخالف ؟؟ فإن هذا التوقف لا مستوّح له بعد أن تحققت في المفرد الصفات التي جعلته صالحاً لأن يُجمع جمع تكسير على تلك الصيغة والوزن .

وما أكثر تعدّد الجموع في المراجع اللغوية وكثير منها يخالف في صيغته لصيغة الجمع المطرد ، فلا يؤدي هذا - مع كثرة الصيغ المخالفة - إلى تخطئة الجمع المطرد ، ولا إلى الحكم عليه بالضعف ، أو العيب، وإنما يؤدي إلى أن لهذا المفرد جمعين للتكسير - أو أكثر أحيانا - وأن أحد الجمعين كثير شائع ، فهو لهذا قياسى مطرد ، والآخر قليل أو نادر ؛ فهو سماعي ، ولا يجوز القياس عليه ؛ لقلته وندرته، ولا اتخاذ وزنه مقياساً يُجمّع عليه مفرد آخر غير الذي ورد مسموعاً فيه عن العرب ؛ وهذا هو المسمى بـ: «جمع التكسير السماعي» أو: «جمع التكسير غير المطرد» . ومن ثمّ يتبين خطأ من يتوهم أن كل جموع التكسير سماعي ، وأن الرجوع في كل منها إلى المظانّ اللغوية محتوم على من يعرف الأوصاف المشروطة في مفرد كل صيغة ، ومن لا يعرف .

نعم الرجوع إلى تلك المظان محتوم على من لا يعرف تلك الأوصاف والضوابط ، أما من يعرفها فله أن يصل من طريق معرفته إلى ما يريد من جموع التكسير المطردة في تلك المفردات . ولا تمنعه معرفته أن يرجع - إذا شاء - إلى المظان اللغوية ، ليستخمد ما تنص عليه من جموع أخرى مسموعة للمفردات التي معه ؛ أي: أنه حرّ في استعمال جمع التكسير القياسي أو السماعي ، من غير أن يفرض عليه الاختصار على السماعي وحده ؛ وإلا كانت الضوابط المطردة والقواعد العامة المستنبطة من الكلام العربي الشائع - عيباً لا جلوى منه<sup>(١)</sup> . . .

(١) للجمع النقي، الناهي، قرار حاسم ، أصدره بعد دراسة وافية، وهو يقطع بأن «المفرد» ؛ «القياس» بمعنى واحد ؛ ونص القرار ( كما جاء في الصفحة الخامسة والخمسين من محاضر جلسات

وفيا إلى الأوزان المطردة - أي : القياسية - لجمع التكسير بقسميه : جمع القلة وجمع الكثرة ، والأوصاف الواجب تحققها في المفرد المراد جمعه على إحدى الصيغ ، مع الإشارة إلى أن كل صيغة من هذه الصيغ المطردة قد تراحمها صيغ كثيرة مسموعة ، مرجعها اللغة وحدها .

• • •

### ١ - جموع القلة : أشهرها :

( ١ ) أفْعِلَة . وهو مقيس في كل مفرد يكون اسماً ، ( لاوصفاً ) ، مذكراً ، رباعياً ، قبل آخره حرف مدّ ؛ نحو : طعام وأطعمة - بناء وأبنية - عمود وأعمدة - رغيف وأرغفة ...

وهو مقيس أيضاً في كل اسم على وزن : فَعْعَال ، أو فِعال ( بفتح الفاء أو كسرها ) إذا كان عين كل منهما ولامه من جنس واحد ، أو كانت لاهما حرف علة ، فالأول ، نحو : بَشَات<sup>(١)</sup> ، وأَبْنَتْ<sup>(٢)</sup> ، وزِمَامٌ وأَزِمَةٌ<sup>(٣)</sup> ، والثاني ، نحو : قَبَاء<sup>(٤)</sup> وأَقْبِيَّة ، وكسَاء وأَكْسِيَّة .

( ٢ ) أفْعُل : وينقاس في كل مفرد ، اسم ( لاصفة ) على وزن : فَعْعَل ( بفتح فسكون ) صحيح العين ؛ سواء أكان صحيح اللام أم معتلها ؛ ليست

المرور الرابع لانقاده وهي الجلسة الرابعة صباح الثلاثاء ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ ، وكما ورد أيضاً في الصفحة الأولى من الجزء الرابع من مجلة المجمع ) :

« يرى المجمع أن الكلمات التي يستعملها قدامى التحويلين والصرفيين ؛ وهي : القياس ؛ والأصل ، والمطرّد ، والغالِب ، والأكثر ، والكثير ، والباب ، والقاعدة ... أنفاظ متساوية الدلالة على ما ينقاس . وأن استعمال كلمة منها في كتبهم يسوّغ للمحدثين من المؤلفين وغيرهم قياس ما لم يسمع على ما سمع ، وأن المقيس على كلام العرب هو من كلام العرب » ١ . هـ

والمراد من تسجيل هذا القرار هنا ، ومن الإيضاح الذي ذكرته قبله ، إزالة كل غموض عن قياسية الجموع المطردة ، وهو كل وهم تردد أو يتروّد على خاطر بعض القدامى والمحدثين بهذا الشأن .

وهناك أسباب أخرى قوية تزيل الشك أو الوم من قياسته ؛ هي الأسباب السامة التي أشرنا إليها في مواضع متفرقة من الأجزاء الأربعة في الرد على من يتشككون في قياسية بعض المسائل . كالنبي في الجزء الثالث عند الكلام على أبنية المصادر القياسية ( ص ١٤٤ م ٩٨ ) . ومن تلك الأسباب آراء العالم المبقرى ابن جني التي يرجع إليها المجمع القوي في كثير من بحوثه ، ويستشهد بفصله الرائع الذي عنوانه : ( باب في اللغة المأخوذة قياساً ) والذي سجلته مجلة المجمع في عددها الأول ، كما سجلته محاضر جلساته مرة أخرى في الصفحة الخامسة والأربعين من محاضر جلسات الدور الرابع لانقصاد ، وكذلك آراء العالم الفسّح : « الفراء » الذي ورد عنه في محاضر جلسات المجمع القوي ( دور الانقصاد الرابع ص ١٠٨ ) :

( أنه إمام الكفّين ، ووارث علم الكسائي ، ولا تُرِيب علينا إذا أخذنا بمنهجه ) .

( ١ ) متاع البيت ، أو الزاد . ( ٢ ) انظر جمع « فَعْل » ص ٤٧٨ . ( ٣ ) العبادة أو البرنس .

فاؤه واواً ، كوقت . وليس مضعفاً كم وجدّ فقال صحيح اللام : بحر وأبجر - نههر وأنههر . . . ومثال معتلها : ظبي وأظب ، وجَرَو ، وأجر<sup>(١)</sup>

وينتقاس أيضاً في كل اسم رباعي مؤنث تأنيثاً معنوياً ، (أى : بغير علامة تأنيث ظاهرة) ، قبل آخره مدة ، ( ألف أو واو ، أو ياء )؛ مثل : عَنَاق (لأنهى الجندى) وأعتق ، وعَقَاب (لإحدى الطيور الخارجة) وأعقب ، وزراع وأذرع ، ويمين وأيمن ، وقَمُود وعَمُود (وهما من أسماء النساء) وجمعهما : أئمد وأعمد .

(٣) أفعال . وينتقاس فيما لا ينتقاس فيه « أفعل » السابق ؛ فيطرد في كل اسم معتل العين بالواو أو بالياء أو بالألف ؛ نحو : ثوب وأثواب ، وسيف وأسياف ، وباب وأبواب ... وفي كل اسم واوى اللقاء ، أو مضعف ؛ نحو : وقت وأوقات وعم وأعمام . وفي كل اسم ثلاثي مفتوح الأول ، مع فتح ثانية ، أو مع كسره ، أو ضمه ؛ نحو : جَمَل وأجمال ، ونَمِر وأنمار ، وعَضَد وأعضاد .

وفي كل اسم ثلاثي مكسور الأول مع فتح ثانية ، أو مع كسره ، أو تسكينه ؛ نحو : حَب وأحاب ، وإيل وآبال ، وحِمَل وأحمال .

وفي كل اسم ثلاثي على وزن فُعْل أو فُعْل (بضم الأول والثاني ، أو بسكون الثاني) ، نحو : عَتق وأعناق ، وقُفْل وأقفال .

فإن كان المفرد على وزن : فُعْل (بضم فتح) فالكثير - كما سيأتى في ص ٤٨٦ - أن يكون جمعه على فِعْلان (بكسر فسكون) ؛ نحو : صُرْد<sup>(٢)</sup> وصِرْدان ، ونُغَر<sup>(٣)</sup> ونُغَران ، وجَرْد<sup>(٤)</sup> وجِرْدان .

وينتقاس في كل اسم على وزن « فُعْل » معتل اللام أو مضاعفاً<sup>(٥)</sup> .

أما الاسم الثلاثي الذي على وزن : « فَعْل » (بفتح فسكون) صحيح العين - غير ماسبق - فتح أكثر النحاة جمعه قياساً على : « أفعال<sup>(٦)</sup> » . وهذا منع لا يستند إلى أساس سليم ، والصواب جواز جمعه قياساً على : « أفعال » فيقال : بحث

(١) أصل أظب وأبجر ؛ « أظبى » ، و « أجرو » ، استعملت التهمة على الياء في الكلمة الأولى فحذفت - وهنا على فرض تقدم الإعلال على منع الصرف دون العكس وقد شرحنا الطريقة تفصيلاً في منع الصرف في هذا الجزء ، وفي ج ١ م ٣ - فالتقيا كنان الياء والتنوين : فحذفت الياء لتخلص من الساكنين كطريقة حلقتها في المنقوص . أما في الكلمة الثانية فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة بعد كسرة ، ثم حذفت بالطريقة السابقة . (٢) اسم طائر . (٣) اسم طائر . (٤) غار .

(٥) لإشباع هذا في ص ٤٨٦ (٦) مع أن التصريح وحاشيته يقلان منه نحو مشرين .

وأبحاث ، وسهم وأسهم ، وشكل وأشكال<sup>(١)</sup> . . . ولا مانع أن يجمع - كغيره - على صيغة أخرى إذا انطبق عليه وصف المفرد الذى يطُرد جمعه عليها .

(٤) فَعْلَة (بكسر ، فسكون ، ففتح) . . . ولا يعرف لهذه الصيغة مفردات لها أوصاف معينة . وإنما يعرف عنها أنها مسموعة فى جمع مفردات معدودة بعضها على وزن : فَعَل (بفتحين) ؛ نحو : وَلَدٌ وَلَدَةٌ ، ونفى ونَفْيَةٌ . . . أو على وزن : فَعَل (يفتح فسكون) ، نحو : شَيْخ

(١) سبب منهم جمع : فَعَل على أفعال ، الذى وصفناه هو ما جاء فى الجزء الثانى من كتاب سيبويه (ص ١٧٥ بعنوان : هذا تكسير الواحد للجمع) من أنه يجمع على فَعَال ، وعَل فَعُول ، وفَعْل . وأن جمعه : عَل ، وأفعال ، ليس بالباب فى كلام العرب وإن كان قد ورد منه بعض ألفاظ ؛ كأفراخ وأجداد وأراد .

وقد جرى كثير من النحاة وراء سيبويه حتى عصرنا ، وكانوا - فى هذه المسألة - متصرعين ؛ فقد جاء فى الجزء الخامس ص ٣٩٢ من كتاب إرشاد الأريب لمعرفة الأديب ، تأليف ياقوت الروى ، وطبعة مرجليوث ، ما نصه :

”حدث أبو حيان التوحيدي . قال : « قال الصاحب بن عباد يوماً : فَعَل (يفتح فسكون) ، - ويريد ما كان منه صحيح الميز ليس من الأنواع التى ذكروها - و « أفعال » قليل . ويزعم النحويون أنه ما جاء منه إلا زائد وأزاد وفرغ وفرغ وأفراد . فقالت له : أنا أسخط ثلاثين حسناً (أى : كلمة) كلها : فَعَل وأفعال . فقال : هات يابدى . فسررت الحروف ، ودلت على مواضعها من الكتب ، ثم قلت : ليس النحوى أن يلزم هذا الحكم إلا بعد التبحر ، والسياسة والبلاغ ، وليس التقليد وجه إذا كانت الرواية شائعة والقياس مطرداً . . . وهذا كقولهم : فَعِل (يفتح فسر) هل عشرة أوجه ، وقد وجدته أنا يزيد على أكثر من عشرين وجهاً ، وما انتهيت فى التنجى إلى أقصاه . فقال : غروك من دهاك فى فَعَل (يفتح فسكون) يدل على قيامك فى فَعِل » ٥١ .

وجاء على لسان أحد أعضاء المجمع القامرى (وهو الأب أنستاس الكربول) ما يأتى متقولاً من محاضر جلسات دور الانعقاد الرابع ص ٥١ :

« إن النحاة لم يصبوا فى قولهم : إن : فَعَل لا يجمع على : « أفعال » إلا فى ثلاثة ألفاظ لا رابع لها : وهى : فَرَسٌ وفَرَاح ، و- فَعَل وأفعال ، و- فَعَل وأفعال ، وأكد ابن هشام أن لا رابع لها .

«والذى وجدته أن ما سمع عن الفصحاء من جوع : فعل على أفعال أكثر مما سمع من جوعه » - أئى : المطردة - على : أَفْعَل (يفتح فسكون فضم) أو فَعَال (بكسر ففتح) ، أو : فَعُول (بضمين) فمد ما ورد على أهل هو (١٤٢) ، اسماء ، وعَل فَعَال (٢٢١) ، اسماء ، وعَل فَعَال (كلنا : ولعل الصواب ؛ فَعُول) هو (٤٢) فإن يسلموا بجمعه قبيحاً مطرداً على : « أفعال » أحق وأولى . لأن عدد ما ورد فيها هو (٣٤٠) لفظة وكلها متقولة عنهم ، لو ردها فى الأسماء المستعارة ؛ مثل القاموس والبيان) ، ثم قال : « بحق للمجمع ألا يمتد على مجرد الأقوال التى تداولها النحاة ناقلين الأقوال الواحد من الآخر بلا اجتهد ولا إيمان فى التحقيق بأنفسهم . أما الذى يؤيده الاجتهاد فخالف لما أثبتوه . وقد حان الوقت للمجمع أن ينشأ على رءوس الملائكة هذه القاعدة الجديدة المبنية على أقوال الأئمة الفصحاء ( . . . ) » ٥١ . ثم ذكر بعد هذا أن كل الأمثلة التى وجدناها لصحيح الميز والقراء . . .

وشَيْخَة - ثَوْرٌ وَثِيرَةٌ . أو على وزن : فَعِيلٌ (بكسر ففتح) ، نحو : ثِنْيٌ <sup>(١)</sup> وَثْنِيَّةٌ . أو على وَزْنِ : فَعْمَالٍ (بفتح أوله وثانيه) نحو غزال وغَزْلَةٌ . أو على وزن : فَعْمَالٍ (بضم ففتح) ، نحو : غلامٌ وغِلْمَةٌ ، أو على وَزْنِ : فَعِيلٍ (بفتح فكسر) ؛ نحو صَبِيٌّ وصَبِيَّةٌ . . . وبعض صيغ أخرى لا ضابط لها إلا السماع المحض ، لأن صيغة : « فَعْلَةٌ » لا تطرد في جمع مفردات معينة - كما سبق - وإنما أمر مفرداتها موقوف على السماع <sup>(٢)</sup> . . .

(١) الأمر الذي يصاد مرتين . وأيضاً : الثاني في السيادة ؛ أي : الذي يلى الرئيس الأكبر في السيادة والمكانة . ومن الأول قوله عليه السلام : لا تثنى في الصدقة . أي : لا تتخذ مرتين في السنة . . .  
(٢) للأوزان الثلاثة الأولى ضوابط عرضها ابن مالك مختصرة بقوله في : « أَفْعُلُ » :

لَفْعُلٍ اسماً صَحَّ عَيْنًا : « أَفْعُلُ » وللرباعي اسماً أيضاً يُجْعَلُ  
إن كان كالتعاقب والذراع في مدٍّ ، وتأنِيثٍ ، وعدَّ الأَخْرَفِ

وقد اكتفى ابن مالك في ضابط « أفعل » بأن مفردة يكون صحيح العين وأن الرباعي يكون كالتعاقب في الله والتأنيث وعدد الحروف وقد شرحنا المراد .

ثم قال في صيغة : أفعال ، إن الذي لا يطرد جمعه على أفعل يجمع على أفعال ؛ والنائب أن فِعْلَانِ هو جمع لفعل . كصردان فإن مفردة صَرَدَ :

وغير ما أفعل فيه مُطَرَّدٌ من الثلاثي اسماً « بأفعال » يردُّ  
وغالباً أغصاهمُو فِعْلَانُ في فُعْلٍ : كقولهم : صِرْدَانُ  
ثم انتقل إلى صيغة : أفعلة ، فقال :

في اسم مذكر رباعي يمدُّ ثالث - « أفعلة » عنهم أطردُّ  
والزَّمة في « فَعْمَالٍ » أو : « فَعْمَالٍ » مُصَاحِبِي تَضْعِيفٍ ، أو إِغْلَالٍ

أما وزن « فَعْلَةٌ » ومفردة لا يكون إلا سماعياً فمرشده في الشطر الثاني من بيت بعد هذا مباشرة ، شطره الأول خاص بجمع من جموع الكثرة . ( سيجي في هامش ص ٤٧٧ ) قال :

فُعْلٌ لنحو أخمرٍ وحَمْرٍ وفِعْلَةٌ جمعاً بنقلٍ يُنْزَرِ  
يريد من الشطر الثاني أن « فَعْلَةٌ » ، يندى مفردة ويعنى بالنقل الوارد عن العرب وبالسماع المأثور عنهم فلا ضابط له ولا قياس .

## ب - أشهر جموع الكثرة

أشهرها ثلاثة وعشرون جمعاً قياسياً وقبل أن نسردها، ونذكر شروط اطرادها نذكر أن لكل مفرد من مفرداتها جموعاً مسموعة متعددة تخالف هذه الجموع القياسية المطردة - وقد أوضحنا الحكم في هذا (في ص ٤٧١) - . وفيما يلي القياسية:

(١) فُعِلَ (بضم فسكون) وهو جمع قياسي لشئين، «أفعل» وصف للذكر، و «فَعْلَاء» وصف لمؤنث، نحو: أحمر وحمراء، وجمعهما: حُمْر. وأخضر وخضراء، وجمعهما: خُضْر. وأصفر وصفراء، وجمعهما: صُفْر.

ويجب ترك فائه مضمومة إن كانت عينه صحيحة أو معتلة بالواو، نحو: خُضْر وزُرْق وسُود وَحَوْ؛ في جمع: أخضر وخضراء، وأزرق وزرقاء، وأسود وسوداء، وأحمر وحِوَاء<sup>(١)</sup> في هذه الأمثلة - وأشباهها - تسلم ضمة اللقاء في الجمع وتبقى على حالها.

أما إن كانت عينه ياء فيجب قلب ضمة اللقاء كسرة؛ لتسلم الياء من القلب، نحو: أبيض وبيضاء، وجمعهما: يبيض؛ بكسر الياء. ومثل: أعين<sup>(٢)</sup> وعيناء وجمعهما: عين، بكسر العين. ووزن الجمع «فُعِلَ»، بضم اللقاء كأصله، برغم ما طرأ على فائه من قلب ضمته كسرة.

ويجوز في ضرورة الشعر ضم العين من هذا الجمع بشرط أن تكون صحيحة وغير مضعفة، وأن تكون لأمه صحيحة كذلك؛ مثل: «التَّجِلُّ<sup>(٣)</sup>»، في قول الشاعر:

طوى الجديدان<sup>(٤)</sup> ما قد كنت أنشره وأنكرتني ذوات الأعين النُجِلْ  
ولا يجوز ضم العين إن كانت معتلة، نحو: يبيض وسُود، أو كانت مضعفة،

(١) الحُوء: سواد يميل إلى غسرة، أو حمرة تميل إلى سواد.

(٢) أعين الرجل: اتسمت عينه واشتد سوادها.

(٣) جمع، مفردة: فجلاء، وهي العين المتسعة، يقال: عين فجلاء، أي: واسعة.

(٤) الليل والنهار.

نحو : غُرَّ ، جمع أَغْرَ أو غَرَاء . أو كانت اللام معتلة ؛ نحو : عُنِّي وعُنِّي ، جمع : أَعْنَى وعشواء ، وأَعْمَى وعِيَاء<sup>(١)</sup> . . .

( ٢ ) فُعِّلَ ( بضم أوله وثانيه . ) ويتقاس في شيئين :

أولهما : وصف على : « فَعُول » ( بفتح فضم ) بمعنى فاعل ، نحو : صبور وغفور ؛ فجمعهما القياسي : صَبُورٌ وعُفُورٌ ، فإن كان بمعنى مفعول - نحو : حكيوب ، وركوب - لم يجمع هذا الجمع .

ثانيهما : اسم رباعي صحيح اللام ، قبل لامة مدّة ؛ سواء أكانت ، ألفا ، أم واوا ؛ أم ياء ، غير أن المدّة إن كانت ألفا يجب أن يكون الاسم غير مضاعف ومن الأمثلة ؛ عِمَادٌ وعُمُدٌ ، وأَتَانٌ وأُتُنٌ ، وعمودٌ وعُمُدٌ ، وقُلُوصٌ<sup>(٢)</sup> وقُلُصٌ وبريدٌ وبرُدٌ . . . فلا فرق في هذا الاسم بين المذكر والمؤنث .

فإن كانت المدّة ألفا والاسم الرباعي مضعفا فقياس تكسيرة : « أَفْعَلَةٌ » ، نحو : زمامٌ وأزِمَةٌ ، وهلالٌ وأهلةٌ ، وسنانٌ ، وأسنة . . . - كما سبق عند الكلام على : أفعلة<sup>(٣)</sup> . أما إن كانت المدّة ياء أو واوا فالاسم المضاعف يجمع على : فُعْلٌ أيضا ؛ نحو : سريرٌ وسُرُرٌ ، وذَكْلٌ وذُكُلٌ .

ويجب - في غير الضرورة الشعرية - تسكين عين هذا الجمع إن كانت واوا ؛ نحو : سِوَارٌ وسُورٌ ، وسِوَاكٌ وسُوكٌ ، وصِوَانٌ وصُونٌ<sup>(٤)</sup> - أما في الضرورة الشعرية فيجوز بقاؤها مضمومة .

وإن كانت عينه ياء جاز ضمها أو تسكينها لكن يجب عند تسكينها كسر فائه - لتسليم الياء ؛ نحو : سَيَّالٌ<sup>(٥)</sup> وسَيِّلٌ أو : سَيِّلٌ . . .

ويجوز تسكين عينه إن كانت حرفا صحيحا ؛ نحو : كتابٌ وكُتُبٌ ، أو : كُتِبَ وأَتَانٌ وأُتُنٌ . . .

ويمتنع تسكين عين المضاعف<sup>(٦)</sup> ؛ نحو : سريرٌ ، سُرُرٌ<sup>(٧)</sup> . . .

( ١ ) وإد ما سبق يشير ابن مالك في صدر البيت السالف في هامش ص ٤٧٦ ، وهو :

فُعِّلْ لنحو أَحْمَرٍ وَحَمْرًا . . . . .

( ٢ ) القائقة الشابة القوية . ( ٣ ) ص ٧٣ ( ٤ ) ما يسمى : « اللولاب » .

( ٥ ) نوع من الشجر له شوك ( بفتح السين وكسرها ) ( ٦ ) ويجوز فتحها بمراعاة ما سبق

في « د » في الصفحة التالية . ( ٧ ) وفي الكلام على : « فُعِّلَ » يقول ابن مالك :



فللمعين أربع حالات : وجوب ضمها - وجوب تسكينها - جواز الأمرين من غير تغيير حركة الفاء - جواز الأمرين مع وجوب كسر الفاء إن سكنت العين وكانت ياء.

(٣) فَعَلْ (بضم ففتح) ويطرُد في أربعة أشياء :

١- اسم على وزن : «فُعْلَة» (بضم فسكون) سواء أكان صحيح اللام ، أم معتلها ، أم مضاعفها ؛ نحو : غُرْفَةٌ وَغُرْفٌ ، ومُدْيَةٌ ، ومُدْيٌ ، وَحُجَّةٌ وَحُجَجٌ .

ب- وصف على وزن : «فُعْلَى» التي هي مؤنث الوصف المذكور : «أَفْعَلٌ» ، نحو : الكبُرَى ، والوسطى ، والصغرى ؛ فجمعها القياسي : الكبُرُ ، والوسطُ ، والصُغُرُ ، والمفرد المذكور هو : أكبر ، وأوسط . وأصغر . ولا يصح جمع «حَبْلٍ» على «حَبَلٍ» لأنها وصف لمؤنث لا مذكر له .

ج- اسم على وزن : فُعْلَة (بضم أوله وثانيه) ، نحو : جُمُعَةٌ وَجُمُعٌ .

د- كل جمع تكسير على وزن : «فُعْلٌ»<sup>(١)</sup> (بضمين) وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يجوز عند بعض القبائل العربية تخفيفه بجعله على وزن : «فُعْلٌ» (بضم أوله وفتح ثانيه) ، نحو : جديد وذُلُولٌ ؛ فقياس جمعهما للتكسير : جُدُدٌ وذُلُلٌ ، ويصح التخفيف فيقال : جُدَدٌ وذُلُلٌ . . . .

(٤) فِعْلٌ (بكسر ففتح) ويطرد في اسم تام<sup>(٢)</sup> على وزن : «فِعْلَة» (بكسر فسكون) نحو : كِسْرَةٌ وكِسَرٌ ، يدْعَةٌ ويدْعٌ ، فِرْيَةٌ وفِرْيٌ . وقد يجمع فعلة على فَعْلٌ ؛ نحو حَلِيَّةٌ وحَلِيٌّ ، وَلَحِيَّةٌ وَلَحِيٌّ (بضم أولهما في التكسير أوبالكسر) وهو قياسي ولكنه قليل .

وَفُعْلٌ لِاسْمٍ رُبَاعِيٍّ يَمُدُّ قَلْبُزِيدٌ قَبْلَ لَامٍ أَعْلَالًا نَقَدَ

مَالِمٍ يُضَاعَفُ فِي الْأَعْمِ خَوَالِيفٌ وَفُعْلٌ جَمْعًا لِفُعْلَةٍ عُرِفَ

(إعلا لا : منقول به الفعل : فقد . والأصل ؛ قد زيد قبل لام ، وحرف اللام قد أعلا لا . أي : بشرط أن تكون اللام صحيحة ، و «ذو» نائب فاعل لفعل : يضاعف . و بشرط ألا يكون الاسم الذي قبل آخره أنثى - مضاعفا ، وهنا في الاستعمال الأعم الأغلب المطرود وبقيّة البيت الثاني لاشأن له «بفعل» وإنما يختص بوزن آخر سمى : هو فَعْلٌ .

(١) سبق الكلام عليه في ص ٤٧٨ .

(٢) لم يختلف من أصوله شيء .

فإن كان المفرد صفة لم يجمع قياساً هذا الجمع ؛ نحو : صِغْرَةٌ وكَبِيرَةٌ  
(بمعنى : صغير وكبير) وكذلك إن كان غير تام ؛ نحو : رِقَّةٌ<sup>(١)</sup> ، وأصلها  
وِرْقٌ (بكسر الواو) حذفت فاؤها وعوض عنها ثاء التانيث في آخره ؛ فلا يقال :  
وِرْقَةٌ بجمعه بعد إرجاع الحرف المحذوف ، وإبقاء التاء التي هو عوض عنه .  
فهذا لا يصح ؛ لأن فيه جمعا بين العوض والمعوّض عنه . . .<sup>(٢)</sup>

(٥) فُعْلَةٌ (بضم ففتح) وهو مقيس في كل وصف للمذكر عاقل ، على  
وزن : فاعل ، معتل اللام بالياء أو بالواو ؛ نحو : رام ورماة ، ساع وسعاة ،  
خاز وخزاة ، دافع ودعاة

وأصل : رماة وسعاة وخزاة ودعاة - رُمِيَّةٌ ، وسُعْيَةٌ ، وغُرُوزَةٌ ، ودُعُوءَةٌ .  
وكلها على وزن : « فُعْلَةٌ » تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله ، فانقلب حرف العلة  
ألفاً ؛ فصار جمع التكسير على الصورة السالفة ، ووزنها « فُعْلَةٌ » بالرغم مما  
دخلها من التغيير .

فلا يجمع على هذا الوزن ما كان اسماً ، نحو : واد ، وعاد (اسم قبيلة) ،  
ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛ نحو : سارية وعادية ، ولما كان وصفاً للمذكر غير عاقل ؛  
نحو : أسد ضارٍ ، أو وصفاً وزنه على غير فاعل ؛ كجميل ، أو صحيح اللام ؛ كعالم ...

(٦) فَعْلَةٌ (بفتح أوله وثانيه) ، وهو مقيس في كل وصف على وزن :  
« فاعل » ، للمذكر ، عاقل ، صحيح اللام ؛ نحو : كامل وكَمَلَةٌ ، وكاتب  
وكتبة ، وبارّ وبرّرة .

فلا يجمع هذا الجمع ما كان غير وصف ؛ نحو : واد وعاد ، اسمين ...  
ولا ما كان وصفاً على غير فاعل ، نحو : حنّدر ، ولا ما كان وصفاً لمؤنث ؛  
نحو : طائق ، وحامل (بمعنى حبل) ، ولا ما كان وصفاً لغير العاقل ؛ نحو :

(١) فضة . (٢) في الجمعين : وتُكَلِّمُ فِعْلٌ يَقُولُ ابْنُ مَالِكٍ :

..... وَفُعِلْتُ جَمْعاً لِفُعْلَةٍ عُشْرٌ  
ونحو : كُبِّرِي ، وَلِفِعْلَةٍ فِعْلٌ وَقَدْ يَجِيءُ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ

صاهل ، ولاحق ، وسابق ؛ من أوصاف الحصان ، ولا ما كان وصفا معتل اللام ؛  
نحو : ساع وداع <sup>(١)</sup> . . .  
فأوصاف المفرد هنا هي أوصافه في الصيغة السابقة إلا أن اللام هنا صحيحة  
وهناك معتلة

(٧) فَعَلَّ (بفتح فسكون) ، وهو مقيس في كل وصف دال على آفة  
طارئة ؛ من موت ، أو ألم ، أو عيب ونقص ، أى نقص ، ويشمل سبعة أنواع :  
١ - المفرد الذى على وزن : فَعِيل بمعنى : مفعول ؛ نحو : صريع ، وقتيل ،  
وجريح . والجمع ؛ صرعى ، قتلى ، جرحى . وهذه أوصاف دالة على موت ،  
أو تَوَجُّع .  
ب - المفرد الذى على وزن : فَعِيل ؛ بمعنى فاعل ؛ نحو : مريض ومرضى <sup>(٢)</sup>  
ج - المفرد الذى على وزن : فَعِل ؛ كزَمِنَ وزَمْنَى ، وهذان الوصفان دالان  
على الألم .

د - المفرد الذى على وزن فاعِل ، نحو : هالك وهلكى .  
ه - المفرد الذى على وزن : فَيَعِيل (بفتح ، فسكون ، فكسر) ، نحو :  
ميت وموتى .  
و - المفرد الذى على وزن ؛ أَفْعَل ، كأحمق وحمقى .  
ز - المفرد الذى على وزن فَعْلَان ؛ كسكران وسكرى . وهذان الوصفان

(١) وفي جسمى فُعْلَةٌ وفُعْلَةٌ يقول ابن مالك :

في نحو : رام ذو أطوارٍ فُعْلَةٌ وشاع نحو : كامل وكَمَلَةٌ  
واكنى بالمثال « رام » فلم يذكر الشروط الخاصة بجمع هذا المفرد على : فُعْلَةٌ ، لأن الشروط التي =  
سردناها متحققة في المثال . كما استغنى بالمثال : « كامل » الذى قياس جمعه للتكسير « فُعْلَةٌ » عن سرد  
الشروط ، لأن المثال جامع لها . والمراد بالشيوع في الشطر الثانى من البيت : الشيوع الذى يفيد الاطراد ،  
لأن بعض الأشياء الشائعة لا تكون مطردة عند فريق من قدامى النحاة . وقد ذكرنا في ص ٧٢ ما قرره  
المجمع الفنى ، وهو : أن الشيوع والاطراد بمعنى واحد .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق البيان الآتى في ص ٤٨٤ و ٤٨٧ و ٤٨٨ .

الأخباران دالان على نقص وعيب<sup>(١)</sup> . . .

(٨) فِعْلَةٌ (بكسر ففتح) وهو مقيس في كل اسم، صحيح اللام، على وزن: فُعْلٌ (بضم فسكون)، نحو: قُرْطٌ وقِرْطَةٌ، ودُرْجٌ ودرْجَةٌ وكُوْزٌ وكِوْزَةٌ ودُبٌّ ودِيبَةٌ. ومن القليل المقصور على السماع أن يكون جمعاً لفُعْلٍ (بفتح فسكون) أو: لفِعْلٍ (بكسر فسكون) نحو: غَرْدٌ<sup>(٢)</sup> وغِرْدَةٌ - قِرْدٌ وقِرْدَةٌ<sup>(٣)</sup> . . .  
(٩) فُعْلٌ: (بضم أوله، وتشديد ثانيه المفتوح)، وهو مقيس في كل: وصف، صحيح اللام، على وزن: فاعل، أو فاعلة، سواء أكانت عينهما صحيحة أم معتلّة، نحو: قاعد وقاعدة، ونائم ونائمة، والجمع: قُعْدٌ، ونوْمٌ. ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون: «فُعْلٌ» جمعاً لوصف معتل اللام لمذكر على وزن: فاعل، نحو: غَزْرٌ، وسَرَرٌ وعُفَى، في جمع: غار، وسار وعاف .  
(١٠) فُعْعَالٌ (بضم أوله وتشديد ثانيه)، وهو مقيس في كل وصف صحيح اللام لمذكر، على وزن: فاعل، نحو: صائم وصوّم، قارئ وقراء. ومن النادر الذي لا يقاس عليه أن يكون جمعاً لوصف صحيح اللام على وزن: «فاعلة»، كقول الشاعر:

أبصارهن إلى الشيبان مائلة وقد أراهن عنى غير صدّادٍ

(١) وفي فعل يقول ابن مالك:

فَعْلٌ لوصفٍ، كقَتِيلٍ وَزَمِنٌ وَهَالِكٌ. ومَيِّتٌ بِهٍ قَمِينٌ

(قَمِينٌ، أى: حقيق وجدير). يريد: أن: «فعل» جمع لكل وصف على وزن: «فعل» و«فعل»، و«فاعل» كالأثلة السابقة مما يلقى منها، أو يشابه معناها في الدلالة على الهلاك أو المرض أو الألم . . . ثم قال: إن ما كان على وزن: فِعلٍ، كَيْتٌ، حقيق بأن يجمع هذا الجمع فيقال فيه: مَيِّتٌ. وأصل: «ميت» ميوت اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء.

(٢) نوع من الثبات الصمراوي، المسمى: الكمأة، واختلفوا في ضبط التين؛ فقليل مفتوحة وقليل مكسورة.

(٣) وفي نسخة يقول ابن مالك:

لِفُعْلٍ اسماً صَحٌّ لَأَمَّا فِعْلَةٌ - والوضع - في فَعْلٍ وفُعْلٍ - قَلَّةٌ

(الوضع العربي، وهو وضع الهمزة للألفاظ بصيغها ومما فيها الواردة عنهم - قلل أن يكون وزن فعلة جمعاً لاسم على وزن: فَعْلٌ، أو فِعْلٌ؛ فكلمة: «الوضع» مبتدأ، خبر الجملة الفعلية: قللة).

جمع لصَادَّةٌ<sup>(١)</sup> . . .

( ١١ ) فِعَال ( بكسر ففتح من غير تشديد ، ) وهو مقيس في مفردات كثيرة الأوزان ، وأشهرها ثلاثة عشر وزناً :

الأول والثاني : « فَعَلَّ » ، و « فَعَّلَ » ( بفتح الأول وسكون الثاني فيهما ) اسمين أو وصفين ، ليست فائهما ولا عينهما ياء . نحو : كعَب وكِعَاب ، وقَصَّعة وقِصَاع ، وصَعَب وصِعَاب ، وخَدَّلَ<sup>(٢)</sup> وخِدَال ،

فإن كان معتل الفاء أو العين بالياء فجمعه على « فِعَال » نادر ، لا يقاس عليه ؛ نحو : يَحْر<sup>(٣)</sup> ويَعَار ، وضيِف وضيَاف ، وضيعة وضيَاع . . .<sup>(٤)</sup>

الثالث والرابع : فَعَلَّ وفَعَّلَ ( بفتح أولهما وثانيهما ) ، بشرط أن يكونا اسمين ، لأمهما صحيحة ، وغير مضعفة ، نحو : جبل وجِيَال ، وجمل وجمال ، ورقبة ورقَاب ، وثمرَة وثمار . . . فخرج نحو : بطل وبطلَة ؛ لأنه وصف ، ونحو : فتى وعصا ؛ لاعتلال لأمهما ، ونحو : طلل ، لأنه مضعف اللام . . .

الخامس والسادس : فِعَل ( بكسر فسكون ) وفُعَل ( بضم فسكون ) بشرط أن يكونا اسمين ، وأن يكون « فُعَل » غير واوى العين ؛ كحُوت ، ولا يأتى اللام

( ١ ) وفي الجمعين الأخيرين : ( فَعَلَّ وفُعَل ) يقول ابن مالك .

وفُعَلُّ لفاعِل ، وفَاعِلَةٌ وصفين ؛ نحو : عاذِل وعَاذِلَةٌ  
ومثْلُهُ الفُعَالُ فيما ذُكِّرَا وذان في المَعْلَل لَأَمَّا نَدْرَا

ويفهم من البيت الثاني أن الفُعَال كالفُعَل ولكن بشرط أن يكون المفرد مذكراً ، وأن الورتين تادران فيه الوصف للمحل للام ؛ نحو : فائِي ، وفُرِي ، وفُرِيَاء .

( ٢ ) سمية الذراعين والساقين .

( ٣ ) الجدى يوضع في سفرة عميقة ؛ ليحبى الأسد لاقتراسه ؛ فيتردى فيها ، ويتمكن الصيادون من صيده ، أو الإجهاز عليه . ومن أمثال العرب : أذل من يمر . . .

( ٤ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

« فَعَلَّ وفَعَّلَ » ؛ « فِعَالٌ ولهما وَقَلَّ فِيمَا عَيْتُهُ » اليا « مِنْهُمَا

ولم يذكر أنه قليل فيما فَاوَهُ « اليا » أيضاً .

كَمْدَى<sup>(١)</sup>، ومن الأمثلة: ذنب وذئب، بر وبنار، رُمح ورماح، دُهْن ودُهَان<sup>(٢)</sup>...  
 السابع والثامن: فَعِيل بمعنى فاعل<sup>(٣)</sup>، ومؤنثه؛ بشرط أن يسكونا وصفيين،  
 ولأيهما صحيحة، نحو: ظريف وظريفة وجمعهما: ظراف. وكريم وكريمة  
 وجمعهما: كرام، وشريف وشريفة وجمعهما: شراف. فخرج نحو: حديد  
 وجريدة؛ لأنهما اسمان، ونحو: غنى وولى؛ لاعتلال لأيهما، وكذلك غنية  
 وولية. وكذلك جريح وجريحة؛ لأنهما وصفان بمعنى مفعول لا فاعل<sup>(٤)</sup>...

وإذا كان فاعيل هذا ومؤنثه معتل العين بالواو، صحيحى اللام فلأن العرب تكاد  
 تلتزم في جمعهما صيغة: فِعَال، نحو: طويل وطويلة، وجمعهما: طِوَال،  
 وقويم<sup>(٥)</sup> وقويمة وجمعهما: قِوَام، وصواب وصويبة<sup>(٦)</sup>، وجمعهما: صِوَاب...  
 التاسع والعاشر والحادي عشر: وصف على وزن: فَعْلَانِ أو على مؤنثيه:  
 فَعْلَى، وفَعْلَانَة (بفتح وسكون في الثلاثة)، نحو: غضبان وغضبي، وجمعهما  
 غِضَاب، ومثل: نَدَامَان ونَدَامَة، وجمعهما: نِدَام.

الثاني عشر والثالث عشر: وصف على وزن: فُعْلَان، أو على  
 مؤنثه: فُعْلَانَة (بضم فسكون فيهما)، نحو: خُمْصَان<sup>(٧)</sup>

(١) نوع من المكابيل يسمى: القنيز الشامي، وهو غير المدة.

(٢) في الأربعة الأخيرة يقول ابن مالك:

و «فَعْلٌ» أيضاً له: «فِعَالٌ» مالم يَكُنْ في لَامِهِ اغْتِلَالٌ

أو يَكُ مَضْعَافاً. ومثل: «فَعْلَى» ذو التاء و«فَعْلٌ» و«مَعْقَلٌ»، فأقبل

أى: أقبل جمع: «فَعْلٌ وفَعْلٌ» على «أفعال». ولم يذكر شروط جمعها وقد ذكرناها. والمراد  
 بقوله: «ذو التاء» ما كان على وزن: «فَعْلٌ» ونتم بها فصار: «فَعْلَة». مع استيفائه الشروط.

(٣) قد يجمع على صيغة أخرى إن وافق، ما في ص ٤٨١، ص ٤٨٧ و ٤٨٨.

(٤) وفي: «فَعِيلٌ» هذا يقول ابن مالك:

وفي: «فَعِيلٌ» وصفٌ فاعِلٍ ورَدٌ كذلك في أنشأه أيضاً اطرَدَ

(٥) حسن القامة.

(٦) صائبة.

(٧) جالع.

وخمصانة ، وجمعهما : خِمَاص<sup>(١)</sup> . . .  
 هذا وجمع : «فِعْعَال» من جموع التكسير التي لها مفردات كثيرة غير قياسية .

\* \* \*

(١٢) فَعُول (بضم أوله وثانيه) ويطرِد في ألفاظ :  
 منها : الاسم الذي على : «فَعِيل» (بفتح فكسر) ، نحو : كَيْد وكَبُود ،  
 تَمِير ، ونَمُور . . .

ومنها الاسم الثلاثي الساكن العين بشرط أن يكون مفتوح الفاء ، وليس  
 معتل العين بالواو ، نحو : كَعَب وكَعُوب — رأس ورعوس — عين وعيون .  
 فخرج منه ، نحو : حَوْض ، فلا يجمع على : فَعُول . . .  
 ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مكسور الفاء ؛ نحو : علم وعلوم  
 — حِلْم وحُلُوم — ضِرْس وضِرُوس<sup>(٢)</sup> .

ومنها : الاسم الثلاثي ساكن العين ، مضموم الفاء بشرط ألا يكون معتل العين  
 بالواو ؛ كحوت ، ولا معتل اللام ؛ كَمُدَى — وهو نوع من المكاييل ، كما سبق ،  
 ولا مضعف اللام ؛ كَمُدْ — لنوع من المكاييل أيضاً — ومن الأمثلة : جُنْد  
 وجُنُود ؛ بُرْد وبرُود .

أما : معتل العين بالواو فالغالب جمعه على — فِعْعَلان ؛ مثل حوت وحيتان ،

(١) يقول ابن مالك في المجموع الحصة الأخيرة ، وفي : «فَعِيل» معتل العين بالواو ، صحيح  
 اللام ؛ نحو : طويل — وقد سبق الكلام عليه قبلها مباشرة — : ما نصه :

وشاع في وصفي على : «فَعْعَلان» أو : «أُنْثِيَّه» ، أو على : «فُعْلان»

ومثله : «فُعْلانَة» . وَ الزَّمَةُ فِي نَحْوِ : «طَوِيل» ، وطَوِيلَة ؛ تَفِي

أى : تنى بالمطرب ، وتحقق القياس . والمراد بالشيوع هنا : الاطراد والكثرة .

(٢) وفي جمع : «فَعُول» بأنواعه المختلفة التي شرحناها يقول ابن مالك :

وبفَعُول : «فَعِل» ؛ نحو : كَيْدٌ يُخَصُّ غالبًا . كَذَلِكَ يَطْرُدُ

في : «فَعِل» اسماً مُطْلَقاً «الفاء» و«فَعِل» لَهُ وَلِلْفَعَالِ فِعْعَلانٌ حَصَلَ

المراد بمطلق «الفاء» أن فاءه ليست مقيدة بالفتح ، أو بالكسر ، أو بالضم ، ولم يذكر الشروط  
 والتفصيلات الخاصة بمفتوح الفاء ، ومضمومها ، وقد سردناها . واجزأ الأخير من البيت الثاني خاص  
 بجمع آخر هو : فِعْعَلان ويسمى الكلام عليه في الصفحة التالية .

وأما المعتل اللام فالغالب جمعه على : « أفعال » نحو : مُدَى وأمداء — بقلب يائه همزة ؛ طبقاً لقواعد الإعلال — وكذلك مضاعف اللام نحو : مُدَّ وأمداد<sup>(١)</sup> .

ومنها : اسم ثلاثى على وزن : « فَعْلَل » ( بفتح أوله وثانيه ) الخالى من حروف العلة . وهذا النوع مختلف فى اطراده ؛ فقليل : يجمع قياساً على : « فُعُول » وهذا حسن ، وقيل سماعاً فقط ، نحو : أسد وأسود ، وشجن وشجون . والذين يقولون بقياسيته يشترطون ألا يكون وصفاً ولا مضاعفاً ، فلا يجمعون كلمة : نَصَف<sup>(٢)</sup> ولا لَبَّ<sup>(٣)</sup> على : نُصُوف ، ولُبُوب .

• • •

( ١٣ ) فِعْلَان ( بكسر فسكون ) وهو مقيس فى ألقاظ ، منها : اسم على وزن : « فُعْلَال » ( بضم ففتح ) : نحو ؛ غلام وغِلْمان ، وغراب وغِرْبان .  
ومنها : اسم على : « فُعْلَل » ( بضم ففتح ) ؛ نحو : جُرْد وجِرْدَان — صُرْد<sup>(٤)</sup> وصِرْدَان .

ومنها : اسم على : « فُعْلَل » ( بضم فسكون ) معتل العين بالواو ؛ نحو : حوت وحِيتان — كوز وكِيزان — عود وعِيدان . . .

ومنها : اسم على « فَعْلَل » ( بفتح ففتح ) ؛ والأغلب أن تكون عينه فى الأصل معتلة ؛ نحو : تاج وتيجان ، ونار ونيران ، وقاع وقيعان ، ونخال ونخيلان<sup>(٥)</sup> والأصل : تَوَج ، وَنَوْر ، وَنَخِيل . . .<sup>(٦)</sup>

( ١٤ ) فُعْلَان ( بضم فسكون ) ويطرَد فى اسم على وزن : فَعْلَل ( بفتح فسكون ) ، نحو : ظَهْر وظُهوران ، وِطْن وِطْطَنان ، وفى اسم صحيح العين على وزن : فَعْلَل ( بفتح ففتح ) ، نحو : حَمَل وحُمْلان ، بَلَد وبُلْدان .

( ١ ) سبقت الإشارة لهذين فى ص ٤٧٤ .

( ٢ ) المرأة المتوسطة السن . ( ٣ ) موضع القلادة من العنق .

( ٤ ) طائر ضخم الرأس يصطاد المسافرين . وقد سبقت الإشارة لهذا الجمع فى ص ٤٧٤ .

( ٥ ) النقط الخالقة لبثية لون البدن . ( ٦ ) وفى « ضلالت » يقول ابن مالك :

.. وللفُعَال فِعْلَانٌ حَصَل

وشاع فى حوت وقاع مع ما ضاهاهما . وقل فى غيرهما



وفي اسم على : فَعِيلٌ ، نحو : رَغِيفٌ ورَغِفَانٌ وكَثِيبٌ وكَثِيبَانٌ . . .<sup>(١)</sup>

(١٥) فُعْلَاءُ (بضم ففتح) ويطرَّد في أشياء منها :

« فَعِيلٌ » بمعنى : فاعِلٌ ، وصفاً للمذكر حَاقِلٌ<sup>(٢)</sup> ، أو بمعنى : مُفْعِلٌ (بضم فسكون : فكسر) أو بمعنى مُفَاعِلٌ (بضم ففتح ثم كسر العين) بشرط أن يكون «فَعِيلٌ» في الثلاثة غير مضعف ، ولا معتل اللام . ومن الأمثلة : ( كَرِيمٌ وكَرَمَاءُ ، وبَخِيلٌ وبِخْلَاءُ ، وظَرِيفٌ وظَرَفَاءُ ) وكلنا : ( سَمِيعٌ ؛ بمعنى : مُسَمِّعٌ ، وجمعه : سَمَاءٌ ، وأَليمٌ بمعنى : مؤلمٌ ، وجمعه أَلَمَاءُ . وَخَصِيبٌ بمعنى : مَخْصَبٌ وجمعه : خَصَبَاءُ ) ، وكلنا : (خَطِيطٌ بمعنى : مَخَالِطٌ ، وَجَلِيسٌ ؛ بمعنى مجالِسٌ ، وَفَرِيعٌ بمعنى : مَفَارِعٌ ، وجموعها : خَطَاءٌ - جَلَسَاءٌ - قَرَعَاءٌ . )

ومنها : « فاعِلٌ » ، وصفاً دالاً على غريزة ، وسجية ، وأمر فطري غير مكتسب - غالباً - نحو : عاقِلٌ وعَقْلَاءُ - نابه ونَبَاهُ - شاعر وشِعْرَاءُ<sup>(٣)</sup> . أو دالاً على ما يشبه الغريزة والسجية في الدوام وطول البقاء ؛ نحو : صالح وصلحاء .

(١٦) أَفْعِلَاءُ (بفتح ، فسكون ، فكسر ، ففتح . . . ) وهو مقيس في كل وصف على وزن : « فَعِيلٌ » (بفتح فكسر) بمعنى : فاعِلٌ . بشرط أن يكون مضعفاً أو معتل اللام ، نحو : ( عَزِيزٌ وأعْزَاءُ ، وشَدِيدٌ وأشْدَاءُ ، وقَوِيٌّ وأَقْوِيَاءُ - وولِيٌّ - وأولِيَاءُ ومن القليل الذي لا يقاس عليه : صديق

(١) وفي هذه الأسماء الثلاثة التي تجمع قياساً على : فُعْلَانٌ - يقول ابن مالك :

وَفُعْلَاءُ اسماءٌ ، و «فَعِيلًا» و «فَعِلٌ» غير مُعْلَلٍ العين فُعْلَانٌ شَمِيلٌ

( فعلا : مفعول به مقدم للفعل : شمل في آخر البيت ) . يريد : أن الجس : « فُعْلَانٌ » يشمل من المفردات أنوعاً منها : فَعِلٌ وفَعِيلٌ ، و فَعْلٌ . . .

(٢) وقد يجمع على صيغة أخرى إن وافق ، في ص ٤٨١ ، ٤٨٤ ، ٤٨٨ .

(٣) وفي فُعْلَاءَ وأفْعِلَاءَ يقول ابن مالك :

ولِكِرِيمٍ وبَخِيلٍ فُعْلَاءُ كَذَا لا ضَاهَاً هُما قد جُعِلَا

ونَابَ عَنْهُ «أَفْعِلَاءُ» ؛ في الْمُعْلَلِ لَأَمْ ، وَمُضْعَفٍ وَغَيْرُ ذَلِكَ قُلْ

وقد قيل : إن « أفْعِلَاءَ » هذا نائب عن « فعلاء » لعل مستوعدة دفعها المحققين . ولا داعي لتسمية ولا لتفصيل ؛ لأن العلة الحقيقية هي استعمال العرب هذا الوزن جسماً لفعل بمعنى فاعِلٌ إذا كان مضمناً أو معتل اللام . . .

وأصدقاء ، لأنه ليس مضعفا ، ولا معتلّ اللام . وكذلك ظنين ( أى : متهم ) ، وأظناء ، لأنه بمعنى مفعول ، لا فاعل .

( ١٧ ) فتَوَاعِل : وهو مقيس في أشياء أشهرها سبعة ؛ هي :

١- فاعلة : سواء أكان اسما أم صفة . وقد اجتمعا في قوله تعالى : ( لَنَسْفَعْنَ<sup>١</sup> بالناصية ، ناصية ، كاذبة ، خاطئة ) . فالناصية : اسم ، وكاذبة وخاطئة وصفان . والجمع نواص ، كواذب ، خواطئ .

ب- اسم على : « فتَوَعَل » أو : فتَوَعَلَة ( بفتح ، فسكون ، ففتح ، فيهما ) نحو : جوهر ، وكوثر ، وصومعة ، وزوينة . وجمعها : جواهر ، وكواثر ، وصوامع ، وزوايع .

ج- فسَاعِل ( بفتح العين ) اسما ؛ كخاتَم وقالَب ، وطابَع ( بفتح العين في الثلاثة . طبقاً لإحدى اللغتين )<sup>(١)</sup> وجمعها : خواتيم ، وقوالب ، وطوايع .

د- فاعِلَاء ( بكسر العين وفتح اللام ) . اسما ، نحو : قاصعاء ، وراهِطاء ، ونافقاء ، والأسماء الثلاثة بلحجر اليربوع<sup>(٢)</sup> .

هـ- فاعِل ( بكسر العين ) اسما ، نحو : جائز<sup>(٣)</sup> وكاهل<sup>(٤)</sup> ، وجمعهما : جوائز وكواهل .

و- فاعِل ( بكسر العين ) وصفاً خاصاً بالمؤنث العاقل ، ولا تدخله تاء التأنيث - غالباً<sup>(٥)</sup> - نحو : طالق وطوالق .

ز- فاعِل ( بكسر العين ) وصفاً للمذكر غير عاقل ؛ نحو : صاهل وشاهق ( للمكان المرتفع ) والجمع صواهل وشواحق .

ومن كلامهم السالف يتبين أن صيغة : « فاعِل » ( بكسر العين ) إذا كانت

( ١ ) والثانية : الكسر .

( ٢ ) حيوان كالنَّار ، ولكنه أكبر منه قليلا .

( ٣ ) الخشبة فوق حائطين . والخشبة التي تحمل غشب السقف . . .

( ٤ ) اسم للمكان الذي تتلاقى فيه الكتفان .

( ٥ ) انظر هامش ص ٤٤٢ .

وصفاً للمذكر عاقل<sup>(١)</sup> فإنها لا تجمع على « فاعل » وقد حكم أكثر النحاة بالشذوذ على ما خالف هذا من مثل : شاهد وشواهد ، وفارس وفوارس ، وناكس ونواكس في قول الفرزدق :

ولذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب ، نواكس الأبصار  
وتأول غيرهم الأمثلة السالفة ونظائرهما تأويلا غير مقبول ، كأن يقول : إن مفرد  
هذا الجمع ليس : « فاعلا » ، وإنما هو : « فاعلة » والأصل : طوائف  
فوارس ، وطوائف نواكس . . . فالجمع صفة لموصوف مخلوف ، مفردة : فاعلة ؛  
فيكون جمعها قياساً : على : فواعل . وتأويلات أخرى يحاولون بها إخضاعها  
للقياس . وفي كل هذه التأويلات تكلف وتصنع معينان .

والحق أنّ صيغة ( فاعل ) تجمع قياساً على « فواعل » سواء أكانت صفة  
للمذكر العاقل أم غير العاقل ، غير أن مراعاة الشرط أفضل ، أما من لا يراعيه  
فلا يحكم عليه بالخطئة ، وإنما يحكم عليه بترك الأفضل إلى ما هو مباح وإن  
كان دونه في القوة . . . (٢)

• • •

( ١ ) وفي : « فاعل » يقول ابن مالك :

فواعِلٌ : لِقَوَعِلٍ ، وفَاعِلٍ وفَاعِلَةٍ مَعَ نَحْوِ : كَاهِلٍ  
وحائِضٍ ، وصَاهِلٍ . وفَاعِلَةٌ وشَذُّ فِي الْفَارِسِ مَعَ مَائِلَةٍ

يشير « بكاهل » إلى الاسم الذي على وزن : فاعل ( بكسر العين ) و « بحائض » إلى الوصف الذي على  
وزن : فاعل ( بكسر العين ) . خاصاً بالأنثى . و « بصاهل » : إلى فاعل ( بكسر العين ) وصفاً للملايعقل . . .  
( ٢ ) أما سبب الإيابة وعدم التقيد بالشرط الذي يقتضى ألا لا تجمع صيغة « فاعل » على  
« فواعل » إذا كانت وصفاً للمذكر عاقل ؛ فهو ما تيسر لبعض الباحثين المعاصرين من اعتدائه في  
الكلام الفصيح الذي يمتحج بصحته على جموع كثيرة جاوزت الثلاثين وكل واحد منها وصف للمذكر عاقل  
ومن هذه الجموع : سابق وسوايق - هاك وهوايق - سابح وسوايح - حاسر وحواسر - قازي  
وقوازي - كاهن وكواهن - عاجز وعواجز - غائب وغوايب - رافد وروافد - حاج وحواج . . . وقبل  
اليوم وقف صاحب خزائن الأدب في الجزء الأول ( ص ١٩٠ طبعة المطبعة السلفية ) عند كلامه على بيت  
الفرزدق السابق وما تضمنته من جمع التكسير « نواكس » فعرض أمثلة من هذا الجمع ، جاوزت العشرة -  
ثم وصلت بعده إلى ما ذكرنا أو يزيد . وفي المصباح المنير ( مادة فارس ) يعض منها وبعض يغايرها مثل :  
صاحب وصواحب ، وفاكس ونواكس . . . فلا داعي اليوم لتسلك بالشرط السالف .

(١٨) فَعَائِلٌ وهو مقيس في كل رباعيٍّ - اسم أو صفة - مؤنث تأنيثاً لفظياً أو معنوياً ، ثالثه مُدَّة ، ألفا كانت ، أو واواً ، أو ياء .

فيشمل عشرة أوزان ؛ خمسة مخنومة بالتاء ، وخمسة مجردة منها . فالتى بالتاء منها : « فُعَيْلَة » مضمومة الفاء ، أو مفتوحة ، أو مكسورة ؛ نحو : ذُوَابَةٌ وذَوَائِبُ ، وسحابة وسحائب ، ورسالة ورسائل .

ومنها : فَعُولَةٌ ( يفتح الفاء ) نحو : حمولة وحمائل .

ومنها : فَعِيلَةٌ ( يفتح فكسر ) ، نحو : صحيفة وصحائف . ويشترط ألا تكون بمعنى « مفعولة » ؛ كجريحة ، بمعنى : مجروحة ؛ فلا يقال : جرائح . والمجردة من التاء ( ويشترط فيها أن تكون لمؤنث معنوى ) هي :

فِعَالٌ ( بكسر أوله وفتح ثانيه ) ، نحو : شِمَالٌ <sup>(١)</sup> وشِمَالٌ - وفِعَالٌ ( بضم أوله ، وفتح ثانيه ) ، نحو عِقَابٌ <sup>(٢)</sup> وعِقَابٌ . وفِعُولٌ ( يفتح فضم ) ، نحو : عَجُوزٌ <sup>(٣)</sup> وعَجَائِزُ ، وفَعِيلٌ ( يفتح فكسر ) نحو : لطيف اسم امرأة ولطائف ، وفِعَالٌ ( يفتح ففتح ) ، نحو : شِمَالٌ <sup>(٤)</sup> وشِمَالٌ .

ومن أمثلة المؤنث بألف التأنيث المقصورة : حُبَارَى <sup>(٥)</sup> وجائِر . والممدودة ، نحو : جَلُولَاءُ <sup>(٦)</sup> وجلال . . . <sup>(٦)</sup>

(١٩) فَعَالِي . . . ( يفتح أوله وثانيه وكسر ما قبل آخره ) ، ويطردي أوزان ؛ أشهرها سبعة .

أولها : فَعَلَاءَةٌ ( يفتح فسكون ) ، نحو : مَوَآمِدٌ <sup>(٧)</sup> ومَوَامِدٌ .

(١) اليد اليسرى . (٢،٢) اسم طائر .

(٣) للمرأة - غالباً - إذا كانت مجزواً ، وقد يقال الرجل أيضاً .

(٤) اسم ربح . (٥) اسم بلد في فارس . (٦) وفي فاعل يقول ابن مالك :

و « بفعائل » اجمعن : « فَعَالَةٌ » وشبهه ؛ ذَا تَاو ، أو مُزَالَةٌ

( أى : ذَا تَاء ثابتة أو مُزَالَةٌ فزائلة مطبوعة على عَنُوف . ومعنى مُزَالَةٌ : أنها أزيلت وأبعدت ، والمراد :

أنها غير موجودة ، والمراد يشبه . . . فَعَالَةٌ : صيغتان - ؛ هما : « فَعِيلٌ وفَعُولٌ » ( يفتح أولهما ) وشملتين على التاء أو مجردتين منها ؛ كطريقة وظرائف ، ولطيف ( اسم امرأة ) ولطائف . وسلوابة وجلائب

وعجوز وعجائز . (٧) صحراء واسعة .

ثانيها : فَعَلَّاءَ ( بكسر فسكون ) ، نحو : سَعِلَاءُ<sup>(١)</sup> وسَعَالٍ .  
 ثالثها : فَعْلِيَّةَ ( بكسر فسكون ففتح ففتح . . . ) ، نحو : هِيرِيَّةَ<sup>(٢)</sup>  
 وهَبَارٍ .  
 رابعها : فَعْلُوَّةَ ( بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح ) ، نحو : عَرَقُوَّةَ<sup>(٣)</sup>  
 وعَرَاقٍ .

خامسها : ما كان ذا زائدتين بينهما حرف أصلي ، ويُحذف أول الزائدتين  
 عند بعض العرب ، نحو : حَبَنَطِي<sup>(٤)</sup> وحَبَاطٍ ، وقَلَنَسُوةٌ وقَلَاسٍ ، بحذف  
 النون فيها . بخلاف من يحذف ثاني الزائدتين فإنه يجمعهما على : حَبَانِطٍ وقَلَانِسٍ  
 بحذف الألف الأخيرة ( الياء )<sup>(٥)</sup> والواو .

سادسها : فَعَلَّاءَ : ( بفتح فسكون ففتح ) اسما ؛ كصحراء وصَحَارٍ ،  
 أو وصفاً لأشئ ، لا مذكر له ؛ نحو : عذراء<sup>(٦)</sup> ، وعَذَارٍ .

سابعها : ما يحتوى على ألف مقصورة للتأنيث ، أو : للإلحاق ، كحَبْلٍ  
 وحَبَالٍ ، وذِفْرَى<sup>(٧)</sup> وذِفَارٍ .

وما كان « كَفَعَلَّاءَ » السابقة أو محتوماً بألف التأنيث المقصورة أو بألف  
 الإلحاق — يجوز جمعه على : « فَعَالِي » كما يتبين من الصيغة التالية .

( ٢٠ ) فَعَالِي : ( بفتح أوله وثانيه ورابعه ) ، وهو مقيس فيما سبقت  
 الإشارة إليه في الوزنين السادس والسابع ، أى : فى « فَعَلَّاءَ » ، إما اسما ؛  
 كصحراء ؛ وإما وصفاً لمؤنث لا مذكر له ؛ كعذراء ، وإما محتوماً بألف التأنيث  
 المقصورة كحَبْلٍ ، أو بألف الإلحاق كذِفْرَى ؛ فيقال فى الجمع : صحارَى ،  
 وعذارَى ، وحَبَالَى وذِفَارَى ، كما يصح : صحارٍ ، وعذارٍ ، وحَبَالٍ وذِفَارٍ  
 على أساس ما تقدم ( فى ١٩ ) ، فهذه المفردات مشتركة عند جمعها بين  
 صيغتي فَعَالِي . . . وفَعَالَى . . . بكسر اللام أو فتحها .

( ١ ) وهى - ذرعهم - النبل ، أو ساحة من الجن .

( ٢ ) لقشر القلى فى شعر الرأس . أو للدرات القطن والقيق المتطاير . . .

( ٣ ) الخشبة المرفوعة على رأس الدلو . ( ٤ ) الكبير البطن .

( ٥ ) سيجىء فى ص ٤٩٨ بيان الحذف وسببه .

( ٦ ) وهى : البكر . ( ٧ ) موضع خلف أذن البعير يروى منه العرق .

وتنفرد صيغة : «فَعَالِي»... (بكسر اللام) بالخمسة التي ذكرت قبل  
صيغة : فَعْلَاء ، كما تنفرد «فَعَالِي» (بفتح اللام) بوصف على وزن :  
«فَعْلَان» أو «فَعْلِي» (بفتح فسكون ففتح فيهما) ، نحو كَسْلَان ، وسُكْرَان  
وغُضْبَان ، وجمعها : كَسَالِي ، وسُكَارِي ، وغُضَابِي ؛ بفتح ما قبل الآخر  
ولا يصح كسره . والأحسن في صيغة هذا الوصف ضم أوله عند جمعه فيقال :  
كُسَالِي ، وغُضَابِي ، وسُكَارِي .

«ملاحظة» : عرفنا أن وزن «فَعْلَاء» اسما أو صفة يجمع على : الفعالي  
والفعالي (بكسر اللام أو فتحها) ، فنقول في الصحراء والعُتْرَاء : الصحاري  
والصحاري ، والعُدَارِي ، والعُدَارِي ...

ويجوز شيء ثالث ؛ هو : جمعهما على : الفَعَالِي (بكسر اللام  
وتشديد الياء<sup>(١)</sup>) . ذلك أن وزنهما الصرفي هو : «فَعْلَاء» . فالألف التي قبل الهززة  
تقلب عند الجمع ياء ، بسبب كسر ما قبلها ، وتقلب الهززة أيضاً ياء ، وتندغم  
في الياء السابقة فتصير الكلمة بعد الجمع ، صحاريّ وعُدَارِيّ ... ومن الممكن  
التخفيف بحذف إحدى الياءين فإن حذفت الثانية التي تحركت بالفتحة بعد إدغامها  
صار الجمع : صحاريّ وعُدَارِيّ ، بإسكان الياء مع كسر ما قبلها ثم حذفها كما في  
المقصود . وإن حذفت الأولى الساكنة فتح الحرف الذي قبلها لتقلب الياء الثانية  
ألفاً وتبقى من غير حذف فيقال : صحاريّ وعُدَارِيّ<sup>(٢)</sup> ...

(٢١) فَعَالِي (بفتح ، ففتح مع مد ، فكسر ، فياء مشددة) ويَطْرَدُ في :  
— ١ — كل ثلاثي ساكن العين ، في آخره ياء مشددة تلي الأحرف الثلاثة ، سواء  
أكانت هذه الياء في أصلها لغير النسب ؛ نحو : قُمْرِيّ<sup>(٣)</sup> ، وَكْرُكُمُرِيّ<sup>(٤)</sup> ، وَكُرْمِيّ<sup>(٥)</sup> ،  
وَبَرْدِيّ<sup>(٦)</sup> — أم كانت في أصلها مزيدة لغرض النسب ، ثم أهمل هذا الغرض ،

(١) وسبب الكلام عليه بعد هذا مباشرة .

(٢) انظر الحكم في ص ٥٠٤ وفي النماذج والفعالي (بكسر اللام وفتحها) ، يقول ابن مالك من غير

إيضاح ولا تفصيل :

وبالْفَعَالِي وَالْفَعَالِي جُمُعَا صحراء ، والعُدَارَاء : والقَيْسُ اتْبَعَا

أى : اتبع القيس على هذين المثالين . يريد : قس عليهما نظائرهما ...

(٣) طائر مفرد . (٤) أحد الطيور المائية .

(٥) نبات مائي كان تسماء المصريين يكتبون عليه ما يريدون كما يكتب اليوم على الورق .

وصار متروكاً غير ملحوظ . مثل : مُهَرَّى ، فأصله : الجمل المنسوب إلى قبيلة : « مُهْرَة » اليمنية التي اشتهرت قديماً بإبلها النجبية القوية ، ثم كثر استعماله حتى نسي النسب ، وأهمل وصار « المُهَرَّى » اسماً للنجيب من الإبل مطلقاً بغير نظر إلى أصله ولا تفكير فيه . ومثله : بُخْتَى ، فأصله الجمل المنسوب إلى « بُخْت » وهي إبل خُراسانية اشتهرت بقوتها وحسنها . ثم شاع استعمال « البُخْتَى » في كل « جمل » قوى جميل من غير نظر لنشأته ، ولا تفكير في نسبته .

فمثل الأشياء السابقة تجمع قياساً على : « فَعَالِي » ، فيقال فيها : قَسَامَرِي - كَرَامِي - كَرَامِي - بَرَادِي - مَهَارِي - بَخَانِي . . . وهكذا .

وفهم مما سبق أن المختوم بياء النسب المتجدد<sup>(١)</sup> ، - كمصري ، وتركى ، وبصري - لا يجمع هذا الجمع . ومن ثم قالوا في « أناسي » : إنه جمع : إنسان ، لا : إنسي . لأن الباء في : « لإنسي » للنسب الباقى على حاله<sup>(٢)</sup> . وكذلك لا يجمع على هذا الوزن مثل : « عربى ، وعجمى » . . . لتحرك عينهما . . .

ب- ووزن فَعَالِي مقيس أيضاً على الصحيح - في وزن : « فَعْلَاء » على الوجه الذى سبق شرحه وإيادته في الصيغتين السالفتين ( ١٩ ، ٢٠ ) . . . ( ٣ ) .

( ٢٢ ) فَعَال ( بفتح أوله ، وثانيه ، وكسر رابعه ) ، ويطرّد في أنواع ، أهمها أربعة ، مفرد كل نوع منها أربعة أحرف أصلية أو خمسة كذلك :

( ١ ) يتردد هنا على ألسنة النحاة : ( النسب المتجدد ) . . . يرون به : النسب الباقى على حاله لأداء الفرض منه - وهو مذكور في باب ٥٣٦ - ، لا النسب الذى أعمل أصله ، وترك الفرض منه . وعلامة بقاء النسب المتجدد أن يدل اللفظ بعد حذفها على معنى معين معروف : وهو المنسوب إليه . وأما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير عالى المعنى . ( راجع حاشية الخضرى ) .

( ٢ ) ويؤيد هذا أن العرب تقول فيه أيضاً : « أناسين » فنطقوا به على الأصل كما نطقوا بالصورة الأخرى التي أبدلوا فيها التنين ياء ، وأدغموا الياء في الياء ، كطريقتهم في بعض الكلمات ومنها : ظُرَبَان - لاداة صغيرة تشبه الكلب أو القط ، كرجة الزائفة - فقالوا : ظُرَابِين و ظُرَابِي ، على أن الخلاف شديد في مفرد أناسي وأشيائها .

( ٣ ) وفي صيغة : فَعَالِي يقول ابن مالك :

واجعل : « فَعَالِي » لغير ذى نَسَبٍ جُدَدٌ كَالْكُرْمِيِّ ، تَتَّبِعِ الْعَرَبُ

المراد بالنسب الذى جدد ، هو : النسب القائم وقت جمع الكلمة الباقى لأداء الفرض منه . فله يجمع جمع الكلمة على : « فَعَالِي » أما النسب غير المتجدد وهو النسب القديم في أصله ، المهمل في حاضره عنه جمع الكلمة ، فإنه لا يجمع جمعها . فإن لم تكن الياء للنسب مطلقاً فلا شبهة تمنع جمعه على هذا الوزن .

الأول : الرباعي المجرد - أى : الذى كل حروفه أصلى - سواء أكان مفتوح الأول والثالث ، أم مضمومهما ، أم مكسورهما أم غير ذلك ، نحو : جعفر ، وجعفر - بُرثن وبراثن <sup>(١)</sup> - زبرج <sup>(٢)</sup> - وزبارج - سيطر <sup>(٣)</sup> وسباطر - جُحْدَب <sup>(٤)</sup> وجحادب .

الثانى : الخماسى المجرد ، نحو : سَمَرَجِل وجَحْمَرَش <sup>(٥)</sup> ، وجمعهما : سفارج وجمار ، بحذف الحرف الخامس من أصولهما . ولهذا الحذف ضابط تجب مراعاته ، هو :

« ا » أن الحرف الخامس الشبيه <sup>(٦)</sup> بالزائد واجب الحذف مطلقا نحو : جحمرش وجمار - « سواء أكان الرابع شبيها بالزائد أم غير شبيه » ، نحو : قَدْ عَمِلَ <sup>(٧)</sup> وقَدْ اعم ، وسفرجل وسفارج .  
« ب » وكذلك إن لم يكن أحدهما شبيها بالزائد .

« ج » فإن كان الرابع وحده ( أى : دون الخامس ) هو الشبيه بالزائد جاز حذفه لو حُذف الخامس ، وحذف الخامس هو الأفضح والأعلى <sup>(٨)</sup> ، كالدال فى فرزدق ،

(١) مغالب الحيوان المتوحش . وثب أصابع اليد مع الانقطار .

(٢) من معانيه : اللهب ، والسحاب الرقيق الذى يخاطب لونه حمرة ، والزهر . . .

(٣) لسان ساد <sup>(٤)</sup> أسد <sup>(٥)</sup> المرأة المعجوز أو : الرقعة .

(٦) حروف الزيادة عشرة مجمعة فى قولهم : ( أمان وتسهيل ) أو : فى ( ساقطينها ) . ولكل واحد من العشرة أمارات ومواضع لزيادته ، ولا يكون زائدا بغيرها . ومن السكون الاستثناء عن الحروف الزائدة ، وتزدى الكلمة متى يمد حلقها أما الحرف الشبيه بالزائدة فهو :

أ - الذى يكون لفظه لفظ الزائد ، ولكنه ليس بزائد ، لعدم انطباق صفة الزائد وموضع عليه .

ب - أو يكون لفظه مخالفا لفظ الزائد ، ولكن موضعه فى الحلق واللسان هو موضع الزائد . فمثال النوع

الأول حرف شين من : خَمْدَرَق ( بمعنى : عتكبت ) وخَمْدَرَق ( وسن معانيه : موضع الأكل ، وأسم قصر لثمان بن النادر ) فهذه التثنية شبيهة بالحرف الزائد فى مادتها ، ولكنها ليست بزائدة ، إذ يخلط على الزائدة أن تكون فى آخر الكلمة ، كقصبان وثمان ، أو فى الوسط مع السكون كضغفر .

ومثال النوع الثانى : حرف « الدال » فى مثل : « فرزدق » ؛ فإنها ليست من حروف الزيادة . ولكن موضع نطقها فى الفم واللسان هو : حرف اللسان كوضع « التاء » الزائدة ؛ فأشبهتها من جهة الناحية ، فكلاهما من طرف اللسان . ( ٧ ) الجمل الفصحى .

( ٨ ) لأن الأكثر فى الكلام المأثور الحذف من الآخر ؛ إذ الأواخر محل الحذف والتعوير .



والنون في خَدَرْتِي أو خَوَرْتِي؛ فيقال في الجمع: فزارق وفرازد - وخدارق وخدارن -  
وخوارق وخوارن، وهكذا . . . (١)

الثالث: الرابعي المزد - وهو ما كانت حروفه الأصلية أربعة، ثم زيد عليها بعض حروف الزيادة - نحو: ملحرج، ومتلحرج، فيحذف عند الجمع ما كان زائداً في مفرده؛ ولا يحذف غيره؛ فيقال: دحارج، بحذف الميم في الكلمة الأولى، والميم والتاء في الثانية، ولا يبقى في الجمع إلا الحروف الأصلية. كل هذا بشرط ألا يكون الحرف الزائد رايماً ولينا<sup>(٢)</sup>، قبل الحرف الأخير الأصلي. فإن كان الرابعي الزائد اللين: «ياء» بقي، ولم يحذف عند الجمع، ويجمع ما هو فيه على: «فعاليل» في الأغلب؛ نحو: قنديل وقناديل، وغُرثيق وغُرانيق... وإن كان ألفاً أو واواً قلب عند الجمع ياء ثابتة، ويجمع ما هو فيه على:

(١) مزج ابن مالك الكلام على صيغة «فعالل» والكلام على: «شبه»، الذي سيجيء ذكره في الصيغة التالية مباشرة وعلى رقم ٢٣ - قال:

وَبِفَعَالِلٍ وَشَبْهِهِ انْطِقَا فِي جَمْعٍ مَا فَوْقَ الثَّلَاثَةِ ارْتَقَى  
مِنْ غَيْرِ مَا مَضَى . وَمِنْ خُمَاسِي جُرْدٌ - الْآخِرَانِفِ بِالْقِيَاسِ  
(ارتق: أي: زاد. من غير ما مضى: بشرط أن يكون ما زاد على الثلاثة مفرداً من غير المفردات التي سبق الكلام عليها وعلى جموعها القياسية). فإن ما سبق من تلك المفردات التي لما جموع مطردة ذكرناها - لا يصح أن تجمع على: «فعالل» وشبهه ثم وضع في آخر البيت الثاني: أن آخر الخماسي المجرى يحذف عند جمعه للتكسير. وتقدير كلامه: وألف بالقياس الآخر من خماسي جرد. أي: حذف الآخر من خماسي جرد من الزيادة وشلا منها. وهذا الحذف بسبب القياس. فكلمة: «الآخر»، مفعول به للقول: «ألف» وإجار وإجور: «بالقياس» متعلق بهذا الفعل، وكذا إجار وإجور: من خماسي. ثم بين أن الخماسي المجرى إن كان رايماً شيئاً بالمزيد - دون خامسة الأصل - فقد يحذف الرابع دون الخامس الذي يتم به أصول الكلمة. ويفهم من هذا أنه يجوز أيضاً حذف الخامس. قال:

وَالرَّابِعُ الشَّيْبَةُ بِالْمَزِيدِ قَدْ يُحَدَفُ دُونَ مَا بِهِ تَمَّ الْعَدَدُ

(٢) سبق في ص ٧٩ أن أحرف الة ثلاثة: الألف، والواو، والياء:

- ١ - فإن كانت ساكنة وقبلها حركة تناسبا سميت أحرف الة ولين؛ ومذ نحو: عالم - علوم - علم.
- ب - إن سكنت وقبلها حركة لاتناسبا، سميت أحرف الة، ولين، نحو: حون - وبن.
- ج - إن تحركت سميت أحرف الة، فقط؛ نحو: سهو - جرى. وعلى هذا تكون الألف دائماً حرف الة، ولين، ومذ.

د - المراد باللين الذي يبق في الجمع هنا: ما قبله بحركة تناسبه، أو لا تناسبه؛ كما في الة.

« فعاليل » كذلك في الأغلب ؛ نحو : عصفور وعصافير ، وسرداح<sup>(١)</sup> وسراذيع ، وفردوس وفراذيس<sup>(٢)</sup> . . .

فإن كان حرف العلة متحركا وجب حذفه عند الجمع ؛ نحو : كَسَّهَوْر<sup>(٣)</sup> ، وَهَبَّيْخ<sup>(٤)</sup> ؛ فيقال في جمعهما : كُتَاهِر وَهَبَّايْخ ؛ لأن حرف العلة حينئذ ليس حرف لين ، ومثلهما : مَصُور ومُصَاوِر ؛ فيحذف حرف العلة المدغم فيه لتحركه ، فليس حرف لين .

فإن كان حرف العلة غير رابع حذف ، نحو : قَدَّ وَكَس<sup>(٥)</sup> وَخَيْسَقُوج<sup>(٦)</sup> وجمعهما : قَدَّاكس وحَسَّافج .

الرابع : الخُمَاسِي المَزِيد ، - أَى : ما كانت حروفه الأصلية خمسة ثم زيد عليها بعض أحرف الزيادة - نحو : قِرْطَبُوس<sup>(٧)</sup> ، وَخَسْنَدَرِيس<sup>(٨)</sup> ، وَقَبَسَعَشْرَى<sup>(٩)</sup> ؛ فيحذف عند جمعها شيئان ، هما : الخامس الأصلي ، وما كان زائداً في المقرد ؛ فيقال : قَرَاطِب ، وَخَسْنَادِر ، وَقَبَاعَث . يحذف الواو والسين من الكلمة الأولى ، والياء والسين من الثانية - والسين فيهما هي الحرف الخامس الأصلي الذي يجب حذفه مع الزائد ، كما سبق - ويحذف الراء والألف الأخيرة ( المكتوبة ياء ) من الكلمة الثالثة .

( ١ ) المكان البين والناقة السمين .

( ٢ ) وفي الرباعي المزيدي يقول ابن مالك :

وَزَائِدَ الْعَادِي الرَّبَاعِي اخْدِفُهُ . مَا لَمْ يَكْ لَيْنًا إِثْرُهُ اَللَّذْ خَتَمَا  
( اللذ = اللئى . إثره = بعده ) .

والعادي : اسم فاعل من القتل : عدا ، بمعنى : جاوز . أَى : احذف زائد الاسم الجاوز الرباعي . فالرباعي : مفعول به لاسم الفاعل ؛ العادي ، ويصح أن يكون مضافاً إليه ، والمراد بزائد الرباعي هنا : ما كان على خمسة أحرف ؛ أربعة منها أصلية ، وواحد زائد . ويقول : إن هذا الزائد يحذف إلا إن كان حرف لين وبعده الحرف الذى يكون ختام الاسم . فيفهم من هذا أن حرف اللين الزائد هو : « الرابع » لِيُؤَوِّج اللئى يختم الاسم بعده ، وهو الخامس .

( ٣ ) السحاب المتراكم ، والرجل الضخم .

( ٤ ) الغلام السمين .

( ٥ ) أمد .

( ٦ ) من معانيه : حب القطن .

( ٧ ) الناقة البرية ، أو القنوية .

( ٨ ) الخمر .

( ٩ ) الجبل الضخم ، واسم بعض الدواب والنامى . . .



وهذا الجمع مقيس في كل لفظ ثلاثي الأصول ، زيدت عليه أحرف الزيادة .  
بشرط أن يكون هذا الثلاثي المزداد ليس داخلاً تحت حكم جمع من المجموع  
السالفة ، وبهذا الشرط لا يجمع على : « شبه فعالل » ما كان مثل : أحمر ،  
وغضبان ، وقائم ، وساع ، وصُغرى ، وسُكرى . . . . . ؛ لأن هذه الألفاظ  
جموعاً أخرى قياسيةً - وقد عرفناها -<sup>(١)</sup> .

وحكم هذا الثلاثي المزداد عند جمعه على : « شبه فعالل » ما يأتي :

١- إن كانت زيادته حرفاً واحداً فالواجب إبقاؤه عند الجمع مطلقاً ،  
( أى : سواء أكان الزائد حرف علة ، أم غير علة ، سواء أكان في الأول أم  
في غيره ، للإلحاق أم لغير الإلحاق ) ، نحو : أكرم وأكرم - معبد ومسعبد -  
- جوهر وجواهر - صبرف وصبارف - وعسكى<sup>(٢)</sup> وعسكى<sup>(٣)</sup> . . . .

ب- إن كانت زيادته حرفين فالواجب حذف أحدهما ؛ وهو الضعيف ،  
وترك القوي<sup>(٤)</sup> ؛ نحو : منطلق ومسطلق ، ومُغترف ، ومُغارف ؛ ولا يقال : نطالق ،

( ١ ) ويخل « شبه فعالل » في الحكيين السامتين :

وأولها : أن كل جمع تكسير - مهما كانت صيغته إذا حذف من مفردة شيء عند جمعه جمع ،  
تكسير - جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ لتكون بمنزلة الموض عن المخطوف سواء أكان المخطوف أصلياً أم زائداً  
مثل دحارج ودحارج وفرازيق . وهذا حكم عام ينطبق على : « فعالل » وعلى شبهه ، وعلى غيرها .  
وثانيهما : أن كل جمع تكسير على وزن : « فعالل » أو ما يشبهه ، يجوز - ولو لم يحذف منه شيء  
بسبب الجمع - زيادة ياء بل قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كان كانت موجودة ؛ نحو :  
جعافر وجعافير ، وبرائن وبرائين ، وعصافر وعصافير . إلا الجمع المختوم بياء مشددة ، مثل : كراسى  
وكراكى . فلا يجوز فيه زيادة الياء لئلا يجمع في آخر الكلمة الواحدة ثلاثة أحرف من جنس واحد ، وهذا  
ممنوع - كما سبق أيضاً في ص ٤٩٧ - وكذلك لا يجوز حذف الياء المشددة منه . ( ٢ ) اسم نبت .  
( ٣ ) زيادة الواو ، والياء ، وكذا الألف ( المكتوبة ياء ) فى علقى - هى للإلحاق . أما الزيادة  
فى : أكرم وأكرام فليست له . ( ٤ ) يراد بالقوى هنا : ما يسموه : القاضل . وهو : ماله  
مزية ليست للآخر . وتتحقق المزية في أمور ؛ منها :

تقدم الحرف في مكانه من الكلمة - وتحركه - ودلالته على معنى - ومقابله لحرف أصل ؛  
بأن يكون حرفاً للإلحاق - والوقوف في موقع يدل فيه بعض الحروف الزائدة على معنى ، كما سبق مثاله -  
وأن يكون في أصله حرف زيادة من أحرف ( سألونها . . . ) ، ولكنه خرج عنها وصار حرفاً آخر لاداء  
لغوى ؛ كأن يتقلب دالا ، أو طاء أو غيرها من حروف ليست للزيادة سواها يؤدي وجوده إلى صيغة غير  
موجودة - وأن يؤدي حذفه إلى حذف الآخر للذى يساويه في جواز الحذف - وأن يكون مختصاً بالاسم . وقد  
رد صاحب التمهيل الأسباب السالفة إلى ثلاثة فقط ؛ هى المزية المعنوية ، والمزية اللفظية ، وأن يفنى حذفه  
عن حذف غيره .

ولا غتارف ؛ لأن الميم تمتاز بمزايا لفظية ومعنوية<sup>(١)</sup> لا توجد في التون والتاء .  
ومثل ؛ مصطفىً ومحفظ ، فيقال في جمعهما : مَصَافٍ ومَحَافِظُ ؛  
بحذف : « تاء<sup>(٢)</sup> الافتعال » ، دون الميم<sup>(٣)</sup> . . .

(١) انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة لالتيّة في ص ٥٠٣ .  
وبهذه المناسبة تعرض لمسحة جمع : « مفعول » على : « مفاعيل » قياساً مطرداً .  
قال ابن هشام في شرحه لقصيدة : « بابت سماء » ما معناه : إنه لا يجوز جمع نحو : مغروب  
جمع تكسير . وقد ورد من ذلك ألفاظ قليلة مجموعة شفوياً . ومثل : مغروب في منع تكسيه : مختار  
ومنفاد من اسمى الفاعل والمفعول المبدولين بـ «ميم زائدة» . والقياس عنده أن يجمع : « مفعول » جمع مذكر  
سالماً إن كان الوصف المذكور ، وجمع مؤنث سالماً إن كان الوصف لمؤنث ، فيقال مغروبون - مختارون -  
منفادون ، كما يقال : مغروبات - مختارات - منفادات . ( راجع الصبان في آخر جمع التكسير ، تحت  
عنوان : فائدة ) ؛ ويغيب من كلامه وما نقله أنهم منوا تكسير كل اسم فاعل أو مفعول إذا كانا مبدولين  
بـ «ميم زائدة» وقالوا إن قياسهما التصحيح إلا وزن «مفعول» المختص بالإناث ، نحو : مَرُضٌ ؛ فإنه يكسر .  
وقد رد هذا الرأي كثير من جاوا بعد ابن هشام ، وسكوا بتخطئة سواء . غير أن كتاب المعاني الكبير  
لأبن قتيبة يحوى أعداداً كثيرة صحيحة من جمع مفعول على مفاعيل من يمتنع بكلامهم . وبعض المحققين  
المعاصرين نشر بحثاً نفوياً مستقى من الكلام العربي للقصيح والمجسات القوية الأسيلة أثبت فيه صحة جمع  
مفعول على مفاعيل قياساً مطرداً وعرض عشرات من الأمثلة الصحيحة منسوبة لأصحابها الذين  
نعتج بكلامهم أو مأخوذة من مراجعها القوية الوثيقة . على أن سيبويه ( كما في كتابه - ص ٢٠٠ ) قد  
سبق ابن هشام إلى المنع ، بالرغم مما ساقه في كتابه هذا من جموع متعددة تخالف رأيه ؛ هي :  
مكسور ومكاسير - ملعون وملعين - مشثوم ومشثائم - مسلوثة ومساليخ - مفرد ومفرايد - مصمود  
ومصاعيد - مسلوب ومساليب - موصر وميسير - مقلط ومقالمير - منكر ومنكير - فلا داعي للتأويل  
اللى يمتنع القياس على هذه الجموع المتعددة ولا سيما بعد كشف نظائر أخرى . « هذا إلى أن » « الأشموني »  
في شرحه جمع التكسير من ألفية « ابن مالك » قد نهر صراحة عند بيت النظم :

### وَزَائِدُ الْعَادِي الرَّبَاعِي أَحَدُهُ

على جمع مختار ومنفاد - بنصهما - على مختار ومنفاد ( وتعبه « الحصري » في حاشيته قائلا :  
« إن القياس أن يقال : مختار ، ومقاييد ، بحذف التون والتاء ؛ لزيادتهما ، دون الألف ، بل ترد  
لأصلها ، وهو الياء . . . » . فلم يبق مجال بعد كل ما سبق لمنع جمع «مفعول على مفاعيل» مع مراعاة  
الضوابط العامة .

وقد صرح الحصري في كلامه السالف بأن الألف في « منفاد » أصلها : ياء . وهو مخالف لما  
في القاموس والمصباح من عرضها في مادة : (قود) الواووية ، لا : ( قيد ) اليائية . لذا جعتهما المجمع ( ج ٢  
ص ١٨٠ ) على : « مختار ومقاييد »

(٢) قلت طاء في مصطلح . ( ويتبعه أحكامها في باب القلب ) .

(٣) فالنمزة المعنوية أن الميم تدل على معنى خاص بالأسماء وهو دلالتها على اسم الفاعل هنا - وعلى اسم  
المفعول أحياناً ، واللفظية أنها أسبق مكاناً منهما ، وأنها متحركة دون التون ، وأنها مختصة بالاسم .

ومثل : أَلْتَدِد ، وَيَكْتَدِد ، (ومعناها : أَلَدْتُ ، أَى : شديد الخصومة) وجميعهما : أَلَادِد ، وَيَلَادِد ؛ ثم تدغم الدالان في كل واحدة : فتصير أَلَادٌ ، وَيَلَادٌ ؛ بحذف النون ، وبقاء الهمزة والياء ؛ لتقدمهما وتحركهما ، ولأنهما يدلان على معنى التكلم والغيبة إذا كانا أول المضارع — أما النون المتوسطة بين الحرفين الثالث والرابع من الكلمة فلا تدل على معنى .

— إن كانت زيادته ثلاثة أحرف ، حذف اثنان ، وبقي الثالث الأقوى ؛ نحو : مُسْتَدِعٌ <sup>(١)</sup> ، مَسْدَاعٌ ، وَمُسْتَعْنَسٌ <sup>(٢)</sup> ، وَمَقَاعِيسٌ <sup>(٣)</sup> ؛ فلا يقال في الأول : مَسْدَاعٌ ولا تَسْدَاعٌ ؛ لأن حذف الميم ، والتاء ، من مُسْتَدِعٍ يؤدي إلى : مَسْدَاعٌ ، وهي صيغة لا نظير لها في العربية ، ولأن حذف الميم والسين يضيق الدلالة على الفاعل . ( اسم الفاعل ) . . . <sup>(٤)</sup>

وكذلك لا يقال في الثاني — عند سيبويه — قعاسس . وحجته أن الكلمة مشتملة على ثلاثة أحرف من أحرف الزيادة هي الميم والنون والسين الأخيرة المزينة للإلحاق ؛ فالميم عنده أولى بالبقاء ؛ لتصدرها ؛ ولأنها تدل على معنى يختص بالاسم وهو الدلالة على الفاعل — اسم الفاعل —

وخالفه بعض النحاة فجعله على : قعاسس ؛ بحذف الميم والنون مع بقاء السين الأخيرة الزائدة للإلحاق . وحجته : أن السين زيدت في الفعل — وفروعه — لإلحاق لفظه بكلمة : احرنجم ، وبقاء الملحق أولى من غيره . . .

( ١ ) أصله مستدعي . . . بزيادة الحروف الثلاثة الأولى . وحذف آخره الياء ، لأن الاسم هنا منقوص . كداع . ( انظر الحكم الثاني من الأحكام العامة الآتية في ص ٥٠٣ م ١٧٣ ) . . .

( ٢ ) للشديد ، أو المتأخر الرابع الخلف .

( ٣ ) هذا هو الجامع القياسي وقد جاء في « القاموس » أن جسده : مَقَاعِسٌ ، وَمَقَاعِيسٌ ( بفتح الميم أو ضمها ) ومَقَاعِيسٌ .

( ٤ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَالسَّيْنُ وَالْيَاءُ مِنْ كَمُسْتَدْعٍ أَزَلْنَ ؛ إِذْ بَيْنَا الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا مُخِلٌ  
يريد : لأن بقاءهما غل بئنا ، الجمع أى : بيناته ، وصيغته ثم قال فيما يتصل بهذا ، وبالهمزة والياء في مثل ألتدد ويلتدد وقد تقدم الكلام عليهما :

وَالْيَمِيمُ أَوْلَى مِنْ سِوَاهُ بِالْبَقَا وَالْهَمْزُ وَالْيَا مِثْلُهُ ، إِنَّ سَبَقَا

وهذه تعليلات جدلية ، مصطنعة . والتعليل الحق الذى يعتمد عليه فى هذا الموضوع وأشباهه ، هو السماع ليس غير . وقد ورد السماع بما يؤيد الرايين .

ومن الأمثلة : استخراج ، وجمعه : تخاريج ، بإبقاء التاء دون السين ؛ لأن إبقاء التاء سيؤدى إلى وزن للجمع على : « تفاعيل » وهو وزن له نظراء فى العربية ؛ منها تماثيل ، وتهاويل . . . أما بقاء السين فيؤدى إلى سخاريج على وزن : سفاعيل وهو وزن لا نظير له .

وإذا كان أحد الأحرف الزائدة يغنى بحذفه عن حذف زائد آخر وجب حذف ما يغنى عن غيره ؛ كحَيَّزْبُون<sup>(١)</sup> وَعَيْطَسْمُوس<sup>(٢)</sup> ؛ يقال فى جمعهما : حزابين وعطاميس ؛ بحذف الياء ، وإبقاء الواو الرابعة ، وقلبها ياء فى الجمع ؛ لوقوعها بعد كسرة .

ولو حذف الواو وبقيت الياء لقليل فى جمعهما : حَيَّازِين وعياطمس بتحريك الياء والميم أو بتسكينهما . وهو فى الحالتين وزن لا نظير له<sup>(٣)</sup> . وإذا أريد جعله على وزن عربى وجب حذف الياء أيضاً ؛ فيقال : حزابين ، وعطامس وبذا نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الواو والياء معاً . فى حين استطعنا فى الصورة الأولى أن نصل إلى صيغة عربية بعد حذف الياء وحدها . فحذف حرف واحد أولى من حذف حرفين ما دام الأثر من الحذف واحداً . . .<sup>(٤)</sup>

حـ - إن كان أحد الأحرف الزائدة المستحقة للحذف مكافئاً فى قوته لحرف زائد آخر - أى : مساو له فى الأفضلية - جاز حذف أحدهما من غير ترجيح ؛ كالنون والألف المقصورة ( المكتوبة ياء ) فى نحو : سَرَئِدَى<sup>(٥)</sup> وَعَكَّئِدَى<sup>(٦)</sup> ؛

( ١ ) المرأة السجوز .

( ٢ ) المرأة الجميلة الطويلة ، والناقة السليمة .

( ٣ ) وتبريكهما يؤدى أيضاً إلى مالا نظير له فى العربية ؛ فإنما بعد ألف صيغة منتهى الجموع إن كان ثلاثة أحرف - يجب أن يكون ثانيها ساكناً .

( ٤ ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وَالْيَاءُ لَا وَالْوَاوُ أَحَدُ أَنْ جَمَعْتَ مَا كَحَيَّزْبُونُ ، فَهُوَ حَكْمٌ حَتَمًا

( ٥ ) القصرى ، أو الجمرى المقدام .

( ٦ ) الجمل الضخم ، واسم ثبت ، والتعليظ الضخم عامة .

فيقال في جمعها: سَرَاند ، وعَكلاند ، أو: سراد وعَكلاد . فالخرفان قد زيدا معاً في المفرد لإلحاقه بالجماعي: سَفرجل ، وكل حرفين هذا شأنهما لا يكون لأحدهما فزيرة على الآخر<sup>(١)</sup> . . .

« ملحوظة » : يصح في جمع التكسير المشابه لصيغة: « فَعَالِل » ما صحح في « فعالل » من زيادة الياء قبل آخره إن لم تكن موجودة ، وحذفها إن كانت موجودة ( طبقاً لما سبق في ص ٤٩٦ ، ولا يأتي في ص ٥٠٢ ) .

---

( ١ ) وفي هذا التكاثر يقول ابن مالك :

وَحَيِّرُوا فِي زَائِدَيَّ : سَرْنَدَيَّ      وَكُلُّ مَا ضَاهَاهُ ، كَاللَّئِنْدَيَّ



## المسألة ١٧٤

## أحكام عامة

(١) زيادة الباء في جمع التكسير وحذفها ، وكذلك زيادة تاء التانيث :  
 ١- إذا حذف من المفرد عند جمعه جمع تكسير بعض حروفه الأصلية  
 أولئذئدة - تطبيقاً للضوابط السالفة في الجمع - جاز زيادة باء قبل آخر الجمع ،  
 تكون بمنزلة العوض عن المحذوف<sup>(١)</sup> . ومن الأمثلة : فرزدق ، وسفرجل ، ومنطلق ...  
 فيقال في جمعها بعد الحذف بغير تعويض : فرازق ، وسفارج ، ومطالق ...  
 ويقال في جمعها بعد الحذف مع تعويض باء عن المحذوف . فرازيق ، وسفاريح ،  
 ومطالبيق<sup>(٢)</sup> . . .

ب - تقدم أن كل جمع تكسير على وزن : « فعالل » وشبهه - وقد يعبرون  
 عنه بالجمع المائل في صيغته لصيغتي : « مفاعل أو مفاعيل »<sup>(٣)</sup> يجوز  
 فيه زيادة الباء إن لم تكن موجودة ، كما يصح حذفها إن كانت موجودة .  
 لا فرق في هذا بين الجمع الذي حذف منه بعض حروف مُفْرَدَه ، أم لم يحذف ؛  
 فيقال في جمع : جعفر ، ومفتاح ، وعصفور ، وقتلдил . . . جعافر وجعافير -  
 ومصايح ومصاييح - وعصافر وعصافير - وقنادل وقناديل .

ويجب عند حذف الباء مراعاة أن حذفها لا يؤدي إلى وجود حرفين متماثلين  
 متجاورين ؛ كما في جمع : « جلابب » على « جلابيب » ، فلو حذفت الباء لأدى  
 حذفها إلى أن تكون صيغة الكلمة المجموعة هي : جلابب. بغير إدغام الباءين ،  
 مع أن الإدغام هنا واجب ، ولو أدغمنا لم يُعْرَف الأصل ، ولم يتضح المعنى .

(١) سبقت الإشارة لهذا في ص ٩٧

(٢) وتعويض الباء إما يكون جائزاً حين لا يستحقها الجمع لغير الله ويض ، كاستحقاقه في كلمة :  
 لَمُعِيْزِي ( بمعنى : القز ) ، فيقال في جمعها : لنا عيز يحذف ألفها ؛ لثبوت ياتها التي كانت في المفرد .  
 فلا يزداد في الجمع مع هذه الباء بقاء أخرى للتعويض عن المحذوف .

(٣) المراد بالمائل - كما سبق في ص ٩٧ وكما يأتي في ص ٥٠٤ - ما وافقهما في عدد الحروف  
 مع مقابلة المتحرك ومتحرك والساكن بساكن فلا بد في هذه المائلة من تحقق أمرين ، أن يكون عدد  
 الحروف متساوياً ، وأن يكون كل حرف مائلاً لنظيره في الترتيب مائلة تقتضي أن يكون متحركاً مثله  
 أو ساكناً ، ولا عبرة بنوع الحركة بينهما ، فقد يكون أحدهما متحركاً بالفتحة أو بالضمة ، والآخر  
 بالكسرة مثلاً . فالهم هو اشتراكهما في الحروف ، وفي مجرد الحركة المطلقة ، أو الساكن ، بدون نظرتنوع العلامة .

هذا رأى الكوفيين ، والسماع الكثير يؤيدهم والأخذ برأيهم أولى ، بالرغم من مخالفة البصريين الذين يؤولون تلك الأمثلة المسموعة ، ويتكلفون في التأويل ما لا يحسن قبوله ، وبعض أئمة النحاة يؤيد الكوفيين ولكن يستثنى صيغة « فواعل » فلا يقول : « فواعيل » . ولا داعي لهذا الاستثناء <sup>(١)</sup>

ح - كما يجوز الإتيان بياء زائدة تعويضاً عن المحلوف يجوز أيضاً أن تجيء تاء التأنيث عوضاً عن المحلوف <sup>(٢)</sup> إن كان أصله ألفاً خامسة في المفرد ، أو باء في صيغة منتهى الجموع ، مثل حبست على وجانط ، وجانيط ، وجانطة ، وعقرتني (أى : شديد) وجمعه : عفارن ، وعفارين ، وعفارتة . وقنديل وقنادل ، وقناديل ، وقنادلة ، ومطمان ومطاعن ومطاعين ، ومطاعة .

والتعويض بهذه التاء يكاد ينحصر في هذين . أما الإتيان بالياء فغير مقصور على نوع من الأنواع التي أصابها الحذف ، وقد تدخل على ما لم يحذف منه شيء - كما سلف - فيدان زيادتها أوسع في جموع التكسير من تاء التأنيث وهناك نوع آخر تكون فيه هذه التاء أكثر وجوداً من الياء وهو : كل اسم مفرد مختوم بياء النسب ، وحذفت منه هذه الياء عند جمعه على إحدى صيغ منتهى الجموع ؛ فتدل التاء على أن الجمع المنسوب للأنثى لا المنسوب إليه <sup>(٣)</sup> ، نحو : أشعي وأشاعة ، وأزرق وأزارقة ، ومهالبي ومهالبة ، وصقلبي وصقالبة ، فلكل من الياء والتاء ما تمتاز به على الأخرى .

• • •

( ٢ ) حكم المماثل لفعائل وشبهه ، إذا كان معتل الآخر :

ما كان من جموع التكسير مماثلاً لوزن : « فعالل » أو شبهه ( بمعنى : المماثلة التي شرحناها هناك ) ، وكان معتل الآخر ؛ مثل : مصاف ، ومداغ ، في جمع ، مصطفى ، ومستدع - فإنه يجري عليه ما يجري على المنقوص من صيغ منتهى الجموع التي بعد ألف تكسيدها حرفان ، كدواغ ، ونوام ، وجوار <sup>(٣)</sup> . . . إلا إن زيدت الياء قبل الحرف الأخير ؛ عوضاً عن المحلوف - كما في الحكم الأول هنا - فيجوز أن يقال بعد زيادتها : مصافى ، ومداغى ، بياء مشددة ، نشأت من إدغام ياء التعويض في الياء

( ١ ) إذ يقول بعض اللغويين : كل جمع على فواعل ومفاعيل يجوز أن يمد بالياء ؛ فيقال : فواعيل ومفاعيل ( راجع المصباح المنير ، في مادة : « دائق » وجمعه دوائق أو دوائيق . . )

( ٢ ) سبق إشارة لهذا في ص ٤٤١ .

( ٣ ) وأمثال هذه الأوزان ما سبق الكلام عليه ( في ج ١ ص ٣ ) وكل سبب حذف الياء منه عند الجمع والأصل : داعية - نامية - جارية - وما كان مثلها في لفظه وإعلاله على الوجه المشرح هناك .

التي هي لام الكلمة. ثم تحذف لإحداهما تخفيفاً. فإن حذفت الثانية المتحركة صارت الكلمة مصافى ومداعى ، بياء ساكنة ثم تحذف الياء ويحيى التنوين عوضاً عنها ؛ فتصير الكلمة : مصاف ومداع ؛ كلواع ، ونوآم ، وجوار . وإن حذفت الأولى الساكنة قلبت الثانية المتحركة ألفاً بعد فتح ما قبلها فتصير : مصافى ومداعى<sup>(١)</sup>.

• • •

( ٣ ) ثنية جمع التكسير ، وجمعه :

هل يجمع جمع التكسير بنوعيه الدال على القلة ، والدال على الكثرة ؟  
يميل أكثر النحاة إلى إباحة الجمع فيها يدلّ على القلة ، دون ما يدل على الكثرة . والأفضل الأخذ بالرأى القائل<sup>(٢)</sup> : إن الحاجة الشديدة قد تدعو إلى جمع<sup>(٣)</sup> الجمع ، كما تدعو إلى ثنيته ، فكما يقال في جماعتين من الجمال : جِمَالان - كذلك يقال في جماعات : جِمالات .

وإذا قصد تكسير مكسر نظر إلى ما يشاكله من الآحاد ( أى : المفردات ) فيكسر بمثل تكسيره . والمراد بما يشاكله : ما يكون مثله في عدد الحروف ، ومقابلة المتحرك منها بالمتحرك في الآخر ، والساكن بالساكن من غير اعتبار لنوع الحركة فقد تختلف فيهما ؛ فيكون أحدهما متحركاً بالفتحة في الآخر بالضمّة أو بالكسرة . فافهم ليس نوع الحركة فيهما ، وإنما المهم أن يكون كل من الحرف ونظيره في الترتيب متحركاً . وأن الساكن يقابله في الترتيب ساكن مثله . - كما سبق - عند الكلام على : « فعالل » وشبهه<sup>(٤)</sup> فيقال في أعين أعين - وفي أسلحة : أسالحو - وفي أقوال أقاويل . تشبيهاً بأسود وأساود ، وأجردة<sup>(٥)</sup> وأجارو - وإعصار وأعاصير . وقالوا في مصران<sup>(٦)</sup> وغربان : مصارين وغربان ، تشبيهاً لها بسلطين وسراجين<sup>(٧)</sup>.

( ١ ) حاشية الحضرى آخر الباب (تمراجع ما يماثل هذا في ص ٩٢؛ وأيضاً ما تقدم في ص ٣١٨ خاصة بهذا).

( ٢ ) راجع فيما يأتي : شرح الأشموني ، آخر باب جمع التكسير برغم مخالفته في هذا .

( ٣ ) هذا إلى أن المراجع القفوية تقسم من جمع الجمع عشرات بمثرة . نقل منها صاحب المعجم ( في الجزء الثاني ص ١٨٣ ) ما يزيد على العشرين ، وهي تكن للقياس عليها برغم مخالفتها في هذا .

( ٤ ) ص ٤٩٧ و ٥٠٢ .

( ٥ ) قال الصبان : لم أقف على ما يدل على أن : « أجردة » مفرد ، وإنما الظاهر أنه جمع جراد أو جريد . هذا كلامه ومقتضاه أن : « أجردة » التي هي جمع تكسير هي في الوقت نفسه مفرد جمعوه على : « الأجاد » للتكسير . ( ٦ ) مفردة : مصير . ( ٧ ) مفردة : مروحان ( ومن معانيه : الذئب ) .

ولا يجمع جمع تكسير ما كان من الجموع على زنة : متفاعل ، أو مفاعل ، أو  
فَيْسَلَة (بفتحات) ، أو فُعْلَة ، (بضم ففتح) ، والمراد بالزنة هنا : المائلة  
والمشكلة على الوجه السالف .

والسبب في عدم جمعها للتكسير عدم وجود نظير لها في الآحاد (أى :  
المفردات) لتحمّل عليه عند جمعها . ولكن قد تجمع جمع تصحيح للمذكر  
أو للمؤنث على حسب المعنى ؛ كقولهم : نواكس<sup>(١)</sup> ونواكسون ، وأيامن<sup>(٢)</sup>  
وأيامنون ، وصواحب وصواحيبات ، وحدائد وحدائلات<sup>(٣)</sup> . . .

• • •

#### (٤) جمع أنواع المركب جمع تكسير :

سبق في الجزء الأول<sup>(٤)</sup> - عند الكلام على المثني وجمعي التصحيح -  
تعريف أنواع المركب ، وطريقة تثنيتهما ، وجمعهما جمع مذكر سالما ، أو مؤنث  
سالما . وفي تذكرهما ، وتذكر تلك الطرائق ما يعين على تفهم أفضل الطرق لجمعها  
تكسيراً . وفيما يلي التلخيص .

١- المركب الإضافي إن كان صدره كلمة غير : ( ذى ، وابن ، وأخ) .  
وأريد تثنيته أو جمعه تصحيحاً أو تكسيراً وجب الاختصار على تثنية صدره  
المضاف وجمعه ، دون عجزه المضاف إليه ؛ فإن عجزه لا يثنى ولا يجمع ، ولا  
يتغير مطلقاً . ففى مثل : ناصر الدين (علم رجل) ، وناصر الدين (علم فتاة)  
يقال فى التثنية رفعاً : فاز ناصر الدين ، أو : ناصرتا الدين . ويقال فى جمعهما  
تصحيحاً : فاز ناصر الدين ، وناصرتُ الدين . وفى جمعهما تكسيراً : فاز  
نُصّرُ الدين فيهما . . .

ويقال فى حالة النصب : أكبرتُ ناصرتى الدين ، أو ناصرتى الدين ،  
أو ناصرتى الدين ، أو : ناصرات الدين ، أو : نُصّرُ الدين . ومثل هذا يقال فى حالة الجر .  
فالمضاف هو الذى يثنى ويجمع الجموع الثلاثة ويتغير آخره بحسب الجمل ، أما  
المضاف إليه فيلزم محالة واحدة ؛ هى الجر بالإضافة دائماً . ولا يجمع إن كان مفرداً إلا

(١) مفردة : ناكس ، بمعنى مطأطأ الرأس . (٢) مفردة : أيامن ، بمعنى : مبارك .

(٣) مفردة : حدائد . التى مفردة : حديد ، للحدود المعروفة

(٤) المسائل : (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢) .

في حالة واحدة ، هي التي تتعدد فيها أفرادها ، كما تعدد أفراد المضاف ، ففي هذه الحالة التي تتعدد فيها أفرادها يجمعان . مثل حارس القائد ، علم على مصرى ، وحارس القائد ، علم على سورى ، وحارس القائد ، علم على عراق . . . فالواجب أن يجمع كل من المضاف والمضاف إليه جمع مذكر أو جمع تكسير : فيقال : حارسو القائدين ، أو حراس القواد .

وإن كان صدر المركب الإضافى هو : ذو ، أو : ابن ، أو : أخ من أجناس ما لا يعقل ( ومنه . ذو القعدة . وذو الحجة - وابن عرس<sup>(١)</sup> ، وابن لبون<sup>(٢)</sup> - وابن آوى<sup>(٣)</sup> - وأخو الصحراء (لحيوان خاص بها) ، وأخو البحر « للثعبان » - فإن صدره هو الذى يثنى كثنية المفردات الصحيحة ولكنه لا يجمع جمع تكسير ولا جمع مذكر ، بل يقتصر على جمعه جمع مؤنث سالماً ، فيقال : ذوات القعدة - ذوات الحجة - بنات عرس<sup>(٤)</sup> - بنات لبون - بنات آوى - أخوات الصحراء - أخوات البحر .

ولا فرق في هذا بين اسم الجنس الذى ليس بعلم كابن لبون ، وعلم الجنس كابن آوى ، بشرط أن يكون كل منهما لغير العاقل - كما سلف - والأول يصح أن تدخل فيه : « آل » على المضاف إليه . بخلاف الثانى .

ب - المركب الإسنادى ؛ ( وهو ما أصله جملة اسمية أو فعلية ؛ مثل : الخيرُ نازلٌ - نصر اللهُ . وكلاهما اسم رجل ، ومثل : الجمالُ باهرٌ ، وزادَ الجمالُ ، وكلاهما اسم امرأة . . . ) ، وهذا المركب لا يجمع جمع تكسير<sup>(٥)</sup> ، وإنما يصح جمعه - بطريقة غير مباشرة - جمع مذكر سالماً أو جمع مؤنث سالماً . والمقصود بالطريقة غير المباشرة أن يزداد قبله كلمة معينة إذا جمعت أغنت عن جمعه ؛ فهى الوسيلة لجمعه ؛ لأنه لا يجمع بطريقة مباشرة ، ولا بوسيلة أخرى . وهذه الكلمة هى : « ذو » للمذكر و « ذات » للمؤنث . وجمع « ذو » هو : « ذوو » رفعاً و « ذوى » نصباً وجراً كما أن جمع : « ذات » ، هو :

( ١ ) حيوان صغير يشبه القمل . ويطلق على المذكر والمؤنث . ( ٢ ) ابن الناقة إذا دخل في عامه الثالث . والأنثى : بنت لبون . ( ٣ ) حيوان صغير أغبر اللون ، قريب الحجم من القط . ( ٤ ) جمع للذكور والإناث من ذلك الحيوان . ( ٥ ) هناك رأى يجمع جمعه تكسيراً بطريقة غير مباشرة هى أن تسبقه كلمة : « أدواء » التى مفردتها : « دواء » ويجرى هذا أيضاً على مثل ذى القعدة وذى الحجة .

« ذوات » في كل الأحوال ؛ فيقال في الأمثلة السالفة عند جمعها : أقبل ذوو الخير نازلٌ - أقبل ذوو نصر الله - أقبلت ذواتُ الجمالُ باهرٌ - أقبلت ذواتُ زاد الجمالُ - أقبلت ذوى الخير نازلٌ - أقبلت ذوى نصر الله - أقبلت ذوات الجمالُ باهرٌ - أقبلت ذوات زاد الجمال . . . وهكذا . وكلمة : « ذوو » تعرب إعراب جمع المذكر السالم ، وتعرب « ذوات » إعراب جمع المؤنث السالم .

وكلتا الكلمتين لا بد أن تكون مضافة هنا ، والمركب الإسنادى هو المضاف إليه ، ويجز بكسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ؛ لأن حركات الجملة الإسنادية المنقولة ثابتة ، وضبط حروفها لا يتغير مطلقاً بعد النقل ، فيبقى لكل كلمة وكل حرف ضبطه السابق ، وتصير الجملة في حالتها الجديدة بمنزلة كلمة واحدة ذات جزأين ؛ لا يخلطهما تغيير في ضبط الحروف ، بالرغم من إعراب هذين الجزأين معاً : « مضافاً إليه » مجروراً ، فهو مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية - كما سبق - .

ولا يثنى المركب الإسنادى بطريقة مباشرة ، وإنما يثنى بالطريقة السالفة فتجىء كلمة : « ذو » للمذكر ، وذات أو ذوات ، للمؤنث ، وثنية الأولى هى : ( ذوا ، وذوى . . . ) . وثنية الأخرى هى : « ذابا وذاتى . . . » أو ذواتا وذواتى - ثم يجىء المركب الإسنادى المراد ثنيتيه مسبوقةً بالكلمة المناسبة له مما سبق بعد ثنيتيه ، دون أن يلحقه تغيير مطلقاً فيبقى على حاله في الثنية « مضافاً إليه » لا يتغير كما كان شأنه عند الجمع . فيقال : أقبل « ذوا » الخير نازلٌ . . . وأقبلت ذابا ، أو : ذواتا الخير نازلٌ . . . وهكذا . . . كما سبق في الجمع تماماً ولكن مع ثنية الكلمة المساعدة ، وهى : ذو ، وذات أو ذوات . . .

٢- المركب المزجى : لا يجمع جمع تكسير مطلقاً ولا يثنى ولا يجمع جمع تصحيح بالطريقة المباشرة ، وإنما يراعى في ثنيتيه الطريقة غير المباشرة التى روجعت في المركب الإسنادى (١) .

وهناك رأى آخر يبيح جمع المركب المزجى جمع تصحيح بطريقة مباشرة كما تجمع الأسماء غير المركبة . وفي هذا رأى تيسير وتخفيف ؛ بإخضاع هذا النوع للقاعدة العامة .

(١) وتشمل الرأى السابق ، الذى يبيح جمعه بطريقة غير مباشرة وهى تقديم كلمة : أذواء .

د- المركب التقيدي (وهو المكون من صفة مع موصوفها مثل المختصر اللكني، أو من غيرهما مما لا يدخل في المركبات السالفة)، لا يجمع جمع تكسير، وإنما يتوصل في الأحسن - إلى جمعه جمع تصحيح بالطريقة غير المباشرة التي شرحناها.

• • •

(٥) الفرق بين جمع التكسير، واسم الجمع، واسم الجنس الجمعي.

١- لا بد في جمع التكسير الأصل أن يدل على أكثر من اثنين، وأن يكون على وزن صيغة من الصيغ الخاصة به - وقد عرفناها - وأن يكون له مفرد حقيقي لا خيالي<sup>(١)</sup>، وأن تتغير صيغة هذا المفرد عند جمعه للتكسير تغيراً حتمياً على الوجه الذي شرحناه. وأن يشترك مع جمعه في الحروف الأصلية - إلا إذا اقتضى الجمع حذف شيء منها - دون هبتها، (أى : ضبطها)، وإذا عطف على هذا المفرد نظير ان له - أو أكثر - بحيث تتشابه المفردات في اللفظ والمعنى معاً كان معنى المعطوفات كلها هو معنى ذلك الجمع . . . ومن الأمثلة لجمع التكسير : رجال . فهذه الصيغة تدل على أكثر من اثنين، وتخصص بالتكسير ولها مفرد حقيقي هو : رجل . وقد تغير بناء المفرد عند جمعه . والحروف الأصلية ثلاثة مشتركة بين المفرد وجمعه، مع اختلافها في الضبط، وإذا عطف على هذا المفرد مثلاًن له أو أكثر ( ؛ فليل رجل ورجل ورجل . . . و . . . ) كان معنى المعطوفات المجتمعة هو معنى جمع التكسير : رجال .

وهناك جمع تكسير ليس بالأصيل ولكنه يلحق بجموع التكسير الأصلية اعتباراً . ويجرى عليه أحكامها، وهذا النوع هو ما كان على صيغة من الصيغ الخاصة بالتكسير، أو الغالبة فيه، مع أنه ليس له مفرد . فن أمثلة الموضوع على صيغة خاصة بالتكسير وليس له مفرد : شاطئ<sup>(٢)</sup> وعبيد<sup>(٣)</sup> وعبيد . . . ومن أمثلة الموضوع على صيغة غالبة في التكسير : «أعراب<sup>(٤)</sup>» فإن صيغة «أفعال» شائعة في المجموع نادرة في المفردات غاية الندرة ؛ إذ لا تعرف إلا في بضع كلمات

(١) سيبيء هنا الكلام على ماله نوع مقدر، أو : خيالي . (٢) ثوب شاطئ : قديم متزق . . .

(٣) خيل صبيد، أو : عبيد، متفرقة في الجهات المختلفة .

(٤) وليس مفرداً : «عرب» في رأى كثير من اللغويين ؛ لأن «العرب» تطلق على سكان الحواضر والصحارى . أما الأعراب فالغالب - عنه - اختصاصها بالبدو .

معنودة ، منها قِدَرٌ أعشار <sup>(١)</sup> ، وثوب أخلاق <sup>(٢)</sup> . . .

فتلك الصيغ الموضوعة على وزن يخص جمع التكسير أو يغلب فيه ، تدخل في عداد جمع التكسير ؛ بالرغم من عدم وجود مفرد حقيقى لها . وفي هذه الحالة يفترض النحاة لها وجود مفرد ، مقدّر ، (خيالى) ، أى : غير حقيقى ، لتكون بهذا المفرد الملحوظ داخله - اعتباراً - فى الجموع الأصلية .

والحق أنه لا داعى لشيء من هذا الافتراض والتخيل ما دام الواقع يخالفه ، وما دامت أحكام التكسير المختلفة ستجرى عليها :

ب - اسم الجمع ما يدل على أكثر من اثنين ، وليس له مفرد من لفظه ومعناه معاً ، وليست صيغته على وزن خاص بالتكسير ، أو غالب فيه . فيدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من معناه فقط ، مثل : إبل وقوم ، وجماعة ؛ فلهذا الكلمات وأشباهاها مفرد من معناها فقط ؛ ففرد إبل : جمل أو ناقة ، ومفرد قوم وجماعة هو : رجل أو امرأة . . . وليس لها مفرد من لفظها ومعناها معاً برغم دلالتها على أكثر من اثنين . . .

ويدخل فى اسم الجمع أيضاً ما يدل بصيغته على الواحد والأكثر من غير أن تتغير تلك الصيغة ، نحو : فُلُك للسفينة الواحدة والأكثر .

وكذلك يدخل فى اسم الجمع ماله مفرد من لفظه ولكن إذا عطف عليه بمائتان أو أكثر كان معنى المعطوفات مخالفاً لمعنى اللفظ الدال على الكثرة ، نحو : قريش ؛ فإن مفردة قرشى . فإذا قيل قرشى ، وقرشى ، وقرشى . . . كان معنى هذه المعطوفات ، هو : جماعة منسوبة إلى قبيلة « قريش » ، وهو معنى يختلف اختلافاً واسعاً عن معنى : « قبيلة قريش » ، فليس مدلول قبيلة قريش مساوياً مدلول : جماعة منسوبة إلى قريش .

ويدخل فى اسم أيضاً الجمع ما لصيغته مفرد من لفظها ومعناها ولكنها ليست على أوزان جموع التكسير المعروفة فيما سبق ؛ كراكب وركب ، وصاحب وصحب .

(١) مكسرة . وقيل : إن « أعشار » ليست مفرداً ، وإنما هى جمع وقع لنا المفرد ، شذوذاً أو على ملاحظة أجزاء المنصوت . والمفرد : عَشْر . . . والنتيجة واحدة . هى المخالفة للشائع .

(٢) متزق قديم . وقيل فى أخلاق ، إنه ليس مفرداً ، ولكنه جمع خيالى . وقد وصف المفرد بالجمع شذوذاً أو على ملاحظة أجزاء المنصوت . . . والأمر فيه كمايقه فى رقم ١ .



فقد قيل : إن صيغة « فَعَّلَ » ليست من صيغ التكسير عند فريق من النحاة . أما عند غيرهم فيُعَدُّها من صيغ التكسير . وبالرغم من هذا فإن مثل راكب وركب ، وصاحب وصحب . . . أسماء جموع وليست جموع تكسير ، لسبب آخر ، هو : أن كل صيغة تدل على معنى الجمع ولكن يجوز فيها أن تساوى هي والواحد في الخبر ، وفي النعت إذا احتاجت إلى خبر أو نعت — ليست جمعاً ، وإنما هي : اسم جمع : كركب وصحب ، حيث تقول : الركب مسافر ، وهذا ركب مسافر كما تقول : الراكب مسافر ، وهذا راكب مسافر . ومثل : الصاحب قادم ، وهذا صاحب قادم كما تقول : الصاحب قادم وهذا صاحب قادم . . .  
 ح — اسم الجنس الجمعي هو : ماله مفرد يشاركه في لفظه ومعناه معاً ولكن يمتاز المفرد بزيادة تاء التانيث في آخره أو ياء النسب ، ( أو : هو ما يُفَرَّقُ بينه وبين واحد بقاء التانيث أو ياء النسب ) ، نحو : تمر ، ومفردة : تمر — وشجر ، ومفردة : شجرة — وثمر ، ومفردة : ثمرة — وعرب ومفردة عربي — وثرك ، ومفردة تركي ، وحبش ، ومفردة حبشي . . . ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس الجمعي لا في مفردة ، نحو : كاهة<sup>(١)</sup> والمفرد : كهم<sup>٢</sup> .  
 ومن النحاة من يجعل اسم الجنس الجمعي جمع تكسير ، لاقسما مستقلا بنفسه . وقلمسوق بيان هذا<sup>(٣)</sup> مع توضيح المراد من الجنس وأنواعه المتعددة .

( ٦ ) جمع التكسير — كالتصغير وغيره — يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال في جمع دينار : دنائير ، لأن المفرد : دينار ، قلبت النون الأولى ياء في المفرد ، للتخفيف . وعند جمعه جمع تكسير ظهرت النون ورجعت إلى مكانها .

( ٧ ) صيغة متتهى الجموع هي : كل جمع تكسير بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثة بشرط أن يكون أوسط الثلاثة ساكناً ؛ نحو : مصانع — مقام — معايل — قناديل — مصاييح — مناشير . . . وقد سبق الكلام عليها في باب الاسم الذي لا ينصرف<sup>(٣)</sup>

( ٨ ) لا يصح جمع الاسم المصغر جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها تناقض ما يدل عليه التصغير من القِلَّة ، وأيضاً لعدم وجود صيغة للكثرة تناسبه . ولو جمع بغير تصغير لكان جمع التكسير خالياً من علامة تدل على أن مفردة مصغر ، فيؤدى هذا إلى اللبس ، أما جمعه للقلة فيجوز كما سيجيء<sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) اسم نبات . ( ٢ ) في الجزء الأول ١٢ . ( ٣ ) ص ١٦٠ . ( ٤ ) سيجي الإشارة لهذا في ص ٥٣٣ .

## المسألة ١٧٥ :

التصغير<sup>(١)</sup>

تعريفه : تغيير يطرأ على بنية الاسم وحيثه ؛ فيجعله على وزن « فُعَيْلٍ » .  
 أو : « فُعَيْتِلٍ » ، أو « فُعَيْتِيلٍ » بالطريقة الخاصة المؤدية إلى هذا التغيير ؛  
 فيقال في بدر : بُدِّرَ : وفي درهم : دُرِّيْهِمْ ، وفي قنديل : قُنَيْدِيلٌ ...  
 وهكذا ... وتسمى الأوزان الثلاثة : « صيغ التصغير » ؛ لأنها مختصة به ، وليست  
 جارية على نظام الميزان الصرفي العام<sup>(٢)</sup> .

الغرض منه : تحقيق أحد الأمور الآتية بأوجز الرموز اللفظية :

- (١) التحقير ؛ نحو : جُبَيْلٌ - عَوَيْلٌ - بَطَيْلٌ . في تصغير :  
 جبل ، وعالم ، وبطل .
- (٢) تقليل جسم الشيء وذاته ؛ نحو : وَلَيْدٌ - طُفَيْلٌ - كَلْبٌ .
- (٣) تقليل الكمية والعدد ؛ كدُرِّيْهِمَاتٍ ، وورِيْقَاتٍ في مثل : اشترت  
 كتابا بدُرِّيْهِمَاتٍ ، يضم وُرِيْقَاتٍ نافعة .
- (٤) تقريب الزمان ؛ كقُبَيْلٍ وبُعَيْدٍ في مثل : يستيقظ الزارع قُبَيْلَ  
 الفجر ، وينام بُعَيْدَ العشاء . أى : قبل وقت الفجر . وبعد وقت العشاء  
 بزمان قريب منهما .

- (٥) تقريب المكان ؛ مثل ؛ فَوَيْقٌ ، وَتَحَيْتٌ ، في قول القائل : بيني  
 وبين النهر فَوَيْقُ المِيلِ ، وَتَحَيْتُ القَرَسَخِ<sup>(٣)</sup> . وقد يكون المكان معنوياً ،

(١) يرد ذكره أحياناً في الكتب القديمة باسم : « التحقير » وقد تكرر هذا في كتاب سيبويه  
 ( ٢ ص ١٠٥ ) والتعبير عنه بالتصغير أنسب ؛ لأن هذا المعنى هو الغالب فيه ؛ بخلاف التحقير .  
 وغير المصغر يسمى : الكبير .

(٢) يوضح هذا أن تصغير مثل : أحمد ، ومكرم ، وسفرجل ... ، هو : أحيمد ومكريم .  
 وسفرج - أو سفير - يجرى الثلاثة الأولى على وزن : فُعَيْتِيلٍ ، والرابع على وزن : فُعَيْتِيلٍ مع أن ميزانها  
 التصريفي ؛ هو : أَفْعَيْلٍ ، وسُفْعَيْلٍ ، وفَيْعِلٍ ، أو : فُعَيْتِيلٍ . فلتصغير أوزانها الاصطلاحية الثلاثة التي  
 يجرى عليها ، وقد يختلف كثير - لا سيما في الأسماء غير الثلاثية - عن الأوزان الخاصة بالميزان الصرفي العام  
 (٣) ثلاثة أميال .

يراد منه المتزلة والدرجة ، نحو : فضل والالدين قُويقَ فضل الأولاد ، وتُحيثَ فضل الأجداد .

(٦) التجب وإظهار الود ، نحو : ياصُدِيقُ - يا بُسَيِّقُ .

(٧) الرحم ، (أى : إظهار الرحمة والشفقة ) ، نحو : هذا البائس مُسَيِّكين ...

(٨) التعظيم : كقول أعرابي : رأيت مُلَيِّكا تهابه الملوك ، وسُيِّفا من سيوف الله تتحمل دونه السيوف .

ومن الممكن إرجاع كثير من هذه الأغراض المفصلة إلى التحقير أو التقليل . ومن الممكن أيضاً أداء كل غرض منها بأسلوب - أو أكثر - يخلو من التصغير ، ولكنه سيخلو كذلك مما يمتاز به التصغير من الاختصار والقوة والتركيز .

• • •

شروط الأسماء التى يدخلها التصغير :

التصغير خاص بالأسماء وحدها ، فلا تُصَغَّرُ الأفعال ، ولا الحروف . ويشترط فى الاسم الذى يراد تصغيره :

(١) أن يكون معرباً ، فلا تصغر - قياساً - الأسماء المبنية ؛ كالفرائد ، وكأسماء الاستنهام ، وأسماء الشرط ، و«كم» الخبرية . . . وغيرها من المبنيات - إلا ما ورد مسموعاً منها مصغراً ؛ فيُقْتَصَرُ على الوارد منه . وأشهر هذا المسموع ما يأتى :

١ - المركب المزجى<sup>(١)</sup> - عِلْماً أو عِدْداً - عند من يبنيه فى الحالات الإعرابية المختلفة ؛ فيقال فى تصغير نِقْطَوِيَه : نُقْطِطَوِيَه ، وفى أحد عشر : أَحَيْدَ عشر<sup>(٢)</sup> ، أما عند من يعرب المركب المزجى لإعراب الممنوع من الصرف فتصغيره قياسى ؛ لأنه تصغير لاسم معرب (أى : متمكن) .

ب - ذا ، وتا ، وأولى ، أو : أولاً (مقصورة ومملودة)<sup>(٣)</sup> والثلاثة أسماء إشارة

(١٦١) إذا صغر المركب المزجى فالتعريف يطرأ على صدره دون عجزه ، ويبقى الحرف الذى فى آخر صدره على حاله من الحركة والسكون كما كان قبل تصغيره .

(٢) وفى الحالتين يزداد بعد الهزلة وأوفاً لخط ، ولا يصح منه الهزلة عند التعلق بسببها ، وقد زادها القدماء فى الكتابة لفرقة بين : « أول » اسم الإشارة ، و« آل » اسم موصول .

والضبط المسموع الشائع فيها عند التصغير هو : ذَيَّآ ، وَتَيَّآ : ( يفتح أولهما ، وقلب ثانيهما - وهو الألف - ياء تدغم في ياء التصغير ، وزيادة ألف جديدة بعد الياء المشددة ) . واولَيَّآ (بالقصر وتشديد الياء ومدها) أو اولَيَّيَّآ (بالهمز المملود بعد ياء الصغير) ، مع ضم أول الاسمين ، أو : أُوْلَيَّآ . وكل هذه الصيغ لم تجر في تصغيرها على مقتضى الضوابط المرعية ، وإنما نطق بها العرب هكذا .

ومن المسموع تصغير : ذان وتان ، وهما معربان في الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسي . إلا أن العرب غيرت فيهما تغييراً لا يقتضيه التصغير ، كفتح أولهما ، وتشديد الياء ، فقالوا : ذَيَّان ، تَيَّان . . . ومن هنا كان الشلوذ .

ج - الذى والذى والذين (والثلاثة من أسماء الموصول) ، ومن المسموع فيها عند التصغير : اللَّذَيَّآ ، واللَّذَيَّآ ، - يفتح أولهما ، أو ضمه - واللَّذَيَّيْنَ ( بضم اللام المشددة ، وإدغام ياء التصغير في ياء الكلمة وكسرها بعد التشديد ) ، واللَّذَيَّاتِ .

أما اللذان واللتان فعربان في الصحيح - ؛ فتصغيرهما قياسي . إلا أن العرب فتحت أولهما عند التصغير ؛ فقالوا : اللَّذَيَّانِ واللَّذَيَّانِ . ومن هنا كان الشلوذ . وفى أكثر الصيغ المصغرة السالفة لغات أخرى ، وضبوط متعددة ، اكتفينا ببعضها د - المنادى المبني ، نحو : يا حُسَيْنِ في تصغير المنادى : حَسَن .

هـ - أفعل في التعجب ، في نحو : ما أحسن الرجوع إلى الحق : فيقال في التصغير ما أحسن الرجوع إلى الحق . وفى قياس هذا النوع من التصغير خلاف كبير . والرأى السديد أنه غير قياسي ، شأنه في ذلك شأن جميع الأفعال الأخرى . . . (١)

(٢) ألا يكون مصغر (٢) اللفظ ، مثل : كُمَيْت ، ودُرَيْد ، وسُوَيْد (أعلام شعراء) . وكُعَيْت (اسم البلبل) .

(١) وإلى بعض هذه الأمور السباعية يقول ابن مالك في آخر باب التصغير :

وَصَغَّرُوا شُلُودًا : «الَّذِي» ، «الَّذِي» ، وَهَذَا «مَعَ الْفُرُوعِ مِنْهَا» - وقا «وَقِي» - ٢٢ :

(٢) إن كان الاسم غير مصغر خفيفة ولكن مادته وتكوينه الاشتقاقى يجعله على وزن صيغة خاصة بالتصغير - جاز تصغيره ونحو : «مُهَيْبِن» ، اسم فاعل ، فعله : «مُهَيْبِن» (بمعنى : راقب الشيء) .

(٣) أن يكون معناه قابلاً للتصغير؛ فلا تصغر الأسماء التي يلزمها التحظيم، كأسماء الله والأنبياء، والملائكة. ونحوها. . . ولا لفظ: كل<sup>(١١)</sup> أو بعض<sup>(١٢)</sup>، ولا أسماء الشهور<sup>(١٣)</sup>، كصفر، ورمضان، ولا أيام الأسبوع كالسبت والخميس، ولا الألفاظ المحكية<sup>(١٤)</sup>، ولا كلمة: غير وسوى<sup>(١٥)</sup>، ولا البارحة<sup>(١٦)</sup>، ولا غد<sup>(١٧)</sup>، ولا الأسماء المختصة بالنبي؛ مثل: عريب<sup>(١٨)</sup>، وذئب<sup>(١٩)</sup>. ولا المشتقات التي تعمل عمل فعلها، لأنها تعمل بشرط علم تصغيرها<sup>(٢٠)</sup>، إلا كلمة: رُوَيْدًا، ولا جمع تكسير للكثرة. ولا المركب الإسنادي؛ لأن صيغ التصغير الثلاث لا تنطبق في الأغلب—على هذين إلا بعد حذف بعض حروفهما، وهذا الحذف يؤدي إلى اللبس وخفاء أصلهما<sup>(٢١)</sup>؛ هذا إلى أن الغرض من جمع الكثرة

وسيطر عليه؛ ونحو: مُسَيَّرٌ، وَدَيَّعٌ. . . وما أسما فاعل، فعلها: سَيَّرَ وسيطَر. . . فتل هذه الأسماء تصغر بحذف الياء الزائدة، ويجل محلها ياء جديدة التصغير؛ فيبقى اللفظ في صورته الجديدة كما كان من قبل هيئته السابقة. لكن بين الصورتين فرق بالرفع من اتفاقهما التام في الصورة، وهذا الفرق هو أن الاسم المكبر منها حقيقة؛ تحذف ياءه الزائدة عند جمعه «تكيراً» للكثرة؛ فيقال: «مها من، وماسطر، ومباطر» بحذف الياء الزائدة. أما الاسم المنصغر فلا يجمع في الرأي الشائع—جمع تكسير للكثرة، وإنما يجمع جمع تصحيح؛ فيقال: «مهيئون، مسيطرون، مبيطرون» لأنه لو جمع تكيراً للكثرة وهو مصغر لوجب حذف ياء التصغير عند الجمع؛ ليصير على وزن من أو زان الكثرة كالشأن في كل شئ مني ثالثه حرف زائد—. ولو سئلت: «التصغير لا تنسب الجمع المنصغر بغير المنصغر. ولهذا منموا تكسير الأسماء المنصورة جمع كثره، ولم يذكروا في صيغ التكسير للكثرة صيغة مفردتها مصغر.

- (١) لدلالته على العموم والشمول؛ وهي دلالة تناقض التصغير.
- (٢) لأنه يدل بنفسه على التقليل، فليس محتاجاً إلى التصغير الذي يفيد التقليل.
- (٣) لأن اسم الشهر واسم اليوم يدل على مدة زمنية محددة لا تقبل الزيادة ولا التقليل.
- (٤) لأن الحكاية تقتضي ترديد اللفظ بمجاءته من غير تغيير يطرأ عليه، والتصغير يتنافى هذا؛ إذ يوجب التغيير.

- (٥) لأن «غير» و«سوى» التي بمعنىهما تقتضي المناورة والمخالفة التامة، التي تدل على أن شيئاً ليس هو شيئاً آخر؛ والمناورة بهذا المعنى لا صلة لها بالتقليل ولا التكثير.
- (٦) لأنها تدل على القيلة التي قبل يوبك الحاضر. وهذه الدلالة لا تحتل القلة ولا الكثرة.
- (٧) لأنه يدل على يوم مقبل، فلا يحتمل القلة ولا الكثرة.
- (٨) ما في البيت عريب أو ديار، أي: ما فيه أحد.

- (٩) ويقرولون في سبب هذا: إن التصغير يقر بها من الأسماء، ويبيدها من الأفعال التي تعمل عملها؛ لقرابتهما. والسلة الصحيحة هي عدم تصغير العرب للأسماء العاملة.
- (١٠) هذه علة نحوية قد يسهل دفعها في بعض جموع التكسير—مثل: فُعَلٌ—ولم أجد فيها لدى من المراجع ما يبين موقف الوارد السامع في ذلك.

يعارض التقليل الذى يدل عليه التصغير . فإذا أريد تصغير جمع للكثرة صُغِرَ مفردة ، ثم جمع جمع مذكر سالماً ، أو مؤنث سالماً على حسب المعنى . - كما سبق في ص ٥١١ -

أما جمع القلة فيصح تصغيره فيقال في أجمال : « أَجَمَّال » ، وفي أنهر : « أَنَسْهَر » ، وفي فتية : « فُتَيْة » ، وفي أعمدة : « أَعِمَّدة » . وكذلك يصح تصغير اسم الجمع ، نحو ركب ورُكَيْب ، ورَهْط ورُهِيط . . .

• • •

نوعاه :

التصغير نونان : أصلى ، وتصغير ترخيم . ولكل منهما طريقة خاصة به .

طريقة التصغير الأصل :

الاسم المراد تصغيره أصالة قد يكون ثلاثياً ، أو رباعياً ، أو أكثر من ذلك .  
١ - فإن كان ثلاثياً<sup>(١)</sup> - مثل : سعد ، وحسن . . . - وجب اتباع ما يأتي :

( ١ ) ضم أوله ، وفتح ثانيه - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد الثانى ؛ تُسمى : « ياء التصغير » وبعدها الحرف الثالث من أصول الاسم المصغَّر ، مضبوطاً على حسب الموقع الأعرابى . نحو : « سَعِيدٌ وَحُسَيْنٌ » نييلان ، وإن « سَعِيداً وَحُسَيْناً » نييلان . . . وبهذا التغير الطارىء يصير الاسم على وزن : « فُعَيْلٌ » وينطبق عليه قولهم : « إن الثلاثى يُصَغَّرُ على « فُعَيْلٍ » ، أو : « إن صيغة : « فُعَيْلٌ » هى المختصة بالاسم الثلاثى المصغر . فليس من المصغر الثلاثى كلمة : « زُمَيْلٌ »<sup>(٢)</sup> ولا « لُعَيْزى »<sup>(٣)</sup> ؛ لأن الحرف الثانى منهما ساكن مدغم في نظيره ، ولأن الياء الساكنة رابعة . . .<sup>(٤)</sup>

( ١ ) ويدخل في حكم الثلاثى ما ختم بياء زائدة لثانث مسبقة بأحرف ثلاثة أصلية كما سيجى .

( ٢ ) جبان ضعيف . ( ٣ ) لنز .

( ٤ ) وفيما سبق يقول ابن مالك في أول باب عنوانه : التصغير .

فُعَيْلًا اجْعَلِ الثَّلَاثِيَّ إِذَا صَغَّرْتَهُ : نَحْوُ : قَدَيْ ، فِي قَدَا - ١

القذى : الجسم الصغير - كالجباء - الذى يقع في العين فيؤلها . وتصغيره : قَدَى ؛ يارجاج الألف إلى أصلها الياء ، وإدغام ياء التصغير فيها ؛ لأن التصغير - كالتكبير - يرد الأشياء إلى أصولها .

وإذا كان الثلاثي الأصول قد زيد على حروفه الثلاثة: «تاء التانيث» فإنه يعتبر في حكم الثلاثي مع وجودها فيخضع عند تصغيره لما يخضع له الثلاثي؛ مثل: شجرة—ثمرة... (٢) إن كان الثلاثي قد حذف منه بعض أصوله وبقي على حرفين<sup>(١)</sup> وجب عند التصغير، رد المحذوف؛ فيقال في: «كُلُّ»<sup>(٢)</sup>، و«بُعْ»<sup>(٣)</sup>، و«يَدُ»<sup>(٤)</sup> وأشباهها إذا صارت أعلاما: أكيَل، وبُيَيْع، ويُدَي... .

ويسرى هذا الحكم على الثلاثي الذي حذف منه بعض أصوله؛ وعوض عنها تاء التانيث؛ فلا يمنع وجود هذه التاء من إرجاع المحذوف، فكانها غير موجودة؛ نحو: عِدَّةٌ وَسَنَةٌ — علمين وأصلهما: وعد، وسنو، أو سنه، فعند التصغير يرجع للأول فإزه المحذوفة، والثاني لامه المحذوفة، فيقال: وعِد، وسُنِيَّةٌ أو سُنِيَّة. وهذه التاء الموجودة بعد هي للتانيث، وليست — كالسابقة — للتعويض وبما حذف لامه الأصلية وعوض عنها تاء التانيث: «بنت وأخت»؛ فيرد المحذوف منهما عند التصغير؛ فيقال: بُنْيَّةٌ<sup>(٥)</sup>؛ وأخِيَّةٌ والأصل: بُنْيَوَةٌ وأخِيَوَةٌ، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء... (٦)

فإن كان الاسم على ثلاثة أحرف بعد حذف بعض أصوله لم يرجع المحذوف؛ نحو: هاد وهويَد، وداع ودُوع.

(٣) وإن كان الاسم موضوعاً في أصله<sup>(٧)</sup> على حرفين، وأريد تصغيره

(١) قد يكون أحدهما: «هاء السكت»؛ وذلك إذا حذف من الثلاثي حرفان وبقي واحد؛ فينضم إليه هاء السكت وجوياً؛ نحو: رِه، وقِه، أمراً من: رأى، ووق. (٢) محذوف الفاء. (٣) محذوف العين. (٤) محذوف اللام.

(٥) هذه التاء التي في التصغير للتانيث، وليست العرض — ونظما التي في: سنية، أو: سنه —؛ إذ ليس في الكلمة محذوف الآن تكون عرضاً عنه. بخلافها قبل التصغير حيث كان الأصل: «بنو» — في الرأي الشائع — فالنوعان مختلفان؛ فليس في وجودها عند التصغير جمع بين العرض والمعرض عنه. ونظما: «أخية» وأصلها قبل التصغير: «أخو»

(٦) وفي تصغير ما نقص منه بعض أصوله يقول ابن مالك:

وَكَمَّلَ الْمُتَقَوِّصُ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَحْوَ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثًا؛ كـ «مًا» — ١٧ — يريد بالمتقوص هنا ما نقص منه بعض أصوله بسبب الحذف. وبمثل له بكلمة «ما» وأصلها ماء ولكن الهزلة خلقت لأجل الشعر.

(٧) الاسم الأميل لا يكون موضوعاً على حرفين في أول أمره؛ لكن يصح أن يكون متقولاً بما وضع في أصله على حرفين.

فإن كان ثانيهما صحيحاً - مثل : هل ، ويل ، ولم . . . أعلاماً - وجب : إما تضعيف ثانيه عند التصغير بشرط أن يكون أحد المضغفين قبل ياء التصغير ، والآخر بعدها ؛ فتوسط بينهما - وإما تضعيف ياء التصغير نفسها ، بزيادة ياء عليها ؛ فيقال : هَلَيْلٌ ، أو هَلَيْتَ - بُلَيْلٌ ، أو ؛ بُلَيْتَ - لُمَيْمٌ ، أو لُمَيْتَ . . . ففي هذه الأمثلة زيدت ياء التصغير ، وتلاها بعد زيادتها حرف التضعيف الذى يشبهها أو الذى يشبه ما قبلها مباشرة ، ويتحرك الحرف الذى يلي ياء التصغير بالحركة الإعرابية المناسبة للجملة ؛ لأن الاسم فى هذه الحالة يصير معرباً .

وإن كان ثانيهما معتلاً وجب تضعيفه ، وزيادة ياء التصغير بين الحرفين المضغفين ، فمثل : لو - كى - ما - أعلاماً - يقال فيها بعد التضعيف : لو - كى - ماء<sup>(١)</sup> . . . ويقال فى تصغيرها : لَوَيْ<sup>(٢)</sup> - كَيْي<sup>(٣)</sup> - مَوَيْ<sup>(٤)</sup> ، بتوسيط ياء التصغير بين الحرفين المتماثلين . والاسم فى هذه الصورة معرب أيضاً ، تجري حركات الإعراب على حرفه التالى ياء التصغير .

هذا ، ويعتبر الاسم ثنائياً - يجرى عليه ما يجرى على الثنائى من إرجاع المحلوف ومن غيره - إذا كانت حروفه ثلاثة أطوا همزة وصل ؛ نحو : ابن ، واسم . . . فتحذف همزة الوصل فى تصغيره ، ويرجع المحلوف ؛ فيقال : بُنَيْتَ ، وَسُمَيْتَ .

( ٤ ) إن كان الثلاثى المصغر اسماً دالاً على المؤنث وحده - أى : ليس

( ١ ) لأن تضعيف الألف سيؤدى إلى وجود ألفين يستحيل التطق بهما ؛ فتقلب الثانية منها همزة ، كما يحصل فى نوع آخر سبق بيانه ( فى ص ٤٤٨ ) ، هو ألف التانيث الممنوعة . وقيل : إن الهمزة تجيء من أول الأمر من غير قلب .

( ٢ ) أصلها : لَوَيْتُ ، اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداهما بالكسرة ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء ( طبقاً لقواعد الإعلال ) .

( ٣ ) بثلاث ياءات الأولى الأصلية ، والثانية ، للتصغير ، والثالثة الزائدة لتضعيف . .

( ٤ ) فالألف الأصلية - التى هى الحرف الثانى فى كلمة : « ما » - انقلبت وأورأ ؛ لأنها مجهولة الأصل ؛ ومجهولة الأصل تقلب واوا - كما سيجى فى ص ٥٣٢ - ثم وليتها ياء التصغير ، وقلبت الألف الثانية للزيادة لتضعيف ياء لوقوعها بعد ياء التصغير ، وأدغمت فيها . ولم تهمز ؛ لزوال علة إدخالها همزة - كما قالوا - وهى وقوعها فى الآخر بعد ألف زائدة أما كلمة « ما » وهى التى يشرب ، فتصغيره : مَوَيْتَ لأن ألفه مبدلة من واو ؛ إذ أصله : مَوَيْتَ ؛ يدلل جمعه على أمواه ، تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فصار : ما ، ثم انقلبت الماه همزة ؛ سماعاً على غير قياس ؛ فصار : ماء ، فمعدت تصغيره يرجع كل حرف إلى أصله .



دالاً على المذكر ، ولا مشترك الدلالة بين المؤنث والمذكر — وجب عند أمن اللبس زيادة تاء في آخره ، لتدل على تأنيثه ، سواء أكان باقياً على ثلاثيته ، نحو : دار ، وأذن ، وعين وسن . . . أم كان بعض أصوله محذوفاً ، نحو : يد ، وأصلها : « يدئ » ؛ حذفت لامها تخفيفاً ؛ فيقال في تصغير تلك الأسماء وأشباهاها : دَويرة — إذينة — عينة — سنية — يدية .

فلإن أوقعت زيادة التاء في لبس وجب تركها ؛ كما في تصغير : شجر وبقر ؛ — عند من يقول بتأنيث اسم الجنس الجمعي — فلا يقال في تصغيرها : شجيرة ، ولا بقيرة ؛ لأنه يلتبس بتصغير : « شجرة وبقرة » المكبرتين . وكذلك لا يقال : خميسة ولا سبعة ، في تصغير : خمس وسبع ، الثلاثين على مَعْدود مؤنث . ومثلها باقى الأعداد المؤنثة لدلالاتها على مَعْدود مذكر ، لأن زيادة التاء عند تصغيرها يوقع في لبس ، إذ يقع في الظن أنها لمَعْدود مذكر ، مع أنها لمَعْدود مؤنث .

وكذلك يجب تركها إن كان الاسم وقت تصغيره دالاً على مذكر ولو كان في أصله مؤنث ؛ إذ الاعتبار إنما هو للدلالة الحالية لا السابقة ، فلو سمينا مذكراً بأحد الأسماء المؤنثة السابقة : دار — أذن — عين — سن — ... أو بغيرها ، كسعد ، وحسن ، وهند ، وى — أعلام مذكر — لم يصح مجيء تاء التأنيث <sup>(١)</sup> .

وكذلك لا يصح مجيئها إذا كان المصغر غير ثلاثى <sup>(٢)</sup> ، نحو : زينب ، وسعاد ؛ فلا يقال فيهما : زينية ، ولا سعية .

فشرط زيادة تاء التأنيث أن يكون المصغر ثلاثياً ، مؤنثاً وقت تصغيره ، لا يلتبس بغيره عند زيادتها . ولا فرق في الثلاثى بين الباقي على ثلاثيته وغير الباقي الذى نقص منه شيء ، ولا ما بين ثلاثيته أصيلة وما ثلاثيته طارئة . ومن أمثلة الطارئة : سمية <sup>(٣)</sup> : علم مؤنث ، وهى تصغير : «سماء» <sup>(٤)</sup> المؤنثة المملودة .

(١) جاء في كتاب سيويه (٢ ص ١٣٧) ما نصه : « إذا سميت رجلاً بمن أو أذنين فتصغيره بغير هاء ـ أى : أن تصغيره يكون بحذف تاء التأنيث ـ وتُدع الهاء ههنا ؛ كما أدخلها في : «حجر» اسم امرأة ، ويؤنس يدخل الهاء ويحتج بأذينة . وإنما سمي بحجر » ١٨٠ .

وإذا كان الاسم المصغر غير مقصور الدلالة على المؤنث فلا تلحقه التاء كأن يكون صالحاً له والمذكر : مثل : نَمَتْ ؛ بمعنى متوسط السن ، يقال رجل نصف وامرأة نصف ... (٢) إلا في تصغير الترخيم فيصح مجيئها في المؤنث — كما سترى عند الكلام عليه ص ٥٣٤ . ومثل الرباعى ما زاد عليه ما حذفت منه ألف تأنيث مقصورة ؛ خامسة أو سادسة ؛ فيجوز ( كما سيأتى في ص ٥٣٤ و ص ٥٣٥ ) إلحاق التاء به ، كمبارى ، يجوز تصغيره بإبقاء الألف ، أو بحذفها ، أو حذفها مع زيادة التاء ؛ تمويضاً عنها فيقال : حبرى ، أو : حبر ، أو حيرة . ومثل : لَنَصْرَى . فيصح فيه الأمران دون إبقاء الألف ؛ يقال : لنيفيز ، أو لنيفيرة . ( المص ج ٢ ص ١٨٩ ) . (٣) من كل رباعى ، ثالثة حدة ولامه حرف علة بحسب أصلها . (٤) سبقت الإشارة إليها في هامش ص ٥٨٨ .

جرت عليها ضوابط التصغير ؛ فضمَّ أُولًا ، وفتح ثانيها ، وزيد بعده ياء التصغير ، وانقلبت الألف الزائدة ياء ، فاجتمع ياءان ، الأولى منهما ساكنة ؛ وهى ياء التصغير ، والثانية متحركة بالكسرة ؛ وهى التى أصلها المدَّة فأدغمتا ، ثم رجعت الهزئة إلى أصلها « الواو » - لام الكلمة - . وانقلبت الواو ياء ؛ طبقاً لقواعد الإعلال ؛ فصارت الكلمة : سُمِيَّ . فاجتمع ثلاث ياعات ؛ هى ياء التصغير ، تليها الياء التى أصلها ألف المد ، وبعدهما الياء التى أصلها الواو لام الكلمة . . . فوقع بعد ياء التصغير ياءان ، وهذا لا يقع فى فصيح الكلام ، ويتحتم حذف أولاهما تطبيقاً للضوابط العامة فى هذا الباب - كما سيجىء<sup>(١)</sup> - فصارت : سُمِيَّ . بياء مشددة تعتبر الحرف الثالث ، ثم زيدت عليها تاء التانيث ؛ لتكون كأصلها دالَّة على المؤنث ، فصارت : سُمِيَّة .

ويجب فتح الحرف الذى قبل هذه التاء مباشرة وهو الحرف الواقع بعد ياء التصغير فى : «فُعَيْلٍ»<sup>(٢)</sup> ؛ لأن تاء التانيث تستوجب فتح الحرف الذى قبلها فى جميع حالات اللفظ الثلاثى وغير الثلاثى المختوم بها ، سواء أكانت خاتمة اسم مصغر ، أم غير مصغر - كالأمثلة السالفة - سواء أكانت خاتمة فعل ، أم حرف ؛ نحو : قامت - كُتِبَتْ - رُبَّتْ - نُتِمَتْ . ( وهذا موضع يجب فيه فتح الحرف بعد ياء التصغير فى صيغة «فُعَيْلٍ» وهى الصيغة المقصورة على تصغير الاسم الثلاثى وحده - . أما الحرف الذى يلى ياء التصغير فى غير هذه الصيغة ، بأن يقع بعد ياء التصغير فى صيغتي : «فُعَيْعِيلٍ وفُعَيْعِيلٍ» ، فيكون مكسوراً ، وله حالات يبقى فيها على حركته التى كانت له قبل التصغير . وسيجىء بيان هذا فى موضعه المناسب<sup>(٣)</sup> .

وقد ورد فى الكلام المسموع بعض ألفاظ خالفت فى التذكير أو التانيث . ما سبق تقريره ؛ فهى شاذة لا يقاس عليها<sup>(٤)</sup> . . . كشدوذ ألفاظ أخرى ثلاثية ورد

(١) فى ص ٥٣٣ ونظراً لإيضاحه وشرطه .

(٢) أما فى غير هذه الصيغة فلها حكم آخرىجىء فى هامش ص ٥٢٦ . (٣) فى ص ٥٢٦ .

(٤) فىما سبق من زيادة تاء التانيث عند تحقق الشروط - يقول ابن مالك :

واخْتَمَّ بَيَّاتُ «التَّانِيثِ» مَصْغَرَتْ ؛ مِنْ مُوْتَثَّ عَار ، ثُلَاثِيٌّ ؛ كَسِينُ - ١٩

تصغيرها على غير صيغة فُعِيل<sup>(١)</sup>

(٥) إن كان ثاني الاسم المصغر حرف لين<sup>(٢)</sup> - نحو : باب وقيمة - وجب إخضاع هذا الثاني للضابط العام الذي يَسْرَى على كل حرف لين ثان ؛ سواء أكان الاسم المصغر ثلاثياً أم غير ثلاثي . وسيجيء<sup>(٣)</sup> هذا الضابط . وإلى هنا انتهى الكلام على تصغير الثلاثي .

• • •

ب - إن كان الاسم الذي يراد تصغيره رباعياً<sup>(٤)</sup> ؛ مثل : جعفر وبندق - وجب ضم أوله وفتح ثانية - إن لم يكونا كذلك من قبل - وزيادة ياء ساكنة بعد ثانية (وهي التي تسمى : ياء التصغير) وكسر ما بعد هذه الياء ، إن لم يكن مكسوراً من قبل<sup>(٥)</sup> ؛ فيصير الاسم بعد إجراء هذه التغييرات على وزن : «فُعَيْعِل» ؛ نحو : جُعَيْعِر . وَيُنْبِذُ ق . وهذه التغييرات التي طرأت على الرباعي عند تصغيره هي التغييرات التي طرأت على الثلاثي عند تصغيره كذلك . مع زيادة كسر ما بعد ياء التصغير في الرباعي ؛ - كالمثالين السالطين . - إلا في بعض حالات استجيء<sup>(٦)</sup> .

والكسر بعد ياء التصغير في الاسم الرباعي يوجب تغييراً آخر لا بد منه ؛ يتلخص في أنه لو وقع بعدها حرف لين<sup>(٧)</sup> فالواجب قلبه ياء تدغم في ياء الصغير أو لا تدغم ؛ على حسب ما تقضى به الضوابط العامة في مثل هذه الحالة التي تقع

= مَالَمْ يَكُنْ «بِالْثَّاءِ» يُرَى ذَا لَبْسٍ كَشَجَرٍ ، وَبَقَرٍ ، وَخَمْسٍ - ٢٠  
وَشَدٌّ تَرَكُّ دُونَ لَبْسٍ . وَتَدَنُ لِحَاقُ «تَا» فِيمَا ثَلَاثِيًّا كَثَرُ - ٢١

( كثر بفتح الثاء ، بمعنى ؛ فاق . وثلاثياً : مفعول به مقدم لكثير ) ومعنى البيتين الأولين واضح ؛ وهو يقرر في البيت الأخير : أن ترك التاء مع أمن اللبس شاذ - مع تحقق بقية الشروط الأخرى - وأن من التادر زيادة هذه التاء إذا فاق الاسم المصغر ثلاثة ، وزاد عليها ؛ أي : إذا كان رباعياً فأكثر ؛ بين هذا التادر الذي لا يقداس عليه تصغيرهم : وراه ، وأمام ، وقدام . . . عل : وَرَيْثَةً ، وَإِمِيْسَةً ، - بتشديد الياء - وَقَدْ يَبْدُحُ . . .

(١) كصغيرهم : «رجل» على : «رجل» ، و«مغرب» على : مغربان .

(٢) في ص ٤٩٥ مناه . والمراد هنا : حرف اللام (٣) ص ٢٩٠

(٤) لا فرق في الرباعي بين ما حروفه أصلية ؛ نحو جعفر وما حروفه أصلية وزائدة ؛ نحو : بندق . فالأساس : أن يكون عدد الحروف أربعة ، أصلية كانت ، أم مختلطة .

(٥) مثل قَمِيرِيز (لنوع من الصبغ الأحمر) ، وَقَشِيرِيز (الصوف الرديء) .

(٦) في ص ٢٢٦ . (٧) فيكون الحرف الثالث في الاسم قبل مجيء ياء التصغير .

فيها « ياء » بعد ياء التصغير<sup>(١)</sup>. فيقال في كتاب ، وسحاب ، ومقام : كُتِّيبَ ، وسُحِّيبَ ، ومُقَبِّمٌ . . . وفي : صبور ، وعجوز ، وبغوض : صَبِيرٌ ، وعُجَيْرٌ ، وبُعَيْضٌ . . . وفي جميل ، وسَمِير ، وسَعِيدٌ ، جَمِيلٌ ، وسَمِيرٌ ، وسَعِيدٌ . وهذا معنى قول النحاة : الاسم الرباعي يُصَغَّرُ على : « فُعَيْلٌ » . وإن كان حرفه الثالث قبل التصغير حرف لين وجب قلبه ياء بعد التصغير . . .

• • •  
ح- إن كان الاسم الذي يراد تصغيره خماسياً فأكثر :

(١) فإن لم يكن رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات - (٧) حذف بعض أحرفه الضعيفة<sup>(٣)</sup> ليصير رباعياً يمكن تصغيره على صيغة : فُعَيْلٌ الخاصة بالرباعي ، بالطريقة التي شرحناها عند الكلام عليها . فيقال في سفرجل : سَفْرَجٌ ، وفي فرزدق : فَرَزْدَقٌ ، أو : فَرَزْدَقٌ ، وفي حيزبون : حَزْبُونٌ ، وفي مستنصر : مُسْتَنْصِرٌ ، وفي عرنجم : حَرْنَجِمٌ .

(٢) فإن كان رابعه حرف لين وجب - في أغلب الحالات - (٧) حذف بعض أحرفه الضعيفة - كالسابق . وقلب حرف اللين ياء إن لم يكن ياء من الأصل ، فينتهي تصغير الاسم إلى « فُعَيْلٌ » بوجود ياء قبل آخر الصيغة - وهذه الياء هي التي كانت قبل تصغير الاسم حرف لين رباعياً - تقول في تصغير سِرْحَانٍ : سُرْحَانٌ ، وفي عُصْفُورٍ : عُصْفِيرٌ ، وفي قُنْدِيلٍ : قُنَيْدِلٌ .

(١) من هذه الضوابط ما جاء في الجمع ( ٢٠ ص ١٨٦ ) ، ونصه بلفظ يسير : « إن دل ياء التصغير ولو قلبت ياء :

أ- ويؤبأ إن سكنت (الواو) كمجوز وعُجَيْرٌ ، أو أعلت - بأن قلبت شيئاً آخر كأنه مثلاً - كقام ، فإن أصله : مقومٌ ، فيقال : مُقَمِّمٌ . أو كانت لاما ، كذرة وعُزْرِيَّةٌ ، وعُشْوَاءٌ بالقصر سَوْعِيَّاءٌ .

ب - ويجوز أن تحرك الواو في أفراد وتكسر ولم تكن لاما فيها ؛ كأسود وأسود ، وجعلوا وجعلوا فيقال في التصغير : أَسِيدٌ وأَسِيدٌ ، وجعل يَلٌ ، وجعل يَلٌ فيجوز قلب الواو ياء ، وإدغامها في ياء التصغير عملاً بقاعدة الإدغام من القلب والإدغام عند اجتماع الواو والياء سبق إحداهما بالسين ، كما يجوز إبقاء الواو بنظر قلب إجراء لها على حددها في التكسير ، لأن التصغير والتكسير من باب واحد - في الأعم الأغلب - . فإن تحركت الواو في التصغير والتكسير وهي لام وجب قلبها ياء ، في التصغير بنظر نظر إلى التكسير ؛ نحو : كروان وكُرَّيَانٌ وجمعه كراوين ٥١٥ . ثم انظر ص ٥٨٩ في الكلام على قلب الواو ياء .

(٢) في ص ٥٢٤ حالات لا يصح فيها الحذف .

(٣) سبق في ص ٤٩٨ بيان المراد من الحرف القوي والضعيف .

وهذا معنى قول النحاة : يجرى تصغير الخماسى فما فوقه - بشرط ألا يكون الحرف الرابع لنا - على الطريقة التى جرى بها تصغير الرباعى . كلاهما على وزن «فُعَيْلٍ»، فإن كان الرابع ( فى الخماسى وفيما زاد على الخماسى ) حرف لين وجب قلبه ياء؛ ليكون تصغير الاسم على «فُعَيْلٍ» وجوباً؛ بظهور ياء قبل الآخر .

وإذا حذف من الخماسى فما فوقه بعض أحرفه للتصغير جاز زيادة ياء قبل آخره لتكون عوضاً عن المخلوف ، بشرط ألا يكون قبل آخره ياء ؛ فيقال فى سفارج : سَفِيرَج وسَفِيرِيح - وفى فرزدق : فَرَزْدَق وفَرَزِيد أو فَرَزِيق وفَرَزِيق - وفى حيزون : حَزِين أو حَزِين ، وفى مستنصر : مُنْصِر أو مُنْصِر . . . وهكذا . ولا يصح الجمع بين هذه الياء واحذف ؛ لثلاثا بجمتمع العوض والمعوّض<sup>(١)</sup> عنه .

ولا بد من كسر الحرف الذى يلى ياء التصغير فى الصيغتين : (فُعَيْلٍ، وفُعَيْلٍ) إلا فى مواضع سيحىء النص عليها<sup>(٢)</sup> .

والذى يحذف أو يبقى من الأحرف هنا هو ما يحذف أو يبقى عند جمع الاسم تكسيراً ؛ بحيث يبقى الحرف الأخرى الذى له المزية على غيره . فإن ساءى غيره فى الأفضلية جاز حذف أحدهما بغير تفصيل - كما عرفنا<sup>(٣)</sup> .

فتصغير الاسم الخماسى فما فوقه يقتضى - فى الغالب - من الحذف والإبقاء ما يقتضيه تكسيره على : «فعالٍ، وفعاليلٍ» وما ضاهاهما فى الهيئة كمفاعلٍ ومفاعيلٍ، وففاعلٍ وأفاعيلٍ . وما جاء مخالفاً لهذا فهو شاذ هنا كشذوذ ما خالف الضوابط الخاصة بتصغير الثلاثى ؛ كتصغيرهم رجل على : رُؤَيْجِلٍ، ومُغْرِبٍ على : مُغَيْرٍ بَانَ وَلَيْلَةٍ على : لَيْلِيَّةٍ، وإنسان على : أَنْسِيَانٍ ... مع أن القياس فيما سبق هو : رُجَيْلٍ - مُغِيرٍ - لَيْلِيَّةٌ أَنْسِيَانٍ إن كان جمعه للتكسیر هو : أَنْسِيَانٍ<sup>(٤)</sup> . . .

• • •

(١) كاسيحيء فى ص ٥٣٣ .

(٢) فى ص ٥٢٦ .

(٣) بيان مزايا الحرف فى ص ٤٩٨ .

(٤) انظر هامش ص ٤٩٣ وفى تصغير الرباعى وما زاد عليه، وفى الويلة لذلك أحياناً من حذف بعض الأحرف كما تحذف فى التكسير . . . يقول ابن مالك :

«فُعَيْلٍ» ، «مَع» ، «فُعَيْلٍ» ، «لِمَا» ، «فَأَق» ، «كَجَل» ، «جِرْم» ، «دُرَيْمًا»

أسماء لا يحذف عند التصغير خامسها ولا ما فوقه :

يستثنى من القاعدة السالفة بعض أسماء تزيد أحرف كل منها على الأربعة ، ولا يحذف حرفها الخامس ولا ما بعده عند التصغير بالرغم من أنهما في بعض الصور قد يحذفان عند التكسير فيصغر الاسم كأنه رباعي مع ترك الحروف التي تلي بعد الرابع على حالها ، واعتبارها كأنها منفصلة عنه ليست من حروفه ، ومن هذه الأسماء :  
( ١ ) الاسم المختوم بالـف تأنيث ممدودة<sup>(١)</sup> بعد أربعة أحرف فصاعداً ؛ نحو : « قُرْفُصَاء » ؛ فيقال في تصغيرها : قُرَيْفُصَاء ، بتصغير الكلمة كأنها رباعية ، ثم يلحق بها الهزمة والألف التي قبلها ، وإن شئت قلت : بتصغير الكلمة من غير اعتبار لوجود الهزمة والألف التي قبلها مع وجودهما عند التصغير وبقائهما معه . أما ألف التأنيث المقصورة فإن كانت رابعة - كصَغُرَى وكُبُرَى - فإنها تبقى وجوبا ، يقال في تصغيرهما : صَغِيرَى وكُيُورَى . وإن كانت سادسة أو سابعة حذفت وجوبا ، مثل : لُغَيْرَى<sup>(٢)</sup> ولُغَيْرِي<sup>(٣)</sup> ، وِبَرْدَرَا<sup>(٤)</sup> وِبَرْدَرَا<sup>(٥)</sup> ...

= وما بِهِ لِمُنْتَهَى الْجَمْعِ وَصِلَ بِهِ إِلَى أَمْلَةٍ التَّصْغِيرِ صِلَ -  
وتدبر هذا البيت : وما وصل به إلى التكسير في صيغة منتهى الجموع صل به إلى التصغير حين تزيد تصغير أمثله . يريد بهذا حذف بعض الأحرف ، فإن الحذف هو الذي يوصل إلى جمع بعض الأسماء جمع تكسير على صيغة منتهى الجموع . ثم قال بعد ذلك في الوصول إلى صيغة فيصیل :

وَجَائِزٌ « تَعْرِيفُ يَا » قَبْلَ الطَّرْفِ إِنْ كَانَ بَعْضُ الْأَسْمِ فِيهِمَا انْحَدَفَ -  
ثم بين أن ما خالف المذكور في البابين ( باب تصغير الثلاثي و باب تصغير غيره ) خارج عن القياس :

وَحَائِذٌ عَنِ الْقِيَاسِ كُلُّ مَا خَالَفَ فِي الْبَابَيْنِ حُكْمًا رُسْمًا -  
( ١ ) سبق الكلام على ألف التأنيث الممدودة وأصلها في ص ٤٤٨ . ويتفهم أن ألف التأنيث الممدودة - في الأربع - هي ألف زائدة للتأنيث ، قبلها ألف أخرى زائدة فتدفع ألف التأنيث هزلة . فالهزمة في « قُرْفُصَاء » ونحوها للتأنيث ، وقبلها ألف زائدة ملازمة لها تدل على أن ألف التأنيث ممدودة ؛ لا مقصورة . فهي علامة مدحها ، ويثمة لها .  
( ٢ ) بمعنى : اللز - كما سبق .  
( ٣ ) ويصح زيادة تاء التأنيث لتعويض ؛ فيقال : لغَيْرَةُ . بشرط أن تكون الألف المحلقة خامسة ، كما سبق في هامش ص ٥١٩ .

( ٤ ) اسم موضع .  
( ٥ ) حلفت ألف التأنيث ؛ فصارت الكلمة : بريدواي ، ثم حلفت الألف والياء ؛ لأنها زائدتان ( راجع الصبان ) .

وكذلك إن كانت خامسة وليس في الأحرف السابقة عليها حرف مدّ زائد ، كَقَرَّ قَرَى<sup>(١)</sup> وقَرَّيْ قَرَى. فإن كان في الأحرف التي تسبقها حرف مدّ زائد جاز حذفها ، أو حذف حرف المدّ الزائد دونها ، نحو : حُبَّارَى<sup>(٢)</sup> ، وحُبَّيْرَى ، أو حُبَّيْر ، ونحو : قَرَّيْ شَى<sup>(٣)</sup> وقَرَّيْ شَا (يحذف ياء المد التي بعد الراء) أو قَرَّيْ شَ ، يحذف ألف التانيث المقصورة ، وإدغام « ياء المد » في « ياء » التصغير . . . فلألف التانيث المقصورة ثلاث حالات : الحذف وجوباً ، والبقاء وجوباً ، وجواز الأمرين .

(٢) الاسم المختوم بتاء تانيث مسبوق بأربعة أحرف أو أكثر ، نحو : جوهرة ، وحنظلة ، فيقال في تصغيرهما : جَوَّيْهَرَة ، وحَنْظِلَة بإبقاء التاء على حالها وإجراء التصغير على الكلمة كأنها رباعية خالية منها .

(٣) المختوم بياء النسب ، نحو : عَبَّيْ قَرَى ، جوهري ، فيقال في تصغيرهما : عَبَّيْ قَرَى وجَوَّيْهَرَى .

(٤) المختوم بألف ونون زائدتين بعد أربعة أحرف أو أكثر وليس منى ، وكذا المختوم بعلامتي تننية ، كزعفران ، ومؤننان — ومؤننين وتصغيرها : زَعْفَرَان — مؤنمين .

(٥) المختوم بعلامتي جمع المذكر السالم أو جمع المؤنث السالم ، نحو : أحمدون ، وأحمدين ، وزينيات . والتصغير : أحمدون وأحمدين وزينيات . . . (٦) عجز المركبين ، الإضافة والمزجي ، نحو : ظَهير الدين<sup>(٤)</sup> ، وأندَرَسْتَان<sup>(٥)</sup> وتصغيرهما ظَهْيِر الدين وأُنْدِرَسْتَان<sup>(٦)</sup> .

(١) اسم موضع . (٢) اسم طائر . ويجوز « حُبَّوْرَة » بزيادة التاء عوضاً عن ألف التانيث كما سبق في ص ٥١٩ . (٣) نوع من القمح ، وقد يمد ، فيصح على اختياره مقصوراً للمعنى كما به بالآلاف أيضاً . (٤) اسم بلد فارسي . (٥) اسم بلد فارسي .

(٦) وفي المواضع التي تبقّى فيها الحروف منه تصغير الخامس لما فقهه يقول ابن مالك :

وَأَلْفُ التَّانِيثِ حَيْثُ مُدًّا وَتَلَوُهُ : مُتَفَصِّلَيْنِ ، عُدًّا —  
كَذَا الْمَزِيدِ آخِرًا لِلنَّمْسِ وَعَجْزُ الْمُضَافِ وَالْمُرَكَّبِ —  
وَهَكَذَا زِيَادَتَا فَعْلَانَا مِنْ بَعْدِ أَرْبَعٍ ، كَزَعْفَرَانَا — ١٠

فالحروف السابقة - كلها - تثبت في التصغير ؛ لتقديرها منفصلة عما قبلها ، ولا يصح حذفها ؛ إذ لو حذفت ألف التأنيث ، أو تاؤه ، أو غيرهما مما جاء بعدهما - لأوقع الحذف في لبس لا نلزي معه أكان الاسم المصغر مشتملا على المخنوف أم غير مشتمل عليه ، فيتساوى تصغير الاسم المشتمل على تلك الأحرف والاسم الخالي منها . وهذا اللبس غير موجود فيما يصح جمعه من تلك الأسماء جمع تكسير - إلا المركب الإضافي فإن تكسيره وتصغيره سواء - ولذلك تحذف تلك الأحرف السابقة في التكسير ؛ فيقال في تكسير قُرْصَاء : قَرَافَص - وفي جوهرة : جواهر ، وفي عبقري : عباقر - وفي زعفران زعافر ... أما المركب المزجي فلا يكسر - في الرأي الشائع - كما مرّ في باب جمع التكسير ( ص ٥٠٨ ) . . .

• • •

مواضع تبقى فيها حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير في : «فُعَيْل» و«فُعَيْلِيل» كما كانت قبل التصغير :

عرفنا أن تصغير الاسم على صيغة : «فُعَيْلِيل» أو «فُعَيْلِيلِيل» يقتضي كسر الحرف الذي يلي ياء التصغير مباشرة ؛ (نحو : دُرَيْهَم وجَوْهَر) ، و (سَفِيرِيح ، وفَرِيزِيد ، أو فَرِيزِيق) في تصغير : (دِرْهَم وجَوْهَر) و (سَفَرَجَل وفَرَزْدَق) وأشباهها من كل اسم تريد أحرفه على الثلاثة قبل تصغيره . ويستثنى من هذا الحكم مواضع يجب فيها ترك حركة الحرف التالي ياء التصغير على ما كانت عليه قبل التصغير . ومن هذه المواضع <sup>(١)</sup> :

وَقَدَّرَ انْفِصَالُ مَا دَلَّ عَلَى تَثْنِيَّةٍ ، أَوْ جَمْعٍ تَصْغِيرَ جَلًّا - ١١  
(جلا : أى : أظهر . وهو مطوف على الفعل : دل . يريد : قرر انفصال ما دل على تثنية أو جمع تصحيح ، وجلا : ثم قال :  
(انظر ص ٥١٩)

وَأَلْفُ التَّأْنِيثِ ذُو الْقَصْرِ مَتَى زَادَ عَلَى أَرْبَعَةٍ لَنْ يَثْبُتَ - ١٢  
وعند تصغير «جُبَارَى» خَيْرٌ بَيْنَ الْحَبِيرَى - فَادِرٌ وَالْحَبِيرَى - ١٣  
(انظر ص ٥١٩) .

(١) ليس من المواضع الآتية المختوم بتاء التأنيث ؛ لأنها هنا (أى : في غير الثلاثي) تكون مسبقة بأربعة أحرف أو أكثر فيجب معها كسر الحرف التالى لياء التصغير ؛ إذ تكون مفصلة منه بحرف ؛ نحو : دَمِيرَجَة في تصغير : دَمِيرَة ، والشرط في فتح الحرف التالى ياء التصغير في الاسم المختوم بتاء



(١) الحرف الذى يليه ألف التانيث المقصورة ، نحو : صغرى وصُغَيْرَى  
— كُبْرَى وكَبِيرَى . بخلاف الحرف الذى يليه ألف الإلحاق المقصورة فيكسر ؛  
نحو : أُرْطَى وأُرَيْطُ<sup>(١)</sup> .

(٢) الحرف الذى يليه — مباشرة<sup>(٢)</sup> — ألف التانيث الممدودة ( وهى الهزرة  
التي أصلها ألف التانيث وقبلها ألف المد الزائدة ) ؛ نحو : حمراء — خضراء —  
صفراء . . . ويقال فى تصغيرها : حميراء — خضيراء — صفيراء . . . بخلاف  
الحرف الذى يليه ألف الإلحاق الممدودة ؛ نحو : علباء وعَلَيْبُ<sup>(٣)</sup> ؛ فيجب كسر  
الحرف الذى قبل ألف الإلحاق بنوعيهما .

(٣) الحرف الذى يكتبه ألف أفعال . ( بأن يكون الاسم قبل التصغير على  
وزن : أفعال ؛ مثل : أفراس وأبطال . . . ؛ فإذا صُغِرَ وقعت ألف : « أفعال »  
بعد ياء التصغير ، فيجب فتح الحرف الذى قبل ألف : « أفعال » ، وهو الحرف  
الواقع بعد ياء التصغير ) ، نحو : أْفِيرَاس وأُيْطَال .

(٤) الحرف الذى يليه ألف : « فَعْلَان » — ثلاثى<sup>(٤)</sup> الفاء ؛ اسماً كان  
أم وصفاً . بشرط ألا يكون جمع : « فَعْلَان » هو : « فَعَالِين »<sup>(٥)</sup> عند التكسير فى  
تصغير : فَرَحَان ، وَشَيَان ، وَعِمْرَان ، نقول : فَرِيحَان وَشَيَان ، وَعِمِرَان ، بفتح  
الحرف الذى بعد ياء التصغير ، لتحقيق الشرط ، وهو أن المفرد : فَعْلَان (مطلق  
الفاء) لا يجمع تكسيراً على . فَعَالِين ؛ فلا يقال : فَرَاخِين — عَثَامِين —  
عَمَارِين . . .

فإن كان « فَعْلَان » مما يجمع على : « فَعَالِين » وجب كسر الحرف الذى

---

« التانيث ألا يفصل بينه وبينها فاصل ؛ فإن فصل بينهما فاصل وجب كسر ما يلى ياء التصغير ؛ كالمثال  
المذكور ، وكمنظلة وحنيظلة وفى هذه الحالة لا تكون تاء التانيث فى آخر اسم ثلاثى . أما التى فى آخر الاسم  
الثلاثى فقد سبق الكلام عليها فى ص ٥١٦ و ١٨ وهى المقصودة فى كلام ابن مالك بالبيت المذكور هناك ( رقم ١٧ )  
( ١ ) تقلب ألف الإلحاق ياء بعد الكسرة ، ثم تحذف للياء عند تنوين الاسم .

( ٢ ) فإن فصل بينهما فاصل ويبب الكسر ؛ نحو : جيغيداء ، تصغير : « جيغِدُ ياء » لنوع من  
الجراد والخنثافس .

( ٣ ) تحذف الهزرة من الممدود ، وتقلب الألف ياء لأجل الكسرة . وتعمل إعلال المنقوص ( مثل :  
وال — داح — هاد ) فيقال : « عليب » بالكسر والتنوين .

( ٤ ) أى : مضموها وكسورها ، ومفتوحها .

( ٥ ) وبشرط زيادة الألف والنون ، وألا يكون مؤنثه بالتاء .

يل ياء التصغير ، نحو : سلطان وسلاطين ، وسرحان وسراحين ، وريحان ورياحين . فيقال في تصغيرها ؛ سُلَيْطِين ، وسُرُحِين ، ورِيحِين<sup>(١)</sup> . . .

( ٥ ) الحرف الواقع بعد ياء التصغير في صدر المركب المزجي ، نحو تصغير : جُعَيْقَرَسْتَان ، اسم بلد فارسي .

ففي المواضع السابقة يجب ترك حركة الحرف الواقع بعد ياء التصغير كما كانت قبل تصغير الاسم على صيغة فُعَيْل ، أو فُعَيْعِيل<sup>(٢)</sup> . . .

( ١ ) أو : رويحين ؛ لأن بعض القويين يقول : الياء في : ريحان ، أصلها واو ، بدليل رجوعها إلى أصلها عند التصغير ؛ فيقال : رويحين . وكانت قبل التصغير : ريوجان ( بياء ساكنة ، وواو مفتوحة ، ثم قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وغفت الكلمة بحذف الياء المتحركة ، فصارت : ريجان ، وعند تصغيرها تحذف هذه الياء الزائدة . وترجع الياء المحذوفة المنقلبة عن حرف أصل ، هو الواو . وقال بعض آخر إن الكلمة لا تشتمل إلا على ياء واحدة وليس هناك قلب ولا أدغام بدليل جمعها على رياحين فهي مثل شيطان وشياطين وتصغيرها رويحين ؛ كشيطين ( راجع المصباح المنير ، مادة : راجح ) .

( ٢ ) فيما سبق مواضع الخمسة يقول ابن مالك :

لِتَلُو « يَا » التَّصْغِيرَ مِنْ قَبْلِ عِلْمٍ تَأْنِيثٌ ، أَوْ مَدَّتِهِ الْفَتْحُ أَنْحَمَ ٦  
كَذَلِكَ مَا مَدَّةٌ : « أَفْعَالٌ » سَبَقَ ، أَوْ مَدُّ سَكْرَانٍ يَوْمًا بِهِ التَّحْقُّقُ ٧  
( لتلو . . . « يا » أي : ثلاث « يا » التي للتصغير وهو الحرف الذي يليها ، ويحى بهما . علم : علامة ) .

وتقدير الكلام : الفتح انحم ثلاث ياء التصغير من قبل علامة تأنيث ( وهي اثناء والألف المقصورة . أما الممدودة فهي التي أشار إليها بقوله : أو مدته ) ، وكذلك الفتح انحم قبل ما سبق مدّة « أَفْعَالٌ » ، يريد به : الحرف الذي قبل « أَلَفٌ » أَفْعَالٌ ؛ لأن هذه الألف المد . وكذلك الحرف الذي قبل « أَلَفٌ » سَكْرَانٍ . وما الحذف سكران ما هو على وزن : فعلان مضموم الفاء أو مفتوحها أو مكسورها مع سكن العين في الحالات الثلاث بشرط ألا يكون تكسيرة على فعالين - كما شرحتنا - وبشرط أن تكون ألفه ونونه زائدتين ، وأن يكون مؤنثه ينثر اثناء غالباً ؛ فخرج ما كان نونه أصلية ؛ كحسان من الحسن ، وسيفان بمعنى : طويل ؛ لأن مؤنثه سيفانة كما خرج : سرحان ، لأن جمعه سراحين .

بعض أحكام عامة في تصغير الأسماء الثلاثية ، وما فوقها :

( ١ ) إذا كان ثاني الاسم حرف لين <sup>(١)</sup> - ألفاً ، أو واواً ، أو ياء -  
منقلباً عن لين وجب إرجاعه إلى أصله الذي انقلب عنه ؛ كما في الأسماء  
التالية :

البيان	تصغيره مع إرجاع ثانيه لأصله	الاسم الذي ثانية : لين
الأصل : يَوَّبٌ ؛ بدليل جمعه على : أبواب ، فالألف متقلبة عن واو تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : باب . ومثلها : مال وباعٌ - وهذا أحد المواضع الأربعة التي تقلب فيها الألف واواً في التصغير إذا كانت ثانية . الأصل : نَيْسَبٌ ؛ بدليل جمعه على : أنياب ، فالألف متقلبة عن ياء تحركت ، وانفتح ما قبلها ؛ فصارت ألفاً ، وانتهت الكلمة إلى : ناب ، ومثلها : عابٌ ، وذامٌ .	يَوَّيَّب  مُوَيَّل بُوَيَّع  نُيَّيَّب  عُيَّيَّب : ذُيَّيَّم	باب  مال باعٌ <sup>(٢)</sup>  نابٌ (معنى : سِنٌ)  عابٌ <sup>(٣)</sup> ذامٌ <sup>(٤)</sup>

( ١ ) سبق لإيضاح معنى حرف اللين ، وحرف العلة في ص ٩٥ ؛ والمراد هنا : حرف العلة .

( ٢ ) الباع : مقياس قاره للمسافة التي بين الكفين عند بسلهما يميناً وشمالاً . وهو مذكر واولى ،  
بدليل جمعه على : أبواب .

( ٤ ) ذم .

( ٣ ) عيب .

الاسم الذي	تصغيره مع إرجاع	البيان
ثانية : لين	ثانية لأصله	
ميزان	مُوَازِين	الأصل : مِوزَان ، ( اسم آلة الوزن ؛ فعلها : وَزَن ) وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ، فقلبت ياء ، وانتهت الكلمة إلى : ميزان التي تجمع تكسيرا على موازين .
دِيعَة	دُوَيْمَة	الأصل : دِوَيْمَة ، من الدوام ، وقعت الواو ساكنة بعد كسرة ؛ فقلبت ياء ، وصارت الكلمة : دِيعَة ،
قِيَمَة	قَوَيْمَة	ومثلها : قِيَمَة والأصل : قِيَوْمَة ، لأنها من القوام . ( والفعل : قام - يقوم ، فهو واري ) .
مُوقِن	مُيَيِّقِن	..... الأصل : « مُيَيِّقِن » ؛ لأن الفعل هو : أيقن . واسم الفاعل هو : مُيَيِّقِن ؛ وقعت الياء ساكنة بعد ضمة ؛ فقلبت واوآ ، وانتهت الكلمة إلى : موقن .
مُوسِر	مُيَيِّسِر	الأصل : مُيَيِّسِر ؛ لأن الفعل هو : أيسر - أى : صار ذا يُسَر - واسم الفاعل منه هو : مُيَيِّسِر ، وقعت الواو ساكنة بعد ضمة فقلبت واوآ ، وانتهت الكلمة إلى : مُوسِر .
مُؤْنِع	مُيَيِّنِع	ومثله : مُؤْنِع ، الفعل : أئنع .

هذا هو الأصل العام الذي يجب مراعاته ، وما ورد مخالفاً له فشاذاً لا يقاس عليه ؛ كالذي سمع من تصغيرهم كلمة : « عيد » على : عَيْدٌ ؛ والقياس : « عَوِيد » لأن الفعل : عاد يعود . فالأصل واو .

فإن كان ثاني الاسم غير لين ولكنه منقلب عن لين بقي الثاني على حاله ولم يرجع لأصله — في الرأي الأرجح — نحو : مُتَّعِدٌ<sup>(١)</sup> وأصلها : مُؤْتَعِدٌ ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء في التاء ، وانتهت الكلمة إلى : مُتَّعِدٌ ، فيقال في تصغيرها : مُتَّعِدٌ ، لا مُؤْتَعِدٌ .

وإن كان ثاني الاسم حرف لين ولكنه منقلب عن حرف صحيح فإن كان عن همزة قبلها همزة لم يرجع لأصله ، وانقلب واواً ، نحو آدم فإن ثانيه حرف لين منقلباً عن همزة ، والأصل : آدَم (بهمزة مفتوحة ، فهمزة ساكنة) قلبت الهمزة الثانية ألفاً ؛ لوقوعها ساكنة بعد فتحة ، فيقال في تصغيرها : أَوَيْدَم ، بقلب الثانية « واواً » لا بإرجاعها إلى أصلها الهمزة — وهذا موضع من المواضع التي يقلب فيها الثاني واواً ، — وسيجيء — .

أما إن كان الثاني ليتنا مبدلاً من حرف صحيح غير همزة ، أو مبدلاً من همزة لم تسبقها همزة فالواجب إرجاعه إلى أصله ، نحو : دينار وقيراط ، وأصلهما : دِنَارٌ وقِرَاطٌ — بتشديد النون والراء ؛ بدليل جمعهما على : دنائير وقاريط — فيقال في تصغيرهما : دُنَيْسِيرٌ ، وقُرَيْرِيطٌ ؛ بإرجاع ثانيهما — وهو : الياء — إلى أصله النون والراء . ونحو : ذيب وريم ؛ وأصلهما : ذَيْبٌ ورَيْمٌ<sup>(٢)</sup> فيقال في تصغيرهما ذُوَيْبٌ ورُوَيْمٌ<sup>(٣)</sup> . . .

(١) معنى : موائد .

(٢) الرزم : الفري الأبيض الخالص البياض .

(٣) وفيما سبق يقول ابن مالك :

وَارْدَدُ لِلْأَصْلِ ثَانِيًا لَيْتًا قَلْبُ فَقِيْمَةً صَيَّرَ : « قُوَيْمَةً » تُصَبُّ— ١٤

وَشُدَّ فِي عَيْدٍ عَيْدٌ . وَحَتَمَ لِلْجَمْعِ مِنْ ذَا مَا لِيَتَصَغَّرَ عَلِيمٌ— ١٥

يقول : اردد إلى الأصل كل حرف ثاند ، لين القلب عن حرف آخر ، ولم يصرح بأنه منقلب عن حرف لين أيضاً ، اكتفاء بالمثل الذي ساقه ، وهو : قِيَمَةٌ ؛ وتصغيرها : قُوَيْمَةٌ . فالثاني حرف لين منقلب عن لين . وبين بعد ذلك : أن تصغير : « عيد » على : « عَيْدٌ » شاذ ؛ لأن ثانيه لم يرجع إلى أصله الواو — كما شرحنا — وبين أن هذا الإرجاع يراعى في جميع التكسير أيضاً كما وصى في التصغير .

هذا ، والكوفيين يجيزون في الألف المنقلبة عن ياء ، في مثل : ناب ، وفي الياء التي في مثل : شيخ ، قلبهما عند التصغير واواً ؛ فيقولون : نوب ، شويخ . ورأيهم ضعيف ؛ إذ لا تؤيده الشواهد المتعددة . ومن الشاذ ما سمع من تصغير : بيضة ، على : « بويضة » بالواو .

( ٢ ) إذا كان ثاني الاسم حرفاً زائداً ( ليس منقلباً عن أصل ) ، نحو : فاهم - عالم . . . ، أو كان مجهول الأصل ؛ ومنه صاب<sup>(١)</sup> ، وعاج ، وراف<sup>(٢)</sup> ، وجب قلبه واواً ، فيقال في التصغير : فَوَيْهم - عَوَيْم - صَوَيْب - عَوَيْج ، رَوَيْف . . . :

( وقد سبق الكلام على حالات أخرى يجب فيها قلب الألف الثانية واواً . فالحالات أربع : الألف التي أصلها الواو - الألف المنقلبة عن همزة تلي همزة - الألف الزائدة - الألف المجهولة الأصل ) .

أما الياء فتقلب ياء في موضع واحد ، هو أن يكون أصلها الياء<sup>(٣)</sup> .

( ٣ ) إن كان آخر الاسم حرفاً منقلباً عن أصل وجب عند التصغير إرجاعه لأصله ؛ سواء أكان الآخر حرف لين ؛ مثل : ملهى ، أم غير لين ، مثل : ماء وسقاء . فألف : « ملهى » أصلها الواو ، لأنه من اللهو . وهمزة : « ماء » أصلها الهاء ، بدليل تكسيره على : مياه وأمواه . وهمزة : « سقاء » ، أصلها : الياء ، لأنه من السقي . فيقال في تصغير مكهى : « مُلَيْهَى » بإرجاع الألف إلى الواو ، وقلب الواو ياء ؛ لتطرفها بعد كسرة ؛ فتصير مُلَيْهَى ، وعند التنوين مُلَيْهٍ . ويقال في تصغير ماء : مَوَيْه ، وفي تصغير سقاء : سَقَيْ بتشديد الياء . . .

( ٤ ) إذا حذف من الاسم الحامى فما فوقه بسبب التصغير - بعض أحرفه ، جاز زيادة ياء قبل آخره ؛ تعويضاً عن المحذوف ، بشرط ألا يوجد قبل آخره ياء . ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ؛ فيقال في صفرجل : صُفَيْرَج ، بغير تعويض ، أو :

( ١ ) اسم نبات مر .

( ٢ ) اسم بلد .

( ٣ ) وفي هذا يقول اللانظم :

وَالْأَلْفُ الثَّانِي الْمَزِيدُ يُجْعَلُ وَاوًا . كَذَا مَا الْأَصْلُ فِيهِ يُجْعَلُ - ١٦ -

سفير يع بالتعويض ، ويقال في مستنصر : مُنْبَصِر ، و : منبصر ( وقد سبقت الإشارة لهذا <sup>(١)</sup> ) .

( ٥ ) إذا ولي ياء التصغير ياءان <sup>(٢)</sup> وجب حذف أولاهما ؛ فيقال في : « سماء » عند تصغيرها : سُمَيَّة ( طبقاً لما وضعنا من قبل ) <sup>(٣)</sup> ، وفي سقاء : سَقَى ، وفي عَشِيَّة : عَشِيَّة ، كما يقال في : « ثُرَيَّا » عند جمعها جمع مؤنث سالماً : « ثُرَيَّات » <sup>(٤)</sup> ، وفي « عَشِيَّة » المصغرة : عَشِيَّات . والأصل قبل حذف الياء : ثُرَيَّات ، وعَشِيَّات

( ٦ ) إذا وقع بعد ياء التصغير حرف مشدد فقد يصح عند بعض النحاة قلبها ألفاً للتخفيف ، كما في : دُوَيْبَّة ، وشُوَيْبَة تصغير : دابه وشابة ، فيقال : دُوَابَّة وشوَابَة . والأحسن قصره على السماع .

( ٧ ) الاسم المصغر لا يصح جمعه جمع تكسير للكثرة ؛ لأنها - كما سبق - تعارض القلة المفهومة من التصغير ، وأيضاً ، لعدم وجود صيغة للكثرة ثلاثه عند اشتماله على ياء التصغير ، ولو حذفت هذه الياء لأمكن جمعه مع اللبس ، لعدم وجود العلامة التي تدل على تصغيره ، وتفرق بينه وبين غير المصغر ولهذا لا يصح تكسيبه <sup>(٥)</sup> .

( ٨ ) التصغير - كالتكسير - يرد الأشياء إلى أصولها ؛ كالأمثلة التي مرتت في مواضع متفرقة من هذا الباب .

( ٩ ) الاسم المصغر ملحق بالمشترك ؛ لأنه يتضمن وصفاً في المعنى ، ولذا يصح وقوعه نعتاً . . . وغيره ، مما يغلب عليه الاشتقاق .

( ١ ) في ص ٢٣٥ وإليه أشار ابن مالك بقوله السابق :

وَجَائِزٌ تَعْوِضٌ : وَيَا قَبِيلَ الطَّرْفِ      إِنْ كَانَ يَعْضُ الإِسْمُ فِيهِمَا انْحَدَفَ

( ٢ ) يشترط اجتماع الياءات الثلاث في الطرف ويعد عين الكلمة ، فلا يرد تصغير : « مهيام » على : « مهييم » و « حى » على : « حيمى » . ( للصبان .

( ٣ ) في ص ٤٥٨ و ص ١٩٠ وليس من هذا تصغير : « كى » وقد تقدم في ص ١٨٠

( ٤ ) أصل المفردة : ثُرَيَّ ، مؤنثة ؛ بألف التأنيث المقصورة ؛ من قولهم : امرأة ثُرَيَّ ؛ أى : ذات مال . والتصغير : « ثُرَيَّ » . اجتمعت الياء والواو ، وسبقت إحداها بالسكون ، قلبت الواو ياء ( طبقاً لقواعد الإعلال والإبدال ) وأدغمت الياء في الياء ، فصارت للكلمة : « ثريا » بياء مشددة بعدها ألف التأنيث المقصورة . فإذا أريد جمع : « ثريا » جمع مؤنث سالماً وجب قلب هذه الألف الخامسة ياء ، ( طبقاً لقواعد هذا الجمع ) ، فيقال : « ثرييات » ، بثلاث ياءات ، الأولى منها ياء التصغير ، وبعدها ياءان . فيجب حذف أولاهما ؛ فيقال : « ثريات » . . . بالاقتصار على ياء التصغير وواحدة مدغمة فيها . ( وقد سبق هذا في ص ٤٥٨ )

( ٥ ) راجع حاشية المصباح أول آتباب عند الكلام على شروط التصغير وقد سبقت الإشارة لهذا في ص ١١٠

## المسألة ١٧٦ :

تصغير الترخيم<sup>(١)</sup>

هو تصغير الاسم<sup>(٢)</sup> الصالح للتصغير الأصلي بعد تجريد مافيهِ من أحرف الزيادة . فلا بدّ من اشتباهه قبل التصغير على بعض الزوائد .

١- فإن كانت أصوله الباقية بعد حذف الزوائد ثلاثة صُغِرَ على صيغة : فُعَيْلٌ ، وتزاد عليها تاء التأنيث إن كان مسماها ومدلوله الحالى مؤنثاً ؛ فيقال فى حامد : حُمَيْدٌ ، وفى معطف : عَطِيفٌ ، كما يقال فى فُضَيْلَى وحمراء : فُضَيْلَةٌ وحُمَيْرَةٌ . بزيادة تاء التأنيث فيهما . وإنما تزداد هذه التاء فى المؤنث للترقية بين مصغره ومصغر المذكر . فإذا كان معنى الاسم من المعانى المختصة بالمؤنث لم يصح مجئ التاء ، فيقال فى تصغير حافض وطالق : حَيْضٌ وطَلِيقٌ ؛ بحذف ألفهما وبغير زيادة تاء التأنيث على صيغتهما .

وكما يقال فى تصغير «حامد» : حميدٌ ، يقال كذلك فى تصغير : أحمد . ومحمود ، وحماد ، وعملون ... فجميعها يصغر على : حُمَيْدٌ ، ويكون التمييز بينها ومعرفة ما كانت عليه قبل التصغير بالقرائن الأخرى التى تميز كل واحد وتمنع اللبس .  
ب- وإن كانت أصول الاسم الباقية بعد حذف زوائده أربعة صُغِرَ على صيغة : «فُعَيْلٌ» فيقال فى قرطاس وعصفور : قُرَيْطَسٌ وعَصْفُورٌ ؛ فُقِرَيطَسٌ وعَصْفُورٌ وتزداد عليها تاء التأنيث إن كان مدلوله الحالى مؤنثاً ؛ فيقال فى زينب : زُنَيْبَةٌ ، وفى حُبَيْلَى : حُبَيْلَةٌ . إلا إن كان معنى الاسم خاصاً بالمؤنث - كما سبق - فلا تجيء التاء<sup>(٣)</sup> ،  
د- الغرض من تصغير الترخيم هو الغرض من التصغير الأصلي وقد يكون الدافع إليه : التودد والتلليل والضرورات الشعرية .

ح- لا مجال فى تصغير الترخيم لصوغ الاسم المجرد على صيغة : «فُعَيْلٌ» لأنها صيغة مشتملة على بعض أحرف زائدة فلا يصغر الاسم على وزنها إلا إذا كان محتوياً على أحرف زائدة ، وهذا مناقض لتصغير الترخيم .

(١) أصله : من الترخيم ، بمعنى النصف ، بسبب ما فيه من الحذف .

(٢) سواء أكان علماً ، أم وصفاً مشتقاً ، نحو : وريقٌ ، تصغير - أورد .

(٣) (المعج ٢ ص ١٩٢) وفى تصغير الترخيم يقول ابن مالك :

ومن بترخيم يُصَغَّرُ اكْتَفَى بالأصل ؛ كالعُطِيفِ ، يَعْنَى : الـعُطْفَا- ١٨



## زيادة وتفصيل :

إذا أريد تصغير : « إبراهيم وإسماعيل تصغير ترخيم » فالقياس عند سيبويه أن يقال بُرَيْهِم ، وَسُمَيْعِل . . . بحذف زوائدهما فقط ؛ وهى الهمزة ، والألف ، والياء . وعند غيره : أَبَيَّرَه ، وَأَسَمَّع ، لأن الهمزة عندهم أصيلة ؛ لوقوعها قبل أربعة أحرف أصيلة <sup>(١)</sup> ، وهى لا تزداد فى أول الكلمة المشتملة على أربعة أصول ؛ فيحذفون الألف والياء الزائدتين والخامس الأصلى وهو الميم ؛ لأن بقاءه يخل بالصيغة .

ويجرى هذا ، الخلاف أيضاً فى التصغير لغير الترخم فى جمع التكسير ؛ فقياسهما عند سيبويه بُرَيْهِم ، وَسُمَيْعِل ، وبراهيم ، وإسماعيل <sup>(٢)</sup> ، بحذف زوائده المخلة بالصيغة ، وهى الهمزة والألف دون الياء ؛ لأنها حرف لين قبل الآخر . وعند غيره : أَبَرِيه ، وَأَسَمِّع ، وأباريه ، وأساميع ؛ بحذف خامس الأصول ؛ لإخلاله بالصيغة ، وبحذف الياء قبله ؛ لزيادتها وقلب الألف ياء ، لصيرورتها لنا قبل الآخر <sup>(٣)</sup> .

---

( ١ ) ويميز الكوفون : براهم وإسماعل ؛ بلاء ياء وبراهمة وإسماعلة بتعويض الهاء عن الياء ( وقد سبق الكلام على هذا التعويض ( ص ٥٠٤ ) .

( ٢ ) يريهون : ألباء ، والراء ، والهاء ، والميم . فى الاسم الأول والسين والميم والعين واللام فى الثانى

( ٣ ) والسماح يؤيد رأى سيبويه . ( راجع فيما سبق حاشية الخضرى ) .

## المسألة ١٧٧ :

## النَّسَب

يَتَّضَحُ معناه مما يأتي : الاسم يدل على معنى مفرد ، لا يزيد عليه شيئاً كـ محمد ، وفاطمة ، ومصر ، ومكة ، وبغداد ، ودمشق ، ونظائرها من سائر الأسماء ، ولا يدل واحد منها إلا على : مُسَمَّاه . أى : على الشيء الذى سُمى به — كما عرفنا — (١)

لكن لو زدنا فى آخر الاسم ياءً مشددة قبلها كسرة ، فقلنا : محمدى ، أو : فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : بغدادى ، أو : دِمَشقى . . . لنشأ من هذه الزيادة اللفظية الصغيرة زيادة معنوية كبيرة ؛ إذ يصير اللفظ بصورة الجليدة مركباً من الاسم الذى يدل على مسماه ، ومن الياء المشددة التى تدل على أن شيئاً منسوباً لذلك الاسم ؛ أى : مرتبطاً به بنوع ارتباط يصل بينهما ؛ كقربة ، أو صداقة ، أو نشأة ، أو صناعة . . . ، أو غير هذا من أنواع الروابط والصلات فن يسمع لفظ محمدى ، لا بد أن يفهم سريعاً أمرين معا ؛ هما : « محمد الدال » على مسمى ، و«ى » آخر منسوب إلى محمد ، أى : متصل به بطريقة من طرق الاتصال ، كالقربة أو الصداقة ، أو التعلم ، أو غيره — كما قلنا — وكذلك من يسمع لفظ فاطمى ، أو : مصرى ، أو : مكى ، أو : ما هو على شاكلتها — لا بد أن يفهم الأمرين معاً فى سرعة ووضوح . ولهذا تُسمى تلك الياء : « ياء النسب » . ويسمى الاسم الذى تتصل بآخره : « المنسوب إليه » . كما يسمى الشيء الذى تدل عليه وعلى أنه مرتبط ومتصل بما قبلها : « المنسوب » فكل لفظ مشتمل على هذه الياء مما سبق — ومن نظائره — هو منسوب ، ومنسوب إليه بانضمامها إليه ، برغم الاختصار اللفظي المبين ، وبسبب الأثر المعنوى السالف يعتبر الاسم المشتمل على ياء النسب مؤثراً بالاشتقاق (٢) ،

(١) سبق بيان هذا فى موضعه الخاص ( ١٥٠ من ٢٠٩ ) .

(٢) فىمصلح المواضع التى تحتاج لاشتق ، كالنعت . وقد يرفع اسماً بعده كالمشتق ؛ نحو : هذا عربى أبى . . . وهذا هو الأثر الحكى للنسب

لتضمنه معنى المشتق ، إذ معناه المنسوب إلى كذا ، بشرط أن تكون اليازة المضافة للنسب ،  
( وليست من بنية الاسم ؛ ككرمي ، وكن اسمه : بدوي ، أو مكّي ... فالياء فيها  
ليست للنسب <sup>(١)</sup> ... )  
أحكامه اللفظية :

١- لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم المنسوب إليه ،  
ولا تزداد إلا في آخر اسم . ويجرى عليها الإعراب بعلاماته المختلفة تبعاً لحال  
الجملة . ولا بد أيضاً ، أن يكون قبلها كسرة . ومن الأمثلة قول أحد الرجالين :  
لا يشعر العربي بالذرية فوق أرض عربية ؛ فالججزي في الشام ، كالكاشي في  
الحجاز ، وهما في مصر ، كالمصري عندهما ، والمغربي يلقى المشرق في موطنه  
أيام الحج ، ويجوس دياره - فلا يحس وحشة ولا غتراباً . وحيث يتنقل العربي  
في مواطن العروبة يجد أهلاً بأهل <sup>(٢)</sup> ، وجيراناً بجيران <sup>(٣)</sup> . . .

ب- لا بد من إجراء تغييرات في آخر الاسم الذي تتصل به ياء النسب ،  
وتغييرات أخرى في الحرف الذي قبل الآخر . وأشهر التغييرات التي تطرأ على الآخر  
الذي تتصل به الياء مباشرة - ما يأتي :

(١) حذف هذا الحرف الأخير إن كان ياء مشددة مسبقة بثلاثة أحرف  
أو أكثر ، سواء أكانت هذه الياء للنسب ؛ ( نحو : بمكي - أفناني - شافعي ...  
أعلام رجال ) أم كانت لغغير النسب ؛ ( نحو : كرمي ، كرمي ( لظائر )  
مرمي <sup>(٤)</sup> ، فلا بد من حذف هذه الياء المشددة ؛ لتحل محلها ياء النسب الزائدة ،

(١) جرى سيبويه على تسمية هذا الباب : بالإضافة ، أو : النسبة ، وعقده في كتابه ( ٢٥ ص ٦٩ )  
باباً مستقلاً عنوانه : ( هذا باب الإضافة وهو باب النسبة ) ، كما سمي الياء المشددة الخاصة بالنسب :  
( ياء الإضافة ) ، وقال النحاة عن هذه الإضافة إنها إضافة مكملة كالإضافة الفارسية التي يتقدم فيها  
المضاف إليه على المضاف ، وذلك أن من يقول : ( غلام علي ) يحمل الغلام هو المضاف « وعلي » هو  
المضاف إليه ، ومن يقول عن الغلام : ( علي ) يحمل : « عليا » هو المنسوب إليه وقد تقدم . والياء المشددة للنسب  
قائمة مقام الرجل المنسوب ، وهو الغلام . ( ٢ ) الياء بمعنى : يدل ، أي : أهلاً يدل أهل ...  
( ٣ ) وفي هذا يقول ابن مالك في أول الباب الذي عقده لهذا ؛ وعنوانه : « النسب » :

يَاءٌ ، كَيْبًا وَكَرْمِيٍّ زَادُوا فِي النَّسَبِ وَكُلُّ مَا تَلِيهِ كَسْرَةٌ وَجَبَ - ١ -

( ٤ ) أصلها : مرموي ( اسم مفعول ، فعله : رمى ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون  
قلبت الواو ياء ، وأدغمت في الياء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتناسب الياء ؛ فصارت الكلمة : مرمي . فالياء  
المشددة الأخيرة ، ياءان ؛ إحداها زائدة ، وهي الأولى ، والأخرى أصلية ؛ لأنها لام الكلمة . فالياء المشددة  
في آخر هذه الكلمة مختلفة في نوعها اختلافاً واسعاً عن التي في آخر الكلمات التي قبلها وسبقت . لهذه الكلمات خاص

فيَصير اللفظ في صورته الجديدة بعد الحذف والزيادة كما كان في صورته الأولى بغير أن يتغير شكله الظاهر<sup>(١)</sup>، فيقال في النسب إلى الكلمات السالفة : يَمْنَى - أَفْغَانِي - شافعي - كَرْمِي - كَرْمِي - مَرْمِي ، . . . من غير تغيير في شكلها الظاهر - كما قلنا - وهذا هو الحكم الذي يجب الاقتصاد عليه ؛ ومن العرب من يقول في النسب إلى مثل : مَرْمِي ، مَرْمَوِي ؛ فيحذف الياء الأولى الساكنة ، ويقرب الثانية وأو ، بشرط أن تكون منقلبة عن أصل ، ويزيد بعدها ياء النسب . وهذا الشرط تكوين نوعا آخر مختلفا عما قبلها وعن سائر الأنواع الأخرى وهذه اللغة ضعيفة ....<sup>(٢)</sup>

هذا إن كانت الياء المشددة التي في آخر الاسم مسبوقة بثلاثة أحرف أو أكثر - كما تقلم - فإن كانت مسبوقة بحرفين ؛ مثل : عَدَوِي ، وَقْصَوِي ، وجب حذف الأولى منهما (وهي الساكنة) ، وقلب الثانية المتحركة وأو مكسورة قبلها فتحة ، وزيادة ياء النسب بعدها ، نحو : عَدَوِي ، وَقْصَوِي . . . وإن كانت تلك الياء المشددة مسبوقة بحرف واحد ؛ مثل : (طَي - رِي - غِي - سَحِي - بِي - عَسِي)<sup>(٤)</sup> . وجب قلب الياء الثانية وأو مكسورة ، وإرجاع الأولى إلى أصلها الواو إن كان واو ، وتركها ياء إن كان أصلها الياء ، مع فتح

(١) قد يقال : ما الداعي لحذف ياء مشددة مسبوقة لتحل محلها ياء النسب المشددة من غير أن يظهر فرق ظاهر في الصورتين ؟ غير أن الحقيقة الواضحة قد تخالف الشكل الظاهر أحيانا . فمثال : « بَشْنِي » (وهو نوع من الإبل) يجمع على : « بَشَنَاق » وهذه صيغة منتهى جمع ، يمتنع معها صرف الاسم . فإذا سمى شخص باسم ، « بَشَنَاق » وجب منع الاسم من الصرف ، مراعاة للأصل السابق ، وساعة الجمعية القديمة ؛ أي : لأنه الآن علم جاء على صورة منتهى الجمع . أما وحذف يائه المشددة وإحلال ياء النسب محلها فإنه لا يمنع من الصرف ، لأن الياء المشددة التي حذفت كانت آخر أحرف بنينه ، وجزءا من مادته التي يصير بسببها داخلا في صيغة منتهى الجمع . أما ياء النسب التي طرأت في موضعها فزائدة عليه ، وليست مبنودة من حروف بنينه التي ينتهي العلم بانتهائها ولهذا لا يمنع من الصرف .

ومثل هذا يقال في : « كَرَامِي » ، فالتى آخرها ياء النسب تنون ، والتى آخرها ياء ليست للنسب لا تنون ، لأنها صيغة منتهى الجمع - بخلاف الأولى ولذا يصرف ، نحو : مهالبة وسامعة إذا حذفت التاء ودخلت عليها ياء النسب وكذلك مساجدني ومداني لأن الياء فيها غير ثابتة في مفردهما .

(٢) لا يقاس عليها عند أكثر النحاة ؛ فهي شاذة وفيها يقول الناطم :

وقيل في المَرْمَوِي مَسْرَمَوِي واختيرِي في استعملَهم مَرْمِي - ٨

أي ، أن المختار في استعمال العرب ، أو عند النحاة هو : مَرْمِي ، بحذف الياء المشددة كلها ، لا بحذف الياء الأولى الساكنة ، وقلب الثانية وأو

(٣) الرجل الخسيس .

(٤) مصدر : حوى .

ثانى الاسم فى الحالتين ، فيقال : ( طَوَّيْ - رَوَّيْ - غَوَّيْ ) ( حَبَّيْ - بَيَّيْ - عَيَّيْ )<sup>(١)</sup> . . .

( ٢ ) حلفه إن كان تاء التأنيث ؛ نحو : مَكِيَّ - كَوَّيَّ - حَبَّيَّ ؛ فى النسبة إلى مكة ، وكَوَّفَ ، وحِشَّة<sup>(٢)</sup> . . .

( ٣ ) حلفه إن كان ألفاً خامسة فصاعداً ، سواء أكانت ألف تأنيث ؛ مثل : حُبَّارَى ( لطارى ) وحُبَّارَى ، أم ألف إلحاق ؛ مثل : حَبَّرَمَى<sup>(٣)</sup> وحَبَّرَمَى ، أم منقلبة عن أصل ؛ نحو : مُصْطَفَى ، ومصْطَفَى<sup>(٤)</sup> وكذلك يحذف إن كان ألفاً رابعة ؛ بشرط أن يكون ثانى الاسم متحركاً . ولا يكاد ينطبق هذا إلا على الرابع الذى رابعه ألف تأنيث ؛ نحو : جَمَزَى وجَمَزَى<sup>(٥)</sup> فإن كانت الألف رابعة والحرف الثانى ساكناً ، جاز حذفها وقلبها واواً ؛ سواء أكانت زائدة للتأنيث ، أم للإلحاق ، أم منقلبة عن أصل ؛ مثل حُبْلَى ، وأُرْطَى<sup>(٦)</sup> ومنتهى . . . فيقال فى التصغير : حُبْلَى أو : حُبْلَوَى - وأُرْطَى ، أو : أُرْطَوَى ، ومنتهى ، أو : مَكْهَوَى ، والأحسن فى ألف التأنيث الحذف ، وفى غيرها القلب .

وإذا قلبت الألف الرابعة - بأنواعها الثلاثة السابقة - واواً جاز شيء آخر أيضاً - هو زيادة ألف قبل الواو ، فنقول : حُبْلَوَى - أُرْطَوَى - مَكْهَوَى . أما إن كانت الألف ثالثة فلا يجوز فيها إلا القلب واواً ؛ نحو : فَتَى وفَتَوَى -

( ١ ) وفى هذا يقول الناطم :

وَنَحْوُ حَى فَتَحْ ثَانِيهِ يَجِبُ وَارْدُذُهُ وَآوَا إِنْ يَكُنْ عَنْهُ قَلْبُ ٩  
ويُفهم من هذا أن الثانى الذى ليس أصله واو - بل أصله ياء - يبقى على حاله ياء مع فتح نا قبله أيضاً .

( ٢ ) وإذا كان المنسوب مؤنثاً زيدت تاء تأنيث بعد ياء النسب ، لتدل على تأنيثه ، لا على تأنيث المنسوب إليه ، فيقال : هذه الفتاة الباصرة عربية قاهرية . وسجى الإشارة لهذا آخر الباب

ص ٦١ ٥

( ٣ ) من معانيه : الطويل النضر ، القصير للرجلين . والقراد .

( ٤ ) لأنه من الصغرى ؛ فألفه أصلها اللام .

( ٥ ) يقال : هذه فرس جمزى ، أى : سريعة .

( ٦ ) اسم شجر .

رَبَاوِرْيَوِيَّ ، عَلَاوَعْلَوِيَّ <sup>(١)</sup> .

(٤) إن كان الآخر همزة الممدود وجب بقاؤها عند النسب إن كانت أصلية ؛ نحو : قَرَاءَ وَقَرَأَى ، وَبَدَأَ وَبَدَأَى .

ووجب قلبها واوًا إن كانت للتأنيث ؛ نحو : حمراء وحمراوى ، وخضراء وخضراوى .

ويجوز بقاؤها وقلبها واوًا إن كانت منقلبة عن أصل - سواء أكان الأصل واوًا ، أم ياء أم غيرهما ؛ كالحاء التى هى أصل للهمزة فى : « ماء » - أو كانت للإلحاق ؛ فيقال فى كساء : كسائى أو كساورى - وفى بناء : بنائى أو بناوى - وفى ماء : مائى أو مساورى - وفى علباء : علبائى أو علباوى . . .

أى : أن همزة الممدود يجرى عليها فى النسب ما يجرى عليها فى التثنية <sup>(٢)</sup> . . .

(١) يقول ابن مالك فى حذف الياء المشددة من آخر الاسم المنسوب إليه ، وحذف تاء التأنيث ومدته (و يريد هنا بالمدّة : ألف التأنيث المقصورة) :

وَمِثْلُهُ مِمَّا حَوَاهُ احْدَفَ . وَ « تَأ » تَانِيثٌ ، أَوْ مَدَّتُهُ - لَا تُثْنِيَتَا -

( احذف مثله مما سواه ، أى : احذف مثل ياء الكسرى المشددة من الاسم الذى يحورها عند النسب إليه ) . ثم قال : لا تبت تاء التأنيث ولا مدته فى الاسم المنسوب إليه ، بل احذفها . ثم بين حكم الألف الرابعة إذا كانت للتأنيث ، وثانى الاسم ساكنًا ، فحكم يجوز حذفها وقلبها واوًا . قال :

وَلِنْ تَكُنْ تَرْبِعٌ ذَاتَانِ سَكَنٌ فَقَلْبُهَا وَاوًا وَحَدْفُهَا حَسَنٌ - ٣  
( تربيع ، أى : تكون رابعة ) ، ثم بين بقية أنواع الألف التى تشبهها فى الحكم السالف ، وهى ألف الإلحاق ، والألف المنقلبة عن أصل فقال :

لِيُسَبِّحَهَا : الْمَلْحَقِ ، وَالْأَصْلُ مَا لَهَا . وَلِلْأَصْلِ قَلْبٌ يُعْتَمَى - ٤  
( يعنى : أى : يختار . المراد بالأصل : المنقلب عن أصل . لأن الألف لا تكون أصلية إلا فى الحرف أو ما يشبه الحرف ؛ مثل : « ما » التانيية و « ما » الاسمية ) . وبين حكم الألف الزائدة على الأربعة فقال :

وَالْأَلْفُ الْجَائِزَةُ أَوْيَمًا أَوْيَمًا أَوْيَمًا . . . . .

« الجائز أربعماء » : التى جاوزها ، وزاد عليها . وبقية البيت يتعلق بحذف ياء المنقوص الآتية .  
( ٢ ) قد سبق هذا فى ص ٤٠٩ وفى همزة الممدود يقول الناطم :

وَهَمْزٌ ذِي مَدٍّ يُنَالُ فِي النَّسَبِ مِمَّا كَانَ فِي تَثْنِيَةٍ لَهُ انْتَسَبٌ - ٥  
( ينال ، بالبناء المجهر ، أى : يعطى أو : السلوم ، أى : يصيب ) .

(٥) حذفه إن كان ياء منقوص خامسة أو سادسة ؛ نحو : ( مهتد ، ومقتد ) و ( مستعل ومستغن ) فيقال في النسب إليها : ( مهتدي - مقتدي - مستعلي - مستغني )  
 فإن كانت الياء رابعة فالأحسن حذفها . ويصح - بقلة قلبها واوا ؛ نحو :  
 راع وراعي وراعي - وهاد وهادي وهادي .  
 وإن كانت ثالثة وجب قلبها واوا ؛ نحو : شج<sup>(١)</sup> وشجوي<sup>(٢)</sup> ورضوي<sup>(٣)</sup> وعظي<sup>(٤)</sup> وعظوي<sup>(٥)</sup> - وعم وعموي .  
 ولا بد من فتح ما قبل الواو في جميع الحالات التي تنقلب فيها ياء المنقوص  
 واوا ؛ نحو راع وراعي ، وشج وشجوي . . . . .<sup>(٦)</sup>

(١) حزين .

(٢) جمعي : راض .

(٣) عتيي الحمل ؛ فهو عظ ، انتفخ بطنه من أكل نبات يسمى : العُتْلُوكَان .

(٤) وفي حذف ياء المنقوص الخامسة يقول الناطم : في البيت السابق :

كذلك يا المنقوص خامساً عزل . . . . .

( عزل ، أي : طرح بعيداً وحذف ) . ويقول في ياء المنقوص الرابعة إن حذفها أول من قلبها واوا .  
 أما الثالثة ، فقلبها واوا محترم . ولا بد من فتح ما قبل هذه الواو :

والحذف في «الياء» رابعاً أحق من قلب . وحنم قلب ثالث يعز - ٦  
 ( ين بالنون الساكنة للشم ، وأصلها مشهدة : هنّ يعز ؛ بمعنى : ظهر ) ، ثم قال يفتح ما قبل  
 الواو :

وأول ذا القلب انفتاحاً... و«فعل» و«فعل» عَيْنُهُمَا افْتَحَ . و«فعل» - ٧

أي : اجعل صاحب هذا القلب والياء فتحاً . والمراد بصاحب هذا القلب : الحرف الذي انقلب من أصل ، ويريد به الواو المنقلبة عن ياء رابعة ، وأن هذه الواو لا بد أن تل فتحاً ، أي : تقع بعده . فالحرف الذي قبلها مباشرة واجب الفتح . وبقيّة البيت ( وهي : فعل . . . ) يختص بحكم ( آخر سيجيء في مكانه الأنسب ص ٥٤٧ .

## زيادة وتفصيل :

١- عرفنا حكم النسب إلى المقصور ، والمملود ، والمتقوص ، فاحكم النسب إلى المعتل الآخر ، الشبيه بالصحيح ؟ وما حكم النسب إلى كلمات أخرى تشتمل على الياء ، أو الواو وليست مما سبق ؟

(١) معتل الآخر الشبيه بالصحيح ، هو ما آخره واو أو ياء - مشددتان ، أو مخففتان - ، قبلهما ساكن ، نحو مري<sup>(١)</sup> ، ويجلو - وظي ، ودلو . . .

والذى يعيننا هنا : الاسم الثلاثى الذى تالته ياء أو واو ، وقبلهما سكون ، وليس بعدهما تاء التانيث ، نحو : ظي وغزو فلا يحذف منهما شيء عند النسب ؛ ويقال فيهما : ظيبي وغزوي . فإن جاءت بعدهما تاء التانيث فالأرجح عدم الحذف أيضاً ؛ فيقال فى ظيية ، وغزوة : ظيبي وغزوي . وتزاد تاء التانيث بعد ذلك ؛ بشرط أن يكون المنسوب مؤنثاً ، طبقاً للقاعدة العامة ، حين يكون المنسوب مؤنثاً . فيقال : ظيبية وغزوية . ومن المسموع : قروي ؛ نسبة إلى : قرية - حيث قبلت الياء وأو قبلها فتحة ، ولا يقاس على هذا فى رأى الأرجح .

(٢) فإن كان الثالث ياء قبلها ألف ؛ نحو : غاية ورابة . . . فأقوى الآراء : قلب الياء همزة بعد حذف التاء ، فيقال : غائي ورابي ، ويجوز - بقلة - غايي ورابي ، بغير قلب ؛ كما يجوز - بقلة - غاوي ورابي ، ولكن الاختصار على الأقوى أفضل ؛ لقلة الوارد من غيره<sup>(٢)</sup> .

(٣) وأما نحو : سقاية ، وحولايا (لوضع) فيجوز أمران ، أحدهما : قلب الياء همزة بعد حذف تاء التانيث وألف التانيث المقصورة ؛ فيقال فيهما : سقائي ، وحولائي . والآخر : قلب الياء همزة على الوجه السالف ثم قلب الهمزة وأو لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة - طبقاً لقواعد الإبدال - فيقال سقاوي وحولاوي .

(٤) وأما نحو : شقاوة<sup>(٣)</sup> فتبقى الواو على حالها بلا حذف ولا قلب .

ب - كيف ننسب إلى الاسم المعتل الآخر بالواو ؟ مثل : (أرسطو ، نهرو ، سقو ، ككمتشو ، رنو - شو . . .) (كنغو - طوكيو . .) ؟ وكل هذه أسماء شائعة فى عصرنا

(١) سبق الكلام فى ص ٥٣٧ على النسب إلى هذه الكلمة ونظائرها .

(٢) وليس هذا من المعتل الآخر ، ولا من المعتل الشبيه بالصحيح ، لأن حرف العلة ليس فى آخر الكلمة .



لم أصادف فيما لدى من المراجع نصاً يصلح جواباً عما سبق . ولعل السبب  
 — كما أسلفنا — في تركهم النص أن الأسماء العربية الأصلية خالية من الاسم المعتل  
 الآخر بالواو . حتى لقد قيل إن العرب لم يعرفوا من هذا النوع إلا بضع كلمات  
 محدّدة، نقلوها عن غيرهم . منها: سَمَنْتَلو وقَمَنْتَلو . . . لهذا ترك النحاة — فيما  
 أعلم — الكلام على طريقة إعرابه وتثنيته وجمعه والنسب إليه . . .  
 غير أن الحاجة اليوم تدعو إلى تدارك الأمر؛ لشيوع هذا النوع بيننا، وعدم الاستغناء  
 عن استعماله . وقد سبق أن تكلمنا عما يحسن اتباعه فيه من ناحية . . . إعرابه  
 وتثنيته . . . في الأبواب الخاصة بها . أما في النسب فيحسن حذف الواو إن كانت  
 خامسة فأكثر ، وتبقى إن كانت ثالثة ، ويجوز حذفها أو إبقاؤها إن كانت رابعة .  
 وتبقى مع وجوب تضعيفها إن كانت ثانية . فيقال في النسب إلى كلمنصو وأرسطو:  
 « كَلْمَنْصِيّ، وأَرْسَطِيّ » ويقال في النسب إلى كنفو ( : كَنْفَوِيّ ، أو: كُنْفِيّ ) . . .  
 ومثله : نَهْرُو . . . ويقال : سَقَوِيّ وِرْنَوِيّ، في النسب إلى « سَقُو » وِرْنُو  
 (علمين) ويقال : شَوَوِيّ ، في النسب إلى « شو » ويجب كسر ما قبل ياء النسب  
 في كل الأحوال .

(٦) حذفه إن كان علامة تثنية<sup>(١)</sup> في آخرها سُمي به من منفى وملحقاته؛ وصار علماً؛ مثل : الإبراهيمان والإبراهيمين . . . والنسب إليهما : الإبراهيمي . وكذا : الرشيدان والرشيدين ، والنسب إليهما الرشيدى . أى : أن النسب يكون للأصل المفرد<sup>(٢)</sup> بعد حذف علامة التثنية من العلم .

وهنا يلتبس النسب إلى المثنى العلم بالنسب إلى مفردة ؛ فيكون التعيين والتمييز بالقرائن التي تحدد أحدهما<sup>(٣)</sup> أما النسب إلى المثنى الحقيقي (الذى ليس علماً مسمّى به) فيُنسب إلى مفردة ، ولا يخلو من لبس كذلك ، فتزله القرائن . . . (٧) حذفه إن كان علامة جمع مذكر سالم<sup>(٤)</sup>، سُمي به أو بما ألحق به ، وصار علماً . نحو : خلّون ، وحملّون ، وصالحين ، وسعدّين . . . (وهي أعلام قديمة) فيقال في النسب إليها : خلّدى ، وحملّدى وصالحى ، وسعدّى . . . أى : بالنسب إلى مفردهما ؛ واللبس في النسب بين العلم الجمع ومفرده تزله القرائن التي تعين أحدهما دون الآخر<sup>(٥)</sup>،

أما النسب إلى جمع المذكر السالم الباقي على جمعيته<sup>(٦)</sup> فيكون بالنسب إلى مفردة ، فإن أوقع في لبس وجب القرار منه باتباع الرأى الذى يبيح النسب إلى لفظه المجموع بالرغم من رأى المعارضين في هذا .

(١) وبى الالف رضا والياء نصاً ويراً وتلازمهما التثنية في الحالتين - لا محالة - إلا عند وجود ما يقتضى حذفها كالإضافة . . . فالنون أحد حرفي: تتكون منهما مما علامة التثنية .  
(٢) بحجة القرار من وجود علامتى إعراب في المثنى العلم إذ توجد فيه علامات المثنى عند من يعرّبه كالنثى . . . ومع اعتباره علماً لواحد يعرب بالحركات على ياء النسب .

(٣) هذا اليبس لا يقع إلا عند النسب إلى المثنى المعرب بالحروف - كالرأى الشائع - أما على الآراء الأخرى التي تعربه بالحركات الظاهرة على التثنية - وقد سبق في الجزء الأول - فينسب إليه على لفظ المثنى ؛ فلا يقع لبس . وحذا النسب إليه على إحدى هذه الصور التي لا لبس فيها ، بالرغم من أن كثرة النحاة لا تترقبها ؛ على صحتها ونسبتها إلى بعض القبائل العربية الخالصة . وأن القرار من اليبس غرض لنحو واجب ، ولا سيما القرار إلى ما لا يمازى أصلاً من أصول العربية .

(٤) بحجة القرار من اجتماع علامتى إعرابهما : الحروف والحركات - كما قلنا في العلم المثنى .  
(٥) ويقع اليبس عند إعراب هذا الجمع العلم بالحروف ؛ طبقاً للرأى الشائع . أما عند إعرابه بالحركات على التثنية - على رأى ما سبق في الجزء الأول - فلا لبس . ونقول هنا ما قلناه في النسب إلى المثنى إن القرار من اليبس غرض هام واجب .  
(٦) أى : الذى لم يتركها إلى العلمية والتسمية به .

(٨) حذفه إن كان علامة لجمع مؤنث سالم<sup>(١)</sup> بشرط مراعاة التفصيل الآتي :

أ - إن كان هذا الجمع باقياً على جمعيته ( أى : لم ينقل إلى العلمية ) ، وليس وصفاً<sup>(٢)</sup> ونحوه ، مما يجيء في : « ج » - . وجب النسب إلى مفردة في جميع الحالات ، نحو : وردة - ثمرة - زينب - عائشة ، سراق ، والجمع : وردات - تمرات - زينات - عائشات - سراقات والنسب هو : وردى - زينبى - عائشى - تمرى - سراقى ... بالنسب إلى المفرد في كل ما سبق وأشباهه .

ب - إن كان هذا الجمع مسمى به . ( بأن صار علماً ) وجب حذف العلامة ( وهى : الألف والتاء ) وينسب إليه على لفظه الباقى بعد الحذف ولا ينسب إلى مفردة ؛ فيقال في النسب إلى المجموع السالفة : وردى وتمرى ، ( بفتح ثانيهما )<sup>(٣)</sup> - زينبى - عائشى - سراقى ... فليس بين الصورتين فرق إلا في مثل : وردة وتمررة .

ج - إن كان وصفاً ، أو اسماً ، والثاني فيهما ما كن ، والألف رابعة ؛ نحو : ضخّمات ، وصعبات ، وهندات ... ( والمفرد : ضخمة ، صعبة ، هند ) جاز عند النسب حذف العلامة ( بحرفها الألف والتاء ) ، وجاز الاختصار على حذف التاء وحدها ، وقلب الألف واوا ، فيقال في النسب ضخموى ، أو ضخموى - صعبى ، أو : صعبوى - هندى ، أو : هندوى<sup>(٤)</sup> . . . .

(٩) إرجاعه إن كان لا ما محذوفة بشرط مراعاة التفصيلات التى ستأتى<sup>(٥)</sup> عند الكلام على النسب إلى ما حذف بعض أصوله .

(١) وهى الألف والتاء الزائدتان على المفرد . (٢) أى : ليس مشتقاً ، كضخّمات .

(٣) لأنه مفتوح في الجمع ؛ تطبيقاً لقاعدة الخامسة بجمع الاسم الثلاثى السالم العين . . . التى سبق شرحها في ص ٤٦٤ . وبهذا الفتح في النسب إلى وردة وتمررة وأمثالهما يمكن الحكم على المفرد الثلاثى المؤنث أنه مفرد لجمع مؤنث سالم باق على جمعيته ، أم هو مفرد لجمع سمى به وصار علماً .

(٤) وفى حذف علامتى التثنية والجمع يكفى التأمل ببيت واحد لا تفصيل فيه ولا إنباط ؛ هو :

وَعَلِمَ التَّثْنِيَةَ أَحَدُفَ لِلنَّسَبِ وَمِثْلُ ذَا فِي جَمْعٍ تَصْحِيحٌ وَجَبَ - ١٠

( علم : علامة . وتقدير البيت : وأحذف للنسب علامة التثنية . ومثل هذا الحذف للعلامة وجب في جميع التصحيح . بنوعيه ، المذكر والمؤنث ) .

(٥) في ص ٥٥١ .

(١٠) تضعيفه إن كان ثانياً محتلاً، في اسم ثنائي الحروف - قبل النسب - مثل : لو - كى - لا . . . فعند التسمية بهذه الألفاظ والنسب إليها ، يقال : لوى - كيوى - لائق .

فأما : « لو » فقد ضعفنا واولها الأصلية ، وأدغمنا الواوين ، بجعلهما واولاً شلدة ، وزدنا ياء النسب . . .

وكذلك : « كى » ؛ ضعفنا ياءها وأدغمنا الياءين ، بجعلهما ياء واحدة مشددة ؛ فصار الاسم قبل النسب : « كى » ، وهو اسم مختوم ياء مشددة مسبوقة بحرف واحد ، فعند النسب ترجع الياء الأولى إلى أصلها الياء مع فتحها ، وتقلب الثانية « واولاً » ، وتجيء بعدها ياء النسب ؛ فيقال : كيوى .

وأما : « لا » فتضعيف ثانيها يكون بزيادة ألف أخرى بعد الأصلية . لكن لا يمكن إدغامهما ، ولا إبقاء كل منهما بغير إدغام ؛ فتقلب الثانية همزة ؛ عملاً بقواعد القلب . وقيل : إن الهمزة تزد من أول الأمر مباشرة ؛ فيقال : « لائق » (١) . . . فإن كان ثانيه صحيحاً - والكلمة ثنائية وضماً ( أى : لم يحدف منها شيء ) جاز فيه التضعيف وعدمه . ففي النسب إلى : كم يقال : كمى أو كمي ، بتشديد الميم أو (٢) تخفيفها

• • •

(١) في شرح الكافية للرضي ( ٢٨ ص ١٤١ ) ما يفيد أن الاسم الثنائي ، المحتل الثاني ، ( مثل : لا ، وكى ، ولو . . . ) إذا اتضى الأمر تضعيف ثانيه - قد يفنى عن التضعيف زيادة همزة بعد الثاني مطلقاً ؛ فنقول في : لا ، وكى ، ولو ، إذا كانت أعلاماً أريد إعرابها : لا ، وكى ، ولو ، ومنه النسب : لائق ، وكى ، ولوى ، وقد صرح بأن التضعيف هو الأولى ، فيحسن الاختصار عليه . وفي تضعيف الثاني المحتل يقول الناظم :

**وَصَاعِبُ الثَّانِي مِنْ ثُنَائِي ثَانِيهِ ذُوَيْنِ ؛ كَلَامُهُ ، وَلَاقِي - ٢٢**

يريد : مثل : « لا » وتضعيفه : لائق ، بياء النسب المشددة ، ولكنها خففت هنا لشر وذو اللين هنا : المحتل .

(٢) في هذا الحكم خلاف كما يقول الصبان في هذا الموضع ونص كلامه : « ( اعلم أنه قد تقرر أن الكلمة الثنائية إذا جعلت علماً فقط ، وقصد إعرابها شدد الحرف الثاني منها سواء أكان حرفاً صحيحاً أم حرف علة ؛ نحو أكثر من الكم ، ومن المثل ، ومن اللو ، لتكوين على أقل أوزان المعربات وأما إذا جعلت لغیر اللفظ ، وقصد إعرابها فلا يشدد ثانيها إذا كان صحيحاً ؛ نحو جافى كم ورأيت مناً ؛ لتلازم التثنية في اللفظ والمعنى مما من غير ضرورة .

فلنذكر كلمة ثالثة حرف علة كلو وفي ولا . . . زيد حرف من جنسه ، وإن لزم منه التثنية في اللفظ »

أشهر التغييرات التي تطرأ على الحرف الذي قبل الأخير بسبب  
ياء النسب:

(١) وجوب التخفيف بقلب الكسرة فتحة في عين الاسم الثلاثي المكسور العين ؛ سواء أكانت فاؤه مضمومة ، أم مفتوحة ، أم مكسورة . فن المضمومة : **دُئِلَ** ، **قُدِّرَ** ، وبُهِرَ - وهي أعلام - والنسب إليها ، **دُوئِي** - **قُدْرِي** - **بُهِرِي** ومن المفتوحة **نَمِر** ، و**خَشِن** ، و**مَلِك** ، والنسبة إليها : **نَمْرِي** - **خَشَنِي** - **مَلِكِي** . ومن المكسورة : **لَمِل** و**يَلِيز** <sup>(١)</sup> و**قَلِيع** <sup>(٢)</sup> والنسبة إليها : **لَمِلِي** - **يَلِيزِي** - **قَلِيعِي** . . .

أما سبب التخفيف بقلب الكسرة فتحة على الوجه السالف فلأن العرب تستقل وقوع ياء النسبة بعد كسرتين متواليتين في النوع السالف ، وتفر من هذا الثقل إلى التخفيف بقلب الكسرة الأولى منهما فتحة <sup>(٣)</sup> . . .

(٢) وجوب التخفيف أيضاً إذا كان قبل آخر المنسوب إليه ياء مكسورة مدغمًا فيها ياء ساكنة قبلها . والتخفيف هنا يكون بحذف الثانية المكسورة - سواء أكانت هي الثالثة بين أحرف الكلمة أم كانت أكثر - ففي النسب إلى <sup>(٤)</sup> :

عمرالمعنى ممّا للاضطرار إلى الزيادة لأن علمها يؤدي إلى إسقاط حرف اللمة لا لبقائه ساكنًا مع التنوين فينبى العرب على حرف واحد ، وهو مرفوض في كلامهم .

وإن جعلت علماً لفظ أو لغيره ، ولم يقصد إعرابها فيها . فلا زيادة أصلاً . هذا ملخص ما في الرضى وشرح الباب السيد مع زيادة فإذا علمت ذلك ظهر لك أن قوله : ( فإن كان ثانية حرفاً صحيحاً جاز فيه التضعيف وعدمه ) فيه نظر إذ الثنائي الذي جعل علماً لفظ ، وقصد إعرابه يجب تضعيف ثانيه ، صحيحاً أو متلاً . فيجب حيثن في النسب إليه التضعيف . والثاني الذي جعل علماً لغير اللفظ وقصد إعرابه يجب فيه عدم التضعيف إذا كان ثانيه حرفاً صحيحاً ؛ فيجب حيثن في النسب إليه عدم التضعيف . . . لكن مر في باب الحكاية تقييد وجوب تضعيف الثنائي المحمول علماً لفظ بما إذا كان حرف علة ففي المسألة خلاف ) . ثم انظر ج ١ ص ١٨ م ٣ .

(١) من معانيه القصيرة ، والمرأة الضخمة . (٢) تغير بياض الأسنان ، فتبيل إلى الصفرة أو الخضرة

(٣) وإلى هذا يشير الناظم في بيت سبق ذكره ( في ص ٥٤١ ) مناسبة تتعلق بأوله : هو :

(وَأَوَّلُ ذَا الْقَلْبِ انْفِتَاحًا) وَفَعِلٌ ، وَفُعِلٌ عَيْنُهُمَا افْتَحَ وَفُعِلٌ - ٧

والذي يعيننا هنا : الأوزان الثلاثة وما يقرره من فتح العين في كل منها عند النسب - كما شرحت - .

(٤) تعدد الأمثلة الآتية هو لبيان أنه لا فرق في الحكم بين الياء المكسورة الثالثة التي أسلفها ياء ؛ كالأولين ، والتي أسلفها واو كاللذين بعدهما ، والتي تزيد على ثلاثة ؛ كالأخبرين . وشذو طائي : « طائي » في النسب إلى : طاي . والقياس : « طاي » . وفي هذا التخفيف يقول ابن مالك :

وَالثَّالثُ مَنْ نَحْوِ طَيْبٍ حَلِيفٍ وَشَذَّ طَائِيٌّ مَقُولًا بِالْأَلِفِ - ١١

(طَبِيبٌ وَلَيْسَ) و (هَيْئٌ وَجِدٌّ) و (غَزِيلٌ، تصغير غزال، وأَسِيدٌ) يقال .  
(طَبِيبِي، وليتي) (هَيْئِي، جيلدي) (غَزِيلِي، أَسِيدِي).  
فلا تحذف الياء الثانية في مثل : هَيْيَخْ<sup>(١)</sup> لعدم كسرهما ، ولا في مثل :  
مُهَيِّمٌ ؛ تصغير مِهْيَام ، لوجود ياء زائدة فاصلة بين الياء المكسورة ، وآخر  
المنسوب إليه .

(٣) حذف ياء ، « فَعِيلَة » - بفتح فكسر - وحذف تاء التانيث معها ،  
وفتح ما قبل الياء التي حذفت (أى : فتح عين الكلمة) . كل هذا بشرط أن  
تكون عين الكلمة غير مضعفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة ؛  
فصير الكلمة بعد التغيير السَّالِف على وزن : « فَعَلِي » ؛ فيقال في النسب إلى :  
حَنِيْفَةٌ ، وَفُهَيْمَةٌ ، وَسَمِيرَةٌ . . . : حَنَفِيٌّ ، وَفُهَيْمِيٌّ ، وَسَمِيرِيٌّ . ومن  
السموع الشاذ : سَلِيْقِيٌّ ، وَسَلِيْمِيٌّ ، في النسب إلى : سَلِيْقَةٌ ،<sup>(٢)</sup> وَسَلِيْمَةٌ .<sup>(٣)</sup>  
هذا رأى أكثر النحاة . وقد تصدى لهذه الأمثلة الشاذة أحد الباحثين<sup>(٤)</sup>  
المعاصرين وأثبت أنها ليست شاذة ، لوجود عشرات مسموعة ، من نظائرها الفصحية  
وعرض تلك العشرات ، وانتهى من بحثه إلى أن النسب إلى : « فَعِيلَة » -  
بشرطها السابقين - هو : « فَعَلِي » ، جوازاً ؛ كما يرى القدماء ، ولكن بشرط اشتها  
المنسوب إليه ، أو : فَعِيلِيٌّ بغير تغيير يطرأ على لفظها إلا حذف التاء . وحجته  
قوية ، ورأيه أحسن .

(١) الغلام السين ؟ (٢) بمعنى فطرة وطبيعة . (٣) اسم قبيلة عربية .

(٤) هو الأستاذ الراحل أنستاس الكركيل المصطفى السابق بالمجمع القومى القاهرى فقد نشر بمجلة  
المقتطف (في عدد يوليو سنة ١٩٣٥ ، ص ١٣٦) مانهه بعد أن عرض أمثلة من الصيغتين (وما : فَعِيلَة ،  
وفَعِيل) في الكلام الذى يحتاج به مع استيفائهما الشرطين : «(أنت ترى من هذا التنوع أن العرب لم ينسبوا مطلقاً إلى  
فعل وفعلية بقولهم فَعِيلٌ) (بالضربك) إذا كان غير مشهور ؛ علماً كان أم نكرة ؛ بل « (فعل) بإثبات  
الياء على أصلها) » ١ . ثم عرض شواهد على تأييد رأيه عددها (١٠٣) (ثلاثة بعد المائة) وأكد أن هذه  
الشواهد ليست هى كل الورد ، وأنه اكتفى بها سرعاً ، إذ لم يتسع وقته لجمع الباقى الذى يقطع بوجوده .  
واستند أيضاً في تأييد رأيه إلى قول ابن قتيبة الدينورى في كتابه أدب الكاتب ص ١٠٧ طبعة أوروبا  
وفيه « (إذا نسب إلى فَعِيل أو فَعِيلَة من أسماء القبائل والبلدان وكان مشهوراً أُلْقِيَتْ منه الياء ؛ مثل ربيعة  
وبجيلة وحنيفة ؛ فتقول ربي ، وبجيل ، وحنيق نقى تغيب نقى ، وحنيك حكي . وإن لم يكن الاسم  
مشهوراً - علماً كان أم نكرة لم تحذف الياء في الأول (أى : في فعل) ولا في الثاني (أى فَعِيلَة) . . ١  
وقد خلص إلى أن الحذف قديماً لم يكن إلا في المشهور شهرة فياضة .

فإن كانت العين مضغفة : مثل ، رقيقة وليبية ، أو كانت معتلة مع صحة اللام ؛ مثل : طويلة ، وعويصة — لم يحدث حذف ولا تغيير عند النسب إلا بحذف تاء التأنيث : فيقال ؛ رقيقٌ ، وطويلٌ ، وعويصٌ .  
وإن كانت العين معتلة مع اعتلال اللام وجب إجراء التغيير الأول بالحذف والتغيير ؛ فيقال : في طوية : طَوَوِي .

( ٤ ) حذف ياء : « فَعِيلٌ » — يفتح فكسر — بشرط أن يكون معتل اللام وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامة المعتلة واوأمع فتح ما قبلها وجوباً ؛ كغَنِيٍّ وَغَنَوِيٍّ — وَعَلِيٍّ وَعَلَوِيٍّ — وَصَنِيٍّ وَصَفَوِيٍّ — وَعَدِيٍّ وَعَدَوِيٍّ .  
فإن كان صحيح اللام لم يحدث تغيير ؛ نحو : جميلٌ وحَمِيلٌ ، وَصَقِيلٌ وَعَقِيلٌ<sup>(١)</sup> .

( ٥ ) حذف ياء : « فُعَيْلَةٌ » — بضم ، ففتح ، فسكون — وحذف تاء التأنيث معها ، بشرط أن تكون العين غير مضغفة ، وأن تكون صحيحة إذا كانت اللام صحيحة . فتصير الكلمة بعد التغيير السالف على وزن : « فُعَلِيٌّ » ، فعند النسب إلى : قُرَيْظَةٌ ، وَجُهَيْنَةٌ ، وَحُدَيْفَةٌ ، يقال : قُرَظِيٌّ ، وَجُهَنِيٌّ ، وَحُدَظِيٌّ . . .

فإن كانت العين مضغفة لم تحذف الياء ؛ كما في قَلِيلَةٌ وَقَلِيلِيٌّ ، وَجُدَّةٌ وَجُدَّيْدِيٌّ . وكذلك إن كانت معتلة مع صحة اللام ، كما في لَوَيْزَةٌ وَلَوَيْزِيٌّ ، وَلَوَيْزَةٌ وَلَوَيْزِيٌّ .

فإن كانت معتلة مع اعتلال اللام وجب الحذف ، نحو : حَبِيبَةٌ وَحَبِيبِيٌّ . . .<sup>(٢)</sup>

( ١ ) انظر رقم ٤ في هامش الصفحة السابقة ومن النسب المسومع : ثَقَفِيٌّ في النسب إلى ثَقِيف .

( ٢ ) وفي الحذف الخاص بصيغتي : « فَعِيلَةٌ » وَفُعَيْلَةٌ ، يقول الناطم :

و « فَعَلِيٌّ » في : « فَعِيلَةٌ » التَّزَمَ      و « فَعَلِيٌّ » في فُعَيْلَةٍ حُزِمَ ١٢  
ويقول :

وَالْحَقُّوا مُعَلٌّ لَامٍ عَرَبِيًّا      مِنْ الْمَثَالَيْنِ بِمَا « النَّا » أُولِيَا ١٣  
وَمَمَّمُوا مَا كَانَ كَالطَّوِيلَةِ      وَهَكَذَا مَا كَانَ كَالْجَلِيلَةِ ١٤

(٦) حذف ياء «فُعَيْلٌ» - بضم ، ففتح ، فسكون - بشرط أن يكون معتل اللام . وفي هذه الصورة تنقلب عند النسب لامة المعتلة وأواً قبلها فتحة ؛ نحو قُصَيٍّ وقُصَوِيٍّ ، وفُتَيٍّ وفُتَوِيٍّ .

فإن كان : «فُعَيْلٌ» صحيح اللام لم تحذف الياء - في الأرجح - نحو : سَعِيدٌ وسُعَيْدِيٌّ ، وَرَدَّيْنِ وَرَدِّيٌّ<sup>(١)</sup> . . .

(٧) حذف واو : «فَعُولَةٌ» - بفتح فضم - ومعها التاء ؛ بشرط أن تكون عين الاسم صحيحة ، وغير مضعفة . وفي هذه الصورة يفتح الحرف الذي كان مضموماً قبل حذف الواو . ومن الأمثلة : شَتَوَةٌ<sup>(٢)</sup> ، وَسَبَّوَةٌ ، وَصَلَوَةٌ ، (أعلاما ، لا أوصافاً) ، فيقال في النسب إليها : شَتَنِيٍّ ، وَسَبَّحِيٍّ ، وَصَدَقِيٍّ . . . فلا تحذف الواو في مثل : قَوْلَةٌ وَصُولَةٌ<sup>(٣)</sup> ، لا اعتلال العين ، ولا في مثل : «ملولة» لتضعيفها .

«أما فَعُولٌ» بغير تاء فينسب إليه على لفظه ؛ نحو : ملول وملولٌ ، وعدوٌ ، وعلويٌّ . . .

---

(عري : خلا - من المثالين ، يريد هما : صيقي : فَعَيْلَةٌ ، وفَعَيْلَةُ السالفتين أوَّلَى : أتبع وبعاء بعد شيء سبقه . والألف التي في آخر الشطر الأول والثاني زائدة لوزن الشعر) .

يريد : أن التثناة أو العرب ألحقوا عند النسب ما كان من الصيغتين السالفتين خالياً من التاء ، معتل اللام - بما وليته التاء منهما ، أي : جاءت بعده وفي آخره . حيث يجب حذف الياء في الملحق كالملاحق به . (١) ومن النسب السليبي : قرشي ، وهنلي ؛ في النسب إلى : قريش ، وهذيل . ويرى المبرد أن هذا قياسي ؛ لكثرة .

(٢) هذا رأي سيويه . أما غيره فينسب إليها على لفظها ؛ لأنه لم يرد عند الذرئ سوى شتى في النسب إلى شتوة فهي كلمة واحدة حكها اللغوي .

(٣) ويصح قلب الواو هاء ، فيقال : فتولة وشتولة .



## المسألة ١٧٨ :

## النسب إلى ما حذف منه بعض أصوله

١- إن كان الحرف الأصلي المحذوف هو عين الكلمة وجب رده في حالتين :  
 الأولى : أن يكون عيناً لاسم ثلاثي مضعف<sup>(١)</sup> . مثل : « رَبَّ » . وأصله :  
 « رَبُّ » الحرفية ، حذفت الباء الأولى ، تخفيفاً<sup>(٢)</sup> ، فإذا صار بعد التخفيف  
 علماً وأريد النسب إليه ، وجب إرجاع الباء الساكنة المحذوفة وإدغامها في نظيرتها ، كما  
 كانت قبل الحذف ، فيقال : رَبُّي ، ومثلها : « قَطُّ » على اعتبار أن أصلها :  
 قَطُّ<sup>(٣)</sup> ؛ حذفت الطاء الأولى الساكنة تخفيفاً ، فإذا نسب إلى المخففة وجب إرجاع  
 العين المحذوفة . وإدغامها في نظيرتها ، فيقال : قَطِّي . . .

الثانية : أن يكون عيناً لاسم معتل اللام ، نحو : يَرَى (علماً منقولاً من  
 المضارع ، وأصله : يَرَأَى . نقلت فتحة همزة إلى الراء الساكنة قبلها ،  
 وحذفت همزة ) فصار اللفظ : يَرَى . فإذا سمى به ، وأريد النسب إليه ، قيل :  
 يَرَيْي بإرجاع العين المحذوفة مع فتح الراء مراعاة ، لضبطها الذي كانت عليه بعد  
 حذف همزة<sup>(٤)</sup> .

(١) مضعف الثلاثي : ما كانت عينه ولامه من جنس واحد ، مثل : حذ - قط - رب . . .  
 ولا بد أن يكون المضعف ساكن العين . إذا كانت مدخمة في نظيرها وهو الحرف الواقع لام  
 الكلمة .

(٢) وين التخفيف قوله تعالى ( رَبِّمَآ يُوَدِّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ) .  
 (٣) ظرف زمان يستعمل - في الأغلب - بعد كلام مني المني في الزمن الماضي .  
 (٤) هذا رأى سيبويه - كما سيجيء أيضاً في ص ٥٥٣ - يوجب في الاسم الذي ترجع لاه  
 المحذوفة عند النسب أن تبقى عينه على فتحها الطارئة عليها عند حذف تلك اللام ، قبل النسب . فإذا ما  
 عادت اللام عند النسب لم ترجع العين إلى السكون الذي كان أصلاً لها من قبل ، وإنما تظل على الفتحة  
 الطارئة عليها . فإذا رجعت همزة المحذوفة هنا - صارت الكلمة : « يَرَأَى » - بثلاث متحركات  
 مفتوحة ، فأنت ساكنة ، مكتوبة ياء - وعند النسب تحذف هذه الألف ( لأنها رابعة في اسم ثانية  
 متحرك ، كما تقرر من قبل في ص ٥٣٩ ) ، فيقال : « يَرَى » وهذا الرأي هو الأرجح الذي يؤيده السماع  
 الأكثر ، أما غير سيبويه فيوجب عند رجوع اللام المحذوفة إرجاع العين إلى سكوتها الأصل السابق وعدم  
 الاعتداد بالفتحة الطارئة . فممتد إرجاع همزة يعبر الاسم : « يَرَأَى » والنسب إليه هو : « يَرَيْي » أو :  
 « يَرَى » ؛ طبقاً لما تقرر - في ص ٥٣٩ - من أن ألف الرباعي الساكن الثاني - تحذف أو تقلب واوا .  
 وما سبق يتضح في المجهور يرد اللام عند النسب رأيان ، فسيبويه ومن معه يوجب فيه فتح العين وإن كانت  
 ساكنة في الأصل . وغيره يوجب تسكينها كما كانت أولاً وإرجاعها لأصلها .

ب- إن كان الحرف الأصلي المخوف هو : « فاء » الكلمة وجب إرجاعه بشرط اعتلال اللام نحو : شَيْبَةٌ<sup>(١)</sup> والنسب إليها : وشَوَى ، بكسر الواو الأولى وفتح الشين .<sup>(٢)</sup>

فإن كانت اللام صحيحة لم يجر ردّ المخوف ؛ فيقال في عِدَّة<sup>(٣)</sup> : عِدِيّ وفي جِدَّة<sup>(٤)</sup> : جِدِيّ . . .

ح- إن كان الحرف الأصلي المخوف هو « لام » الكلمة ، وجب إرجاعه في حالتين :

الأولى : أن تكون العين معتلة ؛ مثل : « شاة » وأصلها : « شوهة »<sup>(٥)</sup> .

(١) علامة .

(٢) أصلها : « وشى » ( بكسر الواو ، فسكون الشين . وردت النحاة وصاحب المصباح المنير النص على كسر الواو ولم يذكروا السبب في كسرها ) حذفت الواو ، ونقلت حركتها إلى الشين ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عن الواو المخوفة ؛ فصارت الكلمة : شَيْبَةٌ . بفتح الياء لمناسبة التماثل عند النسب إليها ترجع فاء الكلمة ( وهى الواو المكسورة ) وتبقى الشين على حركتها العارضة ، وهى الكسرة ؛ فعلا بمذهب سيويه السالف في الصفحة الماضية فتصير إلى : وشى ( يواو وشين مكسورين ) ثم تنقلب كسرة الشين فتحة ، علا بالقاعدة التى تقدمت في ص ٥٤٧

( ومضموها : أن الاسم الثلاثى المنسوب إليه يجب فتح ثانيه إن لم يكن مفتوحاً . سواء أكان الحرف الأول مضموماً أم مفتوحاً أم مكسوراً . . . ) فتصير الكلمة إلى : « وشى » . تحركت الياء وانفتحت ما قبلها فقلبت ألفاً ، وصارت الكلمة وشا ، بكسر ففتح ، فألف مقصورة تقلب عند النسب ياء لأنها ثالثة ؛ فيقال : وشى . أما عند غير سيويه من لا يمتد بحركة الشين الطارئة ويتصلك بالسكون لأنه الضبط السابق قبل الحذف - فيقول : وشى : وقد عرفنا رجحان رأى سيويه .

وكلا الرأيين - في أمر النسب إلى ما حذف كما أوضحناه في حالات ونوضحه في بقاها - يدعو للدهش . ففيه من التعميل ، والتعليل ، والحذف ، والقلب ، والإثبات ، والإرجاع - ما يكاد الدهن ، ويرهق النقل ، من غير أن يعرف العرب شيئاً منه أو يدور بخلد أنفسهم . وبالرغم من هذا نسال : أيمكن هنا - فقط - وضع ضابط عام للنسب إلى ما حذف بعض أصوله ، من غير التجاء إلى هذه الفروغ الخيالية ؟ يبدو أن الجواب : لا ، وفي الكلام على « شبة » وما في حكمها يقول الناطق :

وإن يكنْ كَشِيَّةً ما « الفاء » عَدِمَ فَجَبْرُهُ وفتحُ عَيْنِهِ التَّرَمُّ - ٢٣

( علم : أى : زال ، بمعنى : حذف . جبْرُهُ : إرجاعه عند النسب )

( ٣ ) مصدر الفعل : وعد . حَفِظْتُ الْفَاءَ : وعوض عنها تاء التأنيث .

( ٤ ) بمعنى : غشى . أصلها : وجَدَ ، مصدر الفعل : وجَدَ ، حَفِظْتُ الْفَاءَ وعوض عنها التاء .

( ٥ ) الكلمة وأوية العين بدليل جسمها على : « شياء » التى أصلها : شواء . قلبت الواو ياء

لوقوعها بعد كسرة .

يسكون الواو — حذفت الهاء للتخفيف ، فصارت الكلمة : شَوْءٌ — يسكون الواو —  
ثم تحركت الواو بالفتحة <sup>(١)</sup> ، فصارت : شَوءٌ ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها ،  
فانقلبت ألفا ، وصارت الكلمة ، شاة ، والنسب إليها في الرأى الأرجح هو :  
شاهي <sup>(٢)</sup> .

الثانية : أن تكون اللام المحلوفة قد رجعت — في الكلام المأثور — في الثنية ،  
أو جمع المؤنث السالم <sup>(٣)</sup> ، مثل : أب ، وأخ ، وتثنيتهما : أبوان وأخوان ، فالنسب  
إليهما : أبوي وأخوي ، بإرجاع الواو المحلوفة منهما . ومثل : سِنَّة وأصلها : سنه ،  
أو : سَنَوٌ ، حذفت لام الكلمة ؛ ( وهي : الهاء : أو الواو ) وجاءت تاء التأنيث  
عوضاً عنها ، وهذه التاء تحذف في جمع المؤنث السالم وترجع اللام المحلوفة ،  
فيقال : سنهات أو سنوات ، كما يقال في النسب : سنهي ، أو سنوي ،  
بإرجاع اللام المحلوفة كما رجعت في جمع المؤنث <sup>(٤)</sup> .

( ١ ) لوجوب فتح ما قبل تاء التأنيث في كل الحالات ما دام حرفاً صحيحاً ، ولا يكون الحرف قبلها  
ساكناً إلا إن كان حرف لين . كما سبق في ص ٥٢٠

( ٢ ) وهذا رأى سيبويه وقد سبق بيانه في ص ٥٥١ ؛ ومنه يعلم أنه يستق — عند النسب —  
حروف الكلمة على ضبطها الطارئ عليها ، بسبب حذف بعض أصولها ، ولا يرجع الحروف إلى ضبطها  
الأول الأصل إذا رجع المحذوف الذي كان سبباً في تغيير حركات بعض الأحرف تغييراً طارئاً . وعلى هذا  
تبقى فتحة « شوة » — وهي فتحة طارئة — ويبقى ما ترتب على وجودها ، وهو قلب الواو ألفاً . وعند النسب  
ترجع الهاء المحلوفة التي هي لام الكلمة ، وتحذف تاء التأنيث لتحل محلها ياء النسب ، فيقال :  
« شاهي » .

أما من يخالف سيبويه ويوجب إرجاع العين وغيرها من الحروف إلى ضبطها السابق الأصل الذي  
كان قبل حذف أحد أصول الكلمة فيقول : « شوهي » — يفتح فسكون — ذلك أن أصل الكلمة هو :  
شَوْءٌ . يسكون الواو قبل حذف اللام التي هي : « الهاء » ، والتي أدى حذفها إلى تحريك الواو بالفتحة ؛  
إذ صارت « قبل تاء التأنيث » مباشرة . فمعه رجوع اللام المحلوفة — وهي الهاء — ترجع الواو إلى ضبطها  
الأول وهو السكون ويمتنع قلبها ألفاً ؛ لعدم تحركها ويصير النسب كما سبق : « شوهي » .

( ٣ ) لم يذكر جمع المذكر السالم اكتفاء بالثنية ؛ لأنه على غرارها — كما سبق في بابها — ف  
يرجع في الثنية يرجع في جمع المذكر السالم .

( ٤ ) في هذا الموضع من مواضع النسب إلى محذوف اللام معتل العين يصرح النحاة بأن النسب إلى :  
« ذو » و : « ذات » هو : « ذوي » فهما لأن لاهما محلوفة ، وعينهما معتلة ويقولون إن أصلهما :  
« ذَوِي » ويمعدون أنواعاً متعددة من القروض والخيالات يمر بعضها بعضاً ؛ كي يصلوا من رأتها إلى إثبات  
هذا الأصل . وقد كدوا ودأ ولغوا حتى انتهوا إلى ما أرادوا ، وهو غير ما يريداه الواقع ، والرأى السديد . ومن

والنسب إلى : أخت وبنت ؛ هو : أخوى ، وبَنَوَى لأن جمعهما المؤنث السالم : أخوات وبنات ، والنسب إليهما كالنسب إلى أخ وابن . وهذا يقع في لبس قوى دعا بعض النحاة إلى رفض النسب بالصورة السالفة ، وتحتيم النسب على لفظهما ؛ فيقول : أختى وبنتى ؛ ورأيه حسن ، جذير بالمحاكاة ، مع صحة الرأى الأول وقوته <sup>(١)</sup> .

• • •

شأن أن يرى بعض الفروض المرحقة فليرجع إلى كتاب سيبويه وشراحه ( ٢ ص ٨٠ ، ٨١ وما بعدهما في الباب الذى عنوانه : « ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد » والباب الذى عنوانه : « الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين » . وهو يريد « بالإضافة » : النسب - كما أشرنا من قبل في ص ٥٣٢ ، ويكرر هذا . ) وفى حاشيتي التصريح وباسين وحاشية الصبان سلسلة متشابكة من تلك الخيالات . وكان الخبير في ترك ذلك كله ، والاقتصار على أن النسب إلى : ذو ، وذات ، هو : ذوى ؛ مراعاة للمسوع .

( ١ ) يقولون في تأييد الرأى الأول : إن صيغة : « أخت وبنت » كلها التانيث . واثاء للإلحاق بالرغم من أنها بدل من واو محذوفة ؛ وهى لإلحاق الكلمتين بقرمّل ويحذف ؛ إلحاقاً للتثنائى بالتثنية ، فيجب رد صيغة أخت وبنت إلى صيغة المذكر ، بحذف التاء منهما كما حذفت في النسب إلى مكة ؛ فقيل : مكى وفى جميع المؤنث السالم ؛ فقيل : في مؤنثة مؤنثات . . . لكلا تقع تاء التانيث حشواً . . . وكلام كثير آخر أسسه مجرد الجدل . وقد تناولوه بعض القدماء بالرد والرفض على نحو ما نقله شرح التصريح في هذا الموضع . ونحن في غنى عن هذا كله ، وعن مناقشته ، وزيادة الجدل للقدم بجدل جديد ؛ وكلاهما لا غير فيه ؛ إذ حسبنا إجابة الرأين ، واستحسان الرأى القائم على إبعاد اللبس ، وهو رأى قديم لبعض كبار النحاة . ونههم : يونس بن حبيب البصرى المتوفى حول سنة ١٨٢ هـ ، وهو من أشهر أئمة الفونين النحاة في عصر سيبويه ، وله مؤيدون . وفى إدراج اللام جوازاً ووجوباً يقول الناظم :

واجبٌ يردُّ اللام ما منه حذفت جوازاً أن لم يك رده أليف -  
في جمعى التصحيح ، أو في التثنية وحق مجبور يهلى توفيقه -  
وبآخر أختاً ، وبابن بنتاً الحق . ويونس أبى حذفت التاء -

يقول : اجبر برد اللام ما حذفت منه اللام جبراً جائزاً ، إلا إذا كان رد اللام لازماً في التثنية أو جمع التصحيح لذكر أو لمؤنث ، ففى هذه الحالة يستحق المجبور - وهو الاسم المحذوف اللام - التوفيق وجوباً لإدراج لاه إليه . ثم قال : الحق أختا بأخ في رد اللام المحذوفة ، وكذلك الحق بنتا بابن في ردّها من غير إبقاء التاء فيها . على غير مذهب يونس ومن معه فإنه يبقها . وقد شرحتا الرأين . . .

ما يجوز فيه عند النسب رد لامة المخلوطة وعدم ردها :

بان مما سبق وجوب رد اللام المخلوطة إلى الاسم في حالة النسب بشرط أن تكون عينه معتلة ، أو أن تكون لامة مما يرجع في ثنية أو جمع مؤنث سالم .

فلان لم يتحقق الشرط جاز الرد وعدمه ، ففي مثل : يد<sup>(١)</sup> ، دم<sup>(٢)</sup> ، وشفة<sup>(٣)</sup> يقال عند النسب : يدى أو يدوى — دمي أو دموى — شفتي ، أو شفهي ويصح شفوى . . . وقد حلفت اللام في : يد ، دم بغير تمويض . أما في شفة فقد زيدت تاء التأنيث عوضاً عن الماء المخلوطة .

وإذا حلفت اللام وعوض عنها همزة الوصل جاز عند النسب الرد أو علمه دون الجمع بين اللام المخلوطة وهمزة الوصل ؛ منعاً للجمع بين العوض والمعرض عنه ، ففي مثل : ابن واسم يقال : ابني أو بَنَوِي ، واسمي ، أو سُمَوِي<sup>(٤)</sup> ولا يصح أن يقال : ابنوي واسموي . . .

• • •

(١) أصل : « يد » هو : يدي — يسكون الدال — حلفت اللام بغير تمويض تخفيفاً ، وتحركت الدال الساكنة . والنسب إليها هو : يَدَيَّ ، بغير رد اللام ، أو : يدي ، بردها ، وقلبا وأو قبلها الفتحة الطارة لأجلها ، لأن ما قبلها يفتح عملاً برأى سيويه أو قبلها السكون السابق ؛ عملاً برأى غيره . ورأى سيويه هو الأرجح — كما عرفنا — في ص ٥٥١ و ٥٥٣ .

(٢) أصل : « دم » هو : دمو — يسكون الميم في الأصح — حلفت الواو ، تخفيفاً بغير تمويض ، وتحركت الميم الساكنة ، وعند النسب يقال : دمي ، بغير رد ، أو : دموي بالرد مع فتح ما قبل الواو لأن ما قبلها يفتح لها — كما سبق — أو إرجاعه إلى سكونه الأصل كما سبق في يد .

(٣) أصل : شفة ، هو : شفة ( يسكون القاء ، وباءه ، بدليل ظهور الماء في الجمع : شفاه ) حلفت الماء تخفيفاً ، وعوض عنها تاء التأنيث مع فتح ما قبلها فصارت شفة . فعدت النسب يقال : شفي ، بغير رد الماء ، أو شفهي بردها مع بقاء القاء قبلها على فتحها المارضة أو إرجاعها إلى سكنها الأول ومن يرى أن اللام المخلوطة واو ، وليست هاء يميز في النسب : شفي وشفوي ، ولكن الشائع بين اللغويين أن اللام المخلوطة هاء .

(٤) الكثير المسموع ضم السين أو كسرهما أما الميم المفترضة على رأيه سيويه لأن الفتحة طارة على الثاني الثلاثي للنسب فتبقى — كما عرفنا — .

## المسألة ١٧٩ :

## أحكام عامة في النسب

## ١- النسب إلى المركب :

(١) إن كان المركب إضافياً علماً - بالوضع أو بالغلبة - فالأصل أن ينسب إلى صدره ؛ فيقال في خادم الدين ، وفوز الحق ، وعابد الإله . . . (والثلاثة أعلام) : الخادى - الفوزى - العابدى . . . ويستثنى من هذا الأصل ثلاث حالات يجب النسب فيها للعجز .

الأولى : أن يكون المركب الإضافى العلم كنية ، نحو : أبو بكر ، وأم كلثوم . . . فيقال في النسب : بكرى ، وكلثوى .

الثانية : أن يكون هذا المركب الإضافى معرفاً صدره بعينه<sup>(٢)</sup> ؛ نحو : ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن عمر . . . فيقال في النسب إليهما : عباسى ، ومسعودى ، وعمرى .

الثالثة : أن يكون النسب إلى صدر هذا المركب مؤدياً إلى اللبس ، بعدم معرفة المنسوب إليه حقيقة ؛ مثل : عبد مناف ، وعبد شمس ، وناصر مجد (والثلاثة أعلام) فيقال في النسب إليها : منافى ، وشمسى ، ومجدى ؛ إذ لو نسب إلى الصدر فقيل : عبدى ، وناصرى - لم يُعرف المنسوب إليه .

فإن كان المركب الإضافى ليس علماً (لا بالوضع ولا بالغلبة) ، نحو : كتاب زينب ، وجب النسب للمضاف وحده ، وللمضاف إليه وحده على حسب المراد .  
(٢) المركب الإسنادى وينسب إلى صدره فى النسب إلى : نَصَرَ الله ،

(١) سبق تعريف المركب وتقسيمه وحكم كل قسم في مكانه المناسب من الجزء الأول ص ٩١ م ١٠٠ وص ٢١١ م ٢٢٢ باب العلم . . .

(٢) بأن يكون صدره فكرة ، وعجزه معرفة ، بها يتعرف الصدر . وقد يشتهر المركب بهذا فيدخل في عداد العلم بالغلبة - وقد سبق إيضاحه في مكانه المناسب من الجزء الأول باب العلم ، ومن أمثله : ابن عباس ، وابن عمر . . .

وجنّاد الحقّ وحامدٌ مقبلٌ (والثلاثة أعلام) يقال : نصّريّ ، وجاديّ ،  
وحامديّ . . (١) .

(٣) المركب المزجيّ — ومنه الأعداد المركبة ؛ كأحد عشر . . . — والشائع  
أنه ينسب إلى صدره أيضاً مع الاستغناء عن عجزه ؛ سواء أكان صدره معتل الآخر  
أم صحيحاً ، نحو : (مجدّي شهرّ ، وقالى قلا) (وحضرت موت ، وبندر شاه)  
وكلها أسماء بلاد ؛ فيقال فيها : مجدّي<sup>(٢)</sup> وقالى<sup>(٣)</sup> — بخلف حرف علتها  
ووضع ياء النسب مكانه — وحضرتى وبندرتى ، هذا هو الرأى الشائع .

ومن الناحية من يجيز النسب إلى العجز وحده مع الاستغناء عن الصدر بخلفه ،  
ومنهم من يجيز النسب إلى الصدر وإلى العجز بزيادة ياء النسب في آخر كل منهما  
معاً ، مزيلاً تركيبهما ، فيقول : مجدّي شهرّرتى بإدخال ياء النسب على كل منهما .  
ومنهم من ينسب إلى المركب باقياً تركيبيه بإدخال ياء النسب على العجز وحده ،  
مع وجود الصدر قبله ؛ فيقول : مجدّي شهرّرتى — وقالى قلاوى — والياء التي  
في صدر المركب حرف علة وليست للنسب — وحضرتوى — وبندر شاهيتى . . .  
وهكذا . وحقته أن النسب بهذه الصورة يوضح المنسوب إليه ، ولا يقع في لبس .  
وهذا رأى حسن ، ولعله أنسب الآراء اليوم .

وهناك صور مسموعة من النسب إلى أنواع المركب ، تخالف ما تقدم وقد  
حكموا عليها بالشلو ، ومنع القياس عليها . كصوغهم وزن فَعْلَل (بفتح فسكون  
فتح . . .) من المضاف والمضاف إليه ، والنسب إلى تلك الصيغة<sup>(٤)</sup> ، كتقلم في  
تيم اللات ، وعبد الدار ، وامرئ القيس الكنلى ، وعبد القيس ، وعبد شمس . . .

(١) يلحق به في الحكم السالف بعض ألفاظ ، ليست مركبات إنشائية ، ولكنها مظه في النسب  
إلى الصدر ، منها : لولا — حيثاً — لوما — أينما . . . فيقال في النسب إليها : لوى ، بالتخفيف — حتى —  
لوى ، بالتخفيف — أين .

(٢) في النسب إلى « مجدّي » يقال : مجدّي بخلف ياء العلة أو : مجدوى بقلبها وأو ، ذلك أن  
حذف العجز يجعل الياء في آخر الصدر وهي ياء رابطة في اسم أصله منقوص وحكم الياء الرابطة في المنقوص  
جواز حلقها عند النسب — وهو الأصح — أو قلبها وأو كما عرفنا في ص ٥٤١ .

(٣) وهذا نوع مما يسمى : النعت .

؛ تيمسكى - عيبدري مرقسي - عيقتي - عيشمي (١) . . .

• • •

ب - النسب إلى جمع التكسير (٢)، وما في حكمه .

(١) إذا أريد النسب إلى جمع التكسير ، الباقى على دلالة الجمعية فالشائع هو النسب إلى مفرد ؛ فيقال فى النسب إلى : بساتين ، وكتبه ، ومدارس ، وحقول . . . - : يستاقى ، وكاتبى ، ومدربى ، وحقل .

فإن لم يبق جمع التكسير على دلالة الجمعية ؛ بأن صار علماً على مفرد ، أو على جماعة واحدة معينة مع بقاءه على صيغته فى الحالتين - وجب النسب إليه على لفظه وصيغته ؛ فيقال فى النسب إلى الجزائر - وهى الإقليم العربى المعروف فى بلاد المغرب - وعلماء ، وقراء ، وأخبار ، وأهرام ، وجبال ، وتلوك . . . ( وهى أعلام مشهورة فى وقتنا ) جزائرى ؛ علما فى ، وقراءى ، وأخبارى ، وأهرامى ، وجبالى ، وتلوك . كما يقال فى النسب إلى جماعة اسمها : أنصار الدفاع ؛ وأخرى اسمها : الأبطال ، ودولة اسمها : المماليك . . - أنصارى ، وأبطالى . ومماليكى ولا يصح النسب إلى المفرد ؛ منعاً للإبهام والبس ؛ إذ لو قلنا : - الجزيرى أو الجزيرى ، وعالمى ، وقارئ ، وخبيرى ، وهرمى ، وجبلى ، وتكلى ، وناصرى ، وبطلى ومملوكى . . لا لتبس الأمر بين النسب إلى المفرد والنسب إلى الجمع .

فإن كان اللفظ معدوداً من جموع التكسير ؛ لمجرد أنه على وزن صيغة من صيغ التكسير ، وليس له مفرد - فإنه ينسب إليه على صيغته ؛ نحو : عباديد

(١) وفى النسب إلى المركب يقول الناطم :

وَانْسَبْ لِيَصْدِرْ جُمْلَةً وَصَدِرَ مَا رُكِبَ مَرْجاً . وَلِثَانِ تَعْمَا :  
إِضَافَةً مَبْنُوعَةً بِأَيْنِ أَوْ أَبَ لَوْ مَالَهُ التَّعْرِيفُ بِالثَّانِي وَجِبَ ١٧ -

المراد بالجملة : المركب الإنسانى ، فإن كان جملة صدرها فعل ، فهى فعلية ، أو اسم فهى اسمية . وقد بين باختصار أن النسب للمركب الإنسانى يكون لصدوره ، وكذلك المركب المزجى . وأن النسب يكون لثانى ( أى : للمبزر ) إذا كان متصلاً لمضاف هو : كلمة ؛ ابن أواب ، أو غيرها مما يستفيد التعريف من الثانى : المضاف إليه - على الوجه الذى شرحتاه - ثم صرح بأن النسب فى المركب الإضافى عند أمن البس يكون لصدور فى غير ما نص عليه أنه للمبزر قال :

فِيَمَا يَمُوتُ هَذَا انْسَبْنِ لِلْأَوَّلِ مَا لَمْ يُخَفْ لَيْسَ كَعَبْدِ الْأَشْهَلِ

(٢) أما النسب إلى جمع المذكر السالم أوجع المؤنث السالم فقد سبق الكلام عليه مفصلاً فى ص ٥٤٤



وشماطيط (وكلاهما بمعنى : جماعات متفرقة) والنسب إليهما : عباديدى ، وشماطيطى .

هذا هو المذهب البصرى . أما الكوفيون فيجيزون النسب إلى جمع التكسير الباقى على جمعيته مطلقاً<sup>(١)</sup> وحجتهم أن السماع الكثير يؤيد دعواهم — وقد تقلوا من أمثله عشرات — وأن النسب إلى الجمع يقع فى اللبس كثيراً ، ورأيهم حسن مفيد ، وقد ارتضاه المجمع اللغوى القاهرى<sup>(٢)</sup> . فعملنا مذهبان صحيحان ؛ لا يفضل أحدهما الآخر فى سياق معين إلا بالوضوح والبعد عن اللبس ، فإذا أمين اللبس فالأفضل محاكاة المذهب الشائع ؛ لأنه أكثر فى الوارد القصيح .

( ٢ ) وإذا أريد النسب إلى ما فى حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه<sup>(٣)</sup> ، ولأن تسمى باسمه أو تُلحق به — وجب النسب إلى لفظها ، فدخل فى هذا اسم الجمع ؛ كقوم ، ورهط ، والنسب إليهما : قوى ورهطى ، ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعى<sup>(٤)</sup> ؛ كترك ، وروم ، وشجر ،

( ١ ) ولو كان اللبس مأميئاً .

( ٢ ) جاء فى الصفحة الرابعة من محاضر جلسات المجمع فى دور انعقاده الثالث ما نصه بلسان

رئيسه : يقول :

« قرار المجمع بشأن النسبة إلى جمع التكسير عند الحاجة ، كإرادة التمييز ونحو ذلك :

رأى المجمع فى هذا أن النسبة إلى الجمع قد تكون فى بعض الأحيان أبين وأدق فى التعبير عن المراد من النسبة إلى المفرد . بهذا عدل عن مذهب البصريين القائلين بقصر النسبة على المفرد ، إلى مذهب الكوفيين المرخصين فى إباحة النسبة إلى الجمع ؛ توضيحاً وتبييناً » .

وقد تضمنت المصنفتان العاشرة والحادية عشرة من محاضر ذلك الغور الأدلة العلمية والنوعى لقرار

السالف وجاء فى ختامها ما نصه :

« (أهل الكوفة يخالفون أهل البصرة فى مسألة النسبة إلى الجمع يرده إلى واحد ؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحد ؛ فلا يغير التوضيح . وهذا هو الأصل العام ، وفيه إيداء لإرادة المتكلم ؛ فيتميز النسب إلى الجمع من المنسوب إلى واحد ؛ فيقال مثلا فى النسبة إلى الملوك : الملوكى ، وفى النسبة إلى الدول : الدولى ، وفى النسبة إلى الكتابات : الكتاباتى ، فلا تستوى النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحد .

» (ولقد كثر النسب إلى الجمع فيما مضى وغلب حتى جرى مجرى الأعلام ، فتلا قيل : النوافيق ، لأن جعفر المنصور الخليفة العباسى ، وقيل لغيره : الكرابيسى ، والأنماطى ، والحاملى ، والعمالى ، والجوالقى ، . . . واستمر النسب إلى الجمع على هذا النحو إلى الآن . والمجمع إنما ينسب إلى لفظ جمع التكسير عند الحاجة ؛ كاتمييز بين المنسوب إلى الواحد ، والمنسوب إلى الجمع . . . )<sup>(٥)</sup>

( ٢ ) سبق تعريفه فى ص ٤٦٨ . ( ٣ ) عند من يعتبره قسماً مستقلاً عن التكسير .

وورق . . . ، والنسب إليها : تركي ، وروى ، وشجري ، وورق . . . ، وهذا نسب يوقع في لبس ؛ لاشتراكه بين المفراد والجمع ، فيكون التفريق والتعيين بالقرائن التي توضح نوع النسب إليه ، وتحدده<sup>(١)</sup> . . .

• • •

ح - كثر في الأساليب الفصيحة المسموعة استعمال صيغة : « فعَال » للدلالة على النسب - بدلا من يائه - وكثر هذا في الحِرَف ؛ فقالوا : حَدَّاد ؛ لمن حرفته : الحِدَادَة ، ونَجَّار ؛ لمن حرفته : النِّجَارَة ، وكذا : لَبَّان ويقال ، وعَطَّار ؛ ونَحَّاس ، وجَمَّال والنسب الأخذ بالرأى القائل بقياس هذا في النسب إلى الحِرَف ؛ لكثرة الوارد منه<sup>(٢)</sup> .

ومن الجائز أن يزداد على آخره التاء للدلالة على الجمع ، فيقال : الحَدَّادَة ، والنَّجَّارَة ، واللَّبَّانَة ، والبقالة ، والعطارة ، والنحاسية ، والجمالة ، ومنه « البغالة » وكل هذا على إرادة الجماعة الحداة أو غيرها ، لأن الجماعة مؤنثة . . . ومن المسموع القليل صيغة . فاعل ، وفَعِيل (بفتح فكسر) مراداً بهما صاحب كذا . . . فيقال تامر ، وكاس ، بمعنى : صاحب تمر ، وصاحب كساء ، ويقال طاعيم ، أو : طعيم ، ولابن ، أو : لبنين ، بمعنى : صاحب طعام ، وصاحب لبن . ويقال : نهر ، أى : صاحب نهار . ومنه قول الشاعر :

لَسْتُ بِلَيْلٍ وَلَكِنِّي نَهِيرٌ لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنْ أَبْتَكِرُ

(١) فيما سبق من النسب إلى جمع التكرير يقول ابن مالك :

وَالوَاحِدَةُ إِذْ كُرِّرَ نَائِباً لِلْجَمْعِ إِنْ لَمْ يُشَابِهْ وَاحِدًا بِالْوَضْعِ والمراد بمشابهته الواحد بالوضع ؛ أن يكون علماً على واحد ؛ كأنعام وذئاب ، أو يشتهر في جماعة معينة حتى يصير بمنزلة العلم عليها ؛ كالأنصار - وهم أهل المدينة من أنصار الرسول عليه السلام - فقد اشتهرت جماعتهم بهذا الاسم حتى صار علماً عليها ؛ فيكون النسب إليها : أنصاري .

(٢) « فقال » هنا لو كانت المباعدة لكان التثنية منصبة على المباعدة ؛ فيكون المعنى : ما ربك بكثير الظلم ، فالمعنى هو الكثرة وسدحها دون الظلم الذي ليس كثيراً . وهذا معنى قاسد ، لأن الله لا يظلم مطلقاً ، لا كثيراً ولا قليلاً .

والانْسَبُ الاقتصار على المسموع من هاتين الصيغتين ، دون القياس عليهما ؛  
لقلة الوارد منهما ، ولخفاء المعنى معهما<sup>(١)</sup> . . .

• • •

د- في النسب المسموع كثير من الأمثلة المخالفة للضوابط والأحكام السالفة ،  
فالواجب الحكم بشنودها ؛ وعدم القياس عليهما . ومنها : دُهرى في النسب إلى :  
دُهر - ومروزي ، في النسب إلى مدينة « مرو » الفارسية - وجعلوا في النسب  
إلى . « جعلوا » ( اسم مدينة ) - ورازي ، في النسب إلى مدينة : الرى ، وصنعاني  
في النسب إلى مدينة : صنعاء اليمنية - وميتى في النسب إلى أمية<sup>(٢)</sup> وفوقاني وتحتاني  
في النسب إلى فوق وتحت ، ورقباني وشعراني ؛ لعظم الرقية ، وكثير الشعر . . .  
ومن المسموع<sup>(٣)</sup> نوع آخر ؛ يتميز بأن خففوا فيه بياء واحدة في النسب المشددة ؛  
فحذفوا إحدى الياءين المدغمتين ، وأتوا بلحا بألف للتعويض عنها قبل لام الكلمة  
فقالوا في معنى : بمانى ، وفي شامى : شامى ؛ بياء واحدة فيهما ساكنة . ويصير  
الاسم بهذا منقوصا ؛ تقول قام البمانى ، ورأيت البمانى ، وورثت بالبمانى . . وهكذا  
ولأن هذه الألف عوض عن الياء لا يجمعان إلا شنودا في ضرورة الشعر<sup>(٤)</sup>  
هـ- إن كان المنسوب مؤنثا وجب الإتيان بتاء التأنيث للدلالة على تأنيثه -  
إن لم يوجد مانع آخر - ؛ فيقال : قرأت بحثا علمية وأدبية عميقة لفنيتات  
عربيات ، فيهن العراقية ، والمصرية ، والألبانية ، والسورية<sup>(٥)</sup> .

(١) وفي استخدام الصيغ الثلاث في النسب بدلا من يائه يقول ابن مالك :

وَمَعَ وَفَاعِلٍ ، وَفُعَالٍ ، وَفَعِيلٍ ، فِي نَسَبِ أَغْنَى عَنِ «يَاءٍ» ، فَقِيلَ ٢٥-

وتقدير البيت : وفعل أغنى عن الياء في نسب ، قيل مع فاعل ، وفعل . . . فكلمة « فعل » مبتدأ ، خبره  
الجملة الفعلية المكونة من الفعل الماضي : « أغنى » وبن فاعله . وكلمة : « مع » حال من هذا الفاعل .  
والمراد من أنه أغنى مع فاعل وفعل . . . أن هاتين الصيغتين مع في هذا الحكم ، أى : يشتركان  
معه فيه ، وليس المراد أن الثلاثة تجتمع في وقت واحد وجملة واحدة لتدل على النسب مجمعة .

وفيهما مما سبق أن النظم يقبل قياسية الثلاثة في الدلالة على النسب ، ولكن رأيه ليس بالأرجح .

(٢) وفي النسب الشاذ وجوب الاقتصار على الوارد منه ، وعدم القياس عليه يقول النظم في ختام الباب :

وغير ما أسلفته مقررًا على الذى ينقل منه اقتصرًا  
التقدير : غير ما أسلفته اقتصر على الذى ينقل منه . أى : على الذى ورد منقولاً عن الرب ،  
مسموعاً عنهم ، ولا يزداد عليه بالحكاية أو القياس .

(٣) الأحسن الاقتصار فيما يأتى على المسموع فقط . (٤) راجع المص ٢٥ ص ١٩٨ .

(٥) سبقت الإشارة لهذا في هامش ص ٣٩٩ ، لمناسبة هناك .

## المسألة ١٨٠ :

## التصريف

تعريفه :

يراد به هنا : التغير الذى يتناول صيغة الكلمة وينشئها ؛ لإظهار ما فى حروفها من أصالة ، أو زيادة ، أو حذف ، أو صحة ، أو إعلال أو إبدال - بالوجه المتنوع التى ستجىء فى بابها . أو غير ذلك من التغير الذى لا يتصل باختلاف المعانى . فليس من التصريف - عند جمهرة النحاة - تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة ؛ لتؤدى معانى مختلفة ، كالتصغير ، والتكسير ، والتثنية ، والجمع ، والاشتقاق . . . ، ولاتغير أو آخرها لأغراض إعرابية ؛ فإن هذا التغير وذاك التحويل يدخل فى اختصاص النحو وبحوثه عند تلك الجمهرة .

موضوعه :

يختص التصريف بالأسماء العربية المتمكنة ، والأفعال المتصرفة ؛ فلا شأن له بالأسماء الأعجمية ، ولا بالأسماء العربية المبنية ؛ كالضمائر ، ولا بالأفعال الجمادة ، كعمى وليس ، ولا بالحروف بأنواعها المختلفة .

وليس بين الأسماء المتمكنة ولا الأفعال المتصرفة ما يتركب من أقل من ثلاثة أحرف ، إلا إن كان بعض أحرفه ، قد حذف . مثل يد ، وقُلْ ، وَمَ اللهُ<sup>(١)</sup> . . والأصل : يدى ، وقُولْ ، وأيمنَ اللهُ . . . وهذا هو المراد من قولهم : لا يوجد التصريف فى كلمة تقل أحرفها عن ثلاثة قبل حذف شىء منها<sup>(٢)</sup> . . .

\* \* \*

(١) يذكر هذا فى التسم . وأصله : أيمن الله ؛ جمع : يمين .

(٢) فيما سبق يقول ابن مالك فى باب عنوانه : التصريف :

حرفٌ وشبههُ مِنَ الصَّرْفِ بَرَى وما صواهما بتَصْرِيفٍ حَرَى - ١  
المراد : يشبه الحرف : الأسماء المبنية ، والأفعال الجمادة ؛ لأن هذين النوعين يشبهانه فى الجمود والبناء . وكلمة : « برى » أصلها : برىء ؛ بمعنى : خلا وأبعد . و« حرى » أصلها : حرى أو حرى ؛ بمعنى : جدير ويستحق . ثم قال :

وليس أَدْنَى من ثلاثين يُرَى قابِلَ تَصْرِيفٍ، سِوَى مَا غَيْرًا - ٢

### المجرد والمزید من الأسماء والأفعال :

ينقسم الاسم إلى مجرد ، وهو : ما كانت أحرفه أصلية ، ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك : « سألونيها » ولكل منها علامة يعرف بها ، — وستجىء — وإلى مزيد ، وهو : ما اشتمل على بعض أحرف الزيادة .

ويُعرّف الحرف الزائد ، بالاستغناء عنه ، في بعض التصريفات ، مع تأدية الكلمة بعد سقوطه معنى مفيداً . أما الأصل فلا يمكن الاستغناء عنه ، إذ لا تؤدي الكلمة معنى بعده . والاسم المجرد قد يكون ثلاثياً ، نحو : حجر ، وقد يكون رباعياً ، نحو : جعفر ، أو خماسياً ، نحو : سفرجل ، ولا يزيد الاسم المجرد على خمسة .

والمزيد قد تكون زيادته حرفاً واحداً على أصوله ، كالآلف في : كتاب ، وقد تكون حرفين ، كالآلف والميم في : مكاتيب ، وقد تكون ثلاثة ، كالميم والسين والياء في : مستغفر ، وقد تكون أربعة ، كالمهزة والسين والياء والآلف في : استغفار . ولا يتجاوز الاسم المزيد سبعة أحرف<sup>(١)</sup> . . . .

أما الفعل لمجرده إما ثلاثي ، نحو : خرج ، وإما رباعي ، نحو : دحرج ولا يتجاوز هذا ، وليس للرباعي وزن آخر . ومزيده قد تكون زيادة حرفاً ، نحو : خارج ، أو حرفين ، نحو : يدحرج ، أو ثلاثة ، نحو : يقلدحرج ، ولا يتجاوز بالزيادة ستة<sup>(٢)</sup> .

• • •

أبنية الاسم الثلاثي المجرد ( أى : صيغته ) ، والفعل الثلاثي المجرد :

( ١ ) الاسم الثلاثي المجرد يكون مفتوح الأول ، أو : مضموم ، أو مكسور ولا يكون ساكناً ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، أو ساكناً . فالصور العقلية التي تحدث من هذا : اثنتا عشرة صورة ، لأن فتح الأول قد يكون مع فتح الثاني أو ضمه ، أو كسره ، أو سكونه ، فهذه

( ١ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَى اسْمٍ خَمْسٌ إِنْ تَجَرَّدَا وَإِنْ يَزُدَّ فِيهِ فَمَا سَبْعًا عَدَا — ٣  
( أى : فما جاوز سبعا ) . ( ٢ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا وَإِنْ يَزُدَّ فِيهِ فَمَا سِتًّا عَدَا — ٧

صور أربع ، وضم الأول يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتشأ صور أربع أخرى . وكسر الأول قد يكون مع الحالات الأربع في الثاني ، فتشأ صور أربع أيضاً ، فمجموع هذه الصور اثنا عشر ، كما قلنا . أما آخر الثلاثي فلا صلة له بما قبله ، لأنه متصل بالإعراب وعلاماته .

وجميع هذه الصور العقلية واقعية ، أى : لها ألفاظ عربية كثيرة تؤيدها ، إلا صورتان . إحداهما ممنوعة في رأى الأرجح — وهى الصورة التى يكون فيها أول الاسم مكسوراً وثانيه مضموماً . والأخرى قليلة ، وهى عكس السالفة (أى : يكون الاسم فيها مضموم الأول مكسور الثاني ، مثل : دُئِلَ ، اسم قبيلة) وما عدا هذين صحيح فصيح . نحو : (فرس — عضد — كبيد — صخر) . ونحو : (صرَد — عُنُق — دُئِل — قُفْل) — ونحو (عنب — حَيْكُ) <sup>(١)</sup> — إيل — عِلْم . . . <sup>(٢)</sup> .

( ب ) أما الفعل الماضى المجرد فأبنيته أربعة ، لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً ، أو مكسوراً ، أو مضموماً ، فالثلاثة المبنية للفاعل هى : فَعَلَ كَنَظَرَ ، وفَعِلَ كَعَلِمَ ، وفَعُلَ كَحَسُنَ وشُرِفَ . وأما الصيغة التى يبنى فيها للمجهول فهى : فُعِلَ ، كعُرِفَ . . . <sup>(٣)</sup>

• • •

( ١ ) هذه هى الصيغة المنوعة أو المهملة . وقيل منها : الجيك — يكرس فم — جمع : رحبأك ، لنوع من الحبال القوية . ودروع الحديد ، وطرز النجوم .  
( ٢ ) يقول ابن مالك .

وَعَبَّرَ آخِرَ الثَّلَاثِيَّ افْتَحَ وَضَمَّ وَخَسِرَ ، وَزِدْ تَسْكِينٌ ثَانِيهِ تَعَمَّ —  
وَفُعِلْ أَهْمِلْ ، وَالْعَكْسُ يَقِلُّ لِقَصْدِهِمْ تَخْصِيصَ فِعْلٍ بِفِعْلٍ —  
أى : أن العكس قليل ، لأن العرب أرادت أن تخصص صيغة فعلية بفعل ؛ أى : بالفعل الماضى ، الثلاثى ،  
المبنى للمجهول .  
( ٣ ) يقول ابن مالك :

وافْتَحَ ، وَضَمَّ وَخَسِرَ الثَّانِي مِنْ فَعْلٍ ثَلَاثِيٍّ ، وَزِدْ نَحْوُ ضَمِنَ —  
ثم ساق بعد هذا بيتاً سبق شرحه . وهو :

وَمُنْتَهَاهُ أَرْبَعٌ إِنْ جُرِّدَا . . . . . — ٧ —

( ٤ ) أما الفعل الرباعى المجرد فليس له إلا وزن واحد — كما سبق — هو فَعَّلَ كدَحرج ودريج  
بمعنى : ذل .

أوزان الاسم الرباعي المجرد ستة (ولا بد أن يكون ثانيه ساكناً) .

له ستة أوزان :

- ( ١ ) فَعْلَلْ - بفتح ، فسكون ، ففتح - نحو : جعفر .
- ( ب ) فِعْلَلْ - بكسر ، فسكون ، فكسر ، نحو : قَرْمِز .
- ( ج ) فُعْلَلْ - بضم ، فسكون ، فضم - ؛ نحو : بَرُّن .
- ( د ) فِعلَلْ - بكسر ، فسكون ، ففتح - نحو : دِرهم .
- ( هـ ) فعَلْ - بكسر ، ففتح ، فتشديد اللام - نحو : هَزَبَر .
- ( و ) فَعْلَلْ - بضم ، فسكون ، ففتح اللام الأولى - نحو جُعْذَب<sup>(١)</sup> .

• • •

أوزان الاسم الخماسي المجرد أربعة :

- ( ١ ) فَعْلَلْ - بفتح ، ففتح فلام مشددة ، فأخرى غير مشددة ، - نحو : سرفجل .
- ( ب ) فِعْلَلِلْ - بفتح أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه ، وكسر رابعه ثم لام بعده نحو : جَحْمَرِش<sup>(٢)</sup> .
- ( جـ ) فُعْلَلْ - بضم أوله ، وفتح ثانيه فلام ساكنة مدغمة في نظيرتها المكسورة ، فأخرى بعد المدغمتين ، نحو : قُلْدَ صَمِيل<sup>(٣)</sup> .
- ( د ) فِعلَلْ - بكسر أوله ، وسكون ثانيه ، وفتح اللام الأولى ، فتشديد الأخيرة - نحو : قِرْطَعِب<sup>(٤)</sup> .

هذا والحرف الأصلي هو الذي يلزم في جميع تصرفات الكلمة ، ولا تؤدي معنى بدونها . والزائد هو الذي يمكن الاستغناء عنه - كما سبق<sup>(٥)</sup> .

• • •

(١) الطويل الرجلين ، واسم حشرة . (٢) المعجوز ، ولا تسمى الصفحة ... (٣) الضخم من الإبل .  
(٤) القى الحفير . (٥) في ص ٦٣ . وقد أوزان الرباعي والخماسي المجرد ين يقول ابن مالك :

لاسم مجرد رباعٍ فَعْلَلٌ وفَعْلَلٌ وفَعْلَلٌ وفَعْلَلٌ وفَعْلَلٌ ٨  
ومع فِعْلٌ فَعْلَلٌ ، وإن عَلَا فمع فَعْلَلٍ حَوَى فَعْلَلًا ٩  
كَذَا فَعْلَلٌ وفَعْلَلٌ وَمَا غَايَرٌ ، للزَيْدِ أو النقصِ انتَحَى ١٠  
والحرفُ إن يلزم فأصلٌ . والذي لا يلزم : الزائدُ ، مثلُ : « هَا » اخْتَلَى ١١

وقد سبقت الإشارة إلى معنى البيت الأخير في أول الباب ص ٦٣ .

## كيفية الوزن :

لا تقل أصول الاسم عن ثلاثة أحرف ، نحو : قمر ، يرمز لكل منها برمز يسمى به . ويسمى الأول منها : فاء الكلمة ، والثاني : عين الكلمة ، والثالث : لام الكلمة ، فيقال في قمر : إنه على وزن : فَعَلَ . فإن بقي بعده هذه الثلاثة حروف أصله عُبِّرَ عنه باللام أيضاً وتُكْرَر اللام على حسب الأصول التي بعد الثلاثة الأولى . وإن كان في الكلمة حرف زائد عبر عنه بنصه ولفظه . على هذا فوزن : قُمْل ، هو : فَعْل . ووزن جعفر ، هو : فَعْلَل ، ووزن فُسْتُق ، هو : فَعْلَل . أما وزن جواهر ، فهو : فَوَعَل . ووزن : خارج ، هو : فاعِل ، ووزن مستخرج ، هو : مستفعل

وإن كان الحرف الزائد على أصول الكلمة حرفاً مكرراً لحرف أصله وجب النطق بالحرف الأصلي المكرر دون النطق بالحرف الزائد نفسه . فتقول في وزن كرم : فَعْل . وفي وزن : اغدودن افْعَوْعَل ، بالتعبير عن الحرف المكرر بمثل التعبير عن الأول ، ولا يصح أن يقال فَعْرَل ، ولا افْعَوْدَل<sup>(١)</sup> . . .

وإذا كان المكرر في رباعي فاؤه ولامه الأولى معا من جنس واحد ، وعينه ولامه الثانية معا من جنس آخر ، ولم يكن أحد الحروف المكررة صالحاً للسقوط — فهذا النوع محكوم على حروفه كلها بالأصالة ، وليس فيها زائد . ومن الأمثلة له : سَمِسِم ، وضَمَضَم (عَلِمَ) فإن صلح أحد الحروف المكررة للسقوط (نحو : المِسَم ، وكَفَكَف ، أمران ماضيهما : لَمَسَم وكَفَكَف ، حيث يصح أن يقال : لَم ، وكَف . . . بإسقاط اللام الثانية والكاف الثانية) ، ففي الحكم عليه خلاف لا يعنينا<sup>(٢)</sup> . . .

• • •

(١) وهذا هو المراد من قول ابن مالك :

يَضْمَنُ فَعْلَ قَابِلِ الْأَصُولِ فِي  
وَضَاعِفِ اللَّامِ إِذَا أَصْلُ بَقِيَ  
ويقوله :

وإن يكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِي  
(٢) يقول ابن مالك :

واحْكُمُ بِتَأْصِيلِ حُرُوفِ سَمِسِمِ  
وَنَحْوِهِ . وَالْخَطْفُ فِي : «كَلَمَلَم» ١٥



أحرف الزيادة ، وعلامة الحرف الزائد :

أحرف الزيادة عشرة بجمعها لفظ : سألتهم عنها - كما عرفنا - ولكل منها علامة تساعد على معرفة أنه زائد .

فالألف إذا صاحبت ثلاثة أحرف أصلية وجب الحكم بزيادتها ؛ نحو : ظافر - راغب . فإن صاحبت أصليين فليست زائدة<sup>(١)</sup> . . .

ويُحْكَم بزيادة الياء والواو إذا صاحبت كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، نحو : صيرف ، وجوهر ، ويَتِمَّل<sup>(٢)</sup> ، وعجوز . ويستثنى من هذا : الثنائي المكرر ؛ مثل : يُؤَيُّو<sup>(٣)</sup> ، ووَعَوْعَ<sup>(٤)</sup> ، فلأنهما فيه أصليتان<sup>(٥)</sup> . . .

ويحكم بزيادة الهَمْزة الميم إن تصدّرتا ، وبعد كل منهما ثلاثة أحرف أصلية ، مثل : أَبْرَعَ ، وسَعَدَن . فإن جاء بعدهما أقل من الثلاثة أو أكثر فالهَمْزة والميم أصليتان ؛ نحو : إِبِل ، وإِصْطَبِل<sup>(٦)</sup> . . .

ويُحْكَم على الهَمْزة - أيضاً - بالزيادة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوق بثلاثة أصول أو أكثر . : نحو : حمراء - خضراء - عاشوراء . فإن تقدم على الألف حرف أصلي أو حرفان فالهَمْزة ليست زائدة<sup>(٧)</sup> ؛ نحو : ماء - هواء . . . وتكون النون زائدة إذا وقعت آخر الكلمة وقبلها ألف مسبوق بثلاثة أصول أو أكثر ؛ فحكمها في هذا حكم الهَمْزة ، نحو : عِثَان ، زَعْفَرَان - طِيلَسَان . إلا إذا كان قبل الألف حرف مشدد أو حرف لين ، كحسان وعِقيان . فالنون فيهما تحتل الأصالة والزيادة

(١) يقول ابن مالك :

فَأَلِفٌ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَيْنِ صَاحِبٍ - زَائِدٌ بِغَيْرِ مَيِّنٍ ١٦  
(المين = الكذب) .

(٢) الجمل القوي على العمل . (٣) اسم طائر . (٤) مصدر وعوج .

(٥) يقول ابن مالك :

وَالْيَاءُ كَذًا ، وَالْوَاوُ ، إِنْ لَمْ يَقَعَا كَمَا هُمَا فِي : يُؤَيُّو ، وَوَعَوْعَا - ١٧  
(٦) وهذا معنى قول ابن مالك :

وَهَكَذَا هَمْزٌ وَمِيمٌ سَبَقَا ثَلَاثَةً تَأْصِيلُهَا تَحَقُّقًا - ١٨

(٧) يقول ابن مالك :

كَذَاكَ هَمْزٌ آخِرٌ بَعْدَ أَلِفٍ أَكْثَرُ مِنْ حَرْفَيْنِ لَفْظًا رَدَفٌ - ١٩

ويحكم على النون - أيضاً - بالزيادة إذا توسّطت أربعة أحرف ، قبلها اثنان وبعدها اثنان ؛ نحو غَضَنْفَرٌ وَعَقَنْفُلٌ (١) . . .

ويحكم بزيادة التاء إذا كانت للتأنيث ، أو للمضارعة ، أو للاستفعال وفروعه ، أو للمطاوعة ، نحو : فاضلة ، تقوم - تستغفر - ونحو : علّمته ففعلتم ، ودرجته ففعلحرج . . . (٢)

وتكون الماء زائدة في الوقف في حالات ؛ منها : الوقف على « ما » الاستفهامية المجرورة ؛ نحو : له ؟ والوقف على فعل الأمر المخذوف الآخر ، في نحو : رَهْ ؛ بمعنى انظرْ ؛ وعلى المضارع المخذوف الآخر للجزم ؛ في نحو : لم تَرَهْ . وعلى كل مبنى على حركة لازمة ليست طارئة ؛ ، نحو : كيفه ؟ وهُوْهُ . إلا المبنى الذي يضاف وقد انقطع عن الإضافة ؛ مثل : قبل ، وبعده ، واسم « لا » ، والمنادى المبني ، لأن حركة البناء في هذه الأشياء عارضة

ويحكم بزيادة اللام في أسماء الإشارة ؛ نحو : ذلك ، وتلك ، وهناك ... (٣) هذا ، ويقول النحاة : إذا خلا حرف من أحرف الزيادة من العلامة الدالة على زيادته وجب الحكم بأصله ، إلا إن قام دليل آخر يصلح حجة على الزيادة . ومن ذلك سقوط همزة : « شمال » في بعض الأساليب الصحيحة التي منها : شملت الريح شمولاً ؛ بمعنى : هبت شمالاً ، ومن ذلك سقوط نون « حنظل » في قولهم : حظلت الإبل إذا ضرّها « أكل الحنظل » ومنها ، سقوط تاء الملكوت في كلمة : الملك . . .

( ١ ) يقول ابن مالك :

والنُّونُ فِي الْآخِرِ كَالْهَمْزِ ، وَفِي نَحْوِ : غَضَنْفَرٍ أَصَالَةٌ كُفِّي ٢٠  
التقدير : كفى النون أصالة بمعنى : استكن وأتأمل . ( ٢ ) يقول الناطم :

والتَّاءُ فِي التَّأْنِيثِ وَالْمُضَارَعَةِ وَنَحْوِ : الاسْتِفْعَالِ وَالْمُطَاوَعَةِ ٢١  
( ٣ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

والهَاءُ وَقْفًا ؛ كَلِمَةً ؟ وَلَمْ تَرَهُ وَاللَّامُ فِي الْإِشَارَةِ الْمَشْتَبِهَةِ ٢٢  
وتقدير الشطر الثاني : واللام المشتبهة في الإشارة ، أي : زيادتها مشبهة في الإشارة . فاللام مبتدأ . ( المشتبهة مبتدأ ثان غيره الجار والمجرور والجملة من المبتدأ الثاني وبغيره خبر الأول . أي : واللام زيادتها المشبهة كائنة في الإشارة

( ٤ ) وفي هذا يقول الناطم خاتماً باب التصريف :

وَمَنْعَ زِيَادَةٍ بَلَا قَيْدَ ثَبَتٍ إِنَّ لَمْ تَبَيَّنْ حُجَّةً ، كَحَظَلَّتْ ٢٣  
تبيين - أي : تبيين .

## المسألة ١٨١ :

## الإعلال والإبدال

من المصطلحات اللغوية الشائعة أربعة ألفاظ ؛ لكل منها مدلوله الخاص ، وضوابطه وأحكامه . وهذه الأربعة هي :

١ - الإعلال ، والمراد به : تغيير بظراً على أحد أحرف العلة الثلاثة (و- ا- ي) وما يلحق بها - وهو : الهمزة - بحيث يؤدي هذا التغيير إلى حذف الحرف ، أو تسكينه ، أو قلبه حرفاً آخر من الأربعة ، مع جريانه في كل ما سبق على قواعد ثابتة ، يتجرب مراعاتها . ومن الأمثلة : صوغ اسم المفعول من الفعل . « قال » وهو : مَقُول . والأصل : مَقُول ( بضم الواو الأولى ) . نقلت الضمة إلى الساكن قبلها . وهذا يسمى : « إعلالاً بالنقل » وترتب عليه تسكين حرف العلة الأول . واجتمع حرفين ساكنين

( ١ ) ملاحظة هامة : أحكام هذا الباب وضوابطه كثيرة . والإلمام بها عظيم النفع ، جليل الفائدة ؛ شأن نظائرها من القوانين العامة المطردة . غير أن الضوابط والأحكام هنا لا تنطبق على لغات وبلجات عربية قديمة متعددة ، حمل السماع الصحيح إليها كثيراً من ألفاظها الخارجة عن تلك القوانين ، وليس هذا يعيب في لغة كلفتنا كانت أداة تفاهيم بين قبائل وجماعات متباينة في كثير من الشئون التي تؤدي إلى اختلاف في اللهجات محتم . وليس هذا الاختلاف مقصوراً على مسائل الإعلال والإبدال ، ولكنه أظهر وأوضح فيها ، وفي بعض مسائل أخرى عرضنا لها في أبوابها الخاصة - كالتركيب ، وأبنية المصادر ، والصفات المشبهة - وواجب الحرص على لفتنا ، والعمل على أن تكون أداة قوية نافذة بمهمتها في البيان الجلي ، والتوجيه الفنى الهام - فتتضمن أن تأخذ بالمطرد ، ونقيض عليه - وحده - من غير توقف ولا تردد ، ومن غير سمي - في المراجع والمطلوبات - وراء المسموع لنتنزهه من غفائه ، ونستعمله على الوجه الوارد به دون الانتفاع بالمطرد ، وبالقياض عليه ، فهذه خطة عريضة ، بل فاسدة ؛ يقصر الجهد والوقت دون العمل بها . ويتفرع تطبيقها ؛ فليس من الخير الانصياع لها . إنما الخير كله في الأخذ بالرأى الحكم النافع الفنى ، يتأدى باستخدام القاعدة - ما دامت قاعدته تقتضيها ، سواء أعرف المتكلم الحكم السامع أم لم يعرفه - وما أكثر الذين لا يعرفونه - وتكليفهم معرفته دائماً تكليف بما لا يتصلح . لكن إذا عرف المتكلم الأمر السامع جاز أن يكتفى به ، ويقتصر عليه ، دون القاعدة ، ويجاز أن يستخدم القاعدة إن شاء ، ولكن ليس له أن يتوسع في المسموع المخالف للقاعدة فيطبقه في ألفاظ أخرى غير التي ورد السماع بها ، بل يجب أن يقف عند ما ورد السامع به ، دون أن يزيد عليه ، ما دامت القاعدة المطردة موجودة ، والحكم العام قائماً . وبغير هذا نسيء إلى لفتنا ، ونحمل الراغبين فيها على التفرود منها . وقد كررنا هذا في أجزاء الكتاب المختلفة ، لمناسبات تدعو إلى التكرار ، - لأهمية الأمر ، وجلال شأنه - وسردنا أدلة الأئمة الممارسين والموافقين ، واثبتنا في الترجيح بينهما إلى الرأى السالف المصون في مواطن متناسبة ومنها الجزء الثالث .

متوالين لا يصح اجتماعهما ؛ فحذَفَ الأول منهما : وهذا : «إعلال» بالخذف ؛ وصارت الكلمة : مَقُولٌ ، بعد هذين النوعين من الإعلال ، وتحقق شرطهما . وكالفعل : قال ، أصله : «قَوَّلَ» بفتح الواو ، قلبت ألفاً ؛ لثبوتها وافتتاح ما قبلها ؛ فصار الفعل : قال ، وهذا : «إعلال بالقلب» . وفيما يلي بيانه :

٢ - القلب . ومعناه : تحويل أحد الحروف الأربعة السالفة إلى آخر منها ؛ بحيث يختنئ أحدها ليحل محله غيره من بينها ؛ طبقاً لضوابط محددة يجب الخضوع لها ؛ كقلب الواو ألفاً في المثال السالف ، وقلب الواو المتوسطة ياء بعد كسرة في مثل : صِيَام ، والأصل : صِيَام . وكقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، نحو : بناء ، والأصل : بنأى . . . . .

وهذا النوع من التحويل أو القلب شائع مطرد ؛ لأنه يخضع - في الأغلب - لقواعد عامة يجرى على مقتضاها ؛ فإذا عُرِفَت أماكن الوصول إلى قلب الحرف الذي تنطبق عليه ، وسُهِلَ الاهتداء إلى أصله إن كان منقلباً عن غيره . وهذا الباب معقود لعرضها ، وبيان أحكام القلب الشائع المطرد ، أما غير المطرد فمقصود على السماع .

٣ - الإبدال . ومعناه : حذف حرف ، ووضع آخر في مكانه ؛ بحيث يختنئ الأول ويحل في موضعه غيره ، سواء أكان الحرفان من أحرف العلة - كالأمثلة السالفة - أم كانا صحيحين ، أم مختلفين . فهو أعم من القلب ؛ لأنه يشمل القلب وغيره ؛ ولهذا يستغنون بذكره عن القلب . ومن أمثلة الصحيحين قول بعض العرب في : «وكنة»<sup>(١)</sup> ، ورَبِيع ، وتَلَعَّم . . . وقنة ، وربيع ، وتلعلم . . . بقلب الكاف قافاً ، والعين حاءً ؛ والتثاء ذالاً . وأكثر هذا النوع من إبدال الحروف الصحيحة مقصور على السماع ، قلته . والأمر في معرفته موكل إلى المراجع اللغوية وحدها ؛ إذ ليس له ضابط عام ، ولا قاعدة مطردة . وقليل منه قياسي ؛ كإبدال اللال والطاء من تاء الافتعال ؛ وسيجيء<sup>(٢)</sup> .

ومثال المختلفين قويم : كساء وخطايا<sup>(٣)</sup> . والأصل : كساو ، وخطاءا . قلبت الواو همزة في المثال الأول ، وقلبت الهمزة ياء في المثال الثاني ؛ طبقاً لقواعد عامة مضبوطة - في الأغلب - تختص بهذا النوع . ومن الممكن أن يعتمد عليها من يريد إجراءه ، وكذلك من يريد الاهتداء إلى نوع الحرف الذي اختنئ ، وحل غيره محله ،

(١) عش الطائر . (٢) في ص ٦٠١

(٣) يجرى على هذه الكلمة ونظائرها عدة تغيرات سيجيء في ص ٥٧٨ .

وهذا النوع من الإبدال قياسيٌ مطرد ، وموضع ضوابطه وقواعده هذا الباب أيضاً .  
وهناك أنواع أخرى من الإبدال توصف بأنها نادرة ، أو لمحات قليلة لبعض  
العرب ، أو مهجورة . . . أو غير هذا مما لا يعنيننا هنا ، فاللذي يعنيننا هو : الإبدال  
الشائع الواجب إجراؤه بين حروف معينة ، وهو القياسي الذي يخضع للضوابط  
والقواعد العامة ويسمونه اصطلاحاً : « الإبدال الصرفي الشائع ، أو : الضروري » ،  
أى : الذى لا بد من إجرائه متى تحققت ضوابطه وشروطه . ويكتفون بتسميته :  
« الإبدال » لأنه المقصود وحده عند الإطلاق ؛ بسبب قياسيته ، واطراده ؛ ووجوب  
إجرائه . ففى ذكر اسمه من غير تقييد كان هو المراد ، وكان فى ذكره غنى عن ذكر القلب .  
٤ - العوض ، أو : التعويض ، ومعناه : حلف حرف ، والاستثناء عنه  
بحرف آخر من غير تقييد فى أحدهما بحرف معين ، ولا اشتراط أن يحل العوض  
فى المكان الذى خلا بحذف الأصل ؛ فقد يكون فى موضعه ؛ كزيادة الياء قبل الآخر  
فى تصغير : « فرزدق » عوضاً عن الدال ، حيث يقال : فريزيق - جوازراً - ومثل :  
عدة ، وأصلها : وعد ؛ حذفت الواو من الأول وجاءت تاء التانيث فى آخر الكلمة  
عوضاً عنها . ومثل : اسم ، وأصلها سُمُو<sup>(١)</sup> ، حذفت الواو من آخر الكلمة ،  
وجاءت همزة الوصل عوضاً عنها فى أولها . . . وهكذا .  
والمعول عليه فى معرفة العوض والمعوض عنه هو المراجع اللغوية المشتعلة على  
الألفاظ التى وقع فيها التعويض السماعى الوارد عن العرب ؛ إذ ليس للتعويض  
قواعد مضبوطة تدل عليه .

لكن مما يكشف عن التعويض ويرشد إليه : الرجوع إلى جموع التكسير ، أو  
المصادر ، أو التصغير ، أو نحو هذا . . . مما يرد الأشياء إلى أصلها - وقد  
سبق النص على كل منها فى بابها الخاص - كالاتناء إلى أن همزة : « ماء »  
منقلبة عن الماء من الرجوع إلى جمع تكسيروها ؛ وهو : مياه ، وأمواه ؛ حيث  
ظهرت فيه « الماء » فكان ظهورها دليلاً على أنها أصل للهمزة فى : « ماء » . . .  
و . . . وكثير من هذه الجموع والمصادر والمصغرات مرجعه كتب اللغة ،  
ونصوص ألفاظها ؛ فمن العسير الاسترشاد فى أمر التعويض بغير النصوص اللغوية .  
من كل ما سبق يتبين :

١ - أن العوض ؛ لا يتقيد بحرف علة أو صحيح ، ولا بمكان معين من

(١) بضم العين وكسرها .

الكلمة . والإبدال يستفيد بموضع المخلوف ، والإعلال يستفيد بأحرف العلة والقلب نوع من الإعلال ؛

٢ - وأن للإبدال الصرفي الشائع والإعلال ضوابط وقواعد عامة ، يمكن - في الأغلب - الاعتماد عليها في إجرائهما إجراءً مطرداً واجباً ، وفي معرفة نوع الحرف الذي تغير بسببهما . أما التمييز وبعض أنواع الإبدال غير الشائع فالاعتماد في فهمهما مقصور على المراجع اللغوية ؛ إذ ليس لهما ضوابط ولا قواعد عامة .

٣ - وأن المراد من لفظ الإبدال عند ذكره بغير تقييد هو ما يسمى : والإبدال الصرفي الشائع ، أو الضروري ، وسيجيء بيانه .

...

### زيادة وتفصيل :

١ - من المصلحات التي تتردد في هذا الباب وفي غيره - وهنا المكان الأنسب لإيضاحها والإحالة عليه : - أحرف العلة ، والمدّ ، واللين - المعتل والمعلّ - المعتل الجارى مجرى الصحيح .

فأما أحرف العلة فتلاثة ؛ هي : الألف ، والواو ، الياء . فإن سكن أحدها وقبله حركة تناسبه فهو حرف علة ، ومدّ ، ولين ؛ نحو : قام ، يقوم ، أقيم . وإن سكن لم يكن قبله حركة تناسبه فهو - في المشهور - حرف علة ولين ؛ نحو : قَوْل - بِئْسَ . . . وإن تحرك فهو حرف علة فقط ؛ نحو : حَوْر ، وهَيْفَ . والألف لا تكون إلا حرف علة ، ومدّ ، ولين ، دائماً .

٢ - اللفظ المعتل عند النحاة ، هو : الذي لامه (آخره) حرف علة ، ويقلب عند الصرفين إطلاقه على ما فيه حرف علة أو أكثر بغير تقييد بالآخر أو غيره . أما المعلّ عند الصرفين - فهو المشتمل على حرف علة بشرط أن يكون هذا الحرف قد أصابه تغيير ؛ نحو : صام ، وهام ؛ فإن أصلهما : صَوَمَ وهَيَّمَ ، ثم انقلبت الواو والياء ألفاً .

٣ - وأما المعتل الجارى مجرى الصحيح فهو ما آخره ياء أو واو متحركتان ، قبلهما ساكن ، سواء أكانتا مشددين (نحو : مَرَمِيٍّ - كُرْمِيٍّ - مَغْرُوٍّ . . .) أم مخففتين ؛ (نحو : ظَبْيِيٍّ - حُلُوٍّ . . .) فيدخل في المشدّد ما كان مخفّوفاً بياء مشددة للإدغام ؛ نحو مَرَمِيٍّ ، أو بالنسب ؛ نحو : عربيّ . أو لغيرهما نحو : كُرْمِيٍّ ( اسم طائر )

وقد سبقَت الإشارة للأنواع السابقة وأحكامها في مواضع متعددة من أجزاء

الكتاب ، ( منها : ١ ص ١٢١ م ١٥ ، ٢ ص ٨٦ م ٦٨ . . . )

## أحرف الإبدال . وضوابطه :

ينحصر « الإبدال الصرقي » اللازم ، في تسعة أحرف يُبدّل بعضها من بعض ، هي : الهاء - الدال - الهمزة - التاء - الميم - الواو - الطاء - الياء - الألف . وقد جمعها بعض النحاة في قوله : ( هدأت موطيا . )<sup>(١)</sup> ولكل حرف منها شروط لإبداله من نظيره الداخِل معه في هذه المجموعة ، على التفصيل التالي :

إبدال الهاء :

تبدل الهاء من تاء التانيث المربوطة عند الوقف عليها ؛ كالتاء في قوله تعالى : ( فقد جاءكم بينة من ربكم وهدى ورحمة ) فيقال في حالة الوقف : بَيِّنَةٌ ، ورحمة ، بالهاء بدلا من التاء المربوطة .

• • •

إبدال الهمزة من الواو والياء ، والألف :

تبدل من الألفين وجوبا في خمسة مواضع :

١ - وقوع أحدهما في آخر الكلمة وقيله ألف زائدة ؛ نحو سماء ، ودعاء ، وبناء ، وظباء ، والأصل : سماو ، ودُعاو ، وبنائى ، وظبائى . . . ( بدليل : سموت - دعوت - بنيت - ظبئى . ) ، قلبت الواو والياء همزة ، لوقوعهما متطرفتين بعد ألف زائدة .

ولا يُخرج الحرف من حكم التطرف أن يقع بعده في آخر اللفظ المذكور تاء عارضة لتفيد التانيث . ، بشرط أن تكون غير ملازمة له . فيقال في : بنائى وبنائية ، بتشديد نونهما : بناء ، وبنائة ؛ بالتشديد أيضا ، وقلب الياء همزة لوقوعها متطرفة بعد ألف زائدة ، من غير اعتبار لهذه التاء التى عرضت للتانيث والتي يمكن الاستغناء عنها أحيانا . بخلاف التاء الدالة على التانيث مع ملازمتها الكلمة ، وعدم استغناء الكلمة عنها ، نحو : هداية ، رماية ، إداوة ، حلاوة . فإن الحرفين في هذه الكلمات - وأشباهاها - لا يتقلبان همزة ؛ إذ تاء التانيث هنا ليست عارضة ، وإنما هى لازمة لصيغة الكلمة وبنيتها ، ولا يكون للكلمة معنى بحدفها ، ويعتبر الحرفان في هذه الحالة غير متطرفين ، كشأنهما في قاولك وبائع . . . حيث توسطا فبقيا من غير قلب .

( ١ ) وإليها أشار النظم في الشطر الأول من أول بيت في باب الإعلال . وسيبويه في ص ٧٦ •

وكذلك لا يصح إبدالهما همزة إن لم يقعا بعد ألف، نحو: غزو، وظي، أو كانت الألف التي قبلهما أصلية، نحو: واو، وآي، جمع آية<sup>(١)</sup>...

٢ - وقوع أحدهما عيناً لاسم فاعل، وقد أعل<sup>(٢)</sup> في عين فعله، نحو صائم: هائم، وفعلهما: صام وهام. وأصلهما: صَوَمَ، وهَمَّ، فعين الفعل حرف علة (واو أو ياء) تحرك وانفتح ما قبله، فانقلب ألفاً - كما سيجيء - فاسم الفاعل هو: صاوِمٌ، وهامِمْ. ثم قلبت الواو والياء همزة. فإن كانت العين غير متصلة في الفعل لم يصح الإبدال؛ نحو: عَيْنُ الرجل<sup>(٣)</sup> فهو: عاين، وصَوَّرَ<sup>(٤)</sup> فهو عاور...<sup>(٥)</sup>

٣ - وقوع أحدهما في جمع التكرير بعد ألف: «مفاعل» وما شابه في عدد الحروف بحركاتها؛ كضماثل وفواعل<sup>(٦)</sup>... بشرط أن يكون كل من الحرفين مدة ثلاثة زائدة في مفردة - ومثلهما الألف في هذا -، نحو: عجائر، وصحائف، وقلائد... ومفردهما: عجوز وصحيفة، وقلادة، فلا إبدال في مثل: قساور، ومعايش، لأنهما أصليان في المفرد، وهو: قسور<sup>(٧)</sup>، ومعيشة<sup>(٨)</sup> ومن الشاذ المسموع: منائر، ومصائب؛ لأن مفردهما: منارة ومصيبة، فالحرفان فيهما أصليان<sup>(٩)</sup>... ٤ - وقوع أحدهما ثاني حرفي علة بينهما ألف: «مفاعل» أو مُشَابِهه، دون مفاعل وما يشبهه - سواء أكان الحرفان ياءين؛ نحو: نياثف، جمع نَيْثَف<sup>(١٠)</sup> أم، كانا مختلفين؛ نحو: سياثد، جمع سيثد<sup>(١١)</sup> والأصل: نيايف، وأواول، وسياود. قلب حرف العلة المتأخر (وهو

(١) وإلى هذه الحالة يشير ابن مالك في الشطر الأول من بيته الثاني الآتي. في ص ٥٧١

(٢) أي: أسماه الإعلال؛ ويراد به هنا: قلب حرف العلة (ويلحق به: الهمزة كما سبق في

ص ٥٦٩)، حرفاً آخر من نظائره التي للغة أيضاً أو، الهمزة بالشروط الخاصة بالقلب.

(٣) اتسع سواد عينه واشتد. (٤) صار أعور؛ (لغاب البصر من إحدى عينيه).

(٥) وهذه الحالة هي التي أشار إليها الناظم في آخر بيته الثاني الآتي. في ص ٥٧٦

(٦) سبق بيان المراد من هذه المشابهة في ص ٩٧٧ و ٥٠٢. (٧) القسور والقسورة: الأسد.

(٨) لأن فعلها: عاش. (٩) وإلى هذه الحالة يسوق ابن مالك بيته الثالث. الآتي في ص ٥٧٦

(١٠) وهو العدد الزائد على المقدر إلى أول اللقمة الذي يليه. وفعله الشائع: ناف ينيف...

(١١) أصله: سيثد؛ عل وزان: قَيْثَل، لأن فعله: ساد يسود... (اجتمعت الواو والياء،

وسبقت إحدىاهما بالهمزة؛ قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، طبقاً لقواعد الإبدال الآتية).



الواقع بعد الألف الزائدة) همزة كما سبق . . . (١) فلو توسطت بينهما ألف «مفاعيل» وما هو على هيئته لم ينقلب الثاني منهما همزة ؛ نحو : طواويس .

٥ - اجتماع واوين في أول الكلمة ، والثانية منهما إما متحركة ، وإما ساكنة أصيلة في الواوية ؛ (٢) فنقلب الأولى منهما همزة . ويتحقق الاجتماع في صورتين : إحداهما : أن تكون الواو الثانية متحركة فيجب قلب الأولى همزة ، كما إذا أريد جمع : وائقة ، أو : واصله ، أو : واقفة . . . جمع تكسير على صيغة : «فواعيل» فيقال فيها ، وَوَاتِي - وَوَاصِل - وَوَاقِف ؛ لأن أفعالها الماضية واوية الفاء ؛ ثم تنقلب الواو الأولى - وجوباً - همزة ؛ فيصير الجمع : أَوَاتِي - أَوَاصِل - أَوَاقِف . . .

ثانيتها : في نحو : أُولَى - وهي مؤنث كلمة : أول ، المقابل لكلمة : آخر - وأصلها : وُولَى ، بواوين ، السابقة منهما مضمومة ، تليها الساكنة الأصيلة في الواوية ، وقلبت الأولى همزة - وجوباً - فصارت : أُولَى . فلا يجب القلب بل يجوز في مثل : وَاَسَى - وَاَلَى - وَاَفَى . . . إذا بنيت للمجهول فيقال فيها : وُوسِي - وُولِي - وُوفِي ، لأن الواو الثانية ليست أصيلة ، إذ هي منقلبة عن الألف الزائدة التي في ثاني الماضي ، وقد انقلبت واوا ؛ لوقوعها بعد ضمة . . . ويصح أن يقال فيها : أُوَسِي - أُولِي - أُوَفِي . . . لأن قلب الواو الأولى وإبقاءها جائز - كما أسلفنا (٣) -

وكنذك لا يجب القلب ، وإنما يجوز ، في مثل : «الوُلَى» - بواو مضمومة تليها أخرى ساكنة - وأصلها للتفضيل ، وفعلها هو : «وَالَّ» بمعنى : لجأ ، تقول . وأل الطائر إلى عشه ، بمعنى : لجأ إليه . واسم التفضيل منه للمذكر

(١) وهذه هي الحالة التي أشار إليها الناطم في بيت الرابع . في ص ٧٦

(٢) بالأ ت تكون منقلبة عن حرف آخر .

(٣) وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله في البيت السادس . . . وسيأتي لمناسبة أخرى في ص ٨٠

(واوا) . وَهَمَزًا أَوَّلَ الْوَاوَيْنِ رُدُّ فِي بَدْنِهِ غَيْرِ شَبِيهِ : وُوفِي الْأَشْدُّ - ٦

(الأشد : القوة . فلان ووفى الأشد : بلغ القوة . وهي بين الثامنة عشرة والثلاثين . وهذه الكلمة على صورة جمع التكسير وليست جمعاً في الرأي الشائع . والقليل : رُدُّ : ماضٍ مبنى للمجهول ، وهذا أحسن من جملة فعل أمر قد يفيد مدلوله أن عدم الرد واجب في : ووفى ، مع أنه ليس بواجب .

هو : أوّل ، ولمؤنث هو : وؤلّس (على زنة : فعّل) . ويصح التخفيف بقلب الهززة الثانية واوا ساكنة ، فتصير الكلمة : « وؤلّس » فيجتمع في أوّلها واوان أولهما متحركة ، والثانية ساكنة ، غير أصيلة في الواوية ؛ لأن واويتها طارئة بسبب التخفيف العارض ؛ لهذا لا يكون قلب الأولى واجباً ، وإنما هو جائز ؛ فيقال : أولّس ، أو : « وؤلّس » .

ولا يصح القلب مطلقاً إذا اجتمع الواوان في آخر الكلمة كما في نحو : هَوَوِي . ونَوَوِي في النسبة إلى ، هَوِي ونَوِي ، طبقاً لقواعد النسب التي مرّت في بابها<sup>(١)</sup> . . .

(١) ص ٤٠٤ مع ملاحظة أن ياء النسب مشددة ، وزائدة في آخر الكلمة . وفي بيان الأحرف التي يقع فيها « الإبدال » . ومواضع إبدال الهززة من الواو والياء يقول ابن مالك في باب عنوانه « الإبدال » ما نصه :

أحرفُ الإبدالِ : « هَدَأْتُ مُوَيْتًا ، فَابْدَلِ الهَمْزَةَ مِنْ وَاوٍ وَيَا-  
آخِرًا ، إِثْرَ أَلِفٍ زَيْدٍ . وَفِي فَاعِلٍ مَا أُعِلَّ عَيْنًا ذَا اقْتَفَى-٢

(دا اقتفى : اتبع وروى) سرد في هذين البيتين : أحرف الإبدال وانتقل بعد بيانها في أول شطر إلى مواضع إبدال الهززة من الواو والياء فذكر موضحين في البيت الثاني ، هما : وقوع الواو والياء آخر الكلمة إثر ألف زائدة ، أي : عقب ألف زائدة - وفيهما - عينا مُعْمَلَةٌ في صيغة « فاعِلٌ » - يريد : اسم الفاعل من فعل ثلاثي معتل العين بأحدهما . ثم انتقل إلى بيان الحالة الثالثة لإبدال الهززة منهما أو الألف . فقال :

والمَدُّ زَيْدٌ ثَالِثًا فِي الْوَاحِدِ هَمْزًا يُرَى فِي مِثْلِ : كاتِفَلًا-٣

يريد : أن أحد أحرف اللمة إذا كان حرف مد - وهو حرف اللمة الذي قبله حركة تناسبه - ثالثاً : زائداً في المفرد وجب قلبه همزة . ولم يفصل الشروط ؛ أعيداً على المثال ، الذي يحسمها ، وهو : القتلاد . والكاف في : « كاتِفَلًا » إما حرف زائد ، وإما اسم بمعنى : « مثل » ، توكيده لفظي بالمرادف لكلمة : « مثل » التي قبله . - ثم انتقل إلى الحالة الرابعة لقلبهما فقال :

كَذَاكَ ثَانِي لِيَنْبُو اكَتَفَا مَدٌّ : «مَفَاعِلٌ» ، كَجَمْعٍ نَيْفًا-٤

(يريد بالين هنا حرف اللمة المتحرك ، والشائع عنده غير الناطم أن حرف الين هو حرف اللمة الساكن الذي قبله حركة لا تناسبه فإن تحرك ما قبله بحركة تناسبه فهو حرف علة وبدولين ، وإن تحرك حرف اللمة فهو حرف علة فقط - كما سبق بيان هذا في ص ٧٩ و ٤٩٥ و ٥٧٢ - اكتنفا : أحاطا . . .) وجمع - بالتثنية - مصدر ، فاعله محوّل ، ومعوله هو كلمة : نيف . والمراد : كجمع شخص نيفاً ، فحذف للفاعل المضاف إليه ، وثنون المضاف وهو كلمة : جمع . وبقيت « نيفاً » منصوبة مفعولاً بالمصدر . ويتكلم ابن مالك في البيت السادس - وقد سبق في هامش الصفحة الماضية - على الحالة الخامسة من حالات إبدال الواو همزة .

« ملحوظة : » تبدل الهمزة - أيضاً - وجوباً من الألف في نحو : حمراء وخضراء - فالأصل - على الرأي الشائع - هو : حمري وخضري . بألف التانيث المقصورة فيهما ، زيدت قبلها ألف المد ، فأبدلت الثانية همزة .

وتبدل جوازاً من الواو المضمومة ضمماً لازماً لا يفارقها ، نحو وجوه ، أدور ( جمع دار ) فيصبح فيهما أجوه ، وأدور . كما تبدل من الواو لزوماً عند بعض القبائل في مثل : وشاح ووسادة ؛ فيقال فيهما إشاح وإسادة . وقيل إن هذا القلب جائز .

وتبدل جوازاً أيضاً في مثل : رائى ، وغائى ؛ نسبة إلى راية وغاية ، والأصل بثلاث ياءات خففت الأولى بإبدالها همزة .

• • •

إبدال الواو والياء من الهمزة . ( وهذه الحالة عكس التي قبلها . ) :

يتحقق هذا الإبدال في ناحيتين :

الناحية الأولى - الجمع الذى على وزن : « مفاعل » وما شابهه<sup>(١)</sup> ، بشرط أن تكون الهمزة عارضة<sup>(٢)</sup> بعد ألف تكسيره ، وأن تكون لام مفردة<sup>(٣)</sup> ، إما همزة أصلية ، وإما حرف علة أصلياً ؛ وأوا أو ياء . . فإذا تحقق المطلوب<sup>(٤)</sup> وجب قلب كسرة الهمزة فتحة وقلبها - بعد ذلك - ياء في ثلاث صور ، وواواً في صورة واحدة ، وقلب الحرف الأخير بعدها ألفاً .

( ١ ) من كل جمع تكسير يماثل : « مفاعل » - كما قلنا - في عدد الحروف وفصلها ، وإن لم يماثل في وزنه الصرف ؛ فيدخل في هذا : فواعل ، وفعال ، وأفاعل . . . وغيرها مما يسمى : صيغة منتهى الجموع ، وقد سبق إيضاح هذا في جميع التكسير ص ٤٩٧ ، ٥٠٢ .

( ٢ ) غير أصلية .

( ٣ ) وصفنا « الهمزة ، والواو ، والياء » ، فيما يأتى بأنها أصلية مع أن لام الكلمة لا تكون إلا أصلية - يقصد بالمبالغة في الإيضاح .

( ٤ ) وهو وقوع الهمزة عارضة بعد ألف التكسير ولام المفرد : إما همزة أصلية وإما أسد حرف العلة ( الواو والياء الأصليين ) .

فتقلب ياء :

( ١ ) إذا كانت لام ذلك المفرد همزة أصلية ؛ نحو : خطيئة وخطايا—برينة<sup>(١)</sup> وبرايا — ذنية<sup>(٢)</sup> — ودنايا . . . فوزن : خطايا ، هو : « فمائل » . والأصل : خطايي<sup>٣</sup> ، ثم انقلبت الياء التي بعد ألف الجمع همزة ( طبقاً لما سبق في حالات قلب الياء . ) فصارت : خطائي<sup>٤</sup> ، ثم قلبت الهمزة ياء مفتوحة : وبعدها ألف ، فصارت : خطايا . . . هذا هو الأصل وما مرّ فيه باختصار<sup>(٥)</sup> .

ومثله يقال في : برايا ودنايا ونظائرها — فالأصل : يرايبي<sup>٦</sup> ؛ ودناي<sup>٧</sup> ،

( ١ ) علقية .

( ٢ ) رذيلة وقيصة .

( ٣ ) أما التفصيل فيقول النحاة إن خطايا وبرايا ودنايا — وأشباهها من كل ما يتحقق فيه أوصاف هذا الجمع — قد مر بمراحل خمس من القلب حتى استقر بعدها على هذه الصورة . وهي مراحل تشيلية خمسة ، ولكنها مفيدة ، برغم ما فيها من تكلف واضح ، وأن العرب الفصحاء لا تعرفها قصد من تخيلها ضبط مفردات هذه الصيغة ضبطاً محكماً يستطیع به المستعرب أن يتبين تلك المفردات من أوصافها ، وأن يمتدح في عصر وصحة إلى جميعها ، وإذا عرضت عليه هذه الجُمُوع وسدها أدرك مفرداتها بغير حيرة ولا اضطراب . وفيما يلي المراحل الخمس — بغير اختصار — في كلمة : خطايا ونظائرها .

١ — المفرد : خطيئة ( حل وزن ، كميّة ، والفاعل : خطيء ، فالهمزة أصلية ) فقياس تكسيروها هو : فمائل . يقال : خطايي<sup>٨</sup> ؛ لأن الياء الزائدة في المفرد تزداد في الجمع أيضاً بعد ألف « مفاعل وفمائل » وأشباهها . ثم يجب قلب هذه الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف التكسير في هذا الوزن ؛ طبقاً لما تقدم في ص ٥٧٤ ، فتصير الكلمة : خطائي<sup>٩</sup> .

ب — إبدال الهمزة الأخيرة ياء ، لوقوعها منطوقاً بعد همزة ، طبقاً لقواعد القلب التي ستأتي في ص ٥٨٢ فتصير : خطايي<sup>١٠</sup> .

ج — قلب كسرة الهمزة الأولى فتحة ، بمعنى التخفيف ؛ فتصير الكلمة : خطايي<sup>١١</sup> .

د — قلب الياء التي في آخر الجمع ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ طبقاً لقواعد القلب ؛ فتصير : خطايها . ( وسبق الألف الأخيرة أن تكتب ياء طبقاً لقواعد رسم الحروف )

هـ — قلب الهمزة ياء لوقوعها بين ألفين . والهمزة قريبة الشبه بالألف — كما يتخيلون ، فتقلب ياء ؛ فرأوا من اجتماع ثلاثة أحرف متشابهة في الآخر ؛ فتصير الكلمة : خطايا . ولم تقلب واوا ، لأن الياء أخف نطقاً ، وانقلب إليها أكثر .

قلب الياء بعد ألف الجمع همزة مكسورة ، ثم انقلبت الهمزة المكسورة ياء مفتوحة ، وبعدها ألف ، فصارتا : برايا ودنايا .

( ب ) إذا كانت لام ذلك المقرد ياء للعلة أصلية ( أى : ليست منقلبة عن شيء ) ، نحو : هدية وهدايا - وقضية وقضايا . . . فوزن هدايا ، وقضايا - وأمثالهما - هو : فعائل . وأصلهما : هدايٌ وقضايٌ ، جرى عليهما القلب الذى فى الحالة الأولى ( ما عدا قلب همزة الآخر ياء ، لأنّ لاهما ليست همزة ) وانتهى بهما الأمر إلى : فعائل<sup>(١)</sup> .

( ح ) إذا كانت لام المقرد ياء للعلة ولكنها منقلبة عن واو ، نحو : عشيّة ومطية ، وأصلهما<sup>(٢)</sup> عَشِيَوَةٌ ومَطْيَوَةٌ ، وجمعهما : عشايا ومطايا ، على وزن : فعائل ، بعد خمسة أنواع من القلب كالتى مرّت فى الحالة الأولى : (١) ، (٢) ، (٣) . . .

أما الصورة التى تقلب فيها كسرة الهمزة فتحة ، ثم تقلب الهمزة واوا بعدها ألف - فحين تكون لام المقرد واوا ظاهرة سلمت فى هذا المقرد : نَحَوُ : هِراوة<sup>(٤)</sup> وإداوة<sup>(٥)</sup> .

( ١ ) جرى عليهما من القلب أنواع أربعة سبقت فى الحالة الأولى ؛ وهى :

أ - هدايٌ ، وقضايٌ ، ثم هدايٌ وقضايٌ . ب - هدايٍ ، وقضايٍ .

ج - هدايا ، وقضايا . د - هدايا وقضايا

وإنما كانت أنواع القلب هنا أربعة وليست خمسة كالتى سبقت ؛ ولأنّ لام الكلمة هنا ياء وليست همزة متطرفة تقلب ياء .

( ٢ ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ؛ قلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء ( طبقاً

لما تقضى به قواعد الإبدال - كما سيحىء هنا ) .

( ٣ ) هى خمسة أنواع :

أ - المقرد عشيرة ومطيرة ( بدليل : مطاء ، مطومطوا ، بمعنى : أسرع . وعشا ، يمشعشوا ، بمعنى :

سأه : يصره . . . )

والجمع : عشاوي ، ومطايو ، قلبت الواو ياء لوقعها متطرفة بعد كسرة ، فصارتا : عشاوي ومطايي .

ب - قلبت الياء بعد ألف التكسير همزة - طبقاً لما تقدم - فصارتا - : عشاوي ومطايي .

ج - قلبت كسرة الهمزة فتحة ، فصارتا : عشاوي ، ومطايي .

د - تحركت الياء الأخيرة وانفتح ما قبلها ؛ قلبت ألفاً ؛ فصارتا : عشاوا ومطايا .

ه - قلبت الهمزة ياء - لما سبق - فصارتا : عشايا ومطايا . فأنواع القلب الخمسة هنا هى التى سبقت

فى الحالة الأولى تماماً ، إلا أنّ الواو المتطرفة ؛ هنا تقلب ياء فى نظير الهمزة المتطرفة هناك .

( ٤ ) الهراوة : العصا للضخمة .

( ٥ ) إناء الماء ، يشتهر باسم : الزرنزية .

وجمعها ! هَرَآوَى ، وأدَاوَى ، على وزن : « فَعَالِل » بعد أن مرّت كلتاها بخمسة أنواع من القلب وصلت بعدها إلى صيغة التكسير النهائية ، وهذه الخمسة هي :  
 ( أ ) قلب الألف التي في المفرد همزة في الجمع بعد ألف التكسير ؛  
 فيقال : هَرَآوَى ، وأدَاوَى . . . ( لأن مفردهما : هِرَاوَة ، وإداوَة ) .  
 ( ب ) قلب الواو ياء ؛ لوقوعها متطرفة بعد كسرة ؛ فتصير الكلمتان : هَرَآوَى ، وأدَاوَى .

( ج ) قلب كسرة همزة مفتحة — طبقاً لما سلف — فتصيران : هَرَآوَى وأدَاوَى .

( د ) قلب الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ؛ فتصيران : هَرَآَا ، وأدَاَا .

( هـ ) قلب همزة واو — ليشابه الجمع مفرده ؛ فتصيران : هَرَآَوَى وأدَاوَى — مع كتابة الألف الأخيرة ياء ؛ طبقاً لما تقضى به قواعد رسم الحروف <sup>(١)</sup> —

من الصور السالفة يتبين أن همزة تبقى في مثل : المَرَآَوَى ( وهي جمع : مِرَآَاة ) <sup>(٢)</sup> . فلا تنقلب في التكسير ياء ؛ لأنها همزة أصلية في المفرد ، وفي الجمع ، وليست طارئة <sup>(٣)</sup> ؛ وكذلك تبقى بغير قلب في مثل : صحائف ، وعجائز ، ورسائل ، لأن لام المفرد — وهو : صحيفة ، وعجوز ، ورسالة — ليست همزة ، ولا أحد حرفي العلة ( الواو الياء ) . فلم تتحقق في الكلمات الثلاث — وأشباهاها — شروط قلب همزة واو ، أو ياء <sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) في وسط هذا الجمع أنفان ، إحداهما التي كانت زائدة في المفرد ، والأخرى التي زادت في التكسير ، والأولى هي التي قلبت همزة بعد ألف التكسير .

( ٢ ) يصح كتابتها هكذا : ( مرآة ) لكن إثبات همزة وبعدها ألف ، أوضح من كتابتها مدة فوق ألف .

( ٣ ) فالمفرد : مرآة على وزن مفعّلة ، والفاعل : رأى ، والمصدر : رؤية ، فالهمزة أصلية .

( ٤ ) وإلى الحالة الأولى السابقة يشير ابن مالك بقوله : ( في بيت سبق لمناسبة أخرى بصفحة ٥٧٥ )

وافْتَحْ ، ورُدَّ الهمزُ يا ، فيما أُعِلْ لَأمًا . وفي مِثْلِ هِرَاوَةٍ جُعِلْ ٥  
 وآوًا ٦ . . . . .

يقول : افتتح همزة ، ويريد بها همزة الطارئة بعد ألف صيغتهن الجمع على الوجه الذي شرحناه =

الناحية الثانية - اجتماع همزتين في كلمة واحدة - فخرج ، نحو : أأنت ؟ لأن الاجتماع في كلمتين ، إذ همزة الاستفهام كلمة - وهذا بالتفصيل التالي ، مع ملاحظة أن الثانية هي التي تقلب دائماً دون الأولى ؛ سواء أكانت الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أم العكس ، أم كانتا متحركتين ، ويمتنع أن تكونا ساكنتين .

( أ ) فإن كانت الأولى هي المتحركة - بفتحة ، أو ضمة ، أو كسرة - والثانية هي الساكنة وجب قلب الثانية حرف علة مجانساً لحركة ما قبله ، أي : ألفاً بعد الفتح ، وواو بعد الضم ، وياء بعد الكسر ، نحو : آمَنَ الرجل . . . أُمِين - إِيْمَانًا . والأصل أَمِّن - أُمِّن - إِيْمَانًا . . . قلبت الثانية حرف علة من جنس حركة ما قبلها ، ومثله : ( آخَذَ - أُخِذَ - إِيْخَاذًا ) ، و ( آزَرَ - أُوزِرَ - إِيْزَارًا ) و ( أَلَمَ - أُؤْلِمَ - إِيْلَامًا ) ، و ( آلفَ - أُؤْلِفَ - إِيْلَافًا )<sup>(١)</sup> .

( ب ) وإن كانت الأولى هي الساكنة والثانية هي المتحركة - وهذا النوع لا يقعان فيه في موضع الفاء ، لتعذر النطق بالساكن ابتداءً - فإن كانتا في موضع العين وجب إدغام الأولى في الثانية ؛ نحو : سَأَلَ<sup>(٢)</sup> ، ورَأَسَ<sup>(٣)</sup> ، ولَأَلَ<sup>(٤)</sup> .

وإن كانتا في موضع اللام قلبت الثانية ياء ، كبناء صبيغة على وزن : « قِمِطَرٌ » من الفعل : قرأ ؛ فيقال قِرَأَى . والأصل : قِرَأَ - بتسكين

وردها ياء في الجمع الذي مفردة مثل اللام بالياء أما مثل اللام بالواو فقلب واو . . . وهذا كلام موجز غامض لا يوضح حقيقة المراد . وقد وفيناه . أما بقية البيت السادس فيصطلح بقاعدة أخرى ؛ سبقت في ص ٥٧٥

( ١ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَمَدًّا أَبْدِلْ ثَانِيَّ الْهَمْزَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ أَنْ يَسْكُنَ ؛ كَأَثَرٍ ، وَاتَّجِنَ - ٧

يريد : اقلب ثاني الهمزتين المجتمعين في كلمة - ملة . وهذا يقتضي أن تقلب همزة الثانية الساكنة واواً بعد الضمة ، وألفاً بعد الفتح وياء بعد الكسرة ؛ لأن الملة هي حرف علة ساكن ، قبله حركة تناسبه .

( ٢ ) على وزن فَعَال ؛ لكثير السؤال . وقد اغترت كتابة همزة على هذه الصورة منعاً للاعتباس .

( ٣ ) بالغ الرئيس . ( ٤ ) يائع القليل .

المهزة الأولى ، وتحريك الثانية - قلبت الثانية ياء لوقوعها طرفاً بعد المهزة الساكنة<sup>(١)</sup> . . .

( ح ) وإن كانتا متحركتين فلهما صورتخيلية ؛ قصد بها في الأعم الأغلب مجرد التشريب ، ولا يكاد يعرف لما نظائر ماثورة ، في فصيح الكلام ولا تنجح إليها الأساليب الرفيعة ، ومن أشهرها :

١ - أن تكون المهزتان المتحركتان ، في موضع اللام ؛ فتقلب الثانية ياء مطلقاً ؛ (أى : سواء انفتح ما قبلها ، أم انضم ، أم انكسر) . كبناء صيغة على وزن : جعفر ، أو : قِرْمِز ، أو : بُرْتُن ، من الفعل : قرأ ، فيقال : قرأاً<sup>٢</sup> ، وقِرْمِزٌ<sup>٣</sup> وقِرُونٌ<sup>٤</sup> وقِرُونٌ<sup>٥</sup> ؛ بهمزيّن متواليّتين ، تقلب . الثانية منهما ياء لا واو ؛ لأن الواو لا تقع طرفاً في الكلمة الزائدة على ثلاثة أحرف ؛ فنقول : في قرأاً<sup>٦</sup> - مما قبلها مفتوح - قرأى . وقد تحركت الياء وانفتح ما قبلها ، فتقلب ألفاً ، وتصير : قرأى ، وهى اسم مقصور .

ويقال في قِرْمِزٍ<sup>٧</sup> مما قبلها مكسور - : قِرْمِزٌ ، بقلب الثانية ياء ثم تحذف الياء فيقال : قِرْمِزٌ ، بحذف الياء التي في آخرها كما تحذف من المنقوص ، وذلك بحذف حركة الياء أولاً ، لاستئصال الحركة عليها ، ثم حذف الياء ؛ لالتقاء ساكنة مع التنوين ؛ كما يحذف في مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووالٍ ، ونظائرها من المنقوص . وبهذا تصير كلمة : قِرْمِزٌ من المنقوص الذى حذفت لامه . ونقول في قِرْمِزٍ<sup>٨</sup> - مما قبلها مضموم - : قِرْمِزٌ أيضاً .

ذلك أن المهزة الثانية تقلب ياء لا واو - لما تقدم - فتصير الكلمة إلى :

( ١ ) كان القياس أن ندغم الأولى في الثانية كما أدغمت في : سأل ، ورأس ، ولأل . . . لولا أن المهزة الثانية هنا وقعت طرفاً ، والأطراف أولى بالتغيير - في الأغلب - ولذا قم القلب هنا دون هناك .

ويقول النحاة : إن المهزتين اللتين في موضع اللام تبدل الثانية المتحركة منهما ياء مطلقاً ؛ أى : سواء كانت طرفاً كاللثال السالف ، أم كانت غير طرف كما في بناء صيغة خيالية على وزن : « سفيرجـل » من الفعل : قرأ ؛ فيقال : قرأاً<sup>٩</sup> ، يـساكن المهزة الأولى ، وفتح الياء بعدها . والأصل : قرأاً<sup>١٠</sup> بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها في موضع اللام وصلت الأولى والثالثة . والأغلب في هذه الأشئلة أنها خيالية التشريب - كما قلنا - إذ لا يكاد يشيع لها نظائر ماثورة في فصيح الكلام .

( ٢ ) نوع من الصيغ الماثلة للمهزة .



قُرْؤِي ، ثم تقلب الضمة التي قبلها كسرة ؛ لتسلم الياء ، فتصير إلى : قُرْؤِي ، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها عليها ، ثم تحذف الياء لالتقاءها ساكنة مع التنوين ، وتنتهي إلى : قُرْء ، وتصير منقوصة ، مثل : داعٍ ، وهادٍ ، ووال .  
٢ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام ، وحركة الثانية كسرة . فتقلب الثانية ياء مطلقاً ( أى : بعد همزة مفتوحة أو مكسورة ، أو مضمومة ؛ فهي في حكمها كالصورة السالفة ) - كبناء صيغة من الفعل : « أَمَّ » <sup>(١)</sup> تكون على وزن : « أَصْبَحَ » بفتح الهمزة ، أو يكسرها ، أو يضمها ، مع كسر الياء في الحالات الثلاث ، فيقال بعد الهمزة المفتوحة : « أُمِّمٌ » ، ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتمكن إدغام الميمين ، وهذا أمر واجب ، ثم تقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ؛ لأن الهمزة المكسورة بعد المفتوحة تقلب ياء كما تقدم - فتصير الكلمة أُمِّمٌ .

ويقال : بعد الهمزة المكسورة : ائْمِمٌ ، بهمزتين ؛ أولاهما مكسورة ، وثانيتهما ساكنة ، فتنتقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الثانية ، ليتيسر الوصول إلى الإدغام الواجب في الميمين ، وتقلب الهمزة الثانية بعد نقل الكسرة إليها ، ياء ، وتصير الكلمة : ائْمِمٌ .

ويقال بعد الهمزة المضمومة : اؤْمِمٌ بهمزتين ؛ مضمومة فساكنة ، ثم تنقل كسرة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة ليتمكن الوصول إلى الإدغام الواجب ، ثم تبدل الهمزة الثانية بعد كسرها ياء وتصير الكلمة : اؤْمِمٌ .

٣ - أن تكون الهمزتان المتحركتان في غير موضع اللام والثانية مضمومة فتقلب واوا بعد همزة إما مفتوحة ، وإما مكسورة ، وإما مضمومة . فتقال المضمومة بعد مفتوحة : « أُؤِبَّ » <sup>(١)</sup> ، والأصل : « أُؤِبَّبٌ » - بفتح ، فسكون ، فضم ... - نقلت حركة الباء الأولى إلى الهمزة الساكنة ؛ ليتيسر الوصول للإدغام الواجب ، فصارت الكلمة بعد الإدغام : أُؤِبَّ ، وقلبت الهمزة الثانية واوا بعد انتقال الضمة إليها ؛ لأن الواو هي المناسبة للضمة ؛ فصارت الكلمة : أُؤِبَّ .

ومثال المضمومة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : « أَمَّ » <sup>(٢)</sup> على وزن :

(١) بفتح ، فضم ، فباء مشددة - ، جمع : آب ، بفتح الهمزة وتشديد الياء ، وهو : المرعى .

(٢) بمعنى : قصد .

إصْبَحَ — بكسر الهزرة وضم الباء — فيقال : ائْتُمُّم ؛ بكسر ، فسكون ، فضم .  
نقلت حركة الميم إلى الهزرة — قبلها ، ليتسر الوصول إلى الإدغام الواجب ، فصارت  
الكلمة ائْتُمُّمَ ، — بكسر ، فضم ، قيم مشددة — . قلبت الهزرة الثانية حرفاً من  
جنس حركتها ، وهو الواو ، فصارت : ائْتُمُّمَ .

ومثال المضمومة بعد ضمة : بناء صيغة على وزن : ائْتُمُّم من الفعل : ائْتُمُّم ؛  
فيقال : ائْتُمُّم — بضم ، فسكون ، فضم — تنقل ضمة الميم الأولى إلى الهزرة الساكنة  
قبلها ؛ ليتسر الإدغام ؛ فتصير الكلمة بعده : ائْتُمُّمَ ، — بضمين متواليتين — وتقلب  
الهزرة الثانية المضمومة حرفاً من جنس حركتها ، وهو الواو — فتصير الكلمة : ائْتُمُّمَ .  
٤ — أن تكون الهزتان المتحركتان ، في غير موضع اللام ، والثانية مفتوحة مُطلقاً ؛  
( أى : بعد مفتوحة ، أو مضمومة ، أو مكسورة ) فتقلب واواً . فثالث المفتوحة  
بعد مفتوحة : أوادِم<sup>(١)</sup> ، والأصل : أ آدم ، بهمزيين مفتوحين بعدهما ألف ؛ قلبت  
الهزرة الثانية واواً ؛ طبقاً لقواعد الإبدال ، التي تقضى بقلب الهزرة الثانية المفتوحة

( ١ ) يقول ابن مالك في حكم الهزرة المفتوحة ( وقلبها فتحة أو ضمة ) وأنها تقلب واواً في الحالتين ،  
كما تقلب ياء إن كان قبلها كسرة — كما يجيء بعد هذا — :

إِنْ يَفْتَحَ أَكْرَضُ أَوْفَتْحَ قَلْبُ وَاوَا . وَيَا إِثْرَ كَسْرٍ يَنْقَلِبُ ٨

( إن يفتح : أى : الهزرة الثاني ، بمعنى : الهزرة ) . ثم انتقل بعد ذلك إلى بيان حكم الهزرة  
الثانية المكسورة وقلبها حركة ؛ فصرح بأنها تقلب ياء مُطلقاً ؛ ( أى : سواء أسبقها ضمة ، أم فتحة ،  
أم كسرة ) . كما صرح بأن الهزرة المضمومة ( بعد حركة ) يجب قلبها واواً مُطلقاً بشرط ألا تكون  
الهزرة الثانية آخر الكلمة فإن كانت آخرها واجب قلبها ياء . — كما سبق في الشرح . يقول :

ذُو الْكَسْرِ مُطْلَقًا كَذَا . وَمَا يُضْمُ وَاوَا أَصِرَّ ، مَا لَمْ يَكُنْ لَفْظًا أَتَمَّ ٩

فَذَلِكَ يَاءٌ مُطْلَقًا جَا . وَأَوُّمُ وَنَحْوُهُ وَجْهَيْنِ فِي ثَانِيهِ . أَمَّ ١٠

( كذا . أى : ينتقل ذو الكسر مُطلقاً كهذا — مشيراً إلى ما قبله بما ينتقل ياء — وأن الهزرة  
المكسورة تقلب ياء مُطلقاً ، سواء أكان ما قبلها مكسوراً أم غير مكسور . وأوُّم ، أصلها : أم هـ  
بشديد الميم ، بمعنى : اتصد . أى : اتجه لهذا الحكم والصل به ) .

أما ما انتظم من ثاني الهزتين فيصير . واواً مُطلقاً ( سواء أكان ما قبله مضموم أم غير مضموم )  
بشرط ألا يكون تمام اللفظ ، أى : بشرط ألا يكون هو آخر الكلمة ( فإن كان آخرها فهو ياء مُطلقاً .  
و « جا » ، أى : جاء في كلام العرب ياء . وضم البيت العاشر بالإشارة إلى الهزرة الثانية التي يجوز قلبها  
واواً وإبقاؤها وقد شرحناها .

غير المتطرفة — واواً ، دائماً : سواء أكان ما قبلها مفتوحاً أم غير مفتوح .  
ومثال المفتوحة بعد مضمومة : أُؤْيَلِمُ ؛ ( تصغير : آدم . ) ، والأصل :  
أُؤْيَلِمُ ، قلبت الهزمة الثانية واواً ؛ عملاً بالقاعدة السالفة .

ومثال المفتوحة بعد مكسورة بناء صيغة من الفعل : «أَمَّ» ، على وزن : إَصْبَحَ  
— بكسر الهزمة ، وفتح الباء — فيقال : إِأَمَّمْ ، بكسر ، فسكون ، ففتح .  
تنقل حركة الميم الأولى ( وهى الفتحة ) للهزمة الساكنة قبلها ؛ ليتيسر الإدغام  
الواجب ، ثم يقع الإدغام ؛ فتصير الكلمة : إِأَمَّ ، بكسر ، ففتح ، فميم مشددة .  
وتقلب الهزمة الثانية ياء لوقوعها متحركة بعد كسرة فى حشو الكلام فتصير  
الكلمة : إِيَمَّ ، بهزمة مكسورة ، وياء مفتوحة ، وميم مشددة .

ملاحظة : إذا كانت الهزتان متحركتين والأولى منهما للمتكلم فى صدر فعل  
مضارع جاز فى الثانية منهما قلبها بوقاؤها من غير قلب ، نحو : أؤُم ، وأئِنَّ  
مضارعى : «أَمَّ» بمعنى : قَصَدَ . و «أَنَّ» ، بمعنى : تألم ، ويجوز أؤُم ،  
وأئِنَّ . . .

• • •

إبدال الياء من الألف :

تقلب الألف ياء فى موضعين ؛ أولهما : وقوعها بعد كسرة ؛ كما فى تكسير  
سلطان ، ومصباح ، ومنشار — ونحوها — على : سلاطين ، ومصابيح ، ومناشير . . .  
وكما فى تصغيرها على : سَلَيْطِينَ ، وَمُصَيَّبِيح ، وَمُنَشِير . . .  
ثانيهما : وقوعها بعد ياء التصغير فى مثل : كَتَيْبٌ ، وَمُحَيَّبٌ ،  
وغلَيْبٌ . . . ، تصغير : كتاب ، وسحاب ، وغلाम . والسبب : أن ما بعد ياء  
التصغير لا بد أن يكون متحركاً ، والألف لا تقبل الحركة وياء التصغير لا تكون  
متحركة . فقلب الألف بعدها ياء للتخلص من الساكنين ، ولم تقلب حرفاً آخر  
لأن هذا هو الوارد عن العرب<sup>(١)</sup> .

• • •

( ١ ) فى الموضعين السالطين يقول ابن مالك :

وياء أَقْلَبُ أَلْفًا كَسْرًا تَلَا أو ياء تَصْغِيرُ . . . . . ١١—

التقدير : وأقلب ألفاً تلا كسراً — ياء ، أو تلا ياء تصغير . يريد أقلب حرف الألف ياء إذا وقع =

## إبدال الياء من الواو :

تقلب الواو ياء في ، نحو أحد عشر موضعاً :

١ - أن تقع متطرفة بعد كسرة ؛ كما في نحو : رضى ، وقوى ، والراضى ، والسامى . والأصل : رضى وقوى<sup>(١)</sup> ، والراضى ، والسامى ، لأن هذه الكلمات - ونظائرها - واوية اللام ، بدليل ظهور الواو الأصلية في بعض تصاريح الكلمة مثل : الرضوان - القوة ، السمو . . . ولا يتغير الحكم السالف بوقوع تاء التانيث بعد الواو ؛ لأن تاء التانيث بمنزلة كلمة مستقلة ، نحو : رضى - قوى - الراضية - السامية . فتعتبر الواو التي تليها هذه التاء في حكم المتطرفة التي يجب قلبها ياء بعد الكسرة .

وكذلك لا يتغير الحكم السالف بوقوع ألف ونون زائدتين بعد الواو المتطرفة التي قبلها كسرة ، لأن هذين الحرفين - هنا - في حكم الكلمة المنفصلة عما قبلها . ومن الأمثلة : الإتيان بصيغة على وزن : « فَعْلَان » - بفتح فكسر - من الغزو والشجو ، فيقال : غَزَوان ، وشجَوان ، بالواو التي قبلها كسرة ، ثم تقلب هذه الواو ياء ؛ فتصير الصيغة : غَزَريَان ، وشَجَريَان « فالواو » واقعة في الطرف تقديرًا وقبلها كسرة ، فعُومِلت معاملتها إذا وقعت في الآخر حقيقة<sup>(٢)</sup> . . .

٢ - أن تقع عيناً لمصدر ، أعلت<sup>(٣)</sup> ، في فعله ، وقبلها في هذا المصدر

= بعد كسرة أو بعد ياء تصغير . وأكل البيت بتكملة تتصل بقاعدة جديدة ستجيء في البيت الذي بعده مباشرة .

(١) هذا الكلمة : ( قور ) صالحة للإدغام ؛ لالتطابق شروطه عليها ولكن القلب يقدم عليه .

(٢) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

..... يَواوِ ذَا أَفْعَلَا - ١١

في آخر ، أَوْقَبَل « تاء التانيث ، أو زِيَادَتَي « فَعْلَان » ..... - ١٢

يقول : أفضل ذا بالواو وهو قلبها ياء كما قلبت الألف ياء بعد الكسرة ( يشترط أن تكون الواو في الآخر أو بعدها تاء التانيث : أو زيادتا فعلان على الوجه الذي شرحناه . أما أول البيت الحادى عشر فمختص بقاعدة سلفت الإشارة إليها في هامش ( ص ٥٨٥ ) كما أن آخر البيت الثانى عشر مختص بقاعدة ستجيء بعده مباشرة .

(٣) أى : كانت حرف علة متقلِّباً عن غيره . وهذا هو المراد بالملل هنا .

كسرة ، وبعدها ألف . ( فالشروط أربعة ) . ومن الأمثلة : صام صياما - قام قياماً - راد ريادة - حاك حياكاً وحياكة ، والأصل : صوام ، وقوام ، ورواد ، وحيواك ، قلبت الواو ياء لتحقيق الشروط الأربعة السالفة . فلا قلب في مثل : سوار ، لانتهاء المصدرية ، ولا في مثل : حاور حواراً ؛ لأن الواو غير معلقة في الفعل ( أى : غير منقلبة عن حرف آخر ) ولا في مثل : حال حيولاً ، لعدم وقوع ألف بعدها ، على حسب الرأي الغالب <sup>(١)</sup> . . .

٣ - أن تقع عيناً لجمع تكسير ، صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي معتلّة مفردة . ومن أمثلتهم : جمع دار على ديار ، وحيلة على حيل ، وديمة على ديم ، وقسيمة على قسيم ، وقامة على قيسم ، أيضاً . والأصل : ديوار - حيوك - ديوم - قيوم ، ومن الشاذ : حاجة وحيوج .

فإن كانت اللام معتلّة وجب تصحيح الواو ؛ فيقال في جمع : ريان <sup>(٢)</sup> وجو : رواء ، وحيواء ، بترك الواو بغير قلب .

٤ - أن تقع عيناً لجمع تكسير صحيح اللام ، وقبلها كسرة ، وهي في مفردة شبيهة بالمعكّلة : في أن تكون ساكنة فيه ، وبعدها في الجمع ألف ، نحو : سوط وسياط ، وحوض وحياض ، وروض ورياض - ... والأصل : سيواط - حيواض - رِواض . . . فإن لم توجد الألف وجب تصحيح الواو ، نحو : كوز وكِوزة ، وعود <sup>(٣)</sup> وعِودة ، كما تصحح إن كانت متحركة في المفرد ؛ نحو : طويل

(١) وإلى هذا الموضع يشير ابن مالك في آخر البيت الثاني عشر وفي البيت الذي يليه . يقول :

..... ذَا أَيضاً رَأَوْا - ١٢

في مَصْلَرِ المَعْلَلِ عَيْنًا . وَالْفِعْلُ مِنْهُ صَحِيحٌ غَالِبًا ، نَحْوُ الْحَوْلِ - ١٣

يريد : أن التحاة رأوا أيضاً قلب الواو ياء بعد الكسرة في مصدر كل فعل عمل العين ، وبعدها ألف ؛ نحو صام صياماً . . . كما شرحنا . وأشار بقوله والفعل منه صحيح . . . إلى أن المصدر إذا كان على وزن فعل ( بكسر يفتح ) وعينه واو قبلها كسرة وليس بعدها ألف ، فإن الواو تصح فيه ، نحو : حول ، مصدر : حال .

(٢) مرقو باللهاء ( ضد عطشان ) .

(٣) لقي زاد عمره من الإبل على سبع سنين .

٥ - أن تقع طرفاً في ماضٍ وهى رابعة أو أكثر بعد فتحة بشرط أن تكون متقلبة ياء في المضارع نحو : أعطيت وزكَّيت ، وأنا أُعطِي وأُزَكِّي . وفعلهما : (عطا يعطو ؛ بمعنى : أخذ وتناول) فأصل الفعلين الرباعيين : أعطوت ، وزكَّوت ، ثم قلبت الواو فيهما ياء ، وكذلك في اسم مفعولهما ؛ وهو : معطيان ومزكَّيان<sup>(١)</sup> . . .

٦ - أن تقع ساكنة غير مشددة وقبلها كسرة ، نحو : ميزان ، وميعاد ، وميقات . والأصل : ميوزان ، وميوعاد ، وميوقات ، بدليل : الوزن ، والوعد ، والوقت . فلا يصح القلب في مثل : سوار ، وصوكان ، لعدم سكن الواو . ولا في : اجليواذ (وهو مداومة السير مع الإسراع) لتشديد الواو .

٧ - أن تقع لاماً لصفة على وزن : فُعَلَى (بضم فسكون ففتح) نحو : دنيا وعليا ، وأصلهما : دُنُوَى وَعِلُوَى . . . ، (بدليل دنوت دنواً ، وعلوت علواً) ، قلبت

(١) روى التوحيين الثالث والرابع يقول ابن مالك :

وَجَمْعُ ذِي عَيْنٍ أَعْلٌ أَوْ سَكَنٌ فَاحْكُمْ بِذَا الْإِعْلَالِ فِيهِ حَيْثُ عَنْ-١٤  
(عَنْ ، أصلها عَنْ ، بالتشديد خففت النون بالسكون ، لشرع معنى : عَنْ ، ظهر وعرض) ثم قال :

وَصَحَّحُوا : «فَعْلَةٌ» . وفي : «فَعْلٌ» وَجْهَانِ . وَالْإِعْلَالُ أَوَّلَى ؛ كَالْحَيْلِ-١٥

يريد أن الواو السالفة للذكر إذا لم يقع بعدها ألف في الجمع ، وكان على وزن فعلة (بكسر ففتح) - فلها تصح ويقي ؛ نحو كوز وكوزة وعود وعيدة . . . فإن كان الجمع على وزن فعل (بكسر ففتح) جاز عند ابن مالك الإعلال - وهو الأول - والتصحيح ؛ نحو : حاجة وسوج أو حيج - وحيلة وحيل وحول . ويفهم من كلام ابن مالك أن التصحيح مطرد ولكنه غير الأول . أما عند غيره فالتصحيح شاذ لا يقاس عليه ويتنصر على الوارد المسجوع منه . وهذا هو الرأي الأقوى . ويجب الاقتصاد عليه .

(٢) وفي هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَالْوَاوُ لَأَمَّا بَعْدَ فَتْحٍ «يَا» انْقَلَبَتْ كَالْمُعْطِيَانِ يَرْضِيَانِ . (ووجب . . .)-١٦

(التقدير : انقلبت الواو - سائلة كونها لاماً بعد فتح - ياء) كالتاء في المعطيان ویرضیان فأصلها الواو . أما الفعل : «وجب» فلا صلة له بهذا ؛ وإنما صلت بالبيت السابع عشر الآتي في ص ٥٩٢ .

الواو ياء . ومن الشاذ المسموع : قُصَوَى<sup>(١)</sup> . فإن كانت فُعْلَى اسماً ( وليست وصفاً ) ، بقيت الواو بغير قلب ، نحو : حُرَوَى ، اسم موضع . . .<sup>(٢)</sup>

٨ - أن تجتمع هي والياء في كلمة واحدة بشرط ألا يفصل بينهما فاصل وأن يكون السابق منهما أصيلاً ( أى : غير منقلب عن غيره ) وساكنًا مكوّنًا أصليًا غير عارض . فإذا تحققت الشروط وجب قلب الواو ياء ، وإدغامها في الياء سواء كانت الياء هي السابقة ؛ نحو سيد وميت ( وأصلهما ، سَيَوِدْ ومَيَوِتْ - كما سبق ) أم كانت الواو هي السابقة ؛ نحو طَيَّ ، ولَيَّ ، وأصلهما طَوَّى ، ولَوَّى ، ؛ بدليل طويت ولويت ... فالواو في الأمثلة السالفة قلبت ياء ، وأدغمت الياء في الياء .

فإذا اجتمعتا في كلمتين فلا قلب ، نحو : يدعو ياسر ، ويجرى يآ من . ولا قلب كذلك إن كان بينهما فاصل ، نحو : زيتون ، أو كان السابق منهما متحركًا ، نحو : طويل وغَيُور ، أو كان السابق غير أصيل ، نحو : كَوْتَيْب في تصغير : كاتب ، أو كان مكوّنهُ غير أصيل ، كقولهم في « قَوَى » الماضي ، المكسور الواو أصالة : قَوَى ، بسكون الواو ؛ للتخفيف .

وإذا اجتمعت الواو والياء في تصغير اسم - لا وصف - مشتمل على واو متحركة ، وتكسیره على : مَسْأَل - وما يوازنه<sup>(٣)</sup> - جاز قلب الواو بالطريقة السالفة وتصحيحها ، نحو : جلدول وجداول ، والتصغير<sup>(٤)</sup> : جَدَيْل ، أو : جَدَيْول ، بالقلب

(١) وهي لغة قريش .

(٢) وفي الموضوع السابق يقول ابن مالك . في فصل مستقل يحى بهد ، ولا يشتمل إلا على بيتين أولهما يشتمل على حالة تبدل فيها الواو من الياء وثانيهما تبدل فيه الياء من الواو . ونصهما تحت عنوان « فصل » :

مِنْ لَامٍ فُعْلَى اسْمًا - أَتَى الْوَاوُ بَدَلْ يَاء . كَتَفَوَى - غَالِبًا جَاذَا الْبَدَلْ - ١  
( أى : جاء هذا البديل ) .

يريد : أن الواو تبدل من الياء الواقعة لآما لاسم على وزن فعل - يفتح ، فسكون ، ففتح مع مد - نحو : تقوى . . . وهذه الصورة هي الصورة الثالثة من الصور التي سيجي شرحها في موضعها الأنسب ، عند الكلام على قلب الياء وأوا ( ص ٥٩٢ ) . أما الذي يعنينا هنا فهو المكسر ، ( أى : قلب الواو ياء ) فهو البيت الثاني آخر الفصل ، ونصه :

بِالْعَكْسِ جَاءَ فُعْلَى وَصَفًا وَكُوْنٌ : قُصَوَى ، نَادِرًا لَا يَخْفَى ٢

(٣) سبق بيان ما يوازنه في ص ٤٩٧ ، ٥٠٢ .

(٤) راجع ما سبق خاصاً بهذا في « التصغير » ص ٥٢٢ .

وعلمه ، ونحو : أسود - للحية - وأسود ، والتصغير أسيد ، أو أسيدود .  
والإعلال أحسن في كل ذلك .

فإن كان المفرد وصفًا تعيّن الإعلال ؛ نحو : أليّسم ، تصغير : ألّوم ،  
( اسم تفضيل فعله ؛ لام ) . وكذلك إن كانت الواو في المفرد غير متحركة ؛ نحو :  
عجوز وعود ، وتصغيرهما عَجِيّز وعَمِيد . وكذلك إن كانت الواو في المفرد  
عارضة نحو : رؤيّة ، تخفيف رؤيّة ، ونحو : بُويج ، لأن أصلها ألف ...<sup>(١)</sup>  
وبما ينطبق عليه حكم الكلمة الواحدة - مع أنه ليس بواحدة - جمع المذكور  
السالم المرفوع المضاف إلى ياء المتكلم ، نحو : جاء صاحبِي والأصل :  
صاحبون لي . حذفت التّون للإضافة ومعها اللام فصارت الكلمة صاحبِي ثم  
قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء ، وكسر ما قبلها .

٩ - أن تقع لام اسم مفعول لفعل ماض ثلاثي على وزن : فَعِل - بفتح  
فكسر - نحو : رَضِيّ فهو مَرَضِيّ ، وقَرِيّ فهو مَقَرِيّ . والأصل : مَرَضِيّ  
ومَقَرِيّ ( على وزن مفعول ) اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون ، قلّبت  
الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء . وكسر ما قبلها بدلًا من الضمة لكيلا تقلب  
الياء واوًا بعد الضمة .

فإن كان الماضي غير مكسور العين وجب تصحيح الواو ، نحو : : مَزُو  
ومَدَعُوّ وفعلهما : غَزَا ودَعَا . وأصلهما ، غَزَوَا ، ودَعَوَا ، تحركت الواو وانفتحت  
وما قبلها ؛ قلّبت ألفًا ، فصار : غَزَا ودَعَا<sup>(٢)</sup> .

( ١ ) وفي هذا الموضع الثامن يقول ابن مالك في بحث مستقل عنوانه : « فصل : نص البيت  
الأول والثاني منه وما الخاصان بموضوعنا » :

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ يَنْ وَإِ وَيَا وَاتَّصَلَا ، وَيَنْ عُرُوضَ عَرِيَا - ١  
فَيَا الْوَاقِلَيْنِ مَدَغِمَا وَشَدَّ مُعْطَى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا - ٢  
( عرى = خلا . رسم = حين وجد بوضوح ) .

( ٢ ) ويصح أن يبين القفلان على أصلهما بغير قلب الواو ؛ بقصد المسح ، أو التعجب ، بشرط أن  
يكون كل منهما على وزن فَعِل - بفتح فم - وقد سبق الكلام على هذا النوع من التعجب في بيانه الخاص  
( ٢ - ص ٢٦٩ م ١٠٩ ) .



١٠ - أن تكون لاما بجمع تكسير وزنه ، فَعُول ( بضم فم ) ، نحو : عصا ، وجمعها : عَصِيّ ، ودلو ، وتكسيره : دَلِيّ . والأصل : عَصُوٌّ ودَلُوٌّ اجتمع واوان - واجتماعهما ثقيل - أولاهما زائدة في الجمع ، والأخيرة أصلية ( لام الكلمة ) قلبت الواو الأخيرة ياء ؛ فصارتا إلى : عَصُوِيّ ، ودَلُوِيّ . اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء وكسر ما قبلهما ، فصارتا : عَصِيّ ودَلِيّ . ويصح كسر أولهما للتخفيف ؛ لأن الانتقال من الضم إلى الكسر في مثل هذه الصيغة لا يخلو من ثقل . ومن النحاة من يجيز التصحيح في جمع التكسير السالف ولكن الأرجح علم التصحيح .  
فإن كان « فَعُول » مفرداً وجب التصحيح ؛ نحو : عَتُوٌّ - عَلُوٌّ - سُمُوٌّ - نَمُوٌّ<sup>(١)</sup> . . .

١١ - أن تكون عيناً بجمع تكسير على وزن : « فَعَلَّ » صحيح اللام مع علم وجود فاصل بين العين واللام ، نحو : صَيِّمٌ ، ونَيْيَمٌ ، وأصلهما : صُوْمٌ ونَوْمٌ ، يواوین قبلهما ضمة ، وهذا ثقيل ؛ فعدل عن الواوین إلى الياءین تخفيفاً ، ولكن التصحيح هو الأكثر ؛ فيقال صُوْمٌ ، ونَوْمٌ . فإن لم تكن اللام صحيحة لم يصح القلب ، نحو شَوَى وشَوَى ، . . . ( بضم أولهما ، وتشديد ثانيهما المفتوح ) وهما جمع : شَاوٍ ؛ وغاوى اسمى فاعل من شَوَى وشَوَى . كما يجب التصحيح إن فصلت العين من اللام ، نحو صَوَامٌ ونَوَامٌ ، ومن الشاذّ : نِيَامٌ . . .

• • •

( ١ ) وإلى الموضعين التاسع والعاشر يشير ابن مالك - في فصل مستقل ، أوله : إن يسكن السابق من واو وياء ، قاتلاً في البيتين الثامن والتاسع .

وَصَحِّحِ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلِ أَنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا - ٨

يريد ينحو : « عدا » الماضي الثلاثي غير المكسور العين إذا كان واوى اللام حيث يجب التصحيح في الرأى الأجود ؛ فتقول عدا ، وغزا ودما واسم المفعول ، معلو ، ومنزرو ، ومذعو . أما غير الأجود فيجوز فيه القلب فيقال : مديّ - مفرّز - مديّ . ثم قال :

كَذَلِكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا وَالْفَعُولُ مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْعَمْ أَوْفَرِدَ يَعْنِ - ٩

يمن = أصلها : يمنٌ ، بالتشديد ، أى : يظهر . والرأى عند ابن مالك أن « الفعل » جاء فيه عن العرب الوجهان سواء أكان جمعاً أم مفرداً . وغير ابن مالك يحتم الرأى الذى شرحناه ويحكم بالضعف على غيره . - وستجى إشارة البيتين السالفين في مناسبة أخرى ص ٦١٠ .

( ٢ ) وفى هذا يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

## إبدال الواو من الألف :

إذا وقعت الألف بعد ضمة وجب قلبها واواً ، سواء أكان هذا في اسم أم فعل ؛  
فثال الاسم : لَوَيْع ، ومُوَيْهَر ، وهما تصغير : لاعب وماهر ، ويشترط  
لقلب الألف واواً في التصغير ألا يكون أصلها ياء كالتى في : « ناب » ( بمعنى :  
السن ) فإنها في التصغير ترجع إلى أصلها الياء — كما تقدم في بابه — فيقال  
نُيَيْبٌ .

ومثال الفعل : روجع — عول — بويح . . . وهى أفعال ماضية مبنية  
للمجهول : وأصلها للمعلوم : راجع — عامل — بايع . . . (١)

\* \* \*

## إبدال الواو من الياء :

يقع هذا في أربعة مواضع :

١ — أن تكون الياء في لفظ غير دال على الجمع ، مع سكنها ، ووقوعها  
بعد ضمة ، وعدم تشديدها . نحو : يُوقِن ومُوقِن ، ينع ومُنع — يُوقِظ  
ومُوقِظ — يُوسِر ومُوسِر . . . قلبت الياء واواً في المضارع واسم الفاعل وهكذا . . .  
والأصل : أيقِن الرجل يُيقِن ؛ فهو مُيقِن — أينع الثمر يُينع ؛ فهو  
مُينع — أيقظ الصباح النائم يُيقِظ ، فهو مُيقِظ — أيسر النشيط يُيسر ؛  
فهو مُيسر . فلا يصح القلب إن كان اللفظ جمعا : نحو : يبيض ، ويهيم ،  
( تقول : هذا ورق أبيض وورقة بيضاء ، والجمع فيهما : بُيُض (٢) بضم الباء ،

وشاع نحو : « بُييم » في : نُومٍ ونَحْوٍ : « نيام » سُودُهُ نُمى — ١٠  
( نى = نب . أى : أنه نسب للشوذ — وسجى . الإشارة لهذا البيت في مناسبة أخرى ص ٦١٠ .  
( ١ ) وإل هذه الحالة أشار ابن مالك في آخر البيت السادس عشر وأول السابع عشر بقوله :

١٦ . . . . . وَوَجِبَ —  
إِبْدَالُ وَاوٍ بَعْدَ ضَمٍّ مِنْ أَلْفٍ — ١٧ . . . . .

أما صدر البيت الأول فخاص بقاعدة سلفت في ص ٨٨٨ وأما بقية الثاني فخاص بقاعدة سجي .  
بعد هذه مباشرة .

( ٢ ) قياس تكثيرهما : فُعُل .

ثم يجب كسرهما في هذه الصورة ؛ لثقلها في جمع التكسير قبل الياء الساكنة غير المشددة . ونقول : هذا جمل أهيم<sup>(١)</sup> ، وناق هيماء ، والجمع فيهما : هيم ، بضم الهاء ، ثم تُكسر الهاء ، وجوباً ، لما سبق .

كذلك لا يصح القلب : إن كانت الياء متحركة ، نحو : هيام<sup>(٢)</sup> ، — بضم ، ففتح بغير تشديد — أو كانت غير مسبقة بضممة ، نحو : خيَل وجيَل . . . أو كانت مشددة ؛ نحو غَيَّب<sup>(٣)</sup> . . . (٤) .

٢ — أن تكون لاماً لفعل ، وقبلها ضمة ، نحو : نهو الرجل ، أو : قَصُوْ ، أو : سَمُوْ ، أو ذَكُوْ ؛ للتعجب من نهيته — أى : عقله — أو من من قضائه ، أو سموه ، أو ذكائه ، وهذه الألفاظ تؤدى معنى التعجب ، أى : ما أنهاه — ما أقضاه — ما أمناه — ما أذكاه . . . فكل هذه وتلك من أساليب التعجب القياسية التى سبق الكلام عليها في بابها .

وقد تكون لاماً لاسم مخوم بناء تأنيث بعدها تُلَازِمُ الكلمة ؛ بحيث لا تؤدى الكلمة معناها إلا مع هذه التاء ؛ كبناء صيغة على وزن «مَقْدُرَةٌ» — بفتح ، فسكون ، فضم ، ففتح — من الفعل ، رى ؛ فتكون ، مَرْمُوءَةٌ ، والأصل مرمية — بكسر الميم الثانية — قلبت الياء واواً ؛ لوقوعها بعد ضمة .

فلو جاءت التاء بعد بناء الصيغة المطلوبة لم يصح القلب ، ويجب ترك الياء

(١) شديد العطش .

(٢) مصدر : هام ، بمعنى : اشتد عطشه ، أو حبه .

(٣) جمع غائب .

(٤) ونى هذا الموضع من قلب الياء واواً وقلب الفضة كسرة في مثل بيش ، هيم ، ونحوهما . . .

يقول ابن مالك في البيت السابع عشر الذى سبق صدره :

و «يا» كمؤننٍ بدأ لها اعترف—١٧ . . . . .

يريد أن الياء التى كانت في أصل كلمة : «مؤنن» يجب قلبها واواً ، كما انقلبت الألف في الحالة السالفة واواً . فالتشبيه بين الحالتين مقصور على قلب الحرفين — الألف والياء — واواً . ثم قال في قلب الفضة كسرة .

ويُكسرُ المضْمومُ في جَمْعٍ كَمَا يُقَالُ : هِيمٌ ، عند جَمْعِ : أهيمًا—١٨

(والألف التى في آخر : «أهيم» زائدة للشعر .) ونثل : أهيم ، هيماء ، وهما شاهما ما يجمع فيه صهب الكسر .

على حالها ، نحو : « تَمَادِيَّة » ؛ وهي مصدر دال على المرة ، وفعله : تَمَادَى : وأصل المصدر : تَمَادِيًا - بضم الدال - ؛ لأن المصدر القياسي للفعل الذى على وزن : « تفاعل » هو : تَفَاعَلَ . ثم قلبت الضمة قبل الياء كسرة ، لتسلم الياء من قلبها واوا . ثم جاءت التاء الدالة على الوحدة بعد انقلاب الضمة كسرة . وقد تكون لامًا لاسم محتوم بالالف والتون الزائدين ؛ كبناء صيغة من الفعل رى : على وزن : سَبَّعَان (بفتح فضم مع مدّ . . . اسم موضع) فيقال رَمَوَانٌ . . . (١)

٣ - أن تكون لاما لاسم على وزن ، فَعَلَى - بفتح ، فسكون ، ففتح مع المدّ - نحو : تَقْرَى ، وَشَرَوْى ، وَفَتَوَى . . . والأصل : تَقَيًا ، وَشَرِيًا ، وَفَتِيًا . . . بدليل : تَقَيَّت ، وَشَرِيَّت ، وَفَتَيَّت ، فأبدلت الياء فى الجمع واوا . . . (٢)

٤ - أن تكون عينًا لكلمة على وزن : فُعَلَى - بضم ، فسكون ، ففتح مع المدّ - بشرط أن تكون الكلمة اسما محضًا ، أى : خالصة من شائبة الوصفية ؛ نحو : طُوبَى (٣) التى هى اسم خالص الاسمية ، للجنة ، أو لشجرة فيها - فإن لم تكن اسما محضًا وكانت صفة محضة ، أى : خالصة من شائبة الاسمية وجب تصحيح الياء وكسر ما قبلها ؛ لكى تسلم من قلبها واوا ، ولا يكاد يعرف من هذا النوع - كما قالوا - إلا كلمتان هما : ضِيْزَى (٤) وحيكى (٥) ، وأصلهما (٦) : ضَوْزَى ،

(١) رى هذا الموضع يقول ابن مالك :

وَوَاوًا أَثَرُ الضَّمِّ رُدُّ «الْيَا» مَتَى أَلْفِي لَامَ فَعَلٍ ، أَوْ مِنْ قَبْلِ «وَتَا» - ١٩

كَتَا بَكَانٍ مِنْ : «رَمَى» كَمَفْلُورَةٍ كَذَا إِذَا كَسَبُعَانٌ صَيْرَةً - ٢٠  
(أنى = وجهد) والمراد : متى وجد حرف الياء على هذه الصورة .

(٢) رى هذا يقول ابن مالك فى بيت سبقت الإشارة إليه فى ص ٥٨٩ تحت عنوان «فصل «نصفه :

مَنْ لَامَ فَعَلٍ اسْمًا أَتَى الْوَاوُ بَدَلًا يَاوُ كَفَقَوَى - غَالِبًا - جَاذًا الْبَدَلُ - ١٩

(٣) وأصلها : طُوبَى . بالياء ، - لأن نمله : طاب يطيب - قلبت الياء واوا . ( انظر رقم ٣ من هامش الصفحة التالية ) (٤) يقال : قسمة ضيوزى ، أى : جائزة ظالمة ( ضازه ، يضوزه وضيوزه . . . جار عليه ، ونجسه ) .. (٥) يقال : مِشِيَّة حَيْكَى إذا تحرك فيها المنكبان . (حلك فى مشيه حيَّك ويحيك ، إذا حرك منكبتيه) .

(٦) أصلهما عند كثير من النحاة : «ضَوْزَى» و«حوكى» ؛ فهما واويان . وهذا يخالف لما =

وَحُوكَى ، بالواو الساكنة فيهما المسبوقة بضمة . قلبت الواو ياء ساكنة ، وقلبت الضمة قبلها كسرة .

فلأن كانت الصفة غير محضة — لجريانها مجرى الأسماء <sup>(١)</sup> ، جاز في الرأي الأنسب <sup>(٢)</sup> القلب ، والتصحيح ، وفي الحالتين تكون الصفة غير المحضة دالة على التفضيل ، لأنها مؤنث أفعل الدال على التفضيل أيضاً ، ومن أمثلتها : طوبى <sup>(٣)</sup> أو : طيبى ، مؤنث أطيب — كوسى أو : كيسى . مؤنث : أكيس — ضوقى أو : ضيقى مؤنث : أضيق — خورى ، أو خيرى ، مؤنث : أخير . . .

• • •

إبدال الألف من الواو والياء :

إذا وقعت الألف عيناً للماضى الثلاثى ، أو لاما ، فلا بد أن تكون منقلبة عن واو أو ياء ، نحو : صام — باع — سما — جرى . والأصل : صوم — بيع — سمو — جرى ... بفتح الواو والياء في كل ذلك . والدليل على هذا الأصل : المصادر — أو غيرها — إذ نقول : صوم ، بيع ، سمو ، جرى . . . فقلبت الواو والياء في تلك الأفعال — ألفا . كما يقلبان في كثير من الأسماء أيضاً ، ولا يقع هذا القلب في الأفعال ولا في الأسماء إلا بعد اجتماع عشرة شروط :

أولها : أن يتحركاً فإن لم يتحركاً لم يقع القلب ، كما في قول ، صوم ، بيع ، عيس .

ثانيها : أن تكون حركتهما أصلية ليست طارئة للتخفيف أو لغيره من الحركات

== يدل عليه القاموس وتاج العروس من أنهما واو يان ويائان . فلا يصح الاستدلال بهما على قلب الواو لجواز أن تكون هذه الياء هي التي في أصلهما . . .

( ١ ) ويعرف جريانها مجرى الأسماء بأن تكون معمولة لأموال مختلفة مباشرة دون أن يسبقها موصوف ( ٢ ) وهو رأى ابن مالك ، فقد نص على أن الوجهين سموعان عن الرب ، ويخالفه سيبويه وكثرة النحاة ؛ فقطعوا بقلب : ياء « فُعِلَى » واوا إذا كانت اسماً ؛ كطوبى الاسمية أو وصفها غير محضة ، ويدعم قلبها إذا كانت وصفاً محضاً ، وكسر ما قبلها لتسلم . ويقول ابن مالك سجلاً رأيه ، قاصداً « فُعِلَى » الجارية مجرى الأسماء :

وإنْ تَكُنْ عَيْنًا لِفَعْلَى وَصَفًا فَذَاكَ بِالْوَجْهِينِ عَنْهُمْ يُلْفَى — ٢١

( يلقى = يوجد — كما سبق — ) .

( ٣ ) كلمة : « طوبى » قد تكون اسماً محضاً كالتى هي اسم . الجنة ، أو اسم شجرة ، وقد تكون وصفاً إذا كانت للتفضيل ، مؤنث : « أطيب » للدال على التفضيل كما عرفنا .

التي لا تلازمها ؛ فلا قلب في نحو : جَيْلٌ ، وتَوَمَّ وأصلهما : جَيْشَلٌ <sup>(١)</sup> ، وقَوَمَ <sup>(٢)</sup> ، نقلت حركة المزمة - بعد حذفها للتخفيف - إلى الساكن قبلها ، عند من يبيع هذا التخفيف إنَّ أَمِنَ اللبس . ولا في مثل قوله تعالى : ( لَتُبْلَوُنَّ في أموالكم وأنفسكم ) ، وقوله : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) .

ثالثها : أن يكون ما قبلها مفتوحاً ؛ فلا قلب في مثل : العِوض - الدُّوَل - الحِيل .

رابعها : أن تكون الفتحة التي قبلها متصلة بهما - مباشرة - في كلمة واحدة ؛ فلا قلب في مثل : حضر وفدٌ ليس يزيدُ فيه .

خامسها : أن يتحرك ما بعدها إن كانتا فاعين أو عينين للكلمة ، وألا يقع بعدهما ألف ، ولا ياء مشددة إن كانتا لامين ؛ فلا قلب في مثل : تَوَالَّى ، وَتَبَايَعْنَ ، وَخَوَّرْتَنِي <sup>(٣)</sup> ، وِيَانٌ ، وَطَوِيلٌ ، وَغِيورٌ ؛ لسكون ما بعدهما مع وقوعهما فاعين أو عينين . ولا في مثل : عَمَلَوِيَّ وَحَيَّيَّ <sup>(٤)</sup> لوقوع ياء مشددة بعدهما ، ولا في مثل : جَرِيَا ، وَسَمُوَا ، وَفَتَيَانٌ ، وَعَصَوَانٌ ؛ لوقوعهما لاما للكلمة وبعدهما ألف .

وإنما قلبا في سَمَا ، ودَعَا ، وَشَى ، وَسَعَى - مع وقوعهما لاما ؛ لعدم وقوع ألف ولا ياء مشددة بعدهما . ولهذا السبب نفسه قلبا في مثل : يَخْشَوْنَ وَيُدْعَوْنَ مع وقوعهما لاما ؛ (إذ أصلهما : يَخْشَيُونَ ، وَيُدْعَوُونَ . تحركت الياء والواو ، وانفتح ما قبلهما ؛ فقلبتا ألفا ؛ فالتقى ساكنان ؛ حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين ؛ فصار اللفظان : يَخْشَوْنَ وَيُدْعَوْنَ ) .

ومما سبق يتبين أن القلب ممنوع إذا وقع بعدهما الألف أو الياء المشددة أما إذا وقع بعدهما ساكن آخر غير هذين <sup>(٥)</sup> فالقلب واجب على الأرجح <sup>(٦)</sup> . . .

(١) اسم قنص .

(٢) المولود ومعه غيره في بطن واحد ، فكل منهما توأم ، وما : توسان ، والأكثر : توأم .

(٣) اسم قصر قدم بالعراق لثمنان .

(٤) صاحب حياء .

(٥) يلاحظ أن الياء المشددة هي يامان أولاهما ساكنة .

(٦) يذكر ابن مالك الشروط الخمسة السابقة (وهي التحرك ، وأصلته ، وفتح ما قبل الواو والياء ، واتصالهما بالفتحة التي قبلها مباشرة في كلمة واحدة وتحرك ما بعدها . . .) في الفصل

سادسها : ألا تكون إحداهما عينا لفعل ماض على وزن : فَعِلَ - بفتح فكسر - والصفة المشبهة الغالبة فيه على وزن : أفعَل<sup>(١)</sup> ؛ نحو هَيِّف ؛ فهو أهْيَفُ<sup>(٢)</sup> - وَغَيِّدُ<sup>(٣)</sup> ، فهو : أَغِيد - وَحَوَّلَ ، فهو : أَحْوَل - وَصَوَّرَ فهو أَوْصَرُ . . .  
سابعها : ألا تكون إحداهما مصدرًا للفعل الماضي السالف ولهذا يقال : هَيِّفَ ، وَغَيِّدَ ، وَحَوَّلَ وَصَوَّرَ بغير قلب . .<sup>(٤)</sup> .

ثامنها : ألا تكون الواو عينا لفعل ماض على وزن : « افْتَعَلَ » دال على المفاعلة<sup>(٥)</sup> ؛ فلا قلب في نحو : اجتوروا واشتوروا ، بمعنى : جاور بعضهم بعضا ، وشاور بعضهم بعضا . فإن لم يدل على المفاعلة وجب القلب ؛ نحو :

المستقل الذي أشرنا إليه في هامش ص ٥٩٠ فيقول بعد البيتين الأولين منه ، الخاصين بقلب الواو ياء عند اجتماعهما على الرفع الذي سبق شرحه في هامش تلك الصفحة - يقول ما نصه :

مِنْ وَاوٍ ، أَوْ ياءٍ بِتَحْرِيكِ أَصْلٍ أَلِفًا ابْدِلْ بَعْدَ فَتْحٍ مُتَّصِلٍ - ٣  
إِنْ حُرِّكَ الثَّانِي ، وَإِنْ سُكِّنَ كَفَّ إِعْلَالٌ غَيْرُ اللَّامِ . وَهِيَ لَا يُكْفَ - ٤  
إِعْلَالُهَا بِسَاكِنٍ غَيْرِ أَلِفٍ أَوْ ياءٍ التَّشْدِيدُ فِيهَا قَدْ أَلِفَ - ٥

( أَصْلٌ = تَأَصَّلَ ، وليس عارضاً ، كف = منع . أَلِفٌ = حرف وشاع في الكلام المأثور الفصحح )  
وتقدير البيت الأول : أبدل ألفاً بعد فتح متصل - من واو ، أو ياء موصوفين بتحريك متأصل فيما . وأوضح في البيت الثاني أن الإبدال السابق لا يقع إلا إن حرك الثاني بعدها . أما إن سكن ما بعدها فإن السكون يكفّ إعلال غير اللام . أى : يمنع قلب الواو والياء اللواتي في غير اللام ( وغير اللام هو : الفاء والين ) أما اللام فيقع فيها القلب إن سكن ما بعدها بشرط أن يكون الساكن حرفاً غير الألف وغير الياء المشددة ، ( لأن الياء المشددة تتكون من يائين الأولى منهما ساكنة - كما سبق . )

( ١ ) تكون الصفة المشبهة كذلك إذا كان الفعل الماضي لازماً بكسور الين دالاً على لون ، أو عيب أو شيء فطري ، أو وصف ظاهر في الجسم - وقد تقدم الكلام على هذا في باب الصفة المشبهة ج ٣ ص ١١ م ١٠٤ .

( ٢ ) الهيف ، مصدر : هيف - كفرج - وهو ضمور البطن دفقة الخافرة ، ويعمد من الصفات

المملوحة .

( ٣ ) الغَيِّدَ ، مصدر غَيِّدَ - كفرج - وهو : قمرية الجسم .

( ٤ ) وفي الترتيبين السادس والسابع يقول ابن مالك في الفصل المشار إليه :

وَصَحَّ عَيْنُ فَعَلٍ ؛ وَفَعِلًا ذَا أَفْعَلٍ ؛ كَأَغَيِّدٍ وَأَحْوَلًا - ٦

المراد بفعلك ؛ مصدر الثلاثي فَعِلَ . والمراد بصاحب أَفْعَلٍ : الماضي الثلاثي اللازم الذي تكون الصفة المشبهة منه على وزن أَفْعَلٍ ؛ وضرب له مثالين ، هما أَغَيِّدٌ وَأَحْوَلٌ - كما في الشرح .

( ٥ ) وهي المشاركة في فريقي في الفاعلية والمفعولية . وكما تسمى المفاعلة تسمى أيضاً : التفاعل .

اجتناز واختان بمعنى : جاز ، ( أى : قطع ) وختان ، وهذا الشرط خاص بالواو دون الباء ، ولهذا وقع القلب فى استافوا ، أى : تسابقوا ، بمعنى : اشتركوا فى ضرب السيوف ، والأصل : استيفوا قلبت الياء ألفا بالرغم من الدلالة على المفاعلة . ومثلها : امتاز وا وابتاعوا : بمعنى تمايزوا ، وتبايعوا . والأصل : امتيزوا ، وابتيعوا<sup>(١)</sup> . . .

ناسمها : ألا يكون بعد أحدهما حرف يستحق القلب ألفا - ؛ لئلا يجتمع قلبان متواليان بغير فاصل فى كلمة وهو ممنوع فى الأغلب - فإن وقع بعدهما حرف يستحق هذا القلب وجب - فى الأكثر - قلبه ، وتصحيح السابق ، اكشفاء بقلب المتأخر ؛ نحو : الحَيَّاء ، مصدر الفعل : حَيَّىَ ، والهَوَى : مصدر الفعل : هَوَى . والحوَى : مصدر الفعل : حَوَى ( والأفعال الماضية الثلاثة على وزن فَعِلَ ، بفتح فكسر ، ومصدرها على وزن : فَعَلَ بفتح ففتح<sup>(٢)</sup> ) فاصل المصادر : حَيَّىَ - هَوَى - حَوَى<sup>(٣)</sup> فى كل مصدر حرفان متواليان صالحان للقلب ألفا ، لتحرك كل منهما وفتح ما قبله . فجرى القلب على الثانى منهما ، لأنه فى آخر الكلمة ، والأطراف محل القلب ، والتغيير غالبا - وسليم الأول .

وقد وقع القلب على الأول فى بعض كلمات مسموعة لا تكفى للقياس عليها ومنها : كلمة : آية ، وأصلها - فى رأى من عدة آراء - أَيْيَه ، بياءين متحركتين قبل كل منهما فتحة . قابلت الأولى ألفا وسلمت الثانية<sup>(٤)</sup> . . .

( ١ ) وفى هذا يقول ابن مالك :

وإنَّ يَبْنَ تَفَاعُلٌ مِّنْ افْتَعَلٌ وَالْعَيْنُ وَأَوَّ - مَلِمَتْ وَلَمْ تُعَلِّ - ٧

( ٢ ) لأن فعلهما الماضى كفتح ؛ فالصدر هو : فرح على وزن : فَعَلَ ( بفتح ففتح ) فصدرها كذلك على وزن : فَعَلَ .

( ٣ ) لأن هذا من الحوة ( وهى سمة حميدة قديما فى الشفتين ) ولقيل فى تشيته : حوان .

( ٤ ) وإل هذا الشرط وورود السماع بما يخالفه فى بعض كلمات يقول ابن مالك فى الفصل المشار إليه :

وإنَّ لِحَرْفَيْنِ ذَا الإِعْلَالِ اسْتَحِقُّ صُحَّحَ أَوَّلٌ ، وَعَكَّسَ قَدْ يَحِقُّ - ٨

يريد : إن استحق هذا الإعلال ( القلب ) حرفين - بسبب تحقق شروطه فى كل منهما فأولها يصحح ويسلم من القلب ، وثانيها يقلب وقد يقع العكس قليلا .



عاشرها : ألا يكون أحدهما عينا في كلمة مخنومة بأحد الحروف الزائدة المختصة بالأسماء ؛ كالألف والنون معاً ، وكألف التأنيث المقصورة . . . فلا قلب في مثل : التجولان<sup>(١)</sup> ، والهيسان<sup>(٢)</sup> ، والصورى<sup>(٣)</sup> ، والحيتى<sup>(٤)</sup> ونحوها . . .<sup>(٥)</sup>

• • •

إبدال الميم من الواو ، ومن النون :

( أ ) تبدل من الواو وجوباً في كلمة : « فو » — لإحدى الأسماء الستة — فيقال فيها : فم ، والدليل على أن هذه الميم مبدلة من الواو قولهم في الجمع : أفواه . والتكسیر من الأشياء التي ترد الألفاظ إلى أصولها .

فلإن أضيفت كلمة : « فو » إلى اسم ظاهر أو : مضمر جاز إبقاء الواو — وهذا هو الأكثر — وجاز قلبها ميماً . فيقال : فوك أو فو التنظيف طيب الرائحة ، ويصح فك ، أو فم التنظيف طيب الرائحة .

( ب ) وتبدل من النون بشرطين . أن تكون الميم ساكنة ، وأن يقع بعدها الباء سواء أكانتا في كلمة أم في كلمتين ؛ نحو : انبعث . . . ونحو : من بعث . ويلاحظ أن قلب النون ميماً مقصور على النطق فقط ، أما في الكتابة فتبقى صورة النون على حالها . . .<sup>(٦)</sup>

• • •

( ١ ) التنقل .

( ٢ ) مصدر حام على وجهه : إذا سار على غير هدى .

( ٣ ) — فتحات — اسم بقعة بها ماء .

( ٤ ) بمعنى : المائلة أو السريعة للنسيطة .

( ٥ ) وفي هذا يقول ابن مالك :

وَعَيْنٌ مَا آخِرُهُ قَدْ زِيدَ مَا يَخُصُّ الْأَسْمَ وَاجِبٌ أَنْ يَسْلَمَ - ٩

( ٦ ) وفي إبدال الميم من النون يقول ابن مالك خاتماً الفصل السابق :

وَقَبْلَ « بَا » أَقْلِبْ « مِيمًا » - النون إذا كَانَ مُسَكَّنًا ؛ كَمَنْ بَتَّ أَنْيَدًا - ١٠

وتقدير البيت : وأقلب حرف النون ميماً إذا كان للنون مسكناً قبل باء . وساق لهذا مثالا سوى صورق النون الساكنة قبل الباء في كلمة واحدة مثل أنيدا — — والأصل : أنيدن بنون ، التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً ؛ لثقف — أو في كلمتين مثل : من بت . أى : قطع . ومعنى الجملة ؛ من قطع مودته فأنيد ، أى : أطرحه ، وأتركه ، ولا تبال به .

إبدال التاء من الواو ، والياء :

يجب قلب الواو والياء تاء إذا وقعا فاء « افتعال » ، أو فاء أحد مشتقاته <sup>(١)</sup> ، وكانا غير مبديلين من همزة ، فإذا تحقق الشرطان (وقوعهما فاء افتعال أو أحد مشتقاته ، وعدم انقلابهما عن همزة .) وجب قلبهما تاء — كما قلنا — وإدغام هذه التاء في تاء الافتعال أو مشتقاته . فعند بناء صيغة على وزن : افتعل — مثلاً — من الماضي : وصل ، أو : يَسِير <sup>(٢)</sup> يقال : اِوْتَصَلَ — اِيتَسَّرَ ، ثم تقلب الواو والياء تاء ، وتندغم في التاء الموجودة وتصبح الصيغتان : اتصل ، واتسر <sup>(٣)</sup> ، ويقال في المضارع قبل القلب : يَوْتَصِل ، وَيَتَسَّر ، ويصير بعد القلب والإدغام : يتصل ويتسر . . . ومثل هذا يقال في الأمر ، وبقي مشتقات « الافتعال » التي فاؤها أحد الحرفين السالفين غير المبديلين من الهمزة .

فإن كان أحدهما مبدلاً من الهمزة لم يجز القلب — في أشهر اللغات — فلا تقلب الياء تاء في مثل : ايتكل ، وهي صيغة « افتعل » من الأكل ، لأن ياءها في الأصل همزة ، وقعت بعد همزة مكسورة ، فانقلبت الثانية ياء ، طبقاً لما تقدم <sup>(٤)</sup> .

ولا تقلب الواو تاء في مثل : اؤتمن ، لأن هذه الواو مبدلة من الهمزة الثانية التي وقعت بعد ضمة ، إذ الأصل اؤتمن ، قلبت الثانية واواً لوقوعها بعد نظيرتها المضمومة كما عرفنا <sup>(٥)</sup> فوجب عدم القلب <sup>(٥)</sup> . . .

\*\*\*

(١) الماضي ، والمضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول . . . إلخ .

(٢) بمعنى لعب الميسر ، وهو القمار ، أو : اغنى .

(٣) ويصح أن يقال في : « أو تصل » قلبت الواو ياء لوقوعها بعد كسرة ، فصارت الكلمة : « ايتصل » ، ثم قلبت الياء تاء للافتعال ؛ فصارت : اتصل . والنتيجة في الحالتين واحدة ؛ هي قلب الواو تاء ؛ إما بمثل واحد كالأول ، وهو الأحسن لاختصاره . وإما بمثلين وهو المسائر لقاعدة قلب الواو ياء . نعم ، إن الياء المنقلبة عن الهمزة لا يصح قلبها تاء افتعال ، لكن الياء هنا منقلبة عن واو ، فيجوز قلبها تاء ، كما يجوز قلب الواو — دون الهمزة — تاء افتعال . ( راجع التصريح والصبان ) .

(٤) (١٤٤) في ص ٨١

(٥) روى هذا القلب يقول ابن مالك في فصل مستقل يقتصر على بيتين أولهما :

خَوَالِئِينَ « فَا » — « تَا » فِي افْتِعَالٍ أَبْدَلَا . وَشَدَّ فِي ذِي الهمزة نَحْو : ائْتَكَلَا — ١

يريد بنى الين : حرف اللة الواو والياء . وأما الألف فلا تكون فاء كلمة . وتقدير : البيت =

## إبدال الطاء من تاء الافتعال :

يجب قلب تاء الافتعال ومشتقاته طاء بشرط أن تكون هذه التاء - في كلمة فاؤها حرف من أحرف الإطباق ؛ ( وهي : الصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ) وبعده التاء . فإذا أريد بناء صيغة على وزن : افتعل - مثلاً - من : صبر ، أو : ضَعِفَ<sup>(١)</sup> ، أو : طَلَعَ ، أو : ظَلِمَ . . . قيل : اصْتَبِرَ - اضْطَبِرَ - اضْطَغِنَ<sup>(٢)</sup> ، ثم تقلب التاء طاء في اصْتَبِرَ فيقال : اصْطَبِر . وتقلب التاء طاء في : اظْطَلِمَ ؛ فيقال : اظْطَلِمَ - بطاء ظاهرة في النطق والكتابة . وكذلك تقلب التاء في اظْطَلَعَ ؛ فيقال اظْطَلَعَ ثم تدغم الطاءان وجوباً ؛ فيقال : اظْطَلَعَ . . . وتقلب في اظْطَلِمَ ؛ فيقال : اظْطَلِمَ . وفي مثل هذه الصورة التي تبدل فيها تاء الافتعال طاء بعد الظاء . يجوز ثلاثة أمور بعد القلب ، إما ترك الطاء والظاء على حالهما ؛ فيقال : اظْطَلِمَ - كما سبق - وإما قلب الطاء ظاء وإدغامها في الظاء ؛ فتصير الكلمة : اظْطَلِمَ . وإما قلب الظاء طاء وإدغامها في الطاء ؛ فتصير الكلمة : اظْطَلِمَ<sup>(٣)</sup> . . .

\* \* \*

## إبدال الدال من تاء الافتعال :

يجب إبدال الدال من تاء « الافتعال » ومشتقاته بشرط أن تكون هذه التاء في كلمة فاؤها الدال ، أو الدال ، أو الزاي وقد وقعت التاء بعد حرف من الثلاثة ،

= ذو الين حالة كونه فاء في صيغة « افتعال » أبدل تاء . وشذ هذا الإبدال في صاحب الحمز ، أي : في الحرف المبدل من همزة ؛ نحو ايتكل ، من الأكل ؛ فلا يقال فيه : ايتكل ، إلا شذوذاً في رأي ابن مالك لأنها لغة قليلة .

( ١ ) ضغن قلب العور : ابتلاً حَقْدًا .

( ٢ ) في إبدال الطاء من تاء الافتعال والدال منها يقول ابن مالك :

« طاء » - « تاء » افتعال رُدُّ لثَرْمُطَبَقِي في أدان ، وازدَد ، وادَّكَرْدُ لا بَقِي - ٢

( مطبق = حرف من حروف الإطباق ؛ وهي الأربعة التي ذكرناها . رد = صبر - بق = صار ) ، يقول : صبر تاء الافتعال طاء بعد حرف الإطباق . كما يقول : إن تاء الافتعال صار دالا في مثل : أدان ، وازدد ، وادكر . أي : في الكلمات التي فاؤها دالا أو زايًا ، أو ذالا ، وبعد كل من هذه الحروف تاء الافتعال مباشرة . فاليبت تضمين في شطره الأول إبدال الطاء من تاء الافتعال ، وتضمن في شطره الثاني إبدال التاء منها .

فإذا أريد بناء صيغة على وزن : « افعل » - مثلاً - من : دغَم ، أو : ذخَر ،  
أو زجر . . قيل ادتغم - اذنخر - ازنجر ، ثم قلب التاء في كل ذلك : « دالا »  
فيقال : ادغَم ، بإدغام الدال في الدال وجوباً . واذنخر ويصح قلب النال  
دالا وإدغامها في الدال الأصلية ، فيقال : اذنخر كما يصح - مع القلة - قلب  
الدال الأصلية ذالا وإدغامها في النال فيقال : اذنخر ، فهذه ثلاث لغات أقواها  
الأولى فالثانية . ويقال : ازنجر <sup>(١)</sup> . .

---

(١) أشار ابن مالك لهذا في البيت الذي في آخر هامش الصفحة السابقة .

## المسألة ١٨٣ :

## الإعلال بالنقل

معناه :

نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله ، وقد يبقى حرف العلة بعد ذلك على صورته ، أو ينقلب حرفاً آخر . وهذا النوع من الإعلال خاص بالواو والياء دون الألف ؛ لأنهما يتحركان وهى لا تتحرك مطلقاً . ومن الأمثلة : يصوم . فأصله : يَصُومُ<sup>(١)</sup> - بفتح ، فسكون ، فضم . . . - نقلت حركة حرف الواو ( وهى : الضمة ) إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يصوم » بواو ساكنة ، وقد بقيت صورتها بعد نقل حركتها . ومثله : يقوم - يعود - يقول - يعوم . . . . فيجرى فى كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى فى نظيره يصوم .

ومن الأمثلة أيضاً : يخاف . أصله : يَخَوْفُ - بواو مفتوحة - نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها ، ثم انقلبت الواو ألفاً ؛ لاعتبارها متحركة بحسب الأصل ، وقد انفتح ما قبلها الآن ، فصارت : يخاف . ومثله : يتام - يزال - يكاد . . . . حيث جرى على كل مضارع من هذه الأفعال ما جرى على المضارع : يخاف ؛ من نقل فتحة الواو للساكن قبلها ، ثم قلبها ألفاً .

ومن الأمثلة : يبيع . وأصله : يَبَّيعُ - بفتح ، فسكون ، فكسر - نقلت حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ؛ فصار المضارع بعد هذا النقل : « يبيع » بياء ساكنة ، بقيت صورتها بعد نقل حركتها .

فترى مما سبق أن حرف العلة ( الواو والياء ) قد يبقى على صورته بعد نقل حركته وقد ينقلب حرفاً آخر .

لكن ، الضابط العام الذى يخضع له حرف العلة ؛ ليبقى على صورته ، أو ينقلب حرفاً آخر ؟

(١) راجع ما سبق فى معنى الإعلال العام ص ٦٩٩

(٢) لأن الفعل صام يصوم ، من باب : فَعَّلَ يَفْعِلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ .

الضابط هو : أن حرف العلة إن كان في أصله متحركاً بحركة تجانسه<sup>(١)</sup> وجب بقاء صورته بعد نقل حركته إلى الساكن قبله ؛ كما في : يصوم - يقوم - يعود . . . وإن كان في أصله متحركاً بحركة لا تناسبه وجب - بعد نقل حركته - أن ينقلب حرفاً جديداً مناسباً لحركته الأصلية التي نقلت إلى الساكن الصحيح قبله ، فالفتوح يصير ألفاً ، والمضموم يصير واواً ، والمكسور يصير ياء . . . ومن الأمثلة : أقامَ وأبانَ ، فأصلهما : أقومَ وأبينَ<sup>(٢)</sup> ، بفتح حرف العلة نقلت حركة الواو والياء للساكن الصحيح قبلهما . ثم قلب حرفاً العلة ألفاً ، لأن الألف هي التي تناسب الفتحة ؛ فصار الفعلان : أقامَ وأبانَ . وفي مثل هذا القلب يقال : تحركت الواو والياء بحسب الأصل ، وانفتح ما قبلهما بحسب الحال ، فانقلبا ألفاً<sup>(٣)</sup> .  
مواضعه :

يقع الإعلال بالنقل في أربعة مواضع ، يكون حرف العلة في كل منهما عين الكلمة . . .

أولاً : أن يكون حرف العلة ( الواو ، أو الياء ) عيناً لفعل ؛ نحو : يصُول ، ويغيب . والأصل : يَصُولُ ويغيبُ ، بضم الواو وكسر الياء . ثم نقل حركتهما إلى الساكن قبلهما ، وترك كل منهما بعد ذلك على صورته - طبقاً لما قدمناه - فيصير الفعلان : يصُولُ ويَجُولُ .

ويشترط لإجراء النقل في هذا الموضع أن يكون الساكن قبل حرف العلة صحيحاً ، وأن يكون الفعل غير مضعف اللام ، ولا معتلها ولا مَصَوِّغاً للتعجب ، على وزن إحدى الصيغتين القياسيتين فيه<sup>(٤)</sup> . فلا يقع الإعلال بالنقل في مثل : قاومَ وباعَ ، وعَوَّقَ وبَيَّنَ لأن الساكن قبل الحرفين غير صحيح . ولا في مثل ابيضَّ واسودَّ ، لتضعيف لامي ، ولا في

( ١ ) هي الفضة الواو ، والكسرة الياء . أما التي لا تناسب فالكسرة أو الفتحة الواو . والفضة أو الفتحة الياء .

( ٢ ) لأن فعلهما : قام يقوم ، وبان يبين .

( ٣ ) يقال هذا تمليلاً للقلب ، لإدخاله تحت قاعدة عامة مطروقة هي أن حرف الواو أو الياء إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب قلبه ألفاً على الوجه الذي سبق شرحه في هذا الباب ص ٥٩٦

( ٤ ) ودخل التعجب اسم التفضيل ؛ نحو : هذا أقوم طريقة وأبين منهجاً فلا يصح الإعلال بالنقل في كليتي ؛ أقوم ، وأبين .

مثل: أهوى وأحيا، لاعتلاهما، ولا في مثل: ما أقومته وما أبنيته، وأقوم به، وأبين به؛ لأن الفعل منصوغ على صيغتي التعجب القياسيتين . . .<sup>(١)</sup>.

ثانيهما: أن يكون حرف العلة عينا في اسم يشبه المضارع في وزنه<sup>(٢)</sup> فقط دون زيادته، أو في زيادته دون وزنه، بشرط أن يكون في الاسم ما يمتاز به عن الفعل في الحالتين. فالأول: نحو: مقام-بفتح الميم-فإن أصله مقوم-بفتح، فسكون، ففتح - وهو على وزن المضارع: يعلم. نقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، ثم قلبت ألفاً، طبقاً لما سلف - فصار الاسم: مقام. وفيه زيادة تدل على أنه ليس من الأفعال، وهي الميم في أوله. ومثله: مقم، وممين.

ومثال الثاني: بناء صيغة من «البيع» أو: «القول» على مثال: تحلب<sup>(٣)</sup> وهذه صيغة خاصة بالاسم. فيقال: تببيع، وتقول - بكسر، فسكون، فكسر، فيهما - نقلت حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، وقلبت الواو ياء<sup>(٤)</sup>؛ فصارت الكلمتان: تببيع وتقول بكسرتين متواليتين في كل، وبعدها ياء.

فإن اختلف الاسم عن المضارع في الأمرين معاً، أو شابهه فيهما معاً - وجب التصحيح؛ فمثال الأول: مخيط<sup>(٥)</sup> - بكسر، فسكون، ففتح - لأن المضارع لا يكون - في الأغلب - مكسور الأول، ولا مبدوءاً بميم زائدة، فالصيغة مختصة بالاسم، ولذا وجب التصحيح ومثلها: مفعال، كمخياط.

(١) روى هذا الموضع وشروطه يقول ابن مالك في فصل جديد مستقل يبدؤه بقوله:

لِسا كِنِ صَحَّ انْقَلَبَ التَّحْرِيكَ مِنْ ذِي لَيْنٍ أَتَ عَيْنَ فِعْلٍ، كَأَبْنٍ  
مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا تَعَجَّبَ وَلَا كَأَبْنِصَ أَوْ أَهْوَى، بِلَامٍ عُلَّاءٍ  
فقد جمع في البيتين الشروط المطلوبة. (ابن، أصلها: أبين، فعل أمر من أبان، علل: صار حاوياً لحرف علة).

(٢) بأن يكون مشابهاً له في مجرد عدد الحروف، مع مقابلة الساكن بمثله، والمتحرك بمثله من غير نظر للاسمية والقلمية.

(٣) بكسر فسكون، فكسر، فهزة مطرقة، وهو: القشر الذي يظهر على الجلد حول منابت الشعر.  
(٤) قلبت الواو ياء لأن حركتها وهي الكسرة - غير مجانسة لها، فوجب قلب الواو حرفاً مجانساً للحركة، طبقاً لما سلف أول الباب. بخلاف الياء فلها حركتها هنا مجانسة لها؛ فلا تنقلب. فو:  
تقول لإعلان؛ أحدها بالنقل، والآخر بالقلب. أما تببيع ففيها إعلال واحد.

(٥) اسم أداة الخياطة.

ومثال الثاني : أَقْوَمَ ، وَأَبْيَسَ - بفتح ، فسكون ، ففتح . - وهما شبيهان بالمضارع : أَعْلَمَ وأَفْهَمَ . . . ، في وزنه ، وفي الزيادة التي في أوله ، فوجب لهما التصحيح .<sup>(١)</sup>

ثالثها : أن يكون حرف العلة عينا في مصدر معتل العين ، كفعله ، بشرط أن يكون فعله على وزن «أفعل» ، أو : «استفعل» نحو : أقام واستقام . وأصلهما قبل التغيير : أَقْوَمَ واستقوم . ومصدرهما إِقْوَامٌ ، واستقوام . فيجب فيهما الإعلال بالنقل كما جرى في فعليهما ، فتنتقل فتحة الواو إلى الساكن قبلهما ، وتقلب الواو ألفاً - طبقاً للقاعدة التي سلفت - فيتوالى ألفان لا يمكن النطق بهما معا ، فتحذف الثانية منهما ، وتجيء تاء التأنيث - في الأغلب - عوضاً عنها ، فيقال إقامة ، واستقامة . ومثل هذا يقال في : أبانَ واستبان . فأصلهما : أَبْيَسَ واستبيسَ ، ثم نقلت حركة الياء إلى ما قبلها وقلبت ألفاً ، فصارا : أبان واستبان . ومصدرهما : إيبان . واستيبان ، نقلت حركة الياء كما نقلت في الفعل ، وقلبت الياء ألفاً فتلاقت ساكنة مع ألف المصدر ، حذفت الثانية منهما ، وزيدت تاء التأنيث عوضاً عنها ، فصار المصدران : إبانة ، واستبانة ، وحذف هذه التاء مقصور على السماع ومنه قوله تعالى : ( وإقام الصلاة ) ، أي : إقامة الصلاة .<sup>(٢)</sup>

(١) أما نحو : يزيد (علم) فقد دخله الإعلال وهو مضارع قبل نفاه العلمية . وفي الموضع الثاني يقول ابن مالك :

ومثلُ فعلٍ في ذا الإعلالِ اسمٌ صَاهِيٌّ مضارعاً ، وفيه وَسَمٌ - ٣  
(صاهي - صابه . وسم - علامة) ، ثم قال :

ومفعلٌ صَحِيحٌ كَالْمِفْعَالِ ..... ٤  
يشير هاتين الصيغتين - وهما مختصتان بالأسماء - إلى الاسم المخالف للمضارع في وزنه وزيادته معاً . وترك بقية التفصيلات التي سردناها . والنصف الثاني من هذا البيت لا شأن له بهذه القاعدة ، وإنما شأنه متصل بالقاعدة التالية بعده مباشرة

(٢) وفي الموضع الثالث ما يتصل به من ألف «إفصال» ، و«استفصال» وتاء التأنيث ، ويقول ابن مالك :

..... ٤ ..... وَأَلَفَ الإِفْعَالِ وَاسْتِفْعَالِ - ٤  
أَزَلْ لَذَا لِإِعْلَالٍ ، وَهَاتَا هَا لَزَمَ عَرَضٌ وَحَذَفَهَا بِالنَّقْلِ رُبَّمَا عَرَضٌ  
(بالنقل ، أي : للنقل عن العرب ، وهو السماع للوارد ضمه) .



## المسألة ١٨٤ :

الإعلال بالحذف<sup>(١)</sup>

الإعلال بالحذف يكون قياسياً مطرداً في المسائل الآتية . أما في غيرها  
فمقصود على السماع :

الأولى : الهزنة الزائدة في أول الماضي الرباعي . فإنها تحذف في مضارعه ،  
واسم فاعله ، واسم مفعوله ، نحو : أكرم - يكرم - أكرم - مكرم -  
مكرم .. بحذف الهزنة في كل ذلك وجوباً ، ومثل هذا الأفعال الماضية : أفهم - أخبر -  
أحسن . . . ونظائرها ، حيث يجب حذف الهزنة ، من مضارعها ، واسم  
فاعلها ، واسم مفعولها . كما قلنا . والأصل في كل ذلك قبل حذفها : يؤكرم -  
مؤكرم - مؤكرم . وكلها الباقى . . .

الثانية : الواو التي هي فاء فعل ثلاثي مفتوح العين في الماضي مكسورها في  
المضارع مثل : وعد - وصف ، فيجب حذف هذه الواو في المضارع وأمره ،  
ومصلره بشرط : أن يكون المصغر على وزن فِعْلَة - بكسر ، فسكون ، ففتح -  
لغير الهيئة . بشرط أن تنجيء التاء في آخره عوضاً عن الواو المحذوفة . فيقال : بعد -  
عيد - عِدَة<sup>(٢)</sup> ، كما يقال : يصف - صِف - صفة . . . ( بشرط ألا يكون  
المصغر لبيان الهيئة كما سبق ) ولا تحذف الواو من المضارع إلا بشرط ، أن يكون  
حرف المضارعة مفتوحاً ، نحو : أعد - نَعِدْ . وأن تكون عينه مكسورة ، فلا تحذف

(١) في هذه التسمية نوع من التوسع والتسامح ، لأن بعض الأحكام الآتية لا صلة لها بحرف  
المله .

أما الهزنة التي تنطبق عليها بعض الأحكام الآتية أو السابقة ليستزلة بحروف المله في كثير من  
المواضع .

(٢) أصل عِدَة : وعد - بكسر الواو وسكون العين - حذفت الواو ، وحركت العين بالكسرة  
حركة الفاء فصارت دليلاً على الفاء المحذوفة . وجاءت تاء التانيث عوضاً عن الفاء المحذوفة . ومن الشاذ  
اجتماعهما معاً .

في مثل : يُولَدُ ، وَيَوْضُوُّ .<sup>(١)</sup> .

الثالثة : إذا كان الماضي ثلاثياً مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد — مثل ظَلِمْتُ<sup>(٢)</sup> — جاز فيه ثلاثة أوجه عند إسناده لضمير رفع متحرك . وهي إبقاؤه على حاله مع فك إدغامه وجوباً ، كالمثال السابق : ( ظَلِمْتُ ) أو : حذف عينه دون تغيير شيء في ضبط ما بقى من الحروف : مثل : ظَلَمْتُ . أو حذف عينه ونقل حركتها إلى فاء الكلمة ؛ مثل : ظَلِمْتُ .

فإن كان الفعل المضاعف المكسور العين مضارعاً أو أمراً واتصلا بنون النسوة جاز إبقاؤه على حالهما من غير حذف ولا تغيير إلا فك الإدغام وجوباً ، وجاز حذف العين ونقل حركتها — وهي الفتحة — إلى الفاء ؛ فنقول : النسوة يَقَرَّرْنَ<sup>(٣)</sup> أَوْ يَقَرَّرْنَ . واقْرِرنَ يا نسوة ، أَوْقِرْنَ . وسمِع فتح القاف في : قَرُنْ

الرابعة : أن يكون حرف العلة عينا في اسم المفعول كفعله . وفي هذا النوع يجب إحداث تغيير آخر ، غير الإعلال بالنقل — هو حذف الواو من : « مفعول »

( ١ ) في المسألتين الأوليين يقول ابن مالك في فصل مستقل هو آخر الفصل في ألفيته : وليس بعده إلا باب الازعاج

« فَا » أَمْرٌ ، أَوْ مُضَارِعٌ مِنْ : كَوَعَدَ اخْدِيفُ . وَفِي : كَعِدَةِ ذَاكَ اطْرَدَ ١ — وحذَفَ هَمِزٌ « أَفْعَلٌ » اسْتَمَرَّ فِي مُضَارِعٍ ، وَبَنِيَتْهُ مُتَّصِفٌ ٢ —

( بنيت متصف ، أى صيغ شخص متصف ، والمراد بهما : صيغتا اسم الفاعل واسم المفعول ، لانهما المادتان على ذات متصفة . . .

( ٢ ) تقول : ظلمت أعمل كذا ، بمعنى بقيت أعمله طول النهار ، دون الليل . والفعل « ظل » من باب علم يعلم غالباً . وقيل فيه الكسر أيضاً .

( ٣ ) قر بالمكان يستمر بمعنى سكن واستقر فيه . وأصلها الشائع : قرّر يقرر .

( ٤ ) في هذه المسألة الثالثة يقول ابن مالك في ختام الفصل :

ظَلِمْتُ وَظَلَمْتُ فِي : ظَلِمْتُ اسْتَعْمِلًا وَقَرُنْ فِي : اقْرِرنَ . وَقَرُنْ نَعَلًا ٣ —

إن كان الفعل واوى العين، وحذفها مع كسر ما قبلها إن كان يأتى العين . فثال  
 الفعل الواوى العين : صام يصوم . واسم المفعول منه هو : مَصُومٌ ، تنقل الضمة  
 وهى حركة الواو الأولى إلى الساكن الصحيح قبلها فيجتمع بعد هذا النقل ساكنان  
 هما : الواوان . فيجب حذف أحدهما – والأرجح أنه الثانى <sup>(١)</sup> لزيادته وقربه من  
 الطرف ؛ فيصير اسم المفعول : مَصُومٌ . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من :  
 قال ، ورام ، وحاطَ . . . وأمثالها ؛ حيث يكون اسم المفعول هو : مقوول ،  
 ومرووم ، وعووط ، ثم يحصل الإعلال بالنقل ، ويلىه الإعلال بالحذف . ومن  
 النادر الذى لا يقاس عليه تصحيح اسم المفعول المعتل المعين بالواو ؛ كقولهم :  
 ثوب مصون ، والقياس مصون .

ومثال الفعل اليأتى العين : باع يبيع . واسم المفعول منه هو : مبيوع . تنقل  
 حركة الضمة وهى حركة الياء إلى الساكن الصحيح قبلها ، فيلتقى بعد هذا النقل  
 ساكنان ؛ هما : الياء والواو ، فيجب حذف أحدهما ؛ وهو الواو – على الأصح  
 فيصير اسم المفعول : مَبَّيعٌ بياء ساكنة قبلها ضمة ، فتقلب الضمة كسرة ؛ لتسلم  
 الياء ، ويصير اسم المفعول هو : مَبَّيعٌ بعد وقوع إعلال بالنقل ، وآخر بالحذف  
 وقلب الضمة كسرة . ومثل هذا يقال فى اسم المفعول من الأفعال : هام يهيم –  
 شاد يشيد – غاب يغيب . . . وأمثالها – حيث يكون اسم المفعول هو : مهيم  
 – مشيد – مغيوب . . . ثم يخلط الإعلال بالنقل ، فالإعلال بالحذف ثم قلب  
 الضمة كسرة . هذا هو الأفصح فى المعتل المعين بالياء ، ويحسن الاقتصاد عليه .  
 وتعم تجيز تصحيح هذا النوع اليأتى ، فتقول : ثمر مبيو ، وثوب مخيوط

(١) إن كانت المحذوفة هى الثانية الزائدة ، طبقاً للرأى الأشهر ، فاسم المفعول على وزن مَسْمُول –

– يفتح ، فسم ، فسكون . . . – وإن كانت المحذوفة هى الأولى التى هى عين الكلمة فوزن اسم  
 المفعول مفعول ، لأن عين الكلمة حذفت هنا وبقيت هناك . ولا أثر للخلاف بين الرايين إلا فى  
 هذا الوزن الصرفى .

(١) يقول ابن مالك في النور الرابع وما فيه من الإحلال بالنقل ، وبالحذف ، وما يجوز فيه من تصحيح ، وما ينتز . . .

وَمَا لِإِفْعَالٍ مِنَ الْحَذْفِ وَمِنْ نَقْلِ فَمَفْعُولٍ بِهِ أَيْضًا قَمِنْ - ٦

يقول : ما ثبت لإفعال - واستعمال كذلك . وقد سبق الكلام عليهما - من الإحلال بالنقل والحذف فقمين به ( أى : جدير به ) المفعول به أيضاً من الفعل المعتل العين بالواو ، أو بالياء ، ثم ضرب مثالين لهذين وبين أن تصحيح ما عينه الواو نادر ، دون ما عينه ياء ؛ فقال :

نَحْوُ مَبِيعٍ وَمَضُونٍ ، وَنَدَرٍ تصحيحُ ذِي الْوَاوِ ، وَفِي ذِي الْيَاءِ اشْتَهَرَ - ٧

ثم انتقل ابن مالك بعد ذلك إلى ثلاثة آيات سبق ذكرها وشرحها في المواضع المناسبة ، لما (ص ٥٩١ ، ٥٩٢) وشم بها الفصل السابق ، ونصها :

وَصَحَّحَ الْمَفْعُولَ مِنْ نَحْوِ عَدَا وَأَعْلَلِ إِنْ لَمْ تَتَحَرَّ الْأَجُودَا - ٨

كَذَاكَ ذَا وَجْهَيْنِ جَا «الْفَعُولُ» مِنْ ذِي الْوَاوِ لَمْ يَجْمَعْ أَوْ فَرَدَ يَجْنَ - ٩

شَاعَ نَحْوُ : نَيْمٍ فِي : نَوْمٍ وَنَحْوُ : نَيْامٍ شُلُوذُهُ نَيْمٍ - ١٠

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة  
على مطابع دار المعارف  
سنة ١٩٦٣











Biblioteca Alexandrina



0497119